خواجه رات رحمه الله تعالى

شرح الكافية

رواق منظر چشم من آشيانه تست
كرم نما وفرود آكه خانه خانه تست

وقد روي في الحديث ان السفر قطعة من العذاب
لولا فرحة الاوبة لما عذب المذنبون الا بالسفر

سمي الكتاب المسمى بكتاب الركني في تقوية كلام النحوي

مولانا جامي في الشيب وعيبه

تلاوة كريت كردي بهر تو ماه
بروز مي نهد دست از فروغ خوارم
دو چشم كردم از شيشه فرنگ چهار
دهد فريب ببينه سپهر خشو كرم

ومن شروح الكافية شرح الامام ركن الدين الحديثي وهو مثل شرح الرضي بحثا
وجمعا الكبرى اوله الحمد لله رب الطول مجد المومنين

استصحبه السيد محمود

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور براغب
وكفى عبده

عدد ١٢٤٤

RAĞIP P.
Ka. N.
1340

T. C.
MİLLİ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAGIP PAŞA KİTAPLIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 1147

١٢٥٠

٢٩

بسم الله الرحمن الرحيم وبه استعين . الحمد لله ذي الطول حمد المؤمنين والشكر
لله ذي الفضل شكر المسلمين نحمده بعظيم نعمائه ونشكره على جميل آلائه ونصفه بان الخير والشر بيده والنعم
من عنده ونساله نعيما ينور القلب ويشرح الصدر ويغلب على النفس فيكفها ويردها حين نزعت وتطلعت وان
يجعلنا من قمة الصدق ومرامقا الحق وان يحفظنا من قول ما لا نعلمه واستماع عما لا نفهمه ومن غرور بثناء كاذب
والخلايع باطراء متجاوز ومن مجادلة بباطل ومكابرة بلاطايل والصلوة والسلم التامان على خير خلقه المجتبى من
بريته محمد سيد رسله المرتضى لفرعه واصله وعلى آله واصحابه وخلفائه **وبعد** فان العلم
تجده اشرف الفضايل واعلى المنازل اذ هو ذروة المناقب واجدى المواهب والسبل اليها وبه تمامها وكمالها
ولشرفه محبته مركوز في طبيعة كل وبطل ذا خلا عنه كل عقد وحل ومع انه فضل صاحب كل فن منه فنه لا
شك ان ما هو راسخ اصلا وطول فرعا وتام في نفسه وتمم لغيره اشرف واكرم ومنه علم النحو فانه عزيز في نفسه ووسيلة
الى غيره اذ صياغة اللسان المحلي به وابانة القلم الوشي منه وهو المفاتح للالفاظ مغلقة على معانيها وللاغراض كامنة فيها
والمحك لصحة الكلام والطريق الى الافهام وبه الاطلاع على علم البيان المطلع على نكت نظم القران ولولاه لكن
اعجازه وعجائبه ومعانيه نوابسه اكثر من عدد الحصا ومن عوايد بعزيق العصا فان جميع علمائه الضاربين
بعنق لذا قال السيد من ضربك فهو حر ولم اذا قال من ضربته فهو حر علما قاله محمد الشيباني والفرق
نشا من النحو وهو ان الفاعل جزء الفعل ومحله فيعم بعمومه ويخص بخصوصه وهل هو الا اطلاع على حكم علمها الواضع
في اوضاع اللغة على ما وضعت عليه ونقر بقواعد اطردت عليها وذكر علل فيضت ان تجري القواعد عليها
فان منع صرف ما فيه علتان قاعدة مطردة معللة بها الحكمة مراعاة مشابهة بينه وبين الفعل وكون اعراب
المثنى بحرف زيد في اخره قاعدة مطردة بانه تقل معناه فلم يعرب بغيره الحكمة بقاء خفته فمن ضامه وغاب
من جاء به حقق جهله بحكم الله تعالى في مخلوقاته وغالط نفسه الوجه الاحسن لموضوعاته وهو صاد عن سبيل الله
وساع اطفاء نور الله وبعد فاني شغلت زمن شبابي بسبر دقايقه وبراهينه واستخراج رموزه من كنوزه
في مباحثي ودروسي حتى اقبل الشيب وادبر الشباب فاذا انا وجدتني في زمن فيه الخلق المجردة مذمومة
والافاضل محرومة والعشر التي هي دفاته الرقاب ناهزم نايب النوايب وشايب الحوادث ومع ما في
من موانع فكري وشواغل ذكري سالني اصحابي ان اكتب كتابا جامعا المتداول من ابحاث الفضلاء ممزوجا
بها ما سمح به خاطري واخرجه قريحتي من علل بديعة ومسايل نحويه فاجبتهم رجاء ان يدعو لي من ينتفع به
بعدي فيكون علما ينفعني ويبقى على وجه الدهر ذكري فلا ينقطع عملي فكتبت حاويا خلاصه كلام الاولين
والاخرين من البصريين والكوفيين ومعظم اختلافاتهم واكثرت فيه كلامي المحقق حجة العرب الامام جمال
الدين ابي عمرو عثمان بن الحاجب المالكي ومن خالفه لا ما لا تعصبا وهو الامام الفاضل ابو عبد الله بن مالك فانهما
اخرجا الاسرار وعم كلامهما الاقطار وكثر ما رجح الحاجبي بالبرهان والمالكي بالنقل عن سيبويه والبرهان
رحمهم الله تعالى وايانا على ترتيب ابدعه العلامة فخر خوارزم ابو القسم محمود بن عمر الزمخشري شارحا ومبينا
كتب المذكورين وغيرهم من المفصل والكافيه وشرحها وغيرها وسميته بالكتاب الركني في تقويم كلام النحوي .

مستعينا بالله تعالى ان يجازيني جزاء جزيلا يوم لا ينفع احد ا قال وبنون ويهب لمن يطالعه فهما سديدا وانصافا
بليغا حتى يمدح مولفه ويدعو له ولا يعيبه ويصفح عنه **قال** الامام الفاضل والهمام الكامل مبين الحقايق
مبين الدقايق مفتي المذاهب محيي الاقارب والاجانب افضل المتاخرين على الاطلاق واكمل المتقدمين
في الفضايل والاخلاق علامة دهره وخلاصة ايامه ركن الملة والدين علي بن الفاضل المرحوم والكامل المغفور
ابي بكر الحديثي ادام الله ظله اللهم اجعل سعيه ما علم وعلم وعمل مبرورا عندك ولا تجعله مذموما مدحورا لديك
اعلم ان لكل علم معلوما يسمى موضوعا يبحث عنه وعن احواله فيه من اوله الى آخره ونذكر قبل الخوض فيه ليعلم
ان ما ليس بحثا عنه وعن احواله لم يكن منه فهو اما موضوع له على الاطلاق كالعدد للحساب او من جهة كبدن
الانسان من حيث يمرض ويبرى للطب فان الطبيب يبحث عنه فيه من تلك الجهة فموضوع النحو الكلمة والكلام
العربيان من حيث انه يلحق بعض الكلمات بالتركيب طواري مخصوصة في النحو دون بعض فانه يلحق الكلمة بالتركيب
المعنوي ما يقتضي اعرابا مخصوصا كالفاعلية وقد يلحقها قبله ما تعين فيه بعض دواعي الاعراب كاجتماع علتي
منع الصرف في اسم فانه يوجب ان جره بالفتحة اذا ركب وعند عدمه يجب ان يكون جره بالكسرة فالبحث عن
الفاعلية ونحوها وعن المنصرف وغيره من حيث اقتضاها المذكورات في التركيب من النحو وحد الاسم من
حيث هو ليعرف فيعلم انه فيه معرب اذا لم يمنع مانع وان اعرابه رفع ونصب وجر وحد الفعل واقسامه ليعرف
ان الماضي منه مبني فيه مفتوح وان المضارع منه معرب واعرابه رفع ونصب وجزم من النحو فعلم منه خطاء
القول بان حد اقسام الكلمة والكلام ليس من النحو مطلقا نعم البحث عن الاسم والفعل وحدهما من حيث هما
لا يكون من النحو وكذا البحث عن الكلام من حيث انه يلحق بعض انواع الكلام خصيصه لفظية كالفصل اذا كان
الخبر معرفه فانه اذا جعل حرفا او اسما تابعا تغير اعراب الخبر باختلاف عوامل ما قبل الفصل وان جعل اسما
مبتدا لا يختلف اعراب الخبر باختلاف عوامل ما قبله وكالفاء في جواب الشرط اذا لم يؤثر فيه آلة الشرط فيرفع
اذا كان مضارعا او معنوية كالخبرية اللازمة لبعض الجمل والانشائية اللازمة لبعض ليعلم ان لا يعمل شي منها
فيما قبل الدال على الانشاء فلا يعرب ما قبله على حسب ما بعده من النحو فالنحوي يبحث عن الكلمة والكلام انواعهما
ولواحقهما التركيبية كالفاعل ونحوه وغير التركيبية كالمنصرف والمؤنث وضدهما وعن ما يتغير آخره
بالتاليف وهو الاكثري ليتوصل به الى المقصود وهو خصوصية المتغير بحسب كل كلمة في كل تاليف وهو الاكثري
وعن لا يتغير وعن ما يتغير صيغته كالمضارع وكالمشتق اذا اسند الى ضمير الواحد او الاثنين والجمع ليتوصل بها الى
ما هو المقصود ايضا وهو خصوصية ما يتغير به آخرها وهو الاعلى ولا شك ان الايصالات قريب وبعيد وابعد
فانه اذا علم كون اللفظ معربا فاعلا يلحق آخره طار مخصوص بلا واسطة واذا علم انه معرب يلحقه طار مخصوص بعد
ان علم انه فاعل او مفعول واذا علم انه منصرف او تثنيه يلحقه طار مخصوص اذا ركب فعلم منه ان الالف في التثنيه
علامة لها قبل التركيب لا غير وانه علامة لها وللرفع بعد التركيب فسقطه المنطقي قد يبحث عن الكلمة من حيث انها توصل
الى المعنى والنحوي يبحث عنها من حيث انها تتغير بالتركيب وايضا النحوي يبحث عنها نظرا الى اصلها والمنطقي يبحث عنها
نظرا الى الحال ولذا عبد الله العلم كلمة ولم يضرب ماض عند المنطقي وكلمتان ومضارع عند النحوي وكذا قد يبحث المنطقي

المقصود من

عن الكلام من حيث استلزامه كلاما آخر والنحوي من حيث صيغته وانه متى يقع في موضع المفرد ليكون له في موضع
من الاعراب ومتى يجزم الشرط وجزاءه لفظا او محلا ومتى يؤتى بالفاء او الفصل ويتميز عنه التصريف بان
موضوعه الكلمة العربية من حيث تغيرها الاحوال لحقتها لا لما التف معنوي كالماضي والمضارع والتصغير والنسبة
والجمع وكالتحريك والحذف والادغام في اذهب اذهب واغزوا الجيش وعن الكل عضر بـ وضارب من
التصريف باعتبار الصيغة ومن النحو باعتبار الاقتضاء والعمل وبغير الاخر حالة التركيب فموضوعها واحد لكن
من جهتين فعلم منه ان البحث عن الكلمة من كل حيثية تتوقف عليها كيفية تغير الاخر نحو انها منصرف وغيره لتنجر
بالكسر او الفتح وانها مفرد او تثنيه او جمع سالم ليتغير آخرها بالحركة او الحروف وانها فاعل ومفعول ليرفع او ينصب
وانها تابعة ليعرب باعراب متبوعها وانها اسم فاعل ومفعول ليعلم اعراب متعلقاتها وانها متعدية او لا ليعلم اقتضاءها
فيعرف عملها واعراب معمولها وانها اسم عدد ليعلم الحاق التاء للمذكر وانها مذكر او مؤنث ليلحق التاء المسند فيعلم ان التاء
في آخر الاسم وانها محل نحو الاعراب فيعرف ان حركتها هي الاعراب وانها مضمر او موصول ليلا تتغير آخرها من النحو
نعم الفاعل مطلقا وهو ما صدر عنه الفعل سواء تقدم او تاخر ليس من النحو لان العلم به من هذه الحيثيه لا يستلزم اعرابا
مخصوصا الذي هو المقصود النحوي فان زيدا في ان زيدا قام فاعل من هذه الحيثية وليس مرفوعا فلا يبحث عنه النحوي
بهذا الاعتبار ونعني بخصوصية المتغير به ما حصل لكل كلمة في كل تركيب نحو ان الضم علامة الرفع او هو الرفع على ما
سيتضح في الكلمة المفردة نحو جاء زيد والواو كذلك في الجمع المذكر السالم نحو جاء الزيدون ومسايل هي نسب تطلب
فيه بالبراهين والمسند اليه فيها اما موضوعه نحو الكلمة معرب او مبني والكلام خبري او انشائي او هو نوع عارضه
نحو الكلمة المعربة قد يكون فعلا او اما نوع منه فقط نحو الاسم يحكم عليه وما مع عارض نحو الاسم المعرب يكون فاعلا
ومفعولا والمسند فيها يجب ان يكون عرضا ذاتيا للمسند اليه وفي الامثلة المذكورة كذلك او قريب منه او لموضوع
العلم او لنوع منه نحو اذن عامل فان العمل ليس ذاتيا له لانه يتوقف على شرطين لكنه للحروف ذاتي من حيث ان الاقتضاء
ذاتي له ولذا يعمل الا اذا منعه عن العمل مانع كشترك الدخول والصاير جزءا مدخولها واحتياج عدم عمل بعض الى
سبب دليل ان عمله من اقتضاء ذاته كما ان احتياج جواز البيع الى سبب دليل ان الاصل فيه اللزوم والاقتضاء يوجب
العمل كالتعجب الذاتي للانسان الضحك **ومبادي** وهي ما يبنى عليه وهو اما حدود كحد موضوعه واجزائه
كحد اللفظ والوضع وحد جزئياته كحد الاسم واما قضايا يبرهن بها مسايله نفسه كالاولية او لا لكن يسلم في ذلك
العلم ويبرهن في علم آخر والقضايا التي هي مبادي النحو اما مبادي الفتاوى وهي المقبولات وهي قضايا تسلم من
شخص معتقد فيه اما لامر سماوي او لما فيه من خصلة حميدة كزيادة علم او زهد كقول من يوثق به ان الفاعل
لا يتقدم على فعله وان لم يشتبه بالمبتدا وان اذا المفاجاة لا يدخل الفعل لانا لا نسمع العرب يقولون الزيدان او
الزيدون ضرب ولا خرجت فاذا ضرب زيد فانه يقبل لم يطلع على حكمته لان من عرف كلام العرب ودقايقه وان من
ايقن انه من توقيف العليم الخبير تعالى او من اصطلاح وكلام علماء حكماء لا يختارون الا الاحسن والامتن راى
قوم فيقبل كما وضع وسمع اما مبادي التعليلات فاما اولية وهي قضية الذهن بمجرد حصول طرفيها فيحكم بالنسبة
بينهما نحو الفعل مسند الى الاسم بلا ان الفعل لا يصلح للحكم عليه لانه لا يصدر عنه صفة يحكم بها عليه واما مشاهدة

ومي قضية يحكم العقل بالنسبة بين طرفيها بواسطة قوى ظاهرة نحو عصى اعرابه متعذر لفظا لان آخره الف وان
مساجد غير منصرف لصيغة منتهى الجموع واما تجربية وهي قضية يحكم العقل بنسبة مسندها الى المسند اليه
فيها المشاهدة ترتبه عليه مرة بعد اخرى نحو المضارع بعد الفاء في جواب الاشياء الستة يجب نصبه لانا وجدناه
ابدا كذلك وان امكن ان يعلل بعلة اخرى واما حدسية وهي قضية يحكم العقل بها بالحدس نعني لمشاهدة قرينة
لا توجب اليقين نحو ان ما حرف الشرط للزوم الفاء بعدها وان ما يليها جزما في حيز الفاء لان لان اعرابه على حسب
اقتضائه واما مشهورة وهي قضية يحكم العقل بها لاعتراف جمع الناس واهل عرفا وشرعا بها لمصلحتهم نحو
للاستفهام صدر الكلام ليعلم من اول الامر ان الكلام من اي نوع لئلا تشوش الخواطر وان المبتدا مرفوع لانه مسند
اليه فيلحق بالفاعل لان الحاق الشي بشبهه اولى ومنه استعمال صيغة النداء في المندوب والاستثناء وغيرها والوصف
بالا واما مخيلة وهي قضيه تتاثر النفس عنها تقبض وبسط نحو قبح العطف على المضمر المرفوع المتصل لانه كالجزء من
الفعل لاسكان آخره اذا اتصل به واما مظنونه وهي قضيه يحكم العقل بها بالظن حاصل لشي آخر مع تجويز نقيضها
نحو يختار النصب في ازيدا ضربته بناء على الظن الحاصل بان همزة الاستفهام يدخل الفعل غالبا واما وهمية وهي قضيه
يحكم الوهم الانساني بها كقول من قال ان لا اباله مضاف لزعم ان اللام ذكر لتاكيد الاضافة ولان حسن وجهه ممتنع
لانه اضافة الشي الى نفسه وقد يعلم مبادي النحو من علم آخر نحو الصرف للضرورة لان حذف التنوين من عواقد
في قوله ممن حملن به وهن عواقد يجعله غير موزون ولم يخالف العقل ولا شي من كلام العرب شيا لم نستفيه
عللنا الا نرى انا منعنا ضارب زيد عمرا على ان يكون زيد مبتدا وكذا اعجبني عمرا ضرب زيد للفصل بين العامل
ومعموله باجنبي ولئلا يتقدم آخر الكلمة على اولها لان العقل يوافقها فان العامل من حيث يقتضي معموله كانه علة
له فينبغي ان يترتب عليه لفظا كما يترتب عليه حسا وعقلا والمصدر في تاويل ان مع الفعل وان مع جملته في تاويل
المفرد فيكون كالموصول فيكون المجموع ككلمة واحدة فلا يتقدم عليه شي مما بعده كما لا يتقدم آخر الكلمة على اولها يرعى
ولم يوجد شي من الكلام العرب بخلاف ذلك فيتضح وعدته اكثر من ان يحصى فاصول النحو وعلله مما يراعى ليؤدي
بها الى فنا واه الموثقه وعلله اقوى بلا او هي فلا يلتفت الى قول بعض العوام لكل وهي اضعف من علل النحو ولا الى
استدلالهم انها تتبع الوجود لان الوجود تبعها لانا لما وجدنا الكلم المستعملة في كل تركيب على حال مخصوصة وعلمنا
انها من وضع العليم الحكيم تعالى ومن اصطلاح فضلاء نعلم ان نعلم المخصوص لا يخلو عن حكمة طلبنا الحكمة المخصصة
لذلك فاهتدينا الى ما يصلح حكمة ومقتضيا لتلك الاحوال بلطف الله تعالى وهو المطلوب فشان علل النحو شان
علل التشريح المبينة في كتب الطب التي لم يات عنها سمع احد ثم نقول شرف العلم اما بشرف المعلوم منه كعلم
الالهي واما بحسب براهينه القاطعة كعلم الهندسة واما الفوايد الآجلة والعاجلة كعلم الفقه واما الجمال يحصل لصاحبه
كعلم الاخلاق والنحو يجمع اكثرها فان كلامه تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم الدالين على ذاته وصفاته وعلى علم الفقه
النافع لنا في الدارين وعلى غيرها لا يعلمان حق علمهما الا به وقال صلى الله عليه وسلم رحم الله امرا اصلح لسانه وقال اعربوا
في الكلام لتعربوا في القران فان الله يحب ان يعرب آياته وقال عمر رضي الله عنه تعلموا العربية فانها تزيد في العقل
والمروة وقال الاهوازي من لم يكن همه لتحصيل ما يصلح هفوات لسانه فلا مروة له ولما كتب الى عمر كاتب ابي موسى

من ابو موسى كتب اليه عمر رضى الله عنه اذا اتاك كتابى هذا فاضرب كاتبك سوطا واعزله عن عملك وقال
حماد بن سلمة من طلب الحديث ولم يتعلم النحو فهو مثل الحمار تعلق عليه مخلاة ليس فيها علف وكذا يحصل به جمال
فان العباس قال فيما الجمال يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم فى اللسان يا عم وايضا كان به يحصل الاستدلال فى
البيان وبه يتقوى على التفنن فى المعانى والبيان ويليق كان ادرج علوم تفهما وتعلما ورتبة النحو بعد اللغة والتصريف
وقبل الفقه والحديث والعروض وغيرها ولا بد للخائض فى علم ان يعرفه ليعلم ما هو مطلوبه ومقصوده فتقدم حده
ثم ان قيل ما يتعلق النحو ان لا يزل اللسان باواخر كلم كلام العرب فحده معرفة احوال واواخر اصناف الكلم من حيث
انها هى الحاصلة بتركيب صريح معنوى عربى والاحوال تشمل الاعراب الحقيقى وهو الدال على معان حاصلة بالتركيب
والشبهى وهو اعراب المضارع عند البصريين والحركة والسكون المشبهين بها الحركة اخر يا زيد ولا رجل وقبل
واسم فانها للدلالة على ان اصل هذه الكلمات الاعراب فهى متاخرة عن اعرابها المتاخر عن التركيب لخصوصها لكون
حالة التركيب وحركة ضرب فانها اشبهه بالمضارع فى كونه يقع خبرا وشرطا والخبر والشرط انما يكونان حال التركيب
وحركة اخا ابن وحيث وجير لا يبعد ان يقال حصلت حال التركيب لانها لنفى التقاء الساكنين ولا حاجة اليه قبله
وكسكون اضرب فانه انما يعتبر حالة التركيب لانه انما حصل لشبه اضرب بليضرب وجزم ليضرب حالة التركيب
لانه اعراب فكذى سكون ما شبهه ويخرج اكثر ابواب التصريف بقوله اواخر الكلم كالتصغير والنسبة والجمع والماضى
واسم الفاعل ونحوها وبعضها كاعلال عصا ورمى بقوله الحاصلة بالتركيب فانه حصل الصنف المخصوص قبل تركيبه
وقوله الحاصلة بتركيب اعم من كون التركيب سببا قريبا لتلك الحالة او بعيدا او ليس سببا لكن حصولها عنده وقال
اصناف لان لكل صنف من الكلمة حالة مخصوصة فان جر المنصرف المفرد المكبر وجر غير المنصرف بالفتحة
وللتثنية بالياء وعليه قس وبعضها بقوله معنوى كالتحريك والحذف والادغام فى اذهب اذهب واغز الجيش
وعن مالك وبعضها بقوله الصريح كغضبى ودمشقى فانهما مركبان معنى اذ هما بعاد لان عصا ضعيفا ومنسوبا الى دمشق
ولذا ذكر بعض النحويين النسبة والتصغير فى النحو لكن لم يكونا مركبين صريحا فخير اخرهما لم يكن من النحو ويخرج بقوله
انها هى القوافى لانها معرفة احوال واواخر الكلم باعتبار زائد على احوال اواخر اصناف الكلم لانها باعتبار وقوعها آخر
البيت او وسطه وبقوله عربى احوال اواخر غير كلام عربى وان قيل وهو المتعارف الغرض منه معرفة موجباتها
ومكملاتها فحده معرفة قواعد توصل اليها والمراد بالقاعدة امر كلى يحيط بجزئياته مثل الفاعل مرفوع وكل ما اشبهه
مرفوع والمنصرف اعرابه كذا وغير المنصرف اعرابه كذى وللتثنية كذى والمضمر مبنى وموجب بنائه كذا
وسكون آخره فالمضمر ونحوه من المبنيات وان لم يوجب حركة آخره لكن اوجب ثبات الحركة الحاصلة بالتركيب
او حالة التركيب وعليه قس **فان قيل** معرفة حقائق معروضات تلك القواعد كحقائق الفاعل وكل ما
اشبهه والمنصرف وغير المنصرف والتثنية والجمع ونحوها من حيث انها موضوعات من النحو فلا حد لمعرفة
قواعد توصل اليها ومعرفة معروضاتها **قلت** علمت من ذكر قواعد توصل اليها لتوقفها عليها فلا حاجة الى
ذكرها ولانها منها والمراد بالايصال ايصال اعم من ان يكون قريبا كالفاعل مرفوع او بعيدا كالمسند اليه معرب
او ابعد كالمنصرف يجر بالكسرة والفاعل ما اسند اليه فعل وشبهه مقدم عليه ورسم بعض النحو بانه علم يبحث فيه

عن احوال الكلم العربية افرادا وتركيبا **قيل** معرفة المفردات لغوية وافادة الكلام بالعقل فما فائدة النحو وما الذى
ينظر فيه النحوى **قلت** لا نسلم ان افادته بالعقل بل افادته تتوقف على ما لا يعرب الا بالنحو من تعريف
المبتدا وتجريد المضاف من التعريف والاحكام النحوية اعرابا وبناء واول من وضع النحو ابو الاسود الدؤلى استاذ الحسن
والحسين رضى الله عنهما فقيل اخذ النحو عن على رضى الله عنه وسببه ان امرأة دخلت على معاوية فى زمن عثمان رضى الله عنه
وقالت ان ابوى مات وترك لى مال فاستقبح معاوية ذلك فبلغ الخبر عليا رضى الله عنه فرسم لابى الاسود بوضع النحو فوضع
اولا باب ان وباب الاضافة ثم سمع رجلا يقرا ان الله برئ من المشركين ورسوله بالجر فصنف بابى العطف والنعت
ثم قالت له ابنته يوما يا ابت ما احسن السماء بالضم على لفظ الاستفهام فقال لها نجومها قالت انما اتعجب من حسنها
فقال لها قولى ما احسن السماء وافتحى فاك فصنف بابى التعجب والاستفهام فاخذ منه النحو خمسة ابناه عطاء و
ابو الحارث وعنبسة وميمون ويحيى بن نعمان واخذه منهم ابو اسحق الحضرمى وعيسى الثقفى وابو عمرو بن العلاء
واخذه الخليل بن احمد وفاق فيه من عيسى الثقفى واخذه منه سيبويه واما على بن حمزة الكسائى فانه اخذه من
ابى عمرو بن العلاء ومع ذلك قرا كتاب سيبويه بعده على الاخفش ثم صار اهل الادب كوفيا وبصريا فالكسائى
واخذ النحو منه الفراء واخذه منه ابو العباس ثعلب واخذه منه محمد الانبارى كلهم كوفى وسيبويه واخذه منه
الاخفش وان خدم الخليل كثيرا واخذه قطرب محمد بن المستنير من سيبويه والاخفش ثم اخذه منه صالح
الجرمى وبكر المازنى ثم اخذه محمد الملقب بالمبرد منهما ثم اخذه منه ابو اسحق الزجاج وابو بكر السراج وابن
درستويه ومحمد كيسان ثم اخذه منهم ابو على الفسوى وابو سعيد السيرافى وعلى الرمانى ثم اخذه منها ابو على الفارسى
ثم اخذه منه ابو الفتح ابن جنى ثم اخذه منه عبد القاهر الجرجانى ثم قيل لم يات بعده من يعبا به ثم نقول لما لم
يحصل الطوارى الا بالتركيب وهو لا يحصل الا من كلمتين او اكثر ينبغى ان يعرف الكلمة اولا واعلم ان الالفاظ
النحوية من الكلمة والكلام والاسم والمعرب والرفع والفاعل وما اشبهها موضوعات اصطلاحية نحوية ومجازات
بالنسبة الى اللغة توضيحه ان النحاة لما احتاجوا الى الفاظ تدل بالمطابقة على معان تكرر فى السنتهم كثيرا العبروا
بها عنها وضعوا لها الفاظا لغوية تصلح مجازات فيها لتناسبها فلا يلزم تحكم فلا بد من مناسبة بين معنى تلك الالفاظ
لغة واصطلاحا فنقول الكلم لغة الجراحة وسمى الكلمة الاصطلاحية بها لان المسمى اللغوى ملحوظ فى الاسماء الاصطلاحية
ولا شك ان معنى الكلام اثر فى النفس اما الفرح ان لائما واما الغم ان لم يلائمها واذا اثر تاثيرا ايضا يعنى له مدخل
قريب فى التاثير فسميا بها ماخوذين من الكلم وهو الجرح لتاثيرها فى السامع كما قال
جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان
والكلمة واحد الكلم على حد لبن ولبنة ولغة بنى تميم
كلمة ككسرة وعند النحوى قال الامام الحاجبى هى لفظ وضع لمعنى مفرد **اقول** انما اراد والدلالة على
حقيقة الشئ وتمييزه عن غيره حده لحصول ذلك وطريق الحد للشئ ان يوتى بجنسه اى بعام يشمله وغيره دال على
جوهره الاقرب ليكون ادل على حقيقته لتضمنه جميع ذاتياته العامة كاللفظ فيما نحن فيه فانه عام دال على جوهر
الكلمة واقرب اليها من العرض والصوت ثم تقرن به جميع فصوله لتحصل حقيقته وتميزه عن ما عداه والفصل هو الدال
على جوهره الخاص به هذا عرف النحاة والفقهاء واللفظ صوت يعتمد على مخرج الحروف وهو اللفظ ليس جمع لفظه

بل مصدر لفظ ثم صار بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق وهو وان كان مجازا لكنه مجاز مشهور والمجاز المشهور
يلحق بالحقيقة فيصح الحد به والوضع تخصيص شيء او لفظ بشيء ليفهم هو منه اذا اطلق وتخيل والمراد من المعنى
مفهوم الموضوع والمعنى المفرد هو الواحد عرفا وهو غالبا يحصل من لفظ مفرد وهو ما لم يقصد بجزئه الجوهري
الدلالة على جزء معناه والمعنى المركب ما حصل من لفظ مركب فبعلبك كلمة باعتبار وضعه الثاني علما اي
الاصطلاح الثاني الذي هو عارض وكلمتان باعتبار اصله لان بعلا كان اسم صنم والزوج وبكا موضع وكذى
خمسة عشر وتابط شرا وعند النحوي المعتبر هو الاصل ولذا يعتبر اعراب المتغير من اصله باعتبار الاصل نحو
ما احسن زيدا وكذى يعرب المركب اذا صار علما على اصله نحو عبد الله الا اذا منعه مانع نحو بعلبك وتابط شرا كما يجى
ورجلان كلمة لان بمجموعه بواسطة الالف يدل على ذكرين من الانسان كما ان ضارب يدل على انه اسم فاعل
بواسطة الالف لا ان الفها نفسها يدل على ذكر من الانسان وتنوين زيد كلمة لانه يدل بنفسها على امكنيته
وتمام مدخولها اللفظ ومعناه اما مفردان او مركبان او اللفظ مركب ومعناه مفرد نحو عبد الله اذا كان علما او بالعكس
ولم يوجد لا مر دنحو الخبر والكلام لما يأتي ولا نحو متى لانه لم يدل الجزء منه على الزمان وبجزء آخر على الاستفهام بل
الكلام فيه كما في الخبر ونحوها ويقول وضعه لمدلوله الاسم الا انهما لم يستعمل الا مع الاستفهام قبل الهمزة تقديرا
لا زما وصار متى نائبا عنها فدلالة متى على الزمان لفظية وعلى الاستفهام من خارج ولا نحو قام وان دل على حدث و
زمان لان دلالته على زمانه ليست بجوهره بل بحاله وهيئته ولم يدخل الخط وعقد الحساب والاشارة ونحوها
الدالة لانها ليست لفظا فيكون ذكر لفظ في حد الكلمة لتعريفها لا للاحتراز لانه انما يحترز عن الداخل فقال
ابو محمد الاندلسي وان كان لفظ جنس الكلمة احترز به عن عقد الحساب ونحوه لان الجنس لما كان اخص من الفصل
من وجه فالامتياز انما يحصل بها وهنا كذلك لان الخط وعقد الحساب كل موضوع لمعنى وخرج بقوله وضع
اللفظ المحرف الذي يخاطب به العامة والغالط كدبز في موضع زيد وان افاد معنى المحرف عنه بالقرائن لان
فهمه منه بالعقل لا بالوضع وكذى ما يدل بالطبع كاخ اخ الدال على اذى الصدر او بالعقل كديز المسموع من وراء
الجدار الدال على لافظ به عقلا وانما قال معنى وان كان يعلم من وضع ايضا حالا وقال مفرد ليخرج الكلام نحو قام
زيد لان الكلمة وان كانت جزء الكلام لكنهما حقيقتان مختلفتان لان مفهوم كل مغاير لمفهوم الاخر فلا يجوز ان
يدخل احدهما في حد الاخر اذ لا يفيد الحد حينئذ تمييز المحدود الذي هو اول فايدة التعريف **قيل** ان اراد
بقوله لفظا لفظا واحدا في الاصطلاح كزيد وجعفر لم يدخل الكلام لانه لا يكون اقل من لفظين ولا احترز عما لم
يدخل وان اراد به ما يتلفظ به مطلقا قل حروفه او كثر اي ما يتلفظ به لغة يدخل الكلام لكن يخرج بقوله وضع لان
الكلام نحو قام زيد لم يضعه الواضع ليفهم منه قيام زيد اذا اطلق ويدخل بل لم يتكلم به وان تكلم به فانما تكلم ليفهم مخاطبه
قيام زيد منه **قلت** اراد الثاني فيدخل قام زيد ولم يخرج بقوله وضع لانه وان لم يضع قام زيد لشيء لكن
وضع كل من جزئيه لمعنى فيه والوضع يصدق على ما وضع كل من اجزائه لمعنى فيه فقال لمعنى مفرد اي واحد ليخرج ما وضع
باعتبار جزئيه لمعنيين نحو قام زيد والرجل فان اللام وضع ليدل على تعريف مدخوله فالرجل يصدق عليه انه لفظ وضع
لمعنيين فالمراد لان دلالة الكلام عقلية لان من عرف معنى زيد ومعنى قايم ثم سمع منك زيد قايم عرف موصوفية زيد بقايم

قطعا **قلت** هذا في كلام غير عربي اما العربي فلا نسلم انه كذلك لان تجرد المضاف من التعريف وتنكير الخبر و
الاعراب وغيرها مرعية فيه لانه لا يحصل بدونها اي لا يكون كلاما عربيا بدونها فيكون افادة الكلام العربي وضعية
لا عقلية لان الاشياء الموقوف هو عليها ليست عقلية بل وضعية وانما لم يذكر في حد الكلام الوضع لانه معلوم
تنبيه اطلق الكلمة على الكلام مجازا كقولنا كلمة الشهادة مرادا بها لا اله الا الله محمد رسول الله وهي من
تسمية الشيء باسم بعضه كتسمية ربيئة القوم عينا **فان قيل** الخبر والكلام ونحوهما كلمة مع انه وضع لا كثر
من معنى واحد **قلت** بل وضع لمعنى مفرد وهو شيء والفظ يدل لا جزاؤه على مسند ومسند اليه واسناد كما
ان مدلول الجسم مفرد وان كان حقيقته انه طويل عريض عميق قيل يلزم منه ان يكون قام زيد مفردا وحينئذ يكون
معناه ايضا مفردا لانه مفهوم لفظ مفرد فيدخل الكلام في حد الكلمة مع انهما حقيقتان مختلفتان **قلت** هو
مفرد من حيث انه مدلول لفظ الكلام الذي هو مفرد اذ لم يدل الجزء على معنى بالوضع ومن حيث ذاته وحقيقته
مركب لان جزئيه دالان على معنيين بالوضع **فان قلت** ما يدل عليه قام زيد يدل عليه الكلام فيتحد
مدلولهما فكيف يجعل احدهما مفردا دون الآخر **قلت** لم يدل شيء منهما على ما يدل عليه الآخر نعم الكلام دال على
قام زيد لا على ما صدق عليه قام زيد لانه ليس لما يتضمن كلمتين بالاسناد ولكن نعلم يدل قام زيد على احدهما اما على
الاول فظاهر واما على الثاني فلانه لم يوضع لفظ ليدل على نفسه **قيل** رجلان كلمة مع انه وضع لمعنيين وهما ذكر
وذكر من الانسان **قلت** اما دل على ذكر من الانسان بجوهره ومادته وعلى آخر باعتبار حاله اي بواسطة
الحاق الالف به واللفظ الدال على معنى بجوهره وعلى آخر بحاله مفرد كما سيجى **فان قلت** الاعراب كالضمة
والواو في جاء زيد او الزيدون لفظ دال على معنى وهو ان مدخوله فاعل وليس بكلمة بالاتفاق ولانه لم يقترن
بزمان فلا يكون فعلا ومعناه زايد على معنى الحرف وان معناه من الفاعلية واخواتها يفهم بدونه ومعنى الحرف من الاضافي
وغيره لا يفهم بدونه فلا يكون حرفا ويحتاج الى اعراب آخر لو كان اسما لانه واقع في التركيب ويتسلسل فلا يكون اسما
فلا يكون الحد مانعا **قلت** الاعراب من الاحوال فلا يكون كلمة وتوضيحه ان دلالة اللفظ على المعنى
اما باعتبار جوهره كالمصادر واسماء الاجناس المفردة المكبرة غير المنسوبة وبهذا الاعتبار انما يدل على معنى مفرد
وهو الدلالة الاصلية واما باعتبار حاله كالمثنى والمصغر والماضي والمضارع ونحوها وبهذا الاعتبار يدل على معان
بحسب تعدد الاحوال كضويربي فانه بجوهره يدل على الايلام وبالواو المبدلة من الالف وبضم اوله وفتح ثانيه وزيادة
ياء بعده وبالياء المشددة على اسم الفاعل والتصغير والنسبة وهو انما يكون لفظا وكلمة باعتبار جوهره وهو حروف
مصدره لا باعتبار احواله لانه لا شيء من الاحوال يتلفظ به ليدل على معنى بالوضع والا يكون كلمات لتعدد معانيه
ودلالة كل جزء منه على معنى اذ كل من احواله من الواو وما في التصغير والنسبة جزء منه لانه لا شيء من الاحوال سواء كان
لفظا يمكن التلفظ به مستقلا كحروف المضارعة او تبعا كالف ضارب او لم يمكن كصيغة ضرب بلفظ موضوع
لمعنى بل مدخوله يدل بواسطته على معنى فان يضرب بواسطة الياء يدل على انه مضارع وضارب بواسطة الالف
يدل على انه اسم فاعل كما ان ضرب بواسطة صيغته يدل على زمان معين وليس صيغته بلفظ اتفاقا ولذا لا يقصد الى معان
تحصل بها الا بسبك ما انضم منها اليه معها حتى صارت كاجزاء منه فكل جزء من الاحوال وحروف الدال بجوهره في السبك منهما

كزا جعفر فانه انما يدل على معناه بواسطته وجزئيته له بخلاف ياء تضربين والف ضربا ولام لزيد فان انفسها يدل على المونث المخاطب وفاعلين غائبين والملكية وايضا لو كان بمجرد الحال من التصغير والتثنية وغيرها لفظا موضوعا على معناه لكان لجبير دالا على التصغير وان لم يعلم عين المصغر وجوهره بل علم بالاستقراء ان اللفظ الموضوع لمعنى اذا الحق بعد فاء منه نون يكون اسم فاعل واذا الحق آخره الف يكون مثنى ومن الاحوال ما يطرء قبل التركيب المعنوي كالتصغير ونحوه ومنها ما يطرء بعده كالاعراب فعلم من كلامنا ان اللفظ ان وضع باعتبار ما حصل فيه من حرف كهمزة الاستفهام او حرفين او اكثر لمعنى مفرد فهو الكلمة وان اشترط في استعماله ذكر متعلقه وذلك المعنى هو المعنى الاصلي وان وضع باعتباره لاكثر من معنى واحد فهو المركب كغلام زيد والرجل وقام زيد واللفظ الموضوع الدال باعتبار احواله على معنى او اكثر لا يسمى كلمة وكلاما في تلك الجهة ولا يخفى ان نون الوقاية ونحوه مثل الف ضارب فعلم من قولنا لسريه
ان الاحوال لم يوضع لمعنى ولم يدل على معنى لكن يدل مدخولها بواسطتها عليه ان قول المالكي في تحديد الكلمة بانها لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقا او تقديرا او منوي معه كذلك لم يصدر عن فطانته لانه قال المراد بمستقل ما ليس بعض الكلمة كياء زيدي وهمزة اعلم والف ضارب فان كلا لفظ دال بالوضع وليس بكلمة لانه غير مستقل ثم قال ولما كان بعض الاسماء لا يلفظ به كفاعل افعل ونحوه زدت او منوي معه كذلك اي الكلمة لفظ كما مر او غير لفظ منوي مع اللفظ مستقل دال بالوضع فيخرج بمستقل الاعراب المنوي في فتى ونحوه لانه وان كان غير لفظ منوي مع اللفظ المفيد ولكنه اذا كان ملفوظا في اسم معرب فغير مستقل بل هو بعض الكلمة المعربة فاذا لم يلفظ به فالحق به
اقول هذا غير بين لان المنوي في افعل دال بوضع الواضع قطعا فلا يكون الا لفظا لان غيره لم يضعه الواضع لمعنى سواء كان غير اللفظ جسما او عرضا ولان المنوي موضعا من الاعراب وغير اللفظ لا يوصف به لان حكم الاشياء المنوية انما يعرف من نظايرها الخارجية وليس لخارجي غير اللفظ اعراب لا تقديري ولا لفظي فكيف يعرف تقديره في نظيره المنوي والعجب منه انه لم يجعل الف ضارب جزءا منه مع ان حذفه منه يخل بمعناه وجعل الاعراب جزءا من الكلمة مع ان حذفه لا يخل بمعناها في اكثرها والاحسن ان يحد الكلمة بانها لفظ دال بالوضع فيخرج بالوضع ما دل بالطبع او العقل وكذا الكلام ان قلنا انه غير موضوع والا لخرج بلفظ لان المراد منه لفظ واحد في اصله واللام في الكلمة للجنس اي لتعريف الحقيقة اي حقيقتها وماهيتها موضوعه له لفظ وضع لمعنى ليست للاستغراق لما فاتها تاء التعريف ولانه لو اريد ها لقال الكلم لفظا الى آخره لانه قصد بالدلالة عليه وليست للعهد الخارجي اذ لم يعهد في الخارج بين المعلم وبين من ابتداء النحو كلمة ولئن سلم فانه يكون حدا لبعض الكلمات اذ لا يعهد جميعها وليست للعهد الذهني لهذا ولانه مثل قولك لمن بلغ بلدا ادخل السوق اي السوق الذي في ذهنك لهذا البلد وذلك انما تحقق بعد ان علم السوق في الخارج وان لذلك البلد سوقا وقولهم الجمع بين الضدين محال حكم على ذهني ولا خارجي له ليس كذلك وليس هذا مبحثه وليست للحاضر نحو الرجل فعل الرجل حاضر هنا لانه حينئذ يكون حدا للفظ الكلمة لا لما وضعت له ولم يقل لفظة لان التاء يفيد اقل ما يتلفظ به وهو حرف واحد فيلزم ان لا يكون المركب من حرفين واكثر كلمة **فان قيل** فائدته مطابقته المبتدا في التانيث **قلت** اللفظ في الاصل مصدر فلا يتغير بالتانيث ونحوه وان صار بمعنى الملفوظ كالنسج والخلق اذا كانا بمعنى المنسوج والمخلوق **فان قيل** قوله لفظ جزئي وفرد

من الكلمة وقد جعله جنسا لها وكذا وضع جزئي وفرد منها وقد جعله فصلا لها والجنس والفصل اجزاء المحدود لا جزئياته والجواب ان المحدود مدلول الكلمة والجنس مدلول لفظ وهو ليس فردا منها لانه اعم منها لانه قد يكون مهملا كديز والفرد منها لفظ فما هو جنس ليس فردا وكذا الفصل مدلول وضع وهو فعل وغيره يوجب فهم معنى من لفظ ووضع فرد منها فليس فصلها فردا منها والوضع قد يعلم من الاستقراء من غير توقيف كصغير لم يتلفظ به الواضع اصلا فالحاصل مدلول الكلمة مدلول لفظ موصوف بمدلول وضع لمعنى **فان قيل** لفظ الكلمة ولفظ فردان من افراد الكلمة ولفظ فيكون الشيء فردا من افراد نفسه فيكون موضوعا لنفسه ودالا على نفسه وهو محال لانه يكون معرفا لنفسه **قلت** لا يلزم لان لفظ من حيث انه صوت يعتمد على المقطع فرد ومدلول ومن حيث تعينه دال وكذا الكلمة من حيث انها لفظ وضع لمعنى مدلول وفرد للكلمة ومن حيث الخصوصية دالة **فان قيل** الكلمة من حيث كونها دالة ايضا لفظ وضع لمعنى فيصدق عليها الكلمة ويلزم ما ذكرنا **قلت** اذا اخذ الكلمة من حيث يصدق عليها انها لفظ وضع لمعنى لا يبقى دالة بل يصير مدلوله للكلمة وفردا منها كزيد فانه انما هو مدلول الكلمة من هذه الحيثية والدالة هي الكلمة من حيث هي هي ومن العجب ان المظهري افتتح كتابه بقوله قال الجماعة لا يصلح اللفظ لشرح الكلمة لانهما واحد اذ الكلمة ما يتكلم به واللفظ ما يتلفظ به ثم اجاب بانهما وان اتحدا معنى اختلفا لفظا فصح تعريفها به كقولك الاسد هو الليث فانه سلم انها بمعنى وليس كذا لان اللفظ اعم من الكلمة نعم هو مع قيوده لعله يساويها **قال** وهي اسم وفعل وحرف الى آخره **اقول** اي الكلمة المحدودة يعني ما صدق عليه الكلمة اسم وفعل وحرف فقط والواو بمعنى او ونعني بقولنا هي اسم وفعل وحرف ان انواعها ثلثة قال الحاجبي والدليل على انحصار ذلك اي الكلمة وانما ذكر باعتبار مفسرها وهو لفظ وضع انها اما ان يدل على معنى في نفسه او لا او لا يدل على معنى في نفسه الثاني وهو ان لا يدل الحرف والاول وهو ما يدل على معنى في نفسه اما ان اى م
يقترن باحد الازمنة الثلثة وهي الماضي والحال والمستقبل او لا يقترن بشيء منها فان لم يقترن بشيء منها فهو الاسم جوهرا كالجسم او عرضا كالحركة اسم عين كرجل واسم معنى كالعلم وقد يكونان مشتقين كراكب ومفهوم ومن المشتق ما يقع اسم عين واسم معنى نحو فرس طويل وجلوس طويل وان اقترن بواحد منها فهو الفعل فقد علم بهذا التقسيم الحاصر في الثلثة ان انواع الكلمة لا تخرج عن ثلثة **اقول** الضمير في نفسه راجع الى معنى اي على معنى حاصل باعتباره وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار تعلقه بالغير كما يقال العسل في نفسه عزيز اي لا باعتبار امر خارج من انه يزيل البرودة ونحوها فيستلزم ان يكون اللفظ الدال عليه مستقلا في الدلالة عليه وكذا ضمير في غيره في قولنا الحرف ما دل على معنى في غيره اي ما دل على معنى حاصل باعتبار متعلقه المذكور اي حاصل ذلك المعنى في الغير وهو متعلقه لا باعتبار معنى في نفسه فيلزمه ان لا يستقل الدال عليه في الدلالة عليه وهو الذي حذف به كثير بل يحتاج فيها الى ذلك الغير وانما لا يصلح جزءا من الكلام ومعنى ذلك وتوضيحه لعيان ان الحرف روابط ان الابتداء دال على اولية في نفسها لا باعتبار ربطها وتعلقها بغيرها اي وضعه لذلك مطلقا وان من في قولك الآخر عن م
خرجت من البصرة دلت على ابتداء الخروج باعتبار تعلقه بالمحل الذي له الخارج صادر منه لا باعتبار ابتداء في نفسه ولذا قالوا معنى من انما يعقل اذا يعقل متعلقه المخصوص المذكور لانه رابط للابتداء بما قبلها بما بعدها والربط

والربط لا يعقل الا بعد تعقل مرتبطين لا انها بمعنى الابتداء مطلقا فالحاصل ان الحرف وضع لمعنى متعلق
بمتعلق لا يعقل بدون ذكره من حيث الوضع علم ذلك باستقراء انه لم يستعمل الا مذكر متعلق له معه وذكره
معه دائما يدل على انه لا يدل ولا يعقل معناه بدون المذكور معه بخلاف اخويه فمعنى من وهو الابتداء مثلا انما
يتحقق اذا ذكر متعلقه المخصوص وهو البصرة في قولك سرت من البصرة بخلاف معنى الابتداء في قولك الابتداء
حسن فيدل لفظ من من حيث الوضع في المثال على ابتداء حاصل في تاليه او على ان ابتداء متلوه متعلق بتاليه
وكان موضوعها الافادة ربطه به فلابد من ذكر ما بعدها ومن ثم قيل لا يفهم الابتداء من من ولا الانتهاء من
الى من غير ضميمة ولذا لا يصح ان يقال من واقع والى الخبر اليه كما يصح ان يقال الابتداء واقع والانتهاء الخبر اليه فالحاصل
الحرف ان يكون لربط اي نسبة اولنا كيده نحو ان زيدا قائم او لرفع نحو ما زيد قائما **فان قيل** على ما ذكرت
كان من بمعنى الرابط والرابط دال على معنى في نفسه فكذا من **قلت** ليس بمعناه لانه لربط مخصوص بحسب
المقام كفوق لعلو مخصوص ولذا لم يقم واحد مقام الاخر اذ لو قيل بدل سرت من البصرة سرت رابط البصرة لم يستقم
نعم الربط من لوازم معنى من لا انه مرادف له لغة ومرادف الحرف ان وجد انما يكون حرفا آخر نحو جلست بالمسجد
معناه في المسجد ويجوز ان يقرأ في نفسها فيرجع الى الكلمة اي الكلمة اما ان تدل على معنى بنفسها اي مستقلة
بالدلالة من غير احتياج الى شيء يذكر معها فيكون الحرف غير مستقل بالدلالة بل الحرف محتاج في الدلالة الى
كلمة اخرى يذكر معه وهذا ظاهر المراد منه في كلام الحاجبي في تصانيفه وهذان التفسيران للحرف وان لم يتلازما
وانما قلت وان لم لدخول المشترك ونحو قاب بظاهر فيه اذا حاجبها لا يستقل بالدلالة انما يتلازمان باعتبار
وجوده ووجودهما لان وجوده يستلزمها ووجود كل منهما يستلزمه ولكن من حيث تعقلها الملازمة من طرف
لا غير لان كون الحرف مفسرا بانه ما دل على معنى حاصل في متعلقه المذكور معه يستلزم عقلا ان الحرف ما يدل
على معناه اذا ذكر كلمة اخرى معه دون العكس لان كون الحرف مفسرا بانه الدال على معناه اذا ذكر معه كلمة اخرى
لا يستلزم عقلا ان الحرف ما يدل على معنى حاصل في كلمة ذكرت معه لكن صح حد الحرف بقوله ما دل على معنى في
غيره ولا يصلح قولنا ما دل على معنى اذا ذكر معه كلمة اخرى حد الحرف ويعلم منه ان قرائه نفسه اولى من حيث
استلزامه ان يكون حده ما دل على معنى حاصل فيما ذكر من متعلقه معه من قراءة نفسها من حيث استلزامه ان
حده ما دل على معنى اذا ذكر معه كلمة اخرى وهو اعم من الحرف باعتبار حده الذي ذكره الحاجبي ويمكن ان يوجد ذكرهو
كلمة لا تدل على معنى الا عند كلمة اخرى ولكن لا يدل على معنى في تلك الكلمة المذكورة معه ولئلا يرد المشترك
نحو الجون ولا نحو قاب بمعنى قدر وبعض وكل وفوق وذو وعند ونحوها من الاسماء المستعملة مضافا دائما
لانها لا تدل على معان في المضاف اليه وان لم يستعمل الا مع ذكر متعلقاتها والدليل عليه انها ليست روابط بل
هي احد المرتبطين ولذا لا بد ان يذكر معها الرابط لفظا او تقديرا نحو جلست بيمينك وفي يمينك والرابطة لا
يحتاج الى الرابطة ولا يذكر معها وفي قولك زيد في الدار ربط مستقر المقدر بالدار وهو المقدر قبله لربط مستقر يحي
المقدر بزيد وانما حذف هو الرابط لدلالة التركيب العربي من الاعراب وغيره عليه وقول الحاجبي مجيبا
عن الاسماء المضافة دائما من قاب وذو وفوق الموردة على حد الحرف انها غير مشروط في وضعها ذكر متعلقاتها

لان ذو بمعنى صاحب ووضعها ليتوصل بها الى الوصف باسماء الاجناس الزم ذكر المضاف اليه ووضع فوق
بمعنى مكان له علو على غيره الزم ذكر المضاف اليه ليتضح المستعلى عليه كما فعل بالنسبة الى المفضل عليه بيان
انه مشروط في وضعها لمعانيها الافرادية ذكر متعلقاتها كما في الحرف لانه جواب عن الاشكال بل الجواب الحق
عن هذه الاشياء وعن الموصول ان شيئا منها لا يدل على معنى هو حاصل في متعلقه المذكور معه لان معنى فوق هو
العلو ليس حاصلا في المضاف اليه فليس دالا على معنى في غيره وعلى دال على علو تاليه وكذى الذي لا يدل على معنى في الجملة
التي هي صلته بخلاف من في قولك اكلت من الرغيف فانه دل على معنى في اكلت الرغيف وهو بعض الاكل
في الرغيف ومعنى الاقتران ان يدل الكلمة على معنى وهو الحدث بمادته وعلى زمان معين من الثلثة فيه ذلك المعنى
بصيغته فلا يكون الزمان مدلول حروفه بخلاف الحال وامس والاجزاء منه بخلاف نحو الماضي فاحد الازمنة بالنسبة
الى امس معناه والى الماضي او المستقبل جزء من معناه كما ان السواد جزء من مفهوم البلق وان المكان جزء من مفهوم
الانهام والانجاد لان امس ونحوه دال على الزمان بحروفه وعلى الغابر بصيغته فلا يكون شيء منها فعلا فلضرب
دلالتان الاولى على الحدث بجوهره اي حروفه والثانية على احد الازمنة بصيغته فهو دال على حدث بحروفه
وعلى زمان معين هو فيه بصيغته وهو المعنى بالاقتران فصح ان يقال معناه مقترن لانه يقترن بزمان من
الثلثة بسبب دلالة صيغة الكلمة الدالة عليه **قال** وقد علم بذلك حد كل واحد منها **اقول**
قد علم بهذا الحصر اي التقسيم الذي هو دليل الحصر الدائر بين اثبات شيء للقسم باعتبار انه يختص بعض الاقسام
منه ونفيه عنه باعتبار منافاته للقسم الاخر منه ان انواعها لا تخرج عن ثلثة ولا تزيد عليها وهذا الحصر صحيح
لان اقسامها منفصلة اي كل مشتمل على المشترك والمميز فيكون اقسامها منفصلة نحو الحيوان انسان ان كان
ناطقا وغيره ان لم يكن ناطقا لا متداخلة نحو الحيوان اما ابيض وفرس فقد علم بذلك الحصر الصحيح الدائر بين
النفي والاثبات حد كل واحد منها لان هذه القسمة صحيحة اذ اقسامها متفاصلة والاقسام الصحيحة
انما ينفصل كل قسم باعتبار ما يتميز كل قسم به من فصله او خاصته عن اخواتها ووقع ضمير المؤنث موقع المذكر اذ المراد
من الاقسام الكلمات فلو قال لان الاقسام الصحيحة انما ينفصل باعتبار ما يتميز به كل قسم عن اخواته لكان
اصوب وذلك المتميز به كل قسم من الكلمات يصلح ان يكون فصلا لها اي لذلك القسم من الكلمة المتميز به عن اخواتها
واعلم انه اذا فهم من الاسم المشترك بينه وبين غيره وهو انه الكلمة والمميز له المختص به وهو دلالته على معنى
في نفسه كان للموضوع هو له دسك فيكون المشترك جنسا والمميز فصلا وجعلا كالداخلين فيما اذ المعاني التي
وضع اللفظ لها لغة او اصطلاحا حقائقه اذ الالفاظ الموضوعة انما تتميز بعضها عن بعض باختلاف موضوعاتها
اذ بحسب انفسها كلها حقيقة واحدة فيصح ان يجعل المشترك من معاني الالفاظ جنسا لها والمميز المختص بها
فصلا في جميع حدود النحويين كذلك وان لم يركب منهما حسا لان اللغة لم تبن على المضايقة واذا علم من الحصر
جنسه وفصله صح ان يقال علم بالحصر حده اذ المراد من حد الشيء العلم بجنسه وفصله معا والمراد بقولنا وذلك يصلح
ان يكون فصلا اي يصح ان يكون فصلا وان يجعل كالفصل وان لم يكن فصلا حقيقة بان لم يكن داخلا في الحدود
قبل لا شك ان الكلمة جنس للثلثة فيكون اعم من الاسم وهي فرد من الاسم لوجود خواصه فيها فيكون اخص جزء واعم

وهو محال الجواب ان الجنس انما هو المدلول الحقيقي للفظ الكلمة وهو القدر المشترك بين زيد وضرب ومن
المعبر عنه بلفظ وضع لمعنى مفرد ولا شك انه اعم من كل واحد من الاسم والفعل والحرف لا لفظ الكلمة لانها لم يوجد في
زيد ولا في ضرب ولا في من ولا في لفظ الاسم والفعل والحرف والجنس يجب ان يوجد في افراده وانواعه فقول النحوية
الكلمة جنس للثلثة المراد به انها جنس باعتبار مدلولها وبالنظر اليه كما يقال الحيوان جنس فان المراد مدلوله لا لفظه
او يقول المراد به مدلولها ولفظها اسم او يقول هي باعتبار لفظها او باعتبار ما عرض للفظها وهو كونها كسائر الكلمات
من زيد وضرب من حيث انها ايضا لفظ وضع لمعنى مفرد مغاير معناها وهو المشترك بين الرجل وضرب ومن وغيرها
كما ان الجدار مغاير معناه وهو الجسم المخصوص ملائم لا شك ان دلالتها على ذلك دلالة على معنى في نفسه غير مقترن
فيكون لفظها داخلا في حد الاسم وكذا لفظ الفعل والحرف فلا تناقض لان الاعم هي باعتبار مدلولها او مدلولها و
الاخص هي باعتبار ما عرض للفظها او لفظها ولا بعد فان الحيوان جنس وباعتبار انضمام النطق والتشخص اليه فرد
من الانسان وهكذا الجواب اذا قيل الاسم كلي لانه يشمل زيدا ورجلا وفرسا وغيرها فيكون جنسا وجزئي لانه كلمة
معينة وضعت لمعنى فلا يكون جنسا **فان قيل** ينقل الكلام الى القدر المشترك ونقول هو واحد من الثلثة
قطعا وجنس للثلثة باعتبار نفسه لا باعتبار مدلوله اذ لا مدلول له فيلزم ان يصير الضد جزء الضد لانه ان كان اسما
يكون الاسم جزءا من الفعل والحرف ويجتمع الضدان وهكذا ان كان فعلا او حرفا **فنقول** ذلك المشترك ليس اسما
ولا فعلا ولا حرفا لان القدر المشترك بين زيد وضرب ومن وهو كونها لفظا موضوعا لمعنى مفرد لم يعين انه يدل
على معنى لا في نفسه حتى يكون حرفا او في نفسه ومقترن حتى يكون فعلا او غير مقترن حتى يكون اسما بل اعم من كل
فلا يكون واحدا من الثلثة **فان قيل** فيلزم ان يكون لنا لفظ دال على معنى بالوضع وهو مدلول الكلمة مغاير
للثلثة المشهورة **قلت** نعم فان زيدا باعتبار مجرد انه مدلول الكلمة وهو انه لفظ وضع لمعنى مفرد من
غير اعتبار قيد اخر معه ليس اسما ولا فعلا ولا حرفا وباعتبار انه مدلول الاسم وهو انه لفظ وضع لمعنى مفرد دال
على معنى في نفسه غير مقترن اسم وكذا القول في ضرب ومن ونقول الموجود قد يكون بسيطا كالوجود وقد يتركب
من عدة موجودات متفقة فيطلق على كل جزء منه اسمه كالماء وقد يتركب عن مختلفات لكل جزء وجود مخصوص
خارجي كالبيت وقد لا يكون لشيء من اجزائه وجود مخصوص خارجي كالانسان فانه عبارة عن موصوف وصفاته
لانه جوهر نام حساس ناطق فان لكل جزء وجودا في الذهن لا في الخارج بل في الخارج لجميعها وجود واحد يصدق عليه
انه هذا وذاك والكلمات الثلث من القسم الاخير لان الاسم لفظ موضوع لمعنى مفرد تام في نفسه غير مقترن وليس لجزئه
الاول وهو انه لفظ وضع لمعنى مفرد وجود خارجي مخصوص به ولا لجزئه الثاني ولا للثالث فلا يتميز جزء منه به او
بغيره اذ مدلول كل من الثلثة لا بد ان يكون له وجود خارجي مخصوص وليس لنا لفظ ذهني لا يمكن ان يوجد في الخارج ويصدق
عليه انه اسم او فعل حتى يكون هذا من ذلك **فان قيل** قد يطلق الانسان على الحساس والناطق مجازا **قلت**
كلامنا في الحقيقة وايضا لو كان مدلول الكلمة اسما لكان ايضا فعلا وحرفا لانه جزء منها ايضا فيصدق على الواحد انه اسم
وفعل وحرف فيلزم صدق الاضداد على شيء واحد والمجاز فيما لا يلزم الفساد ولا تغفل عن هذا التحقيق حتى يسهل
عليك الجواب عن قولي انواع الكلمة ينبغي ان يكون تسعة الثلثة المشهورة والقدر المشترك وفصل الحرف لانه لا يكون

وجود (margin note)

النبليه (margin note)

حرفا لان الشيء لا يكون جزء نفسه ولا اسما ولا حرفا لانهما لا يكونان جزء الحرف وفصل الاسم وفصل الفعل بهذا
التقرير وهو اعلم **قال** الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد **اقول** الكلام لغة قيل مصدر كلم
مشددا حذف زوايده كاعطى عطاء ولذا عمل في قوله الاهل الى ربي سبيل وساعة يكلمني فيها من الدهر خاليا
فاشفي نفسي من تباريح ما بها فان كلاميها شفاء لما بيا ولو كان اسما لم يعمل وقال الاكثر هو اسم المصدر وهو التكلم
فيفيد فايدته ويعمل عمله كنزال وقد يطلق على المعنى القايم بالنفس كقوله ان الكلام لفي الفواد وانما
جعل اللسان على الفواد دليلا واصطلاحا اللفظ او القول المتضمن كلمتين مسندا احديهما الى الاخرى
والقول وهو كل موضوع ينطق به تاما او ناقصا اعم من الكلام قال الله تعالى ما يلفظ من قول الا لديه رقيب
عتيد فقوله كلمتين يشمل الكلام وغيره من نحو غلام زيد وفي الدار لان كلا منها كلمتان وليس كلاما فقال
بالاسناد وهو نسبة احد الجزئين الى الاخر المفيد للمخاطب مدلولها ليخرج غلام زيد ونحوه وما لا يجهله
احد نحو السماء فوق الارض والنار حارة والمراد بقولنا مفيدة ما افاد ذاته وقصد لذاته وهو الذي يصح علم
منه النسبة ويحسن عليه السكوت من غير ضميمة ينضم اليه **فان قيل** الجمل الواقعة شرطا او صلة او خبرا له
او مضافا اليه نحو قام مع فاعله في نحو ان قام قمت والذي قام زيد وقمت حين قام لا يكون كلاما لان كلا
منها ليس مفيدا او مقصودا لذاته بل قصد ليكون جزء كلام اخر او تتمة وموضحا له **قلت** نعم لا يكون كلاما
باعتبار الحال والاستعمال الثاني ولا يلزم منه ان لا يكون كلاما مطلقا فان كلا منها كلام باعتبار الاصل و
الاستعمال الاول ولذا يقال في اعرابها قام فعل وفاعله مستتر فقولي لك ابتداء اكرمني غلام كلام قطعا
فاذا اعدته بجعله صفة لشيء وقلت جاء رجل اكرمني غلامه وان لم يكن كلاما باعتبار ان نسبة الاكرام الى الغلام
علمت قبل كلام باعتبار الاصل وهو المعتبر الالتزام قالوا قام ماض في قولك ان قام قمت مع ان معناه صار
مستقبلا بدخول ان ويكون كلاما مجازا باعتبار الحال او حقيقة اذ لا يشترط بقاء معنى اللفظ في اطلاقه
بالحقيقة على من قام به فان اطلاق ضارب على من صدر منه الضرب امس حقيقة على الاصح ولذا قال
المحققون المراد من الافادة هنا ما يستفيد المخاطب من تلك الجملة بخلاف النسبة الحاصلة بين المضاف والمضاف
اليه وبين الموصوف وصفته فانه لم يستفدها منهما بمعنى الوصف والاضافة وليسا لاعلامها المخاطب نسبة
بل لدلالة على نسبة معلومة له قبل ذكرهما فمعنى من قال لا بد ان يزاد عليه افادة يحسن السكوت عليه والا لا يخرج
نحو غلام زيد وبين الكلام والكلم عموم من وجه لان الكلم لا يتناول المركب من كلمتين والكلام لا يتناول الكلمات
لا اسناد بينها **تنبيه** الكلمات الملحونة او المصحفة لو وقع شيء منها في كلام ولو فهم المقصود منه بالقراين
او العادة لا يكون الكلام كلاما عربيا لان الملحون والمصحف ليس كلمة لان دلالتها بما ذكر لا بالوضع وكذا لو قلت
زيد قايم باسكانهما لا يكون كلاما عربيا لانه يلزمه الاعراب ويسمى الكلام جملة وهي لغة من اجملت الشيء اذا
جمعته **تنبيه** لم نقل بالخبر موضع قوله بالاسناد لانه اعم اذ هو يشمله وقسيمه من الامر والاستفهام
وغيرها من الانشاءات قالوا رجع كلها من جهة المعنى الى الخبر اذ قم معناه اطلب قيامك **قلت** فيه نظر
لان اطلب قيامك الذي هو معنى قم انشاء ايضا والذي اريد منه الخبر لا يكون معنى قم قال ولا ينافي ذلك

والثانى الاتيان بالسهولة اى لايحصل ذلك الكلام الا من اسمين او من اسم وفعل لان الاسم يصلح ليسند
اليه اى ليحكم عليه والفعل يصلح ليسند لا ليسند اليه والحرف لايصلح لواحد منهما ما دام مستعملا فيما وضع
له لانه وضع لمعنى فى كلمة اخرى فلا يصلح جزء الكلام وتركيب سنن ستين من الكلمات الثلث عقلا ستة ثلثه
متفقة اسمان وفعلان وحرفان وثلثه مختلفة اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف وبسبب ان لا يصلح الحرف
جزء الكلام سقط ثلثه منها وبسبب ان لا يصلح الفعل ليسند اليه سقط واحد اخر بقى المفيد اثنين اسمان واسم
وفعل **فان قيل** اذا اريد بالاسناد النسبة المفيدة فقولك العالم حادث لمن يعلمه لم يدخل فى الحد لانه
لم يفد شيئا مع انه كلام والا لم يعرب شىء من جزئيه ولم يصح ان يحكم على العالم بانه مبتدأ وعلى حادث بانه خبر
اجيب ليس المراد انه يفيد كل سامع له بل يفيد من لم يعلمه او المراد ان من تكلم به عالم به اراد بالحكم شيئا
من فوايده كالتقرير وغيره كقولنا الله الهنا كما علم فى علم المعانى **قيل** الحرف ايضا من مفردات الكلام كالخبر منه
فاذا حصل بدونه لا يكون منها **اجيب** ان مفردات الشىء اما مقوم له او محسن فان الخبز المركب من عفص وزاج
وزعفران العفص والزاج من مفرداته المقومة فلا يحصل الخبز بدونهما والزعفران من مفرداته المحسنة لانه يحصل
بدونه فالاسم للكلام كالعفص والحرف كالزعفران **قيل** قولك الحرف لا يسند اليه باطل حينئذ لانك اسندت
اليه لا يسند اليه **قلت** لفظ الحرف اسم كما مر فى الكلمة ومدلوله[٢] حرف فحكمت عليه بانه لا يسند الى مدلوله
فان قلت ينتقض بقولك من حرف جر **قلت** ليس من هنا حرفا لانه لم يوجد معنى الحرف فيه لانه
لم يعتبر فيه انه يدل على معنى فى غيره فليس مستعملا فيما وضع له **فان قيل** وليس اسما ايضا لانه لم يوضع دالا
على معنى فى نفسه غير مقترن **قلت** نعم ليس اسما من هذه الجهة لكنه اسم من حيث انه اريد به هذا اللفظ ولا شك
ان الكلمة لانه لفظ وضع لمعنى مفرد فكانك قلت هذه الكلمة حرف جر اذا استعمل فى موضوعه وقد ذكرنا ان
الكلمة الدالة على المشترك بين الثلثة اسم **قيل** يلزم اطلاق مسمى من وارادة اسمه **قلت** نعم يجوز ان نطلق
مسمى لفظى ويراد منه اسمه وان لم يجز ان نطلق مسمى معنوى ويراد به اسمه الدال عليه لانهم تساهلوا فى الالفاظ
الا ترى انهم قالوا يجوز ان نطلق لفظ من اسم وفعل وحرف ويقصد به نفسه نحو زيد معرب او اسم او من حرف
مع انه لزم ان يتحد الدال والمدلول عليه نقض عليه الحاجبى فاقول لما جاز ذلك فاطلاق مسمى لفظى وارادة
اسمه اجوز اذ لم يتحد الدال والمدلول من جهة واحدة فيه فيكون من حيث انه دال ومحكوم عليه اريد به الكلمة
فيكون اسما ومن حيث انه مدلول وصدق عليه انه حرف يكون غير اسم فالمراد منه هذه الكلمة مدلولها وهو
المشار اليه اذا استعمل فيما وضع له حرف ويعلم منه ان من يصح ان يكون اسما لمن الذى هو حرف اذا جعل
موضوعا ضمنا وهو حيث يراد به فى هذه الكلمة وان لم يكن موضوعا صريحا وهكذى الجواب اذا قيل ديز
فى قولك ديز مهمل مستعمل مع انه ليس اسما ولا كلمة واعلم ان وضع الالفاظ للمعانى غير الالفاظ اضطرارى
لاحتياج ابلاغ المعانى الغير اللفظية الى الاذهان اذ لا يمكن بذاتها ولا يتيسر على ما ذكر فى اصول الفقه
الا بها اما المدلول اللفظى فلا احتاج الى دليل عليه لكن قد وضعوا لفظا للفظ استحسانا وان كانوا فى غنية عنه
اما للاختصار نحو هذه القصيدة حسنة فانها اخصر من قراءة اياتها ثم الحكم عليها بالحسن ومنه سورة البقرة

ونحوها واما للتصرف فيها واتساعهم فى الكلام كقولك حين قيل خرجت من البصرة من حرف جر بدل قولك هذا الحرف
الذى قبل البصرة جر واما لرفع اللبس كقولك حين قيل زيد كريم لفظ المبتدأ حسن اذ لو قلت زيد حسن لتوهم
انك اردت مدلوله **قيل** يلزم ان يصدق على كل فعل وحرف انه اسم **قلت** نعم فان ضرب اسم اذا اريد
به هذه الكلمة وفعل اذا دل على معنى فى نفسه وهو الايلام وعلى اقتران بزمان بصيغته **فان قلت** يلزم
ان يكون ضرب اسما لما ذكرت وفعلا وهو ظاهر ولا يكون واحد منهما لما ذكرت ان مدلول الكلمة وهو القدر
المشترك ليس اسما ولا فعلا ولا حرفا **قلت** نعم ولكن من الجهات **قيل** يلزم ان يكون من اسما وحرفا فى
حالة واحدة وهى حالة قلت من حرف جر كما عليه **قلت** لا نسلم انه يكون اسما فى حالة بل فى حالين اذ المراد به
انه محكوم عليه الآن بانه حرف جر حالة استعماله بمعناه الموضوع له كما تقول للخمر فى الدن انه مسكر وقول
الحاجبى مجيبا عن قولك من حرف جر انه ليس جزاء من باعتبار لفظه ومعناه الموضوع له بل هو جزء عنه
باعتبار لفظه وهو بهذا المعنى اسم لانك تقول زيد مبتدأ ولا تقع مبتدأ الا الاسم فيه نظر لانه بين وجه كونه
اسما باعتبار اللفظ بانك تقول من مبتدأ ولا يشك عاقل بان الاشكال باق اذ الخصم يقول كيف يكون من مبتدأ
مع انه حرف كما قال كيف يحكم مع انه حرف قال المالكى قال سيبويه الكلام اما ان يكون مستقيما حسنا او كذبا
او قبيحا نحو اتيتك امس وحملت الجبل وقد زيدا رايت واما محالا نحو اتيتك امس ولم يذكر الخطاء كقولك ضربنى
زيد مريدا ضربت زيدا لان الخطاء ليس من الكلام لان قايله لم يقصده ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم كلام ابن آدم
كله عليه لا له الا ما كان امرا بالمعروف او نهيا عن المنكر وذكر الله والخطاء ليس من الثلثة ولا من غيرها
لانه لم يؤاخذ به فلا يكون كلاما وهو ضعيف لان المركب ان لم يقصد قايله او بعضا منه فهو مسمى بسبق اللسان
لا بالخطاء وسبق اللسان لا يسمى كلاما لانه مؤاخذ به الا ترى ان المتكلم بالفاظ الانشاآت من البيع والاعتاق
والطلاق وبقوله للرجل زينب بالكسر قاصدا اليها مواخذ بها وان لم يرد بها مدلولاتها او اراد بها غيرها واكثر الكلام
ليس لابن آدم ولا عليه كاكلت وقمت ونحوهما مع ان الحديث مخصوص بقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن امتى الخطاء
والنسيان اى المواخذة بهما ثم قال وحمل الكلام على حملت الجبل اسهل من حمله على الخطاء لانه وجد فى اوله
قيود الكلام فلا يعتد باخره **قلت** لم يوجد القيود فى حملت الجبل فيلزم ان لا يكون الكذب[٢] كلاما وقال
المالكى الكلام ما تضمن من الكلم اسنادا مفيدا مقصودا لذاته وانما قال اسنادا ليخرج عنك وخير منك ومقبلا
ليخرج ما لاجله احد نحو السماء فوق الارض ومقصودا ليخرج مقول النائم ومحاكاة الطيور ومراجعة
الصدى ولذاته ليخرج المقصود لغيره كالاسناد الجمل الموصول بها والمضاف اليها **قلت** لا حاجة الى القيود
لان جميع ذلك يخرج بتفسيرنا للاسناد والافادة جزء الاسناد فلا يكون قيدا له وان عد المحكوم والمحكوم
عليه الواقعان صلة او خبرا ومضافا اليها كلاما يكون ذكر لذاته خطاء **فائدة** لو اصطلح رجلان
على ان يذكر احدهما مبتدأ والآخر خبره فقيل ليسا بكلام اذ لا يترتب عليهما ما يترتب عليها لو صدرا من واحد
من اقرار وتعديل ونحوهما فيلزم ان يراد فى الحد قيد احترازا عنه وقيل كلام لان النطق بكلمة مع
استحضار كلمة اخرى فى ذهنه اعتمادا على قول الآخر كالنطق بهما كقولك زيد لقوم راوا شبحا اى المرئى

زيد والاحكام من الاقرار ونحوه انما تترتب عليهما لانهما ايضا كلاما صريحا بخلاف ما لو صدرا من واحد **تنبيه**
الاسم اعم من ان يكون صريحا نحو زيد ونحو غلام او مقدرا به نحو زيد قام فانه مقدر بزيد قائم وقائم مفرد فيكون
الكلام من اسمين **قال** الاسم ما دل الى آخره **اقول** الاسم لغة اسم من السمو وهو العلو لانه على
مسماه او رفع مسماه الى الاذهان وقال الكوفيون من السمة وهي العلامة وضعفه بتصغيره على سمي وجمعه على اسماء
لا على وسيم واوسام قوله ما دل على معنى جنسه يشمل الكلم من الاسم واخويه وقوله في نفسه يخرج الحرف لانه للربط
ولذا سمي اداة ولا يقع مسندا ولا مسندا اليه وقوله غير مقترن اي ذلك المعنى يخرج الفعل وكاد ان يخرج بعض الاسماء منه
كالغبوق والصبوح فقال باحد الازمنة الثلثة ليبقى تلك الاسماء غير خارجة لان الصبوح وان دل على شرب في
زمان معين لم يدل على شرب في زمان يحصل اي احد الازمنة التي هي الماضي والحاضر والمستقبل **تنبيه**
ها في نفسه راجع الى معنى وفي نفسه متعلق بمحذوف هو صفة لقوله معنى اي الاسم ما دل على معنى حاصل باعتبار
وبالنظر اليه في نفسه من غير احتياج الى امر خارج معه فيكون بانفراده تاما نحو الذهب عزيز في نفسه فكذى في
حد الحرف وهو الحرف ما دل على معنى في غيره ويكون المعنى للحرف ما دل على معنى حاصل في غيره اي في متعلقه وهو
مدخوله فان الباء انما يدل على معنى منه الالصاق والمقابلة والظرفية باعتبار وصلاحيه متعلقه لذلك فلا يدل بدونه
ويكون حصول ذلك المعنى في ذلك المتعلق واذا كان معناه موقوفا وحاصلا في مدلول متعلقه يكون رابطا لغيره
فيكون غير تام فيعلم منه ما هو المتعارف ويظهر الحق وهو ان معنى الحرف يقابل معنى الاسم فان رجع الى ما يكون المعنى
الاسم ما دل على معنى بنفسه من غير احتياج الى ضميمة في دلالته الافرادية بخلاف الحرف فانه يحتاج الى ضميمة
في دلالته على معناه الافرادي فيرد عليه انما استعمل في معنى الباء وهو نادر وانه لا يدل على ان معنى الحرف يقابل
معنى الاسم ولم يكونا محدودين بذلك الاعتبار المتعارف لانه لا يلزم من ان يكون الحرف محتاجا في دلالته على
معناه الى انضمام كلمة اخرى اليه ان يكون معناه غير تام حتى يقابل معنى الاسم وقال الاندلسي قوله في نفسه متعلق
بدل وضميره يجوز ان يكون عائدا الى ما فيكون المعنى الاسم لا يفتقر في دلالته على معناه الى غيره بخلاف الحرف
ويجوز ان يعود الى معنى اي لا يتوقف فهم معناه على غيره بخلاف الحرف **قلت** يرد على الاول ما مر و
الثاني غير متضح عندي قيل الحد غير مطرد اي غير مانع لان غير المحدود داخل فيه فيكون فاسدا لان اقل
مراتب التعريف التمييز وبيانه ان نحو يقوم يدل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة لان وضعه
مشترك فيهما اي في الحال والاستقبال اي وضع مرة للحال ومرة للاستقبال على المذهب الصحيح لان دلالته على
كل يحتاج الى قرينة لا حقيقة ولا مجازا فمطلقه لا يدل على زمان معين كالغبوق واذا كان الغبوق اسما يكون يقوم اسما
الجواب انه وضع للحال لانه المفهوم منه مجردا عن القرينة فيكون في المستقبل مجازا محتاجا الى قرينة من
السين وسوف وغد ولان الحال اقوى اذ كل مستقبل يصير حالا وبعد تسليم كونه مشتركا نقول انه مقترن
بزمان يحصل على التحقيق لان الواضع انما وضعه دالا على احد الازمنة للحال مرة وللاستقبال اخرى والعربي
اذا تكلم به انما يقصد به زمانا معينا واللبس انما حصل عند السامع اذا لم يكن ثمة قرينة او غفل عنها بخلاف الغبوق
فانه لم يوضع دالا على زمان معين لا بظهور في زمان معين ولا باشتراك في ازمنة ودلالة الاسم على مدلوله ان لم

يحتمل غيره نص وان احتمله على السوية اشتراك والا فالراجح ظهور والمرجوح وهم واشكل من هذا الاعتراض اسم الفاعل
العامل مثل زيد ضارب عمرا فانه مفهوم منه دلالته على الحال على التعيين او المستقبل دلالة مشتركة
لا نفس الزمان مطلقا كما في الغبوق فيخرج ضارب عن حد الاسم اجيب ان ضارب موضوع لمعنى غير
مقترن بزمان اصلا في اصل وضعه وانما عرضت له الدلالة على الزمان اذا عمل بدليل انه لا دلالة له على
زمان في زيد ضارب ولو كان موضوعا للزمان لم ينفك عنه كما لم ينفك الفعل عن الزمان اذا لم ينقل الى انشاء
واذا ثبت ان وضعه لمعنى في غير زمان يكون داخلا في الحد ولا اثر للمعارض على غير القياس اي المعارض
الخارجي والمعارض القياسي ما هو في اللفظ فان ضربا غير مقترن وضرب مقترن لصيغته الا ترى ان قولك
ان قام قمت يحكم عليه بانه ماض لما كان ذلك وضعه في الاصل وان عرض له الاستقبال في هذا المحل بقرينة
حرف الشرط وهو معارض خارجي وكذى لم يضرب على العكس واشكل من ذلك اي من ايراد فعل المضارع
الافعال الانشائية نحو عسى ونعم وبئس وفعلا التعجب فانها داخلة في هذا الحد لانها تدل على معنى في نفسه غير
مقترن بزمان معين مع انها محكوم بفعليتها والجواب انها كانت في اصل وضعها دالة على معنى مقترن
بزمان معين لكن عرض له التجرد عن الزمان لما خرجت الى معنى الانشاء الذي لا يدل على الزمان ومثاله قولك
بعت قاصدا الى الانشاء يعني بما قد تجرد عن الزمان لعروض الانشاء ذلك اي الانشاء البيع ومع ذلك التجرد
لا يخرج عن كونه فعلا والشيء الخارج عن اصله لعارض لا يخرج عن حده واعرابه الا ترى ان ما احسن زيدا
يحكم فيه بان ما مبتدأ واحسن فعل ماض وزيدا مفعوله مع انه بعد عروض التعجب لا يفهم منه هذا المعنى واذا
ثبت التجرد عن الزمان لمعنى الانشاء في غير باب عسى ونعم وفعلي التعجب ثبت مثله فيها ولاجل ان التجرد العارض
كتجرد بعت الذي هو للانشاء البيع لا يخرج عن الفعلية حكم النحويون فيما امكن فيه النقل من هذه الافعال بالنقل
لئلا يكون مجازا من غير حقيقة فحكموا بان نعم وبئس وحبذا منقولة عن نَعِمَ وبَئِسَ وحبب الشيء وحَبُبَ اذا صار
محبوبا واصلها حبب فاسكن وادغم او نقل الضم وادغم فيكون التجرد عارضا فلا يدخل تحت حد الاسم ولم يمكن لهم
ذلك في عسى لانه لم يستعمل مقترنا معناه بزمان لانه لم يستعمل في حقيقته والتزموا ذلك لان المجاز لا يستلزم
الحقيقة ولكن لما وجد خواص الفعل من اتصال الضمائر وتاء التانيث الساكنة به حكم بان اصل وضعها الزمان
المعين اذ لا يخلو مجاز عن الوضع قبل الانشاء لغة الابتداء ثم عبر به عن ايقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود كايقاع
التطليق بطلقت فان طلقت ماضيه اللفظ حاضرة المعنى وقرينته الانشاء فلا يرد نعم ونحوه لانه دال على الحال
وقرينته الانشاء اجيب ان المراد الدلالة الوضعية اي بالصيغة والانشاء لم يدل على الزمان وضعا والا لما
كان من في من اوكل اسما وانما شبه عسى ونعم وفعلا التعجب بعت مع انه انضام يقترن لان فعليته ظاهرة
اذ فهم الزمان الماضي من مطلقه بخلافها لكن لما اتصل بها خواص الفعل الدالة على انها افعال قدرناها كانت
افعالا في الاصل كبعت اذ المساواة في احد الوصفين دليل على المساواة في الوصف الاخر وانما كان ضارب عمرا اشكل
لان المضارع انما دخل في الحد بالنسبة الى السامع حيث لم يعلم الزمان المعين المقترن به معناه في قصد المتكلم
لا بالنسبة الى المتكلم لانه قصد به الحال او الاستقبال على التعيين قطعا وضارب عمرا انما خرج عن الحد بالنسبة الى المتكلم

حيث اقترن معناه بزمان الحال والاستقبال المعين عنده وفصله واذا وردا المضارع باعتبار قصد المتكلم ولي
واشكل بعسى ونعم ونحوهما اشكل منها لانها واردة بالنسبة اليها اذ لم نقصد المتكلم بها ولم نفهم السامع منها زمانا معينا
قبل الماضي وكذى المستقبل دلالة على معنى في نفسه مقترن بزمان محصل فيكون فعلا فيخرج عن حد الاسم وهو اسم واجيب
انهما دالا على نفس الزمان كامس وغدا والزمان لم يقترن بزمان قيل هذا ممنوع بل مدلولهما الفعل الذي انقضى والفعل الذي
لم يات **قلت** وان سلم انهما مدلولاهما كان تقديرهما الماضي زمانه والمستقبل زمانه فحذف المضاف واقيم المضاف
اليه مقامه فلما حذف توهم انه لم يحذف شئ وظن ان الدال على الزمان نفسها وان علم انه لم يحذف شئ بل كان كذلك
فيقول مدلول الماضي محكوم بتحقق وجوده ومدلول المستقبل امر منتظر وجوده فالزمان المعين من لوازم تصورهما لا من
دلالته اللفظية كما ان الزمان المعين من لوازم وجود الضرب لا انه من مدلوله وقول الحاجبي ان المضارع
المشترك على المذهب الصحيح صحيح لما سيجي فلا يرد انه اذا تعارض المشترك والمجاز ترجح المجاز لانه اغلب ولكن
لما سطر في الاصول ان المشتق مثل ضارب ونحوه اطلاقه على من قام به المشتق منه حقيقة ان كان الاطلاق
حالة قيامه به ومجاز ان كان قبلها ويختلف فيه في الماضي لا يصح قوله ضارب عمرا مشترك بين الحال والاستقبال
ولا قوله ان ضارب لا يدل على زمان نعم اذا فسر الاقتران بدلالة الفعل على الحدث بحروفه وعلى الزمان
بصيغته لا يرد شئ من ضارب والماضي والمستقبل عليه وهو الحق ولا على الزمخشري حيث قال الاسم ما دل
على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران لانه وان فهم من كل منهما زمان معين لم يفهم من صيغها بل بالعقل
فيقال في ضارب لا بد له من زمان باعتبار وجوده والحاضر اولى واحق اذ الاصل في الاصل الثبوت ومقارنة
اللفظ المعنى وكذى في قوله لو كان ضارب موضوعا للزمان لم ينفك عنه كما لا ينفك الفعل عن الزمان نظر لان عسى
ونعم ونحوهما ينفك عن الزمان ويمكن ان يقال مراده انه لم ينفك بالجملة كان الفعل لا ينفك بالجملة **تنبيه** لا يرد
عليه اسماء الافعال من هيهات ونزال ونحوهما ولا على الزمخشري لانها لم يدل على الزمان بصيغتها بل لما صارت
اسماء الافعال دلت بحروفها على ما دلت عليه بالحروف والصيغ **فان قيل** وان لم يفسر الاقتران بما مر
بل بقي عاما لا يرد هيهات ايضا لان معنى هيهات المجموع من الحدث والزمان المعين والمجموع لم يقترن بزمان
قلت لا يخلو عن وهم لان الحدث معنى قطعا فيصدق ان هيهات دال على معنى مقترن بزمان معين
فان قيل حد الاسم باسماء مخصوصة من ما ومعنى ونفسه وغير مقترن موقوفة معرفتها عليه لانها افراده
وتعريف الشئ بما يتوقف معرفته عليه ممتنع مستلزم للدور اجيب ان المحدود مدلول لفظ الاسم نحو رجل
وفرس وزيد بمدلول قوله ما دل على معنى في نفسه الى آخره الذي هو اجزاء وتمام حقيقته المحدود لا بلفظ
ما ومعنى ونفسه وغير مقترن التي هي اسماء فلا دور وقيل حينئذ يتوقف المحدود على مدلول ما دل على معنى في
نفسه الى آخره الموقوف على الاسماء المذكورة الدالة عليه الموقوف معرفة كل على معرفة المحدود فيدور ايضا اجيب
ان دلالة كل من تلك الاسماء على جزء الحد باعتبار موضوعاتها الخصوصة اللغوية لا باعتبار الذي به اسميتها الاصطلاحية
المتوقفة معرفتها على معرفة المحدود فلا دور يعني دلالة الرجل في جاء الرجل باعتبار معناه الموضوع له لغة
وهو الذكر من بني آدم واسميته باعتبار انه دال على معنى في نفسه غير مقترن باحد ازمنة اعم من ان يكون معناه

بالمقدار المخصوص ولم يصدق على المونث وينبغي ان يذكر عليون ايضا وهو اسم لاعلى الجنة وقيل هو في الاصل
جمع علي من العلو ثم جعل علما وكذى عالمون فانه اسم جمع مخصوص لمن يعقل وليس جمع عالم لان الخاص
لا يكون جمع العام ولذا لم يجعل الاعراب من حيث انه خاص بالبادين جمع عرب لانه يعمهم والحاضرين وكذا
اهلون قال تعالى شغلتنا اموالنا واهلونا وقيل لما استعمل اهل بمعنى مستحق جمع جمع السلامة جمعهم وزيدت
النون اخر التثنيه والجمع على حدهما وليس عوضا على حركة المفرد لان المقصود منها قد حصل لخصوصيه حروف
التثنيه والجمع بل عن التنوين وحدها لانه يدل على تمام الاسم وكماله كالتنوين ولذا يسقط بالاضافة وانما حرك
للساكنين اذ لو سكن لحذف هو وما قبله منزول المعنى المجي ذلك الحرف له وحذف مع ما قبله في جاء غلاما الرجل
وحلقتا البطان لغة ومسلمو البلد والفرق ان النون لازمة المبني فلو سكنت لحذفت الالف والياء قبلها دائما
والاضافة اليهما اوله ساكن شئ نادر فلا يعتد به **فان قيل** كيف عوض عن التنوين فيما لم يكن في مفرده التنوين
نحو عمرين وعمرين واحمرين واحمرين ويا زيدان ولا رجلين **قلت** في عمرين وما زيدان زال العلمية
للشركة العارضة فكان واحده منون واما في احمرين فلانه لم يوجد العلتان فكانهما لم يوجدا لان اثرهما منع الكسر
وقد امتنع بتجي اخر لان ما هو فايدته قد حصل بخصوصيه حرف اللين ومنع التنوين وهو قد حصل لحذوره التقاء
الساكنين وقيل التنوين كالمقدر في احمد ويا زيد ولا رجل لعروض حذفه منهما والمقدر كالمحقق فعوض النون
عنه وقال المالكي انما جي به ليدل على ان مدخوله ليس مفردا فان الخوزلي وهي مشية فيها تفكك تثنية الخوزلان
والمهتدي مفرد المهتدين **قلت** لو كان لذلك لما سقط في الاضافة اصلا ولا عوض بها اللام لتقويها بالحركة
ولذا لا يسقط في الوقف بخلاف التنوين فيهما ولئلا يتعرض حرف العلة للحذف بالتطرف ولم يجعل المعوض
عن التنوين حرف علة وان كان هو القياس لانه يلزم الحذف والتحريك له او لما قبله فعدل الى اقرب الحروف
شبها بها وهي النون وكسرت في رفع التثنيه اذ لو فتحت لتوالي متجانسات ثم حمل اختاه عليه وفتحت في الجمع للتخفيف
او للفرق بين نونه ونونها **قال** التقديري فيما تعذر الى آخره **اقول** لما قال الاعراب التقديري ذكر ليعلم
ان ما عداه لفظي ثم التقديري وانما سمي به لان الحركات المحذوفة مقدرة فيه اما التعذر وهو قسمان ما آخره الالف
ويسمى المقصور لان حركاته مقصورة عن آخره اي محبوسة عنه نحو عصا فان قياسه ان يعرب بالحركات لانه اسم مفرد
لكن لما كان آخره الفا وهي لا تكون الا ساكنة لانها تخرج من اقصى الحلق مستطيلة مستعلية الى الحنك الاعلى وهذا
لا يحصل الا باتساع الحلق والفم والحركة تقطع استطالته واتساعهما ومثله الواو والياء اذا كانا مدتين يبطل
الحركة منهما تعذر اعرابه لفظا فوجب ان يقدر في جميع وجوهه الثلثة والثاني وهو ما اضيف الى ياء المتكلم
كغلامي وهو كل اسم كان قبل الاضافة معربا لا كخمسة عشري بالحركة بخلاف ضاربي وضاربي لكنهم لما اوجبوا
ان يكسر ما قبل الياء قبل التركيب ومجي الاعراب في الفعل والاسم والحرف لتناسبها نحو يضربني ومني وغلامي
ولذا دخل النون في ضربني خوفا من ان يفتح ما قبله تعذر اعرابه لفظا لانه اذا جاء الاعراب وجد محله منافيا له
اما في الرفع والنصب فظاهر لمضادة الضمة والفتحة الكسرة واما في الجر فلمضادة الكسر الكسر اذ المثلان لا يجتمعان
في محل واحد معا ومن زعم انه معرب لفظا حالة الجر لوجود الكسرة فقد سها لانه وجب المفرد قبل التركيب

كسرة فلا اثر لموجب طارى ولذا جعل النون في يضربانى نون اعراب لا نون وقايه ويمتنع ان يجعل كسرة غلامى
للبناء والجر وان جعل الف جاء الزيدان للتثنيه والرفع لانه امكن في الفها اعتبار جهتين من كل جهة يدل على
معنى فمن جهة انه حرف علة علامة التثنية لانه مقتضاها لا غير ومن حيث خصوصية الالف رفع اما
لغلامى فكون الميم ماقبل الياء يقتضى كسرة ودخول اللام ايضا يقتضى كسرة والشى الواحد الذى يمتنع فيه اعتبار
الجهتين لا يكون علامة للشيئين ولا يكون اصلا وفرعا فليست كالف التثنية وقال المالكى عندى جره
ظاهر للاستغناء عن التقدير وتقدير كسرة اخرى تكلف غير محتاج اليه **قلت** بل هو محتاج اليه لما مر
ان الاعراب انما يطرا على تمام الكلمه وتمام غلامى بكسر الميم فلو جعل كسرة لغلامى اعرابا يلزم دخوله قبل تمام
بنا الكلمة وهو ممتنع وقد وهم من زعم ان غلامى مبنى وهو مذهب الجرجانى وابن الخشاب وظاهر قول
الزمخشرى وقالوا غلاماى مخلوع عن الفها الرفع ونحو يا زيدان لان الاضافة الى المضمر لا توجب البناء بدليل ان غلامك
ونحوه معرب لفظا **واما** الاستثقال كقاض رفعا وجرا وهو ما اخره ياء قبلها كسرة فلو اعرب بالحركة في الرفع
والجر لقيل هذا قاضى ومررت بقاضى والضمة والكسرة على الياء مستثقل مدرك ثقله بالضرورة ولان الضمة تضاد
الياء لانها تجانس الواو والمضاد له تخذفنا ونقال تحذف الكسرة لاجتماع الكسرات الاربع اذ الياء ككسرتين
تحذف الضمة اولى لانه اذا استثقل اجتماع متجانسات فاجتماع متضادات اثقل فاجتمع ساكنان الياء
والتنوين تحذف الياء للساكنين لا التنوين لئلا تفوت فايدته ولعدم ما يدل عليه بخلاف الياء فان كسرة ما قبلها يدل
عليها ولذا لو سكن ما قبله كظبى لا تسكن لانه تحذف من غير ما يدل عليه وان لم يكن فيه تنوين لوجود اللام او الاضافة
ثبتت ساكنة نحو هذا القاضى وقاضيك واذا صرت الى النصب اعربته لفظا نحو رايت قاضيا لخفة الفتحة فثبت
ان اعرابه في غير النصب تقديرى **قال** ونحو مسلمى رفعا وهو كل جمع مذكر سالم اضيف الى ياء المتكلم فان اصله في
الرفع مسلموى فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فوجب قلب الواو ياء للثقل وادغامها في الياء فصار
مسلمى ثم كسر الميم لتجانس الياء فعلم انه عدل عن الواو التى خصوصيته علامة الرفع للاستثقال كما رفع قاض بالضمة علا عن صو
للاستثقال فصار رفعه تقديريا **واما** نصبه وجره فلفظى لان علامتهما الياء وهى ثابتة على حالها لم تتغير بالاضافة
بوجه ما الا بالادغام وهو لا يخرج الحرف عن حقيقته قال الله تعالى وما ذى بنىّ واو دعونى حسرة على الوقاد وغيره لا ينازع
فان قيل هلا كان الياء المنقلب عن الواو علامة للرفع كما كان علامة للجمع **قلت** الواو علامة للجمع من
حيث انه حرف علة وهو باق وعلامة للرفع من حيث خصوصيته وهى لم تبق **فان قلت** لا شك ان
اصل عصا وقاض عصو وقاضى ثم اعلا على الوجوب فان اردت بالتعذر ما لا يجوز ان ينطق به فاعراب قاض
يكون متعذرا ايضا وان اردت ما لا يمكن النطق به فلا يكون اعراب عصا متعذرا بل مستثقلا **قلت** كان
للواضع عنايه بشان من يتكلم بكلامه وقد علم اى حالة لكل كلمة تصير اليها في التركيب واى شى يقتضى الاعلال
فيحسب ذلك التركيب فرضها على تلك الحالة ففعل فيه ذلك التغيير قبل التركيب ليسهل على المتكلم تركيبه
ولا يلبث له ولا يحتاج الى تغيرها حال التركيب ففرض ان عصوا اذا وقع في التركيب يتحرك واوه فيقلب الفا
لتحركه وقلبه وفرض في قاضى انه اذا وقع في التركيب مرفوعا بضم فضمه ثم حذف الضمة وكذا في حال الجر فالمتكلم

ذكرا من بنى آدم او غيره نفسه المذكورة في الحد باعتبار معناه المخصوص اى المستقل دال وباعتبار انها كلمة
تدل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان معين فرد من المحدود فبان جهتا التوقف فلا دور وقيل جعل الفعل وهو
دل جزءا من حد الاسم ويمتنع جزئيته احد الضدين للآخر اجيب جعل مدلوله جزءا من حد الاسم ومدلوله ليس فعلا
بل ولا كلمة تدل مدلوله من حيث اقترانه بزمان معين جزئه تضاد مدلول المحدود فلا يكون جزءا من حده اجيب عنه
بان مطلق الاقتران بزمن معين من الازمنة لا يضاد الاسم وانما يضاده اقتران يكون بالصيغة ومدلول صيغة دل
الذى هو جزء الحد ليس دالا على الزمان المعين بالصيغة الا ترى انه يقال الرجل في نحو جاء الرجل دل على كذا مع انه
اسم **فان قيل** هلا قال دلالة لانه موضع دل حتى لا يرد هذا السوال **قلت** ايجازا واحترازا عن لفظ سيوضع
اسما فانه لا يسمى قبل وضعه اسما وقول المالكى الاسم كلمة يسند ما لمعناها الى نفسها او نظيرها وقال الاسناد باعتبار
المعنى اختص بالاسم نحو زيد فاضل وباعتبار اللفظ صلح لاخويه ايضا نحو زيد معرب وقام مبنى وفى حرف جر ولما
كان بعض الاسماء لا يقبل الاسناد الى معناه كاسماء الافعال لكن نظيره يقبله فان صه اعنى اسم الامر بالسكوت لا يقبل
الاسناد ولكن السكوت بمعناه ويقبله **قلت** والى نظيرها فيه نظر لان الحد اجزاء المحدود فلا بد وان توجد
معه دايما وقايم في زيد قايم ليس مسندا اليه هو ولا نظيره في الحال بل ربما قباله ولو صح الحد بما صلح له ويؤل اليه
في ثانى الحال لصدق الانسان على النطفة لانها سيصير حيوانا ناطقا والسكوت مصدر فليس بمعنى صه ولفظه في
في نحو حرف اسم وقد فصلناه لانه ليس مهملا لانه لا يكون حرفا ولا حرفا لانه مسند اليه والاسناد علة لاعراب المسند
اليه لفظا او تقديرا او موضعا والحرف من حيث هو حرف لا يستحق الاعراب اصلا فقبل الاسناد يوجب اعراب
المسند اليه اذا حكم على معناه **قلت** هذا باطل بان نحو غاق في غاق صوت الغراب رفع مع ان الحكم على لفظه
دون معناه **قال** ومن خواصه الى آخره **اقول** هى جمع خاصة تانيث خاص ثم صارت هى
بالخصيصه والعلامة اسما للشئ الذى يختص بالشئ ويلازمه وهى في الاصطلاح معرف يلازم بعض افراد المعرف او كلها
ولا يكون ذاتيا للمحدود فيفهم بدون تصوره بخلاف الحد فانه بالذاتى به اى بما تتوقف المحدود عليه بحيث لو علم ٢/١
بطلت حقيقته فانه لو قدر انتفاء معنى في نفسه بطلت حقيقة الاسم ولو قدر انتفاء لام التعريف ونحوه لا تبطل الاسم
وعادتهم ذكر الخواص عقيب ذكر الحد للتقويه وانما اختص الاسم بلام التعريف وميمه لان الغرض اللازم من التعريف
بها ان يجعل المحكوم عليه مخصصا عند المخاطب ليصح الحكم عليه اذ الاخبار عن غير المخصص لا يفيد وهو اسم وكذلك خص
الاسم بالنعت والتصغير ونحوهما لانها للتخصيص وهو للاسم ولان اللام بمنزلة الصفة لانك اذا قلت رجل ثم
قلت الرجل فكانك قلت رجل معهود والصفة انما تكون للاسم لانها تدل على معنى قايم بغيره وذلك المعنى حدث
وهو عرض والفعل عرض ولا تقوم عرض بعرض والفعل لا يقع محكوما عليه لانه لا يصدر عنه صفة ولا يعرض له
فيحكم بها عليه ولان المخبر عنه هو المتصف بصفة تقوم به فلو اخبر عن الفعل لزم قيام الصفة بالصفة والاحكام
اى المحكوم بها لا يصح ان تكون الا نكرات في المعنى لان الحكم المعلوم لا يفيد فاذا وقع معرفة لفظا تكون مؤولا بمعنى
نكرة فزيد المنطلق مؤول بزيد محكوم عليه بالانطلاق فالحكم نكرة من حيث المعنى **فان قيل** الحكم هو النسبة وقد
يعرف المنطلق ولم يعلم انه زيد فاذا قيل زيد المنطلق يعلم نسبته الى زيد فيكون مفيدا **قلت** النسبة ملحوظة فالدال

النسبة

عليه ليس الا المحكوم به الذي هو المنطوق في مثالنا فنصدق عليه انه حكم ومحكوم به عند النحوي لا المنطقي لان نظره ادق والى المعنى لا اللفظ فيجب حينئذ ان يكون نكرة من حيث هو حكم وهو المراد من قوله ومن خواصه جواز دخول كلي وكذى ليشمل ما هو قابل لهذه الخواص قبل دخولها فيه وكذى خص بالجر لانه علم للمضاف اليه وهو اسم لانه في المعنى محكوم عليه اذ غلام زيد في تقدير زيد له غلام او مالك غلام من حيث المعنى والفعل لا يقع محكوما عليه والا لخرج عن وضعه اذ وضعه لان يقع محكوما به فلا يدخله الجر ولان وضع المضاف اليه الاسم تعريف المضاف ووضع الافعال على التنكير فلم تقبل الاضافة اليها وذكر الجر هنا يتناول الجر بالاضافة والجر بحرف الجر وكذى خص بالتنوين فقال الحاجبي المراد به تنوين التمكن لان وضعه لان يدل على ان مدخوله باق على اصالته وكماله وخفته اي لم يشبه الفعل والفعل عار عنها فلا يدخله وكذى تنوين التنكير لان وضعه لتنكير معرفة دخل فيه كصه وصه ووضع الفعل على التنكير لانه لا يقع الا حكما فلم يحتج الى تنكير ولم يذكر تنوين العوض والمقابلة وان اتفق اختصاصهما بالاسم لانه اما ان يذكر خواص يقتضي ذاتها الاسم وذاتهما لا تستدعي الاسم فلا ينبغي ذكرهما لان تنوين المقابلة كما وقع في الاسم في نحو مسلمات في مقابلة المزيدة في اخر الزيدين يمكن ان يزاد في اخر تضربن في مقابلة النون المزيدة في اخر تضربين وكذى تنوين العوض كما وقع في حينئذ عوضا عن المضاف اليه يمكن ان يقع في لم ير عوضا عن المحذوف منه وكما زيد في جوار عوضا عن الياء او الحركة ولكن لم يردا في الفعل لعلة لا نعلمها واما لان المراد منهما العوض عن المضاف اليه والزايد في جمع المونث السالم في مقابلة النون الزايدة في جمع المذكر خاصة فمحال ان يدخل الفعل فلا ينبغي ايضا ان يذكرهما لوضوحه واما تنوين الترنم وهو العوض عن مدة الاطلاق في روي مطلق يشملهما كقوله

اقلي اللوم عاذل والعتابن ... وقولي ان اصبت لقد اصابن

وكذى تنوين الغالي وهو اللاحق الروي المقيد كقوله

وقاتم الاعماق خاوي المخترقن

وفايدته الدلالة على ان العامل واقف لا واصل ومن خواصه الاسناد اليه اما لان وضع الفعل لان يخبر به وتحقيقه ان الاصل ان يخبر عن الشي بصفة تصدر عنه ولذا لا يخبر عن الفعل فاذا صدر عن زيد القيام ينبغي ان يقال زيد قيام الا انه تعذر هذا القول لعدم الرابطة فان المصدر لا يحملها فاشتق اسم الفاعل وجعل خبرا فقيل زيد قايم فان اريد معه تعيين الزمان اشتق منه الفعل وجعل خبرا فقيل زيد قام وقد استعمل على اصله كقوله فانما هي اقبال وادبار واما لان الاسناد انما يمكن الى امر يقوم به ويحصل له عرض والفعل عرض فلا يقوم به عرض آخر وقول المالكي ومن خواصه الاسناد اليه بلا تاويل وقلت بلا تاويل ليعلم ان المخبر عنه المحوج الى تاويل ليس باسم نحو قوله تعالى سواء عليهم ادعوتموهم وان تصوموا خير لكم تصريح منه بان المخبر عنه فعل وهو غلط اذ المخبر عنه مصدر وكذى اختص الاسم بالاضافة اي بان يكون مضافا لان وضع المضاف على ان يقبل التعريف والفعل لا يقبله فلا يضاف وبان يكون مضافا اليه لان المضاف اليه مخبر عنه في المعنى والفعل لا يخبر عنه وقيل خص الاسم بالاضافة لانه المالك والمستحق شيئا ولا يدل لفظه على المالكية والاستحقاق فاضيف المملوك والمستحق اليه لانها الدالة عليها بالتصريح فيقال دار زيد وجل الفرس والفعل وان استحق الزمان المعين لكن صيغته تدل عليه فلا يضاف اليه اذ لا فايدة لها فيه **قلت** ومن خواصه النداء لان المنادى مفعول به في الحقيقة وهو اسم لانه محكوم عليه تقديرا اي من حيث المعنى وذكر هنا القيد لان ذكره من جهة اقتضاء الفعل اياه لا للحكم عليه ولان الاصطلاح اختصاص المخبر عنه

في المعنى المراد وتقرره

النون

بما ليس فضلة في الكلام وكذى عود الضمير اليه لانه يكون بمعناه قطعا والمضمر اسم لدخوله في حد الاسم فكذى المرجوع هو اليه وبه يعرف اسمية ما ومهما في ما احسن زيدا ومهما تاتنا به من آية وكذى ان يبدل عنه اسم صريح نحو كيف انت اصحيح ام مريض ويجب الحاق الهمزة بالبدل لما تضمنه المبدل منه ومنه كم مالك اعشرون ام تسعة وكذى الاخبار به مع مباشرة الفعل نحو خروج زيد اذا خرجت فان اذا من حيث هو خبر الخروج يسمى الحرفية ومن حيث انه باشر الفعل يسمى الفعلية قال المالكي وكذا موافقه ثابت الاسم زنة نحو شكان او معنى دون معارض نحو قدك فانه بمعنى حسب الثابت اسميته لا معارض بخلاف الواو من استوى الماء والخشبة فانها وان كانت بمعنى مع الا انه عارضه ان الاسم الموضوع على حرف لا يقع الا جزا نحو ضربت وغلامك والعلامة اللفظية ترجح على المعنوية ولذا جعل وشكان اسما مع موافقته معنى او شكل وحكم على عسى بالفعلية لاتصال الضمير به في عسيت مع انه بمعنى لعل **قلت** هو منقوض بالكاف نحو زيد كعمرو اذ يجوز ان يكون اسما بمعنى مثل ولو كانت القرينة اللفظية مرجحة مطلقا لكان المضمر المبني على حرف واحد حرفا وقال في الصحاح وشكان ذا خروجا بمعنى عجلان **قال** وهو معرب ومبني فالمعرب الى آخره **اقول** اولا لما كان نظر النحو على الاختلاف فالبحث فيه عن اربعة امور هي له كالعلل الاربعة البحث الاول عما فيه الاختلاف وهو المعرب واقسامه وسمته البحث عن المبني الثاني البحث عن الاختلاف وانواعه الرفع والنصب والجر والجزم والثالث البحث عن ادواته من الحركات والحروف الرابع البحث عما به الاختلاف وهو العامل وعن اقسامه من لفظي ومعنوي اصل ومشبه به كالاسماء المتصلة بالافعال ومنه البحث عن مقتضي الاختلاف وعن انواعه وهي المعاني المتعاقبة على الاسم في التركيب فان كلا يستدعي دليلا عليه وقد خص بالاسم لان الفعل صيغته تدل عليها والحرف لا تعتور معانيه قوله المركب ويراد به ما ركب مع غيره على جهة الفاعلية او المفعولية او الاضافة فيشمل المعرب وغيره من نحو قام هولاء وهيهات زيد وجاء تابط شرا فان هولاء مركب لكنه غير معرب لشبهه الحرف وكذلك هيهات لشبهه الماضي وكذى تابط شرا لانه يشبه تابط شرا التي هي جملة حقيقة فاحترز عنه وعن امثاله بقوله لم يشبه مبني الاصل بوجه من الوجوه المخصوصة على ما سنذكرها وفي حكمها ما اشبهه ولكن قارنه ما تغلب جهة الشبه ويمنع اثره من لزوم الاضافة وشبهها كاي واثنا فانه معرب في نحو ايهم اخوك وجاء اثنا عشر فلا يردان ويعني بمبني الاصل ما لا يحتاج الى الاعراب اصلا من حيث انه لم يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه ولم يصر معربا وهو الحرف والفعل الماضي ومثال الامر والجملة من حيث انه جملة اي جملة لم تقع موقع مفرد ولو اقتصر في حد المعرب على قوله المعرب وهو الذي لم يشبه مبني الاصل لدخل فيه كثير من المساب مما لم يركب كا ب ت وواحد واثنان في العدد واسماء الاصوات نحو غاق وماء فان كلها مبنية لعدم التركيب **قلت** المراد لعدم تركيبها الموجب لان يصرن معربات لان غاق في قولك غاق صوت الغراب مركب لانه مبتدا ومحله رفع وصوت مرفوع لانه خبره والتركيب مطلقا سوى المبني الاصل المستعمل في معناه الاصلي سبب الاعراب فان لم يشبه المركب مبني الاصل اصلا يصير معربا لفظا او تقديرا وان اشبهه يصير معربا محلا فغاق في غاق صوت الغراب مركب ومبتدا لكنه مبني والمبتدا انما يكون معربا اذا اسند الى معناه وغاق اسند الى لفظه فيكون مبنيا مرفوعا محلا وانما منع ارادة التركيب اللفظي ان يصير المركب معربا وان كان اسما لانه يشبه به الحرف اذ شانه ان يقع مبتدا وخبرا باعتبار اللفظ نحو من جارة فالمبني قد يكون لانتفاء سبب الاعراب وهو التركيب الموجب

لكونه معربا وانما قلنا هو سبب للاعراب لان كل نوع منه من الفاعلية والمفعولية والاضافة مقتض لنوع
من الاعراب اى لاعراب مخصوص وانواع الشى اذا كانت بحيث يكون كل نوع علة لنوع مخصوص من حكم
يكون مطلق ذلك الشى علة لمطلق ذلك الحكم لا محالة وقد يكون لوجود مانعه فعرض فى الحد لوجود سبب الاعراب
بقوله المركب ولانتفاء مانعه بقوله لم يشبه مبنى الاصل والمراد بالتركيب الاسنادى ومقيده كالظرف والحال
ونحوهما ومكمل احد طرفيه كالصفة ونحوها **وقال** الحاجبى وهذا الحد اولى من حد الزمخشرى المعرب بانه الذى يختلف
آخره باختلاف العوامل فانه وان كان كذلك بحسب الطرد والعكس الا انه حد الشى بما هو اكثر التباسا من المحدود
اى اخفى منه وذلك اى الدليل عليه ان الغرض من تعريف المعرب ان يعرف كونه مما يختلف آخره فيختلف آخره فاختلاف
آخره يتوقف على معرفة انه مما يختلف آخره وهى متوقفه على معرفة انه معرب فلو توقف معرفة انه معرب على اختلاف
آخره يلزم الدور فيجب ان يتوقف المعرب على شى لم يتوقف عليه من انه مركب لم يشبه مبنى الاصل وغيره وبيان انه
اخفى ان اختلاف آخره يتوقف على معرفة ما يختلف آخره المتوقفه على معرفة المعرب المتوقفه على معرفة شى آخر فيكون
متوقفا على اكثر مما يتوقف عليه المعرب فيكون اخفى منه فلا يحد به وقال فى شرح المفصل حده بما هو اخفى لانه يلزم
الدور وفى تفسير الاخفى بالدور نظر لانه يقال العلم بهما يحصلان معا لما بينا من توقف التقدم وان سلم ففى الحد
لا يجوز ذلك لان الحد يستدعى سبق المعرف **فان قيل** نتصور اختلاف الاخر باختلاف العوامل من غير
معرفة المعرب فلا يتوقف اختلاف الاخر عليه اجيب المقصود اختلاف يصح لغة اى نحوا وهو موقوف لا
الاختلاف مطلقا من وضعى وغيره والا لكان هولاء اذا اختلف اى غير حركة آخره عند اختلاف عوامله معربا
وهو باطل **قلت** الحق ان الاعراب اختلاف آخر المركب بالعامل كما سياتى واذا صح ذلك يكون المعرب اصطلاحا
المركب الذى يختلف آخره بالعامل لا محالة كما ان المضروب من وقع عليه الضرب لغة ولا دور حينئذ لتغاير
المعرب اصطلاحا للمركب المختلف آخره بالعامل حتى يلزم ان يعرف المعرب ولا ثم يتغير آخره بالعامل نعم تعريف
بما هو المقصود من تعريفه ولا باس به فان غاية ما فيه ان يكون تعريفه بحسب الغاية وهو كثير منه قول الحاجبى
النظر الفكر الذى يطلب به علم او ظن ومع ان مادة المعرب علم منه ايضا اذ المراد من قوله ما اختلف المركب
غير المشبه لمبنى الاصل الذى يختلف آخره لدلالة القرائن عليه ثم قال الحاجبى وشبهه الزمخشرى ان المعرب
اسم مفعول من اعربت الكلمة اذا جعلت الاعراب فيها بحسب العوامل فيستلزم المعرب الاعراب المستلزم
للاختلاف فيصح تعريفه به كتعريف الانسان بالضاحك لاستلزام الانسان الناطق المستلزم للتعجب المستلزم
للضاحك وهو غلط لان مفعول اعربت يغاير المعرب لقبا الذى هو المقصود وهو المركب الذى لم يشبه مبنى
الاصل بدليل صحة قولك ما اعربت الكلمة المعربة لمن قال ضرب زيد خالدا باسكانها وبالعكس اذا قال جاء هولاء
ولو كان هو اياه لما تناقضا اقول معنى هذا الكلام انه يغاير المعرب لقبا المعرب الذى هو مفعول اعربت الكلمة اذا جعلت
الاعراب فيها والا للزم ان لا يطلق المعرب على زيد اذا قال احد ضرب زيد باسكان آخره ويكون هولاء اذا قال
ضرب هولاء زيدا بالضم معربا ثم قال نعم سمى النحوى المعرب المقصود معربا لاستلزامه معناه فى وضع اللغة اذ لا يخلو
عنه وقد يسمى الشى بلازمه الموقوف على حقيقته ولا يصح حده وتفسيره به فان المسمى باجر حقيقة لا يوجد به ولا يوجد

حقيقه المسمى ولا لوازمه من تعليل تسميته بشى اذ التسمية قد تكون بامر مفارق نعم لو حد المعرب الذى
هو مفعول اعربت به لاستقام لانه مسماه لغة **قلت** لا نسلم بل حجة الزمخشرى ان المعرب اسم مفعول
من اعرب الواضع آخر المركب اذا اوجب اختلافه بالعامل ليدل على المعنى الطارى وسمى ذلك الاختلاف اعرابا
لا من اعربت الكلمة اذا حركت آخرها فان الاعراب بهذا المعنى مجاز غير مصطلح عليه وانما لقب النحوى المعرب
المقصود معربا لوجود الاعراب الذى هو اختلاف آخر المركب فيه فيكون التسمية به تسمية حقيقية ومما يرد
عليه نزال ونحوه لانه مشابه لنزال المشابه لانزل ومشابه المشابه لشى لا يشابهه **قال** المالكى علة بناء الاسم
مناسبة الحرف لا غير لانه امكن فى البناء من مثال الامر لانه شبيه بالمعرب المضارع اذ حكم آخره حكم المجزوم
وكذا من الماضى لانه اشبه بالمعرب من الامر لوقوعه صفة وصلة وحالا وشرطا ومسندا بعد عوامل المبتداء والخبر
بخلافه ولذا بنى على الحركة فضعف جعل مناسبتهما لبناء الاسم من نزال وهيهات فان يوافقهما لانزل وبعد معنى
لو وجب بناؤهما لاوجب بناء سقيا له وضرب الرقاب انها بمعنى سقاه الله واضربوا الرقاب ولا وجب اعراب
اف انه بمعنى اتضجر بل بناء اسم الفعل مناسبة الحروف الناسخة للابتداء فى لزوم معنى الفعل والاختصاص بالاسم
وكونها عاملة غير معموله **قلت** انه ليس امكن فى البناء منهما لتساوى كل منها فى موجب البناء وهو عدم اعتوار
المعانى المقتضية للاعراب عليها بل بقاء الماضى على بنائه مع شبهته بالوجوه المذكورة دليل على انه امكن فى البناء
لان بقاء الحكم مع وجود ما يقتضى زواله من اقوى دليل على ان الحكم من مقتضى ذاته وليس سقيا له وضرب الرقاب
بمعنى سقاه الله واضربوا الرقاب لانه لم يوضعا بمعناهما ولا علمين لها بل عرض لهما العارض وهو كونهما بمعناهما لوقوعهما
مقامهما فلا يعتبر بانهما بمعناهما ولم يسقطا عنهما لانهما عاملان فيهما فكانهما باقيان نعم صارا فى الاستعمال بدلين عنهما
واف بمعنى اتضجر ولا نسلم ان اسم الفعل لا يقع معمولا فان نزال فى قوله فدعوا نزال مفعول عند كثير وجعل سبب
بناء نزال مناسبته لمسماه اولى منها لاجنبى مع ان كون نزال جزءا تاما فى الكلام يبطل المناسبة بخلاف المضمر والموصول
ونحوهما مما يناسب الحرف فان كلا يحتاج الى شى ينضم اليه وعمل الحروف الناسخة واقتضاؤها الاسم عرضا لها
لانها لما شابهت الفعل جعلت عوامل والمناسبة انما توثر اذا كانت بوجه ذاتى لا بوجه عرضى بدليل النظم والبرم
ثم قال المالكى الاسم قبل التركيب مبنى لا لانه غير مركب بل لانه اشبه الحروف المهملة كهل من حيث انه غير عامل ولا
معمول **قلت** ليس بناء هل لاهماله بل لنقصانه وانما يؤثر الصفة فى بناء الفرع اذا كان هو المؤثر فى بناء الاصل
ثم قال ولم يبعد من الصواب راى من جعله معربا حكما اذ لو كان مبنيا لم يسكن آخره وصلا اذا عددت نحو زيد عمرو
اذ لم يرد مبنى كذلك الا فى الوقف ولم يقل فتى ولكان الموقوف عليه مبنيا **قلت** ثبوت حكم المعرب للمفرد
من غير موجب بعيد من الصواب لان التقاء الساكنين جوز فيه من حيث انه اشبه الوقف لان الغرض من وضع
المفردات تحصيل الفائدة التركيبية لا الافرادية لانه لا يتكلم بها الا مع من عرفها قبله فالاصل فى الكلمات
ان يكن مركبات فالاصل فيها اذ يكن قابلة للاعراب الاعراب الذى هو مسبب التركيب فقطعها عن التركيب
عارض كعروض الوقف فاغتفر فيها التقاء الساكنين عند عدم التركيب كما عند عروض الوقف ولا يسكن آخرها لانقل
الاعراب اذا عددت نحو ان كيف حيث جير لان حركتها لازمة فلا تزول لعارض وانما زالت فى الوقف للضرورة

عروض هو

واتما اعلى الواضع متى قبل التركيب للتيسير على المتكلم كما سياتى فى الاعراب التقديرى ولا يكون الموقوف
عليه المركب مبنيا لوجود سبب الاعراب فيه وانما ترك لفظا للتخفيف ولو اعربت الكلمة قبل تركيبه يلزم
وجود الجنس بدون انواعه كلها وهو ممتنع **قال** يختلف آخره الى آخره **اقول** حكم المعرب
وفايدته ان يختلف آخره بسبب اختلاف العامل لفظا نحو جاءنى زيد ورايت زيدا او تقديرا نحو هذا عصا
ورايت عصا توضيحه جاءنى مقتض للفاعل وهو مرفوع فجاءنى مقتض للرفع فاذا كان زيد فاعله يكون
مرفوعا وكذا رايت فى رايت زيدا مقتض للمفعول وهو منصوب فاذا جعل زيد مفعوله يصير منصوبا واذا دخله
البا يصير مجرورا ونحو هذا المقرر وسياتى بيان مواضع التقديرى ويعلم منه ان ما سواه لفظى فلا حاجة الى بيان
مواضع اللفظى واما الاسم المبنى فانما يختلف محله بالعوامل والاخبار عن المعرب بانه يختلف آخره باختلاف
العوامل بعد ان علم حقيقته لا يوجب الدور لان حقيقته لا يتوقف عليه ولا بالعكس **قال** الاعراب
الى آخره **اقول** وهو لغة البين واصطلاحا قال الحاجبى ما اختلف آخره به اى آخر المعرب به من
الحركات والحروف المتبدلة فى آخر المعرب قال وهذا اولى من حده بانه اختلاف آخر المعرب باختلاف العوامل من وجوه
الاول ان الحاد به اى الزمخشرى ان عنى باختلاف الاخر ما اردناه من الحركات والحروف المختلف آخره
بها فعبارته لا تدل عليه بالمطابقة وايهام تلك العبارة لان دلالة الاختلاف على المختلف به بالالتزام والحد يذكر
بالفاظ مطابقة وان عنى غيره فهو امر لا يتحقق لانا نقطع بانه ليس فى آخر زيد فى جاءنى زيد ورايت زيدا ومررت بزيد
الا ضم وفتح وكسر وان الضمة رفع والفتحة نصب والكسرة جر ونوع الشى يستلزم حقيقته لانه هى مع شى آخر
فيجب ان يكون الاعراب ما اختلف آخره به لا امرا آخر يسمى اختلافا **الثانى** سلمنا ان ثمه اى فى آخر زيد
امرا آخر زايدا فلابد وان يكون ناشيا اى حاصلا عن متعدد من الضم والفتح والكسر وهو تبدل بعضها ببعض لان
الاختلاف نفسه ليس امرا قايما بنفسه واذا نشا عن المتعدد يكون مغايرا للمتعدد فلا يصح تقسيمه الى المتعدد
من الرفع والنصب والجر التى هى الحركات لان الناشى عن افراد لا ينقسم اليها مع ان تبدل بعضها ببعض يكون اكثر
من ثلثه اذ تغير الضم بالفتح اختلاف وبالعكس اختلاف وبالكسر اختلاف وبالعكس اختلاف وتغير الفتح بالكسر اختلاف
وعلى هذا وكذا تبدل الواو بالالف وبالعكس وتبدل الالف بالياء وبالعكس وعلى هذا فلا يعقل الاختلاف اى
لا ينضبط بعد تسليم كونه امرا على انفراده متولدا عن كل واحد من الثلثه لانه يصير اكثر من ثلثة بكثير **الثالث**
انه لو سلم ان الاعراب هو الاختلاف يكون كل اسم فى اول تركيبه مبنيا اذ لا اختلاف فى حالة واحدة لا سيما
معرب يلزمه اعراب واحد للزوم مدلوله كرفع لعمرك ونصب سبحان الله وجر ام عريط وقال المالكى لا يقال
يطلق عليه الاختلاف لان حركته منتقل اليها من السكون الذى كان قبل التركيب لانه يدخل فيه المبنى على الحركة لانه
منتقل اليها من اصالة السكون ولا يدفع بهذا القدح قوله لاختلاف العوامل لانه مزيل لفساد اذ يستلزم كون الحالة
المنتقل عنها حاصلة بعامل **قلت** فى الجواب نظر اذ لم يتعين ولم يجب ان يبنى او ان كان على السكون ثم على
الحركة بل وضع غير ملتفت الى حال آخره من حركة وسكون اذ لا مدخل له فى الدلالة الافرادية اصلا وانما يعتبر فى التركيب
وجوب حركته او سكونه ونقول وضع ابن على الحركة لتكون علامة انه مبنى فى التركيب حتى لا يتغير آخره فيه ولذا لا يسكن

آخره وصلا اذا عددت نحو ابن كيف ومعنى الاصل فى البناء السكون انه لو لم يوجد مقتضى الحركة فيه لوجب
ان ينطق به ساكنا للتخفيف لا انه سكن مطلقا ثم فتح كما قيل الاصل فى البيع اللزوم واذا وجد البيع زمان المجلس
جايزا لا يقال انه كان لازما ثم صار جايزا وقال ايضا لا يقال يطلق عليه الاختلاف لانه يصلح للتغير بعد
لان الصالح لمعنى لم يوجد بعد لا ينسب اليه ذلك المعنى حقيقة الا ترى ان رجلا صالحا للبناء اذا ركب معه او لا
ينسب اليه البناء قبل دخوله لا عليها **قلت** فى الجواب نظر اذ قد ينسب المعنى الى ما حصل له بعضه اذا علم
ان يحصل بتمامه عن قريب ولذا حكم على من لم يبق حيوته المستقرة بانه ميت ولذا لا يحل بذبحه وليس نسبة
رجل الى لا رجل كنسبة الاسم المركب الى الاختلاف لانه لازمه ويقوم به والاعراب اختلاف الاخر بدخول
العوامل وانما قال بعض باختلافها لان اكثر الاختلاف يكون كذلك قيل لو كان الحركات اعرابا لم تضف اليه اذ لا
يضاف الشى الى نفسه وقد صح ان يقال ضمة الاعراب اجيب انها انواعه او ابعاضه واضافة النوع الى جنسه
والبعض الى كله جايز اتفاقا **قوله** ليدل على المعانى المعتورة وهى الفاعلية والمفعولية والاضافة عليه اى على
المعرب بالتركيب تتمة للحد وتنبيه على علة وضع الاعراب فى الاسماء لان الاسماء تطرا عليها معان فلابد من تغيير
ليدل على المعانى الطارية وانما خص بالاخر لانه يطرا عليها معان قبل التركيب من التصغير والنسبة والجمع فوضعوا
لكل معنى صيغة وقد يطرا عليها معان من الفاعلية ونحوها بالتركيب فلو غيروا الصيغ ادى الى كثرتها وعدم العلم
بالصيغة الاصلية اى لا يعلم ان حركة العين والفاء حركة بناء الصيغة او حركة الاعراب ولو تركوها على حال واحدة
ادى الى التباس معانيها الحاصلة بالتركيب فبقوا صيغها وغيروا اواخرها لئلا يلتبس وهو من خواص كلام العرب
او نقول الاعراب دليل معان زايدة على مدلول الكلمة فينبغى ان لا يؤتى به الا بعد ذكر ما يدل على ذلك المدلول فيجب
ان يذكر فى آخر الكلمة اذ لا يدل على شى قبل ثبوت ما يتوقف عليه ولتضح هذا المكنون وينجلى صدا هذا المشكل
ويطلع الاصحاب على حقيقته **اقول** الاعراب عند المقدمين هو اختلاف آخر المركب بالعامل اى اختلاف
لآخر المركب بمقتضى المعانى الطارية عليه بسبب العوامل وعليه الزمخشرى وعند صاحب المستوفى هو كون
الاسم بحيث يختلف آخره ان لم يعق عايق من كونه مقصورا ونحوه عن تعاقب العوامل وعند الحاجبى والمالكى وكثير
ما اختلف آخر المعرب به من الحركات والحروف ليدل على المعانى الطارية على المركب من الفاعلية واختها دليل
المقدمين ان المعانى الطارية على المركب من الفاعلية واختها تقتضى اختلاف آخره ليدل عليها اما اقتضاوها الاختلاف
فلان كل معنى طار على الكلمة يقتضى فيها اختلافا يدل عليه كما فى اسم الفاعل والمصغر وغيرهما واما الاخر فلانه لم يتغير
مدلول الاسم الطارية هى المعانى عليه فيتغير صيغة الاسم الدال عليه بخلاف اسم الفاعل ونحوه فتعين ان يختلف آخره
بشى غير دال عليه ثم لابد لاختلاف الاخر من ان يكون له انواع ليدل كل نوع على نوع من المعانى الطارية فلابد
لكل نوع من اداة دالة تدل عليه بعين الواضع لكل اختلاف حركة او حرفا هو به اليق كما سيجى فيسمى الاختلاف نفسه
الاعراب وانواعه رفعا ونصبا وجرا فالحركات والحروف ادواته لا نفسه ثم اعترض عليه الامام عبد القاهر
الجرجانى بان الاعراب دال فارق بين المعانى والفارق انما هو اللفظ لا المعنى فيكون الاعراب هو الحركات والسكون
قلت الفارق لم ينحصر فيه فان العقل والمفهوم قد يكون فارقا والفارق بين الصحة والمرض اختلاف حال المريض

ودقته اوصفته دليل واداة اختلافه ثم زاد عليه الحاجبي هامر من الوجوه والجواب عن الاول منها ان الحاد الاعراب بالاختلاف عنى به غير ما اختلف آخره به وهو قاطع بان في آخر زيد في جاء زيد ورايت زيدا ومررت بزيد شيا آخر غير الضم والفتح والكسر وهو الاختلاف المسمى بالاعراب وعن الثاني منها ان عند الحاد بالاختلاف في آخر زيد امرا اخر زايدا على الحركات ولم يكن ناشيا عنها لثبوته قبلها وهي دوات انواعه فليس الاختلاف المسمى بالاعراب الاختلاف الناشي عن تبدل بعض الحركات ببعض لانه متقدم على ما تقدمه وعن الثالث ملزم ان يكون لاسم حال انفراده مبنيا لا في اول تركيبه قوله اذ لا اختلاف في حالة واحدة **قلت** انفراده ثم تركيبه حالتان لا ثالثة والثانية تقتضي الاختلاف **فان قيل** قال الحادة الاعراب اختلاف الاخر باختلاف العوامل وحال انفراده لا عامل له ففي اول تركيبه لم يوجد اختلاف العامل **قلت** الاعراب اختلاف اخر المركب بالعوامل وانما وقع في عبارة بعض باختلاف العوامل لان غالب الاختلافات يكون كذلك ودليل صاحب المستوفى ان الاعراب ليس نفس الاختلاف لان زيدا في جاء زيد له اعراب ولا اختلاف له ولان الاختلاف انما يتصور بين حالتين لا يجتمعان والاعراب صفة ثابتة للفظ بل هي حالة للاسم حين ركب وهي كونه بحيث يختلف آخره عن تعاقب العوامل انه لم يعق عايق من كونه مقصورا ونحوه والحركات والحروف ادواته كما مر **قلت** على الاول معنى قولهم لزيد في جاء زيد اعراب انه ثبت له اعراب كما ان معنى قولهم زيد ضارب ثبت لزيد ضرب ولا يجب في اطلاق اللفظ على الشي بالحقيقة بقاء معناه فيه حالة الاطلاق اذ نصوا انه لا يجب بقاء المشتق منه عند اطلاق المشتق بالحقيقة وكما يصح ان يقال ثبت لزيد اعراب صح ان يقال ثبت له اختلاف وعلى الثاني ان الاختلاف هنا ايضا بين حالتين لا يجتمعان وهما حالة افراده الغير المعتبر فيها حال آخره وحالة تركيبه الواجب تحرك اخره فيها والاعراب ليس صفة ثابتة للاسم لانه لا اعراب له قبل تركيبه وايضا لا شك ان الاعراب مقتضى المعاني الطارية ليدل عليها ولان الاعراب ابانة وكون الاسم بحيث يختلف آخره ليس ابانة ودليل الجرجاني وساير المتاخرين انه لا شك ان لزيد في جاء زيد اعرابا وليس له اختلاف لما ذكرنا ولا كونه بحيث يختلف آخره لما ذكرت فتعين ان يكون ما اختلف آخره به **قلت** عليه لو كان الاعراب ما اختلف آخره به من حركات وحروف لكان متواطيا او مشتركا وكلاهما منتف اما الاول فلانه يكون الاعراب شيا واحدا وهو القدر المشترك بينها فلا يتصور فيه ان يختلف به آخر المعرب من حال او حال الى حال وقد قال ويختلف بآخره باختلاف العوامل ولا شك ان تقديره ويختلف آخره بالاعراب باختلاف العوامل وايضا يمتنع اضافته الى الاعراب اذ لا يضاف شي الى نفسه وقد قالوا حركة الاعراب وضمة الاعراب **فان قيل** كل حركة من الضمة وغيرها من حيث هي اعم من الاعراب واضافة العام الى الخاص جايز مطلقا **قلت** يمتنع حيوان انسان مع ان المضاف اعم ولين سلم فكما ان الضمة مثلا اعم من الاعراب من وجه فكذلك هو اعم منها من وجه فينبغي ان يصح اضافته اليها ولكن لم يسمع اعراب حركة او ضمة فيدل على امتناعه وليس امتناعه الا لانها الته ويمتنع اضافة الشي الى ذاته واما الثاني فلانه لا ينقسم حينئذ باعتبار مدلوله على ان لان مورد التقسيم لا بد وان يتحد لكن انقسم عليهن لقوله وانواعه رفع ونصب وجر والثلثة عند ... عين الحركات والحروف الاعرابية وايضا حينئذ يمتنع اضافته اليه كما يمتنع اسود الجون وابيضه وقد صح حركة

لا يدل عليها ام

الاعراب وضمته وانا اقول الاعراب اختلاف آخر المركب غير المشبه للمبني الاصل بدخول العامل ليدل على معان طارية عليه فخرج بقوله اخر المصغر ونحوه وبقوله المركب نحو في وصبي وغضي وبقوله غير المشبه نحو قبل ويا زيد وبقوله وبدخول العوامل الوقف بالروم والتضعيف وبقوله ليدل على المعاني اخره قولك اي واي واي لقايل جاء رجل ورايت رجلا ومررت برجل فان اختلاف اي ليس اعرابا لانه ليس للمعنى بل لمطابقة قول القايل ومحله رفع في الاحوال ثم اذا ثبت ان الاعراب تغير هيئة الاخر ليدل على المعنى الطاري بالعامل فيجب ان يقع التغير على انواع لان المعنى الطاري كذلك وكل معنى طار مقتضي اختلافا مخصوصا يدل عليه فجعل لكل اختلاف مخصوص لقب فالدال على الفاعلية الرفع وعلى المفعولية النصب وعلى المضاف اليه الجر ليدل عليه باخصر وجه ثم جعل لكل اختلاف مخصوص اداة مخصوصة من الحركات وما يقوم مقامها فجعل الضمة علامة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للجر فحصلت هذه الاختلافات التي هي الرفع والنصب والجر للمعرب واتصف بها وصدقت عليه انه مرفوع لوجود الرفع فيه فالضمة علامة الرفع الدال على الفاعلية ولا محذور على هذا القول لبقاء الاعراب على معنى الابانة والمصدرية التي وضعها الا انه خص في النحو بابانة مخصوصة فكان المعنى الطاري اوجد اختلافا في القايم هو به فالمعنى معرب او مستدع من المركب ايجاد الاختلاف فيه ليدل عليه فالمركب معرب وكذلك ان الاسم معرب وذلك الاختلاف اعراب ويكون المعرب مشتقا منه باعتبار انه فعل به واما على القول بان الاعراب ما اختلف آخره به يكون منقولا من مصدريته الى اسم العين لان الحركة اسم عين ولم يكن المعرب مشتقا منه اذ لم يشتق من اسم العين شي وهو ايضا خلاف الاصل اذ الاصل ان يشتق اسم المفعول الاصطلاحي من المصدر الاصطلاحي كالمبيع من البيع تحقيق لا شك انه يعرض للاسم عند تركيبه كونه بحيث يختلف آخره بحركات او حروف ليدل على المعاني الطارية فجعل بعضهم الحيثية الاولى اعرابا وبعضهم الثانية وبعضهم الثالثة بحركتها

قال وانواعه رفع ونصب وجر **اقول** اصل الاعراب ان يكون بالحركات لانها اخف من الحروف واثقلها الضمة اذ يحتاج حصولها الى ضم الشفتين ورفعها واخفها الفتحة اذ تحصل بفتح الشفة العليا ونصبها والكسرة بين بين لانها تحصل بكسر الشفة السفلى وجرها اي خفضها والمعاني اما الفاعلية اي الفاعل وشبهه واما المفعولية اي المفعول وشبهه واما المضاف اليه ولم يجر شي لشبهه ولم يقل انه لم يوجد شي يشبهه لان قولنا يا طالعا وابا في يا طالعا جبلا ولا ابا لزيد لما شبها بالمضاف حتى نصبا لكون جبلا ولزيد شبيهين بالمضاف اليه لا محالة لكن لم يجر شبه المضاف اليه لامكان ان يجر بالاصالة اذ جبلا مفعول به ولزيد مضاف اليه كما ياتي والفاعل اقل وقوعا لان نسبة الفعل اليه على جهة الاسناد وهو لا يتعدد والمفعول اكثر وقوعا لان نسبة الفعل اليه على جهة التعلق وهو متعدد لتعدد المتعلق به من المفعول به والمفعول فيه وغيرهما والمضاف اليه وقوعه بين بين لانه قد يتعدد فجعل الضمة علما للفاعل ليجبر قلة وقوعه ثقلها والفتحة علما للمفعول ليجبر خفتها ثقل كثرة وقوعه والكسر علما للمضاف اليه وسمين باعتبار كونها اعلاما رفعا ونصبا وجرا ليفارق عنها اذا كن حركات البناء وقول المالكي الاعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل منقوض بصيغ الضماير نحو ضربت وضربك وقال المالكي لما كان الاهتمام بالعمدة وهي ما لا يسوغ حذفه الا لقرينة اشد جعل اعرابها الرفع لان علامته الاصلية

الضمة وهي اطهر الحركات لانها من الواو ومخرجها ظاهر لانه شفوي بخلاف اختيها فانهما من الالف والياء وهما
خفيان ولانه يمكن الاشارة اليها بالاشمام بخلاف اختيها ولما اشبه المضاف اليه العمدة من وجه وهو انه يكملها في نحو
جاءني عبد الله واشبه الفضلة وهي ما يسوغ حذفه الا لمعارض من وجه وهو انه يكمله ايضا في نحو رايت عبد الله
وقد يقع فضلة نحو زيد ضارب عمرو جعل الكسر علما له لانه متوسط بين الثقل والخفة فجعل للمتوسط بين العمدة
والفضلة فتعينت الفتحة للفضلة **قلت** فيه نظر لان اللائق بسياق كلامه ان يقول جعل اعراب العمدة
الضمة كما قال جعل الكسر علما للمضاف اليه والفتح للفضلة ولانه كما امكن الاشارة بالاشمام الى الضمة يمكن الى
اختيها برفع الشفة العليا وخفض السفلى ولان اسم ان وخبر كان ومفعولي علمت عمد واعرابها ليس الرفع وقيل
لما اختص حروف الاضافة بالاسم ولم تشبه الفعل بوجه ما عملت عملا لم يوجد في غير الاسم وهو الجر وكذا حكم
حروف الجزم اعلم ان اعراب الفعل غير داخل في قوله الاعراب ما اختلف آخره به لان الفعل لم يعتور عليه
معان حتى يدل عليها الاعراب فالاعراب فيه دخيل لمشابهته للاسم غير اصيل فالاعراب في الاسم غير الاعراب
في الفعل وان اشتركا اسما خلافا للكوفيين كما سيجيء وكذا للمالكي فانه قال يعتور على الفعل معان من الامر والعلة
والاستيناف والعطف كما على الاسم يعتور الفاعلية واخواتها فيفتقر الى الاعراب لتميزها كالاسم الا انه لما لا يغني
الاسم عن الاعراب شيء اختص به اصلا واوجب فيه اذ الواجب ما لا محيص عنه ولما يغني الفعل عن الاعراب وقوع اسم
موقعه صار الاعراب فيه فرعا ومشبها بالاسم نحو لا تعن بالجفاء وتمدح عمرا الجزم تمدح دليل النهي والعطف ونصبه
دليل النهي عن الجمع ورفعه دليل الاستيناف فيغني عن الاول لا تعن بالجفاء ومدح عمرو وعن الثاني لا تعن بالجفاء
مادحا عمرا وعن الثالث لا تعن بالجفاء ولك مدح عمرو ثم قال وجعل هذا وجها لكون المضارع معربا اولى من جعل
مشابهته للاسم من حيث الابهام والتخصيص بالحرف فانه بمعزل عن مجيء الاعراب له فاقول لا ننكر انه اذا رفع
الفعل فيما ذكره من المثال ونحو من لا تاكل السمك وتشرب اللبن كان ثمة معنى غير معان ذا نصب وجزم لكن تلك المعاني
لما ضم اليه فان اثبات الاكرام في قولك انت تكرم ونفيه واستقباله ومضيه في لن تكرم ولم تكرم معان لما ضم اليه
وليس معتورة عليه حتى يجعل لها دلالة فيه بخلاف المعاني في الاسم وهي النسب الطارية عليه من الفاعلية واختيها
فانك لو لم تعربه التبست في ما احسن زيدا وشبهه **فان قيل** فكذا في الفعل يلتبس لولا اعرابه نحو لا تاكل السمك
وتشرب اللبن فان رفعه دليل انه خبر وجزمه دليل انه نهي ونصبه دليل انه نهي عن الجمع بينهما **قلت** فهنا ايضا
معان له ولما انضم اليه من المفردات من لا وان فلم يعتور المعاني على الفعل نفسه بل غايته ان اعرابه يدل على المفردات
التي هي معانيها والفاعلية واخواتها اعتورت على الاسم وان تقومت بما انضم اليه والدليل عليه ان عوامل الفعل
اذا ظهرت لا اشتباه اصلا وان زال اعرابه فان السببية مستفادة من ان ظاهرة او مقدرة في قوله تعالى هب لي
من لدنك وليا يرثني ولذا لم يحصل بلفظ الماضي نحو ان وهبت لي وليا ورثني وعوامل الاسم ظهرت فاضربت
ثبت الاشتباه فوجب الاعراب لازالته فاعراب الفعل ليس لما له اعراب الاسم وبعد التجاوز عن هذا الواغي وقوع
لفظ مقام لفظ عن وجوب اعرابه لما وجب اعراب الاسم ادعى دخول حرف الجر في المفعول وفي المضاف اليه
عن اعرابهما وكذا دخول لفظ الحال والجهة في الحال والتمييز عن اعرابهما فيقول موقع ضربت زيدا يوما راكبا ضربت

بزيد في يوم حال ركوبه ومشابهته للاسم المعرب من حيث الشيوع والتخصيص بالحرف ليس بمعزل عن مجيء الاعراب
له بل موجب صحيح من حيث قواعد النحو لان كل شيء شابه شيئا في معناه او فيما هو اصل فيه يعطى حكمه ولذا لما شابه
هيهات لبعد في معناه والحال للمفعول في كونه فضلة اعطيا حكميهما الاصليين من البناء والنصب والشيوع ثم
التخصيص بالحرف لما كان الاصل فيهما الاسم المعرب لوقوع اكثره شايعا بحسب ذاته ثم اقتضائه التخصيص للاحتياج
اليه وجعل بالحرف لخفته ولا اعتبار بنحو الخمسة عشر لندوره وعروض بنائه ولم يوجد ذلك في حرف اصلا ولا في فعل
باعتبار اصله اي ذاته وانما عرض ذلك للمضارع لعروض الاشتراك له او المجاز واذا عرض له ذلك شابه الاسم
فوجب له حكمه الاصلي وهو الاعراب وانما قيدت بالحرف لان الشيوع ثم التخصيص بغير الحرف شامل للحرف
نحو اللام للملك في قولك الدار لزيد وللفعل نحو ضرب او يضرب او اضرب حسنا او قبيحا الجمعة او الخميس وللاسم نحو
رجل كريم ولا يرد قد ضرب لان قد لم يعين زمان ضرب نعم يدل على قرب وقوعه من الحال والقرب ليس امرا
معينا مقداره بل يختلف قدره فلا تخصيص **فان قيل** هلا اشبه الاسم بالمضارع حتى يبنى الاسم **قلت**
لما ذكرت من ان وجه الشبه اصل في الاسم عارض في المضارع فلا يؤثر فائدة اعراب الفعل الدلالة والاشعار
بشبهه بالاسم المتمكن كما ان فائدة منع الصرف للاسم الدلالة على شبهه للفعل **قال** العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي
اي للاعراب فسر العامل هنا لانه لما تضمنه قوله ويختلف آخره به لاختلاف العامل طلب السامع تفسيره ولم
تقدمه على حد الاعراب لئلا يلزم التعريف بغير معلوم اذ الاعراب جزء من حد العامل فذكر عقيبه والمعنى المقتضي
هي الفاعلية واخواتها وانما اوجب الاعراب خيفة التباسها لو بقي الاسم على حال واحد ولا يتقوم اي لا يحصل كل منها
الا بامر من فعل ونحوه ينضم اليه في التركيب اذ لا فاعلية ولا شيئا من اخيها قبل التركيب فذلك الامر المنضم اليه
المستقل به والحاصل منه ذلك المعنى هو المسمى عاملا ومثاله اذا قلت قام زيد فالمقتضي للرفع الفاعلية وهي الحاصل
في زيد لا انقام المسند اليه لانك لو قطعت النظر عنه لم يفهم الفاعلية اذ الفاعلية لا يتقوم به من حيث هو هو
فقام هو العامل وهكذا قرر في ضربت زيدا فان المقتضي للنصب المفعولية وهي تقوم بضرب فهو العامل ثم اعلم
ان ضرب ايضا مقتض اقتضاء عقليا نحو ضربت زيدا ووجوديا نحو ضربت الجمعة وجاء زيد راكبا لانه لا بد للفعل
في الوجود من زمان وحال وضربت ضربا وضربة من الوجودية باعتبار التوكيد والنوع ولا بد وان يصدر عن
المقتضي اثر في مقتضاه وفي القائم هو به ليدل عليه وقد اقتضى معنى ضرب فاعليه بمحله المسمى فاعلا والمفعول
المطلق ومفعولية ما فعل به وظرفية ما فعل فيه وعلية ما فعل لاجله ومصاحبة فاعله المسمى كل من المنسوب
اليه مفعولا وان كان المفعول بالحقيقة المنسوب اليها فالفعل مقتض لفاعلية فاعله وللمفعول المطلق والنسب
المذكورة القائمة بغيره فجعلوا الاعراب اثرا له دالا على مقتضاه مختلفا باختلافه ليكون ادل فيكون معنى ضرب
عاملا انه مقتض للاعراب وانما كان الاختلاف على الوجه المذكور لان الفاعلية يقتضي منه اي من معنى ضرب
ان يكون اثره الرفع والمفعولية يقتضي منه ان يكون اثره النصب لما ذكرنا وهكذا في قرينة المضاف اليه فظهر معنى
اقتضاء الفعل على الوجهين اقتضاء المعمول واقتضاء الاعراب ومعنى اقتضاء الفاعلية ونحوها فالعامل مقتض
لعموم الاعراب وكل من الفاعلية والمفعولية والاضافة مقتضية خصوصيته بالعلامات من الحركات

والحروف الدالة على خصوصيات الاعراب الدال على المعنى الحادث بالتركيب **قال** فالمفرد المنصرف
والجمع المكسر الى آخره **اقول** تقديره اما بعد ما علمت الاعراب وانواعه فالمفرد المنصرف حكمه كذى
وحذف اما لقيام ما يدل عليه اقول لما ذكر الاعراب وان انواعه رفع ونصب وجر توجه ذهن السامع الى انه
اى امور هي جزئيات كل نوع لان النوع لا بد له منها ولما اختص كل فرد من افراد كل نوع بنوع من الاسماء احتاج
الى تقسيم الاسماء باعتبار افراد كل نوع وهو المقصود من النحو ليعرف ما يستحقه كل واحد من الانواع اى ليعرف امور
هي افراد يستحقها كل نوع من الرفع والنصب والجر بحسب كل اسم فقسمت الاسماء باعتبار مواقع الامور في الرفع
واخويه اى ليعلم ان الضمة في اى اسم علامة للرفع وكذى الواو والالف وعلى هذا في اخويه فالمفرد المنصرف والجمع
المكسر المنصرف بالضمة في الرفع وبالفتحة في النصب والكسر في الجر يخرج بالمفرد التثنية والجمع وبالمنصرف غيره
نحو احمد ومساجد وبالمكسر الصحيح واعلم ان الاصل في الاعراب الحركات والاصل فيما اعرب بالحركات ان
يرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويجر بالكسرة لما ذكرته وقد يعدل عن ذلك لعارض واخذ يبين مواضع العدول
قال جمع المونث السالم الى آخره **اقول** وهو ما آخره الف وتاء للجمع نحو مسلمات لا كقضاة واشتاة
وارطاة واعرابه يكون بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا وعلة حمل نصبه على جره انه فرع جمع المذكر السالم وفيه حمل
نصبه على الجر فهذا احذو ليلا يلزم مزيته للمونث الذي هو فرع على اصله الذي هو المذكر وبان الاجدر به انه لو لم يحمل
نصب الجمع على جره لزم خلاف الامر الاستحساني ولو لم يحمل هنا لزم خلاف الامر العقلي وهو مزية الفرع على الاصل
فان قيل المزية حاصلة لان اعرابه بالحركة وهو اصل واولى **قلت** انما هو اصل واولى للخفة واعراب
الجمع المذكر والتثنية على الوجه الذي اذكره بالحروف اخف من اعرابها بالحركات فصار اعراب التثنية والجمع
المذكر السالم بالحروف هو الاصل والاولى فيهما فلا مزية ايضا واجاز البغداديون نصبه بالفتحة لقول ابي ذويب
فلما جلاها بالايام تحيزت ثباتا عليها ذلها واكتيابها وحكوا سمعت لغاتهم اجيبهما مفردان اذا اصل
ثبه ولغه ثبوه ولغوه نقلبها بعضهم واستعملها على الاصل كغد وغدو ولا يدل اضافتها الى الجمع على جمعيتها اذ
يستعمل المفرد موضع الجمع اذا امن اللبس كقوله كلوا في بعض بطنكم تعفوا وينبغي ان يذكر الات كما ذكر الو بجمع
المذكر السالم بمعنى صاحبات فان اعرابها كاعراب هندات وليس الالف والتاء في آخرها للجمع اذ لا مفرد لها
من لفظها واذا سمي بمسلمات ونحوها يبقى تنوينها واعرابها بالضم والكسر على ما كان قبل التسمية كبقاء اعراب مسلمين
على ما كان اذا سمي بها ولذا بقي عرفات منونا مكسورا حالة الجر بعد ان سمي بها وصار بمعنى عرفة وقيل يحذف
منه التنوين وينصب بالكسر وقيل يحذف منه التنوين ويفتح في حالة الجر كما اذا سمي بارطاة **قال** غير المنصرف
الى آخره **اقول** علة حمل جره على نصبه انه اشبه الفعل لما فيه من العلتين او علة تقوم مقامهما على ما سيأتي
فقطع عن الجر الذي لا مدخل له في الفعل المشبه هو به اي لا يكون علامة جره الكسرة لان الفعل لا يكسر آخره
لا لاعرابه ولا لبنائه لعدم وجود موجبه فيه ووجود موجب غيره ولا اعتبار لكسر آخره للساكنين لانه للساكنين
لا لخصوصية الفعلية وقول المالكي لو جر بالكسرة مع عدم التنوين لظن انه مضاف الى ياء المتكلم وحذف لدلالة
الكسر عليه او لظن انه مبني لان الكسرة الاعرابية لا يكون الا مع التنوين او ما يعاقبه من اضافة ولام وان كان زايدة

كقوله وايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باحناء الخلافة كاهله سمعه بالجمع في اصطلاح كاهله باحناء الرحل
والاحناء جمع حنو وهو واحد من افراد السرج والمراد هنا الجوانب وهم لان ياء المتكلم لا يحذف الا من المنادى
او في الوقف على قول وفي الموضعين لا التباس وكما ان الكسرة الاعرابية لا يكون الا مع ما ذكر فكذى الفتحة الاعرابية
في المنصرف لا يكون الا مع ما ذكر فكما جاز الفتحة الاعرابية مع عدم التنوين وما يعاقبه للعلتين فهلا جوز الكسرة
الاعرابية مع عدمها **قال** ابوك الى آخره **اقول** لعدم عنايتهم بشان الاسماء الستة لكثرتها على
السنتهم فارادوا ان يكون اعرابها ظاهرا فحذفوا اواخرها اذا كانت مكبرة غير مضافة اما من غير نحو فلا لانقلاب
الفا فيفوت مقصودهم وهو الاعراب ولم يجعل اعرابا لانها تكون ساكنة فسقطت بالتنوين واما من نحو فلان
الهاء تشبه حروف العلة لانه اشبه الالف خفاء ومخرجا فحذفوا منه اجراء له مجرى نظايره وكذا عينه وعوضوا
منه الميم ثم ردوا حرف العلة في الاضافة لان شبهها بالتثنية الذي هو الموجب لاعرابها بالحروف انما يتم
بالاضافة اذ يكون المضاف اليه فيها كالزيادة في اخر المبني فلا يعرب بالحروف قبل اضافتها فاذا اضيفت
امنوا من التنوين ويتم الشبه فيرجع المحذوف ويجعل اعرابا لقبولها التغيير وعروضها وعلة اعرابها بالحروف
مجموع وهو شبهها بالتثنية معنى ولفظا واستعمالا وبيانه انها لما كثرت اى احتياج تحقق معانيها الى وجود
كثير اى ما فوق واحد اذ معنى كل منها متوقف على الاضافة لان كلا منها امر نسبي وفهم شيئين من لفظة من شان
التثنية نعم هنا فهم احدهما من كل منها بالمطابقة والاخر بالالتزام وان اواخرها حروف طارية عند الاضافة
بعد حذفها تقبل الاعراب لمشابهتها الحركات ثقلا وخفة ومخرجا وحكما بدليل لم يضرب ولم يغز وكثر وقوعها
في الكلام فجعل اواخرها اعرابا وغيرت لتدل على المعاني كما في التثنية وقال الاكثر الاعراب بالحركات
مقدرة فيهن ولذا سمي اواخرهن سيبويه حروف اعراب لا علامات اعراب ولذا قال كانت الاسماء بالواو
رفعا ولم يقل كانت الواو فيها علامة الرفع وايضا الاعراب يطرا على الاواخر والواو والالف والياء فيها
وفي التثنية والجمع المذكر اواخرها واذا جعلت اعرابا يكون اواخرها ما قبلهن لا اياهن فيكون اواخر غيرا واخرها
قلت قد مر ان حرف الاعراب يطلق بالاعتبارين والالف مثلا في التثنية من حيث انها حرف علة
علامة للتثنية واخرها اذ ليس مقتضى التثنية نفس الالف ومن حيث خصوصية الالف اعراب وخصوصيته
متاخرة عن حرفيته عقلا كالحركة عن الحرف وفي الاسماء الستة وان كان اواخرها نفس الواو الا انه لما
لحقها بعد حذفها نسيا منسيا بدليل جعل الاعراب على ما قبلها حال حذفها جعلت كانها لاحقة ابتداء كاخر
التثنية والجمع وغيرت ليدل على المعاني المعتورة وجعل رفعها بالواو لانها اخت الضمة ونصبها بالالف
لانها اخت الفتحة وجرها بالياء لانها اخت الكسرة وقيل اعرابها بالحركات كما كان والحروف ناشية عن
اشباعها وهو ضعيف لان الاشباع انما يكون للضرورة وقال الكوفيون الحروف اعراب وكذى الحركات
قبلها وهو اضعف اذ يلتبس نصبه بفتحة بنائه ويلزم قيام دليلين على مدلول واحد فيكون احدهما ملغى للافادة
وقيل اعرابها مقدر واتبع حركة عين الفعل لهذه الاسماء وعند اضافتها الى غير ياء المتكلم الحركة الاعرابية على
اللام كما في امرء وابنم فاصل ابوك واباك وابيك ابَوُك وابَوَك وابَوِك حذف الضمة وكذى الكسرة وقلبت الواو

الثاني النصب فجعلت الحروف اعرابا بدلا عن الحركات وفيه تعسف كما ترى واذا جعلت العلة مجموعها فلا
تعرب ابيك واباك بالحروف لانهما لم يكثرا كثرة المفرد المكبر ولان حرف العلة كان اخرهما قبل الاضافة فليس
طاريا كما في اشقاك واغزاك ولا عمك اذ ليس آخره حرف علة ولا يدك لانه لم يكثر معنى اذ ليست امرا نسبيا
فان قيل فم كيف **قلت** مفهومه من الشفتين والهيئة الاجتماعية انما تتحقق اذا كان على الوجه فلا يتصور
بدونه اما اذا انس لا يقال له الفم بل سفتان بخلاف اليد **فان قلت** ان كان واو فوك نايدة للاعراب
يكون لنا اسم متمكن على حرف واحد وان كان اصليا يكون لنا كلمة اخرها واو قبله ضمة وهو مرفوض اذ كل ما هو
كذلك يجب فيه قلبت الضمة كسرة والواو ياء كادل **قلت** المتمكن اصله لا يكون اقل من ثلثه وما
اخره واو قبله ضمة انما ترفض اذا لم يكن الواو اعرابا وما هو اعرابا غير مرفوض نحو الزيدون لانه لا يبقى على ذلك
الوجه الحم وسبا الزوج فكسر كاف حمول والختن قريب المراة والصهر يجمع الصنفين وبا في ابحاثها سيأتي في
وهو بها الى العلم **قال** المثنى الى آخره **اقول** انما جعل اعراب المثنى والجمع المذكر السالم بالحروف لانهما
مكثرا معنى آخرهما حروف قابلة للاعراب لان حرف العلة شبيه بالحركة مع كثرتها في الكلام وذلك موجب واوا
ان يعربا بالحروف يعني انهما لما كثرا خالفا المفرد الذي توحد وهذا يقتضي ان تخالف اعرابهما اعرابه واعرابه
بالحركة فتعين ان يعربا بالحروف ولما كثر استعمالهما في الكلام طولب فيهما الخفة ووجد اواخرهما حروف علة
فجعلوها اعرابا توفيه بالامرين من الاعراب بالحروف وحصول الخفة مع حصول المقصود مع انتفاء المحذور
الذي لزم لو اعربا بالحركات او بحروف غير اواخرهما كما يصح او نقول لما كثرا ثقلا معنى ولما كثر ثقلا لفظا لتكررهما
على الالسنة فطولب لهما فيهما الخفة فجعل اواخرهما التي هي حروف علة اعرابا اذ لو اعربا بحركات على اواخرهما فان
تحركت يلزم ثقل وتخالف القياس فتح ما قبلها او لا وان سكنت يقدر اعرابها فيخل بالمقصود من الاعراب ولو اعربا
بحروف آخر لكان اثقل وانما قلت يكثر المخرج المفرد وكثر المخرج هلكى ونحوه واواخره حرف يقبل الاعراب ليخرج
نحو افلس اولان اعراب المفرد الذي هو بعض منها بالحركة التي هي بعض الحروف اعرابا بالحرف تنزيلا للاقل
على الاقل وللاكثر على الاكثر فالقياس ان يرفعا بالواو ونصبا بالالف وجرا بالياء توفيه لكل حرف مقتضى ما يجانسه
من الحركات والمعنى بالمجانسة ان حروف العلة كالمتولدة كل من حركة ولذا نشا كل حرف منها من اشباع حركة
كما في قوله من حيث ما سلكوا ادنو فانظور والمعنى بالتولد ان الحركة تعين وتهيئ العضو على اخراج الحرف
تخولف في التثنيه في الرفع والنصب وفي الجمع في النصب لانهما لو نصبا بالالف وقيل ضاربان وفي الجمع ضاربان
التبسا اذا اضيفا نحو ضاربا زيد وكذا اذا وقف عليهما فرفض الاعراب اي النصب بهما حذرا اللبس منه فيهما ولم يجعل
النصب لاحدهما بالالف للتحكم ظاهرا مع ان حمل نصبهما على جرهما مندوحة عنه ولان التثنية والجمع على حدهما
لما اتحدا في لزوم صحة بناء الواحد فيهما صارا كشيء واحد فاذا حذف الالف من نصب احدهما يلزم ان
يحذف من نصب الاخر كما حذف الواو من يعد ونعد لما حذف من يعد وحمل نصبهما على جرهما للتشاكل في غير
هذا الباب اي في غير المنصرف وجمع المونث السالم ولكونهما علامتي فضلتين وهذا الباب هو التثنية والجمع
وتعذر ان يرفعا بالواو لانه ان ضم ما قبله فيهما التبسا عند الاضافة وان فتح ما قبله في احدهما يلزم الثقل

بدليل اعطيت واصله اعطوت فان الواو المفتوح ما قبلها ثقيل لعدم المجانسة ولتبسا في المقصور نحو
مصطفون ومصطفين ويتعذر رفض الرفع بالواو منهما لتعذر حمله على احد اخويه لعدم تشاكلها اياه في غير هذا الباب فتعين
ان يرفض من احدهما وان لزم التحكم الا انه للضرورة ثم لما كان الالف اخف الحروف كرهوا اسقاطه من البين
ولئلا يلزم عدم التسوية بين حروف المد في كونها اعرابا فيهما فجعل بدلا عن واو الرفع في المثنى لانه سابق على الجمع
كما ان المفرد سابق عليه فكان المثنى اولى بالالف في الرفع من الجمع لان السابق احق بالاخف قال الحاجبي
او لان الرفع اسبق الاعراب لانه علم لما رتبته التقدم على ما النصب او الجر علمه واقواه لان الكلام يتم بالمرفوع
لا باخويه وقال الجزولي الرفع اسبق لما في الاسم فلعلمه افتقاره فيه الى الفعل المرفوع على الاسم في الاعراب
كالمبتداء والخبر واما في الفعل فلان ارتفاعه بوقوعه موقع الاسم وهذه حالة ثابتة له قبل ان يدخلها العوامل
اللفظيه فقال عليه الاندلسي ان رفع المبتداء بالحمل على رفع الفاعل فيفتقر اليه فيتاخر عن الفاعل المتاخر عن
العامل اللفظي فكان انقص حالا من النصب والجر **قلت** للقائل ان يقول رفع المبتداء ليس بالحمل بل لانه عمل
فيكون اقل وقوعا ولم يجعل بدلا عن الياء في الجر لانه استقر الجر بالياء بدليل انه يستحمل نصب كل على جرها
وما لا يستقر لا يحمل عليه غيره مع ان الجر بالياء ابق منه بالالف لانها كالكسرة التي هي اصل في الجر في غير هذا الباب
وانما قلنا ظاهرا دفعا لوارد لان جعل نصب التثنية بالالف دون الجمع اذ هو السابق على الجمع فهو اولى بالاخف **قيل**
لو كان الرفع من حيث انه اسبق الاعراب واقواه اولى بالتخفيف يتعين الرفع بالفتحة في غير التثنيه والجمع اجيب
ان علة الرفع بالفتح معارض اقوى منه والاولى ان يقال لو رفعا بالواو لالتبسا ان ضم ما قبله فيهما عند حذف
النون بالاضافة وللزم بالضمة الثقل المرفوض ان فتح ما قبله في احدهما بدليل قلب الواو ياء في اعطيت فان الواو
شقوي والفتحة اصل الالف وهو قوي بخلاف الفتحة والياء فانهما قويتان فتوقف ولو نصبا بالالف لالتبسا
كما مر فتوقف وجرا بالياء لم يتوقف اذ لا لبس ولا ثقل لان الياء المفتوح ما قبلها لم يثقل وحمل نصب كليهما على
جرهما اذ بعد ابقاء نصب احدهما بالالف لما مر ولانه ان جعلت الالف بدلا من الواو في الرفع ايضا يلتبس حمدم
النصب بالرفع وان لم يجعل بدلا يلزم ان فتح ما قبل الواو في رفع احدهما للالتباس فيلزم الثقل المرفوض فحمل نصبهما
على جرهما وجعل الالف بدلا عن الواو في رفع التثنيه لما مر من سبق التثنيه ولان التثنيه اكثر وقوعا من الجمع
السالم فهي بالخفة اولى ونظير هذا انهم ابدلوا الف ياجل في ياجل ويوجل وقول الجرمي علامة رفع التثنيه
والجمع عدم العلامة فاذا دخلها عاملا النصب والجر انقلب الواو والالف ياء وحصل الاعراب لفظا مردود لانه
لا نظير له لانه لم يوجد ما علامة اعرابه عدم العلامة بل الحروف من حيث هي علامات التثنية والجمع مغايرة
لها من حيث هي علامات الاعراب فانها اعراب في الاسماء الستة وعلامات التثنيه والجمع في يا زيدان ويا زيدون
ولا ضاربين وكذى ضمه فلك جمعا مغايره لضمته مفردا وكذى ضمه حيث مبنيا مغايرة لها عليها لكن لا يمكن جعل
ضمتها ضمة جمع وافراد وضمة بنا واعراب للتنافي ولانا في بني التثنية والرفع ونحوه فجعل الالف في جاء الزيدان
علامة للتثنية من حيث انه حرف وللرفع من حيث خصوصية الالف وقس على ذلك وقول الاخفش ان الاعراب
مقدر فيما قبل حروف اللين وقول الاندلسي في شرح الجزولي ان مذهب سيبويه واكثر اصحابه ان الاعراب مقدر

لما تقبل حروف اللين كما قيل في اخوك ونحوه ولان الاعراب ما يدل على احوال تحصل بالعامل والف الزيدان بابى
قبل العامل ودال على التثنية كياء دمشقي على النسبة والحروف تدل عليه مردود لان الحروف زيدت لمعنى في
الكلمة لانهم بدونها في كتاء التانيث وياء النسبة فلا يكون ما قبلها محلا للاعراب ولا حاجة الى التقدير اذ الحروف
من حيث خصوصها يدل على المعاني المعتورة ولو كان الاعراب مقدرا في الحروف لما تبدل باختلاف العامل كالمقصور
ولكان يفرق بان المقصور اذا اشكل اعرابه يعلم بتابعه وهذا لا يتاتى فيهما لان تابعهما ايضا كذلك فيجعل حروفها
لتوضح اعرابها وقد يجيء على الاصل قوله ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها وفي هذا تعسف وقد يلحق
بالمثنى في اعرابه غيره اما جمع ككرتين في قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين ينقلب اليك البصر خاسئا وهو حسير
اي مزدجرا وهو كليل اذ معلوم ان الازدجاد والكلال انما حصلا بكرات لا بكرتين ومنه لبيك وحنانيك والتجريد
عن التثنية وعطف مثله عليه يكون بما يليه كقوله لو عد قبر وقبر كنت اكرمهم ميتا وابعدهم من منزل الذام
واما مفرد يمتنع تجريده وهو اسم جنس ككلبتي الحداد وعلم كالبحرين او لا يمتنع تجريده كما قيل في الابهر وهو عرق
معروف ابهران فعلامة التثنية فيها مجاز وقال الفراء قوله تعالى ولمن خاف مقام ربه جنتان منه ولهذا ما
يخالف مفرداه كقمرين في الشمس والقمر واما ما لا مفرد له وهو اثنان واثنتان وجلست بين ظهراني القوم وهم
حوالينا يقال لكل ما هو في وسط الشيء في ظهريه وظهرانيه ومنه كلا وهو مفرد لفظا مثنى معنى واعتبار لفظه اولى
قال تعالى وكلتا الجنتين آتت اكلها وفي نحو كلانا كفيل صاحبه يجب افراد خبره اذ لو قال كفيلا صاحبه لجمع بين تثنيه
وافراد في خبر واحد مع انه يحتمل بمعناه فهذه الالفاظ وضعت لمفردين بالاصالة فوافقت المثنى معنى وكذى لفظا
لكون آخرها حرف علة خلاف ضعف وكل المضاف الى مثنى فاعربت باعرابه وليست بمثنى حقيقة اذ ليس اثن ولا
كل وحوال ولا ظهران لمفرد لم يزد فيها الف او ياء للتثنيه واذا لم يدخل في قوله المثنى وفي مثله اعرابا وجب ذكرها
ليعلم حكمها وقال الكوفيون كلا وكلتا مثنيان لفظا ومعنى اذ جاء مفرده كقوله في كلت رجليها سلامى واحدة وشرط
في كلا اضافته الى مضمر ليتاكد فيه امر التثنية لفظا اذ اتصال المضمر بما قبله اقوى من اتصال المظهر به ولذا اسكن
الباء في ضربت لا في ضرب زيد فيصير المضمر جزءا منه كالالف والنون في الزيدان ولان الاضافة الى المظهر اصل
فجعل اعرابه بالحركة التي هي اصل فيه اذا اضيف اليه والى المضمر فرع فجعل اعرابه بما هو فرع فيه اذا اضيف اليه
وقال المالكي انما اعرب بالحركة اذا اضيف الى المظهر لئلا يجتمع اعرابا التثنية في شيء هو كشيء واحد ولذا اضيف
الى مضمر امن من هذا المحذور فاعرب بالحرف **قلت** لو كان العلة هذا لما اختص اعرابه بالحرف اذا اضيف
الى المضمر بل ينبغي ان يعرب بالحرف اذا اضيف الى المثنى مطلقا ومنهم من قال اعرابه بالحركة مطلقا وانقلب الفه
ياء كما في عليك ولديك وانما لم ينقلب في الرفع لعدم وقوع على ولدى مرفوعين وهو ضعيف لان شبه كلا بالمثنى
اقوى منها بلدى وعلى مراعاة اقوى المناسبين اولى **قال** جمع المذكر السالم الى آخره **اقول**
قدم مثلية اعرابه بالحرف وترتيبه وانما ذكر اولو اذ ليس اول لشيء مفرد لم الحق آخره واو وياء ليدل على ان معه اكثر
منه بل هو اسم موضوع لذلك لكنه لما اشبه المجموع معنى وكذى لفظا اذ آخره واو الحق به في اعرابه وكذا عشرون
واخواته وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة وهو ظاهر ولا ثلثون جمع ثلثة لانه لو كان جمعها لما اختص

وجد عصا وآخره الف فتعذر اعرابه وجد قاضي ساكنة الياء فامكن ان يحركه بالحركات لكن علم استثقال ضمه
وكسرة فلم يحركه بهما الا انه حركهما حال التركيب ثم اعلهما حتى يرد الاشكال من فرع مسلمي على هذا من التعزيري وظاهر
كلام الحاجبي انه من الاستثقال **قال** غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة الى آخره **اقول**
سمي المنصرف به لان التنوين يشبه الصريف وهو الصوت الضعيف كصوت البكرة فسمي ما قام به منصرفا وسمي المنصرف
امكن وهو للتفضيل من المكانة وهي الرسوخ فلا يقال للخبر المنصرف لكن لا ينقص مكانته لمنعه عن بعض
الحركات والتنوين الدالين على الكمال والمتمكن وهو الراسخ من تمكن فلان عندي اي نفذ قوله شامل للمنصرف و
غيره لرسوخهما في الاسمية ثم قيل الاسم منحصر فيهما لانه ان منع منه الجر بالكسر والتنوين لعلتين فغير منصرف والا
فمنصرف ثم فسروه بما دخله الحركات كلها والتنوين وهذا يدل على ان الاسم لم ينحصر فيهما اذ يخرج التثنيه وجمع
المؤنث السالم عن القسمين فيلزم التناقض والحق ان الاسم ان كان يدخله الحركات والتنوين بوجه ما فيدخل
المضاف وذو اللام فمنصرف ان لم يمنع العلتان منه التنوين والكسر جرا والا فغير منصرف بما سواه كجمع
المؤنث السالم والتثنيه والجمع على حدها فلا ولا والعلل التسع هي المذكورة في البيتين فاذا اجتمع في اسم اثنان
منها مطلقا او واحدة منها وهي الجمع والفا التانيث شابه الفعل لانه يصير فرعا من جهتين اي يحتاج الا ن
العلل كلها فرعية كما ان الفعل ايضا فرع للاسم من جهتين فقطع منه ما قطع عن الفعل وهو الجر اي كسرة الجر
وتنوين الصرف وبيان ذلك ان العدل فرع المعدول عنه فيحتاج اليه والى الغير وهو لم يحتج الى الغير واصل
معدول عنه والوصف يحتاج الى موصوف ينسب معناه اليه ولو تقديرا بخلاف الجامد والتانيث والتعريف والجمع
والتركيب والالف والنون من حيث انها تحتاج الى زيادة لفظية او معنوية فروع على التذكير والتنكير والافراد
والخالي عن الالف والنون والعجمة فرع العربي اذ ضيع لغة كل احد عنده اصل لانه يتكلم كل بلغته غير لغته
دخيل ووزن الفعل فرع على الفعل الذي هو فرع الاسم وتابع الفرع اولى بالفرعية والاحتياج وعدم الاحتياج
الى علامة دليل اصالتها اللواتي جعلن اصولا والفعل فرع من جهتين احديهما ان الاسم مستغن في استقلال الكلام
به عن الفعل والفعل غير مستغن عنه في ذلك اذ الكلام لا يتم بفعلين والثاني ان الفعل مشتق من الاسم والمشتق
فرع المشتق هو منه فاذا اجتمع من تلك الفروع اثنان في اسم شابه الفرع فاجري عليه حكمه فمنع منه تنوين الصرف
وكذى الكسر تبعا لذهاب التنوين بالعلتين عند الاكثر هذا اذا قبل الفتح لو انصرف فاذا سميت امراة بقاما ت
نصر غير منصرف ولكن يبقى على تنوينه واعرابه كما كان **اقول** الظاهر ان هذا عند من سمى الزيدين
على اعرابه بالحروف اذ جعل علما كما كان قبل التسمية واما من يعربه بالحركات بعد التسمية ويفتحه في النصب
فجمع المؤنث اذا سمي اولى بان يفتح في النصب ولكني اذا سميت امراة بضاربين او ضاربون لا افتح جره بل اجره
وانصبه بالياء مع انه غير منصرف لما اذا اعرب بالحركات يفتح جرا وانما منع من الاسم بالعلتين تنوينه من بين
جميع خواصه لانهم لما ارادوا ان يميزوا الاسم عن الفعل لفظا ادخلوا التنوين لا حرف علة لئلا يتعذر اعرابه آخر الاسم
لا آخر الفعل لانه دال على التمام والكمال بالاسم اولى لان الفعل ناقص من حيث المعنى لدلالته على المصدر

فهو

واقتضايه الفاعل فلو الحق به لصار اثقل فلما نقص وثقل غير المنصرف بالعلتين منع منه التنوين الدال على
الكمال ولئلا يزيد ثقله ولا يدخله اذا دخله اللام او يضاف مطلقا لان التميز يحصل بهما والتنوين مقدر في
غير المنصرف اذا خلا عن معاقبه ولذا ينون للضرورة هو لا المبني **فان قلت** هيهات ونزال المشابها
الفعل من وجه بنيا فهلا بني غير المنصرف المشابه للفعل من وجهين **قلت** هيهات لشبه الماضي ونزال
مثال الامر المبني الاصل وغير المنصرف شابه الفعل مطلقا والفعل مطلقا ليس مبني الاصل **فان قلت**
شابه الفعل الماضي ومثال الامر **قلت** وشابه المضارع المعرب ايضا وشبهه به اقوى منه بهما
وبيانه ان الماضي للمنقضي المولى من الاحداث والامر للمستقبل من الاحداث والاسم للموجود فانك
انما تقول زيد اخوك اذا كانت الاخوة موجودة لن يغير منقضيه وكذى المضارع فانك اذا قلت يضرب زيد
فلا بد من وجود الضرب او وجود حامل لامكانه ولذا صح ان زيدا ليقوم وامتنع ان زيدا لقام **فان قيل**
هلا اكتفي بعلة واحدة في منع الصرف كما اكتفي بعلة واحدة في البناء **قلت** الاسم بعد عن الحرف الذي هو
الاصل في البناء لانه في المرتبه الثالثه من الافادة فاذا وقع مشابهة بينهما دل على قوة المناسبة فتؤثر منفردة
واما الفعل فقريب من الاسم لانه متوسط بينهما فالمشابهة الواحدة لا تدل على قوتها فنقول الاسم اذا شابه
الفعل لا بد لتلك المشابهة من اثر لكن لما كان الاسم قريبا من المضارع لما مر بعيدا من غيره وحمل الشي على
ما هو اقرب منه اولى منه على ما هو ابعد فاثبت منه حكم المضارع القريب وهو اختزال التنوين لفظا
والكسر منه لا حكم الماضي البعيد حتى يختزل منه الاعراب راسا ولم يختزل منه الفاعلية والمفعولية لما مر
ولئلا يفوت الغرض من الوضع وهو النسب واعلم ان النحاة لما راوا ان الاسماء متماثلة في الاسمية ومختلفة في
قبولها التنوين والحركات الاعرابية مع ان المماثلة تقتضي ان يثبت لاحد المثلين ما يثبت للاخر طلبوا لذلك الاختلاف
سببا فوجدوا ما منع منه التنوين والاعراب مطلقا مناسبه مبني الاصل فحكموا بانها المانع منها ووجدوا ما منع
منه التنوين وبعض الحركات مشابهه الفعل في الفرعيه من جهتين فحكموا بانها المانع **فان قيل** لم انحصر
الاسباب في التسعة وهلا اعتبر المصغر والمنسوب فانهما فرعا المكبر والمنسوب اليه **قلت** هما نافيا ن
الفعل لانهما موصوفان حقيقه والموصوف مسند اليه معنى بخلاف الجمع والمانث فان الفعل انما يقع جمعا وموثثا
لانه للحقيقه فلم يحتج اليهما لانهما نافيانه حقيقه والفعل لا يوصف لذاته ولذا جاز ضوارب زيد وامتنع ضويرب
زيد لبطلان شبهه بالفعل الموجب للعمل بالتصغير واذا نافيا الفعل بعدا ان الاسم عن شبهه فكيف يشبهانه
به وتحقيق هذا الموضع بحيث يدل على لمية انحصار اسبابه في التسع صعب ولعل الله تعالى يسهل علي فانه
ولي التوفيق **فاقول** جهتا فرعيه الفعل مختلفتان احديهما لفظية وهي اشتقاقه من المصدر والاخرى
معنوية وهي احتياجه الى الفاعل وغيره والفرعية اللفظية مفيدة لفائدة فيه وهي الفعلية وليس فرعيته
اللفظيه لتفيد فرعيته المعنويه وكلتاهما دائمتان وكائنان في اصله معه وانما تم الشبه به للاسم جهتا فرعيته
كذلك فالاسباب بعضها لفظيه وهو وزن الفعل والالف والنون الزائدتان والعدل وصيغة الجمع الخارجة عن

تمامها
صيغ الاحاد والعجمة لكونها ليست من الاوضاع العربية والتركيب والتانيث بالتاء والمعنوي لانه لا بد فيه
من زيادة حرف او حركة او ما تقوم مقامها وبعضها معنوية وهو العلم والصفة والجمع وتانيث الفي التانيث وكل
من الاسباب اللفظية تفيد فايدة فان صيغة المعدول فايدتها الخفة وان لا تحتمل الصفة وكذا صيغة الجمع الدالة
على انتهاء الجمع او على ان لا نظير له في الاحاد فلا تجمع مرة اخرى وصيغة العجمة على انه غير وضع عربي والتانيث
والتركيب على زيادة السه على المذكر والمفرد وعلى المزج فلا تحذف منه شي والالف والنون على امتناع
دخول التا فيه ووزن الفعل على ان الكلمة على وزن الفعل فيمتنع التا فيه من غير سماع فتمنع صرف هذه الاسباب
من هذه الجهات لا من حيث انه يدل شي منها على الفرعية المعنوية من العلم والوصف ونحوهما فان علمية طلحة وعمر
واحد علمت وجعلت من الوضع لا من التانيث والعدل ووزن الفعل والاسباب دائمة في الاسماء غير المنصرفة
كما سياتي فاذا اجتمع اثنان منها في اسم يكمل شبهه بالفعل واعلم ان مدلول الف التانيث سبب معنوي لانه مفهوم
كالعلم ولا يمكن ان يجعل التانيث المعنوي في حبلى سببا والتغير اللفظي وهو زيادة الالف سببا آخر ولا ان يجعل
معنى الجمع سببا في مساجد والتغير اللفظي سببا آخر لما ذكرت انه لا بد وان لا يفيد السبب اللفظي السبب
المعنوي بل يفيد فائدة اخرى ليكمل الشبه بالفعل والف حبلى ولفظ الجمع لم تفيدا الا ان مدلولهما مونث وجمع
فلا يمكن ان يجعل واحد منهما سببا لفظيا نعم لزوم الالف يفيد ان لا يدخله التاء اصلا وصيغة انها الجموع يفيد ان
لا يجمع مرة اخرى لكن لا يمكن ان يجعلا سببين لا معنويين لان السبب الاخر معنوي فيهما ولا بد وان يكون احد
السببين لفظيا ولان كلا منهما تابع لفظ ومضاف اليه ولا لفظيين لان مدلولهما معنى وهو اللزوم والانتهاء
فسقطا عن ان يكونا سببين لكن جعلا كالسبب اللفظي اذ لولم يعتبر اصلا لمنع حبلى ومساجد الصرف بعلة واحدة
وشابهه من حيث انهما دالان على انه لم يدخل التاء وعلى ان لا يجمع مرة اخرى والدلالة من شان اللفظ ولا يلزم
من عدم صلاحية الشي للسبب عدم صلاحيته ان يكون كالسبب فان العجمة مع سكون الوسط ليست سببا
لكن كالسبب في ما وهذا معنا قوله وما تقوم مقامهما الجمع والفا التانيث فلا يرد منع صرف حايض من حيث
انه فرع من جهتين الزيادة والاشتقاق لان كلتيهما لفظيه ولا اربع في مررت بنسوة اربع لان الوصفيه
لم يكن في اصله بل عارضه ولا قام للاشتقاق والصفة لان الاشتقاق لا فائدة له فيه لان قايما كالمصدر
في البقاء على التنكر بخلاف العدل في عمر وعلى الاسميه بخلاف الفعل نعم افاد نسبه حدث الى موصوف لكون
هذه الفايدة اثر السبب الاخر وهو الوصفيه مع ان المصدر في الجملة صالح لذلك نحو رجل عدل وانما هي اقبال
وادبار ولا للتغير عن المشتق منه والصفة لان التغير والزيادة فيه لتغير معناه ولا دلالة عليه ولذا لا يرد عدم
منع صرف المصغر ونحوه وكذا لا يرد كون الحال والتمييز ونحوهما سببا من حيث انهما فرعا ذي الحال والمميز عنه
لانهما نطران وبزولان وما هو سبب منع الصرف دايم **ايضاح** انما اشترط في السبب اللفظي ان يكون
مفيدا فائدة لان ما لم يعتبر في نفسه كيف يؤثر في غيره وهو منع الاسم عن الصرف فالالف والنون في سكران
بعد سببا لا في ندمان لانه فيه لا اثر له لانه لم يدل على التذكير لدخول التاء معه فيكون كجزء الاسم بخلافه
في سكران ولذا ان بني الاسد لما نونوا كل فعلان بالتاء ويقولون سكرانه وعطشانه يصرفون جميعه

اما الحق انما اعتبارا سببا ... مطلقا ... الجمع سبب معنوي لا م

الصفة والتانيث لا ... كلها معنوي ... من حيث انه فرع من جهتين م

قال ويجوز صرفه اي صرف غير المنصرف وان كان مقصورا حتى يحرك التنوين لاستقامة الشعر بالضرورة الشعر اي لاستقامة وزنه لان الضرورة تجيز رد الشي الى اصله لان استقامة الشعر مرعيه فيعارض علة منع الصرف واذا تعارضا رجع الاسم الى اصله من الصرف ولا يدخل تنوين المبني للضرورة اما غير الصرف من التنكير وغيره فواضح لعدم وجود مدلوله فيه واما تنوين الصرف فلانه للاكملية والاعراب من كمال الاسم وكيف يوجد الاكملية مع انتفاء الكمال ولان تنوين التمكن ما تبع الاعراب اصلا ولا اعراب للمبني وقالوا صرفه للضرورة يدل على ان التنوين مقدر فيه ولذا لا تنوين المبني والمعرف باللام ضرورة **قوله** او للتناسب وهو قسمان اما تناسب لانضمام كلمات منونة اليه كما في قوله تعالى سلاسلاً واغلالاً وسعيراً فانها انضم الى سلاسل اسماء منونة ومناسبة الكلام مرعية لفظا كما مر وعنه معنى ولذا احسن الضم في قوله حسن لمن كاتبه اكتب ما جاراني وكب جاروا فقال يا سيدي بالكسر افصح واكثر فقال اكتب بالضم فان الامير نظر الى تناسب اللفظ والكاتب الى اللغة الفاشية كما احسن النصب في جاء زيد وبكرا رايته واذا وعيت عارضت علة منع الصرف فصرف بمقتضى اصله واما تناسب في رؤس الآي والفواصل كقواريرا الاول لانه راس الايه ورؤس الآي اخواته في الوقف بالالف فاقتضى مناسبته اياها صرفه ليوقف عليه بالالف فيناسبها واما قواريرا الثاني فانما صرف لان صرف الاول فيكون صرفه لانضمام منون اليه فيكون صرفه للتناسب من القسم الاول وانما سمي آخر الآية راسها لانه لم ير من الادب تسميته اخر الايه وهو قريب من راس الايه الاخرى فسماه راس الايه وقول الحاجبي وقول بعض ان الصرف في مثله لانه الاصل اشارة الى تجويزه الامرين من الصرف ومنعه باطل لامتناع جواز الصرف في مثل جاء ابرهيم واحمد في السعة اتفاقا منهم فثبت ان علة الصرف التناسب وهو لان الظاهر انه ليس من جوز الامرين لمن يجوزهما مطلقا وانما جوز في الجمع لا غير ولا يجوز البصريون منع صرف المنصرف لضرورة الشعر لان الضرورة انما تجوز الرجوع الى الاصل كصرف غير المنصرف اذ لا يبطل الاصل بالضرورة وجوزه الكوفيون اذا كان في ذلك الاسم سبب من الاسباب كقول العباس بن مرداس فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع وقبله اتجعل نهبي ونهب العبيد بين عيينة والاقرع والعبيد اسم فرسه والعيينة ابو حصن والاقرع ابو حابس ومرداس ابو العباس اي لم يزيدا علي قيل عليه روي يفوقان شيخي في مجمع اجيب ان روايته مرداس ايضا صحيحة مذكورة في صحيح مسلم وغيره ولا يرد رواية باخرى اذا لم تتعارضا قيل لو جاز منع صرف مرداس مع انه اقعد في المعنى لما عدل عنه الى شيخي **قلت** قد يعدل عن الجائز كراهة ارتكاب الضرورة وكقول ذي الاصبع وممن ولدوا عامر ذو الطول والعرض والمراد بعامر مفرد لقوله ذو الطول اجيب بل المراد به القبيلة وانما قال ذو الطول حملا على معنى الحي اذ راعى حيا ما له جثمان كقوله تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل قال ابن السراج قد يحذف الحرف الاصلي للضرورة فالتنوين اولى اجابه ابو سعيد بان الحرف الاصلي لا يفيد معنى بخلاف التنوين فانه يفيد الامكنية واختار ابو علي مذهب الكوفيين وانشد قول الكميت يرى الراؤون بالشفرات منها وقود ابي حباحب والظبينا الشفرة السكين العظيم وحد السيف وحباحب رجل بخيل لا يوقد نارا الا ضعيفا مخافة الضيف وابو حباحب ذباب يطير بالليل كانه نار والظبة طرف السيف واصله

ظبو وجمعه ظبون وقول الشاعر اوقل ان اعيش وان يومي باول او باهون او جبار او التالي بان افته ذباء مؤنس او عروبة او شيار **قال** وما يقوم مقامهما الجمع والف التانيث **اقول** الجمع الذي على صيغة منتهى الجموع وهو ما يكون في اوله حرفان مفتوحان وبعدهما الف الجمع وبعده حرفان اولهما مكسور في الاصل او ثلثه احرف اوسطها ساكن موجود ما بعد الالف او المبدل هو منه قبله فيخرج متقاوم وسلام وثماني ويماني لان الفهما بدل من احدى يائي النسبة فشد منعه في قوله يحدو وثماني مولعا بلقاحها حتى همن بزيغة الارتاج وصف ابلا اولع راعيها بلقاحها ثم حدثها فهمت باسقاط الاجنة وكذا عجالي وعبال جمع عبالة علي حتى تمرة وترفانه لاحظ الحروف المدغم من الحركة في مثله بخلاف جواد لان له نظرا من غير المدغم فليحمل عليه وهو ضوارب وحوارك اي الناصرون وحوالى اي المحتال لانه تشبه ياء النسب الى فعال كظفاري وكلاغي بزيادتها وعدم وجودها قبل وجود الالف وياء النسب لا تعتد بها فكذا ما اشبهها ويدخل فيه قماري جمع قمري لوجودها قبل الالف فيناسب ياء النسب لكن لو سمي بقماري ثم نسب اليه لصرف لانه حذف الياء الاولى فصار كالظفاري وكذا يدخل صحاري فان اصله صحاري ثم حذف الياء الاولى تخفيفا ثم قلبت الثانية الفا فرقا بينه وبين ما لم يكن ياؤه منقلبة عن الف التانيث نحو المرامي ولئلا تسقط بالتنوين فيكثر الحذف وكذا دواب لكونه مكسور الاصل يقوم مقام علتين لان كل ما جمع مرة جمع تكسير يجمع مرة اخرى الا اذا كان على هذه الصيغة فانه لا يجمع وان جمع مرة فهذه الصيغة منتهى صيغ الجمع واقواها وابعدها عن المفرد فقام مقام علة اخرى وكذا الف التانيث مقصورة وممدودة اسما او صفة مفردا او جمعا كسعدى وفضلى وجرحى وصحراء وحمراء وفقهاء تقوم مقامهما لانه اختلط بما فيه من اول وضعه ولذا لا تحذف في الجمع نحو سكرى وسكارى ولا في تصغير ولا نسبة بخلاف التاء نحو حنفية وحنفان وبصرة وبصري فالتاء في حكم الانفصال الا في قليل نحو حبايه بالياء وحذرية وعرقوة اذ لو قدر سقوطها لزم بناء فعلى وفعلو ولم يوجدا في كلامهم والحذرية الارض الغليظة فجعل التانيث علة ولزومه اثرا يدك علة اخرى وغوغاء وهو الجراد المتحرك قبل ان تطير وبها شبه الغوغاء من الناس وهم الكثيرون المختلطون تصرف ان جعل فعلال ولا تصرف ان جعل فعلاء وذهب سيبويه الى ان اشياء مفرد يراد به الجمع نحو طرفاء لانه يجمع على اشاوى كصحراء وصحارى وكان اصله شيأا فقدم الهمزة الاولى استثقالا لتقارب الهمزتين وذهب الكسائي الى انه افعال جمع شي كشيخ واشياخ لكنه اشبه صحراء لفظا فحمل عليه حكما وهو تعسف فرع والف الالحاق المقصورة اشبهت الف التانيث المقصورة في انها لم تبدل من غيرها بخلاف الممدودة كعلباء فلو سمي بما هي فيه لم ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير فاذا سمي رجل بعلقى يقال هذا علقى ومعه علقى آخر **قال** العدل خروجه الى آخره **اقول** العدل لغة الميل واصطلاحا خروج صيغه عن صيغتها الاصلية اما ان تحقق بالنظر اليها المعدول في نفسه بدليل يدل عليها لا العدل وهو مخالفة قاعدة من قواعد لغتهم وهو التحقيقي واما ان يصير اليه لضرورة وجدانه غير منصرف اذ لو لم يكن العدل يلزم خرم قاعدة وهو منع الصرف بعلة واحدة وهو التقديري فالاول منه ثلاث ونحوه وبيان تحقق العدل فيه ان معناه في قولك جاءني القوم ثلث ثلثة ثلثة وثلثة ثلثة هو الاصل لان اسماء العدد المستعملة للتكرار المعنوي بلفظها مكررا هي مطرده من واحد الى عشرة والاطراد دليل الاصالة والحقيقة وهو احد ما استعمل منها

الزنغ الملد وان غلب الناقة اي اعلاقت حاجتها على الماء م

وغوغو خشب بجثا مروج الاروم

على صيغة فعال ومفعل لم يثبت اطراده وانما قال الى عشرة اذ لا خلاف ان ما فوقه مكرر اللفظ ويقول اسماء
العدد المستعمله للتكرير المعنوي على فعال ومفعل لم يطرد لانه لم يستعمل الا من واحد الى عشرة فلا يكون اصلا
وثلث منها ولان معنى ثلث الحصر في تقسيم من هو له على الصيغة المشتقة هي منها اعني معناه في جاء القوم ثلث
محصور لا زايد ولا ناقص في تقسيم القوم باعتبار المجي على الثلاثه المشتقة منها واصل ذلك في كلامهم ان يكرر اسم
المراد تقسيم الاشيا عليه يقال جاء القوم رجلا رجلا وجماعة جماعة وثلث غير مكرر فهو فرع عن المكرر وهو ثلثه
ثلثه ومفعل وفعال مسموع من واحد واثنين وثلثة واربعة ومفعل مسموع من خمسة واجاز الكوفيون
والزجاج كلا الوزنين من البواقي قياسا على ما سمع ولم يسمع الا نكرة اما خبرا نحو قوله صلى الله عليه وسلم صلوة الليل
مثنى مثنى او نعتا كقوله تعالى اولى اجنحة مثنى وثلاث ورباع فالمانع في ثلث ونحوه العدل والصفة
تنبيه معنى الثاني في قوله صلى الله عليه وسلم صلوة الليل مثنى مثنى تاكيد لانه داخل في حده اذ معناه اثنين اثنين
اثنين اثنين وزعم كثير من النحويين ان منع صرف ثلث ونحوه لتكرر العدل فيه كمنع الفي التانيث يعني معدول
عن لفظ ثلثة ثلثة ومن معناها وانما حملهم عليه ان الصفة الطارية في اسم العدد وغيره لا يعتبر في منع الصرف
قلت وصفيه ثلث ليست طاريه لانه عدل عن ثلثه ثلثه باعتبار وقوعه صفة لا باعتبار كونه عددا لانه
لا يستعمل هكذى عددا اصلا فيكون ثلث وصفا في اصل وضعه فاذن يستغنى عن تقدير عدل ثان فيه ثم قال
الحاجبي لا بد في العدل خروج عن اللفظ الاصلي كثلاث عن ثلثه ثلثه وعن المعنى الاصلي لكن معنى العدد الى معنى
انقسام الجملة على هذه الصفة من الثلثة والا لورد كثير من المعدولات اللفظية قلت كامكن واجلف
جمع مكان وجلف وقال المالكي العدل تغير اللفظ من دون تغير المعنى والزام منع الصرف ضراب وضروب ونحوهما
لانهما ليسا عدلا لان تغير اللفظ تغير المعنى وهو المبالغة وانما لم يمنع فعيل بمعنى مفعول كجريح وذبيح لان فيه تغير
المعنى ايضا فليس عدلا لان مجروحا يقبل الشدة والضعف والمغير وهو جريح متعين لان من اصيب في لحم انملة
بمدية يسمى مجروحا لا جريحا فقلت يرد على الحاجبي ثلث لانه ليس معدولا عن ثلثه او ثلثه ثلثه مطلقا
بل عن ثلثه ثلثه في مثل قولك جاء القوم ثلثه ثلثه يدل عليه كلامهم وثلثه ثلثه في هذا الكلام ليس معناه
العدد بل الحصر في انقسام الجملة على الصفة الثلاثه فلا يكون المعنى مغيرا وكذى على المالكي امكن واجلف لانهما
مغيران عن لفظي امكنة فاذا اختل راءيهما فنقول قد قلنا انه لا بد للعدل من فايدة وهي رفع اللبس فان
ثلثه ثلثه في جاء القوم ثلثه ثلثه وان كان معناه انقسام الجملة على هذه الصفة لكن يحتمل اسم العدد ايضا اذ هو
اصله فاذا قلت بدله ثلث ارتفع الاحتمال فالعدل تغير لرفع اللبس فثلث عدل وامكن ونحوه لم يرفع لبسا اما
تلا يرد واما اخر فتحقيق العدل فيه انه جمع اخرى واخرى انثى اخر وهو للتفضيل واسم التفضيل لا يستعمل
الا باللام او الاضافة او من لكن اخر وبابه لما فيه من معنى التاخر الذي هو امر اضافي فهو من حيث هو لا بد له
من غير استغنى عن اللفظ فاذا قلت مررت بزيد وبرجل آخر علم ان المراد اخر من الاول ففيه عدل لفظي عن احد
الثلثه قال الحاجبي وعن معناه الاصلي في التاخر الوجودي الى التاخر الذكري سواء تقدما في الوجود او متاخرا قال
ومن ثم لم يقل جمادى الاخرى لانه لا يعلم التاخر الوجودي والغرض بيان ذلك فوجب ان يقال جمادى الآخر

ثلث ح

واما حالا فقوله فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلث ورباع ح

في الجلف ح

الانملة

واجلف ح

كما قيل ربيع الآخر بكسر الخاء قلت لو كان قبل العدل للتاخر الوجودي لتعين جمادى الاخرى لذلك
لانه ليس معدولا اذ فيه اللام فلا وجه لتعين جمادى الاخر بل الصواب ان يقال انه قبل العدل للتاخر اعم
من الوجودي والذكري فعدل لتعين الذكري فالعدل لرفع اللبس وليس اخر جمعا لاخرى بمعنى اخرة فيكون
باقيه على وضعها كالتي في قوله تعالى قالت اخراهم لاولاهم فانها تجمع على اخر مصروفا لانه غير معدول والفرق
ان التي بمعنى آخرة للانتهاء بخلاف التي مذكرها آخر ولذا يعطف على هذه مثلها ولو مررنا بخو عندي امرأة واخرى
واخرى لا على التي بمعنى آخرة وقال النحاة افعل التفضيل بانه قياس بابه ان يستعمل باللام اذا قطع عن
الاضافة ومن فاذا قطع اخر عن الاضافة ومن تعين ان يستعمل باللام فلما لم يستعمل باللام ايضا تحقق انه
معدول عما فيه اللام اي عن الاخر وقال الفارسي معترضا عليه لو كان معدولا عما فيه اللام لوجب ان يكون معرفة
لان كل معدول عن المعرفة لا يقصد به الا ما قصد بتلك المعرفة بدليل سحر اذ العدل تغير الصيغة مع بقاء معناه
بخلاف التضمن فانه استعمال الكلمة في معناها الاصلي مع معنى اخر ولما ثبت كونه نكرة بالاتفاق بطل كونه
معدولا عما فيه اللام ولم يذكر عنه جوابا واجاب الحاجبي عنه بجواب يتوقف على معرفة حكمي امس وسحر فاقول
ان اريد بسحر سحر يوم بعينه عرف باللام او الاضافة نحو طاب سحر اليوم وقمت عند السحر وقد يعرى عن الاله
اذا وقع ظرفا واريد سحر يوم بعينه نحو خرجت سحر معدولا عن السحر فيمنع الصرف للعلم الغالب عليه كابن الزبير
والعدل واثبت العدل فيه لان اسم الجنس اذا اريد به فرد معين منه عرف باللام او الاضافة ولا يجعل متضمنا
اللام حتى يبنى خلافا لصدر الافاضل ولان جعله عدلا ليبقى معربا اولى من جعله متضمنا ليصير مبنيا وقال
المالكي لو بني لضم كقبل قلت لا يلزم بل لو بني لفتح للتخفيف كاين وكقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين
واذا نكر سحر صرف وامس معرب غير منصرف عند بني تميم للعدل والعلم كسحر عند الجميع ومبني عند اهل الحجاز لتضمنه
اللام والفرق ان سحرا استعمل نكرة ومعرفا باللام فحسن ان يجعل معدولا عن السحر ولم يلزم فيه الا مخالفة القياس
من وجه وهو تعريفه العدلي ولم يحسن ذلك في امس لانه لم يستعمل امس نكرة حتى يعرف باللام فالامس باللام
التعريف على غير القياس وامس معرفا على غير القياس ايضا فلو جعل معدولا عن الامس لزم فيه مخالفة قياسين
احدهما فيه والاخر في المعدول عنه فحمله على ما لم يلزم منه الا مخالفة واحدة اولى ولذا بني عند الحجازيين واعلم
انه يجوز اظهار اللام فيه ان جعل معدولا عنه ويمتنع ان جعل متضمنا له رجعنا الى الجواب عن اصل السوال فقال
يصح ان يقال اخر معدول عما فيه اللام ولا يكون معرفة لعدم قصد التعريف ولا بعد فيه فان العراك في ارسلها
العراك نكرة مع وجود اللام فيه وانما يكون المعدول عن ما فيه اللام معرفة اذا قصد اللام فيها كامس ولذا بني
عند قوم او يقصد كونه علما كما في سحر وكذلك العرب ومنع الصرف واخر معرب دايما فلا يتضمن اللام وصفه فلا يكون
علما لتضادهما كما سياتي فثبت انه يصح تنكير اخر وان عدل عما فيه اللام لعدم القصد بالتعريف بل يجب لتعذر
تقدير التعريف فيه للمنافي اللازم فيه وفيه نظر لانه جعل امس مثالا للمعدول وليس معدولا بل متضمنا على الاصح
للام والحق ان من شرط في العدل بقاء معنى المعدول عنه لا يكون اخر معدولا عن الاخر ومن شرط تغير المعنى
يكون عدلا لانه صار نكرة الا اذا شرط التغير الى الزيادة ولم يقل احد بانه عدل عن الاضافة لانه يستلزم البناء كقبل

ويمكن ان يقال ان قياس اسم التفضيل اذا كان نكرة غير مضاف ان يفرد من نحو مررت برجل افضل منك وبامراة افضل منك وبنسوة افضل منك واخر نكرة غير مضاف فقياسه الافراد نحو مررت بنساء اخر منك فحذف من ثم عدل الى اخر عن صيغه اخر وهو عدل محقق لا يرد عليه اعتراض الفارسي وانما ذكر اخر دون اخوا ته كقولك اخر واخران واخرون واخرى لان اثر العدل لا يظهر الا فيه **اقول** لكن فيه تغير كثير من حذف منع مدخوله وتخييرا في الى اخر فاختار الكوفيون العدل عن الاخر لذا ومنعه الصرف اذا سمي به عند سيبويه يدل على انه معدول عن اخر وصرفه عند الاخفش على انه معدول عن الاخر اذ لا تغير فيه حينئذ في المنقول الى العلم وكل عدل جعل علما فهو يمنع الصرف الا سحر وامس لانه ليس في لفظها تغير يشعر بان التسميه بها التسمية بمعدول بخلاف جمع واخر **تنبيه** العدل تغير اللفظ مع بقاء معناه عند المالكي ومع تغير معناه عند الحاجبي ومع بقاء معناه مزيل عليه رفع اللبس عندي **فائدة** التضمين غير العدل وانا اقول التضمين ان يراد من نفس كلمة معناها مع معنى كلمة متروكة امتنع اظهارها واعمالها نحو كيف ولا رجل والبدل كلمة تفيد فائدة المتروك الذي هو في موضعه سواء هو معموله او لا جاز اظهاره او لا نحو سقيا له وزيد في الدار ولله فقولهم كيف يتضمن الجملة مجاز والتقدير ترك كلمة او بعضها للدلالة معنى الكلمة الباقية عليها كترك اللام من مضع او لكثرة استعمالها وقد يظهر كمن في قولك استغفر ربك الذنب وكما هند فانها يظهر في تصغيرها ثم ان لم تتغير هيئة الباقي بوجه ما نحو الله لا فعلن في تالله لا فعلن ومنه غلام زيد ونحوه ان قيل العامل حرف الجر ويا ثمو تقال مراد وجوده فكان حكمه حكم الموجود وان تغير نحو اسم وزنة ويا ثمي والذنب ويوم الجمعة والذنب اذا نصبا بفعل نحو استغفر الله الذنب يوم الجمعة فهو غير مراد والحذف ترك كلمة او بعضها مع استعمال الباقي في معناه الاصلي لدلالة غير معموله سواء جاز اظهار المحذوف معه فهو جايز حذفه كقولك زيد في جواب من قام او لا فيجب حذفه كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك وكثر استعمال بعضها مقام بعض في الكتب **واما** جمع فانه جمع جمعاء انثى اجمع وهذا الباب في الاصل صفة يدل عليه قولهم بهيمة جمعاء اي سالمة لا عيب فيها لمعنى الجمع والعموم الذي في اجزاء متبوعه اي علم معنوي له ولذا قال صلى الله عليه وسلم هل تحس فيها من جدعاء اي الاذن فالعلة الاخرى مع العدل في جمع وزن الفعل في اجمع الوصفية الاصلية كما في اسود اذ ليس فيهما صفة محققة لكونهما تاكيدين والتاكيد والصفة متغايران لتميز كل عن الاخر بخاصيته وليست العلة الاخرى التعريف لان التعريف المعتبر في منع الصرف تعريف العلم دل عليه قول المحققين وهما ليسا بعلمين لجري كل منهما على الشي وشبهه نعم علم انهما معرفة لجريها على المعارف كقوله ونادى منادي الحي ان قد اتيتم وقد شربت ماء المزادة اجمعا فيقال علم لمعنى الجمع والعموم الذي لمعنى الجمع والعموم الذي في اجزاء متبوعه اي علم معنوي وليس معرفة بالاضافة واللام يسهل افراده او البني كقبل وعوض ولان التعريف الاضافي لا يمنع الصرف وليس متضمنا اللام والا لبني وقال المالكي تعريفه من جهة انه في نية الاضافة فان اصل جمع جمعهن فحذف الضمير للعلم فصار من حيث كونه معرفة من غير اداة كانه علم فمنع الصرف وليس علما الا انه اما شخصي كزيد او جنسي كاسامة وجمع لم يختص بشخص ولا جنس وهو ضعيف جدا لما ذكرت انه ليس معرفة بالاضافة ولان المانع العلم لا ما اشبهه ولم لا يكون تعريفا شخصيا وهو كونه علما لقوله با جمعه كنزال لانزل وقال الحاجبي المانع العدل والصفة الاصلية كان اصله بمعنى مجتمع وقول الخليل هو معرفة بمعنى كلهم يعني ان الاضافة في المعنى مقدرة بيان لصحة جريه على المعرفة وكذا لا بيان للمانع من الصرف **قلت** فيه تسليم ان تعريفه بالاضافة فلزمه ما لزم المالكي ولا ثم الحق انه ان جعل المانع في اجمع وبابه العلم يكون جمع عدلا عن جمعاوات لانه قياس فعلاء العلم نحو الحمراوات جمع خضراء اي السماء وان جعل الصفة يكون عدلا عن جمع وان جعل سببه علم الجنس احتملها والعجب ان الحاجبي اختار ان المانع الصفة ولم يبين انه معدول عن جمع والمالكي اختار ان تعريفه بالاضافة وان اجمع مذكره فيكون صفة وحرم بانه عدل عن جمعاوات قال الحاجبي قال النحاة جمع جمع جمعاء انثى اجمع وقياس جمع فعلاء افعل فعل فعدل الى فعل واعترض عليها الفارسي وقال انما يجمع على فعل اذا كان من الالوان الممتنع مذكره من الجمع بالواو والنون واما ما جمع مذكره بالواو والنون فليس من فعلاء افعل المذكور وقد قيل في مذكره اجمعون فلا يكون قياس جمعه جمع بل الاولى ان يجعل معدولا عن جماعي لان فعلاء الذي ليس بصفة قياس جمعه فعالى كصحراء وصحارى فقال المالكي انما يجمع فعلاء على فعالى اذا كان اسما محضا وليس جمعاء كذلك لان له مذكرا مجموعا بالواو والنون فقياس مؤنثه بالالف والتاء **قلت** ذلك في الصفة فاما الاسم فلا ربط بين مؤنثه ومذكره فانه لا يجمع تمر بالواو والنون ويجمع تمرة بالالف والتاء ولا شك ان كتع وكتع وجمع فيما ذكرنا وفايدة العدل سواء جعل عدلا عن جمع او غيره ان اصله يحتمل الصفة او الحال فعدل لتعين التاكيد **قال** وتقديرا **اقول** كعمر وزفر وقثم ونحل فانها تمنع الصرف وليس فيها الا العلم ظاهرا فلو لم يقدر العدل معه لزم خرم قاعدة معلومة من كلامهم وهو منع الصرف بعلة واحدة فحكم انها معدولات عن عامر وزافر وقاثم اي معطي وناحل وانما حكم بانها معدولات عنها لانه اذا لم يكن بد من تقدير العدل فيها فعن ما جرى على الفعل اولى اذ اكثر الاعلام كذلك الا انه عدل لتعين العلم اذ لو سمي بعامر لاحتمل الصفة والعلم **ايضاح** قال الاندلسي العدل ان ينطق بصيغة ويريد غيرها وانما عدل لتوكيد نفي اعتبار الوصفيه فان عامرا من صيغ الصفة فعدل الى عمر لانه ليس من صيغ الصفة وتعلم ملاحظة الاصل اذ لا تفهم من عمر وثلاث معنى الا بالرجوع الى اصلها المعدول عنه ولان تقدير العدل للضرورة ان ما جاء منه منصرفا كأدد ابو قبيلة لم تقدر فيه عدل وقال الحاجبي انه معدول عن لفظ عامر وعن معناه الجنسي الى العلم ويرد عليه ما مر في ثلاث وعمر ونحوه لم يوجد نكرة بل هو من اول امره علم ولذا لم يدخل عليه اللام ولا في غيره من المعدولات بوجه ما وما وجد على وزنه نكرة كرطب وصرد وربع وهو نصل نخ في الرسع اذا سمي به ينصرف ويدخله اللام اذ لا عدل لتوضيحه موزون فعل اما غير عدل وهو اربعة اسم جنس وجمع ومصدر ووصف نحو صرد وظلم وهدى وحطم جمع حاطم وكلها تنصرف وان سمي به واما عدل وهو اربعة ايضا وهي نحو عمر وجمع واخر كلها غير منصرف ونحو لكع وهو مبني فاذا سمي بها انصرف فاذا سمعت فعلا علما صرفته ان لم تعلم اشتقاقه الى ان يقوم دليل منع صرفه نحو كبع وبصع فان علم اشتقاقه فان لم تجده نكرة نقل منها الى العلم حكم بمنع صرفه ولا تصرفه ان تسمع خلافه اذا لا اشتقاق والعدل مع عدم استعماله نكرة دليله فزحل غير منصرف لانه علم اشتقاقه ولم يوجد نكرة وعمر وزفر المشتقان وان استعملا نكرتين كعمر جمع عمرة

[right-page margin:] المدارعة

[left-page margin:] فلا يكون جمعاء من باب فعلاء افعل ...لام

وبجل عمراي كثير العادة وبجل زفراي كثير العطايا لم يحكم بانها نقلا عنهما بل هما سار كاهما في اللفظ معدولين عن عامر وزافر بتقدير المنع الصرف وحطم اذا وجد علما صرف لوجود نكرة كقوله قد لفها الليل بسواق حطم ولو وجد غير منصرف حكم انه معدول عن حاطم لا انه منقول عن حطم النكرة واذا صغر عمر ينصرف لزوال صيغة العدل ولان العلم فيه ضعف بالتصغير الذي هو صفة فالاسم قد ينصرف مصغرا ومكبرا كزيد وقد لا ينصرف فيهما كاحمد واحمر وطلحة وزينب وحمراء وسكران وابراهيم وقد ينصرف مكبرا لا مصغرا كضارب اذا جعله علما فانه اذا صغر يصير كتحرج وقد ينعكس كما لو سمي بسرحان او سلطان فانه اذا صغر يقلب الفه ياء ولا يبقى فيه الالف والنون المزيدتان وكذا مساجد اذا صغر ينصرف **قال** وقطام في بني تميم يعني قطام وسجاح وحذام اسماء نسوة وشراف اسم ارض وكساب وخطاف اسمي كلبين وظفار اسم بلدة ينسب اليها العود الظفاري وما هو من هذا الباب وهو اسم المونث على مثال نزال فان الحجازيين يبنونه على الكسر كقوله اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام ولا علة له الا تشبيهه بنزال في الزنة ونقل العدل فيه فيجب تقديره فيه وبنو تميم يمنعونه الصرف الا ما آخره راء فانهم يوافقون الحجازيين في بنائه نحو حضار وظفار لان لغتهم الامالة والراء غير المكسورة يمنعها فبنوها على الكسر ليتهيا لهم الامالة الا قليلا منهم لا يبنونه قال الاعشى ومر دهر على وبار فهلكت جهرة وبار وبار ارض كانت لعاد واذا كان الاكثر على بناء حضار وجب الحكم بالعدل في الباب كله عند من جعله مبنيا او ممنوع الصرف تقديرا اذ لا قياس ولا علة تقتضي ان يكون المبني مبنيا الا العدل والممنوع هو المبني بدليل ان ما آخره راء مبني عند الجميع فلما قدر العدل في المبني وجب ان يقدر في الممتنع من الصرف وان وجد فيه العلم والتانيث لانه هو ولذا ما اعرب من موزوناته عند الجميع كذلك اسم امراة لا يقدر فيه العدل واذا قلنا انه اسم مونث يقدر مسماه مونثا ما امكن فقد سمي سفار وهو ماء وسمي حضار وهو كوكب كوكب وما سمي به من مذكر فغير منصرف ايضا لانه يكون في اصله مونث زايد كعناق ومنهم من يصرفه كصباح المسمى به

قال الوصف شرطه ان يكون في الاصل الى آخره **اقول** الوصف ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود من ذكره وشرط الوصف كون الاسم صفة في اصل وضعه فلو عرض زوال الوصفية عنه لم يضر لان العارض لا اعتداد له بدليل صحة ايمة وايس باعتلال النخاف واظهار انبرذا لا في نادر من الكلام فانه لو سمي بخمسة عشر المبني يصير معربا غير منصرف عند بعض فمنع الصرف ادهم للقيد واسود للاسود الحيات وهو اسم ولذا قيل لانثاه اسودة كثور وثورة لا سوداء وارقم حية منقطة وان خرجت عن الوصفية بالغلبة يعني انها صفات استغني بها عن ذكر موصوفاتها معها واصل وضعها للصفة بدليل ان استعمالها صفات اكثر واعم فلو استعمل ما هو اسم في الاصل صفة لم يعتبر وصفيته لعروضها بدليل صرفهم مررت برجل ارنب اي ذليل وبرجال اكلب اي خساس وبنسوة اربع فانه صفة لنسوة وعلى وزن الفعل لان وصفيته عارضة لانها من اسماء العدد وهي لغير الصفة في الاصل فان ربعا في نحو اربع نسوة يدل على الذات اذ لم يتقدمها ما يدل على الذات وفي نحو نسوة اربع صفة لتقدم ما يدل على الذات وقد يصرف اتطح للاسمية العارضة والفرق بين عروض الوصفية فانها لا يعتبر اصلا وعروض الاسمية فانه قد يعتبر ان الصرف اصل يرجع اليه بسبب ضعيف ومنع الصرف خروج عن الاصل فلا يصار اليه

الاسباب قوى والعارض ليس بقوى **فان قيل** الوصف شرطه ان يكون في الاصل فيلزم ان ينتفي بانتفائه وليس كذلك فما المراد منه **قلت** وهو تعالى ولي التوفيق الشرط ما يستلزم نفيه نفي امر على غير جهة السببية اي لا يكون سببا ولا جزءا منه فان انتفى وجوده بانتفائه فهو شرط لوجوده وان انتفى حكمته بانتفائه فهو شرط لسببيته وان انتفى حكمه بانتفائه فهو شرط لحكمه فالاول كالحيوة للعلم فانه ينتفي بانتفائها والثاني كالقدرة على التسليم للبيع فان البيع سبب وحكمه الملك وحكمته الانتفاع وبانتفاء قدرة التسليم ينتفي الانتفاع والثالث كالطهارة للصلوة فان الصلوة سبب وحكمه الثواب وحكمته التوجه ففيما نحن فيه الوصف سبب لترك دخول التنوين للتخفيف فالوصف السبب وترك التنوين حكمه والتخفيف حكمته فكونه في الاصل وان لم يكن شرطا لوجوده اذ لا ينتفي بانتفائه ولا لسببيته اذ لا ينتفي مطلوبية التخفيف بانتفائه لكنه شرط لحكمه اذ عروض الوصف يستلزم ان لا يلتفت اليه ويجعل كالمعدوم فيبقى الاسم على اصله ولا يمنع منه التنوين وهو نقيض الحكم الذي هو ترك التنوين ولا يعقل عن هذا في سائر الاسباب **فان قيل** ينبغي ان يصرف اسود اسما للحية اذ يدخله للمونث التاء وان يكون صرف اربع لقبوله التاء نحو برجال اربعة **قلت** التاء انما تخل بوزن الفعل اذا كان في اصل وضع الكلمة للتانيث التاء في اسودة مانعة فيها مع استعمالها اسما ولم يدخله حين كان مستعملا في اصل وضعه وهو الصفة ووزن الفعل الذي للمذكر انما لم يعتبر في منع الصرف اذا كان قابلا لدخول التاء فيه كيعمل واسود الذي صار اسما ليس كذلك لان بيانه مع اسودة كشان كلب وكلبة فان كلا منهما اسم برأسه مخالف للآخر وليس كلبة كلب ثم لحقه التاء بل هما كرجل وامرأة فليس اسود قابلا للتاء وفي اربعة ليست للتانيث الاصلي الذي بلا واسطة بل للجماعة وتانيث الجماعة لا اعتبار له ولذا لو سمي مذكر برجال او بنساء ينصرف وايضا تاء اربعة ليست بالتاء التي ينبغي ان لا تدخل الفعل وهي التي للتانيث فيبطل شبهه ما دخله له به اذ تاء اربعة للمذكر فكانه جزء من الكلمة كتاء ضموت وهو اسم فرس فضعف امر التانيث فيه وانما ضعف منع صرف افعى للحية واخيل لطائر ذي خيلان واجدل للصقر لانه لم يتحقق فيها وصفية اصلية اذ لم يوجد مستعملة الا في الاشياء المذكورة فليس فيها الا وزن الفعل وقال كان العقيليين يوم لقيتهم فراخ القطا لاقين اجدل بازيا مع ضرورة ومنعها الصرف ناس من العرب لما لحظ فيه من الاشتقاق فاجدل من الجدل وهو القوة واخيل من المخيول وهو كثير الخيلان واما افعى فلا افادة له اذ لا تركيب من فعي ولا فعا ولكن قارن ذكرها تصور ايذائها فاشبهت المشتق ولا يلزم في المشتق العموم فان القارورة مختصة **قال** التانيث بالتاء **اقول** التانيث اما باحدى الفيه وقد مر واما بالتاء واما معنوي فاما بالتاء فشرطها العلمية قل حروفه او كثر مذكرا كان المسمى به او مونثا قالوا والدليل عليه صرف قائمة في هند قائمة ولو لم يكن كذلك لمنع الصرف لان فيه التانيث والصفة وانما اشترطت العلمية لان التاء في غير العلم غير لازم لدخولها بل عارضة لانها تنزع وتثبت نحو مررت بقائمة وبقايم ويبقى الاسم على حاله لانه دال على ما دل عليه قبل دخولها اذا المعنى يتحد فيهما الدلالة على من قام به المصدر فاذا انضم العلمية اليه لزم الاسم فاعتد بها حينئذ وفيه نظر لانهما ليسا بمعنى واحد بل لا يصدق قائم على مدلول قائمة واذا منع الصرف سقر المسمى به مونث وانصرف

سقر المسمى به مذكر فيمنع صرف قائمة مع قايم اولى لتغايرهما لفظا ومعنى بل الحق ان تغير قايم الى قائمة لتغير المعنى
فلا يعتبر لما مر في اول الباب اولان التاء العارضة تكون كالصفة العارضة فلا تعتبر لانه لم يكن في الاصل بخلاف
ما شرط فيه العلمية فان التاء فيه ليس لتغير المعنى ولا عارضة وعلم منه ان التانيث بالتاء شرطه لزوم التاء اذ العارض
يكون لتغير المعنى فيستلزم ان لا يلتفت اليه وذلك مقتضى بقاء الاسم على اصله ودخول التنوين فيه فهو شرط للحكم لكن
العلمية شرط لزوم التاء فاقيمت مقامه وللعلم مع التانيث امران احدهما انه علة والاخر انه مقوي للسبب
الاخر وبهذا الاعتبار سماه شرطا **قال** والمعنوي اي التانيث القصدي كسعاد ايضا شرطه العلمية لان
حرفه الاخير كتاء التانيث ولذا يقال في تصغير عقرب عقيرب من غير التاء والدليل عليه انك تقول مررت بامراة
جريح فتصرفه ولو لم تشترط العلمية لمنع الصرف لان فيه التانيث والصفة وانما اشترطت العلمية لان التانيث في
غير علم لا ينتمي الى اخرها ذكرت في التانيث بالتاء سوالا وجوابا **قال** وشرط تحتم تاثيره الزيادة على الثلثة او
تحرك الاوسط او العجمة فهند يجوز صرفه وزينب وسقر وجور ممتنع **اقول** شرط تحتم اي وجوب تاثير
التانيث المعنوي في منع الصرف احد الامور الثلثة ولم يشترط في اللفظي شي منها لانه متحتم تاثيره مطلقا اذ تحرك
وسطه اذا كان ثلاثيا قطعا وانما اشترط احد الامور اذ الثقل مطلوب في غير المنصرف فينزل الحرف الاخير في
الزايد على الثلثة مقام التاء ولذا لا يدخله التاء اذا صغر وكذا حركة الوسط في الثلاثي المتحرك الوسط ولا يبعد فيه فان
النسبة الى جمزى جمزي كما الى جبارى جباري بخلاف حبلى فان النسبة اليه حبلوي وكذا العجمة في ساكن
الوسط كما في ماه وجور وبلخ وحمص اسماء بلاد مشهورة اعجمية ولا يبعد فانه وضع الاسم خماسيا والفعل ثلاثيا
ورباعيا لا غير لاقامة ثقل معناه مقام الحرف الخامس وكذا ينزل الثقل الحاصل بالتانيث اذا سمي مؤنث بمذكر
الاصل كما اذا سمي بزيد امراة منزلة التاء وبعض يجعله كهند يجري على السنتهم خفيفا ومنع صرفه للثقل فجاز ان يجعل
الخفة المتحققة له من الفعل مبطلة لاحد السببين المؤثرين بل من الفعل فينصرف وجاز ان لا يلتفت الى الخفة
ولا يجعلها مبطلا لاحد السببين اذ الثقل ليس لاجل اللفظ الفعل اذ يجوز في شهد شهد فلا ينصرف وقد جمعها
الجرير في قوله لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ولم تسق دعد في العلب. التلفع التقنع والعلبة اناء من ادم يشرب
به نصفها بانها رقيقة العيش حضرية ليس ملبوسها وانا بدها اللوبية وما زاد على الثلثة والثلاثي المتحرك
الاوسط اذا وجد فيهما السببان يمنعان الصرف اذ لا خفة فيهما تقابل احد السببين وكذا الثلاثي الساكن
الاوسط اذا وجد مع العجمة فيه لان العجمة وان لم تكن مع سكون الاوسط سببا كما سياتي خلافا للزمخشري
فهو مقو له للتانيث حتى يتحتم تاثيره ولا يلزم من تقويتها سببا ان تكون مستقلا في منع الصرف الا ترى ان الحرف
الزايد على الثلاثة وحركة الوسط مقويان للتانيث وليسا سببين والا لمنع الصرف جعفر وحسن فهند يجوز
صرفه اذ لم يوجد فيه احد الامور الاربعة المتحتمة وزينب وسقر وجور وزيد ممتنع اذ في كل منها واحد من
الاربعة الموجبة لمنع الصرف كما مر **قال** فان سمي به مذكر فشرطه الزيادة اي ان سمي بالمؤنث المعنوي لان
الكلام فيه فالضمير في به له وانما اشترط في التانيث المعنوي اذا سمي به مذكر الزيادة على الثلثة لان التانيث المعنوي
قد فات بتسميته المذكر فلم يبق الا اعتبار اللفظ فاعتبر الزايد على الثلثة لما ذكر انه بمثابة تاء التانيث لانه حرف

مثلها فكان فيه تاء لفظية ولم يعتبر غيره من العجمة وحركة الاوسط لفوات معنى التانيث وفوات اعتبارها
تقديرا بالتاء فانه اذا سمي مذكر بجور يزول التانيث والعجمة مع سكون الاوسط لا اعتبار له وكذا اذا سمي
مذكر بسقر يزول التانيث والحركة ليست بمثابة التاء لانها ليست حرفا مثلها ولذا تصغر قدم على قديمة بل
جعلت موجبة للثقل لفظا مشابهة لتاء التانيث ثقلا لفظيا للضرورة حتى يكمل السبب بالفعل ليكون احدى
جهتي فرعية سقر معنوية والاخرى لفظية فاذا لم يبق الحركة منابة تاء التانيث ولم يبق ضرورة الى اعتبارها
ثقلا فلا يعتبر وانما يمنع الصرف المؤنث المسمى به مذكرا اذا لم يسبق تانيثه تذكيره علما كسعاد واسم جنس
كعقرب وكذا الهبوط والصعود لانه مسماهما الارض فان سمي بجنوب ودبور وحرور وسموم فعند من جعلها
صفات للريح كقوله لا تعشى لها زجل كحفيف الحصاد صارف بالليل ريحا دبورا يصرفها لانها حينئذ مذكرة
الاصل ثم وصف بها المؤنث فتكون كحايض وطالق اذا سمي بهما مذكر فانها تصرف لانهما وصفان مذكران في
الاصل اذ لا علامة مقدرة فيهما الا انهما جريا على المؤنث وها لها للزروع الحشو والحفيف صوت الريح والحصاد
الزرع والدبور لشد الرياح ومن جعلها اسماء للريح كقوله حالت وحيل بها وغير اثيها صرف البلى يجري به الريحان
ريح الجنوب مع الشمال وتارة رهم الربيع وصايب التهتان الرهم جمع رهمة وهي المطر والتهتان الشديد
اي تغيرت الدار وغيرها الزمان يمنع الصرف لانها تكون اسماء المؤنث في الاصل والجمع المكسر مؤنثا كنساء
او مذكرا كرجال اذا جرد عما في اكلب ومساجد وبعولة واولياء وغلمان واخوان سمي به مذكر ينصرف لان
تانيثه للجمع لا للمفرد فلا يكون لازما ولا ينظر الى افراد نساء لان المثال واحد ولان اعتبار تانيث الجمع اولى
لانه الحاضر والحاصل بالجمع واذا سمي به مؤنث يمنع الصرف والاسم الذي يذكر ويؤنث كذراع وكراع اذا سمي به
مذكر يجوز صرفه وتركه ان زاد على ثلثة واذا سميت امراة بيد ونحوها مما هو على حرفين جاز فيه ما جاز في هند
واذا سمي رجل ببنت واخت صرف لان تاءه بنيت الكلمة عليها وسكن ما قبلها فاشبه باء جبت وقيل يجوز تركه
وان سمي بنحو هندات يمنع الصرف وقيل ينصرف لان تاءها ليست لمحض التانيث وهي كتاء اخت وسعد د
تقدير التاء مع وجود تاء الجمع ولان الجمع اذا سمي به مفرد يبقى على اعرابه ولذا اذا سميت بزيدون امراة تقال
هذه زيدون ورايت زيدين **فان قلت** قد يعرب زيدون اذا سمي به بالحركة فينبغي ان يجعل هذا
غير منصرف اذ وجد فيه علتان **قلت** ذلك لخروج زيدين من اصله بالكلية اذا اعرب بالحركة
بخلاف نحو عرفات فانه لم يخرج عن كونه اعرابه بالحركة والحق انه غير منصرف للعلتين مع كونه منونا
ومنجرا بالكسرة ونحو ثمود وقريش ونحوهما ان نوث فيه مضاف محذوف او صرف كقولك هؤلاء قريش تريد به
جماعة قريش وبنو قريش والا فان قصد به الحي انصرف ايضا وان قصد به القبيلة لم ينصرف قال تعالى
الا ان ثمود كفروا ربهم الا بعدا لثمود واسم البلدان كان نحو مكة وشرب لا ينصرف والا فان قصد بها المكان
صرف كبدر وحنين وواسط وان اريد به البقعة لم ينصرف واسماء السور اما من حروف التهجي اولا والثاني
ان فرد معرفا باللام فظاهر كالمائدة والتوبة وكذا بما لا يسمى غير الله تعالى به وهو الرحمن اذ قولك قرات الرحمن
المراد به سورة الرحمن والا فان كان عربيا كمحمد لا ينصرف الا اذا نوى سورته فينصرف وان كان اعجميا لا ينصرف

مطلقا وان كان كنوح وهود اذا سميت السورة به لانه كماه والا انصرف وان كان جملة تحكى على حاله تقال
قرات برآءة من الله ورسوله والاول ان كان حرفا واحدا يكون كهند يقول قرات قاف وقافا وان كان حرفين
لا ينصرف تقول قرات حم ويس قال يذكرنى حم والرمح شاجر فهلا تلا حم قبل التقدم وفى اول السورة مبنى
لان القراءة به لذلك فاختير الحكاية على ما فى اول السورة فقال حم وصاد وما زاد على حرفين يجب فيه الحكاية
على ما فى اول السورة تقول قرات طسم اذ لا تركب من اكثر من كلمتين **قال** المعرفة شرطها ان تكون
علمية **اقول** المعرفة انما تعتبر اذا كانت علما شخصا كاحمد وجنسيا كاسامة ولا اعتبار لساير المعارف
فى منع الصرف لانها اما مبنية كالمضمر والمبهم من الموصول واسم الاشارة واسم الفعل واما معرفة باللام او اضافة
نحو الارنب وارنبكم وهما موجبان للصرف كما سياتى فلا تعتبران ولانه لزم بالوضع فهو اصلى غير عارض بخلافهما
فانهما تعتبان فى استعمال المتكلم لا بالوضع ولانهما عبارة عن المعرف بهما بخلاف العلمية وهذا الانحصار انما يكون
اذا لم يجعل باب التوابع اى تعريف اجمع وجمع واخواتهما من اكتع وابصع وابتع وفروعها الواقعة تاكيدا نحو
اشتريت العبد اجمع والجوارى جمع اصلا فى التعريف على غير العلمية ولم يعتد بذلك التعريف فى منع الصرف ان
جعل اصلا يعنى ان جمع فى اشتريتها جمع معرفة لتاكيد المعرفة فقيل تعريفه بالعلمية كاحمد فيدخل التعريف
التوكيدى فى العلمية وقيل تعريفه بان يكون فى نية الاضافة لان اصلها جمعهم كما مر وعلى هذا فقال بعض
انما منع للصفة ووزن الفعل وجمع للصفة والعدل لا للتعريف وقال بعض انما منع للتعريف التوكيدى لا للصفة
فقال انما نحصر اذا لم يجعل تعريف التوكيد اصلا ولم يعتد به ايضا اما اذا جعل اصلا واعتد به فى منع الصرف
بان يقال اجمع ونحوه احد سببيه التعريف التوكيدى انضم الى العلمية تعريف التوكيد فيجب ان يقال التعريف المانع
العلمية وتعريف التوكيد وقال الاندلسى صار جمع علما بعد العدل فيدخل فى العلمية **قال** العجمة شرطها
علمية فى العجمية الى آخره **اقول** العجمة شرطها مخالفة كلام العرب بوجه اذ لولاه لصار كالعربى
فيستلزم ان لا يلتفت اليه وذلك مقتض بقاء الاسم على صرفه فهو شرط الحكم اعلم ان العجمة وهو ما وضعه غير
العرب فرعية لفظية يعرف بان يكون فيه حرف غير حروف العربية كالكاف وباجتماع حرفين لا يجتمعان
فى كلمة عربية نحو قلنج فان القاف والجيم لم يجتمعا فى عربى الا فى قبج او بيناء غير عربى كابليس واسمعيل وان
سبق باستعماله العرب ومنع صرفه كالملس وهو اما معرب وهو كل نكرة استعملته العرب وادخلت فيه ما هو
من خواص كلامهم كاللجام واما غير معرب وهو ما استعملته ولم تدخل فيه شيئا من خواص كلامهم وهو العلم خاصة
فاقول العجمة شرط اعتبارها علمية فى العجمية اى كون علما فى اصل وضعه فى العجم كابراهيم والدليل عليه انك لو
سميت بدباج لصرفته لانه اذا نقل الى العربى غير العلم اعتورت احكام وخواص كلامهم من الاضافة واللام
فصار كانه من جنس كلامهم فضعف اعتبار العجمة فيه بخلاف ما اذا نقل علما فانه لا يدخل فيه اللام والاضافة
تنبيه ان كان العلم الذى اخذته العرب من العجم اسم جنس فى العربية ما اخذه منهم الا علما لم ينصرف
كقالون علم المقرى المشهور فان معناه فى لغة الروم جيد لكن العرب لم ياخذه منهم بهذا المعنى الجنسى اصلا واكثر
النحويين شرطوا الزيادة على الثلاثة فى العجمة فصرف نوح ولجم وشتر اسم قلعة قال المالكى لان العجمة سبب ضعيف

اذ لا يعتبر مع علمية متجددة كديباج سمى علما بخلاف التانيث وغيره ولا مع الوصف كسفير اى المسمار
والمابع بالفارسية ولا مع وزن فعل نحو بقم ولا مع الف ونون كصولجان ولا مع تانيث كصنجة ولم يوجد الاعجمى
الثلاثى فى كلام العرب غير منصرف اصلا **قلت** عدم اعتباره مع الاشياء ليس لضعفها بل للمانع وهو
اعتوار خواص كلام العرب عليها فيمتزج بكلامهم ولا نسلم انه لم يوجد اذ الظاهر ان من منعه الصرف سمعه
كذلك ولئن سلم فان ذلك لا يدل على وجوب صرفه بل على جوازه لانه اذا علم بالاستقراء ان العلتين مع تحرك
الاوسط يمنعان الصرف وقد وجدنا فيما نحن فيه ولا مانع من التاثير فليجز ان يحكم بعدم صرفه قال الحاجبى
بعضهم يعتبر حركة الوسط وهو الصحيح لانها اعتبرت فى سقر ونحو مع ان العدل اضعف لانه امر تقديرى
يتوقف على منع الصرف فاعتبارها مع العجمة اولى وقال الاكثر التانيث اقوى لانه يؤثر مع علمية متجددة
ولان له علامة مخصوصة غالبا فلا يلزم من اعتبارها معه اعتبارها مع العجمة اجيب ان قوته ملغاة مع
تحرك الاوسط يعنى المانع فى سقر العلمية ونفس التانيث لا قوته اذ لا حاجة اليها بدليل ان العدل مع ضعفه
يؤثر فى عمر ونحو واذا اعتبر العدل مع تحرك الاوسط فالعجمة اولى فيلزم منع صرف نوح كهند اجيب
لا شك ان التانيث اقوى من العجمة ولا يلزم من الغاء قوته فى سقر لعدم الاحتياج اليه لتحركه الغاؤه فى هند
وهو فى غاية الخفة لسكون وسطه الذى بعد عن سبه الفعل والانصراف وفى هند وجهان والعجب ان نوح م
الحاجبى جعل منع صرفه متحتما واستدل عليه مع ان الواقع فى كلام العرب صرفه ولو جعله جائزا واستدل
على ذلك لكان اقرب والحق ما قاله الاكثر لان العجمة فرعية لفظية اعتبرت لمخالفتها الالسنة العربية والمخالفة
انما تتحقق فى الزايد على الثلثة غالبا اذ الثلاثة موافقة للالسنة العربية اللهم الا ان يقع مخالفة فى حركة
الاوسط بان تضم اوله وتكسر ثانيه نحو كلى وبالعكس ولا يقع ذلك فى اصل عربى قالوا ان سمى باعجمى بوازن
كلام العرب وله فيه معنى كاسحق للاكرام ويعقوب لحزنوب فان قصد بهما المصدر وذكر الحجل ينصرف والا
فلا وان سمى بحاميم منع الصرف لشبهه بقابيل زنة وامتناع لحاق اللام وقال ابو على ان سمى بحمدون منع الصرف
للعلم والعجمة اذ لا يوجد عربى آخره واو ونون لغير الجمعية بل عجمى فيحمل ما وجد فى عربى على عجمى ولو سمى بنرجس
لانصرف لان التعريب قضى بزيادة النون اذ ليس فى ابنيتهم فعلل **فائدة** اسماء جميع الانبياء عجمية
الا محمدا وشعيبا وصالحا فانها عربية **قال** الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير ها الى آخره **اقول**
جعل الصيغة شرط الجمع وهى بالحقيقة شرط الحكمة لان الجمع سبب لعدم دخول التنوين للثقل فاذا انتفت
ينتفى الثقل لانه يصير الاسم خفيفا بوجه ما فهى شرط الحكمة او تقول اذا انتفت كانه ينتفى الجمع لانه يصير كالمفرد
فهى شرط للسبب ولم يمنع غيرها من الجموع لان صيغها تشبه صيغ المفرد لفظا فتكون خفيفا ولان الجمع اذ كل جمع يجمع
الا ما هو على هذا المثال فكانه ضعيف فيه الجمعية وقال بغير ها احترازا من نحو فرازنة جمع فرزين فانه صيغة
منتهى الجموع وانما صرف لانه بالهاء اشبه المفرد كطواعية وكراهية لفظا وهو ظاهر ومعنى لان المصدر يدل
على الكثرة كالجمع فيضعف الجمعية فيه ولا يلزم من اعمال جمع لا مضعف له اعماله اذا وجد فيه مضعفه وهو خروجه
الى بناء المفرد وهذا الجمع يقوم مقام العلتين لان الجمع فرعية معنوية وصيغة منتهى الجموع كفرعية لفظية

وقد عرفنا انه واعلم ان عبارة النحاة مختلفة فقيل انما لم ينصرف لانها صيغة نهاية الجمع يعني ما جمع على هذه الصيغه
لا يجمع مرة اخرى وان جمع مرة لثقلها ونحو صولجانات يوسف شاذ فكانه شبه صواحب سرادق لتقاربهما فجمع
جمعه وقال عبد القاهر لان منها ما جمع مرتين فغنيه سببان ظاهران والباقي على زنته فحمل عليه **قلت**
مجرد جمع الجمع لا يقتضي منع الصرف فانا نجده منصرفا مع انه جمع نجود وهي جمع نجد وجعل الحاجبي قول مرتين
عبد القاهر تتمة للقول الاول ثم قال وسببه اي سبب قيامه مقام علتين انه صيغة منتهى الجموع فكانه جمع مرتين
اما تحقيقا في نحو اكالب لانه جمع اكلب وهو جمع كلب او تقديرا نحو افاضل لانه على تلك الصيغه فاجرى مجراه في
الحكم ثم قال وهذا اولى من قول الاكثرين اي سيبويه وابي علي وغيرهما فانهم قالوا سببه انه جمع لا نظير له في الاحاد
لانه منقوض بافلس وبابه فانه لا نظير له في الاحاد فيلزم ان يمنع الصرف **قلت** وكذي منقوض بانعام
واحمرة وبابهما اذ لا مفرد على وزنها فاجيب بانه قد جاء ابلمة في لغة وهي خوص المقل وتاء التانيث لا
يعتد بها لانها زائدة على البنية وردا ولا بانه لغة رديئة اذ المستعمل أبُلُمَة وإبِلِمة وثانيا بانه نادر والنادر
لا اعتبار له كما في سراويل في هذا البناء القائل هو به اي كما لا اعتبار في سراويل لندرته في قول وبناء من نفى
منع الجمع على انه لا نظير له في الاحاد القائل به المجيب عن افلس بورود ابلمة وانه لا يعتد بالتاء وثالثا ان
تاء التانيث في مثل ذلك من الحكم اللفظي قد اعتد بها وهو صرف فرازنه لانه مثل كراهية وليس يفارق فرازنه
هذا الباب الذي يقول به من ان المعتبر جمع لا نظير له في الاحاد وهو مفاعل ومفاعيل الا بتاء التانيث فان
فرازنه بالتاء نسبة كراهيه فلو لم يعتبر التاء في ابلمة لم يعتبر في فرازنة فلا يعتبر ايضا في كراهية بل يجعل كراهية
كانه لا تاء فيه فيلزم صرف مساجد لانه يكون له نظائر في الاحاد وهذا هو الذي الى اعتبار التاء هو الذي
يجيب به القائل بانه لا نظير له في الاحاد او ورد عليه ان مساجد ينصرف لان كراهية على وزنه وكذي القائل
في صرف فرازنة فانه يقول لخرج بزيادة التاء الى زنة الواحد فصرف وان قال سببه انه لا نظير له واذا اعتد
بالتاء في فرازنة وجعلها سببا للصرف فكيف لا يعتد بتاء التانيث في ابلمة وهل هذا الا تناقض وقال ابي علي
جا اجر وآنك وارز واصبع واثمد وادرج اسماء مكانين واشد كما قال تطاول ليلك بالاثمد واجيب الثلثه جمع
الاول بجمعية مع انه وان سلم فليس افعل فيها باولى من فاعل **فان قيل** فاعل ليس من ابنيتهم قال الحاجبي
لو كان آنك وآجر افعلا لكان اصل الفيها ياء او واوا لان الالف لا اصلي كذلك ووجب ان لا ينقلب الفا اذ لا
وجه لقلبه لسكونه وارتكاب فاعل اولى من ارتكاب اعلال لا وجه له وفيه نظر وقال الفصيح كسر همزة اصبع اذ غور ان يكون اصله ثمرة
واثمد وادرج جمعان سمي بهما واشد جمع ايضا لقوله بلغتها فاجتمعت اشُدّي والتانيث دليل الجمع وهي
جمع شدة بمعنى القوة لا المصيبة وقول سيبويه الانعام مفرد لقوله تعالى ان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم
مما في بطونه ضعيف وانما افرد الضمير لان جمع القلة يشبه المفرد والجواب عن قولهم ثوب اخلاق ونعل
اسماط اي غير مخروزة لانه طاق واحد وسراويل سماط اي غير محشوة وبرمة اعشار للمتكسر بانها جموع
وصف بها المفردات حق والجواب عن احمرة بانه مثل نملة اذ لا مخالفة الا بحركتين قريبتين نقلا وكما
كالاعلال والروم ضعيف اذ يلزم ان يكون مساجد كاياجج وان امكن الجواب بانه اعجمي فعلم ان التعليل

بقيام صيغة منتهى الجموع مقام علتين اوضح لان فيه مظنة انه جمع مرتين من قولهم لا نظير له في الاحاد
ولا يرد عليه نقض **قال** وحضاجر علم للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع **اقول** اورد عليه
حضاجر فانه علم جنسي للضبع كاسامة وغير منصرف مع انه مفرد لصدقه على ضبع واحد وهو على صيغة منتهى
الجموع والصيغه شرط الجمع المانع والشرط على انفراده لا يكون مانعا الصرف ولا يكون سببا الا شرطا ولا بد من
السبب وهو الجمع لان حضاجر في الاصل جمع الحضجر اي العظيم البطن فنقل الى اسم الضبع والاسم المنقول عن
الجمع كالمنقول عن الصفة فانك لو سميت بصفة كاسود وجعل اسم جنس يبقى غير منصرف فيلزم اعتبار صدقه
في حكم واحد كما سياتي ولذلك لو سمي بمساجد لمنع الصرف اعتبارا للجمعية الاصلية المشروطة بصيغة منتهى الجموع
وشراحيل اسم رجل وبراقش اسم طاير او كلب ومعافر حي من همدان كحضاجر وسراويل في الاعتراض
على هذا الباب اذا لم يصرف اشكل من حضاجر اذ لم يصح انه جمع في الاصل ولذلك اضطرب فيه فقيل اعجمي
وهو معرب شروال ويقوى كونه عجميا انه لم يوجد في آحاد العربية نظير له فحمل على موازنه في العربية من
مصابيح ونحوها تشبيها له بما هو مثله من جنس كلامهم ويلزم هؤلاء ان يقولوا من الاسباب الجمع وما اشبهه
وقيل عربي جمع في التقدير جمع السروالة وهي لغة في سراويل ثم اطلق سراويل الجمع اطلاق اسم الجنس اي نقل
الى اسم الجنس والنقل في اسماء الاجناس من الجمع الى المفرد وان كان بعيدا لانهم ينقلون من اسم الجنس
الى العلم لا من اسم الجنس الى اسم الجنس لان اسم الجنس بوضع الواضع الا انهم احتملوه في هذا الموضع للايلزم
مخالفة امر معلوم وهو منع الصرف بمجرد صيغه منتهى الجموع واذا صرف سراويل فلا اشكال على ما ذكرنا.
من ان السبب المانع الجمع وصيغة منتهى الجموع شرطه لانه اذا انتفى السبب لا اثر لشرطه ومن قال العلة
الجمع الذي لا نظير له في الاحاد فلا اشكال في سراويل وارد صرف او لم يصرف لانه مفرد فيكون لمصابيح
ونحوه نظير في الاحاد فيلزم صرف مصابيح لانتفاء شرط منعه الا اذا جعله القائل بهذا البناء اعجميا وهذا
مشعر بان بعضا صرف سراويل وقال المالكي انه ممنوع من الصرف بالاتفاق **قلت** وللقائل
بان الشرط ان لا يكون له نظير في الاحاد ان يقول مرادي انه لا نظير له في كلام العرب لا في الاحاد مطلقا
واذا سمي بمساجد لم ينصرف وان نكر خلافا للاخفش ورايه ضعيف لانهم منعوا سراويل مع انه مفرد نكرة
كقول ابن المقبل يصف مكانا فيه بقر الوحش يمشي به ذب الرياد كانه فتى فارسي في سراويل رامح
الذب الثور الوحشي ويسمى ذب الرياد لانه يجيء ويذهب ولا يثبت في موضع والمراد فتى فارسي في
سراويله فمساجد مع انه جمع في الاصل اولى لزيادة الثقل حينئذ فان صغر صرف لزوال الصيغة الا اذا
سمي بسراويل ثم صغر لانه مونث فيبقى غير منصرف للتانيث والتعريف **قال** ونحو جوار رفعا وجرا
مثل قاض **اقول** لا خلاف ان رفعه تقديري ونصبه ظاهر وفي جره خلاف ذهب ابو زيد
والكسائي الى ان جره ظاهر كقول الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا
فكانه قدره من اول ما هو غير منصرف ففتح كما في النصب والاكثر على ان جره مقدر وهو منون كرفعه ثم اختلف
فقال المبرد التنوين للصرف اذ الاصل في الاسم الصرف ثم الاعلال قبل النظر في منع صرفه فلما صرف واعل

وحذف الياء صار كسلام فبقي منصرفا والصحيح وهو قول سيبويه ان التنوين للعوض وهو غير منصرف فيهما
كما في النصب لان الاصل في الاسم التنكير اذ التعريف يحتاج الى آلة ثم الصرف ليتميز عن الفعل حتى يجري عليه
احكامه ثم الاعلال ان كان مما يعتل لانه من تمام البنية وللانتقال التركيب به كما مر ثم التركيب لان وضع
المفردات له ثم نفس الاعراب لانه معلول التركيب ثم النظر الى انه غير المنصرف ليعلم كيفية الاعراب فيه
ثم انواع الاعراب واذا كان كذلك فلما ركبته وجد فيه الجمعية وصيغة منتهى الجموع اذ بعد الفه حرفان اذ
المحذوف بالاعلال كالباقي ولذا بقي الراء مكسورا ولم تقل جاءني جوار وان كان الاعراب مطلوبا عند منع
الصرف وابقاء الياء تقديرا ايضا حكم لفظي كبقاء كسر الراء فكما اعتد بالياء في بقاء الكسرة اعتد بها في منع الصرف
فاذا حكم بمنع الصرف حذف تنوينه فقيل بجمع الياء لزوال موجب حذفها ساكنا لانه حذف كذلك فعوض عن الحركة
التنوين لانه صار يحذف الحركة خفيفا والاسم لا بد له من الصرف والنقل لفظا ومعنى لمنع الصرف فسقط الياء
لتنوين العوض وانما يحذف هذا التنوين باللام لشبهه تنوين الصرف او لانه حينئذ منصرف وجاء باللام على الاصح
فلا مراعى ثقله ولو قيل اذا حذف تنوين الصرف عوض تنوين آخر عن الياء قبل رجوعه لم يكن بعيدا والظاهر
ان المراد من قول سيبويه ان التنوين عوض عن الياء هذا فلا يصح قول الحاجبي كيف يكون التنوين عن الياء والياء عوضا
انما حذفت لوجود التنوين وانما يعوض شيء عن شيء حذف لغيره فيتعين عوضا عن الاعلال لان الاعلال ثبت انه مرة
قبل مجيء التنوين وقال المالكي لو صح ان يعوض عن حركة الياء لكان التعويض عن حركة الف موسى اولى لانها
لا تظهر اصلا فضعف بانه انما يعوض فيما يطلب ثقله ولان الالف يغني عن العوض تعالى الحاجبي ودليل
اخر على ان المحذوف بالاعلال في حكم الباقي انهم متفقون على منع صرف اشقى واحوى للصفة ووزن الفعل
ووزن الفعل انما يتحقق بصيغه افعل واصله احوى فانقلبت الياء الفا فبقي احوى فلو اخل الاعلال بالوزن لانه
لوجب ان يقال احوى عن كذي بالتنوين لانه حينئذ لم يماثل وزن الفعل ولا قائل به **قلت** فيه نظر لانه
مبني على انه منع من الصرف قبل الاعلال والصرف ولان مجرد سكون اللام لا يخرج الكلمة عن وزن
الفعل ثم قال **فان قيل** ان احوى مثل افعل وغير منصرف بعد الاعلال لثبوت الالف وفي جوار لم
تثبت الياء حتى يحكم بمنع صرفه فهو نا سد لان ثبوتها بعد الحكم بمنع الصرف احوى اذ لو صرف لزال الالف كما
زال الياء في جوار عند من صرفه ولو اعله من غير صرف لبقي الياء لا وجه لحذفها وانما حذفت للانصراف عنده اذ لم
يجعل التنوين عوضا فالموجب لصرف جوار عنده عند من صرفه موجود في احوى ولم يصرف باتفاق ولم يتم
العرف **فان قيل** لا شك ان اصل احوى احوى ثم قلب الياء الفا وحذف للتنوين ثم حذف تنوين
الصرف ورجع الالف ساكنا لما ذكر ان الاصل الصرف ثم الاعلال ثم اعتبار منع الصرف فهلا عوض عن الاعلال
التنوين كما في جوار **قلت** لان مد الالف زايد على مد الياء فصار ذلك الزايد عوضا عن الحركة فلا حاجة
الى عوض آخر النقل به وقيل لان الياء المكسور ما قبلها في اثقل الجموع ثقيل جدا فعوض عن اعلاله التنوين ليحذف لحصول م
فيخف قليلا ولذا قيل في صحار صحاري ولا ثقل بالتنوين لانه ليس جزءا منه ويدل ايضا على ان التنوين للعوض لا للصرف
اتفاقهم في تصغير اعلى علي اعيلى منك منونا وقد ثبت ان تصغير افعل لا تصغير وزن فعله لاجماعهم على ان افضل

منك غير منصرف وسيبويه يطرد اصله فاذا سمي امراة بقاض قال هذه قاض وان كان فيه علتان لاطراد الاصلية
في التعويض عن الاعلال ويخالفونه في جوار لما تقدم عليهم في قاض اسما لامراة ان يجعلوه عريا عن علتي منع
الصرف والتنوين في جوار للصرف عندهم حذفوا عنه فيقولون جاءتني قاضي ومررت بقاضي بابقاء الياء ساكنة
اذ لا موجب لحذفها وهو اختيار يونس وعيسى بن عمر والكسائي مع انهم وافقوا سيبويه في جوار فقال سيبويه
دخول التنوين في قاض اسم امراة اولى منه في جوار لان نظيره من الصحيح وان لم ينون معرفة نون نكرة ونظير جوار
لم ينون معرفة ولا نكرة وقول الراجز قد عجبت مني ومن يعيليا لما رأتني خلقا مقلوليا للضرورة ويعيلى
مصغر اسم رجل واقلولى ارتفع **قال** التركيب شرطه العلمية **اقول** المراد بالتركيب مزج كلمتين واعادتها
مدلولا ولفظا بحيث يصير الاول وسط الكلمة والثاني كتاء التانيث ومحل الاعراب ولذا صغر في الترخيم
ويفتح ما قبله فلا يكون اضافيا لان المضاف والمضاف اليه لم يتحدا لفظا ولا اسناديا كتأبط شرا لانه مبني وغير
المنصرف فرع المعرب وانما لم يعتبر الاضافي لان الاضافة تجعل الممتنع من الصرف منصرفا ولان المضاف
اليه كانه عوض عن التنوين فكانه مفرد غير مركب فلا يمنع التركيب مع الاضافة وهو فرعية لفظية فايدتها
عدم الاختصار على جزء واعلام بانهما نقلا عن اصلهما وانما كان شرطه العلمية لانه لا يوجد مع غيرها وهي
شرط للحكم لانه اذا انتفت يصير الاسم كلمة مفردة فيستلزم ان لا يلتفت اليه وهو يقتضي ان يكون الاسم منونا
وهو يقتضي ان لا يلحظه التنوين فهو شرط الحكم مثاله بعلبك فان بعلا في الاصل صنم وبك موضع وحضرموت
لقب لرجل اسمه ابن سبا وقع في معركة فقال حضر الموت فلقب به ثم سمي به البلد ومعدي كرب اصله
معدي حذف احلى الياءين لما ركب تخفيفا وقيل مفعل من عداه وهو ضعيف لان المكان من الناقص بفتح
العين والكرب الغم ومارسرجس اسم نصارى قال الشاعر الصدق قوم يا مارسرجس وابنه وتكذبون بمنزل
الفرقان وفيه لغة اخرى وهو ان يضيف الاول الى الثاني فيعرب كل استحقه من الاعراب فيجر سرجس
بالفتح وينون بك وكرب الا اذا جعلا اسمي مونث فلكونه كهند ويبقى ياء معدي كرب ساكنا استصحابا
لحال التركيب واذا سمي بخمسة عشر جاز ان يعرب غير منصرف كبعلبك بناء على زوال معنى العطف وجاز بقاؤه
على بنائه كما قبل التسمية **قال** الالف والنون ان كان اسما الى آخره **اقول** هي فرعية لفظية
وليس علة محضة لانهما زائدتان آخر الاسم اذ يلزم حينئذ منع صرف حمدون وجبروت اذا سمي بهما بل هما مع
انهما علامتا التذكير علة وذلك انما يتحقق اذا لم يجامعهما تاء التانيث لتضاد فيكمل شبههما بالفعل كما مر اذ لو جامعها
التاء كندمانة يكونان كجزء من الكلمة لثبوتهما حالتي التذكير والتانيث فلا يعتد بهما والمراد بقولنا الالف والنون
المزيدتان علة الالف والنون العلامتان للتذكير المانعتان التاء **فان قيل** يعتبر مع ذلك المضارعة
قلت الكوفيون لم يعتبروا المضارعة بل قالوا الالف والنون للتذكير علة اذا كانا مع العلم او الصفة والبصريون
لما راوا ان علل المنع كلها فرعية والالف والنون من حيث كانا علامتي التذكير اصل لان فايدتهما وهو التذكير
اصل قطعا فلا يحسن ولا يمكن ان يوجد فرعا من تلك الجهة لكن لما كان الفا التانيث في صحراء فرعا والالف
والنون شبيهتان بهما من حيث انهما يختصان المذكر ويمنعان التاء ولا يقلب الالف في التصغير ياء كما ان الفي التانيث

بحصان المونث وبمنعان التاء ولا تقلب الالف في التصغير ياء واما لانهما ضداهما في المعنى والضد يشبه
بالضد من حيث ان كلا في طرف فاعطاهما حكمها وهو منع الصرف من حيث المضارعة فعبر عنهما بالالف والنون
المضارعتين لالفي التانيث تنبيها على ان فرعيتهما من حيث مضارعتهما وان السبب هو المجموع وانما اشترطت
العلمية فيما هما فيه ان كان اسما لانه يقوى شبهها بالفي التانيث يعني اعتبارهما العدم مجامعتها التاء وتحقق
ذلك في الاسم بالعلمية فالعلمية شرطها الا ترى ان ندمان اذا كان علما يمتنع دخول التاء عليه كما يمتنع على
صحراء ولولا العلم لقلت ندمانة فللعلمية في ندمان اثران احدهما انه علة مستقلة والثاني انه تقوى السبب
الآخر وتحقيقه ان عدم دخول التاء شرط لوجود الالف والنون المضارعتين لالفي التانيث اذ ينتفي وجود
مضارعتهما بدخوله والمجموع ينعدم بانعدام جزئه والعلمية سبب عدم دخول التاء في الاسم الذي هما فيه فاقيم
سبب الشرط مقامه لفظا لكون الشرط وجوديا فيزداد وضوحا واذا كانا في الصفة لم يوجد وجودي هو
سبب عدم دخول التاء فيقام مقامه فلم نجد بدا من قوله وان كان صفة اي كان ما هما فيه صفة فشرطه انتفاء
فعلانة وقال قوم بل شرطه وجود فعلى ليتحقق على التقدير شبهها بالف التانيث بامتناع دخول التاء
لانه اذا انتفى فعلانة فظاهر وان ثبت له فعلى فكذلك لانه حينئذ لم يقل فيه فعلانة استغناء بفعلى
قال ومن ثم اي ومن اجل الخلاف للعبارتين في الشرط اختلف في رحمان ولحيان اي كثير اللحية فمن زعم
ان الشرط انتفاء فعلانة منعهما الصرف اذ لا فعلانة لهما لانه لم يستعملا في مونث ومن زعم ان الشرط وجود فعلى
والاول ارجح من وجهين الاول ان منع الالف والنون المضارعتين عند البصريين لامتناع دخول التاء
فيما هما فيه ليحصل الشبه بالفي التانيث ووجود فعلى ليس مقصودا لذاته بل ليمتنع به دخول التاء فانه للاستغناء به
عنه فاذا امتنع التاء لغيره فقد حصل المقصود وهو حصول الشرط فيمتنع الصرف الثاني انه لو قدر استواء الامرين
اي شرطية وجود فعلى وشرطية انتفاء فعلانة فهذا اي فلازم مختارنا وهو منع صرف رحمان اولى لان فعلان
الممتنع اكثر في كلامهم اذا كان صفة فينبغي ان يحمل رحمان وشبهه اذا احتمل امرين على الاكثر لانه اولى وقيل
رحمان مجاز والمجاز وان لم يستلزم الحقيقة تحقيقا لكن لا بد وان يستلزمه تقديرا كما ذكر في نعم وعسى والمقدر
في حكم الملفوظ وتقدير فعلانة اولى لان التانيث اصله التاء اجيب ان فعلان فعلى اكثر من فعلان فعلانة
فاذا قدر لرحمان مونث ففعلى اولى به لانها اكثر والمقدر في حكم الموجود لانه منع الصرف لكمر وهو عظيم الكمرة
اي الحشفة وآدر اي بين الادرة وهي نفخة في الخصية مع انه لا مونث لهما ملفوظا فرع الالف والنون
على هذا الحد زيادتهما اغلب فاذا جهل امرها قضي بزيادتها فحمان وسرحان وسعدان وعوسج وضبعان
ذكر الضبع وعثمان فرخ الحبارى وزعفران ونحوها تمنع الصرف علما وتنصرف نكرة فان احتمل التقديرين
فمنع الصرف اولى اذا جعل علما كحومان من حوم ومن رمن اي قام وشيطان من شاط اي هلك ومن شطن
اي بعد واذا سمي بالمثنى نحو رجلان واعرب بالحركات فانه ينصرف **قال** وزن الفعل شرطه
ان يختص بالفعل او يكون ولمزيادة كزيادته **اقول** هو شرط وجوده اذ باعتبار الاختصاص بالفعل وغلبته
وزيادة كزيادته ان قيل به يستغني وزن الفعل قال ان يختص بالفعل كشمر وضرب وعلم وتعلم وانقطع

علي الوزن لا ينصرف لانه يصير كعثمان علما او ما او اسمي نحو ماء الوزن وارب بهما عليه

واستخرج ونحوها فان وجد في الاسم يكون علما منقولا عن الفعل كبذر اسم ماء وعثر اسم مكان وشمر اسم فرس
وخضم اسم رجل من تميم او اعجميا كبقم نبت يصبغ به وان سمي به لم ينصرف وشلم اسم بيت المقدس وما جاء
منه منقولا الى الجنس كدئل اسم دويبة تشبه ابن عرس كما قال اشعث في ذم جيش ابي سفيان حين غزا المدينة
بعد بدر يأتي فارس جاءوا بجيش لو قيس معرسه ما كان الا كمعرس الدئل شاذ والتعريس النزول آخر الليل
وقيل الدئل حي من كنانة وكينجلب لخرزة وتبشر لطائر شاذ وجعل الاندلسي فعل من الغالب بناء على انه جعل
بذر واخواته منقولة وقال قوم او وزن يكون اغلب في الفعل كافعل ونفعل فانهما اغلب في الفعل وان جاء في الاسم
كتنضب شجر العنبر وكافكل الرعدة وابدع للزعفران واحمر وافضل منك فان سمي بشيء منها لم ينصرف للعلم ووزن
الفعل واعترض عليه الحاجبي انه لا يعلم غلبة افعل في الفعل الا بعد الاحاطة بما وقع منه في الاسم والفعل **قلت**
فلزم ان لا نحكم بخصوصية شمر وضرب ونحوهما بالفعل الا بعد الاحاطة بجميع ما وقع منها بل الحق ان يعتمد على قولهم
لانهم عدول وبحثهم واستقراؤهم اولى وايضا اعترض عليه بان افعل في الاسماء اكثر منه في الافعال اذ ما من فعل ثلاثي
الا يبنى منه افعل اسما اما للتفضيل والصفة نحو احمر واعرج وابلج او بمعنى فاعل كاهون قال تعالى وهو اهون عليه بمعنى
هين ولا يبنى في الفعل الا عن بعض ما جاء منه فعل اي مضارع فعل بالكسر وفعل بالفتح ان كان عين فعله او لامه
من حروف الحلق وافعل في غير ذلك يكون قليلا كافعل ماضي الافعال وافعل التعجب على راي البصريين ويقابله
في القلة وقوع افعل في الاسماء من غير فعل كاجدل واخيل وافكل وارنب وافعى وافعل مع انه في الفعل اقل
اعتبر في منع الصرف فلو اعتبر العلة في الفعل لم ينصرف افعل لغلبته في الاسم واذا امتنع ان يمتنع افعل لغلبته
في الفعل ثبت ان قولنا او يكون في اوله زيادة من زيادات الفعل اولى وهو مناسب لشبهه بالفعل في الزيادة في
الاول وزيادة حروف اتين في اول الفعل اصل لانها فيه للمعنى دائما وهذا معنى كلام سيبويه وتحقيقه ان فاعل في
الاسماء نادر كخاتم وطابع وفي الافعال اكثر من ان يحصى كضارب وقاتل من المفاعلة للمشاركة وسافر وغيرها مع انه لو سمي
بخاتم ينصرف **قلت** الامر بالعكس اذ كون افعل وزن الفعل باعتبار الهمزة لا باعتبار حركة العين ولذا صرف
حربم يصرف اجمر ولا شك ان افعل في الفعل بهذا الاعتبار اغلب اذ ما من فعل ثلاثي الا انه يجيء منه افعل في مضارعه
كانصر واضرب واعلم وفي تعجبه في غير لون وعيب نحو ما احسن زيدا ويجيء افعل من الافعال كثيرة لا تحصى للتعدية
والسلب وغيرهما لا قليلا كما قال الحاجبي والعجب انه جعل افعل من الافعال قليلا وفاعل من المفاعلة اكثر من ان يحصى
مع ان افعل من الافعال اكثر من فاعل من المفاعلة وجعل في الاسم كارنب واجدل ونحوهما معادلا له مع انه قليل
جدا الا ان يريد الجمع معه ايضا كاكلب وافلس وليس فاعل في الفعل اغلب لانه لو كان اغلب لكان باعتبار زيادة
الالف ثانيا كافعل باعتبار زيادة الهمزة اولا وذلك في الاسم اغلب كضارب اسم فاعل ولا اعتبار لخصوصية الحركة
كما في افعل افعل ولذا اجاب النحويون عن احمر بان له نظيرا في الآحاد وهو انملة اذ الحركات متقاربة في هذا الباب
وقال المالكي وزن الفعل ما هو مختص به فما وجد منه في الاسم فمنقول منه كما مر وهو ما اوله تاء المطاوعة كتعلم او همزة
وصل وهو غير ثلاثي كانطلق وما سوى افعل وافعل ونفعل ويفعل في اوزان المضارع وما صيغ للمفعول ان يلم
والامر من غير الثلاثي وغيرها على نحو انطلق ودحرج وفي حكمه ما نقل في الاسم كاثمد واصبع وابلم وكذا ما اوله زيادة

يدل على معنى في الفعل ويوردونا لاسم كافكل واكلب فانه بالفعل اولى لان ما زيادته لمعنى اصل مما زيادته لا لمعنى وهذا مقوى لقول الحاجبي وفيه ايضا نظر لانه كما يدل اجلس على التعدية واشكى على السلب واعلم على المتكلم بواسطة الهمزة فكذى يدل افضل منك واحمر على المذكر بواسطة الهمزة وكما لا يدل افال بواسطة الهمزة على شئ فكذى لا يدل افكل بواسطة الهمزة على شئ فليس زيادة الهمزة في الفعل اصلا **فان قيل** مجموع احمر يدل على المذكر **قلت** وكذى مجموع اجلس على التعدية اذ لو دل الهمزة نفسها عليها لكان كلمة كلام التعريف ولو سمي بوزن الفعل سوآء المختص او الغالب لا ينصرف وقال عيسى كل فعل سمي به لا ينصرف لكونه سمي به لان الفعل ايضا ثقيل وفرع محتجا بقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني وهو باطل لانه لو سمي بكعسب اى مشي مع تقارب الخطو ينصرف مع انه فعل في الاصل وجلا جملة اما صفة لمقدر اى رجل جلا او سمي به من زيد جلا ولو غيرت الوزن وصار كون الاسم ينصرف لو سمي به فلو سمي بضرب بعد اسكان رائه او بقيل وبيع اورد ينصرف لانها صارت مثل قفل وديك ودرع بخلاف يعب وبعد وبرم واشد واحيس لانها بالتغير لم يرجع الى زنة تختص بالاسم والزيادة في اولها باقية وان صغر بقي غير منصرف وان سمي بيا بس ويسع ويهود لم ينصرف وان جعل اولها زيادة للمضارع ومن جعل يهودا عجميا لم ينصرف لانه معرب داخل فيه اللام فيكون ياؤه اصلية وان سمي بنهشل وتمرق ينصرف لان نونها اصلية ولو سمي بيرد ثم لم يرد دا دغم لزوال الموجب وبقي الجازم بخلاف ما لو سمي بيا تحود واذا سمي باعلم وانطلق ونحوهما لم ينصرف ونصير همزة الوصل للقطع بخلاف ما لو سمي باطلاق وبامر لان التسمية احدثت في اعلم ونحو الاسمية والتعين والاعراب فرجع الى ما وضع اسما من اوله وقياس همزة الاسماء القطع والتسمية لم تحدث في انطلاق اسمية فتبقى همزة على ما كانت عليه ولو سمي بامر ا ينصرف لان عينه تختلف باختلاف العوامل وعين الفعل باقية على حالها ولو سمي بيربوع ينصرف لمخالفته وزن الفعل وان سمي بهراق واصلا لم ينصرف نزولا للهمزة واللام منزلة المبدل هما منه وهو الهمزة والنون كما نزل همزة حمرآء منزلة المبدل هي منه قوله غير قابل للتاء احترازا من وزن فعل يدخله التاء كيعمل للبعير عامل وارمل للفقير وا ناتب لقاطع الرحم وادابر لمن لا يقبل نصحا فانه يدخل التاء فيها للمونث نحو ناقة يعملة وامراة ارملة واناتبة وادابرة فضعف يطريان التاء المتحركة فيها شبهها بالفعل اذ التاء لا يلحقه فبقوله ما لا يقبله خرج عن شبهه بخلاف احمر وافضل منك فان لونهما بتاء اخر بخلاف ما لا مونث له كادر وامكر **فان قيل** هلا قال في العدل ووزن الفعل ان كان اسما فشرطه العلمية كما قال في الالف والنون ان كان اسما فشرطه العلمية **قلت** لان العدل ووزن الفعل اذا كانا في اسم وان لم يمنع الصرف الا مع العلمية لكن العلمية ليست مقوية ومتممة لهما بل كما ان العلمية علة مستقلة فكذى كل منهما علة مستقلة بخلاف الالف والنون فان العلمية متممة لما مر ان الالف والنون في الاسم يحتاج الى العلمية ولذا قيل اذا نكر عمر واحمد بقيا على سبب واحد فاذا نكر عثمان لا يبقى على سبب اصلا **قال** وما فيه علمية موثرة **اقول** الجمع الزائل كالباقي باعتبار تاثيره وكذى الصفة ان لم يمنعه مانع فالعلم مع الاسباب الاخر احوال الاول عدم المجامعة فانه لا يجامع الصفة موثرة لئلا يتوهم اجتماع ضدين كما سياتي وكذى لا يجامع موثرا مع الجمع والفي التانيث فان مساجد وحمرا يمنع الصرف علما وغير علم للجمع والفي التانيث فلا يكون

العلمية موثرة فيهما اصلا فلا يزول منع صرفهما بزوالها عنهما **فان قيل** العلم ينافي بالذات الوصف والجمع فاى حاجة الى تقييد عدم مجامعته اياهما بالموثرية **قلت** بعد زوالهما اعتبار بقاء تاثيرهما كبقائهما ولم ينافي بالذات زوالهما وتاثيرهما بعد زوالهما فقيد وقال المتمنع موثرية الوصف معه للتضاد وموثريته مع الجمع والفي التانيث لعدم الحاجة اليها الثاني التاثير معا ان لا يكون شرطا كما في العدل ووزن الفعل فان عمر يمنع الصرف للعلمية والعدل واحمد للعلمية ووزن الفعل فلا يكون شرطا لثبوت الحكم وهو منع الصرف فيهما بدونها **الثالث** التاثير مع الشرطية كما مع التانيث المعنوى وبالتاء والعجمة والتركيب والالف والنون ان كان اسما فقال ما فيه علمية موثرة اذا نكر صرف سوآء لم يكن العلمية شرطا للسبب الاخر كما في عمر واحمد او شرطا له كما في طلحة وابراهيم وغيرهما الا ثلثين من الابحاث انه اذا كانت موثرة تكون شرطا الا في العدل ووزن الفعل فاذا زالت لا يبقى علة اصلا بل يبقى الكلمة بلا سبب لزوال العلم بالتنكير وزوال السبب الاخر بزوال شرطه سوآء كان العلمية شرطا لوجوده كالالف والنون المضاد عثمن او للتانيث او الحكمة او لسببيته كما مر اما مع العدل ووزن الفعل فان العلمية موثرة معهما لكن ليست شرطا لها فاذا نكر زالت العلمية وبقي الاسم على سبب واحد فينصرف ايضا لان السبب الواحد لا يمنع الصرف فثبت ان ما فيه علمية موثرة اذا نكر صرف فحقق الكلام لا تجامع شيئا من العلل الا ما هي اى العلة التي العلمية شرطها الا العدل ووزن الفعل فقوله الا العدل مستثنى من المستثنى المفرغ وهو ما ثم نبه في وسط الكلام على ان العدل ووزن الفعل متضادان لفظا من حيث ان اوزانهما مختلفة اذ اوزان العدل فعل وفعال ومفعل وفعال ولا شي من وزن الفعل يوافق هذه الاوزان لئلا يتوهم متوهم انه قد يجتمع في اسم العدل والعلم ووزن الفعل فاذا زال العلم بقي الاسم غير منصرف للعدل ووزن الفعل واذربيجان وان اجتمع فيه العجمة والعلم والتانيث والتركيب والالف والنون لكن لم يعتبر الا العلم وواحد من البواقي ايه كانت وهي تزول بزواله وهذا يدل على ان العلم اقوى العلل اذ العلة ما يترتب عليه الحكم استقلالا **فان قيل** اخر في قولك مررت بزيد ورجل اخر عدل ووزن فعل **قلت** اذا جعل اصله اخر منه فمجرد حذف لا يوجب العدل **قال** وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر علما ثم نكرا **اقول** هذا مخصص للحكم العام المقدم عند سيبويه يعني كل صفة كاحمر اذا سمي بها غير منصرف لما فيها علمية حاضرة ووزن فعل وقد زال الوصفية فاذا نكر فالاخفش صرفها طردا لما ذكرنا من ان كل ما فيه علمية موثرة اذا نكر صرف لانه اذا زال العلمية لم يبق الا سبب واحد وهو وزن الفعل قال ولذا اتفقوا على منع صرف افضل علما وصرفه اذا نكر وسيبويه يمنعه الصرف اعتبارا للصفة الاصلية بعد التنكير في منع الصرف كما اتفقوا على اعتبارها بعد زوالها في اسود وارقم واجاب عن افضل بانه مغالطة لان وصفيته انما يكون باستعمال من معه لانه اذا لم يكن معه لا لفظا ولا تقديرا لا يكون للتفضيل فلا يكون صفة وليس من فيما نحن فيه معه ولذا لو استعمل من معه ونكر لم ينصرف اتفاقا واسود وصفيته باعتبار دلالته على السواد وهي باقية نحو دلالته قبل علميته اسما على ذات ومعنى والمعنى هو المقصود وبعد الغلبة سيما مقصودا منه كما ان ارقم بعد ان صار صفة دلالته على العدد باقية فيه واحمر بالتسمية تخرج عن ان يدل على الحمرة اذ يجوز مررت باحمر الابيض ومع الفرق لا يتم القياس وقال سيبويه جمع احمر علما على حمر ودخول اللام فيه نحو الاحمر لان على اعتبار الوصفية

الاصلية مع العلم فيعتبر في منع الصرف بعد تنكيره لان الصرف ومنعه ايضا حكم لفظي فعارضه الاخفش
وقال ان جمعه على الاحامر والاحمرين كالاحامد والاحمدين يدل على عدم اعتبار الوصفية الاصلية واذا
تعارضا فالترجيح معي اذ الاصل الصرف والقياس على ساير الاعلام اذا نكرت وقال الاخفش لو اعتبر الوصفية
بعد زوالها بالتسمية لوجب ان منع الصرف حاتم اذا سمي به للعلمية والصفة الاصلية وهو مصروف بالاجماع
واذا ثبت ان الصفة الاصلية غير معتبرة مع العلمية فنحن اذا نكرنا احمر علما انكرنا ما انتفى فيه اعتبار الوصفية
ولا وجه لتقديرها بعد الحكم بانتفائها ولك الوصف كما يضاد العلم قبل التنكير في احمر علما يضاده بعد التنكير
لان رب احمر اذا كان صفة يدل على ذوات باعتبار معنى فيها بوضع واحد واذا كان علما منكرا يدل على ذوات
باوضاع لا باعتبار معنى ثم اجاب الحاجبي الاخفش بانه قد ثبت اعتبار الوصفية الاصلية في اسود ونحوه
وانما امتنع اعتبارها في حاتم علما لمانع خاص وهو اعتبار متضادين في اثبات حكم واحد وهو منع الصرف
وهذا لم يتحقق فيما نحن فيه يعني فما فرق بين جواز اعتبار الوصف الاصلي ثم في حاتم علما وبين جواز اعتباره
في احمر بعد تنكيره وفي اسود اسما وذلك الفرق لانه لو اعتبر الوصفية الاصلية في حاتم علما لمنع الصرف بها
وبالعلمية الحاضرة وعلة الشيء اذا كانت ذات جزئين يلزم عند ثبوته اجتماعهما معا واعتبارهما معا وانما يلزم
مصاحبة الضدين لو منع حاتم الصرف اذ العلم يضاد الصفة لانه ما وضع لمعين ولا يتناول بذلك الوضع غيره
والصفة وهو ما قصد بها المعنى يتناول لغير معين بوضع واحد اما اذا اعتبر الوصف الاصلي في اسود اسما وفي احمر
بعد تنكيره فمنعا الصرف بها وبوزن الفعل واجتماعهما واعتبارهما معا ليس مصاحبة للضدين اذ وزن الفعل
لا يضاد الصفة ولا اعتبارها لاعتبارها **فان قيل** لو اعتبر الوصفية الاصلية في حاتم واحمر علمين باعتبار
جواز دخول اللام فيهما والجمع على ما تقتضيه الصفة من فعل ونحوه كالحاتم والاحمر والحمر فهلا يعتبر باعتبار منع
الصرف **قلت** لو اعتبرت باعتبار منع الصرف فيهما لزم مصاحبة الضدين واعتبارهما معا لانه حينئذ
يثبت حكم واحد بهما اما اعتبارها فيما صار علما لدخول اللام والجمع على ما تقتضيه الوصفية لا يلزم مصاحبة
الضدين او اعتبارهما معا لعدم اثبات حكم واحد بهما فان مقتضى الوصفية في احمر علما دخول اللام وللعلمية منع
صرفه مع وزن الفعل وهما حكمان مختلفان **فان قيل** كما ان الوصفية الحاضرة مقتضاها منع الصرف
فكذا الزائلة لمنع صرف اسود للحية والضد للعلمية الوصفية الحاضرة لا الزائلة فاذن لا يلزم اجتماع الضدين
ولا اعتبارهما معا في حكم واحد لو منع الصرف حاتم علما لانه لا يكون بالعلمية الطارية والوصفية الزائلة وهما
ليسا بضدين وكفى اعتبارهما وهو اثبات مقتضاهما وهو منع الصرف ليس اعتبارا للضدين معا لانهما ليسا
بضدين لما مر **قلت** وان كان كذلك لكن يلزم ايهام اعتبار ضدين في حكم واحد فلا يخلو عنه من لم
يتأمل هذا التأمل الدقيق وكما يجتنب عن اجتماع الضدين واعتبارهما معا يجتنب عما يوجب ايهامهما وامكانها
لان امكان المحال محال ولقائل ان يقول الكلام مع من له تأمل دقيق لا مع غير متأمل واذا لم يتم كلام احد فالترجيح
للاخفش لان الاصل الصرف **فائدة** اذا نكر زيد بعد التسمية به ينصرف لانه قبل التسمية كان فعلا
لا صفة حتى يلاحظ ويمنع الصرف لاجله وكل ما لا ينصرف نكرة كالفي التانيث وفعلان فعلى والجمع ووزن الفعل

لا ينصرف اذا جعل علما وكذا اذا سمي باخر وجمع عند سيبويه لانها على وزن المعدول كعمر فاذا منعا الصرف نكرة فمعرفة
اولى لزيادة العلل كما في مساجد علما ولو سمي بثلث ومثلث ينصرف عند الاكثر اذ هما كزيد لزوال العدل والصفة بالتسمية
وقيل لا ينصرف لاجراء حكم اصله عليه ولو نكر سكران بعد التسمية به فعلى قول البصريين يمنع الصرف وعلى قول الكوفيين
يكون كاحمر بعد تنكيره تطلع عليه من اطلع على خمس منع الالف والنون المزيدتين **قال** وجميع الباب باللام او
الاضافة ينجر بالكسر **اقول** جميع باب ما لا ينصرف اذا دخله اللام او اضيف ثم دخله الجار قال سيبويه ينجر بالكسر
نحو مررت بالاحمر وباحمركم فقيل لان اللام والاضافة من خواص الاسم فيعارض شبه الفعل فرجع الى اصله وهو الصرف وقيل
لان زوال كسر الجر عنه تبع لذهاب التنوين للعلتين فلما زال التنوين لمعاقبه وهو اللام او الاضافة لا للعلتين دخل كسر
الجر لزوال موجب زواله وانما قال ينجر بالكسر ولم يقل ينصرف ليشمل كلا المذهبين والاكثر على انه غير منصرف ومنشاء
الخلاف ان تاثير السببين ذهاب التنوين لا غير والكسر الاعرابي لما شابه في ان كلا منهما مختص باخر الاسم المعرب وبطراء
وبزوال زال بتبعيته مخافة ان يدخل التنوين بتبعيته لو انتفى فلما زال التنوين لا بها بل بمعاقبه رجع لذهاب موجب ذهابه
وهو خوف دخول التنوين بدخوله فيكون بالاحمر وباحمركم غير منصرف واشتقاقه من الصريف يدل عليهما وذهابهما معا
اما التنوين فلما مر واما الكسر فلثقله كالتنوين مع المفتوحة عنه بالفتحة واشتقاقه من الصرف يدل عليه ويجعل
بعضهم منشاءه ادون من المذكور وهذا يحتاج الى تمهيد اصل وهو ان الكسر الاعرابي وان كان خاصة لفظية للاسم لكن
لضعفه من حيث انه خاصة بواسطة جعلهم اياه علما للمضاف اليه ويحتاج الى عامل له لا ان ذات الاسم تقتضيه
لا بد وان يتقوى دخوله بخاصة لفظية اقوى منه وهي التنوين وما يعاقبه من اللام والاضافة فلا يدخل الا ما فيه
التنوين ومعاقبه ولذا لم يطراء ما لا يدخله التنوين كالمبني بخلاف خواص اخر واذا كان دخوله الاسم مشروطا
بالتنوين وبمعاقبه ففي كل اسم ذهب عنه التنوين لا لمعاقبه بل للعلتين لا يدخله الكسر لانتفاء شرط دخوله فالعلتان
لم تنافيا الكسر لذاتها كما نافيا التنوين لذاتها بل نافياه لمنافاتهما شرطه وهو التنوين فالمنافاة بالواسطة جعلها
قوم كالذاتية لوجود المنافاة وقوم لم يجعلها منافاة بل قالوا ذهاب الكسر في غير المنصرف ليس للعلتين بل لذهاب
التنوين للعلتين فمن ذهب الى الاول يقول صار باحمركم وبالاحمر منصرفا لانه دخله خاصة للاسم من اللام والاضافة
ممتزجة معه حتى صار كالجزء فقابلت بقوتها الشبه بالفعل فرجع الاسم الى اصله في الصرف وانما لا يدخل التنوين اللام و الاضافة
فلا يرد ان حرف الجر وان كان ايضا من خواص الاسم لان الجار وان لم يمتزج حتى يصير كالجزء والخاصة التي ليست كالجزء
لا تقابل الشبه الذي كالجزء وعلل منع الصرف احرى او كالجزء لكون فرعية الفعل بما هو كذلك ولذا عملا وما هو كالجزء
لا يبطل كالسين وسوف والدليل انها كالجزء امتناع حذف الفعل بعدها والفصل بينها وبين الفعل ولو بمعموله وجاز حذف الفعل
من ان الشرطية والفصل بينه وبين فعله فليس كالجزء وكذا لا يرد كونه فاعلا ومفعولا لانهما في معنى العامل اذ كل منهما يقتضي
اعرابا مخصوصا فلا يكون كالجزء **فائدة** كل داخل في الاسم والفعل مختص بهما المعنى فيهما فهو كاللام فلا يعمل فيهما
اللام والاضافة والسين ونحوها وما هو كالجزء يغير المدلول ولذا يجعل اللام النكرة معرفة فلا يبعد ان يغيرا ما هو حكم المدلول
ومن ذهب الى الثاني لم يحتج الى ان يقول ينصرف بل يقول بقي غير منصرف كما كان للعلتين فيما الا انه وجد الان شرط دخول
الكسر وهو وجود ما يعاقب التنوين فدخل الكسر فعلله يكون باحمركم وبالاحمر منصرفا ونحو احمران واحمرون ان قبل النون

ومعاقبه م

يجز منهما صح

بدل من التنوين منصرف وان قيل بدل من الحركة فغير منصرف والاصح ان نحو الرجل وغلامك منصرف لان منعه من التنوين
ليس للعلتين **قال** المرفوعات وانما قدم المرفوع لان الكلام تم به دون غيره ولا ينعكس وهو سبعة
انواع لان عامله اما اصلي او ملحق به او بالملحق به فالاول اما لفظي ومعنوي فاللفظي سواء كان ناقصا ككان
وعسى ونحوه او تاما فان قام به فهو فاعل وان وقع عليه فهو مفعول ما لم يسم فاعله والمعنوي ان كان مسندا اليه
او تاما بفاعله فهو مبتدأ والا فخبر والثاني ان الحق باللفظي التام فهو خبر ان وان الحق بالناقص فاسم ما ولا المشبهتين
والثالث خبر لا التي لنفي الجنس والحق ان هذا التقسيم لم يدرس النفي والاثبات ولا يقع ما الحق بالمعنوي او بالقسم
الثالث اذا الضعيف لا يلحق به فانه لا يلحق بالصفة المشبهة باسم الفاعل المشبه بالفعل شيء **قال** فهو ما اشتمل
على علم الفاعلية **اقول** زيد في قام زيد يشتمل على الرفع الذي هو علم الفاعلية وهو الضمة في آخر زيد فيكون
زيد مشتملا عليه واراد بالعلم اللقب المجعول من الحركات والحروف دليلا على الفاعلية واللقب علما بالغلبة ولا يكون
الا وهو مشتمل على مدح او ذم وانما قال هو وان كان راجعا الى المرفوعات وهي مونثة لانه يجوز تانيث وتذكير
ضمير يقع بين لفظين وضعتا لشيء واحد بهما مونثة والاخرى مذكر واعتبار الاخرة اولى لانها المفسرة كقولنا الكلام
تسمى جملة او لانه راجع الى المرفوع المشترك بين المرفوعات لان الحد يكون للحقيقة المتحدة وانما جمع اعلاما لكثرتها
وتعظيمها وانما قدم الفاعل لان عامله لفظي فيكون اقوى فذكره وذكر صاحبه اولى بالتقدم او لانه الاصل في الرفع
لان كونه علما للفاعلية باعتبار صدور الفعل عما قام به والفاعل اقوى فيه من المبتدأ اذ المبتدأ قد يحكم عليه بما صدر
عن غيره نحو زيد ذهب جاره وقد يصدر هو عن غيره نحو اقام الزيدان والضرب وجدته ولان رفعه افاد ما وضع
الاعراب له وهو ازالة اللبس اذ به يتعين ان يكون زيد فاعلا لا بكرا اذا قلت ضرب زيد بكرا ورفع المبتدأ ليس كذلك
بل امر استحساني لانه لا مرفع لبسا اذ هو وخبره مرفوعان والعامل فيه فعل ما دبه يقوم ما تقتضي رفعه لا فاعليته خلافا
لقوم ولا الاسناد خلافا للخلف قال المالكي لان العمل انما ينسب الى المعنى اذا تعذر اللفظ بعامله **قلت** هذا عين
النزاع بل الحق ان الاسناد سبب لنفس الاعراب لما نقله فلو كان عاملا للرفع لكان جميع المركبات مرفوعا ولو كان
الفاعلية عامله لكان الوصفية عامله فيلزم ان يبقى الوصف على اعراب واحد **قال** فمنه الفاعل وهو ما اسند
اليه الفعل وشبهه وقدم عليه على جهة قيامه به **اقول** لما قال ما اسند اليه الفعل او شبهه اي الاسم الذي
اخبر عنه بفعل وشبهه دخل فيه قام زيد وزيد قام ابوه وهيهات زيد وضرب زيد وما يكون الفاعل مضافا
اليه لاسم المصدر ونحوه ما يقوم مقامه كقوله صلى الله عليه وسلم من قبلة الرجل امرأته الوضوء فان قبلة قامت مقام
تقبيل ولذا نصب امرأته كما مر وما يكون اسما صريحا او مؤولا كقوله تعالى الم يأن للذين آمنوا ان تخشع قلوبهم لذكر الله
وكقوله يسر المرء ما ذهب الليالي وكان ذهابهن له ذهابا وكقوله ما ضر تغلب وائل اهجوتها ام بلت حيث تلاطم
البحران وقوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم وقوله تعالى اولم يهد لهم كم اهلكنا اي كيفية فعلنا بهم وكثرة اهلاكنا
وقال المالكي الفاعل قد يكون غير اسم فان اراد ما ذكرت فعبارته خاطئ وان اراد غيره فباطل اذ غيره لا يصلح للاسناد
اليه ولو اراد ومعناه لكان اولى لان ابوه في قولك زيد في الدار ابوه مرفوع بمعنى الفعل ان قيل عامله في الدار **قلت**
قلت وقدم عليه لرفع توهم متوهم ان زيد في نحو زيد قام هو المسند اليه قام كما ذهب اليه بعض الكوفيين وقال

في شرح المفصل لا احتاج الى هذا القيد لان زيدا لم يسند اليه قام بل قام اسند الى ضمير فيه وهو ضمير جميعا
مسندان الى زيد الا انه اتفق ان الضمير هو زيد فتوهم انه وارد وليس واردا الا ان هذه دلالة عقلية وكلامنا اي
حدنا باعتبار الدلالة اللغوية **فان قلت** ما ذكر في شرح المفصل اولى اذ لا يحترز ولا يزاد قيد لدفع ايهام
الجهال به بل دفع الايهام بان يتبين جهة علم وروده **قلت** الفاعل وان كان لا يلزم التاخير عن فعله
قد يظن المبتدي جواز تقدمه عليه فلا بد من بيان تاخيره في التعريف ووجب تقدم الفعل على فاعله وان حصل منه ولحق
عنه وجودا اما لانه عرض للفعل ان يعمل فيه ولا اضافة للواحد البلا يشتبه قال على جهة قيامه به اخراجا لما اسند من
الفعل وشبهه بما اسند اليه وهو متعلق بما اسند لا بقدم وان كان توهمه ليخرج مفعول ما لم يسم فاعله نحو سرق الثوب
فانه اسند اليه الفعل لكن لم يقم به بل وقع عليه وهذا عند من لم يجعله فاعلا واما من جعله فاعلا وهم كثير من البصريين
والزمخشري فانه ذكر في فصول الكتاب ما يدل عليه لانه قال قد يضاف الصفة الى فاعلها نحو مودب خدامه ولذا
لما لم يذكر مفعول ما لم يسم فاعله لم يذكر هذا القيد ولم يقل قائما به موضع على جهة قيامه به ليدخل ما هو قايم به على الحقيقة
وهو ان يكون الفعل امرا وجوديا نحو علم زيد وما هو جار مجرى الوجودي في التعبير والقدرة اي بما له بان عبر عن غير الوجودي
بصيغة عبر عن الوجودي بها وقدر وحقق في غير الوجودي ما قدر وحقق في الوجودي من الاسناد نفسه كالنسب
قرب زيد من الجدار والاضافة وهي النسبة المتكررة نحو تبنى زيد وتآخى زيد وعمرو وكالعدم نحو استحال الجمع بين
الضدين لانه لما كانت الاحكام كلها وجودية كانت او نسبية او عدمية افتقرت الى محكوم عليه بها نزلت جميعها
منزلة واحدة واجريت مجرى واحدا وكذا لم يفرقوا بين ان يكون هذه الاحكام مثبتة او منفية او مستفهما عنها او ما مورا بها
لان الغرض ذكرها متعلقة بمن هي له على اية حالة كانت وقال الاندلسي الاسناد بطريق النفي محمله بطريق الايجاب
اذ النفي انما يدخل على تقدير ايجاب الفعل للاسم فقد يرفعه بايجاب الفعل ثم يدخله النفي ولا يغير المعنى بعد ولا عمل وقوله
وما هو جار مجراه على ان المراد ما هو فاعل مجازا لانه قال لا اثر لقول النحويين الفاعل يكون حقيقة ومجازا نحو مات
زيد وسقط الجدار لان المجاز لا بد له من حقيقة ثم نقل عنه الى المجاز فلو كان نسبة مات الى زيد مجازا لكان له معنى آخر
هو فيه حقيقة ثم نقل الى هذا المعنى وليس له معنى آخر اصلا الا باعتبار جهة الاسناد وقيل جاء الفاعل غير الاسم كقوله
فان كان لا يرضيك حتى تردني الى قطري لا اخالك راضيا اجيب ان حتى هنا للغاية فاشبهت الا الاستثنائية
فالمعنى لا يرضيك الا ان تردني وقال المالكي تقديره لا يرضيك ما تشاهده ويدل عليه المعنى ويمتنع ان يكون جملة
لان الفاعل الصحيح اضماره والجملة لا تضمر لان الضمير معرفة والجملة من حيث معناها مستفاد منها اذ وضعها له لا يكون
معرفة اذ المعرفة لم تكن مستفادة نعم قوله جزعت حوار السن يوم تحملوا وحق لمثلي يا بثينة يجزع ان يقدر
ويقدر مع ما بعده بالجزع فخفف ان ورفع وهذا سائغ كقوله الا ايها الزاجري احضر الوغى وان اشهد اللذات هل
انت مخلدي والتحقيق ان الفاعل وكذا المبتدأ لا يكون الا مفردا او مؤولا بمفرد هو مصدر فلا يكون احدهما مسندا
ومسندا اليه اصلا بخلاف الاحكام من خبر المبتدأ وشبهه من الحال والصفة فانهم استحسنوا فيها التعريف لا ترى انهم وضعوا
الافعال كلها محكوما بها وكثيرا من الاسماء كاسم الفعل والاغلب منها ما يصلح له ولم يضعوا المحكوم عليه كذلك للعقد
ولانه معلوم فعبر عنها بالمفرد مرة وبالجملة اخرى **فان قلت** لكن الجملة مؤولة بالمفرد **قلت** نعم ولكن لم يخرج

عن المسند والمسند اليه ولم يكن مؤوله بالمصدر **تنبيه** اذا قصد نفس اللفظ مع المسند اليه جملة نحو زيد قايم
جملة وكتبت زيد قايم **فان قيل** ضارب في قولك زيد ضارب وجاء رجل ضارب وزيدا ضاربا ابوه
وجاء رجل ضارب ابوه ان كان مسندا الى المرفوع به يكون معه كلاما فينبغي ان يكون مبتداء وما رفع به سادا
مسد الخبر مثل اقائم الزيدان فيلزم ان لا يتغير اعرابه باختلاف عامل ما قبله اذ شان الكلام ان لا يتغير اعراب
جزئيه باختلاف عامل ما قبله اذ لم يتغير اعراب بكر اذا قلت زيد بكر غلامه وكان زيد بكر غلامه وجاء رجل بكر غلامه
ورايت رجلا بكر غلامه لكنك تقول في المثال المذكور كان زيد ضاربا ورايت رجلا ضاربا وان لم يكن مسندا اليه
لا يكون المرفوع به فاعلا **قلت** مسند اليه لكن هذا التركيب يشابه المفرد اما لفظا فمن جهة احتياجه في اصله
الى سابق عليه ليرجع الضمير الذي فيه اليه وهو شان المفرد لاحتياجه الى غيره في جزئيته الكلام واما من جهة المعنى
فلان معنى مملوك ومضروب غلامه في قولك زيد مملوك ومضروب غلامه غلام فيهما فاعطي حكم المفرد من اصل
وضعه واعرب بحسب اقتضاء عامل ما سبقه ولا يلزم ان يختلف اعراب بكر في قولك زيد بكر غلامه وكان زيد بكر غلامه
لان بكر مع غلام كلام مستقل في الاصل غير محتاج الى سابق في العمل وغيره وانما عرض لهذا التركيب الجزئية في بعض
احواله من وقوعه خبرا وصلة وضارب في اصله محتاج الى سابق **قيل** قد تقدم الفاعل على فعله كما هو مذهب
الكوفيين لامرئ القيس في قوله فظل لنا يوم لذيذ بنعمة فقِل في مقيل نحسه متغيِّب ومنه ما انشده سيبويه
صددتِ فاطولتِ الصدود وقلّما وصالٌ على طول الصدود يدوم فان نحسه ووصال فاعلا متغيب ويدوم
اجيب انه للضرورة وهو ضعيف لان الضرورة انما يرد الشي الى اصله بل يحمل على فعل محذوف يدل عليه الظاهر
بعده فيقدر فيهما تغيب نحسه ويدوم وصال كقولنا زيد غلامه درهما وكقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك
ومما تمسك بالكوفي قوله تعالى ونخل طلعها هضيم على قراءة جر هضيم وهو مرفوع لفظا وحكما الا اذا دخله من نحو
ما جاءني من احد والباء نحو كفى بالله او اضيف اليه كما مر فانه يجر لفظا ويرفع حكما واذا نعت او عطف عليه في
المواضع يجوز الرفع على المحل والجر على اللفظ **قال** والاصل ان يلي فعله لانه كجزء منه اذ يمتزج بحيث
لا يكون له لفظ نحو ذهب ويسكن آخره نحو ضربت لئلا تتوالى اربع متحركات في كلمة على اللزوم بخلاف ضربك وكلمة
فان المفعول والتاء لم يلازما ما اتصلا به اذ تعدد فان مع بقاء معناهما والحقوا به علامة تانيثه قيل وتثنيه حين
اريد تثنيته كقوله تعالى القيا في جهنم والمراد الق الق اذ المخاطب مالك ولانه احد جزئي الجملة المفتقرة الى ذكرهما
وغيرهما فضلات والمفتقر اولى بالذكر اولا من المستغنى عنه عقلا وقد وجب تقدم الفعل لما مر وبين ان الاصل ان
يلي فعله اي دل عليه دليل من انه محتاج اليه وغيره فهو اولى بالتقديم فان تقدم عليه المفعول كان في النية مؤخرا
قوله ومن ثمه الى آخره فسره في شرح الكافية بانه اثر ما تقدم لانه قال يعني من اجل ان اصل الفاعل التقديم
جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا وجهان مرجع الضمير لا بد وان يتقدم لفظا ومعنى او لفظا او معنى
اذ لو تاخر لفظا ومعنى لامتنع فجاز ضرب غلامه زيد لان زيد مقدم معنى لانه فاعل ورتبته التقديم وامتنع ضرب
غلامه زيدا لان الضمير راجع الى زيد وهو متاخر لفظا وكذا معنى لانه مفعول ورتبته التاخير وعلى ما فسره في
شرح المفصل استدلال على ما تقدم وان كان اثرا له ايضا لانه قال فجاز ضرب غلامه زيد يحقق ان زيد مقدم معنى

مطبوع

اذ لو تاخر معنى كما تاخر لفظا لامتنع لعود الضمير الى المتاخر لفظا ومعنى وامتناع ضرب غلامه زيدا يدل على ان
زيدا كما تاخر لفظا تاخر معنى اذ لو تقدم معنى لجاز واذا اختلف المسئلتان جوازا وامتناعا ولا سبب للجواز سوا
انه اولى بالتقديم وهو مناسب لما مر وجب التعليل به واذا كان علة الجواز اولوية التقديم لا غير والجواز واقع
فعلته ايضا تكون واقعة وهي دالة على ان الفاعل يلي فعله فيلزم الحكم بانه يلي فعله فاذا قدم عليه غيره كان في النية
مؤخرا وهو المطلوب واجاز ابن جني ضرب غلامه زيدا لانه كثر تقدم المفعول على الفاعل ولانه حفظ الفعل
كما ان الفاعل وقعه فهما شريكان في وجوديته فيقدر مقدما كالفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم
جزاء الكلاب العاويات وقد فعل اجيب ان الفعل انما يصل الى المفعول بعد صدوره من الفاعل فالفاعل
ملازمه اولا حقيقة فكذا لفظا وحمل مستشهده على الضرورة او على ان الضمير للمصدر اي جزى رب الجزاء الدلالة
جزى المقدم عليه كقوله من كذب كان شرا له اي كان الكذب واختار المالكي قول ابن جني وقال هو الصحيح
واحتج بقول حسان ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده الدهر مطعما وبقول اخر
الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب وعندي ان البيتين ونحوهما محمولان
على الضرورة او على انهما رفعلين يدل عليهما ما قبلهما كما قال المالكي ان كلاهما والفعل الاسمان مرفوعان بفعلين
يدل عليهما ما قبلهما ولابن جني ان يقول هو اذا جاز في التنازع نحو قوله جفوني ولم اجف الاخلاء انني لغير جميل
من خليلي مهمل مع ان مفسر الواو معمول معطوف على عاملها وجاز في الابدال ضربته زيدا ورتبة المعطوف والبدل
التاخير على سبيل اللزوم وكذا جاز تقديم الضمير على مفسره الغير المقدم تقديرا نحو ربه رجلا فلان جاز ضرب غلامه
زيدا مع ان رتبة الفاعل التقدم اولى **قلت** نعم ولكن لا يقاس على ما هو خلاف القياس وتقديم ما تعلق النون
به من الفاعل والمفعول احسن كما اذا ساق النفوس الى ان يلي زيد ملدا فولى فالاحسن ولى نمر بلدكذى
ولو ساقت الى قتل خارجي نفسد في الارض فقتله زيد فالاحسن قتل الخارجي زيد **قال** واذا انتفى الاعراب
لفظا فيهما **اقول** سبق انتفاء على الاصل وهو في مواضع الاول ان ينتفي الاعراب لفظا في الفاعل والمفعول
وينتفي القرينة ايضا نحو ضرب موسى عيسى وضرب هذا ذاك فيجب تقديم الفاعل لان تقديمه مشعر بانه الفاعل لانه الاصل
فيه كما مر لكنه اجري عنه اما بالاعراب لفظا واما بالقرينة المعنوية اذا نسبا تعين وجوب تقديمه لئلا يلتبس
فلا يجب تقديمه في اكل موسى كمثرى ولا حقت الاخرى الاولى اذ لا يسك ان موسى اكل وان اللاحقة الاخرى ولا في
ضرب زيد موسى الثاني ان يقع الفاعل ضميرا متصلا فانه يجب تقديمه على المفعول سواء كان متصلا او منفصلا نحو ضربتك
وضربت زيدا اذ لو اخر لانفصل فيطول مع امكان ان يتصل وهو غير جائز الثالث ان يقع مفعول الفاعل بعد الا
او معناها اي كلما وقع الحصر في المفعول سواء كان الة الحصر الا وانما وجب تقديم الفاعل على المفعول لان المفعول
حينئذ يكون بعد الا المفرغة والمستثنى بالا المفرغة يجب ان يكون في موضع عام محذوف من جنس المذكور في سياق
النفي قبل الا المفرغة ومقصودا بالاثبات دون ما عداه من جنسها المنفي المحذوف فقولك في ما ضرب زيد الا عمرا
نفيت ضرب زيد عن جنسه ممن يمكن ان يقع هو عليه واثبت منه عمرا لا غير يعني انحصر مفعوله فيه فلو اخرت وقلت
ما ضرب عمرا الا زيد انعكس المعنى **فان قيل** ما المانع ان تقدم مع الا وتقول ما ضرب الا عمرا زيد ويكون الحصر فيما يلي الا كما

بقوله

كان عليه ذهب الكسائى وابن الانبارى وانشدا تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد الا ضعف ما بى كلامها
قلت هذا التركيب انما يجوز على تقدير اضمار فعل كما سيأتى الا عند شذوذ لانه بعد انما لا شك ان المحصور هو الاخر
فحمل الا عليه ليجرى الحصر على سنن واحد وقال الحاجبى لا يستقيم لانك اذا قلت ما ضرب الا زيد عمرا فان جاز ان يكون
زيد وعمرو مستثنيين مفرغين بالا الواحدة حتى يكون المعنى ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا لكن الحصر فيهما ففى مسئلتنا
ايضا يقع الحصر فيهما والتقدير ان المراد الحصر فى المفعول وان لم يجوز يكون الاخير معمول فعله مقدر فيكونان معمولى
فعلين فلا يكون تقدم ويمتنع ما ضرب الا عمرا زيد لانه يكون تقديره ضرب زيد فيبقى ضرب الاول بلا فاعل
وقال المالكى ان الاستثناء فى حكم جملة مستانفه لان معنى جاء القوم الا زيدا جاء القوم ما منهم زيد وهذا يقتضى
ان لا يتقدم على الجملة قبله لانه مخصوص وان لا يعمل ما بعد الا فيما قبله ففى قولك ما زيدا الا انا ضارب لا ينصب زيد
بضارب بل برفعه على الابتداء ونقول حذف عائده ولم يختلف فيه وكذا يقتضى ان لا يعمل ما قبل الا فيما بعدها
لما لاح مما مر ان الاستثناء بما الا فى صور لا مندوحة عنه وهى اعمال ما قبل الا فى المستثنى المنفى على اصله وفيما
بعد الا المفرغة وهو المستثنى المفرغ بحسبها او تقديرا نحو ما جاءنى احد الا زيد على البدل وفيما بعدها المقدم على المستثنى
منه والمتوسطة بينه وبين صفته لانه يكثر الاضمار ان قدر العامل بعد الا فى الصور لكثرة وقوعها نحو ما قاموا الا زيدا
وما قام الا زيد وما جاء الا زيدا القوم وما مررت باحد الا زيد اخير من عمرو وان لا يجوز ما ضرب الا زيد عمرا ولا الا
عمرا زيد لانه ان كانا مستثنيين فهو ممتنع لان الا شبه حرف العطف وكما لا يقع بحرف معطوفان لا يقع بالا
مستثنيان وان كان المستثنى ما يلى الا دون الاخير يكون ما قبله عاملا فيما بعده فى غير الصور الاربع وهو ممتنع وما ورد
قدر عامل للثانى فتقديره ما ضرب الا عمرا زيد ضرب زيد كما قدر خافض فى نحو قوله ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة
فتقدير قوله تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد الا ضعف ما بى كلامها زاد كلامها وتقدير قول زهير
وهل ينبت الخطى الا وشيجه ويغرس الا فى منابتها النخل يغرس النخل والوشيج شجر الرماح وكذلك لا يستثنى
بالا الواحدة من موضعين ولا تقوم المفرغة مقام شيئين لما ذكر انه كحرف العطف وانما جاز لا حول ولا قوة الا بالله
لانهما متحدان فى المعنى ولو اختلفا لامتنع والكسائى يجيز الاعمال فيما بعده مطلقا فيجيز ما ضرب الا زيد عمرا وكذا الا عمرا
زيد وقال الاقتران بالا دال على الحصر والاصل فى الكلام التوسع والاخفش فى الظرف والحال نحو ما جلس الا زيد
عندك وابن الانبارى وافق الكسائى فى ما ضرب الا عمرا زيد وقال غير المرفوع وان تقدم لفظا فهو متاخر معنى فيكون
المرفوع هو المتقدم معنى فاكتفى فى الحصر بذلك الا تاخر اما المرفوع فانه اذا تقدم لفظا تقدم معنى فيفوت الحصر فكانه
اعتبر تاخر المقرون بالا لفظا وتقدير الحصر واذا اريد الحصر فى المضمر غير المرفوع قلت ما ضرب زيد الا اياك
وان كان الاهتمام قلت اياك ضرب زيد لامتناع الا اياك ما ضرب زيد قوله واذا اتصل به ضمير مفعول
اقول هذا بيان لما يعرض فيوجب الخروج عن الاصل وهو تقديم المفعول على الفاعل وهو فى مواضع الاول
ان يتصل به اى بالفاعل واضمر له لان الباب المضمر المفعول نحو ضرب عمرا ابوه اذ لو قلت ضرب ابوه عمرا لرجع الضمير الى
المتاخر لفظا ومعنى وهو ممتنع كما مر وفرع الاصل فى المفعول الذى فى المعنى فاعل من مفعولى المتعدى الى اثنين فالذى
يتعدى اليه الفعل بنفسه من مفعولى المتعدى الى واحد بنفسه والى الاخر بنفسه او بحرف الجر المتقدم على الاخر والذى جاز

اعطيت درهمه زيدا واخرجت قومه او من قومه عمرا او يمتنع اعطيت صاحبه عمرا واخرجت احدهم القوم او من
القوم الثانى ان يكون المفعول مضمرا متصلا والفاعل غير متصل نحو ضربك زيد وما ضربنى الا انت اذ لو لم تقدم
لوجب انفصاله وهو ممتنع لامتناع الانفصال لما امكن الاتصال وانما قال وهو اى الفاعل غير متصل اذ لو اتصل
الفاعل ايضا نحو ضربتك يجب تقديم الفاعل لانه الاصل ولا موجب للعدول عنه الثالث ان يقع الفاعل بعد الا
نحو ما ضرب عمرا الا زيد لان الغرض هنا نفى الفاعلية عن جنس من امكن ان يوجد منه الضرب واثباتها لزيد لا غير عكس
ما ذكر عند تاخير المفعول بعد الا فلو اخر المفعول هنا لانعكس المعنى فانك اذا قلت ما ضرب عمرا الا زيد ووجد
ضارب اخر لعمرو لم يصدق الكلام وان وجد مفعول اخر غير عمرو لزيد لم يخل به ولم يكذب واذا قلت ما ضرب زيد
الا عمرا فالامر بالعكس فانه لو وجد مفعول اخر غير عمرو لم يصدق الكلام وان وجد فاعل اخر لم يخل به ومنه ان يضاف
الى المفعول مصدر او اسم فاعل بمعنى الحال او الاستقبال والفاعل غير مستتر قال وقد يحذف الفعل جوازا
اقول الحذف جائز وهو عند ما يدل على خصوصية المحذوف قرينة حالية كقولك عند تلويث ثوب الصبيان
اى فعله الصبيان او مقالية كقولك زيد لمن قال من قام فزيد مرفوع بقام المضمر الدال عليه السوال فان قيل
زيد مبتدأ والمحذوف خبره لتشاكل الجواب قلت لا شك ان المشاكلة مرعية فى ذلك الا ان الاستفهام عن
الفعل الحق واغلب لان السوال عما يشك فيه والاسم معلوم الا نادرا لكن قدم الاسم هنا فى السوال لان من الاستفهامية
ونحوها صدر الكلام فتقدم فى الجواب الفعل تنبيها على ان اصل سواله ان يكون كذلك الا انه منع منه مانع مع ان الاستعمال
على ان يجاب عن الجملة الاسمية الاستفهامية بالفعلية كقوله تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات والارض
ليقولن خلقهن العزيز العليم وكقوله تعالى ماذا احل لهم قل احل لكم الطيبات فاذا اقتصر على الاسم فى الجواب يقدر الفعل
مقدما لان الكمل اصل المختصر والمختصر يجرى مجراه ومع هذا جواب الاسمية بالاسمية غير ممتنع وقد ذهل العزى
عن هذا التحقيق فحكم على ان قولك زيد فى جواب من قام مبتدأ للتشاكل وقال المثال الصحيح هل زيد خرج اذ تقديره
هل خرج زيد خرج اذ لا يقع بعد هل الا الفعل الا عند الاخفش فانه اجاز ان يدخل الجملة الاسمية سوالا عن
فائدة اسنادها قلت هذا محل لان غير الاخفش لا يجيز هل زيد خرج الا على شذوذ لان هل فى الاصل بمعنى
قد فيجب ان يدخل الفعل اذا امكن وان لا يحذف فعله بخلاف الهمزة لانه اصل الاستفهام فاتسع فيه كما اتسع
فيما هو اصل ادوات الشرط الا ترى انه يحسن ان زيدا كرمته اكرمته ويقبح متى زيدا كرمته اكرمته الا فى الضرورة
كقوله فمتى واغل يزرهم يحيوه ويعطف عليه كاس الساقى ومع هذا الحذف هل زيد خرج لكان من الواجب حذفه
لا الجائز ومنه قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال بفتح الباء فان رجال مرفوع بيسبحه المقدر
جوابا للسائل قال من يسبحه حين سمع يسبح له فيها اى فى تلك البيوت معبودين فكانه تحرك قوله يسبح له فيها السامع
الاستفهام عن المسبح فنزلت ذلك منزلة الواقع فجئ برجال مرفوعا بفعل مقدر جوابا له ومثله قولك يكتب القران
زيد برفع زيد وانما يحذف اذا لم يشتبه كما فى هذه الاية فلا يجوز يوعظ فى المسجد رجال على ان يراد منه يعظ رجال
ويجوز يوعظ فى المسجد رجال زيد اذ لا لبس ومنه بلى زيد فى جواب ما جاء احد وقريب منه قوله
غداة احلت لابن اصرم طعنة حصين عبيطات السدائف والخمر اى وحل الخمر لان الاشعار احلت به وكذلك

قوله وليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوايح الضارع الذليل والمختبط السايل وتطيح اي تذهب وتهلك والطوايح جمع مطيحة اي مهلكة على غير قياس كاللواقح جمع ملقحة وما في قوله مما مصدرية فان يزيد بحر المذليل والسايل فاذا قال ليبك يزيد كانه قيل من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع فهو كرجال في الآية وقرى يسبح وروى ليبك معلوما من فلا يكون شي منها محذوفا فاقال ووجوبا وهو عند قرينة دالة على خصوصية المحذوف وتقوم مقامه مسلما وماهو في معناه ولا يجامعه وقال الخباجي هنا الواجب ان يقع بعد المحذوف فعل اوما نزل منزلته بتفسير المحذوف وليكن مراده ان يقع بعد فاعل المحذوف فعل يسند الى ضميره او ملابسه نحو هلا زيد قام ابوه تقديره هلا لابس زيد قام ابوه اوما نزل منزلته انما يجب حذفه لئلا يجتمع العوض والمعوض المفسر والمفسر فيكون ذكر الثاني ضايعا كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك تقديره ان استجارك احد وانما حذف المفسر واتى بالمفسر تعليلا للفظ وتكثيرا للفائدة ومثال ما نزل منزلة الفعل المفسر ان المفتوحة الواقعة بعد لو نحو لو انك جئتني لاكرمتك اذ تقديره لو ثبت انك جئتني لان ان تدل على الثبوت فكان كالمفسر له معنى ووجب ان يكون خبرها هنا فعلا ليقوم مقامه لفظا فلو استوى ان وخبرها الفعل لم يجز الحذف نحو لو ثبت مجيئك ولو ثبت انك غلام لجئتك فانه لا يحذف ثبت فيها وانما يجب الحذف اذا كان المفسر من كلام المفسر اي يكونان في كلام واحد فلا يكون قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال من ما واجب الحذف فيجوز اظهار الفعل في امثاله ومن الواجب حذفه قول حاتم لو ذات سوار لطمتني روي ان حاتما اسرني بني عنزة فانتقى لهم سنبر فارتحلوا به مقيدا ففي بعض الطريق مس الناس الجوع وقد غاب الرجال فكان عادة الجاهلية اكل الفصيد في المخمصة فقال الكلكن عن العبيد لا تزدد فشكلكن عنه فنحر الناقة فلمته فقال هذا فزدي انه فلطمته جارية فقال لو ذات سوار اي لو حرة وقد صار مثلا فلو جعل لو شرطية يكون جوابه محذوفا اي لكنت محتملا للطمة وان جعلت للتمني يلزم الفعل لا الجواب ومنه المثل لا تخطيه فلا ابيه وهذا مثل واصله ان رجلا كان لا يحظى عنده امراة فتزوجته امراة ولم تال جهدا في فعل ما تحظى عنده ولم تحظ وطلقها فقالت لا اخطيه فلا ابيه مما فعيلة من الحظوة ومن الوداد تصرف تحرى شبلانه وفيما تقاربه مما الانسان اهل له ويجتهد فيه ولكن يمتنع عليه لعارض عرض من غير جهته اي ان اخطاتك الحظوة فيما تطلب فلم ال في حدسك وفلاتال ان تتوددا الى الناس لعلك تدرك بعض ما تريد ووجب حذف الفعل منه لانه معه ما يمنع اظهار الفعل وهو كونه مثلا فان رفعت يكون تقديره ان لم تكن لك حظيه مني فاني غير ابيه ووضع لا موضع غير كما ترى وقيل تقليل لخطيه مرفوع بكان المحذوفة تامة وابا ضمة والله ابه جزء مبتدأ ويجوز ان تجعل لا بمعنى ليس وهو قليل ايضا او التقدير فلا تكن مني ابيه وان نصبتها نصبتها بكان المحذوفة وتكون ناقصة تقديره ان لم تكن نفسك حظيه فلا تكن نفسي ابيه وان اريد بالحظية نفسها بتعين النصب اذ تقديره ان لا اكن حظيه **تنبيه** اذا با هضا بها الجملتين لا تستقبل انضارعتا الشرطية فاذا وقع بعدها اسم مرفوع يكون فاعلا لفعل محذوف يفسره ما بعده وعند سيبويه يجوز ان يكون ما بعده مبتدأ اذ بعد بالفعل على خلاف الاصل **فائدة** كان ينبغي ان يجوز حذف الفاعل عند القرينة كحذف الفعل والمبتدأ والخبر وغيرها لانه محل الفعل فان الفعل عرض قائم بالفاعل فلو حذف واتى بالفعل يلزم قيام العرض بنفسه ولا اعتبار لمذهب الكسائي في حذف

الفاعل وانا فيما ضرب واكرم الا انا فاعل لهما معنى وان كان من حيث اللفظ لاحدهما وقال المالكي منع حذفه الا لعجز المركب في الامتزاج بمتلوه ولزوم تأخره وكونه كالصلة في عدم تأثره بعامل متلوه فلا يحذف كشبيهه وانه قد يستتر فلو حذف لالتبس المحذوف بالمستتر بخلاف غيره من المبتدا والخبر فانه لم يوجد فيه شي منها **قلت** كلها ساقط اذ لو كان كالعجز لكان الفعل كالصدر من المركب فيلزم ان لا يحذف كصدر المركب مع ان العجز قد يحذف في الترخيم وغيره ونحو انا خامس خمسة عشر واتصال الصلة بالموصول اقوى ولذا لا ينفصل بينهما مع انها قد تحذف ايضا نحو جاء بعد اللتيا والتي ولو حذف لالتبس فلا حذف في غير مواضع الاستثناء ولا يلزم بعموم حذف فوايدها الا يلزم المحذوف والذي ذكرناه كما قررته **قال** وقد يحذف الفاعل يعني الفعل والفاعل معا جواز القرينة كقولك نعم في جواب اقام زيد فالتقدير نعم قام زيد ولو لم يتقدم اقام زيد لم يفد مجرد نعم شيئا لانه حرف لا يستقل الا مع جملة فيجب تقدير جملة وانما قد حذف فعلية لسئلا كما هي جواب له لانه القرينة لها **قال** واذا تنازع الفعلان **اقول** المنازعة مجادلة والتجاذب في الخصومة وهذا الباب واذ خالف الاصول اذ فيه تقدم الاضمار قبل الذكر والفصل بين العامل ومعموله باجنبي لكن لما استعمل كثيرا لا بد من العلم به وبفروعه واذا تركيبه واني لزم منه اضمار او حذف استقل لا لذكر الشيء اظهر امرين ولم يربط احدى الجملتين بالاخرى بذكر ضمير الاسم المذكور ظاهرا في الجملة الاخرى وضابطه ان يجيء فعلان او شبهاهما الفعل او فعل وشبهه معا وهو مقتضيين في المعنى لظاهر بعدهما يصلح كل منهما ان يعمل فيه نحو ضربني واكرمني زيد وجاء زيد مكرما ومنعم اخوه وقوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه وهل انت مكرم فنسكم زيد فلا تنازع في قوله فاين الى اين النجاة ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس لان اتاك بمنزلة حرف زيد للتوكيد في آخر المؤكد فلا تقاومه ولو تنازعا لقال اتاك اتوك اللاحقون او اتوك اتاك اللاحقون واما قلت في المعنى لان فاعل بحثها من حيث اللفظ مضمر فيه ومفعول اكرمت قولك زيد الى المثال المقدم فلم يتوجها في اللفظ الى واحد وقال الظاهر لانها وجها الى المضمر استويا في صحة اتصاله بهما اذ تقول المتكلم **قلت** وضربت وللغايب زيد ضرب وقام وللمخاطب ضربك واكرمك فان كلا من الفعلين اتصل به ما يقتضيه ولا يمكن اعمال احدهما اتصل بالآخر قال الجزولي لا يتنازع فعلان في مضمر مرفوع سواء كان من جنس نحو ضربت واكرمت او لا نحو ضربت واكرمنا واكرم لان شرطيها ان يضمر المعمول مع احد الفعلين والاضمار في نحوه متعذر **قلت** هذا يدل على انه قد يتنازعان في المجرور وهو ممكن نحو زيد ذهبت ومررت به وكذا في المنصوب لكنه ممتنع اذ يمتنع ان يكون الكاف في اكرمك معمول ضربت في زيد ضرب واكرمك فيكون به والكاف معمول الثاني وحذف مثلها من الاول ولم يعلم هذا وكلام الحاجبي يشعر بعموم التنازع في المضمر مطلقا والحق ان لا تنازع في المضمر المتصل اذ يستبعد ان يجعل الكاف من اكرمك معمول ضربت في المثال المذكور وقال بعضهم يخرج اذا توسط نحو ضربت زيدا واكرمت فان الثاني يضعف بتقديم المعمول فلا يقاوم الاول **فان قلت** تنازع في ما ضرب وما اكرم الا انا ونحو ما اتى ابا يصلح معمولا لكل منهما لكل الظاهر وليس معمولا لهما كان زيد في تام وقعد زيد لا يرفع بهما ولان الا كحرف العطف فكما لا يعطف شي على شيئين لا يستثنى الا عن شيئين ولا يقوم المفرغ مقام شيئين قال الحاجبي هذا غلط اذ ليس هذا من التنازع اذ لو كان منه فاذا اعملت واحدا وجب ان يضمر في الآخر فاعل فتقول في تقدير اعمال الثاني ما ضرب وما اكرم الا انا وحينئذ يفسد المعنى لانه يصير المعنى سلب الضرب عنه والمقصود حصول الضرب وحصره فيه وفي تقدير

اعمال الاول بالعكس فلا بد وأن يحمل الكلام على الحذف فكان اصله ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا فحذف من
احدهما تخفيفا **قلت** لا يخلو هذا عن تنازع لانه اذا اعملت الثاني في الا انا يكون الا انا الاخر محذوفا من الاول
وان كان بالعكس فبالعكس فكل يتنازع الاخران يكون عاملا في الباقي كما في ضربت واكرمت زيدا بعينه لكن ليس من
التنازع المصطلح لانه تنازع عاملين في معمول يصح عمل كل منهما فيه واذا اعمل احدهما فيه تعلق الاخر ملفوظا او محذوفا عندهم
فلا يكون ما ضرب وما اكرم الا انا منه ولذا لا تنازع في المضاف اليه اذ يمتنع اعمال نصف في نصف وثلث درهم في درهم
اذ العامل الضعيف لا يعمل مع الفصل خصوصا في شيء هو جزء كلمة اخرى مع امتناع عمل ثلث في ضمير درهم اذ يمتنع عندي
نصف وثلثه درهم ولذا لم يطلقوا لفظ التنازع على مثل ما تم تم عدي علالة وبلاهة سابح وقال المالكي لا تنازع
في ما قام وقعد الا زيد بل هو من باب حذف المنفي العام لدلالة النفي والاستثناء بعده على منفي عام المستثنى
وغيره كقوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم اي ما منا احد موصوف بصفة الا ان له مقاما معلوما فالتقدير فيما
نحن فيه ما قام احد ولا قعد هو الا زيد فحذف احد لفظا اذ لو اضمر فاعل واحد منها لغير باعتبار تثنيه وجمع ما بعد الا
الى انتهى كلامه وقد علم مما ذكر في تقديم الفاعل اذا كان الحصر في المفعول بالا ان هذا المفرغ ليس مرفوعا بهما ولا
مستثنى منها فيلزم منه ان يبقى الفعل الذي حذف منه احد ولم يرفع زيدا المذكور على عمومه الا اذا قلنا حذف
احد مع زيد المستثنى منه كما هو المفهوم من كلام الحاجبي في ما ضرب واكرم الا انا وقد يكون التنازع في الفاعلية
اي يكونان طالبي الفاعل ونحوه نحو ضرب واكرم زيد وفي المفعولية اي يكونان طالبي المفعول او شبهه ومثاله ظاهر
وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية مختلفين اي يطلب احدهما الفاعل والاخر المفعول نحو ضربني واكرمت
زيد وانما ذكر مختلفين لئلا يتوهم ان مراده ما تنازعا في الفاعلية والمفعولية معا متفقين نحو ضرب واكرم زيد عمرا
فانهما وان تنازعا فيهما الا ان حكم هذا علم مما اذا تنازعا في الفاعلية فقط وفي المفعولية فقط اذ حكم المجموع معلوم
من حكم افراده فلا حاجة الى تكرير بيانه **تنبيه** لا تنازع في مرفوع سببي نحو زيد منطلق ومسرع
اخوه اذ لو تنازعا ورفعت الاخ احدهما اضمرت في الاخر ضميرا راجعا اليه فلا يرتبط ما فيه ضميره بالمبتدا
اذ لم يرفع ضميره ولاما التبس بضميره وما سمع منه جعل المتاخر مسندا مخبرا عنه بالعاملين المتقدمين عليه وفي
كل ضمير راجع اليه وهو معهما خبرا عن الاول كقول كثير قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها
تقديره وعزة غريمها ممطول معنى واما المنصوب السببي فيقع فيه التنازع نحو زيد اكرم عمرو ومفضل اخاه
للضرورة اذ تعذر الوجه الاحسن الا ترى انه اعمل العامل المعنوي اذا تعذر العامل اللفظي نحو ما شاكم من يدل
وذهب البصريون الى ان اعمال الثاني اي جعله معربا على حسب اقتضائه اولى وهو الصحيح لانه اكثر قال
تعالى تعالوا يستغفر لكم رسول الله وقال تعالى هاؤم اقرؤوا كتابيه وقال تعالى وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث
الله احدا وقال تعالى آتوني افرغ عليه قطرا اذ لو اعمل الاول لنصب رسول الله واشباهه كان اقرؤوه وافرغه
لانه اذا اعملت الاول اضمرت المفعول في الثاني اذا طالبه على المختار ولذا صح لقيت رجلا واكرمت والفصيح
واكرمته **فان قيل** حذف المفعول جائز **قلت** لكنه ليس باحسن والاجماع على قراءة ليس باحسن في
القرآن لم يات وفي لزوم اعمال الاقرب اذا كان ثالثا دلالة **تنبيه** على بطلان اعماله اذا كان ثانيا

ان الثالث

كما قال صلى الله عليه وسلم اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت ورحمت وباركت على ابرهيم وعلى آل ابرهيم اذ لو اعمل
الاول لقال ورحمتهم وباركت عليهم على ابرهيم ولو اعمل الثاني لقال رحمت وباركت عليهم على ابرهيم وكقوله جئ ثم خالف
وثق بالقوم انهم لمن اجادوا واوري عز بلا هون وليلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله ولانهم حملوا الاعراب
على الجوار وان افسد المعنى كقولهم هذا جحر ضب خرب ولان ما اعتبرت اللام المعلقة في نحو ظننت لزيد قايم
قال الكوفيون اعمال الاول اولى وقال المالكي واجب عند الكوفيين اعمال الاول اذا السبق مرعي لانه لو لم يكن
العناية بالسابق لما قدم ولذا قيل لي ملء بيت من البط ذكور وملئه ذكور من البط فان كلا من البط والذكور اذا
سبق ثبت مقتضاه وبجعل الجواب للقسم اذا تقدم على الشرط اجيب ان المعتبر في ترجيح اعمال المتنازعين
القرب لان العامل ومعموله كشيء لا انه سابق وكذا في مسئلة العدد الا انه اتفق مع القرب السبق فهو ملغى واجاب
المالكي عن القسم بانه غير مقصود لنفسه بل مؤكد لغيره اذ لو حذف لما فات الفائدة فلا اعتداد به فاذا تأخر
جعل الجواب للشرط فانه مقصود اذ تفوت الفائدة بحذفه فاذا تقدم جعل الجواب له لمراعي سبيل واحد في
اجتماعهما وهو جعل الجواب للاول سواء كان الاول شرطا او قسما ثم قال الشرط لكونه مقصودا فضل على القسم
متقدما عليه او مؤخرا عنه اذا اجتمعا بعد مبتدإ بان يجعل الجواب للشرط **قلت** عليه بل القسم مقصود لنفسه
اذ تفوت بفواته **فايدة** القسمية ولانه يؤتى بان واللام ونحوهما في جوابه ولئن سلم فانما اعتبر الشرط اذا قدم
لكونه شرطا كما ذكر لا لكونه مقدما اذ اعتبار ذات الشيء اولى من اعتبار عارضه فاذا اخر يلزم اعتباره ايضا لبقاء
كونه شرطا بل اولى لتقويه بالقرب وايضا ما ذكره المالكي معارض بان يقال اذا تقدم الشرط فهو المعتبر لانه المقصود
فكذا يعتبر اذا تأخر ليراعي سبيل واحد في اجتماعهما وفيما اذا اجتمعا بعد مبتدإ ليس الشرط واجب الاعتبار اذ
جاز انا والله ان اتيتني لاتينك فاقول الاولى ان يقال لكل من الشرط والقسم صدر الكلام لانه نوع من الكلام
كالاستفهام فله في اول الكلام قوة وتاثير لبقائه في موضعه الاصلي فاذا تخلف عنه ضعف اثره ولذا اذا اجتمع
شرطان يعتبر الاول على الاصح ولذا اذا قيل ان كلمت ان دخلت فانت طالق جعل الجواب للاول لانه انما
تقع الطلاق ان دخلت اولا على المذهب وانما يدل وقوع الطلاق اذا دخلت اولا على ان الجواب لان كلمت
لانه اذا جعل الجواب له يكون الشرط الثاني متاخرا تقديرا فيكون تقديره ان كلمت فانت طالق ان دخلت فيكون
جواب ان دخلت مثل المذكور معه محذوفا لدلالة ما تقدم عليه من حيث المعنى كما في انت طالق ان دخلت فيكون
تقديره ان كلمت فانت طالق ان دخلت فان كلمت فانت طالق والشرط مقدم على الجواب فيلزم الدخول
اولا ليقع الطلاق فثبت ان جعل الجواب الاول علة لوقوع الطلاق ان وجد الدخول اولا لكن الفتوى
على ان الطلاق انما يقع اذا وجد الدخول اولا لا نثبت علته وهو جعل الجواب للاول وفي قول جعل الجواب للثاني
للقرب فحينئذ انما يقع الطلاق ان كلمت اولا لانه لا بد له من جواب لكنه حذف لانه من حيث المعنى ما بعده
والشرط مقدم على الجواب من حيث الوجود فلا يقع الا اذا وقع الكلام اولا وليس للقرب صدر الكلام وانه
وان ضعف بتقدم معموله عليه اذ يجوز لزيد ضربت لكن لا يضعف بتقدم غيره **قال** فان اعملت الثاني
الى آخره **اقول** ان اعملت الفعل الثاني اضمرت الفاعل في الاول ان كان طالبا للفاعل وهو المذهب والدليل

عندهم

وقوع صح

على وضع اعمال الثاني والاول طالب للفاعل قوله وكمتا مدماة كان متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب

نصب لون وكمتا عطف على منصوب في بيت سابق والكميت فرس لونه بين السواد والحمرة مع سواد عرفه وذنبه وقوله مدماة اى شديدة الحمرة وضمير فوقها للمتون واستشعرت اى جعلته شعارا ولباسا واذا وقع ذلك وجب اضمار الفاعل اذ لا فعل بلا فاعل وكالفاعل مفعول ما لم يسم فاعله والكسائي يحذفه لان رايه ان حذف الفاعل اقرب من الاضمار قبل الذكر وتمسك بقوله تعفق بالارطى لها فارادها رجال فبذت نبلهم وكليب وهو بعيد فان الاضمار ثبت في مواضع اذا كان على شريطة التفسير في باب نعم رجلا وباب ربه رجلا وفي باب البدل كقول بعض العرب اللهم صل عليه الرؤف الرحيم وفي باب ضمير الشان نحو هو زيد قائم وقد جاء في التنازع قوله جفوني ولم اجف الاخلاء انني لغير جميل من خليلي مهمل وحذف الفاعل لم يثبت وافراد الضمير في احد الفعلين على تقدير جمعهم اى نعفو رجال واردها جمعهم ولهذا التوجيه يومن الانتصاب بهذا البيت للفرا ايضا في نسبة الفعل الى الفعلين وقد اجاز سيبويه ضربت وضربني قومك على تقدير ضربني من ثمه وفائدته ان الكسائي نقول ضربني وضربت الزيدين والجماعة ضرباني وضربت الزيدين وجاز اى جاز اعمال الثاني والاول طالب للفاعل عند الجميع الا ان الكسائي يحذف الفاعل والجمهور يضمرونه خلافا للفراء في المختلفين نحو ضربني وضربت زيدا لانه لا يخلو اما على الاضمار او الحذف وكلاهما ممتنع عنده لانه على خلاف الاصل فاوجب اعمال الاول قال المالكي او تاخير الضمير نحو ضربني وضربت زيدا هو **قلت** فيه نظر للانفصال وقال قوله جرى فوقها على خلاف القياس وسادو قال في المتفقين نحو قام وقعد زيدان الفعلان صار كالفعل وعملا في زيد ولا ضمير في احدهما وقال المالكي لا يبعد فيه فان زيد وعمرو وعملا في منطلقان عند سيبويه في قولك زيد وعمرو منطلقان الجواب انه على القياس لان الاضمار على شريطة التفسير ثابت كما مر آنفا وان مثل جرى فوقها كثير وانه يلزم في اعمال المتفقين توارد علتين على معلول واحد فيكون اعرابه بكل من العاملين ويلزم ان لا يكون العامل عاملا وما نقل عن سيبويه مع انه ليس بالمذهب ان ثبت فيعتذر بامكان تعدد الجهة فيه اذ منطلقان شيه قوله وحذف المفعول اى اذا اعملت الثاني حذفت المفعول عن الاول ان كان طالبا له ان استغني عنه فلا يجوز ضربته وضربني زيد خلافا للمالكي وقوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارا فكن في الغيب احفظ للود ضرورة لانه فضلة وموجب الاضمار في الفاعل انه عمدة فان لم يستغن عنه كاحد مفعولي باب علمت قال الحاجبي يظهر نحو ظنني قائما وظننت زيدا قائما او ظننت زيدا قائما وظنني قائما زيد لانه ان اضمر مفعولا قبل الذكر وان حذف حذف ما لا يستغنى عنه اذ لا يحذف واحد من المسند والمسند اليه مع ابقاء الآخر قال الحاجبي فيه نظر اذ ينبغي ان يجوز حذفه عند القرينة كما يجوز حذف المبتدا والخبر عند القرينة وقال المالكي يصح ان يحذف كما يحذف احد مفعولي باب ظننت كقولك ظننت زيدا جواب من ظننته قائما **قلت** الحذف انما يجوز اذا لم يود الى اللبس وفي التنازع لا يخلو عنه اذ لا يلزم من كون مفعول احد الفعلين قائما ان يكون مفعول الآخر ايضا قائما بل الاغلب ان يخالفا نحو ظننت زيدا قائما وظنني كريما وقاعدا زيد بخلاف ما اذا وقع جوابا عن السوال في غير التنازع ولا التنازع في فعلين وقعا جوابا عن السوال ولا يتصور الحذف معه فتامل والصواب ان يقال فان لم يستغن عنه اخر مضمرا نحو ظنني وظننت زيدا قائما اياه وظننت قائما وظننته زيدا اياه اذ لا يكون الاسم فيها هو

كحاله وبه يشعر كلام الجزولي والمالكي نعم ان منع من اضمار المتنازع فيه مانع بان يخالف المفسر بوجه نظر وبقي في موضعه نحو ظناني عالما وظننت الزيدين عالمين فان عالما يمتنع اضماره لانه ان ثني لزم الاخبار بمثنى عن مفرد وان افرد يلزم رجوع المفرد الى المثنى في الحقيقة والمعنى وقد يقع مانع عن الاضمار والحذف نحو ملت عن زيد ومال الي زيد اذ حذفه يوهم ان المراد منه ملت الى زيد ومال الي زيد **قال** وان اعملت الاول **اقول** ان اعملت الاول فان كان الثاني طالبا للفاعل وجب اضماره لانه لا اضمار قبل الذكر اصلا نحو ضربت وضربوني الزيدين اذ تقديره ضربت الزيدين وضربوني فهو نحو ضرب غلامه زيد وان كان طالبا للمفعول فالاحسن اضماره ايضا لان المعنى عليه ولا مانع كقوله اذا هي لم تستك بعود اراكة تنخل فاستاكت به عود اسحل الاسحل الشجر وتنخل اى تخير والمعنى اذا ارادت ان تستاك احضر بين يديها اشياء فتختار اليها وتعلم سواكا اذ لو اعمل الثاني لقال استاكت بعود اسحل ولو قرى بجر عود بدلا من هاء به لا عمل الثاني كما هو مذهب البصرية ولان الحذف يودي الى اللبس في الاضمار تنبيه الا ترى ان كفاني ولم اطلب قليل يحتمل ان طلبه لقليل ولغيره ولو قال ولم اطلبه انتفى اللبس ولذا افاد الاضمار ولا اضمار قبل الذكر فهو احسن وجاز الحذف لانه فضلة مستغنى عنه الا المفعول الثاني من باب ظننت اذا لم يطابق المذكور اخرا فانه يلزم من الاضمار ما يلزم من حذف المخبر عنه او عدم مطابقة الضمير مفسره نحو ظننت وظناني قائما الزيدين قائمين فانه لا يحذف قائما لانه محكوم به ولا يضمر اذ لو قيل وظنانيه جعل ضمير المفرد للمثنى وان قيل وظنانيهما جعل المفعول الثاني مثنى والاول مفردا وقد علم ان قولك زيد قائمان ممتنع **تنبيه** كان في المثال المذكور تنازع ان الاول في الزيدين فاعملت الاول واضمرت الفاعل الراجع اليهما في الثاني والثاني في قائمين فان الفعل الاول يقتضي مفعولا مثنى قبل التلفظ به والثاني مفردا فاعملت الاول وجئت به مثنى فبقي الفعل الثاني طالبا المفعول الثاني وامتنع حذفه واضماره فتعين بمظاهر او هو قائما وقد يمثل في حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا الا ان الاول هنا يقتضي الافراد والثاني التثنية قال المالكي اجاز الكوفيون ظننت وظناني الزيدين قائمين اياه بناء على ان المثنى يتضمن المفرد فيعود ضمير الواحد اليه واجاز واحذفه لدلالة قائمين عليه كما في المبتدا **قلت** قد مر الجواب عنه ومن صور المانع عن الحذف مال عني وملت اليه زيد اذ لو حذف اليه لا لتبس كما مر قال المالكي ومالت اليه مستعينا عمرو فكان معينا **قال** وقول امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال **اقول** قال صاحب الايضاح مستدلا للمذهب الكوفيين ان لم اطلب في قول امرء القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال متوجها الى قليل في المعنى وكذا كفاني واعمل الاول من غير ضرورة وهو شاعر فصيح فهذا يدل على ان اعمال الاول افصح ويقوى ذلك انه اعمل الاول مع ارتكاب ما يلزم من حذف مفعول الثاني ولو اعمل الثاني لم يلزمه ارتكاب محذور **قلت** انما يلزم من اعمال فصيح الاول انه افصح اذا لم يعمل فصيح آخر الثاني ولو اعمل الثاني يلزمه ارتكاب امر اشد منه وهو الاضمار قبل الذكر في كفاني ومنع ناصر مذهب سيبويه ان يكون هذا البيت من باب التنازع وقال قوله لم اطلب لم يتوجه الى قليل في المعنى بل الى الملك وبيانه ان لو للشرطية المقدرة فيدل على امتناع الشيء لامتناع غيره اى على امتناع المشروط لامتناع الشرط واذا دل على امتناعهما وجب ان لا يكونا حاصلين فالمذكور بعدها منفي معنى ان كان مثبتا لفظا ومثبت معنى ان كان منفيا لفظا

اذ امتناع النفي اثبات وبالعكس فلو دلت لو اكرمتني اكرمتك فالاكرامان منفيان ولو دلت لو لم تكرمني لم اكرمك
فالاكرامان مثبتان فيفعلا لو هنا وهو شب وكفاني مستان لفظا فيكونان منفيين معنى ولم اطلب معطوف على كفاني
فيكون في سياق لو فيصير مثبتا فلو توجه الى القليل لتناقض اول البيت آخره اذ يصير معناه ما بت سعيي لادنى
معيشة اي لقليل وما كفاني قليل واطلب القليل فيكون نافيا سعيه لقليل ومثبتا سعيه لقليل وهو تناقض فيفسد
المعنى فيكون متوجها الى الملك يدل عليه البيت الثاني وهو قوله ولكنما اسعى لمجد موثل وقد يدرك المجد الموثل امثالي
والظاهر ان الفارسي اراد ان الواو للحال فلا يكون الطلب مثبتا ولا التناقض حاصلا وتوجه الفعلان الى القليل في المعنى
فيكون المعنى ما ثبت سعيي لادنى معيشة وما كفاني قليل والحال اني لم اطلب القليل ثم قال الحاجبي الظاهر مع سيبويه
لان واو العطف اكثر ولان سياق الشعر يدل على انه طالب الملك **قلت** الحق انه لو كان الواو للحال يمتنع التنازع
لان الحال معمول لما قبله فلا تقاومه ولان كونه للحال مشروط بتحقق تمام الفعل بصاحب الحال وهو هنا فاعله فيمتنع ان
ينازعه فيه **تنبيه** قال الحاجبي في مثل كسوني وكسانيهما او اياه ما زيد اجبة ان اعد الجبة تظاهر والاستغنا
فخذف المضاف للعلم به كقولك ضربت ضرب زيد اذ تقديره ضربت مثل ضرب زيد فحذف وظننت وظنتيهم او اياه
زيدا منطلقا اشكل لان منطلقا الظاهر للغايب فلا يرجع اليه ضمير المتكلم اذ يصير المتكلم غايبا الجواب انه لم يقصد بذاته
المتكلم او الغايب بل المقصود بلفظه من قام به الانطلاق واضمار ضمير المتكلم او الغايب وغيره بحسب المواضع فيعود الضمير
اليه لا باعتبار انه للغايب بل باعتبار ذاته ولا يصير المتكلم غايبا ولا عكسه لان الضمير كاعادة المرجوع اليه ولو اعيد منطلق
وقلت وظنني منطلقا لصح مستترة للمتكلم فكذى ضميره **قال** مفعول ما لم يسم فاعله الى آخره **اقول**
هو اشبه شي بالفاعل لانه مسند اليه واذا كان مضمرا متحركا يسكن آخر الفعل له ولا يتقدم عليه ويونث الفعل لتانيثه
الا اذا كان مجرورا او نحو مرهند لان الجار حايل لا يزال وتا التانيث انما اتصل بالفعل لتانيث فاعله لمقارنته
له معنى ولفظا من جهة انه لا فاصل بينهما وان وقع عارض يزال وجعله الزمخشري فاعلا محتجا بان من الافعال
ما صيغت للمجهول ولم تتكلم بابنية للفاعل ثم غيرت نحو غبن الرجل وجن ووضع في تجارته ولا لاحد الفاعل
بما هو داخل فيه وقال الفاعل ما اسند اليه الفعل مقدما عليه فضعف باجماعهم على تسميته مفعولا والمفعول نايب عن
الفاعل وعلى وقوع الفعل عليه في المعنى وصدوره منه وقال المالكي ناقض الزمخشري قوله لانه جعله فاعلا وقال
في الفعل المبني للمفعول هو ما اقيم مفعوله مقامه وقال الحاجبي لا تناقض لان الفاعل عنده ضربان فاعل قام به الفعل
وفاعل عم وهو ما اسند اليه الفعل فمال الفعل المجهول ما حذف فاعله القايم به الفعل واقيم مقامه مفعوله **قلت**
الفاعل حقيقة واحدة وضرب واحد فالقايم به الفعل يكون نوعا من الفاعل عنده لا ضربا آخر غيره ودفع التناقض
بان يقال مراده ان الفعل المجهول ما حذف منه ما هو فاعل له او لا ثم جعل مفعوله فاعلا اي مسندا اليه **فان قيل**
حينئذ يكون الشي فاعلا ومفعولا **قلت** اذا اريد بالفاعل المسند اليه لا من قام به الفعل فلا تناقض لان المفعول وهو
ما وقع عليه الفعل اذ المفعول قد يكون مسندا اليه في المعنى وهو كل مفعول حذف فاعله واقيم ذلك المفعول مقامه معنى
بان اسند اليه كما كان مسندا اليه اذ يمتنع حدث من غير محدث عنه وكذى لفظا بان يرفع كما كان الفاعل مرفوعا
لان الرفع سمة المسند اليه وان لم يصدر عنه الفعل كما في المنفي وحذفه اما للايجاز واحسنه اذا علم كقوله صلى الله عليه وسلم

فصرف بالرغب حسيرة شهر ومنه جن وسل وحم وزكم اذ علم ان فاعل الاشيا الله او لموافقته المسبوق نحو من
طابت سريرته حمدت سيرته او لتجانس حركه الروي او لعدم العلم به كقولك سرق الثوب ونبيت بكذى اذا لم يعرف
فاعلها او لعدم غرض في تعيينه كقوله تعالى وان احصرتم فما استيسر من الهدي او لتعظيم الفاعل عن مقارنة اسمه
اسم المفعول كقوله صلى الله عليه وسلم من بلي منكم بهذه القاذورة فليستتر او لتعظيم المفعول عن مقارنة اسمه اسم
الفاعل نحو اوذي فلان اذا حقرت من آذاه ولستر الفاعل خوفا منه او خوفا عليه ولتقطيع الشراي لاقامة وزنه
كقوله وما المال والاهلون الا ودايع ولا بد يوما ان ترد الودايع ونحوها **قال** وشرطه ان تغير الى آخره
اقول شرط اقامته مقام الفاعل بان تغير صيغة فعلها الى فعل ان كان ماضيا والى يفعل ان كان مضارعا
او ما تفرع عليه كالامر ويرد به الى معنى فعل ويفعل اي يضم اوله وتكسر ما قبل آخره ان كان ماضيا حتى يدخل تحته استخرج
وقوتل ونحوهما ويضم اوله ويفتح ما قبل آخره ان كان مضارعا فيدخل تحته يستخرج ويقاتل ونحوهما فكان فعل ويفعل
علمان لكل ما اعمل فيه هذا العمل واسند الى المفعول فلذى قال الحاجبي الى معنى فعل ويفعل ولا يبنى للمفعول الفعل
الغير المتصرف كعسى ونعم وفعلي التعجب ولا تقام بعض المفاعيل مقام الفاعل منها المفعول الثاني من باب علمت و
الثالث من باب اعلمت لانهما خبر المبتدا في المعنى فهما مسندان فلو اقيما مقام الفاعل لصار مسندا اليهما والمبتدا مسند به
فيختل المعنى قال الحاجبي والشي لا يكون مسندا ومسندا اليه في جملة واحدة **قلت** ذلك منقوض بكثرة فان
ضرب في اعجبني ضرب زيد مسند ومسند اليه ولو قال اذا اقيم مقام الفاعل يكون مسندا ومسندا اليه من جهة واحدة
لكان حسنا وهنا كذلك وقلت اذا قيل ظن قايم زيدا يصير القيام معلوما وصرف زيد له مظنونا لان الشك
في المسند لا في المسند اليه اللذين دخل فيهما ظن وهو فاسد وما يفضي الى الفاسد ممتنع وقال النحاة قد يقع المفعول
الثاني في باب علمت والثالث في باب اعلمت جملة والجملة لا تقع فاعلا اذ الفاعل من شانه الاضمار وتعريفه والجملة اباهما
فلا تقع مقامه وقال المالكي الصحيح جوازه اذا امن اللبس اذ لم يكن جملة ولا ظرفا غير متصرف نحو ظننت بازغة الشمس كما
يجوز اعطي درهم زيدا واجوز جعل الفاعل مفعولا وعكسه عند الامن نحو خرق المسمار الثوب في اجدد **قلت**
لو لم يراع الاعراب عند الامن وجوز نصب الفاعل لما سند الاولون في اعراب القران والاحاديث ولم يقيد
نحو خرق المسمار الثوب عن عربي وان سلم فليس صدوره عن فصيح وان سلم فهو على الاغلب الممتنع في افعال القلوب
فكيف يثبت بوهم اصل وليس لمثال هذا الكلام الا من قبيل خالف تذكر وكذى المفعول به ونحوه فاذا تعدد الافعال
نحو ضربت وشتمت تاديبا واقمته مقام الفاعل لقلت ضرب وشتم تاديب له وهو ممتنع لانه يمتنع ان يكون تاديب
مقام الفاعلين لما مر ان الواحد لا يكون معمول عاملين وان يكون مقام فاعل واحد اذ يخلو الاخر عن المسند اليه
لما سياتي ان المفعول له لا يضمر وقرر الحاجبي امتناع وقوعه مقام الفاعل بكلام غاية تقريره ان يقال لا يقع
المفعول له مقام الفاعل لانه في المثال المذكور سواء اقيم تاديب مقام الفاعلين اي جعل مسندا اليه للفعلين او مقام
واحد لزم خلو بعض عن الفاعل لفظا وهو ممتنع لما مر اما اذا اقيم مقام الجميع فلانه لا يضمر في شي ضمير وقيل لانه لو اضمر لكان
قايما مقام بعض لفظا وكذلك معنى اذ المعنى تابع للفظ والتقدير بخلافه وان اقيم مقام بعض لا يضمر في البعض الاخر
ضميرا اذ المفعول له المجرد عن اللام لا يكون مضمرا اذ اللام لا يستغنى عنه الا اذا كان مصدرا لصادر عن فاعل الفعل المعلل

فيلزم خلو ذلك البعض عن المسند اليه وهو ممتنع وغيره من المفاعيل قد يكون مضمرا فزيد في ضرب وشتم زيد فاعل
لواحد وفي الآخر الضمير كما مر في التنازع **فان قيل** لا يحذف في من الظرف اذا كان مضمرا فيلزم ان لا يقام مقام
الفاعل بمثل ما ذكر في المفعول له **قلت** قد يحذف منه على الاتساع اي التشبيه بالمفعول به نحو يوم الجمعة سرته
فيجوز ضرب سواكرم يوم الجمعة على ذلك ويكون فاعل بعض مستترا وايضا هو علة او جواب من سال عن العلة وباقامته مقام
الفاعل يفوت ذلك والمفعول معه كذلك لانه مذكور بواسطة الواو المقتضية مصاحبة ما قبلها لما بعدها فلو اقيم مقامه
فان حذف الواو وعنه خرج عن كونه مفعولا معه اذ لا يعقل المصاحبة بدون الواو وان لم يحذف يمتنع التركيب
لما لم يسم فاعله لانه يكون مصاحبا من غير مصاحب وعطفا على غير معطوف عليه واصل واو الحال والمفعول
معه العاطفة ولقايل ان يقول لا يحذف الواو وهو يدل على ان ما بعدها مشارك لمحذوف قبلها لفظا لا اسنادا كما ان
زيد في ضرب زيد مفعول لمحذوف لفظا لا اسنادا اذ لا يتحقق مفعول من غير فاعل اصلا وقد جاء العطف من غير ذكر معطوف
عليه لفظا والاولى ان يقال في كل موضع يمكن اقامة المفعول مقام الفاعل العامل فعل وما استوى منه والمفعول معه في
ذلك الموضع مصاحب للفاعل فلو اقيم مقام الفاعل فان حذف الواو لا يعلم انه مفعول معه وان ابقي فلا بد وان يرفع
فيقال ضرب وزيد فيلتبس لانه يفهم منه انه واقع عليه الفعل لا انه مصاحب للفاعل لان فهم المصاحبة الفاعل ولا فاعل
هنا والفعل الذي قبله يقتضي المفعول والواو يقتضي مصاحبة ما بعدها لما قبلها في مقتضى الفعل فيتعين فهم انه وقع عليه
الفعل **قال** واذا وجد المفعول به تعين له **اقول** يعني يحذف الفاعل اذا وجد في الكلام مفعول به اي الصريح
وهو ان لا يكون معدى اليه بحرف الجر تعين لان يقام مقام الفاعل وان كان ثمة ساير المفعولات لان له فضلا على غيره
من حيث انه اقرب الى الفاعل اذ المتعدي يستدعيه كما يستدعي الفاعل اي هو من معقوليته كالفاعل اذ لا يتصور تعقل
المتعدي بدونه ويبقى غيره منصوبا لان المسند اليه لا يكون الا واحدا وجوز الكوفيون اقامة غيره مقام الفاعل مع وجوده
واختاره المالكي محتجا بقول جرير ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا اجيب ان سب
امر والكلابا مفعوله او منصوب على الشتم او تقديره لو ولدت قفيرة الكلاب يا جرو كلب لسب السب بذلك فاقيم
المصدر مقامه كقوله ليجزى قوما بما كانوا يكسبون اي ليجزى الجزاء وهو من الشواذ وبقوله تعالى ونخرج له
يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا اجيب ان في يخرج مستتر راجع الى طائره وكتابا حال اي مكتوبا او طرف لطائره
اي عمله واوله وكل انسان الزمناه طائره في عنقه ونخرج له الاية والمفعول المطلق وان كان اقرب الى الفعل
من حيث انه يصل اليه بغير واسطة حرف جر لا لفظا ولا تقديرا الا انه من حيث لم يزد معناه على معنى الفعل بل هو في
المعنى نفس الفعل ولا بد للمسند اليه من فايدة زايدة امتنع اقامته مقامه وانما جوز نحو قولك قد قعد لمن انتظر القعود
لان تقديره قد قعد القعود المنتظر فهو مختص والمختص جاز اقامته مقامه كما اذا اختص بتاء الوحدة او الصفة ونحوها
نحو ضرب ضرب شديد فانه اشتمل على معنى زايد على الفعل **فان قيل** فينبغي ان يلزم ان يقدم على المفعول به قال
الحاجبي لكنه لما لم يخرج عن اسناده الى نفسه لان الضرب الشديد ضرب اولا لان الاسناد الى ضرب لا الى الشديد اتى به
بعد تمام الكلام لانه صفة تتخلف عن المفعول به **قلت** هذا يقتضي امتناع اقامته مقامه فالاولى ان يقال انما اختار
اقامته مقامه الى جملة مفعولا به صريحا واقعا الفعل به اولا بواسطة صفة ونحوها تخلف عن المفعول به ولذا اختار المفعول

مفعول صريح

مزيد ولا من لزيد دار اذ اعترف اعترافا لانه لم يشتمل على فاعله فلا يعلم من المعترف وانما قال لا يحتمل لها غيره
تمييزا عن قسيميه الآتي فقول الحاجبي لا يحذف من منتت منا لانه مضمون المفرد سهو لان المراد مضمون ما هو
غير عامله ومنه قول الاحوص اصبحت امنحك الصدود وانني قسما اليك مع الصدود لاميل فانه لما اكد الجملة
الاسمية بان التي للتوكيد فهم منه القسم فاذا قال بعدها قسما اكد ما تعين الجملة الاولى له الخطاب بيت معشوقه
يظهر هجره ويهجر من غير خوفا من الاعداء وهو يحب لهم ومنه قوله تعالى صنع الله لان مفهومه مثلا هو المفهوم من الجملة
المتقدمة وهو قوله تعالى وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب صنع الله الذي ومنه صبغة الله اي فطرة
الله بعد قوله تعالى امر النصارى حين يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية زاعمين انه تطهير لهم قولوا
آمنا بالله الاية الى قوله صبغة الله وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ اي تطهير الله لان الايمان تطهير النفوس اي قولوا
امنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا ومنه وعد الله اذ قبله ويومئذ يفرح المومنون بنصر الله ينصر
من يشاء وهو العزيز الرحيم وعد الله لا يخلف الله وعده فهو تاكيد لما دل عليه ما قبله ومنه قوله تعالى كتاب الله
عليكم اي تحريم الله عليكم فانه توكيد ما قبله وهو قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم الى قوله والمحصنات من النساء الا ما
ملكت ايمانكم اي الا المسبية فانها تحل وان كان لها زوج وقال الكسائي كتاب الله منصوب بعليكم اي الزم وقدم
عليه كما قدم دلوي على دونك في قوله يا ايها المايح دلوي دونكا فضعف بان عمل الظرف بالنيابة فلو عمل مع التقديم
ليساوي الفرع والاصل فينصب دلوي بادملا مقدرا او يجعل مبتدا خبره دونك ومنه قولهم الله اكبر دعوة الحق لان
الله اكبر في معنى ادعو لانهم كانوا يتداعون بها الى اليهم اهل الحق ويجوز ان يرفع هذه الالفاظ على انها خبر مبتدا محذوف
قال ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره **اقول** اي يجب حذفه اذا وقع المصدر بعد جملة تعدد معناها
باعتبار ذلك المصدر نحو زيد قايم حقا تقديره احقه حقا وهذا عبد الله حقا وهذا عبد الله الحق لا الباطل وهذا القول
لا قولك وغير ما تقول تقديره لا اقول قولك واقول قولا غير ما تقول اي غير قولك فحذف قولا واقيم صفته مقامه وسمي تاكيدا
لغيره قال المالكي لانه غيره لفظا ومعنى اذ هو مؤثر في مدلولها ويصير الجملة به نصا وقال الحاجبي لانه يجيء به لرفع احتمال
غيره وانما وجب حذفه لان الجملة قبله تقوم مقامه لانها وان احتملت غيره لكن يحتمله ايضا فبينهما مناسبة فيصلح ان يعوض
عنه وانما يدل على عامله صدورها عن المتكلم كقولك احقه حقا لمن قال زيد قايم ولا يتقدم مصدر وحذف عامله على الجملة
المتقدمة القايمة مقام عامله لان مضمونها يدل على عامله وذلك لا يتاتى الا بعد تمامها ويعلم منه اشتراط تقدم الجملة وان
هاء في نفسه ولغيره راجع الى المصدر اما قولهم اجدك لا تفعل كذا اصله لا تفعل كذا تجد جدا فهو تاكيد لغيره لان انتفاء الفعل
قد يكون بجد نقيض هزل وقد يكون بغير جد ثم ادخل همزة الاستفهام للتقرير لما ان المنفي ينبغي ان يكون كذلك فحذف الفعل
وقدم المصدر لاجل همزة الاستفهام ويحتمل ان يكون الهمزة للانكار وقال الشلوبين قدم لان فيه معنى القسم ولا يستعمل
الا مضافا الى صاحب الجد كقول الحماسي خليلي هبا طالما قد رقدتما اجدكما لا تقضيان كراكما وفي غير الاستفهام
منع الزجاج تقديمه الا مع ما واجازه سيبويه **قال** ومنها ما وقع مثنى مثل لبيك وسعديك **اقول** ومنها اذا وقع
المصدر مثنى لفظا ويكون للتكرير والدوام معنى يحذف فعله نحو لبيك وسعديك هو مثنى لفظا لكن المقصود منه الكثرة من امر معنى
كقوله تعالى فارجع البصر كرتين ينقلب اليك البصر وما هو كذلك لا يذكر اكثر من مرتين لفظا نحو رجلا رجلا في قولك جاء القوم

ما وجد نحو واذا كان مضمون مفرد
نحو كلا بل ينبغي تبعا او لم الصد
عن المتكلم كقولك لم

رجلا رجلا فجلا لا امكرا اكثر من مرة فكذى لبيك وهذا النوع سماعية من جهة انه لا يجا وزما سمع من المثنى بهذا المعنى
ولا قياس عليه ما لم يسمع وقياسه من جهة ان كل ما جاء مثنى بهذا المعنى حذف فعله وجوبا من غير ان يحتاج الى سماع
ولبيك عند سيبويه مما لم يستعمل فعله ولا مفرده واما لب فمصروف وليس بمفرد لبيك ومعناه لزمت لزوما لطاعتك
بعد لزوم وقيل لجبت اجابة بعد اجابة وقال ابن السكيت وهو المشهور هو من ألبّ بالمكان اذا قام به واصله
ألبّتُ البا بعد الباب اى اقامه على طاعتك بعد اقامة ثم حذف الصلات تخفيفا ثم الفعل استغناء بالمصدرين
ثم حذف زوايدها ثم ثنيا واضيفا الى الكاف فصار لبيك وقال يونس هو مفرد اصله لبّ فقلب لامه الاخيرة ياء
ثم الفا ثم اضيف الى الكاف فقلبت ياء لانه يلازم الاضافة وعلم التصرف كعليك ولذلك قال سيبويه ليس مثله
لانه تقال في الاضافة الى المظهر لبّى زيد ولا يقال على زيد **قلت** وشذ اضافة هذه الاسماء الى المظهر وقد جاء
كقوله دعوتُ لما نابني مسورًا فلبّى فلبّىْ يدى مسوَرِ وسعديك لا يزد عن لبيك ومعناه اتابع متابعة بعد
متابعة لامرك غير مخالف لقولك وان اضيف الى مخلوق فمعناه مساعدة لك بعد مساعدة وحنانيك اى تحننا بعد
تحنن غير منقطع اليك وقال ابن يعيش التحنن الرحمة والخير اى كلما كنتُ في رحمة وخير فليوصلن باخر من رحمتك
وقد استعمل مفرده قال تعالى وحنانا من لدنا اى رحمة ودواليك اى دالة بعد دالة من دال دولة اذا غلب في الدنيا
وقال ابن يعيش هو تثنية دوال من المداولة وهي المناوبة وهذا ذيك اى قطعا بعد قطع ولم يستعمل لهما مفرد من
من هذ يهذ اذا اسرع في الضرب والقراءة وقيل حواليك اى احاطة بعد احاطة وحذاريك اى حذارا بعد حذار وقال
سيبويه ووجب حذف الفعل لانه لو نطق به على اصله لقيل لزمت لبا على طاعتك بعد لب ولبا اخر بعد لب ثم
جرا فالحاصل منه معنى الدوام فيثقل لتكثره لفظا ومعنى ولم يمكن تخفيفه معنى فبالغوا في تخفيفه لفظا بحذف الصلات
ثم ثنى وجعل احد المكرر بمعنى مقام الفعل فلم يذكر فعله وفاعله معلوم لان مثل هذا انما يقع من المتكلم لانه يقع تواضعا
او تكبرا والمعتبر منها ان يصدر من المتكلم فلا يحتاج الى مبتدا يقوم مقام الفاعل بخلاف انت سيرا سيرا فلا يحذف من
نحو ضربت ضربا ضربا لانه للتوكيد لا للدوام ولا من انت ضربت ضربتين وضربا وضربا لانه وان دل على تجدد معدود
لكنه من مدلول الفعل والذى يقع الثلث في انت طالق ثلثا وان يطلق ثلثا بعد يوتيها فلم يدل على الدوام فلا يزاد معناه
على معنى الفعل بل دلالته على جزئه وجزء الشي لا يقوم مقامه فكذا الدال عليه بخلاف ما نحن فيه فانه للدوام معنى
فزيد على الفعل معنى فيقوم مقامه بحقيق قال سيبويه في باب المصدر وجد بعض الصفات منصوبا متروكا
افعالها دالا بما دعاء نحو هنيئا لك ومريئا وغير دعاء كقولهم عائذا بك وقايما وقد قعد الناس وقاعدا وقد سار الركب
وقد افعالها من لفظها وقال التقدير ليهنئك الطعام وامرك واعوذ واتقوم واتقعد ثم جعلوها بدلا من اللفظ بفعلها
انتهى كلامه وقال الحاجبي المراد من هذه الصفات المصادر اى هنأ وامراء وعياذا وقياما وقعودا لانهم اوقعوا
لفظ الحال موقع المصدر نحو قم قايما اى قياما وكقول الفرزدق الم ترنى عاهدتُ ربّى وانى لبين رتاج قايما
ومقام على حلفة لا اشتم الدهر مسلما ولا خارجا من فيّ زور كلام تقديره ولا يخرج من فيّ زور كلام خروجا والمعنى تبت
عن الهجاء وقذف المحصنات وعاهدته مع عليه بين باب الكعبة ومقام ابرهيم ومنعنا ان نجعلها حالا لانه يلزم تقييد
الشي بنفسه يعني لا يستقيم ان يكون قايما مقيدا للقيام وهو هو ولانه لا يومر بالفعل من هو فيه والمصدر يوتى لتاكيد

الفعل فيكون بمعنى قم قياما كما يستعمل المصدر بمعنى الصفة التي هي حال نحو جئت مشيا اى ماشيا والمراد من هنيا لك
ومريئا هنأ اكل الطعام ومراك ومن قاعدا اتقعد وقد سار الركب ومن عائذا اعوذ فلا يكون حالا الا انه يرد بالحال نفس
الفعل بخلاف المصدر فانه كنفس الفعل فقال المالكي ليس المراد منها المصادر لانه لا حاجة اليه اذ كما ينوب المصدر عن
الفعل ينوب عنه ايضا صفة هي حال موكدة بعاملها لتضمنها اياه فاستغنى بها عنه كما بالمصدر فنحو هنيا لك وعائذا بالله
من شره وقاعدا وقد سار الركب منه ولا يستبعد كون الحال موكدة لعاملها مع كونها من لفظه بخلاف المقيدة قال تعالى
وارسلناك للناس رسولا وقال تعالى وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات وقال المبرد عائذا ونحوه مصدر
جار على فاعل فاجيب لو كان مصدرا لما اختص بالمواضع المخصوصة بل ينبغى ان يجوز قعدت قاعدا بمعنى قعودا وهو
ممتنع اتفاقا ولانه لو كان مصدرا لجاز تعريفه نحو العائذ بك وهو ممتنع وقد اجروا بعض الجواهر مجرى المصادر في الدعاء
خاصة اذ الدعاء بالفعل فدل على ان المراد منها الافعال فينصبونها بافعال غير مظهرة لانها جعلت بدلا من اللفظ بفعلها
كقولهم تربا وجندلا لك اى ذلا واهانة لك ولام لك لبيان من يعني بالدعاء فان علم المعنى به يجوز تركها فيقول تربا
ومنه قولهم فاها لفيك ومعناها الخيبة وهو يدل لمن دهاك الله وخص الفم لان الاهلاك به اكثر فيقدر الفعل من الداهية
وجعل لها الداهية تقريبا لدلالة الكلام عليه لا لانه متعين بل اللازم تقدير شي يلائم المعنى قال فقلت له فاها لفيك
فانها قلوص امرى قاريك ما انت حاذره وقال المالكي نصب الجواهر المذكورة على المفعول به لانه كما ينوب عن الفعل المصدر والحال
الموكدة ينوب عنه المفعول به كقولهم تربا له وجندلا وفاها لفيك والضمير للداهية تقديره الزمه الله تربا وجندلا والزم
فاها لفيك ولا يصح ان يحكم بالمصدرية على هذه الاسماء لبعدها منه معنى فالموضع بالاصالة للفعل ثم للمصدر ثم للحال
ثم للمفعول به لان كلا اقرب معنى الى الفعل مما هو بعده فلو رعيت الدرجة الثانية لقلت تربًا وجندلا اوالثالثة
لقال متروبا ومجندلا ولكن روعيت الرابعة فجئ باسماء الاعيان قال الحاجبي هذه الالفاظ مصادر لانها بمعنى اهلاكا
فهى مثل خيبة ولانهم قالوا معناها تربتْ وجندلتْ ودهيتْ فاذا اريد بها نفس الفعل لا يكون مفعولا به **قلت**
الاصحاب قالوا من غير ان صدعوا بالحال الموكدة قد يجرى الصفة مجرى المصدر في جعلها مصدرا وبدلا من لفظ الفعل
لانها لما دلت على ذات باعتبار معنى جعلت للمعنى نفسه هنا غير منظور الى الذات فصارت اسماء للمعنى فاعل نعل مذكور
فاذا قيل هنيا لك ومريا الشي معناه ليهنئك وليمرئك هنأ ومراء ثم جعل بدلا من اللفظ بالفعل للقرينة اذ انما يقال هذا عند
مشاهدة ما يستمتع به فقوله تعالى كلوا واشربوا هنيا ليس منه لانه صفة لمصدر محذوف اى كلا هنيا والحق ان يقال
ان تحقق ان مراد العرب من هنيا وجندلا نفس الفعل وهو ليهنيك واهلكه الله فالحق ما قاله الحاجبي والا فالاصوب
ما قاله المالكي اذ لا امتناع في ان يجعل عائذا وهنيا ونحوهما حالا موكدة ويجعل فعله من لفظه محذوفا او ملفوظا اذ يصح
ان يذكر بعد الفعل ما دل عليه كالمفعول المطلق نعم يمتنع جعله حالا مقيدة اذ يلزم تقييد الشي بنفسه واما اذا جعل موكدة
لا يلزم ذلك وخص الموكدة بحذف الفعل لانها المشبهة بالمصدر بالدلالة على ما دل عليه الفعل ويلزم على ما قاله غيره خروج
الشي عن حقيقته وسلب الضمير الذى كان فيه وقول الحاجبي وقعوا لفظ الحال الاولى ان يقول لفظ الصفة لان قايما
في قم قايما اذا لم يصلح للحال اصلا عنده كيف يصح ان يقال نقل عن الحال الى المصدر وقد يضمر المفعول المطلق نحو زيدا ظننته
منطلقا اى ظننت ظني وهو ليس اضمارا قبل الذكر لتقدم ما اشتق من المرجوع اليه فهو مثل اعدلوا هو اقرب وذكر

فعاله صح

مصدر الفعل الملغى ضعيف لان ذكر المصدر كتكرير الفعل فيقوى به والغاء القوى قبيح الا انه حسنه كونه مضمرا
لانه لم يتقو قوة الظاهر وقوله صلى الله عليه وسلم اللهم متعنا باسماعنا وابصارنا واجعله الوارث منا يجوز عوده الى ما
تقدم من ذكر الاسماع على معنى اجعلها كالوارثة في لزومها الى حين موتنا باعتبار العادة اذ الوارث يلازم مورثه عند موته
فيكون الوارث المفعول الثاني وافراد الضمير على المعنى كقوله تعالى وان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه وهذا عند
غير سيبويه اذ عنده الانعام ليس جمعا بل اسم جمع ويجوز عوده الى الجعل لا الى الاسماع جمع والضمير المفرد المذكر لا يصح
عوده الى الجمع ولانها لا تكون وارثه ولا مثل الوارثة لانها تفنى قبله او مع فنائه وكون المراد بها الملازمة تاويل من
غير ضرورة اذ يصح ان يجعل الضمير للمصدر للدلالة اجعل المقدم عليه كقولهم من كذب كان شرا له اى اجعل الجعل الوارث
مفعولا اول ومنا مفعولا ثانيا ويكون المعنى اجعل الوارث من نسلنا لا كلالة كقوله تعالى فهب لى من لدنك وليا الآية
قال المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل **اقول** اراد بالفعل المصدر للفعل المتعدى اذ لا يكون لغيره
مفعول به واوقعته عليه نحو ضربت زيدا فان ضربك وقع على زيد وهو مفعول به وخرج ساير المفعولات لان المفعول فيه
ما وقع فيه الفعل والمفعول له ما وقع لاجله فلا يدخل فيه نحو خفت زيدا وفهمت المسئلة **قلت** المراد ما وقع
عليه واثبت له حسا او عقلا فعل اى مصدر فعله وانشاء فاعل فمعنى خفته اجلبها واعطيته فاوقعه حلا او بعضا مثبتا
اياها به ومعنى فهمتها فعلت وانشات الفهم لها في ذهنى اذ قد تقدم ان المفعول بالحقيقة المفعول المطلق فالمفعول به ما
فعله واوقعته عليه نحو ضربت زيدا اذ معناه فعلت الضرب به واوقعته عليه وعلم من قبل ان القيام ونحوه في فعل
زيد القيام مفعول مطلق للنوع لانك وجدته لا انه فعلت به شيئا قالوا الله وزيدا في عبدت الله وشاهدت زيدا خرجا
لانه لم يقع عليها الفعل قال الحاجبى بل دخلا اذ المراد بما وقع عليه ما تعلق به **قلت** ما تعلق به اعم من ما وقع
عليه فيتناول المفعول فيه وغيره فان قال المراد بما تعلق به فعل الفاعل ما يتوقف عقليته عليه فلا يكون اعم **قلت**
حينئذ يلزم الدور لان الفعل الذى يتوقف فهمه على متعلق هو المتعدى وذكر المتعلق هو المفعول به اذ في شرح المفصل
صرح الحاجبى بان ذكر المتعلق هو المفعول به فهو محدود بالمفعول به فلو حد به ايضا لزم الدور واقول الاولى ان
يجرى على ظاهره ولا يرد عبدت الله ونحوه اذ المراد ما وقع عليه فعل الفاعل حسا نحو ضربته او عقلا نحو عبدته اذ معناه
عظمته او يحقق قول الحاجبى بان المتعدى ما يتوقف فهمه اى فهم مصدره على متعلق وان لم يحكم عليه بانه وقع او
سيقع عليه وذلك المتعلق حين حكمت بانه وقع عليه ويتعلق به او يقع عليها المصدر يسمى مفعولا به فلا دور فالمفعول
به ما حكم عليه ضمنا بوقوع فعل يتوقف عقليته على متعلق عليه **فان قيل** هلا قال ما وقع به او فعل به **قلت**
حال الفعل معه ليس كحاله مع غيره فانه تارة يغيره نحو طحنت البر وتارة يغير صفته نحو احميت الماء الحجى يعلى ويفعل التعدى
به انما ثابتا ثمره فيه وتسلطه عليه قال الحاجبى لو قال لما وقع عليها الفعل لكان اولى ولا يقال ذكر الفاعل لاخراج مفعول
ما لم يسم فاعله لانه مفعول به الا انه رفع لما اقيم مقام الفاعل بمتنع اخراجه من حده مع انه لا يخرج بذكر الفاعل
واورد عليه زيد في زيد ضربته فانه وقع عليه فعل الفاعل وليس بمفعول به فالجواب عنه وعن امثاله ان هذه الحدود
احصرت للعلم بالمقصود والمراد منه ما وضعه للدلالة على ما وقع عليه الفعل وكذا اذا قيل الفاعل ما اسند اليه الفعل
المراد منه ما وضع لذلك وزيد في زيد ضربته لم يوضع للدلالة على ما وقع عليه الفعل بل وضع للدلالة على انه جزء من الكلام

ومحكوم عليه حقيقة لكن اتفق ان الحكم فعل واقع على ما هو هو في المعنى وهو الهاء العايد اليه فتوهم انه مثله في الاسم
نعم الهاء في زيد ضربته موضوعة للدلالة على ما وقع عليه الفعل وهو زيد في المعنى الا ان زيدا لم يدل على ما وقع عليه
الفعل دلالة وضعية والكلام فيها نعم يدل عليه دلالة عقلية وليس الكلام فيها وعند المالكى المفعول به ما يصدق
عليه اسم مفعول تام من لفظ عامله نحو ركبت الفرس فانه يصدق عليه انه مركوب واحترز بقوله تام عما يصدق عليه
اسم مفعول مفتقر الى حرف جر نحو سرت يوم الجمعة فان يوم الجمعة مسير فيه **قلت** نحوه لا يكون المعدى
اليه بحرف الجر مفعولا به نحو عجبت من ذهابك وفرحت بقدومك والمتعدى الى اثنين في غير باب علمت اما ان يتعدى
اليهما بنفسه كاعطيت زيدا درهما واما الى الثانى مرة بنفسه ومرة بحرف الجر كاخترت وامر اذ يقال اخترت زيدا قومه
ومن قومه وامرته الخير وبالخير والاصل في القسم الاول تقديم ما هو فاعل معنى وهو زيد في مثالنا لانه اخذ
به جاز اعطيت درهمه زيدا وامتنع اعطيت صاحبه الدرهم وقد يجب تقديمه نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وقد يجب
تاخيره نحو ما اعطيت درهما الا الاحمر واعطيت الدرهم صاحبه وفي القسم الثانى الاصل تقديم ما تعدى اليه بنفسه
لان ما لم يحتج الى واسطة اسد تعلقه مما يحتاج اليها واذا جاز اخترت قومه زيدا وامتنع اخترت احدهم القوم فانهما كالفاعل
مع مفعوله **قال** وقد يتقدم على الفعل **اقول** الفعل وما اتصل به اقوى عملا فيجوز ان يتقدم عليه
المفعول ما لم يمنع مانع كما سياتى وقد يجب تاخيره نحو علمت انك منطلق وان ستقوم اذ يمتنع وقوعهما اول الكلام وقدر
الاخفش اللام في قوله تعالى وان هذه امتكم وان المساجد لله اى لان هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فاتقون ولان
المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا وقد يجوز حذف حرف الجر عنهما اذا تعين والا امتنع نحو رغبت ان يكون كذا اذ لا
يعلم ان المراد في ان يكون او عن ان يكون واذا حذف فعند الخليل هما مع ما بعدهما في محل الجر وعليه الاخفش ويصححه
بقوله وما زرت ليلى ان تكون حبيبة الى ولا دين بها انا طالبه وعند سيبويه في محل النصب وقال المالكى هو الصحيح
لان نصب المفعول بعد حذف جاره اكثر فالحمل عليه اولى **قلت** انما نصب اذا حذف جاره لاقتضاء الفعل وحذف
الجار من ان وان لكثرة استعمالهما وطولهما بما بعدهما فلا نصب محلا وكذا في الاسيرح لو نصبا محلا لم يتقدما كما في علمت
ان زيدا منطلق لان المنصوب بحذف الجار فرع المنصوب بتعلقه فلا يقع الا حيث يقع وكذا اذا كان الفعل مدخول حرف
مصدرى ولام ابتداء او قسم نحو من البر ان تكف لسانك وان زيدا لتضرب عمرا وبالله لا قولن الحق وقد يجب تقديمه اذا
كان اسم استفهام او شرط او مضافا اليهما نحو من رايت او غلام من ضربت او مفعولا لجواب اما نحو واما اليتيم فلا تقهر وقال
الكوفيون يمتنع غلامه ضرب زيد وما اراد اخذ زيد وما طعامك اكل الا زيد وهو باطل اذ جاء هذه التراكيب في اشعار
الفصحاء وقد يحذف الفعل عن المفعول لجواز القرينة معا ليه مشعرة بخصوصية الفعل فيحذف اذ المراد من اللفظ الدلالة
على المعنى فاذا حصل بالقرينة لم يحتج الى اللفظ ان لم يكن كثرة نصيرا مثلا او جار ما بجراه ولم يقع موقعه لفظ كقولك
زيدا لمن قال من اضرب او حالية وهى اما حضور معناه كقولك لمن سرح في اعطاء القوم زيدا باضمار اعط زيدا ولمن
شرع في ذكر رؤيا خيرا لنا وشرا لعدونا باضمار رايت ولمن صدرت عنه افاعيل الخلافة من منع واعلاق وتضييق لكل
هذا بخلا باضمار الفعل وبخلا مفعول له وافاعيل جمع افعولة كاعجوبة وزنا ومعنى واحاديث النبى جمع حديث لا جمع احدوثة
لان هذا الوزن للتحقير والذم ويصح ان يجعل جمع افعال او سببه كقوله اذا تغنى الحمام الورق هيجنى ولو تسليت عنها ام عامر

او كم الخبرية م
ويجب تاخيره اذا صور العامل
بما النافية او بحرف مصدرى او
القسم او باداة الاستفهام او
الشرط او التحضيض ولام ابتداء
غير المصاحب لان وكم الخبرية
او وصل بعامل رفعها عليه ما
جار الله عنه م

باضمار ذكرت والتهييج بسبب الذكر ومقارنته كقولك لمن زكنت انه ما قصد الحج مكة باضمار اراد ولطالب الهلال
اذ ا كبر الهلال باضمار راى وحاذق بيد دالسهم قبل القرطاس القرطاس اى يصيب القرطاس كانك حدست بمشاهدة
امارة التسديد الاصابه ومنه قولك لمن اثنى على رجل اهل ذاك واهله اى ذكرت اهل الذكر واهل الثناء ومنه قوله
لن تراها ولو تاملت الا ولها في مفارق الراس طيبا باضمار وانت ترى لان رؤية الشخص يقارن رؤية ما يستمل عليه فاستغنى
باحديهما عن الاخرى وترى المضمر بمعنى تعلم لئلا يلزم انها كانت مكشوفة الراس ويحمل الفعل المضمر خبر مبتدا محذوف
اذ ا والحال لا يدخل المضارع المثبت عند الاكثر ولام لمن ركبت ولطالب الهلال ليست صلة للقول والا لكان
المضمر تريد وارايت بل بمعنى لاجل ذلك وقال الحاجبي بمعنى عن اى كقولك عن من ركبت ومعنى ركبت علمت بالقراين
ومنه قولهم كاليوم رجلا باضمار لم ار واصله لم ار رجلا كرجل اليوم فحذف رجل المخفوض وقدم الجار معها صار مجرورا به
على المفعول فصار رجلا بعدان كان صفة قال اوس حتى اذا الكلاب قال لها كاليوم مطلوبا ولا طلبا وطلبا جمع طالب
اى الثور يجد في الفرار والكلب يجد في الطلب والكلاب صاحب الكلاب والهاء ضمير الكلاب وفي غير هذا التقدير كثير
تغيير وقيل تقديره لم ار رجلا كرجل رايته اليوم فحذف رجل وصفته فدخل الكاف اليوم فقدم وان كان الرؤية رؤية قلب
قلت يكون كاليوم مفعولا ثانيا وقال الحاجبي قوله كاليوم ونحوه مما حذف فعله لكثرة استعماله فان كثرة استعماله
في هذا المعنى قرينة دالة على المحذوف كالقرينة الحاليه والمقاليه وليا وعد كقولك زيدا لمن قال سا طعم المحاويج باضمار
اطعم اوسوال عن فعل بمعناه كقوله بل وجادا لمن حاله انى يكان كذا وجدنا باضمار اعرف اذ معنى الاستفهام اتعرف
به وجدا والوجد مستنقع الماء ومنه قولك للصبيان لمن قال لم افسدتم مكانهم اى لم الصبيان لا اياي الان قولهم
لم افسدتم يتضمن اللوم واما طلبه كقول العرب اللهم ضبعا وذيبا اى اجمع فيها اى في الغنم فانهما اذا اجتمعا فيها
تقاتلا فنجت الشاة من شر الذيب اورد على نافيه او امره او ناهيه او مثبته كقولك لمن قال القيت احدا وتعلم
لغة او لا تضرب احدا او ضرب زيد عمرا بل زيدا ونحوا ومن اساء اليك وبكرا باضمار لقيت وتعلم واضرب وضرب
وقد يكون لرد وفق المعنى دون اللفظ كقوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى قل بل ملة ابرهيم اى بل نتبع على مو
لان معنى كونوا هودا اتبعوا ويجوز الاظهار في المواضع للتاكيد قال سيبويه هذه حجج اى شواهد على حذف الفعل فانه
سمع عن العرب اللهم ضبعا وذيبا فاذا سئلوا ما تعنون قالوا اللهم اجمع فيها ضبعا وذيبا اما اذا صار المحذوف
منه الفعل مثلا كقولهم كل شيء ولا شتيمة حر اى ايت ولا ترتكب وهذا ولا زعماتك اى ولا اتوهم ضرب لمن وعد
باشياء ولم يف بها ثم وجد على غيرها والزعم قول لا عن اعتقاد وروى ان عمر الجنى كان عنده قرص وزبد
وتمر فقال رجل اطعمني من قرصك وزبدك فقال نعم كليهما وتمرا اى اطعمك كليهما وازيدك تمرا وجب الاضمار اذ الامثال
لا تغير والاظهار يغير من التغير وروى برفع كليهما ونصب تمرا اى كلاهما لك وازيدك تمرا وكذا اذا كان جاريا مجراه
كقولهم حسبك خيرا لك اى حسبك ما اتيت من الشر واقصد خيرا او وراءك اوسع لك وهو زجر عن الاقدام على الشيء
وامر بخلافه معناه خل المكان الذي وراءك واقصد مكانا اوسع لك قيل ان ابن جملة اتى حجر ولا فقال السلام عليكم
فقال كلمة تقال ولا جواب لها فقال ا ادلج فقال وراءك اوسع لك اى تنح عني مكانه قال ارجع خلفك واقصد مكانا
اوسع ومنه قوله تعالى وآمنوا خيرا لكم وانتهوا خيرا لكم تقديره انتهوا من الشر اتوا خيرا لكم ونظيره انته امرا قاصدا

الا انه جاز بل جاء انته امرا قاصدا لانه لم يكثر كثرة استعمال انته خيرا لكم وغفل الزمخشري عن هذا فسوى
بينهما وتقديره عند الفراء انتهوا انتهاء خيرا لكم وعند الكسائي انتهوا يكن الانتهاء خيرا لكم وكلاهما ضعيف اذ لا يطرحان
في حسبك خيرا لك ووراءك اوسع لك ولانه اظهر انت في انته امرا قاصدا وهذا يدل على ان تقديره نظايره مثله
ومنه عذيرك من فلان وهو بمعنى العذر كالنكير اى احضر عذرك لان المعنى عليه ولان المصدر قد يقام مقام
الفعل وقيل العذير بمعنى العاذر لان المصدر انما يجيء على فعيل في الصوت كالزئير وفي السير كالذميل ومنه من انت
زيدا اى تذكر زيدا لضرب لمن عاب زيدا وليس بمعيب وتذكر حال والعامل فيه ما في الكلام المقدم من الاستفهام بمعنى الانكار
او التقدير من كنت ذاكرا زيدا فحذف كان وخبرها وانفصل الضمير وقيل من انت زيدا خطاب مع خسيس جاهل يسمى
زيدا وهو اسم لمن شهر بالفضل والشجاعه ومنه قولهم شانك والحج تقديره عليك اى الزم شانك مع الحج والمراد بالشان
مقدمات الحج لا امر آخر ولذا قالوا الواو بمعنى مع فيكون المامور به شيئا واحدا ومنه اهلك والليل اى بادر والمبادرة
المسابقة وهي متعديه الى شيء يقال بادرتك الغايه كانه امره ان يسابق الليل اهله ليكون عند اهله قبل الليل
قلت عليه يلزم ان يكون واو الليل زائدة وقيل تقديره بادر اهلك واسبق الليل والواو ليس بمعنى مع
قطعا ومنه امرا ونفسه قيل الواو بمعنى مع على حد ما صنعت وزيدا والحق انه عاطفه فهو حث على مجره
نحو خليلك ونفسك ومنه قولهم مرحبا واهلا وسهلا اى اصبت رحبا لا ضيقا واتيت اهلا لا اجانب واتيت
سهلا من البلاد لا حزنا فاستانس وقال سيبويه هي مصادر نائبة في الدعاء عن افعالها اى رحبت بلادك
رحبا وسهلت سهلا وتاهلت اهلا اى تاهلا والظاهر انه انما يقصد به الدعاء اذا لم يصدر عن المزور اما اذا
صدر عنه يكون تقديره اصبت واتيت ونزلت ويقول الزائر راد ا وبك مرحبا واهلا وسهلا فان اريد منه
اذا صدر عن المزور الدعاء فالصادر عن الزائر دعاء او لا فالصادر عنه دعاء اذ المعنى به انت بمنزلة من
يقال له هذا اذ لا يحسن ان يقول الزائر للمزور اهلا على تقدير انت اهلا قال سيبويه وقد يرفع فتقديره هو رحب
مرحب لك الى آخره ومنه ان تاتني فاهل الليل والنهار اى فانك تاتي اهلا لك بالليل والنهار ومعناه تكرم
لان المرء يكرم في اهله ليلا ونهارا وحاصله ان كل مفعول كثر في لسانهم حتى صار مثلا وجاريا مجراه التزم
حذف فعله وعلته كعلة الحذف في سقيا ورعيا على ما مر **تنبيه** كل مفعول ونحوه انما يجب حذف عامله
في غير التحذير والاغراء اذا دل على الفعل موجه ما يصح ان يقوم مقامه ولا بد وان يحمل ضمير كان في الفعل
المحذوف حتى قال ابو الحسن في سقيا ونحوه ضميران لانه بمعنى سقاك ولا يجوز تاكيد الناصب المضمر بالمصدر
فلا يقال سقيا اياه ونحوه لان المجيء بالمصدر للتوكيد اطناب وحذف الفعل اختصار فجمعهما تناقض ويجوز حذف المفعول
به الا مالم يتم فاعله والثاني والثالث من بابي علمت واعلمت والمتعجب منه لانه محتاج اليه الا اذا وقع جوابا
كقولك زيدا لمن قال من رايت لانه يلزم نفي الجواب والمحصور نحو ما رايت الا زيدا لانه يلزم نفي الرؤية مطلقا و
المحذوف عامله نحو خيرا لنا وشرا لعدونا اذ المحذوف لفظا اما مراد معنى كان ضميرا كالعايد الى الموصول ونحوه او
مظهرا وهو انما يكون في سياق النفي نحو لا تشتم اى احدا لانه نكرة في سياق النفي فيعم الجنس والجنس معلوم وظاهر
واما غير مراد والباعث على حذفه اما بيان ان المقصود بالاخبار وقوع الفعل من الفاعل كما انك بين بالمبني

للمفعول ان الغرض بيان من وقع به الفعل فيضمن الفعل معنى يقتضي اللزوم كتضمين جرح معنى عاث كقوله
فان تعتذر بالمحل من ذي ضروعها الى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي اصله يجرحها نصف نفسه بالكرم اي
ان اعتذر رقة النوق للضيف بقلة اللبن لاجل المحل عرقبتها للضيف والمراد بذي ضرعها اللبن وكتضمين
اصلح معنى لطف كقوله تعالى واصلح لي في ذريتي واما المبالغة في كمال الاقتدار عليه كقولك فلان
يعطي ويمنع والله تعالى يحيي ويميت فالمتكلم قصدا لي نفس الفعل وجعل المفعول به نسيا منسيا كان فعل الازم
اي يوقع الاعطاء والمنع واما اسباب اخر داعية اليه كما في حذف الفاعل فيها الايجاز كقوله تعالى واسمعوا
واطيعوا او مشاكلة المحاور كقوله تعالى وان الى ربك المنتهى وانه هو اضحك وابكى او العلم به كقوله تعالى انه من
يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين او الجهل به كقولك ولدت هند اذا جهلت من ولدته او عدم القصد
بتعيينه كقوله صلى الله عليه وسلم اذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة او تعظيم الفاعل كقوله تعالى كتب الله لاغلبن انا ورسلي
او تحقيره نحو شتم اللئيم او الخوف منه نحو ابغضت قال الثاني المنادى اي الثاني من المواضع يجب حذف الفعل
وجوبا قياسا المنادى والنداء لغة بفعال بالكسر كقتال وهو واوي لانه من ندوت اي جلست في النادي واصطلاحا
فالجملة انشائية يقصد بها تنبيه من تخاطب بيا او باحدى اخواته والاولى جملة انشائية يطلب بها
اقبال من تخاطب بيا واخواتها فالمنادى هو المطلوب اقباله بحرف نايب مناب ادعو فيخرج بالمطلوب اقباله
المندوب وغيره وبحرف الطلب قبالك واقبال زيد وبنايب مناب ادعو الا زيد قائم ونحوه فان المنبه طلب اقباله
ضمنا بحرف لم ينب عن ادعو وظننا انما قال ذلك ليخرج ليقبل زيد وهو سهو لان اللام لم يوضع لطلب الاقبال
لا صريحا ولا ضمنا بل وضعها للطلب مطلقا والحرف قد يكون ملفوظا نحو يا زيد وقد يكون مقدرا اي محذوفا كقوله تعالى
يوسف اعرض عن هذا اصله يا يوسف فحذف يا لكثرة وقوعها في كلامهم ثم الاصح ان يا زيد اصله يا ادعو زيدا
او نحوه اذ هو المعنى به فيا دليل على انشاء النداء كالهمزة لانشاء الاستفهام والواضح لما علم انه يكثر في كلامهم
حذف فاعله لدلالة الحال على انه ضمير المتكلم وكذا الفعل لكثرته المعلومة عنده والكثرة تشعر بالمحذوف اشعار
القرينة الحالية او المقالية وضمنه يا كما قد يتضمن همزة الاستفهام الانكار ولذا اميلت والظاهر انه المراد من قولهم
يا نايب الفعل فلا يجمع بينهما اذ الحرف لا يصلح عوضا عن الجملة ثم الاكثر على ان المنادى مفعول به للفعل المحذوف
فما اعرب منه منصوب به او مخفوض بحرف يتعلق به وما بني منه منصوب موضعا به وليس حرف النداء عاملا بالنيابة
عن الفعل وان صار نايبا عنه معنى فان عامة الحروف اتى بها عوضا عن الافعال بغرض الايجاز كالواو عن اعطف
والهمزة عن استفهم ولم يعمل شي منها ولم يتعلق بها ظرف لئلا يلزم التطويل المبطل للايجاز المطلوب منه وانما لم يحمه
حال على الصحيح لانه مدعو على كل حال قال ابن يعيش قال الاكثرون نصبه لفظا او موضعا لحروف النداء
لنيابتها عن الفعل لفظا او معنى كسقيا نائبا عن الفعل في قولك سقيا زيد وزيد في الدار ابوه والفرق ان غيرها من
حروف المعنى نايب عن فعل هو عبارة عن غيرها ففاء العطف نايب عن اعطف وهو الفعل المؤثر الواصل الى المعطوف
وليس مدلوله الفاء بخلاف يا فانه مدلول ادعو فكانهما مترادفان فيعمل ومن قوة شبهها بالفعل قال البعض
انها اسماء افعال متضمنة معنى الانشاء وهو ضعيف لان اسم الفعل لا بد له من مرفوع فان لم يظهر يستتر فيه ولا يصح

الثاني المنادى

ان يستتر الغايب ولا المخاطب اذ ليس المعنى عليه ولا المتكلم لانه لا يستتر له في اسم فعل لانه اما التسمية الامر ففيه ضمير
المخاطب واما التسمية الخبر ففيه ضمير الغايب ولانه يلزم ان يستقل مع مستتره كلاما ولانه لا اسم على حرف
واذا لم يكن الهمزة اسم الفعل فكذا اخواته لان الكل بمعنى ولو قيل المنادى معمول الحرف النداء لتضمنها ادعو لم يبعد
فانه في تاديه معنى ادعو ليس اقل من ليت لا تمنى وقول بعض ان يا زيد ليس كلاما بل بعضا من كلام يذكر بعده مردود
بانا قاطعون بان يا زيد كلام تام ولذا احسن الوقف عليه وان ما ذكر بعده من عمرو منطلق ونحوه كلام مستانف
وقد يقال يا زيد لا يذكر بعده كلام بل يعلم حضوره ولانه لو كان جزءا مما بعده لكان له اعراب بحسبه وقد تعدد
فيه جهات الاعراب والمنادى يبنى على نصبه الا ان يعرض ما يمنعه فيبنى على ما يرفع به فما اعرابه بالحركة يبنى
على الضم والمثنى على الالف والجمع المذكر السالم على الواو وانما يبنى اذا لم يكن مضافا ولا مشبها به ولا نكرة ولم يكن
بعوض اما سبب بناء المفرد المعرفة فهو شبهه بالمضمر لفظا من حيث انه مفرد اي غير مضاف ولا مشبه به
ومعنى من حيث انه معرفة حلت في موضعه اذ يا زيد اصله من حيث المعنى ان يعبر عنه بقولك ادعوك و يا
اياك لانه مخاطب والاصل فيه ان يكون مضمرا ولكنهم لما علموا انهم ربما ينادون الغايب عن الحس او غير المواجه توسعا
من جماعة او واحد فلو قيل يا اياك لظن غير المنادى انه المنادى فوضعوا الظاهر موضع المضمر فلا يظن كل
سامع انه المنادى اذ لقب كل يختص به غالبا ويدخل في المفرد يا رجل ويا رجال ومعدي كرب وفي المعرفة
ما كان معرفة قبل ندائه نحو يا زيد وما تعرف في النداء بالقصد اليه نحو يا رجل وقيل علة بناء المنادى وقوعه
موضع المضمر لان البناء عارض فيه وكونه مفردا معرفة حاصل قبل صيرورته منادى **قلت** لم يجعل
العامل الاول مجرد كونه مفردا معرفة علة البناء بل مفردا معرفة وقعت في موضعه ولو كان علة بنائه مجرد وقوعه
موضع المضمر لبني المضاف ايضا وانما لم يبن النكرة لانه لم يقصد به المعين فلا يشبه الكاف التي هي للمعرفة ولم يبن
المضاف وكذا شبهه لبعد شبهه من المضمر لانه عامل بالذات في المضاف اليه والمضمر يمتنع بالذات ان لا
يعمل وقال الحاجبي وغيره لان الاضافة مانعة من البناء لانها من خواص الاسم المعرب ولذا اعرب كثير من
الاسماء عند اضافتها وبني عند قطعها منها نحو ابهم وقبلك ولان المضاف اليه حل محل تنوين التمكن ولا تنوين للتمكن
في مبني والحكم بالبناء كما ينتفي لانتفاء السبب ينتفي لوجود المانع قيل عليه الاضافة او اللام لا تغير البناء فان خمسة
عشرك والخمسة عشر مثل خمسة عشر في البناء اجاب الحاجبي ان بناء المنادى عارض بسبب بعيد بخلاف
خمسة عشر **قلت** بناء خمسة عشر ايضا عارض لانه بالتركيب العارض له كبناء يا زيد بالنداء العارض وعلة البناء
مناسبة مبني الاصل والقرب ملغى ولذا لدن وان كان شبهه بعيدا من مبني الاصل يساوي صه في البناء والاولى
ان يقال تركيب خمسة عشرك الموجب لبنائه قبل اضافته التي تقتضي اعرابه والاضافة في عبد الله المقتضية لاعرابه
قبل ندائه الموجب لبنائه فالاضافة في عبد الله واقعة وفي خمسة عشرك رافعة والدفع اهون من الرفع **فان
قيل** قولك يا زيد اصله ادعوك لانه مخاطب مع قولكم انه ينادى الغايب ثم لم يكن مواجها للمنادى تناقض وايضا
النداء لمن لم يواجهك والخطاب لمن يواجهك فلا يكون احدهما الاخر **قلت** الخطاب للحاضر مواجها او لا وكذا النداء
فمن هذه الجهة صار بمعنى وصار المنادى مبنيا والمراد بالغايب البعيد مثل السامع نداءك فهو حاضر ايضا والمراد

سفي

بمشابه المضاف لم يكون الاسم الاخر تتمة للاول وضعا او تركيبا ولم تصر معه جملة وان كان في الاصل او
يكون عطفا عليه نحو يا خيرا من زيد ويا ضاربا زيدا ويا ثلثة وثلثين في اسم رجل ويا زيدا وعمرا المسمى بهما اما اذا
ناديت جماعة عدوهم ثلثة وثلثون **قلت** يا ثلثة والثلثون تنبي ثلاثة وترفع الثلثين على لفظه ويجوز نصبه
على المحل ولم يجعل الاول مشبها بالمضاف لان كلا منهما حقيقة غير حقيقة الاخر فليس الثاني تتمة للاول بخلاف ما سمي
بهما رجلا فانه عبارة عن حقيقة واحدة **فائدة** تنوين المنادى ضرورة قال سيبويه ويكون مضموما تمسكا
بقوله سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وقال يونس بن عيسى يكون منصوبا ردا الى اصله كما اذا نون غير
المنصرف المجرور وقال المالكي لطوله شبها بالمضاف ولانه معاقب للاضافة **قلت** لو اعتبر هذا القدر من
الطول لوجب نصب يا زيدان ويا زيدون انما بني على الحركة للالتقاء كما كان في نحو يا زيد ويا عمرو ثم حمل عليه
غيره ليجري الباب على سنن واحد ولان بناء الاسم المنادى عارض لانه بسبب عروض النداء فبني على الحركة ليوافق
الحركة التي هي عارضه البناء العارض ولتدل الحركة على ان اصله الاعراب اذ الحركة علامته بخلاف السكون نحو من
وانما ضم ليخالف حركته البنائية حركته الاعرابية وهي الفتح في نحو يا عبد الله والكسر في يا لزيد ولانه يشبه قبل في
اعرابه اذا نكر او اضيف وبنائه اذا عرف وافرد وانما قال وبني على ما يرفع به ولم يقل على الضم ليدخل يا زيدان
ويا زيدون فان الالف والواو فيهما ليسا للاعراب بل لمجرد التثنية والجمع كما في نحو يا زيد ويا رجل نبههما على
انه قد يكون معرفة قبل النداء نحو يا زيد وقال المبرد والسيرافي والجرجاني زال علميته ولا يبعد ان يجعل لواحد
من امته بالقوة كل منهم مسمى به وان لم يوجد في الخارج تسميته فان الشمس اذا نزع منها اللام تكون نكرة وان لم يوجد شمس
اخرى اذ لا يبعد ان يخلق الله تعالى شموسا ثم عرف بالنداء وهو تعريف آخر كتعريف الزيدين فان حرف النداء
اذا قصد بها معين يجعل مدخولها المعين بعد ان شاع نحو يا رجل ويوصف بالمعرفة وقال ابن السراج انه باق على
تعريفه للاستصحاب ولان يا لا يعرف ولم يعد من المعرفات بل للخصص كالصفة وانما وصف نحو يا رجل بالمعرفة لان
اصله يا ايها الرجل هذا كلام الاصحاب ويرد عليهم انه ينبغي ان يعرب يا زيد لانهم ركبهم شبه مبني الاصل لانه
يشبه المضمر وهو يشبه الحرف ومشابه المشابه للشيء لا يشابهه وانا اقول على وجه لا يرد ذلك وهو ان المنادى
المفرد المعرفة يشبه كاف الخطاب لانه مخاطب والاصل في الخطاب الكاف وفروعه لانه الموضوع لنحو ذلك واراك
وذا كما فعلة نابه يشبه حرف الخطاب او يضمنه له وكما بني ما تضمن لفظه الحرف نحو متى بني ما تضمن محله الحرف كالمنادى
ولذا قال سيبويه تعريف المنادى بالاشارة وتوجه الخطاب اليه فلا يبني النكرة لان حرف الخطاب للمعين ولا المضاف
لان حرف الخطاب لا يضاف واذا ثبت ان بناءه لشبهه او لتضمنه حرف الخطاب يكون تعريفه بالاشارة والخطاب اليه
كتعريف اسم الاشارة بالاشارة اليه واذا كان تعريف اسم الاشارة بالاشارة دون المواجهة فتعريف المنادى بالاشارة
مع المواجهة اولى ولذا قال الاوايل انتقل زيد في يا زيد من التعريف العلمي الى الخطابي **قلت** وكما انتقل الزيدان
من التعريف المعنوي الى اللفظي وقال سيبويه صار يا زيد كاسم الاشارة واختار المتاخرون انه بقي تعريفه العلمي مع الخطابي
لانهما غير متنافيين ولا مثلين لان احدهما معنوي والاخر لفظي بصحيحه قال الحاجي تعريف يا رجل بيا لانه قبل دخوله
نكرة **قلت** يرد عليه ان الاوايل اتفقوا على ان التعريف خمسة ولم يذكروا ان يا لتعريف المنادى وان يا لانشاء الندآ او نائب

عن الفعل كواو القسم فانه لانشاء القسم وعوض عن الفعل فلا يكون للتعريف كالواو وانه يلزم ان لا يحذف كما لا يحذف
ما هو اقوى منه في التعريف وهو اللام وانه داخل الفعل بتقدير فيكون الفعل قابلا للتعريف وهو محال وقيل لام يحذف
واصل يا رجل يا الرجل فحذف اللام وادخل يا **قلت** اللام لا يحذف اصلا وانما قيل اصل امس وسحر الامس والسحر للضرورة
ولا ضرورة هنا واذا بطل القولان تعين ان يكون تعريفه بالاشارة والمواجهة **فان قيل** لم يذكر الاوايل هذا التعريف
قلت لا نسلم فان سيبويه نص على انه من تعريف الاشارة ومن لم يذكر فلانه ظاهر انه داخل فيه وعلى هذا القول
لا اشكال في يا زيد فيه تعريف خطابي اي تعريف الاشارة والمواجهة باق معه تعريف العلمية عند الاكثر وزايل عند بعض
وفي يا هذا جاز ان يقال تعريفه هو الاصلي ولكن زاد وقوي بالمواجهة وجاز ان يقال حصل بالندآء تعريف الاشارة
والمواجهة وزال تعريفه الاصلي والاجتماع مثلان وعند من يجعل يا للتعريف يقول بزوال تعريف الاشارة لئلا يجتمع تعريفان
لفظيان ويجوز ان يقول ببقائه كالتعريف العلمي على وجه **قال** ويخفض بلام الاستغاثة ويفتح لالحاق الفها
الى آخره **أقول** هي من الغوث وهو استدعاء المغيث احدا الرفع الضيم وفي الاصطلاح فاذا نودي احد ليخلص غيره
من شدة او ليعينه على مشقة فذلك الندآء استغاثة وهو مستغاث ومستغاث به والحرف الدال عليها اللام والالف
ويعرب اذا دخل اللام لانه يضعف شبهه بالمضمر او نقول بعد عن شبه الكاف لما لان اللام من خواص الاسم والاصل فيها الاعراب
فهو يقوي الاعراب فبطل اثر شبهه العارض بالكاف ولانه يمتنع تقدير الكاف التي المنادى في موضعه ويخفض
بحرف الجر لا يلغى ولو كان زايدا بخلاف الفعل الزايد يجب الجر به وانما فتحت اللام فيه فرقا بينها وبين لام المستغاث
له او لانه مدخل المضمر مفتوحا نحو لك على الاصل اذ الاصل المبني على حرف واحد الفتح للتخفيف فكذى المنادى لانه
واقع موقعه وانما كسر في المظهر فرقا بينه وبين لام الابتداء ولم يكتف في الفرق بالاعراب لانه قد يكون مقدرا
نحو لموسى غلام فيشتبه ولا اشتباه في المضمر اذ يقال له ولانت غلام وله او لك غلام ويكسر فيما عطف
عليه ان لم يعد حرف الندآء لان العطف على المستغاث به يغني عن فتحه ولانه لا يعطف مضمر المخاطب على
مثله ويفتح ان اعيد كقوله يبكيك ناء بعيد الدار مغترب يا للكهول وللشبان للعجب وكقوله
يا لقومي ويا لامثال قومي لاناس عتوهم في ازديادي وكقوله يا لقومي من العلى والمساعي يا لقومي
من للندى والسماح ما لعطافنا ويا للرماح وابن الحشرج الفتى النفاح رزئي هولاء اعلم يبق بعدهم من تقوم
بالعلا والنفاح الكثير العطاء يقال نفحه بشيء اذا اعطاه واما دخول لام التعجب نحو يا للماء وللدواهي
ويا للعجب فمن كسر قال تقديره يا قوم اعجبوا للماء ونحوه وقال المالكي تقديره يا للناس للماء وللعجب ومن
فتحه اراد يا ماء ويا داهية هذا اوانك فادخل اللام مفتوحة كانه استغاث به في ازالة تعجبه وهو اذا راى
امرا كثيرا بحيث يتعجب منه فناداه متعجبا منه كالوا له اورى امورا منكرة عجيبة فنادى اهلها ومعناها احضرن
فان هذا وقت لا ننكر حضوركن فيه والعجب من الحاجبي فانه قال تقديره يا هولاء اعجبوا للعجب وروى اللام
مفتوحة وقد يخلو المستغاث به عن حرف الاستغاثة كقوله الا يا قوم للعجب العجيب وللغفلات تعرض للاريب
وقد يستغاث بالالف نحو يا زيدا لعجب فتح ما قبلها واذا جيء بالالف يمتنع دخول اللام استغناء به عنه ولان
اللام تقتضي زوال اثر الالف لانه يقتضي كسر الاخر فكرهوا الجمع بينهما وكلا اللامين متعلق بادعوا ويا النايب منه

اللام مع من
ادخل بعض السماع
العظيم بمنزلة الخطاب اذ الاشتغال
للخاصة انتهى ... ام

وقيل الداخلة فى المستغاث لام متعلق بمحذوف ولا مدخل المنادى المستغاث والمتعجب منه الا ما ونصب
ما علا المفرد المعرفة والمستغاث باللام وهو المضاف نحو يا عبد الله والمشبه به نحو يا خيرا من زيد ويا طالعا
جبلا ويا بالله ويلتئن للمسمى به والنكرة نحو يا رجلا لغير معين وكقول عبد يغوث وهو اسير يا راكبا اما عرضت
فبلغن ندامای من نجران ان لا تلاقيا لفقدان علة البنا او لوجود مانعه فيها فيبقى منصوبا بالفعل المحذوف
وهو ادعو ويا فانه نايب عن الفعل وهو كالقول فى ان العامل فى زيدا سقى وسقيا فى سقيا زيد

قال وتوابع المبنى المفرده الى آخره **اقول** ينبغى ان يذكر توابع المنادى وكذى توابع
اسم لا التى لنفى الجنس فى باب التوابع لكنه من حيث ان توابعهما تخالف لبقية التوابع باعتبار هما اوذكر توابعهما
فى بابيهما اولى لانها من آثارهما فى التحقيق كما سيتضح فقال توابع المبنى اى المنادى المبنى احترز به عن توابع
المنادى المنصوب فانها منصوبة الا البدل والعطف فان لهما حكم المنادى المستقل واراد بالمبنى غير المبهم
فان تابعه مرفوع لا غير على الصحيح نحو يا ايها الرجل قال المفرده وهى صفة قوله توابع المبنى احترز به عن
التوابع المضافة فانها منصوبة الا المضافة اضافة لفظية نحو يا زيد الحسن الوجه فانه يجوز رفعه لان
الاضافة لا تاثير لها فكانه نفى الحسن مفردا قوله من التاكيد اى المعنوى والصفة وعطف البيان والمعطوف الممتنع
دخول يا عليه لكونه معرفا بلام التعريف امثلتها يا تميم اجمعون واجمعين ويا زيد العاقل ويا غلام بشر او يا زيد والعباس

وهو قياس توابع المبنيات
[…] بتبعية […]
[…] م الحكى

يجوز ان يرفع على لفظ المنادى المبنى وان ينصب على محله اما نصبها على محله فنحو ضربت هولاء الرجال واما رفعها على
لفظه فلان حركة يا زيد لما شابهت حركة جا زيد فى العروض شبهوها بها فى حكمها وهو الاعراب اى جعلت كانها اعراب
فعرب تابعه بحركة مثل حركته وشبهوا موجبها وهو يا اذ وقوع المنادى موقع المضمر قايم به بالعامل المحقق فاجروا
تابع مدخوله مجرى تابع المعرب وموجب بنايه كالعامل فى انسحاب عمله على التابع تكميلا للتشبيه وتقريره ان يقال
ضم يا زيد للفرق والفرق المقتضى للضم قايم بكون زيد منادى وهو قايم بيا لانه يزول بزواله فيا موجب للضم فيه و
العاقل فى يا زيد العاقل مرفوع لكونه تابعا للمبنى يشبه المعرب المرفوع وهو المنادى المبنى على ضم معارضة فالمقتضى
لرفعه وهو كونه تابعا له قايم بيا ايضا لانه يزول بزواله فيكون هو العامل فيه ولا بعد فى ان العامل يعمل فى المتبوع
حركة تشبه الاعراب فى تابعه حركة اعرابية وهذا من المشكلات من حيث انه تابع معرب اعرب بحركة متبوعه
المبنى متغير عن اعرابه المستحق هو له وهذا من الاحكام المختصة بالعارض بناؤه كالترخيم ونحوه فان الغير يونس
بالعين ولم يبن التابع فى يا زيد العاقل ونحوه لانه لم يوجد فيه علة البنا ولا يلزم من بناء المتبوع بنا تابعه ولا اعتبار
لكونه هو الذات المناداة فى المعنى كما لا اعتبار بمثله فى الطويل فى جاء هذا الطويل وان كان فى المعنى المشار اليه لانه لم تقصد
به الذات بل المعنى بيانا وتوضيحا والفرق بينه وبين لا رجل عاقل فى الدار ان المراد هنا نفى رجل كل رجل بهذه الصفة
فصار كشى واحد لا انه نفى رجلا مطلقا ولا ثم وصف ولو قدر ان النفى لرجل مطلق ثم وصف بعاقل للتخصيص
لاختل المعنى اذ نفى رجل مطلقا غير نفى رجل عاقل بخلاف يا زيد العاقل فانه تم النداء بيا زيد وانما جى بقوله العاقل
توضيحا له ولا يختلف بذلك المعنى فان المنادى زيد ولم يختلف كونه منادى بانضمام العاقل اليه او لا والمنادى
النكرة الموصوفة بالمفرد او بالجملة نحو يا رجلا راكبا وكقوله يا شاعرا لا شاعر اليوم مثله جرير ولكن فى كليب تواضع

يلزم السابق […] يصير معنى
لا رجل عاقل فانه نفى جميع رجال
لا انه نفى جميع رجال عاقل اذ […]

وان قصد هو وصفه بالندا كما اريد رجل وعاقل بالنفى فى قوله لا رجل عاقل لانه قصد الموصوف ولا ما من هو موضع صفته
بخلاف لا رجل عاقل فيها الان علة بنايه وقوعه موقع المضمر والنكرة لا يقع موقعه موصوفا ولا وعلة البنا فى اسم لا تضمنه
من وكونه موصوفا لا ينافى تضمنه بخلاف المضاف فانه اقوى تخصصا اذ بعض الاضافة توجب التعريف وقول الحاجبى
انما نصب شاعرا فى يا شاعرا لا شاعر اليوم مثله وكذى رجلا فى يا رجلا نضرب زيدا لانه تشبه المضاف طولا لوصفه
بالجملة وهم لانه ان كان نكرة فلا احتياج الى ان يقال نصبه للطول وان كان معرفة كيف يوصف بالجملة وهى نكرة ومن
هنا يعلم ضعف قول الفراء والكسايى يقال يا رجلا راكبا لمعين تشبيها بالمضاف وضعفه الحاجبى بانه يستلزم جواز لا رجلا
راكبا **قلت** فى الالزام نظر اذ وصف اسم لا لا ينافى علة بنايه قيل اذا كان علة بنايه وقوعه موقع المضمر فينبغى ان لا يبنى
المنادى الموصوف اذ المضمر لا يوصف كما لا يضاف وان يكون الظريف فى يا زيد الظريف بالرفع خبر مبتدا وبالنصب منصوبا
باعنى مقدرا كما هو مذهب الاصمعى واجاز ابو على بانه وقع موقع المضمر فى بعض الصور فقد جعل كالاسم المظهر الغايب فانهم
قالوا يا تميم كلهم فلو كان تميم كالكاف من كل وجه لم يرجع اليه ضمير الغايب وقلت الفرق عندى ان المضمر يقتضى ذاته ان لا يعمل لانه
لا يقتضى شيا اذ لم يتصل بالفعل بوجه ما اصلا ولم يقتض ذاته ان لا يوصف بل انما لا يوصف لان ابهامه زال بحرف الخطاب
وبمعرفة المقدم عليه وهذا اراد بالتاكيد المعنوى احترازا عن اللفظى نحو يا زيد زيد لانه حكمه حكم المتبوع حتى كانه هو ولو ذكر مع
البدل والمعطوف غير الممتنع دخول يا عليه لانه المنسوب ثم قال المعطوف الممتنع دخول يا عليه ولم يقل المعرف باللام ليلا
يرد يا محمد والله فانه لا ينصب **قال** والخليل فى المعطوف يختار الرفع الى آخره **اقول** الرفع اكثر وقوعا فى
التوابع المذكورة للتجانس والنصب اقوى ليلا يشكل عاملها وهذا فى غير العطف فان فيه تفصيلا يتوقف معرفته على معرفة الاعلام
بالنسبة الى اللام وذلك عند المحققين على ثلثة انواع نوع يجوز دخولها عليه وهو كل صفة سمى شخص بها فان لم يكن فيها اللام
يجوز دخولها فيها وان كانت فيها يجوز حذفها اذ صح قول العرب لاشخاص سموا بحسن وحسين وعباس الحسن والحسين
والعباس وبالعكس وقد صح فى الحديث عن الحسن والحسين وعبد الله بن العباس وعن حسن وحسين وابن عباس ووجه ذلك
انهم لما سموا بهذه الصفات ادخلوا اللام فيها لمحا للوصفية الاصلية كما جمعوا جمع الصفات فانه يجمع احمر وبابه اذا كان
علما على حمر واحامر وان كانت باللام يجوز حذفها لانها حالة التسمية مستغنى عنها وانما جاءت للمح معنى الصفة بخلاف
الصفة الغالبة باللام كما سياتى فانها مقصودة فى اصلها للعهد فلزمت كما لزمت فى الاصل وبخلاف الاسم اذ سمى شخص
باللام فانه مقصود كجيم جعفر والالم يوت بها لانه تعذر فيه تقدير لمح وصف اصلى ونوع يمتنع دخولها فيه وهو كل
اسم غير صفة وغير صاحب اللام كجعفر واسد فاسمى بها شخص اذ ليسا فى اصلهما صفة ونوع يجب فيها اللام وهو كل
اسم غلبت باللام صفة كالصعق واسما كالنجم ونحوه اوسمى باللام من غير الصفات كالدبران والعيوق سوآء عرف له
اشتقاق او لا فان الدبران وان عرف له اشتقاق من الدبور فلم يستعمل وصفا اذ لم يقل رجل دبران اصلا والحق
الحاجبى المصدر بالصفة فى جميع احكامه فى شرح المفصل اذ قد يوصف به نحو رجل صوم فالفضل كالحسن لا فى اماليه
ولا شك ان اللام سوآء لزمت الكلمة او لا زايدة على بنية الكلمة اذ ليس اسم ولام همزة توصل بعده لام الا وهى نادرة الا
ان اللام فى العباس افادت معنى وهو لمح الوصفيه وفى الآن والالاى لم يفد شيا وقال سيبويه اللام انما لزمت فى صفة
غلبت كالثريا فانها تصغير ثروى مونث ثروان وثروتها بانها سبعة انجم ظاهر فى خللها نجوم خفية فالسماك والدبران

والعيوق غيرت عن لفظ السامك والدابر والعايق اذا صارت علما بالغلبة للفرق بينها وبين اجناس اخر يوصف بها كعمر عن عامر وما لم يعرف اشتقاقه الحق بما عرف اشتقاقه كالبيت للكعبة اذ قد يجهل ما عرفه غيرنا ونظير حكمهم بزيادة الالف والنون في عثمان حملا على سكران فالخليل وسيبويه يختاران في المعطوف المخصوص وهو الممتنع دخول يا عليه الرفع لانه منادى ثان في التحقيق لانه ايضا مطلوب اقباله بحرف نايب لادعوا لانه قام الواو واخواتها مقامه فكانه مذكور فينبغي ان يحرك بحركة المنادى نفسه تنبيها على انه منادى كما حرك يا ايها الرجل بالضم تنبيها على انه المنادى بالحقيقة ولم يبن لان علة البناء وهي امكان وقوعه موقع المضمر مع ما يدل عليه وهو دخول يا لم يوجد فيه لان اللام يمنع دخول يا بخلاف يا زيد وعمرو وابو عمرو والجرمي ويونس اختاروا النصب لان المعطوف على المبني انما يجري على موضعه لا لفظه بدليل جاء هولاء وزيد ولعسر تقدير عامل الرفع فيه كما مر وقرا العامة يا جبال اوبي معه والطير بالنصب وقال المبرد ان كان المعطوف المعرف باللام كالحسن يعني اسما يصح نزع اللام عنه فالامر كما قال الخليل لانه حينيذ صح تقدير دخول حرف النداء عليه لصحة تقدير نزع اللام عنه فيقوى شبهه بيا زيد وعمرو فيحرك بحركة المنادى فان لم يكن المعطوف كالحسن يعني لا يصح تقدير نزعه عنه كالصعق فالقول كما قال ابو عمرو لانه اذا لم يصح تقدير نزع اللام لم يصح تقدير دخول يا فيه فلا يقوى له النداء فيه بالاستقلال فيقتضي ان يجعل تبعا واذا جعل تبعا فالموضع اولى به حملا على توابع المبنيات ولئلا يعتري تحقق عامله وقال الجزولي وغيره ما لا يجوز حذف اللام والعطف بلا اعادة يا وافق المبرد الخليل نحو الحرث والعباس لانه علم كزيد وبكر وانما دخله اللام لمحا للصفة وما لا يجوز كالغلام والرجل فانه يمتنع في يا زيد والغلام يا زيد وغلام اذ لا يحذف يا من اسم الجنس وافق ابا عمرو وقال الفاضل عبد القاهر اذا كان حكم المعطوف عليه ينبغي ان يمتنع يا زيد والحسن كما امتنع يا الرجل فاجاب بانه انما امتنع يا الرجل لان اللام للعهد فلا يجامع الخطاب لان العهد يكون للغايب ثم الشعر المتكلم والمخاطب والمعطوف على المنادى ليس مخاطبا وبقي لا اعتراض والا لا يكون منادى فيمتنع عطفه عليه والمقدر خلافه وكما تخاطب اثنان بلفظ المضمر تخاطبان بلفظ المظهر نحو يا زيدان ولفظين يا زيد وعمرو فليصح يا زيد والرجل لان الرجل فيه مثل عمرو في يا زيد وعمرو من حيث المعنى فاجاب الحاجبي بانما امتنع يا الرجل لاجتماع التوطين فيجوز يا زيد والرجل الفاضل نحو مثل يا ايها الرجل **قلت** عليه لا نسلم انه لم يوجد معنى الخطاب فيه لا يكون منادى حتى يمتنع العطف فان المنادى هو المطلوب اقباله لا المخاطب كما مر والخطاب يصح بلفظين ولكن يكون خطابين والفاصل انما يعتد به اذا قلنا بالانسحاب فيتقوى جواب عبد القاهر وصححها **فان قيل** اذا لم يكن المعطوف مخاطبا يلزم ان لا يبني عمرو في نحو يا زيد وعمرو **قلت** لا شك ان الاصل في النداء الخطاب ولا مانع في عمرو فيجعل مخاطبا ووجد مانع في يا زيد والرجل فلا يجعل مخاطبا ولا حاجة الى ايا في يا زيد والرجل وان قلنا بعدم الانسحاب لعدم الخطاب الموجب للتبيان بايها على قولكما مر **فايدة** ان كان المعطوف عليه معربا فالمعطوف يعرب باعرابه الا اذا خالف محله لفظه وهو المضاف اليه المصدر واسمي الفاعل والمفعول المضافين الى معمولهما ونحوها فانه يعرب التابع باعرابه وهو الفصيح ويجوز ان يعرب باعتبار محله لضعف العامل وعدم تغير المعنى بخلاف خبر كان فانه لا يرفع تابعه لقوة عامله وبخلاف خبر ما واسم ليت فانه لا يرفع تابعهما لتغير المعنى وان كان مبنيا فانما يعرب باعتبار موضعه الا اذا كان عارضا بناوه فانه يجوز ان يعرب على حسب حركته اذا كان منادى او مبنيا بلا الجنسية دون غيرهما فان في خمسة عشر يعرب محله لا غيره **فان قيل** في يا زيد والحسن يجوز الرفع والنصب وفي المعطوف على اسم لا نحو لا غلام لك ولا العباس يعين الرفع فما الفرق **قلت** رفع الحسن فرع ضمه الممكن تقديره لامكان دخول يا عليه لامكان حذف اللام منه وهذا يتصور في العباس اذ لو دخله لا لا يفتح بل يجب الرفع والتكرير لانه معرفة فاذا باشره لا لا يفتح فكيف ينصب اذا لم يباشره الحاقا به وفرعا عليه

فان قيل يحتمل في يا زيد وعمرو ولم يبن في لا اب وابن فيا الفرق **قلت** يا كثرة استعمالها تحكم بحذفه وابقاء اثره ولا لا يكثر كثرتها فلا تحكم بحذفه واذا لم يوجد لا فيه لا ملفوظا ولا لا محتاج اربع كلمات فايده ليس علة البناء دخول يا ولا وان علل بها في مجاري الكلام اذ رجلا وزيد في يا رجلا ولا زيد في الدار ولا عمرو معرب بل العلة الوقوع موقع المضمر وتضمن من مع وجود ما يدل عليها اللزومه لها وهو يا ولا لان لا للموت في قوله ارى الموت لا يسبق الموت شي واقع موقع المضمر والذنب في استغفر الله الذنب متضمن لمن وان لم يكن الاصطلاحي لانه يجوز اظهاره معا انهما معربان فدخولهما جزء علة بنائهما او هما مظنتان والحكم قد يضاف الى المظنة كما اضيف القصر الى السفر وان كان العلة المشقة **قال** والمضافة تنصب **اقول** توابع المبني المضافة من الاربعة المذكورة تنصب واشلته يا زيد اخا ورقاء وكقوله ازيد اخا ورقاء ان كنت ثائرا فقد عرضت احناء سعد لخاصم ورقاء حي من قيس والثائر طالب الدم اي ان طلبت ثارك فقد امكنك والاحنا جمع حنو اي الجانب ويروى اقناء وما خالد نفسه وما تميم كلهم وكلكم يجوز فيه الوجهان اما كلهم فباعتبار اللفظ اذ اللفظ الظاهر موضوع للغايب فنوى ضمير الغايب واما كلكم فباعتبار المعنى لانه عرض لمخاطب وقد اجتمع الاعتباران في قوله فيا ايها المهدي الخنا من كلامه كانك يضفو في ازارك خرنق الحرنق ولد الارنب وخرنق امراة شاعرة وضفا اي صوت واعتبار المعنى اقوى لانه المقصود واللفظ متوسل به اليه وانما جعل اقوى اذا كانا في حكم جز وانت الذي فعل اولى من انت الذي فعلت لان انت جز مستقل فصار كالاجنبي من الذي فعل اي ليس الذي فعل تابعا لانت ويا بشر صاحب عمرو ويا زيد وعبد الله وانما ينصبن لان تابع المبني المفرد انما يرفع لانسحاب حكم حرف النداء اي اثر حرف النداء عليه وحكمه في المفرد الضم فيجعل اعرابه رفعا لذلك اقول معناه انه لما اشبه حركة المنادى المبني بالاعراب وشبه حرف النداء بعوامل الاعراب وجعل موثرا في حركته لانها تحصل عند دخوله فيه كما مر يجب حكمه على تابعه المفرد ليكون عاملها واحدا وشبهه بعامل الاعراب يجب حكمه على التابع واقتضيا اعرابا في التابع حركة البنائية لو باشره هذا المقدر عامله فيه وليس هو الا الضم كما للمنادى المفرد المباشر هو له فانه حركته البنائية فيجعل حكمه اي اثره في التابع المفرد الضم ولا يمكن جعل حكمه في التابع المضاف الضم لان التابع المضاف لو قدر مباشرة يا له ودخوله عليه لم يكن الا منصوبا فلا وجه للرفع فيه **قال** والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا **اقول** البدل مطلقا والمعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكم كل منهما حكم المنادى المستقل اي غير التابع مطلقا حتى يكونا مبنيين اذا كانا مفردين وان كان متبوعاهما مضافين نحو يا عبد الله زيد ويا عبد الله وزيد وينصبان اذا كانا مضافين وان بني متبوعاهما وانما جعل البدل كالمنادى المستقل مطلقا لانه ان جعل في حكم تكرير العامل يكون حكمه حكم ما باشره يا فكانه موجود فيه وان لم يجعل في حكم تكرير العامل كساير التوابع لكنه مقصود بالذكر ومتبوعه كالتوطية له فاعطي حكم المقصود روي انه انشد روبه حين منعه نصر حاجب نصر بن سيار من الدخول اليه وهو اني واسطار سطرن سطرا لقايل يا نصر نصر نصرا بضم الثاني على التاكيد او البدل ونصب الثالث على تقدير الزم نصرا وانصر بي نصرا ومنصبها معا وكذى جعل المعطوف غير ما ذكر حكم المستقل لانه مقصود وامكن تقدير يا لزوال المانع بل كالمذكور لان حرف العطف بمنزلته لانه قايم مقامه ولانه مساو للاول في المقصود بذكره وان الاساويه في حكم المقصود فجعل كانه مستقل ولا فرق بين حروف العطف نحو يا زيد وعمرو ويا زيد لا عمرو ويا زيد او عمرو **تنبيه** اذا كان المعطوف نكرة محضة او مقصودة فالصحيح انهما تنصبان نحو يا زيد ورجلا او ويا رجل اذ لو ابتدا بها لم يكن بد منه ويحذف على قبح اذ العاطف يقوم مقامه والا فالاحسن تركه نحو يا زيد وعمرو وجوز بعض نصب المعطوف الجائز دخول يا عليه نحو يا زيد وعمرا حملا على ما لا يجوز دخوله عليه وعموم لفظه يقتضي ان يمتنع نحو يا زيد العباس اذا جعل العباس بدلا وهو الحق **فايدة** يعلم مما ذكر ان تابع المنادى المعرب معرب باعرابه

مفرداً نحو يا عبد الله الظريف ويا رجلا راكبا ومضافا فالالا اذا كان بدلا او عطفا مفردين مرفوعين نحو يا زيد عمرو او وعمرو واذا وصف المضاف
والمضاف اليه فلو وصف بصفة المضاف اليه او لا ثم بصفة المضاف نحو يا غلام الملك الكريم والا يلزم الفصل بين الجار والمجرور ولان العامل
في الصفة عامل في موصوفها **قال** والعلم الموصوف بابن مضاف الى علم آخر **اقول** المنادى العلم المفرد اذا وصف بابن او ابنة وكان مضاف
الى علم وفي حكمه اللقب والكنية نحو يا زيد بن عمرو ويا كرز بن قفة او ابي زيد ويا هند ابنة بكر جوز ان تضم ابقاء على اصله والاختيار ان
تفتح للطول وكثرة وقوع ابن وابنة صفة بين علمين وهم مولعون بتخفيف ما كثر استعماله والفتحة اخف من الضمة فابدلت بها
وفتحة المنادى فتحة البناء لوجود مقتضى البناء وفتحة ابن نصب كما كانت وقال الزمخشري وقيل هو قول سيبويه انه اتبع حركة
الدال فتحة النون في ما زيد بن عمرو وشبهها بحركة عين امرؤ وابنم وهو غريب لان الحق ان تتبع الصفة الموصوف لا الموصوف صفته
وقول عبد القاهر هما فتحتا بناء لانهما صارا كالكلمة الواحدة كخمسة عشر وهم لان المقصود والمفهوم من ابن الوصف بعد تمام المنادى واذا جعل
ابن وابنة او ثنى او جمع نحو يا زيد بن عمرو ويا زيد وعمرو ابنا بكر او وصف ببنت فالضم وكذا اذا وصف غير العلم بها او لم يضافا الى العلم نحو يا
رجل بن زيد ويا زيد بن اخينا وكذا اذا فصل نحو يا زيد الكريم ابن عمرو ومن لم يفتح المنادى بلا عذر في التنوين من العلم اذا وصف بابن مضاف
الى علم وسقط الفه في الخط **قال** واذا نودي المعرف باللام الى آخره **اقول** اذا نودي الاسم المعرف باللام اي الاسم الذي فيه اللام
لا يدخل يا قال الحاجبي لانه للتعريف ايضا ويمتنع اجتماع آلتيه وعندي لانه يحصل به التعريف الخطابي فيمتنع اجتماعهما وقيل اللام لتعريف
العهد وهو الغائب ويا لتعريف الحضور فبينهما تناف وانما امتنع الجمع بين آلتي التعريف اذ لا يجمع حرفان بمعنى ولذا جاز ان زيدا لقايم
وامتنع ان لزيدا قايم وذلك لان الاتيان بالحرف للايجاز في ذلك الموضع اذ هو نايب عن الفعل فان الا نابت عن انتفي ومقارنه ما هو بمعناه
اطناب فيه فجمعهما تناف ولانه لو جمعا نحو ما لازيد او هل زيد قايم فان كانا جميعا لا يكون زيادة ان في ما ان زيد قايم لا يكون مما
نحن فيه اذ لا يكونان بمعنى وكذا ان صار مجموعهما حرفا واحدا للنفي او الاستفهام وان بقي كل منهما على معناه الاصلي وليس الثاني تاكيدا
للاول لا لفظيا ولا معنويا وهو ظاهر فتعين ان ينفي الاول بنفي الاخر وهو اثبات بعين ما نفي لا في ما لا زيد قايم وانه يستهم الاستفهام
في اهل زيد قايم وهو ممتنع وغير مقصود من مسئلتنا ولا يلزم ذلك اذا فصل بينهما نحو ما كان زيد الم تر لان ام نفي القيام
عن ضمير زيد وما نفى كون زيد غير قايم فلم تنفصل احديهما نفي الاخر بعينها حتى يلزم الاثبات لعين المنفي الذي هو الممتنع واذا امتنع اجتماع
حرفي النفي والاستفهام للفساد المذكور لم يجمع حرفان غيرهما بمعنى ايضا وان لم يلزم محذور نحو ان لزيدا قايم اذ يجوز تاكيد المؤكد وما الا رجل جاء
على ما امتنع اجتماعهما اذا عرفت هذا فان قصد الى ندا ذي اللام جي باسم مبهم يصح صفته بكل اسم وهو اي وجعل منادى في اللفظ واصلا
بينها وجعل المقصود نداءه صفة له فيحصل المقصود وينتفي المحذور فقيل يا ايها الرجل كما يتوصل ويجا بذي اذا اريد وصف النكرة باسم الجنس
ومحكما اي هذا لانه مبهم الذات ايضا وان كان معين الوجود ويصح صفته باعلى الاسماء الا ان ذاته تقتضي ان يوصف باسم الجنس المعرف
باللام لانه مبهم الذات يحتاج الى ما يبين ذاته وما وضع ليدل على الذات هو اسم الجنس وتعريفه باللام لا غير والوصف بما يدل على المعنى وان
كان هو الحق في النعت فرع معرفة الذات واسم الاشارة لم يدل على الذات فنعته بما يدل على الذات احق فيثبت عليه وصف هذا باسم
جنس معرف باللام مقصود به بيان الذات واي اشد ابهاما من هذا ولذا لا يثنى ولا يجمع لان التثنية لا يصح الا بعد معرفة انضمام فرد من
منه وحرفيته لا يحصل الا بعد تميز كل فرد منه بالخصوص ويميز كل فرد لا يحصل الا بعد معرفة حقيقته وما قوي ابهامه لا يعرف حقيقته
فلا يمكن تثنيته ولا جمعه ثم لا يستعمل الا مضافا فالنقل بابهامه وقال بعض يجوز هذا ويجوز ان ينزع منه اللام ثم يدخل يا عليه وفي الكتاب
العزي فيه ضعف لانه تغيير للكلمة من غير ضرورة **قلت** لا يجوز هذا للاختصار وحصول التعريف بيا عند من جعلها آلة التعريف

وبالخطاب عند غيره ويجوز ان يجمع بينها فيقال يا ايهذا الرجل فيكون هذا مثل امراي وقال المالكي وكسر صفة له وان كان مبهما مثله
كما يوصف ذو اللام بما فيه اللام ولا يعقد هذا لان ايا اكثر ابهاما والرجل صفة اي في يا ايها الرجل وليس بدلا اذ لا يصلح للمنادى ولذا
ليس داخلا في حقه لان ايا مقصودا ذ لا يجوز حذفه بوجه ما ومتبوع البدل يجوز حذفه بوجه ما وفي الكتاب العزي ان الرجل
عطف بيان وهو وهم لانه يدل على معنى في اي وفي هذا ويجب ان يوصف اي بذي اللام اذا وقع منادى دون هذا لانه اشد ابهاما
ولانه انما جي باي في الندا وصلة الى ندا ذي اللام وقد ينادى بهذا لا لذلك وقال المالكي هو وهم لا يستعمل الا وصلة الا في الشرط والاستفهام
فادام يوصل ويوصف لتبيينه الصفه كما بينها الصلة وفيه نظر لانه قد يجي صفة ولما كان اي مضافا دايما من حيث انه جزء من كل وفي
الندا منعت عن الاضافة لان الصفة نسبة عوض حرف التنبيه عن المضاف اليه وما في ايا ما تدعوا لان اي مبهمه في اصله فتوافق
الشرط ويونث في نحو يا ايتها المراة ولا يثنى ولا يجمع كقوله يا ايها الراكبان السايران معا ولا يلتبس فلا تقطعن قرانها لان التانيث
لازمه للمونث لا تفارقه والتثنية والجمع حصنان لضافيان يجدان بانضمام الى غيره والتزموا رفع الرجل وان وقعت صفة لمبني
منصوب المحل لانه المقصود اي صفة تمتنع حذفها فجعلوا اعرابه بحركة يستحقها لو باشر يا تنبيها على انه المنادى بالحقيقة **فان قيل**
اذا كان الرجل هو المقصود لا يكون كلا لانها لم تكن مقصودا **قلت** معنى قولنا ان الصفة غير مقصود انها غير مقصودة بالنسبة الى متبوعه
لا انها غير مقصودة اصلا فالرجل وان لم يقصد بالنسبة بحيث انها لمنادى اذ لو كان كذلك لوجب ان يكون يا داخلا عليه مقصود في الاصل
والحقيقه لانه مطلوب اقباله وينبغي ان يكون منادى الا انه منع دخول حرف الندا عليه اللام فتوصل باي وجعل تابعا له وصار
صفة لدلالته على معنى فيه فمن جهة انه مطلوب اقباله اصلا وحقيقة مقصود ومن جهة دلالته على معنى في متبوعه صفة وغير
مقصود بالنسبة ولا يلزم من كونه غير مقصود بالنسبة جواز حذفه فان رجلا في ربه رجلا غير مقصود بالنسبة مع انه لا يجوز حذفه لرفع
ابهام الحال والتزموا ايضا رفع توابع الرجل مفردة ومضافة لانها توابع معرب مرفوع فلا تكون الا مرفوعة فتقول يا ايها الرجل ذو المال
كما تقول جاني الرجل ذو المال **فان قلت** نحو يا عجبني ضرب زيد العاقل وان زيد وعمرو قايم فلم يجر تابع المعرب على لفظه **قلت**
زيد في المسائل كانه مرفوع لانه يصير مرفوعا باد في تغيير وهو قطع الاضافة وحذف ان ومعناه باق على ما كان مرفوعا بخلاف الرجل
في يا ايها الرجل فانه وان سلم انه منصوب الاصل بان كان مفعولا به لكنه لا يكاد يصير منصوبا الا بتغيير عنه بعبارات كثيرة من حذف
وفصل واقامة ما والرجل مقام ادعو والكاف وغيرها ومعناه لو كان مفعولا لا يجري والآن انشأ ايا فظهر الفرق واجاز المازني
وحده نصب الرجل قياسا على يا زيد العاقل وهو ضعيف للفرق ولا مستشهد له وقال الاخفش رفعه على انه خبر مبتدا محذوف
والجملة صلة لاي بتقدير يا ايها هو الرجل اي يا من هو الرجل وقال لانه موصول الا اذا وقع شرطا او استفهاما وهو ممنوع مع انه لو كان
موصولا لما بني لانه تشبه المضاف للطول بصلته وان جي بهذا وصلة الى ندا ذي اللام يلزم رفع صفته كالصفة اي وان لم يجي بهذا
للوصلة جاز نصب صفته وقوله يا صاح يا ذا الضامر العنس والرحل والاقتاب والحلس العنس الناقة الشديدة ورواه
الكوفيون بجر الضامر ليستقيم جر الرحل عطفا عليه اذ لو رفع يكون الرحل عطفا على العنس وهو لا يوصف بالضمور فيكون ذا بمعنى صاحب
وروى البصريون بالرفع عاطفين الرحل على العنس اذ المراد بالضامر الذي ضعف وبلي تجوزا او يكون تقديره والمتغير الرحل
فيدل عليه الضامر لانه من جنسه وهو مثل علفتها تبنا وماء باردا ورفع الضامر مع انه مضاف ولو باشره يا لنصب لان الاضافة
غير محضة ولانه بالحقيقة صفة لذي اللام مفرد دال على الذات مرفوع وصف الذا لان صفته كذلك فتقديره يا ذا الرحل الضامر العنس ونحوه
في عطف بيان هذا الرفع والنصب نحو يا هذا زيد وزيدا لانه غير مقصود اذ غير ذي اللام لو كان مقصودا لدخله يا **قال** وقالوا يا الله

لفظ الا يجوز ... وان ... ما في الخطاب ... الا ... لا يجوز ...

خاصة **اقول** جمعوا بين يا واللام في هذه اللفظة دون غيرها فقال الزمخشري لان اللام لازم الكلمة مع انه بدل عن همزة
آله كما حذف همزة اناس وجعل اللام بدلا منه فضل الناس ولذا لم يجمعا ويمتنع الاناس قال الحاجبي معناه ان اصله الاله فنقل
حركة الهمزة الى اللام وحذفت الهمزة فصار اللاه فسكن اللام الاولى وادغم في الثانية فصار الله ثم فخم تعظيما **قلت** فلا يجوز
يا النجم لانه لم يصر بدلا عن شيء ولانا اليم مخفف الاليم لانه لم يلزم ولو قال فصار بذلك كجزء الكلمة مع انه طول بزيادة التفخيم فكرهوا
زيادة اي لحسن اذ لا يسمى ما نقل اليه حركة اصلي بدلا ولانه لو كان بدلا لاختار الجر المسمى بالاجماع الحذف والاولى ان يقال كثر
النداء فيه اكثر من غيره لانه دال على رب كل شيء ومتوجه كل سؤال ورغبة فترك الوصلة تخفيفا او انهم كرهوا ان يطلقوا اسما
مبهما ومشارا اليه على اسم الله تعالى لانه ربما يوتى بها المحقر من جعلها له كقول الزوج لها كما قول زوجة حين يا تديطن
بالوحي لخليفانه فاستنكفته بقول ودقت غيرها بيمينها ابعلي هذا بالرحى المتقاعس القعص عند الحبيب ويمتنع يا ايها الله ويا
هذا الله لانهم لا يطلقون الاسم عليه تعالى من غير اذن ولم يجي اذن في ايها او هذا الله وقال المالكي الله علم للاله الحق جامع لمعاني
الاسماء الحسنى ما علم وما لم يعلم ولذا يقال في كل اسم من اسمائه تعالى سوى الله اسم من اسماء الله تعالى ولا يقال ذلك فيه واللام تقارب
وضعه وليس اصله الاله لاختلافهما لفظا لانه لا يجوز في الظاهر والظاهر لا يعدل عنه دون دليل ولا الاله يجوز الفاتحة للعين
في الظاهر فيمتنع رد احدهما الى الاخر وكذا معنى لان الله خاص به تعالى في الجاهلية والاسلام ومدلوله جميع معاني الاسماء الحسنى
ومدلول الاله ليس الا المعبود هنا ولزوم حذف الهمزة المبتدا بها لم يوجد في كلامهم نعم قد حذفت فاء الفعل لتشاكل والمشابهة فانه
حذفت من عدة لتشاكل يعد ومن رقة بمعنى ورق لشبهه بعدة ولولا انها بمعنى ورق لحكم بان محذوفه اللام كشفة ولثة وليس
الناس اصله اناس لانه من النوس على الاناس غير الانس فمادتاهما مختلفتان كاوقيه ووقيه من اوق ووقي والقول بنقل
حركته الى اللام ثم حذفه ابعد لان نقل الحركة في كلمتين على سبيل اللزوم لم يوجد اصلا ولانه خلو عن الفائدة لان اللام يسكن بعده
ويدغم ولان الواجب حذفه على طريق القياس حكمه حكم الثابت ولذا عدوا اصلا ولم يدغم ابو عمرو في قوله تعالى ومن يبتغ غير فالمحذوف
تخفيفا اولى بان يعد ثابتا واصلا فينبغي ان لا يدغم في الله ولذا اذا بني مثل اغدودن من واكل قيل وول تصغيرا لواو بين
من غير قلب الاولى همزة لانفصالها بالهمزة المحذوفة تقديرا واصله اوا واكل وقول من زعم ان اللام عوض عن الهمزة باطل
لحذفهما معا في لاه ابوك بمعنى لله ابوك والعوض لا يحذف وكذا قال الواحدي ابوك اصله لله فحذف اللامين وقدموا الهاء وسكنوها
فانقلب الالف يا وعلم منه انها اصلها لعودها اليها وانما فتحت لبناء الكلمة فلم يجر والمحل باللام الجارة المحذوفة وهما مرفوع المحل
بالخبر لابوك وقول ابي علي ان بناءه لتضمن التعريف ايضا باطل لما ذكرت ان اللام زائدة مع التسمية مستغني عن معناها بالعلمية فلا يتضمنه
اذا حذف وانما بنا ولتضمنه معنى التعجب **قلت** اللام المحذوفة منه للتعجب وان سلم ان لم يكن للتعجب حرف فيقدر كالاسم الاشارة
على ما ياتي وانما سكن الهاء المقدمة لانه في موضع العين التي كانت ساكنة وانا اقول حين قلت ان تعريف المنادى بالاشارة
والمواجهة اردف بها اشارة ومواجهة حسية فلا تعرف الله بالنداء لانه تعالى ليس مواجها ولا مشارا اليه حسا بل عقلا فلا ناسب
اللام نداءه فالضرورة الى جعل وضعه علما وان صار علما بالغلبة وقربه من الاله معنى ولفظا دل على انه اصله ولا امتناع في اختصاص
ربنا الجامع للاسماء الحسنى ولاختصاصه بكثرة استعمال لم يوجد في غيره اختص بغرائب لم يوجد في غيره ولم يبن لانه لا يشبه كاف
الخطاب لان اصله للخطاب الحقيقي ولا يلزم منه جواز يا الرحمن ونحوه لان صفاته تعالى وهو تعالى باعتبار صفاته من الرحمة والرزق
حاضر مشار اليها حسا **فائدة** صارت همزة الله مع يا للقطع تنبيها على خروج الكلمة عن اصلها كما ان الفعل اذا سمي به تقطع

همزته التي للوصل ولا يدخل يا على النجم وكل ما لزمه اللام واجاز الكوفيون يا الرجل ونحوه قياسا على يا الله وعلى قوله من اجلك يا التي
تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني وعلى قوله فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تكسبانا شرا **قلت** انما جاز يا الله لامر
وانما جاز يا التي لان اللام زائدة فيه وانما جاز يا الغلامان للضرورة وقال المالكي تقديره يا ايها الغلامان فحذف الموصوف **قلت**
فيلزم جواز يا الرجل على تقدير يا ايها الرجل **فائدة** اللهم يستعمل على ثلاثة انحاء احدها النداء المحض وهو ظاهر والثاني للايذان
بندرة المستثنى كقول الحريري اللهم الا ان يقذنا الجوع كانه يناديه تعالى مستغيثا دفعه منه او حصوله له والثالث ليدل على تيقن
المجيب في الجواب المقترن هو به كقولك لمن قال ازيد قائم اللهم نعم او اللهم لا كانه يناديه تعالى مستشهدا على ما قال من الجواب
قالوا لما لم يكن بد من ندائه تعالى بلفظ الله تعالى عوضوا الميم المشددة في اخره عن يا لئلا يجتمع شيئان في التعريف ويرد عليه انه
لا نسلم ان يا للتعريف ولئن سلم فانه لدلالته على النداء والميم فيه ايضا دال عليه فتكون للتعريف فيلزم المحذور وهو الجمع بين آلتي
التعريف في كلمة والاولى ان يقال ارادوا ان لا يتقدم شيء على اسمه تعالى الخاص تعظيما له فاخروا حرف النداء وقلب ميما لان
ان المنادى محذوف بعده وانما طلب بالميم لانه اخر كلمة الخطاب نحو ذاكم وغلامكم والمنادى في حكم الخطاب وانما قلب ميما لان
ما هو الاصل في النداء وهو يا على حرفين فجمعها في قوله اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما للضرورة وقال البصريون اللهم
دعا الله تعالى بجميع اسمائه اذ الميم يشعر بالجمع كما في عليهم وقال الكوفيون اصله الله امنا بخير اي قصدنا فخفف فصار اللهم
وهو ضعيف اذ لو كان كذلك لجاز يا اللهم ولجاز اللهم واغفر لنا بالواو ولكان اللهم امنا بخير تكرارا وقال سيبويه هذا الاسم لا يوصف
لانه اختص بالنداء مثل يا هناه ويا فل وملت لانه صار ككلمة الخطاب بالحاق الميم آخره وما بعده في نحو قوله تعالى اللهم
مالك الملك وقل اللهم فاطر السموات بدل وقال سيبويه نداء ثان **فائدة** اجري اي اختص بالنداء قالوا لانه للوصلة
الى نداء ذي اللام فلا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا غيرهما الا انه لما دل على اختصاص في النداء بما بعده قد ينقل لاختصاص المتكلم بما ذكره
نحو انا افعل كذا ايها الرجل ونحن نفعل كذا ايها القوم واللهم اغفر لنا ايتها العصابة معناه انا افعل كذا متخصصا من بين الرجال ونحن
نفعل كذا متخصصين من بين الاقوام واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب لتقاربهما اذ في النداء اختصاص ونقل باب الخطاب
لاشتراكهما في معنى كما ان ما هو للاستفهام مع التسوية ينقل الى باب التسوية كقوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم
لا يؤمنون ولانه لم يقصد به النداء يمتنع ان يدخله حرفه فلا يقال انا افعل كذا يا ايها الرجل ولا يوصف فلا يقال انا افعل ايها الرجل
الكريم وفي الكتاب العزيز للانبياء النفر ولا ينقل الى غير المتكلم فلا يقال انت تفعل كذا ايها الرجل وزيد يفعل ايها الرجل **قلت**
لانه لا يتحقق الاختصاص في الغايب وفي المخاطب يمكن حمله على النداء وما امكن جعله حقيقة لا يجعل مجازا كما اذا قال لزوجته
انت علي كظهر امي واراد به الطلاق فانه يحمل على الظهار ولا يقصد الى اختصاص المخاطب فيقال بك الله نرجو الفضل وسبحانك
الله العظيم على تقدير اعني ولم يفرق ابن يعيش في المخاطب بخمسة الفاظ غير اي وايه منصوبة بفعل لم يجز اظهاره وليس شيء منها
منادى في الاصل لانه لم ينصب المفرد والفعل ذكرا واعني ويسمون ومعشر واهل وآل والعرب قال صلى الله عليه وسلم
نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة ويمتنع رفع معاشر لان غرضه تعريف عدم الميراث لا تعريف انهم معاشر الانبياء
وانا العرب او معشر العرب نقري الضيف ونحن آل قريش نكرم وفي الحديث سلمان منا اهل البيت ومن انواع الاختصاص
كل وصف وقع بعد اسم مشهور وايضا حده اذا وقع وصف بعد اسم فان لم يكن الاسم مشهورا عند المخاطب بالوصف نحو جاء
زيد الكريم وثمه زيد اخر وكان مشهورا به ولكن الوصف ليس وصف مدح ولا ذم ولا ترحم نحو جاء زيد البزاز لم يجز نصبه

بين المتكلم والمخاطب بان يقول والمخاطب انتم تعاونون ... وبحي الاختصاص للمتكلم ... ان يخص هو

على الاختصاص بل يجب ان يعرب باعرابه وان كان الاسم مشهورا دالوصف للمدح نحو الحمد لله الحميد والذم نحو امالي زيد
الفاسق والترحم نحو جاء زيد المسكين يجوز ان يعرب باعراب الاسم وصفا له وان نصب على المدح والذم والترحم بتقدير
اذكر واعني وان رفع على انه خبر مبتدا محذوف وقال الجزولي اذا علم السامع اصاف المنعوت بوصف او ذكرت ما يستلزمه
كما اذا قلت مررت برجل عالم فانه يستفيد من علمه بكونه عالما انه حي ومكرم فلك اذا ذكرته ان تتبعه نعتا له وان تقطعه نصبا
او رفعا الا ان الاكثر انما يقطع اذا كان مدحا او ذما والمخصوص في هذا الباب كان اعرابه على حسب ما كان يحتمل القبل الا ترى ان اكرم
نعته وان كان الان للتعجب يقال له فعل الامر وهذا في باب الاختصاص المختص بالنداء اعرابه على ما كان منادى فاي في انا افعل
كذا ايها الرجل منادى مفرد مبني والرجل صفته كما في المنادى الحقيقي وما نا في النداء اعرابه على ما يقتضيه في نفسه لانه لم ينقل عن النداء
نحو نحن العرب اقرى الناس والحمد لله الحميد وما لا ولا يجوز الامران نحو انا معشر العرب لكن اعرابه باعتبار نفسه اولى اذ الاصل عدم النقل
انتهى كلامه ولم يذكر انه هل له محل من الاعراب ام لا وهل يقدر شي معه ام لا وقول الخ سعيد ان ايها الرجل مبتدا محذوف الخبر او خبر محذوف
المبتدا وتقديره الرجل المراد او المراد الرجل ليس بشي وذكر عز الدين ان ايها الرجل مبتدا خبره محذوف او خبر مبتدا محذوف تقديره كذلك
انا وانا ذلك وموضع الجملة النصب على الحال وانا اقول ايها موصوف بالرجل في انا افعل كذا ايها الرجل اسم مركب فلا بد له من اعراب ولبس جزء
من الملفوظ قبله حتى يعرب على حسبه فلا بد من تقدير وجعله مبتدا او خبرا بعيد جدا عن اصله فالاولى ان يقال بقي لفظه على ما كان يحتمل النقل
ولا يمكن ان يقال محله نصب بادعو لانه لم يبق منادى فيتعين ان يقال ومحله نصب باعني مقدرا وموضع الجملة نصب على الحال وكنى كل منصوب
على الاختصاص وهو ظاهر قول الزمخشري وغيره لانهم قالوا معناه انا افعل كذا متخصصا من بين الرجال متخصصا حال وكذا ما في تقديره
وما نقل عن باب الى باب وان لزم بقاء لفظه على ما كان لا يمتنع ان يطرأ له محل من الاعراب فان قولك قتل ام تعرب صار محله رفعا على
الابتداء ومن المنصوب للترحم قوله شعثا في قوله فاوردها مرصدا حافظا به ابن الدجا لاطيا كالطحال مفيدا مفيدا لاكل الشيص
دانا قة يلحما العيال ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعال مستترا ورددها للعير ومنصوبه للاتن وابن الدجا الصايد والحبة
منه ولاطيا اي ملتصقا الصايد بالارض كالطحال بالجنب حتى لا يراه الصيد وشعثا جمع شعثاء وهي مرأة لا تسرح شعرها ولا تدهنه
ومستترا مفيدا بمعنى مستفيدا ومعدا ولاطيا ومأوى لابن الدجى اي اعتاد اكل لحم الصيد واعطى عياله الفاقة ثم جعل نسوته ضربين ضربا
عطلا وضربا اسوء حالا منها وهي الشعثا دان يصح عنده الترحم عليهن فنصبه باضمار اعني فلا يجوز مررت بزيد وعمرا لانهم انما يعرفون عن
النعت ويصون على الاختصاص اذا اختص بزيادة صفة وهذا يصلح لا استدلال على ان المنصوب على الاختصاص يصح ان يكون نكرة
قال وبتك في مثل يا تيم تيم عدي الضم والنصب **اقول** يجب في تيم الاول اما الضم فعلى انه منادى مفرد معرفة وينصب الثاني على البدل او
عطف البيان اما النصب فعلى وجهين احدهما ان يكون تيم الاول مضافا الى عدي المذكور ويكون تيم الثاني مقحما بين المضاف والمضاف اليه تاكيدا
للمضاف والتاكيد اللفظي اتي لا يغير ما قبله ولا ما بعده عن حاله خلاف المعنوي نحو ضربت انت نفسك فانه يدل في ضربت زيدا فان نفسك اقتضى
زيادة انت فما قبله فيجب نصبها وهو مذهب سيبويه والاخفش وشبهاه بقوله يا بوس للحرب التي وضعت اراهط فاستراحوا فان اللام
زايدة بين المضاف والمضاف اليه والاتقال يا بوس الحرب لانه يشبه الاضافة حينئذ وبقوله لا اباك فانه لو لم يكن مضافا لما انتصب لا الالف
قلت عليه فيه ضعف لانه يلزم حذف التنوين من الثاني من غير سبب اذا كان منصرفا وبيانه ان كلاهما مضاف وحذف المضاف اليه
من احدهما استغنا عنه بالاخر وبقيت احكام الاضافة فيه نحو على نصف وربع درهم فالاظهر انه حذف المضاف اليه من الثاني وتيم الاول
مضاف الى عدي المذكور فصار يا تيم عدي تيم فبقي تيم الثاني غير تام لان تمام الاسم اذا لم يكن فيه اللام بالتنوين او الاضافة فاخر عدي
وعوض لفظا عن عدي المحذوف من الثاني ودتم تيم الاول بما بعده وهو تيم عدي اذ لو حذف من الاول لكان المتاخر لفظا ومعنى دالا على

المتقدم والعقل يقتضي عكسه **فان قيل** في قولك زيد وعمرو قايم المحذوف خبر الاول فما الفرق **قلت** الفرق ان العقل
يقتضي ان يكون الدال مقدما على المحذوف فيكون المحذوف من الثاني الا ان يقال تيم الثاني في غير تمام الجار الى تاخير عدي ولو كان
المحذوف من زيد قايم وعمرو قايم قايم الثاني لبقي الكلام على اصله وهو زيد قايم وعمرو اذ لا شي فيه يلجي الى تاخير قايم وايضا لو كان المحذوف
من زيد وعمرو قايم قايم الاخير لم اخر الثاني يلزم تاخير خبر من جملة الى اخرى وهو بعيد جدا لعدم تيم على الاخير في جملة واحدة
فلا يبعد وقيل وهو ما ذكره الحاجبي في شرحه انه حذف من الاول اذ لو عكس يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف والتقديم
والتاخير حسب ان الفصل والتقديم اذا كانا لاستقامة الكلام لا يستغنان قال الحاجبي لما حذفوا التنوين من ذراعي في قوله يا من راى عارضا
اسر به بين ذراعي وجبهة الاسد لاضافته الى الاسد المحذوف استغناء عنه بالمذكور او اخر مع اختلاف المضافين وهما ذراعي وجبهة فما نحن
فيه اولى لاتفاق المضافين ايضا **قلت** لا نسلم ان اصله كما ذكرت بل على ما اخرنا كون اصله بين ذراعي الاسد وجبهته فحذف الضمير واخر
الاسد ليتم جبهته به قال جرير يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر يحرص قوم عمر بن لجا رهط عمر ومعناه ان المنعوت يهجوا اياي فانا اهجوكم
واقعكم في شر وعدي اخو تيم فاضافتها اليه لزيادة شهرته عند العرب وقال الجوهري لا ابا لكم كلمة مدح وقال الميداني كلمة ذم وجاء مثله يا زيد
زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل والمخاطب زيد بن ارقم اضيف الى اليعملات لقوة عمله بسوقها وبحبها وكان يحدوها فالنزول عند الجلالة
اما اذا دخل الليل اخا النزول لعنها ذات ليلة حتى ذهب اكثر الليل فامر حادمه بالنزول وذبلت اي هزلت **قال** وما المضاف الى ياء المتكلم الى اخره
اقول يجوز في المضاف الى الياء سواء كان منادى او غيره ابا ان الياء مفتوحة وهو الاصل لانها مضمر على حرف فالحركه ولم يستقل بها تحرك كالكاف
الضمير وياء الضمير فان ياء الاسم على حرف ساكن كالحاء وسعيد عن اصلها اذ اصله بلثه احرف بخلاف الف الضمير ونحو با لانه لا يقبل الحركه وواو نحو ضربوا
فانه يستثقل الحركة فانهم قالوا رايت القاضي ولم يقولون رايت القلنس **فان قيل** يقولون ابن دعو **قلت** الافعال تحتمل ما لا تحتمله الاسماء وكلامنا
في الاسماء ويجوز سكونها تخفيفا وهو الاكثر ولاجل ان المنادى اكثر استعمالا اختص بحذف المضاف اذا كان يا لان ما قبله غير اي كسره فيدل عليه ولا تنتج
حذفه من نحو مصطفاي وعزى من المضمرات ما لم يغير ما قبله فلا يكون ثمة شي دال عليه وما وضربوا فاعل فلا يحذف وان غير ما قبله والاولى انها تشبه
التنوين بكونها وتحركا وحذفا للساكنين احيانا ولحوقها الاخر دايما والتنوين يحذف من المنادى فكذا الياء وقد يخفف فقلب كسرها قبله فتحه وتقلبها الفا كما قيل
في دعي دعا وفي بابي با قدابا فاه وفي لغة طي قال تعالى يا اسفى على يوسف ويا حسرتا على ما فرطت في جنب الله وتلحقه الهاء في الوقف لبيان الالف ويجوز
ونحن حذف الالف وابقا ما قبله مفتوحا كقوله يا ابن عم لا فات قليلة وقد يجا يا رب ويا غلام بضم الاخر بعد حذف الياء ووجهه انه بعد حذف
الا شابه المفرد تحرك بحركته وهو في اسما تغلب عليها الاضافة ومنه قراة بعضهم رب السجن احب الي ويدل على نية الاضافة في الايمان لو لم ينوها لكان
من قبيل حذف يا من نحو رجل الذي هو شاذ وان نونها كان من حذف يا من يا غلام زيد الذي هو كثير وقال المالكي حذف يا اضيف اليها المنادى اكثر
من ثبوتها ساكنة وهو اكثر من ثبوتها متحركة وبقا الالف اكثر من حذفها وابقاء الفتحه دليلا عليها وقال ابن السراج اذا ناديت المشتق المضاف
الى الياء نحو ضارب فان قصدت به الاضافة المعنويه فهو مثل يا غلامي في اسقاط الياء وحذفها والا فلا يجوز حذفها ولا قلبها الفا لانه حينئذ يكون الاضافة
في نية الانفصال فيكون الياء كاسم مستقل لا كالتنوين قال المالكي اذا كان اخر المضاف الى ياء المتكلم يا مشددة كبني قيل فيه يا بني لا غير بالكسر
على حذف ياء المتكلم والفتح على ما قبلها القائم حذفها او على حذف الثانية وادغام الاولى في ياء الاضافة والثاني يا ابت ويا امت تا بالتانيث
عوضت عن الياء عند البصريين للتوسع وقلنا انها تاء التانيث لانها تقلب هاء في الوقف كقوله يا ابتا ويا ابه حسبا الا الرقبه وقلنا انها عوض لانها
لو لم تكن عوضا عنها لجاز جمعهما كما جاز يا جاريتي ووجه انه حذف التاء من يا ابتي ويا امتي لدلالة الكسرة عليها ثم ادخلها التاء لا ما في ما لم فظاهر لانه مؤنث
اما في ياب فللمعنى للمبالغة كراوية وعلامة وجعلت عوضا عن التاء فكسر التاء على الاكثر لمناسبة الحرف المبدل هو منه وقد تفتح لان الفتحة حركة البدل
هو منه قال الكوفيون ان التاء للتانيث والياء مقدرة بعدها فردوا بانه لو كان الياء مقدرة بعدها لما انقلبت في الوقف هاء كالتوسط حينئذ ولا يجوز
يا ابتي لانه لا يجمع العوض مع المعوض ويجوز يا ابتا قال المالكي هي الالف اللاحقة اخر المنادى البعيد او المستغاث وهو ضعيف لا نعتد يستعمل اخرهما

بل انا نسلم ما انا بناء على ان العوض كعوضها فان صاحب الجبر يجب عليه التيمم والمسح وهما عوضان للغسل ولا يجب عليه احد الغسل والتيمم ولا
يحذف الياء اذا اضيف اليها ما اضيف اليه المنادى نحو يا غلام غلامي لانه لم يكثر ولانه يحذف تشبيها بالتنوين وهي انما تحذف من المنادى وحذفت
في نحو زيد بن عمرو وعمي يا بنى لان يقاس عليها للعين ما ابن امي ويا ابن عمي لكثرتها ولانها بمعنى يا اخي ويا قريبي فيجوز حذفها منها وانما كثرتهما
قبلها ويجوز قلب الياء الفا وابقاؤها ويجوز قلبها وحذفها قال الجزولي وقرئ يا ابن ام ان القوم استضعفوني بالكسر والفتح وقال المالكي ويجوز فيهما
او قلبها الفا وحذفها الا ضرورة كقوله يا ابن امي ويا شقيق نفسي انت خليتني لدهر شديد قال الحاجبي ولم يجعلا مركبا اي كلمة واحدة بمعنى
اخ وقريب لانه يلزم بناؤهما من غير ضرورة ولانا قاطعون بان حركة يا ابن ام مثل حركة يا ابن امي وحركته اعراب فكذا هو وقال انا نحكم ببناء
منادى بمثنى وابني بسبب السكون الياء ولئن سلم انهما جعلا كلمة ومزجا فليس هنا ما يوجب بناء الثاني اصلا وقال العزي بنيا الاسمان كخمسة عشر فليس
لهم ولا لهم موضع من الاعراب ويختص بالنداء اسماء لا تستعمل في غيره الا لضرورة منه قولهم يا فل ويا فلة من فلان وفلانة وليسا مرخمين
والا لقيل يا فلا وفلان بل حقيقتا بالحذف كذلك ومنه يا ملام ويا لومان ويا ملامان بمعنى يا عظيم اللوم ويا مكرمان بمعنى يا عظيم الكرم ويا نومان
اي كثير النوم ومنه ما عدل الى فعال في ذم كخبال وسوى من الثلاثي قياسي وهذا النوع مبني على الكسر ومنه في نداء المجهول والمجهولة يا هن ويا هنة
وقد يقع الاسماء في غير النداء ضرورة كقوله في لجة امسك فلانا عن فل اي حذفه عنه واللجة كثرة الاصوات **قال** ترخيم المنادى جائز
اقول الترخيم لغة الحذف والتليين ورخم صوته اي رققه وكلام رخيم اي ضعيف قال ذو الرمة لها بشر مثل الحرير ومنطق رخيم الحواشي
لا هراء ولا نزر يصفها بلين الكلام هراء اذا قال الخنا وهراء الكلام اذا كثر فيه الخطا ومنطق هراء واصطلاحا حذف اخر الاسم بمجرد التخفيف
فيخرج عنه ونحوه لانهم يحذف اخرهما وكذا يا قاضي لان الضمة المحذوفة منه لم يكن جزا منه حتى يقال انه حذف اخره وكذا قاض
وعصا فان المحذوف منها الاعلال وكذا اب ويد ودم لانه كثر استعمالها واخرها حروف علة ان يكون تعذر اعرابها وهو مطلوب فان حرك
ثقل حركتها فخفف فحذفها للنظر الاعراب فهو نوع من الاعلال ولحق بها ست وفم لان الحاسبة الا الاتحاد وتخرجها الملحق بحرف العلة
حكما فخفف وكذا جري اصله جرح وانما حذف [illegible] عن باب علس وهذا تعليل جامع ان الحاصل لا انه حاق فالحذف للذي حذف به الحرف
او الحركة اما راجع الى ذلك الحرف كعصا وقاض وهو الاعلال الحقيقي وهو مطرد لكثرة وقوعها واما الى الكلمة التي هو فيها كالمنادى المرخم
وهو الحذف لمجرد التخفيف واما التأكيد ودم وشبه به ست وفم وهو الذي يقال له نوع من الاعلال واما الى النطق بالحرف وهو الحذف المسهو
وهو الادغام واما الى الطول كسفرجل وهو ملحق بالثاني واما اليه والى اجتماع حروف العلة كعطي واستحي وهو ملحق بالاول وهذا الترخيم
في المنادى جائز لوجود الشرائط لكثرة استعماله فيحذف اخره وفي غير المنادى ضرورة اذا كان الاسم مما يجوز نداؤه كقوله الا اصبحت حبالكم
رماما واضحت منك شاسعة اماما اي انقطع الوصل منه ومن امامة لحدوث الفراق والشاسعة البعيدة فلا يرخم المعرف باللام مطلقا
لانه لا يصح ندائه ولم يجز المبرد في غير المنادى الترخيم الا على لغة من قال يا حار بالضم وانشد البيت وما عهدي كعهدك يا اماما والظاهر انه لا يطلع
رواية باخرى **فان قيل** رخم على الاخر فانه نقل عن العرب يا مسلم اقبل في مسلمة اجيب انه رخم اولا ثم تم ثم نداء وقد يطلق
الترخيم على حذف الزوائد عند الادة التصغير كقولك في اسود سويد وشرط الترخيم في المنادى ان لا يكون مضافا لتعذر الترخيم فيه لان المضاف
والمضاف اليه اعرابهما في كثير من المواضع واختلفا لفظا لان لكل منهما اعراب فلا يرخم المضاف لانه وسط الاسم اذ المضاف اليه جزء من حيث
المعنى ولا المضاف اليه لانه اسم مستقل من حيث اللفظ اذ له اعراب مغاير لاعراب المضاف فليس منادى ولا في حكمه بان يكون جزا منه بل هو
اسم مستقل لفظا او لفظا ومعنى فرد على كل جزء معتبر ما فيه ولا يلزم على هذا امتناع ترخيم معدي كرب لان امتزاج شطريه اقوى من امتزاج
المضاف والمضاف اليه اذ لهما اعراب واحد فانك تقول جاني معدي كرب برفع الباء فلم يستقل الشطر الثاني لا لفظا ولا معنى فاستحق ان يرخم
فظهر الفرق بينهما بمعنى يناسب لترخيم شطر الثاني في معدي كرب وهو انه جزء من حيث اللفظ والمعنى والترك لترخيم المضاف اليه ولانه لم يوثر
في المضاف ولا في المضاف اليه النداء فلا يتشبث بهما امره وعمل الترخيم بخلاف المركب فانه اثر فيه النداء ونحو يا خلا ويا خلافا انه يرخم لانه لو لا بناؤه

نسخة صح

قبل النداء لبني بالنداء وما يرفعه النداء تقديرا ولذا يرفع صفتها نحو يا حلام الكريمة وحكم مضارع المضاف حكمه فلا يرخم من يا ضاربا زيدا
وان جعل علما وما جاء من ترخيم المضاف اليه فللضرورة قال ولا مستغاثا لانه مطلوب فيه رفع الصوت به وتطويله والجار به
ولا زيد فيه نصرع واستغاثه وما قصد منه تطويله حذف شيء منه مناقض له ولذا لا يرخم مندوب لان المقصود استهاره ولذا تزاد في
آخره الف وترخيم اختيار له تقنا قال ولا جملة لان الجملة اذا سمي بها تحكى على صورة اعراب اجزائها الاصلية في انفصال كل كلمة عن الاخرى
باعتبار اللفظ وان تحد جميع اجزائها باعتبار المعنى فكل جزء من الجملة مع الاخر كالمضاف مع المضاف اليه في الاتحاد معنى والانفصال لفظا
اي اعرابا اصليا فلا يرخم الجملة وتحقيقه ان كل اسم مركب جعل علما فحكمه بعد التسمية حكمه قبلها اعرابا وبناء ما لم يمنع مانع لان الغرض الاكثري
من التسمية فهم اتصاف المسمى بما يفهم عنه المركب والجملة انما يدل على معناها مفردة بهيئتها المخصوصة فيجب ان يحكى اذ لو اعربت لتغيرت
لفظا ولو عربت لفظا لم يفهم معناها الاصلي منها علما فيبطل فائدة التسمية بالجملة واذا لم يغير لفظ الجملة اذا جعلت علما بالاعراب مع انه
اهم فالترخيم اولى واحترز بالمركب عن المفرد فانه ونحوه لو جعل علما لاعرب وبقوله اعرابا وبناء عن التذكير والتانيث فالزرقا فانه لم يعتبر
لفظ المركب المجعول علما بهما بل لفظ فعل اسند هو اليه وبقوله ما لم يمنع مانع عن خمسة عشر اذا جعل علما فانه يصير معربا على وجه لزوال المقتضي الحرف
الموجب للبناء فانعدم المانع عن بنائه والحق ان للاشياء موانع وجعل عدم الموانع شرايط سهو وبيانه ان المانع للسبب هو الوصف الوجودي
المخل بحكمة السبب مثلا ملك النصاب سبب الزكوة لحكمة سد الخلة فالدين مانع لانه يوجد خلة الدائن واما الحكم وهو الوصف الوجودي المستلزم
لحكمة يقتضي نقيض حكم السبب مع بقاء حكمة السبب كالابوة المانعة للقصاص مثلا القتل العمد العدوان سبب القصاص وحكمته الزجر لكن الابوة
من حيث ان الاب سبب لوجود ولده فيستلزم احترامه مطلقا يقتضيه عدم القصاص اذ قتل الابن منافي احترامه فكذا هنا النداء سبب
للترخيم لحكمة التخفيف والاستغاثة والندبة من حيث انها موضعا الزيادة فيستلزم ان الطول مقتضيا نعدم الترخيم اذا الطول مانع النقص
وكذا الاضافة والجملة حيث وجب بقاءهما على ما كانتا لفهم اتصاف مسماهما بما نبئا عنه مقتضيان عدم الترخيم لان الترخيم تغيير
والتغير ينافي فهم اتصاف المسمى بما ينبئ عنه المركب ولذا لا يرخم المندوب لانه موضع الزيادة قال ويكون اما علما اي وشرطه ان يكون علما
لان نداء العلم كثير فناسب التخفيف فعلم كونه علما محل مطلوبه التخفيف اذ التخفيف للمحل غير مطلوب ولانه لما غير بالنقل واختصاصه
تخصيص بالعمد الترخيم اذ الاعلال يونس بالاعلال ولذا جاء حيوة وموهب علمين غير معتل واشترط كونه زايدا على ثلاثة احرف اذ لو رخم
الثلاثي لادى الى جعل الاسم على بناء ليس موجود في ابنية اسمايهم بسبب الترخيم الذي هو تخفيف مجرد لا اعلال اي الترخيم مرجاز
استحسانا في مطلوب به مجرد تخفيف فلا يرتكب البناء الممتنع لامر جايز ولو كان الترخيم اعلالا لكان مطردا واجبا ولجاز ارتكابه اذ يجوز
ارتكاب الامر الممتنع لامر الواجب الا ترى انه لا يجوز التنحنح الحرام للجهر المستحب ويجوز لتعذر القراءة الواجبة ولا سيما على لغة من جعل
اسما براسه فانه تقول في يا عمر يا عم فيكون اسما براسه على حرفين وهو غير موجود في ابنية الاسماء **فان قيل** هو موجود كثيرا في المبنيات
والنادر في المعرب فيجوز ان يكون مثلها **قلت** نادر عارض فهو في حكم المعرب لا المعرب تابعه على لفظه لان وزن يا عم نعم وليس
لنحو هو ومن وزن قال او بتاء التانيث اي شرطه اما العلم المذكور او تاء التانيث وان لم يكن علما فانه تقام مقام العلمية لانها تناسب التخفيف
لفظا لسلها الزيادتها على بنية الكلمة فهو كالشطر الثاني من المركب وكذا معنى اذ التانيث بالتاء يكثر كثرة العلم واكثر لانه يدخل العلم ايضا فلا
يرخم باطلاق لعدم التاء لفظا ولا يا حمل ويا جبلى لعله وقوع الذي التانيث ولم يشترط مع التاء الزيادة على الثلاثة لان تاء التانيث
زايدة فلا يحل بحذفها بنية الكلمة بخلاف غيرها فانه اصلية كاصلي ولا يحذف مع التاء حرف اخر قبلها وان كان حرف مد والاسم اكثر من
اربعة نحو سعلاة ولانها كالشطر في المركب وسمع قول العجاج اكل عام معاود مما ان الافضل وقال سيبويه رخم مرتين قال العجاج جاري
لا تستنكري عذيري سيري واشفاقي على بعيري اي يا جارية لا تستنكري على اصلاحي حلس بعيري ولا تعجبي منه فان عذري واضح وان سيري
عليه فعذيري اي عذري مبتدا ما بعده خبره ومفعول لا تستنكري وما بعده بدل منه وكقولهم يا شاة جني زجرها عن السرح اي قفي

فاذا احتيج الى حرف اخر رد الى اصلها كما في ثموده وكثر نداء صاحب لانه صار اسما فهو كالعلم مع ان الانسان لا يخلو عنه
في اكثر احواله فرخم في قوله يا صاح يا ذا الضامر العنس المتسدد في عنزه واجاز الفراء والكوفيون ترخيم الثلاثي المتحرك الاوسط
اذ لا دليل لهم عليه ولا يصح ان يقاس على يد وفولهم حركة الوسط تجرى مجرى الحرف الرابع مع انه لا نقل لهم
فيه وقال الفراء يحذف من نحو سعيد ولميس حرفان واذا الف للاطلاق في قوله تنكرت منا بعد معرفة لمى وبعد التصابي والشباب
المكرم وهو كلام ولو قال انما رخم المنادى المبني في النداء اذا كان علما زايدا وفيه تاء التانيث لكان اولى لانه اوجز **قال** وان كان
اخره زيادتان **اقول** احترز عن ما حذف منه في الترخيم حرفان وما حذف منه حرف وما حذف منه كلمة فقال يحذف
حرفان في موضعين الاول ان يكون في اخر المنادى زيادتان في حكم الواحدة قال الحاجبي يعني انهما اجتلبتا اي جمعتا وزيدتا معا
في اصلها للتانيث او للتذكير او النسبة فيحذفان معا في الترخيم لانهما بمنزلة الزيادة الواحدة كتاء طلحة واحترز به عما لا زيادة
في اخره كجعفر وعما فيه زيادة واحدة كزرقم وعما فيه زيادتان لكن لم تزادا معا كما لو جمع زرقم على زرقمين اشبع كسرة القاف حتى
نصر زراقيم فان الياء لم تزد مع الميم بل بعده وعما فيه زيادتان لا لمعنى كحضبضب ولمعنيين كما متا اذا جعل تاء للتانيث
والالف علامة التثنيه او احدهما لمعنى دون الاخرى كحبلى فان الالف للتانيث ولا معنى لنونه فانه يحذف في الجميع حرف
واحد وانما قال في اصلها اي جعل ما فيه علما وقابلا للترخيم تنبيها على انها حالة العلمية لا تفيدان معنى فان اليابين في
بصري علما لا يدلان على معنى وعقيب مع اسما زيادتاه في حكم واحد بحكم التغليب يعني ان الالف تزيد لمد الصوت والهمزة للتانيث
لانها المبدلة من الالف التي كانت للتانيث لكن لا الف اخر حكم الهمزة وغلب حكم الهمزة عليه حتى يقال انهما للتانيث فيحذفان معا
في الترخيم وعد واحو مسلمين ومسلمين وهندات من هذا القسم فيحذف حرفان لا حو مبتون فانه لا يحذف منه الا نونه لانه
حذف منه لامه وحيى بالواو وجبراله وللالحاق على حرفين والثاني ان يكون اخره حرف صحيح قبله مده وهو اكثر من اربعة لانه اذا
حذف الحرف الصحيح بحرف العلة الزايدة اولى فلا يحذف اكثر من حرفين لئلا يكثر الحذف فيبقى المتمكن على اقل من الثلاثة ونعني
بالمدة حرفا مد زايدا حركة ما قبلها من جنسها كمنصور وعمار ومسكين تقول اذا رخم قيل يا منصر ويا مسك ويا عم فلا يحذف
الف مختار ولا يا مستقيم لئلا يلزم الاجحاف بحذف كثرة الاصلي ولا يا غثير ولا واو قنور لتقويها بالحركة فاشبها ان
الاصلي ولا واو فرعون ولا يا غرنيق طاير طويل العنق لشبههما الاصلي بفتح ما قبلها ولا يحذف من سعيد وثمود الا حرف
واحد اذ لو حذف المدة معه سقي على حرفين فلو سمي مصطفون فان جعل من القسم الاول يحذف حرفان والا فالنون
لا غير واذا زاد المنادى على ثلثة احرف وما قبل اخره ساكن يحذف الفراء منه على اللغة الكثرى حرفين فيقول يا هرو في هرقل
في هرقل وثمود وبنون علما وقال لئلا تشبه الحرف بحرفيه فضعف بان المحذوف اذا كان كالملفوظ لا يكون الساكن اخر الكلمة
فلا تشبه الحرف ولو قال يحذف حرفان في كل كلمة ما قبل آخره مدة وهو اكثر من اربعة لدخل فيه القسمان المذكوران
واستغني عنهما الا انه عدل عنه ليعلم اختلاف علة حذف الحرفين وتفصيل احكام الترخيم الواقع في كلامهم مما
يحذف منه حرفان **قال** وان كان مركبا اي ما يحذف منه الكلمة الاخيرة هو مركب لا يكون مضافا ولا جملة لما مر
من امتناع الترخيم منها وانما حذفت الاخيرة من المركب لانها لحقت الاولى بعد تمام بنيتها فاشبهت تاء التانيث
لفظا وشبها فحذفت اجراء لها مجراها ولانها كالحرف الاخير من الكلمة بدليل الحاق علامة التثنيه والجمع بعدها نحو
معدي كربان ومعديكربون فتقال في بخت نصر وسيبويه ومعديكرب يا بخت ويا سيب ويا معدي **قال** وان كان غير ذلك
فحرف واحد **اقول** لانه لم يوجد ما يحذف لاجله اكثر من حرف اي الاصل ان لا يحذف اكثر من واحد وحذف الزايد انما كان لعارض

ان يعمل ...
عليها
المعطوف ... عامل

صاحبها اشد من اتصال الصفة بموصوفها فهي كجزء من صاحبها ولانها صفة في المعنى الا انها غير الاعراب
للفرق بينها وبين الصفة فينبغي فيها ما عمل فيه وان يستحب حكمه عليها في المعنى بان يتحد عاملا وتثنية
وجمعا وانما لم يستحب حكمه لفظا اي اعرابا وتعريفا لما مر انفا واذا كان كذلك يجب ان يعمل الفعل والجار فيها كما عملا في
صاحبها الا ان عملها فيها على عكس عملها فيه يعني الجار عمل في زيد من قولك مررت بزيد قايما لفظا ومررت عمل فيه
معنى وعملها في قايما بالعكس فكما يمتنع تقديم المجرور على الجار يمتنع تقديم الحال التي هي فرعه وجزء منه وهذا معنى
مناسب لامتناع تقديم الحال عن المجرور عليه ولم يسمع عن العرب ما يخالفه في حكمهم امتناع التقدم فلا نسلم ان الحال
ما سواه بمجرد قياس المخالف على تقدمها على المرفوع والمنصوب مع ظهور الفرق بينهما ولا بعد فيه ولا اجتماع
عمل عاملين في شي لان عمل عامل في اللفظ وعمل الاخر في المعنى فهو مثل ان زيدا قايم وعمرو اذ زيدا منصوب لفظا
بان مرفوع محلا بالتجريد لرفع عمرو بالعطف عليه وعامل المعطوف عليه وايضا لا نسلم كما لا تقدم على صاحبه المجرور
بالاضافة بالاتفاق نحو هذا شارب السويق ملتوتا واجاز تقدمها على المجرور بعض تمسكا بانه كثر تقديم الحال اذا كان
عاملها فعلا في كلامهم حتى علم عمومه ولم يحتج الى نقله في كل موضع مخصوص كرفع الفاعل **فان قيل** لا يجب
اتحاد عاملها فان هذا في هذا زيد قايما ذو الحال وعامل في قايما والعامل فيه الابتداء **قلت** ان اسم الاشارة
لجهتان هنا **الاولى** انه مبتدا بالنظر اليه لا الى ما تضمنه من اجزائه وعامله الابتداء وليست الحال له ولا
هو صاحبها من هذه الجهة **والثانيه** انه فعل ومفعول معنويان لما تضمنه معنى الاشارة التي فيه اذ معنى
هذا المشار اليه فهذا لا اعتبار انه متضمن للمشار اليه الذي هو ذو الحال معنى وكذا متضمن للمشار الذي هو عامل في الحال
وفي معنى اليه الذي هو صاحب الحال فصح اتحاد عاملها قال المالكي قد يختلف عاملاهما نحو هذا غلامك قايما
كما قد يختلف عاملا التمييز والمميز عنه نحو لي عشرون درهما **قلت** الفرق ان صاحب الحال لا تقتضيها
والمميز عنه تقتضي التمييز ليرفع ابهامه قال المالكي منع جواز تقديمها الاكثر ولكن الصحيح جواز تقديمه لثبوته
سماعا قال تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس فان كافة حال من الناس وقول الزمخشري كافة صفة
لمحذوف اي رسالة كافة باطل لان ابن برهان نص على ان كافة لم يستعمل الا حالا وقول الزجاج ان
كافة حال من الكاف والتاء للمبالغه باطل ايضا بان ما زيد فيه التاء للمبالغة ثلثة ابنيه وهي نحو نسابه وفروقه
ومهذارة ويمنع حمله على راويه لانه اشد اذا الحاق التاء بالمذكر شاذ وبغير المبالغه اشد قال ان المرء اعينه
المروة ناشيا فطلبها كهلا عليه شديد وقال لئن كان بردا الماء هيمان صاديا الى حبيبا انها لحبيب تقديره
برد الماء حبيبا الى هيمان صاديا انها قلت الزمخشري اعرف باللغة وغايته ان ما قال المالكي يحتمل الا ان
ما قاله الزمخشري والزجاج ايعارضه مع ما ذكرناه من المناسب ولا بيت اصل وهو التقدم على المجرور ويحتمل
مقدر يرفطلبها عليه كهلا عليه شديد فحذف لدلالة الثاني ولم يجوز الكوفيون تقديمها على صاحبها المنصوب
لئلا يتوهم انها مفعول وما بعدها بدل منها وهو وهم لان راكبا مشعر بالحالية ظاهرا وجاء التقدم كثيرا **قال**
وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا الى آخره **اقول** الحال ما بين هيئة الفاعل والمفعول فما تقوم به هذا المعنى
يكون حالا فلا حاجة في الحال الى اشتراط الاشتقاق ولا الى تكلف بان يؤول الجامد اذا وقع حالا بالمشتق لاستقلاله

بالدلالة على الهيئة والشئ انما يؤول اذا وقع مخالفا للاصل فان بسرا ورطبا حالان لدلالتهما على الهيئة فى قولك هذا بسرا اطيب منه رطبا ومعناه تفضيل هذه الثمرة حال كونها بسرا اطيب منه رطبا ومعناه تفضيل هذه الثمرة حال كونها بسرا عليها حال كونها رطبا ولا اشكال لتغاير الوصفين وليستا مشتقتين ونظيره قوله تعالى فانفروا ثبات وما لكم فى المنافقين فئتين فتم ميقات ربه اربعين ليلة وهذه ناقة الله لكم اية وقال المالكى اكثر ورودها غير مشتق ان يكون موصوفة كقوله تعالى فتمثل لها بشرا سويا او مقدرا قبلها مضاف كقوله تضوع مسكا بطن نعمان ان مشت به زينب فى نسوة خفرات او دالا على مفاعلة كقولهم كلمته فاه الى فى وبايعته يدا بيد او دالا على سعر كبعت الشاة شاة ودرهما وبعت البر قفيزا بدرهم او على ترتيب نحو ادخلوا رجلا رجلا وتعلم الحساب بابا بابا او على اصالة الشئ كقوله تعالى أأسجد لمن خلقت طينا او على فرعيته نحو هذا حديدك خاتما او على اطوار اى منتقلا من حال الى حال نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا ولا يلزم الرفع هذا عنب اطيب منه تمر فيكون الجملة الثانية صفة لعنب ومما جاء عن العرب جاء البر قفيزين وصاعين بدرهم اى بالعا ذلك او مسعرا او رخصا وربما حذف الثمن للعلم به وذكر الحاجبى ان جاء بمعنى صار وقفيز من جزء وفى القديم القفيز ثمانية مكاكيل والمكوك ثلثة كيلجات والكيلجة منا وسبعة اثمان منا والمن رطلان والرطل مثقال واثنى عشر اوقية وهى استار وثلثا استار وهو اربعة مثاقيل ونصف والمثقال درهم وثلثة اسباعه والدرهم ستة دوانيق والدانق قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج حبتان والحبة سدس ثمن درهم فيكون موازن شعيرة ونصف عشرها اذا الدانق ثمان شعيرات وخمسا شعيرة وهو قياسى عند القراء فيجوز مشيته قدمه الى كدمى وحاذته ركبته الى ركبتى بالنصب والرفع والاولى الاقتصار على السماع لان فيه ايقاع معرفة وغير مشتق موضع نكرة ومشتق وقال الحاجبى اصل كلمته فاه الى فى كلمته فوه الى فى لان بيان الهيئة لم يكن مفهوما الا من جميعه فدل على انه ليس مفردا من حيث المعنى فصار مشكلا لان استعمال المفرد فى موضع الجملة لم يعهد واستعمال موضع المفرد كثير وجهه انهم فهموا مشافهة منه فى جميع مواضع استعماله فصار كالمفرد فشبهوه به وجاء اللفظه فهو مثل فاها لفيك الذى هو فى معنى خيبة ودهيا اعرب الاول باعراب الاسم الذى هو بمعناه وصار الثانى من تتمته كالجار والمجرور ومثله بعته يدا بيد متقابضين نقدا واصله يد بيد وشاة ودرهما واصله شاة بدرهم اى مع درهم فالدرهم قيمة الشاة وابدلوا من الباء واوا لاشتراكهما فى الدلالة على المعية وعلم منه ان الحال غير المفرد جملة تحقيقا او تقديرا الا المكرر للتفصيل نحو بينت الحساب بابا بابا اى مفصلا باعتبار ابوابه والعرب اذا كرروا الشئ مرتين يستوعب جميع جنسه باعتبار ما دل عليه المكرر فمعنى جاء القوم ثلثة ثلثة جاؤا مفصلين باعتبار هذا العدد المخصوص **فايده** قالوا الاسم الدال على الاستمرار لا يقع حالا وان كان مشتقا نحو اسود واحمر ونحوهما اذ لا يصلح لانه وصف ثابت فمن عرف زيدا عرف انه اسود ثم قال الفارسى وكثير ان العامل فى بسرا هذا الان اطيب لو عمل فيه يلزم تعدد الشئ بحالين مختلفين معا **قلت** لا يلزم اما باعتبار اللفظ فان صاحب بسرا المستتر فى اطيب وصاحب رطبا ضمير منه واما باعتبار المعنى فان لا اطيب

جنسين حتى لو فككت صار معناه زاد طيبه حال كونه بسرا على طيبه حال كونه رطبا فعمله فى بسرا باعتبار زاد وفى رطبا باعتبار الطيب وايضا استبعد الفارسى عمله فيما قبله وقال كما لا يتقدم عليه منك اذ يمتنع زيد منك افضل فكذى الحال ولانه عامل ضعيف ولذا لا يعمل فى المفعول به اجيب انما لا يتقدم عليه منك لانه كالمضاف اليه لتعاقبهما وانما لم يعمل فى المفعول به لانه لا يكفى للعمل فيه رائحة الفعل وليس لنا فعل بمعناه فى الزيادة لا لضعف عمله ووجدت تلك الرائحة فيه وهى يكفى للعمل فى الحال ونحوه فيعمل فيهما ولذا يعمل فى الظروف ولو قدم عليه باتفاق فالصحيح ان العامل فى بسرا اطيب لوجوه **الاول** وهو مبنى على مقدمتين **الاولى** ان تفضيل الشئ على نفسه يصح باعتبارين نحو زيد زاهدا احسن منه فاسقا لحصول التغاير الذى هو شرط بين المفضل والمفضل عليه بالصفة اذ لا بد من التغاير بالذات او بالصفة ويمتنع بدونهما نحو زيدا احسن منه وكذى زيد زاهدا احسن منه **الثانيه** ان اسم الاشارة اذا عمل فى حال تقيد بها لانه لا بد ان تتقيد كل ما عمل فى الحال بها واذا تقيد بحال يمتنع ان يتقيد خبره بها نحو هذا زيد قائما وهذا قائما اى فان الخبر عن هذا بزيد وبانى لم يتقيد بالقيام اذ ليس معناه ان المشار اليه ان كان قائما فهو زيد لان المقيد يتقيد ينعدم عند عدم القيد وزيد لا ينعدم ولا ينتفى عن هذا عند عدم القيام اذ هو زيد قائما او قاعدا او مضطجعا فان زعم انه مقيد بانه اذا كان قائما فهو زيد ايضا يعنى لا منافاة بينهما فالمعنى ان اخباره عن المشار اليه بزيد انما هو فى حال قيامه لا غير فاخبار عنه مقيد بالقيام لا كونه زيدا وحينئذ لا يلزم كونه غير زيد فى غير حال القيام قال الحاجبى ليستقيم هذا اى كون الاخبار عنه بزيد فى حال قيامه لانه يودى الى ان يكون المشار اليه غير زيد فى غير حال قيامه لان الكلام حينئذ يدل على انه ليس مخبرا عنه بزيد فى غير حال قيامه عند المخبر والا لم يكن لتقييد الخبر بحال القيام فائدة **فايده** والظاهر انتفاء النبى عن شئ عند من لم يخبر عنه به فان زعم ان ذلك اى تأديته الى ان يكون غير زيد فى غير حال القيام من قبيل المفهوم وهو دلالة اللفظ فى غير محل النطق كدلالة السائمة فى قوله صلى الله عليه وسلم فى الغنم السائمة الزكوة على عدم الزكوة اذا لم يكن سائمة ودلالة المفهوم مختلف فيه فان ابا حنيفه رحمه الله وكثيرا من اللغويين لم يعتبروها فهو غير لازم للكلام حتى يمتنع ان يخالف وان لا يكون المشار اليه زيدا فى غير حال القيام فليس الامر كما زعم لان الحال حكم بالتقييد على ما قيد بها بحسب المنطوق وهو دلالة اللفظ فى محل النطق سواء كان بصريح الصيغة او ما لزم منه كدلالة الاقتضاء نحو واسئل القرية اذ مقصوده تعالى اهلها او كدلالة التنبيه كقوله تعالى السارق والسارقة ففى قولك جاء زيد راكبا انت حاكم على المجئ المذكور بتقيد الركوب فدلالته على هذا المعنى منطوق بصريح الصيغة وهو يدل ايضا على عدم المجئ عند عدم الركوب وهذه دلالة منطوق لزمت من صريح الصيغة لان التقييد يقتضى امرين وجود القيد عند وجود المقيد وعدم المقيد عند عدم القيد فلو ثبت المجئ من غير الركوب كان مخالفا للمنطوقين كليهما لا للمفهوم فانه امر اخر وراء عدم المجئ عند عدم الركوب الذى هو منطوق بالمعنى الثانى والمفهوم عكس المنطوق بالاعتبار الثانى وهو عدم المجئ عند عدم الركوب وذلك العكس هو عدم الركوب عند عدم المجئ لانه تحويل لطرفيه كما ان بعض الحيوان انسان عكس لكل انسان حيوان وهو مفهوم المخالفة لجاء زيد راكبا اذ هو كون المسكوت عنه

مخالفا للمنطوق به في الحكم كما ان مفهومي في الغنم السايمة الزكوة وان كن اولات حمل فانفقوا عليهن عدم الزكوة والانفاق عند عدم السوم والحمل فهو انتفاء القيد بانتفاء المقيد به وهو بالحقيقة انتفاء اللازم بانتفاء الملزوم الذي هو غير لازم فالمفهوم من حيث الصورة عكس للمنطوق باعتبار الثاني الذي هو انتفاء المقيد لانتفاء القيد لانه عكس مستوله بالحقيقة اذ لو كان عكسا مستويا له لكان لازما للكلام لان لازم اللازم لازم بيان ذلك في قولك جاء زيد راكبا ان مجيئه حال ركوبه منطوقه الصريح وانتفاء مجيئه عند عدم ركوبه منطوقه اللازم من الصريح فلو قدر المجي من غير الركوب فهو مخالف للمنطوق واذا قدر الركوب من غير المجي لا يخالف المنطوق ولا المفهوم ولو قدر عدم الركوب عند عدم المجي يكون مفهوما له وعكسا للمنطوق بالاعتبار الثاني صورة لا حقيقة لانه لم يوجد فيه شرايط العكس لانه لم يجعل جزئيا مع ان المنطوق كلي واذا ثبت ان الحال حكم بالتقييد لما قيد به وان تقدير المجي من غير الركوب مخالف للمنطوق فلو جعل الاخبار عن هذا بزيد مقيدا بالقيام كان كالاخبار عن زيد بمجائي المقيد بالركوب فكما يمتنع تقدير المجي مع عدم الركوب لمخالفته المنطوق فكذلك لا يستقيم تقدير زيد اي الاخبار عن هذا بزيد من غير تقيده بالقيام وذكره اي تقيده بالقيام فاسد لانه يلزم ان لا يكون هذا زيدا عند عدم القيام واذا ثبت ان الخبر بزيد لم تقيد بالقيام ثبت ان اسم الاشارة اذا قيد بحال لم تقيد خبره بها ويجب اذا جعل هذا عاملا في بسرا ان تقيد هو به وان لا تقيد اطيب بالبسر بل يكون الخبر باطيب عن هذا مطلقا فكانك قلت هذا اطيب منه رطبا وحينئذ يلزم تفضيل المشار اليه على نفسه باعتبار واحد وهو ممتنع لما مر اولا وعلم منه ان المكتوب في شرح المصنف بعد قوله وذلك فاسد واذا لم يكن الخبر مطلقا غير مقيد فسد المعنى فاسد بل يجب ان يكون المكتوب واذا لم يكن الخبر مقيدا فسد المعنى ويعرف بالتامل ان الوجه الاول والرابع وجه واحد لانه لا يتم احدهما بدون الاخر دليلا الوجه الثاني ان الشي اذا قيد بحال اي ان اسم الاشارة اذا قيد بحال وجب ان يكون حال الخبر على تلك الحال في قصد المتكلم فاذا جعل بسرا معمولا لهذا وجب ان يكون الاشارة حالة البسر ونحن قاطعون على انه لو قال عند وجود بلح او رطب هذا بسرا اطيب منه رطبا لكان مستقيما **الثالث** انه يصح زيد قايما احسن منه قاعدا وتمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا والمعنى بحاله اي المعنى فيه كالمعنى في هذا بسرا اطيب منه رطبا سواء ولا عامل سوى احسن واطيب فيهما فكذى في هذا بسرا اطيب منه رطبا لان التعلق بحسب المعنى وهو في جميع المسايل واحد **الرابع** ان نسبة الطيب اليهما سواء لان الطيب حاصل لهما فاذا عمل في احدهما يجب ان يكون هو العامل في الاخر وقيل تقديره هذا اذا كان بسرا اطيب منه اذا كان رطبا فيكون العامل كان وهي تامة اذ لم يات رطبا وبسرا معرفة اصلا وفايدة زيادة التقدير ان تقديم الظرف اسهل للتوسع فيه وقد مر **قال** وقد تقع جملة خبرية الى آخره **اقول** الحال قد تكون جملة لانها حكم في المعنى والحكم يكون مفردا وجملة كما في خبر المبتداء واذا كان جملة يكون خبرية لانها وان كانت كخبر المبتداء في المعنى الا انها حكم جزئي لانها قيد والقيود يكون ثابتة باقية مع ما قيد بها والانشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للقيد

ولذا لا تقع الانشاء شرطا ولا ظرفا وكذا صفة الانشاء اذ ولا بد من رابطة وهي الواو فانها رابطة في العطف والمفعول معه والضمير فانه رابط في الخبر والصفة لان الجمل منقطع بعضها عن بعض لاستقلال كل منها بالفايدة بخلاف المفردات فان كانت اسمية صحا ربالواو ولانها للجمع بخلاف الفاء وغيرها وقد يوتى بالضمير كما في خبر المبتداء والصفة الواقعتين جملة وانما اتى فيها بالواو ولانها لان في الحال زيادة مقارنة واجتماع مع عامل صاحبها والواو دال على الجمع وقد يوتى بالواو والضمير معا ويقول الحال حكم على صاحبه من حيث المعنى فكانها اتحدا فلا حاجة الى توسيط الواو كما لا يتوسط بين المبتداء وخبره لاتحادهما من جهة صدقه على ما صدق عليه والواو تتوسط بين متخالفين وحكم الصفة حكم الخبر لانها كانت خبرا قبل العلم بها فاستصحب حكمه وقد يوتى بالواو ولان الحال زايدة على مجرى الكلام بخلاف الخبر واذا كانت مثله وجملة حينئذ مستقل ومفيد غير فايدة متلوها فيشعر بالمخالفة المصححة للواو والمفرد محتاجة الى ما قبلها فلا تشعر بالمخالفة والموكدة متحدة بما قبلها نحو زيد ابوك هو عطوفا فيكون كجملة هي تاكيد لاخرى وجب الاتيان بها اذا لم تصدق الحال على صاحبها نحو جيئت وزيد قايم مثال الواو وكقوله وقد اغتدى والطير في وكناتها بمنجرد قيد الاوابد هيكل الوكنة بيت الطاير في الجبل والمنجرد الفرس القصير الشعر والاوابد الوحوش والهيكل العظيم والمعنى ابكر سحرا قبل خروج الطير من اوكارها ابتغي الصيد على فرس منجرد يدرك الوحوش سريعا ومثال الضمير كلمته فوه الى في وقوله تعالى وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو ومثال اجتماعهما لقيته وهو ماش وقد يخلو الجملة عنهما نحو رايت البر قفيز بدرهم فهو مثل السمن منوان بدرهم والاتيان بالواو افصح منه بالضمير لاشعارها بالربط من اول الامر ولان الحال موذنة بالمعية والضمير لا ينبي بها وقيل لان الحال في المعنى ما يقدر بها الجزء الثاني من هذه الجملة اذا جاء زيد وابوه قايم مول بجاء زيد قايما ابوه لتصير مفردة لانها حكم وهو بالمفرد مع ما فيها من معنى المقارنة فقصدوا الى ادخال ما اشعر بالحالية في الجزء الاول ليشعر كل جزء بالحالية الاول من حيث اللفظ والثاني من حيث المعنى فيتعادلان فلذلك ضعف الاقتصار على الضمير ولم يمتنع وان اشعر به لفظ الزمخشري وقلت هذا وجه حسن يعلم منه علة عدم اختيار الواو والجملة الفعلية الواقعة حالا وضعف قول المالكي ان الضمير اقيس من الواو لانه يوجد رابطا في الخبر والصفة والواو لم يوجد رابطة في غير الحال وفي مثل لقيته عليه جبة وشي جعل الزمخشري عليه حالا في تقدير مستقر وجبة فاعله اذ لو جعل جبة مبتداء يخلو الجملة الاسمية عن الواو وذلك ممتنع عنده فقد خالف مذهبه في ان الجار والمجرور في تقدير الفعل وان المرفوع بعده مبتداء ويجوز ان اختار مذهب ابي علي في ان الجار والمجرور اذا اعتمد يكون ما بعده مرفوعا به **تنبيه** اذا كانت الجملة الاسمية حالا موكدة يجب الضمير وترك الواو كقوله تعالى ذلك الكتاب لا ريب فيه لاتحادها مع الجملة المتقدمة عليها **قال** فان كان مضارعا مثبتا **اقول** في هذا اللفظ مساهلة والاولى ان يقول والفعلية ان كان ولها مضارعا مثبتا يوتى بالضمير وحده لانه كاسم الفاعل في المعنى وجار عليه في اللفظ في الحركات والسكون اذ جاء زيد يضحك مثل جاء زيد ضاحكا معنى ولفظا فاجرى مجراه في الاستغناء عن الواو والاحتياج الى ضمير فان وجد معه واو يكون على حذف مبتداء وان كانت مضارعا منفيا

قال الحاجبي وكذا المميزة في شرح المفصل لابد له من الضمير لانه كاسم الفاعل قال الزمخشري يجوز اخلاؤها
عن الضمير اجراء لها مجرى الظرف لشبهها به واريد بالظرف هنا اذ وقال سيبويه الواو وتشبه اذا لان
كلا منصوب الموضع وبعدها جملة ويجوز حذف الواو ولان الحال مضارع وانما جئ بالنفي ليبين ان النسبة منفية
والحكم المنفي بين الهيئة لانه حكم ايضا فان ضربت وما ضربت ستان في نسبة الفعل الى التاء ويجوز الاتيان
بالواو ولان الحال بالحقيقة هو الانتفاء اذ معنى جاء زيد لا يتكلم غير متكلم واذا صار الحكم للنفي المقدر وهو به خرج
المضارع عن كونه حالا ومشابها لاسم الفاعل فلا يجب حذف الواو التي هي الاصل في الحال وقال في شرح الكافية
وما سوى الجملة الاسمية والمضارع المثبت وهو المضارع المنفي والماضي المنفي والماضي المثبت فكل من الثلثة يستعمل
اما بالواو والضمير او بالواو او بالضمير فصارت تسعة اقسام امثلتها جاني زيد وما تكلم ما يتكلم عمرو وجاني زيد وضحك وما تكلم
فضحك وضحك عمرو وجاني زيد وما خرج ما خرج وما خرج عمرو قال ولابد في الماضي المثبت من قد ظاهرة نحو
جاء زيد قد ضحك او مقدرة كقوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وكقوله وطعن كفم الزق غذا
وكلامه مشعر بانه عام لكن قالوا اذا لم يوجد الواو في الماضي المثبت فمذهب البصريين انه لابد من قد لان الماضي
من حيث انه منقطع الوجود عن زمن الحال مناف للحال المتصف بالثبوت فلابد من قد لتقربه من الحال فان
القريب من الشي في حكمه ولذا اطلق الآن على الزمان القريب من الحال كقوله تعالى الآن خفف الله عنكم فان لم تكن
ظاهرة تكون مقدرة لان الشي اذا علم موضعه جاز حذفه ومنعه الكوفيون بان الاصل عدم الاضمار **قلت**
اصابوا في الحكم لا في العلة لان الحال التي نحن فيها ليست الفارق بين الماضي والمستقبل ولست قد
فيما نحن فيه مقربة للماضي من الحال الفارقة بل العلة ان اصل قد لما كان لاقتران الماضي وتقربه من الحال
المتوسط بين الماضي والمستقبل يوتي بها فيما نحن فيه ليدل على اقترانها ومصاحبتها لعاملها المقيد بها
ويعلم منه ضعف قول المالكي مويدا لمذهب الكوفيين قول من قال لابد من تقدير قد قبل الماضي المثبت
دعوى من غير حجة ولان وجود قد لا يزيد الفعل معنى على ما يفهم منه اذا لم توجد وانما تقدر شي له معنى لا
يدرك بدونه والتقريب حاصل من سياق الكلام **قلت** لو اعتبر السياق يلزم ان لا يوتى بالواو والضمير
لان الربط حاصل من سياق الكلام ولا تقدر اذا وقع الحال ماضيا منفيا لان النفي يشمل جميع الازمنة فيحصل
المقارنة او لان قد للاثبات فتنافي ما التي للنفي قال في الكشاف في قوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم
امواتا فاحياكم الآية فانه لا مقارنة بين الحال وعامله ولو قدر قد فاجاب بان الواو لم يدخل على كنتم بل
على جملة قوله تعالى كنتم الى ترجعون فكانه قيل كيف تكفرون وقصتكم هذه فاكتفى بالحالية والعمل باقتران
تقديري كما قنع به في نحو جاء زيد اليوم في يده صقر صايدا به غدا فانه مقدر حصول صايدا غدا وان كان
مستقبلا لحصول شبهه قالوا الجملة الحالية لا تكون طلبية ولا مصدرة بحرف استقبال كالسين وسوف
ولن وقد يقع مصدرة بان وبكان وبلا الجنسية وغيرها كقوله تعالى وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم
لياكلون الطعام ونبذ فريق من الذين اوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كانهم لا يعلمون والله يحكم
لا معقب لحكمه **فايدة** الجملة اذا وقعت حالا او صفة او خبرا للمبتدا يكون لها محل من الاعراب وفي حكم

المفرد لا اذا وقعت مفسرة كقوله تعالى خلقه من تراب بعد قوله تعالى ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم
خلقه من تراب او اعتراضية وهي الجملة التي يتوسط بين جملتين او جزئي جملة لغرض معنى يتعلق بهما او باحد
اجزائهما كالواقع بين الصلة وموصولها وبين المبتدا وخبره وبين الشرط او القسم وجوابهما وغير ذلك كقوله ذلك
الذي وابيك يعرف مالك والحق يدفع ترهات الباطل وكقوله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما فلا
تتبعوا الهوى وكقوله تعالى فلا اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم انه لقرآن كريم **قال** ويجوز
حذف العامل كقولك راشدا مهديا **اقول** اما القرينة حالية كقولك للمسافر راشدا مهديا وللقادم مبرورا
ماجورا باضمار تذهب ورجعت او مقالية كقولك راكبا لمن قال كيف جئت ومنه قوله تعالى بلى قادرين بعد
قوله ان لن نجمع عظامه باضمار نجمع كما تقدم في مثالها ومنه قولك عندي ويك رجلا تعرض لامر متعرضا لعنن
لم يعنه بتقدير دنا والعنن ما عنّ لك اي ما عرض لك وقد يجب فمنه الجارية مثلا وهي حظيين بنات صلفين
كنات باضمار عرفتهم وصلفت المراة اذا ابغضها زوجها والكنة بالفتح زوجة الابن ومنه ما بين بدا زديا د
شي نحو بعته بدرهم فصاعدا اي فذهب الثمن صاعدا اي باع بعضه بدرهم وبعضه باكثر فتقديره فذهب الثمن
على هذه الحالة وانما الزم نصب بذهب مقدرا لان فصاعدا لم يصح عطفه على شي مما تقدمه من حيث المعنى
مثله تصدق بدينار فسافلا فحذف عاملها وصاحبها ومنه السادة مسد الخبر نحو ضربي زيدا قايما ومنه
الواقعة بدلا من لفظ الفعل في توبيخ نحو اقاعدا وقد قام الناس ومثله قولك لمن لا يثبت على امر اتميميا مرة
وقيسيا اخرى اي اتحول مرة باخلاق تميم ومرة باخلاق قيس فتنصبهما باضمار اتحول قال الحاجبي يجب
ان يحمل هذا على المصدر اي تتنقل هذا التنقل المتعدد او المخصوص كقوله افي الولايم اولادا لواحدة
وفي العيادة اولادا لعلات لا على الحال اذ تصير معناه اتتحول في هذه الحالة ولم يرد انه تحول في حال كونه تميميا
او في غيره بل التوبيخ على التنقل وكقولك هنيئا مريا لمن ذكر خيرا اصابه انسان باضمار ثبت له هنيئا ويمتنع حذف
حال سدت مسد الخبر او صار بدلا من لفظ فعله ومثالهما مامر الآن اذ يفوت المعنى بحذفه اذا وقعت بعد نفي
او نهي نحو ما جئت راكبا ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى او يجاب بها استفهام وقد مر او مقصودا بها حصر
كقوله تعالى وما ارسلناك الا مبشرا ونذيرا ولا يبعد في ان يصير الاية كالجملة والله اعلم **قال** ويجب
في المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا اي احقه **اقول** وهي حال لزمت صاحبها وتفهم من فحوى الكلام لو سكت
عنها وانما ذكر لتحقيق معنى الجملة ونفي الشك وقال المالكي هي ضربان ضرب يوكد عاملها بان يوافقه اما معنى
وهو كثير كقوله تعالى فتبسم ضاحكا من قولها ثم وليتم مدبرين ومنه يوم ابعث حيا اي احيى حيا ومنه هو
رجل صدق معلوما صلاحه وزيد ابوك عطوفا اذ رجل صدق بمعنى صالح وابوك بمعنى مشفق فلا حاجة الى
تقدير مضمر اذ الخبر هو العامل من حيث انه مقدر بمشتق واما معنى ولفظا كقوله تعالى وارسلناك للناس
رسولا وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره ومنه قم قائما ونحوه مما سمع والضرب الثاني
حال توكد خبرا في جملة لا عمل لجزيها فانها وهي يكون جزاها معرفتين جامدين والحال توكد بيان تعين او فخر او ذل
او غيرها نحو انا زيد معلوما وقوله انا ابن دارة معروفا به نسبي وهل بدارة يا للناس من عار وانا فلان شجاعا

اوجليلا وانا عبدك فقيرا اى انا زيد وابن داره لا شك ولا يقع الا بلفظ دال على معنى ملازم او شبيه بالملازم
فى تقديم العلم بها وهى منصوبة باحقه او اعرفه مقدرا ان لم يكن الخبر انا وان كان فباحق او اعرف وقال
الزجاج العامل هو الخبر لتاوله بمسمى **قلت** يلزم الجاز وقال الحاجبى الحال الموكدة ان تضمن معناها
خبر فى جملة اسمية هو صاحبها بالحقيقه فتقع بعد جملة اسمية مقررة لمضمونها لانها اذ تضمنها الخبر قررت
مضمونه واذا قررت مضمون خبرها قررت مضمونها اذ مضمونها موصوفيه المبتداء بخبره فلا فرق فى المعنى
بين العبارتين غير عامل فيها جزئها نحو زيد ابوك عطوفا وانا زيد بطلا شجاعا ولا بد وان يكون الخبر
مشهورا بها غير منفك عنها لتضمنها ولما كان عطوفا فى مثالنا جامعا للقيود تعين ان يقدر احقه او نحوه وها باحقه
ذوالحال وراجع الى ابوه ووجب حذف عاملها لان فى الابوة ما يشعر بالعطف فحصل بينهما مواصلة فيقوم
ابوك او الجملة مقام عاملها الذى هو احقه والى هذا اشار الحاجبى بقوله يجب حذف عاملها فى مثل زيد ابوك
عطوفا لان فى الابوة ما يشعر بالعطف فحذف عامله ولو اظهرت لاظهرت عين ما دل عليه الجملة الاسمية
فيمتنع كما يمتنع على الف درهم اعترف اعترافا ولا يحذف لو قررت مضمون جملة فعلية نحو زيد يريده ابوه
او عرف زيدا ابوه احقه عطوفا اذ لو حذف لظن ان عاملها يريد وعرف ومنه انا عبد الله اكلا كما يا كل
العبيد فى عبد الله عبودية فما بعده مقرر له روى ان عايشة رضى الله عنها قالت يا نبى الله لو اكلت متكيا
لكان اهون عليك فاصغى بجبهته حتى كادت تمس الارض ثم قال بل اكل كما يا كل العبيد **قال** وشرطها
اى الحال الموكدة ان يقرر مضمون جملة اسمية ليتحقق ما ذكرناه من معنى الموكدة المعبر عنه بقولنا فى الابوة
ما يشعر بالعطف لانها اى الحال من حيث الصورة اذا لم يقرر مضمون جملة كانت غير موكدة لانها حينئذ
اما ان يكون حالا منتقله نحو جاء زيد راكبا او مصدرا نحو فتبسم ضاحكا وقمت قايما اذ معناه ضحكا وقياما كما
سياتى واما ممتنعا نحو زيد ابوك منطلقا اذ الانطلاق ليس مما يقرر معنى الابوة لتكون موكدة وليس فى الجملة
ما يقيد به لتكون منتقله ولو اراد التشبيه والصداقة بجوز ويكون معناه زيد مثل ابيك حالة انطلاقه خاصة
فتكون مجازا ولا يكون من هذا الباب وانما خص بعض الموكدة بما يقرر مضمون جملة اسمية لانها اقوى تاكيدا
لانها فى قوة جملتين مع كون الاسمية يدل على الثبات وقوله تعالى قايما بالقسط بعد قوله تعالى شهد الله
انه لا اله الا هو والملايكة الآية يحتمل القسمين لانه يجوز ان يكون حالا من الله ومن مضمون لا اله الا هو
والقسط العدل ولو قال موضع قوله وشرطها وهى ما يكون مقررة لمضمون جملة اسمية لكان صحيحا اذ على ما ذكره
يلزم ان يكون الشى شرطا لنفسه تبيين اعلم ان مثل قوله تعالى فتبسم ضاحكا ومثل قوله تعالى وارسلناك
للناس رسولا وقم قايما ليست منصوبة على الحال عند الزمخشرى والحاجبى لتعذر معنى الحال فيها لانه لا
يستقيم ان يقيد الابتسام بضاحكا ولا القيام بقايما لانه هو هو ولان مدلوليها معلوم من فعليها فلا يفيد ان
شيئا ومنه قول الفرزدق ألم ترنى عاهدت ربى واننى لبين رتاج قايم ومقام على حلفه لا اشتم الدهر
مسلما ولا خارجا من فىّ زور كلام نصفه بانه تاب عن الهجاء مصدر دال على فعله المعطوف على لا اشتم
اذ لو جعل حالا لا يكون لا اشتم ايضا حالا لانه مفعول المحلوف عليه فوجب ان يقال قوله تعالى فتبسم ضاحكا ونحوها

مصادر وقعت بالفاظ مشتقه كما وقع الحال بلفظ المصادر وان كان القياس نفيه لان الحال فى المعنى
خبر عن صاحبه فيلزمها ان يصدق عليه والمصدر لا يصدق عليه فى نحو جاء زيد مشيا وسرعة وقتلته صبرا والصبر
الحبس اى قتلته محبوسا واصل الصبر حبس النفس عما تهواه الا انه حذف النفس نسيا منسيا وانما وضع
الصفة موضع المصدر وبالعكس للملابسة اذ القايم له قيام كما ان القيام يكون صاحبه قايما وقيل انما
يقع المصدر حالا اذا كان نوعا من عامله كما فى الامثله فيمتنع جاء زيد ضربا الا اذا سمع ومع ذلك لا يخفى
ما ذكرته مقويا للقول المالكى فى اخر المفعول المطلق واقول المالكى عدل من حذف عامل عطوفا الى التاويل
وبالاتفاق الحذف اولى من التاويل وجعل زيد ابوك عطوفا من الضرب الاول وانا عبدك فقيرا من
الضرب الثانى مع انه لا فرق بينهما لان كليهما دال على معنى ملازم وقال الحاجبى مسخرات مصدر
وانما جمع على ارادة المرات ولا يحسن ان يقدر خلق قبل الشمس واتبعا على الشمس والقمر والنجوم فيكون
مسخرات حالا منه وحذف لدلالة مسخر عليه يؤيده قراءة بعض والشمس وما بعده بالرفع قيل لو كان عطوفا
ونحوه حالا يلزم ان يتقيد به ذو الحال وحينئذ يختل الكلام لانه يلزم انتفاء الابوة عند عدم العطف اجاب
الحاجبى بان افعال العلم من جهة انها للدوام لا تقبل تقييدا فكذى الابوة فاذا قلت تحققت الانسان
قايما لم يات قايما لتقيد بها التحقيق بل لتعرف انه كان قايما عند التحقق والتحقق مستمر **قلت** فيه
نظر لانه اذا لم يكن بعض من الاحوال مقيدا لعامله يختل حد الحال اذ لا يكون الحال حينئذ مبينه لهيئة الفاعل
او المفعول بل الحق ان معنى تحققت الانسان قايما جعلته حاصلا فى علمى حال قيامه فيكون قيدا للحصول
لا للدوام العلم الحاصل به حتى لو قدر عدم القيام يلزم انتفاء ابتداء الحصول لا بقاء العلم الحاصل ويمكن ان
يقال ان عطوفا ونحوه مقيد بحسب الوضع لكن منع منه العقل **خاتمة** يطرد كون الاحوال بلفظ المصادر
اذا كانت موكدة كقولهم هو الرجل علما وادبا ونبلا اى الكامل حال علم وادب ونبل قال المالكى ومن المطرد
نحو اما علما فعالم وهذا يقال لمن وصف وذكر شخصا بالجهل وهو عالم فعامله فعل الشرط المحذوف او
ما بعد الفاء والمختار ان يجعل مفعولا به لانه قد يقع معرفه نحو اما العلم فعالم فيكون تقديره مهما يكن من شى
فمن يذكر العلم عالم قال هلا لى ام مالك سبيل واما الصبر عليه فلا صبرا والتميميون اوجبوا رفع المعرف
قال التميز ما يرفع الابهام المستقر الى آخره **اقول** التميز والتفسير والتبيين واسم الفاعل
منها اسماء لما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة نحو عندى رطل زيتا او مقدرة نحو طاب زيد نفسا والفرق
ان زيتا يرفع الابهام عن رطل ونفسا لم يرفع ابهاما لا عن طاب ولا عن زيد اذ لا ابهام فيهما بل رفع ابهاما
حصل من نسبته اليه مجازا اذ بالحقيقه انما نسبته الى احد متعلقات زيد من ذوات مختلفة غير مذكورة يحتاج
الى التبيين قال المستقر ليخرج صفة المشترك نحو ابصرت عينا جارية فان العين من حيث انها تحتمل الجارية
والباصرة مبهمة لكن ليس ابهامها مستقرا اى ليس معها فى اصل وضعها الاول والثانى لانها موضوعة
دالة على ذات معينه فى كل موضع ومعنى يطلق فيه باعتبار الوضع الذى وضع له فيه سواء كان الواضع
بارى عز وعلا او غيره بل الابهام حصل للمخاطب لحصول الاشتراك بسبب الوضع الآخر فلا يكون ابهامها مستقرا

اى معها فى اصل وضعها بل عارضة بخلاف رطل فانه لم يوضع فى اصله ليدل على ذات معينة بل وضع فى
اصله مبهما ولذا لو اريد من اطلاق رطل ذاتا معينة من الزيت او غيره يكون مستعملا فى غير ما وضع له فلا
يجوز بخلاف ما لو اريد من العين احد مدلوليه معينا وقال عن ذات ليخرج الحال على تقدير وروده بمعنى
ما فى اما له لا تردجاء زيد راكبا اذ ليس فى جاء ابهام لا باعتبار نفسه ولا باعتبار اسناده لكن فيه ابهام
تقديرى باعتبار وجوده فابهامه باعتبار الهيئة فالحال يرفع عن هيئة لا عن ذات وكذا يخرج المصدر فى
قولك رجع القهقرى لان قهقرى وان دل على نوع لم يكن مفهوما من رجع فى اصل وضعه لكنه لبيان
الهيئة لا الذات لان الرجوع متعقل الذات بسبب وضعه لذات معينه ولا يرد الصفة فى نحو جانى رجل
عالم لانه لم يرفع ابهامه بل يخصصه وقوله مذكورة او مقدرة بيان لقسمى التميز بعد تمام حده **فان قلت**
الرجل فى قولك جانى هذا الرجل داخل فى حد التميز لانه يرفع الابهام المستقر من هذا مع انه صفة **قلت**
توهم بعض النحويين انه يصح التميز عن كل مبهم من المضمر واسم الاشارة فقالوا عارضا فى قوله تعالى فلما راوه
عارضا وعقربا فى قوله لا بارك الرحمن فيها عقربا دبابه دبت الى دباب ومثلا فى قوله تعالى ماذا اراد الله
بهذا مثلا منصوبات على التميز وهو غلط اذ ليس ابهام اسم الاشارة والمضمر مستقرا اذا الشى انما يضمر بعد
ان يعرف واسم الاشارة لا ينفك باعتبار الوضع عن ان يشار به الى معلوم الذات عن قرينة لازمة بها تبين
لفظية نحو جاء هذا الرجل او حالية كما قلت هذا ولم يكن ثمه ما يصلح للاشارة اليه الا ذلك الفرد وانما سمى مبهما
من حيث ان مسماه لا يفهم منه فتوهم انه فى الابهام كعشرين وليس كذا لان عشرين لا ينفك عن الابهام باعتبار
الوضع وابهام هذا للذهول عن القرينة المبينة **فان قيل** كون صفته اسم الجنس وانها المقصودة دال
عليه اذ لو فهم منه ما فهم من صفته يلزم التكرار فى نحو جاء هذا الرجل **قلت** اذا ذهل عن قرينة الاشارة
حسن ان يوصف اسم الاشارة للتوضيح كما مر فى خورات العين الناصرة ولو صح من اسم الاشارة التميز
لصح من الاسم المشترك ولا قائل به ولا شك ان ما جاء من المضمر المبهم الذات مفسر بتمييزه نحو ربه رجلا
قال المالكى التميز ما فيه معنى من الجنسية من نكرة منصوبة فضلة غير تابع فخرج بتقدم معنى من الحال
وبالجنسية نحو ذنبا فى قوله استغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد اليه الوجه والعمل وبالنكرة المشبه
بالمفعول به اذا كان معرفة نحو حسن وجهه وبمنصوبه نحو رطل زيت وبفضله نحو لا رجل وبغير تابع نحو قبضت
عشرة دراهم وقوله تعالى وقطعناهم اثنتى عشرة اسباطا **قلت** من الجنسية هى من التى لبيان الجنس
كقوله تعالى تحلون فيها من اساور من ذهب وهى انما تجرى على مذكور والتميز يجىء تارة لمذكور نحو رطل زيتا
وتارة لغير مذكور نحو حسن زيد دارا فلا يصح تقدير من الجنسية فى القسم الثانى ولو قدر فيه او صرح وتقول
حسن زيد من الدار يكون للتعليل ونصب مفعولا له كقولك اكرمتك من حبك لك ولا يرد ما جانى من رجل
لانها ان جعلت زايدة فظاهر وان جعلت للجنس يكون بيانا للمنفى المقدر حكما اذ المعنى حينئذ ما جانى احد
من رجل ويمتنع هذا فى حسن زيد دارا والتميز قد يجىء معرفة وبعض جوزه مطلقا والتميز انما عد لجعل
منصوبا فكيف يحد به وزيت فى رطل زيت ايضا تميز كما ان زيدا فى ضرب زيد مفعول به وان اراد بقوله

ما فيه معنى من انه يضمنه يلزم ان يصير التميز مبنيا وان اريد تقديره لم يدخل لا رجل فالاحتراز عنه
هذر مع انه نص على انه يمتنع اظهار من مع تمييز هو فاعل وما يمتنع اظهاره لا يكون مقدرا **قال** فالاول
عن مفرد مقدارا اما فى عدد وسيأتى واما فى غيره نحو رطل زيتا **اقول** التميز عن الذات المذكورة لا يكون
الا عن ذات مذكورة مفردة كعشرين فى نحو عشرين درهما وذلك المفرد مقدار غالبا والمقدار مماثل الشى و
معادله والمقياس بمعناه من قست الشئ بالشى اذا قدرته به الا انه مقدار تقريبا لا تحديدا والعرض من المقادير
نفس المقدار يجرى على كل مقدر فيكون ذواتها المقدر بها مبهمة محتاجة الى التميز عددا او وزنا او كيلا او مساحة
او قياسا وقد شبه بها ما هو موضوع باعتبار هيئته فميز بجنسه نحو خاتم حديدا وذنوب ماء وجبة برا وانما
شبه هذا بالمقدار وجعل فرعا له لانه يدل على ذات باعتبار الهيئة وان لم يدل على جنسه بخلاف المقدار
فانه اشد ابهاما فيكون الحق بالتميز والمقدار اما عدد فيذكر احكامه فى بابه للا مذكر واما غيره وهو سواء
كان مكيلا نحو رطل زيتا بفتح الراء وقوطم راقود خلا وهو دن طويل مقيرا لباطن يجعل فيه الخل وغيره ولما كان
على مقدار العرف يتنزل منزلة المحدود او غيره نحو عندى منوان سمنا افرد ان كان جنسا وهو ما لم يكن لاجزائه
لفظ يخصه لعدم تفاوتها فيدل على الحقيقة لا على فرد كالعسل والتمر ولذا يعبر عن جزئه بلفظ الجنس اذ يقال
عندى عسل وعندك عسل من منه بخلاف رجل وثوب لان دلالته على الحقيقة يمتنع من تثنيته وجمعه
اذ يمتنع ان يجمع معه مثله والا تشخص فلا يكون مدلوله الحقيقى ولانها مستغن عن التثنية والجمع
لدلالة الحقيقة على القليل والكثير الا ان يقصد الانواع فيثنى ويجمع كما فى المصدر فيقال عندى رطل زيتا
وزيتين وزيوتا وثنى ويجمع ان كان غير اسم الجنس اى غير موضوع للحقيقة وان وضع لفرد من الجنس تميز
من جنس تشبيه ككتاب وثوب اطن ومنه تمرة وحنظلة فيقال عندى قنطار ثوبا وثوبين واثوابا لانه اذا كان
لمفرد مميز يكون دلالته على مفرد واحد منه فعدل من لفظ افراده الى ما هو دال منه على الجنس والكثير وهو
التثنية والجمع اذا اريد الكثير لئلا يفوت الغرض والتميز اذا كان عن نسبة يكون معمولا للفعل وشبهه لاقتضائها
اياه ليبين ما هو الفاعل حقيقة وانما نصبنا لشبهه بالمفعول لوقوعه بعد المسند والمسند اليه غير تابع وان كان
عن مفرد يعمل فيه ما انتصب عنه لاقتضائه اياه ليبين به حقيقته او ما هو مقداره وانما نصبه لان درهما وزيتا
وزيدا فى عندى عشرون درهما ومنوان زيتا وعلى التمرة مثلها زيدا مشبهات بابا وفارسا فى حسنين وحسنين
وحسن ابا ولله دره فارسا فى سن عواملها وفى وقوعها بعد تمام عواملها بما يمنع اضافتها اليها وهو النون
والتنوين والاضافة خالية من من الجارة بخلاف عندى رطل من زيت وما تم به الاسم المفرد اربعة نونا
التثنية والجمع وشبه نون الجمع والتنوين قالوا ولو تقديرا ليدخل خمسة عشر درهما اذ اصله خمسة وعشرة
والاضافة ونون التثنية والتنوين يجوز ان يحذفا مما هما فيه ويضاف الى المميز نحو منوا سمن ورطل زيت فيحصل
تخفيف مع ان الابهام كما يرتفع مع نصبه يرتفع مع جره وهى من اضافة النوع الى الجنس فيكون بمعنى من نحو ثوب
خز ونون الجمع نحو عشرون درهما ويمتنع اضافته لانه لو نونه يلزم حذف نون هى من نفس الكلمة وانما يحذف
فى الاضافة نونا التثنية والجمع لا غير وان اثبت يلزم اثبات نون شبه نون الجمع والقياس يقتضى ان يحذف

لا يشعر ... كان التميز عن مفرد
... حسنون ...
... التميز عن ذات مقدار
ولكن يصح ... الى التثنية نون الجمع

جزوم

كما يحذف المشبه هو به **فان قلت** لا امتناع في حذفه فانه اذا حذف النون من غير اضافة من الاسم
المشتق للمعرف العامل نحو الضاربو زيدا وعن الموصول كقوله ان الذي حانت بفلج دماؤهم وعن ابني عشر فلان يحذف
من عشرين للاضافة اولى **قلت** في هذه الصور حذف للطول ولا يلزم منه جواز حذفه للاضافة لان المضاف
اليه الذي هو زيادة يصير حينئذ بدلا منه وهو غير زايد فليس لنا عشر فيزاد عليه نون وتعويض الزايد عن
غيره من غير ضرورة ممتنع فلا يرد اهانه وتعرية وجوز بعض اضافته الى غير مميزه مثل عندي عشرو زيد ومثلو
بكر ويمتنع الى مميزه لانه بمنزلة احد عشر وزيادة وكذا يمتنع اضافة المضاف نحو مثلها زبدا لان الغرض نسبة
المثلية الى التمر لا الى الزبد فلو اضيف اليه يلزم نسبة المثلية اليها فيفسد المعنى مع انه ان بقي الضمير يلزم الفصل
بين المضاف والمضاف اليه وان حذف مع امتناع حذفه نزيد الفساد ويتعين انحصار المقصود فيما هو
غير مقصود بخلاف غير المقدار فانه يجوز الاضافة بحذف المضاف اليه فانك اذا قلت بدل عندي خاتم رجل حديدا
عندي خاتم حديد الرجل لا يفوت المقصود وكذا يمنع وجود من بل الاضافة نحو هو افضل منك ابا وهو ظاهر واعلم
ان المعنى يتعين بالنصب والجر فانك اذا قلت رطل ذهبا لا يكون الرطل ذهبا بل ما يوزن به الذهب وان قلت
رطل ذهب يجوز ان يقدر الاضافة بمن فيكون الرطل من الذهب ويجوز ان يقدر باللام فلا يكون منه بل ما يوزن به
ايضا **قال** وعن غير مقدار **اقول** هذا هو القسم الثاني مما يكون التمييز عن مفرد غير مقدار وهو كل نوع
دال على هيئة مخصوصة مميز بجنسه اي باصله الذي هو منه اعلم ان المضاف اليه ان كان النسبة اليه باللام
نحو عندي ظرف عسل حين اريد الظرف نفسه يمتنع نصبه اما ان اريد منه عسل بملء ظرفا جاز نصبه وجره ويكون
من القسم الثاني قال المالكي ومن الواجب اضافته ان يكون بعضا منه ولم يحدث اسمه الدال على الهيئة المخصوصة
بالعمل بعد وجود التمييز نحو حب رمان وجوز قطن وغصن ريحان بخلاف جبة خز وخاتم فضة وسوار ذهب
فانه يجوز فيه النصب والجر والجر اكثر في غير المقدار لانه ليس من باب المقدار الممتنع الاضافة في بعضها
نحو مثلها زبدا المقتضي لعدم اولويتها في الباقي والاضافة مستقيمة في جميع ما هو غير المقدار وهي الاصل في
البيان الذي هو المقصود من التمييز لان اصلها التعريف للمضاف وتخصيصه وهما بيان وليس اصل المفعولية
للبيان مع انه وجب الاضافة في بعض منه نحو حب رمان وغصن ريحان المقتضي لاولويتها في الباقي ليجري
الباب على سنن متبين لان المضاف والمضاف اليه كشيء واحد بحذف التنوين وامتناع الفصل بينهما المحسن
الاضافة في شيئين مدلولهما كشيء واحد ومدلول التمييز والمميز في غير المقدار كشيء واحد لصدقهما عليه وان كان
احد الصدقين باعتبار الهيئة والآخر باعتبار المادة وفي المقدار ليس كذلك لانه لم يصدق على شيء واحد
انه صاع وتمر ومعنى عندي صاع تمرا عندي ما يملأ صاعا او ما مقداره صاع من تمر فلا يحسن فيه الاضافة
قال الثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها الى آخره **اقول** التمييز قد يكون عن ذات مقدرة
نحو طاب زيد ابا لم يكن نسبة طاب الى زيد بالحقيقة اذ لو كان اسناده اليه بالحقيقة لما احتاج الى التمييز
ثم يكون منسوبا بالحقيقة الى مقدر متعلق لزيد من ابيه او ابنه وداره وعلمه وغيرها مضاف الى زيد وذلك
مبهم لاحتمال الجميع متعلقاته فاذا قلت ابا رفع الابهام في تلك الذات كما ان درهما بعد عندي عشرون رفع الابهام

في عشرون وذلك الابهام لما حصل من نسبة طاب الى زيد اذ ليس في طاب ولا في زيد ابهام صح ان
يقال رفع الابهام عن ذات مقدرة وصح ان يقال رفع الابهام عن نسبة فكان اصل طاب زيد ابا طاب ابو زيد
فحذف ابو واقيم زيد مقامه فحصل الابهام ليزيد اهتمام المخاطب بشانه ثم رفع ذلك الابهام بذكرا با آخرا
ليكون اوقع في النفس فقال الثاني ما يرفع الابهام عن نسبة في جملة اي فعلية او ما ضاهى الجملة وهو كل
متصل بالفعل غير مستبد مع فاعله نحو زيد طيب ابا فان طيبا مع فاعله ليس جملة والابهام حصل من نسبته
الى مستتر يرجع الى زيد فرفعته بذكرك ابا ونحوه اخرا اذ لو قال زيد طيب ابوه لما حصل ابهام او عن نسبة
في اضافة نحو يعجبني طيبه ابا وابوة فان الابهام حصل من اضافة طيب الى زيد فرفعته بذكرك ابا ونحوه اخرا
ولو قلت طيب ابيه لما حصل ابهام ومثل لكل قسم من الانواع الثلثة باربعة امثلة لان التمييز اما اسم او
صفة والاسم اما ان يصلح لصدقه على المميز عنه اي لان يخبر عنه او لا وكل اما اسم عين او معنى فان كان
صفة تصدق على المميز عنه لا غير نحو لله دره فارسا جعل عمله درا لانه يحصل شيئا نشيئا كالدر وهو اللبن
وجعل لله تعالى استعظاما كانه لا يليق بغيره تعالى ومثله حسبك بالله ناصرا اي اكتف بنصرته ومن
امثلة قولهم يتصبب عرقا وتفقأ شحما اي تشقق وابرحت جارا اي بلغت غاية الفضل في هذا النوع والمعنى
ابرح جارك اي عظم بقربك يقال ما ابرحه اي ما اعجبه وقيل معناه جاوزت انت او جارك ما يكون عليه
امثالك من الخلال المرضية من برح اي جاوز ويحه رجلا ويح كلمة ترحم يقال لمن نزل به بلية **فرع**
اكثر التمييز عن الجملة ان يكون فاعلا بالحقيقة مضافا في التقدير الى ما هو فاعل لفظا نحو طاب زيد نفسا
فان تقديره ومعناه طابت نفس زيد ومنه قوله تلفتُّ نحو الحي حتى وجدتني وجعت من الاصغاء ليتا واخدعا
وقد لا يكون نحو كرم زيد ابا اذا كان الاب هو زيد او قد يكون مفعولا بالحقيقة كقولك وفجرنا الارض عيونا قال
المالكي وقد يكون لا فاعلا ولا مفعولا نحو امتلا الاناء ماء وكفى بالله شهيدا اذ قولك امتلاء ما ء الاناء غير
معروف قال الحاجبي كما ان اصل طاب زيد نفسا طاب نفس زيد كان اصل امتلاء الاناء ماء ملأ الماء
الاناء فامتلاء الا انه كثر استعمالهم نسبة الامتلاء الى الاناء حتى صار كانه من صفته وظن ان ذكر الماء
بعده ليس كذكر نفسا بعد طاب زيد وليس كذلك بل مثله **تنبيه** لا يضاف الفاعل في الجملة
وفي شبهها الى التمييز والصفة في شبه الجملة يضاف اليه فيقول في زيد حسن وجها زيد حسن وجه
قال المالكي الا اذا كان مقدارا اضافتها الى غير التمييز نحو البيت ممتلئ برا اذ تقديره ممتلئ الاقطار
برا ويمتنع اضافة اسم التفضيل الى التمييز يصير فاعلا بعد تصيره فعلا نحو زيد اكثر مالا فان معناه
زيد كثر ماله ويصيب الاضافة في خلافه وهو ما افعل التفضيل بعضه نحو زيد اكرم رجل الا اذا كان
مضافا الى جمع كان التمييز فردا منه نحو زيد اكرم الناس رجلا فانه يجوز اضافة اسم التفضيل الى التمييز
بعد حذف ذلك الجمع فيقال في زيد اشجع الناس رجلا زيد اشجع رجل **قال** ثم ان كان اسما
يصح جعله الى آخره **اقول** التمييز عن النسبة اما اسم غير مشتق كما ذكر من الامثلة الاربعة
واما اسم مشتق وهو الصفة فان كان اسما فاما ان يصح جعله لما نسب اليه او وقع عليه الحكم الذي

تمله من فعل وشبهه ومضاف اولا يصح والاول وهو المعنى بقوله فان كان اسما نصح جعله لما انتصب عنه اى لما انتصب الاسم مجاوزا منقطعا عنه فانه قبل ان ينصب كان مضافا الى ما نسب اليه او وقع علم المسند الذى قبله محتاجا اليه فلما نصب وتاخر عنه وصار بما غير محتاج اليه والمعنى لما انتصب عنه ما انتصب الاسم رافعا الابهام عنه اى عن مضافه المقدر صح ان يجعل له وصح ان يجعل لمتعلق له فان ابا وابوة فى قولك طاب زيد ابا وابوة جاز ان يراد به نفس زيد فالممدوح بالطيب زيد باعتبار ابوته لغيره وان يراد به ابو زيد فالممدوح بالطيب ابوه المتعلق بزيد وكذا اذا قلت ارحب جارا جاز ان يراد بالجار المخاطب نفسه فالمعنى عظمت باعتبار كونك جارا وجاز ان يراد به جار المخاطب فيكون الممدوح جاره فالمعنى ارحب جارك اى عظم وكذلك ابوة فانه يصح اتصال الكل من المسميين من زيد ومتعلق به وان لم يصح ان يجعل لما نسب اليه الحكم يكون لمتعلق خاص له على حسب مدلوله كقولك طاب زيد دارا وعلما اى معلوما فانهما ليسا عين زيد ولا معنى قايما به فيكون ان داره وعلمه فلم يحتملا الا جهة واحدة ع

فان قلت يجوز ان يراد من دارا دار متعلقه **قلت** لم اجد فيه نصا وسعد فطابق بين التميز وبين ما هو له سواء كان ما هو المنصب عنه او متعلقه بالافراد والتثنيه والجمع فيهما اى فى القسمين احدهما جعله لما انتصب عنه والثانى جعله له فى نفسه وهو اذا اريد به متعلق ما انتصب عنه فمن ثمه اذا قلت طاب زيد ابا وقصدت ان اباه هو زيد وجب ان تقول فى التثنيه طاب الزيدان ابوين وفى الجمع طاب الزيدون ابا وان قصدت اما الزيد **قلت** طاب الزيدان او الزيدون ابا ان قصدت ابا واحدا وطاب زيد ابوين ان قصدت ابا واما او جدا وطاب زيد ابا ان قصدت جماعة عن ابايه فطابق بالاب ونحوه من هو له الا ان يكون التميز جنسا نحو ابوة وعلما وماء وعسلا وتمرا فى قولك حسن زيد ابا وابوة وماء وعسلا فانك تاتى به مفردا دايما اذ المراد به الحقيقه وان كان من هو له لا يكون مفردا لتعذر جمعه اذا قصد الابوة والعلم من حيث الابوة والعلم كما تقدم فى تميز المفرد الا ان تقصد الانواع والدلالة عليها فيجب حينئذ التثنية والجمع على حسب المقصود على ما مر فى المفرد نحو تفاوت الناس علوما وضروبا والتميز اذا كان لمتعلق ما انتصب عنه يختار افراده وان كان المتعلق جمعا اذا لم يلزم لبس كقوله تعالى فان طبن لكم عن شى منه نفسا لانه اخف والجمعية علمت مما سبق اما ان لزم لبس يجب المطابقه نحو طاب الزيدون ابا اذ لو افرد لتوهم ان المراد طيب ابيهم الواحد واعلم ان المعنى قد تتغير بنصبه وجره فى بعض المواضع فاذا قلت زيد افره عبد بالجر فزيد هو العبد لان افعل التفضيل انما تضاف الى ما هو بعض منه وان نصبته لا يكون زيدا العبد لكن هو له والوصف بالفراهة للعبد لا له وانه وان جرى عليه اصله عبد زيد افره العبد وكذا تتغير بالافراد والجمع فانك لو اردت مفاضلته فى عبيد وجب ان يقول زيد افره الناس عبيدا اذ لو افردت لالتبس بوصفه بالفراهة فى عبد واحد او بوصفه بانه افره عبدا وفره بالضم حذق وبالكسر بطر وان كان التميز عن نسبه صفه كانت لما انتصب عنه لان فيه ضميرا راجعا اليه فلا يكون لمتعلق له لئلا يرجع الضمير على غير مذكور وطبقه لان تثنيه وجمع الصفة بحسب مستترها وهو راجع الى ما انتصب عنه فيكون مطابقا له فيلزم ان يطابقه الصفة ايضا فيقال لله در زيد

فارسا ولله درهما فارسين ودرهم فرسانا والتميز اذا كان معنى فبعض العرب ياتى بصيغة موضوعة له فيقول لله دره فروسية وبعضهم ياتى بلفظ موضوع للذات التى قام بها ذلك المعنى وهو الفروسية فى مثالنا فيقول لله دره فارسا وقال قوم هو حال من زيد فيكون المعنى التعجب منه فى حال كونه فارسا لا غير وهو ضعيف لانه لا يكون حالا مقيدة لانه لم يرد به المدح فى حال الفروسيه فقط بل اراد به المدح مطلقا فى حال الفروسية وغيره ولا موكدة لانها المفهومة من الجملة التى قبلها وقولك لله دره يحتمل الفروسية وغيرها فثبت انه تميز وكذا الكلام فى ارحبت جارا وفى ما جارتنا ما انت جاره **فايده** يجوز ان يجر بمن كل تميز نحو عندى رطل من زيت وراقود من خل ومنوان من سمن وخاتم من حديد الا تميز العدد نحو احد عشر درهما وما هو فاعل معنى نحو طاب زيد نفسا وهو حسن وجها الا فى التعجب فانه يقع فيه التميز لبيان نسبته الى الفاعل نحو احسن بزيد رجلا والى المفعول نحو ما احسن زيدا رجلا فيجوز ان يجر رجلا فى المثالين بمن ظاهره والا فى نسبة التعجب نحو لله دره من فارس ليدل على انه ليس حالا **قال** ولا يتقدم التميز الى آخره **اقول** لا خلاف ان تقدم تميز المفرد ممتنع لضعف عامله لانه مشبه بالمشبه او لانه عامل معنوى وكذا تميز عامله فعل غير متصرف اما اذا كان عامله فعلا متصرفا نحو طاب زيد ابا فاجاز ابو عثمان المازنى وتلميذه وهو المبرد تقديمه قياسا على ساير الفضلات من الحال وغيرها واختاره المالكى ومنع تقديمه سيبويه مستدلا بانه فى المعنى فرع عن الفاعل اى تشبهه لانه فاعل فى المعنى اذ معنى طاب زيد ابا طاب ابو زيد فلا يتقدم كما لا يتقدم الفاعل الذى هو اصله ويرد عليه انه يجوز تقدم ما هو مفعول فى المعنى كقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا ولا يبعد ان يقال اصله وفجرت عيون الارض وقال الزمخشرى الاصل فى التميز ان يكون موصوفا بما انتصب عنه **قلت** اراد بما قبلها اما فى المفرد فبما انتصب عنه اذ معنى عندى عشرون درهما عندى دراهم عشرون واما فى غيره فيما نسب الى ما انتصب عنه اذ اصل طاب زيد ابا زيد اب طيب ان كان الاب ما انتصب عنه واب طيب لزيد ان كان متعلقه فادخل القسمين فى سلك واحد وقال موصوفا بما انتصب عنه لتقاربهما او لان الاكثر تميز المفرد ولا فرق فى المعنى بين الصفة والخبر الا من جهة علم المخاطب وجهله فانه ان علم الحكم سمى صفة وان جهله سمى خبرا وقال الحاجبى اصل عشرون درهما دراهم عشرون واصل طاب زيد ابا ابو زيد طاب وانت تحكم بين الكلامين فثبت ان تميز الجمله مثل تميز المفرد فلا يتقدم كما لا يتقدم وانما قيل الاصل عندى دراهم عشرون لئلا يلزم اعمال اضعف عامل من غير حاجة ولان المعنى عليه لانك اذا اردت ان توضح جنسا له مقدار من كيل ونحوه فالاصل ان تصفه به لانه يدل على معنى مخصوص من طول وقصر وقله وكثره فالمراد من دراع فى عندى ثوب ذراع قصير ومن ماية فى عندى ابل ماية كثير ومنه قول الاعشى لئن كنت فى جب ثمانين قامة ورقيت اسباب السماء بسلم ليستدرجنك القول حتى تهره وتعلم انى عنكم غير ملجم ثم قد يوخذ الجنس لضرب من التاكيد وكذا اصل طاب زيد نفسا نفس زيد طيبه اى ينبسط ولا ينقبض ثم اخر للمبالغة اذ الاسناد الى الكل ابلغ منه الى الجزء وللتوكيد لان الفعل الحقيقى وهو الطيب فى مثالنا مستندا الى النفس بالحقيقه فاذا صار من حيث اللفظ مسندا الى زيد

يمكن المعنى لتكرر الاسناد ولان الشى اذا ذكر مبهما توفرت الدواعى الى العلم به فاذا ذكر مفسرا تمكن وقع
فى النفس فاقول تقديمه يخل بالمعنى الذى اخر له فيمتنع وايضا التمييز تفسير والتفسير لا يكون قبل المفسر
وايضا يلزم كثرة التغيير وغايته بعده عن اصله فلا يدل عليه وهذه الموانع من تقديمه لم توجد فى غيره من الفضلات
فلا يلزم من تقديمها تقديمه قال المالكى تقدم فى الكلام الفصيح كقوله اذا المرء عينا قر بالاهل مثريا ولم يعن
بالاحسان كان مذمما اثرى اى استغنى وكقوله اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب
ويمتنع ابطال الرواية بالراى قلت فى البيت الاول لم تقدم اذ تقديره اذا قر المرء عينا والثانى لم يصدر
عن فصيح بل قايله مجهول واكثر الرواية وما كان نفسى وان سلم نفسا بالنصب يكون فى كان ضمير الحبيب
ونفسا يكون خبره موصوفا بما بعده ويعلم من هذا انه تقدم على الفاعل كقوله تضوع مسكا بطن نعمان اذ مشت به
زينب فى نسوة عطرات قال المالكى ان وقع تمييز معرفة اول نكرة كقوله رايتك لما ان عرفت وجوهنا
صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو اى نفسا وقد جاء زيادة اللام فى غيره روى عن العرب نصب الاحد
عشر درهما وقد جاء زيادتها فى المضاف كقوله تولى الضجيع اذا تنبه موهنا كالاقحوان من الرشاش
المستقى وقد ورد تمييز الجملة مضافا الى معرفة كقولهم غبن فلان رايه ووجع بطنه والم راسه قال تعالى
الا من سفه نفسه فاول اما بان الاضافة منوية الانفصال كما قيل فى رب شاة وسخلتها بدرهم اى وسخلة
لها بدرهم واما بان يضمن الفعل معنى فعل متعد فيكون المنصوب مفعولا به اى سوء رايه وشكى بطنه
وراسه وهتع اى اهلك نفسه كما قال النبى صلى الله عليه وسلم الكبر ان تسفه الحق واما بان يحمل الفعل اللازم صح
على المتعدى فيشبه المنصوب بها المعرفة بالمفعول به كما فى حسن وجهه الا ان النسبة فى الفعل شاذ لان
التشبيه فى الصفة سببه ان الصفة اللازمة تشبه المتعدية فى جرها وجهه والجر اخو النصب فالزم من الجر
النصب والفعل لم يجره ومنه قوله تعالى وكم اهلكنا من قرية بطرت معيشتها وما روى فى الحديث
ان امرأة كانت تهراق الدماء **الاستثناء** لغة اما من الثنى اى الصرف لانه يخرج الكلام من عموم
تقتضيه سياقه وحينئذ يكون حقيقة فى المتصل مجازا فى المنقطع لان المنقطع لم يغير الجملة الاولى واما
من التثنية اذ به يصير الكلام نفيا ثم اثباتا او بالعكس فيكون مشتركا بينهما اشتراكا معنويا ولفظيا ولا يمكن
ان يحد بحد واحد على القول بانه مجاز فى المنقطع او مشترك بينهما لفظا اذ يلزم عدم اختلاف المتقابلين
والى هذا اشار الحاجبى وقال لان احدهما يخرج من حيث المعنى وهو فصله الذى تميز به عن المنقطع
والاخر غير مخرج واذا اختلفا فى الحقيقة التى يفصل احدهما عن الاخر تعذر جمعهما بحد واحد نعم يمكن ان
يحدا بحد واحد باعتبار اللفظ وهو ان يقال مذكور بعد الا واخواتها اما على القول بانه مشترك بينهما معنويا يمكن
ان يحد بحد واحد فيقال ما وقع آخر الكلام مخالفا لاوله نفيا واثباتا بالا غير الصفة واخواتها **قال**
فالمتصل المخرج من متعدد لفظا او تقديرا الى آخره **اقول** وقال المخرج اى المخرج حكمه عن حكم
شامل له ولغيره لولم يخرج وهو المعنى بقولهم لولم يخرج لدخل فيما قبله ليخرج المنقطع والمذكور بعد الا الصفة
وقال من متعدد اى متعدد شكله المثنى بحد لفظا نحو جاء القوم الا زيدا وهو المسمى بالمستثنى التام او تقديرا

نحو ما جاء الا زيد ليخرج ما ليس كذلك نحو رايت اسدا راميا فان راميا يخرج الحيوان المفترس من مدلول
مطلق الاسد وليس هذا اخراجا عن متعدد اذ الاسد لم يشمله والرامى اذ لا يراد معناه الحقيقى والمجازى
معا هنا وقال بالا واخواتها ليخرج جاءنى القوم لا زيد **قال** والمنقطع المذكور بعد الا واخواتها
غير مخرج **اقول** نحو القوم جاؤا الا حمارا وانه وان لم يذكر الحمار لم يدخل فى القوم وقول النحويين المنقطع
ما ليس من جنس المستثنى منه يريدون به ما ليس داخلا وان لم يذكر فيكون جاءنى القوم الا زيدا من المنقطع
اذا لم يكن زيد من ذلك القوم وجاء المنقطع مع عدم التناول للقصد الى تعميم الحكم افراد ما قبل الا وانه
لم يخرج منه الا شئ ليس من جنسه وللاعلام بان المستثنى من توابع ما قبل الا وان لم يكن من جنسه ولذا قيل
لابد وان يكون بينهما ملابسة يصح ذكره فانك اذا سمعت ما فى الدار احد ينتقل ذهنك الى انه هل فيها شئ
من توابعه كالحمار فيصح ان يذكر عقيبه الا الحمار وهو المعنى بقولهم لاثبات ما يحتمل نفيه من اتباع ما قبل
الا والا فيه بمعنى لكن فيحتاج الى خبر فتارة يذكر كقوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم عذاب الخزى
وتارة لا يذكر كقوله تعالى الا قليلا ممن انجينا منهم وعند الكوفيين بمعنى سوى **تنبيه** نص ابن المالكى
ان المنقطع انما يكون بالا وبغير وبيد كقوله صلى الله عليه وسلم انا افصح من نطق بالضاد بيد انى من قريش
واسترضعت فى بنى سعد والمخرج بلكن يسمى استدراكا ولا يسمى استثناء والاستثناء المتصل مشكل
لانه يلزم الكذب فيه او عدم الاخراج وبيانه انك اذا قلت جاء القوم الا زيدا فان لم يدخل زيد فيهم لا يكون
اخراجا وان كان داخلا فيهم يكون المجئ منسوبا اليه فاخراجه ينفى المجئ عنه فيكون فى احدهما كاذبا
وللفرار من هذا الاشكال قال الحاجبى دخل فيهم بحسب المفردات ثم اخرج عن المفردات قبل الاسناد ثم
اسند الى الباقى فلا كذب لانه بحسب الاسناد وهو واحد قال الاصوليون قولهم المستثنى يخرج معناه
انه يمنع دخول ما لولاه لدخل لا انه دخل حقيقة ثم اخرج فقال اكثرهم المستثنى يبين غرض المتكلم من المستثنى
منه كساير التخصيصات من قوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربوا ونحوه وقول الحاجبى فهو مثل التخصيص
عند هؤلاء فى المعنى لا فرق بينهما الا من جهة وجوب اتصاله بالمستثنى منه بصيغ مخصوصة لفظه مشعر بانه
عندهم ليس تخصيصا وليس كذلك بل هو عند جميع الاصوليين نوع من التخصيص وداخل فى حده عندهم قال
الحاجبى وهو اى كون المستثنى مبينا الغرض من المستثنى منه غير مستقيم اذ لو كان مبينا لكان الغرض من عشرة
فى قولك عندى عشرة الا ثلثة سبعة ويكون الا ثلثة مبينا مراده فيلزم بطلان نصوصية العشرة فى مدلولها
الذى هى المقصود من وضعها وايضا اجماع النحويين انه مخرج من متعدد يبطل ذلك القول وقال القاضى
ابو بكر المجموع موضوع لسبعة من غير تقدير عشرة لمعنى ثم اخراج ثلثة بالا حتى كان العرب وضعت لسبعة صيغا
منها سبعة ومنها عشرة الا ثلثة وهذا القول ايضا غير مستقيم لانا قاطعون بان المتكلم عبر بالعشرة عن مدلولها
الذى هو خمسان وبالا عن الاخراج وبثلثة عن المخرج ولو كانت بمثابة سبعة لم يستقم فهم هذه المعانى
منها كما لا يفهم من بعض حروف سبعة عند اطلاقها معنى وهذا الذى ذكرته معلوم من لغة العرب فى الطرفين
اى ان المتكلم عبر بالعشرة عن مدلولها الى آخره وانه لا يفهم من بعض حروف سبعة عند اطلاقها معنى وللاجماع

النحاة انه اخراج ولما مر من النصوصية ولانه لم يعهد في لغة العرب كلمات مركبة وضعت لمعنى يعرب وسطها ولا كلمتان الا المضاف ثم قال الحاجبي والذي حمل القرينين على مخالفة الاخراج انه لو اريد بالمستثنى منه على انفراده مدلوله لزم الكذب كما مر ولا فيتعذر الاستثناء في كلامه تعالى وقد قال تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فيلزم ان يكون لبثهم الف سنة وان لا يكون الف سنة ويلزمهم ان لا يقع في القران امثال المستثنى من بدل البعض وبدل الاشتمال وقد قال تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا لان مع ذكر ما دل على الوجوب على الجميع ذكر ما دل على بعضهم ممتنع اذ يصير المعنى امرت الجميع امرت البعض في وقت واحد فان زعم الاولون ان المراد بالناس المستطيعون فذكر المستطيعون لتبيين المقصود بالناس يرد عليهم ما تقدم من بطلان نصوصية الناس في مدلوله واجماع النحاة انه بدل بعض منه لانه مبين المراد منه وزيادة وهي ان المقدر من استطاع منهم ومنهم راجع الى الناس فاذا اريد منه المستطيعون يصير المعنى ولله على المستطيعين من استطاع من المستطيعين وهذا ظاهر الفساد فان زعم القاضي ان المراد بالجميع من البدل والمبدل منه عين ما فهم منه اخرا كما في المستثنى عنده كان اظهر فسادا لان ما تقدم يبطله بان يقال هنا نحن قاطعون بان المتكلم عبر بكل من المبدل منه والبدل على انفراده عن مدلوله كل واجماع النحاة انه بدل وكذا منهم المذكور لانه عائد يعود على بعض الكلمة وزيادة وهي ان يكون الناس والمستطيعون جميعا عبارة عن المستطيعين وهو ظاهر الفساد ولي في هذا الكلام نظر اذ يلزم ان لا يوجد في القران ولا في غيره تخصيص لئلا يلزم عدم ارادة مدلوله وهو اكثر من ان يحصى وغاية التخصيص وهو ارادة بعض ما تناوله اللفظ مع قرينته وهو وجود المخصص نعم يكون مجازا والمجاز واقع كثيرا ولو امتنع ان يراد من العشرة ونحوها اقل من مدلولها الحقيقي لما كان لكاملة في قوله تعالى تلك عشرة كاملة فائدة . وقد اراد الله تعالى من قوله الحج اشهر معلومات شهرين وعشر ليال وانما يكون عشرة نصا في موضعها اذا لم يوجد قرينة تغيره كغيرها ومراد النحاة من انه مخرج ما اراده الاصوليون منه لئلا يتعارض اجماعان في مدلول لفظ عربي لائمة العربية وليس ارادة الخاص من العام كالتصريح باللفظ الموضوع للخاص حقيقة حتى يلزم ظاهر الفساد في آية الحج وكذا مرادهم من انه بدل انه مبين مخصوص ولا منافاة بينهما ثم قال والمذهب الثالث وهو مذهبه ان المستثنى منه يراد جميع افراده من غير حكم عليه بالاسناد ثم اخرج المستثنى على التحقيق ثم حكم بالاسناد ولذا لا يحكم عالم بالعربية على الكلام بالاسناد الا بعد تمامه ويخطئ من يظن ان المتكلم اذا قال عندي عشرة من غير ان يعلم انه قطع الكلام على انه مقر بعشرة مسند اليها ما لم يلزم الاقرار بها لعلمنا بانه يجوز له ان يذكر ما يخرج بعضها او لا اخراج قبل الحكم بالاسناد فاندفع الاشكال لانه داخل بالنسبة الى المفردات فلا يرد ان لم يدخل فيهم لا يكون اخراجا والاسناد بعد الاخراج فلا يرد اسناد المجيء النسبة ونفيه عنه والكذب وهذا حسن الا انه يرد عليه ما ان الرجال هم القائمون الا زيدا فان الفصل المنبئ عن الاسناد يتقدم على الاستثناء وان لا يلزمه شيء لو سكت في وسط الاستثناء او مات اذ لا يلزم بدون الاسناد شيء وان نفع فيما قرر منه ادعشره في عندي عشرة الا خمسة بعد الاخراج بل عنده على خمسة وانما لا يحكم العالم بالعربية على المتكلم بشيء قبل تمام كلامه لعلمه بان المبين المتصل يجوز ذكره ويقبل لجوازه على تقدم

ناقض لا لانه لم يسند الا بعد تمامه وايضا لو كان المراد من المخرج ما ذكره الحاجبي لخرج به التخصيص وكذا العطف المغاير نحو جاء زيد لا عمرو وجاء القوم لا زيد فانه نص الحاجبي وغيره على انه ليس اخراجا فلا بد من ذكر بقية القيود في الحد اذ لم يبق شيء يشاركه حتى يحترز بها عنه قال المالكي الاستثناء هو المخرج تحقيقا وتقديرا من مذكور او متروك بالا او بما بمعناها بشرط الفائدة فان كان بعض المستثنى منه حقيقة فمتصل والا فمنقطع وهو مقدر الوقوع بعد لكن عندنا وبعد سوى عند الكوفيين والمنقطع يدخل فيما قبله لو لم يستثن تقديرا لتوجه من وجوه التأويل وان لم يدخل فيه تحقيقا بان يؤول المستثنى منه بما يدخل فيه المستثنى او المستثنى بما هو من جنس المستثنى منه فيقدر احد الحيوان على المجاز بالتغليب في نحو ما جاءني احد الا حمارا وحمار يقدر من الانسان على المجاز كقوله وخيل قد دلفت لها بخيل تحية بينهم ضرب وجيع فالظن في قوله تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن داخل في العلم تقديرا اذ هو مستحضر بذكره لقيامه مقامه كثيرا فكان نفي العلم يشمل نفي الظن تقديرا وكذا العشر في قوله على الف الا العشر يخرج تقديرا لان المقر اذا اقتصر على مقدار كان كالمنكر لغيره وكانه قال له علي الف لا غير الا العشر ومنه قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم على تقدير لا احد يعصم الله او على تقدير معصوم بعد الا لان العصمة تستدعي معصوما فكانه مذكور او يكون عاصم بمعنى ذي عصمة اي معصوم فيكون تقديره لا عاصم من امر الله لاحد الا من رحم الله او لا معصوم عاصم من امر الله الا من رحمه او لا معصوم من امر الله الا من رحمه وكذا من اتبعك في قوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاوين اذ تقديره ليس لك عليهم سلطان ولا على غيرهم الا من اتبعك من الغاوين ومنه قوله لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى فان المبالغة في نفي وقوعه افهم دخوله فكانه قال لا يذوقون فيها الموت ولا يخطر ببالهم الا الموتة الاولى ومنه المستثنى السابق زمانه زمان المستثنى منه كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف فان ما سلف وان لم يدخل في المنهي لكن يظن بقاء المؤاخذة فيتبين بالاستثناء عدمه فكانه قال الناكح ما نكح ابوه مؤاخذ بفعله الا ما قد سلف ومنه ان لزيد مالا الا انه شقي وما زاد لزيد الا ما نقص وما نفع الا ما ضر ولا تكن من فلان في شيء الا سلاما بسلام وجاء الصالحون الا الطالحين وجاء زيد الا عمرا وما في الارض اخبث منه الا اياه فكانك قلت زيد عديم البؤس الا انه شقي وما عرض عارض له الا النقص وما افاد شيئا الا الضر ولا يعامله الا مباركة وجاء الصالحون لكن الطالحين لم يجيئوا دفعا لتوهم مجيئهم نحو جاء زيد لكن عمرا لم يجئ دفعا لتوهم مجيئه لانه رفيق زيد وما يلحق خبثه احد الا اياه ولا بد في المنقطع من ان يدل ما قبل الا على خلاف المستثنى فان ما زاد دال على انه على حاله فاستثني ما نقص قال الحاجبي تقديره ما زاد لكن النقصان شأنه فحذف الخبر وما التي بعد الا مصدرية وقوله المخرج يشمل المخصص فقال بالا وما بمعناها ليخرج التخصيص وقال المخرج ليخرج المذكور بعد الا بمعنى غير وبعد الا التي بمعنى لو كقوله تعالى لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا اي ولا الذين وبعد الا الزائدة كقوله ارى الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات الا معللا اي الدهر يرفعهم تارة ويخفضهم اخرى فالمستثنى منه فيما يتناول المستثنى وضعا يتناوله مجازا وان لم يتناوله

اصلا لم يصح لعدم الفائدة نحو صهلت الخيل الا البعير فلو قيل صوتت الخيل الا البعير جاز لان المصوتت
يذكر كل مصوت وكذى يمتنع جاء القوم الا رجلا لعدم الفائدة اقول ورد عليه انه اذا كان المستثنى منه لا العين
ولمن رحم ولمن تجعله والاكثر الامثلة المذكورة ماذكره من المعذرات نصر استثناآت متصله مفرغه نحو ما
جاءني الا زيد وللناقض الحاجبي اذا كان من رحم بمعنى الراحم او كان عاصم بمعنى معصوم كماء دافق بمعنى
مدفوق يكون استثناء متصلا اذ يكون تقديره لا عاصم الا الله او لا معصوم الا المرحوم نعم اذا قيل المنقطع
ما يدخل فيما قبله بتاويل ونقدير بعد يكون الامثله من المنقطع و ذكر شرط الفائدة زايد لان الفائدة لا بد
منها في كل ما يتكلم في كلام واختلفوا في عامله فقال ابن حروف عامله ما قبل الا وليس الا واسطة لنصب
عمرو في جاء القوم غير زيد ولا الا فاجابوا بان النصب لو لم يكن بواسطة الا لما اقتضيه الا فلزم ان لا يحل
بحذفها لا اعرابه ولا معناه وقال المالكي ان عمرو ان كان فيه معنى الاستثناء فيما ذكر فهو نصب على الحال
نص عليه سيبويه كما ان ما وصلها في جاءني القوم ما عدا زيدا في محل النصب على الحال لا على الاستثناء لانها
مستثنى بها لا مستثنى وقال الزجاج عامله استثنى مقدرا بعد الا وضعف بانه لا يقدر فعل بعد حرف
هو بمعناه كما لا يقدر بعد ليت اتمنى وقال الفراء عامله ان من الا اذ الا مركبة من ان المخففة ولا النافية
وهو باطل اذ لا دليل على تركيبها ولانه بالتركيب يتغير معناه واذا تغير المعنى بالتركيب يتغير العمل فان حتما
بعد التركيب يكون للمجازاة لا للاضافة ويجزم ولا يجر وقال الكسائي العامل ان مقدرا بعد الا وضعف لانه
لا يضمر وقال الحاجبي لو كان استثنى او ان او الا لوجب النصب دايما **قلت** للخصم ان يمنع ويقول انما
وجب النصب بها اذا لم يوجد هنا ما هو اولى بالعمل منها قال المالكي والصحيح ان عامله الا وادعى انه
مذهب سيبويه وانه استخرجه من كتابه باستعانة الله لا بعثوره من قارئي كتابه والوجه ان سيبويه قال
العامل في زيد في قاموا الا زيدا ما قبله من الكلام ومعلوم ان من في المعرفه للتبعيض لا للجنس بخلافه في النكره
فلم يرد سيبويه بقوله من الكلام قاموا والا كلهما بل الفعل او الا والظاهر انه اراد الا لانها الذى يليه كما ان المراد
من قولهم ما قبل ياء التثنيه مفتوح ما يليه وايضا قال سيبويه اذا قلت ما رايت احدا الا زيدا ولم تجعل زيدا
بدلا عمل فيه ما قبله كما عمل عشرون في درهما وهذا ظاهر في ان العامل فيه الا لا الفعل وايضا اثر معناه في معناه
فيوثر لفظه في لفظه وايضا قال المبرد وتبعه عبد القاهر ان عامل جاءني القوم اذا ظن ان السامع ظن ان زيدا
فيهم قال الا زيدا بدلا من استثنى منهم زيدا فيكون هو العامل كما لو قال استثنى لا جاء والذى يدل على كونه عاملا
ان العامل قياسي او استحساني والقياسي ما اختص بنوع ولم يكن كجزئه والا كذلك ولا يلزم من كونه غير عامل
وجوبا اذا وقع بعد عامل مفرغ او جوازا اذا وقع حسب جواز ان يبدل لما بعده مما قبله والمبدل منه في حكم المطروح
نعامله نقتضي ما بعد الا ويعمل فيه ويلغى الا لان لا يعمل اصلا فان لا لا يعمل في لا مرحبا ويعمل في لا خير لك
عندنا وفعل دخلت عليه الا مقدر باسم فان معنى نشدتك الا فعلت ما اسئلك الا فعلك ومار استعمل الا مصلى
والا في المسجد مؤول بالا مصليا والا كاينا في المسجد ومطلق الدخول لا يمنع الاختصاص فانه قد يضاف الاسم الى الفعل
المؤول بالمصدر ووقع الفعل حالا ومفعولا ثانيا وخبر كان وان مع ان العوامل فيها عوامل الاسماء **فان قيل**

لو عملت الا لو قع بعدها الضمير متصلا كما وقع بعد ان وقد قال تعالى ضل من تدعون الا اياه فاجاب انما انفصل
بعده الضمير لشبهها بلا العاطفه في مخالفه ما بعدها لما قبلها ولانه انفصل في المفرغ فكذى في غيره ليجرى الباب على
سنن كقوله وما ابالى اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الاك ديار وانما نصب وان كان اللايق بعامل الاسم اذا لم
يشبه الفعل الجر لانه اخف ولانه يقع كثيرا وانما جر خلا واخواته اذا كن حروفا اذ لو نصبن لم يتبين اذا كن افعالا لا
قلت من للبيان واللام للعهد فعرف جميع الكلام المقدم فيكون مقصوده العامل قام بواسطة الا ولو سلم
انه لم يقصد جميع الكلام فالظاهر ان مراده قاموا لانه الكلام عرفا ولو اراد به الا فالعامل فيه الا ومراد سيبويه
من قوله ولم يجعل زيدا بدلا الى آخره انه لو جعل بدلا يعمل راءيت فقط من غير واسطه الا واذا لم يجعل بدلا يعمل فيه
جميع ما قبله يعني راءيت بواسطه الا ولو عمل الا لما اثره في معناه ولانه بمعنى استثنى لعمل الوا وفي المفعول معه ونصب
دايما لانه يكون حينئذ عاملا مستقلا كليت ولا في لا مرحبا ليس للجنس حتى ينصب لا يقال نصبه الامر حيث انها
معنى استثنى لانهم لم يعملوا معنى الحرف لامتناع ما زيدا قايما على معنى بعثت زيدا قايما وسره انهم جعلوا الحروف
نايبات عن الافعال ايجازا فاعمال معانيها رجوع الى ما اعرضوا عنه والحق ان المستثنى منصوب بالفعل
ان كان لانه يقتضيه على خلاف اقتضايه للمستثنى هو منه والاقتضاء على هذا الوجه انما يتحقق بواسطة الا
نيعمل هو فيه بواسطته كعمل الفعل في المفعول معه بواسطة الواو وانما يعمل النصب لشبهه بالمفعول في كونه
بعد مسند ومسند اليه اذ لو انعدم احدهما يصير جزا من الكلام فيكون له حكمه وكذى لو جعل بدلا لان المبدل
منه في حكم المعدوم وان لم يكن فعل فالعامل فيه المستثنى بواسطة الا لانه يقتضيه ليبين ان المراد من افراده
بذلك الحاكم غيره وهذا الاقتضاء لا يتحقق بدون الا فيعمل هو فيه بواسطته وفيما وجد فيه الفعل لا يكون
المستثنى منه عاملا فيه وان اقتضاه ايضا لان الاصل في العمل الفعل كما في التمييز فان العامل فيه الفعل فان لم
يوجد فالمميز عنه ويعلم منه ضعف قول الحاجبي في شرح المفصل العامل المستثنى منه بواسطة الا مطلقا
ليشمل المواضع والعامل في المنقطع لا يكون فعلا لانه لم يقتضيه فيكون الا لانها بمعنى لكن وخبرها محذوف
بدلالة ما سبق عليه وقيل لا يجوز ابقاءه فمن حذفه وجوبا وقف على قوله فسجدوا الا ابليس ومن لم يوجب حذفه
لم يقف عليه لان ابى يكون خبره وهل يجوز الوقف على ما قبل الا المنقطعة والابتداء بها فيه خلاف قيل يجوز
لان الا مع ما بعدها كلام محذوف الخبر فهو كقولك زيد لمن قال من ابوك وقيل يمتنع لان الا المنقطعة تشبه
المتصلة ونحوها كغير ولو وقف على احد من قولك جاءني احد غير زيد ثم ابتدات بغير لم يجز فكذا ما في معناه ولانها
منقطع عما قبلها معنى فلو وقف على ما قبلها ينقطع لفظا فلا يبقى الربط اصلا وقال الحاجبي ان ذكر خبره يصح
الوقف والا فلا **قال** وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة الى آخره **اقول** المستثنى واجب النصب
في صور احدها ان يذكر بعد الا غير الصفة في كلام موجب ذكر المستثنى منه نحو جاءني القوم الا زيدا اذ لو رفع لكان
بدلا لانتفاء بقية التوابع ويكون بدل البعض لا غيره والبدل في حكم تكرار العامل فيكون زيد جاءنا في المثال اذ تقديره
جاءني القوم الا جاءني زيد وهو خلاف المقصود من الكلام او يقول البدل يحل محل المبدل منه لانه المقصود ولو قيل
جاءني الا زيد لم يستقم لما سياتي وقال بعد الا غير الصفة لان المذكور بعدها يتبع ما قبلها في الاعراب وينبغي ان لا يذكر

هنا هذا القيد لان المذكور بعد الا الصفة ليس مستثنى وكلامه فيه وقال في كلام موجب ليخرج المذكور بعد الا
في غير الموجب كما في التميمي الا ليس فانه لا يلزم نصبه فيها على الاستثناء والكلام الموجب ما ليس فيه حرف نفي
ولا حرف يجري مجراه كحرف الاستفهام والكلام المثبت ما وقع وكان فكل مثبت موجب ولا ينعكس فقام زيد
مثبت وموجب ويقوم زيد موجب وليس بمثبت وقلت ينبغي ان يزيد ذكر المستثنى منه ليخرج قرات الا يوم كذا
فانه نصب على الظرف لا على الاستثناء وفقد الشروط بعد بالبدل والاعراب على حسب العوامل فيتعين النصب
كساير الفضلات وثانيها ان تقدم المستثنى على المستثنى منه نحو ما قام الا زيدا القوم وما ضربت الا زيدا احدا كقول
كميت وهو معالي في التسع وان كان الكلام منفيا   وما لي الا آل احمد شيعة   وما لي الا مشعب الحق مشعب
لانه يتعذر البدل وان كان الكلام منفيا لانه لا يتقدم على المبدل منه والشيعة الاعوان والمشعب الطريق ومنه
قول كعب بن مالك يخاطب النبي عليه السلام   والناس الب علينا فيك ليس لنا   الا السيوف واطراف القنا وزر
الالب المتالبون اي المجتمعون والوزر الملجا وقال سيبويه حدثني يونس اني سمعت قوما يوثق بعربيتهم يقولون
ما لي الا ابوك ناصر فابوك استثناء مفرغ وناصر بدل منه ومنه قول حسان لانهم يرجون منه شفاعة اذا لم يكن
الا النبيون شافع **قلت** هذا شاذ ويمتنع تقدمه على العامل نحو الا زيدا لم يجئ اخوتك لان المستثنى من المستثنى
منه بمنزلة الصفة المخصصة من الموصوف بها والمعطوف بلا من المعطوف عليه فكما لا يتقدمان على العامل
لا يتقدم المستثنى وهذا يقتضي ان لا يتقدم على المستثنى منه ايضا الا انه جاز في مثل قام الا زيدا القوم وضربت
الا زيدا القوم توسعا لانه تقدم ما يطلب المسند اليه والواقع عليه اللذين هما المستثنى منه فهو كتقدمه لفظا وضعف
في غيرهما نحو ما ضربته الا الخميس جميع الايام اذ ليس طلب الفعل لغير المسند اليه والواقع عليه كطلبه اياهما وقد جاء
الا زيدا قام القوم شاذا فرع لو قدم على صفته نحو ما جاءني احد الا زيد خير منك فاختار سيبويه ان لا اعتبار
للتقديم على الصفه لانها لبيان المستثنى منه ولا تعلق للاستثناء بها فكانه لم يتقدم عليها فيجوز ان يبدل وقال
المازني لو جعل بدلا كان دالا على ان المستثنى منه في حكم المطروح وما حكم عليه بالطرح لا يوصف وقد وصف
فلا يكون المستثنى المقدم بدلا ولان الصفه تتمة للموصوف فهي متممة كالصلة وما لا يتم لا معنى له وهو كالمعدوم فكانك
ذكرت المستثنى قبل ذكر المستثنى منه فيتعين نصبه احسب ان الصفه مقدم كما تقدم موصوفها وان الموصوف مستقل
بخلاف الموصول وثالثها ان يكون منقطعا نحو ما جاءني احد الا حمارا لانه يمتنع فيه واحد الابدال اما الكل والبعض فظاهر
اما الاشتمال فلانه لا بد فيه من ضمير للمبدل منه اما الغلط فلانه ينبغي ان يذكر بدون الا وهذه لغة الحجازيين
ولذا لم تقرا قوله تعالى وما لهم به من علم الا اتباع الظن الا بالنصب لان القرآن نزل بلغتهم الا قليلا كقراءة
نافع وابن عامر ومن يشاق الله ومن يرتدد منكم بالادغام الذي هو في المجزوم والامر لغة التميميين وقال
الزمخشري قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله بالرفع على لغة بني تميم والاستثناء
منقطع لانه تعالى مقدس عن المكان فالاخبار عنه تعالى بانه فيه مجاز وعن غيره بانه حقيقه ولا يرادان معا
من لفظ فليحمل على الحقيقه فالا الله مستثنى منقطع وقال المالكي متصل وفي متعلق يتذكر مقدرا الا باستقر
اي لا يعلم من يذكر في السموات الغيب الا الله ثم قال مع ان ارادة الحقيقه والمجاز من لفظ واحد لا يمتنع نحو القلم

احد اللسانين والخال احد الابوين وكقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي **قلت** متعلق الظرف
صلة وغيرها انما يحذف اذا كان عاما ويذكر فعل خاص والجواب عن الجمع بين الحقيقه والمجاز مذكور في الاصول
وبنو تميم يجعلون المنقطع كالمتصل وعليه قوله   وبلدة ليس بها انيس   الا اليعافير والا العيس   وشرط جواز الاتباع
عدم استقامة قيام المستثنى مقام المستثنى منه لو حذف نحو ما في الدار احد الا الحمار فيمتنع في قوله تعالى
لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم لانه اذا حذف عاصم حذف جميع معموله وهو اليوم ومن امر الله فبقي ليس
في الوجود الا من رحم وهو فاسد لانه في الوجود غير من رحمه الله ورابعها ان يكون بعد خلا وعدا نحو جاء القوم
عدا زيدا وان جاء عن بعض العرب الجر بهما كقوله   ابحنا حيهم قتلا واسرا   عدا الشمطاء والطفل الصغير
ولم يذكره سيبويه والمبرد ويجب النصب بما عدا وما خلا كقول لبيد   الا كل شيء ما خلا الله باطل   وكل نعيم
لان ما مصدرية اذ الموصولة لا تذكر مع موصوفها اذ لا يقال شربت الكتاب ما يعلم ولانه يحتاج الى
ضمير ومستتر خلا ليس له والمصدرية لا يدخل الحرف **تنبيه** خلا لازم وضمنت في الاستثناء معنى تجاوز
نعم تسب او بعد ليس ولا يكون وهما الناقصان ووقعا موقع الا ووجب استتار اسمهما دائما وكذا فاعل عدا وخلا
لئلا يفصلهما من المستثنى بها فيجهل المستثنى وذلك المستتر وضمير بعض لا للمستثنى منه والا لوجب ان يقال
ليسوا في قولك جاءني القوم ليس زيدا فلا تصرف فيهما ولا في عدا واخواته ومحل الافعال مع ما بعدها نصب على
الحال اذ معنى جاءوا عدا زيدا جاءوا متجاوزا بعضهم زيدا وكذا اذا الحقتها ما المصدرية ويمتنع ذكر الواو معها لانها
صارت بانسه عن الا ولا واو معها واضمر ضمير البعض لدلالة الكل المقدم عليه كما في قوله تعالى فان كن نساء فوق
اثنتين لدلالة يوصيكم الله في اولادكم عليه قال صلى الله عليه وسلم يطبع المومن على كل خلق ليس الخيانة والكذب
ويقدر جاء القوم لا يكون زيدا او ليس زيدا لا يكون وليس بعضهم زيدا وكذا في عدا ونحوه وقال الكوفيون
مستتر الافعال ضمير الفعل فيقدر جاء القوم ليس زيدا ليس فعلهم فعل زيد **قلت** يلزمهم الحذف وان يكون
الضمير لغير مذكور **فان قلت** عد الافعال الاربعة ادوات الاستثناء باعتبار ان فايدتها فايدة الا انها لا
لم يعد ابى في قولك اطعت القوم ابيت زيدا اداة للاستثناء مع انه كذلك ثم قالوا المذكور بعدها منصوب بها على
مفعولية السابقين وخبرية الباقيين فلا يكون مستثنى **قلت** لما عرض للاربعة امتناع ابراز فاعلها واتصال
تاء التانيث بها والفصل بينها وبين المنصوب بها ودخول الواو فيها مع انها احوال دل على شدة شبهها بالا وان
المقصود منها الاستثناء ولم يعرض واحد منها لابى فلم يعد اداة الاستثناء ونصب ما بعدها وان كان مستثنى بالحقيقه
بها على المفعوليه والخبرية نظرا الى اصلها وابقاء لفعليتها فاستثنائيته عارضة وابقي اعرابه الاصلي واذا نعت
بليس ولا يكون ما قبلها او جعلا حالين منه الحقتهما ما يلحق الافعال المتصرفه فيقال اتتني المرأة او امرأة ليست
او لا يكون فلانة واتاني القوم او قوم ليسوا اخوتك ولا ينعت بعدا وخلا فيمتنع جاء رجل عدا زيدا والفرق ان ليس
ولا يكون يشبهان غير في الجحد الصريح ومخالفة ما بعدها لما قبلها فاجريا مجراه وعدا وخلا ليسا كذلك وقد يستغنى
بالا وبغير عن المستثنى اذا عرف خصوصيته بدلالة ما تقدم عليه ولم تقع الا بعد ليس نحو قبضت عشرة ليس الا
وليس غير اي ليس المقبوض الا عشرة وقال المالكي نحو ليس غير وغير فقدر الاول ليس غير ذلك مقبوضا والثاني

ليس المتبوض غير ذلك وقال النحاة هو مبني تشبيها بقبل في نية المضاف اليه وقال المالكي معرب ولم ينون لان
المضاف اليه ثابت في التقدير والدليل على انه معرب ان بعض العرب ينونه فهو اما للصرف وتنوين الصرف لا يدخل
المبني واما للتعويض وهو يوجب الداخل هو عليه ماله مع المضاف اليه من الاعراب والبناء لانه قائم مقامه و لذا
حكم ببناء اذ واعراب كل وبعض **قلت** لا يلزم من اعرابه اذا نون اعرابه مطلقا وانما ينون اذا لم يجعل متضمنا
للمضاف اليه بل جعل المضاف اليه نابيا تقديرا ولم يجعل كل وبعض متضمنا اصلا ولذا نونا دائما **تنبيه**
من حروف هي بمعنى الا في الاستثناء لما وهي تجيء بمعنى الا في القسم كقول عمر رضي الله عنه عزمت عليك
لما ضربت كاتبك سوطا وكقول الراجز قالت له بالله يا ذا البردين لما غنثت نفسا او اثنين غنث في شرابه
اي تنفس وقد يجيء بمعنى الا بعد نفي دون قسم كقوله وان كل لما جميع لدينا محضرون على قراءة حمزة وان كل ذلك
لما متاع الحيوة الدنيا **قال** ويجوز النصب ويختار البدل فيما بعد الا الى آخره **اقول** شمل غير الموجب النفي
وما اشبهه وهو النهي والاستفهام بمعنى الانكار وانما قال غير موجب لما تقدم ان المستثنى من الموجب واجب
النصب وقال ذكر المستثنى منه ليخرج القسم الآتي نحو ما قام الا زيد فانه يعرب على حسب اقتضاء العامل
مثال النفي ما جاءني القوم الا زيد بالرفع على البدل وبالنصب على الاستثناء ومثال النهي لا يقم احد الا زيد ومثال
الاستفهام ومن يغفر الذنوب الا الله وقوله تعالى ما فعلوه الا قليلا منهم قرأ ابن عامر بالنصب والباقون بالرفع
على البدل من الواو وانما اختير البدل لانه اظهر من جهة قياس عوامل العربية فانما اذا جعل بدلا يكون عامله عامل
المبدل منه بلا احتياج واسطة الا واكثر العوامل النحوية ان يعمل بلا واسطة واذا جعل مستثنى يكون عامله عاملا
بواسطة الا وعمل العامل بواسطة شيء قليل ولانه يدل على انه مقصود ويستقل الكلام به ويحصل منها الفائدة
البدلية لا سيما اذا كان المستثنى منه مرفوعا وقال الحاجبي في شرح المفصل لو نصب على الاستثناء يلزم
الاشكال في عامله بخلاف ما لو جعل بدلا **قلت** الاشكال والاختلاف في عقلية عامله لنا لا للعرب
ونحن نقرر كلامهم وعند المالكي لما كان عامله الا لا ما قبله بواسطته قال انما اختير البدل ليتشاكل اللفظان
وقال المالكي اختير اتباعه اذا كان متصلا متاخرا عن المستثنى منه في الكلام المشتمل على نهي او نفي غير مردود
به كلام آخر وغير متباعد على البدل عند البصريين وعلى العطف عند الكوفيين وهو مختاره اذ قال كيف
يكون البدل موجبا والمبدل منه منفيا ولا نظير له وهذا ليس كالصفة في نحو مررت برجل لا كريم لان نفي الكرم
ايجاب لضده ومخالفة المستثنى للمستثنى منه ليس كذلك ولا نظير له في البدل وفي العطف له نظائر
كلا وبل ولكن ولانه في البعض لا بد من ضمير فجعله معطوفا اولى **قلت** البدل لما هو المقصود ويعمل
العامل فيه اذا حذف متبوعه عمله فيه سواء كان موافقا للمبدل منه في الايجاب والنفي او لا والضمير قد يحذف
للعلم به واذا فهم منه المعنى البدلية وهو الظاهر منه كيف يصح ان يجعل عطفا ولو كان الا حرف عطف
لوجب الاتباع دائما ولم يعمل فيه اصلا كسائر حروف العطف ثم قال فلا يتبع في المنقطع والموجب والمقدم لما
وقال وما قلت الكائن مع المستثنى منه نهي او نفي احترازا من نهي او نفي وجد ولكن نقض قبل ذكر المستثنى فانه
كالموجب نحو لا تأكلوا الا اللحم الا زيدا فزيد لا يبدل من الواو وما شرب احد الا الماء الا عمرا لا يبدل عمرو من احد

اذ المراد بهما اكلوا اللحم الا زيدا وشربوا الماء الا عمرا ضعيف الاستثناء هكذا قال النحاة وقال الحاجبي هذه العلة
مختصة بهذه الصورة اي بالصورة التي يتعذر العطف وهذا باب واسع فان هذه المسألة قد يوجد ولا يكون
في المعنى موجبا نحو ما ضربت الا زيدا الا عمرا فالاولى ان يعلل بما يشمل الجميع فيقول المستثنى اذا تكرر من غير توسط
حرف عطف لم يصلح للبعضية او التفريغ الا لواحد والزائد عليه يبقى منصوبا على الاستثناء اذ يمتنع الاشتراك
بين شيئين في الاثبات من غير حرف تشريك فان المبدل والمعرب على حسب العوامل فاعل او مفعول معنى غالبا ويمتنع
ان يشارك معها آخر من غير عاطف بخلاف ما اذا كان المكرر مستثنى فانه فضلة والفضلة تتكرر من غير عاطف نحو
جاء زيد راكبا ضاحكا واذا ثبت هذا فعلة نصب زيدا في مثالنا اكلوا اللحم والماء في مثاله انه وقع بعد الا المفرغ فلا يقع
بعده بدل ولا مفرغ آخر من غير توسط عاطف **قلت** فيه نظر لان البدل والمفرغ انما لم يتكرر من غير عاطف
بالنسبة الى مستثنى منه واحد وهو هنا متعدد وقول الفارسي المستثنى عن النفي بدل على انه مخرج من المستثنى
منه غير مثبت له شيء ولا منفي عنه شيء فلا يكون المعنى كلوا اللحم والا لكان دالا على ان الحكم المنفي عن المستثنى منه ثابت
له غير صحيح والا لم يثبت المتكلم بلا اله الا الله الالهية لله تعالى بل يكون قصده بهذا الكلام نفيها عما عداه غير متعرض
للاثبات او النفي له تعالى فيكون شاكا مصرحا بالشك لان الشاك من لم يثبت ولم ينف وقال في الكلام المشتمل
على نهي او نفي ولم يقل الكلام المنهي والمنفي ليشمل مثل قول عائشة نهى عن قتل جنان البيوت الا الابتر وذو الطفيتين
اذ المعنى لا تقتل الجان الا الابتر وليشمل النفي الصريح والمؤول كقوله تعالى ومن يغفر الذنوب الا الله والله بلى
من مستر تغفر ومنه قل رجل يقول ذلك الا زيدا اي ما رجل يقول ذلك الا زيد ومنه تغير في قوله وبالصريمة
منهم منزل خلق عاف تغير الا النوى والوتد فان معناه لم يبق على حاله وقال غير مردود به حتى لو قيل ما قام القوم
الا زيدا وانت عالم ان الامر بخلافه فقلت ما قام القوم الا زيدا لا يجوز اتباعه لانك لم تقصد ما قام الا زيد
بل رددت نفي ما قاله فلو قيل لي عندك مائة الا درهمين فقلت جاحدا لقوله ما لك عندي مائة الا درهمين
لم يلزمك شيء ولو رفعت الدرهمين لزماك ولو تباعد نحو ما ثبت احد في الحرب ثباتا نافع الناس الا زيدا اختار النصب
والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم لا يختلى خلاها الحديث فقال العباس الا الاذخر يا رسول الله فقال الا الاذخر
بالنصب وقراءة اكثر القراء ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك فانه مصيبها ما اصابهم فحمل بعض نصبه على الاستثناء
من قوله تعالى فاسر باهلك بقطع من الليل لئلا يكون قراءة اكثر القراء على الوجه الضعيف وهو غلط لان القصة
واحدة فاذا كان مستثنى من ولا يلتفت يكون مسرى بها ولوط عليه السلام مامور بالاسراء بها ويكون ذلك معلوما لنا
بالتواتر ولو كان مستثنى من فاسر باهلك لا يكون مسرى بها ولوط مامورا بالاسراء بها ويكون هذا ايضا معلوما لنا
بالتواتر وهذا تناقض الاول ومستلزم لكذب احد المتواترين وانما يجوز ذلك من يعتقد ان القراءات السبع
احاد فيجوز ان يكون بعضها خطاء اما من يعتقد صحة جميعها بالتواتر فلا يجوز مثل ذلك فلا يصح قول تلميذ الحاجبي
اليس بها الا انه نفي عنه ولا تعين النصب لجواز انها تبعتهم ثم رجعت ولعل النهي عن الالتفات فاستثنيت منه بل الحق ان
يجوز اجتماع اكثر القراء بل جميعهم على الوجه غير الاقوى **مسائل الاولى** ضعفه في قوله تعالى قم الليل الا قليلا نصفه
بدل من الليل فيكون راجعا الى المبقي بعد الاستثناء فيكون اقل من النصف الكل وانقص منه قليلا اقل من هذا النصف

الناقص لا يقال يلزم ان يكون القليل مقصودا للاستثناء عنه وغير مقصود للبدل عنه لان الاستثناء اذا
كان باعتبار المفردات والبدل باعتبار التركيب لا ينافى بينا نص ولم يجعل بدلا من قليلا لانه يكون بدل الكل
فتصدق على النصف انه قليل بالنسبة الى كله وليس كذلك ويصح ان يكون الا قليلا مستثنى من نصفه
وقدم عليه لرؤس الآى ويجوز ان يجعل نصفه بدلا من قليلا وان كان ضعيفا **الثانية** في مثل ما احد يقول
ذلك الا زيد يجوز ان يبدل زيد من احد ومن المضمر العائد اليه والاول اولى لان النفي المسوغ للاتباع اليه
اقرب وكذا في الاضافة نحو ما جاء اخو احد الا زيد يجوز ان يرفع زيد بدلا من اخو وان يجر بدلا من احد **تنبيه**
اذا قلت ما اظن احدا يقول ذلك الا زيدا نصب زيدا ان علقته بأحد على الاستثناء او البدل وان علقته بمستتر
يقول نصب على الاستثناء ورفع على البدل واذا قلت ما ضرب احدا احد الا الله الا زيدا تعين نصبه لانه
وان علقته بمستتر يوجد يكون مستثنى لان يوجد موجب اذ لم يتوجه النفي اليه لا في اللفظ ولا في المعنى فلا يصح
ان يبدل منه حتى يرفع **الثالثة** اذا تكررت الا فان تكررت بين مبدل ومبدل منه او بين معطوف ومعطوف عليه
فظاهر اذ تكون الا زائدة موكدة لما قبلها وما بعدها تكون تابعا لما قبلها في الاعراب نحو ما مررت الا باخيك الا زيد
قال الفرزدق وما بالمدينة دار غير واحدة دار الخليفة الا دار مروانا ونحو ما قام القوم الا زيد والا عمرو
كقوله وما الدهر الا ليلة ونهارها والا طلوع الشمس ثم غيارها وان كررت لغير التوكيد بل الاستثناء بعد استثناء
فان لم يكن الثاني بعضا من الاول والعامل مفرغ يشغل العامل المفرغ بواحد وينصب ما سواه على الاستثناء وان
كان كلاهما مستثنى في المعنى نحو ما قام الا زيدا الا عمرا وما قام الا خالد الا عمرو ولان المفرغ من جهة واحدة من
الفاعل والمفعول او غيرهما لا يكون الا بواحد ولو رفع الاخير رفعا من جهة واحدة ولا يجعل الاخير بدلا من الاول
المعرب على حسب العوامل لانه ليس في حكم المطروح **فان قيل** هلا رفع عمرا على البدل لمن جماعة نفي
عنهم القيام مخرج عنهم زيد كما نصبه على الاستثناء منه اذ ليس عمرا مستثنى من زيد **قلت** لو صح
بما يختلف فقلت ترك من عدا زيدا القيام الا عمرا ولم يكن عمرا فيه الا منصوبا فهو بالنصب في الاصل احد
فان قيل فلم امتنع رفع المتاخر لانه جاء بعد ان صار الكلام مثبتا اجيب انما نصير مثبتا اذا تم جزاه ولم يتم
احد الفعل فاعله وان لم يكن مفرغا فان تقدم المستثنيات على المستثنى منه يجب نصبها وان تاخر يجعل
لواحد من الاعراب ما لم لو انفرد بالاستثناء وينصب البواقي نحو ما قام احد الا زيد الا بكرا الا خالدا وساوى
الجميع في الدخول ان استثنى من غير الموجب وفي الخروج ان استثنى من الموجب **فان قيل** اذا كان حكم الجميع
واحدا فهلا عطف اجيب اريد بالمستثنى الثاني اخراجه مما بقي بعد الاول وبالثالث اخراجه مما بقي بعد
الثاني ولو اريد اخراجها دفعة وجب العطف وان كان بعضا لما قبله نحو عندي مائة الا خمسين الا عشرين
الا عشرة استثنى كل مما قبله وما يرد من المستثنيات يكون هو المقر به اما في مثل له عندي عشرة الا ثلثة الا اربعة
الا واحد يستثنى الثلثة ويرد الاربعة على السبعة الباقية فالمقر به احد عشر وغيره يستثنى الاربعة ايضا فالمقر
به ثلثة **قال** ويعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه الى آخره **اقول** ويعرب المستثنى بالرفع
والنصب والجر على حسب اقتضاء العامل الذي قبل الا والحسب القدر وهذا هو الذي يسميه النحويون الاستثناء

المفرغ لانه فرغ له العامل الذي قبل الا من المستثنى منه اي حذف المستثنى منه واقيم المستثنى مقامه معنى
واعرب باعرابه اذ لو بقي منصوبا بعد حذف الفاعل في نحو ما ضرب الا زيدا بقي الفعل بلا فاعل لفظا وسمي باسم
المحذوف فيقال لزيد في ما قام الا زيد فاعل وفي ما ضرب الا زيد وان كان في المعنى مخرجا من المحذوف فان معنى
ما قام الا زيد ما قام احد الا زيد والدليل على انه مخرج في المعنى وليس فاعلا بالحقيقة جواز ما قام الا هند وان جاز
ما قامت الا هند بالتاء كقوله وما بقيت الا الضلوع الجراشع ولو كان هند فاعلا بالحقيقة لوجب ان يقال
ما قامت الا هند كما يجب قامت هند بل الفاعل في الحقيقة المستثنى منه لكن لما حذف تفرغ العامل للمستثنى فعمل
فيه بلا واسطة الا عمله في المحذوف كما اذا حذف زيد من ضرب زيد عمرا تفرغ ضرب ويعمل في عمرو عمله
في زيد وهو في غير الموجب ليفيد هذا هو الكثير اي غير الموجب في باب الاعراب على حسب العوامل الا ان المحذوف
لا بد وان يقدر معنى وان يقدر عاما من جنس المستثنى منه وهذا التقدير مستقيم في كل نفي لا في كل اثبات فاذا قلت
ما ضربني الا زيد استقام تقديره بما ضربني احد بخلاف ضربني الا زيد فانه لم يستقم تقدير عام فيه للزوم الكذب
الا ان يستقيم المعنى في الموجب فانه جاء قليلا في الفضلة اي في غير الفاعل والمفعول به كقولك قرأت الدرس الا
يوم الجمعة ويمتنع ضربني الا زيد لانه يجوز ان تقرأ جميع الايام الممكن قراءته فيها الا يوما ويمتنع ان تضربه كل
احد الا زيدا **قلت** وكلام الحاجبي يدل على امتناعه في الفاعل والمفعول به وان علم نحو سعى الا الخليفه
لندور كونه معدا فيهما فلم يجوز مطلقا وقال المالكي يجوز في كل موجب في معنى النفي نحو صمت الا يوم الجمعة
اذ معناه لم افطر والمفرغ اما في نفي صريح كقوله تعالى ولا تقولوا على الله الا الحق وما هو بمعناه كالشرط
في قوله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال واما في نهي صريح كقوله تعالى وما محمد الا رسول او مؤول
به كقوله تعالى هل يهلك الا القوم الظالمون ومنه زيد غير آكل الا الخبز قال لعنداي لعلم عموم المستثنى
منه المحذوف ففضلة الكلام او الاستثناء ولم يذكر مفعوله لانه مثل فلان يعطي ويمنع واما دوجاد والمعنى حصل
منه الاعطاء او لا فائدة فلم يحتج الى المفعول لا ملفوظا ولا مقدرا قال ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا عالما
غير الموجب لم يجز نحو ما زال زيد الا عالما وان كان صدرا مما لا ان معناه ثبت فيصير استثناء مفرغا في الموجب فلا
يستقيم معناه ولو جوز الاستثناء المفرغ في المثبت يمتنع في هذا لانه لاثبات ما انتصب به لما رفع به والا بعد
الاثبات لنفي ما بعدها وهو ههنا خبره فيصير مثبتا لكونه خبر ما زال منفيا لوقوعه بعد الا الواقعة بعد الاثبات
فيكون مثبتا منفيا في حال واحد وهو محال **تنبيه** قد يحذف المستثنى المعرب على حسب العوامل اذا كان
بالا او غير خاصة نحو لا غير وليس غير اكتفاء بمعرفة المخاطب ويمتنع قولك لا يكون الا او لم يكن الا **فايدة**
قد يفرغ المستثنى باعتبار الصفات لانه مطلوب في الكلام كغيره نحو ما جاءني احد الا قائم وما جاءني احد الا زيد
خير منه قال تعالى وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون فالجملة صفة لقرية وقال المالكي لا يقع بين موصوف
وصفته لانهما كشيء واحد فلا يخالف احدهما الآخر في حكم ولان الا وما بعدها في حكم جملة مستانفة والصفة لا تكون
بجملة مستانفة ثم قال وعلم منه ان قول الزمخشري ان الا لها منذرون صفة لقرية فكذا قوله في الكشاف ولها
كتاب معلوم في قوله تعالى ما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب جملة واقعة صفة لقرية وتوسط الواو لتوكيد الصفة

والمنع م

بالموصوف كما في الحال فاسد لان الصفة ليست كالحال لانها من حيث تقدم على صاحبها وتخالفه اعرابا
وحكما مغايرة له فجاز ربطها به بالواو بخلاف الصفة مع موصوفها في ذلك بل الحق ان الا لها منذرون والا ولها
كتاب معلوم حالان من قرية لانها في سياق النفي فصلح لذي الحال كما يصلح للابتداء الجواب النقض لصحة
جاءني رجل غير كريم ولا كريم اتفاقا ولو كان الامر ما بعدم لجملة مستانفة لما ابدل ما بعد الا عن ما قبله ولا جعل
عطفا عليه وقد اختاره وكون النكرة في سياق النفي صاحب الحال ليس بفصيح ولا يصلح قرينة في الا بتمن
صاحب الحال لانها ليست مقيدة بالجملتين بعدها **تنبيه** المفرغ من الاخبار والصفات مشكل
اذ لا يستقيم نفي جميع الصفات من الحيوة والنطق والمستثنى في نحو ما جاءني احد الا راكب وما زال زيد
الا عالما الا الركوب والعلم اجيب بانه علم من السياق انه لم يرد الا نفي صفات يمكن انتفاؤها مما تضاد المثبت
اذ لا يصح نفي جميع الصفات كما اذا قلت ما قام الا زيد فان الغرض حيث هو لا في جميع الارض وبان هذا
الكلام يقال في جواب من نفى تلك الصفة مبالغة في رده فالغرض اظهار تلك الصفة دون نفي ما عداه بثبوته صح
ونظيره كثير قال تعالى قل لا اجد فيما اوحي الي محرما على طاعم يطعمه الاية والمستثنى يكون اسما لانه
شبه المفعول وهو اسم ولانه في المعنى فاعل ومفعول او نحوهما وقد يقع فعلا توسعا وكالحال ولانه اخف لفظا
من الاسماء ولا يقع الا مفرغا فلذا لا يقع الا بعد نفي وقريبا من الاسم فان وقع بعد الا مضارع لا يشترط ان يكون
قبلها فعل بل وجود نفي كان نحو ما زيد الا يفعل فيؤول بما زيد الا فاعل وان وقع بعد الا فعل ماض يشترط ان
يكون قبلها فعل منفي كقوله تعالى وما ياتيهم من رسول الا كانوا به يستهزؤن او في معنى منفي في القسم
خاصة نحو انشدك الا فعلت ما معناه ما اسالك الا فعلك فهو مستثنى مفرغ وعدل عن النفي لفظا الى الاثبات
الاستعطاف والطلب وعن المصدر الى الفعل لانه قسم ومن حق جوابه ان يكون فعلا ولم يدخل عليه لام
القسم لئلا يبعد عن المصدر وعن المضارع الى الماضي ليؤذن ان المطلوب كان من حقه ان يكون مما فرغ
من الحادة ومن ثمة قيل ان عزمت عليك الا تجلس طلب للجلوس والا جلست لا تمامه ولما في اقسمت
عليك لما فعلت بمعنى الا واذا قرن به قد يستغني عن وجود الفعل قبله وانما يكون كذلك لان المضارع
لقربه من الاسم يؤول به اذا وقع موضع الاسم بعد الا موضع الاسم ولما لم يقرب الماضي من الاسم قرب المضارع
اشترط ان يكون قبل الا فعل اذ الا غلب ان تقع بعد الفعل اسم اذ الفعل لا يعمل في الفعل فيشبه بذلك
الاسم او قرن به قد لتقرب من الحال فيشبه المضارع فتقرب من الاسم وانما حذف حرف النفي لانه باب
اتسع فيه في الاختصار لكثرته وقد يحذف عامل المفرغ كقوله تنوط التميم وتابى الغبوق من سنة النوم الا نهارا
يصف امراة بالتنعم اي لا يعتريها العشي ليلا نعوقها عن الاضطجاع للراحة تقديره لا تغتدي الا نهارا
قال واذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع الى آخره **اقول** لنا حروف قد يزاد في النفي للتاكيد
فمنها الباء ومنها من فانها قد تزاد لافادة الاستغراق بعد ان لم يكن نحو ما جاءني من رجل فان قولك جاءني
رجل للنفي مجيء رجل واحد ظاهر وقد يزاد لتاكيد الاستغراق نحو ما تاني من احد فان احدا عام من غير دخول
من كطوري وعريب فلا يبدل من اللفظ المجرور بمن او الباء الزايدتين ولا من اسم لا التي لنفي الجنس ولا من خبرها

للتعذر ويبدل له من موضعها نحو ما جاءني من احد الا زيد وليس زيد بشيء الا شيئا **قال** طرفه
ابني لبينى لستم بيد الا يدا ليست لها عضد اي فيكم ضعف ولا اله الا الله وما زيد شيئا الا شيء لا يعبا به
اما الاول فلانه لو ابدل زيد عن لفظ احد وجر يلزم تقدير من الزائدة في موجب وهي لا تزاد الا مع منكر
في غير موجب لانها لتاكيد نفي لا لتاكيد اثبات الا ترى انه يمتنع ما جاءني الا من رجل لانه مثبت وكذا من زيد
وكذا الثاني اذ الباء لا تزاد الا في نفي اذ يمتنع ما زيد الا بقايم وكذا الثالث اذ لو نصب على البدل سواء
كان المبدل منه مفردا كما مر او مضافا نحو لا غلام رجل في الدار الا زيد فكان لا مقدرا بعد الا عاملا فيما بعدها
اذ البدل معمول لعامل مقدر مثل الاول عند كثير فاذا ابدل من اسم لا كقولك لا خيرا منك اخاك عندنا يكون
عامل اخاك لا مقدرة وتقدير لا عامله بعد الا ممتنع لانها انما عملت للنفي فلا يعمل بعد الا الناقضة لنفيه ولانه
يؤدي الى اجتماع نقيضين لان الا بعد النفي يقتضي الاثبات ولا المقدرة تقتضي نفيه فيكون ما بعد الا مثبتا منفيا
معا وهو محال وهذان الوجهان من انتقاض النفي والتناقض جاريان في الرابع بعينهما **فان قيل** العامل في
التوابع هو العامل الاول بحكم الانسحاب على المذهب لا عامل مقدر فلا يصح قوله لو ابدل على اللفظ لكان معمولا لما
ولا مقدرين بعد الا ولئن سلم فلا حاجة الى قوله عاملين اذ يكفيه ان يقول لا يقدران لان معناهما النفي وقد
انتقض بالا **قلت** السؤال الاول وارد على عبارة الحاجبي عند القايل بالسحب لكن لا نقض مطلوبنا لو قيل
بالانسحاب ايضا لانه انما ينسحب عملها على ما بعد الا اذا انسحب النفي الذي عملتا له عليه لكن يمتنع ان يكون بعد
الا منفيا لان نفيهما قد انتقض بالا واما الثاني فالجواب عنه ان الحرف الذي عمل عملا لمعناه من المحال ان يعمل
عندهم ظاهرا او مقدرا بلا عنه ذلك المعنى لانه لا يتخلف المعلول عن علته ولكن قد يلفظ او يقدر مسلوبا عمله نحو
انما زيد قائم وضربت يوم الجمعة فلو قال ما ولا لا يقدران بعد الا لان نفيهما انتقض بالا لقيل عليه ملا قدرتا
باعتبار عملهما وان زال معناهما كالعكس فان في مقدر في ضربت يوم الجمعة باعتبار الظرفية وان زال عمله وكما
تقدر ليس في ليس زيد شيئا الا شيئا باعتبار العمل وان زال نفيها **فان قلت** عمل الباء في ما زيد بقايم
مع زوال معناه من الالصاق وغيره **قلت** انما عمل الباء لاختصاصه بالاسم والجر لانه عمل خاص بالاسم
ولم يزل بزوال الالصاق وغيره خصوصيته عن الاسم ولو قال لان ما ولا لا يعملان بعد الا لانهما عملتا للنفي
وقد انتقض بالا لكان احسن للاختصار واوفق اذ لا يرد عليه ان المذهب الانسحاب وان احد اللفظين من
التقدير والاعمال كاف في المطلوب فلا فائدة للاخر فاذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع وهو الرفع في
الاول ولان احد فاعل وفي الثالث لان اله مبتدا وفي الرابع لان شيئا خبر مبتدا والنصب في الثاني لان
شيئا خبر ليس بالحقيقة والعوامل العارضة التي غيرت اعراب المذكورات لم تنشا في الحقائق التي هي عليها معنى فتغير
اصولها بالنسبة الى ما امتنع فيه اعتبار الحالة التي هي عليها **فان قيل** يلزم على العلتين المذكورتين في امتناع
الابدال عن لفظ خبرها ان لا يبدل عن لفظ خبر ليس بعينهما وقد صح ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبا به على البدل فالجواب
عن الاول ان ليس لم يعمل للنفي وانما عملت للفعلية اذ معناه ما يكون كما ان ابى معناه ما اطاع فبالا انتقض معنى
نفيها لا فعليتها التي عملت ليس لها فانا لا اثبات بادخال الا في خبرها لا نخرجها عن فعليتها العاملة هي اي ليس لها

والاثبات بادخال الا في خبرها مخرجها عن النفي الذي عملت ماله وعن الثاني اي عن التناقض ان ليس لها جهتان احدهما النفي وثانيهما الفعليه وعملها للفعلية لا للنفي فتقدرها بعد الا باعتبار الفعلية لان الاحتياج الى تقديرها للعمل والعمل للفعلية لا للنفي فوراها وان كان لفظة واحدة وزان قولك ما كان زيد شيا الا شيا لا يعبا به الذي تقديره ما كان زيد شيا الا شيا ففي مسئله ليس ايضا تقدير ليس مجردا عن النفي وانما صار مشكلا على من نظر الى كونها لفظة واحدة كما ان ما لفظة واحدة وذهل عما فيها من الجهتين وعن انها عاملة للجهة التي لا تنقض بالا لا للتي تنقض بها والذي يدل على اعتبار ذلك اي ان عملها للفعلية من لغة العرب صحة الاستثنا المفرغ في خبر ليس باقيا نصبه كقولك ليس زيد الا قايما كما تقول ما كان زيد الا قايما وامتناعه في خبرها نحو ما زيد الا قايما فصحته في ليس يدل على اعتبار الجهتين فيها وان عملها للفعليه وامتناعه فما يدل على انها عملت للنفي فلو اجري ما زيد الا قايما لزم اعمال ما عمل للنفي في الاثبات والتناقض وهو اجتماع الاثبات والنفي فيما بعد الا وتعليلنا بان لا عملت للنفي فلا يعمل بعد الا اولى من تعليل ابي علي ان الابدال على اللفظ انما امتنع لئلا يلزم دخول لا في المعارف اي لئلا يلزم عمل لا في المعارف وعملها مختص بالنكرات لانه يلزم من هذا التعليل صحة لا احد فيها الا رجل لان رجلا نكرة ولم يصح باتفاق فوايد يجوز ان يزيد المستثنى على نصف المستثنى منه خلافا للبصريين قال تعالى ومن يرغب عن ملة ابرهيم الا من سفه نفسه والمراد بالسفيه مخالفوا دينه وهم اكثر من تابعيه واذا توسط مستثنى بين شيين يصلح كل منهما ان يكون هو المستثنى منه فالاستثنا من السابق اولى كقوله قم الليل الا قليلا نصفه فالمستثنى من الليل ونصفه بدل من الليل وفايدته تبيين مقدار المستثنى وان ذكر مستثنى بعد شيين واكثر والعامل واحد فالاستثنا من الجميع ان لم يمنع مانع نحو سلم على بني تميم وقريش الا الفساق فان وجد مانع فمن الاخر لا يحدث النسا والرجال الا زيدا ووجد الامران في آية المايدة وهي قوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم الى قوله الا ما ذكيتم **قال** ويخفض بعد غير الى آخره **اقول** اذا استثنى بغير وسوى وهما اسمان مضافان دايما فيجر المستثنى باضافتهما اليه ويجر ايضا اذا استثنى بحاشا لانه حرف جر قال في فتية جعلوا الصليب الههم حاشى ابي مسلم معذور وقد ينصب بعدها كما ينصب بعد عدا وخلا بنا على انه فعل غير متصرف قال اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشى الشيطان وابا الاصبغ وانما يستعمل للاستثنا فيما ننزه عنه المستثنى عنه فحسن ضربت القوم حاشا زيدا ولا يحسن صلى الناس حاشى زيدا وهو منقول عن حاشى يحاشي بمعنى جانب وقولهم لو كان فعلا لوصل بها ما كما وصل بعدا وخلا غير لازم فان ليس ولا يكون فعلان يستثنى بهما ولم يوصل بهما ما وايضا انما تلحق الحروف المصدرية بفعل المصدر لتول به فالحاقه بعدا وخلا على خلاف الاصل فلا يوثر عدم اطراده لانه تكثير للشذوذ على انه جا عنه صلى الله عليه وسلم اسامة احب الناس الي ما حاشا فاطمه واذا وليها مجرور باللام لم يكن حرفا باتفاق اذ لا يدخل حرف على مثله فحينيذ ذهب المبرد الى انه فعل مستتر لانفعلته لقوله ولا احاشي من الاقوام وهو سهو لان حاشى المستثنى به غير متصرف فاحاشى مضارع حاشيت الذي بمعنى استثنيت فهو فعل مشتق من لفظ حاشى المستثنى به كما استق سوفت ولوليت من سوف ولو لا وقال

المالكي الصحيح انه مصدر منصوب جعل بدلا من لفظ الفعل فقولك حاشا لزيد بالتنوين مثل رعيا لزيد وحاشا الله بالاضافة مثل سبحان الله حاشا الله مبني لشبهه بحاشى الحرف لفظا ومعنى وجا حاشا الله كسرا بحذف الالف تخفيفا كقولهم لم ابل وحشى له قليلا وقال الحاجبي جعل حاشا لله وحاش لله اسم فعل اولى لانه اذا جعل مصدرا يلزم تقدير فعل وبنا ما اصله الاعراب فيكثر مخالفة الاصل وانما فسره الزمخشري بالمصدر فانه قال معناه براءة لله من السوء اي برئ الله من السوء وفيه معنى التعجب نحو سبحان الله لقرب المصدر من اسم الفعل وقال الفارسي معنى قوله حاش لله حاشى يوسف الفاحشة لاجل الله وغير اذا وصف به فاعرابه كاعراب سائر الصفات واذا استثني به وجعل بمنزلة الا وهو اسم فيجر المستثنى باضافته اليه لا بد له من الاعراب فاعرب باعراب الاسم الواقع بعد الا لو كانت موضعه فنصب في نحو جاني القوم غير زيد وما جاني غير زيد احد وما جاني احد غير حمار ونصبه بالفعل ولو لازما بغير واسطة لشبهه في ابهامه بالظروف ونص المالكي والله ان نصب غير في لصوق بعامل قبله على انها حال يودى معنى الاستثنا بخلاف الاسم الواقع هو موقعه فانه منصوب على الاستثنا ويجوز النصب ويختار البدل في نحو ما جاني القوم غير زيد ويرفع في نحو ما جاني غير زيد قال الحاجبي نظره اذا وقعت لا موقع غير في نحو جيت لاضاربا فانه يعرب ما بعد لا باعراب غير الذي يقع موضعه لتعذر ان يعرب لا ويجر ما بعدها باضافتها اليه كقوله فالفتية غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا **قلت** الاسبه منه قولك الضارب زيد موضع الذي ضرب زيد فان اللام لما وقع موقع الذي وحرم من الاعراب وان كان اسما لتوغله في الحرفية اعرب الداخل هو عليه باعراب استحقه وقال الفرا يبني غير الواقع موقع الا في المفرغ لتضمنه معنى الا لوقوعه موقعا لا يصلح الا الا والعطف على المحل اولى **مسئلة** عند بعضهم من الاستثنا لاسيما وهو مركب من اسم وهو سي بمعنى مثل من سويت الشي فتسوى ومنهم من يخففها وجعل الجزولي ما زايدة فيخفض يوم في قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل وجعلها بعض بمعنى الذي فيرفع يوم بان يكون خبر محذوف تقديره لا سي الذي هو يوم وهو قبيح للزوم حذف بعض الصله وجعلها بعض نكرة بمعنى شي غير موصوف فنصب يوما بتقدير اعني او على التميز **قلت** لو جر على البدل لكان احق واذا نصب ما بعده لا يكون الا نكرة **قال** وغير صفة حملت على الا الى آخره **اقول** ينبغي ان تقرا غير منونا وضابطها حكى ان تقول ان كان فعلا او حرفا او اسما مبنيا تذكر على ما هو عليه في اصل وضعه فتقول ضرب ماض ومن حرف وان ظرف وان كان اسما معربا وان كان منصرفا فالاحسن ان تذكر على ما هو اصل وضعه فتقال زيد معرب بالتنوين ويضعف بغير التنوين وان كان غير منصرف فلك ان تذكر على ما هو عليه فتقول سواء اسم وان تعربه وتنونه على مقتضى المقام فتقول سواء اسم وغير اسم بمعنى مغاير خلاف مماثل فيكون صفة كمغاير فيقع تابعا وخبر المبتدا وغيرهما ويستعمل للمغايرة في الذات نحو مررت برجل غير زيد اي بانسان آخر وللمغايرة في الصفة وان تحد الذات قال الحاجبي نحو دخلت بوجه غير وجه خرجت به والا حرف يستثنى بها في اصلها ولما شابه غير ولا في مغايرة ما قبلهما لما بعدهما حمل كل منهما على الآخر اي تقارض كل منهما من الآخر ما له فيستثنى بغير ويوصف بالا ولما كان غير اسما وتصرفهم في الاسماء اكثر

ووقوعه موضع الا فى الاستثناء فيستثنى بها ولو فى صورة يمكن جعلها صفة لان وقوع الاسم استثناء موجود
كسوى ونحوه ولما كان الا حرفا وتصرفهم فى الحروف قليل لم يخرج عن موضوعه الحرفى الى الوصفية التى هى
حق الاسم ولم يحمل الا على غير الا اذا تعذر الاستثناء بها عند المحققين كما لا ينصب بالواو فى المفعول معه الا اذا تعذر
العطف بها فيما كان العامل معنويا وصوا اذا كانت الا تابعة لجمع او شبهه منكر قال المالكى او شبهه
بان كان معرفا بلام الجنسية فان التعريف بها كلا تعريف ولذا وصف مدخولها بالجملة كقوله تعالى وآية لهم
الليل نسلخ منه النهار ونحو مررت بالرجل غيرك لا يستوى القاعدون من المومنين غير اولى الضرر فغير
بالرفع صفة للقاعدون وبالجر للمومنين فقال المالكى لان اللام فيهما للجنس وقال الحاجبى لان غيرها هنا
معرفة فيصلح صفة للمعرفة لانه اذا كان لنقيض حاصر يصير معرفة كقوله تعالى غير المغضوب عليهم نحو جاءنى
رجال الا زيد وجاءنى ناس الا زيد ويشترط ان يكون الجمع وشبهه غير محصور اذ لو كان محصورا نحو عندى
عشرة الا درهما صح الاستثناء لانه لو سكت عنه لدخل فى العشرة فلم يتعذر الاستثناء الذى هو شرط
حمل الا على غير ومثال شبه المنكر قوله ويوم الحزن اذ حشرت معد وكان الناس الا نحن دينا اى الناس
مغايرون لنا دينا وانما يتعذر الاستثناء فى الصور لان شرطه ان يدخل فى المستثنى منه لو سكت عنه
وجوبا وزيد لا يدخل فى رجال او ناس لو سكت عنه اذ لا دلالة لها عليه فالصفة فيما ذكر فيه للتوكيد لا للتخصيص
فلا فرق فى المعنى بين ثبوتها وسقوطها ولذا يلزم مثله لو قال على دراهم الا درهم وما يه لو قال على مائة
الا درهمان قاله ابن السراج ومنه قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان الله صفة اذ لو كان مستثنى
وهو مرفوع لكان بدلا وليس بدلا لان شرطه صحة الاستغناء به عن الاول لانه على محل المبدل منه ويمتنع
قولك لو كان فيهما الا الله لفسدتا **فان قيل** كان هنا تضمنه حكم متصرف فلا يكون الاستثناء ممتنعا
ورفع لتضمن الكلام النفى **قلت** حينئذ لا يكون مستثنى لانه عند المسلم الحاكم فيهما آلهة الله تعالى وعند
المشرك الحاكم فيهما الله تعالى والآلهة معا والآية رد لقولهم ولم يقل احد ان الحاكم الالهة دونه تعالى فلو جعل
استثناء صار المعنى لو حكم فيهما آلهة ولم يحكم تعالى فيهما لفسدتا ويقول المشرك معترضا عليه ما قلنا ان الحاكم
الالهة دونه تعالى وايضا لو جعل استثناء لصار قولا بانه انتفى المجموع ان يحكم فيهما آلهة الا الله تعالى لما فسدتا
وهذا لا يدل على انه لم يحكم آلهة فيهما وحكم الله تعالى فيهما بل يدل ظاهرا على ان معناه ... الله حكم الالهة والله تعالى معا
فيهما لانه اذا انتفى مجموع من شى وغيره يكون انتفاؤه بانتفاء العدد غالبا واذا امتنع الاستثناء امتنع البدل
لانه فرعه لان الكلام الذى دخله لو ليس بمنفى وان دل على الامتناع الشبيه بالنفى والا لجاز دخول من فى
معمول ما يليه ولا بدل فى الموجب وقال الحاجبى النفى المعنوى ليس كاللفظى ولذا لم يجز فى ابى القوم الا زيد
الا النصب وهذا يخالف ما ذكره المالكى كما مر فى شرح قوله ويجوز النصب ويختار البدل **فان قيل**
انما يتعذر الاستثناء المتصل فى نحو جاءنى رجال الا زيد لا المنقطع فهلا نصبته عليه اجاب الحاجبى بان كلامنا
فى المتصل ولنا الظاهر من كلامهم ان المتصل ما لو سكت عنه لدخل قطعا والمنقطع ما لو سكت عنه لا يدخل قطعا
فما احتملهما لو سكت عنه لا يكون متصلا ولا منفصلا ولانه لم يقصد نفى مجى زيد اذ يجوز ان يكون جائيا ايضا فتعين ان

قال تعالى

ان يكون الا بمعنى غير ولانه اذا وجدت الشرائط يصلح للصفة وربط ما قبله اذ هى للتوضيح او التخصيص او التوكيد
والمنقطع ليس لشى منها وفى المحصور لا يحمل الا على الصفة عند المحققين لصحة الاستثناء الذى هو الاصل الا ويحمل
قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان على الشاذ لضرورة الردف وفيه شذوذ آخر وهو ان الفصل
بين الموصوف وصفته بالخبر وقال المالكى يجوز الصفة بها مع صحة الاستثناء اذا تبع جمعا او شبه جمع منكر
مطلقا **فائدة** لا يحذف موصوف الا الصفة ويجوز حذف الموصوف بغير واعراب سوى وسواء النصب على
الظرف لا غير عند سيبويه لانه يقع صلة للذى يقال رايت الذى سواك كما يقال رايت الذى عندك وما
ليس لازما للظرفية لا يقع صلة قال الحاجبى هو عنده ظرف معنوى لان معنى جاءنى القوم سوى زيد
جاءوا مكان زيد ولم يسمع الا منصوبا واجراه قوم مجرى غير واختاره المالكى وقال هو يساوى غيرا فى المتصل
كقوله كل سعى سوى الذى يورث الفوز فعقباه حسرة وخسار وفى المنقطع نحو ما جاءنى القوم سوى
حمار وفى الصفة كقوله اصابهم بلاء كان فيهم سوى ما قد اصاب بنى النضير **قلت** بلاء هنا محصور
اذ المراد كل بلاء كقوله تعالى علمت نفس ما قدمت وكقولك تمرة خير من جرادة اذ ليس المراد فردا
فيكون المعنى كل نفس وكل تمرة وفى المفرغ نحو ما اتانى سواك كقوله عليه السلم دعوت ربى ان لا يسلط
على امتى عدوا من سوى انفسهم وما انتم فى سواكم من الامم الا كالشعرة البيضاء فى جلد الثور الاسود
وكقوله ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وكقوله تجانب عن اهل اليمامة ناقتى وما قصدت من اهلها لسوائكا
واجيب عن هذه الابيات ونحوها بانها شاذ فانهم يتجوزون ما لا يجرى فى الكلام الا ظرفا مجرى
غيره من الاسماء قال المالكى الظرف ما فيه معنى فى وسوى ليس كذلك ولئن سلم لم يلزم الظرفية للشواهد
ولا يلزم من وقوعه صلة لزوم الظرفية فان حرف الجر ومدخوله يقع صلة ولم يلازم الظرفية ولهذه الاشكالات
قال الحاجبى جعله كغير ليس ببعيد وقلت فيه معنى فى لانه ظرف فى المعنى والظرفية لشبهه بعند فى
وقوعه ظرفا ولزوم اضافته وعدم جمعه واشتقاق يحقق فيه مع مباينته لغيرها فلا يلحق به والحاقه
بظروف وقعت صلة فانها يلازم الظرفية اولى منه بحرف الجر لانه من جنسها ويقدر مستثنى منه فى المفرغ
من الشواهد كما قدر شى فى قوله فما كان من مطر وزيادة الحرف ويحمل ما له نظير اولى من اثبات ما لم
يثبت اصلا **قال** خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها **اقول** من المنصوبات المشبهة
بالمفعول خبر الافعال الناقصة وهو المسند بعد دخولها مثل قائما فى كان زيد قائما ولما لم يتميز خبر كان
واخواتها عن المبتدأ وغيره من المسندات فى المعنى لا بد خولها جعله المميز له **فان قلت** دخولها
مميز لفظى لا معنوى والحد باعتبار المعنى **قلت** ولئن سلم انما اراد به المعنى الذى يثبت الخبر به
به وهو حصول الخبر للمسند اليه فى زمان معين ولم يرد اسم كان بباب لانه داخل فى الفاعل اذ كل
فعل لا بد له منه وافرد خبره بباب لانه ليس مما يستغنى عن اسمه وليس واقعا على جزم بل دلالته على
حصول صفة لاسمه فى زمان معين ولذا الخبر فى باب كان يشبه الحال الا انها تتقدم وانما نصب لشبهه
بالمفعول لوقوعه بعد فعل وفاعله وامره على نحو خبر المبتدأ من شرائطه وهى وجود ضمير اذا كان جملة وقرينة

ح م

ملزم م

اذا حذف ومن اصنافه وهي كونه معرفة ونكرة ومفردا وجملة ومن احواله وهي كونه مقدما ومؤخرا ومحذوفا
وليس كل ما يصلح خبرا للمبتدا يصلح خبرا لكان واخواتها فانها لا تدخل في المبتدا المخبر عنه بجملة طلبية نحو زيد
اضربه وزيد هل تضربه لانها تقتضي ان يكون خبرها ماسا ماضيا والطلب لم يقع بعد فتنافيا ولا في ما له صدر
الكلام اذا لم يمكن تقديمه على الافعال فلا تدخل نحو من اخوك ومن يكرمني اكرمه ولا فيما اوله نحو حرف الاستفهام
وتدخل نحو اين زيد لامكان تقديمه فيقال اين كان زيد ولا يدخل ما اوله ما لا له صدر الكلام ايضا فيمتنع
اين ما زال زيد ويصح اين ليس يزيد على الخمار ومعناه انه في كل مكان على المبالغة ولا فيما هو غير متصرف نحو
طوبى للمؤمن وسلام عليك وويل لك ولا فيما هو في معنى الفعل نحو نولك ان تفعل اي لا ينبغي لك ان تفعل واقل رجل يقول
ذلك الا زيد اي لا يقوله رجل الا زيد كما لا يدخل فيما انتم مقامه ولا فيما هو واقع بعد لولا واذا المفاجاة ولا في ما
التعجبية ولا في لله درك ولا في ما هو مثل اخو الكلاب على البراذا الامثال لا تغير فظهر ان خبر المبتدا انما يصلح خبر كان
واخواتها اذا لم ينافيها **قال** ويتقدم معرفة **اقول** حكم خبر كان كحكم خبر المبتدا في جميع احواله الا انه يتقدم
على اسمه وان كان معرفة نحو كان اخاك زيد لانه لا يورث لبسا لتميزه عن اسمه بنصبه الا اذا انتفى الاعراب فيهما
والقرينة نحو كان فتاك موليك وخبر المبتدا لا يتقدم اذا كان معرفة لان تقدمه يوجب لبسا **تنبيه** يمتنع
ان يكون اسم كان نكرة من غير مخصص وكذا اسم ان لانهما مبتدان في الاصل دخل عليهما كان وان فيمتنع كان رجل
قايما لانه معلوم قطعا فلا يجهل به احد ويصح كان رجل من تميم قايما لانه يجوز ان لا يكون فيه فايدة ويمتنع ايضا
ان يكون الخبر معرفة والاسم نكرة وما جاء بخلافه شاذ للضرورة في البابين ومع ذلك انما يكون عند امن اللبس ويحمله
على القلب وانما فعلوا ذلك لان الاسم والخبر في البابين متحد معنى فاذا عرف احدهما عرف الاخر فاذا جعل مثلا زيد
خبرا ونكرة اسما علم لانه صاحبها كقول حسان كان سلافة من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء السلافة
خمر جرى من عصير العنب من غير اعصار وبيت راس موضع ووصفها بالمزاج لان سامعها ان لم تمزج لم تقبل وكقول
القطامي قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا ضباع ترخيم ضباعة اسم امراة واجازه المالكي
مطلقا كما في الفاعل والمفعول اذا افاد وكان النكرة غير صفة محضة وقال لا ضرورة في البيتين اذ امكنه لان يقول
يكون مزاجها عسلا وماء على ان يكون مزاجها مبتدا وعسل خبره والجملة خبر كان ويستتر فيه ضمير السلافة هو اسمها
وان يقول ولا يك موقفي منك الوداعا وكذا اجاز ان يكون اسم ان نكرة وخبره معرفة وانشد قوله
ان حراما ان اسب مجاشعا بابائي الشم الكرام الخضارم **قلت** وقال كما ذكر لخرج يكون مزاجها ان يكون
صفة لسلافة اذ لا يقال مررت برجل هو ابوه قايم على ان يوصف رجل بما بعده اذ لا يمكن ان يسبك من ابوه قايم
مفرد ومثل عسل معرفة معنى اذ لا فرق بين العسل وعسل معنى اذا اريد الجنس فتعريفه مثل تنكيره من حيث
انه لم يختص بشيء من افراده اسم بل تقول عندي منا ورطل من عسل وليخرج موقفي منك الوداعا عن مراد الشاعر
اذ مراده نفي المخاطب عن الوداع لا نفي نفسه ومنه قول خداش فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار
تقول لا اشرف بالنسب لانه اذا استغنى الانسان بنفسه لم يبال اكانت امه فاضلة كالظبي او ناقصة كالحمار
ووجه ان الهمزة بالفعل اولى فتقدر مثل المفسر وهو كان فيكون تقديره اكان ظبي امك ام حمار فيكون اسمه نكرة

وخبره معرفة قيل يمتنع هذا التقدير لانه يصير مثل اضربت زيدا ام عمرا وهو ممتنع لان من شان ام المعادلة
ان يليها احد المستفهمين والاخر الهمزة فاجيب بان كان لما وجب حذفها لوقوعها مفسرا ولم يقصد
للاستغناء به بمفسرها عنها صار كانه معدوم والاولى ان يقال ظبي مبتدا ومخصصه وقوعه بعد الهمزة المعادلة
لام نحو ارجل في الدار ام امراة وكان امك خبره وام حمار عطف عليه كان الراجع اليه معرفة لانه ضمير متعين للمذكور
او يقال هذا على القلب وكان اصله اظبيا كانت امك ام حمارا فلما قصد الى القلب وهو باب في الفصاحة
قلب الاعراب مع بقاء كل في موضعه والمعنى على ما كان ولا يلزم منه تقديم اسم كان عليه لان ظبي صار
اسم كان صورة لا حقيقة وانما حذف التاء من كانت لان ظبي لما صار مخبرا عنه في الصورة كان في الصورة راجعا
اليه لا الى امك يشبه بما فيه ضمير المذكر ولا يقال فيه ضمير ظبي لانه يصير ظبي مسندا اليه حقيقة ويخرج الكلام عن
القلب **تنبيه** جاز ما كان احد مثلك لان احدا عام فهو كالمعرفة ومثل لا يعرف بالاضافة وقال
عبد القاهر يجوز ما كان احد مثلك ويمتنع ما كان مثلك احدا لان الخبر هو المقصود بالنفي فمعنى ما كان احد مثلك
نفي مماثلة كل احد له اي ما كان احد مماثلا او مشابها لك اي لم يشابهك احد في فضلك واذا قال ما كان مثلك
احدا يكون معناه كون المثل ثابتا والاحدية اي الانسانية منفية عنه فالمراد بالمثل الثابت ان كان نفسه كما في
قولهم مثلك لا تقول كذا فهو فاسد اذ يصير معناه ما انت انسانا وان كان غيره فكذا اذ يصير معناه ليس ما يشابهك
انسانا نعم لو قصد معنى المبالغة في المدح او الذم لصح كقوله تعالى ما هذا بشرا وكقوله فلست لانسي ولكن لملاك
فيكون المعنى ما انت او ما مشابهك بشرا واذا كان مشابهه اعلى من البشر او ادنى منه فهو الاولى لان المشبه
به اقوى في المعنى المراد من المشبه في التشبيه وقد مر في الحال ان كان واخواتها لا يعمل الا في الاسم والخبر
ما لان **اقول** لا يبنى غير مسمى فاعلها لانها تخرج عن موضوعها وهي تقرير شيء على صفة ولان خبرها لا يقوم
مقام اسمها لانه مسند فلا يصير مسندا اليه كثاني مفعولي علمت بل اولى لانه صار مفعولا صريحا **فائدة** الرفع
هو الوجه في اجود الناس من قول الراوي كان صلى الله عليه وسلم اجود الناس وكان اجود ما يكون في رمضان
لانه ان لم يستتر في كان كان اجود اسمه والخبر محذوف القيام الظرف مقامه نحو اكثر شربي السويق في يوم الجمعة
او الخبر في رمضان اي اجود اكوانه وان استتر فيه ضميره صلى الله عليه وسلم لا يصح ان يكون اجود خبر كان لانه مضاف
الى الكون ولا يخبر بالكون عما ليس بكون فيجب ان يجعل مبتدا خبره في رمضان والجملة خبر كان وان استتر فيه ضمير
الشان فظاهر **فايدة** اذا كان الخبر مما لا يقع الا في النفي يمتنع ان يقع بعد الا فيمتنع ما كان مثلك
الا احدا وما كنت تعيج اي تنتفع لان احدا وتعيج لا يستعملان في الاثبات اصلا **قال** وقد يحذف عامله
اي عامل خبر كان والمراد به كان دون اخواتها ومع حرف الشرط وانما خصت كان بالحذف لكثرتها ولان المعنى
لا يختل بحذفها كقوله انطق بحق وان مستخرجا احنا فان ذا الحق غلاب وان غلبا وليس فيه ما يجوز رفعه فان
وجد يجوز رفعه كقولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ومثله المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف
وان خنجرا فخنجر ويجوز في امثالها اربعة اوجه **الاول** نصب الاول اي ما قبل الفاء على ان يكون خبر كان المقدر
واسمها مستتر راجع الى عمله ونحوه ورفع الثاني على ان يكون خبر مبتدا محذوف تقديره ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير

والثاني عكسه على حذف كان وخبره من الاول وحذف كان واسمه من الثاني تقديره ان كان في عمله خير فكان جزاءه خيرا والثالث نصبهما على حذف كان واسمه من كل منهما فتقديره ان كان عمله خيرا كان جزاءه خيرا والرابع رفعهما على تقدير حذف كان وخبره من الاول وحذف المبتدا من الثاني فتقديره ان كان في عمله خير فجزاءه خير فالنصب في الاول اولى من رفعه لانه اقل حذفا والمعنى عليه لانه لو رفع لكان معناه على الخصوص وانما المعنى فيه على العموم يعني ليس المراد لو كان شيء من عمله خيرا فجزاءه خير بل لو كان كله خيرا كان جزاءه خيرا والرابع رفعهما وحذف المبتدا وكذلك الرفع في الثاني فالوجه الاول اقوى لجمعه جهتي القوة قلة الحذف واضمار المبتدا بعد الفاء الجزائية وهو كثير والوجه الثاني اضعف لجمعه جهتي الضعف كثرة الحذف ووقوع كان بعد فاء الجزائية وهو قليل بخلاف وقوع الاسم مع ان فيه وقوع الفعل الماضي بغير قد بعد الفاء وهما لا يجتمعان والوجهان الاخيران متوسطان لان كلا قوي باعتبار وضعيف باعتبار قال المالكي يجوزان نصب خبر الثاني على المفعول اي فيجزى خيرا وعلى الحال اي فيلقاه خيرا ولا يقدر كان التامة فترفع بها لانها لا يحذف الا اذا فسر بقلة استعمالها بخلاف الناقصة فانه توسع فيها ولانه جعل خبرها كعوضها **قال** ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقا انطلقت **اقول** اصله لان كنت منطلقا انطلقت فان مصدرية موصولة بكان المحذوفة حذف اللام اولا لانها يستعمل كثيرا مع ان المصدرية فحذف لالتها عليه ثم حذف كان اختصار الكلام لطوله وعوض لمناسبتها الفعل فانها مصدرية في اصلها فيدل عليه فصار بحذف كان واجبا لانه لا يجمع بين عوض ومعوضه وصار المتصل منفصلا لتعذر الاتصال كما في قوله تعالى قل لو انتم تملكون قال الحاجبي ولم يعوض ما عن الفعل اذا حذف بعد ان الشرطية وان اقتضت الفعل ايضا كان بلا في ان اشد اقتضاء لانها مع ما بعدها كلمة بخلاف ان فانها مستقلة وقال المالكي قد يعوض عن الفعل بعد ان كقول العرب افعل هذا واما لا اي ان كنت لا تفعل وهو اقل لان الحذف فيه اكثر وتقدم اما انت منطلقا على انطلقت لانه كالشرط في السببية ولذا قال الحاجبي في قوله اما اقمت واما انت مرتحلا فالله يكلأ ما تاتي وما تذر بكسر الاول لانه شرط وما فيه مثل اما انت منطلقا وفتح الثاني لانه مثل اما انت منطلقا وقوله فالله الى اخره جواب للشرط معلل باما انت لانهما في المعنى متحد وكذا دخل الفاء فيه وفي امثاله كقوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم ياكلهم الضبع لان هذا الكلام في معنى الشرط اذ معنى اما انت منطلقا انطلقت ان كنت منطلقا انطلقت فاذا اشبه الشرط في السببية والفاء في جواب الشرط للسببية فدخل فيما هو مثله واستعار الضبع للسنة المجدبة لانها اذا جدبت ضعفوا فاكلتهم الضبع وموضع اما انت في البيت نصب بفعل دل عليه ما بعد الفاء لا بما بعدها لان لها صدر الكلام وانما روي اما اقمت واما انت مرتحلا فالله يكلأ ما تاتي وما تذر بكسر الاول لو قوع الفعل بعدها ولا يقع الفعل بعد اما المفتوحة لان ما عوض عنه وفتح الثانية على ما تقدم سيبويه لم يجوز حذف الفعل

ن السعة كما تشبه المكسورة مع المكسورة وجوز المبرد لانها اشبه المفتوحة في اتيان الفاء بعدها في قوله فان قومي لم ياكلهم مما حذف كان وجوز فيه الوجهان ما انشد النعمان بن المنذر للربيع بن زياد حين يأكله فدخل عليه لبيد وقال خذ ابيت اللعن لا تاكل معه ان استه من برص ملمعه وانه يدخل فيها اصبعه يدخلها حتى يواري اشجعه فامسك النعمان عن الاكل

معه

فقال الربيع ابيت اللعن ان لبيدا كاذب فقال النعمان قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا فما اعتذارك من شيء اذا قيلا فالنصب على تقدير ان كان المقول حقا والرفع على تقدير ان كان فيه حق ومنه الاطعام ولو تمرا وايتني بدابة ولو حمارا وادفع الشر ولو اصبعا تقديره لو كان الطعام تمرا ولو كانت الدابة حمارا ولو كان الدفع اصبعا اي يسيرا فان لو لازمة للفعل كان فيدل عليه **قال** اسم خبر ان واخواتها هو المسند بعد دخولها مثل ان زيدا قائم **اقول** لا تميز اسمها عن المبتدا في المعنى اي في شدة اتصال الخبر بها الا بدخول لفظ ان عليه فجعله فصلا له وقد مر علة نصبه وامتناع كونه نكرة محضا في خبرها وقد يحذف لقرينة في نظم او نثر كما حكى سيبويه من العرب ان بك زيد ماخوذ اي انه بك ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون ومنه قوله فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر اي ولكنك زنجي وهذا اولى من جعل من زايدة لان زيادتها في الاثبات وخصوصا مع اسم ان لم يثبت وحذف الخبر اكثر للعلم به من حذف الاسم وسياتي الكلام على ان واخواتها نفسها **قال** المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليها الى اخره **اقول** ملقب لا هذه النافية للجنس وبلا التبرئة لانه يدل على براءة الحكم من ذلك الجنس وترجم هذا الباب بقوله المنصوب ولو ترجم باسم لا كفى له ان نقول هو المسند بعد دخول لا وانما لم يكتف به بخلاف ساير المحدودات فانه لم يقصد شيء منها كالمفعول واسم ان ونحوهما بالمنصوب مع ان بعضا منها قد يقع مبنيا لان كلا من المفعول به واسم ان وغيرهما منصوب لفظا او تقديرا وموضعا ان كان مبنيا بخلاف اسم لا فان المبني منه بسبب دخول لا نحو لا رجل ليس موضعه نصبا عند سيبويه واتباعه كما مر وقالوا اذا نصب تابعه لا ننصب على موضعه وانما انتصب على لفظه **قلت** والمانع ان نقول ذلك اذ نحكم بانه لفظي وكذا اذا رفع تابعه رفع على محل لا رجل لا على محل رجل عندهم واحترزت بهذا القيد عن نحو لا خمسة عشر رجلا عندك لانه لو لم ينب بالتركيب بين بدخول لا فيه فيكون محله نصبا لانه شبه المضاف فلو قال اسم لا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها لا استقام معنى لكن اوهم ان محل رجل في لا رجل نصب لانه انما حل لمعرف فنصب فلا يرد ان بناء بعض المنادى بسبب النداء فهلا قال المنادى المنصوب هو المطلوب اقباله مضافا او مشبها به او نكرة لان زيد في يا زيد وان بني بالنداء محله نصب اتضاح ظاهر الكتاب ومذهب سيبويه ان لا ليس عاملا في موضع رجل من لا رجل لانهم قالوا في لا رجل ولا عصى طويلا ان طويلا منصوب على لفظ اسم لا لا على موضعه ولانه انما يكون الشيء منصوب المحل اذا وقع موقع منصوب واسم لا المفرد لا يكون منصوبا ابدا وعلى هذا يجوز ان لا يكون لا عاملا في الخبر كما لم يعمل في الاسم كما قاله سيبويه ويجوز ان يكون عاملا فيه اذ لا مانع عنده كما مر ومن قال ان محل اسمها المبني رفع اوجب عملها في الخبر وقد مر هذا مشروحا ولما تم الحدود نقول المنصوب حتى يعلم ما يكون معه منصوبا من الشرائط والقيود المذكورة وسيتضح فايدة كل قيد ومثال المضاف لا غلام رجل ومثال شبهه لا عشرين درهما والمراد به ان يكون الاسم الداخل لا عليه متعلقا باسم آخر اي عاملا فيه على غير جهة الاضافة فاجري مجرى المضاف في حكمه لشبهه به في الارتباط وقد تقدم علة عمل لا مثل العمل **قال** فان كان نكرة احترز به عن المضاف والمشبه به فانهما ينصبان لفظا لدخول التنوين فيما امكن منهما نحو لا ضاربا زيدا عندنا ولوجوب نصب صفتهما نحو غلام رجل

لا

ظريفا والمعنى ان المفرد النكرة وان ثني وجمع فهو مبني والّا لدخل التنوين فيما اقبله على ماينصب به من
حركة وحرف كلا رجل ولا ضاربات ولا ضاربين وانما بني لتضمنه معنى من وانما ضمن لا رجل معنى من لانه ازيد
في النفي من ليس رجل ولا رجل في الدار فلابد ان يقدر الدال عليه وهو من التي لبيان الجنس كما مر وقالوا مثل
هذه الزيادة اكثره لحرف موكد اي زايد نحو متيما واما انذهبن وما يحصل به زيادة نفي المسند اليه ليس الا من نحو
ما جاءني من احد لان الباء انما يزاد لتاكيد نفي الحكم في الخبر نحو ما زيد بمنطلق فاذا لم يكن ظاهرا يكون مقدرا
واظهاره في قوله قام يزود الناس بسيفه وقال الا لا من سبيل الى هند يدل على ان البناء في تضمنه اذ المعنى محرزة
وتضمين الاسم معنى الحرف كثير وبناوه من غير سبب مفقود فارتكابه اولى منه او يقول النكرة في نحو ليس او لا
رجل وان استغرق لكن لم يستغرق على جهة الشمول بل على جهة البدل اي يصدق على فرد فرد وفي لا رجل
يستغرق على جهة الشمول فلابد فيه من حرف وهو من لان الشمول في الواجب بدخول اللام الجنسية وفي
النفي بدخول من الاستغراقيه فاذا لم يكن ظاهره فليكن الكلمة متضمنة لها فيصير مبنيا ثم ركب مع لا تركيب خمسة
عشر ولم يبنى المضاف قال الحاجبي اما لان الاضافة اقوى خواص الاسم فقابلت ذلك التضمن واما لان البناء
بناء تركيب نكرة تركيب اكثر من كلمتين وهو ضعيف اذ كون الاضافة اقوى الخواص ممنوع وكذا كون البناء بناء
تركيب اذ لم يصر لا واسمه شيا واحدا بخلاف خمسة عشر ولئن سلم كما قال سيبويه لكن لا يلزم بناء اكثر من كلمتين
اذا المضاف اليه لا يصير مبنيا ويكون مثل هذا خمسة عشر زيد وهو كثير وقلت كونها للتخصيص قلل جنسية
المضاف وعمومه فيضعف تضمنه لمن فيبقى معربا وانما بني على ماينصب به فالمفرد على الفتح والتثنية على الياء
نحو لا رجلين عندك وكذا جمع المذكر السالم نحو لا ضاربين عندك اما لان الفتح التي هي الاكثر اخف او للتنبيه على انه
اثر لا لو عملت كالنزموا رفع صفة يا ايها وهذه العبارة لشمولها اولى من قول الزمخشري فان كان مفردا بني على الفتح
وقال المالكي الافصح ان يفتح ما نصبه بالكسر كقوله ان الشباب الذي مجد عواقبه منه تلذ ولا لذات للشيب
ولم ينصب رجلا بلا في قوله الا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت وانما نصب بمقدر اذ تقديره الا ترونني
رجلا او نون ضرورة وليس من المنصوب باضمار عامله على شريطة التفسير فيكون الا للتنبيه لان معناه طلب
رجل يكون بهذه الصفة لا الدعا لرجل بهذه الصفة ولانه على هذا التقدير يكون بدل الصفة لرجلا فيلزم الفصل
بينهما باجنبي وهو جزاه الله خيرا المغمر والمحصلة بكسر الصاد الجماعة المستخرجون تراب المعدن وتبيت
اي تبت تفعل ذلك ولا لم يوثر في لا مرحبا ولا سقيا ولا رعيا لانها معمولة لغيرها وقول المبرد اسم لا المثنى
معرب اذ هو بطوله بالياء والنون اشبه المضاف ونظيره اعجبني يوم زرتني واعجبني يوما زرتني ضعيف بان لا
رجل ومثل يا رجلان وهو مبني باتفاق وبناء يوم زرتني لشبهه اذ في الابهام لانه يصير بالاضافية صالحا
لنهار وليل وقليل وكثير قال تعالى ويوم يقول كن فيكون ويوما زرتني موقت غير مبهم فلا يبنى وزعم السيرافي
والكوفيون ان لا رجل منصوب وحذف تنوينه تخفيفا فرقا بينه اذا كان جواب هل من رجل واذا كان جواب
هل رجل وهو باطل اذ التنوين انما يحذف للاضافة ومنع صرف او وقف او من علم موصوف بابن مضاف الى علم
ولخلا لا رجل عنها مع وجود علة بنائه ومراد سيبويه من قوله لا ينصب المفرد انه يبنى معها لا غير ولو زاد

تعلق الحكم به كان بطريق التركيب فانه معتبر فيما الاكثر من كلمتين فيه

على الحد غير مكرر لكان اولى لان جواز قولك لا غلام رجل في الدار ولا غلام امرأة بالرفع جواب هل غلام رجل فيها
او غلام امراة يشمله الحد مع انه لم ينصب **قال** فان كان معرفة او منفصلا بينه وبين لا وجب الرفع
والتكرير **اقول** اسم لا التي لنفي الجنس مطلقا سواء كان مفردا او مضافا معرفة او نكرة اذا فصل بينه
وبين لا بالظرف او بغيره وجب رفعه وتكريره اما وجوب الرفع في المعرفة فلان وضع لا لنفي المتعدد وهي مع
التنكير فبدخولها المعرفة خرج عن موضعه فلا يعمل واما التكرير فليكون عوضا عن التنكير الدال على المتعدد الذي
هو موضعه فلا يخرج عن وضعه بالكلية واما وجوب الرفع في المفصول بينه وبين لا فلما حصل له من الضعف
بالفصل والمشبه به وهو ان يضعف بالفصل وكذا لا يفصل بينه وبين اسمه بغير الظرف فهذا اولى واما التكرير
فلان المفصول انما يقع جوابا لسوال مكرر لفظا فان قولك لا فيها رجل ولا امرأة جواب افي الدار رجل ام امرأة
والا يمتنع الفصل ويخرج عن اصله بلا ضرورة فكرر ليطابق السوال في تقديم الخبر والتكرار والرفع فالمشاكلة
بين السوال والجواب تصلح علة للثلاثة الفصل والرفع والتكرير **فان قيل** مقتضى ما ذكرت ان يجوز لا
لا فيها رجل جوابا لمن قال افيها رجل اجيب ان جوابه الحقيقي نعم او لا لان الاغلب ان يجاب الاستفهام
باحدهما وقلت ذلك جوابه الحقيقي لانه لا يلزم ان لا يجيب الا بلا او نعم لانه قد يجاب بزيادة على ما يحتاج اليه
في الجواب اذ قد يجاب اقام زيد بما قام زيد وان كان جوابه الحقيقي لا واذا زاد على الجواب الحقيقي فيما نحن
فيه يقال لا رجل فيها لا لا فيها رجل لان تقديم الخبر ممتنع فلا يرتكب لامر استحسانا في غيره غنية عنه بخلاف
ما اذا كان السوال مكررا فانه لا يحصل الجواب بلا البتة اذ لا يحصل المقصود به فيجب المطابقة في الامور الثلثة
ولئن سلم ان جوابه الحقيقي ليس لا ونعم بل جوابه الحقيقي التصريح باسم لا وخبره ولكن يجاب افيها رجل بلا رجل
فيها لئلا يتغير عن اصله ولا يلزم من مراعاة المناسبة بين الفاظ متعددة مراعاتها بين اقل منها **تنبيه** لما
كان اثر المشبه به لا التي لنفي الجنس في العمل اضعف عملا من ليس الذي شبه ما كان لما تربه على لا فيبطل مع
الفصل اصلا **تنبيه** اذا تكرر اسم لا من غير فصل يجوز رفعهما لمطابقة السوال كقوله تعالى فلا رفث ولا
فسوق ولا جدال ويجري فيه الوجوه الاتية في لا حول ولا قوة **قال** المالكي اذا زال لا عن موضعه يعني مستعمل
بمعنى غير تكرر كان دخل خبرا مفردا نحو زيد لا كاتب ولا قايم او نعتا او حالا نحو مررت برجل لا قايم ولا قاعد
ورايته لا قايما ولا كاتبا الا الضرورة كقوله قهرت العدى لا مستعينا بعصبة ولكن بانواع الخدايع والمكر واجاز
المبرد تكراره مطلقا نحو لا زيد فيها ونحو لا فيها رجل ولا حجة وقول العرب لا بوك ان تفعل لم يكرر وان وقع معرفة كما هو
بمعناه وهو لا ينبغي لك ان تفعل وقوله حوتك لا تنفع وان لا الينا رجوعها شاذ **قال** ومثل قضية
ولا ابا حسن لها متاول **اقول** وجه ايراده ان اسم لا فيه معرفة منصوبة غير مكررة والقياس رفعه
وتكريره ومثل قوله لا هيثم الليلة للمطي ولا فتى الا ابن خيبري وقول ابن الزبير بن فضالة في ابن الزبير
ما جيا الله لخلدا وان خلافته وما دحا بني اميه ارى الحاجات عند ابي خبيب نكرن ولا امية بالبلاد وقوله
لا بصره لكم هيثم اسم رجل حاذق في الحدا للمطي وفي غيره وعبد الله بن الزبير اذا هجي يكنى ابا خبيب وخبيب
اكبر اولاده ونكدن اي تنغص والنكد ضيق العيش واراد بالبلاد بلادا وليها ابن الزبير زمن خلافته وجوابه

مع الفصل بظرف او نحوه نحو لا عند زيد قايما وما فيها احد مقيما والا لا وما فيها

انه لم نقصد به قصد المعرفة اى لم نقصد به نفى معين بل قصد نفى مماثله فالمراد والاصل لا مثل ابى حسن
اى لا فاضل ولا حاكم مثله ومثل لا تتعرف بالاضافة وان اضيف الى معرفة وهو نكرة فى المعنى الا اذا تعين
المماثل فحذف مثل من الامثلة واقيم ما اضيف اليه مقامه كما فى قولهم تفرقوا ايدى سبا قال المالكى هذا التقدير
باطل لقوله تبكى على زيد ولا زيد مثله ومثل وصف لزيد او خبر له فتقدير مثل اخر قبله يستلزم وصف الشى
بنفسه او الاخبار عن الشى بنفسه وهو ممتنع ولان القصد به نفى مسمى العلم المقرون بلا ونفى مثله لا يكون نفيه
وقد لا يكون له مثل فلا نصرة لكم بل الصحيح ان يؤول العلم بنكرة فيصير كاسم جنس **قلت** مثل يراد فى كلامهم
كثيرا كما يحذف كثيرا يقال مثلك لا يفعل كذا اى انت لا تفعل كذا فتقدير ولا زيد مثله لا مثل زيد هو اى مثله
صورة ونسبا لا يقوم مقامه كرما وشجاعة فلا يلزم شى مما ذكر ولا نسلم ان القصد به نفى مسمى ابى الحسن لان مسماه
معين فان نفاه يكون اسم لا معرفة من غير تكرير ورفع وهو ممتنع وان نفى غيره لا يكون نفيا له وانما يؤول العلم بالنكرة
اذا وقع ضرورة كما فى تثنية العلم ويشترط فيه ان لا يبقى نكرة بل يعوض عن تعريفه الزائل كما فى الزيدين وسعيد كرز
والنكرة يجب ان يتعدد خارجا او ذهنا والعلم لا يتعدد اذ لا يشترك فى حقيقته كثيرون وكذا قيل انما كان زيد
اسم رجلين او اكثر يكون كالمشترك ولان الاضمار اولى من النقل واذا اقيم العلم المفرد مقام مثل وجعل اسم لا يبنى
كما لو كان مثل الذى هو فى موضعه اسم لا وهو مفرد وكذا قيل لا هيثم ولم يقل لا هيثما واذا حذف مثل وان
لم يكن اسم لا واقيم المضاف اليه مقامه جاز الحكم عليه بالتنكير وان كان معرفة قبل اقامته مقام مثل نعتت
به بنكرة نحو مررت برجل زهير شعرا وبجعل حالا لا لمعرفة نحو هذا زهير شعرا ومنه تفرقوا ايدى سبا وقال
المالكى يشترط ان لا يكون العلم المقام مقام مثل بعد لا معرفا باللام ولا مضافا اليه ليمكن تاويله بنكرة **مسئلة**
لا جرم معناه فى الحال التعليل اذ ما قبلها سبب ما بعدها وعبارة بعض انه صار بمنزلة حقا وقد ينزل منزلة اليمين
فيقال لا جرم لقد احسنت وعند الكوفيين اسم مبنى مع لا ومعناه لا بد فمحل ان لهم النار فى قوله تعالى لا جرم ان لهم
النار نصب وخفض كما فى قولك عجبت انك قايم وعند البصريين لا رد لما سبق وجرم اما بمعنى كسب كما فى قوله تعالى
وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ ففى جرم ضمير يعود على مضمون الجملة المتقدمة المردودة وان لهم النار مفعوله اى كسب
المقدم هذا واما بمعنى ثبت فان لهم النار مرفوع به ولا يوقف على لا لانه صار مع جرم كالتعليل **قال** وفى
مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه **اقول** الاول فتحهما فتقدير كل جملة على حيالها كما لو انفردت معطوفة
احديهما على الاخرى محذوفا الخبر فيهما ولما لم يستثن بالا الواحدة عن شيئين واذا استعقب الاستثناء جملتين
يكون للثانية كما مر فى التنازع اشكل امر الاستثناء هنا فالظاهر انه حذف المنفى العام من الاول لدلالة
النفى والاستثناء بعده عليه كما مر فى ما قام وقعد الا زيد فيكون الكلام جملتين قال الحاجبى والاشبه ان الحول
والقوة لما كانا بمعنى واحد كانا كشى واحد مكرر فصح رجوعه اليهما والثانى فتح الاول ونصب الثانى عطفا على
لفظ الاول اذ فتحته لعروضها كفتحة الاعراب فيكون لا الاولى لنفى الجنس والثانية زايدة لتاكيد النفى نحو ما
جاءنى رجل ولا امراة الثالث فتح الاول على ما ذكر ورفع الثانى عطفا على موضع الاول او على موضع لا والاول
الرابع رفعهما مطابق الجواب السوال المحقق او المقدر وهو احول ام قوة الا بالله واما لا لانه لو فتحا على اصلهما للتوهم

بناء الثانى مع الاول تركيب المتعددات التى لم يوجد فى كلامهم مثله ولم يعدل باصلهما للتحكم بل عدل بهما
جميعا الى اصلهما فتكونان مستدان كما جاز لا رجل فيها وان لم يكرر دون التوهم ضعيف اذ لا مزج من متعددات
حتى يصح التوهم ويمتنع البناء على الفتح والخامس رفع الاول وهو ضعيف لانه يكون لا لا المشبهة بليس وخبرها
محذوفا وعملها ضعيف لانه قليل وفتح الثانى على ان يكون لا الثانية لنفى الجنس فيكون كل جملة ايضا **قال**
واذا دخلت الهمزة الى آخره **اقول** اذا دخلت همزة الاستفهام لا التى لنفى الجنس لم يغير عملها الا عرابيت
والبناء الحاصل لاسمها بعد مقارنته اذا اريد بها استفهام محض وكذى اذا اريد بها الانكار والتوبيخ او عرض او تمنى
عند المبرد والمازنى وقالا لان عمل العامل اى عامل كان لا يتغير بتغير معناه نحو غفر الله له وما احسن زيدا فلا يتغير
بدخول كلمة الاستفهام عليه سواء كان لحقيقة الاستفهام او لما حمل عليه من الانكار ونحوه كقولك الا رجل او
الا غلام رجل فى الاستفهام والا نزول عندى فتصيب خيرا فى العرض والا ماء ثلج اشربه فى التمنى وقال
سيبويه والخليل وكثير من النحويين حق اسمه كما كان وينصب خبره بمعنى التمنى بتضمنه الامر اتمنى ويستغنى
لا عن خبره كما استغنى عن الفعل اللهم غلاما اذ المعنى اللهم هب غلاما وقيل لا مع مدخوله فى موضع النصب بمعنى
التمنى وعليه ينصب تابعه فيقال الا ماء باردا ولتضمنه التمنى نصب يؤاب على جوابه فى قوله
الا عمر ولى مستطاع رجوعه فيرأب ما اثأت يد الغفلات واثأت اى افسدت وقال
الحاجبى فى قوله الا رجل جزاه الله خيرا التخصيص كهلا فالفعل مقدر اى الا ترونى رجلا عند الخليل
قلت فيه نظر لان الا التى للتخصيص مشددة وعند يونس هى لا دخلت عليه همزة الاستفهام للتمنى
ونحته بناسه ونون للضرورة وقال المالكى اذا اريد بالا العرض لا يليها الا فعل ظاهرا او مقدرا او معمول
فعل مؤخر كقوله تعالى الا تحبون ان يغفر لكم وكقوله الا رجلا جزاه الله تقديره الا ترونى واذا صارت
للتمنى لا يعتبر فى تابع اسمها الابتداء كما مع ليت **فائده** واذا لم يقصد بلا تمن ولا تخصيص عموم بلفظها
ليها اجرى مجرى ليس **قال** ونعت المبنى الاول مفردا الى آخره **اقول** ما هو نعت لاسم المفرد
المبنى لدخول لا وكان النعت نعتا اول ومفردا وتاليا له نحو لا رجل ظريف يجوز بناؤه لتنزلهما منزلة شى واحد لان
ذاتهما واحدة فكانهما تضمنا من وليس هذا جعل ثلثة اشياء شيئا واحدا وقول المالكى جعلا كخمسة عشر وابن يعيش
جعلا اسما واحدا على حد خمسة عشر ثم دخل عليهما لا ولم يركب معهما بل لا يلزم جعل ثلثة اشياء شيئا واحدا ضعيف
جدا او السيرافى ومن قال بان لا رجل معرب حذف تنوينه قايل بان ظريف فى هذا المثال ونحوه وان لم ينون
معرب منصوب حذف تنوينه ولم يبن صفة المنادى المبنى الاولى المفردة وان كانت مع موصوفها كشى واحد
اما لان الصفة هنا مقصودة مخصصة اذ لولاها لعم رجل الظريف وغيره فيكون النفى نفيا لجميع الرجال لا لنوع
وتختل المعنى واما العاقل فى يا زيد العاقل فلرفع وهم متعدد واما لان صفة المنادى المبنى معرفة باللام او الاضافة
وهما يرفعان البناء فلان بدعاه اولى ويجوز اعرابه لئلا يلزم ابهام تركيب اكثر من كلمتين تركيبا مزجيا فيرفع
على الموضع اى موضع لا رجل عند سيبويه واتباعه وعلى موضع رجل عند غيرهم كما ينصب الظريف فى يا زيد الظريف
على موضع زيد وقد ينصب على اللفظ لان فتحه لا رجل عارضة فاشبهت لعروضها حركة الاعراب فنصب النعت

هنا كالرفع في يا زيد الظريف من حيث انها العروض حركة موصوفها وان أشغى قيد يكن معربا اما ان لم يكن
نعت مبني نحو لا غلام رجل ظريف او لم يكن النعت معربا نحو لا رجل ضارب امراة ولا رجلا ضاربا زيدا
فظاهر اما ان لم يكن اول نحو لا رجل ظريف عاقلا او لم يليه نحو لا رجل في الدار ظريف فعليلا يلزم توهم تركيب
اربع كلمات واذا اعرب فان كان اسم لا مبنيا جاز ان يرفع على موضعه وينصب على لفظه اما ان كان
معربا قال الحاجبي صفته لا يكون الا منصوبا **قلت** ونص عليه ابن برهان مستدلا بان عامل التابع
عامل متبوعه وانما اعتبر الابتداء اذا الغي لا وبني اسمها ولا يعمل الابتداء في صفة اسم لا المنصوب بها كما
اسم
في صفة ان المنصوب بها وقال المالكي يجوز رفعها بتقدير عمل الابتداء فيها وان امتنع اعتباره في صفة اسم
ان والفرق ان ان شبيهه بالفعل ولا شبيهه تشبيه الفعل ولذا ابطل الفصل عملها الا على ان نحو ان فيها
زيدا او الابتداء عمل في موضع اسم لا كما في موضع المجرور بمن في نحو هل من رجل كريم في الدار **قلت**
لو عمل الابتداء في صفة اسم لا حين نصب لا اسمها واسم لا وصفته بمنزلة شيء واحد يلزم نسخ الابتداء وعمله
بالنسبة الى واحد ويلزم ان يعمل في الصفة غير عامل موصوفها وهما ممتنعان وانما عمل العامل الاصلي
للموصوف في صفته اذا كان اقوى من عامله العارض نحو اعجبني ضرب زيد العاقل ولا وان كان فرع
فرع في العمل فهو اقوى من العامل المعنوي ولو وجب ضعف العامل العارض اعتبار العامل الاصلي لجاز
عندي عشرون درهما صحيح لما مر من ان اصله عندي دراهم عشرون صحيحة مع ان عشرون اضعف
عملا من لا وهل من رجل على قولي وهو ان اصله هل احد من رجل ظاهر واما على قولهم وهو ان من زايدة
فلا يلزم من اعتبار الابتداء فيه اعتباره في لا غلام رجل ظريفا لان لا غير زايدة **قال** والعطف على اللفظ
والمحل جايز **اقول** المعطوف على اسم لا المبني يجوز ان ينصب على لفظه ويرفع على محله كما في الصفة
نحو لا ابن وابا واب وغلام رجل ولا يبني بخلاف الصفة للفصل بحرف العطف ولانهما متغايران فلا يلزم من
بنا صفته التي معه كشي واحد بنا المعطوف عليه الذي يغايره لفظا ومعنى ويرفع المعطوف اذا كان معرفة
نحو لا غلام ولا زيد لانه لو باشره لا التي لنفي الجنس لم يكن الامر فوعه فاولى ان يرفع اذا لم يباشرها ونحو لا
غلام رجل وامراة كلام الحاجبي يدل على وجوب نصبه وقال المالكي يجوز رفعه كما في الصفة ونحو مثل
مثل لا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا قاله الفرزدق في مدح عبد الملك بن مروان
يجوز ان يرفع خبرا لهما وان ينصب صفة لهما ولا يجوز ان يرفع صفة لهما لانه يلزم توارد عاملين مختلفين عليه
ولا في خلة من قوله لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع مزيدة لتاكيد النفي ويجوز ان لا يجعل زايدة
فيكون خلة منونة اما للضرورة واما لان يكون منصوبا بعقد راى ولا ارى خلة كقوله الا رجلا جزاه الله
خيرا قال الحاجبي البدل حكمه حكم المبدل بدليل يا غلام بشر بالضم لا غير وقال المالكي البدل ان
كان صالحا للعمل لا فانه ينصب باعتبار عملها ويرفع باعتبار الابتداء نحو لا احد فيها رجلا ورجل ونحو لا مال له
دينارا ودينار ويرفع ان لم يصلح لا للعمل فيه نحو لا احد فيها زيد واذا اكد المبني بما يعمل لا فيه يجوز ان يبنى كالاول
لان التاكيد اللفظي حكمه حكم المؤكد وان يعرب لانه كالصفة فينصب نحو لا ماء ماء باردا ولا ماء ماء بارد وقال الاندلسي

لا نص لهم في البدل وعطف البيان والتاكيد ولكن ينبغي ان يكون حكمها مع اسم لا حكمها مع المنادى ففي البدل
يجب البنا لو بني اذا وقع اسم لا ثم قال فماء الثاني في قولنا لا ماء ماء باردا ان نونت فتاكيد وان بنيت فبدل
او تاكيد لان حكم التوكيد اللفظي حكم المؤكد وقال ابن يعيش ان ماء الثاني صفة للاول وان لم يكن مشتقا كقولهم
مررت بحايط اجر وبباب ساج **قال** ومثل لا اب له ولا غلامين له جايز تشبيهه بالمضاف الى آخره
اقول كل نكرة مفردة وقعت اسم لا منسوبة الى شي باللام ولم تقع فصل يجوز ان يعطى حكم المضاف في اللفظ
لا في المعنى فاذا قيل لا اب لزيد او لا غلامين له فهو مبني على القياس ولغة كثيرة قال ابي الاسلام لا اب
لي سواه اذا افتخروا بقيس او تميم وقال فلا تارمل فلا عينين للمرء صارفا عنايته عن مظهر الحرات ولو اضيفا
الى نكرة لقيل لا ابا رجل ولا غلامي رجل وصارا معربين وكما ان غلام لك يشارك المضاف نحو غلامك في اصل النسبة
يعني كل واحد منهما يدل على نسبة الغلام الى الكاف باللام وان اختلفا في الاخصية والاعمية وهما تعريف الغلام
ولا تعريفه كذي لا اب له ولا غلامين له لما كان المضاف في اصل هذه النسبة فقلما اجريا مجرى المضاف واعطيا
حكمه فصارا معربين تشبيها لهما به لو اضيفا الى الها لكن نصبا لتنكرهما او نقول صارا معربين منصوبين بالالف
والياء تشبيها لهما بهما اذا كانا مضافين الى نكرة وكذى حذف النون على شبهه بالمضاف من لا غلامي له وتقريره
ان الصفة مكملة للاسم المقدم كالمضاف اليه فاذا انضم اليه كون الصفة متصلة بموصوفها باللام الملازمة للاضافة
غالبا وصلح المجرور بها لان يضاف اليه تاكد شبهه بالمضاف فاجرى مجراه حكما ويعلم منه انه لو كان اللام مع المجرور
بها خبرا لا يمتنع لا ابا له ولا غلامي له وليس لا اب له كلا اجزل من زيد حتى يكون مشابها للمضاف فنون اب لان
الاب اسم جامد لا يتعلق به حرف جر ولا يعمل بل تقديره لا اب كاين لك بخلاف لا اجزل منك كما اجرى لا
ضاربا زيدا مجرى المضاف فاعطي حكمه فقيل لا ابا له ولا غلامي له ومعناهما باق على تنكيره كقوله
أَهَدَّمُوا بيتك لا ابا لكا وزعموا انك لا اخا لكا وكقوله لا يُغْنِيَنَّ بما اسبابه عَسُرَت فلا يلين لامرء الآ بما قدرا
والذي يوضح ان الحكم وهو الاعراب في لا ابا له ولا غلامي له انما كان لشبهه بالمضاف في اصل معناه انهم لم
يقولوا لا ابا فيها ولا رقيبي عليها في لا اب فيها ولا رقيبين عليها لانهما لم يشاركاهما اذا اضيفا في النسبة لان في
وعلى لا مدخل لهما في النسبة الاضافية لا الاخصية ولا الاعمية ولا يكون الاضافة بمعناهما **قلت**
رد على الحاجبي لانه قايل بان الاضافة قد يكون بمعنى في وكذا لم يقل لا ابا منكم لان من اصلها للابتداء لا للنسبة
وقال سيبويه وتبعه الاكثر انهما مضافان ولذا اعطيا حكم المضاف واظهر اللام توكيدا للاضافة كما في قوله
يا بؤس للجرب التي غادرت قومي سُدى تقديره يا بؤس ولينفصل المضاف اليه فيتوقف على اسم لا لما يقتضيه
من التنكير وانما غرهم وجود احكام الاضافة الى النكرة فظنوا انه مضاف وما ذهبوا اليه غير مستقيم اما من حيث
المعنى فلان الاضافة الى المعرفة توجب تعريف المضاف ونحن قاطعون ان لا ابا لك بمعنى لا اب لك تنكيرا
وعموما فلا يكون مضافا واما من حيث اللفظ فلان المضاف الى المعرفة لا يعمل فيه لا ويجب رفعه وتكراره ولم يوجد
هنا شي من ذلك وبؤس للجرب اصله يا بؤسى بحذف الالف ضرورة وهي مراده فلا اضافة ولا لام مقحمة
وقول المالكي لا اعتبار للانفصال باللام لان نية الاضافة كافية في التعريف وان لم يهنا المضاف للاضافة

كقوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال ولله الامر من قبل ومن بعد وما نحن فيه لمشابهته للاضافة فالحق
بتاثير شبه الاضافة منه فيه نظر **قلت** ولسيبويه ان تقول المضاف الذي اظهر بعده **فايدة** حرف الجر
لا تعرف بالاضافة ولم يقصد بها التعريف ليطابق الانفصال المعنوي اللفظي فلا يلزم شي مما ذكر او يكون فايدة
الاضافة في لا اباك للتخصيص ويكن يلزمه تعلق اللام باب وهو جامد وقوله واي كريم لا اباك مخلد قيل
حذف اللام كالالف من حديد وغليط فهو شاذ وقال المالكي ليس من هذا الباب فانه دعا على المخاطب بان
لا يابا الموت واذا فصل بظرف نحو لا يدين بها لك اي لا طاقة ولا اب عندك لك يمتنع ان يجري الا انه لا يلزم من جعله
مضافا او شبه مضاف اذا يليه اللام جعله كذلك اذا وقع فاصل بينهما من غير ضرورة واجاز يونس اذا كان الفاصل
بينه ظرفا ناقصا اي يتم الكلام بدونه بان لا يكون خبرا فيجوز لا يدي بها لك ولو قلت لا غلامين ظريفين لك او لا اب
ظريف لك يمتنع ان يعربا اتفاقا اذ لا يفصل بين مضاف ومضاف اليه بالصفة ولا شبه بها شيا ان فصل بينهما
بها **تنبيه** فتحة لا غلام لك يحتمل ان يكون اعرابه على ضعف وقد يحذف اسم لا اذا علم لكثرة الاستعمال
نحو لا عليك تقديره لا باس عليك وانما علم ان المحذوف باس لان المعنى عليه لانهم اذا اظهروه قالوا لا باس عليك
وقولهم لا كالعشية عشية ولا كزيد رجل قال ابن يعيش التقدير لا عشية كالعشية ولا احد كزيد فالاسم المحذوف
والجار والمجرور خبر وعشية عطف بيان على الموضع وكذى رجلا ويجوز النصب على اللفظ ومنه قول امرء القيس
ويلمها في الجو طالبة ولا كهذا الذي في الارض مطلوب **قال** خبرها ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد
دخولها اي هو المسند بعد دخولها خالين من مانع عملها وحد بذلك ليتميز عن خبر المبتدا وغيره من المسندات
ونصب الخبر بها لغة اهل الحجاز والتي ورد القران عليها قال تعالى ما هذا بشرا ونصباه لشبهها بليس في النفي والدخول
على المبتدا والخبر وشبه ما اقوى لانه للحال كليس ولذا اعمال لا شاذ وبنو تميم يرفعون ما بعدها على
المبتدا والخبر ولا يعملونها لانها مشتركة الدخول وقد مر هذا مشروحا وزعم الكوفيون ان نصب الخبر لسقوط
الباء منه لا بها ولا ينتقض بانه اذا حذف من خبرها التي ليها ان بحسبك درهم يرفع ولا ينصب **قال**
فان زيدت ان مع ما الى آخره **اقول** كل واحد من تاخر الخبر وتاخر معموله وبقاء النفي والخلو من الفصل
بان وغيره حالة اصلية فالبقاء عليها تقوية للعمل كقوله بني غدانة ما ان انتم ذهب ولا صريف ولكن انتم خزف ولان
عملها ضعيف لانه على غير القياس اذ هو مشترك الدخول ولان شبهه بليس ضعيف لان شبهه به باعتبار المعنى
دون اللفظ بخلاف ضارب فانه شبهه بيضرب لفظا ومعنى فينبغي ان يحط عنه فاذا فصل بينها وبين معمولها بزايد
ضعفها فلا يعمل ولا يبطل الفصل بلا الزايدة في قولك ما زيد لا قايما ولا ذاهبا عملها في ذاهبا لان عملها اولا دليل
اعتبارها والغاءها اخرا نافضه فينبغي ان المزيد هنا هي النافية في الاصل فزيدت تاكيدا لما وزيادان هذه بعدها
الموصولة والمصدرية تشبيها لها بما النافية وكذا اذا انتقض النفي بالا لا يعمل لانها عملت لمعنى النفي فاذا وقع بعدها الا
حصل معنى الاثبات وانتقض النفي قال تعالى وما محمد الا رسول ويروى عن يونس اعمالها مستدلا بقوله
وما الدهر الا منجنونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا واختار المالكي الحاقها بليس واوله الجماعة بان
تقديره وما الدهر الا يدور دوران منجنون اي دولاب فحذف الفعل ثم المضاف وقالوا معذبا بمعنى تعذيبا

ويقتضي ان يعمل الاولى ان بقاعد او لا بطل الحاق ما بليس عند اهل الحجاز وما بعدها في محل رفع

فيكون تقديره الا عذب تعذيبا نحو ما انت الا سيرا وقلت مع احتمال هذا التاويل لو جاز ذلك لثبت اصل
يحتمل وكذى اذا تقدم خبرها او معموله على اسمه لا يعمل كقوله وما خذل قومي فاخضع للعدى ولكن اذا ادعوهم
نعم وكقوله وما كل من وافى منى انا عارف على رواية نصب كل لان عملها ضعيف على غير قياس فلم تقوى
التصرف فاذا تصرف فيه بالتقديم زيد ضعفها فيرجع معمولاها الى اصلها كما في زيد ظننت قايم واختار المالكي
جواز اعمالها حينئذ مستدلا بقول الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر قيل عليه
ان بشرا مبتدا حذف خبره ومثلهم حال تقديره ما في الدنيا بشر مثلهم فمثلهم كان صفة لبشر فلما تقدم نصب على
الحال او ان الفرزدق ظن جوازه على لغة الحجازيين فاجاب المالكي ان مثلهم لو كان حالا لا تم الكلام بدونه وان
الفرزدق له اضداد منا هم ان يظفروا بزلة منه يشنعون بها عليه فلما لم ينكر دل على صحته لغة **قلت** ان
كثيرا من الاحوال لا يتم الكلام بدونها ويمتنع حذفه نحو ضربي زيدا قايما وانه لم يكن ذلك زلة من الفرزدق
لما اجمع النحاة على امتناعه وقالوا لو قدم معمول الخبر وهو ظرف او جار ومجرور لا يبطل عمله نحو ما عندك زيد
قايما ولو قدم غيرهما ابطل عملها فيرفع ضارب في ما زيدا انا ضارب وطب وما يبطل به عملها مضى من المذكورات
ان وجد شي منها مع لا فاولى ان يبطل به عملها لانها اضعف عملا وان لم يذكره النحاة وقال الكوفيون ان
الواقعة بعد ما هي ان النافية جي بها للتوكيد ما اجيب بانه لا يجمع بين حرفين بمعنى ولو كان كذلك لما بطل عمل
ما كما لو اكدت بما نحو ما ان زيد قايم **فايدة** زادوا الباء في خبر ليس وما كثيرا فقال ابو سعيد زيدا ولا في
خبر ليس تقويه له في العمل اذ هو فعل غير متصرف ثم زيد في خبر ما حملا على ليس لانه نصب الخبر ايضا وعلى هذا
القول لا يزاد في خبرها عند بني تميم لانه لا يعمل عندهم والاظهر انه زيد في خبرها ولا لضرب من التقابل وذلك
ان القايل يقول ان زيدا لقايم فيجيبه النافي بما زيد بقايم ليطابق الجواب بالسوال في التاكيد فانما دل على
التاكيد لان انتفاء الشي عن الشي مع الدال على اتصاله به وهو الباء الالصاقيه يدل على شدة المنافاة بينهما
وعلى ان انتفاه عنه مع عدم الدال اولى ثم حمل عليه ليس وما يشبهه من النواسخ النافية كقوله تعالى وما الله
بغافل عما تعملون أوليس الله بكاف عبده وما كان زيد بقايم وليس زيدا ابوه بقايم وزيد بعد ان المسبوقة
باولم يروا كقوله تعالى اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر اذ معنى
اولم يروا وليس وعلى هذا يدخل في خبرها عامله وغير عاملة ولانه دخل بعد الفاء ما بان كقوله ما ان ابو مالك
بواه ولا بضعيف قواه وكذا بعد هل كقوله الا هل اخو عيش لذيذ اي يشبهه بحرف النفي وان لم يعمل فبعدما
النافيه اولى ولا يدخل في الخبر الموجب اتفاقا نحو ليس زيدا الا بقايم وشد دخولها في خبر ان ولكن كقوله
فانك مما احدثت بالمجرب وكقوله ولكن اجرا لو فعلت بهين وهل ينكر المعروف في الناس والاجر واذا عطف
على خبرها بعاطف موجب فالرفع نحو ما زيد قايما بل قاعدا ولكن قاعد لما مر ان عملها للنفي فلا يعمل فيما قصد
فيه الاثبات واذا كان ذلك ابطل عملها في الاصل المعطوف عليه ففي الفرع المعطوف اولى فيرفع عطفا على
محله لانه لما لم يوجد معنى النفي فيه صار كانه معطوف على خبر غير معمول لما فاذا قدر قايما باعتبار هذا المعطوف
غير منفي يكون مرفوعا فعطف على محله بالرفع ولا يخفى ان يونس يجوز ما زيد قايما بل قاعدا ولما اذا عطف

لوم

بغير موجب فاعرابه اعراب المعطوف عليه نحو ما زيد قايما وظريفا ويشترط في هذا المعطوف ما يشترط
في غيره في انه منزل منزلة المعطوف عليه كما يا تي فلذلك في مثل ما او ليس زيد قايما ولا ذاهبا اخوه جر ذاهب
مقدرا الباء في قايم لكثرة دخولها في خبري ليس وما ونصبه وهو ظاهر ورفعه على ان يكون خبرا خوه فان ذكر
بعده اجنبي اي مشتق حال عن الضمير لاسم ما كقوله لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسي معن ولا متيسر وكقولك
ما زيد قايما ولا ذاهب عمرو ولا يجوز نصبه لانه لم يجز ان يجعل معطوفا على قايما لخلوه عن الضمير الراجع الى زيد
الذي يجب في قايما لان مستتره يمتنع ان يرجع الى غيره هو محكوم عليه به ولا يجوز ان يجعل عمرو اسما لما وذاهبا
خبرا مقدما فيكون عطف الجملة على الجملة اي المجموع على المجموع لانه يلزم اعمال ما في الخبر مقدما وهو ممتنع
في المعطوف عليه فلان يمتنع في المعطوف اولى وان كان العامل ليس نحو ليس زيد قايما ولا ذاهبا عمرو
يجوز على تقدير الثاني لان ليس يعمل في الخبر مقدما على الاسم لقوتها يمتنع على التقدير الاول **تنبيه**
منع قوم ما زيد منطلقا ولا بكر ذاهبا بناء على ان عامل المعطوف عليه مقدر بعد العاطف والمعطوف معموله
وتقديرها مع لا ممتنع والزمهم سيبويه بجواز ليس او ما زيد ولا اخوه ذاهبين بالاجماع مع ان اعادة ما وتقديرها
بعد لا لا يحسن والعامل يحمل الاقتضاء لا للتكرير اما من قال بالسحب او جعل العاطف نايبا فيجوز قطعا ويجوز
نصب وجر شبيه في قولك ما زيد كعمرو ولا شبيها به ويختلف المعنى اذ النصب لم يثبت شبيها والجر يثبته اذ التقدير
حينئذ ولا كشبيه به **قال** المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه **اقول** الاضافة لغة
الاسناد يقال اضفت ظهري الى الجدار اي اسندته اليه واصطلاحا نحويا قالوا كون الشيء مضافا اليه
وقلت نسبة اسم الى اسم بواسطة حرف جر لفظا او تقديرا والاضافة مقتضية للجر كما ان الفاعلية مقتضية
للرفع ولا شك انه اذا كان حرف الجر ملفوظا نحو مر بزيد وغلام لزيد انه العامل لان الاضافة قايمة به فاذا
كان مقدرا فقيل هو العامل ايضا ليكون الباب بابا واحدا ولان النسبة الاضافية لم تتبدل بتقديره وان تبدل
تنكير المضاف وتعريفه لان الاضافة قايمة به واذا كان العامل في غلام لزيد اللام يكون هو العامل في غلام زيد
توضيحه غلام زيد من حيث انه مضاف معرفة لان المراد منه واحد بعينه من غلمانه باعتبار عهد
بينك وبين مخاطبك بحسب الخارج او الذهن كما في اكلت الخبز وغلام لزيد نكرة لان المقصود به واحد من
غلمان منسوبين اليه لا بعينه لكنهما مشتركان في النسبة فيهما بواسطة اللام يعني متحدان في معنى يؤديه
اللام بحسب وضعها له لا في معان آخر مما لم يوضع لها اللام وهذا هو المراد من قول النحوي معنى غلام زيد غلام
لزيد فقيل الجار عامل ضعيف وكذا لا يعمل في شيئين فلا يعمل مقدرا **قلت** انما لم يعمل في شيئين لانه
لم يقتض الا واحدا وان الشرطية اضعف منه مع انها تعمل في شيئين ومقدرة نحو اكرمني اكرمك وكذى
رب يعمل مقدرة عند كثير في نحو وبلدة والصحة امواهها قال الحاجبي العامل المضاف لان اضمار الحرف
بعيد في الكتاب العزيز لو كان الجار حرفا مقدرا لبني المضاف اليه ولنون المضاف لان للمقدر حكم الثابت
ولاختلاف الباب لان العامل في الاضافة اللفظية المضاف **قلت** اضمر في البدل نحو مررت برجل
غلامك وفي القسم نحو والله لافعلن حتى يجر في ليس زيد قايما وذاهب ولم يبن شيء وانما يبنى لو تضمنه

والتقدير غير التضمن اذ التضمن ان يراد من نفس الاسم معنى حرف يمتنع اظهاره فلا يؤثر تاثيره اللفظي الا ترى
انه لم يبق رجل في لا رجل مجرورا ولا عشرة في خمسة عشر معطوفا ليلا يكونا مجرورا ومعطوفا بانفسهما ولو
اظهر يزول ذلك الوضع فانه لو اظهر من والواو في المثالين يزول الوضع التركيبي وفي غلام زيد يبقى اثره اللفظي
ولو اظهر يبقى وصفه الاضافي ولا يضمر فيه وضرب لم يتضمن ان لانه لم يدل عليه بوضعه بل بتقديره اذا عمل
وقد مر هذا في العدل ولم ينون المضاف لان المضاف اليه اقيم مقام تنوينه لامتزاجهما ولا يلزم من اعمال المضاف
في اللفظية اعماله في المعنوية وقلت الحق ان العامل في المعنوية ايضا المضاف لا من حيث انه بمعنى الفعل بل
من حيث انه اسم يقتضي الاضافة كساير الاسماء ولم تعرف لغلبة معنى الفعلية فيه فهو من هذه الحيثية يحتاج
الى المضاف اليه ليتخصص او يتبين به فيقتضيه فيعمل فيه لانه تبيان المقتضي كما ان الفعل من حيث وجوده
يقتضي الظرف واسم الفاعل من حيث قيام الفعل به يقتضي المفعول وهذا من حيث هو بمعنى الذي اشير اليه
يقتضي الحال فيعملن فيها وجعل الاتصال اللفظي وهو عدم فصل اخره عن اول تاليه بما يدل على تمامه من
تنوين ونحوه كالدال على اقتضائه له معنى اي على كونه مضافا معنى يعني اذا جعل الاسم مضافا اقتضى مضافا اليه
فيعمل فيه وانما عمل الجر لانه نايب عن حرف الجر لفظا لانه في موضعه وكذا معنى لانه الموضوع للاضافة بالاصالة
او نقول من حيث انه مضاف مقتضي لمبين او مخصص له والاصل عالة اقتضائه بها مز واللام فكان دالا عليها
في المبين والمخصص **قال** والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف جر الى آخره **اقول**
الاضافة نسبة شيء او نقول نسبة اسم بواسطة حرف جر لفظا او تقديرا فيخرج الصفة والموصوف والمركب
المزجي ودخل في حد المضاف اليه ما هو مجرور بحرف جر ملفوظ نحو غلام لزيد ومر بزيد فانك قد اضفت مر
او المرور الى زيد بواسطة حرف الجر ولذا سمي حرف الجر لانه يجر معنى الفعل الى الاسم واقول كلام الحاجبي
يدل على ان المضاف لا يجب ان يكون اسما لانه قال نسب اليه شيء ولم يقل اسم ومثل بقوله مررت بزيد وقال
في الحرف حرف الجر ما وضع للافضاء بفعل او معناه الى ما يليه ولكن علم في اول الكتاب انه اسم وقد صرح به الزمخشري
وغيره فالحق ان مررت من حيث ان زيدا في بزيد مفعول ليس بمؤولا باسم ومن حيث انه فيه مضاف اليه مؤول به
ولذا قال فقد اضفت المرور الى زيد فعلم ان المضاف قد يكون فعلا مؤولا باسم كالمبتدأ قال وقلت او تقديرا ليدخل
فيه المجرور باضافة الاسم اليه **قلت** وهذا منه مشعر بان العامل المضاف ثم قيد التقديري بان يكون
الحرف المقدر مرادا اي كانه ملفوظ ليخرج قمت يوم الجمعة فانه نسب اليه القيام بواسطة جار تقديرا لكنه غير
مراد لانه لو كان مرادا لبقي عمله اذ المراد كالثابت بدليل الله لافعلن ولان الظرفية التي جيء بها معلومة
من لفظ يوم الجمعة ولذا لا يحذف في اذا لم يعلم الظرفية من مدخولها نحو يوم الجمعة سرت فيه **فان قيل** ايضا
ما جيء له اللام واخواها معلوم من صيغة الاضافة **قلت** لو دل الاضافة عليه لما دل الا على واحد من المعاني
الثلثة اذ الاشتراك على خلاف الاصل والاضمار اولى منه ولا مجاز في التركيب **فان قيل** اليس فهم المعاني الثلثة
من الاضافة **قلت** المراد من الدلالة الدلالة الوضعية والاصل فيها ان يتحد والفهم غيرها اذ جاز ان يكون من
علقة والتزام وكلام النحويين دل على ان الاضافة اللفظية ليست بواسطة حرف الجر لكن ظاهر هذا الحد الذي ذكره للمضاف

اليه يدل على ان اللفظية ايضا بواسطته ولا بعد فى ان تعلق شى بشى مرة بنفسه ومرة بواسطة مع عدم تغير المعنى نحو استغفر الله الذنب ومن الذنب او مع تغيره نحو حسن زيد دارا ومن دار فانه بحول من نصر مفعولا له فالضارب من جهة معنى الفعلية فيه نصب ومن جهة اسميته يضاف ومعنى قولهم ضارب زيد معنا ضارب زيدا انه مثله تنكيرا **قال** والتقدير شرطه الى آخره **اقول** شرط وجود تقدير حرف الجر فى المضاف اليه ان يكون المضاف اسما صريحا مجردا اى محذوفا تخفيفا او تقديرا تنوينه عنه لاجل الاضافة وانما حذف التنوين لئلا يجتمع الاتصال مع الانفصال معا لانه يدل على انفصال ما دخل فيه عما بعده لانه يلحق الآخر ليدل على تمامه والاضافة يدل على اتصال المضاف بالمضاف اليه لانه صار معرفا به بل على انه جزء منه لانها كاللام والمعرف به واراد بالتنوين التنوين وما هو فى حكمه كنون التثنية والجمع قالوا ولذا يحذف نون اثنان وعشرون اذا اضيفا اذ لا خلاف فى جواز اضافتها الى غير المميز نحو اقبض عشريك وثنتيك والى المميز ضرورة كقوله كان خصيبه من التدلل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل وقد يحذف من المضاف ان امن اللبس التاء تشبيها له بالتنوين نحو فعل الخلفك عدا لامر اى عدته اذ لا لبس لانه لا يقال فى العدة عدّ ولا فى النية نىّ ولا فى المعرفة معرف ومنه قوله تعالى واقام الصلوة وهم من بعد غلبهم سيغلبون بخلاف تمرة وليلة فانه لا يحذف ثم قال الحاجبى وما لا تنوين فيه تقديرا لو كان فيه لحذف لاجلها وقال فى اماليه وما منع منه التنوين بمنع الصرف فاذا اضيف بعد عن شبه الفعل فيقدر عود التنوين ثم حذفه للاضافة فيكون داخلا فيه **قلت** هذا صحيح عند من يحكم بان المضاف منصرف واما عند غيره فلا وقال المالكى التنوين مقدر ثبوته فى غير المنصرف فيقدر حذفه لاجلها وقال لاجلها ليخرج نحو هذا احمر لك فان الكاف مضاف اليه ولكن لم يحذف تنوين احمر تقديرا ولا لفظا للاضافة فلا يقدر اللام قال الحاجبى وهذا اى قوله ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لاجلها وان كان شرطا لتقدير حرف الجر ظاهرا لكنه بالحقيقة تعريف للمضاف اليه المخفوض باضافة اسم صرح اليه وهو اسم جرد تنوين اسم قبله عند نسبته اليه اى يصلح ان يكون حده بادنى تغير والغرض من تعريفه به وهو ان يدخل اللفظى فى المعنوى فى حد واحد وان لم يعلم حقيقتهما منه حاصل به والتشريك بينهما لم يمكن الا بذلك فان اريد فصل احدهما عن الآخر فصل باخص من القدر المشترك كما سيأتى قال المالكى المضاف اسم مجعول كجزء لما يليه خافض له ليخرج الموصول والاول من المركب المزجى والموصوف بصفة لازمة نحو له خافض له وقال ولم اقل كجزء اسم يليه لان المضاف اليه قد يكون جملة وحرفا مصدريا **قلت** عليه هذا صحيح على القول بان الخافض المضاف والجملة فى تاويل الاسم والحرف المصدرى ليس مضافا اليه بل الاسم المؤول هو مع ما بعده به **قال** وهى معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة الى آخره **اقول** عرف الاضافة المعنوية اى التى امر الاضافة فى معنى المضاف وتسمى المحضة ايضا اى خالصة الاضافة بان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وصدقه اما بان لا يكون المضاف صفة نحو غلام زيد او صفة ولكن لا تضاف الى معمولها نحو مصارع مصر فانه يتعذر ان يكون مصر معمولا للمصارع ومثل زيد مصارع السلطان يحتمل وجهين لاحتمال ان يكون السلطان معمولا له وانما عرفها بما ذكر لانها تلتبس باللفظية فعرفها بما يميزها عنها وهذا التعريف بامر لفظى

والالبق ان يعرف بامر معنوى لكن لو عرفها به لقال هى ان يعرف او يخصص المضاف وكان تعريفا بامر خفى والخفى لا يعرف الخفى فيحتاج الى ضابط له فيلزمه ان يقول انما يخصص او يعرف اذا كان المضاف غير صفة مضاف الى معمولها فعلم ان التمييز لا يحصل الا بما حده به فحده من اول الامر وهى اما بمعنى اللام او من او فى وهذا قليل ولا يتجاوز الثلثة لان فايدتها تخصيص المضاف او نسبته وعلماء ان اديما ظرفه فالذى بمعنى من شرطه ان يكون المضاف نوع المضاف اليه اى بعضا منه والمضاف اليه جنسا له فصح اطلاقه عليه والاخبار به عنه كخاتم فضة ومنه اضافة العدد الى المعدود والمقدار الى المقدر فيوم الخميس بمعنى اللام لان اليوم ليس بعض الخميس وان امكن ان يخبر به وكذا يد زيد اذ لا يصدق زيد على يد ولا يخبر عنها به فقول ابن كيسان اضافة كل بعض الى كله بمعنى من غير صحيح والتى بمعنى فى شرطها ان يكون المضاف مضافا الى ظرفه نحو ضرب اليوم وقوله تعالى بل مكر الليل والنهار وما عداهما يكون بمعنى اللام ومنه عندك ومعك ونحوهما الا انه لم يحسن تقديرها لانها الفاظ لم يستعمل الا مضافة فاشبه فيها علم القطع فيوهم انها لا تقدر مقطوعة فلا تقدر فيها اللام وليس كذلك فان تحت بمعنى موضع ونسبته باللام فكذا نسبة تحت ولم يذكر اكثر النحاة الاضافة بمعنى فى وقالوا نحو قوله تعالى بل مكر الليل والنهار وصاحبى السجن والذين يؤلون من نسائهم تربص اربعة اشهر وهو الد الخصام وقولك هو شهيد الدار وقتيل كربلا وفلان ثبت الغدر بفتح الغين والدال اى فى الغدر ومى الاخاديد والمواضع الخشنة نضرب مثلا للثابت الراى فى الامور بمعنى اللام مجازا لانه اخرج عن الظرفية اولا وجعل مفعولا به توسعا ومبالغة وقال الحاجبى والمالكى ابقاؤها على اصلها وهو الظرفية اولى من التكلف بخروجها عنه وجعلها مجازا **قلت** غفلا عن فوات معنى المبالغة وعن لزوم كثرة الاشتراك فالمصير الى المجاز اقرب من ارتكاب الاشتراك واصا جعل الظرف مفعولا به على الاتساع متفق عليه لجواز صيد عليه يومان وجعل الاضافة بمعنى فى مختلف فيه فالحمل على المتفق ثبوته اولى فنقول ان اريد مكر الليل التوسع للمبالغة كما مر فى الظرف فلا اشكال انه بمعنى اللام والا فهو بمعنى فى **قال** وتفيد تعريفا **اقول** اى الاضافة المعنوية اذ الكلام فيها تفيد تعريف المضاف اذا اضيف الى معرفة وتخصيصه اذا اضيف الى نكرة سواء كانت بمعنى اللام او غيرها الا ان وضع الاضافة المعنوية على ان تفيد ان بين المضاف والمضاف اليه باعتبار عهد بينك وبين مخاطبك خصوصية نسبة فما دل عليه لفظ المضاف معين له ليست لغير المضاف فيلزم ان تفيد ما ذكرناه اللهم الا اذا لم يخصص تلك النسبة كما فى غير ومثل فانه لا يعرف وان اضيف الى المعرفة لان مغايرتها ومماثلتها لم ينحصر اذ كل من عداك فهو غيرك واذا مثلت شخصا سعين انك اردت المثلية فى الطول او فى اللون او غيرهما مما لا ينحصر ولذا يوصف بالنكرة وان اضيف الى معرفة ودخل عليه رب فى قوله يا رب مثلك فى النساء غريرة بيضاء قد متعتها بطلاق لمعنى معترة ملن عيشها اعطتها المتعة بعد طلاقها بعهد زوجته بتلك وان وقع شهرة فى الصفة التى تشابهك فيها او تضاده كقوله فليكن المغلوب وقال المالكى لا يكون ذلك لقوله تعالى نعمل صالحا غير الذى كنا نعمل وقال غير المغضوب غير الغالب تتعرف خصوصية النسبة ولذا صار غير وصفا للذين فى قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب بدل او نحمه على ان يكون الذين نكرة

من حيث المعنى بشياعه وتعلقا به الفراء والزجاج وكاحكم بتنكير الليل في قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ
منه النهار من حيث انه نعت بجملة لانه لم يرد به ليلا معينا **قلت** بل لزم لما مر ويجعل غير المنى بدلا
وجعل الموصوع للتعريف اى الذى من غير ضرورة نكرة باطل والذى ليس بما نحابل جا معا **فائدة** قيل
عدم تعريف غير ومثل ليس لتعدد مماثل ومغاير ما اضافا اليه والا لما تعرف المماثل والمغاير اذا اضيفا
الى غير معهود بل لانها صفتان في الاصل الحال بمعنى مماثل ومغاير يقال مثل ومثيل ومماثل كخدن وخدين و
مخادن فضعف بانه لو كانا صفتين لعملا عمل الفعل ولدخلهما اللام مع الاضافة ولم يتعرفا وان وقع شهرة او مضادة
وقال ابن يعيش شبهك معرفة لانه بناء المبالغة فاذا قلت مررت بالرجل شبهك كان معناه يشبهك من جميع
الجهات **تنبيه** مما لا يتعرف بالاضافة الجهات الست وعند وحسب ونحوها لانك اذا قلت جلست خلفك
او عندك لا يفهم السامع موضعا معينا وقيل اذا قلت غلام زيد وتعدد غلمانه ولو اتحد زيد او تعدد زيد لا يتعرف
بالاضافة وهو وهم سببه الغفلة عن اعتبار العهد في التعريف فقولهم غلام زيد بتقدير غلام لزيد لبيان ان الاضافة
مقدرة باللام لا لانها لم تعرف فالتعريف والتنكير يرجعان الى اللفظ باعتبار المعنى لا الى مجرد اللفظ فعلى ذلك
القول يجب ان يعد احد وبعض في احد كاجر وجاء بعض القوم نكرة وكل ورجل في كل عبد لي حر ولا رجل افضل
منك معرفة لشمولهما شمول العمومات المعرفة باللام وان دل كلام النحاة على خلافه وقد يعتقد بنا وه نحو حسنك او
الاستفهام نحو غلام من ضربت او العموم نحو جاء غلام كل احد او الشرط نحو غلام من تضرب اضرب او التذكير او
التانيث كما ياتيان **قال** وشرطها تجريد المضاف من التعريف **اقول** اى شرط المعنوية لانا بينا
ان الاضافة الى المعرفة تفيد التعريف فلو كان المضاف معرفة واضيفت الى المعرفة لزم الجمع بين التعريفين وهو
مطروح اذ يستغنى باحدهما عن الاخر وان اضيفت الى نكرة فاولى بان لا يستقيم لان تعريفه ابلغ **فائدة** من
تخصيصه فلا تفيد الاضافة شيا فيؤول نحو قوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم باسمر ماضي الشفرتين يمانى يعلا زيد
صاحبنا وبراس زيد صاحبكم فحذف المضاف واضيف موصوفهما الى ما اضيفا اليهما وقيل جاز زيدنا ونحو ه
لوقوع الشركة الاتفاقية ولذا لا تضاف انت وانا ونحوهما ولا المحلى بالالف واللام لعدم وقوع الشركة فيهما
تنبيه الاضافة المعنوية سبب حكمها حذف الحرف من المضاف اليه وحذف التنوين من المضاف وفايدتها
وحكمها تعريفه وتخصيصه فتجريد المضاف من التعريف شرط لسببيتها لانه اذا كان معرفة ينبغي تعريفه بالاضافة
فلكن مجردا عن التعريف قبل الاضافة ليصير معرفة بالاضافة كغلام زيد **قال** وما اجاز الكوفيون من
الثلثة الاثواب وشبهه من العدد **اقول** يعني انهم جوزوا الجمع بين تعريف المضاف باللام والاضافة
الى المعرفة وهو منقول عن عرب غير فصحاء ووجهه انهم لما راوا ان الثلثة والاثواب بمعنى واحد جعلوا كاسم واحد
نعرفوا الاول لانه اول الاسم فهو محل التعريف قياسا على الخمسة عشر وعرفوا الثاني لانه المقصود بالذات
حقيقة لان الاول انما جيء لبيان العدد وهو المقصود وقد وجد مثله نحو الحسن الوجه واعترض عليه بانه
خالف القياس وهو امتناع الجمع بين تعريفين المطرح في ساير الكلمات وكذا الاستعمال الفصحاء فان المسموع
تجريد الاول من التعريف قال الفرزدق ما زال مذ عقدت يداه ازاره فسما فادرك خمسة الاشبار ادنى يزيد بن

الصعان م

المهلب اى لم يزل مذ نشاء مهيبا فانزا بالمعالي حتى مات واقبر في لحد هو خمسة اشبار وقال ذو الرمة
وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلث الاثافي والديار البلاقع العمى الالتباس والبلقعة الارض الخالية والاثفية
حجارة ينصب عليه القدر المعنى لا يطمع في خير الدنيا فان الخير في غيرها وفي هذا قال البصريون للكوفيين نحن
ناخذ اللغة من حرشة الضباب واكلة اليرابيع وانتم اخذتم من اكلة الشواريز وباعة الكواميخ وقياسهم قياس
ضعيف فان بلبه مضاف فاضافة مقيدة للمضاف بالمضاف اليه بخلاف الخمسة عشر والحسن الوجه وما ذكروه
من الاتحاد ليس يجوز ذلك فانه يمتنع الخاتم الفضة مع ان الخاتم هو الفضة وقال المالكي كان اصل قول العرب
الخمسة الاثواب الخمسة خمسة الاثواب فحذف البدل وابقى عمله لدلالة المبدل منه عليه ومثله قولهم
رحم الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات اى اعظم طلحة فحذف كما حذف العطف وابقى المضاف
هو اليه على اعرابه لدلالة المعطوف عليه عليه في قوله ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة **قال** واللفظية ان
يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها **اقول** قال صفة اى مشبها ليخرج غلام زيد ونحوه وقال مضافا الى
معمولها ليخرج مصارع مصر ومقتل زيد ونحوهما فانه اضافة محضة لانه صفة مضافة الى غير معمولها اذ المراد بمعمولها
ما هو مرفوع بالصفة اى فاعلها او منصوب بها اى مفعولها وذلك اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها واسم الفاعل
او المفعول الى فاعلها او الى مفعولها ان كانا متعديين نحو زيد حسن الخلق محمود الخلق مكرم زيد وهند جائلة الوشاح
اى جائل وشاحها اى ازارها وانما لم تتعرف لان المعنى فيها الانفصال اذ ضارب زيد وان كان اخص من ضارب
فهو في التنكير كضارب زيدا لان النية فيها الانفصال اذ الموضع موضع الفعل والصفة حين اعمالهما
في جهتا الاسمية والفعلية وانما قصدهم بالاضافة التخفيف لا غير والمعنى باق على ما كان عليه وعلم منه
ان اضافة اسمي الفاعل والمفعول بمعنى الماضي تكون محضة لامتناع اعمالهما وبمعنى اللام خلافا لابن يعيش
ولم يذكر دليلا عليه والتخفيف هو حذف النون او التنوين نحو ضارب زيد وضاربا عمرو والدليل على ان المعنى
على ما كان انه تصلح صفة النكرة دون معرفة ويدخل عليه رب ويقع حالا ولذا جاز مررت برجل حسن الوجه
قال تعالى فلما راوه عارضا مستقبل اوديتهم قالوا هذا عارض ممطرنا وامتنع بزيد حسن الوجه وجاز رب
ضارب زيد وجاء زيد ضارب عمرو منصوبا على الحال ولو كانت الاضافة غير لفظية كان حسن الوجه ونحوه
معرفة فيقع صفة لمعرفة لا لنكرة ويمتنع ان يكون مدخول رب وحالا **فان قيل** غافر الذنب في قوله تعالى
تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذي الطول صفة الله مع كونه
بمعنى الاستقبال لقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا اجيب انه على معنى ثبوت ذلك له تعالى فهو
بمعنى المضي قيل عليه اضافة شديد العقاب غير محضة على كل حال لانه صفة مشبهة فاجيب بان كلها بدل
وبان شديد العقاب بدل وما تقدمه صفات بيان قيل الحسن في قولك جاء رجل حسن الجارية مشترك بين
الرجل وجاريته اذ اصله حسنت جاريته وفيه تمام الحسن للجارية فلما اضيف حسن اليها وانتقل الضمير الى
الصفة واستتر فيها انتقل بعض الحسن اليه فالاضافة لزيادة تعلق الحسن برجل واضافة المصدر معنوية
لانه ليس صفة فجعل كثوب وحجر ولانه اذا اضيف الى معرفة نعت بمعرفة ولا يدخل عليها اللام وقال ابن برهان

العلم

لفظيا اذا اضيف الى معموله قال المالكي الاصح ان اضافة اسم التفضيل معنوية لان الموجب لفظيه
وقوع الصفة موقع الفعل لتعلقها واضافتها الى ما هو مرفوع او منصوب بها وهذا لا يجري في اسم التفضيل
ولانه اذا اضيف الى معرفة لا ينعت الا بالمعرفة ولا يدخل فيه رب ولا اللام فتؤول اذا وقع حالا بنكرة كما
في قول المرأة للنبي عليه السلام وما لنا اكثر اهل النار وقال النحويون اسم التفضيل اذا كان لزيادة مطلقه
اي المشتق منه يختص به يكون اضافته معنويه اذ المراد من اضافته حينئذ تخصيص نسبته نحو زيد احسن اخوته
والناقص والاشج اعدلا بني مروان اي عادلاهم اذ ليس فيهم عادل سواهما والناقص هو وليد بن يزيد بن
عبد الملك والاشج هو عمر بن عبد العزيز بن مروان وان كان للشركة فيما اشتق منه مع من اضيف اليهم يكون
اضافته لفظية لانه في تقدير الانفصال من اذ زيد افضل الرجال في تقدير افضل من الرجال كما ان ضارب
زيد لفظية لانه في تقدير الانفصال بالتنوين ولذا يوصف به النكرة نحو مررت برجل افضل القوم واستدل
المالكي بان الاضافة لو كان لفظية لجاز فيها ما جاز في الصفة المشبهة ولا يعلم هذا من اذ جوز الياقوت افضل من الزجاج وتمتنع
الياقوت افضل الزجاج **قال** وجاز الضاربا زيد وامتنع الضارب زيد **اقول** لان اضافة الصفة
الى معمولها لفظيه جاز الضاربا زيد لانه افادت تخفيفا وهو حذف النون قال ليس الاخلاء المصغي مسامعهم
الى الوشاة ولو كانوا ذوي ارحام ولا خلاف ان المعرف باللام ان كان مثنى او مجموعا على حده يضاف الى المفعول به
مطلقا قال المالكي واذا لم يكن مثنى ومجموعا على حده يضاف الى المعرف باللام والى المضاف اليه والى المضاف
الى ضميره بالاجماع وامثلتها الضارب الرجل الضارب غلام الرجل والرجل الضارب غلامه واجرى الفراء ساير
المعارف مجرى ذي اللام في جواز اضافة المعرف باللام اليه نحو الضارب زيد وزيد الضارب عبده والضارب
والضارب الذي يضربك وليس له مستشهد ولكن قدر الاضافة قبل اللام ليحصل التخفيف ثم دخول اللام للتعريف
فيكون المجوز للاضافة وهو التخفيف محققا والمانع وهو اجتماع التعريفين منتفيا وهو ضعيف لانه اجتمع اللام
والاضافة فيه وسكتنا فيما هو موجب لحذف التنوين منهما فالسابق اولى بالحكم عليه بموجبيه الحذف من
المتاخر فالاضافة يكون متاخرة عن ذهاب التنوين فلا تفيد تخفيفا ولانه لم يوجد مثله في كلامهم قال الفراء
قال الشاعر الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها وتقديره والواهب عبدها اذ
المعطوف في حكم المعطوف عليه والضارب زيد مثله اجيب ان الواهب لم يباشر عبدها وانما هو تابع وقد
يحتمل التابع ما لا يحتمل المتبوع اذ يقال رب شاة وسخلتها بدرهم تقديره ورب سخلتها ام يجز قال الفراء وتحمل لسخلتها ام
جاز الضارب الرجل فليجز الضارب زيد اجيب ان الضارب الرجل انما جاز حملا على ما افاد تخفيفا وهو الحسن
الوجه اذ اصله الحسن وجهه الدال على اختصاص الحسن بالوجه واراد وا ان يدل الكلام على حسن جميع
زيد بالمجاز للمبالغة مع بقاء اصل المعنى الذي هو السبب لحسن جميعه وهو لا يحصل الا باسناد الحسن اليه
واضافة الحسن الى وجه واضافة الشيء الى فاعله ممتنع لانه من اضافة الشيء الى نفسه فاخرج الوجه عن كونه
فاعلا بان حذفوا هاء وجهه وجعلوه فاعل الحسن وحصل الدلالة على حسن جميعه ثم عوض عنه اللام ليبقى تعريفه
فتعين نصبه وخرج وجه عن كونه فاعلا اذ لا يكون لشيء فاعلان تشبيها بالرجل من زيد الضارب الرجل لوجود اللام

في الثاني منها لا من زيدا من الضارب زيدا لئلا تلغوا زيادة الشبهة ثم اضيف لفقد السببيه فلما شبهوه
بالضارب الرجل في النصب ارادوا ان يشبهوا الضارب الرجل به في الجر فاضافوا وان لم يفد تخفيفا فلا يلزم
منه جواز الضارب زيد اذ لا لام في الثاني وفي الحسن الوجه تخفيف وهو حذف الضمير واللام المعوض
عنه لا يماثله ثقلا لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى **فان قيل** يجب ان يكون التخفيف في المضاف
قلت لا نسلم بل يجب ان يفيد الاضافة تخفيفا في اللفظ او نقول ما افاده هذه الاضافة اعظم من التخفيف
اللفظي فليجز او ان هذه الاضافة ضرورية اذ لا يحصل المعنى المذكور بدونها فيجوز كضاربك قال الفراء جاز
الضاربك كقوله ايها الشاتمي لتحسب مثلي انما انت في الضلال تهيم فليجز الضارب زيد **اقول** اعلم تقول
العوض في الجواب ان كاف الضاربك عند سيبويه والاخفش منصوب وكاف ضاربك مجرور لان الظاهر اصل
والمضمر نايب عنه فلا ينسب اليه الا ما ينسب الى المنوب هو عنه والمظهر بعد الضارب منصوب فكذا المضمر
بعد ضارب بغير التنوين الظاهر مجرور لسقوط التنوين فكذى المضمر وقال الزمخشري والرماني مجرور بعدهما
قلت لان الاكثر بعد الاسماء الجر والمظهر بعد الضارب اذا كان معرفا باللام او مضافا اليه مجرور وليس نيابة
المضمر في الضاربك عن العلم اولى منها وعن ذي اللام وجوز الفراء نصبه وجره كما جوزهما في زيد بعد الضارب
والكاف في الضاربك والضاربوك بالاجماع يجوز ان يكون مجرورا ومنصوبا والنون محذوف للطول كقوله
الحافظوا عورة العشيرة لا ياتيهم من ورائهم نطف وفي ضاربوك وضارباك مجرور عند سيبويه والمحققين لسقوط
النون الدال على الاضافة كما لو وقع في موضعه المظهر وقال الاخفش فيهما وكذى في ضاربك منصوب اذ موجب
النصب وهو المفعولية محقق والدال على الجر اي سقوط التنوين والنون ليس للاضافة بل لصون الضمير عن انفصاله
اذ لا منفصل الا عند تعذر المتصل مع بقاء التنوين او النون لكان جمعا بين اتصال وانفصال في موضع فهو كمنع ولو اتصل به
الصرف في موجبيته حذف التنوين قال المالكي هذه شبهة ضعيفة ظنت قوية لان النصب الذي هو مقتضى
المفعولية يكتفى فيه التقدير ولذا يزاد حرف الجر في بعض المفعولات نحو ردف لكم ولولاه لامتنع اضافة اسم
الفاعل الى المفعول به ولان التنوين والنون لا ينافيان اتصال الضمير لانهما كنوني التوكيد والاعراب في الفعل
وقد ورد اتصاله مع النون كقولهم القايلون الخير والآمرونه اذا ما خشوا من محدث الامر معظما وايضا انما
يجري المضمر مجرى المظهر اذا كان بلفظ صالح الاعراب المظهر اما اذا لم يصلح فلا يجري مجراه كالكاف في لولاك
فانه مجرور بلولا عند سيبويه لانه غير صالح للرفع ولازم النصب ممتنع اذ لا يقال لولاني بالنون بل لولاي
قلت لو اكتفى بالتقدير لما اوجبوا الكل معنى اعرابا وردف من الشواذ وانما اضيف في ضاربا زيدا لان ضاربا لكم
كما يقتضي من حيث انه مشتق من الفعل النصب يقتضي من حيث انه اسم الجر ونونا التاكيد والاعراب ليسا للدلالة
على تمام ما اتصلا به بخلاف التنوين ونوني التثنية والجمع والآمرونه قال سيبويه مصنوع والكاف في ضاربك
صالح للاعراب المظهر المنصوب بخلاف كاف لولاك فانه لم يصلح للمظهر المرفوع حسا الى الجواب ونقول الضاربك
ممن قال انه مضاف اي عند الزمخشري والرماني واتباعهم حملوه في صحة الاضافة على ضاربك عند من جعله مضافا
اي عند سيبويه والمحققين فانهم اذا اضافوا الصفة الى معمولها المضمر لم ينظروا الى تحقيق تخفيف اذ لا يجوز ان يقال

اصله ضاربك لانه يلزم الجمع من حشا قضتن لذا التنوين يدل على الانفصال لانه للتمام والمضمر المتصل على الاتصال
لانه في حكم جر الاول ولذا سكن ما قبله في ضربت ونحوه ولا ضارب اياك لانه لا يعدل الى المنفصل الا لتعذر المتصل
ولم يتعذر هنا واذا التزم الاضافة في ضاربك من غير تخفيف حمل عليه الضاربك لانهما باب واحد والحاصل ان التخفيف
انما تطلب فيما يمكن وهو الاضافة الى المظهر دون المضمر لوجود المانع المذكور منه ومن قال الضاربك منصوب فسواء الفرا
لا برد من اصله **قال** ولا يضاف موصوف الى صفته الى آخره **اقول** اما من حيث المعنى فلان المقصود
بالذات اذا قلت جاء زيد العالم زيد والعالم لم يجئ به الا لايضاحه بانه العالم اي لم يسم به لا لانه مقصود بالذات و
الاضافة المعنوية ما يعرف المضاف بالمضاف اليه فلو اضفت زيدا الى العالم لكنت معرفا لما قصد به الذات بما
يقصد به الذات فيلزم تكميل الاعلى بالادنى ولا يرد الرجل لان اللام جزء ولذا مدلولهما شيء واحد ولا الصفة لانها
موضحة لا مكملة ولذا يجوز حذفها وايضا كون الشيء تابعا اي صفة يقتضي ان يكون موضحا او نحوه لا كونه مقصودا بالنسبة
اليه حتى يكون محكوما عليه معنى و ممتنعا حذفه وكونه مضافا اليه يقتضي حكم كونه مقصودا بالنسبة اليه اي يكون محكوما
عليه فمعنى ويمتنع الحذف ولان الصفة اما اعم او مساو والمضاف اليه اخص فلا يجتمعان واما من حيث اللفظ
فلان الصفة مقتضاه ان يكون باعراب الموصوف والمضاف اليه مقتضاه الجر فيلزم كون الشيء مخفوضا غير مخفوض
اذا لم يكن المنعوت مخفوضا وهو محال فما يؤدي اليه يكون باطلا وكذا لا يضاف صفة الى موصوفها للمانع المعنوي و
اللفظي كما مر في امتناع اضافة الموصوف الى صفته لزيادة وهي تقدم التابع على متبوعه وهو عكس حقيقتها اذ يصير
غير المقصود مقصودا وبالعكس الا في العطف ولذا امتنع تقدم الصفة على موصوفها وان لم يضف اليه واذا تحقق
ما منع من اضافة الصفة الى موصوفها ومن العكس فيجب ان يؤول ما ورد مشعرا بخلافه فقولهم مسجد الجامع وجانب
الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقا والدار الآخرة وحق اليقين وحب الحصيد مشعر باضافة الموصوف الى صفته
اذ يقولون المسجد الجامع والجانب الغربي والصلوة الاولى وكذا في البواقي فاذا قيل مسجد الجامع فقد اضيف الموصوف
الى صفته فاجيب انه مؤول بانه حذف موصوف الجامع ونحوه الذي هو المضاف اليه ثم اقيم صفته مقامه فيكون
اصله مسجد الوقت الجامع وكما يصح وصف المسجد بكونه جامعا من حيث هو موضع الاجتماع فيه يصح وصف الوقت
بالجامع ايضا من حيث انه زمان الاجتماع فيه فصح اضافته اليه لا باعتبار اضافة الموصوف الى صفته وكذا البواقي
مؤولة بجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى من الزوال وبقلة الحبة الحمقا ودار الحيوة الآخرة فانه يصح وصف
الحبة به فانها تنبت في مسيل الماء فيجرفها السيل ودار الساعة الآخرة او الحيوة الآخرة وحق الامر اليقين وحب
النبت الحصيد وقال الكوفيون والمالكي اضيف المسجد الى ما هو في الاصل صفته الا ان المعنى الآن لا يصح بدون
تكلف ما يخرج به عن الظاهر وهو تقدير موصوف هو مضاف اليه **قلت** لو كان الجامع في الاصل صفة المسجد
لا ول بالمسجد الجامع لا بمسجد الوقت الجامع وكذا قولهم جرد قطيفة واخلاق ثياب وسحق عمامة وجائبة خبر ومغربة
خبر فجائبة خبر معناه خبر يجوب البلاد وينتشر من حيث البلاد اي قطعها ومغربة خبر يعني خبرا طرأ عليهم من بلد
سوى بلادهم وهاء مغربة وجائبة للمبالغة كهاء علامة ورد مشعرا بخلاف ما ذكر اي ظاهر من اضافة الصفة الى
موصوفها لانهم يقولون قطيفة جرد وثياب اخلاق فاذا قيل جرد قطيفة واخلاق ثياب فهو مشعر باضافة صفة

كوصف البقلة بها وصف الحبة بهم

الى موصوفها والسحق الثوب البالي والجرد البردة المنجردة اي المنسحقة فاجيب بانه مؤول بانه حذف قطيفة
الموصوف اولا فانهم كثيرا ما يحذفون الموصوف فبقي جرد وصار موضوعا للذات وصالحا لان يكون قطيفة وغيرها
كان جامعا صالحا لان يكون فضة وغيرها فاضافوه الى جنسه ليتخصص به فهو من اضافة البعض الى كله وبمعنى
من وهو من حيث حذف موصوفه واقيم هو مقامه ثم ذكر ما كان موصوفه بعده لتسد شبهة بقوله والمؤمن العائذات
الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند لانه كان الطير موصوفه بالعائذات فحذفت واريد بالعائذات الذات
فلما صارت مبهمة جئ بالطير لتبيين العائذات وان كان الطير عطف بيان وقطيفة مضافا اليها معناه انه اقسم
بالله الذي يؤمن الحمام العائذة بالحرم والغيل والسند موضعان فالعائذات منصوب بالمؤمن ومجرور
باضافتها اليه والطير بدل او عطف بيان منها **قال** ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه الى آخره **اقول**
لا يضاف اسم الى ما يماثله في العموم والخصوص متواركا كاسمي عين كليث واسد واسمي معنى كحبس ومنع
لعدم الفايدة التي وضعت الاضافة لها وهي التعريف والتخصيص اذ من المحال ان تعرف وتخصص الشيء
بنفسه لان المعرفة تستغني عن التعريف بالاضافة وقولهم كل الدراهم وجميع القوم وعين الشيء ونفسه
ليس من ذلك فان الكل صالح للدراهم وغيرها فاذا اضيفت اليها حصلت فايدة التخصيص وكذا الجميع
والمراد بعين ونفس حقيقة الذات فعين الدار معناه حقيقتها فلا ترادف لانها بعضها الا ترى انه يمتنع ضربتني
ويجوز ضربت نفسي وما جاء على خلاف ما دل الدليل على منعه يكون مؤولا فمنه قولهم سعيد كرز فان سعيدا
وكرزا اسمان لمسمى واحد وليس احدهما اعم من الآخر فهما كليث واسد فلا يقال اذا صحت اضافة سعيد الى
كرز فليصح اضافة ليث الى اسد لانا نؤوله اذ قد يراد من الاسم اللفظ كقوله تعالى أَنبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ
وقوله اسمه المسيح بن مريم وقد يراد منه المعنى كقوله تعالى مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءً سَمَّيْتُمُوهَا
وسبح اسم ربك ومذهب الاشعري ان الاسم المسمى فاذا اريد به التسمية فمجاز ومذهب المعتزلة والنحويين
واكثر الفقهاء بالعكس قال الحاجبي ولا فائدة للخلاف ولي فيه نظر واذا ثبت ذلك فنقول المراد من
الاول المدلول ومن الثاني اللفظ كما قيل في قولهم ذات زيد فانك اذا قلت جاءني سعيد كرز فقلت جاءني
مدلول هذا اللفظ ومدلول اللفظ غيره فهو بالحقيقة من اضافة الشيء الى غير نفسه ولا يمكن ان يراد بالاول
اللفظ وبالثاني المدلول لانك تعرضت للاول بما لا يصلح اللفظ له كالاسناد والنداء وغيرهما ولم تقدموا
اللقب ولم يقولوا كرز سعيد وان صح هذا التاويل على ذلك التقدير لان غرضهم من الاضافة التوضيح واللقب
اوضح من الاسم العلم وانما يضاف الشيء الى اوضح منه لا بالعكس ولانه لو لا ذلك ولان الاسم وقع قبل اللقب
في الموضع فتقدم عليه في اللفظ ولان اللقب يقول غالبه من اسم غير اسم انسان كبطه وقفه فلو تقدم
توهم السامع ان المراد مسماه الاصلي وقيل تاويله انه جعل سعيد الجنس المسمى به فيكون لواحد من المسمين
به فخصص بالاضافة مثل علا زيدنا البيت وقد مر هذا والمراد من اللقب هنا ما لم يكن صفة واعلم ان اللقب
كل اسم فيه مدح او ذم وصار علما بالغلبة لا بوضع واضع خاص ثم ذلك الذي غلب ان كان في الاصل صفة
ثم غلب حتى صار علما كالوزير والكاتب والصاحب فانه وان كان لقبا ايضا كقفة وكرز ولكن لا يضاف العلم

آليه لانهم سوها جاريه صفات على ما كانت عليه ولو سمي مسمى باسمين كليث واسد للحيوان المفترس وكما لو جعل زيد عمرو او زيد وابي عمرو واسمي رجل لا يضاف احدهما الى الاخر اصلا لانهما سيان ليس احدهما باشهر وقال المالكي وقد يضاف الموكد الى الموكد به واكثر ما يقع في اسم الزمان المبهم كحينئذ ويومئذ وقد يقع في غيره كقوله فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه سيرضيكما فيها سنام وغاربه اي اكشطا عنها الجلد فالنجا والجلد بمعنى فالمضاف ملغى ومما اريد بالمضاف المسمى شهر رمضان ويوم الخميس ولقيته ذات مرة وذات ليلة وذا صباح وداره ذات اليمين وذات الشمال قال عزمت على اقامة ذي صباح لامر ما يسود من يسود وقال الكميت اليكم ذوي آل النبي تطلعت نوازع من قلبي ظماء والبب اي مسمى رمضان وكذا في الباقي والمراد بمرة وقت لان مرة هي دفعة واحدة انما تقع في وقت فعبر عنه بها وفي هذا الاسلوب تاكيد زيادة مبالغة في البيان بالجمع بين المسمى والاسم وتحقيقه انه قد يراد من الاضافة تاكيد وهو انما يحصل اذا دل شيئان على معنى واحد نحو جاء زيد نفسه وهذا يتعذر في الاضافة اذ المضاف والمضاف اليه يدلان على معنيين فجمعوا بين التاكيد مع التغاير بوجه قريب من التوافق بان وضعوا ذا وذات موضع المسمى والمسماه واضيفا فقيل لقيته ذا صباح وذات مرة اذ لا يمكن التلفظ بمسمى الصباح والمرة اي لقيته في صاحب وصاحبة هذا الاسم وقد يحصل مع التاكيد تعظيم فانه بقوله يا ذوي آل النبي جعلهم اصحاب هذا الاسم وخصته بهم ومن هو مخصوص به فهو معظم لا محالة والبب جمع لب اي العقل ولم يدغم ضرورة وتطلعت اي نهضت والنازع المشتاق وقد يجمع باسم غير مقصود فيكون ملغى من حيث المعنى ويضاف الى ما هو مقصود كقول العرب هذا حي زيد اي هذا زيد واشكل حي فلان قام قال يا قر ان اباك حي ذويلد قد كنت خائفه على الاحماق وعن الاخفش انه سمع اعرابيا يقول في اسات قالهن حي رياح بالقام حي فالحي في الجميع زايد ولم يرد به القبيلة بل كانما يريد بهذا الكلام جاء الرجل الحي الذي اسمه زيد ومثله مقام في قوله ذعرت به القطا ونفيت عنه مقام الذيب كالرجل اللعين وكذا مثله في قوله تعالى كمن مثله في الظلمات اذ المعنى كمن هو والاحماق الاتيان بولد احمق ومنه قوله الا انت ايام الصفا جديد ودهر تولى يا بثين يعود اي لت الصفا يعود والرجل اللعين الشخص المنصوب في الزرع ليخاف منه السبع فبعد المعنى ابعدت الذيب عن الماء وعد من ذلك الزمخشري لفظ اسم في قول لبيد الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر وفي قول ذي الرمة لا ينعش الطرف الا ما تخونه داع يناديه باسم الماء مبغوم وفي قوله تداعين باسم الشيب في متثلم جوانبه من بصرة وسلام وفي بسم الله قال الحاجبي وانما عده زايدا لانه لو لم يعده زايدا لكان بمعنى المسمى وهو خلاف مذهب المعتزلة وتفسير ابن يعيش ان هذا من اضافة الاسم الى المسمى فيكون عكس ذا صباح اذ التقدير اسم معنى السلام واسم معنى الله فحذف المضاف واسم معنى السلام السلام واسم معنى الله الله ومن جعل الاسم لا للمسمى فهو من باب ذات مرة فيكون المعنى باسم الماء مسمى هذا الاسم والدليل على ان الماء هنا هو صوت الشاء ونحو جعل كرجل وفرس ودخالا على ماء ادخال السلام عليه والاضافة اليه وان كانا لا يدخلان الاصوات

فان قلت ما المدلول **قلت** قد مر تحقيقه في اول الكتاب اي بكيا الى الحول ثم كفا عنه يقال بكيته وابكيته اي بكيت عليه ولا ينعش اي لا يرفع ومنه ضمير الخشف وتخونه اي تعهده ومآ نغام الظبي

يقال بغمت الناقة تبغم اذا صوتت غير فصيحة فيكون مبغوم بمعنى باغم وصفه داع اي داع باغم يناديه الغزال باسم الماء ويجوز ان يجعل بمعنى مفعول لان الداعي يجيبه الخشف فيكون مبغوم فاعل يناديه وقيل تقديره دعاؤه مبغوم بحذف المبتدا والشيب صوت مشافر الابل عند الشرب والبصرة حجارة رخوة والسلام جمع سلمة وهي حجارة رقيقه ومتثلم اي خربة صفة حوض محذوف قال المالكي وقد يكون الملغى مضافا اليه وفايدته التوكيد كقوله اقام ببغداد العراق وسوقه لاهل دمشق الشام شوق مبرح ومنه ضرب ايهم سار ولان اي الموصولة معرفة بصلتها فلو اعتد بما اضيف اليه يجتمع تعريفان فيه **فان قيل** المراد بيوم الوقت في قوله تعالى قال انك من المنظرين الى يوم الوقت المعلوم فيكون مضافا الى مماثله اذ المعنى الى وقت الوقت المعلوم **قلت** المراد بالوقت المعلوم النفخ في الصور او القيامة بغلبته علما فكانه قال الى يوم النفخ او يوم القيامة

فوايد الاولى يكسب المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث تانيثا وكذا المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر تذكيرا ان كان بعضه او كبعضه وصح ان يستغنى به عنه كقوله لما اتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع ومنه قوله تعالى لا ينفع نفسا ايمانها فيمن قرا بالتاء ومن الثاني قوله تعالى فظلت اعناقهم لها خاضعين ومنه ان رحمة الله قريب من المحسنين وقوله وبهجة الحسن فاتن فاغضض الطرف تلفي صيد الظباء الاسودا فان لم يصح اقامته مقامه نحو حسن غلام هند وكرمت ام عمرو او ليس بعضا ولا كبعض منه نحو يوم الجمعة لم يجز فيه هذا الحكم

الثانية يضاف بادنى ملابسة كقول مالك الخشية لحاملها خذا طرفيكما وكقوله اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل اذاعت غزلها في القرايب وكقوله اذا قال قدني قال بالله حلفة لتغنن عني ذا انائك اجمعا الخرقاء ضد الرفيقة سميت تلك المراة بها لقلة رفقها وعقلها ومن عادتها انها تضيع الصيف كسلا فاذا طلعت سهيل ومسها البرد اذاعت اي فرقت الغزل والمراد به هنا القطن في اقاربها لتغزلنه لها ويقال اغن عني وجهك اي ابعده عني بحيث يكون غنيا عني ولا يحتاج الي واراد بذي انائك الطعام اي اذا قال الضيف للساقي حسبي قال الساقي اقسمك بالله لتشربن جميع ما في انائك ولا يرد علي شيئا والاناء للساقي واضافه الى المخاطب بملابسة شربه منه واصل لتغنن لتغنين فسكن الياء على لغة من اسكنها في رايت القاضي ووقع في المفصل بفتح الياء محذوفا منه نون التوكيد

الثالثة لا يتقدم معمول المضاف اليه على مضافه لانه كالصلة فلا يقال في انت اول قاصد خيرا انت خيرا اول قاصد الا اذا كان المضاف غيرا قاصدا به النفي كقوله فتى هو حقا غير ملغي قوله ولا تتخذ يوما سواء خليلا اذ معناه لا ملغي فتقدم كما تقدم معمول ما بعد لم ولا عليه اما ان لم يرد به النفي لا يتقدم كقولك اكرم القوم غير شاتم زيدا فانه يمتنع تقديم زيدا على غير

الرابعة انه قد يحذف المضاف اذا علم لان اللفظ للدلالة على المعنى فاذا علم المعنى بقرينة او بلفظ اخر استغني عنه واذا حذف فاما ان يبقى المضاف اليه على اعرابه وهو اذا تقدم مثل مضافه المحذوف وثم هذا الحذف مع ضعفه لانه من حذف الجار وابقاء عمله وهو قليل جدا كما ياتي وهو اذا ولي المضاف اليه عاطفا كقولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وكقوله اكل امرء تحسبين امرا ونار توقد بالليل نارا هذا عند سيبويه وكل من لم يجوز العطف على عاملين لانه يصح قولهم ما مثل ابيك ولا اخيك يقولان ذلك ويمتنع فيه ان يعطف

والكسائي يجوز ذلك يعد هذا عطفا على معمولي عاملين مختلفين وقال سيبويه بتقدير كل

اخيك على ابيك بل تقدر مثل مضاف هو معطوف على المثل الملفوظ لمثله اوجه انه لا يفصل بين المخفوض المعطوف وبين ما عطف عليه وانه يجب حينئذ الافراد في الخبر نحو غلام زيد وعمرو يقول كذا لئلا يلزم عمل عاملين فيه لانه اذا عطفت اخيك على ابيك ولم تقدر مثل آخر يكون مثل الملفوظ عاملا في اخيك فلا يكون يقولان خبرا عن مثل الملفوظ وحده لانه مفرد بل يكون خبرا عنه وعن اخيك والعامل في الخبر هو العامل في المخبر عنه فعلى لغة اهل الحجاز يكون ما ومثل عاملين في يقولان وعلى لغة تميم يكون الابتداء ومثل عاملين فيه وايا ما يلزم توارد عاملين على معمول وانه يفسد المعنى اذ يصير الكلام مماثلها لا يقول كذى والمراد مماثل كل منهما لا يقول كذى وقد وجد الوجهان الاخران فيما انشده سيبويه وهو قوله ولو ان طبيب الانس والجن داويا الذى بى من عفراء ما شفيانى واشترط بعض تقدم استفهام او نفي وهو وهم ادخلا عنهما قوله كل مثرٍ فى رهطه ظاهر العز وذى غربة وفقر مهين وانما غير قياسى وهو اذا فقد قيدهما ذكر كقراءة ابن جماز تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة بالجر واما ان يعرب المضاف اليه باعرابه كمفعول لم يسم فاعله وهو اذا لم يتقدم مثل مضاف لما لمحذوف وهذا الحذف ايضا اما قياسي وهو اذا لم يصلح المضاف اليه لما يصلح له المضاف من الفاعلية ونحوها كقوله تعالى واسئل القرية واشربوا فى قلوبهم العجل اى حب العجل والا نحو ضرب زيدا اذا اريد غلام زيد فسماعى ومنه قول ذى الرمة عشية فر الحارثيون بعدما قضى نحبه فى ملتقى القوم هوبر واراد ابن هوبر وحذف لعلم المخاطب به ومثله قوله فهل لكم فيها الىّ فاننى بصير بما اعيا النطاسىّ حذيما اراد ابن حذيم والنطيس والنطاسى الطبيب وقوله ما ساءلك رسم الدار ام لم تسائل ليس مثل واسئل القرية اذ لم يرد العرب سؤال الرسوم الجولب بل يذكر الايام الماضية والشوق اليها والبكا لها فيمتنع تقدير محذوف ثم يجوز ان يلتفت الى المحذوف بمجئ ما بعده على وفقه كقوله تعالى او كظلمات فى بحر لجى يغشاه اى او كذى ظلمات فذكر الضمير التفاتا الى لفظ ذى ويجوز ان يلتفت الى المقام مقامه كقوله تعالى واسئل القرية التى كنا فيها ولم يقل فيهم ومن الالتفات الى المحذوف قوله يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل اراد ماء بردى فذكر اذا تى باليا، وقد التفت اليهما فى قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون اى بائتين او قائلين وبردى نهر بدمشق والفه للتانيث والبريص موضع هناك وتصفيق الشراب تحويله من اناء الى آخر والرحيق الخمر الصافى والسلسل السهل الدخول فى الحلق لصفائه وهذا الحذف قد يكون لقرينة لفظية كقولك مررت بالقرية فاكرمتنى فان القرية واهلها صالحان للمرور بها حقيقة لكن لفظ الاكرام تبين ان المراد اهلها ومنه قوله فدقت وجلت واسبكرت واكملت فلو جن انسان من الحسن جنت اراد دق خصرها وجلت عجيزتها واسبكرت قامتها واكملت محاسنها فانه وان صلح المضاف اليه لما عليه كل لكن عطف بعضها على بعض بين المعنى **الخامسة** قد يحذف المضاف اليه لدلالة ما بعده عليه كقوله الا علالة او بداهة سابح نهد الجزارة وكقوله يا من راى عارضا اسر به بين ذراعى وجبهة الاسد ويسمى ترح ما او لما قبله كقول ابى برزة رضى الله عنه غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات او ثماني ومنه حذف المضاف اليه من اذ وكل وبعض كقوله نهيتك عن طلابك ام عمرو بعاقبة وانت اذ صحيح اصله انئذ نهيتك وكقوله تعالى يومئذ تحدث اخبارها اى يوم اذ زلزلت وكقولك بعد ذكر قوم مررت بكل او بعض النكد

اى بكلهم وببعضهم فحذف الضمير استغناء عنه بذكر المتقدم والمحذوف مراد ولذا بقيا معرفتين لمجئ الحال منهما وامتناع دخول اللام فيهما وقد يحذف لدلالة الحال كقوله سبحان من علقمة الفاخر اى سبحان الله وقد يحذف المضاف ثم المضاف اليه كقوله الا من رأى لى رأى برق شريق اسال البحار فانتحى للعقيق اصله اسال سقيا سحابه البحار فحذف سقيا فصار اسال سحابه ثم حذف سحاب فصار الضمير المجرور مرفوعا فاستكنا والبحار بالكسر جمع بحر وبالفتح جمع بحرة وهى الارض الواسعة والشريق بمعنى الشارق من شرق ريقه اذا غص والانتحا الميل والعقيق منزل ومثله فادرك ابقا العرادة ظلعها وقد جعلتنى من حزيمة اصبعا العرادة اسم فرسه والظلع داء يكون فى الرجل اى اذا وصلتنى الى حزيمة وهى بطن من ثعلبة اى بقى بينى وبينها قدر مسافة اصبع عرض لها ظلع فاصله ذا مسافة اصبع فحذف ثم حذف وقوله تعالى تدور اعينهم كالذى يغشى عليه من الموت اصله دورانا كدوران عين الذى يغشى عليه من الموت فحذف فحذف ومنه فقبضت قبضة من اثر الرسول اصله من حافر فرس الرسول **السادسة** يختص ناقص الدلالة اى ما يلازم الاضافة اذا لم يصر بحذف المضاف اليه مبنيا بتعويض التنوين عن المضاف اليه لئلا يبعد وينقطع عن اصل وضعه ولان نية الاضافة فيه يمنعه عن دخول تنوين التمكن كما يمنعه عن دخول اللام فيبقى على حاله اعرابا ككل وبعض واى فى قوله تعالى وكل اتوه داخرين وايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومن قبل ومن بعد وكذا بناء كيومئذ وكسرت دال اذ لالتقاء الساكنين ولم يعوض عن المحذوف حرف علة مع انه اقيس لخفته لانه يحذف للساكنين ولا يتحمل الحركة فلما يؤدى زيادته الى حذفه او ثقله عدلوا الى ما يشبه حرف العلة فى المد والزيادة فالتنوين غنة يمتد فى الخيشوم كما يمتد الالف فى الحلق وقد تعوض عن الحركة فى نفعلان ونحوه وذهب آخرون الى انه تنوين التمكن الذى منعه الاضافة فاذا زالت دخله ونية الاضافة لا تمنعه منه لان المعاملة مع اللفظ وانما منعت اللام لبقاء معنى التعريف واللام لا تدخل المعارف وتفصيله ان المضاف ان لم يلازم الاضافة وحذف منه المضاف اليه لا بتان يرد عليه شئ مما قبلها وبعده فيكون منويا فى حكم الباقى فلا يبنى ولا يدخل فيه التنوين وان لازم الاضافة فاذا حذف فان لم يكن منويا بل حذف نسيا جعل كانه لم يضف وعوض عن المحذوف التنوين وان كان منويا فان كان معلوما بنى المضاف على الضم وان لم يكن معلوما اعرب وعوض التنوين **السابعة** اسم الزمان ان دل على عدد دلالة صريحة كيومين واسبوع وشهر لا يضاف الى الجملة وان لم يدل عليه اصلا كحين او لا صريحا كدلالة اليوم على اثنى عشرة ساعة فان فهمها منه ليس كفهم ايام الاسبوع والشهر منهما ويسمى المبهم يضاف الى الجملة اسمية نحو حسنك من الحجاج امير وفعلية كقوله كان غداة البين يوم تحملوا لدى سمرات الحى ناقف حنظل وذلك لان اصل المضافات الى الجمل اذ واذا ولا يتم مدلولها ولا يتضح بدون الاضافة لابهامها اجرى مجراهما ما يشابههما فى الابهام من الظروف والاسبوع ونحوه لا ابهام فيه فالقياس ان لا يضاف الى الجملة فان اضيف اليها فهو شاذ وقال الزمخشرى وهو ظاهر كلام سيبويه انه يضاف الظرف الزمان الى الفعل لملابسته له من حيث انه جزؤه فيكون من اضافة البعض الى كله والاضافة الى نفس الفعل متعذر لانه يلزم ان يكون مجرورا وهو لا يجر وقيل تعذرا لاضافة الى الفعل لان المعنوية لا بد فيها من تقدير حرف

الجزء ونحو لا يدخل الفعل واللفظيه لا بد فيهما من ان يكون المضاف اليه فاعلا او مفعولا او الفعل لا يقع فاعلا ولا مفعولا الا ان الزمان المبهم يحتاج الى تخصيصه والفعل يدل على زمان مخصوص وعلى الحدث وبينهما ملابسة مضاف اليه ليحصل التخصيص فيلزم ان ينزل منزلة المصدر الدال عليه لان نفسه لا يقع مضافا اليه كما قدر به في قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم وفي قوله فقالوا ما تشاء انقلت الهواذلم تقع مبتدا ولا مفعولا والحق ان الاضافة الى الجملة نفسها اذ بالاجماع محلها جر كما في الجملة الاسمية فيكون اى الاضافة الى الجملة من حيث انها في تقدير المصدر والاضافة بالحقيقة الى المصدر الدال هى عليه وهو الحدث ولا بد له من زمان فنسبها ملابسة يصح اضافته اليها فتقدير هذا يوم تقوم زيد ويوم زيد قائم يوم قيام زيد ثم قد يضاف الزمان المبهم الى الجملة الاسمية لشبهها بالفعليه لان مدلولها معان وان تركبت من الاعيان والزمان ظرف المعنى دون الاعيان لصحة ضربك اليوم فحصل بينها المناسبة فيضاف الزمان اليها ايضا واذا اضيف الظرف الى جملة مصدرة بلا التى لنفي الجنس جاز بقاء اسمها على البناء كما كان وجاز رفعه وجره نحو جئتك حين لا حر ولا برد كقوله جئتك حين لا مال عيش به وحين جن زمان الناس او كلبا واذا اضيف الى المصدرة بما ولا المشبهتين بليس بقي عملها والجملة المضاف اليها الظرف المبهم لا يكون الا خبرية لان التخصيص لا يحصل بالاضافة الى الانشائية لعدم اقترانها بالزمان ولانه متعسر تاويله بالاسم قال سيبويه ولا يكون اسميه استقباله لان مشتبهه اذ واذا واذ ليست للاستقبال واذا للاستقبال لا يدخل الجملة الاسمية والفرع لا يكون اوسع مجالا من الاصل وخالفه المالكي بناء على ان عنده يجوز ان يقع بعد اذا الاستقبالية الجملة الاسمية ولا يضاف ظرف المكان الى الجمل الا حيث اما لان ظرف المكان قليل فلم يتسع فيها اتساع ظرف الزمان واما لان ظرف المكان بالجهات والجملة المضاف اليها في تاويل المصدر ولا ينسب المكان الى المعنى اذ لا يستقيم خلف علمك ونحوه بخلاف ظرف الزمان فان نسبته بالحقيقة الى المعانى ويضاف من الامكنة حيث لا غير الى الجملة لشبهه باذ ظرفا ولاتصال ما بهما اذا وقعا آلة جزاء وليقل ابهامهما وقوله حنت نوار ولات هنا حنت شاذ وقلما يضاف آية بمعنى العلامة لمناسبتها الزمان من حيث ان الزمان ايضا علامة لشيء اخرجوا اذا غابت الشمس ركب الامير فزمان الغروب علامة للركوب فالوقت سانة لمعرفة الحوادث فاعطيت حكمه وكذى لدن وريث مصدر راث يريث اذا ابطا لشبهها باسم الزمان في الابهام الى الجملة الفعليه غير الانشائيه كعسى مصدره بحرف مصدري او غير مصدره به كقوله ألكني الى سلمى بآية او مآ اتت بكيف خضيب تحت كفه مدبج وكقوله الا من مبلغ عني تميما باية ما تحبون الطعاما اى من يبلغهم عنى رسالة والمبلغ به فهم بعلامة حبهم الطعام اشار به الى تحريق عمرو بن هند وافد تميم اليه فانه نذر ان يحرق مائة من تميم بسبب قتلهم اخاه فاحرق تسعة وتسعين رجلا من دارم من تميم واراد تكملها المائة فلم يجد فراى رجل منهم الدخان فظن انها النار الطعام فوفد عليه فقال عمرو له ما جاء بك فقال حب الطعام فقال عمرو ممن انت قال من البراجم وهو حي من تميم فقال له عمرو ان الشقي وافد البراجم فذهب مثلا ورمى به الى النار وما في البيت زائدا اذ لو كانت مصدرية تكون انه مضافه الى المصدر لفظا ومعنى وذلك لا يختص باية والنحاة اوردوه لاضافة آية الى الجملة وقال لزمنا لدن سالتمونا وفاق كم لكم الخلاف جنوح وقال خليلي رفقا ريث اقضي لبانة من العرصات المذكرات عهودا

تنبيه ولا يضاف ما هو بمعنى الثلاثة من سمة وعلامة ولدى وعند وبطاء ولبث الى الجملة اصلا كما يضاف الى جملة تقدر اضافته الى مصدر من معناها ولذا لا يعود منها ضمير اليه كما لا يعود من المصدر المضاف فقوله وبئس ليلة لا يستطيع نباحا بها الكلب الاهريا نادر والحق ان ينون ويجعل الجملة صفة لها

الثامنة كل اسم لجميع اجزاء الشيء من قصعة مكللة باللحم فلذا هو شامل لما اضيف اليه ويأخذ حكمه ان كان ظرفا فظرف وان كان مصدرا فمصدر وعلى هذا نحو اكل يوم لك ثوب وضربته كل ضرب وكل رجل عندي ولزم الاضافة لانه اسم اجزاء الشيء فيقتضي مجزاه واذا لم يكن تابعا فالاصل فيه ان يضاف الى الجمع لان الاجزاء يكون جمعا ومعرفا بلام الجنس ليكون ادل على الاحاطة نحو كل الرجال عندي ثم حذف اللام لانه لا يفيد اذا المعرف بلام الجنس كالنكرة ثم ابدل بالمفرد لان الجنس المفرد يفيد فائدته نعم تقول ضربت كل رجال اذا جعل الجمع جنسا وواحده رجالا تقديرا واذا اضفته الى معرفة نحو اشتريت كل العبد يحمل على اجزائه ويكون اللام حينئذ للعهد واذا وقع تابعا لا يقطع عن الاضافة نحو زيد الرجل كل الرجل اى الكامل في الرجولية ومررت بهم كلهم ولم نصب استدلال الفراء والزمخشري في جواز قطعه عن الاضافة في التوكيد بقوله تعالى انا كل فيها ان الله قد حكم بين العباد لانه يلزم مخالفته لنظائره اذ الفاظ التاكيد ما واجب اضافته وهي نفس وعين وكلا او ما ممتنع وهي اجمع واخواته وقوله تعالى وكلا فيها نصب على الحال من فيها فيكون مؤولا بنكرة اى قاطبة او مجتمعين واذا لم يكن صفة ولا تاكيدا يجوز قطعه عن الاضافة لفظا لا معنى يعني يكون اضافته منويه كقوله تعالى ومن كل تاكلون لحما طريا اى من كل واحد من البحرين ولذا لا يدخله اللام الا شاذا ويعوض عن المحذوف التنوين كما مر والدليل على انه مضاف معنى كونها معرفة مجيء الحال منه لصحة مررت بكل قائما قال المالكي واذا اضيف كل الى نكرة ملتفت في ضميره الى معناه نحو كل رجلين اتياك فاكرمهما قال تعالى كل نفس ذائقة الموت واذا اضيف الى معرفة جاز اعتبار معناه ولفظه قال الله تعالى كل آتوه داخرين وقال الحاجبي في اماليه يخبر عن الكل بمفرد في الاكثر يعني بوحد ضميره كقوله تعالى وكلهم آتيه يوم القيامة فردا الا اذا كان المضاف اليه محذوفا فانه يجمع الضمير كقوله تعالى وكل أتوه داخرين وان كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم لتبين جمعه المحذوف بلفظ موضوع للجمع

التاسعة قال سيبويه المضاف اليه من حيث انه كجزء من المضاف لوقوعه موضع تنوينه يقتضي امتناع الفصل بينهما لكن من حيث ان كلا منهما مستقل بالدلالة على ما وضع له بخلاف حرف الجر مع المجرور به جاز الفصل بينهما بالظرف في الشعر لئلا يفوت الوزن الذي يحصل التطريب به وانما اختص الفصل بالظرف لانه لا يخلو مخلوق عن الظرف فالظرف ينزل منزلة نفسه فالفصل بينهما به كلا فصل وحرف الجر مع المجرور به كالظرف في هذا الحكم لان الفعل كما يقتضي الظرف يقتضي حرف الجر ليربطه الى اسم يحتاج الفعل اليها كالظرف والمفعول له وغيرهما كقوله در ناهما اخوا في الحرب من لا اخا له اذا خاف يوما نبوة فدعاهما يرثيهما بانهما تعاونان من التجأ اليهما والنبوة البلية وكقول عمرو بن قميئة لما رأت ساتيدما استعبرت لله در اليوم من لامها موضع قريب من بلاد الباليه وعبرت واستعبرت دمعت والدر اللبن والمراد هنا الخير حث الناس على لومها على بكائها بشوقها الى بلدها وقد تدور دالفصل بغيرهما كقوله ولا تقاتل بالعصي ولا ترامي بالحجارة الا علالة او بداهة سابح نهد الجزارة وكقوله ما من راى عارضا اسر به بين ذراعي وجبهة الاسد البداهة او لجرى الفرس

والعلالة الجرى بعدو والساخ الفرس الذى يدحو بيديه الارض والجزارة العظيم الاطراف وفرس نهد اى جسيم
وذراعى الاسد وجبهة الاسد منزلان من منازل القمر واراد بقوله عارضا سحابا اعترض بين نوءى الذراع والجبهة
وهما من انواء الاسد وهى محمودة وذكر الذراعين والنوء المتوضحة منها لاشتراكهما فى اعضاء الاسد وفى القسمة
فهو كقوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان واللؤلؤ انما يخرج من احد البحرين اجيب ان مثل هذا الفصل
وهو ان يشترك الفاصل مع ما قبله فى النسبة الى المضاف اليه جائز لانه من باب حذف المضاف اليه من احدهما
لدلالة الباقى عليه نعم مذهب سيبويه ان علالة مضاف الى ساخ المذكور لان الباقى دال على المحذوف والدليل يجب
ان يعقل قبل المدلول فاخر ليلا يبقى بداهة اخر غير تام لفظا ومعنى ومذهبه فى زيد وعمرو قايم ان المحذوف خبر
الاول والفرق انه وان وجد الموجب للحذف من الثانى لكن لم يوجد ما يوجب تاخر الاول لان الخبر يحذف كثيرا
فان ورد عليه قوله فزججتها بمزجة زج القلوص ابى مزادة القلوص الناقة الشابة والزج الطعن والمزج
الرمح اجيب ان سيبويه يرى من روايته نصب القلوص وانه انما روى القلوص بالجر وابو بالرفع او بالجر ويكون
مضافه محذوفا فتقديره زج القلوص قلوص ابى مزاده ويكون القلوص الثانى بدلا من الاول واختار المالكى
قول قليل من النحويين وهو جواز الفصل بما هو معمول المضاف فى سعة الكلام نظما ونثرا لانه سبب الفصل بالاجنبى
ضرورة فيلزم جوازه بغيره اختيارا لكون لغيره عليه مزية كالفصل بين اسم الفاعل وبين مفعوله الاول المضاف هو اليه
بالثانى او بالظرف مطلقا وبين المصدر وبين فاعله المضاف اليه بهما ومثاله من النظم قوله فرشنى بخير لا اكونن
ومدحتى كناحت يوما صخرة بعسيل وقوله لانت معتاد فى الهيجاء مصابرة يصلى بها كل من عاداك نيرانا
وقوله فزججتها البيت ومن النثر قوله صلى الله عليه وسلم وهو افصح الناس فى حديث ابى هريرة هل انتم تاركو
لى صاحبى وقوله تعالى فى قراءة ابن عامر وكذلك زين للمشركين قتل اولادهم شركائهم فانه فصل بمفعول
المضاف بعده وهو متواتر ومنقول ممن لم يجاور العجم كعثمان رضى الله عنه وغيره ثم قال الفصل بالفاعل وان لم
يكن اجنبيا ضعيف كقوله نوى اسهما الموت تضنى ولا تمنى ولا ترعوى عن نقض اهواؤنا العزم ومن الشاذ الفصل | اى عن ان ينقض اهواونا العزم م
بالمنادى كقوله كان برذون ابا عصام زيد حمار دق باللجام ومنه الفصل بالنعت كقوله لمعاوية نجوت
وقد بل المرادى سيفه من ابن ابى شيخ الاباطح طالب اى من ابن ابى طالب شيخ الاباطح **قلت** هذه شواذ
فلا يثبت باب فى العربية بها وكذى اجاز الفصل بالقسم مطلقا نحو هذا غلام والله زيد **العاشرة** ما يقتضى
الاضافة لذاته اما ان يضاف لفظا دايما نحو قصارى ولدى وعند وسوى واما ان يقطع عنها فى مواضع نحو كل
وبعض واى فيكون نية الاضافة فيها باقية ولذا لا يدخلها اللام ليلا يكون جمعا بين اللام والاضافة فاى يضاف ابدا
لانه لجزء الشى فيستدعى كله ليعلم ما هو جزؤه اى وضعه ليفصيل المتعدد فالتعدد مقصود بوضعه فيضاف
اليه الا اذا كان موصوفه نحو يا ايها الرجل اذ لو اضيف اليه يلزم اضافة الموصوف الى صفته ولا يعمل فيه ما قبله
وان لم يكن استفهامية تشبيها بالاستفهامية بل ما بعده كقوله تعالى وسيعلم الذين ظلموا اى منقلب ينقلبون
الا اذا اضيف الى موصول وموصوف اذ لا يعمل ما بعدهما فيما قبلها فحينئذ يكون مبتدأ نحو اى الذين ضربت جاء
واذا اضيف الى المعرفة يجب ان يكون المضاف اليه مثنى او مجموعا نعم ان كان متجزيا باعتبار ذلك الحكم جاز ان يكون

مفردا نحو اية الدار اشتريت اذ يجوز شرا بعضها دون بعض ولا يمتنع نحو اى زيد جاءك اذ يمتنع مجى بعضه
دون بعض وقولك اى زيد احسن مجاز ومؤول باى جزء منه او يقيد بنكرة كرجل لاشتراك عارض فيكون له افراد
وفى المضاف هو اليه مظهرا او مضمرا كقولك لمن قال جاءنى احد الرجلين اى الرجلين واتهما عندك وانما المراد
واحد من المذكور بعدها استفهاما وغيره واذا اضيف الى النكرة اضيفت الى واحد واكثر ولا يكون بعضا منه
بل المراد المذكور بعدها واحدا ومثنى ومجموعا فاذا قلت اى رجل عندك واى رجلين عندك او اى رجال عندك فكانك
قدرت الجنس رجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا رجالا ثم سالت المخاطب عن واحد من الجنس المقدر عندك منها
ففى الاول اضيفت الى ما المسؤل عنه واحد منه وفى الثانى اضيفت الى ما المسؤل عنه على وفقه وانما اضيفت فى الثانى
الى النكرة اما للفرق واما لان المراد الجنس وهو بالنكرة اليق قوله فاى ما وايك كان شرا فقيد الى المقامة لا يراها
اى فعمى فقيد الى مجلسه ولا يراه والمقامة بالفتح المجلس من الناس مضاف الى متعدد بالحقيقة اذ المراد اينا ولما
فصل لعيد اى لانهم لا يعطفون على المضمر بدون اعادة الخافض واذا اضيفت فى الاول الى التثنية لا يجاب الا بواحد
معين ولا بمثنى ولا بجمع جزءه بل يفرد نحو اى الرجلين جاءك لان الضمير يعود على المسؤل عنه وهو مفرد فى هذا القسم
قال الله تعالى اى الفريقين خير وكذا اذا اضيف الى الجمع وقيل اذا اضيف الى الجمع يجوز ان يجاب بواحد وباثنين
وبجمع على حسب ما تحقق عند القايل ولا يجاب فى القسمين الا بالمعرفة لانها فى معنى الهمزة وام المتصلة ولا يحذف المضاف
اليه الا اذا وجد ما يدل عليه كقوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى فان قوله تعالى المقدم قل ادعوا الله او ادعوا
الرحمن يدل على المحذوف اى اى الاسمين تدعوا والدعاء هنا بمعنى التسمية فيتعدى الى اثنين يقال دعوت
ابنى زيدا ثم قد يترك الاول اذا علم فيقال دعوت زيدا وكذا فعل فى الاية والمراد من قوله تعالى والرحمن الاسم المسمى
تنبيه وافعل التفضيل مثل اى فى الاضافة الى المعرفة والنكرة فزيد افضل الرجلين مثل اى الرجلين
عندك فيكون احدهما عندك وزيد افضل رجل مثل اى رجل عندك وكذى فى التثنية والجمع هذا حكم اى التى فى الاستفهام
اما الموصولة فانما يضاف الى المعرفة نحو امرر باى الرجل هو اخوك وان كانت صفة او حالا لا يضاف الى النكرة نحو
مررت برجل اى رجل وجاء زيد اى فارس وان كان شرطية تضاف الى النكرة والمعرفة كل ذلك على حسب معانيها
قال واذا اضيف الاسم الصحيح الى آخره **اقول** اذا اضيف الاسم الصحيح وهو ما ليس آخره
حرف علة او الملحق بالصحيح وهو ما آخره ياء او واو وقبله ساكن وانما الحق به فى ظهور الاعراب وغيره لان حرف
العلة الساكن ما قبله يخف النطق به متحركا وجب كسر آخره وهو ما قبل الياء لتناسب الكسرة الياء ولانه لو ضم
لاستثقل ولذا يكسر فى التجارى ولو فتح لانقلب الفا وقولهم الياء المفتوح ما قبلها مستثقل فيكسر ما قبلها يعنون
لعلم التفانى لا لان الكسرة اخف من الفتحة ولذا يقولون رايت القاضى ولا رحى ويجوز فتح ياء الاضافة وسكونه
والصحيح ان الاصل الفتح لان الكلمات الموضوعة على حرف اكثرها متحركة وهو القياس ليلا يلزم الاجحاف كضربت
وضربك وبزيد لكن قد يسكن للتخفيف وقيل اصلها السكون لانها وان كانت كلمة فهى حرف علة فيكون كواو ضربوا
وياء اضربى واجيب بان تحريك الواو بعد الحركة اثقل من تحريك الياء بعد الحركة كما مر فى المنادى واما ياء
اضربى فانما وضعت ساكنة الحاقا لها باختيها وهما الواو والالف فى اضربوا واضربا فان لم يكن الاسم صحيحا

ولا ملحقا به فان كان آخره الفا سواء كانت منقلبة اولا ثبتت لخفتها وعدم موجب قلبها كعصاى ورجاى
وضاربای ولانه لو قلبت واوا وياء وكسرت لتجانس اليا لانقلبت الفا ايضا وهذيل تقلبها الغير التثنية ياء
وادغمت في ياء الاضافة ووجهها انهم قدروا كسرها لتناسب الياء فردت الى اصلها فصار عصوى ودحيى ثم
لثقل الكسرة على حرف العلة ولحبهم الادغام كحب بني تميم اياه حتى حركوا وادغموا في مد ولم يمد اسكنوها وقلبوها
ياء ان لم يكن اياها وادغموها في ياء الاضافة فقالوا عصى ورحى كقراءة الحسن يا بشرى هذا غلام وكقوله
سبقوا هوى واعنقوا لهواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع العنق السير الشديد وتخرمهم الدهر اى اقتطعهم المعنى
كنت ارجو وفاتى قبل موت بنى العشرة فماتوا قبلى وخاب رجايى وكقول طلحة حين عوتب على بيعته
لعايشة يوم الجمل وتركه بيعة علي رضي الله عنه وضعوا اللج على قفى واراد باللج السيف شبهه لكثرة مائه وصفائه
ولم يفعلوا ذلك في التثنية قال الحاجبي لان الف التثنية لا اصل لها من واو وياء حتى يرد اليه ويجرى
فيه ما جرى في عصى عندهم اولانها لو قلبت ياء وادغمت لالتبس الرفع بالنصب والجر اذ تصير في الاحوال
غلامى بخلاف عصى فان اللبس حاصل وان لم يدغم ولم تقلب **قلت** يرد على الاول الف بشرى فانه لا
اصل لها ايضا وعلى الثانى ان نحو مسلمى قلبت الواو ياء وادغمت رفعا وان التبس بالنصب والجر فالصحيح ان
علة قلبها ان تقدر كسرها لتناسب الياء وتقدير الكسر انما يمكن فيما لا شىء فيه ينافيه والف التثنية من حيث هو
علامة الرفع ينافى الكسر وانما يكون فيما جاز تحريكه او قلبه بما جاز تحريكه ولم يوجد في الف التثنية بخلاف الف
بشرى فانها قلبت ياء متحركة في التثنية والجمع نحو بشريان وبشريات وقالوا في على ولدى على اللغتين على ولدى
كما قالوا عليه وعليك وانما قالوا عليه وعليك فرقا بين الحرف والفعل ولم يعكس لئلا يصير الفعل اثقل من
الحرف اوليدل على شدة الاتصال ثم حمل عليه كل ما كان آخره الفا من الحروف والاسماء الغير المتمكنة اذا اضيف
الى المضمر لعدم الاستقلال معنى والجر وان كان آخر الاسم المضاف الى الياء ياء سواء كان منقوصا نحو قاضى
او تثنية نحو غلامين او جمعا المقصور نحو اشقين ومصطفين ولغيره نحو المسلمين ادغمت نحو قاضى وغلامى واشقى
ومصطفى ومسلمى بعد حذف النون عما فيه هو وعلى لغة من يقول مررت بقاضى باثبات الكسرة تشبيها بالصحيح
يجب الادغام ويمتنع بقاضى لان هذه الكسرة من حيث انها لا معتدل اثقل من كسرة الاعراب لتبدلها فتحة وضمة
وسكونا وان كان آخر الاسم واوا ولا يكون ذلك الا في الجمع المذكر السالم في حالة الرفع سواء كان جمع صحيح فيكون
ما قبل الواو مضموما نحو جاء قاضون ومسلمون او جمع مقصور فيكون ما قبله مفتوحا نحو جاء اشقون فاذا اضيف
حذف النون وقلبت الواو ياء وادغمت فيقال مسلمى وقاضى واشقى ومصطفى فان اصله مسلمون وكذا الغيره
فقلبت وادغمت لا تمطرد في لغتهم انه اذا اجتمع الواو والياء واولاهما ساكنة ان تقلب الواو ياء وادغمت الاولى
في الثانية وكسر ما قبل الاولى ان كان مضموما واما في غيره مما يضاف فقبل الاضافة قلبت الواو ياء نحو دلى
في جمع دلو فان اصله ادلو قلبت الضمة كسرة والواو ياء للتخفيف واحتمل الفعل ذلك مع كونه اثقل لانه متعرض
للحذف بالجزم وللقلب الفا اذا بنى للمفعول فكانهما وقعا ثم ان كان ما قبل واو الجمع قلبت ياء ضمة قلبت كسرة
لتناسب الياء نحو مسلمى وان كان فتحة انقت كقولك في مصطفون مصطفى اذ لا موجب لتغير الفتحة لسهولة

الق م

النطق بما قبل الياء الساكنة وياء الاضافة مع ما ذكرنا من حروف العلة الساكنة قبلها مفتوحة نحو عصاى
وقاضى ومسلمى ومصطفى اذ لو سكنت لالتقى الساكنان وانما فتح لما مر من ان اصلها الفتح اوليلا يستثقل
بالضم او الكسر وجاز سكونها مع الالف قراءة نافع محياى ومماتى قيل لان مد الالف يقوم مقام الحركة فتختص
السكون بها وقيل لنية الوقف والجمع بين الساكنين جاز في الوقف لان الوقف على الحرف يزيد في صوته فتقوى
فيمون جاء في قاضى ومر آم حمزة قوله عز شانه وتعالى قدره وما انتم بمصرخى بكسر ياء الاضافة بناء على ان اصلها
السكون فكسر للساكنين ولم يبعد هذا عن القياس **فائدة** قلبوا الواو ياء في جاء في مسلمى ولم تقلب الالف
ياء في جاء في غلاماى لان قلب الواو ياء موجب خفة بخلاف قلب الالف ياء ولان الالف ابعد من الياء بالنسبة
الى الواو ولذا لم يجتمعا ردفا بخلاف الواو والياء **قال** واما الاسماء الستة فاخى وابى **اقول**
لها ثلاثة احوال ذكر في اول الكتاب حالة واحدة وذكر الباقيين وهما اضافتها الى الياء وقطعها عن الاضافة هنا
اما اب واخ فلما حذفوا حرف العلة من آخرها نسيا منسيا لما مر ولذا اعرب عينها كدم ويد صار كالصحيح كثوب
ومال فيجب ان يقال اذا اضيفا الى الياء ابى واخى كيدى ومالى واجاز المبرد ابى واخى بالتشديد لرده الواو المحذوف
وقلبه ياء وادغامه متمسكا بقوله قد راحلك ذا المجاز وقد ارى وابى مالك ذو المجاز بدار ذو المجاز موضع بمنى
والقدر ما يقدره الله تعالى من القضاء اى بقضاء الله تعالى نزلت في هذا المكان وليس بدليل لاحتمال ان قيمه بابيه
واصله ابين فلما اضيف الى ياء المتكلم وحذف النون وادغمت ياء الجمع فيها صار ابى والاب يجمع بالواو
والنون وان لم يكن علما لانه محذوف اللام كسنين والدليل عليه قوله فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا
واذا احتمل قوله وابى ما ذكرنا من الجمع فلا يحمل على ما ذكره المبرد اذ لا يثبت باب يحتمل الغير خصوصا هو
القياس في لغتهم ثم ولو سلم ان وابى فهو باب واحد كان رد اللام خلاف قياس ما حذف لامه واستعمال
الفصحاء فلا يعتد به وانشد ايضا كان ابى كرما وجودا يلقى على ذى اللبد الحديدا ولو اراد الجمع لقال يلقون
وجاء السماع في ابى وقاس عليه اخى لانه مثله في لغاته واصله وكثرة استعماله بخلاف البواقى واما حم وهن
فاذا اضيفا على لغة من اعربها بالحروف تقالى حمى وهنى كابى واخى على ما قرر واما فوك اذا اضيف فالافصح
فى لان اصله فوه اذ جمعه افواه حذف الهاء تخفيفا فلو ابقى على ما هو عليه لقلب الواو الفا وسقطت لسكونها
مع التنوين فيبقى الاسم المتمكن على حرف واحد الذى لم يوجد في كلامهم فقلب الواو ميما لانهما من مخرج
واحد ولان غنتة تناسب مد الواو وفي غير الاضافة فقيل فم واما في الاضافة فقد اسقوا منه اى من حذف العين
وبقاء التمكن على حرف واحد لمنعها التنوين وتحصن الواو بالمضاف اليه فيجب ان يثبت العين وبعضهم يبقى
الميم في الاضافة كقوله يصبح عطشان وفي البحر فمه وبعضهم يجمع بينهما كقوله هما نفثا في فى من فمويهما
وقياس الواو في الاسماء الستة سواء كان عينا نحو فوك او لاما نحو ابوك ان يضم ما قبلها لتجانسها فكان الاصل اذا
اضيف الى الياء فوى فوجب قلبها ياء وادغامها في الياء وكسر ما قبلها على ما هو قياس مثل ذلك فصار فى في
الاحوال الثلثة وقد جاء فمى كما مر في لغة ضعيفة ووجهها ان قياس الاسماء اذا اضيفت الى ياء المتكلم ان تلحق
باواخرها على ما هى عليه ياء الاضافة وفوك اذا افرد عن الاضافة يقال فم فيلزم ان تلحق باخره ياء عند الاضافة

ويقال في كاني **تنبيه** او ساطا ب واخ وحم وهن كانت متحركة لان جمعها افعال وانما تجمع عليهم فعل المتحرك الوسط الصحيح وكذا وسط ذو لتحركه في نحو قوله تعالى ذواتا افنان واما وسط فو كان ساكنا لانه الاصل ولا دليل على تحركه وافواه لا يدل عليه لان فعلا المعتل العين يجمع عليه ايضا نحو اثواب **فايده** ابردا اللامات المحذوفة من الاسما الستة اذا اضيفت الى يا المتكلم وردت اذا اضيفت الى غيره والفرق انه انما اعيدت لمعنى دعا اليه وهو ان يكون اعرابها بالحروف ظاهرا كما مر واذا اضيفت الى اليا لا يظهر اعرابها ولو اعيد لاماتها لانها يحصل بالقلب والادغام فلا فايدة في العود **فان قيل** هلا قيل رايت فاي بالالف في النصب ليظهر الاعراب ولا موجب للقلب كما قيل في التثنيه جا غلاماي **قلت** الف قولك رايت فاي مكسورة تقديرا لوقوعها قبل يا الاضافة وكذى فاءها لان فا الفعل من الاسما الستة تابعة في الحركة لحركة عينها التقديرية كما في اتم فتقوى بسبب القلب فيه فتقلب وليس حركة لام التثنية كذلك واذا قطعت هذه الاسما المذكورة عن الاضافة قيل اب واخ وحم وهن وفم بحذف لاماتها وجعل الاعراب على عيناتها بالحركة كما في يد تقلب الواو ميما في فم لما ذكر وقد تشدد ميمه ليكون عوضا عن العين واللام المحذوفتين وهو شاذ والاصح فتح فاء فمي على الاصل وقد جاء ضمها لان الميم عوض عن اليا ففي كالواو ومناسبها الضمة او ليدل على ان الاصل الواو وقد جا كسرها لان تعويض اليا من واو فيه كثير فلما عوض عنها الميم صار كتعويض اليا عنها **قال** وقد جاء حم مثل يد الى آخره **اقول** اي جاء في بعضها لغات غير ما ذكر فجاء حم مثل يد يعني على حرفين معربا بالحركة مضافا او غير مضاف فيقال هذا حم وحمك كيد ويدك فخالف اللغة الفصيحة المعربة بالحروف حالة الاضافة وقد يقال حمو وحمؤ مثل دلو ودلوك ملحق بالصحيح في جميع احواله وجاء حما وحماك مقصورا في الاحوال مثل عصا وعصاك وقد جاء هن وهنك مثل يد ويدك مخالفا لغة الفصيحة في حال الاضافة **قال** وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع **اقول** يعني لا احتياج الى الكلام في ذو باعتبار قطعها عن الاضافة وباعتبار اضافتها الى مضمر لامتناعهما فيها لان وضعها بمعنى مالك لا مطلقا بل ليتوصل بها الوصف الاسما باسما الاجناس نحو جاء رجل ذو مال فانه بدونها لا يصح وصف الرجل بالمال لانه غير مشتق ومقدم وفي الوصف به تاخير والمضمر ليس باسم جنس لان المراد به ما يدل على الحقايق فلا يضاف اليه ولم يقطع عن الاضافة لانه اسم متمكن فان دخله حركة الاعراب والتنوين تقلب الواو الفا وسقط للساكنين فيلزم ان يبقى المتمكن على حرف واحد وان لم يدخله بل يبقى على ما كان مضافا فاذا وقف في الرفع ذ ويلزم ما لا نظير له وهو متمكن آخره واو قبله ضمه ولا يلزم هذا اذا كان مضافا دايما لان الواو تصير كالحشو ولما مست الحاجة الى افراد فو اذ لا مرادف له ابدل من واوه ميما حتى لا يلزم محذور او لانها ليست مقصودة من حيث هي بمعنى مالك بخلاف مالك بل مع انها وصلة الى الوصف باسم جنس مضاف هي اليه كما ذكر فلا بد من ذكر المضاف اليه ليعلم خصوصيته فيفيد وفي حكمها متصرفاتها من ذات وذوا وذواتا وذوو وذوات ولا ترد لامه الا في تثنية المونث وكذى اُلُو واُلات جمعا ذو وذات من غير لفظها وقد يضاف الى العلم اذا جعلا علما نحو ذي يزن وقد يدخل على علم نحو ذي قطرية فيجعل من اضافة المسمى الى اسمه وقد يضاف

ذو الى المضمر الغايب شاذا كقول عمر رضي الله عنه اللهم صل على محمد وذويه وكقوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه وكقول كعب صبحنا الخزرجية مرهفات اباد ذوي ارومتها ذووها الخزرج قبيلة ومرهفات اي سيوف محددات وابار اهلك والارومة الاصل اي اهلك اصحاب السيوف اهل الخزرج وذووها في قول كعب اول فحامن ذويه في قول عمر رضي الله عنه لان هاء ذووها راجع الى مرهفات والمراد بها الموصوف وهي السيوف وان كانت في الاصل صفة وذووه في قول الآخر اسهل محملا من قول كعب لعود ضميره الى الفضل وهو اسم الجنس وقد يضاف ذو الى مضارع سلم على حسب المقام يقال اذهب بذي تسلم واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون وعلى هذا لانه من حيث هو بمعنى الصاحب سميه بالزمان لانه مصاحب للفعل فيضاف اليه كما ان الزمان يضاف اليه وانما يضاف الى مضارع سلم لاهتمامهم الى السلامة من الآفات والتقدير اذهب بذي سلامتك اي بالامر الذي يسلمك ولم يحمل ذو وسلم على ذي الموصولة الطايية لانها نادرة فالحمل عليها بعيد **قال** التوابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة **اقول** قوله كل ثان اي كل فرع في استحقاق الاعراب لانه كتتمة ولازم للسابق شامل للتابع وغيره كخبر كان وان وخبر المبتدا والمفعول الثاني للفعل المتعدي الى اثنين فانها ثوان فقال باعراب سابقه ليخرج خبر كان وان لانهما وان كانا ثانيي اسميهما لكنهما ليسا باعرابها وقال من جهة واحدة ليخرج خبر المبتدا والمفعول الثاني ونحوهما كالحال من المفعول وغيرها لان اقتضاء العامل وهو التجريد للمبتدا من جهة كونه مسندا اليه وللخبر من جهة كونه مسندا وكذا اقتضاء علمت للمفعول الاول من جهة كونه مسندا اليه من حيث المعنى وللثاني من جهة كونه مسندا كذلك وكذا ضربت نحو ضربت زيدا يوم الجمعة راكبا انما تقتضي زيدا من جهة اقتضايه مفعولا به ويوم الجمعة وراكبا من اقتضايه ظرفا وحالا لان الفعل في تعقله لا بد له من المفعول به وفي وجوده لا بد له من ظرف وحال مقيد بها فاقتضاؤه كلا من جهة مستقلة لا تتوقف على جهة اخرى بخلاف اقتضايه صفة معمولة فانه من جهة اقتضايه موصوفها مكملا لها يعني ان العامل قد يقتضي معمولا مكملا مبينا بصفة او تاكيد ونحوهما او مصحوبا بشي الا ترى ان اقتضاء ضربت للظريف في ضربت زيدا الظريف لتكميل وتبيين مفعوله لانه مقتض له من جهة توقف عقليته او وجوده عليه فانه فيهما مستغن عنه **تنبيه** ذكر كل في الحد خطا لانه سور يدل على كلية افراد الموضوع فلا يدخل في الحد لان الحد للحقيقة وهي ليست كلية ولا جزئية ولا واحدة ولا كثيرة وان لم تخل عن بعض هذه الاحوال ثم اعلم ان عامل التابع عامل متبوعه وبيانه ان التابع مركب فيعرب لفظا ان لم يشبه مبني الاصل او تقديرا ان اشبهه وعامل متبوعه بنفسه من جهة اقتضايه له كما مر فيعمل فيه وانما يعمل عمله في متبوعه لانه يشبه متبوعه في المعنى المقتضي لاعرابه المخصوص اما في العطف والبدل فظاهر واما في البواقي فلانها مكملات لمتبوعاتها وصالحة لان تقوم مقامها غالبا فتابع الفاعل يشبهه وتابع المفعول يشبهه فيعرب باعرابهما كغيرهما من المشبهات بهما كالمبتدا والحال توضيحه ان الظريف في جاء زيد الظريف شبيه بالفاعل من حيث انه صفة للفاعل او شبيه بالفاعل والمقتضي لرفعه وهو انه صفة للفاعل او شبيه به انما يتقوم بالرافع لمتبوعه وهو جاء اذ لولا هو لم يكن الظريف صفة للفاعل ولا شبيها به فهو العامل فيه لما مر انفا ولانه

نحو ضربت زيدا

جمعة م

فدحم

لامقدرا ذصح عنهم مر برجل منطلق زيد وابوه فلو كان تقديره مر برجل منطلق زيد منطلق ابوه لما صح
كما لا يصح التصريح بالمقدر هو به وقيل عامله مقدر هو مثل العامل في المتبوع لانه يجب ان تقدر في نحو
اعجبني قيام زيد وعمرو اذ قيام زيد لا ينسب الى عمرو اذ العرض الواحد لا يقوم بمحلين فيجب ان تقدر في
غيره طرد اللباب وقيل في البدل والعطف بالحرف مقدر لما في البدل فلمجيء تكرير العامل فيه صريحا كقوله
تعالى قال الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن آمن منهم وهو بدل البعض واما في العطف فلما مر ولان
فيه ما هو قايم مقام العامل فهو كالموجود فاجيب بان الاصل عدم التقدير ولانه يمتنع التقدير في نحو
اعجبني زيد حسنه لان الاعجاب لم ينسب الى زيد في المعنى ولذا يصح نفيه عنه وكذا في مثل جاءني غلام
زيد وعمرو ولانه لو قدر يتعدد الغلام وهو واحد فلا تقدر في غيره طردا للباب ولانه يلزم ان يمتنع قام زيد
وبكر العالمان وقال الحاجي تسلسل لو قدر لانه يكون تقديره جاءني زيد العالم جاءني زيد جاءني العالم
والعالم صفة فيكون جاءني العالم مقدرا بجاءني زيد العالم وهو بجاءني زيد جاءني العالم وهكذا **قلت** لا نسلم
ان تقدير جاءني العالم جاءني زيد العالم ولئن سلم فانما تقدر بعد موصوف ملفوظ لا مقدر والقيام ونحوه
موضوع لمعقوليه مدلوله من غير نظر الى تعدد فيصح نسبته الى واحد والى متعدد اذا اريد جنسه كما في نحو
قام الزيدان فالمراد من قيام زيد وعمرو نسبة مدلول القيام اليهما جميعا كما في قام الزيدين لان القيام
المنسوب الى زيد نسب الى عمرو والتعدد من حيث اللفظ لا غير واللام في قوله تعالى لمن آمن منهم للتاكيد
وكذا في قوله ولولا ان يكون الناس امة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة والعاطف
ليس نايبا عن العامل لاجتماعه معه نحو جاءني زيد وجاء عمرو وقال الحاجي الصحيح الانسحاب وجواز
التقدير في العطف المتعدد معنى وفي البدل بحرف الجر **قلت** ضعفه بين مما مر وقيل العامل العاطف
وقد حكى ابن برهان في شرحه لانه نايب عن العامل ومغن عن اعادته فيعمل عمله كما في سقيا زيدا فضعف بانه
لم يختص بنوع من الكلمة ولم يعمل عملا واحدا وقال المالكي التابع المشارك لما قبله في اعرابه الحاصل والمتجدد
قلت فيه نظر لان حرف العطف فيشارك مع ما قبله في اعرابه الحاصل والمتجدد نحو به دون **فايده**
لما كان اعرابهما من جهة يلزم ان لا يفصل بينهما لكنه جوز الفصل بينهما بغير الاجنبي كقوله تعالى افي الله شك
فاطر السموات والارض ففصل بالمبتدا لانه بعض جزء وبما ليس اجنبيا محضا الفصل بقوله تعالى وامسحوا
برؤوسكم بين ايديكم وارجلكم لان المجموع عمل واحد فيفيد الفصل الترتيب ولا يخفى جواز الفصل بالجملة الاعتراضية
والحالية ولا يفصل بين ما هو لازم لمتبوعه توكيدا او نعتا وبين متبوعه كاشتريت العبد اجمع اكتع وكابيض
يقق وكحلك الاحمر والشعرى العبور وكذا لا يفصل بين المبهم ونعته نحو رايت ذا الرجل ولا بين صفتين لا
يستغني احديهما عن الاخرى نحو ان امرا ينصح ولا يقبل لخاسر فانه لا يصح الاكتفاء بواحد من ينصح ولا يقبل
ولا جاز كقوله ان امرا امن الحوادث جاهل ورجا الخلود كضارب بقداح فانه فصل بجاهل **فايده**
اخرى لا تقدم معمول التابع على متبوعه فيمتنع هذا طعامك الرجل ياكل وكذا زيدا قمت فضربت كما لا يتقدم هو عليه
خلافا للكوفيين قال المالكي وانهم الزمخشري فانه قال في انفسهم من قوله تعالى وقل لهم في انفسهم قولا بليغا

يتعلق ببليغا والحق انه متعلق بقل **قال** النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا **اقول** الصفة
في الاصل وكذا الوصف مصدر كالزنة والوزن ثم الصفة تطلق بمعنى عام وهي ما يدل على ذات باعتبار معنى
هو المقصود وليس كل مشتق وهو الماخوذ من لفظ المصدر او نحوه ليدل على معنى منسوب اليه صفة كاسماء الزمان
والمكان والآلة ولا بالعكس كاسم الاشارة وذي واسماء النسب متضمنه معنى الصفة وضعا وليست مشتقه ونحو
الرجل وعرفج صار صفة في الاستعمال في نحو مررت بهذا الرجل وبقاع عرفج اي خشن ولم يشتقوا اسم الجنس
الدال على ذات باعتبار معنى كرجل فانه موضوع لذات الانسان باعتبار الذكورة والمراة موضوعة لها باعتبار
الانوثة لا يرد لانه ان قصد به الذات يكون اسما كجاءني رجل ورايت امراة وان قصد به المعنى وهو انا ذكر
بعد ما يدل على الذات يكون صفة نحو جاءني هذا الرجل ورايت هذه المراة ونظيره انك اذا قلت عندي ثلثة رجال يكون
ثلثة اسما واذا قلت عندي رجال ثلثة يكون صفة لتقدم ما يدل على الذات وبمعنى خاص وهو مرادفه النعت وقيل
النعت ما هو بالجبلة كطويل والصفة ما هو بالفعل كضارب فعلى هذا يقال البارى موصوف ولا يقال له منعوت
وعلى الاول يقال ان له وهو تابع يدل على معنى في متبوعه فقوله تابع يشمل النعت وغيره من التوابع ويخرج
الخبر ونحوه لانه مخبر مستقل باعرابه والصفة لم يستقل وقوله يدل على معنى في متبوعه يخرج ما سواه من التوابع
والمراد بمعنى المصدر وزاد الحاجي على الحد مطلقا قال انما قلت مطلقا اي غير مقيد لرفع توهم من توهم ان قايما
في مثل ضربت زيدا قايما داخل فيه فانه وان علم انه تابع يدل على معنى في متبوعه لكن دلالته عليه مقيد بحال
كونه مضروبا كما تقدم **قلت** انا اخرج الحال بقوله تابع لا نسلم التوهم ولئن سلم لا يراد في الحد لرفع التوهم الباطل
وايضا لو لم يكن الحال خارجه بقوله تابع لدخل فيه الحال الموكدة فانها دالة على معنى في صاحبها مطلقا **فان قيل**
علمه في قولك اعجبني زيد علمه يلزم ان يكون نعتا لانه يدل على معنى في متبوعه وهو بدل باتفاق اجيب ان
المقصود منه هنا انه المسند اليه لا عجبني كما ان المقصود من ثوبه وغلامه في اعجبني زيد ثوبه او غلامه لانه
يدل على معنى في متبوعه ولكن دلالته على معنى فيه انما جاء من قضية عقليه وهو ان العلم لا بد له من محل ولا محل الا زيد
ولا يرد كلهم وزيد في جاء القوم وجاء زيد زيد لان ما دلا عليه بحسب وضعهما دل عليه ما قبلهما وما دلا عليه بحسب
هذا المقام وهو رفع توهم ان الجائي بعض القوم وغلام زيد او متعلق آخر فانه معنى قايم بالسامع لا بالمتبوع فلم
يدل على معنى فيه **قال** وفايدته تخصيص او توضيح الى آخره **اقول** فايدة النعت اما توضيح
وهو الغالب ويكون في المعارف بسبب كثرة شهرته بعروض الاشتراك اللفظي نحو جاء زيد العاقل والشعرى
العبور او تخصيص عموم وهو في النكرات ويحصل باقتران الصفة بالموصوف وقد يوصف المجرد الثناء وهو تعريف
المخاطب ما لم يعرفه من اوصاف الموصوف المعلوم فالمراد منها تنويه بذكره لا فضله ومنه اوصافه تعالى نحو
بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله الذي انزل على عبده الكتاب او لمجرد الذم كقوله تعالى فاستعذ بالله من الشيطان
الرجيم قال ابو الطيب اساميا لم تزده معرفة ولكن لذة ذكرناها او لمجرد الترحم نحو رايت عبدك الذليل او التوكيد
كقوله تعالى ولا تتخذوا الهين اثنين واذا نفخ في الصور نفخة واحدة لانه معلوم ان الهين اثنان وان نفخة
واحدة فلفايدة اثنين وواحدة مجرد توكيد ومنه ذهب امس الدابر **تنبيه** الاسم قد يوصف ويوصف به

كاسم الاشارة وتدستخان فنه كالمضمرا والاول كيفتو او الثاني كالعلم والصفة اما فعلي وهو ما كان علاجا واما
جلوى كطويل واما غريزى اى نفسانى كشريف واما من حرفه او نسبة كبزاز وقرشى قال المالكي النعت تابع
يكمل متبوعه لدلالته على معنى فيه او فى متعلق به والمراد من المكمل ان يرفع احتمال اشتراكه فيخرج به البدل والعطف
بالحرف وخرج بقوله لدلالته على معنى فى متبوعها التوكيد وعطف البيان **قلت** لاحاجة الى قوله يكمل
مع انه يخرج اوصافه تعالى نحو بسم الله الرحمن الرحيم اذ لم يعرض له اشتراك لفظي او معنوى حتى يرفعه نعته ولا الى
قوله او فى متعلق به لان صفة الشئ بفعل متعلق به ايضا يدل على معنى فى المتبوع فان معنى انت رجل كثير عدوه
انت رجل معادا وانت رجل فاضل لان الفاضل يعاد به الجهال كذى معنى انت رجل مو دب خدامه او رحب
فناؤه رجل مو دب ورجل جواد الا ترى ان معنى زيد كثير الرماد انه مضياف **قال** ولا فصل بين ان يكون
مشتقا او غيره **اقول** اذا اريد بالنعت تابع يدل على معنى فى متبوعه فكل تابع يدل على معنى فيه يكون نعتا
وان لم يشتق نحو مررت بزيد هذا اى المعين وان لم يشتق هذا ولكن لما كان اكثر الكلمات الواقعة نعوتا وضع مشتقا
ظن كثير كالزمخشري والمالكي ان الاشتقاق وهو عندي اخذ صيغه لمعنى عن اصل مع وجود معناه الدال هو عليه
بحروفه وابقاء حروف الدال او بدلها بعرفتها فيها فيكون ضرب مشتقا من الضرب لا رجع من التقهقرى ولا قطع
من الانقطاع لتجرده عن النون الدالة على المطاوعة ولا جذب من الجبذ ويكون خفق مشتقا من الخفقان
واغتسل من الاغتسال لان الفيها ونون خفقان زيدت للتوسع لا للدلالة وكذى فتح من النزع لانه وان لم يبق
فيه الياء التي لها مدخل في الدلالة وجد فيه عوضه وهو الراء الزايدة وينتقض قول الميداني هو مناسبة اللفظين معنى
وتركيبا والزمخشري هو ان ينتظم صيغتين معنى مع زيادة احديهما شرط فاوجبوا تاويل غير المشتق بالمشتق فقالوا
تميمي وذو مال مؤولان بمنسوب ومتمول ومررت برجل اى برجل يكامل فى الرجولية وانت الرجل كل الرجل
اى انت جملة هذا الجنس بكماله قال هو الفتى كل الفتى ما علموا ابعد اللهم لذبه الصلول والعالم حق العالم وجد العالم
بالكامل فى شانه والجد هنا بمعنى الحق يقال جاده فى الامر اى حاقه ومررت برجل رجل صدق ورجل رجل
سوء بصالح وفاسد والصدق بمعنى الصلاح والسوء بمعنى الفساد ههنا فضعف قولهم بان الاصل عدم التاويل
ولم يثبتوا دليلا يوجب اشتقاق النعت فلا احتياج الى التاويل مع دلالة غير المشتق على المعنى المقصود من
النعت بنفسه فان هذه المشتقات التي جعلوا المذكورات مؤولة بها معانيها الوضعية لا انها مؤولة بها وكثير من الاسماء
وقعت صفة اى وضعت ليدل على ذات باعتبار معان هي المقصود اما عموما اى مطلقا فى جميع استعمالها
خبرا وحالا ونعتا مثل المنسوب وذو المضاف واخواته المضافة الى اسم جنس ولم يشتق من شئ نحو مررت برجل
تميمي وذي مال وبامراة ذات مال واما خصوصا اى فى بعض معانيها واحوالها نحو مررت برجل اى رجل فانه
يدل على كمال الرجولية وبهذا الرجل ويا ايها الرجل فان الرجل يدل على معنى الذكورية فى المنعوت به واسم الجنس
المحلى باللام اذا كان تابعا للمبهم من اسم الاشارة واى يكون صفة اى نعتا لها دالا على معنى فيه لان المبهم المقدم
دال على الذات فتعين ان يدل اسم الجنس على معنى فيه ولم يشتق ولزم وصف المبهم باسم الجنس لانه لم يدل على
حقيقة الذات واحتيج الى ما يبين حقيقتها فاتى باسم الجنس لذلك لانه الموضوع للدلالة على الحقيقة الذات وانما

يستعمل اى صفة فى موضع فيه مبالغة كالشجاعة والكرم واذا حصل صفة لا يكون استفهامية لان الاستفهام
لا يجامع الوصفية وهو بعض ما يضاف اليه الى ما اختص بحال كالكمال فتضمن بعض تلك الحالة والحالة وصف
فى الحقيقة فصار اى وصفا لتضمنه الحالة وهي الكمال وكذا فسر بكامل فتكون دالا على معنى ولا يضاف الا
الى نكرة اذا وصف به فلا يقع وصفا للمعرفة فان وقع بعد المعرفة نصب على الحال نحو جاء رجل اى رجل
انما رجل واشترط ان يضاف اى وكل وحق وجد وما يجرى مجراها الى مثل المنعوت لانك تريد بيان كماله
فى الخصلة الدال هو عليها من الرجولية ونحوها اى بلغت النهاية فيه بحيث يتعجب منه فلا يجوز جاء رجل اى عالم
وقولك هذا عبد الله كل الرجل مع قبحه لان المضاف اليه لم يماثل المنعوت جايز لان عبد الله رجل فكانه
قيل هذا الرجل المدعو عبد الله كل الرجل والمنسوب مزيه فى شبه المشتق فى الدلالة على المعنى لانه مطردة
ولذا رفع به الظاهر دون شذوذ نحو مررت برجل تميمي ابوه وضعف مررت برجل اسد وكذى برجل اسد
ابوه لانه وضع لحيوان مخصوص لا باعتبار معنى فيه فيجب لمن اجيز ان يقدر مثل محذوف والاصل عدم
الحذف ومثله انما يعتمل اذا كان مسموعا واجاز سيبويه ان يقع مثله حالا نحو هذا زيد اسدا وهذا خاتمك حديدا
لانه يقع خبرا والحال قريب منه لا النعت لانه يشترط سبق العلم به وقال ابو سعيد ما يدل على مقدار من العدد
والكيل والوزن يجوز ان يقع نعتا بلا خلاف نحو مررت بابل ماية وبنسوة اربع لانه يدل على كثير ونحو مررت
برجل ضرب اقرب جوازا منه لان المصدر يشبه المشتق من حيث انه يدل على معنى قايم بالذات ولانه
اصل المشتقات فيجوز ان يقوم مقامها بخلاف غيره من الاسماء الجامدة كاسد ونحوه وفايدته المبالغة فاذا قيل
رجل عدل او صوم فكانه عدل كله وصوم كله اى صار نفس العدل والصوم فلا يثنى ولا يجمع ولا يونث لانه يدل
على القليل والكثير فى اصله واذا وصف به فالاكثر ان يكون فى معنى اسم الفاعل يقول مررت برجل حسبك
اى محسبك اى كافيك ومنهم قولهم جاء رجل كفيك اى كافيك وهمك اى يهمك امره ونحوك اى شكلك ومنه هذا
ضرب صبر وطعن نتر ورمى سعر ومر برجل شرعك وهتك الهبر القطع والهبرة قطعة من المقطوع والنتر
الحبس وسعر اى محرق والشرع الخوض يقال امر شرع اى هو مما يشرع فيه ويطلب والهد القوة وكذا يقال
للرجل القوى وقد يجى بمعنى المفعول نحو رجل زور اى مزور وهذا الدرهم ضرب الامير اى مضروبه والمصدر اذا
كان بمعنى اسم الفاعل والمفعول لا يتعرف بالاضافة فيقع صفة لنكرة ويكون حالا بعد المعرفة نحو جاء زيد
حسبك اى كافيك الان والصحيح ان نفس المصدر اذا وقع صفة كان بمعنى اسم الفاعل او المفعول قال عز الدين
فحينئذ يثنى ويجمع ويتحمل الضمير **قلت** فيه نظر وقيل يقدر ذو مضافا فانه حذف وهو مختار المالكي تبعا
للحاجبي وهو ضعيف لانه يلزم الحذف وان يطرد وقوع المصدر صفة **قال** ويوصف النكرة بالجمل
الخبرية **اقول** اصل النعت ان يكون للنكرة لان ابهامها بالوضع وابهام المعرفة للعرض والمراد من
الجملة هو الحكم فى المعنى وهو نكرة والا لم يفد ذكر الجملة شيئا وقولك زيد القايم ليس لحكم القايم اذ المراد منه زيد
محكوم عليه بانه القايم المعهود كما مر وبعد ان علم حكم ايضا على تلك الجملة بانها نكرة لخلوها عن المعرفات ولانها
مؤولة بمفرد نكرة واذا كانت الجملة نكرة يوصف بها النكرة كساير النكرات والصفة تشبه خبر المبتدا فى انه دال

المسبكـ

على معنى في غيره ولذا الصفة قبل العلم به خبر والخبر الجملة مقدر بمفرد فكذى الصفة فيشبكل ما هو حكم اى مسند في الجملة مفرد تكون صفة في المعنى لانه الدال على معنى في المتبوع ولانه الدال على الحكم فيقدر بجاء رجل قام ابوه او جاء رجل ابوه قايم بجاء رجل قايم ابوه وجاء رجل ابوه القايم بجاء رجل محكوم عليه بان اباه القايم وكذى يلزم الضمير كما في الخبر الجملة للربط بينها وبين موصوفها وقد يحذف فيقال هذا سمن منوان بدرهم ولا يقال هذا رجل عمرو قايم كما في الخبر وكذى يمتنع ان تكون الجملة الواقعة صفة انشائية من امر ونهي واستفهام وتمن وغيرها وان صح وقوعها خبرا لان الصفة لا بد من تقدم معرفتها للمخاطب لان الغرض بها ايضاح الموصوف بحال ثابته له لا لغيره حتى تخصصه والانشائية معناها مقارن للفظها فاذا وقعت انشائية فيؤول كقوله ما زلت اسعى واختبط حتى اذا جن الظلام واختلط جاؤا بمذق هل رايت الذيب قط يصف قوما سقوه لبنا مخلوطا بالماء حتى غلبه الماء وماثل لونه لون الذيب لورقته لانه سماه الورقة لون الرماد والسماء اللبن الرقيق قوله هل رايت الذيب قط صفة لمذق وانشائية وخال عن الضمير فيؤول بان يقدره بمذق مقول عندها هل رايت الذيب قط فهو صفة بالحقيقه محذوف والباقي محموله وقريب منه قول ابي الدرداء اذا وجدت الناس اخبر تقله فان وجدت ان كان بمعنى علمت يكون الناس في الاصل مبتدا واخبر بعده خبره مع انه امر وان كان بمعنى صادفت يكون اخبر بعده حالا وايا ما يجب ان يؤول بمقول وهاء بعده للسكت واما قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت **قلت** لا يعنيني انما جوز لان اللئيم في تقدير التنكير لان اللام فيه للجنس لا للاستغراق ولا للعهد كما في قوله تعالى فاكله الذيب لان المعنى الذي يحصل به يحصل بالنكرة ولم نصب المسترشدي في قوله اللام في اللئيم للعهد ويسبني حال عنه لانه يلزم ان لا يكون اسما اذا لم نسبه واللئيم لئيم دايما ولان سياقه يدل على ان مراد الشاعر ثباته وهو لا يحصل بعدم التفاته الى سب لئيم واحد **فوايد** اذا اردت نعت شيين فان اشتركا في الاعراب والعامل لفظا ومعنى وفي النعت نعتا بلفظ نحو رايت رجلين كريمين وانطلق زيد وذهب بكر الكريمان وان اختلف اعرابهما او عاملهما وجب قطع النعت فيرفع على ان يكون خبر مبتدا وواجب حذفه او ينصب بفعل واجب حذفه فيقال ضرب زيد بكرا العالمان او العالمين وجاء زيد وذهب بكر الكريمان او الكريمين على اضمارهما واعني اذ الاتباع متعذر وان اختص كل نعت نفرق النعتان وعطف نحو رايت رجلين كريما وظريفا وجاز التفريق اذا تعدد النعت والمنعوت نحو مررت برجل وامراة قايم وقاعدة وهو المسمى اللف والنشر ويجوز تفريق المنعوت وجمع الصفة ان اتحد العامل نحو اكرمت زيدا وعمرا الكريمين واذا كان للاسم نعتان واحدهما مفرد والاخر جملة فالاحسن تقديم المفرد قال الله تعالى وهذا ذكر مبارك انزلناه لان المفرد اصل في هذا الباب وقد يعكس كقوله تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك والمنعوت اذا كان معين المعنى بدون نعته جاز ان يقطع عنه ويرفع على انه خبر مبتدا واجب الحذف وان ينصب بفعل واجب الحذف والا تعين الاتباع وشرط عز الدين القطع بطول الكلام والمالكي تعدد النعت في النكرة لان النكرة لا يستغني عن التخصيص فلا بد من اتباع بعض النعوت كقوله ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى ويجوز النعت بمنفي ويلزم ان يقرن بلا ويكرر نحو رايت

رجلا لا كريما ولا بخيلا **فان قيل** هو خارج عن النعت لانه لا يدل على معنى في متبوعه **قلت** يدل على انه بخيل وان نعت بمشكوك او منوع يكرر باما نحو جاءني رجل اما دمشقي واما بغدادي وقد يحذف الموصوف اذا عرفت بقرينة حال او مقال وصلح موضعه للنعت بان يكون مفردا ويشترط ان يكون مشتقا نحو جاء قايم قال الله تعالى وعندهم قاصرات الطرف اتراب ويمتنع ان لم يكن مشتقا نحو مررت برجل اي رجل وكذا ان لم يصلح موضعه له في غير الشعر الا نادرا وهو بان يكون الصفة جملة او شبهها من جار ومجرور فمن الاول قول ابي ذويب وعليهما مسرودتان قضاهما داود وصنع السوابغ تبع والمراد درعان مسرودتان والدروع السوابغ وكقول المسحل ربا شماء لا ياوي لقلتها الا السحاب والا الاوب والسبل الاوب النحل لانه يوب الى بيته والسبل المطر بين السحاب والارض والتقدير ربا ربوة شماء من ربوته اي علوته والشم الارتفاع وربوة شماء اي مرتفعة ومن الثاني قول ابي الاسود لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم اراد احد يفضلها وتيثم مضارع للمخاطب اصله تاثم فلما كسر التاء على لغة من يكسرها قلب الهمزة ياء والحسب الماثر والميسم الجمال وكقوله مالك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر جادت بكفي كان من ارمى البشر اراد بكفي رجل وكبداء القوس مقبضها وقوس كبداء اذا ملاء مقبضها الكف ومستن جادت كبداء وكقول النابغة اتخذل ناصري وتخز عبسا ابر بوع بن غيظ للمعن كانك من جمال بني اقيش يقعقع بين رجليه بشن اراد كانك جمل من جمال بني اقيش وهي وحشيه نافرة فاذا وقع بين رجليه شن وهو القربة اليابسة كان اشد نفورا والمعنى ان بني عبس قتلوا رجلا من اسد فقتلوا به رجلين من عبس فاراد عيينة بن حصن ان يعين بني عبس وينقض العهد الذي بين قومه ذبيان وبين اسد فقال النابغة له وهو من يربوع بن غيظ بن غيظ بن مرة اتخذل بني اسد وهم حلفاؤنا ثم قال يا يربوع اعجبوا للمعترض لامر لا يعنيه ثم قال تغضب يا عيينة سريعا لما لا ينبغي لعاقل ان يغضب عنه ومنه قوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم اي الا احد له وقدر الكوفيون موصولا بعد الا اي الا من له مقام معلوم فضعف بان مجرد تقدير الموصوف اقرب وعد الزمخشري منه قوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني اي انا ابن رجل جلا وقال سيبويه جلا جملة في الاصل وفيه ضمير ثم سمي به فصار محكيا على ما كان وقد يحذف الموصوف راسا ويعامل مع نعته معاملته كالصاحب والفارس والراكب والابطح والاطلس والاجرع والاورق فان كلا اختص بموضع خاص فانه انما يستعمل الراكب في راكب الجمل والفارس في فارس الفرس والابطح في مكان متسع والاطلس في الذيب والاجرع في مكان مستو والاورق في المتغير اللون كلون الرماد والاطلس في لون يضرب الى الغبرة كلون الذيب فصار كاسم الجنس الدال على الذات المخصوص كالرجل ولذا لا يظهر موصوفها ولا يعمل شيء منها لا يقال هذا صاحب زيدا ونحوه وقد يحذف النعت العلم به **فان قيل** ينبغي ان يمتنع حذفه لانه موضع الاطناب فالحذف ينافيه وينقض الغرض منه **قلت** اتم ما في كلام القايل من التفخيم والتعظيم وضدهما مقامه فكانه لم يحذف فانك اذا اخذت في مدح انسان وقلت انه كان والله رجلا فانه في قوة رجلا كاملا شجاعا ومنه قوله تعالى يدمر كل شيء بامر ربها وكذب به قومك وهو الحق وقد نعت

على الجوار اذا أمن اللبس كقوله كانّ نسج العنكبوت المرمل والمرمل المنسوج ومنه قول امرء القيس
كانّ ثبيرًا فى عرانين وبله كبير اناس فى بجاد مزمّل والبجاد الكساء قال ويوصف بحال الموصوف وحال
متعلقه **قلت** اما الاول وهو الدال على معنى فى الذات الدال عليها موصوفه نحو جاء رجل عالم فهو القياس
لصريح دلالته على معنى فى متبوعه ولفايدته التخصيص او التوضيح بنفسه واما الثانى وهو الدال على معنى
فى ذات مرتبطه بذات موصوفه بضمير نحو جاء رجل حسن غلامه فانه وان لم يكن على القياس نزل حال متعلق
المنعوت قال الحاجبى كما فى الخبر فانّ زيد قايم ابوه مثل زيد قايم فى صحة الخبريه ولحصول فايدة النعت (مر لحال المنعوت م)
وهى التخصيص او التوضيح **اقول** لا يصح قياسه على الخبر باعتبار الحد الذى ذكره فان الواجب فى الخبر
صدقه على ما صدق عليه المبتداء واما النعت فيجب ان يدل على معنى فى متبوعه ومجرد الفايدة لا يصحح النعت
فانّ عطف البيان ايضا يفيد التوضيح بل لا بدّ من دلالته على معنى فى منعوته لئلا يختل حدّه وهو لا يدل على
معنى فيه ظاهرا فينبغى ان يقول الحاجبى بدل قوله كما فى الخبر لحصول دلالته على معنى فى متبوعه ونقرره كما انا
اقرره الآن وعبارة الزمخشرى وكثيرا قد نزّلوا نعت الشى بحال ما هو من سببه منزلة نعته بحاله وقال الشارحون
معناه نعت الشى بحال ما هو سببه اى بفعل ما هو متصل به الشى بوجه ما نزل منزلة نعته بحال نفسه واراد بالحال
الفعل لانّ الفعل عند المعتزلة من الاحوال التى قالوا بها الآن الحال اعمّ والسبب فى الاصل الحبل ثم استعمل فى شى
يتوصل به الى غيره كالاب المتصل به الى وصف الملك بجايع فى قولك رايت ملكا جايعا ابوه وقيل المراد بالسبب
هنا التعلق بين الشيئين كالعداوة والزوجية والاخوة الذى بثبوته بينهما اضاف احدهما الى الاخر اذ به يصير فعل
احدهما سببا لتخصيص الآخر وتعيينه فصحّ ان يوصف احدهما بفعل الاخر لانّ السببية كانّها اتحدتا وهذا الكلام
مشعر ايضا بانّ الصفة لا يلزمها الدلالة على معنى فى متبوعه بل يكفى الفايدة وانها المصحح للنعت وانا اقول
معنى كلام الزمخشرى اى ان نعت شى بفعل ما هو سبب لان يدل فعله على معنى فى الشى منزل منزلة نعت
ذلك الشى بفعل نفسه فانّ جايعا فى قولك رايت ملكا جايعا ابوه نعت للملك وفعلا لابيه الذى هو سبب
ان ينعت الملك بجوعه فنزل جايعا فى نعتيته للملك مع انه فعل ابيه منزلة فعل الملك لكون القايم هو به وهو ابوه
سببا لدلالته على بخل الملك وقطع رحمه ولم نقل بحال متعلقه او بحال المضاف الى ضميره لانه انما يصح ان
ينعت الشى بحال متعلقه اذا كان سببا لان يدل حاله على معنى فى متعلقه فان لم يكن سببا له يمتنع ان يوصف
بحاله نحو مررت برجل قام جاره ولم يقل بحال سببه اذ السبب بالحقيقة حال المتعلق لا المتعلق نفسه نعم له تعلق
فى السببية فلذا قال ما هو من سببه واتى بمن وقيل لان سبب الوصف بفعل غيره لا ينحصر فى واحد
وبعد ان جعل هو ما هو من الشى المنعوت وضمير سببه للحال يعنى المنعوت يكون سببا الفعل المتعلق وعلة قيامه
به لانه يلزم حينئذ امتناع مررت برجل عالم جده فعبارة الزمخشرى ادق لانه علل بالعلة القريبة اذ نعت الشى (هامش: [illegible])
بفعل غيره معلّل بان الغير سبب نعت ذلك الشى بفعله ثم هذا التعليل معلل بان الغير الذى هو سبب النعت
متعلق ذلك الشى المنعوت والتعليل بالقريبة اولى ولانه اذا كان بين الشيئين تعلق باحد الوجوه المذكورة
ونحوها يكون احدهما سببا لان ينعت الآخر بفعله وقد لا يكون بين شى وشى تعلق ولا يصح اضافة احدهما

الى الآخر ويكون سببا لنعت الآخر بفعله لعارض له نحو رايت رجلا ضاربا عمرو اباه فانه لا تعلق بين
ذلك الرجل وعمرو مع انّ عمرا سبب ليكون فعله نعتا لذلك الرجل لعروض ملابستهما اياه فالاول وهو
النعت بحال المنعوت وفى حكم النعت بحال متعلقه اذا لم يرفعه نحو جاء رجل حسن ابيه او حسن اباه يتبع المنعوت
اى يوافقه فى عشرة اشياء فى الاعراب وهو ثلثه الرفع والنصب والجر لانه اعرب من الجهة المعرب منها
متبوعه فقام فى قام زيد العاقل كما نسب الى زيد نسب الى العاقل بواسطة قيامه بزيد فوجب اعرابه بمثل
اعرابه وفى التعريف والتنكير لانه موفى المعنى فقصد توافقهما فيه لفظا لتوافقهما فيهما فى المراد منهما وفى
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لانه للذات المنعوته به فوجب مطابقتها فى الخمسة اذ لو تخالفا
فى شى منها التخالفا فيهما فيختل المعنى ولانّ الاصل فى النعت واكثره ان يكون مشتقا فاذا كان النعت بحال
الموصوف اى بحال متعلقه ولم يرفعه يستتر فيه ضمير عايد اليه والضمير يطابق المرجوع عليه افرادا وتثنية
وجمعا والمشتق يطابق مستتره افرادا وتثنية وجمعا ومطابق المطابق للشى مطابق له فاذا كان الموصوف
مثنى يثنى ضميره واذا ثنى ثنى نعته المستتر ذلك الضمير فيه فيقال جاء رجلان كريمان وهكذا التقدير فى التانيث
والجمع نعم يجوز ان يوصف مجرور محله نصب او رفع بالمنصوب والمرفوع كقوله تعالى ما لكم من اله غيره ومررت
بزيد الكريم ولا يلحق الهاء صفة المونث اذا كانت فعولا بمعنى فاعل نحو جاءت امرة صبور وشكور وعدو ليتميز عن فعول
بمعنى مفعول نحو ركوبة وحمولة وحلوبة وقد جاء امراة عدوة حملا على نقيضها وهو صديقة وقد وقع على
الجمع بلفظ الواحد قال تعالى فانهم عدوّ لى الا ربّ العالمين وكقوله نصبن الهوى ثم ارتمين قلوبنا باعين
اعداء وهنّ صديق وقد عكس فاسقط الها عن فعيل فقيل شاة سديس اذا دخل السادسة وريح خريق اى
شديدة واذا كان فعيلا بمعنى مفعول نحو كف خضيب ولحية دهين ليتميز عن فعيل بمعنى فاعل نحو عليم وقد
لا يزول الها نحو رجل علامة ونسابة ولا يدخل هذه التاء فى صفته تعالى لانها للمبالغة وكثير ما فيه نقص والظاهر
انها بالحقيقة على الاصل لانه قد نزل ذلك الرجل منزلة الجماعة لكثرة علومه ومنه بهيمة وهلباجة اى احمق
وغلام ربعة اى لا طويل ولا قصير ومكان بعقة اى مرتفع ومعا جياع قيل لانه اراد بالواحد الجنس وقيل
ثوب اسمال نظرا الى انه مؤلف من قطع **فايده** فى كل صورة انما تجتمع اربعة من العشرة لا غير
لان كل اربعة منها سابى الستة الباقية الا ترى انك اذا قلت جاءنى زيد الظريف يوافقا افرادا وتعريفا
وتذكيرا ورفعا فالافراد ينافى التثنية والجمع والتذكير التانيث والتعريف التنكير والرفع النصب والجر
فالحاصل ستة وثلثون مسئلة […] والثانى وهو النعت بحال متعلق الموصوف الرافع به فانه يتبع
الموصوف فى الخمسة الاول لما ذكر فى القسم الاول ولا مانع لانها من احكام الاسماء فليس النعت مع المرفوع (فهاهنا)
به كالفعل مع فاعله والاحسن ان يقال لما حصل به التميز الذى هو المقصود من النعت تعلق امره بالمنعوت
فى المتابعة الا فى ما يعيه منها كونه لمتعلق الموصوف اى لمن هو له حقيقة فقسم احكامه بينهما فهو فى الخمسة
الثانية لم يتبعه لانّ تبعية النعت الموصوف فى هذه الخمسة فيما كان بحال الموصوف باعتبار انّ فاعله
المستتر فيه راجع الى موصوفه ومطابق له فطابقه النعت وفى هذا القسم لم يستتر فيه راجع الى موصوفه

ومطابق لمعيّطابقها النعت وفي هذه القسم لم يستتر فيه راجع الى موصوفه لان المرفوع به متعلقه فلا يتبعه نعته
في هذه الخمسة والنعت حكمه بالنسبة الى فاعله في تلك الخمسة حكم الفعل مع فاعله المظهر لانه يشبه الفعل ولذا
يعمل فكما ان الفعل المظهر فاعله لا تغير باتصال الضمير به ولا بلحوق حرف الاعراب به لانهما لا يتصلان به حينئذ
فكذلك هذه الصفة لا تغير بالتثنية والجمع اذا كان فاعله ظاهرا وعبر الحاجبي عن هذا بقوله فكما ان الفعل مفرد
اذا تقدم فكذلك هذه وفيه نظر لان الفعل دائما مفرد مقدم على فاعله فنقول جاء رجلان حسن غلامهما وحسن
غلاماهما وحسن غلمانهما كما تقال جاء رجلان حسن غلامهما وغلاماهما وغلمانهما فكما ان الفعل انما يذكر ويونث باعتبار
فاعله فكذلك هذه الصفة نحو جاء رجل حسنة جاريته وجاءت امراة حسن غلامها ومن ثم اى ومن جهة ان
الصفة كالفعل اذا ظهر فاعلها حسن قام رجل قاعد غلمانه لانه لم يطابق فاعله الظاهر في الجمع وضعف قام
رجل قاعدون غلمانه كما يضعف قام رجل يقعدون غلمانه وجاز قام رجل قعود غلمانه لانه جمع على صيغة
لم يشبه فيها الفعل اذ لم يجئ الفعل عليها بخلاف قاعدون فانه شبيه يقعدون حروفا وحركة وسكونا فلا يلزم
من امتناع قاعدون غلمانه امتناع قعود غلمانه تتمة قال الجزولي النعت اما وصف محض حليه كالاشقر
والطويل او منسوب كالعربي والبخاري او عمل وهو علاج او محسوس كالضارب وغير علاج كالملازم والمخالط
او غيرها كالعاقل والعالم والواقع بحال المتعلق على ثلثة اوجه ان يتصل الضمير المنعوت ففاعله او به او بغيرهما
نحو مررت برجل ضارب ابوه وبرجل ضاربه عمرو وبرجل ضارب اباه بكر فسيبويه جوّز ان يعرب في الصور كلها
باعراب المنعوت واوجب عيسى بن عمر في الصورة الثانية ان كان عمليا نصبه على الحال ان وقع وهو غير علاج
ورفعه ورفع ما بعده على المبتدا والخبر ان وقع وهو علاج او لم يقع بعد ان يكون مستقبلا وسيبويه يجوز ما
اوجبه والزمه ان ينصب مخالطها في قول ابن ميادة ونظرن من خلل الستور باعين مرضى مخالطها السقام
صحاح لان المانع عنده من اجرايه على المنعوت اضافته والروايه جرّ مخالطها واما وصف غير محض وهو ثلثة اقسام
مفرد وهو كل مقدار من اسم الجنس نحو مررت برجل ماية وغيره نحو بباب ساج وبرجل اشد اى شديد ومضاف
نحو مررت برجل اى رجل ومثلك وغيرك ونحوها ومشبه بالمضاف وهو المستعمل مع صلة نحو مررت برجل افضل منك
واب لك وصاحب لك فان وقع صفة بحال الموصوف تبعه اعرابا وان وقع بحال متعلقه فالمختار رفعه بالابتداء
لغلبة اسميته بخلاف ما هو وصف محض **قال** والمضمر لا يوصف **اقول** لان صفة المعرفة للتوضيح
وهو واضح فلعله اذا قلت جاء زيد وبكر ضربته وان كان الظاهر عوده الى الاقرب لكن يحتمل الابعد فلا
يكون واضحا فاذا قلت الكريم والكريم مختص باحدهما يحصل الوضوح فوصفه مفيد للتوضيح كما في جاء زيد العالم قلنا
فقال الحاجبي ان انا في غاية الوضوح بحيث لا يحتمل غيره فلم يوصف ثم حمل عليه باقي المضمرات كما حمل نعد على
يعد لتسلك الباب مسلكا واحدا والاولى ان يقال المضمر المتكلم والمخاطب في غاية الوضوح فلا يحتاجان الى الوصف
والغايب وان احتاج لكن لا يكفي عنه الا بعد ان يعرف المراد به فان بقي ابهام ورجع في كشفه الى المظهر لانه الاصل
والمقصود بالذات ونحو ربه رجلا لا نعت لان الغرض منه الابهام والنعت للبيان فبينهما تناف ولان ابهامه
زال بتمييزه ولا نعتا المضمر للمدح والذم حملا على انه لم ينعت للبيان لانه الاصل ولا يقع المضمر صفة لان وضعه

للدلالة على الذات لا المعنى والعلم لا يقع صفه لانه لم يوضع للدلالة على المعنى **فان قيل** لو لم يدل عليه
لما عمل في الظرف في قوله انا ابو برزة اذ جدّ الوهل **قلت** هذا من قضيه عقليه وهي اشتهاره بالشجاعة
فكانه قال انا الشجاع اذ جدّ الوهل ويقع موصوفا بباقي المعارف لزوال الاشتراك الاتفاقي الواقع فيه فيوصف
بذي اللام وبالمبهم وبالمضاف نحو مررت بزيد الكريم وبزيد هذا اى الحاضر وبزيد ذلك اى البعيد وبزيد صديقك وبزيد
غلام عمرو وبزيد غلام الرجل واذا ثنى او جمع العلم لم يوصف بالمبهم فلا يقال مررت بالزيدين هذين وبالزيدين
هولاء لانه خرج عن كونه علما وصار اسم الجنس واسم الجنس لا يوصف بالمبهم لانه اعرف منه والمضاف الى
المضمر يوصف بما يوصف به العلم نحو مررت بغلامك هذا وبغلامك صاحبنا وبغلامك الكريم وبغلامك صاحب العالم
والمضاف الى العلم يوصف بما يوصف به العلم الا بالمضاف الى المضمر فلا يقال مررت بغلام زيد صاحبنا ويقال مررت
بغلام زيد هذا ونحوه ووصف المضاف الى المعرّف باللام بالمعرّف باللام لم يحسن لانه اعرف ولذا قال ابو سعيد
حقه البدل واختار المسترشدي ان المضاف الى شي حكمه حكم ذلك الشيء في التعريف فقال المضاف الى المضمر
لا يوصف ولا يوصف به والمضاف الى علم يوصف ولا يوصف به وقال مثل جاء غلام زيد صاحب عمرو بدل
لا صفة وفيه نظر لان المعرف بواسطة ليس كالمعرف بنفسه ولذا العلم اخص من ذي اللام **تنبيه** اللام
في نحو مررت بهذا الرجل لتعريف الحضور لا للعهد وغيره وقرينته لفظ هذا **قال** والموصوف اخص او مساو
اقول يلزم ان يكون الموصوف اخص من صفته او مساويا لها لانه المقصود بالنسبة المفيدة والصفة لم تقصد   اخص مم
بالنسبة المفيدة لان المقصود منها الايضاح لا الافادة وما يقصد بالنسبة المفيدة يكون اشد مراعاة لانه
الدال على الذات المقصودة فلزم ان يكون اشد تعريفا لكونه ادل على الذات فينبغي ان يكون الموصوف اعرف
فان لم يكن فلا اقل من المساواة والا يلزم ان يكون غير المقصود ادل من المقصود وهو على خلاف القياس والحكمة
لان عادتهم ان يبدأوا بالاعرف فلا يحتاج الى بيانه فان لم يكتف السامع به ياتون ببيانه والعلم اعرف من
المبهم لانه يصلح لما حضرك من الاجناس كلها وهو من المعرّف باللام لانه يصلح الحاضر والغايب ومن جهة
كونه اخص او مساويا لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف لمثله لان ما عداهما من المعارف اخص منهما
فان قيل كيف بين الاعم الاخص **قلت** البيان انما حصل بمجموعهما ومجموعهما اخص من كل منهما منفردا
فان زيدا الطويل اخص من زيد وحده ومن الطويل وحده ومن ثم كان الصفة والموصوف كشيء واحد **قال**
وانما التزم وصف باب هذا بذي اللام للابهام **اقول** لم يوصف المبهم من اسم الاشارة وغيره كاي
الا بذي اللام نحو هذا الرجل وهذا العالم ويا ايها الرجل وان اقتضى قوله والموصوف اخص او مساو جواز وصفه
بالمضاف الى المبهم والى ذي اللام لانه اخص منهما قال للابهام يعني ان المبهم يدل على الحضور والتعين ولم يدل
على حقيقة الذات التي اشير اليها به فلا بد ان يذكر بعده ما يدل على حقيقة الذات ولا طريق له الا وصفه به
فوصفه بما يدل على الذات قبل الصفات اى وصفه بما يدل على خصوصية الذات قبل وصفه بما يدل على معنى
في الذات لان خصوصية الذات هو القياس والحكمة والاسم الموضوع للدلالة على حقيقته وخصوصية الذات
هو اسم الجنس لا العلم ونحوه ولا بد من تعريفه ليطابق موصوفه بشيء يقصد به تعريفه باعتبار معناه في نفسه اى باعتبار

معناه ومدلوله الذي في نفسه وذلك انما تحصل باللام لانه الموضوع لتعريف الشئ باعتبار نفسه فاختص وصفه
باسم الجنس ذي اللام لا بالمضاف اليه او الى غيره لان الاضافة تعرف الاسم باعتبار التعلق لا باعتبار معناه في
نفسه الذي هو المقصود هنا ولا يقال مررت بهذا الضارب ونحوه الا على نية حذف الموصوف واقامة وصفه مقامه
فيكون المراد الاسم **قال** ومن ثم ضعف الى آخره **اقول** ومن اجل ان الغرض من صفة المبهم
بيين ذاته لا معنى فيه ضعف مررت بهذا الابيض اذ ليس في الابيض ما يتبين به حقيقته وخصوصه الذات
المشار اليها بهذا وقوي قولك مررت بهذا العالم وان لم يوضع العالم ليقصد به حقيقة الذات بل ليقصد به معنى
فيها لانه يتبين به ان المشار اليه رجل اذ لا يوصف به ما سواه مما يشار اليه بالاشارة الحسية فكان في ضمنه
تبين حقيقة الذات الذي هو المقصود اذ هو في الحقيقة صفة للرجل المقدر والذي يدل على ان نعت الاسم المبهم
لبيان حقيقة ذاته انه لا يفصل بينه وبين نعته لانهما كشئ واحد اذ المراد بهما هو المراد باسم الجنس فيمتنع مررت
بهذا يوم الجمعة العاقل وكذا بهذين العاقل والطويل بخلاف غيره فانه يجوز مررت بزيد يوم الجمعة
العاقل وبالزيدين العاقل والطويل **قال** العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه **اقول** اراد
بالعطف المعطوف لا فعل المتكلم وهو لغة الرجوع الى ما انصرف عنه والامالة والثني ويسمى هذا التابع به لتثنيه
العامل بالتابع والمتبوع ويعبر الكوفيون عنه بالنسق لانه على نظام متبوعه من قولهم ثغر نسق اذا استوت اسنانه
وكلام نسق اذا كان على نظام واحد **قال** تابع ليشمل العطف بالحرف وغيره وقال مقصود بالنسبة اي
بنسبة عامله الى متبوعه اسناديا او غيره فان للفعل الى كل من مقيداته نسبة ليخرج ما ليس مقصودا بالنسبة
التي الى متبوعه بل بالايضاح ونحوه كالصفة وعطف البيان او بالتقرير كالتوكيد فالصفة كالعاقل في جاء زيد العاقل
انما جئ بها لتوضيح زيد لا لانه مقصود بنسبة المجئ ولذا شرط في الصفة كونها معلوما للمخاطب ثبوتها للموصوف
ليصح الايضاح وما هو مقصود بالنسبة هذه شرط فيه ان لا يعلم المخاطب ثبوت النسبة له فلا يرد الفاضل في جاء
زيد العالم والفاضل لانه مقصود بالنسبة التي لجاء الى العالم **وقال** مع متبوعه ليخرج عنه البدل فانه مقصود بالنسبة
لا مع متبوعه بل دونه فان الاسناد في اعجبني زيد علمه الى العلم حقيقة وان كان الى زيد لفظا ويدخل فيه عمرو في
قولك ازيد عندك ام عمرو لانه يساوي متبوعه في المقصود منه لانه يساويه في امكان ثبوت الحكم وانتفائه عنده
وطلب تعيين منهما ثبت الحكم له الدال على ذلك الهمزة مع ام وكذا ما بعد او يساوي ما قبله فيما سيقت له او من حكم النسبة
قال المالكي وغيره يرد عليه نحو جاء زيد بل عمرو وما جاء زيد لكن عمرو لانه لم يقصد بالحكم الا التابع **قلت**
المراد بالمقصود كل مذكور قصدا لا ليكمل غيره فالمتبوع في المثالين يكون مقصودا بخلاف الصفة فانه ذكر ليكمل موصوفها
وبخلاف البدل فانه ما ذكر من جهة انه المقصود بالنسبة فانه اما ذكر من غير قصد اليه كما في بدل الغلط واما ذكر
ليكمل تابعه كما في غيره وايضا التابع والمتبوع مقصودان في ما جاءني زيد لكن بكر وفي جاءني زيد لا عمرو بالنسبة
وان كان احدهما بالنفي والآخر بالاثبات خارجان عن نفس النسبة **قال** الاندلسي الجملة لا يرد من هذا الحد
قلت اريدت على ما اثنته في حروف العطف ويقال العطف بالحرف عطف النسق وهو من اضافة البيان
كثوب خز **قال** يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة **اقول** جعله شرطا لوجود العطف

مان النفي والاثبات م

بعد تمام حده بما سبق ومن جعله حدا كالزمخشري والمالكي وغيرهما يرد عليه وما اهلكنا من قرية الا ولها
كتاب معلوم عند من جعل لها كتاب صفة قرية ونحو جاء زيد العالم والعاقل اذ العاطف قد يتوسط بين الصفات
لشبهها بالعطف لتغايرها لما قبلها مع بقائها على الوصفية التي كانت عليها واندراجها في حد النعت فلو جعل العطف
ما يتوسط بينه وبين متبوعه عاطف لدخل فيه بعض الصفات وغرضنا من حده بفصله عنها وقد يتوسط بين
الجملة المؤكدة وبين متبوعها كقوله تعالى اولى لك فاولى ثم اولى لك فاولى وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك
ما يوم الدين وقد يحذف العاطف ايضا كقوله صلى الله عليه وسلم تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع
بره من صاع تمره ومنه قوله كيف اصبحت كيف امسيت مما يغرس الود في فؤاد الكريم اراد قول كيف اصبحت
وكيف امسيت بحذف المضاف والعاطف فهو عطف مع انه لم يتوسط عاطف وقد يحذف المعطوف مع الواو
والفاء كقوله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة تقديره فافطر فعدة وكقوله تعالى لا نفرق بين
احد من رسله تقديره بين احد واحد ومنه قول النابغة فما كان بين الخير لو جاء سالما ابو حجر الا ليال
قلائل وانما احتاج العطف الى حرف رابط دون غيره من التوابع لانه متوسط بين كمال الاتصال والانفصال
فيحتاج الى رابط والبدل مغاير لمتبوعه من كل وجه لانه في نية الاضراب عنه ولذا يبدل النكرة من المعرفة
والمذكر والمفرد من ضديهما وبالعكس فكانه لا علاقة بينهما فلا احتياج الى رابط والبواقي كجزء من متبوعها
فلا احتياج الى رابط وسيأتي حروف العطف واحكامها وقد مر ان عامل المعطوف عامل متبوعه او مقدر
او العاطف نائب عنه **قال** واذا عطف على المرفوع المتصل اكد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد
اقول لان المتصل المرفوع لما تأكد اتصاله بما قبله معنى لانه فاعله ولفظا لانه كجزئه ولذا اسكنوا اللام
في نحو ضربت لانهم لم يجدوا كلمة رباعية جميع حروفها متحركة الا مع تاء التأنيث نحو شجرة فاستثقلوا ولذا اذا
الحق ثلاثي برباعي سكن ثانيه كما قيل في قرد قردد وانما اسكن اللام في ضربت لان حركة العين معتبرة
في الفعل لحركة اللام في الاسم فلم يغير ولما صار كالجزء كرهوا العطف عليه لانه توهم عطف الاسم على الفعل اذ لا
يعطف على الجزء ولانه يظن في زيد ذهب وعمرو ان عمرا معطوف على زيد لا على مستتر ذهب فجئ بمنفصل مستقل
موافق له معنى ليكون كانه عطف عليه لفظا ولا شك انه في المعنى معطوف على المتصل لانه المقصود بالنسبة
فان قيل اذا اكد بمنفصل يصير كانه تأكيد للفعل لانه لا يؤكد الجزء **قلت** ذكرت انه اشترط في العطف
المغايرة وزيد في ضربت وزيد كما خالف الضمير خالف الفعل وعطف الاسم على الفعل قبيح وعلى جزئه ممتنع فيرجح
توهم عطفه على الفعل والتأكيد اشترط فيه الموافقة والمنفصل لما خالف الفعل في جميع وجوهه ووافق المتصل
في اكثر وجوهه يعلم انه تأكيد له لا للفعل فلا يكون فالحاصل ان عطف الاسم على جزء الفعل توهم عطفه عليه وتأكيده
لما هو كجزئه لا توهم انه للفعل الا ان يكون **قال** الا ان يقع فصل فيجوز تركه **اقول** اما الاتيان بالمنفصل
وهو الاحسن فلما تقدم قال تعالى وما عبدنا من دونه من شئ نحن ولا آباؤنا واما تركه فلطول الكلام ولو كان
الفصل بحرف النفي كقوله تعالى سيقول الذين اشركوا لو شاء الله ما اشركنا ولا آباؤنا وجاء الزمخشري ان
آباؤنا معطوف على مستتر لمبعوثون للفصل بالهمزة في قوله تعالى أئنا لمبعوثون أو آباؤنا الاولون وهو الفصل

قولهم في مبالغه قبول الحق اقبل ان قبل كل الحق والباطل بنصب الحق باقبل ورفع الباطل بالعطف عليه مستتر قبل
واختار المالكي جواز العطف من غير فاصل من غير ضرورة وهو مذهب الكوفيين قال لانه حكى عن سيبويه عن العرب
مررت برجل سواء والعدم فانه عطف العدم على مستتر سواء وقال جرير ورجا الاخيطل من سفاهة رايه مالم يكن
واب له لينالا وقال عمر بن ابي ربيعة قلت اذ اقبلت وزهر تهادى كنعاج الملا تعسفن رملا فانه لا ضرورة
في العطف لتمكنه من ان ينصب اب وزهر على المفعول معه **قلت** يحمل على الشاذ ومعنى المفعول معه لم يوجد
في البيتين لمن تامل تهادى اي تميل في مشيها يمينا وشمالا لا يعني بطئ مشيها كمشي نعاج وقع في الرمل والزهر جمع زهراء
اي البيضاء وتعسفن ركبن غير الطريق والملا الفلاة الواسعة ويعطف على المنصوب المتصل من غير وجوب تاكيده
بمنفصل نحو ضربته وزيدا لانه فصله اذ نحو زيد فانه فلا حكم عليه بانه جزء معنى ولا لفظا لانه لم يسكن ما قبله بسبب اتصاله
قال واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الجار نحو مررت بك وبزيد قال تعالى فقال لها وللارض ائتيا طوعا او كرها
وعليها وعلى الفلك لان اتصال المضمر المجرور بما قبله من حيث انه ليس معه كلاما ولم ينفصل عنه بوجه ما اشد من اتصال
المضمر المرفوع به فكره ان يعطف عليه اسم مستقل وليس لنا مجرور منفصل لنؤكد به ثم نعطف عليه فاعيد العامل
الاول ليكون عطف المجموع على المجموع فيكون المعطوف عليه مستقلا بنفسه ولذا الغرض اوجبوا اعادة بين في قولهم المال
بينك وبين زيد لا ليستحق النسبة فانها وان لم تحقق بواحد الا ترى ان قولك المال بينك غير مستقيم اذ لا يعقل
الا في متعدد لكن يعقلها تحصل بمجرد العطف على المضاف اليه نحو المال بين زيد وبكر فثبت ان اعادة بين
في نحو المال بينك وبين زيد لما ذكرنا **فان قيل** وان لم يكن لنا مجرور منفصل لكن يؤكد المجرور بالمرفوع
المنفصل فهلا اكدوه به فعطفوا وقالوا مررت بك انت وزيد **قلت** تاكيد المجرور بالمرفوع غير قياسي
فاعادة الجار اولى منه ولئلا يلزم خلاف قياس اخر وهو العطف لفظا للمجرور على المرفوع ومذهب يونس
والفراء والكوفيين واختار المالكي انه لا تجب اعادة الجار قالوا لان حجة من اعاده وهي انه يشبه التنوين
لامتناع انفصاله واتباعه حركة ما قبله فلا يعطف عليه كما لا يعطف على التنوين ضعيفه لان شبهه
بالتنوين لو منع العطف عليه لمنع من ان يؤكد او يبدل منه كما لا يؤكد التنوين ولا يبدل منه **قلت** ليس
حجة الاعادة انه كالجزء مثل التنوين بل خوف ظن انه عطف على المتصل هو به ولا نظن في عجبت منك انت
او منك علمك ايها تاكيد لمنك وبدل منه لانتفاء شرطها وهو الموافقة كما مر استدلوا بقوله تعالى وصد عن
سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام فانه قرئ بالجر عند الجميع وقال تعالى واتقوا الله الذي تساءلون
به والارحام بالجر في قراءة حمزة اجيب ان الواو فيها للقسم تعظيما لها او على تقدير الرب وحذف الباء
منها اكتفاء بالباء المتقدم للطول وان كان غير قياس وليس والمسجد عطفا على سبيل الله كما ظن عز الدين للفصل
بالاجنبي وهو وكفر به بين جزئي الصلة للمصدر وكذا حذف الجار للضرورة في قوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا
فاذهب فما بك والايام من عجب ثم قال المالكي فاذا لم يعد الجار فالاولى النصب وكذا نصب الاكثر الارحام
والجميع اهلك في قوله تعالى انا منجوك واهلك وكذا اذا بعد المعطوف من المعطوف عليه الظاهر فانهم
نصبوا رسلا في قوله تعالى واوحينا الى ابرهيم واسمعيل الى قوله وآتينا داود زبورا ورسلا قد قصصناهم

فانه للفصل بـ وآتينا داود زبورا نصب وان كان المعطوف عليه المجرور مرفوع المحل يجوز ان يرفع المعطوف على
محله فانه قرئ حبة على ورقة في قوله تعالى وما تسقط من ورقة الا يعلمها ولا حبة **فوايد الاولى**
قد يحذف المعطوف عليه كقولك نعم وعمرا في جواب اضربت زيدا ومنه قوله تعالى فلن يقبل من احدهم ملء الارض
ذهبا ولو افتدى به تقديره لو ملكه ولو افتدى به وكقوله تعالى اضرب بعصاك الحجر فانفلق اي فضرب فانفلق
وقد يحذف المعطوف ويبقى عمله كقوله اذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا تقديره وكحلن
العيونا ومنه قوله تعالى والذين تبوءو الدار والايمان تقديره واعتقدوا الايمان وكقوله خدشا اصغناه كلا نا
فلن ارى وانت نجيا اخر الدهر قال المالكي انت مرفوع بمقدر لان فاعل همزة المتكلم لا يرفع غير ضميره وقال الحاجبي
اذا تقارب فعلان معنى ولكل متعلق جوز العرب حذف احدهما وعطف متعلقه على متعلق المذكور على حسب ما
يقتضيه لفظه اجراء لاحد المتقاربين مجرى الاخر نحو تقلدت بالسيف والرمح فيكون جر قوله وارجلكم من هذا
القبيل الا على الجوار كما قاله الامام لانه لم يات في كلام فصيح **الثانية** لا يعطف اسم على فعل ولا بالعكس
اذ لا اشتراك في عامل اي عامل احدهما لا يعمل في الاخر وكذا اول قوله تعالى ادعوتموهم ام انتم صامتون وقوله
افلا تبصرون ام انا خير من هذا الذي هو مهين وقوله ان المصدقين والمصدقات واقرضوا الله قرضا
حسنا بام صمتم وافلا تبصرون انا خير ام الذي هو مهين وان الذين تصدقوا وكذا اول قولهم ما زيد بقايم
ولا ذاهبا بان الباء زايدة وقولهم ما زيد نعم الرجل ولا قريبا ما زيد حسنا ولا قريبا من الحسن وقال المالكي يعطف
الفعل على اسم يشابهه وبالعكس كقوله تعالى ان المصدقين الاية وكقوله يخرج الحي من الميت ومخرج الميت
من الحي وكقوله يا رب بيضاء من العواهج ام صبي قد حبا او دارج عطف دارج على حبا لانه بمعنى درج
العوهج المراة التامة الخلق **الثالثة** لا يعطف فعل على فعل لم يتحد زمانهما فلا يعطف ماض وامر على مضارع
وبالعكس اما قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله فتقديره وهم يصدون عن سبيل الله والجملة
حال واذا اتحد الزمان جاز كقوله تعالى يقدم قومه يوم القيمة فاوردهم النار وكقوله ولقد امر على اللئيم يسبني
فمضيت ثمت قلت لا يعنيني **الرابعة** قد يقدم المعطوف بالواو على المعطوف عليه اذا لم يلزم تصدره
لا تقدمه على عامل المعطوف عليه ولا فصل بينه وبين معمول عامل غير متصرف كقوله وانت غريم لا اظن قضاءه
ولا العنزي القارظ الدهر جائيا تقديره لا اظن قضاءه جائيا هو ولا العنزي وكقوله عليك ورحمة الله السلام
والقارظان رجلان من عنزة خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا فيمتنع وعمرو زيد قايمان ومررت وبكر بزيد وما وعمرا
احسن زيدا وكذا ما احسن وعمرا زيدا والظاهر انه مختص بضرورة الشعر وصرح به بعض وقال الفاء وثم مثل
الواو في هذا الحكم وقال وكذا يمتنع اذا كان المعطوف عليه مع العامل فيه في موضع المبتدا فلا يجوز ان وزيدا بكرا
قايمان لان ان بمنزلة الابتداء العامل فهي مع اسمه بمنزلة المبتدا **قال** والمعطوف في حكم المعطوف
عليه ومن ثمه لم يجر في ما زيد بقايم او قايما الا الرفع **اقول** المعطوف مثل المعطوف عليه حكما فان كان خبرا كان
خبرا وان كان حالا كان حالا وكذا شرطا فان كان خبرا مشتقا او حالا مشتقا او صلة فلا بد من عايد يتعلق بالمعطوف
لان شرطه ان يصح قيامه مقامه ولذا يمتنع في قولك ما زيد بقايم او قايما ولا ذاهب عمرو الا الرفع فاذا ذاهب يكون عمرو

مبتدا، وذاهب خبره ويكون الجملة معطوفة على الجملة قبله اذ لو نصب عطفا على قايما او جر عطفا على بقايم لكان خبرا عن زيد في المعنى كالمعطوف عليه ويمتنع اقامته مقامها نحو ما زيد ذاهبا عمرو وما زيد بذاهب عمرو اذ لا يصلح خبرا لانه اجنبي عنه اذ لم يصدق على زيد وكذا لو وقع مثله في الحال نحو جاء زيد راكبا وذاهب عمرو فانه يجب رفع ذاهب وجاز نحو ما زيد ذاهبا ولا اسدا لانه لا يجوز هنا لان ما اوجب الضمير في ذاهب وهو كونه مشتقا لم يوجد في اسدا بخلاف ما نحن فيه من المثال وكذا يصح ما ابو زينب قايما ولا ذاهبة امه ويمتنع ما ابو زينب قايما ولا ذاهبة امها لان امها اجنبي عن اسم ما كعمرو ولو قرى ولا ذاهبتا امها برفعهما يصح ويكون من عطف جملة على جملة ويجوز نصبه في ليس زيد قايما ولا ذاهبا عمرو على ان يكون عمرو عطفا على زيد وذاهبا على قايما وقدم الخبر على الاسم في المعطوف لا على ان يكون عمرو مرفوعا بذاهبا فانه فاسد على ما مر وسعتد هذا التقدير في مسئلة ما لان ما لا تعمل في الخبر المقدم على الاسم في جملة هي بنفسها لما مر من ضعف عملها فلان لا تعمل في الخبر المقدم في الجملة المعطوفة للبعد ولانها فرعها من حيث ان المعطوف تابع اجدر ويمتنع ليس زيد بقايم ولا ذاهب عمرو بالجر لانه لو رفع عمرو بذاهب يلزم خلو الخبر عن الضمير وان رفع بالعطف على زيد وجر ذاهب بالعطف على بقايم يلزم العطف على عاملين لان الواو يكون نايبا عن ليس وعن الباء خلافا للمالكي فانه قال ليس من العطف على عاملين بل من حذف عامل لدلالة مثله عليه كقوله أخلق بذي الصبر ان يحظى بحاجته ومدمن القرع للابواب أن يلجا واذا جاز حذف المضاف مع جر المضاف اليه لدلالة المتقدم عليه فالجر بالحرف المحذوف لدلالة المتقدمة عليه اولى لانه في عمل الجر امكن من الاسم كقوله أكل امرء تحسبين امراء ونار توقد بالليل نارا وكقوله نعلق في مثل السواري سيوفنا وما بينها والكعب غوطى بعانف تقديره وكل نار وبين الكعب **قلت** حذف المضاف ودلالة مثله عليه لاستقلاله اسهل لان حرف الجر كالجزء من مجروره ولذا لا يفصل بينهما بظرف ونحوه ونقدر ان كلمة واحدة بان الحكم عليها باعراب واحد وجزء الكلمة لنقصانه في الدلالة وعدم استقلاله لا يدل على جزء كلمة اخرى واما قوله ومدمن القرع ونحوه فللضرورة وان كان المعطوف ذا ضمير نحو ما زيد قايما ولا ذاهبا اخوه جاز فيه النصب وهو ظاهر والرفع على ان يكون خبر ما بعده وهو اخوه في مثالنا ويكون من عطف الجملة على الجملة والجر لانه اكثر دخول الباء على خبر ما وليس فتقدر كالملفوظ كقوله بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا وكقوله ما الحازم الشهم مقداما ولا بطل ان لم يكن للهوى بالعقل غلابا وهذا فيما اصلح المعطوف عليه للجر فيمتنع لست تضرب ولا مسافر وكذا قد يجر المعطوف على المنصوب باسم فاعل كقول امرء القيس فظل طهاة اللحم من بين منضج صفيف شواء او قدير معجل لانه يجر كثيرا باضافته اليه وهذا الجواز انما هو لتصور الاضافة فيمتنع انا ضارب عندك زيدا وبكر **فرع** يمتنع عند المبرد زيد الضارب الرجل وبكر بجر بكر لانه يمتنع ان يقوم مقام الرجل اذ يمتنع الضارب بكر وقال سيبويه يجوز لانه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه وانما اشترط فيه ان يكون مثله مما تعلق بالمعنى فنصب المبرد عبدها في قول الاعشى الواهب المائة الهجان وعبدها يوهب مقتدل واذا قلت ما زيد بقايم ولا ذاهب اخوه يجوز فيه ايضا الرفع كما مر والجر وهو ظاهر والنصب عطفا على موضع بقايم واخوه مرفوع به لا بما لانه يلزم ان يعمل مقدرة في الخبر المقدم

على اسمه ويجوز هنا في ليس لقوة عملها **مسئلة** اذا قدم الاسم على الوصف نحو ما زيد قايما او بقايم ولا عمرو قاعدا او لا ابوه قاعدا يجوز في الصفة وهو قاعد الرفع والنصب ويمتنع جره وان جر قايم بالباء لا يمتنع حينئذ ان يكون خبرا لما فيمتنع ان يكون معطوفا على خبرها فيمتنع جره وكذا يمتنع الجر اذا وقع مثله في خبر ليس الا عند من يجوز العطف على عاملين **قال** وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها فاء السببية **اقول** هذا كالجواب عن اعتراض وهو ان يطير فاعله مستتر عايد الى الموصول ويطير مع فاعله صلة للذي ويغضب عطف عليه ولا ضمير فيه لان فاعله زيد فاجاب الحاجبي بان هذا الفاء ليس فاء العطف وانما هي فاء السببية فلا يشترط فيما بعدها ما اشترط فيما بعد العاطف وانما اللازم ان يوافق ما بعد العاطف ما قبله في الضمير ولذا لو قيل الذي يطير ويغضب زيد الذباب لم يجز باتفاق وقال المالكي اختصت من العاطفة الفاء بان يكون المعطوف عليه سببا للمعطوف نحو كسرته فانكسر فاختص من حروف العطف بعطف ما لا يصلح للصلة لخلوها عن العايد على الصلة نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها من حيث سببيتها تجعل ما قبلها مع ما بعدها جملة واحدة فلا حاجة الى الضمير في المعطوف فكانه قيل الذي ان يطر يغضب زيد الذباب وهذا تصريح بانها للعطف الا ان سببيتها تغني عن الضمير لحصول الربط بها فالصواب ان يقول الحاجبي لانها العاطفة التي للسببية **قال** واذا عطف على عاملين الى آخره **اقول** العطف على معمولي عاملين يمتنع عند البصريين المتقدمين مطلقا ومن صوره ان زيدا في الدار وعمرا الحجرة وكذا زيد في الدار وعمرو الحجرة وعند الفراء والكوفيين جاز مطلقا واختار امر عند كثير من المتاخرين يجوز واما تقدم فيه المجرور على المرفوع او المنصوب في المعطوف عليه ثم جاء المعطوفان على ذلك الترتيب نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا لانه وجد مثل هذا في كلامهم كالامثلة التي نذكرها الان والاصل عدم التاويل والتقدير ومنعوا ما سواه وهو اختيار الحاجبي واستدل بان العاطف اذا ولى المعطوف المجرور يقوم مقام الجار لانه في موضعه فيقوى به فيمتنع ما سواه نعلم منه ان تقدير كلام الحاجبي اذا عطف على معمولي عاملين لم يجز عند المتاخرين الا اذا تقدم المجرور خلافا للفراء فانه اجاز مطلقا خلافا لسيبويه فانه لم يجز مطلقا ولا خلاف في جواز العطف على اكثر من معمول لعامل واحد نحو ان زيدا قايم وعمرا منطلق وضرب زيد عمرا يوم الجمعة وبكر خالدا يوم السبت لان العاطف فيه قايم مقام عامل واحد يتعدد معموله وانما ترجم الباب بالعطف على عاملين مع انه ينبغي ان يترجم بالعطف على معمولي عاملين اذ المعنى عليه تنبيها على ان العاطف ينوب عاملين ويكون واسطة لانسحاب عملها على ما بعده كما سنذكر حجة الفراء بجي ذلك من العرب مقدما المجرور كقولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة فان جر بيضاء بالعطف على سوداء ونصب شحمة بالعطف على تمرة فيكون الواو نايبا عن عاملها وهما ما وكل وكقوله أكل امرء تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا اي كما ان صورة الانسان لا توجب الكمال كذا صورة النار لا توجب ان يكون نارا مفيدة نافعة فانه عطف نارا على امرء ونارا على امرءا بالواو وكقوله ألا يا القوم كل ما حم واقع وللطير مجرى والجنوب مصارع وكقوله تعالى ان في السموات والارض لايات للمؤمنين وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما انزل الله من السماء من رزق فاحيا به الارض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون فانه عطف اختلاف على خلقكم وآيات على آيات وكقوله تعالى الذين احسنوا الحسنى وزيادة والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها فانه عطف

الذين على الذنب وجزاء على الحسنى فيجوز اذا تقدم غيره قياسا عليه نحو ان زيدا في الدار وعمرا الحجرة وزيد في
الدار وعمرو الحجرة قال الحاجبي وجماعة حجة سيبويه ان العاطف باب فلا يزيد به على الاصل ولم يعمل اصل
هذين العاملين فالباب اولى **قلت** العاطف ليس نايبا في العمل الا عند شذوذ لان عامل التابع عامل متبوعه
او مقدر مثله كما مر وقال المالكي حجته ان العاطف كمعدٍّ ويمتنع تعديه عاملين بمعدٍّ واحد **قلت** لو كان
العاطف كمعد يمتنع ان يعطف اكثر من واحد بعاطف كما امتنع ان يعتدي الى اكثر من واحد بمعد لكن يصح
ضرب زيد عمرا وبكر خالدا ويمتنع مررت بزيد فرس اذا كان تقديره بفرس وانا اقول يجب ان يقال امتنع
العطف على عاملين لان العاطف واسطة ودال على ان عمل العامل الذي قبله منسحب على ما بعده من جهة عمله
فيه فهو من تتمه ذلك العامل لدلالته على انه مقتضى لما بعده كالا والحرف الجار فهو كجزء منه وما هو كجزء من شيء
لا يكون كجزء من آخر ولذا لا يتعلق جار بفعلين فاذا وقع قبله عاملان وبعده معمولان تعلق كل بكل جعل العاطف
دالا على الاول لسبقه ويقدر مثل الثاني وانما حذف ليلا يتكرر ولدلالة مثله السابق عليه في كلام واحد ولا يجعل
دالا على الثاني وان كان اقرب اليه لانه لا يمكن ان يجعل الاول دالا على مثله المحذوف فلانه لا يكون المجموع حينئذ
كلاما واحدا فافهم ويجب تاويل الامثلة المذكورة لانه اولى من خرم قاعدة مطردة فسيبويه قال حذف المضاف
وهو كل من قوله سفا ونار وابقى عمله لدلالة مثله المتقدم عليه فانه شرط ابقا عمله بخلاف نحو قوله واسأل القرية
فالعطف على معمولي عامل لا عاملين مع انه كثر رواية رفع سفا على اقام المضاف اليه مقام المضاف ونصب آيات
الثالثة تاكيدا لآيات الثانية وقوله تعالى والذين كسبوا مبتدا وما بعده خبره والواو لعطف الجملة وحذف اللام
من المجرور لدلالة السابق عليه وقال الحاجبي في اماليه حذف المضاف وابقاء عمله مع تقدم مثله مخصوص
عند سيبويه بكل ومثل اذا قصد به التحقيق لا التشبيه وانما اختصتا به من حيث كانا لا تأتي المضاف اليه
في المعنى فلما تقدم ما يدل عليه حذف وابقي عمله وانا ابين هذا الكلام المبهم فاعلم ان قول العرب مثلك لا يفعل كذا
يعنون المخاطب وان الحكم منسوب الى حقيقته فكانهم ارادوا بها انت لا ينبغي لك ان تفعله وذكروا المثل مبالغة
ولو قصدوا التشبيه لم يرد المخاطب فحينئذ يفوت المقصود منه او يصح ان يكون المراد منه حينئذ مثلك
لا يفعل لكنك تفعله وكل من حيث انه للشمول يصح ان يتحد مع كل ذي اجزاء اضيف اليه اذا اريد شمول الحكم وكذا
مثل من حيث انه للتحقيق يصح ان يتحد مع كل ذات اضيف اليها اذا اريد به حقيقتها وكل ذي اجزاء يصح ان
يدل على اجزائه لصحة ارادتها منه وانما يضاف اليه كل نحو كل رجل في الارض لتصح ارادة الافراد منه اذ وضعه
لتقرير الشمول وكذا كل اسم يصح ان يدل على حقيقته وانما يضاف اليه مثل للايضاح المراد منه ففي نحو كل رجل الزم
عندي وكل امراة عندك وما مثل زيد بخيلا ولا مثل اخيه جبانا يصح ان يحذف المضاف الثاني منهما لان الاول
قرينته مع دلالة المضاف اليه وهو امراة واخوه عليه لصحة ارادتها منهما ما يوضحانه وامتناع توهم ان الاول
مضاف الى امراة واخيه والا توهم اتحاد رجل مع امراة وزيد مع اخيه لان المتحد مع المتحد مع شيء متحد معه
والمحذوف للقرينة كالملفوظ فلا يكون العطف على معمول عاملين بل على معمول عامل واحد وهو التجريد وما في
هذين المثالين وما في المثال المقدم وهو ما كل سوداء تمرة وتحسبين في انشاد المقدم ولا عكس نحو غلام زيد

ان صح
زيد قايم وغلام بكر جالس اذ لا دلالة لبكر عليه فان نعني بكر مجرورا ان توهم الحما غلاما واحدا وان رفع توهم انه جالس
ولا يقال في نحو اعجبني قيام زيد وعمرو انه حذف قيام مضاف الى عمرو بل المذكور مضاف اليهما لان القيام ليس مما يتحد مع
ما يضاف اليه فلا يتوهم اتحاد زيد مع عمرو والقيام ونحوه وضع لمعقوله مدلوله من غير نظر الى افراد وتعداد فاذا نسب
الى متعدد علم ان المراد جنسه ومعقوله اي نسبة القيام اليهما مطلقا نحو قام الزيدين وقام الزيدان وانما جاز التعدد
من ضرورة التعبير لان قيام زيد منسوب الى عمرو واظن ان كل ما يتحد مع ما يضاف اليه كالنفس يكون كمثل ايضاح
كلام سيبويه انما كرر آيات الثالثة تاكيدا لآيات الثانية لطول الفصل كان في قوله تعالى ايعدكم انكم اذا متم وكنتم
ترابا وعظاما انكم مخرجون فمن نصبها عطفا على آيات الاولى نصبها ومن رفعها على الابتداء رفعها فلم يجز لو وقع
موقع آيات لفظ آخر وكون الذين في قوله تعالى والذين كسبوا مبتدا وخبره ما بعده وهو جملة حذف جزءها اي لهم
جزاء سيئة قالوا ولعطف جملة على جملة وان المجرور في البيت المؤخر معطوف على الطير بل حذف اللام منه لدلالة
اللام المتقدمه عليها كقوله سالت الفتى المكي ذا العلم ما الذي يحل من التقبيل في رمضان فقال لي المكي اما الزوج فسبع
واما خله فثمانى فليس جرخلة بالعطف على ازوجه لان اما حرف ابتداء تقطع ما قبلها عما بعدها بل باللام المحذوف لدلالة
الاولى عليها واذا حذف من الجواب لدلالته في السوال عليه كقولك زيد في جواب من مررت فالحذف فيه اولى
قيل قوله تعالى والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى عطف النهار على الليل المجرور بالواو واذا على اذا المنصوب بالفعل
فاجابوا بان واو القسم مع انها جارة جعلت بدلا من فعل القسم فعملت عملين فهي كعامل عمل عملين فهو نحو ضرب زيد
عمرا وبكر خالدا فقال الحاجبي هذا مع حسنه منقوض بمثل قوله تعالى والقمر اذا اتسق فانه عطف على القسم والباء في
قوله تعالى فلا اقسم بالشفق فهو عطف على عاملين من غير جعل احدهما بدلا عن الآخر **قلت** لما كثر جعل الواو
بدلا عن الفعل والباء في القسم قدر وجودها مبدله منها وعطف على معموليها كاجر سابق عطفا على معمول الباء
المقدر وجودها في قوله لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا **تنبيه** من اجاز العطف على عاملين
لم يجز اذا كان المعطوفان مجرورين ومنع نحو امرت لزيد بدرهم وبكر دينار وكذا اذا قدم دينار على بكر لانه ليس احد
المجرورين ليحجب ما عمل فيه عامله وانما ذكره الجزولي **فوايد** منع ابو علي الفصل بين المعطوف والعاطف
قال وقوله يوما تراها كشبه اردية العصب ويوما اديمها نغلا شاذ العصب الطي الشديد وقال المالكي هذا
سهو فان الفصل بينهما اذا لم يكن المعطوف فعلا واسما مجرورا جائز قال تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات
الى اهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل فانه فصل بين الواو وبين ان تحكموا وقال تعالى ربنا آتنا
في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة فصل بين الواو وبين حسنة بفي الآخرة **قلت** في الآخر نظر **الثانية**
قد يفصل بين العاطف غير الفاء والواو وبين المعطوف بالقسم نحو قام زيد ثم والله عمرو والواو والفاء من حيث انهما
على حرف اشد اتصالا بالمعطوف ولذا اسكن اللام في نحو ولتوفوا فامتنع ذلك معهما **الثالثة** يعاد الجار
اذا فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو امرر بزيد وبعد بانثى **قال** التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في
النسبة او الشمول **اقول** التاكيد والتوكيد الاحكام لغة وليس احد الحرفين بدلا عن الآخر بل هما اصلان
اذ ليس احدهما اغلب ويطلقان على ما يقوى معنى الكلام نحو المصدر موكدا لفعل وان للتوكيد ونون التوكيد وعلى التابع

وهو ما ذكره ليمكن معنى المتبوع فى نفس المخاطب وازالة المجاز فانه كثير فى كلامهم فانهم يعبرون عن المسبب بالسبب وعن
اكثر الشى بجميعه فاذا قيل ضرب الامير وقام القوم قد يتوهم السامع ان المراد بالحكم غلامه او بعضهم فاذا اردف الامير
بالامير والقوم بكلهم يزيل وهمه فقوله تابع يشمل التوابع كلها وقوله يقرر امر المتبوع اى يعين ويحقق التابع الامر
الذى يدل عليه المتبوع ظاهرا باعتبار الكلام المذكور وهو فيه يخرج به البدل والعطف بالحرف لان احتمال ارادة متعلق
المتبوع معهما مثله مع عدمهما وقوله فى النسبة او الشمول اى يعين التابع ما يدل ظاهر المتبوع عليه من امره فى نسبة
الحكم الى نفسه او فى نسبته الى جميع اجزايه نحو جاء القوم كلهم لا من امره فى معناه الوضعى ولا فى ان المراد منه المعين
فانهما ليسا من التاكيد ايضاحه الامير فى ضرب الامير زيدا يدل ظاهرا على ان النسبة الى نفسه لا الى احد من
خدمه مع احتماله وكذى يدل ظاهرا على المعين من الامراء وهو الكريم منهم مثلا اذا كان من سواه منهم بعضهم
غايب وبعضهم دون زيد قدرا وبعضهم محبوه او كان اللام فيه للعهد فانه بعد حينئذ ضرب عمرو اياه مع
احتماله فالتابع فى قولك ضرب الامير الامير او نفسه زيدا لتحقق ويقوى ان مباشر الضرب الامير الذى هو
مدلوله ظاهرا لا ماموره والا لتحقق ان مدلوله المعين من الامراء فان ما حققه صفه او عطف بيان وكذى كلهم
فى جاء القوم كلهم لتحقق ان المجى نسب الى جميع القوم ليعلم انه ليس منسوب الى خدمهم ولا الى بعضهم لا لتحقق
معناه الوضعى فيخرج بالحصر فيهما عطف البيان فانه يقرر امر المتبوع فى ان يعينه من غير ان يدل على معنى فيه وكذلك
الصفة فانه يعين موصوفه بان يدل على معنى فيه لا فى مشاركه وقول الحاجبى ان الصفة خرج بقوله يقرر
امر المتبوع وعطف البيان بقوله فى النسبة نظر اذ لا تفرقان الا بالدلالة على المعنى فان التابع فى قولنا ضرب
الامير الكريم او الامير ابو حفص يدل على انه الامير المعهود ويعينه ويقطع احتمال انه امير عمرو مع بقاء احتمال الضرب ان
صدر من ماموره فالصفة ايضا يقرره وانما يقرر زيدا الثانى فى قولك جاء زيد زيد امر متبوعه فى النسبة او الشمول
لانه لم يدل على معنى فى متبوعه ولم يميزه عن سميه ان كان ودل زيد السابق على معناه الوضعى فليدل على حقيقة الاول
وان النسبة الى نفسه لا قد يراد من الاسم المسمى نحو سعيد كرز ولو لم يدل عليه لخلو الاتيان به عن الفايدة اذ لا فايدة
سوا مستعن وقال الزمخشرى واحدة فى قوله تعالى واذا نفخ فى الصور نفخة واحدة تاكيد لانها دلت على ما دلت
عليه نفخه وهى الوحدة نحو امسا بتة زيد زيد وقال الحاجبى هى صفة لدخولها فى حدها فان دلالة نفخه على الوحدة
ضمنيه يعنى حاصلة لها لصيغتها لا لجوهر اللفظ فكانه لم يقصد الوحدة بوضعها ولذا قد يخلو الفعلة عن الوحدة كالرحمة
فاتباعها بما يكون لتدل بالصريح على معنى فيها ليكون ابلغ من دلالة التضمن وليست واحدة تاكيدا لخروجها عن حده
لانها لم تقرر امر المتبوع اذ معنى متبوعها الوضعى النفخه ولا دلالة لواحدة على النفخ ولا بد فى التاكيد من ان يدل
على ما يدل عليه متبوعه بالوضع وايضا فان واحدة لم تقرر معنى النفخه فى النسبة او الشمول لانه مشروط بدلالته
على ما يدل عليه متبوعه بوضعه كما مر وانتفى الشرط هنا لان واحدة لم يدل على ما وضع له نفخه فخرجت واحدة
عن معنى التاكيد اجمالا لانه لم يقرر امر المتبوع اذ لم يدل على ما وضع له نفخه وكذى تفصيلا اذ لم تقرر معنى النسبة
ولا الشمول كما مر فان قلت النفخه يدل على الوحدة وكذى واحدة فينبغى انها تاكيدا اذ حينئذ التاكيد ما يقرر امر المتبوع
وهى كذلك مع الزيادة وهى قولكم فى النسبة او الشمول لا يقدح فيما ذكرت لامرين **الاول** انه لا يصلح للتعريف

لما فيه من الترديد بسبب او ولا يصلح ان يكون جزا من الحد **الثانى** ان حده عندى سوما يقرر امر المتبوع
وعليه دعواكم لزوم زيادة فى النسبة عليه تفسير مجرد دعوى غير مدلول عليها فيدعى هنا اى دعواكم لزوم ذكر النسبة
فى الحد دعوى لم يدل عليه دليل من النحو ومن غيره ليكون مطردا فلا مدعى ولا يصح ان يدعى النسبة فى واحدة لو كانت
تاكيدا حتى يبقى التاكيد بانتفايها والجواب ان نفخه لم يوضع للوحدة براسها بل وضعت للنفخ ودلالتها على الوحدة
ضمنيه لانها بسبب التاء اللاحقة لا مقصودة بوضع المجموع فلم يدل على ما دلت عليه فلا يقرر امر المتبوع فلا يكون
تاكيدا واو انما ينافى الحد اذا كانت للشك وخروج عطف البيان بقوله فى النسبة او الشمول دليل على وجوب جعلها
جزء الحد اذ به يطرد **فان قيل** ذكرت ان وضع نفخة للنفخ لا للوحدة لان فهمها منها ضمنى فوجب ان يكون
واحدة صفة لها لا تاكيدا ولا شك ان دلالة الزيدين على زيد وزيد بالوضع وعلى الزوجية الدال عليها كلاهما بالوضع
ضمنى كما ان دلالة رجلين على رجل ورجل بالوضع وعلى التثنية الدال عليها اثنان بالوضع ضمنى وقد ذكرتم ان كلاهما فى نحو جاء الرجلان كلاهما تاكيد فهلا تقول اثنين صفة كما فى نحو جاء رجلان اثنان
كليهما ليس صفه لانه لم يوضع ليدل على معنى فى متبوعه وتاكد بوضعه ليدل بالنص على ما دل عليه متبوعه ظاهرا
والدليل عليه انه اذا قدم كلا ويضاف الى الموكد به نحو جاءنى كلا الزيدين يفهم منه ما يفهم من الزيدين كما انه يفهم الزيدين م
من قولك نفس زيد ما يفهم من زيد زيد وتحقيقه ان الزيدين ذو جزين فيكون دالا عليهما لما مر ان كل ذى
اجزا يدل عليها وانه اذا اضيف اليه ما هو للشمول يتحد معه ويدل على حقيقته فى الدلالة على الشمول وكلا للشمول
فوجد مع المضاف اليه فيكون مدلول كلا الزيدين مدلول الزيدين الزيدين فيكون دالا على ما دلا عليه مقصودا
اى بالوضع فيكون كلاهما فى جاء الزيدان كلاهما تاكيدا كزيد وكلهم فى جاء زيد زيد وجاء القوم كلهم بخلاف اثنين
فانه لم يوضع للشمول ولذا لم يصف اصلا بل وضع ليدل على اثنينية متبوعه فى نحو جاء رجلان اثنان لئلا يتوهم ان
مدلوله فرد كسكران وعثمان فالحاصل ان اثنين ليوضح ان متبوعه تثنيه وان كليهما ليقرر ان فردى متبوعه
مقصودان وقال بعض المتاخرين لا يوكد بكلا الا ما هو لاثنين قد يحصل من واحد فيمتنع اختصم كلاهما لان
المخاصمة لا يكون الا من اثنين فاما قوله تعالى لا تَتَّخِذُوا إلٰهَيْنِ اثْنَيْنِ فانه اراد ابطال التثنيه راسا اى
لا تتخذوا الهين مختلفين او متفقين قال المالكى التوكيد تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره **قلت** اثنان
فى جاء رجلان اثنان يبين ان متبوعه على ظاهره وهو التثنية مع انه ليس تاكيدا **قال** وهو لفظى ومعنوى
فاللفظى تكرير اللفظ الاول وقد يعبر عن اللفظى بالصريح ولما كان اللفظى ابلغ لدلالته صريحا على المعنى المقصود
اتسع فيه فيجرى فى انواع الكلم كلها فالاسم كقوله مُرَانى قد امتحنتكِ مُرَّا وابقا ان يُثيبنى وتُسترا
اصله يا مرة فرخم فاذا اكد فعل نحو ضرب ضرب زيد يقرر انه آلم ليلا يحتمل اهان ونحوه وقد يضمر فاعلاهما وقد يستغنى
باحدهما وقد يجتمع الامران فى قوله فاين الى اين النجاء ببغلتى اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس فلو ارتفع
اللاحقون بالاول لقيل اتاك اتوك ولو ارتفع بالثانى فاذا كان التاكيد جملة نحو ضرب زيد ضرب زيد فالظاهر لقيل اتوك اتاكم
عندى ان المقصود منه الضرب لا غير صدر من زيد لا من غيره ومنه كلمات الاذان وقد يقترن به عاطف كقوله تعالى
وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ولقوله تعالى أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ وكقوله
الا يا اسلمى ثم اسلمى ثمت اسلمى ثلاث تحيات وان لم تكلمى والحق باللفظى نحو انت بالخير حقيق قمن وكذى توكيد المتصل

بالمنفصل كقوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة وكذى توكيد الجار والمجرور الظاهر بالجار والمجرور المضمر
كقوله تعالى ففي رحمة الله هم فيها خالدون ولكن الحرف جزء من مصحوبه لا يؤكد الا ومعه مثل مصحوبه او ضمير
نحو عجبت منك منك وعجبت من زيد منه الا احرف الجواب فانه يعاد وحده نحو نعم نعم او بلى بلى لمن قال اتفعل الا انها
كالمستقل بالدلالة لاستغنائها عن ذكر الجواب بها قال المالكي كقوله وقلت على الفردوس اول مشرب اجل
جير ان كانت ابيحت دعاثره واعادة الحرف وحده غير الحرف الايجابي شاذ وما وضعه على حرف واحد اشد
كقوله حتى تراها وكأن وكأن اعناقها مشددة ذات بقرن وكقوله فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء فلو عاد وكأن م
الموكد بحمله اسهل كقوله فاصبحن لا يسألنه عن بما به اصعد في علو الهوى ام تصوبا فان الباء هنا بمعنى المكرر م
عن كقوله تعالى يوم تشقق السماء بالغمام وكذى الضمير المتصل انما يعاد مع ما يتصل به نحو بك بك امر وكذا لن
يؤكد بمرفوع منفصل وان كان منصوبا او مجرورا نحو ضربك انت وضربني انا ومررت بك انت قال الحاجبي
قول الزمخشري وغيره ان مثل يا زيد زيد بدل الكل من حيث ان مدلوله مدلول المتبوع غير مستقيم لانه داخل
في التاكيد اللفظي ولو اوجب مجرد كون مدلوله مدلول المتبوع ان يكون بدلا لاوجب ان يكون زيد في جاء زيد
زيد بدلا فيختل حد التاكيد والبدل ايضا لا معنى للبدل فيه فيه بعينه يقصد هو بالنداء قلت الزمخشري
ان يقول في يا زيد زيد ما يدل على انه المقصود وهو بناؤه فيكون بدلا بخلاف جاء زيد زيد قال والمعنوي
بالفاظ محفوظة الى آخره اقول التاكيد اصله ان يكون لفظيا لعمومه الا انهم ربما كرهوا اعادة اللفظ
فابدلوا من الثاني ما يدل على معناه مجازا وسمي معنويا فالمعنوي بالفاظ محفوظة اي معدودة وهي تسعة النفس
والعين وكلا وكل واجمع واكتع وابتع وابصع وما اخذ منها بالتثنية والجمع قال المالكي جميع وعامة عند سيبويه وابتع
بمنزلة كل وان غفل عنها سائر النحاة كقول امراة ترقص ولدها فداك حي خولان جميعهم وهمدان وكل آل
قحطان والاكرمون عدنان قال فالاولان يعمان باختلاف صيغهما وضميرهما تقول نفسه نفسها الى آخره
اقول النفس لغة الروح وايضا الجسد وقد يعبر به عن حقيقة الشيء مطلقا واجري توكيدا لهذا المعنى
والعين اذا اجري تاكيدا فهو بمعنى الحقيقة ايضا كانه نقل اليه عن العين بمعنى العضو المبصر اذ هي اعظم نفعا
في الحيوان فالنفس والعين يعمان اي يؤكد بهما المفرد والمثنى والمجموع من المذكر والمؤنث ذي عقول او لا ويختلف
ما اضيفا اليه من الضمائر باعتبار ما هي له وكذا تختلف صيغهما كما هو الاصل تقول جاء زيد نفسه الزيدان انفسهما الزيدون من المذكر والمؤنث المثنى المجموع لدلالة على ما هي له م
انفسهم الهندات انفسهن وهكذى حكم العين وانما جمعا في التثنية لان قياس التثنية اذا اضيفت الى تثنية
لا تخالفها ان يجمع وعليه استعمال الفصحاء وتحقيقه ان القياس ان يجمع اللفظان كان في معناه اجتماع مفردان لم
يكن كذلك وهذا يقتضي ان يكون المثنى بلفظ الجمع لكن مغايرة المثنى لغيره من الجموع من حيث ان الزائد فيه على المفرد
ليس فيه اجتماع وفي غيره في الزائد على المفرد اجتماع يقتضي ان يكون له صيغة اخرى للبعد بين مدلوليهما
وخوف اشتباههما بما بعد عنه عند عدم القرينة بخلاف سائر الجموع فان كلها كذلك فخولف به صيغ الجموع فاتى
به على صيغة المفرد مزيدا عليه الف او ياء لانه كالمتوسط بين المفرد وسائر الجموع اذا خيف اللبس واتى به على
صيغة الجمع اذا امن اللبس وهو باضافته الى مثنى لا تخالفه عددا كقوله تعالى فقد صغت قلوبكما وبغيرها

كقوله وكوبيته فوق المناظر من عل علا بالمقتضيين ولمغايرة التثنية للجمع وشبهها بالمفرد قد يذكر التثنية ويراد
بها واحد كقوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وقد يعكس نحو عيني لا تنام وكقوله فكأن في العينين حب
قرنفل او سنبلا كحلت به فانهلت فانه وحد الضمير العائد الى العينين فالمختار في مثنى يضاف الى مثنى يتضمنه
ان يجمع كما مر مثاله ثم ان يفرد كقوله حمامة بطن الواديين ترنمي ثم ان يثنى كقوله في وصف مهمهين ظهراهما
مثل ظهور الترسين قال والثاني كلاهما كلتاهما اقول الثاني من الالفاظ كلا وهي موضوعة
لتاكيد المثنى نحو جاء اخواك كلاهما فاذا قلت جاءني كلا اخويك احتمل مجاءني اخاك كلاهما فوضعت كلا موضع الموكد
مبالغة فاضيفت الى لفظ الموكد للبيان ولزم اضافته الى الضمير الموكد اذا بقي على الاصل وضعه ليعلم انه تاكيد
والى المظهر ليعلم جنس الشيء اذا غير عن وضعه ولا يؤكد به الا مثنى يصلح موضعه للمفرد فيمتنع جاء افضل الرجلين
كلاهما وكذى تضارب الزيدان كلاهما ويصح جاء الرجلان كلاهما وانما يمتنع مات زيد وعاش عمرو كلاهما وجاز
انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما لانهما اجتمعا في امر واحد في المسألة الثانية لان معنى ذهب وانطلق واحد
دون الاولى وكان الامتناع كلاهما باطل الفعلين لا يعمل شيئا في واحد ويختلف ضميره بحسب ما هو له من متكلم
ومخاطب وغايب تقول جئنا كلانا وجئتما كلاكما وجاءا كلاهما ويقول للمونث كلتانا كلتاكما كلتاهما وقد يضاف الى
ما هو مفرد لفظا مثنى معنى كقول ابن الزبعرى يوم احد يا غراب البين اسمعت فقل انما تنطق شيئا ان للخير والشر مدى
وكلا ذلك وجه وقبل ونظيره قوله تعالى عوان بين ذلك اي بين الفروض والبكارة مع ان بين انما يضاف الى متعدد
ولا يضاف الى نكرة اصلا لانه لبيان شمول الحكم لاجزاء ما اضيف اليه اهتماما له وعناية بشأنه وذلك يقتضي ان
يكون معرفا لان ما لم يعرف كانه لم يثبت فلا اهتمام ببيانه ولا الى مفترقين فلا يقال جاء كلا زيد وبكر وقول
الفرزدق كلا السيف والساق التي ضربت به على دهش القاه باثنين صاحبه ونحوه يجوز في الشعر ويمتنع
في السعة والتاء في كلتا قيل مبدلة من الف كلا والالف بعدها للتانيث وجعلت اعرابا وليست التاء للتانيث
لانها لا تقع حشوا وقيل للتانيث وهو قول سيبويه لانه يفهم منها ما يفهم من تاء قائمة وكانها وقعت آخرا
لا حشوا من حيث ان الف كلتا لما صارت اعرابا صارت كالف مسلمتان فعلى الاول يكون اصل الف كلا واوا
لان الواو تبدل بالتاء كثيرا كتراث لا الياء وامالته تكون شاذا كامالة ركبا ومال وعلى الثاني يكون اصله
ياء للامالة اذ لا تمال الف ما لثه منقلبة عن الواو الاسما اذا وعن ابن جني قال يكون اصله واوا وامالته للكسرة
غفل عن ان الكسرة لا تؤثر في المنقلبة عن الواو الا كسرة الراء نحو الربا واختار الحاجبي في شرح المفصل ان تاء
كلتا مبدلة وذكر في شرح الكافية انها زائدة واذا كان الف كلتا للتانيث تكون غير منصرف قال
والباقي لغير المثنى اقول ذكر حكم النفس والعين وكلا فيقول الباقي من الالفاظ المحفوظة يكون لغير
المثنى من مفرد او جمع مذكر او مونث وانما يختلف الضمير في كل لمن هو له تقول اشتريت العبد كله والعبيد كلهم
والجارية كلها والجواري كلهن واشتراني كلي واشترانا كلنا واشتراك كلك وكذى كلهم وكلهن وكذى اجمع
ولم يستعمل كل واجمع في المثنى استغناء بكلا وسر ان كلا من حيث ان دلالته على الكثرة حاصلة بالوضع ويشهد به
اشتقاقه من الكلة اي الاحاطة ومنه الاكليل لاحاطته بالجبين يصلح للتثنية والجمع فلا يثنى ولا يجمع لئلا يلزم تحصيل

الحاصل ولما استعمل للتوكيد في الجمع امتنع ان يستعمل في التثنية ايضا لئلا يتحد اللفظ في التثنية والجمع فوضعوا للتثنية
كلا **فان قيل** استعمل كل في المفرد والجمع مع امتناع ان يتحد اللفظ فيهما **قلت** استعماله في المفرد انما يكون
باعتبار اجزائه فهو استعمال في الجمع ايضا وكل اذا وقع صفة او تاكيدا لا يقطع عن الاضافة والا قد يقطع لفظا لا
معنى وقد مر هذا في المجرورات مشروحا واجمع من الجمع صفة نكرة في الاصل صار معرفه لجريه تاكيدا للمعرفة دايما
وقد يسبق في غير المنصرف اي المعارف هو وقال ابن يعيش اجمع واخواته في الاصل مضاف اذ تقدير اشتريت العبد
اجمع والعبيد اجمعين جميعه وجميعهم فحذف وجمع بالواو والنون جبرا عن المضاف اليه المحذوف لانه كجزء
من المضاف فيكون كتبين ولذا لا يفصل بينهما ويصغر المضاف فيقال في عبد الله عبيد الله ويان اجمعون يوكد به
ذو العلم المذكر يعني نحو جاء القوم اجمعون ويمتنع اشتريت الثياب اجمعين لوجود الواو وصورة وهو جمع
المذكر العاقل صيغة مرتجله في الجميع لانه جمع لاجمع على الحقيقه والا وجب ان يقال الاجمعون باللام مثل
زيد والزيدون وجمعاء لتوكيد المونث المعرف ذات عقل اولا وجمع لجمعها كما جمع لتوكيد المفرد المذكر وليس جمعا
حقيقيا لها والا لوجب ان يعرف باللام قال المتاخرون قول الزجاج ان نحو جاء القوم اجمعون معناه مجيئهم
كان مجتمعا ليس بصواب لان اجمعين لو افاد ما ليس في الكلام الاول لم يكن تاكيدا ولوجب نصبه على الحال
واجاز الكوفيون تثنية اجمع وجمعاء فيقال اجمعان وجمعاوان وتمسكوا بالقياس ولا مانع فيصح قال ابن المالكي
المانع انتفاء شرط التثنية وهو جواز تجرد المثنى عن علامة التثنيه وعطف مثله عليه فيمتنع جاء زيد وبكر اجمعان
لامتناع صحة جاء زيد اجمع وبكر اجمع **قلت** فينبغي ان يصح اعتبرنا الماء وغنما اجمعين والاختلاف في الجواز
والامتناع في مثله **فائدة** اذا اجتمعت الالفاظ المذكورة او بعضها لا يتوسط بينها عاطف ويقدم
النفس ثم العين لان النفس وضعها للحقيقه والعين مستعارة عن العضو المعروف ثم الكل لان العين دال على
الحقيقه وكل على الاجزاء ثم اجمع لان الكل امكن لانه يكون تابعا ومستقلا اذ يجيء مبتدا فان كله في قوله تعالى
قل ان الامر كله لله قرئ بالرفع والنصب فالرفع على الابتداء **فائدة** التاكيد اللفظي يجري في النكرات كما يجري
في المعارف واما المعنوي لاجل ان الفاظه معارف لاضافتها الى ما اكد به النكرات كما لا يوصف النكرة بالمعرفة
والتوكيد يشبه الصفة في البيان واجاز الكوفيون توكيد النكرة المحدودة به وهو مقدار معلوم ابتداؤه وانتهاؤه
كالشهر والفرسخ واختاره المالكي لان فيه فايده فان قولك صمت شهرا كله رفع احتمال البعضية فالقياس يقتضي جوازه
ولانه مسموع كقوله يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الزلفاء ليلا اكتعا وكقوله قد صرت البكرة يوما اجمعا وحمله
البصريون على الضرورة ولانه لو جاز لجاز اشتريت العبد كله لحصول الفائدة وان لم يكن محدودا كزمن ووقت
ومدة والاطلاق في امتناعه اذ لا فايده فيه وقوله او لا كل بنو خير وشر كليهما جميعا بمعروف الم ومنكر مسؤول
بنيه اللام في خير وشر كما قدر الخليل في قولهم ما ينبغي هذا الرجل خير منك **فايدة** يجوز دخول الباء في النفس
والعين نحو جاء زيد بنفسه وبعينه **قال** ولا يوكد بكل واجمع الى آخره **اقول** وضع كل واجمع
واخواته للتوكيد ليفيد الشمول والاحاطة لا بالنسبة الى المذكور فوجب ان لا يجري الا على ما استفاد منها ذلك
فوجب ان يجريا على ذي اجزاء يصح افتراقها اما حسا وهو ما يكون التجزي لمدلول لفظ الموكد لوضعه لاشياء مجتمعة

كالقوم نحو جاء القوم كلهم اجمعون واما حكما وهو ما يكون التجزي لعامله بان قد تناول بعضا من معموله دون بعض
نحو اشتريت العبد كله اجمع واكلت الرغيف كله لان الشرى والاكل صح ان يقع على بعض العبد والرغيف
فيمتنع جاء زيد كله لانه استعمال له في غير موضعه فلا يفيد شيئا لان ذكره لم يفد شيئا لم يفده ما قبله بخلاف اشتريت
العبد كله فانه افاد الشمول الذي لم يتحقق مما قبله اذ لو اقتصر دونه جاز ان يكون الشرى لبعض العبد فيكون تجوزا ويجوز
جاء زيد كله اذا اريد انه جاء سالم الاجزاء والاعضاء كلها **قال** واذا اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس
او العين اكد بمنفصل **اقول** المضمر المرفوع المتصل كجزء من الفعل لما مر في العطف والنفس والعين قد
يستقلان لانهما يليان العوامل اي يعمل العوامل فيهما لا على حكم التبعية نحو طاب نفس زيد وقتل نفس الامير زيدا
فكرهوا ان يوكد واما هو كالجزء بالمستقل فلا يقال ضربت نفسك لان التاكيد تكملة للمتبوع ولا يليق ان يكون
التكملة اقوى من المقصود ولذا لا يوكد المظهر بالمضمر ولانه قد يظن انه مفعول اذا لم يستتر فاعله لامتناع ان
يكون التاكيد اقوى والاسم المستقل بعد الفعل والفاعل يكون مفعولا غالبا وانه يلتبس به الفاعل اذا استتر الفاعل
نحو زيد ضرب نفسه فيجب ان يوكد بمرفوع منفصل اولا وهو من التاكيد اللفظي ثم يجري النفس والعين عليه لفظا وان
كانا في المعنى تاكيدا للمرفوع المتصل لانه المقصود فيقال ضربت انت نفسك وزيد ضرب هو نفسه وليس انت اقوى
من التاكيد لان الاصل في المضمر الاتصال ولا يظن انه الفاعل لانه منفصل والفاعل المضمر لا ينفصل الا اذا
حذف فعله او اسند اليه صفة جرت على غير ما هي له واجاز الاخفش جاؤوا انفسهم وهو ضعيف اذ لا مستشهد له
وانما قيد المضمر بالمرفوع المتصل لان غيره ليس كالجزء فلا يظن انه فاعل فيقول ضربتك نفسك وانت نفسك قايم
وانما قيد بالنفس والعين قال الحاجبي لان كلا واجمع واخواته لا يلي العامل نعم قد يستعمل كل مبتدا لما كان
العامل فيه غير لفظي اقول معنى كلامه والله اعلم ان كلا التوكيدي وهو المفسرة بالفارسية بهمه واجمع واخواته
تابعه دايما اذ ذلك وضعها ولم يسمع قتل كل الرجال ولا رايت كلهم او اجمع فيجوز القوم جاؤوا كلهم لانه لا يلزم
تاكيد ما هو كالجزء بالمستقل ولا يظن انها فاعل او مفعول لانها لا يلي العوامل نعم قد يستعمل كل مبتدا وبان يوضع
موضع الموكد به ويضاف اليه مبالغة في الشمول دون اجمع ووجهته بان كلا واجمع وضعا ليبينا ان الحكم المتعلق
بمتعدد مذكور قبلها تعلق بجميع افراده فلا يقعان بغير تابعين لئلا يفوت المقصود من وضعهما ولانه حينئذ
يظن ان المتعدد مقدر قبلها لكونهما مستعملين في حقيقتهما لان اللفظ اذا امكن استعماله حقيقه وان لزم اضمار
لا يستعمل مجازا ثم انهم توسعوا في كل اذا قصد به تاكيد المبتدا دون اجمع واولوه العامل المعنوي وجعلوه
مبتدا لانه اذا اكد المبتدا به بين ان ما بعده ثابت لافراد ما قبله واذا جاز ذلك فلان يجوز ان يبين ان ما بعده
ثابت لافراد ما اضيف اليه اولى ليكون كسائر التوكيدات لان موكد سوق الشيء للشيء اما مقدم عليها كانّ
والقسم او موخر عنها كنون التوكيد غالبا واكثر الفاظ التوكيد كقولك جاء القوم كلهم او اجمعون ولا يفعل به
ذلك اذا اكد به غير المبتدا بل يستتر الفاعل في نحو العبد بع كله لئلا يلزم توسط التاكيد الذي هو قليل الوقوع
وبعيد عن الاصل جدا ولا يمكن اضمار الموكد به اذا وقع ابتداء لانه لا يضمر في العامل المعنوي ولم يجعل اجمع مبتداء
لانه نقل عن الوصفيه الى التوكيد والمنقول لا ينقل اللهم الا نادرا لئلا يبعد عن اصله ولانه لو اضيف الى الموكد

نعوت تعريفه التوكيدي فلا يعلم انه توكيدا واستغناء بكل عنه فلا تخالف قوله هنا قول النحاة ولا قوله في اماليه ان كلا يلي العوامل مطلقا كقوله تعالى ومن كُلٍّ تأكلون لحماً طرياً وكلاًّ آتينا حكماً وعلماً اذ قوله هنا في كل الموضوع للتوكيد وقول النحاة وكذى قوله في اماليه في كل غير كل التاكيدي **تنبيه** قال سيبويه اذا قلت مررت بزيد والماني اخوه انفسهما يكون تقديره اعني بهما انفسهما وان رفعته يكون تقديرهما صاحباي انفسهما لحذف المبتدا وخبره وابقى التوكيد **قال** واكتع واخواته اتباع لاجمع وذكرها دونها ضعيف **اقول** كلام ابن جني يشعر بان لا اشتقاق لهذه الالفاظ كبطشان في قولهم زيد عطشان بطشان فيكون حينئذ من الاتباع التي تذكر لشدة التوكيد مرعيا فيها التوافق في الوزن ولام الفعل كقولهم حسن بسن وشيخ بيخ وقيل لها اشتقاق فتكون موضوعة مفيدة ما يفيده اجمع ويكون مثله في التعريف ولزوم التبعية افرادا وجمعا فاكتع من حول كتيع اي تام ومنه ما في الدار كتيع اي احد لانه اذا لم يبق فيها احد فقد تموا وابصع بالصاد المهملة من البصع وهو الجمع وقيل هو بالضاد المعجمة من جبهته تبضع اي تسيل عرقا لان فيه تتابعا وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزها ولا يتقدم على اجمع لانه ادل على المعنى المقصود بها منها ويوتى بعد اجمع بما هو ادل على الجمعية من البواقي فيوتى باكتع ثم بابصع ثم بابتع وكذى حكم اخواتها يعني يوتى بجمعاء ثم بكتعاء ثم ببصعاء ثم ببتعاء وكذى جموعها واجاز ابن كيسان وقوع اي منها بعد اجمع لان كلا منها بنفسه غير ما يدل به ولا حجر في التركيب وكذى لا يذكر شيء من اكتع واخواته بدون اجمع لان دلالته على الحقيقه بالاصالة ودلالة البواقي عليه عارض لا بد لها من قرينه وقرينتها اجمع واجاز ابن كيسان ان يوكد باكتع واخوته من غير ذكر اجمع كقوله يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الزلفاء حولا اكتعا اذا بكيت قبلتني اربعا اذا ظللت الدهر ابكي اجمعا فاكد باكتع دون اجمع بكرة وفصل بين اجمع وما اكد به بابكي كقوله تعالى ولا يحزنّ ويرضين بما آتيتهن كلهن **قال** البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه **اقول** اذا قلت جاء زيد اخوك وقصدت منه نسبة المجيء الى اخيك وذكرت زيدا لايضاح الاخ المذكور فهو البدل فان ذكر المبدل منه توطئه للبدل في غير بدل الغلط وقد يعرف احدهما دون الآخر فتاتي بهما ليتم معرفة المخاطب فخرج بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع الصفة وعطف البيان لانهما قصدا للايضاح بهما لا للنسبة التي قصد بها متبوعها وكذا التاكيد لانه قصد للتقرير فلا يرد جاء زيد بل عمرو ولما مر في العطف وخرج بقوله دونه المعطوف بالحرف لانه مقصود مع متبوعه فان جاء في جاء زيد وبكر منسوب اليهما والمشتري هو النصف في اشتريت الجارية نصفها وقول النحاة ان المبدل منه في حكم التنحية لم يرد به انه مزال الفايدة بجملتها فانه يصح قوله تعالى ما امر الله به ان يوصل وقولك زيد رايت اباه عمرا ولو كان به واباه مطرحين بقي الموصول والخبر بلا عايد فيمتنع ومما يدل على انه معتد به قوله وكانه لهق السراة كانه ما حاجبيه معين بسواد فلو كان المبدل منه وهو ها كانه في حكم المطروح لقال معينا لانه يكون خبرا حاجبيه ولهق السراة اي ابيض المتن بل اريد ان معتمد الحديث البدل ولذا قيل المراد من نحو رايت القوم ثلثيهم رايت ثلثي القوم وفايدة الاتيان به في شكل البدل ان يمنع المجاز كالتوكيد قال المالكي البدل تابع مقصود بالحكم بلا واسطة قال خرج بقوله بالحكم ما عدا المعطوف ببل ولكن قلت فيه نظر لان قوله مقصود

ان النفس الشيء

لان ما عدا يكمل المقصود بالحكم وخرج بقوله بلا واسطة المعطوف ببل الا ...

بالحكم لا يدل على ان المبدل غير مقصود لانه مفهوم اللقب ولئن سلم يخرج به المعطوف بلكن لانه مقصود بالحكم مع متبوعه كما مر فلا احتاج الى قوله بلا واسطة والمعطوف بالواو لم يكمل متبوعه بقوله لانه يكمل المقصود بالحكم بالنسبة الى ذلك **قال** وهو بدل الكل والبعض والاشتمال والغلط **اقول** البدل بحسب الوقوع باعتبار دلالته ودلالة متبوعه اربعة اقسام **الاول** بدل الكل وهو ما ساوى المبدل منه في المعنى نحو جاء اخوك زيد **والثاني** بدل البعض وهو ما يدل على بعض معنى المبدل منه نحو رايت زيدا راسه ومنه قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا **والثالث** بدل الاشتمال وهو ان يكون بين البدل وبين المبدل منه ملابسة بغير الكلية والبعضية بمعنى يدخل البدل في المبدل منه فان المعجب معنى في زيد في اعجبني زيد حسنه ومن امثلته قوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه فانه سوالهم عن الشهر للقتال فيه وكقوله وما كان قيس هلكه هلك واحد ولكنه بنيان قوم تهدما فهلكه بدل ان نصب هلك واحد وان رفع فهي جملة خبر لكان ومثله قولك بعضه في قولك بعت الطعام بعضه مكيلا وبعضه موزونا فانه نصب على البدل ورفع على الابتداء والفرق بين العبارتين ان النصب يدل على وقوع الفعل على البعض المعين بالكيل وعلى البعض المعين بالوزن والرفع يدل على وقوع الفعل على جملة الطعام الذي بعض منه مكيل وبعض منه موزون قال الحاجبي في شرح المفصل انما سمي به لاشتمال معنى الكلام عليه فان قولك اعجبني زيد حسنه معنا مشتمل على نسبة الاعجاب الى زيد لحسنه لا مطلقا ولذا يفيد ما يفيده التمييز عن الجملة اذ قولك اعجبني زيد حسنه في معنى اعجبني زيد حسنا فالمشتمل عليه البدل لا لاشتمال المبدل منه على البدل كما قاله بعض لنقضه باعجبني زيد سلطانه ولا بالعكس كما قاله بعض لنقضه باعجبني زيد حسنه **قلت** فيه نظر لانه يصير من جهة التسمية مخالفا لاخواته فان بدلي الكل والبعض انما سميا بهما باعتبار انهما كل المبدل منه وبعضه لا باعتبار انهما كل الكلام وبعضه والحق ان المبدل منه مشتمل على البدل لانه اما وصف فيه نحو اعجبني زيد علمه او دال على وصف فيه بان يكتسي الاول منه وصفه نحو سلب زيد ثوبه واعجبني زيد سلطانه فانما اكتسى منه انه لابسه ومالكه ومحكومه قيل يرد على الاول بدل البعض لان راسه في اعجبني زيد راسه مشتمل بزيد ومثل حسنه فيما مر اجيب ان مثله لا يضر في التسميه وكم من اسم جعل علما المسمى باعتبار معنى وجد في غيره ايضا ولانه سمي باسم هو احق به وقول الحاجبي في شرح الكافيه ان اراد بالاشتمال التعلق او الدخول فالثاني متعلق بالاول وداخل فيه اذ حسن الدار في اعجبني الدار حسنها داخل فيها وان اريد بالملابسة فكل منها ملابس للآخر فيه نظر لانه ان اراد بالتعلق التعلق العرفي لا يكون سلطانه في اعجبني زيد سلطانه بدلا وان اراد به النحوي وهو العمل فلا تعلق لواحد منها بالآخر وان اراد اللغوي فكل منهما متعلق بالآخر وحينئذ لا يكون بين التعلق والملابسة فرق وبلده في اعجبني زيد بلده ليس داخلا في زيد الا بما ذكرت من التحقيق مع انه يدل ان يكون فايدة ولم يقل والثالث ان يكون بينهما ملابسة لان هذا القول ظاهر في مساواة التعلق والتعلق هنا من جهة البدل لما ذكر انه صفة قائمة بالمبدل منه الرابع بدل الغلط وهو ان لا يكون بينه وبين متبوعه ملابسة اصلا بل ذكرته بعد ان غلطت بغيره ولم يقع في القرآن ولا في كلام فصيح وسمي بدل الغلط وان كان الغلط

الحسن لان نسبة الاعجاب لا م

ذكر المبدل منه لان الغلط به سبب لان يكون ما بعده بدلا فاضيف اليه لان الاضافة يصح بادنى ملابسة
فان قيل الغلط لا يبوب ولا يقصد دخوله تحت حد **قلت** البدل ليس غلطا بل هو مقصود وانما
الغلط في متبوعه والحد والباب ليس له وقال سيبويه البدل اذا لم يكف بدل الكل والبعض والاشتمال اما
هو بدل نسيان وهو بدل الغلط وهو بان يجرى اللسان سهوا من غير قصد واما بدل برآء وهو ان يجرى اللسان
بالقصد الى الاول ثم يبدا له في اثباته ان يتركه من غير ان يقطع كلامه فيذكر لفظا اجنبيا عن الاول فيوهم انه غلط
في ذكر الاول وهذا يقع كثيرا من الشعراء مبالغة في الفصاحة منهم وشرطه الارتقاء من الادنى الى الاعلى
فيقال هند نجم بدر شمس كانه غلط نفسه حتى وصفها بالنجم فرقى الى اعلاه ثم الى اعلاه وحصر انواع البدل
في هذه الاربعة ظاهر وهو باعتبار الوقوع اما باعتبار العقلية فخمسة لانه يمكن ان يكون المبدل منه جزءا
من البدل لكن لم يقع وقد اثبته بعض ومثله نظرت الى القمر فلكه وهو في الحقيقة بدل الاشتمال **تنبيه**
لا بد في بدل البعض والاشتمال من عايد لفظا او تقديرا ليتحقق تعلقهما بالمبدل منهما وقال المالكي الصحيح عدم
اشتراطه قال الله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا وقال تعالى قتل اصحاب الاخدود
النار ذات الوقود **قلت** حذف الضمير من الاولى اذ تقديرها من استطاع منهم والثانية من عطف البيان
تنبيه لا بد في المبدل عن اسم استفهام من مقارنته همزة الاستفهام نحو من رايك ازيد ام بكر وماله الف
ام اكثر **قال** ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين **اقول** لم يشترط في البدل ما اشترط في
غيره من المطابقة لمتبوعه تعريفا وتنكيرا وغيرهما لما سنذكر فيكون البدل والمبدل منه معرفتين ونكرتين ومختلفين
اي المبدل معرفة والبدل نكرة وبالعكس والبدل اربعة انواع فينحصر الحاصل ست عشرة صورة فامثلة كونهما معرفتين
اعجبني زيد اخوك زيد راسه زيد علمه زيد الحمار وامثلة كونهما نكرتين اعجبني رجل غلام لك رجل يد له رجل علم
له رجل حمار وامثلة كون المبدل منه معرفة والبدل نكرة هي ان تاخذ الاول من الاربعة الاولى وتتبعها الثوانى
من الاربعة الثانية فتقول اعجبني زيد غلام لك زيد يد له زيد علم له زيد حمار وامثلة عكسه ان تاخذ الاول
من الاربعة الثانية وتتبعها الثوانى من الاربعة الاولى فتقول اعجبني رجل اخوك رجل راسه رجل علمه رجل الحمار
ولم يشترط ان يطابق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا وافرادا وتذكيرا ونحوها بخلاف الصفة والتاكيد وعطف
البيان قال الحاجبي لانه تتمة ومكملة للمتبوع فهي كنفسه او جزءه فاللائق ان لا تخالفه والبدل ان كان عامله غير
عامل متبوعه يصير كجملة اخرى فلا يلزم التطابق وان كان عامله عامل متبوعه ولكنه هو المقصود ومتبوعه تتمة
وتوطيه له فلا يلزم مطابقته له لان الاصل له فوق فلا يثبت احكامه من التعريف والتنكير بتبعية تعريف وتنكير
غيره لان ما هو اصل بحسب ذاته لا يصير فرعا بحسب لواحقه **قلت** فيه نظر لانه اذا كان المبدل منه
تتمة البدل فان لم يلزم مطابقة البدل له يلزم مراعاة مطابقته للبدل لان التتمة لا تخالف اصلها فالاولى ان يقال
المبدل منه اصل من حيث تقدمه ولانه ليس في حكم المطروح مطلقا كما مر وكذى البدل من حيث انه
المقصود بالنسبة ومن شان ما هو الاصل ان لا يتبع غيره في شيء من لواحقه ولكن اذا ابدل نكرة من معرفة يجب ان
تنعت النكرة لان المعرفة اتم دلالة فيكون اقوى واشرف من النكرة فكرهوا ان يكون المقصود بالنسبة انقص دلالة

مما هو غير مقصود بالنسبة قال الحاجبي مما هو غير مقصود من كل وجه وفيه نظر فلزم ان توصف النكرة
المبدلة من المعرفة ليحصل لها دلالة زائدة فيجبر نقصها كقوله تعالى لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة السنفع
القبض على الشيء واخذه قال عز الدين انما توصف نكرة هي بلفظ المبدل منه فان لم يكن بلفظه جاز ترك وصفها
نحو مررت بزيد غلام لانه يدل على ما لم يدل عليه متبوعها وهذا في غير بدل الغلط لانه لم يدل على ما دل عليه المبدل
منه ولم يقصد ذكره اصلا وعلم ان المتبوع لبدل الغلط مطروح من كل وجه ولذا لا يقع في كلام فصيح وشرط
الاندلسي وصف النكرة المبدلة من النكرة ومثله بقوله تعالى في فئتين التقتا فئة تقاتل في سبيل الله واخرى
كافرة على قراءة الجر وكقوله وكنت كذي رجلين رجل صحيحة واخرى رمى فيها الزمان فشلت
قال ويكونان ظاهرين ومضمرين **اقول** هذا تقسيم اخر باعتبار المظهر والمضمر غير داخل في
التقسيم السابق لان بعض اقسامه مناف لبعض اقسام ذلك فانهما اذا كانا مضمرين لا يكونان نكرتين
وظاهر ان الامثلة بهذا الاعتبار انما ستة عشر فامثلة كونهما ظاهرين في انواع البدل اعجبني زيد اخوك
زيد راسه زيد علمه زيد الحمار وامثلة كونهما مضمرين فيها زيد ضربته اياه بدنه زيد ضربته اياها جمل الزيدين كرهتها
اياه ضربته اياها اذا جرى ذكر رجل وامراة امثلة كون الاول ظاهرا والثاني مضمرا عرفت زيدا اياه يده
زيد ضربت زيدا اياها جمل الزيدين كرهت الزيدين اياه ضربت زيدا اياها اذا جرى ذكر امراة وامثلة
كون الاول مضمرا والثاني مظهرا ظاهر مما مر ومنه قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا اذا جعل الذين
بدلا من واو اسروا في بدل الكل وضربت وجوهها اولها بالجر في بدل البعض قالوا فيما لزم تكرير من غير
فايدة من نحو جمل الزيدين كرهت الزيدين اياها بكلف **تنبيه** بدل المضمر من المضمر في بدل الكل نحو
ضربت انت وضربك اياك ونحوه فما فيه صورة التاكيد الاحسن في مثله ان يجعل تاكيدا اذ ليس فيه الايضاح الذي
هو فايدة البدل ولان اعادة اللفظ بعينه من قبيل التاكيد وقيل اذا قصد التاكيد اتبع المنصوب والمجرور
بالمرفوع **قال** ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغايب **اقول** وان جاز ان
يخالف البدل متبوعه تعريفا وغيره لكن لا يبدل الظاهر من المضمر الحاضر اي المتكلم والمخاطب قال المالكي
الا اذا افاد توكيدا نحو جيتم الصغير والكبير فيمتنع ضربني اخاك وضربتك زيدا لان المضمر الحاضر اقوى دلالة
واخص تعريفا من الظاهر فيلزم ان يكون المقصود بالنسبة اقل دلالة من غير المقصود واما المضمر الغايب
فيجوز ان يبدل منه الظاهر اذ ليس في قوة الدلالة كالحاضر لاحتمال ان يفهم منه غير المقصود نحو ضربته زيدا واجاز
الاخفش والكوفيون ابدال المظهر من المضمر الحاضر مطلقا تمسكا بقوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيامة لا ريب
فيه الذين خسروا انفسهم فان الذين بدل من كم وبقوله وشوهاء تعدو بي الى صارخ الوغى بمستلئم مثل الفنيق
المرحل المستلئم المدارع والمرحل المطلي بالقطران **قلت** الذين مبتدأ خبره فهم لا يؤمنون وبمستلئم
صفة فرس محذوف وهو اولى لئلا يثبت اصل بمحتمل والذين بدل البعض لان الخاسرين بعض المجموعين الى
يوم القيمة واما غير بدل الكل فيجوز ابدال المظهر من المضمر الحاضر لفقدان المانع المذكور وهو ان يكون المقصود
بالنسبة اقل دلالة لان ما سواه من الابدال لم يوضع لدلالة المبدل منه بل مغايرا له لان البعض غير الكل وكذى في الاشتمال

اراد نفسه م

ونى الغلط اظهر لانه لم يدل على مدلول الاول ولا على متعلقه نحو اشترتينك نصفك كاعجبتنى علمك وضربتك
الحمار ومنه قوله ذرينى إنّ امرك لن يُطاعا وما الفيتنى حلمى مضاعا **فان قيل** هلا جوز ذلك بشرط وصف
المظهر المبدل على معنى لم يشعر به متبوعه كما جوزا بدال النكرة من المعرفة بشرط وصف النكرة فاجاب الحاجبى بانه
يودى الى وصف المضمر لان البدل هو المبدل منه فى بدل الكل فوصف البدل يكون كوصف المبدل منه **قلت**
ملزمه وصف المعرفة بالنكرة اذا ابدل النكرة الموصوفة من المعرفة فى بدل الكل فيمتنع قوله تعالى بالناصية
ناصية كاذبة والاولى ان يقال فى الجواب المظهر وان وصف لا يساوى المضمر الحاضر فى قوة الدلالة والتخصيص
فلا يرتفع المانع وهو ان يكون المقصود اعم من غير المقصود ولا لم يوصف المضمر اذ وصفه لا يدل على شى لم يفهم
منه **فايده** يبدل الفعل من الفعل اذا كان مرادفا له او نوعا منه نحو فى جوش ان تأتنى تمش اعطه وكقوله
من ياتنا يلمم بنا فى ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تأججا ولو قلت من ياتنى يضحك اعطه برفع يضحك ويكون مع مستتره
حالا لانه ليس فى معنى ياتى وقد يبدل الجملة من جملة نحو قلت زيد عالم الزيد علم والفايدة التبيين ومن مفرد نحو
يعجبنى نطقك الحمد لله الودود التواب وكقوله اجب الدعاء اللهم اغفر لنا **فايده** من جعل البدل فى
حكم تكرير العامل لم يظهره الا اذا كان حرفا لانه مفتقر فلا ينقطع به الثانى عن الاول بخلاف الفعل فانه لو اظهر
لزم انقطاع الثانى عن الاول بالكليه فلا يوضحه البتة لان الاسم من جملة لا يوضح اسما من جملة اخرى وانما
اوضح فى البدل لاتصاله بالمبدل منه والنسحاب عامله عليه او دلالة عامله على عامل البدل قاله ابو على
وقوله تعالى فاتقوا الذى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان فيه ابدال جملة من جملة
قال عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه **اقول** اراد انه تابع غير دال على معنى فى متبوعه
ومقصود به الايضاح يخرج بالقيد الاول الصفة ويعلم منه انه لا يكون مشتقا ولا فى حكمه كتميمى وبالثانى
البواقى اذ ليس فيها ما يوضح متبوعه غير الصفة وبدل الكل وان اوضحه لكن لم يقصد به ذلك بل انه المقصود
بالنسبة ولما اشبه الصفة فى تكميل متبوعه اجرى مجراه فى موافقته لمتبوعه فى العشرة المذكورة من الاعراب
والتنكير والتعريف الى آخره وعلم منه ان عطف البيان قد يجى فى النكرات كقولك هذا رطل زيت وهذه
ثلثة رجال برفع زيت ورجال قال الله تعالى من شجرة مباركة زيتونة ولا يجرى فى المضمرات كالصفة
قال المالكى اذا كرر لفظ المتبوع فى نحو قوله روبة انى واسطار سطرن سطرا لقايل يا نصر نصر نصرا فهو تاكيد
عندى بالرفع على اللفظ وبالنصب على المحل وجعله الاكثر عطف بيان وهو ضعيف لان تكرير اللفظ لا يوضح
متبوعه واشتراط الجرجانى والزمخشرى وغيرهما ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه ليحصل الايضاح
غير ثابت فان سيبويه جعل ذا الجمة فى يا هذا ذا الجمة عطف بيان مع ان هذا اخص قاله المالكى والنعت يوضح
متبوعه وان كان اخص اذ قد يوضح الشى غيره اى يزيد ايضاحه عند اجتماعهما وان كان الغير اوضح منه لو انفرد كل
من الاخر الا ترى انه لو وجد خمسه كل منهم يكنى ابا محمد واسم احدهم زيد وللاخر بكر وللاخر عمرو ووجد عشرة اسم
كل زيد فاذا قلت جاءنى ابو محمد زيد اوضحت بزيد ما احتمل غيره وان كان ابو محمد اوضح من زيد لو انفرد **فان**
قيل ينبغى ان يكون المتبوع اخص او مساويا هنا كما فى الصفة **قلت** لما كان تبعيته عارضة بخلاف الصفة

المعتبر فيه ذلك **تنبيه** الابهام قد يكون من جهة الاشتراك كقولنا جاءنى زيد ابو محمد اذا عرض اشتراك
لفظى لزيد وقد يكون من جهة عدم الشهرة وروى ان اعرابيا جاء الى عمر رضى الله عنه مسترفدا فقال له عمر
ما فعل ابلك فقال انها نقبت ودبرت فقال عمر والله ما نقبت ولا دبرت فقال اقسم بالله ابو حفص عمر
ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر اوضح الكنية بالاسم لان اشتهاره بالاسم دون الكنية
على عكس قوله تعالى على الملكين ببابل هاروت وماروت **قال** ويفصله من البدل لفظا فى مثل انا ابن
التارك الى آخره **اقول** الذى يفصله من البدل من حيث المعنى ظاهر اما ما يفصله من بدل الكل من حيث
اللفظ فهو امور والمشهور منها امران الاول اذا تبع معرفة خال عن اللام معرفا بها مجرورا باضافة صفة
معرفة بها اليه نحو عطف بيان لا بدل كما فى قول المرار الاسدى انا ابن التارك البكرى بشر عليه الطير ترقبه
وقوعا وصف اباه بانه صرع رجلا من بكر فوقعت عليه الطير وبه رمق فترقب موته لتنال منه وقوعا
جمع واقع ضد طاير حال اما من مستكن عليه واما من مستكن ترقبه فان قوله بشر عطف بيان للبكرى وليس
بدلا منه قال النحاة لانه فى حكم تكرير العامل وزاد الحاجبى فى شرح المفصل قوله فكما يمتنع التارك بشر صريحا
لانه مثل الضارب زيد يمتنع تقديرا ثم قال **فان قيل** يجوز فى الشى تابعا ما لا يجوز فيه لو لم يكن تابعا فانه
يجوز رب شاة وسخلتها بدرهم وان كان تقديره ورب سخلتها ويمتنع قولك رب سخلتها وكذى جاز يا زيد الطويل
ويمتنع يا الطويل فاجاب عنه بان البدل ليس كالعطف لان البدل كله فى حكم تكرير العامل والعطف بعضه
فى حكم تكرير العامل فلا يلزم من جواز حكم لتابع ليس بعضه فى حكم تكرير العامل جوازه لتابع هو فى حكم تكرير العامل
مطلقا **قلت** فيما زاده خلل وهو ان مختار النحاة المتقدمين وكذى مختاره ان عمل عامل المتبوع منسحب
على التابع فى البدل وغيره فحمله قولهم البدل فى حكم تكرير العامل على ان عامله مقدر مناقض وكذى فيما اجاب
عن سواله لانه اذا سلم ان بعض العطف فى حكم تكرير العامل فهذه الصورة التى وردت للنقض هنا منه فلا يبقى
بينها وبين البدل فرق فى حكم يتعلق بتكرير العامل والحق ان يقال ان معنى قولهم البدل فى حكم تكرير العامل انه من
حيث انه المقصود بالنسبة دون متبوعه كان العامل اعيد معه اى قوى شبهه بما كرر عامله لفظا فاعطى
حكمه والعطف قصد مع متبوعه فليس فى قوة البدل فلا يلزم فيه ذلك او يقال ان معناه ان المبدل منه من
حيث انه غير مقصود بالنسبة ولذا قيل انه منحى حكما فكانك اعرضت عنه وعن تعلق العامل به وادخلت
العامل فى البدل حكما وتقديرا لا انك اضمرت مثله فيه والعطف ليس كذلك فلا يلزم فيه ذلك وانما لا يرد رب
شاة وسخلتها من اصله وهذا معنى قوله فى شرح الكافيه وهو ان بشرا اذا جعل بدلا كان التارك داخلا فيه تقديرا
لانه المقصود بالنسبة واذا كان مقصودا كان تقدير العامل له اولى اى تقدير كون العامل المذكور عاملا له بالاستقلال
وداخلا فيه فيمتنع كون بشر بدلا لانه يلزم ان يكون التارك المذكور عاملا وداخلا فيه حكما وتقديرا فيكون كالداخل
فيه لفظا ويمكن ان يكون معناه ان تقدير العامل له اولى من تقدير دخول المذكور فيه لان تقدير العامل كثير وفرض
دخول عامل شى فى آخر لم يوجد الا ان كون العامل مقدرا ممنوع وخلاف المختار كما مر **تنبيه** انما لا يجوز
ان يكون بشر بدلا ممن لا يجوز الضارب زيد اما من يجوز يجوز ان يكون بشر بدلا الثانى مما يفصله عن البدل

هو ان سبع مفرد معرف منادى نحو يا غلام زيد ويا اخانا زيد افرد ان جعل بدلا يستقل لانه المقصود بالنسبة
فيضم وان اجعل عطف بيان يكون المقصود متبوعه فيجوز ان يرفع زيد وينصب كما مر وقد يتفصل بغيرهما نحو
جاءني زيد غلام لك او غلام لك زيد فان غلام في الاولى وزيد في الثانية بدل اذ لا يكون عطف بيان المعرفة نكرة
ولا بالعكس وكذا اذا قلت لمخاطبك جاء اخوك زيد ولا اخ له سوى زيد فهو بدل وان كان له اخ سواه يحتمل عطف
البيان والبدل **فائدة** قال النحاة لو قال زوجتك بنتي فاطمة واسم بنته عايشة فان اراد عطف البيان
صح النكاح لان الغلط لم يقع في معتمد الكلام وان اراد البدل لا يصح لان الغلط وقع في معتمد الحديث والله اعلم
قال المبني ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب **اقول** قسم الاسم اولا الى المعرب والمبني
فلما فرغ من المعرب شرع في المبني والبناء لغة ترتيب اشيا على وجه يثبت وفسر اصطلاحا بما يستلزم لزوم آخر
الكلمة على طريقة واحدة تشبيها بالبناء من نحو الطين والاجر اللازم لموضعه وقال المبني الاسم الذي ناسب مبني
الاصل اي فيما هو اصل فيه فان ذا شبه لم في الاحتياج والوضع الناقص والاصل فيهما الحرف اذ الاحتياج لازم
ذاته والنقصان اكثر ثم له وليسا في غيره كذلك فاجري حكمه عليه وقلت بشرط خلوه عن الخاصة للمعرب فان ايا
الموصول وغيره يشبه الحرف في الاحتياج لكنه مضاف الى المفرد دايما والاضافة اليه من خواص المتمكن ولا يبنى وقلت
دايما اذ قلما يستوعب في المبني لخمسة عشر كل ولا يوثر فشابهة ما هو مبني بالاصالة وهو ما مر في اول الكتاب مع ضلا
موجب البناء ان وجد فيه سبب الاعراب وهو التركيب لان سبب بنا مبني الاصل عدم اعتوار المعاني عليه وسببه
الاقوى نقصانه باحتياجه الى الغير في الجزئية ولذا اذا كمل بغيره يعتور عليه وعلى ذلك الغير المعاني والاعراب المحلي
فان حرف الجر مع مدخوله يقعان مرفوعا ومنصوبا بالخبر او حالا ونحوها وكذا الماضي مع فاعله فالاسم الذي وجد
فيه ذلك الاحتياج المستلزم لعدم اعتوار المعاني عليه الموجب للبناء لو لم يبن لتخلف المعلول عن العلة وهو
خلف مع ان العرب من عادتهم اجراء حكم احد المتجانسين على الآخر ومنه سموا الرجل الشجاع اسدا **فان قيل**
كان الاحتياج سبب للبناء فتركب الاسم سبب الاعراب **قلت** يرجح البناء فيما له الاحتياج بالاستصحاب
فانه قبل التركيب مبني **قال** او وقع غير مركب اي وجد خاليا عن التركيب المعنوي مع غيره وهذا
تنبيه على ان الاسم مبني اذا فقد فيه موجب الاعراب وهو التركيب وليست او هنا وفي امثاله من الحدود
للشك حتى يفسد به الحد لعدم افادته المقصود منه وهو الاعلام بحقيقة المحدود نحو الانسان حيوان ناطق
او كاتب بل المراد به هنا كل ما كان على احد هذين الوصفين فكون او للتقسيم ولم نقل المبني ما لا اختلاف آخره
وان كان اخص ويستغني عن او لان عدم اختلاف الآخر فرع عقلية المبني لانه حكمه فيتوقف عليه فلو حد به
يصير عقلية المبني فرعا له فيودي الى الدور كما مر في المعرب قال الحاجبي ولم نقل الزمخشري المبني ما شابه
مبني الاصل والمشابهة المضارعة في خاصة المضارع لان بعض المبنيات لم يشابه مبني الاصل وان شابه
ما شابهه كنحو رحيث والمناسبة قد يكون بتضمنه له كامس واين وقد يكون بوقوعه موقعه كنزال ووقوع
ما اشبهه كالمنادى فانه وقع موقع المضمر المشابه للحرف او بمشاكلته له كفجار فان شابه المشابه لمبني الاصل
مقتضي البناء وان اختلف جهات الشبه مع انه لا يشابهه ولكن يناسبه **قلت** فالمناسبة يكون اعم من

المشابهة فمراده المشابهة او المشابهة بما له المشابهة بالوجوه الآتية او المشاكلة لا المناسبة مطلقا والا لزم
بناء اكثر الاسماء والمراد بوقوعه موقعه ما وضعه له فلا يبني يقيناله وضرب الرقاب اذ عرض له وقوعه
موقع مبني الاصل والمناسبة عند الحكماء الاتحاد في الاضافة والمشابهة الاتحاد في الكيف فان القطن
والثلج متحدان بان كلا ابيض وقال المالكي المبني ما اشبه الحرف اما لفظا بان يكون انقص من ثلثة احرف
كالمضمر او معنى بان تضمن معنى من معانيه تضمنا لازما فاللفظ وجد ذلك الحرف كهمزة الاستفهام المتضمن لها
متى او لا كحرف الاشارة فان الاشارة من معاني الحرف كالخطاب وان لم يوضع لها حرف فبني ذا وهنا وهنا يه يرثث
لتضمنها ذلك الحرف وان لم ينطق بها العرب او للمحل كالمنادى فانه محل الخطاب فيتضمن حرف الخطاب
التضمن اذا كان لازما فلا يبنى سرت يوما لان اليوم قد يستعمل غير ظرف واذا لم يعارضه مقتضي اعراب
فلا يبنى ايهم استفهاما وشرطا **تنبيه** نص بعض لبن بناء المنادى لتضمنه حرف الخطاب كما ان
بناء لا رجل لتضمنه من التي لاستغراق الجنس وامس للام التعريف **قال** والقابه ضم وفتح وكسر وسكون
يعني ان الحركات والسكون يتعين في آخر المبني كما تعين في آخر المعرب فالضم كمنذ وبا زيد والفتح كاين ولا رجل
والكسر كهؤلاء والسكون كمن وهو الاصل في المبني لانه ضد المعرب وحقه حركة آخره فحق ضده السكون ولانه
اخف والمبني مشتمل على النفس للزومه طريقة واحدة فما حرك منه حرك لامور خمسة اما للساكنين نحو اين
او لانه مبتدا به لفظا كلام لزيد او حكما ككاف ضربك لانه وان كان من حيث كونه ضميرا متصلا ممتنع الابتداء
به لكنه من حيث كونه مفعولا به وجزءا مستقلا تقتضي استقلاله او للمضارعة المتمكن نحو عل لانهم قد يعربونه
فيقولون من عل ومن علي والمضارعة ماضارعه كالماضي او لعروض بنائه نحو يا زيد والاصل ان يحرك آخر المبني
بالكسر لانه اقرب الى البناء من اخويه لانه لا يقع حركة اعراب الا ما قرا ان تنوين او ما عاقبه فلا يوهم
ان وجوده اعراب في المبني وانما جعل البصريون لحركاته وسكونه تسمية اي اسما مخصوصة كما جعلوا الحركات
الاعراب وسكونه القابا مخصوصة للمبني كل لقب كل على ان المراد حركة وسكون اي النوعين منهما فاذا قيل رفع
او مرفوع علم انه اعرابي واذا قيل ضم او مضموم علم انه بنائي وكذا باقيها والكوفيون يطلقون كلا اللفظين
في كل من المعنيين ولم يفسر قراءتي رفع وضم ولا بين غيرها والمراد باللقب كل اسم صار علما ما لغلبة لا
بوضع واضع خاص مع اشتماله على مدح او ذم وعبر عن القاب الاعراب بالانواع لان لكل منها افراد
اذ الرفع يكون بالضمة والالف والواو فلما افراد من هذه الحيثية صار كالنوع المشتمل على افراد متفقي الحقيقة
وليس لشي من القاب البناء افراد فلم يذكر بالانواع وبا زيدان ليس مبنيا على الالف بل على الكسر وقوله يبني
على ما يرفع به اراد به بني على العلامة التي هي هيئة الرفع **تنبيه** الابتداء بالساكن ليس من لغة العرب لان المبتدئ
مستريح فيقوى صوته ولا يحتاج الى استراحة ولذا الاخفش الهمزة اولا وليس محالا خلافا لبعض اذ يمكن الابتداء
بالساكن المدغم نحو ثما قلتم لكن لم يقع والابتداء من المبنيات بالمضمر لانه اهم وليس شي منه معرب عند احد وانما بني
لان وضع بعض منه على حرف وحرفين بالاصالة نحو ضربت وضربنا كوضع الحروف فاشبه الحروف بذلك ثم حمل
الباقي عليه وان كان على ثلثة احرف واكثر نحو نحن واياك قال الحاجبي وانما قلت فيه نظر لان تا حرف الخطاب

لا لزم ثما قلتم ثم

لیجری الباب علی سنن واحد وقال بالاصالة ای باصل وضعه لئلا یرد نحو ذا وذاب ونحوهما ولاحتیاجه فی اصل
وضعه الی ما یتبین به من مشاهدة قرینة المتکلم والمخاطب او تقدم ذکر ما یرجع الیه کالحرف وقید احتیاجه
باصل وضعه لیخرج المشترک فان احتیاجه الی القرینة عارض قال الماکی او لجموده ای عدم التصرف فی لفظه
بوجه ما لا بالتصغیر ولا بالوصف بخلاف المبهمات ولذا التثنیه منها معربه معرفه کما سیجی حتی لم یبن منعله
دالة علی الکثرة منه الذی بنی من المتمکن الجامد کسبعة من السبع او لحصول الاستغناء باسار صیغها عن الاعراب
قال المصنف ما وضع لمتکلم او مخاطب او غایب الی آخره **اقول** الاضمار الاخفاء والضمیر فعیل
بمعنی مفعول والعبارة به اولی منها بالمضمر لانه یطلق علی المحذوف والمقدر اسما وفعلا وحرفا وهو نوع من
الکنایه وعند الکوفیین هما بمعنی وفایده وضعه الایجاز وعدم اللبس فانک اذا قلت جانی زید ورایت زیدا
لم یجزم السامع ان زیدا الثانی هو الاول بخلاف ما اذا قال ورایته وامثلته انا وانت وهو فان کلا ضع
لیدل علی واحد بعینه من الثلثة لا یصلح لغیره فلا یرد قول المتکلم زید منطلق وهو یعنی نفسه کما یقول الخلیفه
امیر المومنین یامرکذا او مخاطبه او غایبا تقدم ذکره لانه لم یوضع لیدل علی معین من الثلثه بل یصلح للجمیع وکذا
القایل والمحادث ونحوهما اذ القایل یصلح للمخاطب والغایب نحو انت قایل وهو قایل وکذا المحادث ویشترط
فی الغایب من حیث انه لیس مفسرا بمشاهدة مقارنة ان یتقدم ذکر مفسره لئلا یلتبس لفظا صریحا نحو ضرب زید
غلامه او تقدیرا نحو ضرب غلامه زید وغلامه ضرب زید نحو هذا الکوفیون وقول العرب فی بیته یوتی الحکم ولم م
ونحوه حجة علیهم وقد یتقدم معنی وهو ان یذکر قبل الضمیر ما یدل علی المرجوع الیه اما بان کان المذکور مشتقا
من المرجوع الیه کقوله تعالی اعدلوا هو اقرب للتقوی فان اعدلوا اشتق من العدل الراجع الیه ومنه من
کذب کان شرا له فان ذکر الفعل کذکر مصدره وکذا تصغیره فی قولهم یا امیلحه لتصغیر مصدره وقوله تعالی
فبهدیهم اقتده من قراء بکسر الهاء وعنده هو ضمیر الاقتداء الدال علیه اقتدا ولم یرجع الی الهدی لان اقتد علی
الیه بالباء والفعل لا یتعدی الی شی بنفسه وبحرف جر معا واما بان لم یشتق منه ولکن یدل علیه بسیاق الکلام
کقوله تعالی بعد تقدم ذکر المیراث بقوله تعالی یوصیکم الله فی اولادکم الدال علی ان ثم مورثا ولابویه یجری
الضمیر علیه من حیث المعنی ای من حیث انه مذکور معین فکانه مذکور لفظا وقد یتقدم حکما وهو فی ثلثة مواضع
فی ضمیر الشان فانه مضمر قبل الجملة من غیر تقدم ما یرجع الیه قصدا لتعظیم القصه بذکرها مبهمة ثم مفسره لتعظم
وقعها فی النفس فیکون ابلغ من ذکرها اولا مفسره کما مر مثله فی التمییز فان النفس مولعة بالاطلاع علی بیان
المبهمات وحل المعمیات وتحقیقه ان کل موجود حقیقته موجودة فی ذهن من له به شعور الا تری ان اللام کما
استعمل للمعهود الخارجی استعمل للمعهود الذهنی بدلیل اکلت الخبز حین لا معهود خارجیا لارادة الجنس
باطل فهو فی هو الله احد عاید علی الحدیث المتعقل فی ذهن مخاطبک فانه متعقل معهود فی ذهن کل عاقل
وانما سمی حکما لانک حکمت او لاحسب الغظ باثبات المرجوع الیه من الحدیث والقصة فی الذهن ثم اعدت الضمیر
الیه ولا یلزم علی هذا انها اسماء الاجناس باعتبار هذا المعنی فلا یقال هو ضارب بمعنی الرجل المتعقل فی ذهنک
ضارب لتعدد الاجناس فی الذهن مع کثرتها فلا یتعین عوده الی الرجل لانه یحتمل الفرس والحمار وغیرهما

بخلاف ما بعد ضمیر الحدیث فانه لا یکون الا الحدیث والثانی الاضمار فی نعم واخواته لانهم لما قصدوا المدح
العام والذم العام ای جمع خصال الکمال والرذل اللایقة بمسمی فاعله نسبوه الی متعقل فی الذهن وعرفوه باللام
باعتبار العهد الذهنی ثم فسروه بمخصوص هو فرد من ذلک الجنس فقالوا نعم الرجل زید ونعم العالم بکر واذا کان
الغرض نسبته الی الذهنی من الجنس المذکور جوزوا اضمار ما نسب الیه باعتبار المتعقل فی الذهن لکن لما کان
الضمیر ضمیر الجنس وهو یحتمل حقایق مختلفة ای یحتمل الاجناس کلها فلا یتعین مرجعه فلا یفید لو قلت نعم الضارب
التزموا بیان الحقیقة المقصودة بالضمیر بذکر ما یمیز ذلک الجنس الراجع الضمیر الیه عن غیره فقالوا نعم رجلا الضارب
حتی یکون الضمیر مع رجلا بمثابة الرجل فی نعم الرجل ولذا قالوا یمتنع حذفه ممتنع نعم الضارب اذ لا یعلم الحقیقة
التی الضارب مفسره وفرد منه والاضمار فی ربه رجلا مثله فی نعم تقدیرا واما الاضمار فی باب ضربنی وضربت
زیدا فانه جوز کما لو قدم تطالب المفعول وقلت ضربت وضربنی زید لیجری باب التنازع مجری واحدا فاعلا
کان مطلوب الفعل الاول فاعلا او مفعولا واستغناء عن ذکر المرجوع الیه ظاهرا بذکره اخرا فکانه قدم فحصل
المقصود مع عدم التطویل ولذا عد من المقدم حکما **فان قلت** المضمر اعرف المعارف وتاخر مفسره
یقتضی کونه مجهولا شخصا او جنسا **فاجیب** انما یکون هذا محذورا اذا لم یله ما یزیل ابهامه فهو کالمضمر الذی
النیه فمتقدم المرجوع الیه نحو ضرب غلامه زید وکمضاف یزول جهالته بالمضاف الیه فهو ومفسره کلمة
سری التعریف من آخرها الی اولها ولیس کذا اسم نکرة استونف تعریفه باعادته باللام او الاضافة **وقال** الاندلسی
اللام فی اکلت الخبز للحقیقة قال الماکی المفسر للضمیر لجزئه ولذا اذا عقب ضمیر غایبا متعددا جعل للاقرب الا بدلیل
خارجی فالمفسر اما مصرح بلفظه وهو ظاهر او بلفظ موجز کقولهم من کذب کان شرا له فمستتر کان الکذب الذی هو
جزء مدلول کذب الملفوظ به ومنه قوله تعالی اعدلوا هو اقرب وقوله اذا نهی السفیه جری الیه وخالف والسفیه الی
خلاف ای الی السفه او بلفظ هو کله کقوله تعالی الذین یکنزون الذهب والفضة ولا ینفقونها فی سبیل الله فان الهاء
رجع الی المکنوزات التی هی الذهب والفضة المقدمان کلاهما ومنه قوله ولو حلفت بین الصفا ام عمرو ومروة تها
بالله برت یمینها وها مروتها الملکة والصفا المذکور جزءها او ما مستغنی عن لفظه بحضور معناه حسا کقوله تعالی هی
راودتنی عن نفسی او علما کقوله انا انزلناه فی لیلة القدر وعلما مذکور مستلزمه کقوله تعالی فمن عفی له من اخیه شی فاتباع
بالمعروف واداء الیه باحسان فضمیر اخیه والیه للعافی واستغنی عنه لان عفی یستلزمه ومنه حتی توارت بالحجاب اول صح
لان العشی یعوز والشمس ذکر یدل علی الشمس قد یغنی ذکر ضد عن ذکر الاخر کقوله وما ادری اذا یممت
خیلا ایهما یلینی فان ایهما راجع الی الخیر والشر ومنه قوله تعالی وما یعمر من معمر ولا ینقص من عمره ای من
عمر غیر المعمر اقول غیر الحاضر معنا داخل فی قول الحاجبی او معنی قال الماکی المضمر ما وضع لتعیین مسماه مشعرا بتکلمه
او خطابه او غیبته فخرج بالوضع المنادی والمضاف وذو اللام وبالتعیین النکرة وبمشعر الی آخره یخرج العلم واسم
الاشارة والموصول اذ لا شی منها یختص بواحد من الثلث ولم یذکر الحاجبی التعیین وان کان جنسا قریبا للمضمر
لانه معلوم **تنبیه** الضمیر الراجع الی نکرة نحو جاءنی رجل وضربته قیل نکرة لان مدلوله مدلول من یعود الیه
وهو نکرة فالعاید الیه یکون نکرة لان التعریف والتنکیر باعتبار المعنی لا باعتبار اللفظ والاصح انه معرفة لان الهاء

للرجل الجائي خاصة والذي يحققه انك تقول جائني رجل فاكرمني الرجل فتعرفه باللام باعتبار انه الرجل الجائي
لا غير وانه لم يبق شايعا واذا كان الرجل معرفة والضمير مثله فيكون ايضا معرفة لا نكرة اذ ليس شايعة ويعلم
منه ان مدلول الضمير مدلول بين يعود اليه بعد ذكره والعلم به وبحكمه لا تسله **فان قيل** عليه يمتنع رب
شاة وسخلتها بدرهم **قلت** ان قلنا بالانسحاب فلا اشكال لان الداخل عليه رب نكرة ولم نقل ان المعطوف
على المجرور برب لازم تنكره وان لم يقل بالانسحاب فكذلك لان الضمير كاعادة الذي رجع اليه هنا اذلم يرد به
هنا شاة واحدة معينة حتى يكون المعادة معرفة وقيل الضمير الراجع الى النكرة معرفة من حيث علم المخاطب
انه للمذكور نكرة من حيث انه لا يعتد المخاطب اكثر من افادة المرجوع اليه **قال** وهو متصل ومنفصل
فالمنفصل المستقل بنفسه **اقول** يعني انه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله يكون المضمر كالتتمة لها بل هو
كالظاهر في استقلاله نحو انا وانت واياك والمتصل ما لا بد له من كلمة قبله يتصل بها كجزئها نحو ضربت وضربك
الى آخرها ولان المضمر المتصل منه ما هو على حرف واحد تحقيقا فلو بني به لزم ان يوتى بعده بحرف آخر يوقف
عليه فيستقل وهو خلاف التخفيف الذي طلب من وضعه على حرف ولاحتياجه الى ما يتصل به سمي متصلا ثم المضمر
من حيث انه يوضع موضع المظهر تخفيفا ولا اعراب له يدل على المعاني المختلفة فيها جعلوا صيغها مختلفة ليدل
على المعاني فانقسم الى كونه مرفوعا ومنصوبا ومجرورا كما انقسم المظهر الى الثلثة **قال** فالمرفوع والمنصوب
متصل ومنفصل والمجرور متصل فذلك خمسة انواع **اقول** اذا كان المضمر ثلثة اقسام واثنان منها
انقسم كل الى قسمين يكون خمسة لا محاله فالمرفوع والمنصوب يكون متصلا ومنفصلا والمجرور لا يكون الا متصلا
وذلك لان المرفوع والمنصوب قد يقعان حيث لم يتقدم عليهما شي او حيث لم يتقدم شي يصلح لاتصالها به
نحو انت قايم ويوما اياك ضربت فيتعذر الاتصال حينئذ والمجرور لا يتقدم على جاره ولم يحذف جاره فلم
يحتج الى انفصاله فبقي على اصله في الاتصال وكل نوع من الخمسة يكون لثمانية عشر مدلولا فينبغي ان يكون جميعه
تسعين صورة لان كلا منها اما ان يكون للمفرد او للمثنى او المجموع هذه ثلثة وكل منها للمتكلم او المخاطب او الغايب
صار تسعة وكل من التسعة اما ان يكون مذكرا او مونثا فصار كل نوع من الخمسة ثمانية عشر للمتكلم ستة وللمخاطب
ستة وللغايب ستة الا انه اكتفى للمتكلم بلفظين لفظ للمفرد المذكر والمونث نحو ضربت وضربني ولي لان قرينتها
موجودة معها اذ هو مدرك بالحاسة والاختصار لايق بالمضمرات ولفظ للاربعة الباقيه وهي المثنى المذكر والمثنى
المونث والمجموع المذكر والمجموع المونث نحو ضربنا ولنا لان هنا ليس على منهاج **تثنية** وجمع الاسماء الظاهرة
لان المتكلم لا يشاركه متكلم اخر في تكلم واحد حتى يثنى اللفظ لكن قد يتكلم الانسان عن نفسه وعن غيره فجعل الدال
على ذلك مخالفا لما تكلم به عن نفسه وحدها وتعين في الاثنين والاكثر والمذكر والمونث على القراين الموجودة
معه وانما حرك المبني على حرف صحيح لقوته المطابق معناه القوي المستقل اذ الحركة كحرف ثان وضم تاء المتكلم
وفتحه تاء المخاطب لان المتكلم في رتبة الفاعل والمخاطب في رتبة المفعول اذ يقال له مخاطب بكسر الطاء
وكذلك مخاطب بالفتح وقد يجي ضربنا ونحوه للواحد المعظم واكتفى للمخاطب بخمسة الفاظ اربعة نصوص وهي
ضربت وضربت وضربتم وضربتن لئلا يشتبه بعض من خاطبته ببعض ولا يرد المتكلم لان قرينته اقوى

فلا يشتبه وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المونث وهو ضربتما ولم نفرق بين صيغة المثنى المذكر والمثنى
المونث لما سياتي وحكم المضمر الغايب حكم المخاطب في النصوصية والاشتراك نحو ضرب وضربت وضربا وضربوا
وضربن وحكم الانواع الاربعة الباقية كحكم النوع المذكور وهو المرفوع المتصل في ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة
وللغايب خمسة فنقص من التسعين ثلثون وبقي ستون لكل صنف من اصنافها الخمسة اثنا عشر مثالا لامثال المرفوع
المتصل باعتبار الماضي مبني الفاعل والمفعول ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا
ضربوا ضربت ضربتا ضربن والفاظ المضمر المذكور المرفوع المتصل في المضارع من الصفة بعضها يخالف المرفوع
المتصل بالماضي كما ستعلم ومثال المرفوع المنفصل انا نحن انت الى انتن وهو الى هن وبني نحن على الضم لانه يفيد
من الجمع ما يفيده الواو وهو مضموم في نحو اشتروا الضلالة ولان الضم يجانس الواو وهي علامة الجمع وحرك نون انا للفرق
بينه وبين الحروف وبالفتح للتخفيف وكسر تاء ضربت وكاف ضربك للفرق بين ضمير المذكر والمونث او لتجانسا
شبيههما وهو يا تضربين واصل ضربتم ضربتموا للتوافق في الثلاثة اخواته من ضربتما وضربتن والمنصوب المتصل
ضربني ضربنا وضربك الى ضربكن وضربه الى ضربهن والمنصوب المنفصل اياي ايانا واياك الى اياكن واياه الى
اياهن ومثال المجرور لي لنا وغلامي غلامنا الى آخرهما وارشد بقوله لي وغلامي الى ان المجرور قد يكون بالحرف
وقد يكون بالاسم **ابحاث الاول** ان فاعل ضرب اذا لم يظهر وفاعل اضرب ونضرب وتضرب ونحوها
مستتر لانه لم يعلم من ضرب مسند ومسند اليه كما من ضربت وضربا فلو لم يستتر فيه فالدال على المسند اليه يكون ضرب
فعليته لا يكون اولى به من اسميته فيكون اسما او اسما وفعلا وهو باطل ولكون عدد المرفوع المتصل كعدد غيره
من الانواع الخمسة للمضمر وايضا اذا عطفت **قلت** زيد ضرب هو وعمرو اتيا بالضمير المنفصل وليس لعدم وجه
الا تاكيد المستتر فلو لم يكن فيه مستتر لكان عمرو عطفا على زيد فامتنع الاتيان بالمنفصل **فان قيل** هلا حذف
كالمفعول في قوله تعالى فيها ما تشتهي الانفس وتلذ الاعين فانه محذوف مع انه محتاج اليه ليعود الى الموصول
قلت الماضي للغايب المفرد والمضارع للمتكلم والغايب والمخاطب للمفرد وان دلت على مفاعيلها لو حذف
لكن لما كان باب المفعول حكمه الحذف باعتبار مفعوليته وفضلته من غير تقييد ولذا حذف كثيرا حكم بالحذف عند
عدم التلفظ به لانه اللايق به وباب الفاعل من حيث كونه جزا من الكلام ومحلا للفعل الذي هو غرض حكمه الموجود
به وان لم يتلفظ به حكم باستتاره اذا لم يكن مذكورا لانه اللايق به والا فالضمير في فيها ما تشتهي الانفس في الاحتياج
اليه قريب من الاحتياج الى الضمير في زيد ضرب **الثاني** الاكثر على ان الف انا زايدة للوقف كهاء السكت
وكذا معاقبتها كقول حاتم هذا فزدي انه وقيل واختار المالكي انها اصل ولذا ثبت في لغة تميم وقفا ووصلا واثبته
نافع في قوله تعالى انا احيي واميت وان ترني انا اقل منك وكذا ابن عامر في قوله تعالى لكنا هو الله ربي وصلا
والاصل لكن انا فنقل الحركة ثم ادغم ومن حذف الالف ابقى النون مفتوحة مراعاة للاصل كما ابقى من اما مفتوحا
اذا حذف الفه نحو ام والله ومنه عم ولو كان تركبه من الف ونون لاسكن لكن دعي ولو حرك لا يبالي بحركته
ويسكن في الوقف **قلت** تركبه من الف ونون لان الاصل في المضمر نقصان بنائه ويدل عليه سكونه اذا
امن لبسه وهو اذا اتصل بحرف الخطاب نحو انت انتما الى آخره وانما فتح للفرق بينه وبين ان المصدريه ولتمانيد

الالف في الوقف لانه اخف من الها فلو زيد الها مع النون بين اثقلي حروف الحلق وقد جا ساكنا نحو
ان فعلت على اصله ومن قرا انا احيي باثبات الالف كان مجريا الوصل اجرا الوقف كقولهم ثلثه اربعه وقد جا
هنا بقلب الهمزة ها وشد فيه آن على القلب كرآه في رأى **والثالث** فتح اخر هو وهي وان كان الاصل
السكون لبنائهما لنفار نحو ضربهو وبهي المتصلين خصوصا اذا قلت من اعطيته زيد ومن لم اعطه هند بالاشباع
اذ يصلح ان يكون هو وهي مبتداين وعايد من محذوفا ولم يبال به قيس واسد فقالوا هُوْ قايم وهِيْ قايمة
اذ الوضع يدل عليه غالبا وقد سكن ها هُوَ وهِيَ اذا وقعا بعد الواو والفاء او اللام لانه ليس في الكلام مبني على
حرفين ثانيهما حرف علة متحركة ولم يمكن اسكان الثاني لئلا تشتبه بالمتصل قبل اتصال احد المذكورات بهما التوزر
الابتدا بالساكن فلما اتصل بهما هو كجز منه اسكن كما اسكن ثاني عضد وكتف ثم الحق بهما ثم ولم تسكن مع الهمزة
الا في الشعر لانها لم يكثر معها كثرة المذكورات **الرابع** لما كان الاصل في وضع الضماير الاختصار وعدم التصرف
ولذا لا تصغر ولا ينسب اليه ناسب ان تشترك فيه بين المنصوب والمجرور كما اشترك في ضمير التثنية والمتكلم بين
المذكر والمونث وان كان مرفوعا فالياء التي للمتكلم والكاف التي للمخاطب والهاء التي للغايب وما يتفرع عليها
تحد منصوبه ومجروره قال تعالى وفي اكرمني وما ودعك ربك ولغة اهل الحجاز ضم هاء الغايب مطلقا نحو
ضربته وبه ونظرت اليه ولغة تميم الكسر بعد الكسر والياء الساكنة اتباعا واشباع حركة الهاء اكثر بعد المتحرك
واختلاسها اكثر بعد الساكن نحوله وبه ومنه وثانيه ويرجوه وان حذف ما قبل الساكن جاز اشباعه نظرا الى
الحال وجاز اختلاسه نظرا الى اصله كقوله وان يشكروا يرضه لكم ومن كسر الهاء في المفرد اتباعا كسرها في التثنيه
والجمع وبعضهم كسر الكاف في التثنية والجمع الحاقا بالها نحو بكما وبكم وفيكما وفيكم **الخامس** الصحيح
ان المضمر في انت الى انتن واياي الى اياهن ان وانا والزوايد عليهما من ت تما تم تن وي وك واخواتهما
المتصلة بها حروف الخطاب لانها الفاظ مبينة لمن يرجع اليه الضمير ولانه تختلف اخرها بالياء والكاف والهاء
في اياك اياي واياه وفروعها من تما تم كاكم ولم يوجد مضمر ولا مظهر تختلف اخره بها وليست هذه الالفاظ ضمايرا
ولا اجزاء منها كما في ذلك ذاكا ذاكم وشبهها بذاك ذاكا ذاكم اقوى منه بضربت ضربتما وبضربك ضربكما ضربكم لان
المقصود منها تعيين المخاطب لا جزيئة الكلام ولانها لو كانت اسماء لكان لها محل من الاعراب ولا محل لها اذ لا رافع
ولا ناصب وكذا لا جار لان المضمر لا يضاف لانه معرفه وتعريفه لازم ولعنه نوزان تاء انت من تاء ضربت
ولئن كان غلطكم من كلف ذلك يعني الزوايد حروف تشبه الاسما لفظا ومذهب الخليل واختيار المالكي ان ايا
مضمر لكنه من حيث يصلح لاثني عشر معنى يفتقر الى ما يتبين به فيضاف الى الكاف ومتفرعاته فتكون الكاف
ومتفرعاته ايضا مضمرا واحتج بانه لو كان الكاف حرفا لوقع بعد اللام كما في ذلك ويصلح اياك للجمع كما صلح له ذلك
في قوله تعالى ذلكم خير لكم واطهر ولانه تخلفه اسم مجرور بالاضافه كقوله اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياه الشواب
يعني من بلغ ستين سنة ينبغي ان لا تفتتن بالنساء الشواب ومن روى بالسين غير المعجمة والتاء فالمعنى يجنبه
عن القبايح لان صدورها من المسن اقبح ولما احتيج الى الياء في اياي كما احتيج انا الى التاء المضمومة **قلت**
لم يعهد مضمر مضاف مع وجود المانع منها وهو تعريفه ولا يمكن تنكيره وارادة الجنس منه بخلاف المظهر في نحو علا زيدنا

لان المظهر اكثر والجنس فصح ان تتوهم جماعة كل منهم مسمى بزيد بخلاف المضمر ولانه يلزم اضافة الشي الى نفسه
والتاويل انما يكون اذا وقع ضرورة كما في سعيد كرز ولا ضرورة هنا لا نقال يلزم عليكم ايضا لانه لم يعهد موصول
مضاف مع ان ابهم مضاف لان ايا الموصول انما اضيف تشبيها باي النكرة في مررت برجل اي رجل في الابهام
مع انه ليس فيه اضافة الشي الى نفسه بخلاف ما نحن فيه مع ان الكاف ومتفرعاته حروف ظاهر ولا يلزم منه
وقوعها بعد اللام فان حروف الخطاب غير لازم مع ذا ولازم مع ايا فلا يلزم من عدم مراعاة المطابقه ثم عدمها ههنا
واياه الشواب من الشواذ فلا يثبت به اصل واياي مشترك الالزام لانه يقال عليه ينبغي ان لا يحتاج الى الاضافة
كما لم يحتج انا الى التاء المضمومة وقال الزجاج ايا اسم ظاهر اضيف الى الكاف وقال الكوفيون باد غامه والكاف
واخواته هي المضمرات في اكرمني اكرمتك اكرمته فلما اريد فصلها عن العامل لغرض ما ولم يتم شي منها بنفسه لضعفه
دعم بايا وجعل وصلة وهو ضعيف لانه لا يمكن اجراه في نحن ولانه تخلو ايا عن المعنى بالكليه ولا نظير له ومذهب
الكوفيين وجماعة ان كلا من انت الى انتن بكماله اسم لانه دل على من هو له وليس تثنيه وجمع حقيقيا اذ لم ينكر
المفرد بخلاف الزيدين فانه نكر لصحة هذان زيدان ظريفان ورايت زيدين ظريفين ثم عرفا باللام عوضا عن
التعريف الزايل بل وضع انتما للمثنى وانتم للجمع واصل انتم انتمو ليوافق في عدد حروفه انتما الا انه حذف الواو
واسكن الميم تخفيفا وكل من هو وهي بكماله كلمة عند البصريين وهما وضع للمثناه وهم وضع لجمعه لانه مستقل بنفسه
فلا يكون على حرف واحد ولان المضمر للايجاز فينافيه الزيادة وعند الكوفيين المضمر الهاء وحدها لقوله
فبينا نحن بشرى رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب الملاط الجنب وكقوله دار لسعدى اذ من هواكا
الحذف دليل على الزيادة اجيب انه محمولان على الضرورة وسكون الواو والياء وتشديدهما لغتان فيهما **السادس**
لا بد من اشباع ضمة الميم اذا اتصل به الضمير المنصوب نحو ضربتموه واجاز يونس اسكانها نحو ضربتمه وقد يستغنى
بالضمة عن واو الضمير كقوله اذا ما الناس جاع واجدبوا وزعم المازني ان الالف والواو والياء في ضربا
وضربوا ويضربان ويضربون وتضربين حروف يدل على احوال الفاعل كالتاء في فعلت والفاعل مستكن باطل
لان الفاعل مفهوم منها كما من التاء والنون في فعلت فعلنا ولانها لو كانت كتاء فعلت لجاز حذفها في الزيدان
فعلا والزيدون فعلوا كما حذف التاء في قوله فان الحوادث اودى بها ولا ارض ابقل ابقالها **السابع**
انما اتحد مثنى المذكر والمونث في باب الاضمار نحو انتما واياكما لان الاصل المرفوع وهو ظاهر ومنه المتصل
الغايب لانه اكثر وقوعا واتحد لفظه تثنيه واذ لا التباس لوجود التاء نحو ضربا وضربتا ورميا ورمتا ثم حمل
البواقي عليه ليجري الباب على سنن واحد قال الحاجبي الاختصار مطلوب فاغتفر اللبس فيما هو قليل الوقوع
وهو التثنية لا فيما كثر وقوعه وهو المفرد والمجموع **قال** والمرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضي
الى آخره **اقول** اخذ يبين محال المتصل المستتر من المضمرات على اختلاف المحال من الماضي والمضارع
والصفة فقال المرفوع المتصل خاصة يستتر علوا في الافعال في مواضع في الماضي الغايب والغايبة دون مثنى
الغايب ومجموعه نحو زيد قام وهند قامت وليست هذه التاء ضمير الغايبة لبقايها في الهندان قامتا وليست
التاء والالف ضمير المثنى المونث لان التاء ساكنة كما الحذف اللام من غزتا ورمتا وهذا يدل على انه هو التاء

الاستتار صح

الساكن المفرد ولانه لو كان ضميرا وقلت قامت هند لان التخفيف في المضمر مطلوب ولا بني نا قصا والمرفوع سابق على المنصوب والمجرور والمفرد سابق على المثنى والمجموع فجعلت الخفة له مع ان المفرد اكثر وقوعا من غيره واذا استتر فيه فلو استتر في غيره ايضا يلزم اللبس وخص الاستتار بالغايب لان وقوعه والعبارة به اكثر من وقوع ضمير المتكلم والمخاطب لان الاخبار عنه اكثر منه عن غيره ولان قرينته وهي تقدم ذكره لفظية وقرينة غيره حالية واللفظية اقوى ولا يلتبس الغايب بالغايبة لوجود التاء وكذى استتر في المضارع للمتكلم مطلقا يعني مفردا وغيره نحو اقوم ونقوم لان معه ما يرشد به اذ الهمزة تدل على انه للمتكلم المفرد مذكرا كان ومونثا والنون على انه للاربعة الباقية **فان قيل** كيف جوز الاستتار مع وجود اللبس فيه اجيب هذا اللبس موجود ومغتفر في البارز المتصل وفي المنفصل لبناء المضمر على التخفيف نحو ضربت ضربنا وانا ونحن فلان يغتفر مع زيادة الخفة اولى ولا يخفى ان الاستتار في المضارع للمتكلم مطلقا وللمخاطب لازم اي يجب ان يكون فاعلها مستترا مطلقا وكذى يستتر في المضارع للغايب والغايبة نحو زيد يقوم وهند تقوم لان اليا يدل على انه للغايب والتا يدل على انه للغايبة وكذى في المضارع للمخاطب لان قرينة الخطاب تشعر به واغتفر التباسه بالغايبة لفظا لان المخاطب اكثر وقوعا من المتكلم وقد استتر فيهما الكثرة علة الاستتار ولانه لو ابرز لطال لوجود حرف المضارعة في اوله بخلاف فعلت للمخاطب مع كثرته بخلاف المثنى والمجموع ولم يذكر صيغة الاستتار في صيغة الامر للمخاطب لان حكمه حكم المضارع اذ بني منه وكذى يستتر في الصفة مطلقا اذا لم يجر على غير من هي له يعني اذا كان فاعلها ضميرا استتر فيها نحو زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون لان في لفظها ما يدل على من هي له المفرد على المفرد والمونث على المونث والمثنى على المثنى وعلى هذا لان فاعلها لا يغايرها تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا بخلاف المصدر وفاعله وليستا الالف والواو في ضاربان وضاربون بضميرين لانهما لو كانا ضميرين لكانا معمولين لما اتصلا به وهو ضارب لا لعامله فينبغي ان لا يتغير باختلاف عامله لكن تغير فانه يقال جاءني ضاربان وضاربون ورايت ضاربين وضاربين الا ترى ان اليا والالف والواو في تضربين وتضربان وتضربون لما كانت ضماير لا يتغير باختلاف عوامل ما اتصلت به يقال يضربان ولن يضربا ولم يضربا فانها لم تتغير لان عاملها باق في الاحوال وما نقل عن الاخفش ان التا في تضربين علامة التانيث كتا فعلت يستتر فاعله قياسا على المذكر المخاطب غير مستقيم لانه متصل باخر الفعل دال على من هو له فهو كالف يضربان وتا فعلت ونحوهما ولانه لو كان كتا فعلت لقيل في التثنية تضربتان كفعلتا في تثنية فعلت ومذهب ابي عثمان المازني وجماعة ان الالف في فعلان وفعلا والواو في يفعلون وفعلوا علامتا ان الفاعل مثنى ومجموع مثل التا في هند فعلت والفاعل مستتر وجوابه يعرف مما مر ولانها بمنزلة الاسم الواقع موقعها في نحو زيد قام غلاماه وعلى انه فيكونان اسمين والضابط ان المضمر المستتر في المواضع المذكورة واجب استتاره في افعل وتفعل ونفعل وافعل ونزال ونحوه من اسم فعل هو امر ولا يتغير اسم الفعل في التثنية والجمع واذا قيل افعل انا فليس انا فاعلا بل توكيدا له اذ لا احتياج الى ابرازه وجايز استتاره في البواقي وكذا في الظروف وشبهه وفي اسم فعل غير الامر لانه قد ينفصل وقد يقع موقعه الظاهر نحو ما زيد يحسن او حسن او في الدار او عندك

او بهات غلامه او الاهو في الجميع وغيرها واجب ابرازه متصلا ان لم يستغن عنه ما اتصل به مرفوعا كفعلت وفعلنا ومنصوبا كضربك ومجرورا كلك كما مر امثلتها ومنفصلا ان استغني عنه نحو انت واياك ونحوهما **قال** ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل الى آخره **اقول** الاصل ان يكون الضماير كلها متصلة لانها اوجز وقد يكون منفصلة اذا اقتضى المواقع الانفصال كما سيجي مفصلا واذا بينا ان الاصل في الضماير الاختصار فالاصل في الضمير ان يكون مستترا ثم متصلا بارزا عند خوف اللبس بالمفرد كما بينا ثم منفصلا عند تعذر المتصل ولذا يمتنع ضرب انا موضع ضربت فقول حميد اليك حتى بلغت اياكا اي سارت هذه الناقة حتى بلغتك شاذ والموجب للانفصال التقدم على عامله لانها اذا تقدم على عامله يتعذر اتصاله به نحو اياك ضربت وقوله تعالى اياك نعبد انما تقدم للحصر او لان ذكره اهم كما بين في علم المعاني وكذا الفصل بينه وبين عامله اما لغرض كقولك ما ضرب زيدا الا انا فانه لو اتصل نحو ما ضربت للحصر واذا فصل لحصل الحصر يتعذر اتصاله بعامله وقال لغرض ليعلم امتناع ضرب زيدا انا لان معناه ضربت زيدا فلا فايدة في انفصاله والعدول عن المتصل الى المنفصل من غير فايدة ممنوع بخلاف ما ضرب زيدا الا انا فان معناه مخالف لمعنى ضربت زيدا والمعنى ما ضرب الا زيد فوجب الانفصال قال الله تعالى امر ان لا تعبدوا الا اياه كقوله قد علمت سلمى وجاراتها ما قطر الفارس الا انا قطره اي القاه على احد قطريه والقطر الجانب فشد قوله وما نبالي اذا ما كنت جارتنا ان لا يجاورنا الاك ديار المعنى ان المطلوب ما اذا حصلت فلا التفات الى غيرك وكذى ينفصل للحصر بانما كقوله انا الفارس الحامي الذمار وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي انا فاعل يدافع ولا ضمير فيه هو يوكده وكقوله لقينا منهم جمعا فاو في الجمع ما كانا كانا يوم قرني انما نقتل ايانا وليس ايانا في هذا البيت واقعا موقع المتصل كما قال الزمخشري لان يقتلنا ممتنع لانه جمع بين ضميري فاعل ومفعول لشي واحد متصلين نعم واقع موقع غيره اذ ينبغي ان يقول نقتل انفسنا لانا وايام عشيرة واحدة وافي الجمع اي وفي الجمع ما كان عليه قبل نعم من وقوع المنفصل موضع المتصل قوله وما اصاحب من قوم فاذكرهم الا يزيدهم حبا الي هم فهم الاخير فاعل يزيد لكن لو اتصل لقال يزيدونهم ونصيره مثل ضربتك وكذا الفصل باما كقوله بك ويا استعان بليل اما انا وانت ما ابتغي المستعين وكذا حذف عامله فانه اذا حذف عامله يتعذر ان يتصل به الضمير فاعلا كقولك ان انت قمت قمت قال الله تعالى قل لو انتم تملكون وكقولك زيدا ان اياه ضربته ضربته واياك والسيف وكذا كون عامله معنويا كالمبتدا والخبر نحو انت قايم لانه يتعذر الاتصال بما لا يكون لفظا وكذى اذا كان عامله حرفا وهو مرفوع نحو ما انت قايما لانه لو اتصل به وقلت ما قايما لانه صيغة المرفوع المتصل المخاطب لوجب ان يستتر اذا كان غايبا مفردا فيقول موضع ما هو قايما ما قايما واستتار الضمير في الحرف ليس من لغتهم ولان اقتضا الحرف للمسند اليه ضعيف فلا يدل عليه بخلاف الفعل فان تنضا امله ذاتي قال تعالى وما انتم بمعجزين في الارض وهذا عند الحجازيين واما عند التميميين فانه مما كان عامله معنويا وكذى ينفصل اذا وقع بمصدر مضاف الى منصوب كقوله بنصركم نحن كنتم ظافرين فقد اغرى العدى بكم استلاكم فشلا او غير مضاف نحو عجبت من ضرب زيدا انت ومن الضرب انت زيدا وكذى ينفصل الفصل بمتبوعه كقوله تعالى لقد كنتم انتم وآباؤكم في ضلال مبين وكذى ينفصل اذا اسند اليه على جهة الفاعلية والمفعولية صفة جرت على غير ما هي له اي على غير صاحبها اي تعلقت لفظا بغير ما هي له معنى فانه

ينفصل عند البصريين كقوله غيلان مية مشغوف بها هو مذ بدت له فحجاه بان ذكرنا سواء وقعت خبرا
او نعتا او حالا او صلة للالف واللام نحو انا زيد ضاربه انا وضربت رجلا ضاربه انا وركبت الفرس طارده
انا والضاربه انا زيد وزيد هند ضاربها هو لئلا يلتبس فانك لو قلت اذا ضربت زيدا وقلت انا زيد ضارب توهم منه
خلاف مرادك لانه يظن ان مستتر ضارب لزيد لان الاصل ان يرجع الضمير الى الاقرب فيجب ان يبرز انا وتقول
انا وزيد ضاربه انا ليعلم المقصود واذا وجب انفصاله في موضع وجب في اخواته ليجري الباب على سنن واحد
بدليل اكرم يكرم ويعد وتعد فتقول اذا ضربت هند زيدا هند زيد ضاربته هي بابراز هي وان علم من التاء ان
ضاربته لهند **تنبيه** تقول ضارب اذا ابرز فاعله لانه يصير كان فاعله مظهر فتقول الزيدون نحن ضاربنا
هم قال لكل الفين بين بعد وصلها والفرقدان حجاه مقتفيه هما وجا الشي ناحيته قال الكوفيون لو
وجب انفصاله في الصفة الجارية على غير صاحبها لوجب انفصاله في الفعل الجاري على غير صاحبه فيقال
انا زيد اضربه انا لكن يمتنع انفصاله في الفعل لجيب ان جزء من الفعل يعني الهمزة والتاء والياء ونحوها يدل على من
هو له من المتكلم والمخاطب والغايب بخلاف الصفة فان ضاربا ونحوه يصلح للمتكلم او المخاطب او الغايب فلا احتياج
في الفعل الى الابراز بخلاف الصفة قال الكوفيون في الصفة ايضا ما يدل على صاحبها كمفعولها من الهاء والياء
والكاف المضاف هي اليه في انا زيد ضاربه وفي زيدا انا ضاربي وزيد انت ضاربك فانه لو كان ضارب في الصورة
الاولى مسندا الى زيد لوجب ان تقول انا زيد ضاربي اجيب عنه بانه قرينة خارجية لان الهاء ونحوها
ليس جزءا من الصفة بخلاف الهمزة ونحوها فانها جزء من الفعل وللعرب في ذلك قاعدة مطردة وهي انهم يجتزئون
بالقراين الداخلة من الخارجة فانهم لا يميزون اثنين بلا ان بجلين قرينة اثنين يعني الياء داخلة فيه ولا يجتزئون
بالقراين الخارجية بحسب المواضع حين قصدوا وضع اللفظ واستعماله دالا على ما يقصد دلالته عليه دلالة
نص بل ياتون بالقرينة الداخلية لذلك المقصود متى امكن فاذا استعملوا ضاربا او ضاربه دالا على انه للمتكلم من
غير احتمال للغير في موضع جرى على غير صاحبه فلا بد من ابراز مستتر الذي هو جزء ولا يكتفى بالمضاف اليه وان
علم من ذكر صاحبه لانه خارجي كما انك ترفع زيد وتنصب خبزا اذا قلت اكل زيد خبزا وان علم بالمعنى اي العقل
ان الاكل زيد والماكول خبز وكنى باتى بالتاء في ثلثة رجال وان علم بالوضع اللغوي ان الرجل للمذكر اما اذا لم يكن
او لم يقصدوا وضع اللفظ كما مر يجتزئون بالقراين الخارجية كقولك رايت عينا جارية واكلت لحما وضرب زيد شاتمك
لتعذر الداخلة في الاول وللاكتفا بعلم المخاطب انك تعني لحم الغنم في الثاني وبالكاف ان الشاتم ليس المخاطب
في الثالث عن ان تقول لحم غنم وشاتمك هو لا نكم لم يستعملوا لحما في الموضع ولا شاتمك دالين على انهما الغنم والغايب
من غير احتمال الغير وبان القرينة في الصورة هي مفعول فيجوز حذفه فاذا حذف لا يبقى قرينة فقصدوا الى قرينة
لازمة لا تحذف اصلا حتى لا يقع اللبس قال الكوفي في الفعل ايضا لبس نحو زيد عمرو يضربه فيجب ابرازه اجيب
في هذه الصورة ولو ابرز هو يبقى اللبس بحاله لانه صالح لزيد وعمرو فلا يفيد الابراز شيئا فلا يبرز قال الكوفي بل
يفيد لان ابرازه يدل على ان الفعل لغير صاحبه كما في انا زيد ضاربه انا اجيب ان انا في انا زيد ضاربه انا عينه والتلفظ
به رافع اللبس لانه لو كان ملفوظا من اول الامر لم يحصل لبس لانه يدل على ان ضارب المسند للمتكلم ثم يلزم منه

انه انا المقلم لان نفى ابرازه يرفعه ويدل على انه لغير صاحبه وهو في الفعل لو كان ملفوظا من اول الامر
لم يمنع اللبس لانه لا يدل على ان يضرب المسند اليه الابعد لان هو لم يوضع للبعيد ولا ابرازه فلا يفيد ابرازه شيا
فلا ينفصل فان قال يلزم لعين هذا ان لا ينفصل هو في زيد عمرو ضاربه هو اجيب ابرزنا ولا في اخواته ليرفع عين
البارز اللبس ثم حمل على اخواته في الانفصال فيلزمه لازمها وهو دلالته على ان ضاربه المسند هو اليه لزيد المتقدم
وفي زيد عمرو يضربه لم يبرز في شي من اخواته اصلا فلا يمكن الحمل **فان قيل** فلا يبرز في الفعل اذا جرى
على غير صاحبه حملا على الصفة كما يحمل هي عليه في العمل اجيب الفعل في العمل وفي استتار فاعله وابرازه وانفصاله
اصل فلا يليق حمله في شي منها على غيره وقال المالكي اذا خيف اللبس وافق الكوفيون البصريين في الانفصال نحو
زيد عمرو ضاربه هو والزيدان العمران ضاربهما هما ثم قال واذا امن اللبس يقول الكوفيين اقول لقوله
قومي ذري المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان ثم قال وان جرى الفعل على غير صاحبه وجب الابراز
عند خوف اللبس كقولك غلام زيد يضربه هو اذا رجع هو الى زيد **قلت** انفرد بالنقل ومتكسه مؤول بان
تقديره قومي بانون ذري المجد بانوها ولا يثبت اصل بمحتمل وليس له نص على الابراز في الفعل **قال**
واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا **اقول** اتصال المضمر مع كونه اسما براسه بما قبله وصيرورته كجزء
منه اغتفر للاختصار واحتياجه الى غيره فلا يتصل الا باكمل منه لانه كجزء من تتمته كالصفة للموصوف والفعل اكمل
من الضمير المتصل لانه مسند اليه فهو اكمل ولانه متوغل في جزئية الفعل ولذا تغير صيغة الفعل اتصاله به فكان
المنصوب متصل بالفعل وان لم يكن احدهما مرفوعا فان تقدم الاكمل اي الاعرف جاز ان يتصل به الثاني سوا كانا
منصوبين او الاول مجرورا نحو الثوب اعطيتكه قال الله تعالى انلزمكموها وضربكه فتسح لتقدم الاكمل ويجوز ان
ينفصل اذ المحتاج الى الغير لا يكمل ولا يحمل غيره ولئلا يؤدي الى قبيح وهو توالي ثلث ضمائر في نحو اعطيتكه
ولا يخفى ان نحو اعطيتكه احسن من ضربيك لان يا ضربيك كالتنوين مع التنوين لا يتصل الضمير وانما جاز لانه يشبه
الفعل فضربيك بمنزلة ضربنيك وضربيك اذا كان مضافا الى الفاعل احسن منه اذا كان مضافا الى المفعول وان لم يكن
المقدم اكمل بان يكون مثل المؤخر او ادنى في التعريف فلا بد من انفصال الثاني لانه لم تتقدم ما هو اكمل منه حتى
يتصل به ويشبعه ولانه يوهم التكرار في المثلين ويكره ان يتقدم الانقص على الاقوى تعريفا فما جعل كالكلمة الواحدة
وينفصل الشرطين الاخيرين اي كون احدهما اعرف ومتقدما عن الاول وهو قوله لم يكن احدهما مرفوعا ليرفع والا فهو
منفصل ليها الا الى انتفاء الاول ايضا والا يلزم وجوب ضربت اياك ثم المثلان قد يوافق الثاني الاول لفظا ومعنى
لو اتصل نحو علمتك اياك معناه علمتك الان كما كنت قبل وقد يوافقه لفظا لا معنى نحو ثوب زيدا البسته اياه وقد نحا له
لفظا ومعنى نحو ثوبا زيدا اعطيته اياه وهي الاخرجا شاذ الاتصال كقوله وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمهماها
يقرع العظم نابها وقبلها بقيت لي الايام بعدك مدركا ومرة الدنيا كريه عتابها قرينين كالذيبين يقتسمانني وشر
صحابات الرجال ذيابها يصف حاله مع ابني اخيه مدركه ومرة الضغمة العضة واراد هنا الشدة والمصيبة المخ
طابت نفسي لشدة اصابني لاصابة ابني اخي الذي قصدا لي لسوء الشدة وهلاكهما بها ويقال ضغم الشدة وضغمته
الشدة وقد جاء البيت على الوجهين فقوله لضغمهما مضاف الى الفاعل اذ لو كان مضافا الى المفعول لكان ضمير المرفع

ولكان ضمير الفاعل ثانيا بعد ضمير المفعول وهما ممتنعان وقوله لضغمهماها مفعول به اي لضغمه ولضغمها مفعول له
وهنا مثل مقدر مضاف اذ المعنى لضغمهما مثلها اذ الاول لم يصب قاصديه بل مثلها فهما في المعنى نكرة لوقوعه موقع
مثل وهي لا يتعرف بالاضافة فالجملة وهي يقرع العظم نابها التي هي عبارة عن منتهى العض صفة لقوله هما من
حيث اقامته مقام مثل ثم قال وان جعلت الجملة مستانفة ليبين امر الضغمين فلا موضع لها لانها لم يقع موقع مفرد
وقال المالكي غير سيبويه يجوز اعطيتهوك قياسا على اعطيتكه ولا نقل لهم **قلت** والقياس ضعيف لما مر
وقول العرب عليكني الكاف فاعل فهو مثل ضربتني فلا يصلح للدليل ثم قال ان نصب الثاني بفعل غير قلبي
فالاتصال اولى نحو اعطيتكه اذ لم يرد في القران الا متصلا كقوله تعالى اذ يريكهم الله في منامك قليلا ولو اريكهم
كثيرا وان نصب بمصدر او باسم فاعل او بفعل قلبي فالانفصال اولى وقوله وان كان حبك لي كاذبا
وقد كان حبيك حقا يقينا وقوله فلا تطمع ابيت اللعن فيها ومنعكها بشيء يستطاع وقوله ولا ترج او تخش
غير الله ان اذى واقيكه الله لا ينفك ملفونا وقوله بلغت صنع امرئ بر اخالكه اذ لم يزل لاكتساب الحمد
تلك مبتدرا اتصل ضرورة لا يقال للجواز ضرورة ووجه التفصيل ان المفعول الثاني للفعل القلبي اصله الانفصال
فيكون كخبر كان وغير الفعل من المذكورات ليس في الاقتضاء كالفعل وسبب الاتصال الاقتضاء **قال**
والمختار في خبر كان الانفصال **اقول** خبر كان واخواتها ليس مفعولا على التحقيق لانه مسند وحكم
على اسمها وكان قبل دخول كان خبرا ومنفصلا ومعناه باق على خبريته كما كان فابقي منفصلا كما كان تنبيها
على استقلاله وبقاية جزا الخبرانية وكذي ليس كان فعلا حقيقيا اذ لا دلالة له على الحدث عند الاكثر وتجوز
اتصاله تشبيها له بالمفعول ولكان بالفعل الحقيقي فيقال زيد قايم وكنته واختار المالكي وقال ينبغي ان يجب
اتصاله لان الفعل كانه باشره اذ لم يحجزه عنه الا ضمير مرفوع هو كجزء منه فهو كضربته بخلاف خلتكه لانه حجزه
عن الفعل منصوب فاذا لم يجب اتصاله فلا اقل من رجحانه ولان اتصاله اكثر قال صلى الله عليه وسلم لعمر في
قصة ابن صياد ان يكنه فلن تسلط عليه وان لا يكنه فلا خير في قتله وكقول ابي الاسود فان لا يكنها او تكنه
فانه اخوها غذته امه بلبانها **قلت** كان اضعف من ضرب عملا لانه لا يعمل في غير الاسم والخبر وكذي معنى
لانه لا يدل على الحدث فيضعف عن اتصال ضميرين به كان وانفصاله اكثر كقولهم اتوني ليس اياك ولا يكون اياك
كقوله ليت هذا الليل شهرا لا نرى فيه غريبا ليس اياي واياك ولا نخشى رقيبا واما قوله عددت قومي كعديد
الطيس اذ ذهب القوم الكرام ليسي فشاذ اذ وصل الياء مع عدم نون الوقاية لشبهه بالحرف والحق عندي ان نحو
خلتكه اولى بالانفصال من نحو اعطيتكه وبالاتصال من كنته لانه كان خبرا مستقلا منفصلا الا انه صار مفعولا
فائده اذا اخبر عن ثاني مفعولي اعطيت فان لم يورث الاتصال اللبس جاز اتصاله نحو الذي اعطيته زيدا
درهم للاختصار وجاز انفصاله نحو الذي اعطيت زيدا اياه درهم رعاية للترتيب الاصلي وان اورث لبسا فالانفصال
نحو الذي اعطيت زيدا اياه عمرو **قال** والاكثر لولا انت الى آخره **اقول** اذا وقع بعد لولا الامتناعية
ضمير فالاكثر ان يكون صيغة مرفوع منفصل وهو القياس لانه مبتدا او فاعل فعل محذوف فيكون مرفوعا كالظاهر
الواقع بعده ومنفصلا لعدم عامل لفظي يتصل به قال تعالى لولا انتم لكنا مومنين فيقال على هذه اللغة لولا انا ولولا

نحن لولا انت لولا انتما الى آخرها وكذي في الغايب نحو لولا هو الى آخره وقد جاء في بعض اللغات بعدها ضمير
مجرور فيقال لولاي ولولاك ولولاه الى آخرها وانما حكم بانه مجرور لان ياء لولاي ليس بمرفوع لانها ليست
من صيغ الرفع ولا منصوبة لانها اذا نصبت يجب ان يكون ما قبلها نون الوقاية وجوبا او جوازا وبعد لولا يمتنع
النون فتعين ان يكون مجرورا واتفق في الغايب اتحاد لفظ مرفوع المثنى والمجموع مع مجرورهما الا انه في
اللغة الكثرى مقدر بالانفصال نحو هما قايمان وهم قايمون وفي القلى بالاتصال مثل غلامهما وغلامهم وزعم
المبرد ان اللغة القلى لم تثبت في كلام فصيح وزعمه باطل بما روى سيبويه وغيره وهو قوله
عدو كل يخشى صولتي ان لقيته وانت عدوي ليس ذاك بمستوي كم موطن لولاي طحت كما هوى باجرامه
من قنة النيق منهوي وكقول عمر بن ابي ربيعة اومت بكفيها من الهودج لولاك هذا العام لم احجج
يشير الى انها اومت اليه يعني تحيته وقوله ايطمع فينا من اراق دماءنا ولولاك لم يعرض لاحسابنا
عبس طحت اي هلكت والاجرام جمع جرم وهو الجسد والنيق اعلى الجبل ومنهوي اي ساقط وهو شاذ ان تقع
لان الانفعال اللازم يبنى من ثلاثي متعد للمطاوعة نحو كسرته فانكسر وهوى لازم وكذا الاكثر بعد
عسى المرفوع المتصل نحو عسيت عسينا عسيت الى آخرها قال تعالى فهل عسيتم ان كتب عليكم القتال
الا تقاتلوا وهو القياس كما في الظاهر وقد جاء بعد عسى ضمير منصوب متصل نحو عساني عسانا عساك
عساكما الى آخرها وكقوله ولي نفس اقول لها اذا ما تنازعني لعلي او عساني اذا نازعتني نفسي
في امر الدنيا خالفتها وقلت لعلي اقع فيها واهلك فاكف عنها وكقول رؤبة تقول بنتي قد اني اناكا يا ابتا
علك او عساكا المعنى جاء حين رحيلك الى من يعطيك مالا ولعلك ان سافرت اليه تعطيك ما يكفيك
فمذهب سيبويه وجماعة ان المجرور مجرور بلولا والمنصوب منصوب بعسى لشبهه بلعل في معنى الترجي فالتغيير
في لولا وعسى نفسهما وقال الاخفش الواقع بعد لولا وعسى على اللغة القلى في محل الرفع على ما كان في اللغة الكثرى
الا انه استعير صيغة المجرور للمرفوع المنفصل بعد لولا وصيغة المنصوب المتصل بعد عسى للمرفوع المتصل
كنيابة المرفوع المنفصل عن المجرور في ما انا كانت ومررت بك انت فالتغيير فيما بعدهما وهو مختار المالكي والحاجبي
في الامالي ومذهب سيبويه ارجح من حيث انه على قوله يلزم تغيير واحد وهو ان يكون لولا جارا وعسى ناصبا
اي تغير العامل ويجيء المضمرات حينئذ بعدهما جارية على القياس وله نظير فان لدن يجر ما بعده الا غدوة فانه
ثم ينصبه ولان لات لا يعمل الا في الاحيان وعلى قول الاخفش يلزم اثنا عشر تغيرا مع ان في قول سيبويه
رجوعا الى اصله المتروك فان لولا مقتضاه ان يجر لانه مختص بالاسم غير مشابه للفعل لكن منعه منه شبهه
بالحرف الشرط من حيث ربطه جملة بجملة فنبه على اصله بجره المضمر حسا وتشبيها لعسى بمثله وهو لعل في
العمل كما شبه غير بالا في الاستثناء ولان تغير المعمول لفظي وتغير العامل تقديري وهو اسهل من التغير
اللفظي ومذهب الاخفش وهو قول الفراء ارجح من حيث ان ايقاع ضمير موقع آخر كثير نحو مررت بك
انت وضربته هو واما كون الكلمة عاملة في شيء مخصوص ومتغيرا عملها باعتبار ما دخلت فيه فنادر ضعيف
لم يوجد الا في لدن غدوة وله سبب لم يوجد فيما نحن فيه وهو ان نونه من حيث تنزع وتثبت شبيهه بالتنوين

فغير جرها بعدها الى نصبه وقول من قال بوهم الناصب انه تنوين بعيد ولسيبويه ان يقول اما مررت بك
انت فللضرورة اذ لا ضمير مجرور منفصل واما ضربته هو فللفرق بين التاكيد والبدل واما انا فكانت فضعيف
لا يصلح للقياس عليه **فان قيل** لم يتعلق لولا على قول سيبويه اجاب بعض بانه يكون مثل بحسبك زيد
وهل من خالق غير الله فان الجار مع ما بعده رفع بالابتداء ولم يتعلق بشئ **قلت** عليه ان بحسبك وهل
من خالق غير الله زايدتان لا يختل بحذفهما المعنى فلا يتعلقان بشئ ولولا ليس كذلك فالظاهر انه عند سيبويه
يتعلق بجوابه قال المالكي وقع المنصوب موضع المرفوع كقوله يا ابن الزبير طالما عصيكا وطالما عنيتنا
اليكا فالحمل عليه اولى والعرب تقتصر على عساك ونحوه فلو لم يكن الكاف في محل الرفع يلزم ان يتم الكلام بفعل
وبمنصوبه ولم يوجد حمل فعل على حرف في العمل الا انه لا اصل فيه **قلت** البيت شاذ فلا يقاس عليه والكلام
ما اشتمل على مسنده ومسند اليه وان لم يوقع شئ منهما الا ترى ان الفرا تم الكلام عنده بمنصوبين نحو ليت زيدا قائما
مع ان خبر عساك محذوف كخبر كاد في نحو من تانى اصاب او كاد ومن عجل اخطا او كاد ولم يشبه عسى بفعل في
اصل العمل بل في عمل مخصوص ولا يجعل عسى في عساك حرفا لانه يلزم اشتراك الفعل والحرف في لفظ بلا دليل
قال ونون الوقاية مع اليا الى آخرها **اقول** يتبين الكلمات البعيدة عن الاسم المعرب بعدا يوجب
ان يوتى بنون اذا اتصل ياء الضمير المنصوب بها لتقيها عن دخول الكسرة القريبة من الكسرة التي هي الجر فيها الملقبة
لما دخول من العرب مع بعدها عنه والكلمات بحسب هذه النون على خمسة اقسام لازم ممتنع مختار اثباته مختار عدمه
مخير فيها ففي الماضي لازم اما في البعض نحو ضربني وضربتني فوقاية له عن كسرة شبيهة بكسرة الاعراب في عروضها
ووقوع اليا الزايدة بعدها فانك لو قلت ضربي بغير نون لاشبه كسرة لام قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل
وعن كسرة بها تشبه المذكر بالمونث واما في الباقي فحملا عليه فطردا للباب وان كان آخره الفا نحو كساني مع انه
لا يكسر اذ الحكم يراد على المظنة وكل حرف يقع قبل اليا مظنة الكسر وكذا في فعل التعجب وفي اسم الفعل نحو ضرابني
وما احسنني وكذا لازم في المضارع العري عن نون الاعراب نحو يضربني لما مر وليبقى اعرابه فلا يتوهم بناؤه بخلاف
نحو غلامي فانه يكتفي بتقديره لان اعرابه اصلي فلا يتوهم بناؤه بدون سبب جلي وكذا يضربني لما مر ولان فتح النون
واجب وكذا في الامر نحو اضربني اضربا في الى آخره واما المخير فمضارع فيه نون الاعراب اما الاتيان نحو يضربانني
ويضربونني فطردا للباب ولان نون الاعراب عد من بنا الكلمة واما عدم الاتيان نحو يضرباني فللاستغنا بنون
الاعراب عنه ولئلا يثقل الكلمة باجتماع النونين مع طولها وانما اختير ان الموجود نون الاعراب لانه يودي
فايدة نون الوقاية دون العكس ولان فايدتها معنوية وهي الدلالة على الرفع ولنون الوقاية لفظية فهي اولى
بالحذف ولانها الثابتة قبل اتصال اليا ومن نون الوقاية ينشا الثقل لانه اذا جئ بها يكون بعد نون الاعراب
فهي كهمزة اكرم المحذوفة وقيل بالعكس ونص سيبويه لان نون الاعراب شانه الحذف لانه يحذف
نصبا وجزما وكذا من المخير اسم ثلاثي مبني على السكون نحو لدن لانه اذا صار اما فعل القابل للحركة والاعراب
عن الكسرة فصون سكون المبني على السكون اولى الا انه اسم ثلاثي تحرك كثوبي قرانا في قوله تعالى من لدني
بالتخفيف والباقون بالتشديد ولا يرد على ذلك الى ولدى وعلى لان الفها تقلب ياء ويدغم فقد امتنع عن الكسر

ومنه ان واخواتها مما آخره النون اما الاثبات فلشبهها بالفعل فيه من الوجه المشبه هي به فيه وللعمل
واما عدم الاتيان فلئلا يجتمع النونات واذا حذفت في يضربونني مع انه فعل ففي انني مع كونه حرفا اولى
والمختار اثباتها في ليت اذ بني على الفتح كضرب وانتفى المانع الذي كان في ان من اجتماع النونات قال
زيد الخيل كمنية جابر اذ قال ليتي اصادفه وافقد بعض مالي وقبله تمنى مزيد زيدا فلاقى اخا ثقة
اذا اختلف العوالي من يد رجل من بني اسد تمنى ان يلقى زيد الخير فلقيه فطعنه زيد الخير اي تمنى مثل ما
تمنى جابر لكنني طعنته وجاز تركها تشبيها له بان لانه من اخواتها وكذا في من وعن وقد وقط لبنائها
على السكون فيحافظ عليها ولئلا يتصرف في نفس الحرف وشبهه مع كونها ثنائية فلا تثقل بخلاف لدن ويجوز
ترك النون لان الكسر في الحرف والاسم غير ممتنع مع ان بناءها على السكون للخفة وبالاتيان بالنون فيها
تصير اثقل من ثقلها بالكسر والمختار عدمها في لعل لان فيه لامات وليس بين الاولى والاخرتين الا حرف
واللام قريب المخرج من النون ولذا ابدل منه في اصيلال وادغم فيه نحو من لدنه مع انه من لغاته لعن فيجتمع
لامات ونون او بالعكس في كلمة مع ضعف شبهها بالفعل لانها تعلق ما بعدها بما قبلها غالبا كحرف الجر نحو تب
لعلك تعطيني وقد يوتى بالنون لانه من اخوات ان قال فقلت اعيرا في القدوم لعلني اخط بها قبر الابيض
ماجد وفيما سواها ممتنع اثباته كثوبي وغلامي اذ لا حاجة اليه وشذ لحاقه الصفة كقوله ليس الموافيني ليرفد
جائبا فان له اضعاف ما كان املا وهذا بناء على ان اليا في محل النصب اذ ينصب المظهر الواقع موقعه
نحو الضارب زيدا واسم التفضيل لما شابه افعل التعجب اتصل به النون في قوله صلى الله عليه وسلم غير الرجال
اخوفني عليكم اصله اخوف مخوفاتي فحذف مخوفات واتصل اليا باخوف فجي بالنون واخوف حينئذ اما
مثل اشغل من ذات النحيين كقوله اخوف ما اخاف على امتي الائمة المضلون واما من اخاف لان بناء التفضيل
من الافعال مطرد عند سيبويه واما من باب وصف المعاني بما يوصف به الاعيان مبالغة نحو شعر شاعر
ثم يبنى منه اسم التفضيل قال صلى الله عليه وسلم اشعر كلمة تكلمت به العرب كلمة لبيد الا كل شئ ما خلا الله
باطل فتقدير الحديث خوف غير الرجال اخوف خوفي عليكم فحذف المضافان وقال المالكي سميت نون الوقاية
لانها تقي امر المخاطب من ان يلتبس بامر المخاطبة ثم حمل البواقي عليه لا لوقايتها الفعل عن الكسرة لان الكسر
يلحقه في تضربيني **قلت** كسرة باء تضربين ليست قبل ياء زائدة فكانها في الوسط اذ اعرابه وهو النون
بعدها بحرف فهي ككسرة عين يضرب والمحذور كسر اخر الفعل ولا يرد كسر اضرب الرجل لانه وان عرض لم يشبه
كسرة الاعراب اذ ليس بعدها ما يشبه التنوين ولان الحركة التي يوتى للساكنين ينبغي ان يكون ما يضاد
السكون وهو الكسر **تنبيه** يجوز الادغام في نحو يضربانني لانهما مثلان التقتا في كلمة قرئ اتحاجوني
بالتشديد ولا يدغم نحو يضربني **فائدة** قد وقط من قددته وقططته اي قطعته فخفف لانهما
وجعلا اسمي فعل الامر مبنيا على السكون للتخفيف فاذا اريد بهما المخاطب والمتكلم مضافان الى فاعلهما اذ معنى
قدك درهم اقطع واكتف به واذا اريد بهما الغايب يظهر فاعلهما مرفوعا بهما نحو قد زيدا درهم معناه ليكتفه
وقد يقطعان عن الاضافة نحو رايته مرة فقط اي اكتف قال قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الامام

بالشيخ الملحد اراد بالخبيبين عبد الله بن الزبير واخاه مصعبا وهذه الشتية على باب العمرين نصف بن عتبة
عنها الى عبد الملك بن مروان **قال** ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل الى آخره **اقول** اذا
كان الخبر معرفة نحو زيد المنطلق جاز ان يتوهم السامع انه صفة وينتظر الخبر فيوتى بصيغة ضمير مرفوع قبل الخبر
ليدل على انه خبر لانه دال على الاسناد الا انه حذف اذ هيئة الكلام من الاعراب وغيره يدل عليه وفي كتاب
عز الدين لان الصفة وموصوفها كشيء واحد لا يفصل بينها **قلت** او لقطع احتمال الصفة لانه لو كان
صفة لكان كالصفة للضمير لانه عين ما قبله وتاكيد فهو ومتبوعه كشيء واحد وانما قال صيغة ضمير ولم يقل ضمير
اذ اختلفوا في انه اسم او حرف على ما سياتي وقال مرفوع ليخرج ظننتك اياك القايم فان اياك بدل لا فصل
ويكون مطابقا للمبتدا او خبره قبل دخول العوامل فيهما وكذا بعده للاستصحاب وان انتفى اللبس بمخالفتها بالاعراب
او غيره للاستصحاب فيصح انت انت القايم وان لم يشبه بالصفة اذ المضمر لا يوصف حملا على ما يشبهه طردا للباب
كما يحمل تعد على يعد نحو زيد هو المنطلق وانا انا المنطلق وانتما انتما المطلقان وكقوله تعالى وكنا نحن الوارثين
وان ترن انا اقل منك مالا لاعمى من روية القلب وقال بعض العلماء الفصل للحصر اذ هو المفهوم ولانه لا فايدة
له في نحو قوله تعالى ولكن كانوا هم الظالمين الا الحصر فيحمل عليه وسماه البصريون فصلا لانه يفصل ويبين
ان ما بعده خبر لا صفة والكوفيون عمادا لانه اعتمد عليه في ان المراد بما بعده الخبر لا الصفة والفصل اخص فتسميته
به اولى لان كل ما وضع للفصل به كتاء التانيث والاعراب والصفة قد اعتمد به على المراد منه وليس كل
ما يعتمد به في شيء يكون فصلا الا ترى ان زيدا في زيد قايم معتمد عليه في المراد منه ولم يفصل شيا عن شيء
قال المالكي ذكر التابع اولى من ذكر الصفة لانه قد يقع بعده لا نعت وقبل ما لا نعت به نحو انت ابو عمرو وشرطه
ان يكون الخبر معرفة او قريبا منها قربا قويا كافعل من كذى فان معنى افعل من كذى الافضل باعتبار فضله معهود
ومن قامت مقام اللام ولذا لا يجتمعان معا ولانه اشبه العلم لامتناع اضافته ودخول اللام فيه فيصح زيد هو اكرم
منك ولا يصح زيد هو غلام رجل ولذا امتنع فيه اللام لانه ممتنع وان لم يكن مضافا الا انه نكرة ويصح زيد هو مثلك
لان الاضافة الى المعرفة معرفة الا ان وجود ما له يمنعه عن كمال التعريف وجوز عبد القاهر زيد هو يقوم لان
المضارع يشبه الاسم ولم يشترط تعريف المبتدا لانه اذا كان الخبر معرفة لا يكون المبتدا الا معرفة وجوز ما احد
هو خير منك لان احدا بما فيه من العموم شبه بالمعرف باللام الجنسية ولفظ الجزولي يدل على انه يقع بين النكرتين
نحو لا خير من زيد هو خيرا من عمرو ولا مثل زيد هو مثل عمرو واجاز الاخفش وقوعه بين الحال وصاحبه لان
الحال في المعنى خبر قال وعليه قراءة هؤلاء بناتي هن اطهر لكم بنصب اطهر **تنبيه** اذا قدم الخبر لا يوتى بالفصل
لزوال توهم الوصفية والمشهور من قول النحويين كالخليل وسيبويه انه لا موضع له من الاعراب وقال
بعضهم له موضع الاعراب منشا الخلاف انه حرف او ضمير وتصحيحه قيل الاسم للاستصحاب ودفعا للاشتراك
والنقل فعليه قال الخليل واكثر البصريين لا موضع له من الاعراب مع القول باسميته **قلت** ولا يبعد لانه
انما اعرب ما هو جزء من الكلام او فضلة ومكمل والفصل ليس كذلك مع انه اوغل في شبه الحرف فيكون كالالف
واللام في قولك الضارب زيد وقال بعضهم له محل كما سياتي وقيل نقل الى الحرفية لانه خرج عن اصله وصار دالا

على معنى في غيره لانه يدل على خبرية ما بعده فصار كالتنوين الدال على تمكنية مدخوله فلا يكون له حظ من الاعراب
لانه صار كالحرف الاصلي لفظا ومعنى بخلاف غير التي صارت بمعنى الا فانه لم يشبه الحرف لفظا فبقي له حظ
من الاعراب وقال سيبويه انه مثل ما التي هو لغو فلا محل له من الاعراب لانه حرف اذ لو كان اسما وقد وقع
مركبا فلا بد وان يكون له محل من الاعراب كالضماير كلها وحينئذ لا يكون محله نصبا ولا جرا اذ لا عامل لهما ولانه
صيغة مرفوع فيكون محله رفعا ولا يصح ايضا لانه يمتنع ان يكون تابعا لانه لا يتغير بتغير اعراب متبوعه
اذ يقول ان زيدا هو القايم ولا مستقلا اذ لو كان مستقلا لكان مبتدا لا غير ولا يستقيم ان يكون مبتدا اذ لو كان
مبتدا لم ينصب ما بعده في قولك كان زيد هو القايم بل ينبغي ان يبقى مرفوعا على ان يكون خبر هو والمجموع
خبر كان لكنه نصب فتعين ان يكون حرفا وقال سيبويه ايضا لو كان اسما لكان تاكيدا فينبغي ان لا يدخلها
اللام الفارقة التي هي في الاصل لام الابتداء اذا وقع بعد ان المخففة الداخلة على فعل المبتدا والخبر بل
يدخل الخبر كما في غيره نحو ان زيدا هو المنطلق لكنه دخله نحو ان كان زيد لهو الظريف قال تعالى وان كنا لنحن الوارثين
ولانه ليس تاكيدا معنويا وهو ظاهر ولا لفظيا لانه اعادة اللفظ الاول بعينه الا في المضمر المتصل فانه يوكد
بالمنفصل لتعذر تاكيده بالمتصل وقال بعض البصريين والكوفيين اسم وتابع ولم يعتبر اذا نصب متبوعه
نحو ان زيدا هو القايم لانه صيغة مرفوع وضع موضع منصوب كما في غيره من الضماير الواقعة تاكيدا لعلم انه
ليس بدلا نحو زيد ضربته هو وانما دخله اللام فيما ذكر لانه يقتضي مرفوعا وفاقا رفع الجزء الثاني بنصب
الفعل اياه ووجد على صورة المرفوع فدخله ولانه يتغير باعتبار التكلم والخطاب والغيبة والتثنية
والجمع وما يغير كذلك لا لبس به المضمر المتصل هو به نحو اياه اياهما واياك واياكما واياي الى آخرها ولا لبس
به المخاطب نحو ذلك ذاكما الى آخره فهو اسم نحو هو هما الى آخره اذ لم يعهد في اللغة حرف كذلك فالصحيح انه اسم
وتابع هو توكيد واقع موقع المنصوب اذا نصب متبوعه كما في ضربني انا وانما اختلف التاكيد باختلاف متبوعه
اذا لم يكن ضميرا واذا كان ضميرا يكون مرفوعا وان جرا او نصب متبوعه نحو مررت بك انت وضربته هو **تنبيه**
اذا وقع صيغة المرفوع قبل خبر منكر فهو مبتدا وان وقع قبل معرفة او شبهه ورفع ما بعدها يحتمل الابتداء والفصل
وان نصب وقرن اللام بها تعينت فصليته وكذا اذا لم يقترن نحو ظننت زيدا هو القايم وما زيد هو القايم الا اذا
كان الخبر عنه مضمرا فانه يحتمل الفصل والتوكيد ومن العرب من يجعله مبتدا وما بعده خبره قال سيبويه بلغنا
ان روبة كان يقول اظن زيدا هو خير منك وحدثنا عيسى ان كثيرا من العرب يقرؤن وما ظلمناهم ولكن
كانوا هم الظالمون وان لم يكن من السبعة فهو جاير في سعة الكلام مطلقا فرع قوله تعالى ولا يحسبن
الذين يبخلون بما آتيهم الله من فضله هو خيرا لهم ان قرئ بالتاء يكون تقديره لا تحسبن بخل الذين يبخلون
ثم حذف المضاف وان قرئ بالياء فالذين يكون فاعله ومفعوله الاول محذوف تقديره البخل هو خيرا لهم
قال ويتقدم قبل الجملة ضمير غايب الى آخره **اقول** اذا قصد المتكلم الى حديث عظيم او الى ان يستعظم
السامع حديثه افتتحه بضمير غايب غير راجع الى ملفوظ بل الى الشان والحديث كما مر مفسر بالحديث الذي بعده
على ان يكون الحديث المذكور خبره ليدل على فخامة الحديث المذكور فيكون وقع في النفس لوقوعه مبهما ثم مفسرا

ويؤخذ جا بما لان الحديث من حيث هو هو واحد وسماه البصريون ضمير الشان والقصة لانه راجع اليه كما يقول
في زيد ضربته انها ضمير زيد وهي اولى من تسميته الكوفيون ضمير المجهول لان تسمية الشي باعتبار معناه اولى
منها باعتبار لازمه ولا يفسر الا بجملة خبرية فعلية او اسمية قبل او انشائية لانها المراد به بالاضمار فلا يحصل
تفسيره بغيرها ولا يحذف بعض الجملة المفسرة له عند البصريين لانها موكدة له وهو دال على فخامتها فيكون الموضع
موضع زيادة وبسط فاختصارها مناف له ولذا لا يرخم المندوب ولا يحذف منه حرف الندبة فضعف تجويز
الكوفيين ظننته قايما كما ضعف قايم الزيدان من غير همزة وحرف نفي مع انه يسبق الى الفهم ان زيدا مبتدا وما
تقدم عليه خبره وضمير الشان يجب ان يكون بحيث لا يصلح لغيره وكذا ضعف تجويزهم انه زيد قايم مقتصرا
عليه وتديوني هذا الضمير موءنثا اذا كان في الجملة المفسرة له موءنث على طريق الاختيار لا الوجوب قصدا للمناسبة
لا انه راجع الى تلك الموءنث بل قاصدا انه رجوعه الى القصة والمعنى لا تعرف الشان والقصة بمعنى كقوله تعالى انها
لا تعمى الابصار وكقوله على انها تعفوا الكلوم وانما نوكل بالادنى وان جل ما يمضي والكلوم جمع كلم وهو الجراح
وتعفوا اي تدرس اي ناخذ بالاحدث فالاحدث وانما يوءنث اذا لم يكن ذلك الموءنث فضلة كقوله الا انه
من يلغ عاقبة الهوى مطيع ذراعيه يبوء بهوان او كفضلة كقوله تعالى انه من يات ربه مجرما فان له جهنم نجهنم
فضلة في المعنى اذ المعنى من يات ربه مجرما يجزه جهنم ويكون غايبا لان مفسره ما هو غايب اذ ضمير المتكلم
والمخاطب مفسر بما هو حضور وقبل العوامل اللفظية مرفوع منفصل لانه مبتداء لا غير ثم اذا دخله عوامل
المبتدا يكون منفصلا ومتصلا او بارزا مرفوعا ومنصوبا على حسبها فينفصل اذا وقع اسم ما او يستتر اذا وقع مستترا مع
اسم كان او كاد واخواتهما لانه ضمير غايب يدفع بفعل ماض ويتصل منصوبا اذا وقع اسم ان او مفعول علمت واخواتها
لان المنصوب لا يستتر نحو هو زيد قايم وما هو زيد قايم وكان زيد قايم وانه زيد قايم وعلمته زيد قايم قال
اذا مت كان الناس صنفان شامت واخر مثن بالذي كنت اصنع ولا يحذف لان المقصود من الكلام المصدر
هو به التعظيم والفخامة فلا يلايمه الاختصار وقلما جاء في الشعر حذفه منصوبا لشبهه بما بعده مفعول لفظا
كقوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباءا وكقوله فلا تخذل المولى وان كان ظالما فان به
تثاي الامور وترءاب تقديره فانه به وانه من يدخل لان ان لا يعمل في من الشرطية وقول الحاجبي انما ضعف
حذفه منصوبا لانه ضمير مراد لا دليل عليه ضعيف لما ياتي انفا **قال** الا مع ان اذا خففت فانه لازم
اقول تخفيفان وان ثقلها بالتشديد لوقوعها وبعد تخفيفها عملها ان المخففة في الملفوظ كما قال
تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يعملها ان المخففة في الملفوظ الا ما جاء شاذا كقوله ولو انك في يوم الرخاء
سالتني فراقك لم ابخل وانت صديق وكقوله لقد علم الضيف والمرملون اذا اغبر افق وهبت شمالا بانك
ربيع وغيث مريع وانك هناك يكون الثمالا مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة لجواز العطف بالرفع
على اسم المكسورة وتقديرها كالعدم نحو ان زيدا قائم وعمرو وقايم دونه في المفتوحة ولان ما بعد المفتوحة في تقدير
المفرد كما بعد الفعل فاذا لم يعملها في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشان المحذوف لئلا يزيد المكسورة عليها عملا ولئلا
حذف التخفيف وجعل حذف النون معه دليلا عليه والذي يدل على ذلك ان العرب قصدوه قول الاعشى

في فتية كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل فلو لم يكن اسم ان ضمير شان محذوف يلزم
تقديم الخبر غير الظرف على الاسم وهو ممتنع في معمولي ان واخواتها وان خففت ولم يعمل بدليل امتناع ان منطلق
لزيدا اعتبارا للاصل وقال المالكي يعمل ان المخففة لغير ضرورة الشعر في مضمر محذوف وذلك لا يختص
بضمير الشان كما زعم بعض بل اذا امكن عوده على حاضر او غايب معلوم فهو اولى قال سيبويه في باب ان
التي بمعنى اي قال تعالى وناديناه ان يا ابرهيم قد صدقت الرويا كانه قال تعالى انك قد صدقت الرويا
اجزم بان ذلك قد وقع من امره **قلت** لو كان كذلك لما كان ان مفسرة بل سياق كلام سيبويه يحتمل
انه قدر انك بعد ابرهيم بحسب المعنى والمكسورة المخففة لم يعمل في مقدر وان لم يعمل في ظاهر نحو ان زيد لقايم
اذ لو عملت في مقدر لاطرد كما في المفتوحة فيمتنع عملها في الظاهر اذ يمتنع ان يكون لها اسمان **تنبيه** يجوز
في هو زيد قايم ان يجعل هو مبتدا وزيد بدلا منه وقايم خبرا عن زيد قال عز الدين وعلى ذلك جمهور قوله تعالى
قل هو الله احد فيعود هو على الله تعالى عود الضمير على مذكور بكل لسان نابت في كل جنان وجزم المالكي بانه ضمير
الشان قال الحاجبي قوله تعالى كاد تزيغ قلوب فريق في كاد ضمير الشان والالتباس نحو هو وتزيغ في قلوب
فلو جعل قلوب اسمه يلزم تقديم خبره على اسمه وهو خلاف وضعه وان جعل قلوب فاعل تزيغ لزم ان يقول
وكادت او كدن **قال** اسما الاشارة ما وضع للمشار اليه **اقول** الاشارة لغة الايما الى حاضر بجارحة
او بما يقوم مقامها واصطلاحا اسماء وضعت للمشار اليها ويسمى المبهم اذ قد يكون بحضرتك اشيا كثيرة فيلتبس
على مخاطبك ما هو مشار اليه ولعدم دلالته على حقيقة المشار اليه به ولذا احتاج الى البيان بالصفة نحو جا لى
هذا الرجل وقال ابن يعيش لوقوعه على كل شي ثم يفسر باسم جنس وبني اسماء الاشارة لان وضع بعضها بالاصالة
على حرفين فبني اما ثم في المضمر نحو ذا وتا ثم حمل بقيتها عليه طردا للباب او لاحتياجها في اصل وضعها الى ما تبين
به من اشارة او ما يقوم مقامها تمامها كالصلة للموصول والاشارة معنى لا ينفك اسم الاشارة منها ولذا يعمل
في الحال كما لا ينفك الحرف عن متعلقه وقالوا معنى الاشارة حقيق بان يوضع له حرف لانه معنى نعم والحروف
هي الموضوعة للمعاني العامة كما وضع للتنبيه والاستفهام ونحوهما من معان زايدة على مدلولي الاسم والفعل
حروف الا انه استغني عن حرف الاشارة بتضمن اسمايها معناه ولتضمنها الحرف بنيت واذا بني اسم الاستفهام
لتضمنه حروفه مع انه لم يستغن به عنه فبناء اسم الاشارة المتضمن لحرف الاشارة مع انه لم ينطق به
للاستغناء عنه به اولى قال الحاجبي هذا الحد وان ذكر فيه لفظ المشار المشتق من الاشارة فليس من قبيل
العلم ما اوجب لمحله كونه عالما الذي يلزمه الدور اذ العالم من حيث ان معناه من له العلم متوقف على العلم
لتوقف الكلي على جزئه فحده به دور لان المحدود فيما نحن فيه مسمى اسماء الاشارة في اصطلاح النحاة نحو ذا
وذا والمحدود به المشار اليه اللغوي وهو الموحى اليه باي شي كان باليد او الطرف او اللفظ ولم يجعل هو ولا
المشتق هو منه وهو الاشارة اللغوية فذكره في الحد لا يوجب الدور اذ لم يتوقف على المحدود لانه معلوم
قبل معرفة الاسماء الاشارة الاصطلاحية ولا يرد ان مدلول المشار اليه باعتبار اللغة اعم منه باعتبار الاصطلاح
فعرفنه به تعريف بالاعم منه لانه مع ما انضم اليه من قيوده يساويه اذ المراد مدلول اسماء الاشارة الاصطلاحية

الالفاظ الدالة على المشار لا بتحريك جارحة وغيره الدالان عليه والحق ان الدور غير وارد لانه حد اسم الاشارة
لا الاشارة والمشار اليه لم يشتق من اسماء الاشارة فلا يتوهم توقفه عليها وقال المالكي اسم الاشارة ما دل بالوضع
على مسمى واشارة اليه **قلت** كلام غيره يدل على ان مدلوله حاضر او شي مشار اليه فيكون شيا موصوفا بانه
مشار اليه كما ان مدلول الانسان حيوان موصوف بالناطق وامثاله كثيرة وكلامه يدل على ان مدلوله شيان
مستقلان وليس كضرب الدال على الحدث والزمان فان دلالته على الزمان بصيغته مع انه لا يكون الاشارة
اليه المفهومة منه مسمى ثم المشهور ان اسم الاشارة بحسب القرب والبعد على ثلث مراتب فللمشار اليه
المفرد القريب ذا ولا مرادف له وللقريبة عشرة الفاظ تي وتا وته بالسكون وكسر مختلس ومشبع وذي
وذات وذه بالسكون وكسر مختلس ومشبع وللمفرد المتوسط ذاك وللمتوسطة تيك وتِيك وذيك وللبعيد ذلك
وآلك وللبعيدة تلك وتِلك وتيك وتالك ولم يقل تيلك كما قالوا ذالك لثقل وقوع اليا بين كسرتين فحذف و
اسكن اللام تخفيفا وهذا من باب تطبيق اللفظ على المعنى يعني اذا اشير الى شيء بعيد الحقوا به الكاف وان زاد
البعد زيد اللام معه ليشعر قوة اللفظ بقوة المعنى ولم يفتح لام ذلك لئلا تشتبه بلام الملك وللمثنى القريب ذان
وللمثناة تان وللمتوسط ذانك وتانك وللبعيد هما ذانك وتانك بتشديد نونيهما واصلهما ذانلك وتانلك فيكون
مثل ذلك فقلبت اللام نونا وادغم لتجانسهما ولا مرادف لهما يعني لا يثنى تي وته ولا اخواتهما ولا يجمع اللام والكاف
بعد النون استثقالا ولا يخفى ان الف ذان وتان وياء ذين وتين ليسا اعرابا بل بنائيهما وليسا تثنيتين لذا
وتا على حد التثنية بل وضع للمثنى المرفوع المحل ذان وللمنصوب والمجرور ذين وكذا في تان وتين كضربتما
وضربكما ومن ثمة الالف فيهما تغير الكل الصيغة وفيما نحن فيه لبعضها ولا بعد فيه فان ركبا ليس جمعا اصطلاحيا
للركب مع دلالته على احاد منه وانما جيء بتثنيتهما قريبا من تثنية الاسم المتمكن لقربه منه اذ يوصف ويوصف به
ويصغر كالمتمكن وليس المضمر كذلك فلم تقل في مثنى انت انتان اذ بعد المضمر عن المتمكن ولانه لو كانا تثنية
حقيقة لصارا نكرتين ولا شك انهما معرفتان ولم يقولوا ذيان ذيين وان كان قربه من المتمكن يقتضي ذلك
كما تقال في المتمكن رحيان ورحيين بل حذفوا الالف تنبيها على انه غير متمكن وقال المالكي اعرب ذان وتان
تشبيها بمثنيات الاسماء المتمكنة يعني لما كان التثنية من خصايص الاسماء المتمكنة ولذا لا يثنى ما ومن ومتى
واذا ونحوها عارضت شبه الحرف كما عارضته اضافة اي فاعرب وحذف الف ذا وتا ولم تقلب يا تنبيها
على انه غير متمكن ثم قال وانما قد شدد نون ذانك وتانك ليكون عوضا عن الالف المحذوفة لا للدلالة على البعيد
وقول من قال انه للدلالة على البعد يعني الحاجبي ومن وافقه باطل لجوازه في ذان وتان **قلت** ليس
ذان وذين تثنية كما مر انفا وقال الزجاج لم يثن شي من المبني اي على حد التثنية لان التثنية لما لم
تختلف فيها صيغة المفرد مذكرا او مؤنثا عاقلا وغيره اوحيوانا لا تخالفه اعرابا وبناء لم يجر الا على نهج واحد
في جميع الاحكام وللجمع القريب آلاء للمذكرين والاناث عقلا اولا وهو مفرد اريد به الجمع كركب ويصلح لغير
العقلاء كقوله ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام وحكى قطرب الاء وسماه الجماعة التنوين
مجازا لانه نون مزيدة في آخر آلاء كما زيدت في آخر ضيف فقالوا ضيفن لا انه حركت فيه لانه معرب

وبقيت ساكنة في آلاء لانه مبني ويقال للمتوسط الاك وللبعيد الالك وقيل الاك والالك للبعيد
واولاك بالقصر للمتوسط وقال الفرا المد في اوليك والالك حجازيه والقصر تميمية وقال المالكي هو المأخوذ به
لانه رواية وما قال غيره راي والرواية اولى من الراي وقد يقال هلاء بدل اولاء وقال الصحيح ان الاسماء
الاشارة مرتبتين قريبة وبعيدة كما في نظيره وهو المنادى فان الهمزة للقريب وغيرها للبعيد ولان المرجوع
اليه النقل لا العقل وقد قال الفراء ان بني تميم يقولون ذاك وتيك ولا يدخلون اللام اصلا وذانك وتانك
كلها لغير القريب والحجازيون ذلك وتلك ولا يجردون الكاف عن اللام فيها فليس لها الا مرتبتان باتفاق
اللغتين **قلت** في جميع ما قاله هنا نظر اذ الاخذ بقول الاكثر اوثق ولانه يلزم على قوله ان لا يكون لفظ
للاشارة يدل على البعيد بالظهور وهو خلاف الحكمة **مسئلة** اصل ذا عند البصريين ذيي كحي واصل
ذي ذيي وهاء ذه بدل من ياء ذي وليست للتانيث لثبوتها في درج الكلام ولئلا يكون بناء على حرف
واحد اذا امالته ذا دل على ان الفها منقلبة عن اليا وقال الاخفش والانقلاب عن شان ما هو تام البناء
فهذا يدل على ان لامه محذوف ثم قلب العين الفا ليخرج عن صورة الحرف نحو كي ولانه يوصف ويوصف
به ويصغر وما هذا شانه ينبغي ان يكون تام البناء معربا لكن منع اعرابه تضمنه الحرف واحتياجه ولا مانع
لكونه تام البناء وقال الكوفيون اصله الذال والالف زيد لكثرة الكلمة ولذا حذف في التثنية لقيام حرف
التثنية مقامه وجوابه يظهر مما مر مع ان تصغيره وهو ذيا يدل على اصالته وليس كذا اذا سمي به فانه يضعف
اخره ويعرب لانه يكمل به معناه فينبغي ان يكمل لفظ ويعرب وذيالم يصر كذلك ولذا بقي على بنايه والظاهر
انه ثنائي الاصل لما مر ولانه اذا سمي به يقال ذا بزيادة الف وقلبها همزة كما يقال لاء اذا سمي بلا ولو كان
ثلاثي الاصل لقالوا ذي او ذاي باليا كما قالوا ذاي وذاي **تنبيه** اذا سمي بناقص فان كان كامل
الاصل يرد محذوفه فيقال في ذو اذا سمي به ذوا والا يضعف اخره فيقال لو اذا سمي بلو وان كان القاعلب
الالف الزايدة همزة لتعذر اجتماع الفين بحث بنو الحرث وبعض من ربيعة جوزوا ذان ونحوه في الاحوال
وكذى الزيدان كقوله في وصف عجوزه سيئة الخلق والخلق كانت عجوزا عمرت زمانا فهي ترى سيئها احسانا
اعرف منها الانف والعينانا ومنخرين اشبها ظبيانا وقرا ابن كثير ان هذان لساحران فيكون ان مخففة
من الثقيلة واللام هي الفارقة وقال الكوفيون ان نافية واللام بمعنى الا وهو قولهم وقرا ابو عمرو ان هذين
بالتشديد وهو ظاهر وقرا الباقون ان هذان لساحران بالتشديد والالف فالامثل ان يكون على لغة بني
الحرث وقيل ان بمعنى نعم وانما دخل لام التوكيد الخبر لتوهم تقدير وجود ان التي للتحقيق واذا توهم الشاعر وجود ان
التي للتحقيق وقال ام الحليس لعجوز شهربة ترضى من اللحم بعظم الرقبة فالتوهم به هنا اجدر لوجدان
مع تحقيق الكلام وقد يلحق باوايل اسماء الاشارة حرف التنبيه اعلاما للمخاطب بالمشار اليه قبل لفظه وايضاحا
بالمقصود ومعناه تنبيه ما اشير اليه كما جيء به للتنبيه على النسبة الاسناديه نحو ها زيد قايم وليس ها جزا منها
وان اتصل بها لحظا لكثرة الاستعمال نحو هذا وهذان وبابهما وان لم يكن في صدر الكلام وان كان حق حرف
التنبيه ان يصدر به الجملة لانه نوع من الكلام كقوله وليس لعيشنا هذا مهاه وليست دارنا هذا بدار

وقد يحذف الالف اذا اتصل بالجمع فيقال هولآء تخفيفا كقول اعشى هولاءثم هاولانك اعطيت نيقا لا
محذوة نعال ولا يلحق ما قرن حرف الخطاب الا في المفرد فلا يقال هاذانك ولاهاولآيك وكذى لا يجتمع
مع اللام فلا يقال هاذلك ولاها تلك كراهة كثرة الزوايد قال المالكي قد يفصل بينهما بالمضمر نحوها انا ذا وها نحن
الآء قال تعالى ها انتم اولآء تحبونهم وبغيره نحو قوله ها ان ذى عذرة الا تكن نفعت فان صاحبها قد تاه في
البلد ومنه عند الخليل ها الله ذا **قلت** ما كما يدخل اسم الاشارة يدخل المضمر مع انه في الآية والشعرآء
المذكورين وقع صدر الجملة فهو للتنبيه على النسبة الاسنادية فيكون في موضعه الاصلي ولذا قال سيبويه
لوكان ها في قوله تعالى ها انتم اولآء تحبونهم صاحبه لا لأولآء لم تعد مع الا في قوله ها انتم هولآء حاججتم وقد
يتصل باواخرها حرف الخطاب من الكاف واخواته نحو ذاك وذاكما فهو كالتاء واخواته في انت انتما انتم في الدلالة
على احوال المخاطبين وعددهم مع حرفيته كما يدل على المخاطبين في ضربك ضربكما الى آخره مع اسميته فاستوى
لفظه في الحرفية والاسمية كلفظ التاء في انت وضربت فاسم الاشارة يطابق المشار اليه افرادا وتثنية وجمعا
وحرف الخطاب يطابق المخاطب كذلك فاذا اشرت الى واحد مذكر وخاطبت مثله قلت ذاك وان
خاطبت اثنين قلت ذاكما وان خاطبت جمعا مذكرين هم او بعضهم قلت ذاكم وان خاطبت انثا قلت
ذاكن وعلى هذا وقد يوتى بالكاف لجماعة الذكور كقوله ذلك خير لكم واطهر ولم تستعمل انت بمعنى انتم والفرق
انه قد يستغنى بها من حرف الخطاب ولا يستغنى بان المضمر عنه فلا يلزم من محافظة المطابقة ثم المطابقة
هنا وحكم بحرفية الكاف اذ لو كان اسما لكان اسم الاشارة مضافا اليها وهو لا يضاف لانه لا يقبل التنكير
والمشار اليه في المعنى ستة مذكر ومونث كل منها مفرد ومثنى ومجموع لكن لما لم يضع العرب لجمع المذكر والمونث
الا لفظا واحدا وهو الآء صارت اسمآء الاشارة خمسة الفاظ اربعة نصوص وواحد مشترك والمخاطب
باعتبار المعنى ايضا ستة لكنه لما وضعوا كما للاثنين مشتركا بين المذكرين والمونثين صارت الفاظه خمسة واحد
مشترك واربعة نصوص كما في المضمر فاذا اخذت كل واحد من اسمآء الاشارة الخمسة مع حروف الخطاب
الخمسة صار المركب من القبيلين خمسة وعشرين لفظا وستة وثلثين معنى اذ كل من المشار اليه والمخاطب
باعتبار المعنى ستة والحاصل من ضرب ستة في ستة ستة وثلثون لكن نقص بحسب اللفظ احد عشر لان نقصان
واحد من طرف حرف الخطاب في التثنية نقص ستة لاجل انتفاء مقابلاته الستة المضروب هو فيها معه
يعني نقص ستة من ستة وثلثين وهي اسمآء الاشارة الستة المركبة مع ذلك الواحد المنعدم لانه اذا عدم لا
يمكن ان تركب مقابله معه ثم بنقصان واحد اخر من الطرف الآخر نقص خمسة من مقابله اى بفقد السادس
الموضوع مخصوصة لجماعة الاناث من الجانب الآخر وهو اسمآء الاشارة نقص خمسة من مقابله وهي الخمسة
من حروف الخطاب الخمسة المركبة مع ذلك الواحد المنعدم من اسمآء الاشارة لانه اذا عدم لا يمكن ان تركب حروف
الخطاب معه فينقص خمسة اخرى منها وقد يتصل حرف الخطاب بجيهل والنجاء ورويد فيقال حيهلك
والنجاك ورويدك اى ايت واسرع وامهل وكاف النجاك حرف لانه لو كان اسما يلزم اجتماع اللام مع الاضافة
فكذى في اخواته حملا عليه **فايدة** اذا اريد بارأيت معنى اخبرني جاز ان تتصل به حرف الخطاب فاذا اتصل به

يستغنى بتغيره عن تغيير التاء فيقال ارأيتك ارأيتكما ارأيتكم ارأيتكن قال تعالى ارأيتكم ان اتاكم عذاب الله
ويكون المتصل به حرف لا ضمير والا فحكمه كحكمه في ساير الافعال فيقال ارأيت ارأيتما الى آخره قال الله تعالى ارأيتم
ان اخذ الله سمعكم وابصاركم واذا كان بمعنى علمت يكون المتصل به مفعولا ولكل منه ومن التاء حكمه لو كان منفردا
فيختلفان لفظا بحسب اختلاف مدلولهما فيقال ارأيتك ارأيتكما ارأيتكم وقد ينوب ما هو للبعيد عما هو للقريب
اما لعظمة المشير كقوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى واما لعظمة المشار اليه كقوله ذلكم الله ربي ومنه قول دايعا
فذلكن الذي لمتنني فيه فان قالت النساء ما هذا بشرا والمجلس واحد لان يوسف عندها اعظم مرا منه عندهن
وقد يعكس لحكاية الحال كقوله تعالى فوجد فيها رجلين يقتتلان هذا من شيعته وهذا من عدوه وقد يتعاقبان
لواحد كقوله تعالى اثر قصة عيسى ذلك نتلوه عليك من الآيات ثم قال ان هذا لهو القصص الحق وقد يشار بما
للواحد الى الاثنين والى الجمع كقوله تعالى عوان بين ذلك اى بين الفارض والبكر وكقول لبيد ولقد سئمت
من الحيوة وطولها وسوال هذا الناس كيف لبيد **قال** واما ثمه وهنا فللمكان خاصة **اقول**
وضعت للاشارة اسمآء مختصة بالمكان وبنى لتضمنه حرف الاشارة ولاحتياجه الى الاشارة وعلى السكون
للخفة وحرك ثمه للساكنين فهنا يشار به الى القريب من المكان وهناك للمتوسط منه وهنالك للبعيد ومن
لغاته هنا بالتشديد وجاء هنا بالتشديد والكسر ومن نفى ذلك اى للمتوسط تقول ان هناك وهنالك لغير
القريب ويقترن باوايلها حرف التنبيه اذا لم يلحق باخرها اللام ولا يلحق الهاء ولا الكاف بثمه لان لفظه
مشعر بالبعيد وثمه وهنا وهنا للبعيد ايضا وكلها لا يفارق الظرفية وان دخلها من والى وقد يشار بها الى
الزمان كقوله تعالى هنالك ابتلي المومنون وكقول حنت نوار ولات هنا حنت وقول الراجز
قد وردت من امكنة من ههنا ومن هنه اراد هنا وابدل من الفه الهاء **مسئلة** قال الحاجبي قول
ابي اسحق ان الان الذي مدلوله الزمان الحاضر بناؤه من حيث انه اسم الاشارة نحو هنا لم يجد ولا يخرجه عنه
عدم لحوق الهاء باوله وكاف الخطاب باخره فان ثمه اسم الاشارة ولم يلحقها بها مع ان جعل بنائه للاشارة اولى
منه لتضمنه اللام **قلت** لو كان اسم الاشارة لم يصلح صفة له وقد صح نحو اركب هذا الآن **خاتمة** قال
ابن يعيش هنا وزنه فعل والفه لام وهنا ليس من لفظه وان كان بمعناه فيها كسبط وسبطر والنه زايدة
للتانيث او الالحاق وليس فعل كخضم وعثر لقلته في الاسمآء **قال** الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة
وعايد **اقول** الموصول عند النحاة اسم لا يتم ولا يصلح جزءا من الكلام لابهامه الا بصلة يليه وبسه وعايد
فيها له كالذي في جاني الذي قام ابوه فان الذي موصول وما بعده صلته والهاء عايد لانه يربط الجملة التي
بعده به فالذي بدون قام ابوه او بدون العايد لا يصلح جزءا من الكلام وقال الا بصلة ليخرج نحو زيد ونحو
من وعايد ليخرج نحو حيث واذا ونحوهما مما لا يتم جزءا من الكلام الا بجملة ومنه اسمآء الشرط لكن لا تحتاج الى عايد
ويحتج به لانه ناقص يوصل بجملة بعده ويكون تتمة له فيصلح جزءا من الكلام والصلة وان لم نعلم قبل الموصول
لكن ليس هذا الحد مثل قولك العالم من قام به العلم لان المحدود الموصول الاصطلاحي لا اللغوي والمراد بالصلة
في الاصطلاح جملة خبرية وهي معلومة قبله فكانه قال الموصول في الاصطلاح اسم لا يتم جزءا من الكلام الا بجملة

خبرية مثبته وعايد واذا كان كذلك فلا اشكال ولم نقل كذلك جريا على الاصطلاح فى تسميتها صلة فى هذا
الموضع ونشر عقيبه ليرفع الاشكال وهو اولى من قول الزمخشرى الموصول ما لا يتم اسما لان الموصول بانفراد
اسم ولذا ما اعرب من الموصولات نظهر الاعراب فى آخره نحو جاءنى ايهم اكرمنى وعدّ الموصول من المبهم لانه
قبل صلته لا تخص جنسا دون جنس ولا شخصا دون شخص كاسم الاشارة ثم تخصص بصلته لان الجملة مخصوصة
لان معنى قام زيد غير معنى قعد بكر وبنى الموصول لان وضع بعض الموصول بالاصالة وضع الحرف كمن وما ثم حمل الباقى
عليه او لاحتياجه فى تمامه جزءا الى صلة فاشبه بعض الكلمة او لانه كالحرف لانه لا يفيد بنفسه اذ لا بد له
من كلام بعده بعده الا ان الحرف يحتاج الى غيره ليدل على معنى فيه وهذا يحتاج الى غيره ليبين معناه المبهم
او ليشبه الذى بلام التعريف من حيث وضعه ليدل على ان الجملة الداخل هو عليها معرفة ليصلح وصفا للمعرفة
كما ان وضع اللام ليدل على ان اسم الداخل هو عليه معرفة ثم اجرى ما لم يقع صفة من الموصولات كمن وما مجراه
لشبهه له فى كونه معرفا وموصولا وهذا يحتاج الى بسط اعلم ان اللام فى الذى ليس للتعريف والا كان
معربا اذ لم يوجد لام التعريف فى اسم غير المركب نحو الخمسة عشر الا وهو معرب ولان شانه ان يتعرف مدخوله
بدخوله ويصير نكرة عند حذفه كالداخل فى الرجل ونحوه والذى لا يصير نكرة اذا حذف الالف واللام
منه وليست اصلية بل زايدة لبنية الكلمة وليست كلمة براسها كما فى الرجل اما الاولى فلانه لو كانت
اصلية فان كانت همزته اصلية ايضا يكون وزن الذى فعلل والا فا فعلل وحينئذ يمتنع جعل همزته
للوصل لانه اصوله زايدة على ثلثة فتكونان زايدتين لبنية الكلم وان لم يكونا كلمة براسها اذ لا معنى لهما
الا تلويح فيكونان كما فى قوله تعالى فبما رحمة واذا كانتا زايدتين اشبها الالف واللام اللذين للتعريف
فجعل الهمزة للوصل لشبهها بها وكذا فى الان وانما دخلت فى الذى لانه كان معرفة ليس على اوصاف لفظ
المعارف فيدخله ليصير كالمعارف لفظا ومعنى فلا يكون بعده فى وقوعه صفة للمعرفة قال الحاجبى لم يتعرف
الذى بانفراده لانه لم يستقل جزءا والتعريف والتنكير فرعا الاستقلال **قلت** وليس زايد لما من ان
الجملة ليصلح صفة للمعرفة كوضع اللام لتعريف المفرد فاذا قلت جاءنى الرجل الذى اكرمته وان قلنا ان
الذى صفة للرجل لكن صفته بالحقيقة الصلة اذ المعنى عليه ولانه لولا صلته لم تقوم وصفية الذى به فاذا قلت
رجل عالم فى الدار واردت تعريفه قلت الرجل العالم فيها فكذا اذا قلت رجل قام غلامه فيها واردت تعريفه
قلت الرجل الذى قام غلامه فيها فعلم انه فى تعريف الجمل كاللام فى تعريف المفرد ولذا لا يحذف الموصول من
صلته كما لا يحذف اللام من المعرف به ولا تعدفه وقول من قال تعريفه بصلته وعليه المالكى وهو مذهب
الى على لانها يجب ان تكون معلومة للمخاطب قبل انضمام الموصول اليها فلا تتعرف بالموصول والموصول قبل
انضمامه الى صلته لا يدل على معين وبعده يدل عليه فيكون تعريفه بها وهم فان اشتراط علمه بها لدخول الموصول
عليها كاشتراط العهد بينك وبين مخاطبك فى المفرد لدخول اللام عليه فكما لا يقال ان تعريف الرجل بالعهد لا يقال
تعريف الموصول بالصلة بل كما يقال اللام معرف للداخل هو عليه اى دليل على انه معرفة وان كان معرفة بالحقيقة
العهد السابق كذا يقال الذى معرف لصلته اى دليل على انها معرفة وان كان معرفة بالحقيقة شى آخر وانما التبس

عليهم معرفتها بما يدل على كونها معرفة ومراد بالمعنى الاخير **قلت** على الحاجبى كما ان التعريف والتنكير
فرعا الاستقلال فكذا الاعراب فينبغى ان لا يكون الموصول وحده اعراب لكنه اعرب بدون صلته فالحق
ان يقال الموصول بدون ذكر صلته ليس معرفة لابهامه وقال المالكى علة بنائه شبهه بصدر المركب المزجى كبعلبك
لا بالمضاف وصدر الجملة لانه لا يوثر فيما بعده وهما يوثران فيما بعدهما **قال** وصلته جملة خبرية **اقول**
الصلة لغة مصدر بمعنى الوصل واصطلاحا جملة خبرية تبين الذى واخواته ليصح وقوعها صفة للمعرفة لفظا
نحو جاءنى زيد الذى قام او معنى نحو جاءنى من قام اذ المعنى وتقديره جاءنى الرجل الذى قام فالذى وضعه للوصلة
الى وصف المعارف بالجملة فيصير الجملة المقدرة نكرة معرفة معلومه للمخاطب لان الغرض منها تعريف المذكور
بما يعلمه المخاطب من جملة من حاله فلا تقول جاءنى الذى قام الا لمن عرف قيامه وجهل مجيئه ويكون خبريتها اسمية
او فعلية شرطية او ظرفية لان الوصف لا يكون بالانشائية لما مر فلا يدخل الا على جملة خبرية وباقى الموصولات
مثله فى المعنى اذ معنى جاء من عرفته جاءنى الرجل الذى عرفته فوجب ان يكون مثله حكما قال والعايد ضمير له
اذ هو المراد به وانما احتيج اليه لان الموصول لما وضع لتعريف الجمل وضع مبهما غير دال على معين بنفسه ليصح
دخوله الجمل كلها غير الانشائية فاحتيج الى ربط بينه وبين صلته لتعلم انها صلة لا غير نحو جاءنى الذى قام ابوه
وجاءنى الذى ابوه قايم فالهاء عايد واذا كان الصلة جملة شرطية يجوز ان يكون العايد فى الشرط ويجوز ان يكون
فى الجواب نحو جاءنى الذى ان تاته يا تك عمرو وقد يخلف العايد كقوله هما كنفا الارض التى لو تزعزعا
تزعزع ما بين الجنوب الى السد فان ذكر ما بين الجنوب الى السد بمنزلة العايد الى الارض لانه هى وكقوله
فيا رب انت الله فى كل موطن وانت الذى فى رحمة الله اطمع اذا دنى رحمته ومثله فى خبر المبتدا الكثرى سمى
سيبويه الصلة حشوا لزيادتها اذ لا اعراب لها وقال المالكى الموصول من الاسماء ما افتقر ابدا الى عايد وجملة
صريحة او مؤولة غير طلبيه وانشائيه فيخرج حيث واذ واذا لانها لم تحتج الى عايد وكذا النكرة الموصوفة بجملة
لانها ربما لم تحتج اليها ويدخل فيه القايم ونحو الذى فى الذى فى الدار لانهما مؤولان بالفعل ولذا عمل القايم
ولو بمعنى الماضى ويعطف عليها الجملة الفعلية قال تعالى ان المصدقين والمصدقات واقرضوا الله قرضا حسنا
والمراد من الصلة ايضاح الموصول بعرفه بها فلا بد من تقدم معرفتها على تقدم معرفته فلا يكون جملة انشائية لان معناها
مقارن لحصول لفظها فلا يقدم شعوره معناها على شعور معنى الموصول ولا طلبيه لانها لم يحصل معناه بعد لا تتضح به
غيره ثم اذا اريد بالموصول معهود فصلته معهودة كقوله الا ايها القلب الذى قاده الهوى افق لا اقر الله عينك
من قلب وان اريد به جنس فصلته جنس كقوله تعالى كمثل الذى ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء وكقوله
وليس الذى يتبع الوشل شانه الهدم وان اريد به تعظيم يبهم صلته كقوله فان استطع اغلب وان يغلب الهوى
فمثل الذى لاقيت يغلب صاحبه **قال** وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول **اقول** الالف واللام التى
بمعنى الذى والتى لما وافقت اللام فى الرجل لفظا وكذا معنى لانها للتعريف لم يدخلوها الا فيما يدخل عليه من الاسماء
فخصوها بالجملة الفعلية ليسبك من الفعل الذى هو صدر الجملة اسم فاعل او صفة مشبهة ان كان مبنيا للفاعل واسم
المفعول ان كان مبنيا للمفعول فتقول موضع الذى ضرب او حسن الضارب او الحسن وموضع الذى ضرب المضروب

ولا يدخل الجملة الاسمية لتعذر ان يسبك منها مفردا فيدخله الالف واللام وشذ قوله من القوم الرسول الله منهم
لهم دانت رقاب بنى معد ومن اسم بدليل عود الضمير اليه نحو القايم اباهم غلمانك والقايم ابوها زينب اذ لا يعود
الى القايم الاضمير مفرد مذكر وكذا يصح هذا الضارب زيدا امس ولو لم يكن اللام اسما واسم الفاعل فعلا في صورة الاسم
لما نصب زيدا ولولم يكونا اللام الذى لم يعمل مدخوله ونصبكما ابوا لاسما **فان قيل** هو حرف لان معمول مدخوله
تقدم عليه والضماير المذكورة راجعة الى موصوفات الصفات وحذفت لدلالة الكلام عليها اجاب الحاجبى بانه
لما كانت صورة اللام هذه صورة الحرف المنزل منزلة الجزء الكلمة صارت كالجزء فلا يمنع تقديم معمول مدخوله وحذف
الموصوفات خلاف الاصل وما رجع اليه واجاب الاكثر عنه بان كل جار مع متعلق بمحذوف يدل عليه صلته
او متعلقه وهو حصل كقوله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين وقاسمهما انى لكما لمن الناصحين وانما قدم الجار ليدل
على ان مدخوله مخصوص بالمذكور معين وقال الاكثر انما يكثر هذا الحذف اذا كان من التبعيضيه داخلة عليه لانها
بان المحذوف بعض المذكور بعدها ونقل اذا لم يكن كذلك كقوله تقول ودقت صدرها بيمينها ابعلى هذا بالرحى المتقاعس
وتقديره هذا كاينا ومتقاعسا بالرحى ووقوعه فى غير الالف واللام مع من وغيره للضرورة كقوله لا تنظروا مسورا
فانه لكم من الدين وفوا فى البر والعلن وحذف الموصوفات على خلاف الاصل **مسئله** لا تفصل بين الموصول
والصلة ولا بين اجزاء الصلة باجنبى الا ما شذ كقوله وابغض من وضعت فيه الى لسانى معشر عنهم اذود فان الى اجنبى
فى الصلة لانه متعلق ابغض فالاصل ان يقول وابغض من وضعت فيه لسانى الى والفصل بالجملة القسمية والاعتراضية
وهى جملة تشدد وبين الصلة ليس من الفصل بالاجنبيه لان فيه توكيد المضمون الصلة والجملة الحاليه اولى بان لا تعد
اجنبيه كقوله ذاك الذى وابيك تعرف مالك والحق يدفع ترهات الباطل وكقوله ان الذى وهو مثر لا يجود حريا فاقة تعتريه
بعد اثراء فان قوله وهو مثر معمول لفعل الصلة فهو منها فلا يكون اجنبيا والنداء يليه مخاطب كقوله وانت الذى
يا سعد ابت بمشهد كريم واثواب المكارم والحمد فان لم يليه مخاطب عد اجنبيا كقوله تعش فان عاهدتنى لا تخوننى
نكن مثل يا ذيب يصطحبان ثنى على معنى من لانه اراد به نفسه والذيب وصف لنه اوقعنا او طرقه الذيب فدعاه الى
يعشى عنده ويجوز معمول الصلة الفصل بينها وبين الموصول الاسمى غير اللام نحو جاء الذى علامه اكرمت والموصول الحرفى
اى الحرف المصدرى وسمى به لوقوع ما يليه بمصدر فيخرج عند صه فانه كما قال بعض يؤول بمصدر نكرة ان نون وبمعرفة ان
لم يتون وكذا نحو تمت فى حين تقت فتنة لكن لا مع ما بعده لا تفصل بينه وبين صلته ولا تحتاج الى عايد والفرق ان امتزاج
الذى بصلته لان اسميه الذى تام قبل صلته ولذا اعرب ما كان معربا قبلها وصواتهم والاعراب لا يجى قبل تمام المعرب والاسميه
فى ان انما حصل منها ومن صلتها فمجموعها اسم والفصل بين حروف كلمة بمعموطها وغيره ممتنع فراعى الترتيب الاصلى ولذا
لم يمتنع تقدم خبر ان على اسمها ثم حمل عليها اخواتها واذا امتنع الفصل بين ان وصلتها فامتناع الفصل بين الالف واللام
الموصولة وبين الصفة التى توصل بها اجدر لان الامتزاج هنا اشد اذ قد يفصل بين ان وصلتها بلا النافيه كقوله تعالى
وحسبوا ان لا تكون فتنة ولا يفصل بها بين الالف واللام وبين صفة يوصل بها ولشدة الامتزاج بين اللام الموصولة والصفة
التى يوصل بها دونها فى شبه الحرفيه لفظا ومعنى جعل الاعراب الذى يستحقها اللام عليها كما جعل الاعراب الذى يستحقه الا
من حيث انها بمعنى غير فى جاءنى رجال الا زيد على ما يليه ولام الموصول التى دخل الفعل وان شذ كقوله وما انت بالحكم

الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذى الراى والجدل وكقوله ما كاليروح ويغدو لاهيا مرحا مشمرا يستديم الحزم
ذا رشد ساذ وقال المالكى ليس شاذا ولا ضرورة اذ امكنه ان يقول المرضى حكومته والمضارع اشبه شى بالاسم فادخله
فيه اختيار **قال** وهى الذى والتى الى آخره **اقول** شرع فى تعدادها وهى تسع فالذى للمفرد المذكر والتى للمفرد
المونث وهما اصل الموصولات لانه اذا اشكل موصوله غيرهما عرف بصلاحية احدهما موضعه وفيهما ست لغات الذى والتى
وهو الاصل لكثرتها وسقوط يائها اجتزاء عنها بكسر ما قبلها كما حذف من يا غلام وسقوطها مع اسكان الدال ووجهه انه
لما حذف الياء اسكنوا الدال للوقف ثم اجرى الوصل مجرى الوقف كقولهم مثل الحريق وافق القصبا وتشديدها مكسورتين
وتشديدها مضمومين مبالغة فى الصفة كما قالوا احمرى واصغرى كقولهم ما الدهر بالانسان دوارى وليس منسوبا وحذف الالف
واللام منها وستبع الزمخشرى اذ قال والامضا على الالف واللام قال المالكى وانما هى اخف لغاتهما فنقال اللذين واللتين لان
التثنيه اثقل فهى بالتخفيف اولى والاحسن ان يقال بنى ما هو الاصل ولم تفتح الدال وقيل علامة التثنيه بل حذفت اذ لاحظ
لها فى التحريك لسانه والجمود وعدم تمكنه فلا يتصرف فيه بخلاف رجيين فى رحى والكلام فى ان اللذان واللتان صيغتان
لمثنى المرفوع واللذين واللتين للمنصوب والمجرور ليسا بتثنيته حقيقه لبنائهما مثل الكلام فى ذان وذين وقد مر فى اسم
الاشارة وتديشد دالنون ليكون عوضا عن الياء المحذوفه وقد قرا ابن كثير قوله تعالى واللذان ياتيانها منكم بالتشديد
وقال المالكى لما كان التثنيه من خصايص الاسماء المتمكنه عارضت شبه الحرف فاعربا ويعرف بجوابه من اسم الاشارة وايضا
يلزم ان يعرب الذى والتى لانه يخرج عن الجمود بتثنيته مع انه بناء كامل وقال المالكى ولم يعرب اكثر العرب الذين وان
كان الجمع ايضا من خصايص الاسماء المتمكنه لان الذين لم يجر على سنن الجموع لانه مخصوص بذوى العلم والذى عام وطى
يعربونه فيقولون نحن الذون امنوا على الذين كفروا وجاز ان يراد بالذى جمع غير مخصوص فيفرد قال المالكى وعايد من صلته
كقوله تعالى والذى جاء بالصدق وصدق به اوليك هم المتقون وكقوله تعالى كمثل الذى استوقد نارا فلما اضاءت ما حوله
ذهب الله بنورهم وقال جماعة مطلقا بوحد الضمير نظرا الى لفظه ويجمع نظرا الى معناه كما فى من والانثى ويجمع وقد يحذف
النون للضرورة كقول الفرزدق مفتخرا على جرير بانه من بنى كلب وهو من بنى تغلب ومنهم عمرو بن كلثوم قاتل عمرو بن هند
الملك وكذا عاصم بن النعمان قاتل شرحبيل بن عمرو بن حجر يوم الكلاب ابنى كليب ان عمى اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا
وكقوله ان الذى حانت بفلج دماوهم هم القوم كل القوم يا ام مالك يرثى قوما قتلوا بفلج وهو موضع قريب من بصرة
وكذا قوله وخضتم كالذى خاضوا اصله كالذين والاكثر ان يرد الالى على وزن صرد بمعنى الذين فيكون جمع الذى
على غير لفظه مختص بمن يعقل كالذين وقيل ان الذين ليس جمعا للذى ايضا لانه عام لذى العلم وغيره والذين مختص بذوى العلم
واللائى بهمزة بعدها ياء وبغير ياء وبياء من غير همزة مكسورة وساكنة بمعنى اللاتى وقد جاء على العكس واللواتى يحتمل ان يكون
جمع التى لتضمنه حروفها ومخالفته ابنيه الجمع بكون مغتفرة كمخالفة البناء ابنية التصغير ويحتمل ان يكون اسم جمع اذ ليس من ابنيه
الجمع واذا كان الالى مرادفا للذين يجمع على اللاءين فى غالب الذين فى الرفع قال اللاءون رفعا واللاءين نصبا وجرا واذا
كان مرادفا اللاتى يجمع على اللاءات فيعرب بكهندات عند من اعرب الذين ويبنى على الكسر عند غيره وقال ابن يعيش اللاءى
بمعنى التى لم يجمع على اللائين واللواتى واللوائى جمع اللائى واللاتى على حد الهادى والهوادى وهو الغنق واما اللاءى
واللائى فانما جمع اذ لم يتضمنا حروف مفرد وقد يحذف ياء اللاتى واللائى واللواتى تخفيفا وقد يلغوا فى تخفيف

اللاتي واللواتي حتى قالوا اللا واللوا وما ومن واي وذو والطائية الموصولات اسماء المعنى ولو توهما فاعلات ومجرورات
حروف الجر وما يستعمل غالبا فيما لا يعقل ومن فيمن يعقل وتنزل منزلة من يعقل واي واية للتفصيل في المذكر والمؤنث
يعني يضاف الى متعدد لتعيين واحد من المضاف اليهم وتفصيله عن الباقين باعتبار ما يذكر من حكم ذلك الواحد في
صلته فاذا اردت تفصيل رجل رايته من سائر الرجال وقد شتم بمخاطبك **قلت** ايهم رايته شتمك وكذلك اية في المؤنث
وجاء ذو بمعنى الذي كقوله الفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات اكرمكم الله به اصلها بها لكن حذف الالف ونقل
حركة الهاء الى الباء وذو الموصول هو في الاصل ذو الذي بمعنى صاحب ثم نقلوها منه الى معنى الذي ووصلوها بالجملة
الفعلية وصارت مبنية فلا تتغير نحو جاءني ذو قام وذو قامت ورايت ذو قام ومررت بذو قام وتقع صفة للمعرفة
دون النكرة نحو جاء زيد ذو قام وهند ذو قامت والزيدان ذو قاما والزيدون ذو قاموا والواو فيه عين الفعل
قال فان الماء ماء ابي وجدي وبيري ذو حفرت وذو طويت والبير مونثه وقال حلفت بعلي مشربكرا تجحب
بصحراء الغبيط ذا دفه لئن لم تخبر بعض ما صنعتم لانتحين للعظم ذو انا عارقه قوله لانتحين جواب القسم ولئن
تاكيد له المعنى انشاء ان لم تخبر بعض صنيعك لكربت وانتنيت في معاملته العظم الذي انزع اللحم منه واتركه لك وقيل
جاء في مونثه ذات بمعنى التي كقوله والكرامة ذات اكرمكم الله به وفي تثنيتها ذوا وذوات رفعا وذوي وذواتي
نصبا وجرا وفي جمع ذو ذوو رفعا وذوي نصبا وجرا وفي جمع ذات ذوات بالضم في جميع الاحوال كاللواتي قال
جمعتها من اينق موارق ذوات ينهضن بغير سائق ومنها ذا بعد ما فيكون لمن لا يعقل قال المالكي وبعد من فيكون
لمن يعقل بمعنى الذي او التي وسيأتي ومنها الالف واللام بمعنى الذي او التي وفروعهما على حسب ما يشبه علامة نحو
رايت الكريم ابوه او ابوها او ابوهما او ابوهم وراى المازني انها حرف التعريف والضماير لموصوفات محذوفة ضعيف
اذ لو جاز ذلك مع المعرفة لكان مع النكرة اجوز اذ حذف المنكر اكثر ولو كان حرف تعريف لكان زمانا عمل ما دخله
عليه لا معنى والامر بالعكس **قال** والعائد المفعول يجوز حذفه **اقول** العائد اما ان يجوز حذفه او لا والاول
هو المفعول لان المفعول كثير ولم يختل بحذفه اصل الكلام لانه فضلة ولحذفه مراتب الاولى ان يصح حذفه واثباته
وهو في الصلة وان كان الاصل اثباته نحو اكرمت الذي ضربته طالذي ضربت والذي انا معطيكه ثوب ومعطيك
ثوب قال ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر اي موليكه وقوله تعالى الله يبسط الرزق
لمن يشاء ويقدر وما عملته ايديهم وما تشتهيه الانفس بالاثبات والحذف لان في كلمة هي من اربع كلمات استطالة
تخففت بحذف ما هو اقرب الى الزيادة كالذي من شعيب لان في الكلام ما يقوى الاشعار به اما لان الموصول
وصلته كشي واحد فلا احتياج الى ما يربطها به واما لان الموصول من حيث لزوم وصعه بمعنى العايد فاذا حذف
اشعر سياق الكلام به بخلاف غيره فان زيدا ونحوه من حيث هو لم يحتج الى عايد وانما يعرض له ما لتوجه اليه كما اذا وقع
مبتدا مخبرا عنه بجملة فلا بد لعله دلالة الثانية الاحسن اثباته وهو اذا وقع في جملة هي خبر المبتدا عايدا اليه نحو
زيد ضربت اذ ليس زيد مع خبره جزا بل جزان وليس زيد من حيث وضعه مقتضيا العايد بخلاف الموصول فيهما
الثالثة الحسن اثباته وهو اذا وقع في جملة هي صفة لنكرة عايدا عليها نحو مررت برجل اكرمته واكرمت اذ الموصوف
يشبه الموصول من حيث انه وصفته ليسا جزى الكلام بل جزا ويشبه المبتدا من جهة ان وضعه لم يتضمن صفة

ولا عامل ولا عن ف المرفوع سواء كان فاعلا ومبتدا او خبرا لانه احد جزئي الجملة وحذفه غير مستقيم ولا المجرور
لان حذفه يوجب حذف جاره فيكثر الحذف وترك الحاجبي قيدا اخر فانه لا يحذف المنفصل من نحو الذي اياه اكرمت
زيد اذ لو حذفت لا يعلم انه كان منفصلا ولا من نحو الذي زيد معطي عمرو اياه ثوب لكثرة حروف المنفصل وكذا لا
يحذف عائد الالف واللام عند الاكثر لانه تميزها عن المعرفتين وبه سدوا حال اللام الموصولة من الانشاء والنسبة
وغيرها ولا يحذف اذا وجب حذف اللبس بان كان ثمه ضمير اخر عايدا اليه نحو الذي ضربته في داره زيد اذ لو حذف
تم الصلة بدونه فلا يدل على حذفه شي والعايد اذا كان مبتدا خبره جملة او ظرف يمتنع حذفه لان الباقي يصلح
للصلة فلا يعلم حذفه والا فان عاد الى اي يجوز حذفه طال صلته او لا وان عاد الى غيره قال البصريون يجوز حذفه
ان طال صلته سمع الخليل اعرابيا ما انا بالذي قائل لك شيا وقال تعالى هو الذي في السماء اله وفي الارض اله تقديره
فيهما هو قائل وهو في السماء قال الكوفيون وان لم يطل العلم به اذ الصلة لا يكون مفردة وقرى تماما على الذي احسن
بالرفع اي هو احسن قال المالكي وقد يحذف المجرور باضافة صفة ناصبة له تقديرا او بحرف جر بمثله الموصول او الموصوف
مع تجانس عاملهما كقوله تعالى فاقض ما انت قاض ومنه قوله ويصغر في عيني تلادي اذا انثنت عيني بادراك
الذي كنت طالبا وكقوله تعالى ويشرب مما يشربون اي منه وقوله ونصلي للذي صلت قريش ونعبده وان جحد
العموم اي له وكقوله ان تعتنك بالامر الذي عنيت نفوس قوم سموا تظفر بما ظفروا تقديره ان عنيت نفسك وما حذف
بغير هذه الشروط فلا يحذف من نحو جاء الذي مررت به ولا من نحو مررت بالذي مررت به وان حذف فشاذ كقوله
وخبر كان اذا وقع عايدا حذفه ضعيف نظرا الى انه جزء الكلام لكن جاء حذفه نظرا الى انه منصوب فشابه المفعول
وحذف الصلة على غير القياس لان الصلة مقصودة اذ انما جي بالموصول وصلة الى وصف المعرفة بها فهي كالرجل
في يا ايها الرجل فشذ قولهم في المثل بعد اللتيا والتي اي بعد الخطة الموصوفة بالمكروه الصغير والكبير لشدتها
وقيل هما من اسماء الداهية يعني سميت بالموصول دون الصلة **قال** واذا اخبرت بالذي صدرتها وجعلت موضع
المخبر عنه ضميرا لها الى اخره **اقول** يعني الاخبار هنا انك اذا علمت نسبة حكم الى مبهم او منسوبا اليه نسب اليه
حكم مبهم نحو هو قايم وزيد هو يعلم كيف تبين ذلك المبهم او انك اذا علمت منسوبا او منسوبا اليه في كلام من وجه دون
وجه تعلم كيف تبينهما من الوجه الغير المعلوم بالوجه المعلوم فانك قد تعلم زيدا من غير جهة كونه زيدا فاذا اردت ان
تبينه بجهة كونه زيدا علمت هذا العمل فاذا قيل اخبر عن زيد من ضربت زيدا ومن زيد قايم معناه اجعل ما تقدم
زيدا مبهما فكيف تبينه بانه زيد وما طريقه فلا بد لك من ان تخلي مكانه عنه وتوخره عن الجملة التي كان فيها الى
فروعها الا انه مبهم ربما لم يعلم منه ومن صلته الا منسوب ومنسوب اليه فانك اذا قلت جاءني الذي هو زيد او عرفت
الذي غلامك هو فان المعلوم في الاول المنسوب وفي الثاني المنسوب اليه وهذا لا ينافيه قولنا ان الموصول معرف بالصلة
او معرف بها اذ المراد منه انه معرف بالحكم الواقع في صلته او معرف بها وقد يعلم النسبة بين الشيئين ويجهل احدهما من
وجه وان يجعل مكانه اسما والا يبقى المنسوب من صلته بلا منسوب اليه او المنسوب اليه من صلته بلا منسوب لانك
زحلقت زيدا عن مكانه واخرجته عن ان يكون من صلته ويكون بها الان معنى الاخبار انما حصل على انك علمت تلك النسبة المبهم
احد طرفيه اي غير معين المخبر عنه الذي هو زيد في مثالنا او كان المبين كونه زيدا فالعلم به من جهة اخرى علم مبهم ان نذكر مبهما

نصب ذا لجملة بامر مخبر عنه وعام وزحلقته المعلوم ولا يكون الذي او التي او احد هم

ويكون ضميرا دون غيره من المبهمات كاتى ونحوه ليعود الى الموصول لانه هو فيحصل الابهام مع ربط الصلة بالموصول
اذا الموصول وهذا المبهم عن زيد الذى تنسبه به آخرا اذ الخبر المفرد هو المخبر عنه فى المعنى ثم فكون زيدا اخرا ويجعله خبرا
عن الموصول حتى يحصل البيان فتقول الذى ضربته زيد والذى هو قايم زيد ولم يرد من قولهم اخبر عن زيد ظاهره لان
زيدا يقع مخبرا به بل المراد اخبر عن مبهم هو زيد معبرا عنه باسم غير زيد ثم زيد يخفف لطوله وكثرة استعماله حتى قالوا اخبر
عن زيد ولما انه هو هو ولكنه اوضح لابهام الاول فنسب الخبر اليه وقال ابن يعيش للتنبيه على انه خبر بحث عنه فى
المعنى اذ قد يكون الشىء خبرا ولا يكون مخبرا عنه كالفعل والباء فى بالذى للاستعانة نحو كتبت بالقلم فاصله اخبر متوصلا
الجملة الاخبار المقصود وهو بين مبهم بانه زيد بالموصول والا فالموصول مخبر عنه وزيد مخبر به والمعنى موافق لما بينته
من ان المراد اخبر عن مبهم وان الباء للاستعانة وان الذى مخبر عنه وزيد مخبر به وكذلك يصح الاخبار بالالف واللام فى
جملة فعلية خاصة لما مر من ان صلتها لا تكون الا صفة من اسم فاعل ونحوه فاختصت بالجملة الفعلية ليصح بناء الصفة
منها والاسمية لا يمكن ان يبنى منها الصفة فيخبر فى الجملة الفعلية بالذى والتى وبالالف واللام وفى الاسمية لا يخبر بالالف
واللام ولذا قيل ان الذى فى باب الاخبار اوسع مجالا من الالف واللام فاذا اخبرت بالالف واللام عن التاء من ضربت زيدا
قلت الضارب زيدا انا اخرت التاء وجعلته منفصلا لانه خبر المبتدا وجعلت موضعه مستترا للغايب لانه
يرجع الى اللام وهى موضوعه للغايب كالذى واذا اخبرت باللام واسند الفعل الى ضمير هو لغير المخبر عنه فى المعنى اى يكون
لغير اللام يجرى الصفة على غير من هى له فيجب ابراز الضمير على مذهب البصريين فاذا اخبرت باللام عن زيد من ضربت
زيدا قلت الضاربه انا زيد بابراز انا لان ضارب فيه جار على اللام لانه صلته واللام لزيد وضارب للمتكلم
وخص الاخبار بالذى والتى وفروعهما وبالالف واللام لشمولها ذوى العقول وغيرهم وذكرها مع موصوفها تارة وبدونها
متوسع فيها بالاخبار بها واذا كان الاخبار عن اسم من جملة بالذى يجمع قيودا ان يصدر بالذى او فرع له مطابق للاسم
بجعله مبتدا وان يجعل فى موضعه ضميرا يخلفه فى اعرابه عايدا الى المصدر مطابقا له وان يوخر ذلك الاسم بجعله
خبرا عن الموصول وصلته فاذا تعذر منها تعذر الاخبار فلا يخبر عن زيد فى عسى زيد ان يخرج وفى هل زيد قام لان
الموصول لا يقع صدر جملة انشائية ولا عن معمول لا التى لنفى الجنس ولا المشبهة بليس من اسمها وخبرها لانها لا تعمل
الا فى النكرة ولا عن الحال والتمييز ولا عن المجرور برب ومن الزايدة لانها لا تعمل الا فى النكرات والمضمر معرفة ولا عن المفعول
له المجرور منه حرف التعليل نحو ضربته تاديبا لانه لا يحذف الا وهو مصدر والمضمر لا يكون مصدرا ولا عن المضاف
وحده ولا عن المجرور بالكاف وحتى وواو القسم لان المضمر لا يضاف ولا يقع بعد هذه الحروف ولا عن موصوف دون
صفته ولا عن صفة دون موصوفها ولا عن عطف البيان لان المضمر لا يقع صفة ولا موصوفا ولا عطف بيان ولا عن
متبوع عطف بيان لانه لم يسمع مضمرا لانه لا بد لعقبه من شركة ولا عن عامل فى ظاهر نحو زيد ضاربا وضاربا زيد عمرا
لانك لو اخبرت عن ضاربا وضاربا لقلت الذى زيد عمر اضرب اوضارب فيلزم ان يكون المضمر عاملا وهو ممتنع
لانه لا يشبه الفعل اصلا ولذا امتنع مررت بزيد حسن وهو بعمرو قبيح وكذا يمتنع الاخبار عن ضمير يستحقه غير الذى
وما شاكله مما فى صلته كالضمير المنصوب فى زيد ضربته فانه حق زيد فلو اخبرت عنه وقلت الذى زيد ضربته هو فيكون
المقام مكانه عايدا على زيد كما كان ما هو خلف عنه عايدا اليه لبقى الموصول بلا عايد او للزم عوده اليهما معا فى حالة واحدة

وهذا الحكم يطرد وان تعدد الضمير المستحق لغير الذى نحو زيد فى داره اخوه فانه يمتنع الاخبار عن احد الضميرين ايضا ولا يمتنع
الاخبار عن عايد الى اسم من جملة غير صلته نحو ان تذكر انسانا فتقول لقيته فانه يخبر عن الهاء فيقال الذى لقيته هو نص عليه
الشلوبين وكذا يمتنع الاخبار عن اسم مشتمل على الضمير المستحق لغير الموصول فلا يخبر عن غلامه من زيد ضربت غلامه اذ لو اخبرت
وقلت الذى ضربته غلامه لبقى الموصول بلا عايد ولا يستقيم ان جعل الضمير المجعول لخبره او الضمير الذى اضيف اليه هاء جعل
خبره عايدا له لان عايده لا بد ان يكون فى صلته لا فيما بعد تمام صلته فانه لا يعتد به وكذا يمتنع عن ضمير الشان واسماء الاستفهام
والشرط نحو هو زيد قايم ومن ابوك ومن يضرب اضرب لان لها صدر الكلام فلا يوخر وكذا يمتنع عما لا يصلح ان يكون خبرا
فلا يخبر عن العيس من عبد القيس وحنين من ام حنين وزيد من ابى زيد اذا كان اسما لمن لا ابن له اسمه زيد لانه خرج
بالتركيب عن ان يدل بنفسه فلا يفيد اذا جعل خبرا ولا عن المفعول المطلق اذا كان لمجرد التوكيد فلا يخبر عن قياما من
قمت قياما اذ لو اخبرت وقلت الذى قمته قيام لا يدل قيام الا على ما دل عليه الفعل فيطول الكلام بلا فايدة ولا بد
ان يكون الخبر زيادة فايدة ويخبر عنه اذا كان للنوع او العدد ولا عن الظرف والمصدر الغير المتصرفين كسبحان الله
وعند كل لانهما لا يرفعان وكذا عما لا يقع الا فى كلام غير موجب كاحد الذى يراد به الاناسى وعريب وديار فانه لو اخبر
عنها لوقعت فى كلام موجب ولا بد ان يكون ما بين الموصول المصدر وبين خبره صلة فلا يخبر عن اسم من جملتين معطوف احديهما
على الاخرى اذا لم تربط الثانية بالاولى بعود ضمير منها الى اسم منها نحو زيد قايم وعمرو قاعد لئلا يدخل فى صلته ما ليس
منه اذ يكون احدى الجملتين ومعمولها لا ضمير فيه اجنبيه عن الموصول ويصح الاخبار عن اسم من جملتين اذا وقع بينهما
فاء السببيه وان لم يكن ضمير نحو يطير الذباب فيغضب زيد يصح الاخبار عن زيد وعن الذباب بالذى وكذا بالالف
واللام فيقال الذى يطير فيغضب زيد الذباب الطاير فيغضب زيد الذباب الذى يطير الذباب فيغضب زيد
الذباب الطاير فيغضب زيد ففى الاخير الذباب فاعله والعايد مستتر فيغضب لان الثانيه مسببه من الاول فكانها
جز منها ومقتضية لها اذ المعنى ان طار الذباب غضب زيد فبا قضاء احديهما الاخرى يغنى عود الضمير من احديهما الى
الموصول من الاخرى وكذا اذا عطف بالواو وربط احديهما بالاخرى نحو ضرب زيد واكرم فاذا اخبر عن زيد مثل الذى
ضرب واكرم زيد والضارب واكرم زيد ولا يخبر عن يومان من ما رايت مذ يومان ونحوه وان جعل مذ يومان حالا
اذ لا يقع بعد مذ المضمر واذا اخبر عن ظرف متصرف جى بفى مع ضمير يخلفه فتقول مخبرا عن يوم الجمعة من رايت زيدا
يوم الجمعة الذى رايت زيدا فيه يوم الجمعة الا اذا توسع فيه وجعل مفعولا به على المجاز فيجرده عن فى واذا اخبر عن اسم
متم بصلة او بمضاف اليه او بصفة بذكر متممه معه كما كان فاذا اخبر عن الذى من اعطى الذى بشر غلام زيد ثوبا قلت
الذى اعطى غلام زيد ثوبا الذى بشر ولا يخبر بالالف واللام عن جملة مصدرة بكاد لانه لا يبنى منه اسم الفاعل المنبه
اذا اخبر عن قايم فى زيد قايم مثل الذى زيد هو قايم ويجوز ان يقدم هو على زيد وان كان خبره وهما معرفتان لان
العلم بكونه قايما مقام الذى كان خبرا لزيد مشعر بان هو خبر لزيد فلا يظن انه مبتدا اذا قدم ولا يخبر عن التاكيد اللفظى
والمعنوى المظهر اذ لا يصلح للضمير الذى هو خلف عنه التاكيد ويخبر عن اللفظى للمضمر وكذا عن المعنوى له اذا اليسا العوامل فيقال
فى قمتما انتما اللذان قاما هما انتما وفى قمتما انتما انفسكما وفى جيتم كلكم اللذان قاما هما انتما والذين جاءوا هم كلكم ولا يخبر
عن اجمع واتباعه فى نحو اشتريت العبد اجمع واذا اخبرت عن يا ضربنى قلت الذى ضربته انا واستضعفه المازنى

لانه ينقلب الهاء الى ما دونها للتعريف بمرتبتين **فرع** لا يفصل بين الموصول وصلته بشيء من جزء وتوابعه ولا يستثنى
منه ولا يؤتى منه حال قبل تمام صلته وكذا لا يتقدم عليه صلته ولا شيء من متعلقاتها لانه وصلته كشيء واحد لما
مر من انه معرف لها او هي موضحه له فيمتنع الذي ابوه في الدار قايم اذا كان في الدار صلة الذي وقام خبر ابوه وكذا يمتنع
مررت بالضاربين اجمعين زيدا وكذا بالضاربين الطريفين زيدا لان زيدا من تمام الصلة فلا يفصل عنه وبينها بشيء من
التوابع ويمتنع قام الذين الا محمدا اكرمتهم اذا استثنى محمد من الذين للفصل به بين الذين وصلته ويجوز اذا استثنى
منهم من اكرمتهم **قال** وما الاسمية استفهامية وشرطية الى آخره **اقول** ما اما حرف وهي اربعة نافيه وزايدة
كقوله تعالى فبما رحمة وكافة نحو انما وربما ومصدرية واما اسم وهي ستة ولما كان الخمسة الاخر وافقت الموصولة لفظا
وبناء لم يجعل لكل بابا برأسه وتبعها مع الموصولة كما بين كل فعال وافق نزال في البناء كفجار وفساق وقطام في اسم الفعل
ليكون اضبط ولا يطول الكلام والا فالقياس ان يكون لكل باب فالاسمية موصولة نحو كل ما ابتدأ اى الشيء الذى شيئته و
استفهامية نحو ما الكلثاء اى الجالي جزرا او تمرا او غيرهما مما يؤكل وكقوله تعالى عم يتساءلون وشرطية نحو ما تاكل اكل اى
ان تاكل جزرا وان تاكل لحما او غيرهما مما يؤكل كقوله تعالى ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها وفي ما التنشئة اعجاز للاعتنا
بها عن متعدد ونكرة موصوفة كقول امية الصلت لا تضيقن بالامور فقد تكشف غماؤها بغير احتيال ربما تكره النفوس
من الامر له فرجة كحل العقال والفرجة بالضم الانفراج في الاجسام كالحائط ونحوه وبالفتح في الامور المعنى رب شيء
ضيق من الامور الشديدة يعقبه فرجة كحل العقال المقيد به فما بمعنى شيء والجملة بعده وهي تكره النفوس صفة له
وحذف عايده من صفته لانه شايع ومن الامر بيين له ولو قيل ان ما هنا كافة كما في قوله تعالى ربما يود الذين كفروا
وهي المسوغة لدخول رب على الجمل لكفها عن العمل لاستقام لكنهم استحسنوا ان يكون بمعنى شيء ليجري رب على بابه الكثير
وهو ان يكون عاملة داخلة على نكرة موصوفة لتحصيل ما وضع له وهو تقليل نوع من جنس لا مكفوفة لانه قليل ويلزم
ان يكون من الامر قايما مقام موصوفه فيكون اصله تكره النفوس شيئا من الامر حذف المفعول واقامة صفته الجار
والمجرور مقامه قليل جدا ولا يعود ضمير له الى غير مذكور ومنه قوله تعالى هذا ما لدي عتيد عند كثير وقوله تعالى ان الله
لا يستحيي ان يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها اى مثلا شيئا بعوضة نشيئا فوقها فما الاولى بدل من مثلا وبعوضة صفته
وكذا فوقها صفة لما الثانيه ونكرة تامة مستقلة غير محتاجة الى صفة او صلة كقوله تعالى ان تبدوا الصدقات فنعما هي
فان ما تميز الضمير في نعم تقديره فنعم شيئا ابداؤها فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه اذ المراد مدح الابداء
ومنه قوله تعالى وكانوا قليلا من الليل ما يهجعون وليست نافية لامتناع عمل ما قبلها فيما بعدها وبالعكس ومنه ما
نعما احسن زيدا ونحوه على راى سيبويه ونكرة صفة نحو اضرب ضربا ما ولامر ما جدع قصير انفه اذ المعنى لامر اى
امر اى عظيم نحو مررت برجل اى رجل واختار المالكي وكثير انه زايد منبه على وصف لائق بالمحل الا ان زيادة ما ثابت
نحو اما انت منطلقا وحيثما تكن اكن ولم يوجد نكرة جامدة موصوفة بمثلها الا وان تخف الصفة بمكمل نحو مررت
برجل اى رجل ولم يرد ما بمكمل لها **قلت** ما اما يزاد للتعويض نحو اما انت منطلقا وهو ظاهر وحيثما فانه بدل
عن المضاف اليه او للكف نحو انما او لتاكيد الكلام نحو فبما رحمة وليس حاقيما لحق فيه شيء منها وانما كان صفة نكرة اذا
كانت ايا لانه لا يقع الا مضافه والحق ان ما في مثل اعطني كتابا ما واضرب ضربا ما يجوز ان يجعل اسما مبهما صفة للنكرة

التي قبلها فيزيدها عموما وشيوعا فمعنى اعطني كتابا ما اعطني كتابا اى كتاب وان يجعل حرفا زايدا فيكون موكدا للكلام
لا للنكرة فيكون معنى اعطني كتابا ما اعطني كتابا البتة او حقا هذا هو المفهوم من الكشاف ومن يقع على اربعة انواع موصولة
كما مر واستفهامية نحو من ابوك وشرطية نحو من يكرمني اكرمه وموصوفة نحو رب من اكرمته وكقوله يا رب من يبغض اذ
وادنا رحت على بغضائه واعتدى ووصف بمفرد كقوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا ولم يات تامة
وصفة **تنبيه** اعلم ان ما ومن الموصولين متعادلان بالذى وبموصوفه ولا يذكر معها موصوفها نقول معنى ما يعجبني
ما صنعت ايعجبني الشيء الذى صنعت فتفسيره بالشيء وبالذى يدل على انه للموصوف والصفة وكذلك من وانما لا يوصف
بهما لتوغلها في شبه الحرف لفظا ومعنى بخلاف الذى فانه ثلاثى البناء ويقع على العاقل وغيره ولا يوصفان لذلك ولان
وصفهما بالجملة ممتنع اذ المعرفة لا يوصف بالجملة وكذا بالمفرد لان الموصول لا يستن الا بالجمل وان قصد الحي بانها
بجملة اخرى عطفت على صلتها **فايده** تقع كل من ما ومن موقع الذى والتي وفروعهما ولفظهما مفرد مذكر فان
وافق معناهما لفظهما فلا بحث وان يزد وبذكر ضميرهما فان خالفه فمراعاة اللفظ اكثر قال المالكي واولى ويجوز مراعاة المعنى كقوله
تعالى افمن اتبع رضوان الله كمن باء بسخط من الله وكقوله كيلا تأسوا على ما فاتكم وكقوله تعالى ومنهم من يستمعون اليك
وفي حكمهما ما يشابههما من كم وكاين وان لم يؤمن اللبس فلابد من مراعاة المعنى نحو اعط من سالتك لا من سالك وقد يجتمع
اعتبارهما كقوله تعالى ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها قد احسن الله
له رزقا قال الحاجبي والكوفيون اذا حمل على اللفظ جاز ان يحمل بعده على المعنى اما اذا حمل المعنى فيضعف ان يحمل بعده على
اللفظ ومنع ان المعنى اقوى فيحسن العدول اليه لا عنه **قلت** هذا يقتضي ان يكون مراعاة المعنى اولى وجاء خلافه
كقوله تعالى ومن يؤمن بالله ورسوله يدخله الآية **مسئلة** وضع ما على ان يستعمل في وجوهها لمن لا يعقل قال
ابن يعيش او في صفة من يعقل فمعنى قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء وما منعك ان تسجد لما خلقت بيدي والسماء
وما بناها وقول العرب سبحان ما سخركن لنا الطيب منهن والمخلوق بلا واسطة التوالد والباني لها والمسخر لنا وقيل ما
في وما بناها مصدرية اى والسماء وبنايها وقيل ما فيها في موضع من والحق ان حقيقه ذاته تعالى لما لم يعلم فعبر عنه بهذا
الاعتبار المطلق عليه تعالى ما لانهم يعبرون عنه بما لا يعلم يقولون لشبح رفع من بعيد ما ذا فاذا شعروا انه انسان قالوا
من ذا فقوله تعالى وما بناها على هذا وكذا قوله تعالى ولا انتم عابدون ما اعبد ويجوز ان يكون الاتيان بما فيه لمقابلته ما تعبدون
ووضع من في وجوهها لمن يعقل وقد يستعمل لغير العقلاء كقوله تعالى الم تر ان الله يسجد له من في السموات والارض قال
المالكي شاركها العقلاء وعلت لتغليبها على العقلاء لان السجدة من شانهم وقد قال قطرب وقع على غير ذي علم من غير
شركة ذي علم كقوله تعالى ومن لستم له برازقين وقال الزمخشري من لاولى العلم والمثل لاولى العقل على عادة النحويين لانه يطلق
على الله تعالى كقوله سبحان من بيده ملكوت كل شيء وهو يوصف بالعلم دون العقل **قال** واى وآية كما الا في التمام الخ
اقول الاصل في اى وآية ان يكون مضافا الا ان المراد منه جزء من شيء فهو شبيه ببعض وهو مضاف دايما وهو لازم
مبهم يتبين ما يضاف اليه الا الموصول عند من يقول موضحه الصلة وهي خمسة انواع موصولة نحو اضرب ايهم خرج اى الذى
خرج منهم واضرب ايتهم خرجت واستفهامية نحو اى الرجلين عندك وشرطية نحو ايهم تضرب اضرب قال تعالى
ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وما زايدة وموصوفه نحو يا ايها الرجل وهي معرفة دون شيء آخر من الاسماء الموصوفة

ما الاستفهامية والشرطية للزومها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن بخلاف حيث واذ واذا في بني
الموصوفة نحو يا ايها الرجل لانتفاء اضافتها لفظا ومعنى والموصولة قد تبنى وهو اذا حذف صدر صلتها لتنزلها منزلة
المضاف اذ بها يتم وتتضح وحذف قياسي اذا دل عليه وبني على الضم تشبيها بقبل قال الحاجبي انما بني لتضمنه المحذوف
قلت فيه نظر لان التضمن الموجب للبناء تضمن الحرف لا غير وعبارة ابن يعيش اذا حذف عائدها المرفوع بني
لنقص دخله بحذف ما لا يعده من اخواته فرجع الى البناء الذي هو الاصل فيه وعبارة المالكي بني اذا حذف شطر
صلتها اذ تقوى فيه شبه الحرف باحتياجه الى المحذوف فلا تقاومه الاضافة وقال الخليل والكوفيون يبقى معربا
لبقاء اضافته فقوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اصله ايهم هو اشد فلما حذف هو وهو مبتدأ اشد هم
خبر اشد صار ايهم مبنيا على الضم عند الجماعة والكوفيون يقرؤنه منصوبا على المفعولية كما كان روي عنهم هارون
القاري وقرأ به وقال الخليل مرفوع على الحكاية وتقديره من كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد واي استفهامية ومفعول
لننزعن قوله من كل شيعة نحو لاقتلن من كل قبيل وقال يونس ايهم استفهامية معربة والفعل قبله معلق ولم يخص
التعليق عنده بالقول وافعال القلوب **قلت** ينقض قولهما قوله اذا ما لقيت بني مالك فسلم على ايهم افضل
فانه لا يضمر القول بين حرف الجر والمجرور به ولا يعلق حرف الجر وقال الحاجبي لو كان مرفوعا لكان تقديره لننزعن
الذي يقال فيهم ايهم اشد والقول انما يحذف وحده كقوله تعالى والذين اتخذوا اولياء ما نعبدهم الآية ولا يحذف مع ويم
مع الموصول **قلت** اشار به الى ان من كل شيعة ليس مفعولا لننزعن ولا من كل قبيل لاقتلن على الحقيقة وايضا
القول لا يقدر مفعولا لفعل بعده استفهام فان ايهم في ضربت ايهم قايم موصولة تقديره ايهم هو قايم لا استفهامية على
تقدير مقولا ايهم قايم اذ لو جاز لجاز وقوع الاستفهام الصريح موضعه على تقدير القول واتفقوا على امتناع ضربت ازيد
فيها ام عمرو وقيل العامل في ايهم اشد فعل حذف لدلالة شيعة عليه لان معناها الاعوان تقديره لننزعن من كل
شايعوا لينظر ايهم اشد ولا يبعد قول من قال ان النزع بمعنى التمييز وهو قريب من العلم فيجوز تعليقه وقد يحذف
منه المضاف اليه فيعوض عنه التنوين كما في كل وبعض فيبقى معربا ولاية مثل اي فيما ذكر كله وابو عمرو يمنعها الصرف
اذا حذف المضاف اليه وقال لان التعريف بالاضافة المنوية كالعلمية فلا مانع جمع والجمع من الصرف **قلت**
شبهها بالعلم اشد اذ لم يستعملا مضافين قط بخلاف اي فانها تضاف غالبا وجوز الاخفش سكران وصفه بنكرة قياسا
عليها وقال انه امكن في الاسمية فيكون احق بذلك وكما وصف في الدار بالمعرفة **فائدة** اذا خالف المبتدأ خبره
الموصول او غيره خطابا او تكلما او غيبة فيجوز اعتبار الخبر في صلته وصفته فيقال انت او انا الذي فعل وانت رجل
فعل ومنه قول الانصاري نحن الذين بايعوا محمدا على الجهاد ما بقينا ابدا ويجوز اعتبار زيد فيهما فيقال انت الذي
فعلت وانا الذي فعلت وانت رجل فعلت اما اذا تقدم ما يدل على الغيبة او قصد تشبيه المخبر عنه بالمخبر به اعتبر
لفظ الغيبة نحو الذي فعل انت وانت الذي فعل بمعنى كالذي فعل **تذنيب** تقلب الف ما الاستفهامية
فرقا وتوسعا لكثرة استعمالها وتشعب مواقعها هاء في الوقف نحو مه اي ما الخبر ولم تقلب بغيرها لانها يجانسها هاء
ومخرجا ومنه قوله ان لم اذعها فمه اي فما اصنع ومنه قول ابي ذؤيب فانه سمع مرض رسول الله عليه السلم قدم المدينة
فاذا لاهلها ضجيج كضجيج الحجيج اهلوا بالاحرام فقالوا مه فقالوا هلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا تقلب الف

ما الجزائية هاء عند لحوق ما المزيدة بها للمبالغة والتوكيد كما في مهما وانها قال الله تعالى مهما تاتنا به من اية اصلها ماما وانما
قلبت لئلا يزول استبشاع بما سكر بما ولم تقلب الالف الثانية لئلا يتوهم ان القلب للوقف وانها الزائدة وقيل هي مركبة من
مه بمعنى اكفف ومن ما الشرطية اي اكفف عن كل شيء ما تفعل افعل وقيل هي اسم براسه اذ الاصل عدم التركيب ويحذف
الف ما الاستفهامية اذا دخلها حرف الجر لان للاستفهام صدر الكلام فينبغي ان لا يعمل فيها الجار مقدما عليه كساير
العوامل اللفظية مقدما عليه الا انه لما لم يوجد بد من معموله اذ يحكم عليهما باعراب واحد وبنصب المعطوف عليهما
كقوله فلسنا بالجبال ولا الحديدا ولما انه عامل ضعيف ولا مندوحة عنه فلا يتاخر عن معموله عمل فيها مقدما
عليها فلما قدمها قربت من الخبرية لانها شانها فحذف الفها فرقا بينهما ولم يعكس اذ الف الخبرية وقع حشوا اذ الصلة
والموصول ككلمة قال الله تعالى عم يتساءلون وقلما ثبت في الشعر كقوله على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في دمان
خاتمة اذا استفهم السامع اي استثبت عن اسم ابهم عليه بوجه من كلام المتكلم بمن فان كان نكرة يلحق
به في الوقف خاصة لانه محل التعريف من جنس حركة آخر تلك النكرة ليعلم انه يسال عما اعرابه من جنسها ثم حرك
النون للساكنين بحركة يوافقها قال المبرد وقال الباقون حرك النون او لا بحركة توافق اعراب المسؤول عنه ثم الحق المد
لئلا يوقف على المتحرك فيقال لمن قال جاء رجل منو ولمن قال رايت رجلا منا ولقايل مررت برجل مني وكذا يراعي في
التثنية والجمع فيقال منانْ ومنَيْنْ ومنُونْ ومنينْ بعد جمعي المصحح والمكسر ويقال في المؤنث منه في الاحوال منتان
ومنتين ومنات باسكان اواخرها واما في الوصل فيقال في المفرد والتثنية والجمع والمؤنث من يا فتى في هذه
كلها ابقاء على اصله وفي قوله اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما فقلت الى الطعام فقال منهم
فريق نحسد الانس الطعاما شاذ وذان اثبات المدة وفتح النون في الوصل واذا عطفت وقلت رايت رجلا
وامراة ورجلا وملكا فقال في الاستفهام عنهما من ومنه ومن ومنا ومنهم من لا يزيد على منو ومنا ومني مفردا او مثنى
او مجموعا او مؤنثا كذلك لحصول الغرض وابقاء من على اصلها واما ان كان معرفة فمذهب بني تميم ان يعيدها المستفهم ويرفعها
علما وغيره فيقول لمن قال رايت زيدا والرجل من زيد ومن الرجل ومذهب الحجازيين انه علما يحكيه المستفهم كما اذا كان هم
سمع فيقول لمن قال جاني زيد من زيد ولقايل رايت زيدا من زيدا ولقايل مررت بزيد من زيد وان لم يكن علما يرفعه
لا غير في الاحوال وليس شيء من الملحقات بمن اعرابا لانها انما بنيت في الوقف لا غير وليس شيء من الاعراب كذلك واذا
استفهم عن صفة العلم فكلا الفريقين يقول لقايل جاني زيد المني اي القرشي او الثقفي والمنيان والمنيون والمنية
والمنيتان والمنيات بالرفع في الاحوال لا غير وانما فعل المذكورات لان النكرة اكثرها مبهم فلم يعدها المستفهم بل الحق
بمن الدلالة على خفاء المستفهم عنه ما يدل على احوال المستفهم عنه من الحروف الزوايد فرقا بين السوال عن المعرفة
والنكرة اذ لو اعادها يجب ان يعرف باللام لتصير ورتها معهودة كقوله تعالى ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون
الرسول ولم يعكس للتخفيف لان السوال عن النكرة كثير ومنو اخصر من من الرجل وفي المؤنث لما لم يكن ان يلحقه
ما يدل على الذات والاحوال من الفاعلية واختيها الحق به ما يدل على الذات لان مراعاتها اولى وانما يراعي الحجازيون
المطابقة في العلم ويخرجونه عن مقتضى عمل العامل تشبيها له بمن المستفهم به عن النكرة لقربه حينئذ منها السوال عنه الذي
هو شان النكرة مع خلوه عن آلة التعريف والمطابقة مرعية في احوال من التي هي بدل عن اعادة النكرة او لان العلم معتبر

عن اصله اذ نقل عن اسم الجنس فغير ليدل على حال المستفهم عنه اذ المغير يونس بالتغيير وقالوا في الاستفهام عن الصفة
المنى ونحوه لان الاستفهام عن الصفة اولى اذ اللبس في العلم الذى له مسميات انما ياتى من اهمال الصفة وذكرها
يرتفع نطلب التخفيف فيه اولى فلا نقال آ القرشى ام الثقفى للطول بل الحق باول من واخره ما خص الصفة وهو اللام
ويآء النسبة لتقوى الدلالة على ان السوال عن الصفة لا العلم وخص يآء النسبة من سائر علامات الصفة لان
اهتمامهم بعلم النسب اتم لانه وسيلة الى التفاخر والتناصر المطلوبان لهم ويعلم منه انه يحسن ان يجاب المنى
بالثقفى او القرشى ونحوهما ويقبح ان يجاب بالمكى او البصرى وادخلوا همزة الاستفهام على اللام تنبيها على ضعف
دلالة من على الاستفهام بالتوسط فرع اذا قال رايت لاحقا وهو اسم بعير واردت ان تستفهم عن صفته قلت
الماى او الماوى لان منا لما لا يعقل وقد يستفهم عن النكرة باى وفروعه على طريق الحكاية دون المعرفة والفرق
ان النكرة ذات ابهام غالبا دون المعرفة فالاستفهام عنها اكثر وبالتخفيف اولى ولا يلحق باخره حرف المد ولو في
الوقف لانه معرب الاصل بخلاف من وقابل الحركات الدالة على احوال المستفهم عنه فيوتى فيه بها في الوصل مطابقة
لها ويوتى فيه بعلامة التثنية والجمعين والتانيث اذا كان المسؤل عنه كذلك مراعاة للدلالة كما في المفرد طردا للباب
فتقول اى بالضم لقايل جاء رجل وايا لقايل رايت رجلا واى بالكسر لقايل مررت برجل وفى فروعه اية وايان وايين
وايون وايين وايات على حسب حال المستفهم عنه وانما تلحق اللواحق باى واية في الوصل دون من في الوقف لا غير
لانهما معربا الاصل دون من وتحذف في الوقف حركة اى الا اذا كان مفتوحا فان تنوينه تقلب الفا وتقلب تاء
ايةٍ هاء ويسكن نون تثنيتها وجمعه تشبيها به اذا كان معربا وحمل منو ومنا ومنى ومن زيدا ومنان ومنين ومنون ومن زيد صح
ومنين ومنه ومحل اى في الاحوال وايان وايين وساير اخواتها رفع بالابتداء لانه اسم مجرد عن العوامل اللفظية
مسند اليه ملفوظا ومحذوف اذ تقديره منو واى في كلام المستفهم منو هو واى هو وليس شيء منها معربا وما الحق
باخر من واى من الحركات والحروف حكاية اعراب المستفهم عنه لما مر ان تنوينه في الوقف ولانه لو كان معربا
لكان عامله من كلام غير المتكلم به ويمتنع ان يعرب وتقدر عامله من كلام المتكلم على وفق احوال المستفهم عنه في كلام
المخاطب والمقدر كالملفوظ فيكون تقديرا ايا حينئذ ايا رايت اذ لم يكن ذلك مقصودهم واذا استفهم عن المعرفة
باى واية يرفعان ويفردان ويجعلان مبتداين وتذكر تلك المعرفة مجعولة خبرا لهما فاذا قال جاء عبد الله او رايت
عبد الله قلت اى عبد الله فرقا بين السوال عنها وعن النكرة ويبطل الحكاية ولا بد وان يجاب بالصفة من
الطويل ونحوه ليزول الاشتراك العارض في اللفظ بخلاف السوال عن النكرة لان السوال عن المنكور انما يكون بتخصيص
باللقب او بمعرفة اخرى عن المعرف ليزيل شركته بالنعت **قال** وبما ذا صنعت وجهان الى آخره **اقول**
من الموصول ذا وكونه موصولا عند البصريين مشروط بكونه بعد ما الاستفهامية لو ذنا بانه نقل من الاشارة الى
الموصول كما ان ما الزايدة التى اصلها الجزائية موذنة بان اذ وحيث نقلا الى المجازاة من الاضافة في حيثما واذما
ما تجلس اجلس والكوفيون لم يشترطوا اللزوم ما بل جوزوا وقوع جميع اسماء الاشارة موصولا مستدلين بقوله تعالى
وما تلك بيمينك يا موسى وبقوله عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق اى الذى تحملينه طليق الوجه
فرح بذكر امته لخروجه عن ولاية عباد بن ابى سفيان والى سجستان وخلاصه من اسره زاجر ابغلته فان عدس

زجر للبغلة ويجوز ان يكون عدس اسم بغلته فيكون منادى اجيب بان ما مبتدا وتلك خبره وبيمينك حال لا صلة
وكذا هذا مبتدا وطليق خبره وتحملين حال لا صلة ومع هذا الاحتمال لا يثبت قولهم اذ لا يثبت اصل بمحتمل والدليل
على ان ذا في ماذا صنعت يصح ان يكون بمعنى الذى قول لبيد الا تسألان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال
وباطل فانه رفع نحب بدلا من ذا اذ الجواب بدل من السوال وهذا يدل على انه مرفوع خبر لما اذ لو كان ماذا اسما
واحدا لنصب فيجب نصب نحب والنحب النذر يعنى الناس على جدهم في طلب الدنيا اى جدهم في طلبها النذر يقضونه
ام لا امر باطل ويصح ان يكون مركبا اسما واحدا لمناسبتها في ان كلا منهما في اصل وضعه كان عاما يقع على
الاشياء مثل كذا ففى ماذا صنعت وجهان احدهما ان يكون ذا بمعنى الذى وما بمعنى اى شئ ورفعا بان يكون
ما مبتدا وذا خبره لان المعنى حينئذ على ذلك فالمعنى اى شئ الذى صنعته ويمتنع ان يكون ما مضمرا لصنعت
لان الصلة لا يعمل في ما قبل الموصول وقول الحاجبى لان جزء الخبر لا يعمل في المبتدا وهم اذ على تقدير نصبه لا يكون
ما بعده خبرا له والثانى ان يكون ماذا جميعا بمعنى اى شئ فيكون محله نصبا بصنعت لانه مسلط عليه تسليط
المفعولية ويجب تقديمه لتضمنه الاستفهام ويمتنع ان يقال ذا زايدة لغوا اذ ما يفيد معنى الاستفهام لانك تقول
في جوابه عما ذا تسأل باثبات الالف ولو كان ذا زايدا لعلت عم ذا تسأل كما تقال عم تسأل ويضعف ان يجعل
محله رفعا بالابتدا وخبره صنعت ويكون عايده محذوفا لانه حذف عايد المبتدا من غير ضرورة قال في شرحه
ولذلك اختير في جواب الوجه الاول الرفع وفى جواب الثانى النصب ليطابق الجواب السوال باعتبار القرينة
في ان دلالة المبتدا على المبتدا ودلالة الفعل على الفعل **قلت** معناه لسبوق الوجهين فيه اختير الرفع
في الكلمة الباقية من الجواب بالنظر الى الوجه الاول والنصب فيها بالنظر الى الوجه الثانى في الحقيقة لكن الكلمة
جزء من الجواب لان الجواب يكون كلاما ليطابق السوال قوله باعتبار القرينة اى ليطابقه في ان ما حذف منه
وجد في السوال مثله الدال عليه وقوله في ان دلالة المبتدا على المبتدا يشعر بان المرفوع في جواب ماذا صنعت خبر
حذف مبتداه وليس كذلك بل هو مبتدا حذف خبره فان قولك زيد في جواب من ابوك لا شك انه مبتدا
والذى يدل على ان الجواب يطابق السوال فيما ذكر ان قولك زيدا في جواب من ضربت احسن من قولك زيد لانه اذا
رفعته يكون مبتدا وخبره المحذوف يكون اسما اى زيد مضروب وهى لانه الاصل فلا يجانس الدال المحذوف وكذا زيد
بالرفع في جواب من المضروب احسن من قولك زيدا لانه يكون تقديره حينئذ ضربت زيدا فلا يجانس الدال
عليه وعلى الوجهين قرى قوله تعالى ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو قرا ابو عمرو بالرفع والباقون بالنصب
وقراءة كلهم بالنصب قوله تعالى وقيل للذين اتقوا ماذا انزل ربكم قالوا خيرا اتفاقى وهذا كله اذا وافق كلاما
المجيب والسايل في احد جزئيه فيحذف من الجواب لدلالته في السوال عليه اما اذا لم يوافقه فيه فيعد تقديره
لانه مخل بالمقصود فلا يكون كلام السامع جوابا له ومن هذا الباب فليس منه قوله تعالى واذا قيل لهم اى للمنافقين
ماذا انزل ربكم قالوا اساطير الاولين قال الحاجبى لان الجواب في هذا الباب ان تقدر المبتدا الذى تكلم به السايل
محذوفا من كلام المجيب **قلت** الصواب ان تقدر الخبر الذى تكلم به السايل والفعل الذى تكلم به السايل محذوفا
من كلامه لا لانتماء عليها ولا يستقيم ذلك في الاية لانه لم يرد الكفار الذى انزل ربنا اساطير الاولين لانهم لم يعتقدوه

بل هم عدلوا عن جوابه الى كلام مستأنف هو معتقدهم اى هذا القول اساطير الاولين فتعين الرفع لانهم منكرون
الانزال **قال** اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي نحو رويد زيدا اى امهله وهيهات ذاك اى بعد
اقول من المبني اسم الفعل فليبحث فيه عن اربعة حده واسميته وبنائه ومحله من الاعراب اما حده قال
الحاجبي معنى اسم الفعل اسم بمعنى الامر نحو رويد زيدا معناه امهلها وبمعنى الماضي نحو هيهات زيد معناه بعد **قلت**
فيه فساد لان الاسم لا يكون بمعنى الفعل اصلا اذ هما حقيقتان مختلفتان قال الحاجبي اسم الفعل وان دل على معنى
مقترن باحد الازمنة الثلاثة ليس داخلا في حد الفعل لانه في اصل وضعه ليس لذلك بل وضعه للمصدر ثم استعمل
للزمان على خلاف اصل وضعه كما ان ضاربا اصل وضعه ليس للزمان ثم استعمل له في قولك زيد ضارب عمرا .
ثم قال لا يقال لو كان اصل وضعه للمصدر لاستعمل له كما ان ضاربا استعمل كثيرا في اصله لانه لا يبعد ان لا
يستعمل الشيء فيما وضع له اصلا ويستعمل في مجازه وان قل كعسى وفعل التعجب **قلت** هذا ليس في اصله مصدرا
اذ لم يوجد مصدر ثنا اى لا اصل ولانه لو كان كذا لاستعمل لكل فعل مشتق منه لانه الاصل ولان ما استعمل
في مجازه دون حقيقته شاذ لا يصلح لان يقاس عليه وفعل التعجب استعمل في حقيقته التي هي خبر وامر كما يجيء ولان
كثيرا منه نقل من الصوت نحو وي وويح وها فالحق ان يقال هو اسم لفظ فعل الامر او الماضي فانهم يسمون الالفاظ
كالمعبرة كما يسمون الحقائق فمدلوله لفظ الفعل ومدلول لفظ الفعل الفعل اذ لو دل على ما دل عليه الفعل لكان
فعلا وانما وضع للاختصار فان صه من حيث انه ثنائي ولا يتصرف فيه اى لا يبرز فاعله المستتر فيه بل يبقى على
حال واحدة وان كان امر الاثنين والكثر والمونث اخصر من اسكت اسكتا الى آخره ولا يرد قول بعض انه داخل في حد
الفعل لان دلالته على الزمان المعين ليس بصيغته نعم مدلوله دال على الزمان بصيغته وقالوا فائدته وضعه المبالغة
فان صه ابلغ في المعنى من اسكت كما ان هيهات معناه بعد جدا اى بعد كل البعد **قلت** ولذا كرر اكثره كقوله
حذار من ارماحنا حذار وقال المالكي اسم الفعل نائب عن الفعل غير معمول له ولا فضلة تخرج عنه المصدر والمستغاث
لانهما نائبان معمولين له وكذا الحرف الذي فيه معنى الفعل كليت ولعل لانه فضلة لا عمدة اذ الجملة تتم بدون الحرف
الواقع فيها **قلت** هذا يخالف قول كثير ان نزال معمول لدعوا في قوله دعوا نزال فكنت اول نازل وعلام اركبه
اذا لم انزل وقال الحاجبي واستدلالهم على كونه معمولا لعوامل الاسماء بوقوعه فاعلا في قول زهير ولنعم حشو الدرع
انت اذا دعيت نزال ولج في الذعر ومفعولا في قوله ندعوا نزال فكنت اول نازل ومجرورا في قوله بحيهلا
يزجون كل مطية امام المطايا سيرها المتقاذف ضعيف لان الفعل الصريح يقع هذا الموقع اذ المراد به اللفظ اذ لا
يمتنع دعوت انزل كما لا يمتنع **قلت** لما انزل ولا يمتنع امرته باضرب اى بهذا اللفظ فرع على حد الحاجبي كون
أف بمعنى تضجرت ووي بمعنى تعجبت واوه بمعنى توجعت وقال المالكي وغيره بمعنى اتضجر ووي بمعنى اعجب واوه اتوجع
بمعنى اتوجع واما اسميته فلان معناه زائد على معنى الحرف لانه مسند وصيغه ليست صيغ الفعل ولانه معرفه اذ صه
معناه اسكت السكوت المعروف منك والدليل عليه انه ينون اذا قصد تنكيره ونحو صه وقول الحاجبي ولانها بمعنى المصدر
بدليل ان قولهم رويد زيدا بمعنى مضافا بمعنى رويدا زيدا فاسد لانه لو كان بمعنى المصدر لكان مصدرا لا معربا ولان
المضاف لا يكون اسم فعل لامتناع اضافته كامتناع اضافة مدلوله ورويد وبله المضافان معربان منصوبان بفعلين

مضمرين وهو اكرود وذع اما بناؤه فقال الحاجبي انما بني لان وضع بعضه وضع الحرف كقد وقط ثم حمل البواقي عليه
ليجري الباب على سنن واحد او لشبهه بما هو معناه وهو فعلا الامر والماضي **قلت** يرد على الوجه الاول انه
يصح ان يقال اف بمعنى اتضجر وعلى الوجه الثاني فلانه مبني مع انه بمعنى الفعل المعرب وهو ليفعل وقلت الحق
ان يقال بني لان بعضا منه كان في اصله حرف جر نحو اليك اى تنح او اسم صوت كصه او كان وضعه وضع حرف نحو
ثم حمل الباقي عليها او لشبهه بمسماه وهو فعلا الماضي وامر الحاضر او لتضمنه الحرف **فان قيل** الامر معرب عند
الكوفيين فهلا مالوا باعرابه اسمه اجيب الاصل في الفعل البناء واعراب ما اعرب عارض لا يلتفت اليه ولذا قال
بعض بني وان كان اف بمعنى اتضجر لانه اسم الفعل واصله البناء وقال المالكي انما بني لشبهه بالحرف في كونه مؤثرا غير متأثر
اذ لم يقع معمولا وقال ابن يعيش ما هو للامر مبني لتضمنه اللام اذ نزال بمعنى انزل واصله لينزل ولذا جاء على الاصل
كالتعود قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا وما تضمن الحرف بني نحو كيف ثم حمل عليه ما هو اسم الخبر نحو هيهات وهو سهو لان
انزل ليس اصله لينزل عند البصريين اما محله فقال الحاجبي مذهب بعض ان اسم الفعل في موضع النصب على المصدر
وتقدير قولك رويد زيدا ارود زيدا روادا زيدا وهو ضعيف جدا لانه لو كان منصوبا على المصدر لكان فعله مقدرا او مماثل
سقيا ورعيا فيخرج عن كونه اسم فعل لان معنى الفعل يفهم حينئذ من المقدر لا منه ويجب ان يعرب اذ لا موجب لبنائه
حينئذ ثم قال ولذا بني اف اذا قصد به اسم الفعل واعرب اذا قصد به المصدر كقولهم افة والمصدر واسم الفعل معنيان
مختلفان **قلت** افة ان ثبت هذه اللغة فهو اسم فعل نون لقصد التنكير لا انه مصدر ثم قال والمذهب الصحيح
انه في موضع رفع على الابتداء ولا يعمل فيه عوامل الاسماء اللفظية كما لا يعمل فيما هو مسماه وقيل لتوغله في معنى الفعل واستغنى
بفاعله المستتر فيه عن خبر ولا بعد ان يكون المبتدأ مع فاعله جملة كقولك اقائم الزيدان اذ المقصود منسوب ومنسوب
اليه **فان قلت** هذا الكلام مع تجويز بعض ان يقع معمولا للعوامل اللفظية كما مر في الابيات يتناقضان **قلت**
نزال انما يكون اسم فعل وجملة مع مستتره اذا اريد منه لفظه انزل اما اذا اريد منه لفظه لا يكون كذلك على ان ابن يعيش
لم يقف على هذا السر وقال ان اسم الفعل وان استعمل مع فاعله ليس جملة بل هو كاسم الفاعل مع فاعله لانه وقع مسندا
اليه في قوله اذ دعيت نزال والجملة لا تقع فاعلا كما مر ومذهب الاخفش واختيار المالكي انه لا محل له من الاعراب
اصلا كما لا محل لمسماه من اسكت ونحو **قلت** هذا منقوض بلفظ الحرف وقد مر في اول الكتاب ولا يستدل على مصدرية
هيهات ونحوه باللام في معموله كقوله تعالى هيهات هيهات لما توعدون اى من البعث والاخراج فان اللام فيه زائدة
نحو قول جرير هيهات هيهات العقيق واهله العقيق موضع بقرب المدينة وقد يثبت انه لا يراد اللام في فاعل يجب فينبغي ان لا
يزاد في فاعل ما هو اسمه ويزاد في فاعل الفعل الصريح امتناعه فيما هو اسمه وبمعناه الا ترى انه يمتنع ضرب لزيد ويصح هذا
الضارب لزيد وقيل ما في لما ليس فاعلا اذ لا يزاد اللام في مثل هذا الموضع وانما يزاد لتمكين معنى الاضافة كقوله يا بؤس
للحرب التي وضعت اراهط فاستراحوا بل الفاعل محذوف تقديره هيهات الصدق لما توعدون او مضمر اى هيهات
هو اى اخراجكم وبعثكم لتقدم ذكره **فوائد** اعلم ان ما يفيد معنى الفعل اذا لم يعرب وكان وزن الفعل حكم بانه
فعل واذا اعرب حكم بانه مصدر وان لم يكن كذلك جعل اسم الفعل محافظة في كل القياس لغتهم فاعراب سقيا زيدا وبناء صه
وصه دلالة على ان الاول اصله سقى الله سقيا زيدا فحذف لكثرة استعماله وجعل المصدر بدلا منه وعلى ان الثاني في وضع

بعد الجر بعد الرد له للزجاجي ولا يلزم من امتناع اللام فاعل منه

من اول الامر اسما للفعل ثم اسم الفعل اما معرفة نحو صه فان معناه الامر بسكوت معهود واذا نون فمعناه الامر بسكوت ما وقال الحاجبي اذا كان معرفة يكون علما للفعل الذي بمعناه بمعنى لمعقوليته كما قيل في اسامة واذا كان نكرة كان لواحد من احاد لفظ ذلك الفعل كما قيل في اسد وكما ان الاسماء المحضة بعضها يلازم التعريف كالمضمر وبعضها التنكير كاحد وعريب وبعضها ساغ فيه كرجل فاسم الفعل كذلك فنزال وبله وآمين لزمن التعريف وواها وويها وفداء اي ليفد كقول حاتم ابيه فداء لكم امي وما ولدت حاموا على مجدكم واكفوا من اتكلا وصه واف ومه ساغ الامران وقد فعل هنا في الاصوات فان عاق يراد منه البعد وغاق بعد لان صوت الغراب يوذن بالفراق عندهم لان الغراب من الغربة وايضا اسم الفعل لما جعل كالعلم جعل ثلثة اقسام مرتجل كصه ومه ومنقول كعليك ومشتق كنزال فرع اسم الفعل اما قياسي كنزال واما سماعي والسماعي اكثره للامر لان الغرض من اسم الفعل مع المبالغة الاختصار وهو يقتضي الحذف والحذف عند العلم بالمحذوف بالشاهد وشواهد الافعال هي المعينة هنا عن الالفاظ تكثر في الامر ويقل في الخبر فمعنى صه اسكت وتيدك امهل والاقرب انه من التؤدة فاصله وادك فقلب الواو تاء كما في التورية والهمزة يا كما قيل قريت توضيت في قرات وتوضات وهيت وهيا اسرع ومه اكفف وايه امض في حديثك وان كان متعديا لم يذكر مفعول معه وقد يترك تنوينه عند قصد التعريف كقول ذي الرمة وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم وما بال تكليم الديار البلاقع وآمين استجب والاولى ان يقال آمين بالمد باشباع الفتحة ليكون على اوزان العجمي كهابيل وحيهل ايت فيتعدى بنفسه نحو حيهل الثريد او عجل فيتعدى بالباء كما جاء في الحديث اذا ذكر الصالحون فحيهل بعمر اي ادعوه فانه متصف بهذه الصفة وقد يتعدى بالى ودونكها اغر من الاغراء وايها اي اكفف ولم يبن على الكسر لئلا تشتبه بايه واذا اضيف يكون مصدرا او معربا وبله دع وهاء وها خذ وكذلك تلك وهلم احضر او اقبل وقيل يجيء للماضي وهو يكون بمعنى فعل الثلاثي فمعنى هيهات بعد وشتان افترق ووشكان وسرعان سرع وبطآن بطؤ وما يكون بمعنى المضارع عند القائل به اقل منه فمعنى اف اتضجر وقد جاء بحركات الفاء مع تشديدها غير منون ومنونا ولا بعد مصدرا حاله كونه منونا حملا على غير المنون وقد جاء اف بسكون الفاء واف واُفي وواها اتعجب واوه اتوجع من التاوه ومن لغاتها اوه واوه وآه وكانه قلب الواو الفا وقيل اذا اسكن واوه تحاوه فهو اسم الحرف **تنبيه** لتوضيح بعض ما مر حيهل مركب من حي وهل وهما صوتان للاستعجال سمي اسرع بهما للمبالغة كغيره من اسماء الافعال فان هيهات معناه بعد جدا فلا ينصرف كبعلبك وقد ينون للتنكير فيقال حيهلا في الوقف واثبات الالف في الوصل لحن وقد يسكن اللام على اصل البناء وروى غير سيبويه اسكان الهاء كاسكان نون خمسة عشر ايضا واعرب في قوله وهيج الحي من دار فظل لهم يوم كثير تناديه وحيهله لان المراد كثير فيه معنى هذا الصوت الذي معناه الدعاء ولم يعرب النابغة في قوله بحيهلا يزجون كل مطية امام المطايا سيرها المتقاذف الازجاء السوق وسيرها مبتدا خبره امام والمتقاذف في السير المتتابع كان كل سير هذه الناقة تقذف بها الى سير آخر المعنى لعجلتهم يزجون المطايا بالجمع بحيهل وقد يستعمل حي وحده بمعنى اقبل كقول المؤذن حي على الصلوة وكذا هل كقوله الا حييا ليلى وقولا لها هلا فقد ركبت امرا اغر محجلا اي اسرع وهيهات مبني على الفتح في لغة الحجازيين ومن يختار ان يقال انه رباعي مضاعف اصله هيهية كزلزلة وزوزاة مصدر زوزيت واصله زوزوت فقلب الواو ياء لوقوعها رابعة وتاؤه للتانيث وان بني كما في ثمة فتقلب

في الوقف هاء ويكسر تاؤه في لغة اسد وتميم على اصل التقاء الساكنين ويحتمل على هذه اللغة ان يكون في الاصل هيهية المفتوح تاؤه جمع السلامة كمسلمات فالوقف عليها بالتاء وانما لم تقل هيهيات كزوزيات ليدل على عدم تمكنه كما حذف الياء في اللذان وذان وشذ ضم تائه وينون للتنكير كقوله تذكرت اياما مضين من الصبي وهيهات هيهات اليك رجوعها تاسف على ايام الصبي ويستبعد رجوعها وبعض يحذف تاؤه لانها للتانيث اللفظ كتاء ليلة لا للمعنى كتاء قائمة فيقال هيها وبعض يسكنها ووجهه ان ينوي به الوقف ولم يقلبها هاء اجراء للوقف مجرى الوصل كقوله بل جوزتيهاء كظهر الجحفت وبعض يقول عند حذف التاء هيهان مبالغة في التنكير بمجيء النون بعد الالف ولا يجعل النون بدلا من التاء لانه لا يبدل منه وبعض يبدل الهاء همزة ويقول ايهات وفيها لغات اخر وفاعل شتان اسم بمعنى او افترق من شت متعدد لان الفرقة انما تحصل من متعدد والمراد المفارقة في المعاني والاحوال كالجهل والعلم والصحة والسقم اذ المفارقة بالذات حاصلة وقد يزاد بعده ما كقول الاعشى شتان ما يومي على كورها ويوم حيان اخي جابر اسم ملك من بني حنيفة ينادم الاعشى ويحسن اليه فقال عند مفارقته عنه افترق يوم منادمتي مع حيان فاما يومه ففي دعة ويومي على كورها فانه يوم سفر ومشقة وما فيه زائدة ومثله قوله شتان هذا والعناق والنوم والمشرب البارد في ظل الدوم الدوم شجر المقل اي بيان هذا النصب والمعانقة مع المعشوق واما قول ربيعة الرقي وهو مولد لا يوخذ بشعره لشتان ما بين اليزيدين في الندى يزيد سليم والاغر ابن حاتم فهم الفتى الازدي اتلاف ماله وهم الفتى القيسي جمع الدراهم ولا يحسب التمتام اني هجوته ولكنني فضلت اهل المكارم عند المنصور ليزيد بن سليم على مصر وليزيد بن حاتم على افريقية فسار ربيعة معهما وكان ابن حاتم يمون الضعيف والمنكسر فقال ربيعة ذلك وانكر الاصمعي بان فاعله لما تعدد معنى اذ التفرق والتباعد لا يحصل من واحد اراد الذي يتعدد لفظا ليناسب اللفظ المعنى فان جعل ما الذي بعده موصوله يكون فاعله متحدا وان جعله صلة لم يكن بعده ما يكون فاعلا اجيب بان المراد الحالان اللذان بينهما فيصح لانه متعدد وان اتحد لفظا لانهم قالوا تقدير شتان زيد وعمرو شتان حالاهما الا انه حذف المضاف واقيم اليه مقامه فاذا اظهر فاولى بالجواز فرده الحاجبي بان تقديره شتان حال زيد وحال عمرو فالمقدر ايضا متعدد ولئن سلم اتحاد المقدر لكن التزم حذفه ليحصل التعدد لفظا ولا تعدد عند الاظهار وهنا **تنبيه** هات الشيء اي اعطه وتعال ليسا من اسم الفعل كما ظن بعض النحاة بل هما فعلان غير متصرفين والدليل على فعليتهما وجوب اتصال المرفوع البارز بهما نحو هاتي وتعالي وهاتيا وتعاليا وهاتوا وتعالوا وهاتين وتعالين فان عسى وليس مع ان مدلوليهما كمدلولي لعل وما الحقتا بالافعال لاتصال الضمير المرفوع بهما فهما احق وقد جاء هاتي تهاتي مهاتاة واصلها اتى بقلب الهمزة هاء وهلم اذا كان بمعنى هات متعدية اي قرب كقوله تعالى قل هلم شهداءكم واذا كان بمعنى تعال لازمة كقوله تعالى هلم الينا ويحتمل ان يكون اصله ها لم فها للتنبيه ولم من لم الله شعثه اي جمعه كانه اراد لم نفسك الي فخفف بحذف الالف ويحتمل ان يكون اصله هل ام اي اقصد وهو مذهب الكوفيين فضعف بان الاستفهام لا يليق هنا والظاهر ان هل هي التي للحث كما في حيهل لا التي للاستفهام والحجازيون لا يبرزون ضمايره نظرا الى انه خرج بالتركيب عن حكم الفعل وصار اسم الفعل والضمير المرفوع انما يتصل بالفعل فيكون عندهم اسم فعل وبنو تميم يبرزونه ويقولون هلمي هلما هلموا هلممن

ويؤكدون بالنون نحو هلمّن فيكون فعلا لكن غير متصرف ولا يعني فتح الهاء ولم يجز كسرها بخلاف مُدّ فانه يجوز
بحركات الدال ويجوز هلمين مثل اردن وقال الفراء الصواب هلممن للنساء بزيادة نون ساكنة لتبقى فتحة ميم هلم وقد
يستعمل مضارعه كقول المدعو لا أهلمّ اذ قيل له هلم وها ثانيا كان نصوا ما يسمى به الفعل وهو خذ وتلحقه حروف الخطاب
فيقال هاكَ هاكِ هاكما هاكم هاكنّ وفيه لغة وهي هاءَ بهمزة مفتوحة بعد الفه فيبقى على حال واحدة مطلقا على لغة
وعلى لغة يعني كالكاف فيقال هاءَ هاءِ هاءا هاؤم هاءنّ قال الله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه فلا يكون اسم فعل حينئذ لكن
المتصل بالهمزة ضمائر بارزة وقال ابن يعيش اسم فعل وابرز الضمير فيه ليدل على ان في اخواته ضمائر مستترة كالقود فان ابقاء
فتح واوه لذلك مع ان القياس هاءا هاءوا وهاءى فالاتيان بالميم في الامر ليدل على انه ليس فعلا وبعضهم قال هاءِ هاءا هاءوا
هائى هائين وقول علي عليه السلام فاطمة هاء السيف غير ذميم فلست برعديد ولا بليم يحتمل ان يكون من اللغة الاولى
ومن هذه اللغة وحذف الياء للساكنين وقد يجمع بينهما فيقال هاءك الى آخره وفيه لغة وهي هاء كهات هاتيا
هاتوا هاتي هاتيا هاتين وفيه لغة اخرى هأ بهمزة ساكنة بعد الهاء هأ هأا هأوا هأى هأن نحو خف اعلم ان رويد طال مه
على اربعة انواع آ ان يكون اسم فعل بمعنى امهل وهو المبني لا غير ويستتر فاعله مطلقا على المفرد والمثنى والمجموع ولا يبرز
الضمير في شيء من اسماء الافعال بخلاف الفعل لينحط مرتبة الفرع عن اصله وقد زيد معها حرف الخطاب على حسب المخاطب نحو
رويدك زيدا رويدكما زيدا الى آخرها ولا محل لها من الاعراب كقول بعضهم والله لو اردت الدراهم لاعطيتك رويدما الشعر
اى دع الشعر لا حاجة لي اليه وما زايدة **ب** ان يجعل صفة للمصدر نحو سيرا رويدا اصله ارودا فهو وصف بالمصدر
على حذ نحو رجل عدل في وجه ثم صغر تصغير الترخيم **ج** ان يكون حالا كقولك ساروا رويدا اى مرودين فصغر **د** ان يكون
ابتدا نحو رويد زيد فيجوز ان يكون مصدرا مرخما وان يكون اسم الفعل ونون للتنكير واذا اضيف تعين للمصدر كقوله
رويد بني شيبان بعض وعيدكم تلاقوا غدا خيلي على سفوان وكذا فداء ان نصب نحو فداء لك فهو مصدر اى ليفدك فداء
وان رفع فمبتدأ وان كسر ونون فاسم فعل كما قرئ قوله مهلا فداء لك الاقوام وكذى بله ان اضيف فمصدر بمعنى الترك
فيعرب وان لم تضف فاسم دع فيبنى وحركة الثاني نحو منذ وكقوله بله ابوان وعلى الوجهين روى قول كعب
تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها لم تخلق ويروى بله على الغلب وان يجوز بحركات الفاء مع الادغام وينون
اذا قصد به التنكير وقد يحذف احد الفائين ويبقى الباقي ساكنا وقد يفتح ويدخله الف التانيث فيقال افا والف التانيث
يدخل المبني نحو هنا في المكان وقد يدخل فيه تاء التانيث فيقال افة قال الجزولي حينئذ يكون مصدرا ومما يحذف احد
حرفي التضعيف بخ وقد وقط فانه يجوز فيهما بخ وقد وقط كانها من قددته اذا قطعته طولا ومن قططته اذا قطعته
عرضا كان الاكتفاء به تقطع عما سواه وقيل يجوز فيه هيك واذا لم يلحق به الكاف يلحق به الالف للوقف نحو هيا كما في انا
كقوله لتقربن قربا جلذيا مادام فيهن فصيل حيا فقد دجا الليل فهيا هيا امر ناقته بالاسراع وجلذيا
اى سيرا سريعا **فائدة** قد يجعل بعض الظروف المكانية وغيرها وبعض حروف الجر اسم فعل الامر كما جعل بعض
النعوت اسم الفعل مبالغة في الزيادة على ما يفيده اللفظ الموضوع له واختصارا وان لزم البناء والتجوز فانه بعدك اللفظ اسم
تاخر عن مكانك لشقه دلالة في المبالغة على المقصود منه واقصر منه وخص التسمية بها ادلها على الفعل ويسمى هذا
الفصل بالاغراء ومعناه الحث وتحذير الغواة من اغريت بزيد اذا الصقت به شيئا يكرهه وغرى به اذا لزمه ومما استعمل

الاستعمال بها ضمير المخاطب لان اصل هذا الباب ان يوضع لاسم امر المخاطب فتعين اضافته الى الكاف فمعنى عليك
زيدا الزم واليك تنح ودونك زيدا اى خذه من تحتك وعندك عمرا الزمه من قرب وبعدك ووراءك تاخر وهو اذا شيا مح
حذرته شيئا من خلفه وفوقك وامامك تقدم اذا حذرته بين يديه ولديك الزم ومكانك اثبت كقوله تعالى مكانكم انتم
وشركاؤكم اكد المستتر فيه بانتم ليعطف عليه وشركاؤكم وعلم ان فتحتها للبناء بخلاف فتحة نحو جلست عندك ونحوها وفتحة
دونك فتحة بناء بخلاف فتحة جلست دونك وشذ ما اتصل به غير ضمير المخاطب وهو الى اى تنح وعلى الشيء اى اوليه
وعليه زيدا اى ليلزمه ومنه قوله صلى الله عليه وسلم من استطاع منكم الباءة فليتزوج والا فعليه بالصوم والباء للتعدية
او زايدة والاحسن ان يجعل الباء زايدة والصوم مبتدأ وعليه خبره فلا يكون من الاغراء وعد الزمخشري ههنا حذارك
وحذرك وقيل حذارك مصدر مضاف كتركَ الله وتابعه الزمخشري وادخل في هذا الباب لما فيهما من معنى التحذير وقيل
هما مصدران سمي بهما كما بالظرف فيكون من هذا الباب وحاذها مكسورة وذال الثانية ساكنة ويعلم منه ان الظرف الذي جعل اسم
فعل يبنى كغيره وعلى الفتح لانه محشو كخمسة عشر ان قبل التسمية مجموع نحو وراءك ولا يكون ح للكاف محل كالشرا من
تابط شرا بل يبقى على ما كان قبل التسمية وللتخفيف والحكاية ان قيل سمي بمجرد الظرف وحرف الجر وحينئذ يكون الكاف
حرف خطاب اذ اسم الفعل لا يضاف قال ابن يعيش وكثير صيغة الضمير المتصل باسم الفعل الذي كان في اصله ظرفا او حرف
جر الصحيح انه اسم ومحله جر كما كان قبل ان جعل اسم فعل كما ان شرا في تابط شرا بقي منصوبا كما كان قبل التسمية لانه صح معد
عن بعض الفصحاء وان شئ على عبد الله زيدا بجر عبد الله وعليكم كلكم زيدا بجر كلكم توكيدا له وروى الاكثر بالرفع توكيدا
للمستتر اذ بالاتفاق استتر فيه مرفوع ومحله رفع عند الفراء لانه فاعل معنى فيكون تاكيدا للمستتر ونصب عند الكسائي
وقال ابن بابشاذ هو حرف لانه ليس فاعلا لان فاعله مستتر ولا مفعولا لانه … يكون بعده ولا مضافا اليه لان اسم الفعل
لا يضاف فاجاب ابن يعيش بان التسمية وقعت بالمضاف والمضاف اليه كما وقعت بالجملة في تابط شرا بخلاف رويدك
فان التسمية فيه وقعت بما قبل الكاف وهذا الجواب يشعر بان التسمية ليست بمجرد الظرف وحرف الجر وهو الحق ونص عليه
الاندلسي لانه يناقض ان يكون له محل من الاعراب بعد التسمية ثم يكون باقيا على هيئته قبل التسمية وكلام المالكي يدل
على انها بمجردها كما تقدم وان اتصل بغيره نحو رويدك وهيك فالصحيح انه حرف كما في ذاك لانه يجوز حذفه وانما اتى
به ليبين المخاطب وقال المالكي نقيس الكسائي على الظروف المسموعة غيرها وقال ابن يعيش وعلى هذه الحروف المسمى عنه
غيرها ويمنعه غيره وهو الصحيح ارشاد ان لا يتقدم معمول اسم الفعل اغراء وغيره عليه لقصوره عن اصله كما لا يبرز فاعله
واجازه الكسائي مستدلا بقوله يا ايها المائح دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا ومنعه غيره وقال دلوي مبتدأ او
مفعول لدونك او خذ مضمرا واضمار اسم الفعل للدلالة المتاخر عليه جائز **فائدة** اذا كان المغرى به ضميرا فان كان
للمتكلم او الغائب يجوز فيه الاتصال والانفصال نحو عليكه وعليك اياه وعليكني وعليك اياي وان كان للمخاطب يمتنع
الاتصال كما يمتنع ضربتك فيجب ان يقال عليك اياك او عليك نفسك **قال** وفعال بمعنى الامر من الثلاثي قياس كنزال
بمعنى انزل وفعال مصدرا معرفة كفجار الى آخره **اقول** فعال الذي هو مبني على اربعة اضرب الاول هو اسم فعل
الامر الحاضر وهو من الثلاثي قياس يعني ان فعال اسما بصيغة افعل من كل فعل ثلاثي لانه كثر مجيئه فجعله سيبويه اصلا وقاس
عليه ما لم يجئ نحو نزال اسما لانزل وبراك لابرك وبداد اي خذ قرنك في الحرب ومنع المبرد كونه قياسيا وقال لا يستعمل غير المسموع

فلايجوز عنده قوام بمعنى قم وقد جاء امثله من الرباعى على فعلال لفظان وهو قرقار بمعنى قرقر من قر قر
البعير اذا صفا صوته ورجع قال الراجز قالت له ريح الصبا قرقار واختلط المعروف بالانكار اى
قالت للسحاب قرقر بالرعد والمراد بالمعروف صوت الرعد وبالانكار المنكر منه وعرعار من العرعرة وهى
لعبة للصبيان فان الصبى اذا لم يجد من يلاعبه خاطب الصبيان وقال عرعار اى هلموا الى العرعرة وهذا البناء
قل وروده من الرباعى فلا يقاس عليه عند سيبويه وجعله الاخفش قياسا كفعال من الثلاثى وغيرهما منع ذلك
مطلقا وجعل اللفظين حكاية صوت الصبى والرعد قال السيرافى لو اراد بهما الفعل لقال اقرقار وعار كفعال
غاق قال الحاجبى لو جعل صيغة فعال نعل الامر من الثلاثى لم يبعد لانها جرت من الفعل الثلاثى مجرى ان
صيغة افعل لكن منع ذلك كونها من صيغ الاسماء ودخول الكسر فيه مع تجنب العرب من ادخال الكسر فى آخر
الفعل لغير التقاء الساكنين حتى اتو بنون الوقاية فى ضربنى ويضربنى هربا منه الثانى فعال الذى هو علم
للمصدر المؤنث كفجار فانه اسم الفجرة والحدث الذى هو الفسوق مستفاد من المسمى لا من الاسم وبيار للمبيرة
وذهب بعض المحققين الى ان فجار معدول عن فجرة وهى علم الفجور وان لم يسمع فجرة تقديرا لانه عدل برة فى قوله
انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار حتى يكونا من باب واحد ويكون برة موجود النظير ومنه
بداد فى قولهم جاءوا بداد اى متبددة فكانه عدل عن بددة علما للبدد وان لم يسمع ببددة ثم استعمل بمعنى متبددة
كالعدل بمعنى العادل وهو فى موضع الحال فى قوله والخيل تعدو بالصعيد بداد وبداد بمعنى تبدد اى فرق
شاذ لانه من المزيد ومنه جماد بمعنى الجمدة ثم نقل للبخيل جماد لانه لا يزال جامد الحال ومنه عباب بمعنى
العب وهو شرب الماء من غير مص فكانه عدل عن عبة علما للعبة المقدرين وان لم يسمعا ومنه هجاج للهجة
ثم نقل الى الصفة يقال ركب فلان هجاج اى هاجا راسه لا يلتوى **فان قيل** بداد وهجاج فى هذين
التركيبين حال وهو لا يكون معرفة **اجيب** اذا كان مصدرا يجوز نحو ارسلها العراك ومنه بلاء للبلية وبوار للهلكة
الثالث فعال الذى معناه الصفة للمؤنث الذى غلب اى لم يذكر موصوفه وهو اما مختص بالنداء نحو يا فساق
فانه معدول عن فاسقة للمبالغة فى الفسق كما عدل رحمان عن راحم وتعريفه بالقصد كتعريف يا رجل والدليل
على تعريفه قولهم يا فساق الخبيثة ومنه يا خباث معدوله عن يا خبيثة ضد الطيبة ولكاع عن لكعاء اى اللئيمة
ورطاب عن يا رطبة الفرج ودفار عن يا دفرة والدفر النتن وخصاف عن خاصفة اى ضارطة وحزاق عن
حازقة اى خبالة وقد استعمل فى غير النداء ضرورة وهو قوله اطوف ما اطوف ثم آوى الى بيت قعيدته لكاع
والحاجبى لم يجعل نحو فجار علما ولا عدلا عن فجرة بل جعله عدلا عن المصدر ولم يشترط فى المعدول عنه التانيث لانه
قال فجار معدول عن الفجور او الفجرة وهو خلاف قول النحاة فانهم شرطوا التانيث وهما بنيا لمشابهتهما النزال تعريفا
وزنه وقال الحاجبى عدلا وزنة وقول من قال بناء هما لتضمنهما تاء التانيث ضعيف لان تضمنها لا يوجب البناء
بدليل ان الاسماء المؤنثة كعين واذن ونفس معربة **فان قيل** البناء فى هذه الاسماء محذوفة كلام الفعل
من اب وفى فجار ليس حذفها كذلك بل تضمنها دالا عليها وبناؤه وهذا قياس لغتهم اجاب الحاجبى بانه تعسف وتقدير
اسماء مؤنثة لم ينطق بها **قلت** هذا التقدير فى اسماء الافعال مع انه لم يوجد شىء منها مصدرا مع ان الحق ان التاء

مقدرة فى فجار وفى اذن فلا يضمن ولو قيل ان بناء فجار لتضمنها اللام لم يبعد لان امس بنى لذلك وانما لم
يقل به لانه ينبغى ان يكون معربا مطلقا كسحر او فى بعض اللغات كامس ولينحصر علة بنائه وبناء باب يا فساق
فائدة كثير من باب يا فساق خرج عن الصفة اذا جعل غير منادى وصار علما جنسيا فاستعمل فى غير
النداء نحو حلاق وحباذ للمنية لانها تحلق كل حى كالشعر وتجذبه والمراد بالعلم الجنسى ان يدل على مجموع الصفات
الموجودة فى ذلك الجنس وافراده فحلاق يدل على المنية كيف ما كانت من حتف انفه والقتل والنجاة وغيرها
لا على المختص ببعض الافراد كالقتل والنجاة كما ان اسامة لا يدل على الغيرة المختصة ببعض السباع وليس الجذب
مقلوب الجبذ ولا بالعكس لتساويهما فى المصدر والماضى والمضارع فلا اولوية لاحدهما ومنه صلام علم للحرب من صرم
الشىء الكسر اذا اشتد حره والحرب يشبه بالنار ومنه كلاح وجلاع وازام اعلام للسنة لانها تكلح للناس وتقطع اموالهم
وتازم عليهم والازم الشدة ومنه حناذ وبراح للشمس فالحناذ الاحراق والبراح الزوال ومنه طمار للمكان المرتفع
لوثوبه نحو السماء ومنه كراد وهو خرزة تسحر بها نساء العرب وتقلن ياكراد كربيه اى ردجيه ومنه فشاش علم للداهية
ومنه بلال علم للبالة من البلال اى الرطوبة ومنه الصمام للداهية ومنه وقاع وهو علم الدايرة التى تكوى بها جلد
البعير من الوقيعة وهى نقرة فى الجبل يستنقع فيها الماء **تنبيه** النوع الثالث لا يختص بعض ما ينه المشتق
منه نحو يا فساق ويا خباث فانهما لم يختصا ببعض من يوصف بالفسق والخباثة بخلاف النوع الرابع فان جعاد علم
للضبع اختص به دون غيره مما يجعر **قال** وعلما للاعيان الى آخره **اقول** الرابع فعال الذى هو
معدول عن فاعلة العلم وهو متحل لانه لم يكن قبل العلمية بازاء حقيقته ثم جعل علما لمناسبة فى الوصف بخلاف الكثير
من النوع الثالث فالوصفية مراده فى حلاق ونحوه لا فى قطام ونحوه فمنه حذام علم امراة معدول تقديرا عن حاذمة
من الحذم اى القطع لان العلم الاصل فيه ان يكون على صيغ المشتقات لانه اكثر كقوله اذا قالت حذام فصدقوها
فان القول ما قالت حذام وجعله الحاجبى علما للاعيان وقال يخرج نقد العلم باب يا فساق ونقيد الاعيان باب
يا فجار فانه علم للمعانى وهذا القول مع قوله بانه معدول عن الفجور والفجرة متضادان اذ المعدول ليس علما للمعدول
عنه ومنه غلاب وقطام علما امراتين والقطم العض بمقدم الفم كقوله اتاركة تدللها قطام وضنا بالتحية والكلام
وبهان اسم امراة من امراة بهنانة اى طيبة الارج ومنه سجاح اسم امراة من وجه اسجح اى حسن الصورة
ومنه المثل ملكت فاسجح اى احسن ومنه كساب وخطاف لكلبتين كانها يكسب ويسلب الصيد وتنام وجعاد
وفشاج اسماء الضبع وقثم له اعطاه والجعر النجو وفشج اى فرج بين رجليه فبال ومنه خصاف اسم فرس وخصف
اسرع وعرار بقرة والمعرة السلح وظفار بلد باليمن وفى المثل من دخل ظفار حمر اى كلم بكلام حمير يضرب لمن
تلبس بقوم فيصير على خلقهم والظفر ارض ذات النبات ومنه مناع وملاح للهضبتين ومنه وبار علم لارض عاد
كانه كثرة الوبرة بها وهى دويبة شبيهة بالسنور بلا ذنب وشراب ولصاب اسما ارضين وهذا النوع مبنى عند
الحجازيين كما مر من حذام وقطام فى البيتين فلابد له من علة اذ لا يبنى المركب الا لمانع من الاعراب ولا مانع
الا العدل التقديرى وانما هو تقديرى لانه اثبت للضرورة وهى ان لا يبنى الاسم بغير موجب وقال الحاجبى
اذ ليس لنا قاطمة وحاذمة حتى يكون قطام وحذام عدلين منها تحقيقا **قلت** ليس معنى العدل التحقيقى هذا وعب

في لغة التميميين لان الاصل في الاسم المركب الاعراب ومنعوه الصرف للعدل والعلم كقول الاعشى وهو من [illegible]
يمامة وبها بنو تميم ومر دهرٌ على وبارٍ فهلكت جهرةً وبارُ نون الاول للضرورة ورفع الثاني ويمتنع ان يعرب
المبني للضرورة وان اعتبر تانيثه ففيه ثلث علل وقد يجتمع في كلمة خمس علل نحو اذربيجان ولم يرد على منعه
الصرف فلا اعتبار بقول المبرد سبني لانه قبل العدل غير منصرف للتانيث والعلمية اي نحو حاذمة فاذا انضم
اليها العدل زاد ثقلها فلا بد ان يكون له اثر وليس وراء غير الصرف الا البناء فليبنى لان البناء من حيث بقايه على حال
واحدة اخف من الاعراب واذا كان في آخره را نحو حضار وهو كوكب قريب من سهيل شبيه به وجعار علم للضبع
ووبار علم موضع فاكثر التميميين يوافقون الحجازيين في بنائه لان بناءه موجب كسر اخره وكسر الرا يقوي الامالة
لانها كالكسرتين وكما ان الاعراب محبوب ليدل على المعنى فكذلك الامالة للمجانسة اللفظية فيصلح بدله والقليل
من التميميين يجعلون ما آخره را معربا كما لم يكن آخره را لان الرا في آخر الكلمة ليس من اسباب بنائها معربا على هو
قياس لغتهم واثبات لزوم سبب الامالة وهو الكسر اذا قالوا انه الاعراب لم يثبت ولا نظير له وقال الحاجبي
تقدير موجب البناء في الجميع وتقدير انتفائه في الجميع مستقيما لكن الفصحاء رجحوا علة البناء اذا ترتب عليه مقصود
لهم فانه اذا بني ما آخره را كسر واذا كسر حصل الامالة المقصودة لهم **قال** الاصوات كل لفظ حكي به صوت
الى آخره **اقول** مراده الاصوات كل لفظ صدر من عاقل حكي به صوت بهيمة او صوت به لزجر البهيمة او دعائه
او لغيرهما فلم يدخل فيه صوت البهيمة حين صدر منها ولم يرده لانه لا شك انه ليس من النحو لانه لا معرب ولا مبني
لانها من لواحق الكلمة **فان قيل** ينبغي ان يقول الصوت ما حكي به او كل كلمة يحكى بها ليوافق ساير حدوده
قلت انما قال هكذا لان الاصوات لم يوضع فان غاق صوت الغراب كقوله معاوذٌ للجوع والاملاق يغضب
اذ قال الغراب غاق وماء وهو صوت الظبية لم يضعها احد بل يصدر عنها باقتضا طبعها وكذى ما يقرب
منه كاخ وهو صوت الكاره للشي ووي صوت المتعجب وكاه للمتالم فالاصوات ان صدرت من البهايم لم يكن موضوعة
ولا ملفوظة وان صدرت منا فليست موضوعة من حيث ذاتها بل من حيث انها مؤول بهذا اللفظ فان قولك
غاق صوت الغراب مؤول بان هذا اللفظ صوته فلا وضع في الحقيقه واذا لم يكن موضوعة لم يكن كلمة بالحقيقة وان صدق
انه كلمة بالمجاز من حيث انه مؤول بالكلمة فلا يحسن ان يعبر عنها بالكلمة وقال المالكي اسماء الاصوات ما وضع لخطاب
ما لا يعقل او من هو في حكمه من صغار الآدميين او لحكاية الاصوات فمن الاول حبْ وحلْ لزجر الابل وحوبْ لدعائه
الى الشرب ونخّ وهو بفتح الخاء المشددة لاناخته ومن الثاني قبْ لوقع السيف وطق لوقع الحجارة على الحجارة ولا
تناقض بين كلاميه الا ان ما تكلمنا به من الاصوات موضوع الا انه وضع شاذ لان مدلوله لم يغايره لان قول الواضع
يعبر عن صوت الغراب بغاق اي بهذا اللفظ وضع لانه يدل على ان يعبر عنه لا بغيره كما ان دبر لو قال الواضع يعبر به
عن صوت الغراب لكان موضوعا له وكذى الظاهر ان المعلم لبروك الابل نخ هو الواضع فهو ان صدر من غيرنا فقط هو
وان صدر منا فهو مبني لانه مفرد اذ وضعه على ان ينطق به مفردا فان قولك نخ وشبهه وهو قولك هيخ واخ للابل
عند اناخته وهيج لزجره وهس وهاج وهع لزجر الغنم وبس بسكون السين لدعايه ليس الا لاسماع البهيمة
هذا الجنس من الصوت لما اجرى الله تعالى العادة بصدور الفعل من البروك والزجر ونحوهما منها عنده وكذى قولك

غاق او ماء نقط حاكيا لصوت الغراب لغرض لم يحتج الى ما تركب معه **فان قيل** قد يتركب مع غيره كقولك نخ
صوت للبعير وغاق حكاية صوت الغراب وقلت غاق ونخ وحكى صوت الغراب بغاق وانخ البعير بنخ **قلت**
وان ركب فالمراد به اللفظ لا مسماه فلا يعتبر تركيبه ولا يوثر في اعرابه كقولك قد حرف وضرب فعل ثم حينئذ يحكم على
محله بالاعراب **فان قيل** قالوا بابا الى آخره غير معرب واذا ركبوها اعربوها نحو الباء شفوي وكتبت الباء **قلت**
با موضوع اسما لمسمى هو غيره كالحرف الاول من بكر وجعل اسما وما هو كذلك فالمقصود من وضعه استعماله لمسماه
مركبا فاذا لم يركب بني كما لو عددت رجلا وفرسا غير مركبين بخلاف ما نحن فيه من غاق ونخ فانه اذا ركب قصد به حكايه
لفظه اي لفظه لا مدلول له هو اسمه اذ لا مدلول له وقول الحاجبي والتصويت للبهايم في قوله اذا ركب قصد به
حكاية الصوت او التصويت للبهايم مستدرك لان نخ في قولك نخ لاناخة الابل ليس مركبا ونخ في قولك نخ صوت
لاناخة الابل ليس تصويتا له وقال المالكي بنيت اسما الافعال لانها غير معموله مع وجودها ولزومها طريقة
وكذى الاصوات لانها غير عامله ولا معموله مع وجودها ولزومها طريقته فاستغنيا عن الاعراب لانه للدلالة على
معان تحدث بالعوامل وهو منتف فيهما **قلت** لا اثر لعدم العاملية في بناء الشي اصلا فذكره مستدرك قال
الحاجبي وقد يعرب المركب كقوله تداعين باسم الشيب في متثلم جوانبه من بصرة وسلام فكانه راى ان الشيب
لم يكن مكسورا ثم كسر باضافة الاسم اليه ثم قال وقوله داع يناديه باسم الماء مبغوم يحتمل ان يكون كسرة الماء هي
الكسرة المبني هو عليها ويحتمل ان يكون اعرابية **قلت** انه لا يعرب المركب منها والمنقول في شيب بناؤه على
الكسر كما في ماء فلم يكن كسرهما اعرابيا والدليل عليه بقاء جوت وهو دعاء للابل عند الشرب على فتحه المبني هو عليها في
قوله دعاهن ردفي فارعوين لصوته كما رعت بالجوتِ الظماءُ الصواديا لان ادخال اللام والاضافة العارضة
لا يعرب المبني كالآن والذي وخمسة عشرك وقول من جعل نخ ونحوه اسما للفعل وسوغ كما ان صه اسم اسكت فان
صح من حيث الظاهر لكنه خطا من جهة الحقيقة لانه اذا جعل اسم فعل وليس فيها شي هو خبر من ماض ومضارع
بخلاف هيهات واف فيجب ان يكون كلها اسم الامر والامر اقتضاء الفعل من المخاطب فيكون الامر طالبا امتثال الامر
بالخطاب ما لا يعقل وما لا يعقل لا يفهم المركبات لان دلالة المركب بالعقل وان فهم بعض المفردات وما لا يفهم
المركبات لا يخاطب بها عاقل لعدم الفايدة نعم المقصود بالصوت الملفوظ به انقياد البهيمة لما اجرى العادة بانقيادها
عند الصوت الملفوظ لا انه خاطب ما لا عقل له بالمركب لطلب الامتثال **قال بيت** منها وي وهو صوت
النادم والمتعجب وقد يصير اسم الفعل وهو اعجب كامر وقولهم ويلمه اصله ويل امه خفف بحذف الهمزة كما قالوا ايش
واصله اي شي وقوله تعالى ويكانه لا يفلح الكافرون مذهب البصريين اصلها وي كانه ومذهب الكوفيين ان
اصلها ويك انه فيكون الكاف للخطاب كذاك وقراءة كل منهما بحسب الوقف على خلاف مذهبه فان ابا عمرو بصري يقف
على الكاف والكسائي كوفي ويقف على الياء وهذا يدل على انهم لم ياخذوا قراءتهم من نحوهم انما اخذوها نقلا وعلى انه اذا
خالف النقل مذهبه في النحو انما يقرا بالنقل وهاء ويكانه للشان واذا كان الكاف للخطاب كان اصله ويك لا نعاني العجب
لانه ثم حذف اللام فنصب ان مع ما بعد بويك **فان قيل** لا يصح التعجب من الله تعالى لانه استعظام ما خفي
سببه وهو تعالى عليم بالاسباب اجيب انه مجاز فالمراد انهم يستحقون لان تعجب منهم وقيل تقديره كان من الشك

كقوله وى كان من يكن له نشب يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضر وقال المالكي الكاف في وى كانه بمعنى اللام كما سيجي ومنها خس بخ يقال ضع به فما قال خس ولا بخ اى لم يقل اتأزم ولا اكتف فهما صوتا المتأزم والمستكن وقعا موقع اتأزم واكتف ومنها بض وهو حكاية تمطق الشفتين اى ضمهما وهو يقال عند رد الحاجة مع اطماع يعنى ليس رد الحاجة صريحا ولا اجابة لها ولذا قيل في المثل ان في بض لمطمعا ومنها بخ بالتشديد والكسر وهو يقال عند تفخيم الشى وقد يخفف اصل الخائين ويسكن الباقية للتخفيف فيقال بخ بخ وقد ينون للتنكير بعد حذف احديهما وبه به بمعنى بخ بخ وليس الهاء بدلا من الخاء لانه لا يبدل منه ومنها اخ عند التكره للشى وسواسم كرهت واعرب في قوله وانتشب الرجل فصارت لخا وصار وصل الغامات اخا لانه اراد اللفظ ومنها هلا وهو زجر للابل والخيل ويسمى به تنخ وعدس زجر للبغل وهيد وهاد زجر للابل وجه صوت لسكون السبع وجهجه اذا قال جه ومنها ده يصوت به عند ارادة الضرب وهو فارسى كانه اسم اضرب ويقال لمن يقدر على ضرب او قتل وانزه ويفترص الا ده فلا ده واصله ان لا فادعهم اى ان لم تقتله وقد جاز حينه فلا يمكن لك قتله ابدا ومنها حوب بحركات الباء وينون للتنكير وهو صوت يزجر به الابل وبخ بالتشديد وفتح الخاء وبخ بسكونها للتخفيف صوت يقال عند اناخة البعير ومثله هيخ وايخ لزجر الابل وعاى لزجر المواشى وسع لزجر المعز وميم دعاء العلف وحل زجر للناقة وهيخ صوت يسكن به صغار الابل عند التفرق وهج لزجر الكلب وجه وعه لزجر الضان ودج لدعاء الدجاج وطيخ حكاية صوت الضاحك وطاق حكاية صوت الضرب وسا صوت لدعاء الحمار الى الشرب وفى المثل اذا وقع الحمار في الردهة فلا تقل له سا يعنى اذا قربته من الماء لا حاجة الى هذا اللفظ والردهة نقرة في الجبل يستنقع فيها ماء السماء ويقال منه سا سات وكذى من اكثرها على وزنه وهش بالتضعيف والفتح صوت زاجر الغنم وبس صوت يدعى به الغنم يقال منه ابس **قال** المركبات كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة الى اخره **اقول** المبنى اما مفرد كما مر من الابواب واما مركب كهذا الباب واما بعض كالكنايات والظروف والمراد بالمركب هنا الاسم المركب الذى بنى للتركيب وهو اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة قبل جعلها علما فلا يبنيان لان المضاف اليه كالتنوين من المضاف فكانه سمى بمفرد وايضا اعتبارا للاصل وهذا اذا لم ينقل المضاف والمضاف اليه الى الحال اما اذا نقلا اليه بنيا كقولهم تفرقوا ايدى سبا لما سيجى ولان ايدى سبا لما صار نكرة لم يوجد فيه اثر اضافة اصلا اعلا في عبد الله وكذى المركب من جملة نحو تابط شرا فانك تحكى على ما كان عليه قبل التسمية ليعلم انه في اصله مبنيا **فان قيل** اذا كان مبنيا فلم اخرجه من الحد **قلت** الغرض من الحد هنا ما بنى بالتركيب وبناء تابط شرا ليس للتركيب بل للعلم بانه في اصله مبنى توضيحه طرفا زيد قايم معربان في الاصل ومجموعهما من حيث انه جملة مبنى اذا لم يعتوره العوامل فاذا جعل المجموع علما بنى ليعلم انه في اصله كذلك وكذى طرفاه ليعلم انه من اى تركيب نقل فليس هنا شى فيه للتركيب ثم المركب اما ان يتضمن ثانى شطريه الحرف وهو المركب من جهة اللفظ فقط اى لم يصير اسما واحدا من جهة اللفظ اذ لو كان اسما واحدا لفظا ومعنى لم يتضمن الثانى حرفا كخمسة عشر ولقيته كفة كفة فان الاصل خمسة وعشرة حذف الواو تخفيفا وجعلا اسما والثانى كناطلحة واريد معناهما من خمسة وعشرة فبنى الاول لانه كالوسط وبنى الثانى لتضمنه الواو وفى كل منهما اريد منه المقدار المراد بهما وانما فعل ذلك اختصارا ولربما احتيج اليه لان قولك اشتريته

بخمسة وعشرة يوهم انه بيعان بيعة بخمسة وبيعة بعشرة ولم يجعل مثله في عشرين وما فوقه لانه لم يكثر كثرة ما تحته ولانها لجمع السلامة والمثنى والجمع لا تستطيعها التركيب لان علامتها ينافى الوسطية وقوله حادى عشر المراد به اسم الفاعل المسبوك من لفظ العدد فوق العشرة باعتبار الحال فانه بنى شطراه اجراء له مجرى العدد المركب لشبهه به وكذى اخوات حادى عشر وخمسة عشر بنى شطراها الا الاول من اثنى عشر فانه يعرب وان وجد فيه مقتضى بنائه وهو انه وسط الكلمة لانه الحق حذف الواو ويلى اثنان عشر والنون من حيث انه يشبه نون التثنية لكونه بعد الالف الزائدة في كلمة مثنى المعنى كره بقاءه لانه يوذن بالانفصال وحذف الواو بالاتصال لحذف فلما حذف صار اثنا شبيها بالمضاف لان النون انما يحذف منه فاجرى مجراه في اعطائه حكم الكلمة لا حكم الجزء منها فابقى على اعرابه وبنى عشر لتضمنه الواو وقوله الا اثنى عشر مستثنى من اخوات خمسة عشر ولم يستثن ثانى عشر من اخوات احد عشر لبناء شطريه واما ان لا يتضمن الثانى الحرف وهو المركب من جهة اللفظ والمعنى كبعلبك اذا جعل علما فان شطريه مزجا وصارا اسما واحدا من جهة اللفظ والمعنى اذ لم يفرد جزء بشى من المعنى فاعرب المجموع باعراب آخره لان شبهه بالمفرد من جهة ان مدلوله مفرد اقوى منه بالمركب قبل النقل وليس كالمركب بعد النقل لان له حكما قبل النقل فبقى على حكمه وهذا لا حكم له قبل النقل ولا بد له من حكم وحكم المفرد به اولى لما مر وجعل غير منصرف للعلمين وبنى الشطر الاول على الفتح لان اخره كوسط الكلمة وبعض العرب جعل الاول كالمضاف فاعربه باعرابه على ما يستحق العامل رفعا ونصبا وجرا الا ان الياء في نحو معدى كرب ابقى ساكنا في حال النصب تشبيها بالغة البناء ويجر الثانى باعراب المضاف اليه لشبههما بها وهو ضعيف لان النسبة المعنوى اقوى من اللفظى اذ اعتبار المعنى اقوى ولان بقاء ياء معدى كرب ساكنا في حال النصب مطلقا كياء دردبيس يدل على الامتزاج دون الاضافة فعلى الاضافة يصرف الثانى فينون ويجر بالكسرة ومنهم من يمنعه الصرف فيجره بالفتحة ويكون علما موشا عقيما او تقدير **تنبيه** كسر دال معدى كرب شاذ لان المفعل من معتل اللام بفتح العين وكان معناه تجاوز عنه الغم وقد تركب ظروف لا يتعرف اى لا يقصد بها التعريف تركيب خمسة عشر للاختصار نحو زيد يتعهدنا يوم يوم وصباح مساء اصله يوما يوما وصباحا ومساء اى كل يوم وكل صباح ومساء كقوله ومن لا يصرف الواشين صباح مساء يضنوه خبالا وكقوله آت الرزق يوم يوم فاجمل طلبا وابغ للقيامة زادا وكقول بعض في الدعاء اللهم اجعل قوت فلان يوم يوم وكقوله هل ترجعن ليال قد مضين لنا والدهر منقلب اذ ذاك افنانا اذ نحن في غرة الدنيا وبهجتها والدار جامعة ازمان ازمانا وهذا النوع سماعى ومجيئه من الظرف المكانى اقل لانه اقل من الزمانى فهو تابع له في هذا الاستعمال كما في الاضافة الى الجمل فانه لم يضف من المكانى اليها الا حيث واضيف من الزمانى اليها اذ واذا وما شابههما في المعنى فهو اولى بان لا يقاس غير المسموع منه على المسموع ومنه بين بين كقوله نحمى حقيقتنا وبعض القوم يسقط بين بينا الحقيقة ما يجب على الرجل ان يحميه ويجوز ان يضاف الصدر الى العجز فيقال يوم يوم وصباح مساء ومن بين وقال ابن يعيش من بين حال وقول حذيفة رضى الله عنه من حديث الخليل صلى الله عليه وسلم انما كنت خليلا من وراء وراء بالضم فالوجه فيه انه ضم الاول قطعه عن الاضافة وجعل الثانى توكيدا له والاولى من وراء وراء بالاضافة اذ هى حكم ما خرج عن الظرفية

من الظروف المركبة كما انشد سيبويه ولولا يوم يوم ما اردنا جزاءكم والقروض لها جزآء ولشبه الحال بالظرف اجريت
مجرى خمسة عشر في الفاظ محفوظة وغلبت على الظرف لانها جارت على هذا الاستعمال ما اصله العطف نحو شغر
بغر وما اصلها الاضافة نحو بادي بدا ولم يجئ من الظرف عليه ما اصله الاضافة وسر ذلك ان الحال من هذا النوع
قايم مقام مفرد لان معنى تفرقوا شغر بغر منتشرين بحيث لا اجتماع لهم واصله شغرا وبغرا وشذر مذر متفرقين
وخذع مذع منقطعين واخول اخول متفرقا كقوله واصفا ثورا يطعن الكلب تساقط عنه روقه ضاريا بها سقاط
شرار القين اخول اخولا وتركت الديار حيث بيث محروثة وهو جاري بيث بيث متقاربا ولقيته كفة كفة مواجها
ولقيته صحرة بحرة منكشفا اى غير ساتر وبادي بدا وبلى مبدوا به كما ان العدد غير المركب يقوم مقام لفظين
ويقوم لفظان مقامه فان ما دون العشرة اذا زيد عليه واحد فالحق ان يكون الدال عليها مفردا فان الاثنين والواحد
يدل عليها بثلثة وهكذى الى التسعة المزيد عليها واحد وترك هذا الاصل في المزيد عليها في العشرة واكتفى بالمركب
منهما ثم رجع الى ذلك في تضعيف العشرة وما فوقه وسبب بناء ما اصله العطف كسبب بناء العدد المركب وتركيب
الحال الزم فهو فيه اوكد واما سبب بناء ما اصله الاضافة فتشبيهه بالحال المركب الذي اصله العطف في ان
كلا حال مركب من شيئين يؤديان معنى واحدا فلم يبن بعلبك في جاء بعلبك لانه ليس حالا ولا اضارب عمرو في يجي
زيد ضارب عمرو لانهما لم يؤديا معنى وبنيا على الحركة على لان اصلهما التمكن وعلى الفتحة لئلا ينضم مع ثقل التركيب
ثقل الحركة فمن قال حاث باث وخاز باز فلئلا يتوالى ست فتحات تقديرا اذ كل الف بفتحتين توضيح قولهم تفرقوا
شغر بغر اى منتشرين في البلاد من اشتغر في البلد اذا ابعد فيها وبغر النجم اذا سقط وشذر مذر من الشذر
وهو الذهب المتبدد الذي يلقط من المعدن ومن البذر لان فيه تفريق الحب ومنه التبذير لانه تفريق المال
فيكون ميم مذر بدلا من الباء وجذع مذع من الجذع وهو القطع ومذع السر اذا افشاه وحيث بيث اذا تفرقوا
من استحاث الشيء اذا ضاع في التراب واستباث اذا بحث عن الشيء بعد ضياعه وقولهم لقيته صحرة بحرة اى ليس
بيني وبينه ساتر من الصحر وهو الكشف والبحر وهو الاتساع فقولهم اخبرته صحرة بحرة معناه منكشفا صحيحا واذا
قالوا لقيته صحرة بحرة يعربونها لانهم لا يركبون مثله اسماء ويجعلونها واصلا وبحرا انها داوله وقولهم هو جاري
بيت بيت اصله بيتا الى بيت فحذف الجار وضمن معناه فبني بيت بيت حال اى ملاصقا وعامله وصاحبه جاري
لانه معنى الفعل وهو مجاوري فلا يتقدم عليه ويصح هو بيت بيت مجاوري لانه شبه الفعل وكفة كفة من الكف
فان المتلاقيين في الطريق يكف كل صاحبه عن اشتغاله بغير صاحبه فالمعنى ذو كفتين ومعنى قولهم وقعوا في
حيص بيص اى في شدة ذات تقدم وتاخر من حاص عن الشيء يحيص اذا تاخر عنه خوفا منه وباص يبوص بوصا
اذا تقدم فابدل واوه ياء ليشاكل حيصا كما فعل بتلوت في لا دريت ولا تليت وبقولهم من العين الحير والاصل
الحور لانه جمع حوراء وفي قولهم ما قدم وحدث ولو انفرد لقيل حدث وبقولهم مازورات غير ماجورات
فان حقه موزورات لانه من الوزر وقال ابن يعيش وقع الامرين بين اصله بين هذا وبين هذا فحذف الواو مولمه
وهو حال ايضا اذ معناه وسطا واصل قولهم بادي بدا وبادي بدي اى مبتديا بادئ بدء وبدي على فعيل اذ
معناه مبتداءة ذي بداءة فقلبت همزة بادئ ياء واسكنت وحذفت الالف من بداء لانه على وزن فعال

وقلب الهمزة الفا وكذى قلبت همزة بدي ياء واسكنت بعد حذف يائه لان الحذف بالزايد اولى وفيه لغات
بادي بدي بالاضافة مع سكون الدال وبدي بحذف الهمزة بعد قلبه ياء لكسرة ما قبله وبدي على وزن فعيل وبادئ
بدء بالهمز فيهما ومنه حديث زيد بن ثابت اما بادي بدء فاني احمد الله تعالى قال الحاجبي عند المحققين بادي
بدا وبدي وتفرقوا ايدي سبا اى متفرقين واصله ان سبا بن يشجب بن يعرب بن قحطان لما انذروا بسيل
العرم خرجوا من اليمن متفرقين في البلاد والمراد بالايدي الابناء لان التفريق بهم فاستعير الايدي لهم لان التقوى
بهم كما بالجارحة من المركبات المبنية مشكل لان اصله بادي بدا او بدي فخففت الهمزتان وكذى ايدي سبا اصله
مثل ايدي سبا فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه لان المعنى عليه ولانه لا يكون الحال معرفة فهو يشبه
تضنيه ولا باحسن لها فصار ايدي سبا ثم سكن الياء كقولهم اعط القوس باريها وحذف الهمزتين سبا وتخفيف
الهمزة واسكان الياء لا يوجبان البناء فانك لو خففت مستدار وقلت مستدا فهو باق على اعرابه بالاتفاق نعم يصير
اعرابه تقديريا فالقول بانه باق على اعرابه اقرب الى الصواب والذي يمكن ان يقال في تمشيته انه كثر استعمال
بادي بدا وايدي سبا في الابتداء والتفرق حتى يفهمان منهما من غير نظر الى معنى بادي وبدا ومعنى ايدي وسبا على
التفصيل فلما فهم منهما المعنى المقصود من غير نظر الى احدهما صار بمنزلة معدي كرب في الدلالة على مدلوله وصار
معنى المضاف والمضاف اليه فيهما نسيا منسيا فيجب ان يبنى الاول لانه كالجزء الاول من الكلمة انتهى كلامه
قلت لا شك ان بدا وسبا مبنيان بمنع التنوين منهما ولا شك ان بناءهما لتنزلهما منزلة الجزء الاخير من الكلمة بغير من لسير
شغر بغر لانه حال مثله اذ لا توجب سواه واذا بني العجز لذلك بني الصدر لانه اخوه يكون وسط الكلمة فليس
موجب بنائهما تخفيف الهمزة واسكان الياء ويكون القول ابقاء الصدر على اعرابه خطاء ولانه لو كان باقيا على اعرابه
لكان العجز ايضا معربا فيجب ان ينون ولو قال صار بمنزلة شغر بغر في الدلالة على مدلوله لكان اولى لان تنزله منزلة
معدي كرب يقتضي ان يعرب العجز فاتمام بني عجز معدي كرب وبني عجز ايدي سبا لانه مركب حال فيشبه شغر
بغر دون معدي كرب ولم بن عبد الله اذا جعل علما وان فهم معناه المقصود من مجموعه من غير نظر الى جزئيه لما مر ولا
يخفى ان ايدي اصله ايدي كاكلب فقلب الضمة كسرة لئلا ينضم الياء واو ومن المركبات الخاز باز وهو عشب
كقوله رعيتها اكرم عود عودا الصل والصفصل والعضيدا والخازباز السنم الجودا حيث يدعو عامر مسعودا
الصل والصفصل نبتان والعضيد بقلة والسنم المرتفع وهو ما خرج سنبلته وعامر ومسعود راعيان وذباب يصوت
الذباب فقوله تفقأ فوقه القلع السواري وجن الخازباز به جنونا تحمل الذباب وصوته وجن النبت اذا خرج
زهره وتفقأ اذا انشق والقلع جمع قلعة وهي السحاب العظيم والسواري جمع سارية وهي السحاب الاتي ليلا وفوقه
اى فوق العشب وداء في اللهازم والسنور وفيه لغات بناءهما على الكسر للساكنين وعلى الفتح للتخفيف والاتباع
وفتح الاول او كسره واعراب الثاني كبعلبك واعرابهما مضافا الاول الى الثاني كصباح مساء وقيس قفة
وخازباء كقاصعاء وخزباز كقرطاس فاذا بنيا فالوجه في بنائهما ان يقدر ان اصله خاز وباز ثم حذف الواو
ومزجا وصيرا كخمسة عشر فبنيا **فان قيل** هلا تقدر مثله في بعلبك **قلت** اعراب بعلبك وبناء شطري
خازباز يدلان على ان تقديرهما مختلفان فانه اذا علم قواعد يقتضي احكاما مختلفة ووجد الاحكام المختلفة في الالفاظ

نعدد فى كل حكم القاعدة التى تقتضيه لئلا يبطل ما ثبت صحته واذا جعل مفردا فيكون معربا واذا اعرب شطراه او شطره
الثانى فلا اشكال **تنبيه** اذا عرف خمسة عشر وخمسة عشرك وذهب الاخفش الى اعراب شطره الثانى
عند الاضافة اذ بها تقوى امر الاسمية كما فى اثنى عشر فان اثنى عشر اعرب لانه يشبه المضاف بحذف النون فهذا
اولى واجيب بان علة اثنى علة بنائه وهو انه كجزء الكلمة تشبهه بالمضاف لحذف نونه لانه اذا قدر مضافا فى حكم
المضاف استقلاله فى الاعراب فان الجزئية لحصول منافى الجزئية له وهو الاضافة وعلة بناء عشر فى خمسة عشر
تضمنه الحرف وهو لم يزل بالاضافة فيبقى مبنيا واذا سمى رجل بخمسة عشر جاز بقاؤه على البناء اجراء الحكم اصله عليه
كما اجرى حكم عبد الله وتابط شرا عليها بعد ان جعلا علمين وجاز ان يعرب كبعلبك لانها مزجا وصيرا اسما
واحدا ولم يبق فيه تضمن الحرف **قال** الكنايات كم وكذا للعدد وكيت وذيت للحديث **اقول**
الكناية لغة التورية واصطلاحا لفظ عبر به عن ما هو ظاهر فى المراد منه لفائدة من ترك سماجة معناه كما عبر
عن لفظ العذرة بالغائط وعن نكث والفرج بوطيت وهن ومنه قوله تعالى كانا ياكلان الطعام كنى به عن قضاء
الحاجة اذ هو سببه او ترك طوله كما عبر عن خمسة عشر بكذا او لبهم على المخاطب بوجه ما كما عبر عن المائة بكذى
وغيرها والمراد بالكناية هنا ما وجد فيه علة البناء والا ففلان وهو كناية عن علم ذى عقل وفلانة وهى كناية عن
علم ذات عقل والفلان والفلانة وهما كنايتان عن اعلام غيرها وبانه من افعل وفعلان وغيرهما كنايات وليست
مبنية فالكناية المبنية كل لفظ مبهم لعدم تعين المراد به منه معبر به عن لفظ وقع مفسرا اى مبنيا فى كلام متكلم
سواء هو المتكلم به او غيره اما للابهام المتكلم اياه على المخاطب واما النسيانه اياه فعلى هذا لا يكون كم من الكناية ولا يستقيم
ان يراد بالكناية وقوع لفظ عوضا عن لفظ فانه يودى الى ان يكون اكثر الكلمات كناية كنزال عوضا عن انزل وخصوصا
عوابن واما ان ومتى وانما سيق كم فى الكنايات لما وافق كذى فى العدد والبناء حتى لا تجعل له بابا آخر ويدل
على اسمية كم الاسناد اليه وعود الضمير عليه نحو كم رجلا ضربك وغيرهما ووجه الاختصار الذى لا يحصل من صريح العدد
ولعمومه الاعداد واعلم ان كم اما استفهامية او خبرية وتبيين الخبر بانه كلام يحتمل الصدق والكذب يودى الى الدور
لان الصدق والكذب فرعا عقلنه بل الحق ان يقال الخبر كلام فى النفس له اعتبار فى الخارج فان وافقه يسمى صدقا
وان خالفه يسمى كذبا والانشاء كلام متحقق فى النفس ليس له اعتبار فى الخارج لا بموافقه ولا بمخالفة فلا يسمى شى
منه صدقا ولا كذبا ويرد عليه انه يلزم ان انا ذيك او سائل او استفهم منك عن صحة زيد او طلبك يكون انشاء
وهى اخبار فالاولى ان يحد العبارة ادق فيقال الخبر كلام فى النفس تعلق به علم او ظن والانشاء كلام فى النفس
من غير تعلق علم او ظن به وبيانه انه اذا قام بنفسك طلب الماء من زيد وعلمت حصول ذلك الطلب فيها فان عبرت
عن الطلب باعتبار تعلق العلم به قلت الطلب من زيد ماء وان عبرت عن النفس الطلب من غير نظر الى تعلق العلم
به او قبل تعلق العلم به قلت اسقنى ماء وهكذا قدر جميع الانشاءات من الاستفهام والتمنى والنداء وغيرها والاصل
ان يكون الدال على معان هى انواع الانشاء الحروف كالهمزة وليت ولعل ولام الامر لانها معان يتعلق بالاسناد فهى
كمعان يتعلق به فى الخبر وهى لا يكون الا بالحروف كان ولام الابتداء وحرف النفى فاذا وجدنا انشاء من غير حرف
فالحرف اما محذوف نحو زيد عندك ام عمرو واما تضمنه فعلا واسم او جملة نحو بعت ومن ابوك وانت طالق وتقديرك

عليه الصيغة كما ضرب عند البصريين وتبنى كم الاستفهامية نحو كم رجلا عندك اما لتضمنها الحرف واما لوضعه على
حرفين بالاصالة وكذا الخبرية نحو كم رجل عندك اما لوضعها على حرفين ولشبهها باختها ولتضمنها معنى الانشاء
لانها تدل على تحقق قيام مكثر شى فى النفس عند المتكلم من غير تعلق علم به ومن غير اعتبار له فى الخارج وان كان خبرا
باعتبار الخبرية لان تكونهم عنده وجودا فى الخارج قيل لم يوجد حرف للتكثير حتى يقال تضمنه اجيب من الجنسية
للتكثير وان سلم فكم من حيث انها انشاء التكثير اشبهت ما تضمن الحرف كمن ومتى فالحق به فى البناء او يقول تضمن حرف
تكثير مقدر وضعه كاسم الاشارة للحرف الاشارة فيبنى وقد يستعمل كم تامة اى غير محتاجة الى مميز فيشدد آخره
ويعرب كقولك اكثرت من الكم وهو الكمية وانما شدد حينئذ لانه شبه الحرف فخفف وسكن آخره فاذا زيل بها
النسبة وهى من خواص الاسم والاصل فيه التمام والاعراب شدد آخره واعرب كقوله ان لوا وان ليتا عياء
ولذا فى الكمية تشدد وان وكم سوال او خبر عن عدد الشى فى اللغة واما كذا فمبنى لانه ذا دخلت عليه كاف التشبيه
فاستعملت كناية عن عدد ما وسلب عنها معنى التشبيه وجرذا بها لان حرف الجر لا يلغى ولانه ككاف كاين فى
قوله تعالى وكاين من وهى جرت اى ولا متعلق لها لانها زايدة وبقيت على اصله فى البناء محافظة على جزئيته
كما فى الجملة المسمى بها وهو فى نحو كزيد اذا سمى بها فانه يبقى على اصله ليعلم انه منقول فلا يغير بالتانيث وغيره بحذا
ولانه كنى به عن المبنى كثيرا وهو خمسة عشر ونحوه وشبهه به اقوى منه نظرا فى العدد لتركيبه ونصب مميزه فاجرى
مجراه قال الحاجبى اجرى مجرى خمسة عشر لكونه المتوسط **قلت** فيه نظر وكيت وذيت كناية عن الجملة ويجب
ان يكرر ولا يفرد لئلا يتوهم انه كناية عن لفظ مفرد ويجوز فى كل منها الضم والفتح والكسر واصلها كية وذية فحذف
الهاء وابدل احدى الياءين تاء فليس كيت وذيت للتانيث لسكون ما قبله وان شدد مع الفتح نحو كيت وذيت
وبنيا لوقوعها معا موقع الجمل المكنى عنها بها ولا اعراب للجملة من حيث كونها جملة فاجريتا مجراها وبناؤهما يصح
ان يقال لهما ناسب مبنى الاصل ونقول الجملة من حيث هى جملة مبنى الاصل لانه لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا
اليها فلا يحتاج الى الاعراب لا لفظا ولا تقديرا ويصح ان يقال انهما وقع غير مركب لانه لما كان حكاية عن الجملة
لا يركب التركيب المقتضى للاعراب وهو التركيب الاسنادى لان الجمل من حيث كونها جملة لا تركب مع شى كما مر
فكذا ما فى معناه وبنى على السكون لانه الاصل فى المبنى اذ التحرك لما عرض هنا وه **قال** فكم الاستفهام مبنى آخره
اقول هى اشد ابهاما من اسم العدد لانه نص فى عدد وان لم يدل على جنس المعدود والامران فى كم مبهمان
فهى اشد افتقارا الى التمييز ولما كانت الاستفهامية مقدرة بعدد قرن بهمزة الاستفهام اشبهت العدد
المركب فافرد مميزها ونصب كمميزه فقيل كم درهما مالك كما قيل خمسة عشر درهما ويسمى كم هذه تامة منونه
تقدير الخلاف الخبرية فانها مضافة الى مميزها واجاز الكوفيون جمع مميز الاستفهاميه لورود كم كل غلمانا
اجيب لانه لم يكن غلمانا مميزا بل حال وعامله لك والمميز محذوف وهو نفسا اى كم نفسا حصلوا لك مملوكين ولذا
امتنع تقديم غلمانا على لك ثم قصدا ان يميز الخبرية عنها بجر مميزه حملا على عدد يضاف الى مميزه ولم يكن جملة على ما
مميزه جمع او على ما مميزه مفرد اولى لان الاول مرجح من حيث المعنى والثانى من حيث الخفة فحمل عليهما فيضاف
الى المفرد تارة والى الجمع اخرى نحو كم بلد دخلت وكم رجال ضربت وقال الحاجبى انما نصب مميز الاستفهاميه حملا له

على وسط العدد اذ لو جعل لاحد الطرفين لكان تحكما وغفل عن ان حمله على الوسط دون غيره ايضا تحكم وانما جر
مميز الخبرية لانها للتكثير فاشبهت العدد الكثير وهو مائة وما فوقها ومميزه مجرور مفرد فجعل مميزها كذلك وانما
جاء مميزها مجموعا لان العدد الكثير ينبئ عن كميته صريحا وليس كم كذلك فجمع مميزه لينوب عن تصريح التكثير وبنو تميم
ينصبون بكم الخبرية مميزها فتكون تامة منونة تقديرا وقد يدخل من التي للتبيين فيهما قال الحاجبي فيهما اي في مميزها
الخبرية والاستفهامية اما في الخبرية فلان من يوافق التكثير واما في الاستفهامية فللحمل عليها ولو قيل المراد من فيهما
في مميز الخبرية المفرد والمجموع لكان حسنا لان سيبويه والخليل وكثيرا لم يجوزوا ان يدخل من ظاهرا في مميز الاستفهامية
اذا دخل في كم حرف جر نحو بكم رجل مررت وقالوا حرف الجر الداخل عليه صار عوضا عن من كما صار هاء التنبيه في ها
الله والله لافعلن عوضا عن حرف القسم وقال تعالى وكم من قرية وكم من ملك و اذ دخل من في مميز الخبرية
فهي تامة اي منونة في التقدير لانه مثل كثير من القرى ومن الملئكة واذا لم يدخل فهي مضافة كعدد دخلت عليه
ولئلا يلزم اضمار الجار وقال الفراء تامة وجر مميزها بمن مقدرة لانها يظهر كثيرا وهي مع حذفها بمعناها فحملت
عليها واذا كان تامة يكون منونة في التقدير غير مضافة الى مميزها بخلاف غلام زيد وان قيل العامل في زيد حرف
مقدر وقال المالكي هذا باطل لانه لو جر بمن مقدرة لجر مع الفصل لان معنى من مراد لكن اذا فصل بظرف او جملة
وجب نصب مميزها حملا على الاستفهامية قال القطامي كم نالني منهم فضلا على عدم اذ لا اكاد من الاقتار احتمل
اذ لو بقي مجرورا لزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه وكم فيه خبرية لانه مدح بكثير الاحسان عليه عند فقره
بحيث لا يمكنه الارتحال لطلب الرزق ويروى احتمل بالجيم من الجميل وهو الودك فالمعنى جمع العظام واخرج
ودكها واتقال به وكقوله تؤم سنانا وكم دونه من الارض محدودبا غارها والمعنى ان ناقته تقصد سنانا
وهو ممدوحه على مسافة بعيدة والغار الارض الغابر المطمئن وجعله محدودبا لاتصال الاكام بمتون الارض
وشذ بقاؤه مجرورا كقول الفرزدق كم في بني سعد بن بكر سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع الماجد الشريف
والدسيعة العطية فـ يجوز باعتبار لفظ مميزها واعتبار معناها نحو كم رجل ورجلا رايته ورايتهما ورايتهم
وكم امراة اوامراة رايتها ورايتهما ورايتهن فوايد الاولى اذا دخل على الاستفهامية حرف جر يجوز ان يجر
مميزه نحو بكم درهم تصدقت حملا على الخبرية فقال سيبويه جره بمن محذوفة واكتفى بالظاهر الباقي فيها عن اظهارها. ع
في مميزها وقال الجزولي بالداخل على كم لانها ومميزها كشي واحد وهو مذهبه وقال الزجاج بكم ورده
ان خروف واختار المالكي بان كم بمنزلة وسط العدد وهو نصب مميزه فهي لا تخفضه ولا امتزج الفرع على اصله
وكما لو لم يدخله حرف جر قلت منع من جر وسط العدد ما نعلم يوجد في كم وقد ثبت ان جر ونصب زيت
برطل في عندي رطل زيت او زيتا الثانية يجوز الفصل بين كم الاستفهامية ومميزها بالظرف نحو كم لك درهما
ويمتنع بين العدد ومميزه الا في الضرورة كقوله على انني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولا كميلا والعرق
ان العدد المميز منصوب بعد بالتركيب او بالزيادة من نه اخره التمييز عنه فلو فصل يزداد بعده بخلافه في كم
وقال سيبويه الاصل ان لا يفصل لان المميز والتمييز كشي واحد وكم مستحقه لا سميتها التمكن فلما سلب عنها التمكن
عوض عنه جواز الفصل والعدد الصريح باق على تمكنه فلم يحتج الى عوض فنقض بانه يمنع الفصل بين خمسة عشر

وبين مميزه مع انه غير ممكن وقال الزمخشري وغيره يجوز الفصل بين الخبرية ومميزها ولا يفصل بين العدد ومميزها
قال الحاجبي لان العدد ومميزه ككلمة واحدة ولذا اذا امكن ان يعبر عنهما بلفظ لا يعدل عنه نحو رجل ورجلان
فالمقصود مميزه وانما جي بالعدد لبيان خصوصية العدد ووضع كم للابهام الخصوصية عدد مميزه لانها لم يعلم منها
فليست مع مميزها كشي واحد فيجوز الفصل بينهما واذا فصل بين الخبرية ومميزها بغير الظرف يجب نصبه حملا على
الاستفهامية كقوله كم نالني منهم فضلا على عدم لانه لو بقي مجرورا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف
وهو ممتنع وان فصل بالظرف فالمختار نصبه ايضا لان الفصل ينافي بقاء الاضافة مع امكان انتصابه حملا على
مميز الاستفهامية مع ان نصب المميز اكثر ويجوز بقاؤه مجرورا كما لو فصل به بين غيرهما ومذهب الكوفيين ومن قال
ان جره بمن مقدرة بقاؤه مجرورا بمن كما كان الثالثة يجوز ان مميز كم بغير ومثل وبكل لا تتعرف بالاضافة كما يتعين
مجرورة برب نحو كم مثل زيد وغير زيد لك واذا قيل كم غيره مثله لك يكون مثله صفة غيره الرابعة كاين بمعنى
كم الخبرية بكثيرا وابهاما وبنيت ليعلم انها مركبة من كاف التشبيه واي لما قيل في نحو زيد اذا سمي به كذا وجعل
من مزجهما معنى ثالث لم يكن لواحد من طرفيه والقياس فيه وفي كذا ان يضاف الى مميزها كما في كم الخبرية لشبهها
بها تكثيرا وابهاما لكن منع اضافته كاين لزوم حذف تنوينه فلا يبقى المحافظة على اصله واضافة كذا الى كم تقبل
الاضافة قبل التركيب فابقي عليه حكمه ليعلم اصله فالاكثر ان يجر مميز كاين بمن كقوله تعالى وكاين من اية
في السموات والارض وانما اتبعوها من توكيدا فصارت من تمامها فلا تزال كما في لا سيما ومعنى هذا الكلام انك
اذا قلت كاين رجلا اهلكت جاز ان يكون رجلا منصوبا بكاين فيكون واحدا في معنى جمع ويجوز ان يكون مفعول
اهلكت فيكون تقديره كاين مرة اهلكت رجلا فيكون رجلا واحدا لفظا ومعنى فيكون معناه اهلكت رجلا
مرارا فاتي بمن لازالة اللبس او قطع المجاز فهو تاكيد وهي تتم الكلام وقد ينصب كقوله اطرد الناس بالرجا وما جي به لازالة اللبس
فكاين املا اخر باشه بعد عسر واما كذا فينصب مميزه نحو عندي كذا درهما قال الخليل كانه قال كالعدد درهما
وقد يستفهم بكاين كقول ابي بن كعب لعبد الله كاين تقرا سورة الاحزاب فقال ثلاثا وسبعين فقال ابي
قط اراد ما كان كذا قط ويروى كيئ وهو بان قدموا الياء المشددة على الهمزة ثم خففوها كيا ميت فصار
كي وقد يقلب ياءه الفا كما في طائي فصار كاء وبه قرا ابن كثير ثم قد يحذف الفه فيصير كاء وجاء وكائي
وهو مقلوب كي والاكثر استعمال كذا مكررا والاكثر استعماله مكررا ان يعطف ومن جعل استعمال كذا كذا كناية
عن احد عشر وكذا وكذا عن احد وعشرين فمستنده الراي لا الرواية **قال** ولهما صدر الكلام **اقول**
لان كلا النوع من الكلام اما الاستفهامية فظاهر واما الخبرية فلانها للتكثير ولتضمنها انشا التكثير كتضمن
رب انشا التقليل ويرفع زيد في زيد كم ضربته كما رفع في زيد ان لقيته **قال** وكلاهما يقع مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا **اقول** لقبولهما عوامل الرفع والنصب والجر جرا اذا دخلها حرف جر او اضيف اليهما
اسم لان الجار لا يتاخر عن متعلقه لضعف اقتضائه فيزيد ضعفه بالتاخر فيتقدم ولو على ما له صدر الكلام
وقيل هو وصله بين الفعل والاسم معنى فارادوا ان يطابق موضعه لفظا موضعه معنى فلو تاخر عن الاسم
مع تاخره عن الفعل لم يبق تلك المطابقة واذا تقدم يعمل لانه لا يبطل عمله بما يبطل عمل غيره فان الفعل يبطل

عمله بزيادتها كقوله على كان المسومة العراب وبما الكافة نحو طالما زيد قايم ويبطل عمل ان واخواتها بما الكافة نحو انما
زيد قايم بخلاف الجار نحو فبما رحمة من الله فنقول بكم رجلا مررت وغلام كم رجل ضربت ويعرب مضافه بما كان
اعرابه لو لم تضف اليه في ذلك الكلام فنصبت في قولك غلام كم رجل ضربت وان لم يكن قبله جار فان كان بعده
فعل غير مشتغل عنه اي مسلط عليه كان نصبا اي منصوبا معمولا له على حسبه اما مفعول به او ظرف او مصدر او
مفعول فيه نحو كم رجلا ضربت وكم يوما ضربت زيدا وكم ضربة ضربت زيدا لانه مثل عشرين رجلا ضربت وعشرين
ضربة ضربت زيدا واذا قلت كم رجل ضربت وكم يوم ضربت زيدا وكم ضربة ضربت زيدا كان مثل كثيرا من الرجال
ضربت وكثيرا من الايام ومن الضرب ضربت ولو قدرت متعلق الفعل في الامثلة محذوفا وهو ضعيف لانه حذف
عايد المبتدا ومن جزء الجملة صار الفعل الذي بعده حينئذ غير مسلط على كم فيكون موضعه رفع بالابتدا كما في نحو زيد
ضربت على تقدير ضربته **فان قلت** هلا قال مشغلا به فيكون اوجز **قلت** لئلا يتوهم انه عامل فيه لا
في غيره اذ يفهم عرفا من زيد مشتغل بعمرو اختصار استغاله به وان لم يكن بعده فعل مسلط عليه وهو اما بان لا يكون
بعده فعل نحو كم عبد لك واما بان يكون بعده فعل ولكن لم يكن مسلطا عليه نحو كم رجلا ضربته فهو مرفوع لانه حينئذ
يكون مبتدا وما بعده خبر لتجرده عن العوامل اللفظية ثم نظر ان لم يكن ظرفا وجب ان يكون مبتدا لانه اسم مجرد
عن العامل اللفظي وما لا مانع عنه عن ان يكون مبتدا فوجب ان يكون مبتدا نحو كم رجلا غلمانك وكم رجلا قام وان
كان ظرفا يكون خبرا لانه لا يصح ان يكون مبتدا نحو كم يوما قراتك او سفرك وما اشبههما من المصادر لانه لو كان
مبتدا يلزم الاخبار عن الظرف وهو اليوم بالقراة وهو ممتنع لان اليوم لا يكون قراة ولا سفرا فهو يصح ان يكون خبرا
لانه يخبر عن المصادر بالظرف نحو قراتك يوم الجمعة فيكون تقديره قراتك حاصلة في يوم الجمعة كما في نحو متى
سفرك فكان منصوبا في المحقق بما هو خبر في الحقيقه واذا جعلته مبتدا بعد هذا التقدير فيه وكذا فيما بعده
وهو قراتك وقد مر هذا في المبتدا وقال الاندلسي في كم مالك ما لك يجوز ان يكون مبتدا وكم خبره مقدم عليه اي
مالك مسئول عنه وهو باطل اذ الاصل عدم التقدم وهذا متعذر في نحو كم عبدك ونحوه لا يقال قوله وان لم يكن قبله
جار ولا بعده فعل مسلط عليه فهو مرفوع يقتضي وجوب الرفع في نحو كم رجلا ضربته لكنه يجوز ان يكون نحو
منصوبا الا بفعل مقدر يفسره الملفوظ فينصب مثل زيدا ضربته الا انه يجب ان يقدر الفعل بعد كم لا قبلها بخلاف
نحو زيدا ضربته لئلا تبطل صدرتها فتقديره كم رجل ضربت ضربته لانا نقول ليس هذا نقضا واردا لان المقدر
كالظاهر فمن عنده تقديره كم رجلا ضربته كم رجلا ضربت ضربته يكون بعد كم فعل مسلط عليه **قال** وكذلك
اسما الاستفهام والشرط **اقول** كل اسم له صدر الكلام من اسما الاستفهام والشرط فحكمه حكم كم في الاعراب رفعا
ونصبا وجرا فان دخله جار نحو بمن مررت وغلام من رايت وبمن عمرا مرر وغلام من تضرب اضرب والا فان
كان بعده فعل مسلط عليه نصب نحو من ضربت ومن تضرب اضرب والا فهو مرفوع مبتدا ان لم يكن ظرفا نحو من
ابوك ومن قام ومن ضربته ضربته وخبر ان كان ظرفا نحو متى سفرك واسما الشرط ثلثة اضرب ضرب لا ظرفيه فيه
وهو من وما ومهما في الاشهر اذ اصله ما زيد عليه ما اخرى فقلبت الالف الاولى هاء وضرب لازم الظرفيه وهو اين
واين ومتى وحيثما واذما عند من جعلها اسما واني وضرب يستعمل ظرفا وغير ظرف وهو اي فانها ظرف اذا اضيفت

الى زمان او مكان والا فغير ظرف نحو اي وقت تقم اقم واي مكان تجلس اجلس واي تضرب اضرب لانها بعض
ما يضاف اليها والصحيح اذا كان اسم الشرط منصوبا فناصبه فعل الشرط لا الجواب لجواز من تضرب فاني اكرمه مع امتناع
ان يعمل اكرمه فيما قبل الفا وان لها صدر الكلام ولذا امتنع ان تضربني زيدا اضرب **فان قيل** انجم يضرب من في قولك
من تضرب اضربه فلا ينتصب به لئلا يلزم الدور **قلت** عمل كل من وجه فان عمل فيه لتضمنه ان الشرطيه ويضرب
عمل في من لتعلقه به اذ المعنى ان تضرب احدا اضربه وانما يلزم الدور لو عملا من جهة فان قولك يوم القتال حسن فان
القتال معمول يوم فلا يعمل فيه لانه يلزم ان يكون معمولا له من الوجه الذي عمل فيه وهو الظرفية ويلزم الدور ومثله تقدم المبتدا
خلافا لما نحن فيه فاذا وقع اسم الشرط مبتدا فقيل خبره جزاؤه لان قايل من يكرمني اكرمه قاصد الى الاخبار بانه يكرم
من يكرمه والفعل في المعنى خبر عن المفعول بدليل ضرب زيد فعورض بان قايله اسند الشرط وهو يكرم الى العايد الى
من وجعل الفعل المسند الى الضمير يصح خبرا عن ذلك الشي ولي من جعل الفعل الواقع على ضمير يصح خبرا عنه فالصحيح ان خبره
الشرط لانه اوجب فيه ضمير عايد الى اسم الشرط لا في الجزا لقولهم ما انسه لا اسى زيدا والجزا اذا كان جملة لا بد
فيه من عايد وايضا يدخل الجزا الفا ودخول الفا في الخبر ممتنع **فان قلت** دخلت في الخبر نحو الذي ياتيني
فله درهم اجيب انما دخلت في هذه المسلة تشبيها له بما ليس خبرا لانهم يقولون اذا تضمن المبتدا معنى الشرط شبه
خبره جزا الشرط فيدخل فيه الفا تشبيها له به ولم يقولوا اذا تضمن المبتدا معنى الشرط فيدخل في خبره الفا لانه شبيه
بخبر هو جزا وذلك هذا على ان الجزا ليس خبرا وايضا يلزم ان يصير الجملتان جملة واحدة نحو زيد قام ابوه ونحن نقطع
على انهما جملتين وتسميتهما الشرط **تنبيه** مر في باب الابتدا ان اسما الاستفهام معارف لان معنى من في
من ابوك انزيد ام عمرو ومعنى ما في ما اصنعك الخياطة ام الكتابة ومعنى اين ام السوق ام الدار وعلى هذا وقال
المالكي نكرات لان معنى ما اي شي ومعنى من اي رجل ومعنى اين اي مكان والاني اقول انكم وبابه وان امكن
تقديره بالمعرفة فيقال معنى درهما لك اي الاعداد وكم درهما لي الكثير من الدراهم وكيت وذيت كانت القصة المعهودة
لكن الظاهر انها في معنى النكرات لتضمنها ابهاما وكذا وضع تنكيرا لانه اذا قال له كذا درهما قالوا هو كالتصريح بقوله
عشرون درهما ونحوه **قال** وفي تمييزكم عمة لك يا جرير وخالة **اقول** فدعا وجه الفدع زيغ في رسغ اليد
او الرجل بحيث ينقلب الى انسيها او العشار جمع عشرا وهي ناقة اتت عليها من يوم حملها عشرة اشهر وهي اسمها
حتى تضع والفرزدق استخف بالجرير من خدمي ورعاة ابلي مع استنكافي ان يخلبها وتخدمني محتشمين وقوله
علي اي علي كره في هذا البيت لان معناه خالاتك وعماتك كن مني كما تقال ما علي القاضي داري ويجوز ان تنصب
عمة فيكون كم استفهاميه على ما تقدم ولم يرد بها هنا استفهاما محققا بل على سبيل التهكم لانه محقق عنده ولكن
كانه ذهل عن كميه عدد هن لكثرته فسال عنه وهذا بلغ في الذم من الخبرية ويجوز الجر فيكون كم خبرية اي كثير
من عماتك وخالاتك حلبت علي عشاري وعلى هذا التقدير يكون كم مبتدا وقد حلبت الى اخره خبره ويجوز ان
رفع عمة على الابتدا وصححها كونها موصوفة بلك فيكون مميز كم محذوفا وهو مرة فيكون كم ظرفا وحلبة فيكون كم
مصدرا ويكون استفهامية على التهكم ان نصب مرة وحلبة وخبرية ان جرا والعامل في كم اذا رفع عمة حلبت ووقوع
الفعل وشبهه خبرا لا منع عله فيما قيل المبتدا اذ نصب بكرا بما بعد زيد في نحو بكرا زيد ضرب او ضارب وخالة

انسا
في صلا السيل الاوضاه
خالاتكم وعماتكن م

وقد عازنابعان لغة في الاعراب وفي لفظ الحاجبي تساهل فان عمة على تقدير رفعه لا تكون تمييزا وقال
المالكي مميز الخبرية متصلا بها كقوله كم عمة لك البيت ويجوز حذف مميز كم ان كان له قرينة حالية او مقالية ليدل ما بقي ونصبه
على الغرض واطلق لانه معلوم ان الحذف انما يجوز اذا كان له قرينة كقولك كم مالك اي كم درهما مالك قال الله تعالى
كم لبثتم في الارض عدد سنين واذا قيل كم درهمك بالرفع فالتقدير كم دانقا او حبة درهمك وكما حذف مميز
العدد اذا علم قال تعالى عليها تسعة عشر وقبح حذف مميز الخبرية لانه مضاف اليه وحذفه وابقاء المضاف قبيح
قال الظروف منها ما قطع عن الاضافة كقبل وبعد **اقول** المراد من الظروف المبنية فان اكثرها معرب مبنا الظروف
والمبنية انواع الاول ما بني لقطعه عن الاضافة لكثرة استعماله وفهم المضاف اليه منه ويسمى الغايات نحو قبل وبعد وفوق
وتحت وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون ومن عل بمعنى فوق وحذف لامه تخفيفا وفيه لغات يقال جيته
من عالي ومعالي وعلا وعلو كعمر وقاض ومرام وعصا ودلو وكلها واجب الاضافة فاذا قطعت ونوى منها المضاف
اليه المتعين بني والا اعرب واذا قطع علو بني على الضم وبفتح للخفة وبكسر للساكنين نحو من علو وابدا بهذا اول
اي اول مرة قال لعمرك ما ادري واني لاوجل على اينا تعدو المنية اول وكل من الاسماء يسمى غاية لان اصل الكلام
ان يكون هذه الكلمات مضافات لانها من الاسماء الاضافية وغاية الكلمة المضافة ونهايتها اخر المضاف
اليه لانه تتمة المضاف اذ به تعريفه فاذا حذف وتضمنه المضاف صار اخر المضاف غايته ونهاية الكلمة
فسميت المضافات غايات تسمية لها باسم اخرها وعليه يحمل قولهم فلما قطعت عن الاضافة صرن غايات
الكلام فسميت بها وعلة بنائها تضمنها معنى الحرف لتضمنها معنى المضاف اليه وقد يعرب فيكون المضاف
اليه محذوفا مرادا فيقدر في كل وجه اي حكم ما يليق به انتهى كلام الحاجبي في شرح المفصل وانا ابينه
واقول اذا قلت جاء قبل زيد فاللام مقيد مراد وجوده والدال عليها الاضافة وجر زيد ثم مركب نحو اريد
وقصد معناه من قبل لعلم المخاطب به وامتنع ذكره للزوم التكرار وان لا يكون مثل غايه حين هو غايه فقبل التضمنه
واذا تضمنه تضمن اللام لان معناه ايضا مقصود منه وذكره صار ممتنعا فبني قبل لتضمنه اللام كتضمن ابن الحمزة وان
لم يكن القصد اليه كذلك كان محذوفا مرادا معناه كحذف الفعل من زيد في جواب من قام وحذف في منه من حجب
وما نسي قبل معربا وقال في شرح الكافية انما بنيت هذه الكلمات لاحتياجها الى ذلك المنوي كاحتياج الحرف
الى غيره ولذلك لا يبنى اذا لم ينو لان الكلمات من قبل وغيره تكون كالمستقل حينئذ غير محتاج الى شيء فتعرب
ولم يرد به ما ذكره في شرح المفصل فالمراد منه ان بعض الاسماء لم يستعمل الا مضافا كفوق ونحوه فهو دليل على
انه وضع لعلو خاص فلزمه الاضافة ليعلم خصوصية العلو بخلاف لفظ العلو فانه استعمل مضافا فوق لان
ذكر المضاف اليه لتعيين ذلك الخاص لا ليدل على موضوعه فانه اذا ذكر فوق مجردا عن الاضافة فانه يدل على
مطلوله وهو علو خاص ولكن لا يكون ذلك الخاص معينا بخلاف ذكر علي منفردا فانه لا يدل على شيء اصلا
فمن ذكر فوق مجردا عن الاضافة قاصدا به علوا خاصا لكون المضاف اليه الذي يعين به ذلك الخاص منويا له فيحتاج
اليه لفهم علو معين منه كاحتياج الحرف الى ضميمته فبني لانه كبعض الكلمة ح ومن قصد بذكره علوا خاصا غير
معين او العلو مطلقا يكون حينئذ مجازا فهو معرب عنده كقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص

وغرضه ان لفظ العلو وضع لمطلق العلو فلا يلزم الاضافة ولا يلزم من ذكره حرفه

بالماء الفرات ومنه ابدا بذلك اولا اذا اراد به متقدما مطلقا لا على معنى وفي قراءة الشاذة لله الامر من قبل ومن بعد
بالتنوين وقال المالكي من الاسماء ما لا يتم معناه الا بالاضافة فمنها ما لا يستعمل الا مضافا كعند ولدى ولدن وذا في
الظرف وقصارى وسبحان وبله في المصدر وسوى وبيد في الاستثناء ولعمر الله في القسم ووحده في الحال ونصب
في الاصل مصدر ولذا لا يثنى فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ومنه ما استعمل مضافا وغير مضاف ككل وبعض ومنه
قبل وبعد فاذا قصد بهما الابهام لم يقصد منهما المضاف اليهما لا لفظا ولا معنى قطعا عن الاضافة نكرتين ويعربان
كقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا اغص بالماء الحميم وان حذف المضاف اليه وقصد لفظه معنى فهو مضاف
حكما وابقي المضاف على اعرابه ايضا كقوله قبل وبعد كل قول يغتنم حمد الاله وهاب النعم ومنه سلام عليكم اي
سلام الله عليكم وان لم يقصد بهما الابهام وحذف المضاف اليه منهما لفظا لا معنى اي لم يقصد بقاؤه لفظا وقصد بقاؤه
معنى فيتضمنه كقوله تعالى من قبل ومن بعد اي من قبل الحوادث ومن بعدها فيبنيان لمناسبة الحرف لفظا
لجمودهما وكونهما لا يثنيان ولا يجمعان ولا ينعتان ولا يخبر عنهما وكذا معنى اذ لا يتم معناهما الا بالمتروك ومقتضى
هاتين المناسبتين بناؤهما مطلقا لكنهما من حيث انهما يصغران ويعربان ويضافان استحقا الاعراب فحكم بالمقتضيين
فبنيا اذا قطعا عن الاضافة لفظا ولم يقصد بهما الابهام لكمال شبههما بالحرف حينئذ ولانه على خلاف الاصل كالبناء
وترجيحه ما افتقر الى الاضافة ليتم معناه ان اجتمع معه جمود كعل وامام واول ونحو اذا حذف المضاف اليه
على ما مر وما لم يجتمع معه جمود كاسماء العدد واهل وصاحب وحزو وجهة وجملة وجانب ومثل وغير ونحوها
يعرب وان حذف المضاف اليه منها لانه اذا كان لها اشتقاق في شيء ويجمع وتستعمل منه فبهذه الاسباب يشبه الاسماء
التامة فيعرب دائما وروى الفارسي من اول بالفتح على منع الصرف على قصد الابهام وبالضم لقصد التضمن
وبالكسر على قصد الاضافة لفظا نحو سلام عليكم وبنيت الغايات على الحركة لان اصلها التمكن وضمت لئلا يلتبس
حركة الاعراب بحركة البناء فانها اذا اعربت نصبت او جرت لانها ظروف واذا اضيفت او قطعت وقصد
بها الابهام اعربت لانها الاصل كالاعراب واجري مجرى الظروف المقطوع عن الاضافة لا غير وليس غير لكثرتها
في الاستعمال والابهام كالظرف فلما اشبها الظرف عوملت معاملتها قطعا عن الاضافة وتضمينا وبناء على الضم
فانك اذا قلت جاءني زيد لا غير او ليس غير كان اصلها لا جاءني احد غير زيد وليس الجائي احد غير زيد فحذف
احد واعرب غير على حسب العامل ثم حذف اسم لا وليس وقطع غير عن الاضافة وتضمن المحذوف فصار لا غير
وليس غير وكذى حسب اذا قطع فان اصله حسبي فنحو ترك المضاف اليه وبني لما ذكر في غير وراى الزمخشري
ان يجعل مثل حسب نظرا الى انه وان كان بمعنى كتف او كفاك لا يتصل به نون الوقاية اذا اضيف الى الياء
فيقال بجلي فكانه ليس اسم فعل والاولى ان يجعل اسم فعل بمعنى كفاك اذ هو مبني على السكون وان لم يقطع
عن الاضافة نحو بجلك بخلاف حسب فانه حالة الاضافة معرب نحو حسبك درهم اما لان استعماله بمعنى
الفعل عارض له واما لانه بمعنى المضارع بخلاف قطك وقدك وبجل فانها بمعنى الامر في اول حالها ومن
الظروف المبنية حيث وعلة بنائها شبهها بالحرف لاحتياجها الى جملة يضاف اليها المصحح بها فان وضعه
لمكان النسبة ففيها ابهام كما في اذ لانها الزمان النسبة والنسبة لا تقوم الا بجملة كما ان الذي احتاج الى جملة

لان وضعه لمن قامت به النسبة وما جاء مضافا الى مفرد شاذ فلا يعمل به ولذلك بقي مبنيا كقوله اما ترى حيث
سهيل طالعا وكقوله نحن قتلنا الموت بالشام معقلا وقد كان منا حيث لي العمايم وروى المالكي ونطعنهم
تحت الحبا بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمايم وقد يتصل باخره ما فيصير من اسما المجازاة وحوث بمعناه وقد
روى بناها على الفتح وروى حيث بالكسر وشذ حذف ما اضيف اليه كقوله اذا ريده من حيث ما نفحت
له اتاه بريّاها خليل تواصل اراد اذا ريده نفحت من حيث هبتا اياه فحذف هبت وعوض عنه ما كما في يومئذ
حينئذ واجاز الاخفش استعمالها بمعنى حين واستدل له بقوله للفتى عقل يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه
ضعيف اذ ظاهره اراده المكان وبني على الضم تشبيها بالغاية من حيث ان الاصل ان يضاف الى المفرد كساير
ظروف المكان فلما اضيف الى الجملة صار كان لم يضف فاشبه قبل وما في حيثما الشرطية كفها عن الاضافة
وجعلها مبهمة حتى يصح للشرط يعني حيث اذا كان مضافة الى الجملة لا جازى بها لتخصيصها بالاضافة والجزاء
يقتضي الابهام فيتنافيان فاذا اريد الجزاء بها قطعت عن الاضافة واتصل ما بها القرينة ابهامها وليس ما عوضا عن
المضاف اليه وان قال اكثرهم لان ما هو طالب للاسم عامل فيه فلا يجزم الفعل ولا يصير بدخول ما حرفا خلافا
لما عند سيبويه لغوتها تشعب لغاتها **قال** ومنها اذا وهي للمستقبل وفيها معنى الشرط الى آخره
اقول يدل على اسمية اذا واذ دلالتهما على الزمان دلالة خالية عن الحدث وابدالهما من الاسم نحو اتيتك
امس اذ جئت دار كي غدا اذ تجي وان يقعا مفعولا بهما كقوله تعالى واذكروا اذ انتم قليل مستضعفون في الارض
كقوله صلى الله عليه وسلم لعايشة اني لاعلم اذا كنت عني راضية واذا كنت على غضبى ويعلم منه انهما يلازمان الظرفيه
قال المالكي وان يخبر بها نحو قدوم زيد اذ قدمت واذا تقدم وانفردت اذا بدخول حتى الجارة عليها كقوله تعالى حتى اذا
جاؤها كما انفردت اذ بلحاق التنوين والاضافة اليها نحو حينئذ وبنيا لان وضعها الزمان للنسبة فيحتاجان الى جملة
تبين معناهما وتتمان بها فيكونان كبعض الاسم بنيا كالموصول وانفردت اذا بتضمنها معنى الشرط فلا تقع الفاء بعدها
على حد وقوعها بعد ان وانفردت اذ بوضعها على حرفين الذي ليس وضع المتمكن واذا تختص بمعنى الاستقبال فلو دخل الماضي
يجعله مستقبلا وفيها معنى الشرط غالبا وشبهها بالشرط ان جوابها يقع عند الوقت الواقع فيه مدخولها كما ان الجزاء
يقع عند وقوع الشرط فلذلك لا يختير بعدها الفعل يعني وجب الاكثار ان يكون بعدها الفعل ويقدرونه ان لم يظهر لانها
للشرط والاستقبال كقوله اذا الرجال بالرجال التفت مخلج في الحرب ام تمت المخلج الولد يولد ناقصا وان
تم ايام حمله تقديره اذا التفت الرجال لم يجوز سيبويه ان يكون بعدها مبتدا خبره فعل وهو مذهب الكوفيين
واختاره المالكي مستدلا بانها في طلب الفعل كالهمزة لا كان ولذا جاء عن العرب مثل اذا الرجل في المسجد نظن به
خيرا ويمتنع ان زيد في المسجد نظن به خيرا **قلت** الشرط في طلب الفعل اقوى من الهمزة واذا من حيث انه
اسم جعل وسع تصرفها من ان يقام الظرف مقام مفسر فعله المحذوف وكذا اختار الحاجبي مستدلا لاجل ان
اذا زيد ضربته ضربته باتفاق وقد مر ضعفه وقال لا يستعمل اذا بما او بغيرها للمجازاة ضعيف يعني لم يوضع
المجازاة الحقيقية لصحة اتيتك اذا احمر البسر الا ان تضمنه معنى الشرط كثير وقد يراد به المضي كقوله تعالى
واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها وانما لا يجزم اما لانها مضافة والجازم لا يجزم لان المضاف مخصصه

والجازم مبهمة واما الان ما بعدها متيقن وقوعه وموقت زمانه بخلاف ما يلي ان فلما خالفها معنى خالفتها عملا
وجزمها في قول فرزدق حين افتخر بخندف على قيس غيلان لانها ام طابخة وتميم من نسله ترفع لي خندف
والله يرفع لي نارا اذا خمدت نيرانهم تقد شاذ وقد تقع لمجرد الظرفية كقوله تعالى والليل اذا يغشى والنهار
اذا تجلى وكقوله والنجم اذا هوى لانها لو كانت شرطية لوجب ان يكون جوابها مذكورا بعدها او يتقدمها ما يدل عليها
ليقوم مقامه وليس هنا جواب مذكور وما تقدمه اقسم الانشائي القسم الانشائي مطلقا ومقيدا بالشرط و
الانشائي لا يعلق ولا يقيد بشي لانه تشاركها اللفظ والمعنى نسب يتوقف عليه فلا يكون ناشيا مع اللفظ ولان القسم
ثابت في قصد المتكلم والثابت لا يعلق ولان المعلق في المعنى خبر والانشائي لا يكون خبرا واذا كان لمجرد ظرف
لا يكون معمولا لاقسم اذ يصير المعنى اقسم في هذا الوقت بالليل فيتقيد القسم بوقت والقسم مطلق لما مر
من انه انشاء فلا يتقيد وتقييده يخل بحقيقته بل يكون معمولا للمحذوف وتقديره والليل حاصلا في هذا الوقت
ويكون اذا في موضع حاصلا وهو حال من الليل والعامل في الحال اقسم ولا يتقيد اقسم وان يقيد الليل بانه غاش حين
القسم المطلق وربما وقعت بعده اذا لمجرد الظرفيه قوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون اذ لو كان
للشرط لقال فهم ينتصرون واما قوله تعالى واذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم فان لم يقدر قسم فاذ لمجرد
الظرف اذ لم يقل فما كان وان قدر قسم قبل اذا تتلى فالجواب يكون للقسم وان كانت اذا شرطية كما في قوله تعالى وان اطعتموهم
انكم لمشركون واختلفوا في عامل اذا الشرطية وتحقيقه مبني على انها مضافة الى شرطها ام لا فالاكثرون قالوا مضافة
لان اذا للوقت المعين بخلاف متى ولا يتعين الا بواسطة الشرط من غير شبهه والجملة المعينة صلة او مضاف اليها
كما ان الجملة المخصصة صفة وليس الشرط صفة ولا صلة لاذا لعدم الرابط فتعين ان يكون مضافا اليها فيكون
اذا مضافا الى الشرط قال الحاجبي انها ليست مضافة وكونها لوقت معين حاصل بذكر الفعل بعدها كما يحصل في قولك
زمانا طلعت الشمس فان التعين حاصل ولا اضافة وقال في اماليه المراد بالتعين انه لازم وقوع شرطها ولا يلزم
منه اضافتها اليه ومعناه ان وضعها لدخولها على فعل لازم الوقوع وقته معين غالبا نحو اذا طلع الشمس واذا احمر البسر
واذا جاء الشتاء ونحوها ولذا كان كذلك حصل تعينها بوقوع ذلك بعدها وان لم يضف اليه فمن قال ان اذا مضاف الى
الشرط يقول لا يعمل الشرط فيه لان اضافتها اليه وجزمه له باعتبار انه ظرف له وزمان وقوعه فيه لان الذي جوز النسبة
اليه فلو عمل فيه ونصبه كان باعتبار الظرفيه ايضا فيصير كل عاملا ومعمولا من وجه واحد فيكون عامله الجواب ومن قال
انه غير مضاف الى الشرط فعامله الشرط اذ لا مانع من عمله فيها حينئذ كما في متى ونحوه قال الحاجبي والذي يدل على انها
غير مضافة امور الاول انه لو عمل الجزاء لكان المجموع جملة واحدة ويكون الربط لاجل عمل الجزاء في ظرفه لا لاجل الشرط
فلا يكون شرطيه الثاني يلزم ان لا يكون لاذا عامل في قولك اذا اكرمتني فانا اكرمك لان ما في حيز الفاء لا يعمل فيما قبله
الثالث انه يلزم المحال في نحو اذا اكرمتني اليوم اكرمتك غدا وقوله تعالى يقول الانسان اذا ما مت لسوف اخرج
حيا وهو ايقاع الاكرامين في وقت واحد فيكون الغد اليوم ووقوع الموت والاخراج في وقت واحد **قلت**
عليه اذا معرفه لا من جهة انه للوقت المعين بسبب ذكر الفعل اللازم وقوعه بعدها بل من جهة انه مضاف اذ
معنى اذا طلعت الشمس زمان طلوعها الا زمانا طلع الشمس كما ان حين مضاف في قولك جئتك حين اكرمتني لان معناه جئتك

حين اكرامك لي لو كان اذا طلع الشمس في تقدير زمانا طلع الشمس يكون ما بعده تابعا له ولا يعمل التابع في متبوعه ويلزم
عدم الضمير الواجب عوده اليها وعلى الامر الاول بان المجموع جملة لكنه سميت شرطية لشبهه بالجملتين الشرط والجزاء لترتب
جملة على الجملة المصدرة بها ولذا تقدم الجملة المصدرة باذا غالبا ليطابق اللفظ المعنى ولانه يكثر ان يكون مدخولها
سببا للغير ولو بوجه ما مثل ان لم يبق من اشيا تتوقف عليه المسبب سواه بخلاف مدخول لما فانه سبب دايما وربما
يدخل فيما لا سببية فيه نحو اذا احمر البسر اتيك مع ان اذا ليس في شبهه اي كسائر اسما الشرط لان اذا طلع الشمس لم يصح
ان يؤول بان طلعت زمانا لان مدخولها لازم الوقوع ومدخول ان ممكن الوقوع فهما متنافيان بخلاف متى يكرمني اكرمك فانه
مؤول بان يكرمني زمانا واذا لم يشبه الشرط من حيث لم تتضمن ان لزم ان يعمل فيها جوابها الا ان الربط به اذ تضمن ان بل التقدير
اشعاره فالجملتان من حيث ان اذا مضاف الى الجملة المصدرة بها ومعمول الجزاء جملة واحدة ومن حيث ان مدخول اذا سبب
لما يليه لوضع اذا له كالجملتين بخلاف حين في قولك حين طلع الشمس اكرمك فانه لم يفهم منه سببية الطلوع اصلا ولذا لا يتقدم
الجملة المصدرة به على عامله الا نادرا وعلى الثاني في مثل ما قيل في اما ان بلغا في اكرم حوالي الظرف يتوسع فيه وعلى الثالث
ان نحو اذا اكرمتني اليوم اكرمتك غدا ممتنع اذ لا يتخلف المسبب عن سببه وان لسوف اخرج ليس جوابا لخلوه عن الفا وقد
يقع اذا واذ للمفاجاة نحو خرجت فاذا زيد قايم وبينا نحن جلوس اذ قام زيد وقد اجتمعا في قوله تعالى ثم اذا دعاكم
دعوة من الارض اذا انتم تخرجون وظاهر قول سيبويه ان اذا المفاجاة ظرف زمان حاضر وقال المبرد ظرف مكان
اي بحضرتي وقال الاخفش حرف دال على المفاجاة وصححه المالكي بانها دالة على معنى في غيره خالية عن علامات الاسما
والافعال وبانها تقع بين الجملتين كلكن وحتى الابتدائية وبانها تقع موقع الفاء في قوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت
ايديهم اذا هم يقنطون **قلت** اذا دالة على معنى في نفسه لدلالتها على الزمان الحاضر والمكان وحيث ونحو يقع
بين الجملتين وهي اسم ووقعت موقع الفا لان المفاجاة والتعقيب متقاربان ولا يلزم منه ان يكون حرفا وتقدير فاجات
اولى من جعل اذا بمعنى فاجات لان لزوم التقدير اولى من الاشتراك فاذا جعل اسما لا يكون عامله ما قبل الفا ولان الفاء لا
يتوسط بين العامل ومعموله في غير العطف وتعذر هنا عطف اذا على معمول ما قبل الفاء ولا ما بعد الفاء ولا يلزم ان يكون
عاملا ومعمولا لشي من جهة واحدة فتعين ان يكون عامله فاجات مقدرة فيكون الفا لعطف جملة على جملة ويمتنع
اظهاره استغنا بقوة ما في اذا وفي الكلام من الدلالة عليه فيكون الفا لعطف الجملة واذا مفعولا له لفاجات لا ظرفا له
خلاف ما يشعر به قول الحاجي فانه قال لزم وقوع المبتدا بعد اذا التي للمفاجاة للفرق بينها وبين اذا التي لغير المفاجاة
وهي ظرف معمول لما دل عليه من معنى فاجات كانك قلت خرجت ففاجات زمان زيد قايم وقياس هذا ان
يمتنع نصب زيد في خرجت فاذا زيد يضربه عمرو لكن جوز فيه النصب مراعاة لصورة المبتدا والخبر يعني لنا قاعدة
كلية وهي ان كل مبتدا خبره فعلية اذا وقع على باب زيد ضربته يجوز نصبه ومن لم يتفطن هذا كابن يعيش وغيره
قال العامل في اذا قايم وان لم يذكر قايم يكون زيد مبتدا واذا خبره اذ يخبر بالمكان عن الجثة ولما الظرفية شبهه
بالشرط يقع بعدها الفعل الماضي لفظا فبنيت لافتقارها الى جملة بينها بالاضافة عند الجماعة ونعرها عند الحاجي
كامن في اذا وهي مركبة من لم النافية وما فازكبت فنقلت من الحرفية الى الاسمية ومن المضي الى الاستقبال
قال ومنها اذ وتقع بعدها الجملتان **اقول** هو وجه بنائها وهي للماضي ولم تقع شرطية لانها للمضي

وتقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لانها لمعنى زمان ماض معين قال الحاجي فيصح ان يفسر بالفعلية
والاسمية كحيث في المكان ولو قال فيصح ان تضاف الى الفعلية والاسمية لكان اولى لانها مضافة الى ما
بعدها كحيث قطعا ولا تقع جيتك اذ زيد قام لان مدلولي اذ وقام من الزمان واحد فلم يحسن الفصل بين
المجانسين ولا تقبح اذ زيد يقوم لان يقوم مفسر ليقوم المحذوف لانه يدخل الفعل ومن اجاز ان يقع بعد اذ
الاسم ثم يقول انما قصد من يقوم الدلالة على الحال على وجه الحكاية فيكون بجنسه لمعنى لم يوجد في اذ فلا
يلزم التفريق بين المتجانسين وقد يجي اذ للتعليل كقوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم وقيل تقديره بعد
اذ ظلمتم فحذف المضاف وقد يجي للمفاجاة كقول عمر رضي الله عنه بينا نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ طلع
علينا رجل شديد بياض الثياب واذ مع ما اضيف اليه صار كلمة فاذا حذف المضاف اليه للاختصار عوض عنه
التنوين وتنوين العوض ما عوض عن بعض الكلمة كتنوين تعيل بصغير يعلى وكتنوين جوار وكتنوين جندل فانه عوض
عن الف جنادل ويتصل بها ما فتكون للمجازاة الحقيقية ويزول عنها معنى المضي والاضافة وتصير مبهمة فتجزم بها
والظاهر ان اذ ما مركب كحيثما الا انها اسم بين اسمها وقد تقع اذ موقع اذا قال تعالى يوم يجمع الله الرسل فيقول ماذا
اجبتم قالوا لا علم لنا انك انت علام الغيوب اذ قال الله يا عيسى بن مريم فاذ بدل من يوم يجمع الله الرسل وهو مستقبل
قال ومنها اين وانى **اقول** اين وانى قد يقعان استفهاما عن المكان نحو اين زيد وانى زيد وفيهما
واخواتها اعجاز اذ اين نايب عن قولك افي الدار افي السوق افي المسجد واكثر بنيا لتضمنهما همزة الاستفهام وقد يقعان
شرطا نحو اين تكن اكن وبنيا اين على الفتح للتخفيف اذ تستثقل الكسرة بعد اليا وانى تكن اكن اي ان تكن في مكان اكن فيه بنيا
لتضمنهما ان الشرطية وقد يستعمل انى للزمان وللحال كمتى وكيف ومتى يستعمل للزمان فيهما يعني في الاستفهام والشرط
كقولك متى القتال ومتى تاتني اكرمك وعلة بنائه تضمنه للهمزة او ان الشرطية وايان للزمان استفهاما كمتى في الاستفهام
كقوله تعالى ايان يوم الدين اي متى ولا اذ في ايان تعجب لذا لا يستعمل الا في امر عظيم وقد يستعمل بكسر الهمزة والظاهر
انه فعلان لانه اكثر فغال فيمتنع الصرف ان سمي بها وكيف للحال استفهاما اي الحال المستفهم عنه صحة ومرض ونحوهما
نحو كيف اصبحت اي على اي حال من الاحوال وهو اسم لدخول حرف الجر عليه في قولهم على كيف تبيع الاحمرين اي الخبز واللحم
ولابدال الاسم منها ولاستقلالها كلاما مع الاسم اذا وقع بعده اسم نحو كيف انت اذ لا يصح دخول الحرف عليها لاستقباح
دخوله على ما هو بمعنى اذا بالطبع امن صحيح ام سقيم او على صحيح انت ولا يجاب عنه الا نكرة نحو صحيح لانها المسؤولة
بها في كل الصحيح جواب من هو ومنع المجازاة بها وان جزمها ما عند الاكثر بخلاف اخواتها من اين ومتى لانك اذا قلت كيف
تكن اكن لم يتعقد على الوفا به لانك ادعيت مساواته في جميع احواله من الاحوال ما لا يطلع عليها ولا يمكنك ما تمنيته بخلاف
قولك اين تجلس اجلس ويجوز ان يجاب عنها بالرفع لانه حينئذ لا يقتضي العموم بل ارتباط حال بحال اما اعرابها في نفسها فان وقع
بعدها فعل قدرت بالجار والمجرور فقدر كيف تقوم على اي حال تقوم واذا وقع بعدها اسم قدرت بالصفة وهي خبر مقدم
تقدير كيف انت صحيحا ام سقيم انت والدليل على انها اسم مرفوع اذا وقع بعدها اسم انها وقع بدلا او جوابا عنه مرفوع نحو
كيف انت صحيح ام مريض وكقولك صحيح في جواب كيف زيد لا ظرف بخلاف اين فانك تقول في جواب اين زيد البيت
او في السوق ولا تقع كيف كما عليه نحاة كفى كي بمعنى كيف وانى التي بمعنى كيف كقوله تعالى انى تؤفكون حكمها حكم كيف

كقوله تعالى فاتوا حرثكم انى شئتم وكقول الكميت انى ومن اين آبك الطرب من حيث لا صبوة ولا ريب فانى فيه بمعنى
كيف اذ لو كان بمعنى اين لزم التكرار **قال** ومذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما المفرد الى آخره **اقول**
منذ ومذ اسمان لوقوعهما جوابا لمتى وكم والاسم يجاب بالاسم وبنيا اما لشبههما بمنذ ومذ اللذين هما حرفان لفظا واصل معنى جر بهم
واما لقطعهما عن الاضافة المرادة فى المعنى دايما لتضمنهما ان المضاف اليه كقبل وقيل حركة ذال منذ لتساكنين وبالضم اتباعا
للميم كما فى منتن اذ النون حاجز غير حصين لانها خفية اذ هى غنة فى الخيشوم فان منذا ومذ يوم الجمعة مضافا اول المدة بحذف
المدة وبضمها ولذا بنى منذ على الضم وقول الحاجبى بنى مذ لوضعه وضع الحرف ثم حمل منذ عليه ضعيف لان اصله منذ
فخفف وسطه كما لسبهم بدليل انه يضم اذا لقيه ساكن نحو مذ الجمعة رجوعا الى اصله كما ضم ميم هم القوم واذا كان اصله ثلاثيا
لا يكون وضعه وضع الحرف وتنوعه يتضمن ذال مذ دايما وبنو سليم يكسرون ميمها ومذ اولى بالاسمية من منذ اذ الحذف
والتصريف لا يلحق الحروف الا المضاعفة نحو ان لجمودها وجزئيتها المتصلة به ولان وضعها للايجاز اذ الجملة ئ عن استفهم
والواو عن العطف والجار الموجز اجحاف ومعنى ما رايته مذ يوم الجمعة ما رايت مذ ذلك الوقت الى وقتى هذا الا انه
ترك الغاية للعلم به وقال الاندلسى اذا رفع ما بعدها جاز ان يعم الرؤية بعد ذلك الوقت اما اذا جر يمتنع ذكر ومعناهما
اما اول المدة اذا قدرا جوابين لمتى واما جميع المدة اذا قدرا جوابين لكم فان كان اول المدة يليهما المفرد المعرفة نحو ما
رايته مذ يوم الجمعة اى اول المدة المنفية فيها الرؤية يوم الجمعة وانما يليهما المفرد لتعين الاولية المقصوده والمعرفة
ليحصل تعيين الاولية الذى هو المقصود بالذكر الا ترى لو قلت مذ عشرون يوما لم تعين الاولية اى اول المدة
اذ يحتمل ان يراد به جميع المدة وهو الظاهر ولو قلت مذ يوم جمعة ثم يفيد تعيين اول المدة وان كان جميع المدة يليهما
المقصود بالعدد لان الغرض بيان المدة باسرها سواء كان نكرة وهو الاصل نحو ما رايته مذ يومان او شهر اى جميع المدة
المنفية فيها الرؤية يومان او شهر ويجوز ان يقع معرفة ايضا لاشتماله على المقصود والزيادة نحو ما رايته مذ المحرم
اى مذ ثلاثون يوما وتعريفه لم يخرجه عن افادة العدد وقد يقع بعدهما المصدر والفعل او ان او ان بمعنى المصدر
حتى يكونا مع ما بعدهما فى تاويل المصدر نحو ما رايته مذ سفره او مذ سافر او مذ انه سافر فيقدر بعدهما
زمان مضاف الى الواقع بعدهما من المذكورات فتقدير ما رايته مذ سفره مذ زمان سفره اى اول المدة زمان سفره وانما قدر
زمان لان المعنى عليه لانه لا يمكن ان يخبر عن الزمان الا بالزمان فان مذ مبتدا بمعنى اول المدة كما ياتى وما بعدها مصدر او
فى تاويله ولا يخبر عن الزمان بالمصدر وان جاز عكسه وانما حذف الزمان للعلم به ودلالة الفعل عليه واما الاعراب
فمنذ مبتدا ما بعده خبره لان معنى قولك مذ يوم الجمعة ومذ يومان اول المدة يوم الجمعة وجميع المدة يومان ولا شك ان
اول وجميع فى المثالين مبتدا وكذا ما فى معناهما وقد وهم الزجاجى فى قوله ما بعده مبتدا وهو خبر مقدم لانه على قوله
المعنى لا يخبر عن جميع المدة بانها يومان وكذا اللفظ لان يومان نكرة لا مصحح له فلا يكون مبتدا ويمتنع ان يقال ان
مصححه ان خبره ظرف مقدم عليه على رايه لان الظرف انما يكون مصححا اذا كان ظرفا له وجميع المدة فى قولك جميع المدة
يومان ليس ظرفا ليومان اذ لو كان ظرفا له لكان زايدا عليه نحو فى رمضان جمعات وليس زايدا عليه اذ ليس المعنى فى جميع
مدة انتفاء الرؤية يومان بل المراد هو ويسبب وهمه انه لما سمع ما رايته مذ سفره والمصدر لا يخبر به عن المكان بل يخبر
عن المصدر بالزمان جعل سفره مبتدا ومذ خبره لئلا يلزم تقدير زمان مضاف ثم حمل ساير المواضع عليه وجوابه ان الحذف

كثير وكون المبتدا نكرة بلا مخصص غير موجود وقال المالكى اذا وقع بعدها جملة نحو مذ سافر فهو ظرف مضاف اليه عند سيبويه
وابن خروف وان وقع بعده مرفوع وان قال الاكثرون انه مبتدا وذلك المرفوع خبره لكن الصحيح عندى وهو مذهب الكوفيين
انه ظرف مضاف الى جملة حذف صدرها فتقدير ما رايته مذ يوم الجمعة مذ كان يوم الجمعة ومذ يومان مذ كان يومان وفيه تخليص من
الابتدا بالنكرة ومن جعل جملتين فى حكم جملة غير رابط **قلت** اذا كان كذلك يختل المعنى حينئذ فان مذ اذا كان ظرفا مضافا
بمعنى اول المدة فى ما رايته مذ سافر وفى مذ كان يوم الجمعة كان المعنى والتقدير ما رايته فى اول مدة سفره وفى اول مدة حدث
يوم الجمعة وليس معناه ذلك قطعا لانه لا يمتنع ان راه فى اخره ووسط سفره او بعده وكذا فى يوم الجمعة فما توجه توجه يصح
المعنى واعراب الاكثرين خال عن الربط وهو ان يجعل موضع ما بعده فى موضع ظرف بان يقدر انهما فى الاصل بيان لظرف محذوف
فيكون تقدير ما رايته مذ يوم الجمعة ومذ يومان ما رايته زمانا اوله يوم الجمعة وزمانا جميعه يومان كما ابنا ته زيدا قايما
مقدرا بابناته نبا هو زيد قايم ثم حذف زمانا واقيم ما بعده مقامه ولم يعرف شطر بنايه ومفسر باعرابه لانهما يشعران
بمعناه فلا احتياج الى ان يعربا باعرابه بخلاف شطر المفسر بنا وقيل موضع ما بعدها جملة اخرى ولا موضع لها لانها
جواب لسوال مقدر وقال ابن يعيش قول سيبويه والزمخشرى ان مذ يضاف الى جملة مؤول بانه يقدر بعده مذ زمان
مضاف الى الجملة ثم حذف واقيم الجملة مقامه وجعل خبر المبتدا اذ مذ لا يستعمل الا مبتدا وما وقع بعدها الفعل
قوله ما زال مذ عقدت يداه ازاره فسما وادرك خمسة الاشبار يدنى خوافق من خوافق تلتقى فى ظل معترك العجاج مثار
قال ومنها لدى ولدن فيه تسع لغات لَدُن ولَدْن ولُدْن ولُدُن ولَدُ وَلَدْ وقال الحاجبى انما بنى لان وضع بعض
لغاته وضع الحرف فاجرى باقى اللغات مجراها لاتفاقها معنا لفظا ومعنى وتعليل البناء بهذا اشبه منه باحتياجها الى
المضاف اليه ويلزمها الظرفية والابهام الا انه ربما يجر بمن كما قال المالكى فان عند وفوق ونحوهما محتاجة الى الاضافة
ولازمة للظرفية ويجر بمن ولم تبن وما ذكره الحاجبى صحيح وان لم يكن الامر على ما قال المالكى وهو ان نونها محذوفة
من ثلاثها كلينى من تكن للتخفيف وهو الظاهر ولذا اذا اضيف الى المضمر يرجع الى اصلها نحو لدنه ولدى ويجوز ان
يضاف الى الجملة وان وليها غدوة جاز ان ينصب قال المالكى على التمييز او على انه خبر كان محذوفة قال لدن
غدوة حتى الاذ بخفها بقية منقوص من الظل قوقال الحاجبى النصب ضعيف لان غدوة مضاف اليه لكن كانه توهم ان نونها
تنوين وشبهها به لانها تثبت تارة وتحذف اخرى وكذى تغير الحركة قبلها فلم يجوزوا الاضافة ونصب نحو رطل زيتا
وهذا يدل على انه ليس تمييزا بل نصب تشبيها به ولا ينصب بعدها غير غدوة فيمتنع لدن بكرة بالنصب لكثرة وقوع
لدن غدوة فى كلامهم دون لدن بكرة وللكثرة اثر فى التغيير ولذا قيل ايش فى اى شى وغدوة معرفة فى كلامهم الا نادرا
ونكر بعد لدن ليخف بخروجه من شبه الفعل ولتنوين فيعلم انها غير مضاف اليه او لان نصبه للتشبيه بالتمييز والتمييز
نكرة فنكر ليتم شبهها به قال المالكى لدى مرادف لعند وقال غيره ان لدى لا يستعمل الا للقريب وعند قد يستعمل
للغايب كقولك وانت بحلب عندى مال وان كان بخراسان ولهذا القدر من التصرف والتوسع فيه اعرب بخلاف
لدى واخواته فظاهر كلامى الزمخشرى والحاجبى ان لدى ولدن بمعنى وقال المالكى ليس كذلك لان لدن مختص بما
هو مبدا نعم قد يستعمل لدن بمعنى عند كقوله تعالى وآتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما **قلت**
فعلى ما قال المالكى لم يكن لدى من اخوات لدُ ونحوها الا انه قريب منه لفظا ومعنى فبنى حملا عليه والفه يقلب ياء غالبا كالف

علي والى ما فات قصد عموم نفي الفعل للزمان الماضي جيء بعد الفعل المنفي بقط وقطّ وقُطُ وقَطْ نحو ما رايته قطّ
وانما بني لان من لغاته قط وهو وضع الحرف وقال المالكي لانه تضمن في وقيل لتضمنه المضاف اليه اذ معناه زمن المضي
ولذا بني على الضم كقبل واذا قصد للزمان المستقبل جيء بعوض وهو من العوض اذ كلما مضى جزء من الدهر يخلفه جزء اخر
بعد الفعل والمنفي نحو لا افعله عوض اي ابدا الا ان ابدا يقع بعد مثبت ومنفي ولم يبن لانه لم يقصد به تضمن المضاف
اليه ولذا يدخل التنوين واللام ومعنى عوض عوض العائضين اي دهر الداهرين ونظيره جمادى السي وقصاراه
فانهما بمعنى غاية الا انهما لم يستعملا الا مضافين بخلاف عام قال الاعشى رضيعي لبان ثدي
ام تقاسما باسحم داج عوض لا نتفرق اراد بالرضيعين المحلق ونداه اي تحالفا في بطن امهما والاسحم الاسود اراد به الدم
قيل حسن الاند بعض الدم في التحالف واذا اضيف او اضيف اليه يعرب فينصب في قولك لا افعله عوض العائضين وجر
في قوله ولولا نبل عوض في خطياتي واوصالي وعوض موضع قط وقد يقع قط بعد الفعل المثبت كقول بعض الصحابة
قصرنا الصلوة في السفر اكثر ما كنا قط وآمنه ومن الظروف المبنية الان وهو معرفة لانه موضوع لمعين وهو الوقت
الحاضر جميعه كوقت فعل الانشاء وحال النطق به او بعضه كقوله تعالى فمن يستمع الآن يجد له شهابا رصدا
وكقوله فاليت لا آسى على اثر هالك قدي الان من وجد على هالك قدي وقلما يقع غير ظرف كقوله صلى الله عليه وسلم
وقد سمع وجبة هذا حجر رمي في النار منذ سبعين خريفا فهو يهوي في النار الان حين انتهى الى قعرها فالان مبتدأ
هنا وحين خبره وبني قال المالكي لشبهه بالحروف في ملازمة لفظ واحد لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين
ووقت او لتضمنه معنى الاشارة كما مر في اسماء الاشارة وقال الحاجبي بناؤه لتضمنه لام التعريف كما مر في لغة الحجاز
وليس اللام فيه للتعريف لانه لام اثبت للتعريف وحذف عند التنكير وهذه ليست كذلك لانها لازمة ولانها لو كانت
للتعريف لاعرب ككل كلمة فيه لام التعريف سوى ما ذكر وكذا ليست اللام فيه اصلية لانه ليس في اللغة افعال
وهمزته همزة وصل ولانه تركيب لم يوجد في كلامهم وان قدرت همزته اصلية ايضا يكون ابعد لانه يلزم ان
يكون فعلا لا فهمزته اصلية وصلية وليس من بناء المعارف اما العلم فلتصدقه على كل زمان حاضر واما اسم الاشارة
فلانه لا ينه صلة اللام اما البواقي فظاهرة فتعين تضمنها اللام وضعفه المالكي بان التضمن للاختصار وزيادة الف
ولام غير معتد بها فيه ينافي الاختصار **قلت** وللحاجبي ان يعارضه بان زيادة حرفين في اول ما هي لعدم التصرف
فيها اللتي هي تصرف ينافيه وبان تضمنها الاشارة للاختصار وزيادة حرفين بلا فائدة ينافيه وقال ابو اسحق
انما بني لانه من اسماء الاشارة فبناؤه لاحتياجه الى لام التعريف اضمانا در فينبغي ان لا يحمل عليه وقال الزمخشري
بناؤه لشبه الحرف من جهة مخالفته الاسماء والافعال اذ اول وضعه مع الالف واللام وحق الاسماء ان يجرد عن اللام
ثم يلحقه **قلت** ذلك لام التعريف وهذه اللام زايدة ومنقوض بنحو الجماء الغفير واللات فانهما وضعا اولا باللام
قال ابو اسحق انما بني لانه من اسماء الاشارة وعلته الاحتياج الى قرينة الاشارة وهي لا تنفك عنه كالحرف عن متعلقه
ومن ضعفه وليس فتحه اعرابية لبقائها مع من نحو من الان وزعم الفراء انه منقول من آن الشيء اذا حان وقته ودخله اللام
وابقي على بنائه كقولهم اعييتني من شب الى دب وقوله صلى الله عليه وسلم انهاكم عن قيل وقال ولعل عليه لو كان كذلك
لم يدخله اللام ولا اشتهر فيها البناء والاعراب كما يقال من شب ودب وعن قيل وقال ومنها امس وهو مبني

بتضمنه
لام التعريف لانه معرفة وليس من سائر المعارف وحذف اللام منه لفظا خفيفا ولزمتها لان لفظا وان لم يكن التعريف
عند الاكثر مع انهما سواء في التضمن والظرفية والفرق ان مدلوله وهو تمام اليوم الذي قبل يومك واضح فيستغني عن علامة
التعريف لفظا ومدلول الان الطرف ما يدرك وهو الفاصل بين الزمانين فلم يستغن عما يشعر لفظا بتعرفه ولم يتضمن غد اللام
بل يعرف مدخولها فانه مع انه اسم اليوم الذي يلي يومك كما ان امس اليوم الذي يومك كما ان امس لليوم الذي يليه يومك
لان امس حضر وشوهد فاكتفى بالمشاهدة عن علامة لفظية لانها تقوم مقامها ولم يشاهد غد فليس فيه ما يقوم مقام
اداة التعريف فيعرف باللام ونحوها وامس معرب غير منصرف عند بني تميم كقوله رأيت عجبا مذ امسا عجائزا مثل السعالي
خمسا فان منع صرفه جره وفتح امس بعده واكثرهم انما يعربونه في الرفع خاصة فيقولون مضى امس خاصة بالضم وكان ذلك
امس على الكسر كقوله اعتصم بالرجاء ان عن باس وتناس الذي تضمن امس واذا نكر او ضيف او دخلها اللام اعرب
وسند بناؤه مع اللام في قوله واني وقفت اليوم والامس قبله ببابك حتى كادت الشمس تغرب ويكون وجه جره بباء محذوفة
كما روى الا دجل رجل جزاه الله خيرا فانه جر بمن محذوفة وكقولها اذا قيل اي الناس شر قبيلة اشارت كليب بالاكف
الاصابع اي الى كليب هذا قول المالكي وقد مر في غير المنصرف **قال** والظرف المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤه
على الفتح **اقول** لاسم الزمان شبه بالفعل لان الفعل دال على الزمان والمصدر بواضافة بعض الشيء اليه حسن
كقول النابغة على حين عاتبت المشيب على الصبا فقلت الما اصح والشيب وازع والوازع الناهي واوقع الفعل
على المشيب اتساعا والمعنى عاتبت نفسي لكان شيبي فاذا اضيف اليه نزل منزلة المصدر فانه يقع موقعه كثيرا كقولهم
تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وكقوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم وكقوله وقالوا ما تشاء فقلت الهو الى الصبح هذا قول
الزمخشري وقال المالكي وظاهر كلام الحاجبي انه مضاف الى تلك الجملة المصدرة بالفعل كما في الجملة الاسمية وكذى
يجوز اضافته الى الجمل الاسمية للمناسبة بينها وبين الظرف لان مدلولها معنى ايضا وان ركبت من اسماء الاعيان
والازمنة ظروف المعاني لا الاعيان واذا اضيف الى الفعل والى الجملة يجوز ان يبنى لشبهه باذ واذا في احتياجهما الى الجملة دون م
ليحصل تمامها وكذا اذا اضيف الى اذ لان بنائه ايضا انما حصل بالجملة الواقعة بعد اذ نحو جئتك يوم اذ قام
زيد ويجوز بقاؤه معربا لان اضافته واحتياجه الى الجملة عارض فلا يعتد به وانما اضيف الى الفعل والى الجملة الظرف
المبهم كما مر في المجرورات في الفائدة السابعة هذا الاطلاق قول الزمخشري والحاجبي وكثير وفصل ابن علي وكثير
وقالوا فان اضيف الى جملة مصدرة بفعل مبني فالراجح بناؤه والا فهو معرب عند البصريين وجاز بناؤه عند الكوفيين
لان ما اضيف اليه بالحقيقة هو الجملة وهو مبني الاصل فينبغي للمشاكلة او لاحتياجه اليها مصيرا كالحرف واختاره
المالكي مستدلا على النقل بقراءة نافع هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم والمشار اليه يوم بدليل قراءة السبعة بالرفع فلو جعل
الفتحة اعرابية لا يكون المشار اليه اليوم اذ الظرف غير المظروفة فيختلف معنى القراءتين وكقوله اذا قلت هذا حين اسلو
يهيجني نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر ومن العقل بان البناء في المضاف الى الجملة المصدرة بفعل مبني ليس للمشاكلة
والا لكان المضاف الى المعرب المبني اولى بالبناء منه نحو غلامك لانه مضاف اليه لفظا ومعنى ويوم في قولك هذا يوم قمت
مضاف الى المصدر معنى فيكون سبب بنائه شيئا اخر وهو شبهه بحرف الشرط في احتياجه الى جملتين فان حين
في حين قمت قمت يحتاج الى قمت وقمت كاحتياج ان اليهما في ان قمت قمت وشبه الاسم بالحرف سبب تام للبناء

قلت يوم في يوم قدمت مضاف الى المبني الاصل فهو كقوله ولي بالنساء من غلامك **قال** وكذلك مثل وغير مع
ما وان وان **اقول** وكذا يجوز بناء مثل وغير اذا اضيفا الى جملة مصدرة بما وان المصدريتين جوازا كمثل ما قام زيد
ومثل ان قام زيد وقال تعالى وانه لحق مثل ما انكم تنطقون كقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون
ذات اوقال لانهما مبهمان ولذا لا يعرفان بالاضافة فاشبها الظروف المبهمة فاذا اضيفا الى ما هو جملة من حيث الصورة
بنيا كالظروف المضاف الى الجملة او لان مثل يشبه الكاف معنى وغير كثيرا تقع بمعنى لا او الا و ذلك وان اقتضى بناءهما
مطلقا الا ان اضافتهما الى المعرب او الى ما الاصل فيه الاعراب منعها عنه فاذا اضيفا الى ما هو جملة من حيث الصورة
والجملة مبني الاصل من حيث احتاجا اليه وتعدد فيهما سبب شبههما وتغلب على سبب الاعراب فيبنيان وقول الجاربردي
انما بنيا لشبههما بالظروف من حيث كثرتهما وبناؤهما بالجملة بعدهما لان ما وان يستلزمان الجملة كاذ واذا فكما جاز بناء الظرف
المضاف الى اذ جوزنا كما اشبه الظرف لكثرته اذا اضيف الى ما يشبه اذ في احتياجها الى الجملة ضعيف لانه موهم ان
مثل في نحو قيامك مثل ما قام زيد مضاف الى ما وليس كذا وقلت صورة لانه من حيث المعنى مضاف الى المصدر ومعا سم
متمكن مفردا لا انه شي تقديري غير ملفوظ به فلم يعتبر ومعنى البيت لم يمنعها من التغريد على الماء والاصوات حمامة
ذكرتنا من نجبة محسنا على السير **تنبيه** انما نعرب الظرف المضاف الى الفعل عند البصريين واذا لم يصدر بحرف فان
صدر بشي كما يضاف الى فعل مبني ولذي لا خلاف في بناء يوم في قوله تعالى يوم لا تملك نفس لنفس شيئا وكذا انما يبنى مثل
وغير اذا اضيفا الى جملة مصدرة بما وان لانهما مبنيا الاصل فمثل وغير اذا اضيفا الى جملة مصدرة بهما كانا كالظرف
المضاف الى فعل مبني وقال المازني علة بناء مثل في نحو مثل ما تركيبه مع الحرف فاحتاج اليه قال المالكي الاكثر على ان الاسم
الناقص الدلالة اي الذي لا تتم دلالته على ما يراد به الا بما يضاف اليه اذا ناسب الحرف بعدم قبوله التعريف باللام والتثنية
والجمع والنعت والاشتقاق كغير ودون وبين يجوز ان يبنى اذا اضيف الى مبني لان تلك المناسبة تقتضي بناءه مطلقا
لكنها ملغاة في اضافته الى المعرب معتبرة في الاضافة الى المبني للمشاكلة وغير اولى بالبناء لوقوعها موقع الا ولا نحو ما قام
غير زيد وزيد غير بخيل ولا جبان وامثلتها قوله تعالى وانا منا الصالحون ومنا دون ذلك وقوله تعالى وحيل بينهم وبين
ما يشتهون وقوله ولم يمنع الشرب غير البيت فان كلها مفتوح مع انها في محل الرفع ثم قال وعند الزمخشري وابن
عصفور ان مثل كغير في جواز البناء اذا اضيف الى مبني كقراءة نافع وابن كثير وانه لحق مثل ما انكم تنطقون بالفتح مع
انه نعت لحق وكقوله واذ ما مثلهم بشرا بالفتح مع انه مبتدا ثم ضعف رايهما بان مثل عار من نقص
الدلالة الا انه يصغر ويثنى ويجمع ويشتق منه فاشبه تام الدلالة وما استشهدا به معرب فقوله تعالى مثل ما حال
من مستتر لحق لانه اسم فاعل حذف العنه نحو بر وسار ثم قال وعندي ان اضافة الناقص الدلالة الى
المبني لا يصلح علة لبنائه وان لم يتصرف لان الاضافة من خواص الاسماء فتغلب سبب البناء لان الراجح الى الاصل
راجح على المخرج عنه ولذا رجح شبه اي بكل في لزوم الاضافة عليه بحرفي الشرط والاستفهام في المعنى واذا آل الامر
الى هذا فنقول قوله غير ان نطقت حال او مستثنى وفاعل يمنع الشرب مانع وحذف العام بعد نفي او نهي كثير كقوله
صلى الله عليه وسلم لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن اي لا يشرب شارب
وكقوله ان كان لا يرضيك حتى تردني الى قطري لا اخالك راضيا اي لا يرضيك مرض وكقوله تعالى بعد النهي

ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله اي لا يحسبن حاسب ودون ذلك وبينهم في الآيتين صفتان اقيمتا مقامي موصوفيهما
تقديرهما وما صنف دون ذلك وحيل حول بينهم وحول مصدر حيل **اقول** ولئن سلم ان مذهب الاكثر ما
ذكره لكن لا نسلم ان علة جواز بناء غير ومثل عند الزمخشري ما ذكره بل ما ذكرنا وتقدير التغريد في حق ليس والحق بناء
مثل والمعنى على الوصفية لا الحالية ومطلق الاضافة لا يمنع البناء والا لا عرب حيث وحذف الفاعل ممنوع وما انشد
وان صح نشاذ لا يقاس عليه **قال** المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشي بعينه **اقول** لما فرغ من الاسم المعرب
وما يختص به من الاحوال ومن الاسم المبني واحواله الخاصة به شرع في احوال شاملة لهما وهي التعريف والتنكير فان التعريف
من حيث انه يوجب البناء في يا رجل وقبل ويمنع الصرف في احمد وكذا التنكير من حيث انه يوجب العكس فيما ذكر من الامثلة من النحو
فيجب ذكرهما فيه فقال الاسم سواء كان معربا او مبنيا اما معرفة وهي لغة مصدر بمعنى العرفان وكثيرا يراد بها ما يقابل الجهل
بوريد كر المعهود واستدلال بالآثار ولذا لم ينقل للباري تعالى انه عارف ثم صار بمعنى الشي المعروف كالخلق بمعنى المخلوق
واللائق تقديم النكرة لان الاحتياج اليها اشد لانها تصلح لكل فرد من كل امة فهي الاصل ولذا تحتاج المعرفة
الى اعتبار او اثر لكن بدا بالمعرفة لشرفها اذ هي اعظم فائدة ولان حدها لم يشمل على عدمي واصطلاحا ما وضع لشي
بعينه قوله ما وضع اي الاسم الذي وضع يشملهما وغيرهما فقال بعينه اي لمعين متشخص في الخارج ليخرج
النكرة وذلك باعتبار المخاطب فان اكثر النكرات معروف عند المتكلم كقوله عندي ثوب ولي بستان فانه يعرفهما
ويقصدهما دون المخاطب وقلما لا يعرفه ايضا كقوله اطلب غلاما اشتريه وداراً اكتريها ويمنع ان يجد بامر لفظي فيقال هي ذات اللام
او الاضافة لانها انما كانت معرفة باعتبار المعنى فان اللئيم وغيرك في ولقد امر على اللئيم يسبني وجاءني رجل غيرك
ذو اللام ومضاف ولم يتعرفا ومنه ارسلها العراك ومررت به وحده لعدم القصد باللام والاضافة التعريف فلا يمكن
ان يحد بامر لفظي ولم يشترط في التعريف تعين المدلول للمخاطب وانما الشرط كون اللفظ موضوعا لمعين في الخارج على خلاف
وضع النكرة مع قصد المتكلم به موضوعه حتى لو لم يقصده كما في قوله وارسلها العراك لم يحكم بتعريفه **فان قيل** الرجل
يصلح لكل معهود من ذكور بني آدم وانت لكل مخاطب عنه فلم يخصا المعنيين فيكونا كرجل **قلت** الرجل موضوع لرجل
معين باعتبار عهد وحضور وكذا انت موضوع لمخاطب معين فيه يقصد المتكلم ذلك المعين عند التلفظ بها يعني اذا قصد
الى رجل معين يتلفظ بالرجل للدلالة عليه فلا يصلح بذلك القصد لغيره من المعهودات بخلاف رجل فانه وضع لغير
معين منه فان قصد به معين منه فيه لم يجز ويعلم منه انه لا يرد على قول الزمخشري اسم الجنس اي النكرة ما علق
على شي وعلى كل ما اشبهه قول الحاجبي المعارف كلها غير العلم يدخل في هذا الحد لان كلا منها يصلح للشي ولكل ما اشبهه
وتحقيقه ان الاسم ان كان وضعه للمعنى بحيث يدل ذلك الاسم من حيث هو لا من جهة قرينة منضمة اليه من الخارج
على معين لا غير فهو العلم وان كان يدل على معين لا من حيث هو ذلك الاسم بل بقرينة تنضم اليه من الخارج فهو المعرفة
غير العلم ثم يتنوع بحسب خصوصية القرينة المنضمة الى كل نوع يعني انما يصح ذكر هو او الرجل في نحو الرجل قائم
او هو قائم اذا تقدم ذكر رجل او ما اشبه ذكره والا لا يصلح ذكرهما ويصلح ذكر زيد وان لم يتقدمه ذكر شي واذا
دل الرجل على غير ذلك الرجل يكون بقرينة اخرى وبقصد آخر فلم يدل الرجل من حيث هو على كل معين من ذكور بني آدم
والمعرفة سبعة انواع المضمر العلم اسم الاشارة الموصول المنادى ذو اللام المضاف ويتحدد في المعرف باللام

والعلم ود واللام سو المعين بوجه ما بعد ان كان لواحد من الجنس نحو عباس اذا دخله اللام خارج منه ثم اللام
ان كان لمدلول مدخولها حضور حسي باعتبار تقدم ذكره كقوله تعالى فارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون
الرسول او باعتنا الابصار كقولك لمن يسدد سهما ولمن راى رجلا القرطاس وما فعل الرجل القرطاس هراك
لو امراه او باعتبار الحديث كما يحكي عن رجل ثم ياتي ذكر الرجل فيقول اتى الرجل كلها باعتبار الخارج مميز معهود رجل
بينك وبين مخاطبك فهي عهدية خارجية وان كان الحضور علمي كقوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم واذ هما
في الغار واذ ناداه ربه بالواد المقدس وكقولك خرج القاضي اذا لم يكن في البلد الا قاض واحد فعهدية
ذهنية وعليه يحمل قول الحاجبي وتدبا في اللام لواحد اي ذو اللام لواحد متخصص في الخارج باعتبار عهديته
في الذهن اي علم المتكلم والمخاطب صحيح اطلاقه عليه لمطابقته في المعقولية فيطلق ذو اللام على ذلك الخارجي
لمطابقة الذهني كقولك ادخل السوق لمن لم يعهد بينك وبينه سوق في الخارج والا فجنسية ثم ان لم تخلفها
كل فهي لتعريف الحقيقه من حيث هي هي من غير نظر الى عموم وخصوص نحو اشتريت اللحم فانه لا يريد كله
ولا بعضا معهودا منه بل اردت تعريف طبيعته لا غير وان خلفها كل فهي استغراقية فان خلفها دون
تجوز كقوله تعالى خلق الانسان ضعيفا فهي للشمول مطلقا اي عم الافراد والخصايص ويستثنى من مدخوله
كقوله تعالى والعصر ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا ويمتنع ان يكون من مستتر لفي خسر لانه ليس المسيح
للاستغراق كما ياتي وخبره ونعته يتوافقان لفظه كقوله تعالى لا يصليها الا الاشقى الذي كذب وتولى
وقد يتوافقان معناه كقوله تعالى او الطفل الذين لم يظهروا على عورات النسا وحكى الاخفش اهلك الناس
الدينار الحمر والدرهم البيض وان خلفها تجوزا وهي اللتي يحتاج الى قرينه نحو زيد الرجل يعني الكامل الرجولية
الجامع لخصايصها فان هنا تجوزا لاجل المبالغة والفرق بين الجنسية والعهدية ان الضمير اذا اقيم مقام نفي عمر
مدخول الجنسيه لا تفيد فايدته فانك لو قلت بدل الرجل خير من المراة وان الانسان لفي خسر الا الذين
هو خير من المراة وانه لفي خسر لم يفهم المراد لان الضمير لم يوضع للجنسية ولا يدل على الحقيقه فالعايد في قولك
الدينار تحبه للحقيقه ويفهم منه خطا من ذهب الى ان فاعل نعم جنسي ثم اتى به مضمرا نحو نعم رجلا زيد واذا
اقيم تمامه ما فيه العهدية كقولك قعد للحكم حين عهد مخاطبك بالقاضي يستقيم المعنى **فايدة** اصل اللام
تعريف الغايب ويعرض للجنسية ان يعرف الحاضر نحو هذا الرجل فان اسم الاشارة جعلها التعريف الحاضر لانه
للحاضر وهما كشي واحد ولذا لا يفصل بينهما اذ يمتنع جاء هذا اليوم الرجل وقد يعرض التي للعهدية الغلبة
كالصعق فانه اسم رجل اطعم الناس فسفت الريح في جفانه التراب فسب الريح فاصابته الصاعقة فقالت
العرب كان الصعق كني وفعل الصعق كني على الحوالة على العهد المقدم ثم اطلق عليه من غير حوالة على العهد
فصار علما له دون من اصيب بالصاعقه **مسله** تبدا اللام في الذي واخواته لتحسين اللفظ الجاري على المعرفة
كصورة المعرفة ثم المشهور ان اللام وحدها معرفه ونص سيبويه ان همزتها زايدة كهمزة انقطع لوجوب حذفها
في الدرج ولم يعهد وجوب حذف همزة القطع وايضا الدال على التنكير حرف واحد كصه فينبغي ان يكون الدال
على التعريف كذلك لان العرب كما تحمل على النص تحمل على الضد ولا يلزم من قول الرجل اذا نسي فتذكر ولم يرد قطع

كلامه ال واتفا على اللام ان يكون للهمزة مدخل في التعريف كما توهمه المالكي والخليل حكم باصالة الهمزة وانها
مقطوعة في الاصل كهمزة ايمن الله عند من جعله جمع يمين ثم جعلت للوصل واختاره المالكي مستدلا بان وضع
كلمة مصدرة على حرف ساكن لا نظير له وبان فتح همزة وصل بلا سبب لا نظير له وانما فتحت همزة ايمن عند من
جعلها في الاصل للوصل لئلا ينتقل من الكسرة الى الضمتين من غير حاجز حصين ولا يصلح طلب التخفيف لان يكون سبب
فتحها لانه مصلحة لفظيه فلا يجوز ثبوتها اذا ادت الى مفسدة المعنى وهنا اذا فتحت التبست بهمزة الاستفهام
وبانه يجب حذف همزة الوصل اذا حرك ما بعدها نحو ره زيدا فان اصله اراه ثم نقل حركة الهمزة الى الرا ولم يحذف
همزة ال اذا حرك اللام ويقال الحمر باثباتها اذا نقل حرك همزة الاحمر الى اللام قراءة ورش الآخرة وبانها تقطع في يا الله
فثبت انها كهمزة ام الا انها حذفت لانها كثيرة تخفيفا **قلت** عليه يمنع اما لانها لا ان حذفوا ول التساني
لا نظير له او سبب فتحها طلب التخفيف وهي اولى بالفتح من همزة ايمن لان استعمال ال التعريف اكثر منه ولان اللام
امتزجت بمدخولها معنى وصار ككلمة والهمزة كجزء من اللام لانها حينئذ للتلفظ ولو كسرت لثقلت لكثرتها في كلامهم
من مصالح لفظية مودية الى مفاسد معنوية اي الى التباسات فان امدد واعضض يخففان بنقل حركة عينهما
الى فايهما وادغامها امد وعض وان التبسا بالمبني للمفعول من الماضي مع ان اللبس هنا يدفع سهلها القاف وتسهيلها
لا تقال بسبب الالف المبدل منها في الدرج فلو كانت زايده يلزمه مزيد الفرع على اصله لانه مشترك الالزام اذ لو كانت
اصلية يلزم ذلك ايضا مع ان الفرع قد يثبت حيث لا يثبت الاصل فان الالف المبدل من يا الاضافه يثبت
مع التا في يا ابتاه دون اليا اذ يمتنع يا ابتي وانما وجب حذف همزة اراه دون الاحمر اذا حرك ما بعدهما بنقل الحركة
لان الرا اذا تحركت كانت حركتها كالاصلية لانها حركة الحرف الذي هو من كلمتها بخلاف اللام اذا تحركت بحركة
ما بعدها فانها عارضته من كل وجه وانما ثبت في يا الله للتعظيم سواء قيل هي للوصل في اصلها او للقطع ثم لزمها
الحذف واعلم انه على الوجهين امتزجت اداة التعريف مع مدخولها لفظا وخطا لاتحادهما معنى ولذا تقدم
الجار عليها نحو بالرجل بخلاف ان يمه مررت ادبها تعين مدخولها ويكمل تعينه فهي مع مدخولها كالمفرد قصد به
التعيين كالمضمر والعلم فنزلت منزلة جز من مدخولها كالسين فانها تعين مدخولها للاستقبال ويكمل دلالته
لان التعيين كمل وهي اولى بالمزج من حرف الاستقبال لانه ليس مع مدخولها كالمفرد قصد بها الاستقبال
لانه لم يوجد ذلك المفرد ولذا لا يفصل بين اللام ومدخوله ويفصل بين حرف الاستقبال ومدخوله كقوله
وما ادري وسوف اخال ادري اقوم ال حصن ام نساء ولذي فعل بقد كقوله لقد ارسلوني في الكواعب لعيا
فقد عاني راعي الكواعب افرس تقديره فقد افرس راعي الكواعب وحتى انى فسكن اليا وفصل وقد يراد في
العلم كقوله ولقد جنيتك اكموا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الاوبر وهو علم لضرب من الكماة وفي اراد اوبرم
الحال كقوله تعالى ليخرجن الاعز منها الاذل اي ذليلا وكقولهم ادخلوا الاول فالاول اي اولا فاولا وفي التميز
كقوله رايتك لما ان عرفت وجوهنا صددت فطبت النفس يا قيس عن عمرو ومنه الحديث ان امراة
كانت تهراق الدماء اصله يهراق دماؤها فاسند الى ضميرها مبالغة ونصب دماء على التميز فادخلت عليها
اللام وربما زيدت فلزمت نحو اليسع واللات وجاء عن العرب خرج جاء الرجل خير منك ومثله فقال المحققون

انما حالان اللام للجنس نكانه نكرة باعتبار الخارج اى اللام اللتى لتعريف الحقيقة يصح اطلاق مدخوله
على الخارجى لوجود الحقيقة فيه وقال الحاجبى لما وافقها فى المعقولية فاذا اطلق على الخارجى باعتبار وجود
الحقيقة فيه لا باعتبار العهدية جاء التعدد بوجود الحقيقة فى متعدد فيكون كل من المتعدد ذكرة باعتبار
الوجود الخارجى فيجرى عليه حكم النكرة من الوصف بالنكرة ونحوه وقال الخليل بل اللام مقدرة فيها كما ان اللام
فى قولك جاء الجماء الغفير فى نية الالغاء ليكون فى نحو طرا وقاطبة وقيل لام الرجل فى المثال المذكور فى حكم
المطروح وقال المالكى مشكل وخير منك بدلان لا صفتان ولا احتياج الى تاويل **قلت** المفهوم منها
الصفة فكيف يجعلان بدلين وقد لا يوجد فى غير الصفة ضمير لا بد منه للربط وكان الضمير مضافا اليه لو وجد الصلة
ووجد مضافه معرفا باللام حين عدمه نحو مررت برجل حسن الوجه بتنوين حسن والمعنى حسن وجهه فقال
اكثر البصريين الضمير محذوف للطول وتقديره حسن الوجه منه نحو السمن منوان بدرهم وعلى هذا يكون الوجه
فاعلا وقال الكوفيون واختاره المالكى ان الوجه فاعل حسن وان اللام عوض من الضمير وكان اصله حسن وجهه
مستدلا بان اللام مغن فى نحو مررت برجل فاكرمت الرجل لجار ان يعنى عنه فى كل ما يتعين للاول ولذا جاز مررت برجل عن الضمير
حسن وجه الاب واختلف فى مررت برجل حسن وجه اب اذ لا ضمير ولا لام **قلت** ليس اللام مغنيا عن الضمير
اى ليس القايم مقامه فى مررت برجل فاكرمت الرجل اللام بل الاول معادا معرفا باللام وفى مررت برجل حسن الوجه ليس
الاول معادا ولان العوض يكون فى موضع المعوض عنه الا اذا كان فى كلمة نحو اسم وابن وانما عرف الوجه باللام فى
نحو مررت برجل حسن الوجه بنصب الوجه او جره وكان اصله وجه بعد ان اسند حسن الى المضمر القصد الى بقاء التعريف
لا ان اللام عوض عن الضمير ومنه قوله تعالى واما من طغى واثر الحيوة الدنيا فان الجحيم هى الماوى واستدل البصريون
باجتماعه معه فى قول طرفة رحيب قطاب الجيب منها رفيقة بحس الندامى بضة المتجرد مع انه لا ضرورة
فى تعيين ذكرهما لا نفكاك تاجة عوض وواو مع اجتماعهما فى وجهة **قلت** التاء ليست عوضا حقيقيا
بل عوضا بمعنى ان الكلمة بسببها لا تخرج عن الثلاثية وسعل بها حتى لا يلزم حذف الواو من ورد **فان قيل**
اللام فى البيت لمجرد التعريف فنقول فيكون فى غيره كذلك طردا للباب ثم قال المالكى اذا صح التعويض قاس
عليه ما سمع من نظيره ولا تقدح فيه عدم استعماله فى صلته وغيرها كما لا تقدح فى كون تنوين حينئذ عوضا
من المضاف اليه امتناعه فى اذا وغيرها من ملازمات الاضافة ولم يحمل المالكى المعرفة بل عدد انواعه
ثم قال وما سواها نكرة وقال لا يخلو حد عن استدراك عليه لان لنا اسماء معرفة معنى لا لفظا كقولهم كان ذلك
اول من امس وعاما اول فان مدلولهما لا اشياع فيه مع انهما نكرتان وبالعكس كاسامة فانه فى الشياع كاسد
وفى منع الصرف والاضافة ودخول اللام فيه واستحسان مجيئه مبتدأ وصاحب الحال كجره واسما مما هو معارف
ونكرات كواحد امه وعبد بطنه فانهما معرفتان عند الاكثر للاضافة وبعض جعلهما نكرتين وادخل عليهما رب
ومنه ذو اللام الجنسية فانه معرفة لفظا نكرة معنى لشياعه ولذا يوصف بالنكرة نحو مر بالرجل خير منك وبالجملة
كقوله تعالى واية لهم الليل نسلخ منه النهار **قلت** الاعتبار بالمعنى واول وعاما فى اول من امس وعاما
اول نكرتان وعدم شياعهما العدم تورد مدلولهما فى الخارج بسبب ضميمتهما واتحاد مدلول الشى فى الخارج

الصلة

عن الضمير

لا يوجب تعريفه كشمس وقمر واسامة معرفة لان مدلوله معين ذهنى وشياعه فى الخارج لما سيأتى بل لا انها نكرة معنى
وان جعل ضمير بطنه لمعين فمعرفة ولا يدخله رب والا فنكرة وقد مر الكلام فى مر بالرجل خير منك مع ان الحق ان ذا اللام
الجنسية بالحقيقة معرفة **تذنيب** واهل اليمن يجعلون مكان لام التعريف الميم ومنه ما روى نمر بن تولب
عن النبى صلى الله عليه وسلم ليس من امبر امصيام فى امسفر ولم يرو غير هذا الحديث وكقوله ذا خليل وذا يعا تبنى
يرمى ورائى بامسهم وامسلمة السلمة الجارة وتعريف يا رجل قيل بلام حذف لفظا وبقى مرادا كما بقى ارادة الاضافة
فى قوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال والاولى والاظهر ان تعريفه بالمواجهة والاشارة اليه لان الاشارة معرفة
فمع المواجهة اولى لا بيا **قال** واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب **اقول** الامكن فى التعريف الاقل
التباسا بغيره ضمير المتكلم لانه يدل على المراد به بنفسه وغير صالح لغيره ومشاهد مدلوله اذ انا لا يلتبس بغيره بخلاف انت
فانه قد يلتبس بغير من قصد بالخطاب ثم ضمير المخاطب لانه دال بنفسه على المراد به ومواجهة مدلوله ثم العلم لانه
دال على مدلوله على الاختصاص ولم يوصف به ثم ضمير الغايب المعين مرجعه نحو زيد رايته اما اذا لم يتعين فلا نحو
زيد وبكر رايته ثم المشار اليه والمنادى وهما قريبان ثم الموصول ويزيد وضوحه بزيادة وضوح صلته ثم المعرف
بالاداة والمعرف بالاضافة تعريفه بحسب المضاف اليه والمضاف الى الاعرف اخص مما يلى ذلك الاعرف فى التعريف
فالمضاف الى المبهم اخص من ذى اللام فيجوز جاء غلام هذا العالم ويمتنع جاء الرجل غلام هذا وعلى هذا يكون المضاف
الى المضمر اعرف من العلم فينبغى ان يمتنع جاء زيد صاحبك على النعت لكن جوزه الاكثر لان العلم قريب جدا من المضمر
فى التعريف لانه اعرف من المضمر الغايب مطلقا والمضاف انقص تعريفا منه لان تعريفه اليه منه فيساوى تعريفه تعريف
العلم فيوصف به وظن بعض امتناعه كما مر فى النعت وقد يزيد تعريف المفوق لعارض عرض له على تعريف الفايق
فان ذا اللام والموصول فى قولك لحاضر بك للكبير منكما او للصغير منكما او للذى سبق منكما او للذى تاخر منكما اعرف من
المضمر المخاطب بهما فى قولك لك الف وكذا الموصول اذا اشتهر صلته يصير به اعرف من العلم والمضمر ومنه وامن حفر بير
زمزماه فانه امن من واعدا المطلباه وقال ابن السراج اعرف المعارف اسم الاشارة لانه يتعرف بشيئين الحس
والقلب ويعرف البواقى بشئ واحد واجيب ان العلم تعريفه ذاتى لانه يتعرف حاضرا وغايبا واسم الاشارة لا يتعرف
الا بحضوره والاشارة اليه وقال الكوفيون اسم الاشارة اعرف من العلم لانه قد يعرض التنكير للعلم نحو رب احمد وتتفق
له الشركة فيدخله اللام نحو العمر اجيب ان زيادة التعريف بحسب زيادة التميز لا بلزوم التعريف فان نفيضك معرفة
مع علم لزومه الاضافة وغيرك نكرة مع لزومه اياها وقال ابن كيسان ان ذا اللام اعرف من الموصول لوصفه به كقوله
تعالى قل من انزل الكتاب الذى جاء به موسى والموصوف اخص او مساو ولا قايل بمساواتهما فيكون اخص **قلت**
كما يحتمل الوصف يحتمل البدل وان يكون الذى معمول مقدر ولا يسبب اصل بمحتمل **قال** العلم ما وضع لشئ
بعينه غير متناول غيره الى آخره **اقول** المراد العلم الخاص اذ كل اسم علم على مسماه والعلم لغة من العلامة
او من العلم لحصول العلم بمسماه بعينه منه من غير ما استدلال عليه باشتقاق او غيره والمعنى العلم اللفظ الذى وضع
لشئ الى آخره وقال الحاجبى قوله لشئ بعينه جنس لجميع المعارف **قلت** فيه نظر لانه لم يتوقف تصور
المضمر واسم الاشارة والموصول على تصوره ولذا لم يذكر فى حدودها نعم هو عرض عام لها وفصل لذى اللام وخاصة

نسرى صح

[illegible]

للنادى والمضاف جنس للعلم **فان قيل** هلا يكون قوله المضمر ما وضع مقدرا بقولنا المضمر الاسم المعرف الذى وضع
لمتكلم فيكون جنسا **قلت** يلزم تكرار الوضع اذ الاسم متضمن الوضع لان الكلمة جنسه وكذا المعرف لان حده
ما وضع لشئ بعينه وقد ذكر الوضع فى حد العلم وعلم منه ان قوله المضمر ما وضع مقدر بان المضمر اللفظ الذى وضع
للمتكلم او الى آخره وهكذا التقدير فى كل حد ذكر فيه ما وضع وقوله غير متناول لغيره لخروج ساير المعارف لان كلا منها
يستعمل لمعين اخر واخرها انك تقول انت لزيد اذا خاطبته وكذا لعمرو اذا خاطبته وبهذا القدر حد الزمخشرى
العلم وزاد عليه الحاجبى وقال بوضع واحد لدفع وهم من يتوهم ان العلم المتعدد مسماه لا يدخل فى هذا الحد لانه
اذا سمى بزيد رجل ثم سمى به اخر فانه يتناول غير الاول فلا يكون الحد جامعا فاذا قيل بوضع واحد دخل ذلك العلم
ايضا لان تناوله غيره يكون بوضع آخر ولا يخفى ان اسماء الله تعالى اعلام قال الحاجبى اجمع وبابه لم يجعل قسما براسه
من المعارف لان تعريفها بتقدير الاضافة فيه فان قولك اشتريت العبد اجمع تقديره اجمعه اى كله لكن حذف المضاف
اليه للعلم به اذ ليس الا ضمير المتقدم ولم يتضمنها اذ دل عليه ما تقدمه فلا يبنى كقوله تعالى وكلا آتيناه بخلاف قبل وليس
علما لاجمعه حتى يجعل بابا براسه اذ لا حاجة اليه ولا نظير له والمالكى قال العلم هو المخصوص مطلقا غلبة او تعليقا
بمسمى غير مقدر الشياع او الشايع الجارى مجرى المخصوص قال لخرج بقوله المخصوص اسم الجنس نحو رجل وبقوله
مطلقا المضمر فان انا مخصوص باعتبار انه لا يتناول غير الناطق به وغير مخصوص باعتبار صلاحيته لكل مخبر عن نفسه
وكذا اسم الاشارة وقوله تعليقا او غلبة بيان لصنفيه لا اخراج لشئ منه واريد بالتعليق تخصيص الشئ بالاسم
قصدا وبالغلبة تخصيص احد المشتركات بالاسم اتفاقا كتخصيص عبد الله بابن عمر ويثرب بالمدينة وبقوله
غير مقدر الشياع نحو الشمس والقمر لانهما وان خصا بالفعل شاعا بالقوة ودخل بقوله او الشايع الى آخره العلم الجنسى
كاسامة وذؤالة وشبوة للاسد والذئب والعقرب فانها علم من حيث اللفظ اذ لا يضاف ولا يدخلها اللام ويمنع
الصرف ثعالة وكيسان للثعلب والغدر ومن حيث المعنى شايعة الا انها تستعمل كذى اللام المعهود فيقال هذا اسامة
اى هذا الاسد والجنسى فيقال اسامة شر ذؤالة مقصودا فيها الشمول كما اذا قيل الاسد شر من الذيب **قلت**
على ما ذكر يكون رجلا مثل انا لانه لا يتناول غير الذكر من بنى آدم ويصلح لكل ذكر منهم وانا انما يصلح لمخبر عن نفسه
معين لا لكل مخبر عن نفسه فان ما وضع له يكون نكرة كمتكلم **قال** النكرة ما وضع لشئ لا بعينه **اقول**
هى فى الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى المنكور وخص بانه لفظ وضع لواحد من امة من غير تعيين يعنى يتناول كل فرد
منها على البدل نحو رجل فانه يصلح لكل ذكر من بنى آدم وكل نكرة عمومها اكثر من غيرها فهى انكر منها فشئ انكر من جسم
وهو من حيوان وهو من انسان قال الزمخشرى العلم ما علق على شئ بعينه غير متناول ما اشبهه اراد بذلك التعلق
فلا يرد عليه انه ان اراد بقوله بعينه الخصوصية المانعة من الشركة لم يحتج الى قوله غير متناول ما اشبهه وان لم
يرد به اياها يدخل فيه جميع المعارف اذ يقول اراد به الخصوصية المانعة من الشركة من غير احتياج الى قرينة تنضم
اليه لان ما هو كذلك يصلح ما اشبهه وهو ساير المعارف وقيل النكرة ما يتعرف باللام ويخرج عباس وحارث لانهما
لم يدخلها اللام لتعريفهما بل لتعلم انها صفة فى اصلها فوايد الاولى العلم اما اسم او كنية او لقب لانه ان اضيف اليه
اب او ام قال الاندلسى او ابن نحو ابن حاية فانه كناية عن الغراب فهو كنية ومعنى فعله من كنى اذا ستر واصله كنى فقلب

[margin] هو ابو جاد نحو رسالة ... مارن ... صاحب ... [illegible]

كما فى تظنى والآتان دل على مدح او ذم فى مسماه فهو لقب والا فهو اسم الثانية العلم اما مفرد وهو ما كان بكلمة واحدة
واما مركب وهو ما كان باكثر من كلمة فان لم يكن قبل التسمية بين اجزائه ارتباط فهو مثل بعلبك وان كان فهو اما جملى
نحو برق نحره واما اضافى نحو عبد الله **تنبيه** اذا سمى بنحو النجم واضرب عد من التسمية بالمفرد ومنقول لان المفرد
لا بالمركب لان ما اتصل لمعنى بما اتصل به منزل منزلة جزئه كحرف المضارعة بخلاف ذهب اذا سمى به فانه عد مركبا
ومنقولا منه الثالثة العلم ان كان قبل كونه علما مستعملا لغيره سوى كان مصدرا كسعد وفضل واياس مصدر آسه
اذا اعطاه وليس مصدر ايس مقلوب يئس لان مصدر المقلوب يوافق الفعل الاصلى لا المقلوب او جامدا غيره
كاسد او اسم فاعل كحارث ونايلة اسم امراة من النول وهو العطاء او مفعول كمسعود او صفة مشبهة كحسن او ماضيا
كشمر اسم فرس من شمر ذيله اذا رفعه وكذا كعسب من الكعسبة وهو عدو شديد او مضارعا كتغلب ويزيد
او جملة كبرق نحره واطرقا فهو منقول وهو قريب من المنقول الاصولى وهو المجاز المشتهر فى المعنى المجازى ولم يسمع
علم منقول عن حرف ولا عن مبتدا وخبر ولا عن امر دون اسناد الا اصمت اسم مفازة خالية وزاد بعض
منقولا من الصوت وعنى به ببة قال المالكى والظاهر انه منقول من الصفة يقال ببب الصبى اى سمن فهو ببب
وببة وما سواه مرتجل كسعاد اسم امراة واُدد رجل فان لم يخالف نظايره من النكرات وهو قياسى كغطفان
اسم ماء وحمران وفقعس وحنتف اسماء رجال اذ نظايرها خفقان وسرحان وعنسل والاشاذ وهو ما لم يوجد
له اصل فى النكرات والمخالفة اما بفك الادغام كمحبب وهو اسم رجل او بفتح ما يكسر من نظيره كموهب وهو اسم
رجل وموظب اسم موضع او بالعكس كمعدى من معدى كرب فان قياس معتل اللام الفتح كمرمى وموى ومعلى
من علي وقيل اصله معدى بالتشديد فخفف والكرب الفساد ومنه صيقل اسم امراة لان نظيره من النكرات
الفتح كضيغم وصيرف او بتصحيح كمدين اسم بلدة ومكوزة وحيوة اسم رجلين فان نظايرها من النكرات معتل كمنال
ومهابة وزنة او باعلال كداران وماهان لان نظايرهما صحيحة كالجولان والطوفان وقيل صح مكوزة للفرق
بين الجمع والمفرد فانها فى الاصل جمع كوز كما صح مشيخة جمع شيخ **فان قيل** الكلمات نظايرها نحو القود
قلت هو شاذ فلا يصلح للقياس عليه وانما جوزوا فى العلم من التغيير وعدمه ما لم يجوزوا فى غيره لكثرة
استعمالهم العلم قال الشاعر نبئت اخوالى بنى يزيد ظلما علينا لهم فديد الفديد الصياح يقال الجفاة من
الفدادين العالى اصواتهم فى مواشيهم ونبئت متعد الى ثلثة مفاعيل وثالثها هنا قوله علينا لهم فديد اى فادين
كما يقال نبئت زيدا عالما وظلما مفعول من اجله وعامله لهم اى يصيحون لاجل الظلم او حال على ضعف فيهما
لان العامل معنى فعل متاخر المعنى لهم جلبة علينا فى حال كونهم ظالمين علينا او لاجل ظلمهم علينا وجاز ان يكون
المفعول الثالث ظلما وما بعده كالتفسير له وبنى صفة لا بدل لان الابن يقع صفة فيحتاج الى موصوف مقدر
اما اخواله او غيرهم اذا جعل بدلا فيلزم التقدير مع الاستغناء عنه وعلينا يتعلق بلهم لا بفديد لانه مصدر
فلا يتقدم عليه معموله ويزيد نقل من المال يريد اذ لو نقل من يزيد المال لاعرب وفتح وكذا لو سميت باضرب فان
قصدت الضمير ابقى ما هو على السكون نحو جاء اضرب ورايت اضرب ومررت باضرب وان لم اعرب بالضمة فيها
والفتحة نصبا وجرا قال الشلى سلوقية باتت وبات بها بوحش اصمت فى اصلابها اود الاشلاء الاغراء وقيل

دعا الكلب وسلوق قرية باليمن ينسب اليها الكلاب ويلد وحش اى قفر والصلب من الظهر ما فيه فقار والاود
الاعوجاج والكلب اذا كان وسطه مخروط الشكل فهو قوى القوة واصمت اسم صحراء واصله ان رجلا فيه قال
لصاحبه اصمت فصار علما له وصار همزته للقطع لانه صار اسما والتقدير والمعنى اشلى الصايد كلابا سلوقية فى
اصلابها اود باتت بوحش اصمت عابت الصايد بها وبوحش اصمت متعلق بباتت فاعمل الاول فى هذا البيت
وقال المالكى الصواب انه مرتجل لانه ان كان من اصمت لزم فتح همزه وان كان من صمت لزم ضم همزة اذا المنقول
من لا يغير والعرب تقول صمت يصمت قال الحاجبى جوابه ان فعل ياتى على يفعل وعلى يفعل وقيل انه لم يسمع مضارعه
كانت بالخيار بينهما وقيل انه لم يكن مضارعه على احدهما خير بينهما وقال تلميذه وهو من نقر العلم قال على اطرقا
بالبات الخيام الا الثمام والا العصى الثمام بالضم نبت شبيه بالخوص والعصى جمع عصا واصله فعول فابدل والمراد
بها قوايم الخيمة وبالثمام ما يستر به الزج واطرقا موضع واصله ان رجلا قال لصاحبه فيه اطرقا فصار علما له
قيل منقول من امر الواحد موكدا بالنون فى حالة الوقف فابقى الفه وعلى اطرقا متعلق بعرفت وبالبابات حال
من الديار اذ قبله عرفت الديار كرقم الدوى يزبره الحاكم الاسكندرى والدوى جمع دواة ويروى بالبابات بالرفع
على انه مبتدا والا الثمام استثناء منقطع وضعف رفعه لان فيه تعسفا لانه يكون على البدل من محل الخيام
وتابع المعرب انما يعرب على محله اذا تعذر اجراءه على لفظه كما فى قولك ما جاءنى من احد الا زيد ولذلك ضعف رفع
العاقل فى اعجبنى ضرب زيد العاقل مع ان البدل انما يكون فى كلام منفى مع ان البدل فى المنقطع ضعيف قال
الزمخشرى انما جاز لان بلى فى معنى اى لم يبق ويوا ضعف وببة تبزاى لقب عبد الله بن الحارث وهى حكاية صوت
الصغير روى ان امه قالت وهى ترقصه طفلا لانكحن ببه جارية خدبه مكرمة محبه تحب اهل الكعبه فغلبت
عليه **قد نيب** العلم المؤلف المضاف ظاهر حكمه والمركب الاسنادى مبنى لما مر فى الترجم وبعض العرب
يضيف اول الجزئين الى الثانى ويقول برق نحره فى برق نحره اسم رجل نحو برق والمرجى اى المنزل جزء الثانى
منزلة تاء التانيث معرب الا اذا كان عجزه ويه فانه بنى على الكسر لانه صوت اعجمى فحكى على ما كان عليه من البناء
وقيل يعرب كبعلبك الرابعة اذا جمع بين اسم ولقب من غير اسناد ولا اضافة تقدم الاسم لما مر فى الاضافة ويجعل
اللقب عطف بيان او بدلا او نصب او يرفع باضمار اعنى او هو مركبين كعبد الله انف الناقة او مفردين كسعيد كرز
او مختلفين كعبد الله قفة ويجوز اذا كان المقدم مفردا الاضافة ايضا كما فى اذا كانا مفردين وان لزم اضافة الشى
الى نفسه ويحتاج الى تاويل فيأول الاول بمسمى كما مر وهذه الاضافة معنوية لانه اذا اول الاول بمسمى صار نكرة
تعرف بالاضافة وانما لم يذكر سيبويه الا هذا الوجه لاشكاله وظهور غيره وانما امتنع الاضافة اذا قدم المضاف
لانه لو اضيف احد جزئيه يلزم اضافة بعض الكلمة اذ كل من المضاف والمضاف اليه اذ صار علما جزء من الكلمة ولو
اضيف المجموع ومن حق المضاف ان يختلف اخره باختلاف العامل فيلزم جره مع رفعه او نصبه الخامسة كما احتاجوا
فى ذوى العلم من الملك والجن والانس والقبائل الى تعينه ليحصل التفرقة بين اشخاصها فى الاخبار عنها فكذى فى كل
ما الوفا ثم من السنور والكتب والكواكب والامكنة والخيل والبغال والحمير والانعام والكلاب والسلاح والملابس
ونحوها محتاجون الى اعلام لاشخاصها كلاحق اسم فرس لمعوية واعوج اسم فرس لبنى هلال كان كثير النسل وشدقم

اسم فحل من الابل للنعمان بن المنذر وعليان اسم فحل لكليب وخطة اسم عنز سوء وفى المثل لعن الله معزى خيرها
خطة وكذى هيله قيل هى عنز تنطح من احسن اليها وتدر على من اساء اليها وضمران وكساب اسما كلب وكلبة
اما ما لا يالفون الى افراده فلا يحتاجون الى اعلامها كالمعانى والوحوش بل معرفة الجنس يكفى فى الاخبار عنها فلم
يوضع لافراده اعلام اذ ليس بعض افراده اولى من بعض بل وضع للنوع باسره منه علم كخوبرة للمبرة لان مدلولهما واحد
والمبرة معرفة فبرة يكون ايضا معرفة وتعريفه ليس بآلة فيكون بالقصد ومعنى بالعلم وفجار للفجرة وخباب بن ضباب
للخزان وابى الحارث واسامة للاسد وابى جعدة وذوالة للذئب وابى براقش طاير يتلون الوانا من برقشه
اذا زينه وابن داية علم الغراب وابن قترة علم حية تنزو فى الهواء وبنت طبق ايضا علم حية **فان قيل** العلم
لا يثنى ولا يغيره وقد مر ان هذا العلم انما يستعمل كالمعرف باللام العهدى او الجنسى وما صلح لكل فرد معين لا يكون
علما اجيب ان العرب لما عاملت مع هذه الالفاظ معاملتهم مع الاعلام من منع اللام فيه والاضافة والصرف
مع علة اخرى علمت انها اعلام وقرره سيبويه بانه اذا صح منع المعرف باللام للمعهود الذهنى لصحة الحال عنه واقع
لا سعد ان موضع للحقيقة المعقولة المتحدة فى الذهن لصحة علم ثم باعتبار مطابقته لكل فرد معهود خارجى يطلق عليه
او على جميع الافراد لوجود تلك الحقيقة فيه فهو هو فى المعنى وهذا معنى قولهم كل ما يصلح للذهنى يصح اطلاقه على كل واحد
خارجى منه كما يطلق ذو اللام الذهنى على الخارجى كما مر فى بحث المعرف باللام فالتعدد باعتبار الوجود لا ان موضوعه متعدد
واطلاقه على الخارجى اطلاق على غير ما وضع له اذ الحقيقة الذهنية مغايرة للوجود الخارجى ومما يدل على انهم
يطلقون ما وضع للذهنى على الخارجى المتواطى فانه موضوع للذهنى مشترك ثم يطلق على افراد خارجيه لصحة اكلت
الخبز وشربت الماء الخارجتين حين لا معهود خارجى منهما وكذى يدل عليه الحد فانه يصح الانسان حيوان ناطق والحد
للذهنى مع ان شرطه صحة اطلاقه على الخارجى عليه فاذا قلت هذا اسامة فكانك قلت هذا الذى من صفته
كيت وكيت فى الذهن فاسد موضوع لواحد غير معين من الجنس على الشريك باعتبار افراده واسامة للمفهوم من الاسد
اى الحقيقة المتحدة فى الذهن فاذا طلقت اسدا على واحد فهو اطلاقه على ما وضع له واذا اطلقت اسامة على الواحد
فانما هو بسبب ان تلك الحقيقة فيه وما ثلتها له معنى فيلزمها التعدد ضمنا اى باعتبار الوجود لا مقصودا فاذا قلت
حين ظهر لك اسد بعيد هذا اسامة مقبلا فلست تشير الى ذلك الشخص بعينه اذ لعلك لا تعرف متشخصاته واوصافه
بل تشير الى ما يطابق المعروف عندك من تلك الحقيقة الذهنية فعلمه اذا اخبرت عن اسد معهود بالمجى لا تقول
جاء اسامة بل تقول جاء الاسد ويعلم مما ذكر ان يكون اطلاق اسامة على الاسد مجازا وقال المالكى قال سيبويه
المراد من قولهم جاء اسامة جاء الاسد اى جاء الذى يسمعت باسمه وليس للاشارة به جاء الذى يكل واحد من امته
هذا الاسم فاسامة خاص باعتبار تعينه الحقيقة فى الذهن شايع فى امته باعتبار ان لكل شخص قسطا من تلك
الحقيقة فى الخارج **قلت** هذا قريب مما ذكرت ولكن قوله الذى سمعت باسمه وقوله الذى لكل واحد من امته
هذا الاسم يشعران بان اسامة فى الوضع كاسد وليس الامر كذلك وقد يستعمل بعض الكلمات تارة معرفة اى علما وتارة
نكرة وطريقها السماع فاذا قيل حيث فينة بالتنوين فالمراد به حينا دون حين واذا قلت فينة يراد به الحين
دون الحين وكذلك غدوة وبكرة فلا ينون اذا قصد بها ما يقصد بدخول اللام العهدى او الجنسى كما فعل باسامة

واعلم ان غدوة متصرف اى يقع ظرفا وغير ظرف نحو سير عليه غدوة وبكرة غير متصرف اى لا تقع غير ظرف وحكم ما جعل
علما للمعنى الجنسى كاللعين الجنسى كتسميتهم مدلول التسبيح بسبحان فسبحان يكون غير منصرف وليس علم لفظ التسبيح
قال الاعشى حين تفخر عليه عامر بن الطفيل اقول لما جاءنى فخره سبحان من علقمة الفاخر ومنع صرفه
دل على علميته وتنوينه امية بن ابى الصلت ونكره للضرورة فى قوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الجودى
والجمد فمعنى سبحانه تعالى ابراء وبراءة الله من السوء وفيه معنى التعجب ومنه تسمية المنية بشعوب لانها تفرق
وبام قشعم لانها تجمع على الميت القشاعم وهى النسور المسنة **مذنب** منه ما استغنى بعلمه عن جنسه
لما علم انه يطلق على الواحد باعتبار ان فيه الحقيقة كابن مقرض نوع من الفيران صغير وقيل هو قتال الحمام وحمار
قبان دويبة والمضاف اليه فى هذا العلم كنية او لا مقدر بالعلم لمنعه اللام والصرف اذا كان فيه علة اخرى
وبنات الاوبر وام الحنين فى قوله ولقد جنيتك اكموا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الاوبر اى جنيت
لك وعساقل نبت شبيه الكماة وفى قوله يقول المجتلون عروس تيم شوا ام الحبين وراس فيل اى شواها
اى طرف اعضائها شواء ام حبين فحذف اما على تاويل التنكير كالزيد واما على الضرورة ومنه ما استغنى بعلمه عن كنيته
كقثم للضبعان ومنه ما هو بالعكس كابى براقش وابى صبيرة علم طائر يشبه لونه الصبرة وام رباح طائر فى ظهره حمرة
ياكل العنب وام عجلان طائر اسود ابيض اصل ذنبه **تنبيه** يعلم من منع صرف فينة وغدوة انهم وضعوا
للاوقات اعلاما جنسية وان لم يكن الاوقات شيئا موجودا اجراء لها مجرى الامور الموجودة ولا يستعمل غدوة وكونها
علما الا فى غدوة يوم معلوم بقرينة من كلام او من غيره كقولك خرجت يوم الجمعة غدوة فجعلوا له غدوة يوم الجمعة وقرع من
الاعلام الجنسية بعض الاعداد المطلقة اى الدالة على مجرد العدد دون تقييد بمعدود كقولهم ستة ضعف ثلثة فان
كلا علم لانه يدل على حقيقة ذهنية معينة دلالة ما نعة من الشركة ويصح ان يجعل كل عدد مطلق كذلك هذا قول ابن
جنى وقد مر فى المبتدا ان الحاجبى قال يلزم ان يكون اسماء الاجناس اذا ركبت هذا التركيب اعلاما نحو رجل خير
من امراة فلزم ان يمنع امراة الصرف فاجاب المالكى بانه لا يلزم ذلك لان الاختلاف فى حقايقها واقع عندهم بخلاف
حقايق العدد المطلق فانه لا اختلاف بوجه **قلت** ويعلم منه انهم لو وضعوا لما الوفاتهم غير العدد اعلاما جنسية لاختلافهم
فى حقيقة كل جنس بحسب افكارهم الدقيقة فيه لا لفهم به وليبنوا احكامه على حسب حقيقته وقد وضع شذا اعلام
جنسية ما الوفاتهم وضعوا الجنس الاحمق ابو الدغفاء وللجنس الامة افعدى وقومى وللنوع العبد قنور بن فتوة الباء دينه
قد يصير الشى علما بالغلبة وهو ما اشتهر به بعض ماله معناه بحيث لا يفهم غيره الا بقرينة والغلبة بان لم يضعه واضع
لذلك المسمى بل كثر وصفه به او استعماله فيه بعهد بين المتكلم والمخاطب حتى يفهم منه من غير احالة الى عهد فيلحق بالعلم
الوضعى ويسمى هذه الاسماء عرفية وهو اما ان يكون مضافا كابن عمر لعبد الله وابن دالان لجابر ولا ينظر بعد صيرورته
علما الى تفصيل جزئية ولا الى نسبة احدهما الى الاخر بل يصير كل جزء منه كجزء من جعفر او ذا اداة كالاعشى والنابغة فانهما
قبل ان يخصهما الاستعمال بهما يصلحان لكل ذى عشا او نبوغ ثم قد يعرض لشى منها اشتراك كما للاعلام المعلقة فيميز بينهما
بالنعت كالاعشى الهمدانى وبغيره وقد يقصد تنكير العلم او يعرض لان العلم الذى وضعه واضع لمسمى قد يضعه اخر لمسمى آخر
فيصير نسبة اليهما من حيث الظاهر نسبة واحدة فاشبه رجلا فاجرى مجراه فيضاف للتخصيص كقولهم اعشى تغلب واعشى

لبعض م
اسم ام

قيس ونابغة بنى ذبيان ونابغة جعدة وقالوا لمضر الحمراء وربيعة الفرس وانمار الشاة وهم بنو نزار لما توفى ابوهم
صاروا الى افعى نجران وهو حكم ذلك الزمان فحكم بقبة الحمراء لمضر وبالافراس لربيعة وبالشاء لانمار فنسب كل الى ما اصابه
من القسمة وقد يدخل اللام فى العلم غير الغالب كقوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باحناء الخلافة كاهله
الحنوطرف السرج وكقوله وقد كان منهم حاجب وابن امه ابو جندل والزيد زيد المعارك وقد يقدر تنكير ما اضيف اليه ابن
فيتعرف المضاف نحو ما من ابن عمر كابن الفاروق ولذا عد ابن مخاض نكرة كما يقدر تعريف المضاف اليه لتعريف المضاف
ولذا عد قترة علما فى ابن قترة فمنع الصرف لامتناع تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه قال الزمخشرى ونظيره قولهم
حب رمانى والغرض اضافة الحب لا الرمان وصاحب دنيا نكروا الدنيا ولم يقصدوا تنكيرها بل جعل المضاف بعض اصحاب
الدنيا واللام سواء لم يكن لازمة كالجنس ولازمة كالاقرع والاعشى يجوز حذفها فى النداء كقوله صلى الله عليه وسلم يا رحمان
وكقوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع وحذف اللام اللازمة غير فصيح وما قارنت اللام نقله
كالنصر والنعمان او ارتجاله كالسموأل واليسع فاولى بان لا يجرد ومما غلب وفيه اللام كالاعشى والزرقا ان اللام فيها مقصودة
فى التسمية قصد همزة احمد وباكره فى الاعشى من بدء للتعريف ثم عرض له غلبة وشهرة اغنتا عنها الا انها حسنت لمصاحبتها
فاللايق ان لا ينزع لانها صارت كالجزء لا للتعريف اذ حكمها ان يقع بالعلمية وبيان لازمه لازمه وغير لازمه متقدم فى
باب المنادى السابعة قد وضعوا اعلاما للاعلام من ذلك فلان فانه علم لكل ذى العلم كزيد وفلانة وام فلان فانها
علم لكل علم وكنية ذات علم كهند وامة الله وام خالد والفلان والفلانة علمان لاعلام البهايم المالوفة كلاحق واعوج
ونائلة وكساب والدليل على انها اعلام منع فلان وفلانة لام التعريف فيهما ونسبة الفلان والفلانة الى مدلوليهما
كنسبة فلان وفلانة الى مدلوليها واللام المشترك مع العلمية لا ينافيها فيكونان ايضا علمين وكذى منع فلانة عن الصرف
واذا ثبت انها علم ونسبة فلان الى المذكر كنسبتها الى المونث والتذكير لا ينافى العلمية يجب ان يكون فلان ايضا علما
وكذا الفلان والفلانة وعلميتها كعلمية اسامة لصحة اطلاقها على كل الاعلام لا كعلمية زيد وهند ولم يستعمل الا حكاية
لانها اسم اللفظ فلم يقل جاء فلان ولكن قيل قال زيد جاء فلان قال تعالى يقول يا ليتنى اتخذت مع الرسول سبيلا
يا ويلتا ليتنى لم اتخذ فلانا خليلا وادخلوا اللام فى اعلام البهايم فرقا بينها وبين اعلام ذوى العلم لانها اقل فالزيادة بها
اولى وانما جعلوا اللام فارقة لان هذا العلم فى المعنى كالنكرة فالفرق بها بموالاة التعريف اولى وقيل ليس ترجيحا ظاهرا للكوفيين
وقد مر **تنبيه** لا شك ان فلانا ونحوه من العلم الجنسى وان لم يرد اطلاقه على الحقيقة الكلية ويطلق على كل معروف
عند المخاطب وكلام النحاة يشعر بان مدلوله لفظ العلم لكن يرد عليهم قوله تعالى لم اتخذ فلانا خليلا لقد اضلنى عن الذكر
فان المتخذ المدلول هو المضل وهن وهنة موضوعان لمدلول الاسم القبيح لا لاسم القبيح يقال كانت بينهم هنات
اى اشيا قبيحة وكذى يكنى بهن عن نفس الفرج لا عن لفظه فليسا كفلان ولو كانا علمين لمنعا دخول اللام والاضافة
ولمنع هنة من الصرف وانما سميا كناية لانه عدل اليهما عن لفظ فيه استهجان واستقباح وقد يكنى بهما عن علم
لا يراد التصريح به لغرض كقولهم فى النداء يا هناه للمذكر ويا هنتاه للمونث والهاء فى هناه بدل من الواو وقال الكوفيون
هاء السكت ضمت لما وصلت الثامنة الامثلة التى يوزن بها وضعها النحاة اعلاما لانها تدل على معين حروفه وهيأته
فالذى يقع للموزون بوصفه صفة لها والنكرة حالا عنها نحو لا ينصرف فعل المعدول وينصرف فعل غير معدول ومن كتاب اسامة

او الدرهم الحرام

لا كجاب زيد لانه يطلق على الجنس بكماله فان قولك افعل صفة لا ينصرف يشمل جميع موزوناته كقولك اسامة خير من
ثعالة وعلى كل فرد كوزن قائمة فاعلة كما يقال لجاء اسامة للواحد في الخارج لغرضين احدهما الاختصار في التعبير عن
الاصول والزوايد فيجعل فيه ما في موزونه من الاصول والزوايد وعلى ذلك الترتيب الذي فيه فان قولنا مضروب
وزنه مفعول اخصر من ان يقال الميم زايدة والضاد اصلية الى اخر حروفه والثاني ان يذكر مرادا به جميع ما يوزن به ليحكم
عليه باحكامه الخاصة به كقولهم كل افعل اذا كان صفة غير منصرف ثم ان وزنا خاصا بالفعل فحكمه حكم موزونه كقولك كان
تفاعل لما يكون بين اثنين واستفعل لطلب الفعل فلا يعرب لفظا مع كونه اسما لشبهه بموزونه وان كان خاصا بالاسم
او يصلح له وللفعل فان ذكر موزونه معه نعرب على ما يستحقه من الاعراب بلا خلاف ثم في حكم منع الصرف راجع
الى نفسه عند الزمخشري لانه علم لما مر فاذا وجد فيه علة اخرى منع الصرف وذهب بعض الى ان حكمه في الصرف
ومنعه تابع لموزونه قايلا انما حكمنا على اسامة بالعلمية مع اطلاقه على كل واحد من الاسود المنافي للعلمية للضرورة
وهو منع صرفه ولا ضرورة هنا ففاعلة في قولك وزن قائمة فاعلة غير منصرف عند الزمخشري منصرف عند مخالفيه وفعلة
في قولك وزن طلحة فعلة غير منصرف عند الجميع الا ان العلة عند الزمخشري العلمية والتانيث وعند غيره ان موزونه غير منصرف
وان لم يذكر موزونه معه فان وقع موقع الخاص به فحكمه حكمه اعرابا وصرفا ومنعه كقولك هذا رجل افعل وافعل
منك فافعل في موضع اسود وافضل واقترانه برجل نزله منزلة موزونه فهو كنايب عنه فهو في حكمه وان لم يكن على
ما ذكر فهو علم باتفاق يقصد به الجنس الذي هو على هيئته كاسامة فله حكم نفسه فافعل وفعلان في قولك افعل
صفة غير منصرف وافعل نكرة منصرف وفعلان علما غير منصرف وفعلان اذا دخله التاء منصرف منعا الصرف
فائدة قال سيبويه للخليل حين قال كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف كيف تصرفه وقد قلت لا ينصرف
فقال الخليل انما صرفته لانه غير صفة ولم يقل اي سيبويه ولا علم لانه معلوم من دخول كل ثم قال الخليل بعد ذلك
وافعل اذا كان صفة لا ينصرف فقال المازني افعل في هذا التركيب يصرف لانه غير صفة فقال ابو علي لم يصنع
المازني شيا لان الخليل لم يرد بقوله كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف ان علة منع صرفه الاوزان منحصرة في الصفة
حتى يصرف بانتفائها فيصرف افعل في قوله وافعل اذا كان صفة لا ينصرف وانما اجاب عن سوال سيبويه ما لم صرفته
لانه غير صفة لانه علم ان سيبويه توهم انه صفة لان الموزون اذا كان صفة كان وزنه ايضا صفة الا ترى انك
في مررت برجل افعل منك حكمت على افعل بحكم موزونه ولم يقل الخليل في الجواب وغير علم لانه علم ان سيبويه لم يتوهم
انه علم لوجود كل فيه والوزن اما منصرف مطلقا كفعل اذ ليس فيه مع العلمية سبب اخر واما غير منصرف مطلقا
كفعلى وفعلاء ومفاعل واما منصرف اذا كان نكرة غير منصرف اذا كان معرفة كفعلة وافعل وفعلان واما له اعتباران
في احدهما كالثاني وفي الاخر كالثالث كفعلى بفتح الفاء وكسرها فانها غير منصرف ان كان الفه للتانيث وان كان
للالحاق منع الصرف في التعريف ولم يمنعه في التنكير وقال الحاجبي قد يكون الموزون ووزنه منصرفين وهو ظاهر
وقد يكونان غير منصرفين كقولك افعل اذا كان صفة غير منصرف وقد اختلفا نحو كل افعل اذا كان صفة غير منصرف وافعل
اذا لم يكن صفة ولا علما منصرف التاسعة قد ينكر العلم تحقيقا نحو رايت زيدا من الزيدين وما من زيد كزيد بن ثابت
وقضية ولا اباحسن لها تقديرا في لا التي للجنس وتقديرا كقول ابي سفيان يوم بدر لا قريش بعد اليوم وكقوله

ازمان سلمى لا يرى مثلها الراؤون في شام ولا في عراق واذا ثني العلم او جمع ينكر كقوله رايت سعودا من
سعود كثيرة فلم ار سعدا مثل سعد بن مالك فان قصد تعريفه بعد عرف بالاداة لا بالاضافة لطولها
كقوله وقبلي مات الخالدان كلاهما عميد بني جحوان وابن المضلل وانكر الحاجبي وقال العلم موضوع
لمعهود الا انه لما وضع له باصل وضعه لم يحتج الى اللام بخلاف رجل فانه وضع لواحد من جنسه فاذا وضع لمعهود
احتيج الى اللام فاذا ثني فات العهد لفوات خصوصية الافراد الدالة عليه بالتسمية فيجب ادخال اللام فيهما لئلا العهد
يخرج عن وضعه بالكلية ولم يوجد في لغتهم استعمال العلم مثنى او مجموعا نكرة فالحكم باستعماله كذلك حكم على
شي من غير ثبت ومن ساغ عنده الزيد والزيد ثم ساغ عنده زيدان وزيدون ولكن ليس كلامنا على هذه اللغة وان
جاز ان يدخل اللام في العلم الذي اصله المصدر كالفضل لم يجز ان يدخل زيدا واذا كان في الاصل مصدرا لانه
كثر علما فغلبت فيه حكم الجمود ثم قال المالكي ان اشترك في العلم شيئان لا يفترقان لم يحتج الى اداة كجمادين
للشهرين المعروفين وعمايتين لجبلين وعرفات لمواقف الحج واحدها عرفة كقوله فلو ان بحضم عمايتين ويذبل سمعا
حديثك انزلا الاوعالا قال الحاجبي لا يدخل اللام في ابانين اسم جبلين لانه ليس تثنية ابان وانما هو اسم الجبلين
احدهما ابان والاخر متالع كما لو سمي رجلان بزيدان من اول الامر ويمتنع ان يجعل تثنية على تقدير ان يجعل
اسم الاخر ابانا كما في العمرين لانه يوجب ان يقال الابانان باللام على القياس كما قالوا العمران وكذى في
اذرعات اسم موضع وكذى عرفات لا يقال قد قيل فيه عرفة فلا يكون عرفات جمعها لانها علم مكان مخصوص
وليس بمكة مواضع اسم كل عرفة ومنه علم ان اسم جبلين واذرعات بلد بالشام العاشرة العلم المسمى به شي
او شيان لا يفترقان ان كان لفظه تثنية او جمعا فله من مصاحبة اللام فالمفرد هو علم فللغرقد بن الدبران ولا ابانين
واذرعات وعرفات ما لزيد خاتمة قال الزمخشري اسم الجنس ما علق على شي وعلى كل ما اشبهه اراد
ما اختص بشي وبشي ما واه في حقيقته بوضع واحد ومثله برجل وفرس وقال النكرة ما شاع في امته اي جماعته
على البدل ومثلها ايضا برجل وفرس فظن الناس انهما واحد وعندي متغايران وبيانه ان اسم الجنس هو ما وضع
لحقيقة موجودة في افراده تحقيقا كرجل وتقديرا كشمس لا شك انه يدل على كل فرد منها لوجودها فيه فان اريد من
رجل مثلا رجل باعتبار حقيقة الانسان المذكور فهو اسم الجنس وان اريد فرد منه فنكرة وعلامة النكرة قبول دخول
اللام ورب وقاديته معنى نكرة لجوابه وصفه منونا اي حديثا وسكوتا وجريه صفة على نكرة نحو شكلا وغير ذلك **مسئلة**
يصح تثنية العلم الجنسي وجمعه لصحة اطلاقه على الواحد الخارجي فيجري مجرى الاعلام الشخصية في وجوب
ادخال اللام عليها كما اجريت مجراها في العلمية فيقال الاسامتان والاسامات **قال** اسما العدد ما
وضع لكمية احاد الاشياء **اقول** العد مصدر عددته بمعنى احصيته والعدد لغة الاسم منه واصطلاحا
ما ذكر ومعناه ما وضع لبيان مقدار من افراد اسما الاجناس قال المصنف فيندرج فيه واحد واثنان وبيانه
انه لو قيل لك كم رجلا عندك صح ان تقول واحد وان تقول بعده قد بينت له كم عندي وانما احد العدد حيث يندرج
فيه لانها من اسما العدد عند النحاة لعدهم اياها مع ثلثة الى الف وان لم يكن الواحد منه عند الحساب والفقهاء
لانه مبدا العدد ومبدا الشي غيره وهو خلاف لفظي لا تعلق له بالمعنى اي يجوز ان يعد منه وان لا يعد منه ولذا قال

في شرحه المفصل العدد مقادير آحاد الاجناس والواحد والاثنان ليسا بعدد وانما ذكرا معه للاحتياج اليهما
فيما بعد العشرة نحو احد عشر فيها حينئذ منه **قلت** ولو لم يؤل الحد المذكور هنا بما ذكرت واجرى على ظاهره
لم يبطل منه لانهما لم يبينا افراد جنس بل فردا وفردين منه ومن اراد دخولهما فيه ظاهرا يقول العدد ما بين مقدار
الحاصل من فرد جنس او اكثر ولا يرد عليه ذراع ونحوه لانه لم يوضع لبيان آحاد الجنس بل المقدار طولا او عرض
المذروع فهو كمّ وتمييز واصح الحدود عند الحساب ما ساوى نصف طرفيه اى اذا جمعا فيكون الاثنان منه
لا الواحد وقيل العدد تضعيف الواحد ولما كان للعدد احكام لفظية احتيج الى تبويبه فقيل اصول العدد اثنتا
عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف وما عدا ذلك متفرع عنها اما تثنية او جمع او شبهه او تركيبا وعطف
على ما سنبين ولا بد وان يذكر بعد العدد ما يبين جنسه وهو المعدود اذ العدد لا يدل على خصوصية الجنس
والجنس لا يدل على خصوصية العدد فلا بد من ذكره بعده الا اذا تقدمه ما يدل عليه نحو جاء رجال ثلثه ولا يذكر بعد
واحد واثنين اسم جنس يفسرهما لما ياتي فشرع يبين حكم العدد ثم حكم مفسره قال فتقول واحد واثنان يعني للمذكر بغير
تاء وواحدة واثنتان وثنتان يعني للمونث يلحق بهما التاء جريا على الاصل في التانيث للمونث ولعل الاصل فيها
التاء اذ لم يدل على الجماعة ولا على قوة التضعيف بخلاف ثلثة ونحوها ويقول ثلثه الى عشرة للمذكر يعني بالتاء وثلث
الى عشر يعني للمونث بغير التاء وانما خولف فيها باب التانيث والتذكير فاتي بالتاء للمذكر قال الحاجبي لان الثلثة
وان كانت في الاصل خالية عن التاء لكنها جماعة والمذكر سابق فانث لتانيث الجماعة ثم جاؤوا الى المونث
فذكروه بغير التاء وان كان جماعة للفرق خصوصا عند عدم المميز او كراهة اجتماع التانيثين من جنس واحد فيما هو
كالشي الواحد لفظا اذ المضاف والمضاف اليه كشي واحد وكذا معنى لان المفسر والمفسر كواحد فلا يرد احدى
عشرة ولا ثلث عشرة امراة ولا مائة امراة وانما جاز مائة امراة لان التاء صارت كالعوض من اللام فيمتنع حذفها
وجاز ثنتا عشرة لان عشرة براسها صارت عوضا عن النون المحذوفة للطول فكان المقصود بمجموعها العوض والعدد
قال المالكي الثلثه واخواتها اسماء جماعات فالاصل فيها ان يكون بالتاء كزمرة وامة وفرقة وعصبة وقبيلة
ورجلة ونحوها ليشعر بالجماعة وقوة التضعيف فاستصحب الاصل مع المعدود المذكر لتقدم رتبته وحذفت
مع المونث فرقا بينهما فاصله قيل العدد اصله بالتاء كزمرة ثم حذفت للمونث وقيل اصله بغير التاء لكنه مونث
لفظا كعناق وعقرب فاذا اضيف الى المذكر الحق الهاء بها لئلا تظن حينئذ مذكرها اذ ليس فيها حينئذ ما يدل
على تانيثها لا لفظا ولا معنى وقيل اصله بغير التاء وسو مذكروها باعتبار الجماعة فعلى الاول والثاني لو سمي بثلث
لا ينصرف وعلى الثالث ينصرف والمعتبر تانيث المفرد لا الجمع فلذا يقال ثلثه سجلات وعشرة دنينيرات قال تعالى
على ان تاجرني ثماني حجج فان اتممت عشرا ولا يعتبر تانيث العلم لانه لم يتعلق بالمعنى لا حقيقة ولا مجازا اى لا
تانيثا حقيقيا ولا لفظيا ولذا يمتنع تانيث ضميره والاشارة به اليه فيقال ثلثه الطلحات كما يقال الطلحات
لقيتهم **مسئلة** ان فسر الثلثه واخواتها باسم جنس او اسم جمع مونث قرن بمن ولا يوتى بالتاء ولا يضاف
نحو ثلث من الطير وخمسة من القوم قال تعالى فخذ اربعة من الطير وكذا ان وصف المفسر نحو ثلث من الابل
ذكورا وثلث من البط ذكور فان توسط بينهما دليل تذكير لزم التاء نحو ثلثة ذكور من البط واربعة فحول من الابل
تغليبا

تغليبا لاسبق المفسرين وكذا لو قدمته على العدد نحو عندي من البط ثلثه ذكور وهذا اذا اراد باسم الجنس الجمع
فان اراد الجنس فبالتاء لان الجنس مذكر نحو ثلثه اشيا وثلثة رجلة فيه شذوذان الاضافة اذ حقها الانفصال
بمن والاتيان بالتاء لان اسمي الجنس والجمع انما يعتبر حالهما في التذكير والتانيث لا حال الواحد قال المالكي واضافة
العدد اليهما شاذ سماعي كقوله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس من الابل صدقة وكقول بعضهم خمسة رجلة
والحق ان يوتى بمن ولذا يقال ثلث من البط ذكور وقد وجه الشذوذان بانهما نابا عن جمع هو افعال لان واحدهما
شي وراجل وقياس جمع فعل وفاعل افعال نحو فيء وافياء وصاحب واصحاب فلما صارا نائبين عنه اثبت التاء
في عددهما كما ثبت في عدد منوبهما **قلت** هذا حكم بان اشيا اسم جمع وليس جمعا مع ان فيه خلافا واذا
كان المعدود مما يذكر ويونث كحال وعضد ولسان جوز تذكير عدده وتانيثه فيقال ثلثه احوال وثلث احوال
ويكثر الوجهان في اسم جنس يميز واحده بالتاء كبقر ونخل فيقال ثلث من البقر وثلثة من البقر وان كان المفسر صفة
نابت عن موصوفها يعتبر في الغالب حاله لا حالها فيقال ثلثه ربعات بالتاء اذا اريد رجال وثلث ربعات اذا
اريد النسا قال الله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها اذ تقديره فله عشر حسنات امثالها وجاء عن بعض
العرب ثلث دواب وان كانت الدابة صفة نابت عن موصوفها اعتبارا للفظ الدابة وان كان موصوفها مذكرا
قال احد عشر اثنا عشر احدى عشرة اثنتى عشرة ثلثه عشر الى آخره **اقول** اذا جاوز العدد العشرة
زيد على العقد وهو عشرة النيف وهو واحد واخواته في احد عشر واثني عشر وثلثة عشر وركبا كما مر فيقال احد عشر
اثنا عشر للمذكر كالشطر الاول بعد التركيب فيهما كما ذكر قبله لانه هو وجي بالشطر الثاني بغير التاء كما جي به
في اخواته من ثلثة عشر الى تسعة عشر ليكون الباب على سنن واحد ويقال احدى عشرة واثنتا عشرة للمونث فانث الشطر
الاول فيهما لتانيث معناهما كما قبل التركيب وجي بالتاء في الشطر الثاني لما جي بها في اخواتها من ثلث عشرة ونحوها
فان قيل يمتنع اجتماع تانيثين فيما هو ككلمة كما يمتنع اعرابان فيما اجيب بان الف التانيث بمنزلة ما هو من نفس
الكلمة ولذا لم يسقط في جمع التصحيح والتكسير بخلاف التاء اذ قالوا حبلى وحبالى وحبليات وجفنة وجفان
وجفنات فليس التانيث المغنى دلالة التا واما ثنتان فانه بني على التاء اذ لا واحد له من لفظه فكان كالاصل ومثله مذروان
ولو كان له واحد يجب ان يقال مذريان وقال المالكي انما جاز احدى عشرة لان مدلول الالف التانيث والتاء التركيب
في العدد وكذا اثنتا عشرة لان مدلول تاء اثنتا التانيث ولتاء عشرة المذكر بخلاف ثلثة عشر بالتاءين لان مدلولهما
واحد فلم يجز اجتماعهما فاذا جاوزوا اثني عشر قالوا في المذكر ثلثه عشر الى تسعة عشر للمذكر بالتاء في الشطر الاول
ملاقاة لحكمه قبل التركيب لانه هو ولم يوت بالتاء مع عشر لانهم كرهوا اجتماع علامتي التانيث من جنس واحد
فيما هو ككلمة لامتزاجهما وقالوا في المونث ثلث عشرة الى تسع عشرة ولم يوت بالتاء في الشطر الاول كما قبل التركيب
واتي بها في الثاني لوجود المقتضي وارتفاع المانع اذ الفرق حصل بعدم الاتيان بها في الشطر الاول قال الحاجبي
غير واحد وواحدة الى احد واحدى للاختصار وعلم منه ان الفصل بنزع التاء من الشطر الاول لا باثباتها في الشطر
الثاني لان الفرق بذلك قبل ان يصير نسيا ولم يوجد ما يوجب العدول عنه ويؤيده تانيث الاول في احدى عشرة
واثنتي عشرة وقال المالكي اصلهما وحد ووحدى وهما لغة في واحد وواحدة فقلبت الواو على غير قياس وجاء عن العرب

بالحذف عشر وواحدة عشرة **تذنيب** قال المالكي اعرب صدر اثني عشر وبني عشرة لوقوع العجز منهما موقع النون وما قبل النون محل الاعراب لا البناء ولذا يمتنع اضافتهما دون اخواتهما اي يمتنع اثنا عشرك ويصح احد عشرك ونحوه وقال غيره حذف نونها للطول فلما حذف وصار العجز كالعوض منه لوقوعه موقعها اشبه المضاف لان حذف النون من شان الاضافة فاعرب واذا اضيف العدد المركب نحو خمسة عشرك فالاجود بقاء بنائه كما اذا دخله اللام وبعض اعرب عجزه وبعضهم اجاز اضافة الصدر الى العجز عند اضافة العجز وقالوا هذا احد عشرك فيزول بناؤهما وقالوا هذا اما للصدر فلانه خرج عن التركيب المزجي واما للعجز فلان ارادة حرف العطف مع الاضافة متناقضان **تنبيه** الواحد في كلامهم اما اسم لهذا المقدار فيكون اسما كغيره من اسماء العدد واسم العدد اذا وقع صفة لشي يكون كالوصف بسائر اسماء الاجناس فثلثة في قولك مررت برجال ثلثة يكون كعرفج في قولهم مررت بقاع عرفج كله اي خشن فيكون المراد بثلثة معدودة وبخمسين في قولك ثوب خمسين ذراعا طويلا واما وصف صريح فيونث اذا جرى على مونث قال تعالى كنفس واحدة ويستعمل احد بمعنى واحد الذي هو اسم نحو احد عشر واحد وعشرون فالف احد يكون بدلا من الواو وقد جاء وحد بالواو وليس احد هذه التي يقع في النفي ونحوه نحو ما فيها احد فان معناها العاقل على سبيل الشمول ولذا لا يثنى ولا يجمع ولا يعرف ولا يونث لان المقصود به حالة واحدة والفه اصلية لا منقلبة عن واو ويقع بعد نفي محض كقوله ولم يكن له كفوا احد ومنه قل ما يقول ذلك احد وليتني اسمع احدا يتكلم اذ معناه لا اسمع احدا يتكلم فلا يقع بعد ليس وما زال لانهما ليسا نفيا محضا او نهي كقوله تعالى ولا يلتفت منكم احد ومنه لا اضرب احدا يقول ذلك اذ معناه لا يقل احد ذلك او استفهام كقوله تعالى هل تحس منهم من احد او تسمع واجاز المبرد وقوعه في ايجاب اريد به عموم نحو جاء كل احد ويساوي احدا فيما نسب اليه من الاحكام عريب وانيس وارم وكتيع وقد يستعمل احد استعمال واحد في غير تنييف كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك وقل هو الله احد وكقوله وقد ظهرت فلا تخفى على احد الا على احد لا يعرف القمرا وقد يقوم احد بعد نفي واستفهام مقام قوم او نسوة كقوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين وكقول ابي عبيدة يا رسول الله احد خير منا اي احد اي قوم وكقوله يا نساء النبي لستن كاحد من النساء ان اتقيتن وقد يقال للموصوف لعدم النظير هو احد الاحدين واصل الاحد اي الدواهي المقول لكل منها لا نظير لها **قال** وتميم تكسر الشين **اقول** الافصح وهو لغة اهل الحجاز اسكان الشين عشرة في التركيب نحو ثلث عشرة واخواتها على الاصل اذ شين عشر ساكن قبل دخول التاء وبنو تميم يقولون يجب ان يغير صيغة عشر الى صيغة اخرى لانها صيغة المونث في عشر نسوة فلم يصح دخول التاء عليه وامتنع تغيير الراء لوجوب فتح ما قبل الهاء فيتعين ان يكسر الشين اذ يمتنع فتحها لاستثقال توالي اربع حركات في كلمة مع امتزاجها بما في آخره فتحه غالبا ويكسرون الشين ولم يضموها الكسر اثقل لان الثقل عندهم من توالي المتجانسات فلا يرد ثلثة عشر اذ لم يتوال اربع حركات في كلمة ولا عشرة في جاء عشرة رجال لانهما لم يمتزج بشي وخالفا في العشرة لغتيها اذ اهل الحجاز يقولون نبقه وكلمة وثبغنة بالكسر وبنو تميم نبقة وثفنة بالسكون لكن

باب العدد لما خالف سائر الابواب بما هو مقتضى اللغة كثيرا الا ترى انهم يا تون بالتاء للمذكر وفي الواحد واحد ووحد وفي واحدة احدى اقتضى ذلك ان يخالف فيه سائر لغاتهما وبعض العرب يسكن عين احد عشر واخواتها وقرى قوله تعالى احد عشر بسكون العين ايضاح عشر قبل التركيب بفتح شينه اذا اتصل به الهاء ويسكن ان لم يتصل به وجاء كسر الشين شاذا وبعد التركيب بفتح الشين ان لم يتصل به الهاء فان اتصل فيه خلاف سبق **قال** عشرون واخواتها احد وعشرون احدى وعشرون **اقول** عشرون واخواتها من الثلثين الى تسعين يكون هكذا في المذكر والمونث يعني لا يوتى فيها بالتاء للمونث لان الواو والنون فيما هي تشبهه لفظا ومعنى كمسلمين للمذكر ولا يلحقه التاء فكذى لا يلحق ما اشبهه فيقال عشرون رجلا وعشرون امراة ويوتى بالفاظ الاحاد كما مر للمذكر والمونث اذا زاد العدد على عشرين او اخواتها ويعطف عليها عشرون واخواتها فيقال احد وعشرون واثنان وعشرون وثلثة وعشرون الى تسعة وتسعين في المذكر واحدى وعشرون واثنتان وعشرون وثلث وعشرون الى تسع وتسعين في المونث ولا يقال واحد ولا واحدة وعشرون لانهما لا يستعملان في الاعداد المنيفة على العشرة وانما المستعمل فيها احد واحدى وقال في المفصل يستوى المذكر والمونث في عشرين واخواتها وذلك على سبيل التغليب كقوله دعتني اخاها ام عمرو ولم اكن اخاها ولم ارضع لها بلبان دعتني اخاها بعد ما كان بيننا من الامر ما لا يفعل الخوان فانه عبر عن نفسه وعنها بالاخوين لا بالاختين تغليبا للمذكر المعنى ان المراة سمتني اخا بعد ما كان بيننا من المخاصمة ما لا يكون بين الاخوين **قلت** فيه ضعف لانه اذا قيل عشرون امراة ليس فيها مذكر حتى يقال ابقي عشرون على صيغة المذكر تغليبا **فائدة** يقال للاحاد التي تذكر بعدها عشرة او عشرون او اخواتها نيف وهو عند التعيين تسعة وما دونها نحو ثلثة وعشرون وعند عدمه بضعة للمذكر وبضع للمونث فيقال بضعة وعشرون رجلا وبضع وعشرون امراة الى بضعة وبضع وتسعين ولا تجاوز فلا يقال بضعة او بضع ومائة وقلما يستعملان من غير تنييف كقوله وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين والعطف مانع من التركيب كقوله كان بها البدر ابن عشر واربع اذا ما صوات الصبا عنه تجلت **قال** مائة والف مائتان والفان فيهما ثم بالعطف على ما تقدم **اقول** اذا جاوزت تسعة وتسعين قلت مائة في المذكر والمونث ولا عوض عن التاء لانها صارت كالعوض من المحذوف فيقال مائة رجل ومائة امراة واذا جاوزتها قلت مائتا رجل ومائتا امراة ومائتين للمائة ما لم يذكر العطف بالفاظ الاحاد والعشرات على ما تقدمت للمذكر والمونث فيقال احد وعشرون ومائة او مائتا رجل وخمسة وثلثون ومائة رجل واحدى وعشرون ومائة امراة وخمس وعشرون ومائة او مائتا رجل واحد وعشرون وثلثمائة رجل واحدى وعشرون واربعمائة امراة الى تسع وتسعين وتسعمائة واذا جاوزتها قلت الف في المذكر والمونث ولا يوتى فيه بالتاء لئلا يثقل لفظا ومعنى ثم بالعطف على ما تقدم الى الالفين نحو احد وثلثة وعشرون ومائة والف رجل واحدى وثلث وعشرون ومائة والف امراة الى تسعة او تسع وتسعين وتسعمائة كذى يعطف اذا جاوزت الفين الى ثلثة آلاف ولا يثنى ولا يجمع ثلثه واخواتها لان لكل منها لفظا يغني عن تثنيتها ولفظا يغني عن جمعها فان عشرة تغني عن تثنية خمسة وخمسة عشر تغني عن جمعها وعشرون تغني عن تثنية عشرة وثلثون واخواتها عن جمعها وثني وجمع الف اذ لا لفظ يغني عن تثنيته او جمعه واما مائة فثني اذ لا لفظ يغني عن تثنيتها وتوسط امرها في الجمع لانها نسبة الالف اذ لا لفظ يغني عن جمعها

ويشبه العشرة لانها اذا صارت عشر مرات يكون الالف جمعها كما انها جمع العشرة اذا صارت عشر مرات فلما اشبهها افردت مرة نحو خمسمائة وجمعت مرة نحو ثلث مئين ثلثمئين نحو ان يقال احدى عشرة مائة وثنتا عشرة مائة ونحوهما كقول البراء كنا يوم الحديبية اربع عشرة مائة وصح ان يقال مائة والف ومائتان والفان ويمتنع ان يقال عشر مائة او عشرون مائة استغناء عنها بالف والفين **قال** وفي ثماني عشر فتح الياء الى آخره **اقول** القياس فتح يا ثماني عشر لان القياس تحريك صدر المركب لان بناءه عارض بالفتح لان عجزه كتاء التانيث لمزجه معه وما قبل تاء التانيث مفتوح لانها تشبه الف التانيث ولا مانع من فتحها الا انها ياء قبلها كسرة وذلك لا يمنع فتحها نحو رايت القاضي ولن يرمي فوجب لها الفتح والقياس ان يحركها وجاء اسكانها للتخفيف كما سكن ياء معدي كرب واجاز الاسكان في قوله يا دار هند عفت الا اثافيها مع ان فتحها اعراب والاعراب يحافظ عليه ولذا ينقل الى ساكن قبل حرفه في الوقف نحو النقر ولا ينقل حركة الاخر المبني في نحو قبل وامس في الوقف وبخلاف حركة الوسط فانها تحذف كثيرا نحو كتف وعضد في كتف وعضد فاسكان ياء ثماني عشر اجدر مع ثقلها بالطول ويجوز حذفها وابقاء كسرة ما قبلها لتدل على الياء كما في يا غلام وجاء قاض ويستحذف الياء مع فتح النون والذي سوغه كونه مركبا ففيه زيادة ثقل فتح ليخف والاولى ان يقال هذا على لغة من جعل الاعراب على النون عند حذف الياء كقوله لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان وجاء في الحديث صلى الله عليه وسلم ثمان ركعات ومنه قولهم في الرباعي رباع وهو من الحيوان ما فوق الثني ومنه شناح في الشناحي وهو الطويل ومنه قراءة بعض ومن فوقهم غواش **قال** ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض مجموع الى آخره **اقول** لما فرغ من العدد ولا بد له من مميز لرفع ابهام جنس معدوده شرع في مميزه وابتدا بمميز الثلثة اذ لا مميز لواحد واثنين لما سياتي والمميز فضلة والفضلة لا تعدو النصب والجر فقال مميز ثلثة الى عشرة مخفوض لانه مضاف اليه وانما اضيف العدد اليه لانه المقصود كشيء يضاف اليه نفس وذات وكل وبعض ولذا يوصف دون العدد كقوله تعالى اني ارى سبع بقرات سمان ولو نصب خرج عن كونه مقصودا لان التمييز المنصوب يجوز حذفه فيصير ما ليس مقصودا بالذات وهو العدد مقصودا بها ولا يرد على هذا مميز العدد المنصوب لان فيه مانعا من الاضافة قالوا اما مميز ما آخره نون فلما مر من انه لا يجوز حذفها عند الاضافة لانها ليست نون الجمع المعوضة من التنوين فلا يجوز حذفه ولا ابقاؤها لانها يشبهها لفظا وكذا معنى لدلالتها على الجمع فاما في المركب من احد عشر واخواته فلكراهة ان يصير ثلثة اسما كاسم واحد لفظا ومعنى اما اللفظ فلان المضاف والمضاف اليه كشيء واحد واما المعنى فلانك اذا قلت جاء احد عشر رجل فالرجل هو احد عشر واحد عشر هو الرجل ولا يرد جواز اضافته الى غير مميزه نحو هذه الاثواب خمسة عشرك نحو عشرك لان المضاف اليه هنا مغاير للمضاف معنى فلم يكن معه كالشيء الواحد فيكون كقولهم هذا بعلبك زيد وحضرموت عمرو اذا جعل نكرة واريد تعريفه بالاضافة بخلاف ما نحن فيه فانه لو اضيف لكان المضاف اليه هو المقصود بالاول اي بالمضاف لانه هو محط المعنى وانما جيء بالمضاف اليه لبيان المضاف لانه جنسه فهما كشيء واحد وليس هذه الاضافة من اضافة الشيء الى نفسه من كل وجه لان المضاف عدد والمضاف اليه معدود فهي كالاضافة الاجرا الى المجرى نحو كل القوم **فائدة** يمتنع هذا اثنا عشرك لان عشر هنا قائم مقام النون فلو اضيف

ينبغي ان يحذف عشر كما يحذف ما هو في مقامه كما يحذف النون للتثنية القائمة مقام التنوين ولو حذف لالتبس باضافة اثنين والحق ان يقال لم يضف المركب لمميزه لانه يصير ثلثة اشياء كشيء لفظا ومعنى ثم حمل ما آخره النون من عشرين واخواته عليه لان قولهم لا يجوز حذف النون لانها ليست نون الجمع ضعيف لصحة قولهم هذه عشروك في الاضافة الى المالك وانما جمع لان مدلوله جمع والاصل مطابقة اللفظ للمعنى وليطابق العدد المضاف اليه في معنى جمعه لانه هو المعنى كنفس زيد لفظا كقولك ثلثة رجال قال الحاجبي ومعنى نحو ثلثة رهط وثلثة ذود وقيل انما وجب الاضافة في نحو ثلثة ابواب دون نحو رطل زيتا ليخف جمعيته بالاضافة اذا لم يخف بالافراد ٤ **قال** الا في ثلثمائة **اقول** هذا استثناء من قوله مجموع وانما لم يجمع مائة اذا وقع مميز الثلث واخواتها بل قالوا ثلثمائة واربعمائة الى تسعمائة والقياس ان يجمع ويقال ثلث مئات او ثلث مئين فانها محذوف اللام كشبة فيجوز ان يجمع بالالف والتاء وبالواو والنون وان لم يكن للعقلاء ولكنه في نفسه كثير جدا ومؤنث فكرهوا ان يزيد ثقله بانضمام الجمع الى الكثرة والتانيث فلا يرد ثلثة الاف اذ لا تانيث ولا ثلث نساء اذ لا كثرة او كرهوا ان يكون فيه التانيث لان الجمع في المعنى تانيث فلو قلت بدل ثلثمائة امراة ثلث مئات يجتمع في اسم واحد تانيثان وجمع وقال الحاجبي يجتمع فيما صورة الاسم الواحد تانيثان وجمع **قلت** ذكر الكشاف زاد ونظر ما يستغني بالواحد عن جمعه قوله كلوا في بعض بطنكم تعفوا فان زمانكم زمن خميص فان البطن اسم جنس ناب عن جمعه باضافته الى ضمير الجماعة اذ بها اليه يعلم انه للجماعة يصف شدة الزمان اي كلوا يسيرا من الطعام فان الزمان ذو جدب وقوله زمن خميص مثل نهاره صائم وقد جاء على القياس في الشعر لانه يرجع الاشياء الى اصولها كقوله ثلث مئين للملوك وفى بها ردائي وجلت عن وجوه الاهاتم قيل في معركة ثلثة ملوك فرهن رداءه بدمائهم وهي ثلثمائة بعير فبين شرفه وعلو شانه حيث يغني رداءه اولئك الملوك والمراد بالاهاتم بنو الاهتم سمي به لانه هتم اي كسرت ثنيته يوم الكلاب بدايته

اقول افراد المميز الذي هو نوع من العدد في ثلثمائة خلاف القياس لا الاستعمال وجمعه في ثلث مئين خلاف الاستعمال وقد جاء نصبه في نحو ثلثة اثوابا وهو شاذ وهو خلاف القياس والاستعمال قال الشاعر اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب المسرة والفتاء ونصب سنين في قراءة غير حمزة والكسائي في قوله تعالى ولبثوا في كهفهم ثلثمائة سنين بالتنوين على البدل لا التمييز كانه قال ولبثوا سنين وكذا نصب اسباطا في قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا لئلا يلزم خلاف الاستعمال والقياس في الاول بالنصب والجمع وخلاف القياس في الثاني بالجمع قال الزجاج لو جعلا تمييزا لكون اللبث تسعمائة سنة والاسباط ستة وثلثين لان اقل الجمع ثلثة فاذا وقع الجمع مميز مائة تعدد بتعدد الاحاد المائة وكذا مميز اثني عشر تعدد بتعدده **قلت** يلزمه على هذا ان يكون اللبث تسعمائة سنة على قراءة غيرهما بالاضافة اذ يكون سنين تمييزا فالحق ان ما ذكر مخصوص بما اذا كان التمييز مفردا اما اذا كان جمعا فالقصد بجمعه المناسبة كما في ثلثة ابواب فلا يلزم التعدد قال الزمخشري في الكشاف سنين عطف بيان واسباطا تمييز لان المراد به قبيلة لان الاسباط بمعنى القبيلة اذ كل قبيلة اسباط لا سبط فرد المالكي وقال هذا ليه نقط اذ اهل اللغة قالوا السبط في بني اسرائيل كالقبيلة في العرب **قلت** الظاهر ان الزمخشري اعرف باللغة ويعلم مما مر ان بني مخاض في قول ابن مسعود رضي الله عنه قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في دية الخطا عشرين بنت مخاض

وعشرين بني مخاض نعت قال المالكي ولا يميز ثلثة واخواتها بجمع مصحح الا ان عوز غيره نحو سبع سموات وخمس صلوات وسبع بقرات اذ لم تجئ من غيره الا مفاعل نحو سبع سنبلات خضر وان كان الحق ان يجئ على مفاعل كقوله تعالى انبتت سبع سنابل ولقد خلقنا فوقكم سبع طرائق والحق ان مميز ثلثة واخواتها بجمع القلة لان جمع القلة وضعت لما دون احد عشر فهو اليق به للمشاكلة بين المفسر والمفسر وقد يوثر عليها الكثرة لعدم وجدان جمع قلة نحو ثلثة دراهم او لشذوذه كقوله تعالى ثلثة قروء لان جمع قرء وهو فعل على اقراء شاذ ولذا قال تعالى باربعة شهداء وهي جمع شهيد او شاهد وكلاهما يجمع على افعال نحو شريف واشراف وصاحب واصحاب ولكنه شاذ او لقلة استعماله نحو ثلثة شسوع لان اقراء قل استعماله واشساع لم يوجد فلحق جمع القلة المكسر فان لم يوجد فاسم جمع نحو تسعة رهط فان لم يوجد فجمع السلامة لانه للقلة ايضا فان لم يوجد تعين جمع الكثرة **قال** ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد **اقول** اما نصبه فلما تقدم من انه لو اضيف يلزم ان يصير ثلثة اسماء كاسم واحد لفظا ومعنى واما افراده فلانه لتبيين ذات العدد وهو يحصل بالافراد كما يحصل بالجمع والافراد اخف ولا ينتقض بجواز قولهم زيد افره الناس عبيدا وافره الناس عبيدا لانك انما تقول عبيدا اذا اردت جماعة فلو لم يجمع لم يعلم المراد فيما نحن فيه علم الجماعة من العدد فلم يرد بالمميز الا بيان الجنس وهو يحصل بالمفرد وسل بعض هذا تمييز ثلثه واخواتها اجيب انه لا يبعد ان يكون المقصود هنا بالذات العدد والتمييز بعده يكون كالصفة بعد تمام موصوفها نحو جاء هذا الرجل وانما يكون المقصود ثمه بالذات المميز فيكون مشابها بنفس زيد فلا يلزم من جمعه ثمه جمعه هنا والحق ان يقول جمع ثمه لانه جمع قلة لفظا ومعنى ومعنى بخلافه هنا فانه جمع كثرة وهو مستثقل فرد الى الواحد هنا والذي يدل على خفة جمع القلة تسويغ اجمال في تصغير اجمال وامتناع جميل في تصغير جمال بل يقال جميلات وحكى الكسائي اضافة عشرين الى عشرة المعروف وغير المعروف نحو عشري درهم وادعى ثوبك ويجوز عشرون رجالا اذا اريد به عشرون كل منهم جماعة رجال كما قالوا جمالان وسيأتي في التثنية **قال** ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد **اقول** مميز مائة والف وهما لفظان مرتجلان ومميز ما فوقهما من تثنيتهما وجمع الالف مخفوض لوجود مقتضى الخفض كما في ثلثة اثواب بعينه وانتفاء مانعه لان تنوين مائة والف والالاف ونون ستين والفين تجوز اسقاطها للاضافة كتنوين ثلثة وانما قال وجمعه لان المائة لا تجمع على الافصح اذا ذكر بعدها مميزها كما مر وافرد وان اقتضى القياس جمعه لان معناه جمع كما في ثلثة رجال لما تقدم في تمييز احد عشر وما فوقه وشبه بقوله كلوا في بعض بطنكم تعفوا وقد مر انفا **تنبيه** اذا اريد تعريف العدد ادخل اللام في مائة وعشرين وما فوقهما ونصب التمييز نحو خذ المائة ثوبا والعشرين درهما وفي صدر المركب نحو خذ الاحد عشر ثوبا لانهما امتزجا وصارا كاسم واحد ولذا اضيفا نحو احد عشرك وفي المضاف اليه الا جزا اذا كان العدد ثلثه واخواتها نحو خذ ثلثة الدراهم وخمسمائة الف الدرهم وقال الشاعر وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافي والديار البلاقع وقال صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه ان كنت صائما فصم الثلاثة عشرة والاربع عشرة والخمس عشرة تقديره صم يوم الثلث عشرة ليلة نحو فحذف المضاف والانتقال فصم الثالث عشر لان المصوم اليوم لا الليلة وروى الكوفيون الثلاثة الاثواب وقد مر وروى بعضهم دخول لام التعريف في جزئي المركب فان صح حمل اللام الثانية

على الزيادة وجوز الجزولي المائة الدرهم ونحوه ولم يذكر الزمخشري غير هذه اللغة فيكون مائة الدرهم مثل ثلثة الدراهم وكلما عرفنا العدد نصب وافرد مميزه كقول حنيفة يا رسول الله اتخاف علينا ونحن ما بين الست مائة الى السبع مائة **قال** واذا كان المعدود مونثا الى آخره **اقول** اصل وضع الشخص للمذكر والنفس للمونث فان اريد بالشخص اذا وقع تمييزا المونث كقولك جارتي ثلثة شخوص واردت بالشخوص النساء جاز تذكير العدد مراعاة للفظ المميز وجاز تانيثه مراعاة لمدلوله واذا قلت جاء ثلثة انفس واردت بالانفس الرجال جاز تذكير العدد وتانيثه واعتبار اللفظ اقيس لان في اعتباره اعتبار الاصل كما في منع الصرف قال الحاجبي وانما هو اقيس لانهم لما حكموا على هذه الالفاظ بالتذكير والتانيث لم يعتبروا مدلولاتها اذ يقال شخص حسن رايته وان كان مونثا ونفس حسنة رايتها وان كان مذكرا قال تعالى خلقكم من نفس واحدة ولم يقل واحد وان اريد به آدم عليه السلام ومما اعتبر مدلوله قوله وكان مجني دون من كنت اتقي ثلث شخوص كاعبان ومعصر اراد الجواري ولم يات بالتاء وقوله ثلثة انفس وثلث ذود لقد جار الزمان على عيالي اراد انفس الرجال والبطن كالشخص فقد يونث عدده نحو ثلث ابطن اذا اريد بها قبايل والواقعة كالنفس وقد يذكر عدده نحو ثلثة وقايع اذا اريد به المشاهد **قال** ولا يميز واحد واثنان الى آخره **اقول** انما آ ضم العدد مع المعدود اذا كان جمعا ليعلم نصوصية عدد المعدود اذ لم يفد الجمع نصوصية عدده اذ لا يعلم من قولك رجال نصوصية عددهم فضم اليه العدد وقالوا ثلثة رجال ليعلم حقيقتهم ونصوصية عددهم فلا يضم مع رجل ورجلين لفظ العدد اي لا تقال واحد رجل ولا اثنان رجلين لان لفظ رجل ورجلين يغني عن ضم العدد معهما لانه يعلم من رجل انه واحد ومن رجلين انهما اثنان فذكرها معهما ضايع وهكذا في جميع اسماء الاجناس فيمتنع واحد درهم واثنا درهمين ولا يرد صحة جاء رجل واحد ورجلان اثنان لان ذكرهما هنا ليس ضايعا لما مر في التاكيد وقد شذ قوله كان خصييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل والضرورة اذ الحق ان يقول ثنتان من حنظل او حنظلتان لكنه الاصل الخاقاله الاعثم والشاعر قد يرتكب الاصل المهجور اذ المراد التحرك والمراد من دلالة النص ما يفيد معنى ولا يحتمل غيره فايدة ان الاولى اذا ميز العدد المركب بمذكر ومونث يغلب المذكر اذا كانا من ذوي عقل والا يغلب المقدم فنقول عندي خمسة عشر عبدا وامة وخمسة عشر امة وعبدا وبحرت خمسة عشر جملا وناقة وخمس عشرة ناقة وجملا ويغلب في المضاف السابق عاقلا مميزه او لا نحو عندي عشرة اعبد وجواد وعشر جواد واعبد ولا يكون في المضاف للمعطوف او المعطوف عليه اقل من ثلثة لان العشرة وما دونها لا مميز باقل من ثلثة الثانية لا شك ان اول الشهر ليلة وآخره يوم واليوم يتلوها فلذا استغني بالليالي عن الايام فاذا سطر كتب لخمس خلون فمعناه لخمس ليال ولم يحتج الى ذكر الايام والقول بانه مما غلب المونث على المذكر وهم وكذا قول الزمخشري انما قيل للمذكر والمونث عشرون تغليبا للمذكر لان التغليب انما يكون اذا عم القبيلين ما لعط فيعطى كلم احدهما كقوله تعالى بعد خطاب نسائه صلى الله عليه وسلم انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيرا وكقوله تعالى خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي ذكر الضمير مع عوده على كل دابة وكقوله دعتني اخاها بعد ما كان بيننا من الامر ما لا يفعل الاخوان اي الاخ والاخت وكني عن الجماع بالامر وقالوا فيما فوق العشرة خلت وبقيت لان مميزه ليلة مقدرة وفي العشرة وما دونها خلون وبقين لان مميزها في التقدير جمع مونث فهو بالنون اولى لانه نص في الجمع المونث بخلاف التاء ولما استمر في التاريخ ان النون

مميزها

ثلث شخوص كاعبان ومعصر

قال النيسابوري ان المشهور في جمع شسع كل قول اشساع له وقال الجاربردي اما اخترقروا وشسوع شهر

لمادون العشرة الذى حقه جمع القلة وان لنا لغرم حمل عليه فقيل الاجداع انكسرن لانها جمع قلة فكانك قلت ثلثه
اجداع ونحوها والجدوع انكسرن لانها جمع كثرة وهو لما فوق العشرة فكانك قلت احد عشر جذعا ومائة جذع
ونحوهما يعنى حمل على التقدير وجود التميز وهذا هو الاحسن ولو عكس العمل فى التاريخ وغيره جاز **قال**
وتقول المفرد من المتعدد باعتبار تصييره الثانى والثانية الى العاشر والعاشرة **اقول** هذا الفصل فى اسماء
موضوعة لواحد من المعدود باعتبار ذلك العدد المشتق ذلك الاسم منه كالثالث فانه مشتق من الثلاثة
لواحد لها باعتبار انه احد الثلاثة او باعتبار انه مصير مادونها عليها ومبداؤه باعتبار التصيير اى باعتبار كونه
مصيرا وجاعلا عددا اقل منه بواحد على العدد المشتق هو منه الثانى للمذكر والثانية للمونث الى العاشر والعاشرة
لا غير اى لا يتعدى بهذا الاعتبار عن العاشر والعاشرة لانه بهذا الاعتبار اسم فاعل حقيقى مشتق من فعل يودى هذا
المعنى وهو ثلثتهم وربعتهم والافعال التى بهذا المعنى لا يتعدى العشرة اذ لم يوجد فعل مما جعلتهم احد عشر وما فوقه
فيشتق منه اسم للتصيير ومضارع ثلثه من تلك الافعال بفتح عينها وهى ربع وسبع وتسع وبكسرها فى البواقى واعلم
ان الثالث ونحوه باعتبار التصيير مشتق من الفعل فقولهم انه مشتق من الثلاثة على التوسع ومبداؤه باعتبار حاله اى
باعتبار انه واحد من العدد اى ملتبس بوجه ما اذ ليس للاول والاولى فعل ولا مصدر اشتقا منهما مشتقين من
الواحد والواحدة الاول للمذكر والاولى للمونث والثانى والثانية الى العاشر والعاشرة ولم يستعمل الواحد والواحدة
فى هذا المعنى لئلا يشتبها بالواحد والواحدة اللذين هما العدد الاصلى وبهذا الاعتبار تعدى العشرة اذ لم يحتج بهذا
الاعتبار الى فعل حتى يكون عدم الفعل مانعا منه بل هو اسم محض واضافته الى اسماء العدد باعتبار الاسمية
لا باعتبار الفعلية فتقول الحادى عشر فى المذكر والحادية عشرة فى المونث وهكذا الى التاسع عشر والتاسعة عشرة
وبهذا الاعتبار ليس اسم الفاعل وان وافقه لفظا واشتقاقا ولا ضمير فيه بل هو كغارب وكاهل وانما بنى ما فوق العشرة
للتركيب اذ اصله حادى وعشر كما اذا قيل بهذا المعنى الثالث والعشرون لانه حذف الواو من حادى عشر كما
حذف من احد وعشر فبنى الشطران ولم يحذف من الثالث والعشرين فلم يبنيا وانما ذكر الشطران من حادى عشر الى
تاسع عشر للمذكر لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثه عشر وثلث عشرة لانه اسم جماعة كما مر
قولـه ومن ثم قيل اى ولاجل انه بالاعتبار الاول اسم فاعل مشتق باعتبار الفعل اذا اضيف فلا يضاف
الا الى عدد اقل من العدد المشتق ذلك الاسم منه بواحد فقيل ثالث اثنين لان الفعل بهذا المعنى انما جعل مادونه
على العدد المشتق منه نحو ثلثت الاثنين وربعت الثلاثة اى كملتهم بنفسى اربعة فجاز رابع ثلاثة من ذلك اى مصيرها
فلا يقال ثالث ثلثه ولا ثالث اربعة اى لا يضاف الى مثله او اكثر منه لان من المحال ان تصيرها ثلث ثلاثة او اربعة
ثلثة بل يصير اثنين ثلثه كما فى الفعل المشتق منه كقوله تعالى ما يكون من نجوى ثلثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو
سادسهم ولا يجوز ان يضاف الى اقل منه باثنين او اكثر اذ الواحد لا يصير الاثنين اربعة او خمسة فيمتنع هذا رابع
اثنين **تنبيه** اضافة ثالث ونحوه بمعنى التصيير اذا كان بمعنى الماضى معنوية وان كان بمعنى الحال والاستقبال
فلفظية وبالاعتبار الثانى وهو اسم للواحد مشتق من اسماء الاعداد لا باعتبار الفعل فاضافته معنوية مطلقا
لما سياتى ويضاف الى ما يوافقه فى العدد نحو زيد ثالث ثلثه اى واحد منها كقوله تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله

ثالث ثلاثة ولا يضاف بهذا المعنى الى ما تحته فيمتنع زيد رابع ثلثه لان الرابع بهذا المعنى ليس واحدا من الثلثة بمعنى
ليس فى الثلثه رابع اى ليس واحد منها رابعا قال الحاجبى ولا يضاف هنا الى ما فوقه فلا يقال رابع خمسة لان الرابع
فى هذا المعنى ليس واحدا من خمسة وقال فى شرح المفصل يصح زيد رابع خمسة او عشرة اذ يصح فى تفصيل عشرة
ان يقال ثالثها زيد وسابعها بكر وهذا هو الحق لان الرابع ليس واحدا من الثلثه ولكنه واحد من الخمسة وما فوقها
لان فى الخمسة وما فوقها الاربعة وبالاعتبار الثانى اذا جاوز العشرة واردت الاضافة تضاف الى ما ساويه
على ما فى شرح الكافيه او الى اكثر منه على ما فى شرح المفصل فتقول حادى عشر احد عشر وحادية عشرة احدى عشرة
الى تاسع عشر تسعة عشر وتاسعة عشر تسع عشرة فيكون المركب الاول مضافا الى المركب الثانى فلم يصر اربعة اسماء
اسما واحدا وكلا شطريها بقى مبنيا والاضافة بهذا المعنى معنوية مطلقا لان المضاف بمعنى واحد وبعض واضافتهما معنوية
ويجوز حذف العجز من المركب الاول للعلم به واضافة صدره الى المركب الثانى فيقال حادى احد عشر الى تاسع تسعة عشر
فيعرب الصدر لذهاب تركيبه الموجب لبنائه ويجوز الاختصار على صدر الاول وعجز الثانى ويضاف اليه قال المالكى
فيعرب المضاف لذهاب التركيب المقتضى لبنائه ولم يمزج مع الثانى وبقى المضاف اليه مبنيا لبقاء علة بنائه وقال
الحاجبى يبنيان للمزج واقامة عشرة الباقيه مقام المحذوفة ويجوز ان لا يضاف فتقول الحادى عشر والحادية عشرة
الى التاسع عشر والتاسعة عشرة ويعطف اذا جاوز المركب فيقال الثالث والعشرون والثالثة والعشرون الى
التاسع والتسعين والتاسعة والتسعين ولا يحذف المضاف من نحو ثالث اثنين وثالث ثلاثة لانه اذا حذف بقى
ثالث فلا يدرى اى المعنيين اريد به **فايدة** قولهم حادى عشر وعشرون اصله واحد فعن للفرق فجعل الفاء
بعد اللام كشاكى السلاح فان اصله شايك لانه من الشوكة شبه الحديد بالشوك لخشونته وجعل الالف بعد العين
اذ لا يبتدأ بها **تذنيب** قال المالكى يجوز ان ينون فاعل المصوغ من العدد اذا كان بمعنى التصيير وينصب العدد
بعده به فيقال انا ثالث اثنين اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال لان له فعلا بهذا المعنى واجاز الفراء نصب ما بعده
به اذا كان بمعنى بعض ما بعده به اى بمعنى الحال وهو ضعيف قال الجزولى لا يكون اذا قلت ثالث ثلثه ملزم اعمال الشئ
فى نفسه لانه بعض الثلاثه فيكون الثالث فاعلا لاسناد الفعل اليه ومفعولا لدخوله فى الثلثة وقال غيره لانه
لا فعل له بهذا المعنى فليس هو اسم فاعل بالحقيقه فلا ينصب قال المالكى الا الثانى لانه اذا قيل ثنيتهما معناه كنت الثانى
منهما فيجوز انا ثانى اثنين ولا يجوز انا ثان واحدا لان ثنيت ليس معناه جعلت الواحد اثنين **قلت** فعلى هذا يمتنع
ثانى واحد بالاضافة ايضا بمعنى التصيير **قال** المذكر والمونث المونث ما فيه علامة تانيث الى آخره **اقول**
ذكر المونث والمذكر عقيب العدد ليعلم مواضع لحوق الهاء بها من العدد وقدم حد المونث على حد المذكر وان كان المذكر
هو الاصل اذ الاسم المذكر ثم المونث بخروجه لان حده بهذا الاعتبار يتوقف على معرفة المونث اذ لو حد المذكر اولا فقال
المذكر ما لا علامة للتانيث فيه قبل العلم بعلامة التانيث كان حادا بالاخفى فقال المونث اى اللفظ المونث ما فيه
علامة تانيث لفظا نحو ضاربة وظلمة وصحراء او تقديرا نحو اذن وعقرب فانما حكم بتانيثهما لاستعمالها استعمال ما فيه
علامة التانيث لفظا فانه يلحق التاء بفعل ومشتق اسند اليها كما يلحق بها اذا اسند الى مونث لفظى وانما المقدر التاء
دون الالف لردها فى المصغر نحو اذينة والتصغير انما يرد ما كان فى مكبره وانما منع الرد فى الرباعى لتاديه الى الثقل الحرف

الرابع واحتياج المونث الى علامة لان التانيث فرع للتذكير كالمعرفة للنكرة توضيح لما هو مونث سماعي كل اسم
جمع لما لا يعقل كالابل والغنم والخيل والرَّجل لجماعة الجراد والذود مؤنث كجمع المونث تقال هذه غنم وجاءت غنم وجاء
غنم والغنم جاءت وجئن وان كلها كباشا الاشا فالقوله عز وجل فخذ اربعة من الطير وكل اسم جمع لمن يعقل وان وقع
على الذكور كمعشر ورهط وقوم وبشر ما يغالب فيه التذكير تشريفا للعقلاء فمن النادر قوله تعالى كذبت قوم لوط
وان لم يقع الا على الاناث نحو نساء ونسوة يجب تانيثه في العدد فتحذف الهاء من عدده ولا يجب تانيث فعلها اذ جاء
جاء نساء وما يميز واحده بالتاء نحو نخل وتمر وبقر يذكر نظرا الى انه اسم مفرد للجنس قال تعالى اعجاز نخل منقعر ويونث نظرا
الى الجمع اي الجمع المستغرق ولا يبنى منه لفظ للمذكر الواحد خاصة بل يطلق الشاة والبقرة على المذكر والمونث لئلا تشتبه
بالجنس فان ارادوا النص قيل هذا شاة ذكر وهذه شاة انثى والمذكر ما خلا عن علامة التانيث لفظا وتقديرا وعلامة
التانيث التاء واصلها ان يكون في الصفات فرقا بين المذكر والمونث وانما تدخل في صفة قصد بها الفعل نحو قامت هند
فهي قائمة ولذا قالوا حائض لما لم تقصدوا معنى الفعل منه وحائضة اذا قصد وا معنى الفعل اي الحدوث وهي فيها قياسية
الا في بنيه مستثنا نحو قتيل وصبور وفي غير الصفات سماعية والتاء لاوجه كثيرة ذكر الزمخشري بما فيها اوجه
الفارقة بين المذكر والمونث في الاسم كامراة وشيخة وانسانة وغلامة ورجلة واسدة وبين اسم الجنس والواحد منه
كتمر وتمرة والدال على المبالغة كعلامة وموكدة التانيث كناقة ونعجة وموكدة معنى الجمع كحجارة وصقورة وخوولة
وصياقلة والدالة على النسب كالمهالبة والاشاعثة وعلى التعريب كموازجة وجواربة وللعوض كفرازنة ومحاجة كانه
بدل من ياء والف فرزين ومحاجيا ويعلم منه ان المراد من قولهم التاء للتانيث او شبه التانيث فان الاوجه السبعة اما للتانيث م
الاخيرة يشبه التانيث في الفرعية اذ معرفة الواحد فرع معرفة الجنس وهكذا في غيره فجعلت التاء علامة لها لانها علامة
المونث الذي هو فرع وقال الحاجبي الياء المحذوفة من فرازين مونثه فجعلت عوضها التاء لانها علامة المونث
فايدة قالوا لمن باشر الجمل والبغل والحمير ويعمل عليها وان لم يملكها جمال وبغال وحمار ومثلها عواج وبزاز
وانما جعل لهم بناء المبالغة لان صاحب الصنعة يداوم عليها فاذا ارادوا الجمع الحقوها التاء وقالوا جمالة بمعنى جماعة
جمالة فان التاء فيه مثل تاء ضاربة ومثله بغالة وحمارة وشاربة لجماعة على شفة النهر ولهم ماؤه وسابلة لابناء
السبيل وقد تلحق التاء المنسوب على اداة الجماعة وقالوا البصرية والكوفية والزبيرية ومنه الحلوبة والقتوبة والركوبة
لما تحلب وتقتب وتركب وان لم يقع بها الفعل فهي كالذبيحة والضحية في انها معدة لذلك وليس هو مثل
رجل صبور وامراة صبور لان المراد من هنا الكثرة والنسبة نحو مثل رجل ملول وامراة ملولة اذا كان كثير الملال للشانئة
فكان ضاربة يجري على كل جماعة ضربت مجرى جمالة ونحوها على الجماعة وكثر استعمالها للجماعة نحو موصوفها ولم
يقع مثل هنا في ضاربة ولو وقع فيه ايضا لكان ضاربة مثل جمالة وقد يقال حلوب وحلوبة كتمر وتمرة فليس هذه الحلوبة
مثل المتقدمة لانها للمبالغة وهذه للمفردة والتاء مطلقا في حكم الانفصال يعني ان ما قبلها في حكم الطرف الا في الاعراب
ولذا قيل غانية واصله غانوة الا في عباية وعظاية وعلاوة وسقاوة ولذا لم ينقلب الواو والياء همزة **مسئلة**
علامة التانيث تلحق الاسم اذ له مسميات مذكرة ومونثة لتحصل التمييز ولا يلحق الفعل لان مدلوله واحد وهو الحدث
المقترن والحدث جنس فلا احتياج الى تانيثه ونحو قامت هند لتانيث المسند اليه كما سياتي وكذا الحرف لانه يدل
على معنى اسم او فعل وهو كجزء موجز التي لا يونث وقوله لات وثمة وربة شاذ **قال** والالف مقصورة وممدودة
اقول بين المقصور والممدود مطلقا لان معرفة كيفية تثنيتها وجمع تصحيحها مفتقران اليها فينبغي ان لا يجهل بهما
انا جرى ذكرهما في بابهما فالمقصور اسم حرف اعرابه الف لازمة فخرج نحو يرضى لانه ليس باسم واذا لانه ليس معربا
والزيدان واباك لان الفها ليست لازمة والممدود اسم حرف اعرابه همزة تلي الفا زائدة وذكر الاسم ليعلم من قوله الامر
ان الممدود من اصنافه لا للاحتراز اذ لم يوجد فعل آخره همزة بعد الف زائدة نعم يقع بعد الف منقلبة نحو شاء
وقال حرف اعرابه ليعلم ان الممدود انما يطلق على ما آخره همزة هي محل الاعراب بعد الف زائدة لاكورا اذا كان
مبنيا كقبل وخرج ماء ونحوه لان الفه اصلية والمقصود هنا الالف التي للتانيث مقصورة كحبلى وممدودة
كصحراء والممدودة عند الجمهور مبدلة من الف التانيث المقصورة عند زيادة الف آخر لمد الصوت اولغيره
قلت والدليل عليه والهمزة قد تنقلب عن الالف نحو رسائل ان كون الهمزة التي للتانيث اصلا اصل فلا سبب يحتمل
وهو عدم انقلابها عن الف التانيث وكذا يدل عليه قولهم صحار معتلا في جمع صحراء واصله صحارِيُّ ولم يسمع صحارئ
بالهمز بعد الراء ولو كان همزته اصلية لكان المسموع بالهمز كما قالوا في جمع قراء قرارئ ولكوكب درّيّ دراريّ قال
المالكي مستدلا على ان الهمزة التي للتانيث منقلبة عن الفه ان هاء التانيث يوافق الفه في معناه وكذا في فتح ما قبلها
وفي امالتها والهاء يقع بعد الف زائدة نحو ارطاة فينبغي ان يقع الف التانيث ايضا بعدها ليتم توافقهما ولينقلب
همزة فيظهر الاعراب عليها كما يظهر على التاء فيتاكد توافقهما وايضا لو لم يكن منقلبة لصحت في التثنية والجمع والنسبة
كالاصلية بل اولى لانها يدل على معنى وما يدل على معنى فهو احق بالسلامة وقال الكوفيون والاخفش وهو ظاهر
كلام الحاجبي انها وضعت للتانيث اذ الاصل عدم الابدال ولا يلزم من موافقة الف التانيث تاءه في بعض اشياء
موافقته له في كلها الا ترى انها تنقلب في الوقف هاء او يجيء لمعان كثيرة دون الالف وانها لم يصح في التثنية
ونحوها ما يجيء **تنبيه** الف التانيث وان كان كالتاء في افادة التانيث عند تاء التانيث منفصلة عن الكلمة
الملحقة هي بها وعند الفه متصلة لان التاء غالبا يلحق الاسم لتمام الفائدة لا حداث معنى التانيث فهو كاسم ضم الى اسم
نحو بعلبك والذي يحذف في التكسير نحو جفنة وجفان بخلاف الالف ولذا اثبتت الالف في الجمع نحو حبلى وحبالى وانما
وقال الواحد حذف في تكسير قرقرى قراقر لانها خامسة كما حذف الخامس الاصلي قالوا في سفرجل سفارج وقال بعض الياء ايضا
علامة التانيث في نحو هذي امة الله احببت ليس كذلك لانه من الجائز ان يكون هذي صيغة موضوعة للتانيث كالتي
فلا يثبت اصل محتمل وايضا من الجائز ان يكون ياء هذي مبدلة من هاء هذه فلا يعد من علامات التانيث كما لا
يعد الهاء المنقلبة من التاء في الوقف منها قال الحاجبي هذي من المبنيات وكلامنا في المذكر والمونث من المتمكن **قلت**
فيه نظر وما نحو اضربي اسم للمونث لانه علامة التانيث ومن قال ان فاعله مستتر فيه فالياء علامة التانيث عنده
كتاء قامت **تحقيق** عدد الصيغ التي آخرها الف مقصورة ثلث منها مختصة بان الفها المقصور للتانيث احدها فُعلى وهي
اما اسم غير مصدر كالبهمى نبت والحمى والرؤيا او مصدر كالبشرى والرجعى والشورى بمعنى البشارة والرجوع والمشورة
او صفة كحبلى وخنثى ورُبّى الشاة الحديثة النتاج وثانيها فَعلى وهي اما اسم كبَرَدى موضع ودَقَرى روضة او صفة
كجمزى ومرطى نوعان من العدو وثالثها فُعَلى كاربى للداهية وشعبى مكان وليست الالف الثلثة للالحاق

اذ ليس في الابنية فَعْلَلٌ ولا فُعْلَلٌ ولا فُعْلَلٌ حتى يلحق بها ابنية اخرى ولا ينتقض الاولى على الاخفش اذ جُخْدَب بفتح
الدال عنده ثابت فتقول عليه لو كان الف بُهمى ونحوها للالحاق لصرف وثانيا ان يشترك في كل منها الفا التانيث والالحاق
وهما فُعلى وفِعلى ويكون كل منها مشتركا **فان قيل** ينبغي ان يقال تكلا يشترك فيها **قلت** نعم ولكن جعل الظرف
مفعولا به على الاتساع كقولهم سارق الليلة اهل الدار وفعلى اذا كان الفها للتانيث اربعة اضرب اسم عين كسلمى جبل لطي
وعوى اسم خمسة هي منازل القمر واسم معنى كدعوى اي الادعاء والنجوى المناجاة ووصف مفرد كحُبلى وعطشى وجمع
كجرحى واسرى واذا كانت للالحاق فهو اسم كارطى وعلقى والدليل على ان الفها للالحاق الصرف واجتماع تاء التانيث
معها فانهم قالوا ارطاة وعلقاة وانما حذف الالف في نحو اديم مارط يدل على زيادتها وان وزنها فعلى وقولهم
اديم مرطي يدل على اصالتها وان وزنها افعل فلا يكون من هذا الباب وكل الف زائدة في الآخر اذا لم تكن للتانيث
يكون للالحاق الا ان يمنع مانع كما في قبعثرى اذا لم يوجد سداسي فيلحق به ومن منع صرفه على جعل الفه للتانيث ومن صرفه
جعل الفه للالحاق ويدخل التاء وليس اصليا اذ الالف مع ثلثة حروف اصول زائدة وفعلى اذا كان الفها للتانيث ضربان
اسم عين مفرد كالشيزى خشب اسود تتخذ منه القصاع وغيرها ودفلى نبت اذا لم يصرف وجمع كالحجلى والظربى جمع الحجل
والظربان على مثال قطران دويبة كالهرة مُنتنة الريح ومصدر كالذكرى وان كانت للالحاق فاسم كمعزى وذفرى فيمن
صرفا وصفة نحو رجل كيصى وهو الذي ياكل وحده وعند سيبويه فعلى لا يكون صفة الا مع التاء نحو عزهاة وهو المجتنب
عن النساء واللهو وقولهم قسمة ضيزى ومشية حيكى عنده فُعلى فكسر فاؤه لتسلم الياء لانه من ضاز اي جار يضيز وحاك
يحيك والانقلاب الواو ياء ويعتبر الحركة الاولى من يعتبر الحرف والابنية التي اخرها الف ممدودة ليس شيء منها مشتركا
بل فِعلاء وفُعلاء مختصان بالالحاق كعلباء وحرباء دويبة وسيساء اي الظهر وحُواء نبت لونه كلون الذيب وقُوباء
داء معروف وجاء بفتح الواو وما عداهما بالتانيث وهي اما فعلاء وهي اما اسم عين مفرد كصحراء او اسم جمع كالقصباء و
الطرفاء والاشياء عند سيبويه وهذه الاسماء الفاظها مفردة ومعناها جمع ولا واحد لها من الفاظها فهي كالقوم والابل
وحكى عن الاصمعي ان لها واحدا من الفاظها وهي قصبة وطرفة وسيء فهي كباقل وباقر اذ واحدهما جمل وبقرة او مصدر
كالسراء والنعماء اي المسرة والنعمة والاولى ان يقال انها اسماء المصادر لا انفسها والمراد باسم المصدر المحصل للمصدر
قاله ابن يعيش واما صفة وهي اما مونث افعل نحو سوداء او لا نحو امراة حسناء اي جميلة ولا يقال رجل احسن الا مقرونا
بمن وديمة هطلاء اي دايمة والعرب العرباء اي الخالصة ولم يجعل همزتها اصلية ولا للتانيث لعدم فعلال بغير فعالي
اي ظلع وقسطال اي الغبار وان ثبتا فنادران وقيل اصلها خزعل وقسطل فالالف لاشباع الفتحة او فعلاء نحو خضاء
عرق الحنى وسيراء حلة وسابياء جلدة الرحم وكبرياء وعاشوراء وبراكاء وبروكاء وزمكاء ذنب الطاير فان منع صرفها وسمانيات الشمال وعقرباء الانثى من العقرب وخنفساء واصدقاء وكرنباء
يدل على ان الفها للتانيث وليس في الابنية ما يلحق هذه بها **فان قيل** لم لا يكون ياء سيساء زايدة فيكون كديماس
او يكون همزته منقلبة عن ياء فيكون كزلزال اجيب يلزم على الاول ان يكون عينه وفاؤه من جنس واحد وهو نادر وعلى
الثاني جواز فتح فائه وان يكون مصدرا اذ الفعلال مختص بالمصدر وقد استعمل **فان قيل** هلا يكون حواء فوعالا كطومار
وفعّالا كخضراب اجيب الاشتقاق دل على ان همزته ليست اصلية لانه اسم لنبت يضرب لونه الى الحوة وفوعال لم يأت
ما عينه واو ولو اتى لامتنع ادغامه مفرقا بينه وبين فعّال كما فرق بينه وبين تفعّل وتفاعل اذا بنيا للمفعول فقالوا تسوير وتسيّر

وفعال المختص بالصفة وسواء اسم **قال** وهو حقيقي ولفظي **اقول** التانيث سواء كان بالالف والتاء لفظا او تقديرا
اما حقيقي وهو ما بازايه ذكر في الحيوان كامراة وناقة وعناق فانه وضع بازايها اي لاضدادها رجل وجمل وجدي
اي ما هي صاحبة فرج فهي مونث حقيقي وانما عدل عنه مراعاة للادب اذ التلفظ بلفظ الفرج سمج ولان الخنثى قد يكون
ذكرا مع ان له فرجا والتانيث اللفظي ما هو بخلاف الحقيقي اي لا يكون بازايه ذكر من الحيوان وهو بان لم يكن بازايه
شيء كشمس وعين او يكون لكن لا من الحيوان كظلمة فانه بازايه شيء وضع له النور لكنه ليس حيوانا فالتاء فيه ليس ليدل
على التانيث الحقيقي وانما قرن به علامة التانيث لفظا كغرفة وبشرى او تقديرا كالشمس يدل عليه ظهورها في تصغيره
تنبيه التانيث الحقيقي لا يوجد في الجنس اذ حقيقته لا تتوقف على تصور ان يكون بازايه ذكرا اذ القُبُل ذكرا
وفرجا لا يدخل في حقيقة الجنس اذ يعقل بدونه كالحيوان والانسان لكن حقيقة النوع والشخص المونثين كالمسلمة
والمراة وفاطمة وهند تتوقف على تصور ان يكون بازاء كل ذكر مع انه قد يتحد لفظ النوع والشخص في المذكر والمونث
فاحتيجا الى التاء لفظا او تقديرا للفرق وان انث الجنس ككلمة كان تانيثه لفظيا وسوا التانيث المجازي الذي
لا يتوقف على القبل ويعلم منه ان الجنس مذكر ما لم يكن مونثا مذكر لكن ليس المذكر الذي يقابل المونث لانه نوعي لان لم
او شخصي ومما يخرجانه عن الجنس ويعلم منه ان الفعل لا يكون مونثا لان مدلوله الجنس كما يجيء في التثنية واذا
من واحد اسم الجمع بالتاء كحمامة ودجاجة واريد به مذكر فهو ايضا مونث غير حقيقي فيجوز باعتبار تانيثه في فعله
وعدده باعتبار لفظه فورود التاء في قالت في قوله عز وعلا قالت نملة لا يدل على ان تلك النملة انثى لجواز ان يكون
مذكرا والحاق التاء بفعله باعتبار تانيثه اللفظي ولذا انثوا العدد في قولهم عندي ثلث من البط ذكور ومثله هذه
حمامة ذكرا اعتبارا للتانيث اللفظي اذ يقال للمفرد البط بطة وان كان ذكرا واعتبار اللفظ افصح ولذا قال تعالى
خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وانما قال تعالى بعد ذلك ليسكن اليها فلما تغشاها على التذكير لتقوى المذكر
بان السكون والغشيان من صفة المذكر واذا ثبت ذلك لا يستدل على تانيث بغلته صلى الله عليه وسلم بقول
الراوي كانت بغلة رسول الله عليه السلم شهباء ولا على تانيث البقرة بقوله تعالى ما لونها قال انه يقول انها بقرة
صفراء وجري عوان عليها وهي من صفة النساء وهي النصف والولود لا يدل على تانيثها ايضا لانها من صفات
النساء لجريها على البقرة الانثى مجازا واذا جاز جريها على البقرة الانثى مجازا لا يبعد جريها على البقر الذكر مجازا
لمشابهته الانثى ويقوي ذلك قولهم حرث عوان والعجب ان بعض العلماء قال سلوني عما شئتم فحضر ابو حنيفة
فقال لاحد سله اذكرا كانت نملة سليمان ام انثى فلم يحر جوابا فسئل عنها ابو حنيفة فقال كانت انثى بدليل التاء
في قوله قالت نملة قال الحاجبي وتانيث اسماء الاعلام كطلحة مستثنى منه فانه لا يعتبر لفظها بل يعتبر ولا مونث مسند ثانيا والاعداد مميزها بل بخصمه صح
معناها لانها نقلت عن معانيها الاول الى مدلولات اخر فاعتبر فيها مدلولاتها الثانية التي هي المقصودة منها فاعتبار
تانيثها يوهم اعتبار مدلولاتها الاول فيخل المعنى وقال المالكي تانيث العلم يتعلق بالمعنى لا حقيقيا ولا مجازيا
فيمتنع اعتباره **اقول** لا يخلو كلامهما عن نظر لان التاء في الاسم قبل جعله علما يدل على معنى من انوثة مدلوله وشبهها
من المعاني المذكورة للتاء فلا بد من اعتبار التاء لدلالتها على معناها فاذا جعل علما لم يدل على شيء من معانيها اصلا فكانه
ليس للتانيث فلا يعتبر ايضا لو اعتبر تانيثه لوهم انه دلالته على احد معانيه من الانوثة والوحدة والمبالغة ونحوها

فتخل المقصود من جعل الاسم علما لمنافاة معانيه للعلم فيفسد معنى العلمية المقصودة منه والكوفيون يجوزون هذه
طلحة وقالت طلحة لاعتبارها في منع الصرف والوقف عليه بالهاء والفرق ظاهر **فايدة** ما تميز واحده بالتاء نحو تمر
ونخل وحمام وبط يذكر للفظه ويونث لان معناه جماعة واذا دخل التاء فيه للواحد يستوى فيه الذكر والانثى فقال
هذه حمامة الانثى وهذه حمامة للذكر ولا تحذف التاء من المذكر لانه علامة الوحدة ولئلا يلتبس بالجمع وقال يونس
اذا اريد الدلالة على الذكر يقال هذا شاة ذكر نحو زعقت الحمامة المذكر **قال** واذا اسند الفعل اليه فبالتاء
وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار **اقول** اذا اسند الفعل الماضي الى المونث الغايبة الحق به التاء للايذان من
اول الامر بان فاعله مونث قال المالكي والحق ان يلحق الفاعل لانه يدل على معنى فيه والعلامة انما تكون في المعلم
الا انه لم يوثق به لان بعض الاسماء يتحد فيه لفظ المذكر والمونث كربعة وهمزة وفروقة وراوية وصبور وجنبه
وقتيل ومنكار فاتصل بفعله ولا بعد فيه لان فاعله كجزء منه فيجوز ان يتصل به ما يدل على معنى فيه كما جوز ان
يتصل بالفاعل علامة رفعه نحو يضربان ويضربون ولذا لم يونث الفعل لتانيث مفعوله وانما الحق التاء اخر الماضي
الغايبة والغايبتين لان المخاطبة وجمعها وجمع الغايبة مستغنية عنه بالضماير التي هي التاء المكسورة والنون
وتن وكذا الامر مستغن عنه بالياء الضمير وكذا المضارع بالياء والنون وبالتاء في اوله وانما قيل يضربن للغايبات
ليتميز عن تضربن التي هي للمخاطبات ثم ان كان تانيثه حقيقيا وجب الحاق التاء سواء كان الفاعل ظاهرا او مضمرا
نحو قامت هند وهند قامت ليطابق اللفظ المعنى وحكى سيبويه عن بعض العرب قال فلانة قال المالكي ومنه قول
لبيد تمنى ابنتاى ان يعيش ابوهما وهل انا الا من ربيعة او مضر **قلت** اصله تمنت فحذف التاء وما نقل
سيبويه مع عدم الفصل ابعد منه مع الفصل اذ الفاصل يقوم مقام التاء كقوله لقد ولد الاخيطل ام سوء على
باب استها صلب وشام والاخيطل اسم نصراني والصلب جمع صليب النصارى والشام الخالات يعني انا عارف
بذلك الموضع وقال المالكي اذا طال الفصل فترك التاء اجود ولم يجوز المبرد حذف التاء مطلقا والنص بخلافه
واذا سمى مونث حقيقي باسم مذكر يجب التاء ولو فصل كما اذا سميت امراة بزيد يجب ان يقال جاءت اليوم زيد لئلا
يلتبس بالمذكر قالوا اذا كان المونث الحقيقي اسم جنس لا يجب التاء نحو نعمت المراة ونعم المراة حفصة لان المقصود
من المسند اليه الجنس على سبيل المبالغة في المدح والذم فكان الفعل اسند الى الجمع المقصود منه الشمول وكذا ترك
التاء اذا فصل بالا نحو ما قامت الا هند والا هي نظرا الى ظاهر اللفظ كما قال وما بقيت الا الضلوع الجراشع
وما قام الا هند والا هي حملا على المعنى لان المعنى ما قام شي الا هند وهو الفصيح وقيل يمتنع الحاق
التاء الا في الشعر وان كان لفظيا لزم التاء اذا اسند الى مضمره نحو الشمس طلعت وانت مخير اذا اسندت الى ظاهره
والالحاق احسن نحو طلعت الشمس وطلع الشمس والفرق ان التانيث فيه لفظي لا معنوي فيغني لفظه ما يشعر به فيستغنى
عن الحاق التاء بفعله وليس في المضمر في هذا الموضع ما يدل على تانيثه لاستتار الضمير الفاعل الراجع الى المونث
او المذكر الغايبين **فان قيل** علم تانيثه من الظاهر المقدم المرجوع عليه **قلت** قد يتقدم هو وغيره من
المذكرات فلا يعلم من هو له فانث الفعل احتياطا وشذ حذفه في قوله فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل
ابقالها واول بعض ارضها مكان المزنة السحاب البيضاء والودق المطر ودقت اي مطرت وابقلت الارض اي خرج

صح
بقلها يصف سحابة وارضا نافعتين واذا فصل بين الفعل وفاعله الظاهر غير الحقيقي فترك التاء احسن نحو جاء اليوم
بينة ولم يفرق بعض بين ان يفصل وان لا يفصل وحكم مثنى المونث على اختلاف اقسامه حكم مفرده في الحاق التاء
فيجب في قامت الهندان والهندان قامتا والعينان انجبتا التاء ويجوز في انجبتني العينان التاء وتركه لان لفظ
المفرد باق في كل مثنى مراد ولحوق التاء اول مضارع الغايبة يساوي ملحقي الغايبة لزوما وعدم لزوم
قال وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي **اقول** حكم الجمع الظاهر مطلقا يعني حكم
الجمع اذا كان ظاهرا واسند اليه فعل وشبهه سواء كان جمع مونث يعقل ولا يعقل ومذكر غير الجمع المذكر السالم حكم
الاسم الظاهر الذي تانيثه لفظي في جواز الحاق التاء بفعله فيجوز جاء الرجال او الطلحات او الزينبات او المسلمات
او الايام بالتاء وتركه لان معناها الجماعة وتانيث الجماعة تانيث لفظي كتانيث ظلمة وقيل الحاق التاء لان معناها
الجماعة وتركها لان معناها الجمع ولا يخفى ان الوجه الحاق التاء اذا اسند الى جمع سالم مفرده مونث حقيقي لكن جوز
تركه لما مر وعلم منه انه يمتنع التاء في المسند الى الجمع المذكر السالم نحو جاء الزيدون لما مر ان حقه ان يلحق الفاعل
لكن منع منه مانع فاتصل بالفعل فالمتصل بالفعل لفظا مقدر فيه ومتصل به تقديرا لكنه يمتنع تقديره في الجمع الذي
هو بالواو والنون لان المانع جمع ما هو بالواو والنون ولو تقديرا كما في هند فيكون منافيا لما جمع بالواو والنون
فيكون ممتنعا اتصاله به فاذا امتنع اتصاله بفعله وقال المالكي يجب الحاق التاء اذا اسند الى جمع المونث الحقيقي السالم
نحو قامت الهندات الا على لغة من قال قال فلانة ولان لفظ المفرد فيه باق كما في التثنية ولان قامت الهندات مثل
قامت هند وهند وهند ولذا يمتنع قامت الزيدون لانه مثل قام زيد وزيد وزيد وانما جاز قامت البنون وقام
البنات لانه لم يسلم فيهما لفظ مفرديهما وهما ابن وبنت **قلت** التثنية اكثر شبها بالمفرد من الجمع لما مر في التاكيد
فلا يقاس عليها وايضا اسم الجمع كشرب وفوج واسم الجنس كنسوة وجمع المذكر غير السالم كرجال وجمع المونث غير الحقيقي
وان كان سالما كبيضات يجوز فيه التاء وتركه فاجري عليه الزينبات اجراء للباب الجمع مجرى واحد ولم يمتنع قامت
الزيدون لما ذكر بل لما ذكرت وقال الحاجبي انث في الجمع لم تقصد النسبة الا الى الجمع والجمع ليس تانيثه حقيقيا
اذ ليس له فرج **قلت** يرد هذا بعينه في التثنية فان الجمع بالالف والتاء يجري في صفات من لا يعقل وان كان
مذكرا نحو ضاربات للحمير وفي صفات من يعقل ان كان مونثا نحو ضاربات من لا يعقل وان كان مذكرا نحو ضاربات
للنساء فلو التزموا التاء في النسبة الى هذا الجمع وقيل جاءت الضاربات مطلقا لاوهم انه مونث حقيقي في الجميع فاعتبروا
فيه الجماعة كما ذكرنا **قلت** للخصم ان يقول لا خلاص من التوهم اذا جاز الحاق التاء بالمسند الى الضاربات
للنساء وللحمر اما اذا التزموا التاء ان كانت للنساء وغيروا فيما ان كانت للحمر يتخلص منه في بعض الصور بان يترك
التاء في المسند الى غير العاقلات قال المالكي ويجوز التاء اذا اسند الى مذكر مؤول بمونث نحو اتتك كتابي على
تاويل صحيفتي او اخبر به عنه نحو كانت الكلام جملة كقوله وقد خاب من كانت سريرته الغدر فانه يسري
التانيث من خبره الى اسمه لانه هو ومنه قراءة نافع وابي عمرو ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا انث الفعل مع انه مسند
الى القول لان خبره مونث واضيف الى مونث والمضاف محذوف تقديرا كقول ذي الرمة
مشين كما اهتزت رماح تسفهت اعاليها مر الرياح النواسم تسفهت الريح الشي اي امالت به والنسيم الريح

الطيبة فانه بحذف من لا يختل الكلام فان اختل يمتنع التانيث نحو قام غلام هند وفاعل نعم داخل في اسم الجنس لجواز التاء وتركها في نعمت المراة ونبغي ان تونث احد الفعلين في قوله وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافي والديار البلاقع لكن الرواية فيهما التذكير على تقدير ما ثمه كما سياتي من قول سيبويه آخر الباب **قال** وضمير العاقلين

غير السالم فعلت وفعلوا الى آخره **اقول** الضمير المسند اليه ان كان ضمير المفرد والتثنية فظاهر وان كان ضمير الجمع المذكر السالم فهو الواو لا غير نحو الزيدون فعلوا وان كان ضمير الجمع المذكر العاقل المكسر يجوز ان يكون الواو نحو الرجال ضربوا اليشعر بان المرجع اليه جمع مذكر عقلاء لا جمع غير مونث ولا مفرد ويجوز ان يكون هي مستترة فيا تى بالتاء اليدل عليه نحو الرجال ضربت نظرا الى انه جماعة وهي حقيقة واحدة مونثة كما في جاءت الجماعة وقولهم في الدعاء اللهم رب السموات وما اظللن ورب الارضين وما اقللن ورب الشياطين ومن اضللن والواجب اضلوا واضلت شاذ وانما قيل للتشاكل كقوله لا دريت ولا تليت واخذه ما قدم وحدث وهنا ة ومراة وان كان غير ذلك فهو ثلاثة اقسام ضمير جمع مذكر لا يعقل ومونث يعقل ومونث لا يعقل فيجوز ان يكون هي مستترة نظرا الى انه في تاويل الجماعة ويجوز ان يكون النون نظرا الى انه جمع فتقول الايام او المسلمات او النساء او الثمرات والتمور فعلت وفعلن قال واذا العذارى بالدخان تقنعت واستعجلت نصب القدور فملت دارت بارزاق العفاة مغالق بيدي من قمع العشار الجلة العذراء البكر وجمعها عذارى واصله عذاري لانه اذا انقلب الالف ياء لكسرة ما قبلها يرجع همزة التانيث الى اصلها لزوال موجبها فتقلب ياء ليدغم فيه الياء التي قبلها ثم حذف الياء المدغم تخفيفا ويقلب الثانية الفا يصف نفسه بالكرم حين لا ابكار من النساء يصبرن على دخان النار حتى صار كالقناع لوجوههن ولم يصبرن لنصب القدور وغسلها بل شوين اللحم في الملة تقدر ما يعلل به في زمن القحط وجعل نصب القدر مفعول استعجلت على المجاز يقال مل الخبز اذا خبزه في الملة ويجري هذا في ضماير غير الفاعل نحو الرجال ضربتهم وضربتها والنساء والايام والمسلمات رايتها ورايتهن والاكثر ان يرجع الى جمع الكثرة ما هي للغايبة والى القلة ما هي للغايبات فيقال الجذوع انكسرت والاجذاع انكسرن وفي التاريخ لخمس خلون وعشرة خلت والجذوع كسرتها والاجذاع كسرتهن لما مر في العدد ولان التانيث في الجمع بمعنى الجماعة وهي في الكثرة اقعد والتاء حرف مختص بالتانيث فجعلت لما هو اقعد في الجمعية والنون لم يوضع لخصوص معنى التانيث وانما وضعت لذوات يلزمها التانيث فهي اقل حظا في التانيث فجعلت لما هو اقل جماعة هذا في غير العاقلات اما فيهن فضمير الجماعة اولى بهن كقوله تعالى فاذا بلغن اجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن وانما اتى بالواو في قوله تعالى قالت نملة يا ايها النمل ادخلوا مساكنكم لانه تعالى خاطبهن اولا والخطاب يختص بمن يعقل فاعطاهن حكم العقلاء الذكور

فايدة لما ارادوا الفرق بين جمع المذكر العاقل وغيره في باب الضماير كما فعلوا ذلك في غير الجمع من الضماير والظواهر نحو هو وهي وضارب وضاربة والمذكر العاقل مزية على غيره والواو في الربط وكونه مضمرا اقعد من النون لما في الاعراب الاسماء والافعال بالنون خص بجعله ضمير الجمع المذكر العاقل وجعل النون لمن دونه وهذا الضرب من التفرقة لم يختص الضمير بين المرفوعين المتصلين بجمعي المذكر العاقل وغيره بل جاز في غيرهما من الضماير على الخلاف اصنافها فتقول في المرفوع المنفصل انتم وانتن وهم وهن وفي المنصوب ضربكم وضربكن وضربهم وضربهن واياهم واياهن واياكم

واياكن وفي المجرور غلامكم وغلامكن وغلامهم وغلامهن **مسئلة** جوز سيبويه ضربت وضربني قومك على معنى وضربوني وانما افرد على تقدير وضربني لانه يقوم مقامه ومنه قولهم هو احسن الفتيان واجمله وقوله تعالى وان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه لان فتى والنعم يقوم مقامهما فقصدا بهما وفي افعل التفضيل ربما تقوم ضمير المفرد مقام ضمير الاثنين والاناث كقوله ومية احسن الثقلين جيدا وسالفة واحسنهم قذالا **قال** المثنى ما لحق آخره الف او ياء الى آخره **اقول** انما ثني الاسم ليحصل ايجاز اللفظ مع تكثير المعنى ولا شك ان حرف التثنية بدل عن المعطوف اذ جاء الزيدان اصله جاء زيد وزيد الا انه حذف زيد وجعل الالف بدلا تخفيفا ومبالغة من ثني الشيء اذا عطفه عليه واصطلاحا ما ذكر فخرج زيد وكذا شفع وزكا اذ لم يلحق باواخرها الف وياء اسما التثنية وحبلى اذ ليس بعد الفه نون وغسلين اذ ليس قبل ياءه فتحة ومصطفين لانه وان فتح ما قبلها الا انها يدل على اكثر منه وكذا اثنان لانه لم يلحق الالف ليدل على ان معه مثله وقال من جنسه لينبه على ان الاسم المشترك لا يثنى باعتبار مسميه المشترك فيه فلا يقال قرآن مرادا به حيض وطهر وانما يثنى باعتبار احد مدلوليه فالمراد من قرآن حيضان او طهران هذا هو المعلوم من استقراء كلام العرب ويعلم منه ضعف قول من قال بعني الشافعي رحمه الله ان الاسم المشترك اذا وقع بلفظ العموم كان يقع مدخول لام الجنس ومواقع العموم مثل ان يقع نكرة بعد نفي عم في مدلولاته المختلفة اذ لو عم الاسم المشترك اذا وقع كذلك لزم جمع الاسم المشترك باعتبار مسمياته المختلفة اذ القايل به قايل بذلك ولو لزم جمع الاسم المشترك باعتبار مسمياته لزم ان يثنى المشترك باعتبار مدلوليه اذ حكم الجمع فيه حكم التثنية فثبت انه صح عموم اسم المشترك لمدلولاته اذا وقع كذلك لصحت تثنيته باعتبار مدلوليه لكنه منتف لما مر ولا يرد العمران لابي بكر وعمر رضي الله عنهما والقمران للشمس والقمر لانه اطلق اسم احدهما على الآخر مجازا ثم ثني فالمجاز في الاطلاق لا في التثنية قالوا نسبة العلم الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته اذ العلم لم يوضع للقدر المشترك بين مدلولاته وقد صح تثنية العلم وجمعه باعتبار مسمياته نحو الزيدين والزيدين فليصح قرآن وقروء باعتبار مسمى القرء اجيب ان مسمى العلم ذات يخص بعينه من غير نظر الى حقيقته من كونه آدميا او غيره فاذا اجتمع معه مسمى آخر مثله لذلك العلم صح تثنيته لان مسماه الثاني من جنس الاول اذ كل منها ذات تشخص بعينه من غير اعتبار لحقيقته ذلك التشخص ومثله قولك مضروبان اذا اريد به فرس وحمار فانه باعتبار مضروبيتهما لا حقيقتيهما ثم ولو سلم ان العلم كالمشترك بالنسبة الى مسميه ولكن لا يلزم من صحة الزيدين صحة قرئين للحيض والطهر لان القرء اذا كان للحيض فهو اسم جنس اذ له بهذا المعنى افراد وكذا اذا كان للطهر اذ له ايضا افراد وقد صح تثنيته باعتبار فردي احد الجنسين فلو عدل عن الاقتصار على ذلك وثني باعتبار فردي الجنسين يورث لبسا وليس لشيء من مسميات العلم اجناس يوجد فردان او افراد من جنس واحد منها فيثنى ويجمع حتى اذا عدل عن الاقتصار في التثنية والجمع على جنس واحد اليها باعتبار الاشتراك يورث لبسا وضعف حجة الحاجبي على كلام الشافعي رحمه الله يظهر من كلام المالكي **فان قلت** المشترك لا يستعمل في احد مسمياته من غير قرينة ومع القرينة لا يلتبس **قلت** قد يغفل السامع عنها فان قلت تثنية العلم وجمعه مخالف القياس لانه مخرج له عن العلم الذي هو وضعه وحقيقته اذ نصير نكرة مثل قولك جاء زيد وزيد آخر وهو قليل جدا فليكن الزيدان كذلك

ووجه تصييره نكرة بان يخطر المتكلم المسميات بزيد بباله من ملاحظة العلمية منها انضار كرجل الآن الرجل مشترك في امر
محقق وزيد حينئذ في امر مقدر وهو كونه مسمى بزيد ثم عوض عن تعريفه اللام كقول من قال الزيد وزيدكم اذ لو لم
يقدر زيد نكرة لم يستقم تعريفه وهو ايضا نادر وهو مخالف للقياس فينبغي ان لا يثنى ولا يجمع اصلا او لا نادرا
وان لزم من تثنيته وجمعه ذلك المكروه لكنه كثر استعمال العلم في كلامهم فلو لم يثنوه ولم يجمعوه لزم ما هو اشد كراهة
منه وهو التكرار وتنكير العلم لو قيل جاء زيد وزيد وزيد كما كرهوا التكرار لو قيل جاء رجل ورجل ورجل وان
كان وقوع العلم كذلك اقل فثنوه وجمعوه على وجه يندفعان به بان عوضوا عن علميته الفائتة لام التعريف توفيه
بالامرين وليس تنكيره عند التثنية والجمع وادخال اللام فيه مثلهما في الزيد وزيدكم حتى يقلا ويشذا ايضا لان
قولك الزيد يمكن الغاؤه علما من غير محذور بخلاف الزيدين والزيدين كما مر انفا ولما زيد في آخر المفرد التنوين
لما مر ولم يروا ان يكون له على التثنية مزية وتعذر زيادة التنوين اما لانه تبع حركة الآخر واما للزوم التقاء
الساكنين عوض عنه النون وحرك للساكنين وكسر لئلا تتوالى الفتحات في الرفع اذ الالف كفتحتين فشذ قوله
اعرف منها الانف والعينانا ومنخرين اشبها ظبيانا اي اشبها منخري ظبيين بحذف وفتح نون التثنية وجعل
نصبها بالالف وقيل النون عوض عن الحركة الاعرابية والتنوين في نحو رجلان وعن الحركة وحدها في نحو
الرجلان وعن التنوين وحدها في نحو غلاما الرجل وضعفه لا يخفى وسنعود اليه قال المالكي التثنية جعل الاسم
القابل اثنين متفقين في اللفظ غالبا وفي المعنى على راي بزيادة الف في آخره رفعا وياء مفتوح ما قبلها جرا ونصبا
وتليها نون مكسورة ولم يقل جعل الواحد لان المجعول المثنى قد يكون جمعا كجمال وجمالين وقد يكون اسم جمع
كغنم وغنمين ولم يرد بالجعل وضع الواضع بل تصرف الناطق فلا يدخل في الحد نحو كلا لانه موضوع للاثنين وقال
بالزيادة ليخرج المصدر اذا جعل للاثنين نحو هما ضيف وقال القابل تنبيها على ان من الاسماء ما لا يقبلها وهو
المثنى والجمع السالم وما لا نظير له واسماء العدد غير المائة والالف وقال غالبا ليدخل مثنى مفرداه مختلفا
اللفظ كالقمرين للشمس والقمر وقال في المعنى على راي تنبيها على ان المتاخرين لم يسوغوا تثنية المشترك
باعتبار معنييه والاصح جوازه لان التثنية والجمع بدل العطف وهو في القبيلين جايز وانما عدل عنه اليها
للاختصار قالوا الملتبس اجيب بدفعه القرينة كما في المفرد قالوا اختصار التثنية كاختصار الخبر فكما يمتنع
زيد ضارب وعمرو ويحذف خبر عمرو الا اذا وافق خبر زيد معنى كذلك يمتنع زيد وعمرو ضاربان الا اذا اتحدا
معنى اجاب المالكي بان حذف الخبر المخالف انما امتنع حذفه لعدم عوضه لفظا وما يدل عليه معنى وفي
التثنية علامتها عوض عنه وايضا المخالف معنى ولفظا اذا لم يمنع التثنية نحو القمرين فان لا يمنع منها
مجرد تخالف المعنى اولى واحتج الانباري على صحتها بقوله صلى الله عليه وسلم الايدي ثلثة يد الله العليا
ويد المعطي ويد السايل السفلى وبقوله تعالى نعبد الهك واله آبايك ابرهيم واسماعيل واسحق وبقولهم
القلم احد اللسانين وقوله يداك كفت احدهما كل بائس والاخرى للاعداء كل معتد وقوله تعالى ان الله
وملايكته يصلون اذ لم يجز ان يعود الواو على الملايكة لا غير لانه حينئذ يكون مما استغنى بخبر المعطوف
عن خبر المعطوف عليه فيصير من باب الاستدلال بالمتاخر على المتقدم كقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك

والراي المخالف للتثنية هو ضعيف بل الجيد عكسه كقوله والحافظون فروجهم والحافظات وصون القرآن عن الوجه
الضعيف واجب ولو سلم جوازه لمخالفة المستند لانه على المستدل عليه يمنع منه بالاجماع فيتعين عوده الى الله والملائكة
معا مع ان الصلوة معبر بها عن حقيقتين مختلفتين اذا اسندت اليها بالضرورة **قلت** عليه يدخل في الحد نحو القرين
ويخرج نحو الزيدين لانه دليل اثنين متفقين في اللفظ دايما وفي الحد اضمار اذ تقديره جعل الاسم القابل لاثنين دليل
اثنين وكذا غلاما زيد مثنى ويدل على اثنين مع انه لا نون في آخره وروى الفراء فتح نون المثنى كقوله على احوذيين
استقلت عشية فما هي الا لمحة وتغيب وحكى ابو علي ضمها نحو هما خليلان ولغة بني الحارث لزوم الالف للتثنية ومنه
قوله تزود منا بين اذناه ضربة دعته الى هابي التراب عقيم والهباء دقاق التراب المنبث المرمى في البيت من ضوء
الشمس وموضعها هابي التراب اذا كان ترابه مثل هباء في الدقة وقال المالكي بناء على مذهبه في ان هذين واللذين
مبني ومعرب بعينه ومنه قراءة نافع ان هذان لساحران وكذا قال قد يحذف النون لطول الموصول بصلة كقوله
ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا **فوايد** الاولى قد علمت ان التثنية بدل العطف
للتخفيف فلا يرجع اليه كما لا يرجع في اعلال قال ونحوه الى تصحيحها الا شاذا في الشعر كقوله كان بين فكها والفك
فارة مسك ذبحت في سك اي فتقت والذبح الشق اراد فكيها واستعمال العطف في موضع الجمع اشد امتناعا
لان افراده اكثر فيكون اطول وقد لا يكون معدودة وقد يرجع في التثنية الى العطف للفصل بالصفة الظاهرة نحو مررت
بزيد الكريم وبزيد البخيل وهو جائز مررت بالزيدين الكريم والبخيل او المقيدة كقول الحجاج وقد نعي له في يوم محمد اخوه
ومحمد ابنه سبحان الله محمد ومحمد في يوم وفيها قال الفرزدق ان الرزية لا رزية مثلها فقدان مثل محمد ومحمد الثانية
قد يثنى الشيء لفظا وهو جمع معنى كقوله تلقى الاوزون في اكناف دارتها تمشي وبين يديها البر منثور المعنى
ابيها والاوز والاوزة البط والدارة اخص من الدار وقد يجي الاسم مثنى لفظا وهو مفرد معنى اما ممتنع التجريد وهو علم
جنس نحو كلبتي الحداد وعلم كالبحرين واما جائز التجريد كقوله على جرداء يقطع ابهراها حزام السرج في خيل سراع
الابهر عرق معروف يخرج من القلب اذا انقطع مات صاحبه وثناه مجازا الثالثة قال ابن الاسنى ان الجمع لانه يتضمن
التثنية ولنا انهما اذا الجمع للدلالة على الكثرة والتثنية للقلة الا انه قد يقع عطف جمع على جمع كما يقع عطف مفرد على مفرد
فيستغنى بالتثنية عن العطف وذلك اذا اول الجمع بمفرد بوجه ما مثلا اذا قالوا ابلان ارادوا قطيعا ضم الى قطيع
كقوله لنا ابلان فيهما ما علمتم فعن ايهما ما شئتم فتنكبوا فهذا يدل على قطيعين وانما ثني اذا لم يوجد المانع وهو عدم
شبهه بالواحد فلا يثنى نحو مساجد ومصابيح ولا المثنى والمجموع على حده لانه يجتمع اعرابان في كلمة ولسلامة مساجد
ومصابيح ولا المثنى والمجموع على حده لانه يجتمع اعرابان من هذا المانع جمعا جمع السلامة كقولهم في ايامن وصواحب
ايامنون وصواحبات وما سوغ تثنية الجمع سوغ تكسيره وما منع تثنيته منع تكسيره والمظهر ان سببه شبه الواحد فما هو
اشبه بالواحد اولى بصحة تثنيته اسم الجمع كابل اولى من تثنية الجمع كجمال قال تعالى قد كان لكم آية في فئتين وقال يوم التقى
الجمعان وقال صلى الله عليه وسلم مثل المنافق كمثل الشاة العايرة بين الغنمين الشاة العايرة المترددة بين الغنمين اي القطيعين
لا يعلم في ايهما هي وقال لاصبح الحي اوبادا ولم يجدوا عند التفرق في الهيجا جمالين والوبد الهالك وقال
تبقلت من اول التبقل بين رماحي مالك ونهشل تبقلت الغنم اي رعت اول ما نبت ومالك ونهشل اسما قبيلتين

ولو لم يثن لادرك الكثرة لا على انها مستغرقة قطعتين

الرابعة اذا اضيف مثنى الى مثنى لفظا ومعنى والمضاف جزء من المضاف اليه او كجزئه فالاتيان بالمضاف بلفظ الجمع ثم بلفظ الافراد اولى من الاتيان به بلفظ التثنية لانهم يستثقلون توالى تثنيتين فى شيئين هما كشئ واحد لفظا ومعنى فلفظ الجمع اولى لانه يشبه التثنية فى الضم ثم بلفظ المفرد لانه اخف مع ان المراد يحصل به مثال الاول قوله فقد صغت قلوبكما ومثال الثانى رأيت ابنى البكرى فى حومة الوغى كفاغرى الافواه عند عرين تقديره افواههما يعنى اسدين فاتحين افواههما عند عرينهما اذا بعد عن اشبالهما ومثال المفرد قوله واصف وضوء النبى عليه السلام ومسح اذنيه ظاهرهما وباطنهما وقد يجئ بلفظ التثنية فى الشعر كقوله فتخالسا نفسيهما بنوافذ كنوافذ العبط التى لم ترقع واذا ثبت ان المراد من لفظ الجمع عند هذه الشروط المثنى فلابد له من دليل للجمع لو اريد الجمع فلا تقطع الايدى من السارق والسارقة فى قوله تعالى السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما فلو اريد الجمع يقال قطعت ايدى الرجلين لا ربع وان لم يكن جزءا منه ولا كجزئه فى المضاف بلفظ التثنية نحو فضبت درهميكما الا اذا امن اللبس فيجوز الاتيان به بلفظ الجمع كقوله صلى الله عليه وسلم لابى بكر وعمر ما اخرجكما من بيوتكما وقد ذكرت تحقيقه فى التوكيد الخامسة كل اثنين لا يغنى احدهما عن الآخر نحو العينين والخفين جاز اعتبارهما فيجوز عيناه حسنتان وعيناه حسنة وعينه حسنتان مثال الاول وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالالباب ما تفعل الخمر ومثال الثانى قوله وكأن فى العينين حب قرنفل وسنبلا كحلت به فانهلت ومثال الثالث قوله اذا ذكرت عينى الزمان الذى مضى بصحراء فلج ظلتا تكفان وقد يقع المفرد موقع المثنى فى غير ما ذكر كقوله تعالى فأتيا فرعون فقولا انا رسول رب العالمين وقد جاء عكسه انا ما الغلام الاحمق الام سافنى باطراف النقبة استمر واسرعا وقد تقع مثلية فى الامر والمضارع المخاطبين اذا اريد بها التكرار كقوله تعالى القيا فى جهنم كل كفار عنيد السادسة ما يمنع الاشخاص والانواع دون الاجناس لان تثنية الشخص ضم له الى ما هو مثله فى النوع وتثنية النوع ضم له الى ما هو مثله فى جنسه موضوع للحقيقة فتثنيته ليست ضما له الى ما هو مثله فى شئ فيمتنع تثنيته وجمعه وقولهم لا فائدة فى تثنيته وجمعه لانها للدلالة على التكثير والجنس يدل على القليل والكثير قال تعالى لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا وتقول ضربته ضربا قلت يكون فائدته تعيين الكثرة ونحو قوله لنا ابلان فيهما ما علمتم على ما قيل فرقتان وقد مرت تثنية اسم الفعل لان مدلوله مصدر ومصدر جنس فلا يثنى كما لا يثنى مدلوله لان العبارة يجب ان تساوى المعبر عنه ولذا اقام مقامه نحو زيد فاعل فان قلت اذا اريد من مصدره انواع فليصح تثنيته وجمعه كما يصحان لمصدره قلت لم يدل الفعل الا على الطبيعة المطلقة لان وضعه على عدم الاختصاص بشئ دون شئ ولا يثنى الحرف لانه كالجزء اذ معناه فى غيره ولانه نائب عن الفعل غالبا قال والمقصور ان كان الفه عن واو وهو ثلاثى الى آخره والا فبالياء اقول اذا ثنى اسم لم يكن مقصورا ولا ممدودا همزته مبدلة من اصل او زائدة لحقته علامة التثنية فلا يعتبر صحيحا وملحقا به وان كان ممدودا غير مهموز او ممدودا همزته اصلية كرجل ودلو وماء وقراء اى كثير القراءة ثم اذا ناب عن تثنية شئ تثنية غيره لا يلحق آخره علامتها فانهم قالوا فى تثنية سواء سيان واستغنوا به عن سواءين اما اذا ثنى المقصور فانه يغير آخره لانه اذا لاقى الف المقصور علامة التثنية يمتنع حذفها لانه يلتبس عند الاضافة بالمفرد فتعين ان تقلب واوا او ياء مفتوحتين ولا ينقلبا الفا لانه يلزم حذفها فيلتبس بالمفرد ولذا قيل الواو والياء اذا وقعت بعدهما الف صحتا بدليل دعوا ورميا فان كانت ثالثة وهى عن الواو قلبت واوا ردا الى اصلها كقولك فى عصا عصوان فانه من الواو لقولهم عصوته اى ضربته بالعصا وان كان عن الياء قلبت ياء

كقولك فتيان ان ذهب فى فتى وان احتملها جاز الوجهان كرحى اذ قيل رحوت ورحيت اى طحنت الا ان الغالب رحيت فلذا الاصح رحيان فان كانت اصلية كما فى الا التنبيهية ومتى اذا جعل اصلها لكونها بمعنى فرد قال المالكى ولدى بمعنى ملتقى لا يعبأ به فقيل تقلب ياء لخفتها والاصح ان الاصل كبلى ومتى حوشى بالياء اذا سمى بهما وان لم يمل كالى واما بمعنى حتى فبالواو والكوفيون ردوا فى مفتوح الاول الى اصله وفى المضموم الى الواو وفى مكسوره الى الياء مطلقا ومنهم كتبة الضحى بالياء وواجب ان كتبه بالياء للامالة لتوافق رؤس الآى وان كانت رابعة فصاعدا تقلب ياء سواء كانت عن واو او عن ياء او زائدة كمعطى ومرمى وحبلى وعلقى لان الواو مستثقلة حينئذ لكثرة حروف الكلمة ولان قبلها ياء وجب فى بعض متصرفاتها فحمل بقية الاوزان عليها كما فى يغزى فان يغزى من الغزو فلما قلبت فى مضارعه يغزى واصله يغزو وقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها قلبت ياء فى اغزيت موافقة له فان ورد تغازيت فانه قلبت ياء وان لم يقلب فى مضارعه وهو يتغازى اجاب الحاجبى بان اصله من غازى فان التفاعل للشركة والاصل فيها المفاعلة ولانه يجئ مطاوعا له ومضارع غازى يغازى تقلب الواو ياء فقلبت فى تغازيت لانه فرع لما قلبت فيه ياء اجراء للفرع مجرى الاصل وانما قالوا مذروان بالواو وهما طرفا الالية جمع مذرى لانه لا يفرد اى لا يستعمل مفرده فشبه بمفرد فى حشو واو نحو شقاوة فلو وقع من او جمعه حشوا والا لكان بالهمز كصلاة وقالوا الثنايان وهما طرفا العقال لانه لا يفرد فشبه بسقاية ولو افرد لقيل فى مفرده ثناء فيكون تثنيته ثناآن او ثناوان وجعلها الكوفيون كقوله بين ذراعى وجبهة الاسد والطولى كقوله ان عمى اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا لا يقال لو عوض عن التنوين لا يجمع مع اللام فى نحو الرجلين لانه ثنى رجل ثم دخله اللام والدليل عليه ان المعرف اذا لم يتأت تنكيره لا يتأتى تثنيته وجمعه ولذا لم يقل انتم جمع هو ثم لا يحذف باللام لقوتها بالحركة ولا يلزم من عدم حذفه باللام عدم حذفه بالاضافة لانه يشعر بتمام الكلمة كاللام فانها تمنع مدخولها عن الاضافة فالنون مؤكد لمعنى اللام فلا تنافى بينها وبين الاضافة مشعرة بعدم تمامها فلا يبقى معه لتنافيهما ولا تحذف تاء التأنيث عن التثنية ولا غيرها غالبا لانها من حروف المفرد والمثنى من حيث بقاء صيغة المفرد دليل على المعطوف المحذوف فلو غير بحذف منه او زيادة عليه لم يدل عليه ولا مانع من القائها بخلاف فى الجمع فيبقى كغيرها من الزوائد وقد قالوا خصيان واليان تثنية خصية واليه على غير القياس لكن وجه بانهما لما كانا على حال لا تفترقان اذ قل استعمال مفرديهما جعل كان آخرهما علامة التثنية ونزل منزلة ما وضع وضعا اوليا وربما يكون كذلك لا يتوسطه تاء التأنيث قال يرتج الياه ارتجاج الوطب ارتج اى تحرك والوطب الجلد الذى اتخذ سقاء اللبن وقالت لست ابالى ان اكون مخمقة اذا رأيت خصية معلقة وقال المالكى هما تثنيتا الى وخصى مقدرين وان لم يسمعا عند الاكثر بمعنى الية وخصية واستغنوا بهما عن تثنية الية وخصية المستعملين كما استغنوا بتثنية سى عن تثنية سواء وانما قلنا غالبا اذ جاء اليتان وخصيتان كقوله متى ما تلقنى فردين ترجف روانف اليتيك وتستطارا قال المجموع ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما اقول الاسم الدال على اكثر من اثنين ان كان لوضعه لآحاد مجتمعة مقدر عطف بعضها على بعض بالواو فهو المجموع ان وجد له واحد لفظا كرجال وان لم يوجد فهو الجمع كالنساء ويطلق الجمع على المجموع ايضا وان لم يقدر عطف بعضها على بعض بدليل عليها دلالة المفرد على جملة اجزاء مسماه فهو اسم الجمع سواء وجد من لفظه واحد كركب او لا كقوم وان كان لوضعه للحقيقة

لكن لوجودها في الافراد يدل عليها فلذا يعني الواحد بنفيه فهو اسم جنس وقد يطلق عليها اسم الجمع ومما يعرف به الجمع
ان لا واحد على ذلك الوزن كابابيل وان غلب ما نسبه فان تخما جمع تخمه لانه يقال هذه تخم ولم يجعل كرطب
ورطبة لانه يقال هذا رطب ولذا جعل غزى جمع غاز اسم جمع وكليب جمع كلب لانه يذكر غزى ويونث كليب اذا عرفت
هذا فاقول الجمع لغة الضم وانما جمع الاسم ايجازا وبدلا من العطف بالواو وربما تعذر احصاء افراد المجموع بالعطف
فجمع تخفيفا ولذا قيل الاصل ان يزاد في الجمع لتكثر الحروف على تكثير الافراد فتكون الزيادة كالعوض عن
الاسماء الساقطة واما التغيير بالنقص نحو ازاد واُزْر واسد واُسْد فعلى غير قياس فلذا قيل منقص من أُزُور
واُسُود تخفيف وحد المجموع ما ذكره وقوله ما دل على آحاد يشمل المحدود وغيره من اسم الجمع والجنس نحو رهط
وغنم فقال مقصودة لئلا يتوهم دخول رجال ونحوه اذا جعل علما وقال بحروف مفرده اى بواسطتها فان الرجال
انما يدل على الآحاد بالمجموع من حروف مفرده والالف والصيغة ليخرج رهط ونحوهما اذ لا مفرد لهما وكذا
يخرج نحو تمر وركب لان دلالتها على الآحاد كدلالة رهط الا انه اتفق لفظان مفردان موافقان للفظها دالان
على مفردين وهما تمرة وراكب والذى يدل على ان نحو تمر ليس بجموع ان وضعه للجنس كوضع عسل وما يدل ليل صحة
اطلاقه على القليل والكثير كاطلاق عسل عليها وشبهة من قال ان نحو تمر وركب جمع اطلاق التمرة والراكب الموافقين
للفظها على فردين واجيب بسبب ذلك الاطلاق ان كلا من التمر والركب وان دل على آحاد بالوضع لا الجمع اشبه
الرجال من حيث ان له فردا مميزا بتعيين وتخصص فاطلق لفظ منه عليه تكميلا للمشابهة والدليل على ان تمرا وركبا
ليسا بجموعين انهما يصغران على لفظيهما نحو تمير وركيب ولو كانا جمعين لكانا جمعى كثرة اذ فعل ليس من ابنية القلة
فيجب ردهما في التصغير الى المفرد ثم يصغر ويجمع او الى جمع القلة ثم يصغر وايضا ان فعلا كونه من ابنية الجمع اصل
من العربية فانما يثبت بدليل ثابت لا يحتمل ولم يثبت انه من ابنية الجمع في غير محل النزاع وفي محل النزاع غاية
الاحتمال ان يكون تمر وراكب مفردين لهما ولا يثبت اصل بمحتمل وايضا يقال عندى ارطال تمرا كما يقال عندى
ارطال عسلا والتمييز في هذا الموضع اذا لم يرد بها الانواع لا يقع الا اسم جنس مفرد فيكون تمر مفردا ولو قلت
عندى ارطال تمورا لا اريد به الانواع وهو معنى آخر كما لو قلت اعسالا وانما قيل في هذا الموضع ليخرج نحو
رجال لهذا الوجه الاخير لا يجرى في ركب لان المراد به ماهية هذا النوع وقال بتغيير ما اى بتغير الناطق اى تغيير
ليخرج عدل وضيف ونحوهما فانه مشترك بين المفرد والجماعة يقال رجل عدل ورجال عدل وليس عدل في رجال
عدل جمعا لعدم التغير فيه بل وضع للجماعة كذلك ولئلا يتوهم خروج نحو فلك اذ لا تغير فيه لفظا فانه تغير تقديرا
وهو كاف فانه اذا اطلق مفردا فضمته اصلية كضمة قفل واذا اطلق جمعا قدر ان الناطق ابدلها بضمة مثل ضمة
أُسد فيكون غير الضمة التي كانت في الفلك المفرد ومثله قولهم ناقة هجان فانه مثل كتاب واذا قالوا نوق هجان
فانه مثل رجال كلها من حيث الوضع وليس هم وانتم والذين بجموع هو وانت والذى لان شيئا منها لا يتنكر
والمجموع يتنكر لزوال الخصوصية المفرد بانضمام غيره اليه وهو صحيح وهو ما سلم فيه بناء واحده ويسمى جمعا على حد التثنية
لسلامة صيغة مفرده كما في المثنى ولا يرد المقصور والمنقوص نحو مصطفون وقاضون وان حذف منهما الالف
والياء لان حذفها للاعلال لا للجمع والمراد جمع التصحيح القياسي فلا يرد ثبون وعلانون وربعون في جمع ابن وعلانية

لا دلالة فيهم من الا آحاد بل لا يفهم منه الا بكثرة وتعيين فانه يطلق على بعض تمر و...

وهو الرجل المشهور وربعة وهو معتدل القامة من الرجل والمرأة اذ قياسها بنون وعلانيات وربعات واكثر استعمالها
ابناء وعلانيات وربعات بفتح الباء والقياس سكونه لانها صفة وكذى لا يرد ثمرات لان تحريك وسطها للفرق
بينها وبين الصفة كضعبات لا لدلالة الجمع ويكون لمذكر ولمونث فالصحيح الذى للمذكر ما لحق آخره واو مضموم
ما قبلها الى آخره وانما زيد الواو والياء وجعلا علامتي الاعراب على الوجه المخصوص لما مر في اول الكتاب وانما زيد النون
لما مر في التثنية وانما قال على ان معه اكثر منه تنبيها على ان اقل الجمع ثلاثة وانما قال من جنسه تنبيها على انه لا يجمع
المشترك باعتبار معانيها المختلفة كما مر في التثنية بعينه **تنبيه** كل من الواو والياء علامة ستة اشياء الجمع
والتذكير والعقل والسلامة والقلة والرفع او احد اخويه وحرف الاعراب وقال المالكي الجمع جعل الاسم القابل دليل
ما فوق اثنين كما سبق في التثنية بتغيير ما وهو التكسير او بزيادة في الاخر مقدر الانفصال لغير تعويض وهو التصحيح
قال وقلت في التثنية المراد من الجعل والاسم والقابل وخرج بالجعل اسم الجمع لانه بوضع الواضع وعلم من قوله فوق
اثنين ان اقله ثلاثة فان استعمل جمع في اقل منها لا يكون جمعا بل مثنى او مفردا استعير له لفظ الجمع كقوله تعالى
فقد صغت قلوبكما وبتغيير يتعلق دليل نحو مصطفين ومصطفيات وان غير بحذف وقلب لكن المشعر بالجمعية
الزيادة لا ذلك التغيير فلا يتناولها حد التكسير والتغيير اما ظاهر وهو بزيادة كصنو وصنوان او بتبديل
كاسد واسد او بهما كرجل ورجال او بحذف كتخمة وتخم او به وتبديل كقضيب وقضب او بزيادة وحذف
كغلام وغلمان واما مقدر كفلك فان ضمته مفردا غير ضمتها جمعا والدليل عليه تثنية فلكان يعني مجى تثنيته
يدل على انه يتغير وليس كعدل وجنب مما يشترك فيه الواحد وغيره اذ يقال هذا جنب وهذان جنب وهولاء
جنب ونظير العمرين الخبيبون اى خبيب واصحابه وخبيب لقب عبد الله بن الزبير وقال في التصحيح مقدر
انفصالها لانها تحذف في الاضافة ليخرج صنوان وقال لغير تعويض ليخرج سنين ونحوه لانه جمع تكسير
اذ غيرتا آء غالبا الا انه نقص واحده واستحق ان يجبر بتكسير يجبره كاجبر يد ودم به حين جمعا على يدى ودمى
فلما جمع ذلك الجمع زيد فيه زيادة جمع التصحيح عوضا عن الجبر الفائت بعدم ذلك التكسير فكانه جمع مكسر
على فعول ولم يذكر المالكي حد مطلق الجمع وقد تكسر النون ضرورة كقوله عرين من عرينة عرين بطن من تميم
وعرينة بطن من بجيلة والزعنفة القصير ويستعمل زعانف في الكارع الاديم وقد يحذف ضرورة كقوله
لو كنتم منجبي حين استعنتكم لم تعدموا ساعدا مني ولا عضدا وفتح نونه تخفيفا ولان كسره يؤدى الى
توالي المجانسات وكذا ضمها اليه في قولك الزيدون **قال** وان كان آخره ياء قبلها كسرة حذفت مثل قاضون
اقول اراد به المنقوص وهو اسم حرف اعرابه ياء لازمة يلى كسرة فخرج بعطى لانه ليس اسما ونحو هى
والذى لانه ليس معربا ونحو الزيدين وابيك لان ياءهما لم يلزم وقد سمى سيبويه ما حذف لامه لا على القياس
كأب ويد ودم منقوصا خاصا وانما تحذف الياء من المنقوص اما في الرفع فيقال قاضون واصله قاضيون فحذفت
الضمة استثقالا لها على الياء بعد الكسر بخلاف قولك ظبى فالتقى ساكنان الياء وواو الجمع فحذف الياء ثم ابدلت
كسرة الضاد ضمة ليسهل النطق بالواو ولئلا تنقلب ياء فيفوت الاعراب واما في غيره نحو قاضين فاصله قاضيين
استثقلوا الكسرة على الياء لا سيما بعد الكسرة فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الياء الاولى وبقي ما قبلها مكسورا

كما كان اذا لم يحتج الى تغيير فقال جاء قاضون ورايت قاضين ومررت بقاضين ولم يقل وان كان منقوصا حذف الياء
لانه يورث اللبس اذ المنقوص يستعمل بمعنى آخر وهو ما حذف منه بعض حروفه كما مر من اطلاق سيبويه او لكون
اوضح **قال** وان كان مقصورا حذفت الالف وبقي ما قبلها مفتوحا **اقول** يحذف الالف المقصور سواء
كانت منقلبة نحو اعلى ومصطفى او زائدة كحبلى اسم رجل فيقال في الرفع مصطفون وفي النصب والجر مصطفين واصلها
مصطفيون ومصطفيين تحركت الياء وانفتح ما قبلها ولا مانع بخلاف مصطفيان في التثنية فقلبت الفا فحذفت
لالتقاء الساكنين وبقي ما قبل حرف الاعراب على حاله من الفتحة اذ لا موجب لتغييره وقيل حذفت الالف عند التقاء
الساكنين وبقي ما قبلها على الفتحة ليدل على الالف فلذا قيل مصطفون في الرفع ومصطفين في النصب والجر والكوفيون
يضمون ما قبل الواو ويكسرون ما قبل الياء فيقولون مصطفون ومصطفين ولا يخرج المنقوص والمقصور بالحذف عن
ان يكونا جمعي التصحيح لان حذف الالف والياء للاعلال لا للجمع وما سواهما لا يتغير سواء كان صحيحا او ملحقا نحو زيدون
وعليون وان كان ممدودا فحكمه حكم التثنية فيقال في زكرياء زكرياؤون وفي عطاء عطاؤون على الافصح حذفوا الهمزة
بالقلة بعد ان جعل الممدود علما لعاقل ومما يجمع بالواو والنون على غير القياس سماعا وتعالى كقوله تعالى نحن الوارثون
اذ لا جمعية فيه وانما جمع للتعظيم فيتوقف على السماع لان ما يطلق عليه تعالى توقيفي لاسيما ما يوهم خلاف التوحيد
ومنها الون وذوون وعليون كما مر في اول الكتاب **تنبيه** قد يقع الجمع موقع مفرد وذلك لتقدير
كل جزء منه باسمه كقوله قال العواذل ما لجهلك بعد ما شاب المفارق واكتسين قتيرا وتوجيهه بان يقدر كل
قطعة منها كانها مسماة بمفرق كقنسرين فان كل ناحية منه كانه مسماة بقنسرين والقتير الشيب وقد يقع موقع
مثنى كقوله فالعين بعدهم كان حداقها سملت بشوك فهي عور تدمع اراد بالعين عينين وبالحداق حدقتين
وبقوله فهي عور فهما عوراوان سمل العين فقؤها بحديد ونحوها ومنه قولهم هو عظيم المناكب وشديد المرافق
قال وشرطه ان كان اسما فمذكر علم يعقل وان كان صفة فمذكر يعقل الى قوله علامة **اقول** فرق
بين جمع من يعقل وما لا يعقل اذ القياس مخالفة لفظي المتباينين معنى ليدل كل لفظ على مسماه من غير احتياج
الى قرينة لكن قد يستعمل بعض الالفاظ في غير ما به لضرب من المشابهة واختص جمع السلامة باعلام
العقلاء لان الحاجة لما كانت امس بالاخبار عن كل مذكر علم ممن يعقل بما له وعليه من معاملات ومخاصمات
ولكن له شرف بوجود الصفات التي فيه وسلامة اسم الدال على السليم دليل لشرفه ايضا اعتنوا لتصحيح الفاظها
ليكون ادل عليهم وكذا صفاتهم لانها كالافعال معنى فاجرت مجراها فيقال ضاربون كما قالوا يضربون فقال
شرط جمع التصحيح ان كان الذي جمعته اسما غير صفة ان يكون مذكرا وعلما وعاقلا فلا يجمع عين ونحوها جمع
التصحيح لفقدان الثلث كلها فيها ولا نحو ثوب لفقدان العلمية والعقل فيه ولا نحو اعوج اسم فرس لفقدان
العقل فيه والمعتزلة ابدلوا عاقلا بعالم مع ان العاقل دل على المقصود وباعثهم دخول اسماء الله تعالى كقوله تعالى
وانا على ذهاب به لقادرون فانه يخبر عنه بالعلم لا بالعقل ولا طائل لهذا الباعث لان اسماء الله تعالى لا تجمع
الا ما سمع مجموعا في كتابه او كلام رسوله فلا يكون جميع اسمائه قياسا فيضبط هذا الجمع بما يدخل اسماؤه تعالى
فيه ولذا عد قوله تعالى نحن الوارثون شاذا كما مر ولم يقولوا مذكر ذو علم لانه تعالى عالم عندهم لذاته

لا بعلم ويجمع نحو زيد وعمرو جمع التصحيح لكماله كما مر وقيل اذا جمع العلم مكسرا وقيل عمور في جمع عمرو ونزول صفة والاعلام
مما يحافظ عليها ولذا قرئ تبت يدا ابو لهب وانما اعاد مذكرا مع ان الكلام في الجمع المذكر لرفع وهم من ظن ان
المذكر المتقدم ما اطلق لشرف ومدلوله من جهة ذكورته كاللقب لان المراد منه ان ذلك اللفظ مذكرا وذكر لرفع وهم
من ظن ان نحو طلحة واخت اسمي رجلين داخل ولاحتمال ذهول السامع عن ذكر التذكير السابق فيعلم منه ان نحو
طلحة لا يجمع بالواو والنون ونحو زينب وسعدى واسماء اذا سمي بها رجال يجمع بها وان كان فيها الف التانيث
لانها ليست كالتاء فان التاء الزايد في الآخر حامل للتانيث فكانها لذاتها تنافي التذكير الذي هو سبب الشرف الموجب
للجمع بها ولانه لو جمع طلحة بالواو لاجتمع علامتان متنافيتان لفظا ان بقي التاء وتقديرا ان حذف لان ما حذف
لعارض فحكم الباقي وحذفه يكون لعارض الجمع مع ان المقصور يحذف الفه للجمع والممدود تنقلب واوا كما في التثنية
فكانه لا تانيث فيه واجاز الكوفيون جمع نحو طلحة بالواو مستدلين بان التاء بعد العلم مطروح حكما ولذا قال
نعقبه الاعقاب في الشهر الاصم وانما يجمع على افعال فعل لا فعلة قال المالكي وقد شبه بالعاقل الدواهي و
العجائب والاشياء المستعظمة نحو اصابهم الكمرون والفتكرون والبرحون وعلمهم العلمين اي الاعمال العجيبة البرحون
الامر المعات التي يجتمع فيها الوزن والبرح الشدة ويقال لقيت منه الامرين والفتكرين بكسر الفاء وضمها وفتح
التاء والبرحين والبرحين كلها بمعنى الشدايد والدواهي ويقال للمطر العظيم النفع وابلون وكذا ما بعد نس
وجئ عليه كقوله قد رويت ذهيدهينا قليصات وابيكرينا كانه صغر ذهداها وهي صغار الابل على ذهيدة
والقياس ذهيديه الا انه حذف الياء ثم جمع بالواو والنون وكذا جمع بكرا على ابكر ثم صغر وجمع بالواو والنون وان
كان الذي جمعته صفة لا اسما فشرطه ان يكون مذكرا عاقلا فلا يجمع ضاربة ولا ضارب ليس صفة لعاقل لا نعلم
يوازن فعلة ولنقصانها والجمع بالواو والنون لاشرف الاسماء وان لا يكون افعل فعلاء مثل احمر بالواو والنون للفرق فانه لا يجمع احمر
بينه وبين افعل فعلى اي افعل التفضيل فانه جمع بها فارادوا الفرق بين المتباينين في الجمع لمباينة المتباين معنى ولا يليق
اتحادهما لفظا افرادا وجمعا ولم يعكس لانه اشرف اذ فيه زيادة وافعل فعلاء يكثر فيه العيوب وكذا شرطه ان لا يكون
فعلان فعلى نحو سكران فرقا بينه وبين فعلان فعلانة نحو ندمان وندمانة فانه جمع بها ولم يعكس لانه الاصل لدخول
التاء فيه وان لا يكون مستويا فيما اي في لفظه مع المؤنث فان بعض الصفات تستوي في لفظها المذكر والمؤنث
كفعول ومفعال ومفعيل مطلقا اذا جرت على موصوفها كرجل صبور ومكثار ومعطاء ولمن يكثر استعمال العطر
ومذكار ولمن عادتها ان تلد الذكور والمئناث لمن عادتها ان تلد الاناث ومنطيق للبليغ لانها امثلة عدل بها عن اسم
الفاعل للمبالغة والكثرة فلم يجر على افعالها في الحروف اذ صارت كالثوابت فصارت كالمنسوب نحو دارع
وشذ مضرابة لكثرة الضرب وكذا فعيل بمعنى مفعول نحو عين كحيل وكف خضيب وامراة جريح لانه معدول
بها عن اصلها وهو عين مكحولة وكف مخضوبة وامراة مجروحة فلم يثبتوا التاء فيها فرقا بينها وبين فعيل لم يكن بمعنى
مفعول كرحيم وهو الاصل لكثرة وقوعه فان لم يجر على موصوفات يؤنث بالتاء نحو رايت جريحة لئلا يلتبس اما قوله تعالى
ان رحمة الله قريب من المحسنين فلان رحمة بمعنى الرحم اما قولهم ريح خريق فلانه للمبالغة وقولهم شاة
سديس اي بلغت السادسة فلان فيه معنى الدوام والنسبة لانه لما وافقوا بين لفظي مذكرها ومؤنثها في الافراد

لم يخالفوا بينهما في الجمع اذ الجمع جمع المفرد كما في الاعلال وتاء حلوبة ليست باعتبار التانيث بل باعتبار المبالغة
والنسبة او باعتبار الوحدة كثيرة وقيل في نحو جريح لم يجمع بهما لانه لما جمع فعيل بمعنى فاعل بهما نحو كريمون و
ظريفون لم يجمع فعيل بمعنى مفعول بهما فرقا بين المعنيين وان لا يكون بتاء التانيث مثل علامة وانما ذكر هذا وان
استغني عنه اذ الكلام في جمع المذكر لغلط وهم من يظن ان المراد من المذكر المتقدم من جهة المعنى كما تقدم من
انه يكون كاللقب ويجمع المصغر كغليمون لان التصغير وصف في المعنى ولا يمتنع التاء في الاسم ولا فعلاء للمونث
ولا استواء اللفظ في الصفات عن الجمع بهما عند الكوفيين واجازوا في نحو هبيرة وهو اسم رجل فقد قالوا
+ لا تأتيك هبيرة بن سعد اي بالهبيرون لقولهم علانون وربعون وفي احمر احمرون وفي جريح جريحون لقوله
منا الذي هو ما ان طر شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب وعانس يقال عنست الجارية اذا طال مكثها
عند اهلها بعد كما لها فهي عانس ويقال للرجل ايضا عانس من صفات لا يقبل التاء لانه للمذكر والمونث بلفظ
واحد وقال البصريون هذا شاذ مقصور على السماع وقال المالكي شرط الصفة ان يقبل التاء **قلت**
هذا ينتقض بافعل التفضيل **تذنيب** اذا جعل احمر وسكران وجريح ونحوها علما لمذكر يجمع بالواو
والنون **قال** ويحذف نونه بالاضافة **اقول** يحذف نون الجمع بالاضافة اللفظية والمعنوية
بعين ما ذكر في حذف نون التثنية **قال** وشذ نحو سنين **اقول** وما يجمع بالواو والنون على خلاف القياس
كل ما حذف لامه وعوض عنه هاء التانيث ولم يكسر كسنة اصلها سنهة او سنوة بدليل سنهاء ومساناة ومئة
وثبة وقلة ثم ان كان مضموم الفاء يضم فاؤه او يكسر في الجمع وانما غير ليتميز عما حقه التصحيح وان كان مفتوح
الفاء وجب كسره فيه فان عوض عنه التاء كاخت وبنت او كسر كشفة وشاة فانه كسر على شياه وشفاه
فلا يجمع جمع التصحيح بالواو والنون وظبة مع انه جمع على ظباء جاء في جمعه ظبون فهو شاذ وما حذف فاؤه
وعوض عنه الهاء وان لم يوجد له تكسير فجمعه بالواو والنون قليل وهو رقة ولدة وحشة فان جموعها
رقون ولدون وحشون وفي المثل وجدان الرقين يغطي افن الافين الورق والرقة الدراهم المضروبة
والافن ضعف الراي ولدة الرجل تربه ومما شذ الحرون والاضون والاوزون جمع حرة واضاة واوزة
قال تلقي الاوزون في اكناف دارتها تمشي وبين يديها البر منشور وقد وجه الحاجبي في نحو سنين بانه
عوض عن المحذوف والمالكي بان القياس جبره بجمع مكسر فزادوا جمع التصحيح عوضا من الجبر الفائت كما مر
وفي نحو حرون بانه لما كان مضاعفا اشبه عينه ولامه حرفا واحدا فصار كالمحذوف لامه وقيل انما جاء
ارضون تشبيها للارض بعلم ذي عقل تعظيما لشانها لكثرة منافعها وجاز فتح رائها تنبيها على ان حقها التكسير
والجمع بالالف والتاء الذي الاصل فيه ان يحرك اذا كان اسما وكله يحسف ثبة اي جماعة من الناس واصله
ثبوة لقولهم ثبيته اي جمعته والذي يدل على ان المحذوف واو وقلبت في ثبيت ياء لانها وقعت رابعة
انما حذف لامه اكثره واوي كاخ واب وغد ومن نظائرها برة وبرون وامة واموان وقلة اصلها قلوة
من قلوت بالقلة وجمعها قلات وقلون وحرة واحرة واصلها احررة وهي ارض ذات حجارة سود والاضاة
الغدير والاوزة البط واما عليون فقيل جمع علي وهو الملك وقيل من نحل واما ساجدين وطايعين في

في الايتين ومما قوله تعالى رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين وقوله تعالى قالتا
اتينا طايعين فلانه لما كانا من صفات من يعقل جمعا جمعه وقيل في طايعين على التغليب اي اتينا ومن فينا
طايعين ومن السواد قولهم اهلون في جمع اهل **تذنيب** بعض العرب يشبه سنين ونحوه مما نقص من
مفرده حرف بغسلين اي الغسالة لانه خال عن شروط جمع التصحيح فهو كجمع التكسير ولان الزايد العوض عما ذهب
من مفرده فكانه لام الفعل فيلزمه النون ولا يحذف بالاضافة ويعرب بالحركات منونا فيقال ان سنينا ماضية كسنين
آتية وفي الحديث على بعض الروايات اللهم اجعلها سنينا كسنين يوسف وقال الصمه لحا الله نجدا كيف يترك
ذا الغنى فقيرا وحر القوم يحسبه عبدا دعاني من نجد فان سنينه لعبن شيبا وشيبننا مردا وقال الحيم بن وثيل
وماذا يدري الشعراء مني وقد جاوزت حد الاربعين والظاهر ان كسرة نون الاربعين للساكنين فانه فتح للتخفيف وكسرها هنا
اذ الروي مكسور في باقي الابيات وبعض لا يدخله تنوين ليلا يجتمع تنوينا ان اذ نونه كالتنوين ويعرب نحو يبرين
وعشرين بالحركات قياسا على سنين وان لم يسمع فاذا جوز في ياسمين وبرجين وشياطين ياسمون وبرجون وشياطون
تشبيها بجمع التصحيح لاشتراكهما في ان اخرهما نون قبلها مدة مع انه خروج عن الاصل الى الفرع فالخروج فيه من حيث
هو خروج من الفرع الى الاصل اولى وقال المالكي يجعل المرفوع كقولك منون ونحوه معربا بالحركات تشبيها
بعربون وحمدون لان باب غسلين اكثر من باب عربون واجازه المبرد وعبارة ابن حبيش وغيره ان سنون اذا كان
مرفوعا واعرب بالحركات يغلب واوه ياء ليصير كغسلين لانه كثير ونحو زيتون وعربون نادر وانما قيل في جمع
ابن وابنة بنون وبنات لا ابنون وابنات وان قيل في تثنيتها ابنان وابنتان تنبيها على ان اصل البناء الفتحة
في الافراد والجمع يرد الشيء الى اصله وقيل ابون واخون وهنون والاصل ابوون بالاتباع وابون وكني
عنه بالاتباع ايضا فاسكن الواو تخفيفا ثم حذف للساكنين ومنه القراءة قالوا نعبد الهك واله ابيك ابرهم
واسمعيل وقوله فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا وقوله فقلنا اسلموا انا اخوكم وقد برئت من
من الاحن الصدور وكقوله وكان بنو فزارة شر قوم وكنت لهم كشر بني الاخينا وقوله اريد هنات
من هنين ويلتوي على وابي من هنين هنات ولم يسمع حمون ولو قيل لم يمتنع واما ذو فجمعه ذوو
بلا اتباع حركة الذال او حركة الواو فلا يعتنى بالضمة استثقالا ولم يقلب الواو الفا لئلا يلزم الاجحاف
بالحذف **قال** المونث ما لحق آخره الف وتاء وشرطه ان كان صفة وله مذكر فان يكون مذكره
الى آخره **اقول** جمع المونث السالم ما لحق آخره الف وتاء للجمع ولما زيد في آخر جمع المذكر السالم
حرفان زيدتان يزاد في اخر جمع المونث السالم حرفان فزيدا الالف والتاء ولاطيتهما به من حيث ان كلا منهما
جاء للتانيث والجماعة وقيل لان فيها التانيث والجمع فاحتاج الى علامتين علامة غيره من الجموع فالتاء
للتانيث والالف للجمع والاصح انهما معا دالان على التانيث والجمع من غير توزيع لانه يحتملان يعني احد
الحرفين وانما زيد في آخره حرفان تشبيها له بجمع المذكر السالم وقدم الالف ليظهر اعرابه ولقوة تشبيهه
بجمع المذكر السالم جعل نصبه بالكسر حملا على جره كما جعل نصبه بالياء حملا على جره ثم الذي جمع بالالف والتاء
ان كان صفة فلا يخلو من ان يكون له مذكر او لا فان كان له مذكر فلا يخلو من انه جمع بالواو والنون او لا فان جمع

مذكره بالواو والنون كفضلى وضاربة فان لهما مذكرين وهما افضل وضارب وجمعا بها فجمع فضلى وضاربة
بالالف والتاء فقال شرط جمع الصفة التى لها مذكر كون مذكرها جمع بالواو والنون لان ما لم يجمع مذكرها بها
كسكرى وحمراء وصبور وجريح لو جمعت جمع السلامة بالالف والتاء لزم ترجيح المونث على المذكر وقوله
صلى الله عليه وسلم ليس فى الخضراوات صدقة اما لان المراد بها موصوفها وهو البقول او لانها صارت اسما
بالغلبة كالابطح مسيل واسع فيه دقاق الحصى وان كان الثانى وهو ان لا يكون لها مذكر فشرطه ان لا يكون
مجردا عن هاء التانيث كحايض فانه لا يجمع بالالف والتاء بخلاف حائضة للفرق بينهما ولم يعكس لما للمشاكلة
بين المفرد وجمعه واما لان نحو حايض وطامث انما يطلق على من حصل له ذلك لا باعتبار الحدوث واصل
التانيث ان يكون باعتبار الفعل والحدوث ولذا قالوا التاء انما تدخل فى صفة تدخل فى فعلها التاء اى يكون
حادثه بحدوث فعلها نحو قامت فهى قائمة وحايض من الصفات الثابتة لم تقصد به حدوث وفعل فان
قصد الحدوث قيل حائضة ولذا قال الخليل حايض ونحوه لا يدخل فيه التاء لانه على معنى النسب كلابن وتامر
اى ذلك منسوب اليها لا على معنى حدوثه وحمل له على الفعل ولذا لم يرد منه فعل اذا لم يقل تمر ولبن ثم حمل
عليه حايض وطالق ومرضع وقال سيبويه انما جاز لانه مؤول بانه انسان او شى حايض كما فى قوله
قامت تبكيه على قبره من لى من بعدك يا عامر تركتنى فى الدار ذا غربة قد ذل من ليس له ناصر فانه مؤول
بانسان ذى غربة وهو ضعيف لانه يلزم جوازه فى الصفة الحادثة على ذلك التاويل وقال الكوفيون
انما جاز لان التاء للتفرقة بين المونث والمذكر ولا مشاركة بينهما فيه فرد عليهم بانه لو كان السبب ذلك
لوجب ناقة ضامرة لقولهم جمل ضامر ولامتنع امراة مرضعة ولجاز هند حايض اذا اريد الحدوث اذ لا
مشاركة وان كان اسما جمع بالالف والتاء من غير شرط ما ذكر وان كان لها مرادف مذكر جمع بالواو نظر الى مو
والنون كما اذا لقب من اسمه طلحة بكر مثلا او لم يجمع بها او لم يكن لها مرادف مذكر والفرق ان الصفة للمذكر
والمونث على حال سواء مرتبط احدهما بالاخر اما الاسماء فلكل منها باب مستقل لم يرتبط المونث بالمذكر اى لم
يتبع احدهما الاخر وزنا وجمعا او غيرهما من الاحكام وحذف تاء التانيث لا غير لا الالف المقصور
والممدود وان كانا للتانيث للزومهما الكلمة بخلاف التاء ولان فى ابقاء التاء جمعا بين التانيثين متفقى اللفظ
فى كلمة فان كان قبلها حرف صحيح او حرف علة او همزة بعد الف او كان اخر الف او همزة قبلها الف فعل به
فيه ما فعل فى تثنيته فيقال فى مسلمة وعرقوة وقراءة وقناة وسقاءة وباقلاء وصحراء وحبلى مسلمات
وعرقوات وقراءات وقنيات وقنوات وسقاآت وسقاوات وباقلاوات وصحراوات وحبليات وقال
المالكى الجمع بالالف والتاء قياس لذى التاء علما كحمزة او اسم جنس كتمرة ونجمة وان كانت للمبالغة او عوضا كبنت
واخت وكيت وذيت اذا سمى بها فانه يقال فى جمعها عمرات وتمرات وبنات وذيات وان سمى بها مذكر
كحمزة وكذى لعلم المونث وان عرى عن التاء كزينب وسعدى وعفراء وكذى لذى الف التانيث كحبلى وصحراء
وكذى لكل صفة لمذكر غير عاقل نحو ايام معدودات وكذى لمصغر لمذكر غير عاقل نحو دريهمات والمستثنى منها
فعلى فعلان وفعلاء افعل كاسمر ويعلم منه ان فعلاء التى لا مذكر لها تجمع بالالف والتاء نحو امراة عجزاء وديمة هطلاء

وناقة خيفاء وهى التى اتسع جلد ضرعها والاكمة دكاء وهى المنبسطة وما نقل من الصفة الى الاسم نحو بطحاء وخضراء اسم
امراة وهى فى الاصل تانيث احوى فانها مثل صحراء وما سوى المذكورات وهو اما اسم ولو لمونث لا علمية فيه ولا علامة
تانيث نحو شمس وسنى واتان وعناق او صفة خالية عن التاء نحو امراة صبور وجارية حائض ومعطار فلا يجمع
بالالف والتاء وما جمع منها بها فهو شاذ وهو سموات وارضات وعرسات وعيرات وخوذات وثيبات وربما لات
وهو كل اسم جنس مونث خال عن علامة التانيث فكون امات ايضا شاذا واشذ منه جمع المذكر الجامد المجرد كحمامات
وحمامات وسرادقات ولا يخفى ان الصفة التى هى ذات التاء لا تجمع الا بالالف والتاء الا مثال فعلة فانها تجمع
على فعال كجياد وشذ علج فى جمع علجة **تنبيه** كلام الحاجبى يقتضى ان لا يجمع بحار ونحوها بالالف والتاء
وان يجمع شمس واتان ونحوهما بها وان لا يكون سموات وما عددت بعدها شاذا والمالكى صرح بخلاف ذلك ويمكن ان يعتذر
عن الاول بان مراده من قوله وان لا يكون مجردا عن التاء وان كان قابلا لها وحجراء ونحوه لم يقبلها لان التاء لم تجامع
الف التانيث **تنبيه** يجب ان يحذف التاء من الجمع بها فيقال فى مسلمة مسلمات لئلا يجتمع تاءا تانيث من جنس فى
كلمة ولم يحذف الثانية لانها للتانيث والجمع فهى ازيد معنى ولا يخرج الجمع بحذف التاء عن جمع السلامة لان
حذفها ليس للجمع بل لئلا يجتمع التانيثان من جنس كما فى مصطفون **فان قلت** القياس ان لا تحذف
من بنت واخت لانه صار كجزء منها ولذا اسكن ما قبله فيها فاشبهت تاء ملكوت ولذى جمع يونس بينها وبين ياء
النسب فقال بنتى واختى **قلت** التاء فيهما لم يفارق دالة على التانيث واستثقل اجتماعها مع تاء الجمع بخلاف
اجتماعها مع النسب وتاء ملكوت ليست للتانيث **تذنيب** لم يجمع ذات على ذوات ولا على ذايات برد
اللام وان كان القياس ذلك لئلا يجتمع حروف العلة وقد يقال فى ام امهات بزيادة الهاء فى الاناسى وقيل بعم
وقد اجتمع الاستعمالان فى قوله اذا الامهات قبحن الوجوه فرجت الظلام بامّاتكا وربما قيل فى ام امهة فتكون
ام فعلا محذوفا من امهة او يكون كل منهما اصلا كثبت ودمثر فتكون الهاء لام الكلمة **فايدة** روى الفراء ان
بعض العرب يحذف الالف الخامسة فى التثنية والجمع بالالف والتاء فيقولون فى خوزلى وهى مشية فيها تدلل
وخنفساء وعاشوراء خوزلان وخنفسان وعاشوران وخوزلات وخنفسات وعاشورات **قال** وجمع التكسير
ما تغير بناء واحده الى آخره **اقول** جمع التكسير ما تغير بناء مفرده للجمع لا كمصطفون وفتيات اذ الحذف والقلب
منها لاعتلالها لا للجمع وسمى به لتغير بناء مفرده الذى بنى عليه ليدل على الواحد فكانك بطلت بناء واحده وبنيت للجمع
بناء آخر وهذا التغيير اما لفظى كرجال واما تقديرى كفلك وهذا الجمع يعم العلم العاقل وغيره كزيود وهنود ورجال وافراس
واعرب بالحركات لانه يشبه المفرد فى ان له بناء مستانفا واما بناء الجمع المصحح فان بناءه بناء مفرده مزيدا عليه ما يدل
على الجمع ومؤيد شبه التكسير بالمفرد وصف المفرد به كقولهم برمة اعشار وثوب اسمال وقدر اكسار ولم يرد جمع التصحيح كذلك
والذى ينقسم المجموع الى جمع كثرة وهو ما يدل على اكثر من عشرة عند تجرده عن القرينة التى تخصه بدون العشرة واوزانه
كثيرة منها تمور ورجال وغلمان والى جمع قلة واوزانه من المكسر اربعة افعل وافعال وافعلة وفعلة كافلس واثواب
واجربة وغلمة وجمع التصحيح المذكر والمونث كله جمع قلة لانه يشبه التثنية لسلامة بناء المفرد فيه ويعنى بالقلة ما يدل
على العشرة وما دونها ظاهرا يعنى يدل على ذلك اذا تجرد عن القرينة الدالة على ان المراد منه فوق العشرة ولذا ملقا باب

احسن واكثر من ثلثه ثياب والدليل على ان الاوزان للقلة تصغيرها على لفظها نحو افيلس والزييدون و
المنيلات وغيرها من الابنيه يرد الى مفردها ويصغر ثم يجمع جمع القلة فيقال في غلمان غليمون وغليمة ووقوعها مميز
العدد القليل نحو ثلثة افلس وثلثه مسلمين وللداعب حسان حين وقعها المانوق العشرة فى قوله لنا الجفنات الغر يلمعن
لانه مدح واعتذر بان كلامنها استعمل موضع الآخر على سبيل الاستعارة بان جعلت جمع القلة كالكثرة فردا منها وبالعكس
ادعا انه هو فالمستد صيغته سوا وجد صيغته الاصليه كقوله تعالى ثلثه قروء موضع اقراء ولا كثلثه رجال
اذ لم يوجد من لفظه جمع قلة قال تعالى وهم فى الغرفات آمنون مع ان في الجنة غرفا كثيرة ولذا استغنى بصيغة
احدهما عن الاخر كابال ولم يوجد من لفظه جمع الكثرة وصردان ولم يوجد من لفظه جمع القلة والقياس ان يجعل
لكل عقد ومن الجمع مثالا يخصه الا انه تعذر لان الاعداد كانها لا يتناهى فاقتصروا على التمييز بين القلة والكثرة
ولقرب القلة نحو برمة اعشار ويعود اليه الضمير المفرد كقوله تعالى وان لكم فى الانعام لعبرة نسقيكم مما فى بطونه
تنبيه ابنيه الكثرة والقلة للثلاثى لكثرة دوره فى كلامهم اما من غيره فلها بنا واحد وهو فعالل فعاليل
فى جحجر وسفرجل جحاجر وسفارج والله اعلم **قال** المصدر الى آخره **اقول** شرع فى الاسما المتصلة
بالافعال اى المتعلقة بها بالاشتقاق والتعلق ما غير طردى كالقرية والخابية والبعد الحايد لعن المتاع وعديل
الاناسى ولا يقال لكلها نقرب ونخابئه وتعادل قربه وخابئه وعدل وعديل ليحصل الفرق بما طردى وهى ثمانية
ذكر منها خمسة اذ لاعمل لاسما الزمان والمكان والآلة وكذى لغير الطردى حتى يحتاج اليها السن اعرابه معمولاتها وبدا
بالمصدر لانه الاصل فى سائر المتصلات مشتق منها اشتق منه وقال الاسم الحدث اى اسم المعنى ليخرج اسم العين مشتقا
او غيره وقال الجارى على الفعل يعنى يكون له فعل يجرى عليه اى يشتمل على حروفه او على عوضها بيانا لمدلوله نحو ضرب
ضربا او غير بيان نحو اعجبنى الضرب ليخرج وضوء وغسل وتربا وجندلا وقهقرى لانها اسما مصادر لخلوها عن بعض
حروف الفعل وعن عوضها والفعل توضأ او اغتسل وترب وجندل وقهقر بل ينبغى ان يكون مصادرها توضأ و
اغتسالا وتتربا وجندلة وقهقرة وقال ابن المالكى المصدر اسم دال بالاصالة على معنى قايم بفاعل دون زمان
او واقع على مفعول كضرب ما لم يسم فاعله فما دل على المعنى علما فهو ليس مصدرا لانه لم يدل بالاصالة وربما يعبر عن
المصدر بالحدث فعل بمعنى فاعل لانه يصدر عن موجده وهو قليل ويجى بمعنى المفعول كثيرا كالقبض بمعنى المقبوض
والمسد وكذى بالحدثان وبالفعل ايضا وهو من التعبير عن الشى بلفظ مدلوله وصاحب هذا الاصطلاح يعبر عن ضرب
بالفعل الصناعى وعن الضرب بالفعل الحقيقى وقد مر **تنبيه** اسم المعنى قد يكون مصدرا وهو ما ذكر وقد يكون
اسم المصدر وهو ما يدل على معنى ولا فعل له من لفظه يجرى عليه وهو على نوعين الاول العلم لحقيقه المصدر ولذا
يمتنع دخول اللام فيه كيسار وبرة وفجار فى قوله فعلت امكث حتى يسار لعلنا نحج معا قالت اعاما وقابله وفى قوله
انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار والثانى ما هو يساوى المصدر فى معناه وشياعه وقبوله اللام
ويقع موقعه كوضوء وغسل ونحوهما الا انه خالفه لخلوه عن بعض حروف الفعل من غير عوض لفظا وتقديرا فان الفعل
اغتسل وتوضأ وقد يطلق اسم المصدر على آلة يوجد بها المصدر كالاكل والطهور لما يوكل ويتطهر به فيدخل فى المصدر
اكرام وتكرم ونحوهما وكذى قتال لان اصله قيتال لحذف المدة لدلالة الكسر عليها فرقه مال ان حسنه شد والذاتر بيت

فقال قيتال وكذى عدة لان اصله وعدة جعل التاء عوضا من الواو وحذفت وكذى تعليم لان التاء عوض من مكرر
عم ولذا تعذر الياء اذا قيل في مصدر كذب كذابا بالتضعيف ولم يقل ان عوض المكرر مدة تعليم لانه لترجيح لفظ المصدر
على الفعل كالالف فى انطلاق واستخراج ومنه كينونة اذ اصله كيونونة اذ لا موجب لقلب واوه ياء لو كان اصله كونونه
لحذف عينه كما فى ميت وعوض عنه التاء وجعل ثواب وعطاء وطاعة وطاقة وجابه مصادر من الافعال
نحو فامرانها تخفيفا ولم يجعل عون وعشرة وكبر وعمر وغرق وكلام محذوفة من اعانة ومعاشرة وتكبير
وتعمير واغراق وتكليم وان كن بمعناهن لان التفاوت بين الاول واصولها قريب والثانى وبين الاخر وبين ما يشبه
ان يكون اصولا لها بعيد **قال** وهو من الثلاثى **اقول** ابنية المصادر من الثلاثى المجرد سماعية يلزم ان
يسمع لكل فعل بناء مصدره حتى يتلفظ به ومجموعها ترتقى الى اثنين وثلثين بناء على ما ذكره الزمخشرى **قلت** ونزيد
على ذلك وهو بحث التصريف نقال المالكى بعضها قياسى فان كل ثلاثى متعد يجى مصدره على فعل نحو اكله اكلا وفهمه
فهما وكل ثلاثى لازم يجى مصدره على فعل نحو فرح فرحا وكذى على فعول اذا لم يكن لا با او تقلب او دا او صوت
او سير نحو ركع ركوعا فان كان للابا فعلى فعال نحو ابا اباء وشرد شرادا وان كان للتقلب فعلى فعلان كالجولان و
الغليان وان كان للدا فعلى فعال نحو سعل سعالا ومشى بطنه مشاء وان كان للصوت فكذى نحو نعق الراعى نعاقا
وازت القدر ازازا وان كان للسير فعلى فعيل نحو ذمل ذميلا وقد يجى عليه الصوت نحو نعيق وازيز وفعولة وفعالة
مطردان فى مصدر فعل نحو سهل سهولة وفصح فصاحة اما البواقى فطريقها النقل وابنية المصادر من غيره وهو الرباعى
ومزيد الثلاثى قياسية فما اوله همزة زائدة يكسر فى مصدره ويزاد قبل اخره الف ويكسر ثالثه ان كان خماسيا فصاعدا
نحو اكرم اكراما وانقطع انقطاعا واحرنجم احرنجاما ويقال فى فعل تفعيلا وقد يجى فعالا وتفعلة نحو فرح تفريحا وكذب
تكذيبا وكذابا وكذابا وكرم تكريما وتكرمة وتكسر تكسرا وقاتل مقاتلة وقد يجى قتالا ونحو دحرج دحرجة وقد
يجى دحراجا والميم فى المقابلة بدل عن الالف التى ينبغى ان يزاد قبل آخره كما فى اخواتها كالياء فى تفريح والتاء فى
دحرجة وانما ذكر ابنية المصادر سماعية وقياسية هنا وان كانت من ابحاث التصريف ليعلم انها كلها تعمل
قال ويعمل عمل فعله **اقول** يعمل المصدر عمل فعله لان اقتضاءه المتعلق مثل اقتضاء فعله اذ حروفه
حروف فعله ودال على الحركات والسكنات الصادرة عن الفاعل الدال عليها الفعل اذ ذاك الشبه يعمل وهو اذا كان
مقدرا بفعله مع ان وهو اذا كان بمعنى الماضى والمستقبل او مع ما وهو اذا كان بمعنى الحال لان ان لا تجامع الحال
واذا قوى شبهه به يعطى حكمه الاصلى وهو العمل كما ان ان والفعل لما اولا بالاسم يعطيا حكمه الاصلى وهو الاعراب
محلها نحو فى اعجبنى ان قمت ونصبه فى كرهت ان قمت فكانه عمل نيابة عن الفعل والا فانه دال على معنى فى نفسه
غير مقترن كالادوان كان مدلوله معنى ومدلول الاد جسما مخصوصا فحقه ان لا يعمل ولم يشترط عمله بزمان دون زمان
لانه كنفس الفعل بخلاف اسم الفاعل فانه محل للفعل فاشترط الزمان ليحصل الشبه اللفظى وينضم الى المعنوى فيقوى الشبه
فيعمل ويقال الا انه لا ينظر فى عمله الى زمان لانه لا دلالة له عليه وضعا وانما يظهر زمانه اذا انحل الى ان والفعل لانه
نائب عنه ولكن يحلله الى اى فعل بحسب المقام بخلاف اسم الفاعل فانه عمل بالمشابهة فلا بد من اعتبار الزمان لتحقق
المشابهة وانه لم يدل على الزمان وضعا وقال الحاجبى لان المصدر لم يوضع للزمان اصلا فلو اشترط فى عمله الزمان لزم

ابطال اعمال الاقوى شبها بالفعل وهو المصدر مع اعمال الاضعف وهو اسم الفاعل **قلت** اسم الفاعل لم يوضع للزمان
ايضا والزمان كما يعرض له يعرض للمصدر ولو شرط في عمله زمان لابطل عمله بل يتوقف عمله عليه **قال** اذا لم يكن
مفعولا مطلقا **اقول** لم يعمل المفعول المطلق سواء كان للتوكيد او النوع او العدد الا اذا صار بدلا من اللفظ بالفعل
نحو سقيا زيدا لانه ليس في تاويل الفعل مع الحرف المصدري من ان وما وامتناع عمله لم يختص به بل كل مصدر لم يقدر
بفعل وبحرف مصدري لا يعمل ولذا لم ينصب صوت حمار بصوت في قولك مررت بزيد فاذا له صوت حمار لانه يمتنع
ان يقدر بان يصوت لانه يدل على تجدد الصوت وانت لا تريد تجدد الصوت حال مرورك بل تريد انه بتلك الصفة حال
مرورك قال المالكي لم يرتب عمله على الاصالة اذ اشترط لعمله بقاؤه على صيغته الاصلية التي اشتق منه الفعل فلا يعمل
المغير مصغرا واضمارا او بناء فعلة للتوحيد فيمتنع عرفت ضربك زيدا ومن بك زيدا حسن وهو عمرا قبيح فقول زهير
وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم يعلق عن بهو وهو ضمير الحديث شاذ وكذا يمتنع عرفت
ضربتك زيدا واما ما روى الفارسي من قوله يحاني بها الجلد الذي هو حازم بضربة كفيه الملا نفس راكب ساذ فانه
اضاف ضربة الى فاعله ونصب بها الملا وسوجعا لارض بصف ارضا لا ماء فيها وان جاكها كان معه ماء لو صنوه منه
وانزل به رجلا كاد يموت عطشا ونحاني بمعنى يحيي وهو نصب نفس راكب ولو كان المصدر فعلة ولم يقصد به التوحيد
كرهبة ورحمة يعمل كقوله فلولا رجاء الصبر منك ورهبة عقابك قد كانوا لنا كالموارد **فان قيل** يعمل اذا غير لفظه
بالجمع كقوله وقد وعدتك موعدا لو وفت به مواعيد عرقوب اخاه بيثرب فانه نصب اخاه بمواعيد جمع موعد
بمعنى وكقوله تركته بملاحس البقر اولادها اي بموضع ملاحس جمع ملحس بمعنى لحس وحذف المضاف وينبغي
ان لا يعمل كالمصغر **قلت** الفرق ان التصغير يغير لفظه تغيرا ينقص به المعنى بخلاف جمعه فانما بقي معناه بل
ضاعف وكذا لا يعمل اذا نعت قبل ذكر معموله اذ معموله كجزء ولا ينعت شيء قبل ذكر جزء كما لا ينعت الموصول قبل
ذكر صلته فان ورد ما يوهم خلافه قدر فعل بعد النعت ليكون عاملا في المعمول المتاخر ومنه قوله ازمعت يأسا
مبينا من نوالكم ولن يرى طاردا للحر كالياس تقديره يئست من نوالكم **قلت** علة عمله اقتضاؤه لا اصالته
للفعل نعم هي علة لان عمله لم يختص بزمان دون زمان والظاهر ان المصغر والمبني للعدد انما لم يعملا لان التصغير
والعدد وصف في المعنى فيبعد بهما عن شبه الفعل لان الفعل لا يوصف لا لتغير اللفظ فان نحو عطاء يعمل مع تغيره
عن اللفظ الاصلي وان الضمير انما لم يعمل لانه لم يشتق من حيث هو هو ولانه لا يشبه ما شبه المصدر به في العمل
ويعلم من قوله يعمل عمل فعله انه يرفع الفاعل والنايب عنه واسم كان وغيرها نحو اعجبني ضرب زيد عمرا واعطاء الدينار
الفقير وكون عدونا المشهور قال المالكي اسم المصدر يعمل وقال انه لم يثبت عمله مطردا ولا يصح قياسا ولكن قد
يشبه بالمصدر فيه كقول عائشة من قبلة الرجل امراته الوضوء **تنبيه** المصدر اذا لم يكن مفعولا مطلقا يكون
مقدرا بالفعل وبان المخففة او المصدرية او بما المصدرية مثال الاول علمت ضربك زيدا تقديره ان قد ضربت زيدا
اذ بعد علمت لا تقع الا المخففة كقوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى ومثال الثاني قوله تعالى ولولا دفع الله الناس بعضهم
ببعض وهو يقع بعد لولا وبعد فعل ارادة او كراهة او خوف او طمع او شبهها والمقدر بما لا يكون الا ماضي المعنى كقوله
امن بعد تغني الغانيات فواده باسم الحافظ يلام على الوجد او مستقبل المعنى كقول الفرزدق فرم بيديك هل تستطيع

نزلا خيا الا من تهامة راسيات ومثال الثالث قوله تعالى تخافونهم كخيفتكم انفسكم والمقدر بان المخففة تقع
ماضيا وحالا ومستقبلا وامثلتها ظاهرة والمقدر بان غير المخففة يكون ماضيا ومستقبلا كما مر والمؤول بالحال
يكون مقدرا بما قطعا والمؤول بالماضي كقوله تعالى فاذا قضيتم مناسككم فاذكروا الله كذكركم اباءكم او بالاستقبال
كقوله ومن يمت ولم نؤمن يصل عذل شواظ نار بدوام النار في سقر خالدا بان والحق جواز تقديرهما لانه يقع ملفوظا
معهما وما يذهب قال المالكي ربما يعمل وان لم يقدر بحرف مصدري كقول اعرابي ان استغفاري اياك مع كثرة ذنوبي
للوم وان تركي الاستغفار مع علمي بسعة عفوك لعي اظن سببه ان التاكيد للتحقيق وان للشك **قلت** لا نسلم نصب
اياك والاستغفار بمقدر ايضاح قالوا شرط عمله ان يكون مقدرا بهما فلا يعمل المفعول المطلق وان كان للنوع او العدد
اذ لم يقدر بهما **قلت** ولان الشيء انما يعمل اذا اريد منه تعلقه بشيء ولم يرد شيء من انواع المفعول المطلق التعلق
اذ التعلق والاقتضاء لفعله المذكور وهو اقوى فالعمل له وكذا كل مصدر اريد منه نفسه لا تعلقه بشيء لانه اذا اريد
نفسه يكون دالا على معناه لا غير فيكون كالدال الدالة على مدلولها فلا يستدعي معمولا ولا يقدر بفعل لان الفعل يقتضي دائما
فلو كان يقدر به يكون مقتضيا غير مقتض وهو محال ولذا ليس صوت عاملا في صوت حمار في قولك فاذا له صوت صوت
حمار ويعلم منه انه لا يعمل اسم المصدر الذي هو علم للحقيقة كبرة وفجار ويعمل مصدر جعل بدلا من الفعل نحو سقيا زيدا لانه
مقدر بفعله وهو السبب في العمل ولا اعتبار لتقديره بان في عمله فزيدا في قول العرب سمعا اذني زيدا يقول كذا منصوب بسمع
اذني ان كان بدلا من الفعل والا فبفعله المقدر وانما يعمل الحدث اي المصدر بمجرد تعلقه بشيء لانه حينئذ لا بد من
اعتبار حدوثه المستلزم للزمان والحدث مع الزمان هو المقصود من الفعل فيكون مقدرا به فيعمل **قال** ولا يتقدم
اقول يعني يمتنع في اعجبني ضرب زيدا اعجبني زيدا ضرب لان ضربا مقدر بان والفعل وان موصولة كالذي
لانه بمعنى تاويل مفرد اي جزء من الكلام كالذي مع ما بعده فلا يتقدم شيء مما بعده عليها اذ لا يتقدم آخر الكلمة على اولها
فكذا ما في تقديره لا يتقدم ما بعده عليه وكذا لا يفصل بين المصدر ومعموله باجنبي اي بما لم يعمل المصدر فيه كما لا يفصل
بين الذي وصلته باجنبي فيمتنع اعجب ركوب الدابة زيدا عمرو فان وقع ما يوهم خلافهما يعد نادرا او يقدر عامل كقول
تميم العجلاني تقول وطال عن دعما ابدى وعذرك وكنتا نعالكني بام فلان الدعن الشيء الردعنه وكقول عمرو بن ابي ربيعة
ظنها بي ظن سوء كله وبما ظني عفاف وكرم وكقوله وبعض الحلم عند الجهل للذلة اذعان يقول تقديره لدى عن دماء
لدي وظني بما ظني واذعان للذلة اذعان كما قالوا في قوله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين تقديره من الزاهدين من
الزاهدين اذ اللام موصولة مثال ما وهم الفصل قوله تعالى انه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر فان يوم نصب برجعه مع
الفصل بينهما بخبر ان فنقول تقديره لقادر على رجعه يوم تبلى **قال** ولا يضمر فيه **اقول** الفعل لا بد له
من فاعل اذ لا يخلو حديث عن محدث عنه فان لم يكن ظاهرا يكون مضمرا وكذا المشتقات منه واسم الفعل لوقوعها
موقع الفعل ولا مانع والمصدر لا يضمر فيه لانه يستحق التثنية والجمع لذاته ولو اضمر فيه لاستتر لان المضمر لم يقع
البارز من خواص الفعل فاذا استتر فيه وكان المضمر المستتر فيه مثنى او مجموعا لاستحق المصدر ان يثنى ويجمع ليدل على
ان فاعله المضمر كذلك كما ان اسم الفاعل يثنى ويجمع كذلك واذا ثنى او جمع باعتبار مضمونا فان وافقها مدلوله في التثنيه
والجمع فان ثنى وجمع لنفسه ايضا يلزم تثنيتان وجمعان في اسم واحد كان فاعله يوافقه فيهما وان لم يثن ولم يجمع لنفسه

يؤدي ذلك الى انتفاء تثنيه الاسم وجمعها المستحقها لنفسه لامر عرض له من فاعله وهو اضماره مع انه يختل المعنى
اذ لا يعلم انه ثنيه او جمع في نفسه وكلا الامرين ممتنع وان خالفه مدلوله في التثنيه والجمع بان كان مفردا وفاعله المضمر
مثنى او مجموعا او بالعكس فان لم يعتبر مدلوله بل يفرد ويثنى ويجمع باعتبار ما اضمر فيه بطل ما استحقه لنفسه لامر
عارض ويختل المعنى اذ لا يعلم ان مدلوله مفردا وغيره وان اعتبر مدلوله ايضا ويفرد ويثنى ويجمع باعتباره يلزم المحال
وهو افراده وتثنيته معا اذا كان مدلوله مفردا وفاعله مثنى او بالعكس ولا يلزم هذا في اسم الفاعل والمفعول لان
مدلولها لا يغاير مدلول فاعلها في الافراد وغيره لان الغرض منها الدلالة على فاعلها لان معنى الضارب من قام به
الضرب فيها فلم يثنا ولم يجمعا الا باعتبار فاعليهما فلاما نع من الاضمار فيهما فيجب اذا لم يكن فاعلها ظاهرا بخلاف
المصدر او نقول اذا ثني او جمع المصدر ليدل على ان فاعله كذلك فيقال الضربان او ضروب والمصدر يستحقها باعتبار
نفسه فيكون ظاهرا في ان تثنيه وجمعه لنفسه فيختل المعنى المقصود **قال** ولا يلزم ذكر الفاعل **اقول**
لو قال ولا يلزم ذكر مرفوعه لكان احسن ليعم اسماء مصادر الافعال الناقصه والمفعول الذي لم يسم فاعله كنحو الجنون
واذا لم يلزم ذكر فاعله لا يلزم ذكر شي اخر من متعلقاته كقوله تعالى ولا يرضى لعباده الكفر وانما لم يلزم ذكره لانه لو التزم
ذكره لوجب ان يضمر فيه عند ما يكون لغائب متقدم ذكره او لمتكلم او مخاطب وقد مر انه يمتنع الاضمار فيه او انه والمرفوع
به لم يقعا جملة اصلا بخلاف غيره والمرفوع به ولا شك انه جزء من الجملة فلا تقع المرفوع به جزء الجملة فلم يحتج اليه كما احتيج
الى المرفوع بغيره لانه يصلح لاحد جزئي الجملة فلا يلزم من وجوب ذكر مرفوع يخل الكلام بتركه ذكر مرفوع لا يختل الكلام
بتركه وقيل الصفه ان استعمل معتمدا على صاحب وسوا الاكثر لزم ضمير للربط وان اعتمد على همزة او ما يكون فاعله وكنا من
الكلام فلا بد من الفاعل وضعفه ظاهر قال المالكي فانه لو ذكر فعل من غير مرفوع به يلزم ان تشبه حدث من غير محدث عنه
والصفة المشتقه منه واسم الفاعل كالفعل لوقوعها موقعه وبالاجماع المصدر لم يقع موقع الفعل فهو كاسم الجامد فلا يلزم
ذكر مرفوع به **قلت** المصدر يقع موقع الفعل اذا جعل بدلا من اللفظ بالفعل ولو كان كالجامد مطلقا يلزم
ان لا يعمل اصلا **فان قيل** لزم على قولك ان يكون مضمرا مقدرا بان والفعل وان موصوله كالذي بان لا يخلو المصدر
عن مرفوع لانه يكون مفردا والموصول يمتنع ان يذكر بعده مفرد **قلت** انه موصوله بمعنى انه مع ما بعده في تاويل
المفرد لا بمعنى انه مع جملة بعده في تاويل المفرد **قال** ويجوز اضافته الى الفاعل **اقول** يصح اضافته الى فاعله
ومفعوله لان مدلوله غيرهما ولذا لم يصدق عليه لكن له بكل منهما تعلق خاص كتعلق اليد والرجل بصاحبهما فجاز ان يضاف
الى الفاعل نحو اعجبني دق القصار الثوب والى المفعول نحو اعجبني دق الثوب القصار واضافته الى الفاعل اكثر لانه
اخص من حيث انه محله والمفعول كالفضلة ولا يضاف اسم الفاعل الى فاعله لانه هو ولانه تضمنه فيلزم اضافة الشي
الى نفسه **قال** واعماله باللام قليل **اقول** المصدر يعمل اما مضافا او معرفا باللام ومنونا نحو عرفت ضربك
زيدا والاكرام خالدا او شتما بكرا وكقوله تعالى فك رقبة او اطعام في يوم ذي مسغبة وكقوله ضعيف النكاية اعداءه يخال
الفرار يراخي الاجل يهجو رجلا جبانا اي هو ضعيف عن ان ينكاء اعداءه فيفر عن قرنه ويخاله موخرا الاجل وكقول الباهلي
لقد علمت اولى المغيرة انني كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا النكول الرجوع عن الوقرن جبنا كان بنو ضبيعة قد اغارت
على باهلة فلحقتهم الباهلة وهزمتهم والمراد بالاولى مقدمة المغيرين من باهلة اي صرفت المغيرين من وجوههم واعماله

باللام اقل لانه انما يعمل لكونه مقدرا بحرف مصدري والفعل وما فيه اللام يتعذر تقديره بهما لان اللام لا يجامع الحرف المصدري
ولانها للتعريف فلا يوافق مدخولها الفعل لفظا ومعنى بخلاف المنون فانه وان لم يوافقه لفظا يوافقه معنى ولان ذكر الفاعل
مطلوب فارادوا ان يجعلوا المصدر على وجه يمكن ذكر فاعله معه مضمرا ومظهرا وذكر المضمر لا يمكن معه الا بالاضافة
لتعذر انفصاله واستتاره وما فيه اللام يتعذر اضافته الى فاعله فالمعرف باللام من جهة انه مستلزم لهذا المحذور قل
اعماله واعماله مضافا اكثر منه منونا وان كان اعماله منونا اقيس قال المالكي لان الاضافة تجعل المضاف اليه كجزء من
المضاف فاشبهت الاسناد من حيث انها ايضا تجعل الفاعل كجزء من الفعل **قلت** ولان الاسناد هو الاصل والكثير
استعمالا ولانها تجعل المضاف كالفعل في عدم قبول التنوين واللام فيقوى مناسبة الفعل **قلت** فيه نظر لان نفس
الاضافة تبعد المضاف عن شبه الفعل فلا تقربه به فالاولى ان يقال ان اضافته الى متعلقه المطلوب ذكره اولى من حيث نفي نفسه
حاجة تقتضي لتعلقه وحق الجامد اضافته الى متعلقه فتكون اغلب والاضافة تنافي الفعل بحسب ذاتها لان بعضها بمعنى المضارع
مختصه كاضافه الصفه الى غير معمولها فان ذكر بعده متعلق آخر يعين اعماله فيكون اعماله مضافا اكثر وايضا اذا اريد ان
يذكر متعلقاته فالفاعل اولى بالذكر واذا كان مضمرا يتعين ذكره بالاضافة فاضافوا في غيره طردا للباب ثم يعمل في غيره ان كان
فيكون اعماله مضافا اكثر واعلم ان مراتبها في عمله باعتبار القلة والكثرة اما باعتبار القوة والضعف فلا شك ان المنون
اقوى عملا ثم اذا اضيف لا اذا عرف باللام لان الاضافة قد لا تعرفه فلا يبعد عن شبه الفعل بها واذا دخله اللام ضعف عمله
ومن زعم ان العمل بعد في اللام بفعل مقدر نظرا الى انه يبعد به عن شبه الفعل فلا يعمل وهم لانه لا حاجة اليه ولانه متعذر
في نحو قول كثير تلوم امرأ في عنفوان شبابه وللترك اشياع الصبابة حين وقيل المصدر منون فقد ضعيف النكاية
اعداءه ضعيف النكاية كما مر او نكى اعداءه **تنبيه** اذا اضيف الى ما كان في الاصل مبتدأ وخبرا يجب ذكر الجزء الاخر
كما في فعله نحو عرفت كون زيد صديقك وكون صديقك زيد وتبينت ظن عمرو عدوك واذا اضيف الى المفعول قل
ان يذكر الفاعل بعده ولذا لم يجئ مثله في القرآن الا ما روي ان ابن عامر قرأ ذكر رحمة ربك عبده زكريا بنصب الدال بل
لا يذكر واذا اضيف الى الفاعل فالاكثر ان يذكر المفعول بعده كقوله تعالى ولولا دفع الله الناس واكلهم اموال الناس بالباطل
ويكثر اضافته الى الظرف كقوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم تربص اربعة اشهر ومن لم يجد فصيام شهرين ويجوز ان
يذكر الفاعل والمفعول بعد اضافته الى الظرف نحو عرفت انتظار يوم الجمعة زيد عمرا **فايدة** اذا اضيف المصدر الى فاعله
او مفعوله فالاكثر ان يجر نعتهما والمعطوف عليهما وكذا سائر التوابع على لفظهما ما لم يمنع مانع كما في عرفت تركك فانه
يعاد المصدر في العطف على المضمر المتصل ويجوز ان يعربا على موضعها كقراءة الحسن عليهم لعنة الله والملائكة والناس
اجمعون وكقوله يا لعنة الله والاقوام كلهم والصالحون على سمعان من جار وكقوله قد كنت داينت بها حسانا
مخافة الافلاس والليانا يحسن بيع الاصل والقيانا اردان مالمه وهو لزياد العنبري داين بالابل حسانا لانه ملي
لا مماطل اذا طلبها منه والليان مصدر بمعنى اللي والقينة الامة فقوله الليانا والقيانا معطوفان على محل الافلاس
والاصل ومثال النعت قول لبيد حتى تهجر في الرواح وهاجه طلب المعقب حقه المظلوم المعقب المطول
سمي به لانه تبع عقب المدين يصف عيرا سار في الهاجرة للماء واتانه وطلب مفعول مطلق حذف عامله
لدلالة ما تقدم عليه اي طلب الماء طلبا مثل طلب المعقب حقه تحذف ويجوز في المعطوف على المرأة وفي نعتها

فى قولك عرفت تطليق المراة الجر على لفظها والنصب على موضعها والرفع على تقدير المصدر بفعل ما لم يسم فاعله
وجآء فى الحديث امر بقتل الابتر وذو الطفيتين على تقدير بان يقتل الابتر **قال** فان كان مطلقا **اقول**
ان كان المصدر مفعولا مطلقا فان لم يكن مما التزم حذف فعله وجعله بدلا من فعله فالعمل لفعله سوآء كان ملفوظا به
او محذوفا لان المحذوف كالملفوظ به كما فى ساير العوامل المحذوفه وعلم منه ان المحذوف الواجب الحذف اذا لم يجعل
المصدر بدلا من اللفظ به نحو اشد دقا عدو كل فاما قبلا ليوم الجمعة واما فدآء هو العامل وبه يشعر كلام المالكى
دون كلام الحاجبى فانه يشعر بان ما يجب حذفه مطلقا فنه وجهان صير المصدر بدلا منه وعزم اذ قال اذا ذكر الفعل
او حذف حذفا غير لازم فالعمل للفعل لانه مراد ولم يصير المصدر بدلا عنه فيعمل كما عمل سقيا ورعيا فكما ان المذكور فعله
لا عمل له باتفاق فكذى ما هو مما يجوز ذكره لانه كالملفوظ به وان كان مما التزم حذفه وجعل المصدر بدلا منه
وهو الذى يصح ان يقع فى موضعه فعل عارض حرف مصدرى فالاكثر ان العمل للمصدر وان امتنع تقدير حرف مصدرى
معه لا من جهة انه مصدر ولا لعمل كل مصدر بل من جهة كونه بدلا من الفعل كما قالوا ابوه فى قولك زيد فى الدار ابوه مرتفع
بالظرف لا من جهة انه ظرف بل من جهة قيامه مقام استقر فان ما وقع موقع غيره يعطى حكمه الا ترى ان قولهم فاه لفيك وبيت
بيت جعلا حالا لوقوعهما موضع مشافها وملاصقا فكذا سقيا اذا وقع موقع سقى تضمن معناه فيقتضى متعلقا فيعمل فى زيد فى
سقيا زيدا منصوب بسقيا من حيث قيامه مقام سقى فالوجه الذى عمل به سقى فى اعجبنى سقى ربك زيدا غير الوجه
الذى عمل به فى سقيا زيدا لان وجه الاول انه بمعنى ان سقى فلا يتقدم معموله عليه ووجه الثانى انه فى موقع سقى وبمعناه
فيتقدم معموله عليه ويستتر فيه كما استتر فى الدار من زيد فى الدار قال الفارسى وايتمدا القول قوله تعالى واذا لقيتم ق م
الذين كفروا فضرب الرقاب فانه لو عمل الفعل لما اعتبر لما اضيف لانك لا تضيف المصدر اذا كان العامل الفعل الاعلى
ارادة مثل اضرب ضرب زيد ويمتنع ارادة المثل فى الآيه وقيل العمل للمحذوف ووجوب حذفه لا يمنع عمله للاجماع على انه
العامل فى سقيا وفى الدار ولكن حذفه مانع عن عمله فيهما فكذى فيما بعدهما والواقع بدلا عن الفعل قد يكون امرا كقوله ق م
يمرون بالدهنا خفافا عيابهم ويخرجن من دارين بجر الحقائب على حين الهى الناس جل امورهم فندلا زريق المال
ندل الثعالب او دعا كقوله يا قابل التوب غفرانا مآثم قد اسلفتها انا منها مشفق وجل او توبيخا كقوله اثغيًا
وظلما من علمتم مساكما وذلا ولوموفا من نجاهركم حربًا وحزنًا كقوله من لى بصرنا نتعجب منه عجبا وكقول المعترف النعمة
حمدا وشكرا لا حجودا وكفرا وهذا النوع قياسى عند الاخفش والفرآء وهو ظاهر كلام سيبويه لانه قال من المصادر المنصوبة
المضمر فعلها غير المستعمل اظهارها قولك سقيا ورعيا ونحو قولك دفرا وخيبة وجدعا وتعسا وجزعا فقوله قولك دون
قولهم يشعر بانه موكول الى البنآء وانه قياسى وهو مختار المالكى للاختصار ولكثرتها فى كلامهم واكثر المتاخرين على انه مقصور
على السماع عند سيبويه قال المالكى باب نزال قياسى عند سيبويه مع انه ليس اصلا للفعل ولم يصاحبه والمصدر
اصل للفعل وكثر مصاحبته له ومايكثر مصاحبته الشئ حقيق بان ينوب عنه كالجواب بلولا فاذا انضم اليه انه اصله
ترجح البناء به فيجب صحة ان ينوب عنه لئلا يلغو مقتضى البناء به ورجحه وايضا المصدر المتعدى جآء بمعنى الامر كقوله
فندلا وبمعنى الماضى كحمدا وبمعنى المضارع كقوله اعلاقة ام عمرو بعدما افنان راسك كالثغام المخلس واسم الفعل
المتعدى لم يجئ الا بمعنى الامر والعناية بما يجئ بمعان اتم فهو بان يكون قياسا احق من نزال قال المالكى عند سيبويه

ندلا وعلاقه وما اشبههما فى العمل مع قول الشاعر يضرب بالسيوف رؤس قوم ازلنا هامهن عن المقيل وقوله
يضرب عالم نفسه فكذى ندلا وعلاقه ثم قال وناصب الظرف المقدر فى زيد عندك اليوم احق بالعمل من العامل
المحذوف من سقيا زيدا لان عامل الظرف صالح للاظهار وقريب العهد بالاضمار بخلاف عامل سقيا فيهما **قلت**
هذا يدل على ان حذف متعلق الظرف فى نحو زيد فى الدار غير واجب وليس كذا **فايده** لا يعمل اسم ما يفعل به اذ فيه
وان تضمن حروف فعل فان صح عن العرب اعجبنى دهن زيد لحيته فنقول نصبه بفعل مقدر تقديره دهن به
لحيته لان الاضمار اولى من عمل الجامد غير المصدر ومنه قوله تعالى الم نجعل الارض كفاتا احيآء وامواتا لان الكفات
ما تكفت فيه اى يجمع فيه الاشيآء وعغط فنقول تقديره يكفت ويجوز ان ينصب احيآء على التمييز ويكون عامله كفاتا
لان الوعاء ينصب الموعى على التمييز نحو راقود خلا واما قوله كان مجر الرامسات ذيولها عليه قضيم نمقته الصوانع
الرامسات رياح تثير الرياح وتدفن الاثار والقضيم جلد ابيض يكتب فيه وعنق الكتاب كتبه ونمقه زينه بالكتابه
فان جعل المجر اسم المكان تكون من هذا الباب فتكون تقديره جارة ذيولها وان جعل مصدرا قدر مضاف فيكون
تقديره كان موضع جر الرامسات فحذف واعرب المجر باعرابه وبقى الجر وهو قضيم على وفق المحذوف فالمصدر
الميمى هو من الثلاثى مفتوح الميم ومن غيره مضموم قال المالكى هو كثير وقال الحاجبى قياسه يعمل كسائر
المصادر ومنه قوله مستعاذ العبد الا الله ربه كل مستصعب من الامر هينا توضيح المصدر الذى فيه غرابة
وزن يعمل كغرم كذعابة ورغبا ورغلوآء وكذى ما حذفت منه همزة او غيرها كقول حسان لان ثواب الله
كل موحد جنان من الفردوس فيها مخلدا ومنه قوله اذا صح عون الخالق المرء لم يجد عسيرا من الآمال الا ميسرا
ومنه قوله بعشرتك الكرام تعد منهم فلا يرين بغيرهم الوفاء وكذى اسم المصدر غير العلم يعمل كقوله صلى الله عليه وسلم
من قبلة الرجل امراته الوضوء وتدبر **قال** اسم الفاعل **اقول** قوله ما اشتق جنس يدخل فيه جميع
المشتقات فقال لمن قام به اى لمن نسب اليه ليخرج اسم المفعول واسما الزمان والمكان لانها ليست لمن قام به
وقال الحاجبى ليخرج ما عدا الصفة المشبهة وفيه نظر لان اسم التفضيل الذى للفاعل لا يخرج به وقال بمعنى الحدوث
ليخرج الصفة المشبهة لان وضعها للدلالة على معنى ثابت اى حاصل لمن قام به من قبله باقيا ما بقبله فلو قصد بالمعنى
القايم بالفاعل الحدوث جئ بصيغه اسم الفاعل فاذا قلت زيد حسن معناه ان الحسن ثابت له واذا قلت زيد
حاسن الآن او غدا او امس معناه حادث له ولذلك لما قصد حدوث الضيق قال تعالى فلعلك تارك بعض ما يوحى
اليك وضايق به صدرك قال ابن يعيش العرب تقول لمن لم يمت انك مايت عن قريب ولمن مات ميت وكذى نزيف
ونزيف فانه تقال لمن سيسود القوم انك سايد عن قريب ومنه قراءة انك مايت وانهم مائتون واما قراءة الجماعة
انك ميت وانهم ميتون وهم كانوا احياء معناها انت وهم فى عداد الموتى لان ما هو كاين فقد كان ومنه قوله فقلت
لمشآء يعنب وجاهل وكلكم من ذلك المال شاهد الرغيب الكثير وكذا لا يخرج به اسم التفضيل لانه ثابت لموصوفه
فان قيل عالم فى الله تعالى عالم اسم فاعل مع انه ليس حادثا له **قلت** عالم من حيث الصيغة يدل على الحدوث
وعدم حدوثه ودوامه من الشرع والعقل فلا ينافيه قال المالكى اسم الفاعل صفة داله على فاعل جارية فى التذكير
والتانيث على المضارع من افعالها بمعناه او معنى الماضى وقال خرج الاسم الجامد واسم المفعول صفة داله على فاعل

وخرج بقوله جارية اي موافقة للمضارع في عدة الحروف ومقابل الحركات والسكون حالتي التذكير والتأنيث الصفة المشبهة الجارية على الماضي نحو حسن ويقظ وغيرها نحو سهل وكريم وخرج بقوله حالة التذكير والتأنيث نحو اهيف وافضل لان مؤنثهما على فعلاء وفعلى فلم يجريا على المضارع حالة التأنيث بخلاف ضاربة فان التاء فيه في نية الانفصال فلم تتغير بنية التاء وخرج منه بقوله بمعناه او معنى الماضي نحو ضامر الكشح ومنطلق اللسان لانه لم يوافق المضارع او الماضي معنى وان وافق المضارع لفظا لانه لا تعرض به لاستقبال ولا مضي اذ المراد به معنى ثابت ولذا اضيف الى ما هو فاعل في المعنى كالصفة المشبهة فيقال ضامر الكشح كلطيف الكشح وكذا خرج منه ابنية المبالغة كضراب وضروب لانها لم تجر على المضارع ولا ضير فيه **قلت** فيه ضير لان الحد باعتبار اصل المعنى الوضعي وضراب كضارب فيه ودلالته على تكثير الضرب لا تخرجه عن حقيقته بان الفرح والمضاربة مصدران كالفرح والضرب مع الدلالة على التكثير والشركة **قال** وصيغته الى آخره **اقول** لما كان اسم الفاعل كالفعل في اقتضاء المتعلقات والحدوث ارادوا ان يوافقه لفظا ليتم شبهه به فيعمل عمله ولا بد له من حرف يدل على انه اسم لمن قام به الفعل فلم يمكن بناؤه موافقا للماضي فتعين ان يوافق بناء المضارع ولا تراد زيادته في الاول لحرف المضارعة تكميلا للشبه وزيادة حرف مد اوفق لخفته والالف اولى لانها اخف ولا يمكن زيادتها في الاول فزيد بعد حرف ولم يزد في غيره لانه لو قيل في اسم الفاعل من كرم كارم لاشتبه بالثلاثي المجرد فزيد بدله الميم لانه لو زيد الواو فيه لاجتمع الواوات عند عطف اسم الفاعل من نحو وصل على ما آخره واو ولو زيد الياء لاشتبه بالمضارع واذا تعذر حرف المد تعين زيادة ما اشبهه من وغنه وهي اللام والميم والنون ولما زيد النون واللام في اوائل غيره تعين الميم وضمت فرقا بينه وبين اسم المكان من الثلاثي ولان حروف المضارعة التي هو في موضعها مضمومة ولم يكسر لئلا يكثر الكسرة اذ ما قبل آخره كسر ثم حمل جميع ما عدا الثلاثي المجرد عليه ولقب الباب باسم الفاعل لا باسم المفعول وغيره لكثرة الثلاثي قال الجاربردي لما قصدوا وضعه من غير الثلاثي قصدوا الى ان يكون في لفظ اسم الفاعل منه ما يشعر بما هو منه اي شيء من حرف وهيئة تشعر بالبناء والباب الذي اسم الفاعل منه لكون المعنى المختص بكل باب موجودا في اسم فاعل ذلك الباب اذ الحروف والهيئة تدل على المعنى فجعلوه على صيغة المضارع ووضعوا موضع حرف المضارعة ميما مضمومة وكسروا ما قبل آخره ان لم يكن مكسورا فقالوا من اخرج مخرج ومن استخرج مستخرج ومن دحرج مدحرج ومن تباعد متباعد وكذلك سائر الابواب وقلما كسر ميمه او ضم عينه يقال اتن الشيء فهو متن على القياس ومتن ومتن بالاتباع وكذا يقال في المغيرة مغيرة وقد يضم عين مفعل فيقال مخدع اتباعا للدال وقد يستغنى عن فاعل بمفعل قيل احبه فهو محب ولم يقل حاب وكذا بمفعول عن مفعل قيل احزنه واجبه فهو محزون ومحبوب ولم يقل محزن ومحب وقيل جاء محب شاذا وكذا قد يستغنى بمفعول عن مفعل فيما لا ثلاثي له يقال ارعدت الفريصة فهي مرعودة ولم يقل مرعدة قال معنى زدين الاقوام اذ ودبعض عظمهم وفريصي غير مرعود وكذا عن مفعل بفاعل او بمفعول وبمفعل يقال ايفع الغلام اذا شب فهو يافع واودس الرمث ومعه بحراي اصفر فهو وارس واعقت الفرس فهو عقوق اذا حملت واحصرت الناقة اذا ضاق مجرى لبنها فهي حصور واسهب الرجل في الكلام اذا اكثر فهو مسهب والجح الرجل اي ذهب ماله فهو ملجح وحكى بعضهم انه يقال عم الرجل بمعونه ولم متاخ القوم فهو مبهم ومعمم ومثلم ومثلم ولم يقل عام ولا لام وربما خلف فاعل بمفعول وبالعكس نحو كاتم بمعنى مكتوم وقحط البحر فهو مقحوط اذا غلا ولم يقل قاحط

ويقال بد آشرة اي ماشورة اي مقطوعة بالمنشار **تنبيه** عند كثير الصفة المشبهة من اسم الفاعل فيقال والاسم الفاعل على فاعل مقيس من فعل متعديا ولازما وشذ طاب فهو طيب وشاخ فهو شيخ وشاب فهو شيب فهو اشيب وعف يعف فهو عفيف ولم يات منها فاعل ومن فعل المتعدي كذى مقيس ومن فعل وفعل اللازم مسموع نحو امن وسلم فهو آمن وسالم وعقرت المرأة فهي عاقر وحمض اللبن فهو حامض بل من فعل اللازم قياسه للاعراض فعل كفرح وللالوان والحلى افعل كاسود وآدر واحول وللامتلاء وحرارة الباطن فعلان نحو شبعان وعطشان ومن فعل قريب من الاطراد على فعل وفعيل نحو ضخم وشريف **قال** ويعمل عمل فعله **اقول** اشترط لعمله في الفاعل الظاهر والمفعول به معنى الحال او الاستقبال لقوى شبهه بالفعل لفظا ومعنى فيعمل عمله لانه اشبه المضارع لفظا في عدد الحروف ومقابل الحركات والسكون واذا كان بمعنى الحال او الاستقبال يشبهه ايضا معنى فيعمل عمله لقوى الشبه اما اذا كان بمعنى لا يكون له شبه لفظي لتغاير صيغتهما فلا يعمل عمله والصيغة اعتبار وكذا عمل ان دون لام التوكيد والشبه من وجه ليس كالشبه من جهتين ولذا امتنع الصرف فيما فيه علة من تسع ويعمل في غيرهما مطلقا فيجوز انا مار بزيد امس لان الجار والمجرور كالظرف فيعمل فيه روائح الفعل واشترط مع ذلك اعتماده على صاحبه المذكور من مبتدا او منعوت او ذي حال نحو زيد مكرم رجلا طالبا الفقه محققا معناه او المنوي كقوله وما كل ذي لب بموتيك نصحه وما كل موت نصحه بلبيب ومنه يا طالعا جبلا اذ تقديره يا رجلا طالعا جبلا ولم يسوغ لعمله اعتماده على حرف النداء لانه من خواص الاسماء وليس كالهمزة في التقريب من الفعل ومنه قولك كضارب زيدا او على ما النافية او على همزة الاستفهام وقال المالكي او على نفي صريح وهو ظاهر او مؤول كقوله وان امرأ لم يعن الا باصلاح لغيره مهين نفسه بالمطامع او على استفهام ملفوظ وهو ظاهر او مقدر كقوله ليت شعري مقيم العذر قومي لي ام هم في الحب عاذلونا **قلت** ولقائل ان يقول مهين انما عمل لاعتماده على صاحب منوي لا لانه معتمد على نفي مؤول ومقيم انما عمل لاعتماده على همزة مقدرة لا لانه معتمد على استفهام مقدر وانما اشترط الاعتماد على صاحبه لان الاعتماد اصل وضعه لان ضاربا مع انه اسم فاعل موضوع في المعنى والحقيقة لان وضعه للدلالة على ذات باعتبار معنى هو المقصود فلا بد من صاحب يتعين به خصوصية الذات ولان المعنى الذي دل عليه يستلزم صاحبا يقوم به ويكون محكوما عليه به اما حقيقة كما لو كان منعوتا به او في الحال له فيكون اصله الاعتماد اي تقدم ذكر صاحبه فذكره بدون صاحبه مخرج له عن اصل وضعه وملحقه بالجامد فلا يعمل ولذا لا يعمل صاحب اذا لم يقصد به الفعل وقيل لانه اذا اعتمد على صاحب تقوى اقتضاؤه لاقتضائه ضميرا يرجع اليه فتقوى اعماله لان العمل بحسب الاقتضاء وحمل الاعتماد على تقدم الهمزة وما النافية وقيل تقدم الاستفهام او النفي كما مر لان الصفة حينئذ قائمة مقام الفعل كقيام سفيان مقام سفيان لانهما بالفعل غالبا اذ الاستفهام والنفي يكون عما حدث وينقضي لا عما هو ثابت وقال كثير الاصل في العمل الفعل لانه المقتضي بالذات فلا بد للاسم من مقو ليعمل ولذا جاز زيد ضارب لعمرو وامتنع زيد يضرب لعمرو فلا يعمل الا اذا وقع اماكن الفعل وهذه المواقع اماكن الفعل لان الخبر وما هو في حكمه من الصفة والحال اصلها ان يكون افعالا لانه الذي يجهل به المخاطب لانه حادث ينقضي لا الاسم فلا يعمل اذا لم يتقو باعتماده والذي يدل على انه موضوع موضع الفعل انه يستقل مع فاعله كلاما في قولك اقائم الزيدان وما قائم

صحيح

الزيدان ولولا ان قايم بمثابة يقوم لم يستعمل بفاعله كلاما واختار الفرآ اقايم الزيدان قياسا على اقايم مخالف للاستعمال
اذ لم يثبت في كلام فصيح والقياس لان وقوع اسم الفاعل بمعنى الفعل على خلاف الاصل اذ الاصل ان يستعمل كل
منهما في معناه ولا يلزم من وقوعه موقعه في موضع تام مقتضيه وهو الهمزة او ما النافية وقوعه موقعه في موضع انتفى
المقتضي وقول العرب باريع ادبته ادبه مبتدا وباريع خبره مقدم عليه **فايده** مما يدل على ان عمله لشبهه الفعل
انه اذا وصف او صغر لا يعمل لانهما من خصايص الاسمآء فيزيلان شبه الفعل خلافا للكسايي ويستند بقول بعض
العرب اظنني مرتحلا وسويرا فرسخا وهو ضعيف لان فرسخا ظرف يعمل فيه رايحة الفعل ولا يلزم من العمل فيه العمل
في الفاعل الظاهر والمفعول به قال فالتالعرب انا زيدا ضارب اي ضارب احسب ان صح اي ضارب على انه خبر
ثان احتج بقوله وتالله تخشى على اظنه سيودي به ترحاله ومذاهبه اجيب انه تقدر قالت بعد الصفة وهي
تخشى على فيكون اظنه مفعولا له وما لا يعمل يصلح ان يدل على ما يعمل ومع قيام الاحتمال لا يستاصل **قال**
فان كان **اقول** اذا لم يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي وقصد الى ذكر متعلقه اضيف اليه كما في ساير الاسمآء وكانت
الاضافة معنوية لفوات شرط اللفظية وهو كون المضاف صفة مضافة الى معمولها فيتعرف اسم الفاعل ان كان المضاف
اليه معرفة فيجوز مررت بزيد ضاربك امس ويمتنع مررت برجل ضاربك امس ويصح مررت برجل ضاربك الآن او غدا فان كان
ثمه متعلق آخر غيرها اضيف اليه اسم الفاعل اعرب بعامل مقدر يدل عليه اسم الفاعل فان ما لا يعمل يصلح للدلالة
مسئلة اذا عطف على المجرور باضافة اسم الفاعل بمعنى الماضي اليه فالمختار الجر على اللفظ واجيز النصب باضمار فعل
ماض لا اذا وجد قرينه غيره نحو انا ضارب زيد امس وعمرا غدا وان عطف على المجرور باضافة اسم الفاعل بمعنى الحال
او الاستقبال اليه استوى النصب والجر وعند سيبويه النصب بفعل واسم فاعل منون مقدر اذ لا يكون الجار ناصبا
عنده وان فصل ضعف الجر اذ لا يفصل بين المضاف والمضاف اليه فيختار انا ضارب زيد غدا وبكرا بالنصب وحكم
ساير التوابع حكم المعطوف في جواز الوجهين وقول الكسايي انه في العمل بمعنى الماضي مثله فيه بمعنى الحال والاستقبال
لم يستقم لمخالفة الاستعمال اذ لم يوجد عاملا بمعنى الماضي والقياس المذكور وهو انه انما يعمل اذا شابه الفعل لفظا ومعنى
وتمسك الكسايي بوجوه الاول صحة قولهم زيد معطي عمرو درهما امس وقال المعطى هنا عامل في المفعول الثاني فكذى
يعمل في الاول وغيره اجيب لو كان عاملا لوجد في كلامهم كسر الكثرة استعمالهم اياه بمعنى الماضي ولكن لم يوجد فالمفعول
الثاني في نحو هذا المثال منصوب بفعل مقدر دال عليه اسم الفاعل تقديره اعطاه درهما وهذا التقدير محتمل قطعا والتقدير
ثابت في كلامهم كثيرا بالاجماع وما ذكره من اعماله بمعنى الماضي وان كان محتملا عربيته فتعين المصير الى ما قلنا والاثبت
اصل من العربية محتمل العربية من اللغة واحكامها لا تثبت بمحتمل لان القطعي لا يثبت بمشكوك شبهة قال السيرافي
اسم الفاعل بمعنى الماضي اذا اضيف الى متعلق نصب غيره لان اضافته الى متعلق يدل على اقتضايه المتعلقات فكان
الاضافة تقوى عمله فنصب درهما بمعط ولان الاضافة كاللام ولانه كما يدل الاضافة على الارتباط والتعلق فكذى
النصب يدل عليه فتتعين النصب عند تعذر اضافته اليه وقوى الاندلسي مذهبه بان قولك هو ظان زيد امس
فاضلا تعين نصب فاضلا ثانيا لانه لو اضمر ظن وجعل عاملا فيه يلزم حذف مفعوله الاول وثاني مفعولي ظان
وقد ثبت ان الاقتصار على احد مفعولي باب ظننت ممتنع حالها الا يلزم من اقتضايه متعلقا وربطه به بالاضافة

اقتضاء جميع المتعلقات ولئن سلم لا يلزم من مجرد الاقتضاء ان يعمل فان اسم التفضيل مقتض للمفعول ولم يعمل
لمانع واللام مثل ان في المعنى ولم يعمل لانتفاء شرط العمل والاضافة يؤكده الفعل فليس كاللام والعلم بارتباط متعلقه
بالارتباط بالاضافة كاف فينصب الآخر بمقدر لتعذر عمله لما مر وحذف المفعول لظن المقدر مثله في زيد اظننته
فاضلا وقلت فيه انما يمتنع حذف احد مفعولي باب ظننت لانه مقام البسط فاذا حصل البسط بغيره وحذف ثم وجب
حذفه لا يبعد حذفه وحذف احد مفعوليه معه والكلام حينئذ بما قصد الاختصار فيه من وجه والاطناب من وجه
والاضافة ظان اذا لم يقصد به اعماله كاضافة اسم جامد فلا يطلب معمولا ثانيا الثاني من وجوه تمسكات الكسايي
قوله تعالى فالق الاصباح وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا وقال تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد
اجيب ان المراد منها الاستمرار وان سلم انها للمضي يقدر فعل في الآية كما قدر اعطاه في المثال المذكور ونقول
المقصود من الآية الثانية التعبير عن الحال اي عن حال لحدوث الفعل ونزل ذلك منزلة الحال لان المقصود تعيل
ولذا اتى الله تعالى بالفعل المضارع وهذا في قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة من اهلها فوجد فيها رجلين
يقتتلان هذا من شيعته وهذا من عدوه ومعلوم انه يشار بهذا الى الحاضر ولا يلزم من اعماله مقصودا به حال
وقوعه وان كان مدلوله ماضيا اعماله وهو ماض من كل وجه وقال الاندلسي قولهم اسم الفاعل في الآية حكاية
الحال الماضية المراد بها ان يقدر ان تلك موجودة في ذلك الزمان او يقدر ان ذلك الزمان موجود الان فلا يكون ماضيا
محضا الثالث الاشتقاق يصح اعجبني الضارب زيدا امس فليصح ضارب زيدا امس وجوابه يعلم من تحقيق قوله فان دخل اللام
استوى الجميع اقول اذا دخل اللام الموصولة في اسم الفاعل يعمل مطلقا اعني بمعنى الماضي والحال والمستقبل لما مر من انه
اذا ارادوا ادخال اللام الموصولة في الجملة الفعلية يسبك الفعل منها الى اسم فاعل واسم مفعول لامر استحسان في اللفظ وهو
ان لا يدخل اللام التي تشبه لام التعريف الفعل فيسبك اسما يجري مجرى الفعل في العمل مطلقا لانه في موضعه وفي معناه
ولذا اقدر بجعلها اذا اصله جملة وذلك السبك يقوم فيه مقام ذلك الشبه ومع كونه بمعنى الحال ان يقدر الفعل فيه بوقوعه
لما تقتضيه الموصول من تقدير صلته بالجملة المستلزمة للفعل لا يقاعد عن قيام لزوم الاتباع في جلي مقام علة
فتقوم مقام الغايب من الشبه اللفظي فتقدير الفعل في الضارب زيدا اقوى منه في ضارب زيد عمرا ولذا يعمل
الضارب بمعنى المضي دونه ومع قيام الفرق بين كونه صلة للام وبين كونه عريا عنها لا يتجه قياس الكسايي **تنبيه**
لا يتقدم معمول الضارب ونحوه عليه اذ لا يتقدم بعض الصلة على الموصول بحث قال الاخفش بعد مصحوب ال
على التشبيه بالمفعول به فقال اصحابه ان اراد ان تقصد بال العهدية فالنصب على التشبيه اما ان تقصد بها معنى الذي
فالنصب على المفعول به لا غير **قال** وما وضع للمبالغة **اقول** الاشبه من اسم الفاعل المقصود بها المبالغة من
كثرة الفعل وتكرره او دوامه نحو ضراب وتباس وضروب وهجوم ومضراب ومهوان وكليل اي فكل كالبهيم بمعنى موتم وحذر
مثل اسم الفاعل الذي على وزنه في العمل على التفصيل المتقدم من لزوم الاعتماد ومعنى الحال والاستقبال ووجب الاضافة
اذا كانت بمعنى الماضي فتقول زيد ضراب ابوه عمرا الان او غدا وزيد الضراب عمرا امس وزيد ضراب عمرو امس وانما
عملت هذه الابنية وان فاتها الشبه اللفظي وهو موافقة المضارع في الحركات والسكون لان ما فيها من الزيادة في
المعنى قام مقام الزنة لان العمل بحسب الاقتضاء والاقتضاء بحسب المعنى فاذا زاد معناه من التكرر والدوام يزيد

استغنا فتقوى بالزيادة شبهه بالفعل فيقام الزيادة مقام الشبه اللفظي كما اقيم لزوم الف حبلى مقام علة اخرى
وقول الحاجبي انها خلف عن اسم الفاعل لمعنى الحال او الاستقبال واذا لم يعمل للماضي فيه نظر لان هذه الابنيه
تستعمل بمعنى الماضي كثيرا نحو هذا ضراب امس ولو قال انها شبيهة من الذي على فاعل فلا يعمل بمعنى الماضي لحسن
قال القلاخ اخا الحرب لباسا اليها جلالها وليس بولاج الخوالف اعقلا يصف رجلا بالشجاعه والمراد بالجلال
الدروع والولاج كثير الولوج والخالفه شقه تكون في اسفل البيت والمراد بالخوالف هنا البيوت والاعقل
المضطرب رجلاه من الفزع وقال ابو طالب ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر
يرثي كربا اي تعقر من الابل السمان للضيف عند شدة السنه ومنه قول سيبويه سمعت بعض العرب يقول انه
لمنحار بوائكها البائكة الناقة السمينه **فان قيل** اذا قام المبالغة مقام الشبه اللفظي ينبغي ان يعمل هذه
الابنيه بمعنى الماضي ايضا **قلت** انها فرع ما كان على فاعل لانه اكثر استعمالا فلا يعمل حيث لا يعمل اصلها
والمشهور بناء هذه الابنيه من الثلاثي وقلما يجي فعل وفعيل للمبالغة وقد يبنى فعال ومفعال وفعيل من افعل كالدرك فهو
دراك وامساه فهو مساء وانذره فهو نذير وآلم فهو اليم واسمع فهو سميع كقوله امن ريحانة الداعي السميع يؤرقني واصحابي هجوع
اي المسمع وقد جاء منه مفعال وفعول كمعطاء ومهداء ومعوان وازهق فهو زهوق قال المالكي اسم الفاعل وان كان
من ابنية المبالغة اذا لم يقصد به المضي جاز ان يضاف الى المفعول به المذكور بعده اذا لم يفصل بينهما وان ينصبه كقوله تعالى
ربنا انك جامع الناس ليوم وان كان مضمرا متصلا يجب اضافته اليه نحو هذا مكرمك وقد شذ الاضافة مع الفصل
كقراءة بعض فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله **قال** والمثنى والمجموع مثله **اقول** المثنى والمجموع من اسم
الفاعل التي على فاعل والذي على ابنية المبالغة جمع تصحيح او تكسير كما في العمل مثله اذا كان مفردا فيشترط
في الجميع الاعتماد وكونها بمعنى الحال او الاستقبال الا اذا دخلها اللام فيعمل بمعنى الماضي لثبوت جواز العمل اما
المثنى والمجموع جمع التصحيح فلانهما يوازنان الفعل اذ ضاربان وضاربون مثل يضربان ويضربون حركات
وسكنات ثم حمل جمع التكسير على التصحيح فيقال هم قطان مكة قال طرفة ثم زادوا انهم في قومهم غفر ذنبهم
غير فخر يمدح قومه بانهم فضلا على الناس وقال كميت شم مهاوين ابدان الجزور مخاميص العشيات لا خور
ولا قزم البدنة الناقة الخور جمع اخور وهو الضعيف والقزم الرذل يستوي فيه الواحد والجمع لان اصله
المصدر مهاوين مبالغة مهين اي انهم ينحرون الابل للاضياف ويظلون جائعين لانهم يؤخرون طعامهم الى
حضور الضيف **فان قيل** ذكرت ان التصغير يمنع العمل فهلا منع جمع التكسير العمل لتغير النظم كما منعه التصغير
قلت التصغير انما منعه لحدوث معنى فيه غير لائق بالفعل وهو الموصوفية بخلاف الجمع فانه بمعنى العطف الثابت
في الفعل ولا تكسر فقال استغنا لا لقلة التضعيف فاكتفي فيه بجمع التصحيح **قال** ويجوز حذف النون مع العمل
والتعريف تخفيفا **اقول** يجوز حذف النون من تثنية اسم الفاعل وجمعه اذا كان ناصبا ومعرفا باللام تخفيفا
لطوله باللام وبمعموله والعامل مع معموله كشي واحد ولذا لا يفصل بينهما فيحذف لانه اليق بالحذف كما حذف في
يا ابا شهيبا كقوله الحافظوا عورة العشيرة من ورائهم نطف النطف التلطخ بالعيب يقال هم اهل النطف اي
اهل الريب ولانه نصب باللام في وله كالموصول فيحذف نونه كما يحذف نون الموصول اذا طال بالصلة كقوله

لان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد وكقوله ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا
ولا يحذف اذا طال بالصفة والخبر ونحوهما لان المعمول اوغل في الجزئية منهما ولذا تقدم عليهما واذا خفض المعمول
في نحو الحافظوا العشيرة فحذفه للاضافة لا للتخفيف وجوز ابن جني حذفه وان لم يعرف باللام كقوله تعالى واعلموا
انكم غير معجزي الله وانكم لذائقوا العذاب الاليم على قراة نصبها **قال** اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه
اقول دخل بقوله ما اشتق اسم الفاعل وغيره من المشتقات وخرج بقوله لمن وقع عليه جميعها سوى المحدود
فان اسما الفاعل والمفعول والمفضل لمن قام به واسمي الزمان والمكان لمن وقع فيه واسم الآلة لما وقع به ومع ذلك
لم يطرد لصدقه على اسم المفضل الذي بمعنى المفعول نحو اشغل وصيغته من الثلاثي على مفعول وبه سمي لكثرة الثلاثي
في كلامهم فصار كانه الاصل وقياسه ان يوازن المضارع لما مر في اسم الفاعل قال الحاجبي ولذا تقول النحاة اصله مفعل
لكنه كرهوا لانه ملتبس باسم المفعول من افعل فغير والثلاثي بزيادة الواو وفتح الميم للفرق والثلاثي اولى بالتغيير
بالزيادة فيه لانه اخف لقلة حروفه اذ مكرم اصله مؤكرم تقديرا ولانه قد غير اخوه وهو اسم الفاعل في الثلاثي
اذ الاصل فيه ايضا ان يكون على صيغة المضارع **قلت** قوله اصله مفعل دعوى ولم يقم عليها دليلا والتغيير
بالزيادة في المفعل من افعل اولى لقلته وقوع الثلاثي لم يعتبر في مثله واسم الفاعل من الثلاثي على صيغة المضارع
ولم يغير عنها والاولى ان يقال لما ارادوا ان يكون يوازن المضارع لما مر والواجب زيادة حرف مد وفي اوله كما في
المضارع وتعذر الياء لئلا تشتبه بالمضارع وكذا الالف لتعذر زيادتها اولا وكذا ثانيا لانه زيد في اسم الفاعل وكذا
الواو لئلا تجتمع الواوات فتعين ان يزاد حرف يشبهها ولم يزد النون لزيادته في المضارع ولا اللام لزيادته في الامر
للتوكيد فتعين الميم لكنه لما زيد اول اسمي الزمان والمكان اشتبه بها فغيروه ولا بابها لقلته اذ لا يجي من بعض الافعال
بزيادة حرف مد ساكن لانه اليق بها وتعذر زيادتها ثانيا وثالثا للساكنين فتعين رابعا وزيدا لواو لئلا تخلف عن اخويه
من افادة في الوسط كما لم تخلف عنهما في الاعراب آخرا والالف افاد متوسطا في اسم الفاعل والياء في التصغير وبناؤه من
غير الثلاثي على صيغة مضارعه وهي صيغة اسم الفاعل الا انه للفرق بينهما فتح ما قبل آخره ولم يعكس لانه يشبه مبني
المفعول وما قبل آخره في المضارع مفتوح الا انه قد يستغني بمفعول عن مفعل كمزكوم ومحموم ومحزون يقال زكم
الرجل فان زكمه الله فهو مزكوم وختام الشي اي قدر فهو محموم وحم الرجل من الحمى واحمه الله فهو محموم وحزن الرجل
واحزنه غيره فهو محزون كلها بني على فعل ومنه محبوب في الاكثر كما مضى في اسم الفاعل وقد يجي فعل بمعنى مفعول
نحو ذبح وطرح وطحن وقد يجي فعل بمعناه نحو لغط ولقط ونقض وقبض وقد يجي فعلة بمعناه نحو اكلة ولقمة ومضغة
وغرفة وخرقة وقد يجي فعيل بمعناه نحو خبي وجريح وكليم وصريع واخيذ واسير ورهين وخضيبة وذبيح
وغسيل ودفين ومع كثرته سماعي وقيل قياسي فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل كقتيل لا كعليم وقد يجي فعيل بمعنى مفعل
من افعل نحو اعقدته فهو عقيد واعل الله فلانا فهو عليل **قال** وامره في العمل والاشتراط كامر الفاعل
اقول هو يعمل لانه مقتض ايضا بشرط اعتماده على صاحب مذكور او منوي او على نفي صريح او مؤول او على استفهام
موجود او مقدر كما في اسم الفاعل حينئذ لكن انما يعمل عمل فعله الذي لم يسم فاعله فتقول هذا مذهوب به ومضروب
غلامه ومعطى غلامه درهما ولا يذكر الفاعل لان فعلهما يذهب به ويضرب غلامه ويعطى غلامه درهما ولا يذكر الفاعل معهما

لان فعلها يذهب به ويضرب غلامه ويعطي غلامه درهما ولا ينكر الفاعل منهما الا ان الصيغة وضعت لما لم يسم فاعله
ومما عملت معتمدا على مقدر قوله فحق من بين متروك به رمق صرعى واخر لم يترك به رمق **قال** الصفة المشبهة
ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت **اقول** قوله ما اشتق جامع جميع المشتقات قوله
لازم مخرج اسمي الفاعل والمفعول وغيرهما المشتقات من المتعدي وقوله لمن قام به يخرج اسم المفعول من اللازم
كقائم وقاعد فانه على معنى الحدوث كما مر في اسم الفاعل من ان معنى رجل حسن اثبات الحسن له غير دال
على حدوث ومعنى رجل حاسن حدوث الحسن له فالصفة المشبهة واسم التفضيل يدلان على الثبوت ولذا
يكونان للحال اللازم لا للماضي المنقطع ولا للمستقبل الذي لم يقع اما اذا اريد الماضي المنقطع والمستقبل الذي
لم يقع يوتى بصيغة اسم الفاعل نحو حاسن وضائق قال تعالى فلعلك تارك بعض ما يوحى اليك وضائق به
صدرك اي لا تتم باستكبارهم وتبليغ ما انزل اليك بصدر فسيح عدل من ضيق الى ضائق ليدل على ان ضيقه عارض
غير ثابت وتقول انك سيد جواد فاذا اردت الحدوث في الحال قلت سائد وجائد وهذا الحد يدل
على ان نحو ضامر البطن والحائض صفة مشبهة كما هو مذهب المالكي وقوله وصيغتها مخالفة لصيغة اسم
الفاعل يدل على انه ليس بصفة مشبهة وسميت صفة مشبهة لشبهها باسم الفاعل معنى لقيامها بمن قام به الفعل
ولفظا لانها يذكر ويونث ويثنى ويجمع بالواو والنون كاسم الفاعل وينبغي ان يذكر قيد يخرج اسم التفضيل من الفعل
اللازم فيزاد في اخر حدها بلا زيادة على غيره لكن لا حاجة الى ذكره ظاهر معلوم لكل احد فكانه مذكور وحدها المالكي
بانها هي الملاقية فعلا لازما ثابتا معناها تحقيقا او تقديرا قابلة للملابسة والتجرد والتعريف والتنكير بلا شرط قال فخرج
نحو قرشي ودسات لانه لم يلاق فعلا وكذا عالم وضارب بقوله لازما وقاعد ونحوه بقوله ثابتا معناها ونبه بتقدير الثبوت
على منقلب ونحوه وخرج نحو اب واخ بقوله الملابسة والتجرد واسم التفضيل بما في الحد **قال** وصيغتها مخالفة
لصيغة الفاعل على حسب السماع **اقول** انهم لم يجروها على صيغة واحدة لانها لما دلت على الثبوت جرت
مجرى الاسماء فجارت على صيغ مختلفة ولانها شابهت ما وضع للمبالغة من اسم الفاعل ولم يبرع فيها صيغة واحدة
والى هذا اشار بقوله وصيغها مختلفة على حسب السماع لانهم لم يجروها على قياس يضبط باصل اي لم يستقروا
فيها على صيغة موازنة للمضارع او لغيره تضبط بانها افعل او فعيل او غيرهما بل اتوا بها مختلفة الصيغ مع اتفاق
صيغة الفعل المشتق هي منه في كثير فان الصفة من فعل بالكسر يجيء على فرح غالبا وعلى ندس وصبكر وعيور
ويشكس ومن فعل على كريم غالبا وعلى حسن وصعب وقد اتوا بها على صيغة واحدة موازنة للمضارع في قليل وهي
الالوان والحلى فانها اتت على افعل كابيض واسود وادعج وابلج واعرج وجعلوا صيغها مخالفة لصيغة اسم
الفاعل فرقا بينهما **تنبيه** الاصل فيها ان يضاف الى متعلقها لانها للثبوت فيشبه الاسم الجامد والاصل
في اسم الفاعل العمل لقوة شبهها بالفعل وزنا وحدوثا الا انه لما شابهته من حيث انهما لمن قام به شبهت به
في العمل فعملت قال المالكي الصفة المشبهة المصوغة من الثلاثي غالبها ان لا يوازن اسم الفاعل نحو ضخم ولين
وحسن ويقظان وقد يوازنه كضامر البطن وساهم الوجه وخامل الذكر وطاهر الفاقة وطاهر العرض والمصوغة
من غيره موازن اسم الفاعل كمنطلق اللسان ومطمئن القلب ومستسلم النفس ومعتدل ومستقيم ومغدودن الشعر

اي اسود ولين ويميزها عن اسم الفاعل صحة اضافتها الى ما هو الفاعل معنى فيقال ضخم الجند ولين العريكة ونحوهما
ويمتنع اضافة اسم الفاعل الى ما هو فاعله معنى كماش ومنطلق الا اذا امن اللبس بجعل الفاعل على ضعف وقلة نحو زيد
كاتب الاب اي كاتب ابوه **فائدة** الصفة قد تصلح للمذكر والمونث لفظا ومعنى كحسن اذ يصح مررت برجل حسن
وبامرأة حسنة وقد تصلح لهما معنى لا لفظا كعجزاء وهي المرأة العظيمة العجز فان الرجل قد يعظم عجزه ولكن لا يقال له
اعجز بل يقال له آلى فله نصيب من معناها دون لفظها وقد تصلح لهما لفظا لا معنى كاتوم وهي مرأة اختلط مسلكاها
فلفظها من حيث انه فعول يصلح للمذكر لكن لا نصيب له في معناها وقد تختص بالمذكر لفظا ومعنى كاكمر وهو رجل
كبير الكمرة وهي رأس الذكر وقد ينعكس كرتقاء ورتقاء وهذه الصفات الثلث لا تجري على ضدها اي لا يقال جاء في
رجل عجزاء امته او توم جاريته ولا امرأة اكمر زوجها خلافا للكسائي والاخفش **قال** ويعطى عمل فعلها **اقول**
عملت الصفة لشبهها باسم الفاعل لما مر ولانها مقتضية متعلقات كالفعل ولم يشترط في عملها الزمان لانها بمعنى
الثبوت فلا وجه لاشتراط الزمان اصلا لان ما لم يدل على حدوث لا تعلق له بالزمان فلا يصح ان يقال انها حال او لا
او غيرهما واما الاعتماد على صاحبها او الهمزة او ما فمشروط كما في اسم الفاعل والصفة المشبهة لما كانت فرعا على اسم الفاعل
ومشبهة به انحطت عنه في العمل كما انحط اسم الفاعل عن الفعل فيه اذ لا يليق التسوية بين الاصل وفرعه من كل الوجوه
فيمتنع تقديم معمولها عليها والفصل بينها وبين معمولها وان تضمر ناصبه فلا يجوز هذا الوجه حسن ولا زيد حسن في الدار الوجه
ولا زيد حسن الوجه والعين على تقدير وحسن العين وجاز زيد بكرا ضارب وزيد ضارب في الدار بكرا وزيد ضارب عمرو
وبكرا ويجوز تقديم الجار والمجرور عليها نحو زيد بك فرح قيل اذا كانت الصفة المشبهة انزل مرتبة ينبغي ان لا تعمل اذا كانت
للمضي كما لا يعمل اسم الفاعل بمعنى المضي اجيب انه وان اريد بها المضي الا ان المعنى الذي اريد منها ثابت مستمر الى الحال
الاختيار بها تكون بمعنى الحال فتعمل **تنبيه** معمولها اما ضمير مستتر او بارز متصل نحو زيد حسن الوجه طلقه
او موصول سببي نحو زيد حسن ما ملكه او موصوف يشبه الموصول نحو رايت رجلا حسنا عطاء اعطاه او مضاف
الى احدهما نحو جاء رجل حسن كلما اشتراه او كل شيء اشتراه او مقرون بال نحو زيد حسن الوجه او مجرد عن ال نحو زيد
سريع اجابة او مضاف الى ضمير الموصوف نحو زيد حسن وجهه او مضاف الى مضاف الى ضميره اما لفظا نحو زيد حسن
وجه ابيه واما تقديرا كقول الفرزدق أطعمت العراق ورافديه فزاريا احذ يد القميص اراد قميصه فاقام اللام مقام
الضمير **قال** وتقسيم مسائلها الى اخره **اقول** الصفة المشبهة اما ان تقارن اللام او ان تجرد عنها وهذه قسمة
حاصرة ولم تقسمها هنا باعتبار اعرابها في نفسها فانه من احكام اعراب المشتقات وقد مر باعتبار الاصالة والتبعية
وانما الكلام هنا في اعمالها العمل الغراب معمولها ثم معمولها المذكور معها اما مضاف او باللام او مجرد عنها وهذه ايضا قسمة
حاصرة فصارت الصفة باعتبار انضمام كل من حاليها مقارنتها اللام وتجردها عنها مع معمولاتها الثلثة المذكورة ستة اقسام
ثم المعمول في كل قسم من الاقسام الستة اما مرفوع او منصوب او مجرور فصارت ثمانية عشر قسما لان الستة المذكورة
صارت مضروبة في الثلثة من المرفوع واخويه وكل قسم منها مسئلة لاختصاصه بحكم من حسن وزيادة حسن وقبح وامتناع
وتفصيلها بالتمثيل حسن وجه بالنصب والرفع والجر حسن الوجه كذلك اي بالرفع والنصب والجر حسن وجه كذلك
فهذه تسعة والصفة مجردة عن اللام وكذى يأتي مثل الاقسام والصفة باللام نحو الحسن وجه بالرفع والنصب والجر والحسن

الوجه والحسن وجهه كذلك صارت تسعة اخرى امثلة بعضها قال هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة محطوطة جدلت
شنباء انيابا الهيف ضمر البطن والخصر والمحطوطة الملساء وجدلت احكمت خلقتها يصف امراة اى هى لم يكثر
لحم بطنها ولم يسترخ لحمها لكبرها بل هى حديثة السن ملساء براقة ومقبلة حال وعاملها كان التامة المحذوفة تقديره
هى هيفاء اذا كانت مقبلة قال فى وصف عير لا خطل الرجع ولا قرون لاحق بطن بقرى سمين الخطل الاضطراب
والقرا الظهر واللاحق الذى لحق بطنه بظهره اى لا يضطرب قوايمه اذا رجع وعدا ولا يقرن يوقع رجليه بموقع
يديه وليس بهزال قال انعتها انى من نعاتها كوم الذرى وادقة سراتها ذرى الشئ اعاليه والكوم جمع كوماء
وهى الناقة العظيمة السنام وودق الشئ اذا دنا وخرج اى سمنت حتى خرجت سراتها من السمن ودنت البطن
فاذا رفعت معمولها رفعته بالفاعلية وهو الاصل فى عملها لانها تقتضى الفاعل كفعلها وان نصبت نصبت على التشبيه
بالمفعول به ان كان معرفة لانه لما اجريت مجرى اسم الفاعل فى العمل نصبت متعلقها كما نصبه اسم الفاعل وليس
مفعولا به على الحقيقة ولذا قال سيبويه اذا قلت زيد حسن الوجه لا تعنى به ان زيدا اوقع بالوجه فعلا بل تخبر
به الاخبار عن زيد بالحسن الذى للوجه وعلى التمييز ان كان نكرة وقيل النصب فى الجميع على التشبيه بالمفعول
وقيل على التمييز وهو ضعيف اذ لم يوجد تمييز منصوب وهو معرفة فرع لما اجروها مجرى اسم الفاعل فى العمل ولم
يضاف الى المفعول به وليس لها مفعول به والفاعل فرع عنه الا بوقف بعقل المتعدى عليها قصدوا اضافتها
الى فاعلها انما الشبه فى نحو الحسن وجهه وحسن وجهه مع التخفيف فشبهوا مرفوعها بمفعوله فنصبوه لتخرج
عن كونه فاعلا فيصح اضافتها اليه اذ لا يضاف الشئ الى فاعله لانه نفسه وجعلوها فى اللفظ لغيره بان حذف منه
الضمير ورفع وجعل فاعلها ما اضمر فيها لمن جرت عليه فى حالتى النصب والجر لئلا يكون من اضافة الشئ الى نفسه
ولئلا يكون الصفة مسندة الى عامته بعد ان كانت مسندة الى جزئه للمبالغة وعوض عن الضمير اللام فيه لئلا تزول
تعريفه ثم لما شبهت به فى النصب ونصب اضيف الى المنصوب بلو قيل الحسن الوجه لوجود التخفيف بحذف
الضمير وحمل عليه الضارب الرجل دون الضارب زيد لما مر واما من المسايل الثمانى عشرة فممتنعان الاولى
الحسن وجهه بالجر لانه اضافة لفظية لم تفد تخفيفا اصلا والثانية الحسن وجه لعدم التخفيف ولان اضافة
المعرفة الى النكرة عكس اضافاتهم ومسلة منها مختلف فيها وهى حسن وجهه بالجر فمنعه ابن شاذ والكسائى
وقالا لانه اضافة الشئ الى نفسه **قلت** الظاهر ان مرادهما منه ان اصله حسن وجهه بالرفع لان المعنى
عليه والاصل فى عملها الرفع لان فعلها يرفع واضافتها الشئ الى فاعله اضافة الشئ الى نفسه واجيب عنه بان الاصل
فيها الخفض لانها للثبوت كالامر فى التشبيه ويكون من اضافة عام الى خاص ولئن سلم ان اصلها الرفع فانما
اضيفت بعد ان اخرج الوجه عن كونه فاعلا بان نصب تشبيها بغلامه فى زيد ضارب غلامه ثم اضيف
فلا يكون من اضافة الشئ الى نفسه **فان قيل** الاصل رفع وجهه فلو شبه بالمفعول قبل الاضافة اليه
يلزم ان يحذف الضمير منه ويرفع ويستتر فاعلا ويعوض عنه اللام ويقال الحسن الوجه **قلت** القياس ذلك
ولكن الحق ضمير وجه بعد ان حذف الضمير عنه بدلا عن اللام الذى القياس ان يكون هو العوض عن الضمير
المحذوف فلتقاربهما وتعاقبهما والتوسع وكان الحاجبى لم يطلع على مرادهما بشاذ وطول فى الجواب ولم يطبق

وسراتها منصوبة بوادقة وهى وان كانت اسم الفاعل الخفيف بالصفة لضامر البطن م

صح

الفعل به

المفصل وقال ليس هذه اضافة الشئ الى نفسه لان امتناعها فى المعنوية وهذه اضافة لفظية ثم لا نسلم ان فيه
اضافة الشئ الى نفسه لانه ان اراد المانع منه اضافة حسن الى وجهه وهو فى المعنى الوجه ففاسد لانه ليس للوجه
بل الضمير فيه راجع الى من جرى عليه ولذا يثنى ويجمع مطابقة له تقول مررت برجلين حسنى وجوههما وبرجال حسنى وجوههم ولو
سلم انه للوجه لا يكون من اضافة الشئ الى نفسه لانها اضافة عام الى خاص كخاتم حديد ولانه منقوض بصحة حسن
الوجه وان اراد منه اضافة وجه الى الضمير فانها اضافة البعض الى كله وهى جائزة باتفاق وصحح سيبويه جوازه
بقول الشماخ امن دمنتين عرس الركب فيهما بحقل الرخامى قد عفا طللاهما اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا
الاعالى جونتا مصطلاهما قوله امن دمنتين تقديره اتجزع من اجل دمنتين ظهرتا لك تذكرك من حل بهما
والصفا الجبل واراد بجارتا الحجرين يجعلان تحت القدر وهما الاثفيتان لانهما الجبل الذى القدر يسند اليه والربع الدار
والتعريس النزول اخر الليل والرخامى شجر بعينه والحقل الموضع الذى نبت فيه الرخامى والجون الاسود وضمير ربعيهما
للدمنتين وضمير مصطلاهما للاثفيتين المخبر عنهما بجارتا صفا وصفهما بسواد اسفلهما وحمرة اعليهما فجونتا صفة
جارتا وقول المبرد هو للاعالى وثنى وهو جمع فى المعنى يجاز ان يرجع هما اليها كقولك قلوبكما نورهما الله تعالى من قبلان
مصطلى الاثفية اسفلها فاضافتها الى الاعالى بمنزلة اضافة اسفل اليه فيختل المعنى اذ يلزم ان يكون بعض الاعلى محمرا
وبعضه مسودا ولان اسفل الشئ واعلاه يضافان الى ذلك الشئ ولا يضاف احدهما الى الاخر وقال الحاجبى لذا كان
ضمير مصطلاهما للاعالى خرج عن مسلة الخلاف لان الاعالى ليست موصوفة بجونتا اذ الموصوف بجونتا جارتا فلا يكون
مصطلاهما فى الاصل فاعل جونتا لانه يلزم ان يرجع الضمير الى غير من جرت عليه ويصير مثل زيد حسن الغلام جميل
ثوبه على ان يكون ضمير ثوبه للغلام فيكون تقديره جميل ثوب الغلام فى الاصل لا ثوب الغلام ومن منع زيد حسن
وجهه منع زيد ضارب ابيه وزيد عمرو داره والجواب عنه كما مر ومنعه سيبويه فى النثر وجوزه الباقون مطلقا
وهو الصحيح لقوله صلى الله عليه وسلم فى وصف الدجال اعور عينه اليمنى ولقول على رضى الله عنه فى وصفه
صلى الله عليه وسلم كان ضخم الهامة كثير شعر الراس شثن الكفين والقدمين طويل اصابعه ضخم الكراديس الكردوس
كل عظمين التقيا فى مفصل كالركبة والمنكب والباقى من المسايل من خمس عشرة بعضها احسن وبعضها حسن
وبعضها قبيح فما كان فيه ضمير مستتر فى الصفة او ملتبس بمعموله فهو احسن لجريه على القياس بوجود ما يحتاج اليه
اذ لو خلت المشتق من ضمير من جرى عليه يصير كالاجنبى عنه وعدم ما يستغنى عنه وما كان فيه ضميران حسن لوجود
ما يحتاج ولم يبلغ حسن الاول لوجدان زيادة فيه يستغنى عنها ولم يقبح لان زيادة ضمير لم تخل بمعناه وما خلا
عن الضمير فقبيح لخلوه عن ما يحتاج اليه المشتق واذا اردت معرفة الضماير فاعلم ان الجزء الثانى من كل مسلة اى
معمول الصفة ان اتصل به ضمير فهو بارز لانه ضمير مجرور وفيه لا يستتر فيدرك بالضرورة فلا احتياج الى الكلام
فيه وانما موضع اللبس الضمير الذى فى الصفة نفسها وطريق معرفته ان ينظر ان رفعت ظاهرا عريت عن الضمير اذ لا
يكون مرفوعان لواحد اى فاعلان من غير عاطف فان اتصل بمعمولها ضمير فالمسلة احسن والا فقبيحة وان لم ترفع
الظاهر استتر فيها ضمير لمن جرت عليه فان اتصل بمعموله ضمير اخر فحسن والا فاحسن فعلم بذلك وجود الضمير فى الصفة
وانتفاؤه وعليه يبنى معرفة الاحسن والحسن والقبيح من المسايل ثم اعلم انها اذا رفعت ظاهرا بعدها بقيت مفردة

كالفعل يرفع ظاهرا فلا يثنى ولا يجمع لانه ستة وجمع الصفات باعتبار شبهه وجمع مستتر فيهما فاذا كان فاعلها
ظاهرا لا يعبر بالتثنية والجمع السالم وكذى انما تؤنث باعتبار تانيث الظاهر المرفوع بها لا باعتبار ما جرت عليه
كما في الفعل فتقول مررت برجلين حسن غلاماهما وحسن غلاماهما وحسنة جاريتهما كما تقول احسن غلاماهما وحسن
غلاماهما وحسنت جاريتهما واما في الجمع فيقال مررت برجال حسن غلمانهم وحسنة غلمانهم وجاز ان يجمع جمع التكسير
نحو خاشعا ابصارهم وخشعا ابصارهم وتقول مررت برجال حسان غلمانهم لمطابقته المرفوع به ولا يجمع جمع التصحيح
فلا تقول برجال حسنين كما يمتنع ذلك في الفعل اذ لا يقال مررت برجال حسنوا غلمانهم والفرق مخالفة جمع التكسير غلمانهم
الفعل وموافقة المثنى وجمع التصحيح الفعل لفظا قال المالكي من لغته اكلوني البراغيث ويتعاقبون فيكم الملائكة
فانهم يقولون مررت برجلين حسنين غلاماهما وبرجال حسنين غلمانهم قال الفراء قد تعامل المقرونة باللام غير الرافعة
ما هي له معاملتها اذا رفعته فيقال مررت برجل حسنه العين كما يقال حسنة عينه اذ اللوم بجعل اللام عوضا عن المضاف
اليه قال المالكي فعليه يصح مررت بامراة كرام الاباء وكريم الاب كما يصح بامراة كرام اباؤها وكريم ابوها ومنه
قوله ابا ليلة خرس الدجاج سهرتها ببغداد ما كادت عن الصبح تنجلي كانه قال خرس دجاجها والدجاج
جمع دجاجة والخرساء التي لا تسمع لها صوتا ومنه قوله في وصف عقاب ياوي الى عقبة خلقا آسية جحن المخالب
لا يغتاله الشبع فكانه قال جحن مخالبها اي لا يغتاله فقد الشبع الجحن الاعوجاج وصقرا جحن المخالب معوجها
وان لم يرفع الظاهر الذي بعدها رفع ضمير من جرت عليه فتؤنث وتثنى وتجمع على وفق من جرت عليه وكذى
جميع الصفات فيقال مررت برجل حسن الغلام سواء نصب الغلام او جره وبرجلين حسني الغلام كما مر في النعت
قال المالكي الا ان يمنع من الوفق مانع وهو ان يشترك في الصفة المذكر والمؤنث كثيب وربعة او ان يشترك
فيها مطلقا كجنب او يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث او يختص بالمذكر او المؤنث لفظا او معنى او في احدهما
كما مر في اول الباب **مسئلة** من المسائل المختلف فيها وان لم يذكرها الحاجبي قولك هو حسن وجه منه
اكثر البصريين والصحيح جوازه لقول الراجز ببهمة منيت شهم قلب منجذ لا ذي كهام ينبو المجذ المحرب فلا
باس بخلو الصفة عن الضمير وقد جاء الظاهر في قول النابغة وناخذ بعده بذناب عيش اجب الظهر ليس
له سنام بالحركات الثلاث اي ذناب الشيء آخره **قلت** الظاهر ان التقدير عند المجوز وجه منه ونظر الحسن وجه
الاب قوله لا يبعد قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر النازلون بكل معترك والطيبون معاقد الازر
قال المالكي اذا اتصل ضمير بارز بصفة مجردة عن اللام فهو محكوم بجره عند غير الكسائي وعنده يجوز ان يحكم بنصبه
تشبيها بالمفعول به وهو الصحيح عندي نحو رايت رجلا حسنا رجلا احمر لانه ينصب المضمر ما ينصب المظهر
ولانه جاء عن بعض العرب لا عهد لي بالام منه قفا واوضعه بفتح العين وبه يظهر انه لم تقصد الاضافة لانه اذا
كانت مضافة فيما نحن فيه كسر عينه وراء احمر في قولك مررت برجل اصفر الوجه احمره واذا لم يقصد الاضافة يجب ..
ولا يخفى ان فائدة الخلاف انما تظهر في صفة غير منصرفة ومما يؤيد قول الكسائي ما انشد ثعلب فان لم يكن النكاح
احل شيء فان نكاحها مطر حرام فان جر مطر وهو اسم رجل دال على نصب المضمر المتصل وان كانت الصفة المتصل
بها الضمير ذات اللام تعين نصب الضمير بها نحو مررت برجل الحسن الوجه الاحمره خلافا للفراء فانه يجيز جره على نصبه

وهكذى الخلاف في قولك انت الضاربه وانما الضاربه الا ان النصب هنا على المفعول به لا على التشبيه ولا
خلاف في نصب ضمير انفصل عن الصفة بسبب ضمير آخر كقولهم قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها
قلت ينبغي ان يقولوا اياها واذا ولي الصفة معرفة باللام او غير معرفة بها معمول لها موصول او موصوف
رفع على الفاعل وينصب على التشبيه بالمفعول به كقوله ان زمت امنا وعزة وغنى فاقصد بذيل العزيز من قصده
وكقوله عذ بامرئ يبطل من كان معتصما به ولو كان من اضعف البشر واذا وليها غير ضمير وموصول وموصوف
يجوز رفعه ونصبه وجره سواء عرفت الصفة باللام او لا وسواء كان المعمول معرفا باللام او مضافا او مجردا عنهما الا ان
جر المعرفة باللام مشروط بان يكون معمولها ذا اللام او مضافا اليه او الى ضميره نحو رايت الرجل الحسن الوجه
والحسن وجه الاب والحسن وجوههم وهذا المثال نادر كقوله سبتني الفتاة البضة المتجرد اللطيفة كشحه
وما خلت ان اصبى **تنبيه** الصفة ما بعدها في ضمير موصوفها او فيما كان من سببه اي فيما ارتبط بما قبلها بالضمير
لا بالاجنبي ولذا منع البصريون هو حسن وجه في جاء رجل حسن الوجه قال الكوفيون اللام خلف عن
الضمير وقال البصريون الضمير محذوف تقديره حسن الوجه منه حذف للعلم به واختار المالكي مذهب الكوفيين
وقال كثر خلف اللام عن الضمير ومنه قوله تعالى فاما من طغى وآثر الحيوة الدنيا فان الجحيم هي الماوى اي ماواه و
قوله لكن نرى اقدامنا في نعالكم وآنفنا بين اللحى والحواجب ومما يدل عليه تسوية سيبويه بين ضرب زيد
ظهره وبطنه وضرب زيد الظهر والبطن وكذى بين مطرنا سهلنا وجبلنا ومطر السهل والجبل وليس هذا على تقدير
منه ومنا والا لا يستوي فيه ذو اللام وغيره فيفصح ضرب زيد ظهره وبطنه ومطرنا سهل وجبل كما استوى في الجواز
البر الكر بستين والبر كر بستين لان البعضية مفهومة مع وجود اللام وعدمه ولو نصب الظهر والجبل وهو المسموع
لكان مثل دخلت الدار وقوله تعالى ان للمتقين لحسن ماب جنات عدن مفتحة لهم الابواب منه ذلك وقال
البصريون بحذف الضمير من المواضع والتقدير الماوى له والابواب منها وزعم بعضهم يعني الفارسي والزمخشري
والحاجبي ان في مفتحة ضميرا مستترا راجعا الى جنات عدن وان الابواب بدل منه لئلا يلزم المحذور من الحذف
او التعويض ولانه لو لم يكن في مفتحة مستتر لكان مثل مررت برجل حسن الوجه وهو ضعيف للزوم كون
اللام خلفا عن الضمير او حذف الضمير فيلزم اجتماع القراءات السبع على وجه ضعيف **قلت** يلزم المحذور
ايضا اذا استتر في مفتحة لكان مثل مررت برجل حسن الوجه وهو ضعيف للزوم كون اللام خلفا عن الضمير
او حذف الضمير فيلزم اجتماع القراءات السبع لانه يكون الابواب بدلا منه فيكون الضمير من البدل محذوفا او يكون
اللام خلفا عنه لان البدل لا بد له من ضمير المبدل منه لخروجه جملة وقيل الضمير مستتر في حسن ايضا والوجه بدل منه
قلت لو ثبت تثنيته وجمعه بحسب موصوفه لكان هو الحق لان استتار ضمير لا بد منه اولى من حذفه
فايده مثل مررت برجل حسن الوجه بالرفع اضعف من ضرب زيد الظهر لانه يمكن في حسن الوجه الخلاص
بان ينصب او يجر الوجه ولا يمكن في الظهر هذا ومما يزيف مذهب الكوفيين قولهم اللام ليس رابطا بل معرفا والضمير
رابط فلا يخلفه اذ لو خلفه لجاز جاءني الذي قام الغلام على ارادة غلامه وهو ممتنع بالاتفاق ولانه لو كان اللام
بدلا من الضمير اصل وعدم حذف الضمير من المواضع المذكورة محتمل ولا يثبت اصل بمحتمل ولا نسلم امتناع ضرب زيد

ظهره وبطنه فان النحاة نصوا على جواز حذف الضمير من البدل اذا علم الا انهم قالوا ليس حذفه في الجواز كحذفه من الصفة
قال واسم الفاعل والمفعول غير المتعديين مثل الصفة فيما ذكر **اقول** اسم الفاعل المتعدي واسم المفعول
من المتعدي الى اكثر من واحد لا يضافان الا الى المفعول فاذا قيل هذا ضارب زيدا ومعطى زيد لم يكن زيد الا مفعولا
لان الاضافة الى الفاعل على خلاف الاصل لان المضاف ينبغي ان يغاير المضاف اليه واسم الفاعل بنفسه عين هو
ولانه يشتبه باضافته الى مفعوله واما اسم الفاعل من الفعل اللازم واسم المفعول اللازم وهو المشتق من المتعدي
الى واحد لما ارادوا اضافتهما وهو الفاعل حقيقة الى متعلقها اذ من شان الاسماء ونصبها المتعلق تشبيهوهما بالمتعدي نهما
ونصبوا فاعلهما على التشبيه او التمييز توسعا وليصح اضافتهما اليه ثم اضيفا اليها والصفة لما كانت شبيهة باسم الفاعل
من حيث المعنى لقيامها بالفاعل شبهت به في جميع انواع عمله تكميلا للشبه وتوسعا ولما لم يكن لها مفعول تضاف اليه
او تنصبه جوزنا اضافتها الى الفاعل بعد نصبها اياه تشبيها بالمفعول او تمييزا على ما مر واذا شبهت الصفة به فتشبيه
وتشبيه اسم المفعول اللازمين بهما متعديين اولى او نقول لما شبهت به في العمل شبه هو واسم المفعول بها فيما اختص
بها على التعاوض قال ابن يعيش لانهما يرفعان السبب نحو زيد قايم ابوه ومضروب غلامه كما يرفعه الصفة نحو
زيد حسن ابوه ويخبر بكل منها عن زيد مثلا بفعل غيره لوجه في امثلتنا للعلقة التي بينهما جاز ان ينقل الفعل
الى زيد واضيفا الى فاعلهما على سبيل البيان كما في الصفة فيقال زيد قايم الاب فيكون في قايم ضمير عايد الى زيد
ولذا قيل هند قايمة الاب وانما قيل هند ضامر البطن وان استتر فيه ضمير هند لانه على سبيل النسب نحو
تامر وحايض فاذا شبها بها فكل ما ذكر في الصفة من الاضافة الى الفاعل ونصبه اياه تشبيها بالمفعول ان
كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة يجري فيهما نحو قولهم هي جائلة الوشاح اي جائل وشاحها اي يضطرب
لوفور جواهرها وطاهرة الذيل اي عفيفة وفلان معمور الدار ومؤدب الخدام وتكون مسايلها ايضا ثماني عشرة
لان اسم الفاعل اللازم وكذى اسم المفعول اما باللام او مجرد عنها والمعمول في كل حال لها اما باللام او بالاضافة
او مجرد عنها صارت ستة والمعمول في كل منها اما مرفوع او منصوب او مجرور فيقال زيد حاسن وجهه بالرفع
والنصب والجر وكذى مضروب غلامه واسلها الباقي ظاهرة واثنان منها ممتنعان الحاسن وجه والحاسن وجه
وحاسن بوجه مختلف فيه والباقي ما كان فيه ضمير واحد احسن من غيره ما ذكر في الصفة انما يسوغ تشبيههما
بها قصد ثبوت المعنى فيهما اذ بالاضافة تقوى الاسمية والاسم دال على الثبوت يعني قصد ثبوت معنى اسم الفاعل
او المفعول يسوغ اضافته الى ما هو فاعل معنى ونصبه اياه على التشبيه او التمييز لا مجرد حدوث القيام او الوقوع
وعلى هذا لا يستقيم قول الحاجبي انما يجي في اسم الفاعل اللازم المشبهة باسم الفاعل المتعدي مسايل نظر ويعلم
بعد وخلل استعمالها كاستعمال الصفة اي انها ليست مثل مسايل الصفة في استقامة المعنى من نحو زيد
قايم ابا او الاب او ابيه او ابوه بخلاف زيد حسن ابا او الاب او ابيه ونحوها من جهة ان الصفة اذا استعملت
هذا الاستعمال صارت في المعنى للموصوف على ما تقدم من انه اذا نصب فاعلها او جر استتر فيها ضمير الموصوف
فيصير الموصوف كانه اكتسب معنى تلك الصفة من متعلقه الذي كان فاعلا للصفة في الاصل وان كان ذلك
المعنى في الحقيقة لمتعلقه نحو زيد حسن ابا فان الانسان يصح ان يتصف بالحسن لحسن ابيه ولا يصح ان تصف

بالقيام لقيام ابيه مطهر الوزق بين بعد قايم ابا وحسن حسن ابا لان الانسان لا يوصف بحسن ابيه الحادث
بل بحسنه الثابت لانه يدل على معنى فيه من فرح واحترام ونحوهما فاذا كان قيامه ثابتا يوصف ابوه به ايضا لانه
ان كان في امر خير يدل على فرح واحترام في ابنه وان كان في شر يدل على حزنه وتغيره قال المالكي يجوزان يجرى اسما
الفاعل والمفعول مجرى الصفة وان يكونا متعديين بشرط السلامة عن اللبس على الصحيح فتقول زيد ظالم العبيد والعبيد
على التشبيه بالمفعول به او عبيدا على التمييز اذا كان له عبيد ظالمون قال ابو علي في التذكرة اذا جاز زيد الحسن عينا
فلا بأس بجواز زيد الضارب ابا والاب اذا كان الفاعل الاب الا انه لما كثر من اللبس في اسمي الفاعل والمفعول اللازمين
سهل هذا الاستعمال فيه ومنه قول ابن رواحة الانصاري تباركت اني من عذابك خايف واني اليك تايب النفس ياخر
ومن صوغه من متعد قوله ما الراحم القلب ظلاما وان ظلما ولا الكريم بمناع وان حرما وقال في اسم المفعول الجاري
مجرى الصفة المصوغ من المتعدي هو مضروب العبد ومرفوع قدرا ومجموع الامر وامره وامر بالحركات كما في
الصفة المشبهة ومثل حسن وجهه وان قل قوله تمنى لقائي الجون مغرور نفسه فلما رآني ارتاع ثمت عرد
وقوله لو صنت طرفك لم ترع بصفاتها لما بدت مجلوة وجناتها قال المالكي وقد يفعل ذلك بجامد مؤول
بمشتق نحو ورد نا منهلا عسلا ماؤه وعسل الماء ومر بقوم اسد انصارهم واسد الانصار اي جلوا شجاع **قال**
اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره **اقول** قال ما اشتق ليدخل جميع المشتقات وقال لموصوف
اي اشتق ليدل بهيئته على موصوف مذكورا او غير مذكور ليخرج اسما الزمان والمكان والآلة وما صار اسما من الصفات
كالصاحب وقال بزيادة اي مع دلالة صيغته ايضا على زيادة موصوفه في المعنى المشتق منه على غير موصوفه ليخرج ما
عداه من المشتقات فلا يرد هذا مال زايد على غيره لان دلالة زايد على الزيادة بمادته لا بهيئته وانما ذكر لموصوف في حد
اسم التفضيل مع ان ساير المشتقات المتقدمة لموصوف ملفوظا او مقدرا ايضا للا يتوهم ان اسم التفضيل لما لم يعمل في
الظاهر يكون كالجامد فلا يقع صفة ولو لم نذكره وقال ما اشتق من فعل بزيادة على غيره لخرج جميع المشتقات سواه
ولم يحتج اسما الزمان والمكان والآلة على موصوف لم تعمل بخلاف مشتقات نحن فيها ولم ار علة عدم جريها على
موصوف في الكتب اما علة عدم اعمالها قال الحاجبي لانها اسماء الذوات غير مذهوب بها مذهب الصفة بخلاف
اسم الفاعل اذ مخرج معناه موضع الخروج المطلق فلا يعمل في مفعول ولا ظرف لانه يتقيد حينئذ وهو خلاف وضعه
تم كلامه ولم يشف الغليل وانا اقول المخرج اسم مكان او زمان والمضرب اسم آلة وضعا للذات لان مدلولهما
موضع او زمان الخروج المطلق وآلة الضرب المطلقة ولم يتغير مدلولهما ولم يقصد تغيره لوقوع الفعل فيه او به وهو
الاصل في الاسماء فيكونان كالغد والدار في نحو ضربتك غدا في الدار فان مدلولهما ذلك الزمان والهية المطلقان ولم
يتغيرا بالضرب الواقع فيهما ولم يتقيدا بانهما لزيد او غيره فلم يجريا على موصوف ولم يعملا فكذى المخرج والمضرب لما لم يتغير مدلولهما
بوقوع الفعل فيه او به غلب فيهما الاسمية فكانتا لم يدلا على معنى في شي فلم يجريا على موصوف ولم يقتضيا التقييد اذ انهما
اذ هو من شان الفعل وما ضعف فيه الفعل يكون كالاسماء الجامدة لا يقتضي التقييد بزيد او بكر فلا يعمل واما ضارب
ومضروب فيقصد بهما المعنى والفعل لان مدلوليهما الذات المتغيرة اذ موضوعها المؤثر والمتأثر وانفعال المتأثر بوقوع الفعل
عليه وتغيره به ظاهر وكذى المؤثر يتغير بتأثيره وايقاعه الفعل على غيره الا نادرا فيكون المعنى من مدلولهما والمعنى لا بد له

من ذات تقوم به فتقتضيان موصوفين بها وكذا معمولات لان ما يقصد به المعنى يكون كالفعل فى الاقتضاء بخلاف
مدلولات مخرج ومضرب فانها ذوات غير مقصود بها المعنى اذ لا نظر فيها لعدم تاثيرها وتاثرها بوقوع الفعل فيها او بها
فلا فعلية منها ولانها واذا لم تكن فيها فعلية لا تقتضيان موصوفا ولا معمولات بل اعمالها ثانى وضعها لانه حينئذ
تقعدان ووضعها على الاطلاق **فان قيل** تدبنكس المكنسة وسطلح المذبح ومما تقر **قلت** هما باعتبار هذين
المعنيين اسما مفعول واسمها مكسورة وملتحا او نقول مدلول المخرج مكان وزمان وقع فيهما الخروج ولذا امتنع المخرج
مكان للتكرار اذ يكون المعنى والتقدير مكان وقع فيه الخروج مكان وهذا مما لا يفيد فلا تقع وصفا لان موصوفه
ان كان لفظ المكان لا يفيد وان كان غيره يلزم تغيير وضعه مع انه عن قولك هذه دار محفظ وهذا سوط مضرب
مندوحة بقولك هذه خزانة وحرز وضرب بالسوط لانهما وضعا للمكان والالة المخصوصين واذا لم تقع صفة تكون
كالجامد فلا يعمل فى شئ ولم يدل الضارب على خصوصية ما قام به من جسم وغيره ولذا صح الضارب جسم او حيوان
وانما وضع كذلك اذ لو خص بشئ معين لا يعرف خصوصية القائم هو به اذا اريد غيره ولم يوجد مخصوص بكونه ضاربا
حتى يكون به عنه مندوحة او نقول ما نحن فيه من المشتقات اشتق من الفعل لمن يتوقف تصوره عليه وغيره منها
اشتق لمن يتوقف وجوده عليه واذا كان تعلقه به اقوى كان الفعلية فيما اشتق منه له اكثر واحق فيقتضى معمولا
فان كان ضميرا فلابد له من مرجوع اليه وهو الموصوف لا محالة وان كان ظاهرا ولم تقع الصفة بعد الهمزة وحرف
النفى فلابد له من صاحب فهو الموصوف وانما لا بد للصفة من موصوف اما الواقعة بعد الهمزة وحرف النفى ومن وجهه
انها فى معنى الفعل وزاد شبهها به لوجود الهمزة وحرف النفى صارت كالفعل نفسه فلم تحتج الى موصوف **قال**
وهو افعل اى بناء الاصلى افعل لانه اريد ان يكون بناؤه موازنا للفعل كغيره من المشتقات ولما فاته كمال الشبه
المعنوى لما سيأتى بنى على لفظه لتنجبر ما فات وانما تعين افعل دون اخواته من تفعّل ونفعل لانه للمفرد الذى هو
الاصل وعلى حال واحد للمذكر والمؤنث واسم التفضيل ايضا كذلك فى اكثر احواله فبنى عليه **قال** وشرطه
ان يبنى من ثلاثى مجرد ليس بلون ولا عيب لانهما افعل لغيره **اقول** قال الحاجبى وكثير شرط اسم التفضيل
ان يبنى من فعل ثلاثى مجرد غير لون وعيب اما الثلاثى فلانه لو بنى من نحو دحرج واستخرج وعلم فان
اسقط الزوائد وبعض اللامات كما فى التصغير خرج اللفظ عن المعنى المقصود منه بتلك الصيغة الى معنى آخر اذ المفهوم
من اخرج المبنى من استخرج كثير الخروج والمراد منه حينئذ كثير الاستخراج وان لم يسقط شئ من حروفه لا يمكن بناء
افعل وكذلك من الالوان والعيوب اذ لو بنى احمر من حمر بمعنى كثير الحمرة واعرج من عرج بمعنى كثير العرج يشتبهان باحمر
واعرج اللذان لا زيادة فيهما فلو بنى منهما فاذا قلت زيد الاسود لم يعلم ان المراد منه ذو السواد او انه زايد فى السواد والاشتباه
محذور ولذا فرق بين جميعا الجمع كل على وزن لم يجمع عليه الآخر وزاد المالكى عليه قيودا وقال لانه ناسب افعل التعجب
لفظا ومعنى جرى كل منهما مجرى الآخر فيما هو اصل فيه فلا يبنى كافعل التعجب الا من ثلاثى مجرد تام مثبت متصرف
قابل معناه للكثرة غير مبنى للمفعول ولا يعبر عن الفاعل بافعل فعلاء فلا يقال من كتب هو اكتب منك ولا يبنى من الحمار
والكلب ونحوهما مما ليس بفعل ولا من دحرج واستخرج ونحوهما لما مر ولا من كان وكاد واخواتهما لنقصانها ولا من نعم
لعدم تصرفها ولا من ضرب لان وضعه للنفى لزوما يقال ما اعجب ولم اعجب من كلامه من شئ اى ما اعبأ به وتناولت دواء فما عجبت به اى لم انتفع به

وتعلق النحو بالوقف لقصور علم النحوى بالوجود وجوه عليهم اليوم

حرف ٩

ولا من نجم لم ينجع عن شئ اى لم يرجع عنه لان وضعه للنفى جوازا ولا من يذر ويدع لعدم تصرفهما ولا من نحو خرج بمعنى مات
وفنى لامتناع تكثر معناهما ولا من عرج وشهل وحول وعمى ونحوها لئلا تشتبه اذ منه افعل لغير التفضيل وتدم
آنفا وقيل لانها خلق ثابتة فهى كالاجسام الثابتة من اليد والرجل فكما لا يقال زيد ايدى من بكر او ارجل من عمرو لا يقال
اسود واعور منه ولا من ضرب ونحوه لما سيأتى وقول من قال ليس بما صفته افعل فعلاء احسن من قول من قال
ليس بلون ولا عيب لشموله الحلى وان كانت المحاسن كالبلج والكحل والفتى فلا يبنى اسم التفضيل من بلج وفتى اى
احدودب انفه ويقال للمرأة قنواء فان جاء مما لم يستوف الشروط المذكورة فهو شاذ كقولهم هو اقمر من هذا اى امر وهو
الحق من شظاظ وهو رجل كان لصا فاول وآخر لانه لا فعل لشئ منهما واما قولهم هو احنك الشاتين اى آكلهما وهو
آبل الناس اى اعلمهم للابل وفى المثل هو آبل من حنيف وهو اسم رجل كان حاذقا برعى الابل وهذا التمر اصقر من
ذلك والصقر الدبس ويقال رطب صقر اذا صلح للدبس وهذا المكان اشجر من ذلك ومواضع من غيره امكن
صقرا وشجرا وضياعا فليس شاذا من هذا الوجه خلافا للزمخشرى وكثير لانه جاء عن العرب احتنك الجراد ما على
الارض اذا اكله وابل الرجل بالكسر ابالة اذا حذق بسياسته فهو من الثلاثى واشجر المكان اذا صار ذا شجر واضاع
الرجل اذا كثر ضياعه نعم احنك شاذ عند الجميع من جهة انه بنى من المزيد وكذى اشجر واضيع عند غير سيبويه
واما سيبويه فانه يجوز بناءه من افعل سواء كانت همزته للتعدية او لا نحو اعطى اى ناوله لموافقته الثلاثى المجرد فى
المضارع واسماء الفاعل والزمان والمكان فى عدد الحروف والحركات وسكون الثانى وفى معناه كثيرا فان ازكى
واطلع واشرف واعتم الليل وكذى اغطش الليل اى اظلم واعوز اى تعذر واخلق الثوب وابأس اى بها وت
حاله بمعنى زكى وطلع وشرف وعتم وغطش وعوز وخلق وبأس ولكثرته كقولهم هو اعطاهم للدرهم واولاهم
من ابن خبيقة وهو لقب ذى ودعات واسمه يزيد وهذا المكان اقفر من ذلك ومن الشاذ قول عمر رضى الله عنه
ان اهم الامور عندى الصلوة فمن حفظها وحافظ عليها احفظ دينه ومن ضيعها فهو لما سواها اضيع اى اشد تضييعا
وقولهم هذا اخصر من ذلك فهو شاذ وذاك لانه بنى من مزيد مبنى للمفعول وهو اختصر **قال** فان قصد غيره
توصل اليه **اقول** اذا اريد التفضيل من الابنية والمعانى التى تعذر بناء افعل التفضيل منها بنيت افعل من فعل
ثلاثى يصح بناؤه منه ويفيد شدة ذلك الامر من شد وحسن وكثر وغيرها على حسب قصدك ناصبا مصادر
تلك الافعال المتعذر بناء افعل من افعالها على التمييز من اسم التفضيل المذكور ليتبين المعنى المقصود تفضيله نحو هو
احسن كحلا واشد دحرجة وتعلما واكثر اعترابا واقبح موتا وابو الحسن الاخفش اجاز بناءه من مزيد الثلاثى
مطلقا بحذف الزوائد قياسا على ما جاء من باب الافعال من اعطى واخواته وتابعه المبرد والفرق المقدم يبطل
كلاهما وكثرة دوران الخير والشر للتفضيل حذف همزهما وشذ قول الراجز بلال خير الناس وابن الاخير واسقاط
الهمزة من اخير وما اشره فى التعجب فيقال ما خيره وشره نادر وكذى حذف همزة احب فى التفضيل كقوله
وحبّ الشئ الى الانسان ما منعا **قال** وقياسه للفاعل وقد جاء للمفعول مثل اعذر والوم **اقول**
قياس التفضيل ان يبنى من المبنى للفاعل لانه بمعنى مقصود فاذا دار بين المعانى والافعال فالاولى ان يبنى من مبنى الفاعل
ومبنى المفعول ايضا يلزم اللبس فيتعين بناؤه من مبنى الفاعل فيكون لتفضيل الفاعل اذ لو اختص بمبنى المفعول وكثير من الافعال

[illegible]

او اكثرها لا لازم للزم امتناع اسم التفضيل منها فتبقى بعض المعاني عريا عن معنى التفضيل فيها ولان التفضيل انما تحقق فيما
كثر وصار كالغريزة والفعل للفاعل غالبا فصح غريزة المفعول لان الغريزة خلقية في المحل القايم به كالسواد ولانه في المعنى
كالصفة من حيث ان فيه زيادة كثرة الفعل على اسم الفاعل كما ان في الصفة زيادة ثبوته عليه فالصفة للفاعل فكذى هو ولانه
يشبه التعجب وهو لمعنى في الفاعل اي ما اوه لما سوفا على معنى وقد استعملوا المفعول على غير قياس كاعذر والوم واشغل
واشهر اذ معناها معذور وملوم ومشغول ومشهور كثيرا وقال المالكي انما يشذ للمفعول اذا خيف اللبس بالفاعل وان امن
بان لم يستعمل الفعل للفاعل وقرن به ما يشعر بانه للمفعول لا يشذ كقولهم هو اشغل من ذات النحيين وهو في قصة خوات
بن جبير الانصاري في الجاهلية مع امراة معها نحيا سمن تبيعها ففتح خوات فم احديها وذاقه ودفعه اليها فامسكته
بيدها قبل ان يشده ثم فعل بالنحي الاخرى مثله ثم واقعها فضرب المثل بها في الاشتغال وهو اكسى من البصل وعبد الله
بن ابي العز من لعن على لسان داود ولا احرم ممن عدم الانصاف ولا اظلم من قتيل كربلا وهو ازهى من الديك
وارجى واخوف واهيب واحمد وانا اشغل منك وهم ببيانه اعنى واشهر واعذر وانكر واعرف والوم ولا يقتصر
على السماع لكثرة مجيئه **قلت** الذي يسهل ذلك ان المعنى انهم ذو شغل وكسوة ولعن وزهو وعذر واشتهار ولوم
وقال في الصحاح الزهو الكبر وزهي الرجل اي تكبر فهو مزهو وعنيت بحاجتك فانا بها معني ونتجت الناقة استعمل
للمفعول وان كانت بمعنى الفاعل واللوم العذل ولمته على كذى فهو ملوم واللوم من زيد وشهرت الامر وضح ونكرت الرجل
بالكسر اي انكرته والهيبة الاجلال والخوف ورجل يهيب اي يهابه الناس وحمدته والتحميد ابلغ من الحمد والمحمد الذي
كثرت خصاله المحمودة والسرور ضد الحزن جاء متعديا ولازما على ما لم يسم فاعله نحو سُرّ فيعلم منه ان بعضها من متعد وبعضها
من لازم استعمل مجهولا **قال** ويستعمل على احد ثلثه مضافا او بمن او باللام **اقول** لما كان الغرض من وضعه
الزيادة على غيره قصد الى ذكر الغير معه ليتم ما تقتضيه معناه ووضعه ولا يبهم زيادته على جميع ما عداه اذ لا يعلم من
قولك زيد اشرف خصوصية من زاد عليه في الشرف وفهم زيادته على جميع من عداه خطا فلا بد وان يوتي معه واحد
من الثلثة المذكورة لعلم المفضول وذلك يحصل باحدها لا بغيرها اما اذا ذكرته بمن او بالاضافة نحو زيد افضل
من بكر او اكرم الناس فواضح وكذى اذا ذكرته معرفا باللام لان اللام للعهد والمفضل انما يكون معهودا اذا عرفه المخاطب
والمخاطب على الصفة المذكورة من زيادة موصوفة على شي معين فيكون المفضل عليه كالمذكور معه فيكون مفهوما منه
وهو المقصود فلا يجمع بين اثنين منها اما الاضافة ومن فلان الاضافة الى المفضل عليه ومن لبيانه والجمع بينهما تكرير
للمفضل عليه وهو عيب واما اللام مع الاضافة او من فلان كلا منهما لبيان المفضل عليه مذكورا واللام لبيانه معهودا
فالجمع بينهما يستلزم كون المفضل عليه معهودا غير معهود وهو تناقض ولان اللام تفيد ما تفيده احديهما وهو تعيين
المفضل عليه فلا فائدة في الجمع بينهما ولان اللام تشعر بعدم احتياجه وكل منهما يشعر باحتياجه فالجمع بينهما تناقض
فان قيل قد وقع الجمع في قوله نحن بغرس الودي اعلمنا منا بركض الجياد في السدف السدف الصبح واقباله
وفي قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر احسب المراد اعلمنا والمضاف اليه في نية المطرح
كاللام في ارسلها العراك وكذى اللام في بالاكثر وان من متعلق بمقدر مدلول عليه بالمذكور فيه مثل قوله تعالى
وكانوا فيه من الزاهدين ومن هنا للتبيين كانه قال لست بالاكثر من بينهم فحذف من ونزل الى يستعمل اسم

المفضل لابتداء الغاية فاذا قلت زيد افضل من بكر كان زيد ابتداء فضله ارتقيا من فضل بكر والى العلم منتهاه ثم
اعلم انه اذا استعمل بمن لا بد وان يكون المفضول مشاركا للمفضل في اصل التفضيل نحو الخبز اغنى من الشعير ولا يقال
الخبز اغنى من الماء وان لم يكن المشاركة ظاهرة قدرت بوجه ما كقولهم في البغيضين هذا احب الي من هذا وفي القبيحين
هذا احسن من هذا المراد اقل بغضا واقل قبحا ومنه قوله تعالى رب السجن احب الي مما يدعونني اليه وقوله صلى الله عليه وسلم لان
يجلس احدكم على جمرة خير له من ان يجلس على قبر وكقوله اظل ادعى وابيت البطن الموت من بعض الحيوة اهون
ومن الملحق بالتهكم قوله الحزم والقوة خير من الادهان والفكة والهاع الفكة الضعف والهاع الجبن وقد وجه
قول بعض العسل احلى من الخل بانه اراد بالخل العنب وسمي به لما آل اليه وبان احلى من حلي بعينه اذا حسن
منظره واشكل منه قولهم العم احق بالميراث من الخال وقوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا واحسن مقيلا اذ لا
ميراث للخال ولا حسن في مقيل اهل النار فاجاب ابن يعيش بانه على اعتقادهم ان مطلق القرابة يورث وان مستقرهم
جميل والاصل ان يتصل من باسم التفضيل كما مر من الامثلة وقد يفصل بينهما متعلق له او اكثر كقوله تعالى النبي اولى
بالمومنين من انفسهم وكقوله مازلت ابسط في غض الزمان يدا للناس بالخير من عمرو ومن هرم ويجب تقديم من مع
مدخوله ان كان اسم استفهام او مضافا اليه نحو ممن انت اكرم ومن اي رجل انت اكرم ومن وجه من وجهك اجمل
ولا يمتنع تقديمه فقول ذي الرمة في نساء لهن كسل وسمن ولا عيب فيها غير ان سريعها قطوف وان لا شيء منها اكسل
وقد يفصل بينهما بلو وما اتصل به كقوله وفوك اطيب لو بذلت لنا من ماء موهبة على خمر **قال**
واذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الى آخره **اقول** اسم التفضيل
اذا اضيف واريد بيان زيادته في المعنى المشتق هو منه على من اضيف اليه وهو الاكثر لزم ان يشاركه المضاف اليه
في ذلك المعنى ليمكن زيادته عليه فيه فاشترط ان يكون المفضل داخلا في من اضيف اليهم فردا منهم كانه مذكور فيهم معدود
من اعدادهم ليحصل المقصود وهو الشركة بالحقيقة لذكره معهم تقديرا وحقيقة وتمييزه عنهم بالتفضيل بلفظ افعل كقولك زيد
افضل الناس ويجب ان يكون من تلك الحقيقة ليحصل العلم بالشركة فيه لانه اذا وجد معنى في بعض افراد حقيقة ولم يوجد
مخصص يحكم بوجوده في جميعها للتحكم اما لو وجد مخصص معنوي او لفظي نحو يوسف احسن اخوته والاشج والناقص
اعدلا بني مروان فلا اشتراك فيه فلا يجوز الا بتاويل احسن الزجاج وان جاز احسن من الزجاج وقد يتوهم بعض انه من
الناقص لانك حين **قلت** زيد افضل الناس فضلت زيدا على من اضيف اليه افضل ومن جملتهم زيد فانت فضلت
زيدا على نفسه باعتبار واحد ومعلوم ان لا تفضيل شي على نفسه باعتبار واحد فيستلزم التناقض والجواب ان زيدا لم يذكر في الناس
لغرض التفضيل به عليهم وانما ذكر لتشريكه معهم في اصل الفضل فالوجه الذي ذكر معهم وهو حصول التشريك غير الوجه
الذي ذكر منفردا وهو بيان فضله عليهم به فمعناه زيد بحسب انسانيته وتخصصه افضل من سائر الناس مطلقا ومنه بحسب
انسانيته فكانه قيل زاد فضله من حيث خصوصيته عليه من حيث انسانيته ولا شك ان لا افعل جهتين من حيث وضعه
ومعناه وبدليل استعماله باعتبارهما قولك زيد قائما احسن منه قاعدا فان قائما حال مفضل بها وقاعدا حال
مفضل عليها وعاملها احسن فلو كان نسبته اليهما من جهة واحدة لكان كل منها مفضلا بها وعليها وتحمل المعنى فظهر به
انتفاء التوهم واذا ثبت وجوب اضافته الى ما هو بعضه يمتنع اذا اريد هذا المعنى احسن اخوته لانه باضافة اخوته

يوسف

الله يخرج هو من بينهم اذ المضاف اليه خارج من المضاف باعتبار حكم المضاف في ذلك الكلام لانه اذا قيل جاءني
اخوة يوسف لم يكن يوسف جائيا معهم واذا كان خارجا منهم لا يكون من اضافة الشي الى بعضه فيمتنع **فان قيل**
يلزم مما ذكرتم ان يكون قائل زيد اكرم الناس قاصدا ان جميعهم كرماء وهو باطل اجيب في مثل هذا الموضع بتقدير
مضاف تقديره اكرم كرماء الناس ومثل هذا التاويل يحتمل لئلا يختل قاعدة والثاني من معنيي الاضافة ان يراد
بيان زيادة مطلقة اي بيان ان المشتق منه مختص به والتفضيل على المضاف به لا فيه والمراد من الاضافة التخصيص
او التوضيح كما اريد من اضافة غيره نحو زيد حسن قريش اي الحسن مختص به والاتيان بلفظ اسم التفضيل للمبالغة وقصد
الزيادة فلا يشترط ان يكون بعضا ممن اضيف اليه لانتفاء المعنى الذي يقتضيه ذلك فعلى هذا يجوز يوسف احسن اخوته
فان اتفق الدخول نحو الناقص والاشج اعدلا بني مروان فانه لم يعدل غيرهما ويقع المشاركة ولم تقصدها فلا باس والاشج
هو عمر بن عبد العزيز بن مروان وسمي به لشج جبهته من نفحة حافر حمار بها وامه بنت عاصم بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
والناقص يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك وسمي به لانه نقص ارزاق الجند وعبارة المالكي في بيان المعنيين انه
ان اضيف الى معرفة ونوى بعدما معنى من يكون بعضا من المضاف اليه فيقال يوسف احسن ابناء يعقوب فيمتنع يوسف
احسن اخوته وان اطلق له التفضيل اي لم ينو بعدما معنى من لا يكون بعضا منه نحو يوسف احسن اخوته اي حسنهم والاحسن
منهم **قال** ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن هو له واما الثاني والمعرف باللام فالى آخره **اقول** افعل التفضيل
لما شابه افعل التعجب كما مر لزم ان يجرى مجراه في الافراد والتذكير والتنكير اذا استعمل بمن فلا يونث ولا يثنى ولا يجمع لوجود
الشبه المقتضي لذلك سالما والمعرف باللام يلزم فيه مطابقة ما هو له التي هي مقتضى الصفات لانه بسبب اللام التي
هي من خواص الاسم اختل شبهه بفعل التعجب ولم يذكر من بعده ولم ينو معناه معه فلم يشبه ما استعمل بمن فاختل شبهه بها ايضا
فلا يعطى حكم مقتضيه الشبه السالم فيقال جاء الرجل الاحسن والمراة الحسنى والرجلان الاحسنان والاكبرون والاكابر
والمراتان الكبريان والنسوة الكبريات والكبر ونقول الذي بمن كالفعل لانه مستدعى بالافادة الخبرية اذ قولك زيد افضل
منك مرادف يزيد فضل زيد على فضلك والفعل بما في التانيث والتثنية والجمع كما في التعريف فكذى مرادفه في المعنى
والذي باللام ليس بمعنى الفعل فيونث ويثنى ويجمع وكذى المضاف بالمعنى الثاني ابطل الاضافة شبهه بفعل التعجب وكذى
بما استعمل بمن لخلوه عن لفظ من ومعناها فلزم فيه المطابقة التي هي مقتضى الصفات ويجوز في المضاف بالمعنى الاول
عدم المطابقة فيبقى مفردا مذكرا لانه اشبه الذي استعمل بمن لذكر المفضل عليه معه المستلزم لنية معنى من الجاعله اياه
كالملفوظ الموجب للافراد والتذكير ولا يرد ذكر المضاف اليه في الاضافة بالمعنى الثاني لان افعل الذي يضاف بالمعنى الثاني
ليس من اسم التفضيل على الحقيقة لانه صفة مشبهة وزنه افعل فلا يكون المضاف اليه مفضلا عليه وان علم فلم يشبه المستعمل
بمن لانه لم ينو من ولا معناها ويجوز المطابقة لان الاضافة من خواص الاسم وهو خال عن لفظ من فيبطل بالاضافة شبهه
بافعل التعجب وبما استعمل بمن لفظا فيجب المطابقة التي هي مقتضى الصفات وقد وقع الامران في قوله صلى الله عليه وسلم الا اخبركم
باحبكم الي واقربكم مني مجالس يوم القيمة احاسنكم اخلاقا الموطئون اكنافا الذين يالفون ويولفون الا اخبركم بابغضكم الي
وابعدكم مني مجالس يوم القيمة اساويكم اخلاقا الثرثارون المتفيهقون موطئون اي لينون والكنف الجانب والثرثار
المكثار والمتفيهق المتوسع في الكلام واراد بابغضكم وباحبكم التفضيل والا يكون المخاطبون باجمعهم مشتركين

في البغض والمحبة وقال الحاجبي تقديره باحب المحبوبين منكم وابغض المبغوضين منكم ويجوز اطلاق العام واراد الخاص
للقرينة واورد ذو الرمة في قوله ومية احسن الثقلين جيدا وسالفة واحسنه قذالا السالفة ناحية العنق والقذال
مؤخر الراس وضمير احسنه عايد الى الثقلين وافرد لان الثقلين في معنى الخلق **قال** ولا يجوز الافضل من زيد ولا
زيد الافضل الا اذا علم **اقول** لا يجمع بين اللام ومن لما مر وقول الاعشى فلست بالاكثر منهم حصى وانما
العزة للكاثر ليس منه اذ قالوا منهم حال من ضمير لست اي لست من بينهم وجملتهم بالاكثر ما لا يكون عامله ليس كما عمل كان
في الظرف في قوله اكان للناس عجبا ان اوحينا اذ لا يعمل فيه عجبا ولا ان اوحينا لان معمولها لا يتقدم عليهما
لصدرتيهما وقيل هو ظرف متعلق بالاكثر اي بالاكثر منهم وكثر حذف المفضل عليه اذا علم سواء كان افعل خبرا كقوله تعالى
يستبدلون الذي هو ادنى بالذي هو خير والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا او غير خبر كقوله تعالى يعلم
السر واخفى وكقوله دنوت وقد خلناك كالبدر اجملا فظل فوادي في هواك مضللا اي دنوت اجمل من البدر و
خلناك مثله **تنبيه** قال المالكي قد يجرد افعل عن معنى التفضيل اذا كان مجردا عن اللام ومن اما مؤولا باسم
الفاعل كقوله تعالى هو اعلم بكم اذ انشاكم من الارض او بالصفة كقوله تعالى وهو الذي يبدا الخلق ثم يعيده وهو اهون
عليه اذ لا شريك له تعالى وليس عليه شي اهون من شي آخر ومنه الله اكبر وقوله ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا
دعائمه اعز واطول اي عزيزة طويلة وهو من الطول اي الفضل لا من الطول ومنه قول الشنفرى وان مدت الايدي
الى الزاد لم اكن باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل الجشع اشد الحرص اي لم اكن عجلا لانه ادعى العجلة قليلها وكثيرها واستعماله
لما لا تفضيل فيه سماعي وقال محمد بن يزيد قياسي والاكثر فيه وهو القياس ان يفرد ويذكر وان جمع من هو له
كقوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا واحسن مقيلا وكقوله تعالى نحن اعلم بما يستمعون به لانه اذا استقر حكم
للفظ ثم استعمل بمعنى آخر لا يغير ذلك الحكم ولذا لم يغير حكم الاستفهام والنفي في علمت اي القوم صديقك ولا رجل في
الدار وقد يطابق كقوله اذا غاب عنكم اسود العين كنتم كراما وانتم ما اقام الائيم والائيم جمع الام بمعنى لئيم
واسود العين اسم رجل ونص الزمخشري انه من حذف المفضل عليه محذوف من الله اكبر ومن قوله اعز واطول
والظاهر عنده ان سائر الامثلة كذلك لانه لم يذكر ان افعل قد يستعمل بمعنى اسم الفاعل والصفة والظاهر مع المالكي
اذ لو كان المفضل عليه محذوفا من المواضع لم يجمع قوله الائيم ولا انث اصغر واكبر في قول ابن هاني كان صغرى
وكبرى من فواقعها حصباء در على ارض من الذهب لان افعل اذا كان للتفضيل وكان مع من لم يتغير اما اذا جعل
صفة بمعنى فعيل فيجمع ويونث كلئيم وكبير وصغير الا ان الاصل عدم النقل عن الاصل فيكون ابن هاني مخطيا تابينهما
وقيل صار الاسمين لكثرة استعمالها كالحلي والفاقعة النفاخة التي على وجه الماء وهو الحبب شبه حبب الخمر بالدر
والخمر بارض كانت كالذهب قال المالكي اذا اضيف افعل الى نكرة وهو قسيم قوله ان اضيف الى معرفة نحو زيد افضل
رجل وهما افضل رجلين وهم افضل رجال معناه زيد افضل من كل رجل قيس فضله بفضله وهما افضل من كل
رجلين قيس فضلهما بفضلهما وعلى هذا الحذف من وكل ويفرد ويذكر حينئذ افعل لتقدير من بعده ويسهل تقديره
فيكون كالملفوظ ويطابق المضاف اليه ما قبل افعل الا اذا كان المضاف اليه مشتقا فانه يجوز افراده مع جمعية
ما قبل اضافه لانه مقدر بمن والفعل ومن اذا اريد به الجمع يجوز ان يفرد ضميره كقوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به

اى اول من كفر به وقد اجتمع الاستعمالان في قوله فاذاهم طعموا فالأم طاعم واذاهم جاعوا فشر جياع اعلم ان الاول
استعمل اول صفة جارية مجرى افعل التفضيل مطلقا لانه بمعنى اسبق وان لم يكن له فعل لانه مضاعف الفاء والعين و لم
يجئ فعل كذلك فكانهم تركوا فعله استثقالا له ومن الاسماء ما جاء بغير كذلك نحو ددن اى اللهو ومن اسم مكان والدليل
على انه افعل ان مؤنثه فعلى وهو الاولى واصله ووُلى فقلب واوه همزة كوقتت واواق وقد يستعمل اسما فيقال مررت
باول من زيد فيجمع على الاوايل ولم يخرج به عن الوصفية كالابطح والاباطح فاذا استعمل غير مفرد وبذكر كقوله
يا ليتها كانت لاهلي ابلا او هزلت في جدب عام اولا اى اول من عامك وحذف الجار والمجرور في نحو هذا من الصفة
ضعيف لانها للايضاح فيناسبها الاطناب والحذف ينافيها بخلاف حذفهما من الخبر فانه للفايدة فيكتفى بها اذا حصلت
بالقرينة ويضاف الى معرفة ونكرة كقوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذى ببكة وانا اول المسلمين ويعرف باللام فيقال
الاول والاولان والاولون والاوايل والاولى والاوليان والاوليات والاول وقال الكوفيون هو من وال كان
فيه لا وله النجاة فيكون وزنه فوعل ويكون اصله ووال فقدم الهمزة وادغم الواو في الواو وفيقيل لو كان فوعلا لقيل
في مؤنثه اولة وحكى الفارسي ابدا بهذا مبتدا اول بالفتح على انه غير منصرف للوصف ووزن الفعل ونية من وبالضم
على نية الاضافة وقطعه عنها كقوله لعمرك ما ادرى وانى لاوجل على اينا يعدو المنية اول وبالكسر على تقدير الاضافة
الى مقدر الثبوت كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا اراد وفاها فحذف وقدر ثبوته فبقى المضاف على ما كان
عليه وقد يستعمل مجردا عن الوصفية وعن نية تقدير من فيصرف كما في نحو ماله اول ولا اخر اى لا قديم ولا حادث
ولو جعل علما منع الصرف كقوله أؤمل ان اعيش وان يومى باول او باهون او جبار فاول هنا علم ليوم الاحد
واذا نكر افعل التفضيل بعد ان حذف منه من وجعل علما انصرف باتفاق لان وصفيته انما تكون اذا كان معه من بخلاف
احمر وقال الخليل لا وانى قوله في حدث عام اولا جعل ظرفا اى مقدما عام قبل عامك كما جعلوا كثيرا من الصفات ظروفا
كاسفل في قوله تعالى والركب اسفل منكم وقربا في قولهم ان قربا منك زيد فيكون لا مجرور الصفة عاما او منصوبا
على الظرف الثاني اجرت العرب الاخر مجرى افعل التفضيل في الوصفية وحذف منه من ويراد تقدما والقياس
ان يفرد ويذكر اذا خلا عن اللام والاضافة الا انه لما كثر حذف من منها وكثر قطعها عن موصوفها نحو مررت برجل اخرى
وباخر كذى اجرت مجرى الاسماء فقالوا آخر واخرى وآخران وآخرون فله حكم الصفة منع الصرف وحكم الاسم في التثنية
والجمع وان كانت من متونه وانما بنى وجمع نظايره اذا لم تؤمن ولا اشكال اذا عرف فيقال الاخر والاخران والاخرون
والاواخر والاخرى والاخريان والاخريات والاخر ولم يدل على التفضيل بنفسه ولا بتاويل اذ لم يصلح في موضعه
ما يدل على تفضيل كما سبق في موضع اول واسرق وامثل في موضع انقص واقبر فلا لام له مجرور بمن او بالاضافة
كالمثال في باب اسم التفضيل قال الحاجبي اول واخر كثرا في كلامهم فصار الاحد المشكل فاستعملا استعمال ما لا
تفضيل فيه من الاسماء وحذف من منهما الا ترى قولهم الاول والثاني لا تفضيل فيه والاول يقتضيه باعتبار
الاصل فجرى مجراه في صحة استعماله بغير من **فان قيل** ما يتصورون دعت الى القول بانها للتفضيل **قلت**
جمعها بالواو والنون لما انثى الدنيا والجلى مؤنثا الادنى والاجل فحقها ان تفرد او تذكر اذا نكرا لكن كثرا في كلامهم
فاستعملا استعمال الاسم المحض وترك موصوفها كقوله وان دعوت الى جلى ومكرمة يوما سراة كرام الناس فادعينا

فالمراد جلى تضيفه عظيمه ومعنى البيت بيان شرفه واستحقاقه ما يستحقه الكرام وسراة القوم سادتهم قال ابن يعيش
الجيد ان يحمل جلى على مصدر كالرجعى لئلا يلزم ترك تعريف ما لزم تعريفه باللام اذ اسم التفضيل اذا لم يكن مفردا مذكرا ولا
مضافا فحقه ذلك **قلت** لم يات مصدرا فكيف يحكم عليها به بخلاف حسنى في قوله تعالى وقولوا للناس حسنى و
سواء عند من قرا به ولا يجرون من حسن بسوى فانهما جاءا مصدرين فليحملا عليه لئلا يحمل اصل من العربية فيكونان
كالرجعى والبشرى اذ هما بمعنى الرجوع والبشارة **قال** ولا يعمل في مظهر الا اذا كان لشى وهو في المعنى لمسبب
مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره منفيا **اقول** قال النحاة لما شبه افعل التفضيل بافعل التعجب
وصار الاصل فيه ان لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث قصر عن الصفة المشبهة في الشبه باسم الفاعل لان عملها لشبهها به
في كونه يثنى ويجمع مثله واذا كان شبهه ضعيفا لم يعمل في الظاهر اى في الفاعل والمفعول به الظاهرين واما في
المستتر والظرف وغيره يعمل اذ فيه يكفى رايحة الفعل وكلام الحاجبي يشعر بان فيه ضعفا لان افعل شبه الفعل
لفظا فلا حاجة الى ان يقال لو عمل لكان عمله لشبهه باسم الفاعل فقال الخير من علة النحاة ان يقال انما يعمل ما تقدم
من المشتقات لان له فعلا بمعناه واما هذا فلا فعل له بمعناه في الزيادة فلا يعمل في الظاهر **قلت** هذا ايضا
ضعيف لان الصفة لا فعل لها بمعناها في الثبوت مع انها تعمل فالحق منه ان يقال لا فعل له بمعناه بخلاف اسم الفاعل
ولم يشبهه اذ لا يثنى ولا يجمع ما هو الاصل فيه وهو المستعمل بمن بخلاف الصفة فلا يعمل في الظاهر فيمتنع حينئذ
افضل في قولك مررت برجل افضل منه ابوه اذ لو حصل لتعين ان يرفع ابوه فيكون رافعا للمظهر بل يجب رفعه
فيكون ابوه مبتدا وافضل خبرا له مقدما عليه والجملة صفة لرجل اما لو وجدت الشروط الآتية يعمل في المظهر
للامرين الآتيين المعنوى واللفظى والشروط ان يكون اسم التفضيل جاريا على شي وهو في المعنى لمسبب الى المتعلق
لذلك الشي ويكون المسبب مفضلا باعتبار ما جرى عليه اسم التفضيل على نفسه باعتبار غيره لان تفضيل الشي
على نفسه انما يكون باعتبار امرين لكل به تعلق بان يكونا حالين او ظرفين له او نحوهما نحو زيد قايما احسن منه جالسا
فيكون مفضلا باعتبار الاول مطلقا على نفسه باعتبار غيره اى باعتبار الامر الثاني فيعمل في ذلك المسبب الظاهر
كقولهم ما رايت رجلا ابغض اليه الشر منه اليك وكقوله ما علمت امرا احب اليه البذل منه اليك يا ابن سنان
والعلم فيه ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن من حيث الظاهر صفة لرجل وفي المعنى لمسبب له
وهو الكحل فانه متعلق له لانه مظروف في عينه التي هي جزءه ومرتبط به بالضمير مفضل باعتبار انه في عين رجل لاحسن
جار عليه وسبب لتجريده عليه على نفسه باعتبار انه في عين زيد فان عين كل حي ظرف للكحل ويكون اسم التفضيل في سياق
النفي وانما يعمل حينئذ لانه يكون في معنى الفعل المشتق هو منه من غير تغيير المعنى وينتفى مانع عمله وهو استفاء كونه في معنى
الفعل وشرط تفضيل المسبب اذ لا بد للمفضل منه وعلى نفسه ليسمى المسبب مفضلا اذا اول افعل بفعله بخلاف قولك
ابوه فانه لم يبق مفضلا اذا اول افضل بفعله في ما رايت رجلا افضل منه ابوه بل يصير مفضلا عليه وشرط فيه اعتبار
جهتين لاحديهما فضل وللاخرى زيادة فضل في ذلك المعنى كما في قولك زيد قايما احسن منه قاعدا اذ لا يمكن بدونه
تفضل الشي على نفسه وحينئذ يكون نحو افضى فعله المشتق هو منه الذى به يتحقق المفضل بالفعل اذ المثال المذكور
اذا عبر عنه بالفعل بقى معناه وهو مزية حسن الكحل في عين زيد المستلزمة لنفي مزيه حسن الكحل ومساواته في عين الرجل

له في عين زيد فيحصل بذلك تشبيهه بالصفة المشبهة في هذا ولا نفي المزية والمساواة اذا قيل ما رايت رجلا حسنا الكحل
في عينه حسنه في عين زيد والفعل المعبر به عنه وهو ما رايت رجلا يحسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد المقصود وهو الدال
على مزية حسنه في عين زيد المقصودة بما هو علم في الباب بخلاف ما رايت رجلا احسن منه ابوه فانه وان لم يظهر
حسن فيه لكن معناه نفي المزية للاب والفعل المعبر عنه به وهو ما رايت رجلا يحسن ابوه كحسنه معناه مزية الرجل لان ما وليه
نفي مزيته ومساواة ابيه له فلا يودي الفعل معناه وانما قلنا ان ما وجد فيه الشروط المذكورة في معنى الفعل اذ المراد منه عند
وجدان الشروط فيه المبالغة والتعجب اذ معنى ما هو العلم في هذا الباب احسن الكحل في عين زيد والفعل المعبر عنه معناه
مزيته الكحل في عين زيد ايضا فعاقبه معنى وتقريره ان فعله الموجب وهو رايت رجلا يحسن الكحل في عينه كحسنه في عين زيد
انما يقال اذا ثبت مقدار كامل معين من حسن الكحل في عين زيد واراد المتكلم به اثبات مثله لرجل اخر فاذا نفى المخاطب كلامه
وقال ما رايت رجلا يحسن الكحل في عينه حسنه في عين زيد يكون مراده نفي المساواة لينا في كلام المتكلم وعدم مزيته حسنه
في عين الرجل فيتفق عليه عدمها فثبت ان مدلول الفعل المنفي تفضيل الكحل عين زيد وكذى انما يقال رايت رجلا احسن
في عينه الكحل منه في عين زيد اذا ثبت مقدار كامل من حسنه في عين زيد واراد المتكلم اثبات زيادة حسنه في عين رجل اخر
عليه مبالغة وتفضيلا لعين زيد اذ تطوله الكلام يدل عليه فاذا نفى المخاطب كلامه معتقدا ان حسنه في عين زيد زائد وقال
ما رايت رجلا احسن الى آخره ينبغي ان يحمل على المبالغة ايضا فيكون نافيا المزية والمساواة لحسنه في عين رجل غير زيد لمعنى
عين زيد فيكون دالا على مزيته في عين زيد فيكون بمعنى فعله وما لم توجد الشروط التي في معنى الفعل اذ الموجب وهو رايت
رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد تفضيل واذا عبر عنه بفعله يكون تشبيها ومساواة وقولك رايت رجلا احسن منه
ابوه دال على مزية حسن الاب والفعل المعبر به عنه يدل على المساواة والتشبيه واذا نفاه المخاطب وقال ما رايت رجلا
احسن منه ابوه يكون لنفي مزية الاب لا لانه زائد ولذا لا يصح التعجب له ولان الاب مفضل فيه ظاهرا واذا عبر عنه بفعله
وقيل ما رايت رجلا يحسن ابوه حسنه يكون مفضلا عليه ولا يدل على نفي واشترط ان يكون المسبب ظاهرا لان فاعل الصفة
اذا كان مضمرا لا يكون الوصف سببيا وان يكون جاريا على شي اذ لو وقع اول الكلام لضعف الوصفية فيه فلا يعمل وليس كساير
الصفات العاملة اذا وقعت بعد حرف النفي لانه اضعف عملا منها فرفع الكحل واحسن على المبتدا والخبر اذا قلت احسن
في عين زيد منه في عين غيره الكحل والمراد بالفعل الذي هو بمعناه الفعل الذي يخرج منه وبنيته فائدته فيمتنع ان يقال يرفع
ابوه ما احسن في قولك ما رايت رجلا احسن منه ابوه لان احسن في معنى الفعل اذا عبر به عنه وهو رادا وحسنه بمعنى فاته
وغلبه بالحسن ويكون معناه ما رايت رجلا زاد حسن ابيه على حسنه او ما رايت رجلا حسنه ابوه اي غلبه بالحسن فيكون
بمعنى الفعل ويعمل لان الصفة انما تعمل عمل فعله المشتق هو منه واحسن الذي نحن فيه لم يشتق من زاد ولا من حسنه
بمعنى غلبه في الحسن ولم يرادفهما لان دلالته على الزيادة بالصفة ودلالتهما عليها بالمادة ولان اسم التفضيل يدل على
الغريزة بخلافهما فيفوت الغريزة المستفادة منه اذا عبر عنه بهما فاذا لم يكن بمعناهما او مشتقا منهما لا يعمل في المظهر
لشبهها فعلم ان عمله في المظهر نشا من الشروط ولانه لو رفع احسن في المثال لكان الكحل مبتداء وعامله التجريد واحسن
خبره ومنه معمول لاحسن فيلزم الفصل بين العامل ومعموله وهما كالكلمة باجنبي وهو ممتنع وقال المالكي لو رفع يلزم الفصل
بين افعل ومن وهما بمنزلة المضاف والمضاف اليه وهما ككلمة واحدة فيمتنع الفصل وتقدير في الحال **فان قيل**

فلا يوجد من وقلت ما رايت رجلا احسن في عينه منه الكحل في عين زيد فلا يرفع الظاهر لانه لا فصل بين شيئين هما
ككلمة **قلت** لا يجوز لانه يلزم ان يعود ضمير منه الى قوله رجلا ليلا يحمل فعل غير قلبي في ضميري شي واحد **فان قيل**
تقدم الكحل وتقول ما رايت رجلا الكحل احسن في عينه منه في عين زيد فيكون الكحل مبتداء واحسن خبره ولم يحتج الى تلك
العبارة فلا يلزم رفعه الظاهر اجيب بانه يفوت وضوح تكرير الحسن اللازم من الوصف السببي بامتناع رفعه
الظاهر ليس لعلة موجبة ولذا اعمله بعض العرب في الاسم الظاهر مطلقا اجراء له مجرى اسم الفاعل حكاه سيبويه بل لامر استحساني
وهو ما قد يتخلف عن مقتضيه اذا زاحمه ما رعايته اولى وهو تقديم الكحل الموهم هنا لفساد المعنى حينئذ فان صدق
قولك ما رايت رجلا مع ان كل احد راى رجلا او اكثر موقوف على ذكر مخصص لقولك رجلا وهو هنا الوصف باحسن فيعد
به الكلام ويصونه عن الكذب او لا يفيد فكان تقديم احسن مطلوبا فوق كل مطلوب فقدم ليعلم صدق الكلام
من اوله من غير ان يظن كذبه اولا ثم يزول بسماع اخر الكلام واغتفر ما يترتب عليه وهو خروجه عن اصله
وهو امتناع رفعه الظاهر ولا يرد انا قدم الكحل يكون الكحل مع ما بعده ايضا مخصصا للرجل وصفة له لانه وان
كان كذلك لكن لا يدل بمجرد الكحل المذكور بعد رجل ولا هو واحسن اذا يليه على تخصيص رجل بل انما يعلم تخصيصه
بهما اذا ذكر الضمير العايد اليه وقبله يظن كذبه فلا يستحسن استحسان ذلك الكلام بعد احسن وان لزم عمله وترك
الامر الاستحساني **فان قيل** فليجز على مقتضى ما ذكرت رفعه الظاهر في الاثبات فيقال رايت رجلا احسن
في عينه الكحل منه في عين زيد بسبب احسن احب مطلوبيه ذكر الوصف المخصص في الاثبات دون مطلوبيه
ذكره في النفي لان الاثبات صادق مطلقا فالوصف فيه لزيادة الفايدة فيه وفي النفي لصون الكلام عن الكذب
فلاضرورة الى تقديم احسن في الاثبات ولا الى ترك استحساني لاستحساني عنه مندوحة فيقدم الكحل في الاثبات
فيقال رايت رجلا الكحل احسن في عينه منه في عين زيد فلا يلزم رفعه الظاهر ولا الفصل وقد تقع هذه المسلة
بعد النهي او الاستفهام الذي فيه معنى النفي كقولك لا يكن غيرك احب اليه الخير منه اليك وهل في الناس رجل احق به
الحمد منه بمحسن لا يمن **قال** وكذلك ان تقول احسن في عينه الكحل من عين زيد **اقول** يجوز ان يحذف الضمير
من منه ويجي من في عينه اختصارا والمعنى على ما كان عليه سل فيقال ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد
وقال المالكي اصله ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من كحل عين زيد فالمحذوف المضاف لا غير **قلت** ولو كان
كذلك لا يكون من تفضيل الشي على نفسه اذ يعود الكحل ثم قال ومن كلامهم ما رايت كذبة اكثر عليها شاهد من كذبة
امير على المنبر **قال** وان قدمت ذكر العين قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل الى آخره **اقول**
قال الحاجبي على ان تقدم المفضل عليه معنى على افعل وهو عين زيد وانما سمي مفضلا عليه انما الحكم قبل دخول النفي
وقال معنى لان المفضل بالحقيقه للعين لا للكحل فيكون ما في الكلمات محذوفا مستغنى عنه للعلم به وجارت هذه
المسلة وان لم يكن فيها فصل ظاهر او لم يرفع الظاهر لانها فرع المسلة الاولى فالفصل مقدر فيها وعبارة المالكي
وقد يستغنى عن المفضول اذا علم نحو ما رايت كزيد رجلا ابغض اليه الشر منه اليه فحذف منه واليه لدلالة السابق
عليها كقوله ما ان رايت كعبد الله من احد اولى به الحمد في نجد واعلام وانشد فيه سيبويه مررت على وادي
السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تايّة واخوف الا ما وقى الله ساريا فاقل

اصله ما رايت كزيد رجلا ابغض اليه الشر منه اليه

كاحسن وركب كالكحل فصل بالاعتبار الاول ومنوبه على نفسه باعتبار وادى السباع واتوه صنفه لركب
وتارة اما مصدر على اصله لان الاتيان قد يكون توقفا واما فى تاويل مشتق فيكون حالا اى متوقفين متلبثين
واخوف عطف على اقل وعلى نائبه ان جعلت حالا والا ما وقى الله استثنا مفرغ اى فى كل وقت الا وقت وقاية
الله ساريا ولو ذكرت على الاصل **قلت** ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه منه بوادى السباع قول الحاجبى
ولا يعمل فى مظهر الا اذا كان لشى وهو الى آخره يدل على انه ينصب المفعول به الظاهر عند وجود الشرايط المذكورة
فيه نحو ما رايت رجلا اضرب فى نظره غلام بالسيف قونسا منه فى نظر زيد وما رايت مضيفا الفقوله طعام صيفا
منه لزيد اذ معناه ما رايت رجلا يضربه فى نظره غلام بالسيف قونسا كضربه فى نظر زيد فيكون فى معنى الفعل
مع بقاء التفضيل بخلاف قولك ما رايت رجلا اضرب منه غلام قونسا فانه لو ذكر موضعه فعل وقيل ما رايت رجلا
يضرب كضربه غلامه يخرج عن التفضيل اذ يكون تشبيها وقال المالكى وابنه وكثيرا ما يرفع ظاهرا اصل على نحو
هو هو فى المعنى مذكورا ومقدرا اذا توسط بين افعل والظاهر ضمير ملفوظا او مقدر عايد على ما جرى عليه افعل
بعد نفى او شبهه ومثال ما يكون الضمير مقدرا قولك ما رايت قوما اشبه بعض بعض من قومك كان اصله ما رايت قوما
امن فيهم شبه بعض من شبه بعض قومك بعض فوضع اشبه موضع امن واستغنى عن ذكر الشبه المضاف الى بعض وانما
رفع الظاهر اذا وجد الشرايط لانه فى معنى الفعل من غير تغيير المعنى ثم اذا تعلق اسم التفضيل بمفعول به عند الحاجبى
فى غير ما سوعلم فيما نحن فيه وعند المالكى ومن وافقه ممن لا يعمل افعل التفضيل فى المفعول به اصلا تعدى اليه باللام
نحو زيد اوعى للعلم منك فان لم يكن اللام فيه نصب بمقدر كقوله ولم ار مثل الحى حيا مصبحا ولا مثلنا يوم التقينا
فوارسا اكر واحمى للحقيقة منهم واضرب منا بالسيوف القوانسا القوانس اعلى البيضة وكقوله تعالى الله اعلم حيث
يجعل رسالاته فحيث مفعول به منصوب بفعل الدال عليه اعلم المذكور وليس اعلم مضافا الى حيث لانه ليس بعضا
فان كان متعديا الى اثنين نصب الثانى بفعل مقدر دال هو عليه نحو هو اكسى للفقراء الثياب منك تقديره يكسوهم الثياب
قال الفعل ما دل على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة **اقول** لما فرغ من الاسم ومتعلق به شرع
فى الفعل لانه اقرب اليه اذ يساويه فى صلاحيته للاسناد بخلاف الحرف فقال الفعل ما دل اى الكلمة الدالة وبدل
على ان المراد بما دل ان الكلام فى الكلمة واقسامها فيكون كالتصريح بها ففيد التعريف ولا يخرج شى من ذات
الفعل اذ الكلمة جنسه القريب الذى يشمله واخويه وخرج الحرف بقوله فى نفسه والاسم بقوله مقترن باحد الازمنة
اى الازمنة الثلثة المعهودة او المعينة وهى الماضى والحال والمستقبل وانما خرج لان المراد من الاقتران ما مر
فالمعنى الفعل ما دل على معنى فى نفسه مقترن ذلك المعنى وهو الحدث من ضرب ونصر بزمان معين بسبب دلالته
عليه بالصيغة وليس دلالة شى من الاسماء الدالة على الزمان بحسب الهيئة فيخرج المصدر لانه وان دل على زمان
اذ لا بد له من زمان لكن بالالتزام اذ ليست دلالته عليه لفظيا مع انه لم يدل على زمان معين بخلاف الفعل فلا يرد
هيهات نحو لان دلالته على الماضى بسبب ان مدلوله دال عليه ولا امس ونحوه لان معناه نفس الزمان المعين لا اضاربا
نيلا لان اقتران معناه بالزمان يعرف بالعمل لا بدلالة صيغته عليه نعم يصح ان يقال يخرج عنه نعم واخواته وفعلا
التعجب وعسى ونحوه المراد به الانشاء فلا ينعكس فيجاب عنه بانها كلها فى اصل وضعها مقترن معناها باحد الازمنة

وانما جرد عنها للانشاء والحق باعتبار الاصل **فان قلت** الانشاء ايقاع معنى بلفظ يقارنه فى الوجود فلا
يصير الفعل به مجردا عن الزمان المعين نعم الماضى والمستقبل يصيران حالا **قلت** اقترانه به ليس لدلالة صيغة
اللفظ الدال بل للانشاء فلفظ الانشاء من نعم وغيره لم يدل بصيغته على زمان اصلا وقول الحاجبى ما ورد من الاعتراضات
على حد الاسم باعتبار طرده كاسمائى الغبوق واسم الفاعل وارد على حد الفعل باعتبار عكسه وما ورد على الاسم باعتبار عكسه
كالمضارع وعسى وارد على حد الفعل باعتبار طرده والجواب عنهما كما تقدم فى حد الاسم فيه نظر لانهم قالوا شرط الحد
الاطراد وهو اذا وجد الحد وجد المحدود والانعكاس وهو اذا انتفى الحد انتفى المحدود وعلى هذا الغبوق واسم الفاعل
واردان على عكس حد الاسم لا على طرده وكذى المضارع والفعل الغير المتصرف واردان على طرد حد الاسم لا على عكسه
ولو فسر الطرد بانه اذا وجد المحدود وجد الحد والعكس بانه اذا انتفى المحدود انتفى الحد يستقيم كلامه واذا كان المراد من
الاقتران ما ذكرت لم يرد باب الغبوق واسم الفاعل وفيهما سوالماضى والمستقبل على حد من الاسم والفعل وقول
الزمخشرى الفعل ما دل على اقتران الحدث بالزمان وان حصل به التمييز ليس بسديد لان المقصود من حدود
الكلمات ذكر ما هو مدلولها باعتبار وضعها ولا شك ان موضوع الفعل الحدث والزمان والاقتران لازمهما من دلالته
عليهما فيكون لازمه لا انه موضوعه ولو جعل موضوعه لا يدل على الحدث والزمان لانه حكم المضاف مع المضاف اليه
لصحة الحكم باقتران زيد وعمرو دونهما وقال المالكى الفعل كلمة تسند ابدا قابلة لعلامة فرعية المسند اليه فيخرج منه
الحرف ونحو تاء الضمير والاسم الملازم للنداء لانه لا تسند ابدا ونحو زيد لانه مسند وقتا واسم الفعل لانه لم تقبل
علامة فرعية المسند اليه من نحو تاء التانيث الساكنة والضمير المرفوع البارز المتصل اذ به يفارق شتان فترق ونزال
انزل مع توافقهما فى المفهوم ولذا حكم سيبويه بفعلية هلم على لغة بنى تميم لقولهم هلمى هلما الى آخره وباسميته على لغة
الحجازيين لانهم يجردونه ابدا **قلت** عليه الغرض من حد الفعل ان يعلم ما يلحق به تاء التانيث الساكنة والضماير المرفوعة
البارزة لانه من مسايل النحو فلا بد وان يسبق بموضوعه واقسامه ثم بعد ويحد الفاعل بانه مرفوع نعم اذا عرف
وعرف الحاقها به دون غيره ثم وجد كلمة الحق احدهما بها علم انه فعل وان وجد فيها رايحة الاسم كعسى ونعم واسم
الفعل لم يوافق الفعل فى المفهوم لانه لم يدل على الزمان بصيغته والضمير المرفوع المتصل البارز نفس المسند اليه
لا علامة فرعيته **قال** ومن خواصه دخول قد والسين وسوف والجوازم ولحوق نحو تاء التانيث الساكنة
نحو تاء فعلت **اقول** من خواص الفعل قد وهى على انواع الاول ان يكون وضعه لتقريب الماضى من الزمان
الحال والماضى لا يكون الا فعلا فيلزم اختصاصه به والثانى ان يرادف ربما فى التقليل وصرف المضارع الى الماضى
فيلزم ايضا اختصاصه به والدليل عليه قول سيبويه قد يفعل يجاب به لما يفعل وقد فى المضارع يكون بمنزلة ربما
قال الهذلى قد اترك القرن مصفرا انامله كان اثوابه مجت بفرصاد كانه قال ربما اترك الثالث ان يكون
لتحقيق المضارع فيختص به ولا تقلبه الى المضى غالبا وكذى منها حرف التنفيس وهو ما يدخل المضارع ليتجرد فيها للاستقبال
فيلزم اختصاصه به وهو سوف وسف وسو وسى واتفقوا على ان الثلثة فروع سوف كما ان ايم وام ومن
وم الله فروع ايمن الله وزعموا ان السين اصل براسها غير مفرعة على سوف كالنون الخفيفة مع الثقيلة لانها
اكثر استعمالا من سف وسو ولو كان مفرعا لكان اقل استعمالا لانه ابعد عن الاصل والاصل وما قرب اليه احق

بكثرة الاستعمال من الفرع والفرع الابعد كما في ايمن وفروعه ولان مدة التسويف بسوف اطول فلو كانت فيهما
لتساوت مدة التسويف بهما وردها المالكي على الاول بان نعم فرع نعم مع انه اكثر استعمالا وعلى الثاني بان مدة
التسويف بهما متساوية لقوله تعالى وسوف يات الله المومنين اجرا عظيما مع قوله تعالى اولئك سيوتيهم اجرا
عظيما ولقوله وما حالة الا ستصرف حالها الى حالة اخرى وسوف تزول **قلت** نعم ونحوه ليس مما نحن فيه
لانه لم يبق بمعنى نعم وانما غير لفظه ليدل على تغيير معناه وكلامنا في فرع هو بمعنى اصله كتشهد وتشهد والايمان
ليستا القوم في صدد مخصوص ولئن سلم يكون احد الحرفين مجازا فانه اقرب من ارتكاب التغيير وخطاء المحققين
من اللغويين كالزمخشري وغيره القايل بان مدة التسويف بسوف اطول والشاهد عليه لان مستترا تزول
لقوله حالة اخرى والا يلزم عطف الشيء على نفسه **ولبسه** من الافعال ما لا يدخله حرف التنفيس وهو
اماءُ واعلم فانها لا تقعان الا بعده اولم تقول من يسال له هاء وهلم لا اماء ولا اهلم ولم اماء ولم اهلم ومنها
الجوازم لانه لا جزم في الاسم فلا يدخل فيه جازم خصوصا ادوات الجزاء لان الجزاء توقف دخول وجود الشيء
على دخول وجود آخر والاسماء ثابتة فلا يتصور ذلك فيها ومنها تاء التانيث الساكنة وانما اتى بها ليدل على
تانيث المسند اليه واسكنت فرقا بينها وبين تاء التانيث التي تلحق الاسماء ولم يعكس لئلا ينضم ثقل الحركة الى ثقل
الفعل ولئلا تفوت اعراب الاسم وانما الحق الماضي دون المستقبل كعسى ونعم لا فعلي التعجب لتوغلها في شبه الاسماء اذ المضارع
مستغن عنها بتاء المضارعة ولانها ساكنة فاذا جزم المضارع يلتقي ساكنان وكذا الامر مستغن عنها بياء المخاطبة
نحو افعلي ومنها لحوق نحو تاء فعلت يعني به لحوق الضماير البارزة المرفوعة المتصلة ولم يبرز في الاسم لئلا يجتمع
الفان في التثنية وواوان في الجمع فان الف ضاربان اعراب وليس ضميرا لانقلابها ياء في النصب والجر فلو
ابرز واتصل به ضمير التثنية وهو الف ايضا بطل الضاربان ويضربان لاجتمع الفان وكذا الكلام في الواو ولقوة
الافعال في العمل وتحمل الضمير فتحمله مستترا وبارزا بخلاف الاسماء فان عملها وتحملها الضمير بحملها على الافعال
فلا تحتمل اتصال البارز لانه على خلاف الاصل فلا تحمله الا ما هو اصل في العمل واتصال الضماير به وهو الفعل
ومنها لحوق نوني التوكيد وانما يلحقان المضارع لا مطلقا بل بسبب كوقوعه جواب قسم او اقترانه بحرف
طلبي ومثال الامر مطلقا وشذ الحاقها فعلي التعجب في الشعر كقوله ومستبدل من بعد غضبى صريمة
فاحربه لطول فقر واحريا اصله احربن فقلبت الفا للوقف وغضبى علم لماية من الابل والصريمة قطعة مستبدل
من الابل نحو ثلثين وشذ الحاقها اسم الفاعل في قوله اريت ان جاءت به املودا مرجلا ويلبس البرود
اقائلن احضروا الشهودا الاملود الناعم وامراة املودة ومنها ان ولن ولم لحسن لحوقها المضارع والحق
ان تعال قد تختص بالفعل وكذا لحوق نون الوقاية على اللزوم فانها يلزم الماضي والمضارع العري عن نون
الاعراب فعلت يلزم لتخرج بحوانبي ولذلك فانها لم يلزمه وتاء التانيث الساكنة الماضي والبواقي المضارع
قال الماضي ما دل على زمان قبل زمانك مبني على الفتح مع غير ضمير المرفوع المتحرك والواو **اقول** لما كان
الزمان مقوما للفعل وهو يلتئم ماض وحاضر ومستقبل انقسم الفعل باعتبار الازمنة ثلثة اقسام وابتدا بالماضي
وهو ما دل اي الفعل الذي دل على زمان قبل زمان تلفظك به واخبارك به اي الاخبار به بعد زمان وجوده فقوله

ما دل يشمل الافعال كلها فقال قبل زمانك لتخرج الحال والاستقبال والامر ولا يدخل فيه امس والماضي ونحوهما
لان المراد من ما دل الفعل الذي حد اداة الكلام فيه وهي ليست بالفعل وبني لانه لم يحتج الى الاعراب لانه ليس مما
يعتور عليه العوامل ولم يشبه اسما معربا بما هو اصل فيه وعلى الحركة قالوا لانه يشبه المضارع لوقوعه موقعه شرطا وخبرا
وصفة وقال الحاجبي يشبهه المضارع من حيث قيامه مقام الاسم في قولك زيد ضرب فانه في موضع ضارب فحرك
تنبيها بها على شبهه المضارع المعرب واقول كما ان الاصل في الشيوع ثم التخصيص بالحرف الاسم فلما شابهه المضارع
في ذلك ترتبا بزيته هو الاعراب كذلك الاصل من الافعال الواقعة موقع الاسم في وقوعها خبرا وصفة ونحوهما المضارع
لان يضرب المؤول بضارب في قولك زيد يضرب وجاء رجل يضرب يشبهه في حركاته وسكونه ودلالته على الحال
وغيره من الافعال ليس كذلك فلما وقع الماضي موقع الاسم حيث الاصل ان يقع المضارع شابهه فيما هو الاصل فيه فترتبا
بزيته وهو الحركة ولم يقل حرك لانه اشبهه في كونه فعلا لان المؤثر في الاعراب والحركة وضدهما الشبه في شيء
المشبه به اصل فيه لا مطلق الشبه والا لكان جميع الكلمات معربا او مبنيا **فان قيل** هلا قلتم انما حرك ضرب لشبهه الاسم
في وقوعه خبرا وصفة كما قال ابن يعيش وكثير **قلت** ليس الاصل فيهما الاسم المعرب لان المبني يعم كذلك بخلاف
الشيوع والتخصيص بالحروف فانه من خواص المعرب وكذا ان الموازنة في الحركات والسكون وفهم الحالية مختصة
بالمضارع وحرك ولم يعرب بسبب مشابهة المضارع لان بعض المضارع مبني ولكان الاعراب بعض يقتضي اعراب شبهه
فنا بعض يقتضي بناؤه فوقع امره بين الاعراب والبناء فاعطي ما هو بينهما وهو الحركة وهذا تحقيق فلم يمنعه
الاعراب فلا يمنعه الحركة وخص بالفتحة لانها اخف الحركات وسكن آخره اذا اتصل به ضمير بارز مرفوع
متحرك نحو ضربت لانه فاعل والفاعل كجزء من الفعل فلو بقي متحركا تتوالى اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة وهو مكروه
مستثقل ولم يسكن في ضربك لان الكاف مفعول وهو ليس كجزء ولا في ضربا لانه ليس متحركا ولا في ماضيك الا انا
لانه لم يتصل فان قيل توالى في ضربنا اربع متحركات قلت حركة التاء عارضة لان اصلها السكون وانما حركت لالتقاء الالف
بعدها ولذا حذف الالف من غزتا ورمتا قال المالكي العلة قاصرة لانها خصت بالثلاثي الصحيح وانفعل واستفعل
وغيرها اكثر ومراعاة الاكثر اولى وتوالي اربع حركات في كلامهم كثير نحو علبط وعرتن وهوبت يدنغ به وجندل
واصلها علابط وعرنتن وجنادل وجنديل عند الكوفيين فلو كان توالي اربع متحركات مستكرها لم تفعل الامثلة
ما تودي اليه ولم يجيزوه في معدة وبركة وتاء التانيث ادخل في الجزئية لانها جزء الكلمة وتاء فعلت جزء الكلام
بل سبب السكون الفرق بين الفاعل والمفعول في ضربنا وضربنا ثم حمل ضربت وغيره عليه **قلت** توالي
اربع متحركات علة لاسكان لام الثلاثي خاصة فلا يكون علة قاصرة وعلة اسكان لام غيره حمله عليه لانه الاصل
وان كان غيره اكثر بدليل اعلال الفعل المزيد اذا اعتل ثلاثيه ولو لم يستكره طبعا توالي اربع متحركات لم يحكموا باسقاط
ساكن البين لا لفاظ المذكورة وانما جاز اربع متحركات في نحو معدة لان حركة التاء عارضة وقيل انما حركت للفرق
بينها وبين تاء التانيث التي في الفعل ولانها في حكم العدم اذ يزول في الوقف نحو تلبث ويضم آخر اذا اتصل به الواو التي
هي ضمير المذكرين العقلاء نحو ضربوا مراعاة لمجانسة حركة ما قبل حرف العلة له كما روعيت في ضربي وضربا والواو المفتوح
ما قبلها اثقل لعدم المجانسة من الواو المضموم ما قبله وان كان الضمة اثقل من الفتحة وابقيت فتحة غزوا ودعوا ليدل على اللام.

المحذوف الساكنين وينصرف الماضي الى الحال بالانشاء كبعت الى المستقبل بالطلب نحو غفر الله لك وعزمت عليك الا فعلت
وبالوعد كقوله تعالى انا اعطيناك الكوثر وبالعطف على المستقبل كقوله تعالى يقدم قومه يوم القيامة فاوردهم النار
ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات وبعد القسم اذا نفي بلا وان كقوله تالله لا ذدناكم ابدا ما دام في ما ينا
ورد بندال وكقوله تعالى ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا ولئن زالتا ان امسكهما من احد وان وقعت بعد
همزة التسوية يحتمل الماضي والاستقبال فان نحو سواء على اقمت ام قعدت يحتمل ان يراد منه سواء ما كان منك من قيام
وقعود وان يراد ما يكون منك من قيام وقعود الا اذا قارنه لم فانه يتعين للمضي كقوله تعالى سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم
وكذا يحتمل الامرين بعد حرف التحضيض كما يأتي وكذا بعد كلما كقوله كلما جاءت امة كذبوه وكلما نضجت جلودهم بدلناهم
جلودا غيرها وكذا الواقع بعد حيث او صلة كقوله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله ومن حيث خرجت فول وجهك والذين
قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم والا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم وكذا الواقع صفة لنكرة عامة كقوله
رب رفد هرقته ذلك اليوم وكقوله صلى الله عليه وسلم نضر الله امرا سمع مقالتي فوعاها اي يسمع لان الحديث الذي غيب فيه
قاله المالكي **قال** المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نايت لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين **اقول**
المضارعة المشابهة واصلها من تضارع السخلتان اذا اخذ كل منهما بحلمة من الضرع قوله ما اشبه اي الفعل الذي اشبه
الاسم جنس ليشمل الماضي ايضا لانه يشبه الاسم من حيث انه يدل على معنى في نفسه وانه يقع موقعه اذ ضرب في زيد
ضرب في موضع ضارب من زيد ضارب وقوله باحد حروف نايت يخرج للماضي لانه لم يشبه الاسم بذلك من المشابهة
وخصصها بالمشابهة المؤثرة التي هي علة اعرابه لا المشابهة لتساوي المتحركات والساكن فان يضرب مشابه ضارب
فيها بحروف نايت ولا اعتبار لها لما سيأتي انفا بقوله لوقوعه مشتركا بين الحال والاستقبال وتخصيصه بالاستقبال
بالسين فاعرابه بالشبه والا فينبغي ان لا يعرب اذ لم يعتور عليه معان هي علة اعرابه كما في الاسم فلا يكون اعرابه بالاصالة
الا ترى ان صيغ الافعال تتبدل فيدل على المعاني المعتورة عليه من الامر والماضي والمضارع بخلاف الاسم فانه مبني
على صيغة واحدة مع اختلاف معانيها فاعراب الفعل لتشبه الاسم لفظا المشابهة له عموما وتخصيصا فاصل اعرابه استحساني
ليلا يلغوا المشابهة لا حاجي او ضروري ويعلم ايضا من ذلك ان لا اعتبار لمشابهته له من جهة مساواتها في الحركات
والسكون في اعرابه لانه ليس لاسم اصلا في هذه الحركات والسكون اي ليس الاصل في الاسم ان يكون على هذه الحركات
والسكون والهيئة المخصوصة والا لا عرب اكرم ودحرج وما ليس الاصل فيه ان يكون لحكم مخصوص لا اعتبار لذلك الحكم
اذا حصل فيه فكانه لم يوجد فلا يؤثر فيما يشبهه فيه ولم يدركه كثير فجعل تلك المشابهة علة اعراب المضارع فقولك يضرب
صالح للحال والاستقبال فقيل حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وقيل بالعكس قال الحاجبي الصحيح انه مشترك بينهما
لانه يطلق عليهما على السوية وهو دليل المشترك وفي قوله على السوية نظر واذا دخلت عليه السين ونحوه فقلت سيضرب
يختص بالاستقبال بعد ان شاعه والحال كما ان رجل يصلح لذات زيد وعمرو وغيرهما فاذا قلت الرجل يختص
بالمعهود منهم بعد ان شاع كل واحد منهم فاشبه الاسم من حيث الشياع والتخصيص بالحرف ولهذا الشبه اعرب لما مر
والمشابهة بينه وبين الاسم في امر عام جامع بينهما وهو ان كلا منهما يطلق على متعدد على البدل ثم يختص بكل بعين بحرف
يدخل عليه والا انهما مختلفان من جهة الوضع فان المضارع وضع لكل من مدلوليه دالا عليهما وهما مختلفان ورجل موضوع

لحقيقة واحدة وجدت في متعدد فيدخل اللام عليه يدل على ما لم يدل عليه قبل دخوله وهو الرجل المعين وهو السين
قرينة يتضح بها احد مدلوليه في قصد المتكلم من غير زيادة تحتمل لما اعلم انه ينبغي ان لا يوضع فعل للحال لانه الزمان
الفاصل بين الماضي والمستقبل وهو اقل من ان يسع حدثا فالفعل الموضوع له كذب لانه يدل بصيغته على زمان لا يتسع
للحدث الذي دل عليه بحروفه فيلزم ان يدل على وقوع الحدث في زمان لا يسعه الا انهم لما ارادوا ان يدل عليه
فعل كما دل على كل من اخويه فعل تسوية بين الازمنة او لاحتياجهم اليه في بعض الصور ربما تجوزوا فيه واعطوا ما يتصل
به من المستقبل حكمه ثم منع من ان يوضع لذلك صيغة اجنبية انها توهم ان مدلولها الزمان الفاصل فقط كما ان مدلولي منه مرادهم
الماضي والمستقبل زمانا هما فقط فيلزم الكذب كما مر فوضعوا له صيغة المستقبل اما تنبيها على ان جزئيتها ولا يرد ذلك
التوهم واما لانه يضعف ذلك التوهم حينئذ لانه اذا كان الصيغة الدالة صيغة المستقبل لا يتعد حارادة جزء منه
بعد تعذر ارادة الزمان الفاصل فقط ثم رجحت دلالتها على الحال عند تجردها عن قرائن الاستقبال بجبر ذلك ما فاته
من م — من اختصاصه بصيغة منفردة ثم نظر الى ان الصيغة في اصلها للمستقبل قال انها حقيقة فيه ومن نظر الى رجحان دلالتها
على الحال قال انها حقيقة فيه ومن نظر الى اطلاقها عليهما بوضعين قال بانها مشترك اولان الاصل ان يكون لكل زمان
صيغة يختص به ومن قال بالاشتراك قال انما حمل عند التجرد عن قرائن الاستقبال على الحال لان اهتمام الناس بما هم
فيه اشد منه بما سينظرونه وكذا الاخبار عند الاطلاق يحمل على الحال لان علم الانسان به حسا وهو الكن **قلت**
انما حمل عليه لان فيه شيئا من المستقبل ايضا ايضاح اعلم انه انكر بعض الفعل الحال لانه لو وجد لدل على حدث في زمان
بين الماضي والمستقبل وذلك الزمن زمن فرد لا يسع فعلا يعبر عنه بوقوعه فيه خصوصا فعل طالت مدته يوما واكثر
والاخبار بوقوعه فيه كذب قال المالكي لانه المقارن وجود معناه لفظه ووجود اللفظ لا يسع وجود معنى الفعل فاجيب
بانه مستقيم ولكن العرب لم يضايق في الزمن الحال بل جعلوا ما قارن الزمان الفاصل بين الماضي والمستقبل وكذى
ما قارن وجود لفظه لوجود جزء من معناه حالا وان حصل ذكر الفعل بيوم واكثر مثلا اطلق الحال على يكتب في زيد
كتب مع ان وجود لفظه قارن وجود بعض الكتابة لا جميعها لاتصال اجزاء الكتابة بعضها ببعض والحال الملبس بها
وكذى الآن ليس المدة المقارنة لنطق الناطق بحسب بل قد يعبر به عن مدة يقع الكون في بعضها وقد يقصد به
المبالغة في القرب قال الله تعالى فالآن باشروهن والمراد به مدة رفع الحرج عن المباشرين في ليالي رمضان
وقال المالكي لما كان بعض مدلول الحال مستانفا ارجوا شبه المستقبل المحض في استيناف الوجود فاشرك معه
في وضع صيغته له ولذا اطلاق المضارع على كل منهما لا يتوقف على مسوغ من خارج بخلاف اطلاق المضارع
على ما اريد به الماضي وبالعكس نحو لم تقم امس وان قمت غدا قمت فلولا لم وان لم يتعلقا بالظرفين واما زمن الحال
فمعلوم ضرورة وانكاره مكابرة ولا يرد على الحد اكرم وتكرم ويرحس الدواء اذا جعل فيه الرجس وبرناء الثوب
اذا خضبه باليرناء وهو الحناء لان المراد من المشابهة وقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين والمعنى المضارع
فعل اشبه الاسم في وقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين بزيادة احد حروف نايت اي بما يزيد فيه احد حروف
نايت الدال على انه مشترك وقابل لتخصيصه وحروف نايت في اكرم وتكرم ونحوهما ليست كذلك وعلم منه ضعف
قول المالكي لا بد من تقييد حروف المضارعة بان يشعر التاء بالحضور والهمزة بانا والنون بنحن والياء بالغيبة لتميز

عن اكرم ونحوه ومذهب الكوفيين واختاره الزمخشري وكسران اللام في نحو ليفعل مخلصه للحال متمسكين بانه لام
الابتداء في الحقيقه واصلها ان يدخل الاسم وانما يدخل الفعل المشابه للاسم لا الاسم لا يكون مستقبلا ولا ماضيا
فيدخل الحال لانه موجود كالاسم ولذا لا يدخل الماضي اذ يمتنعوا ان زيدا لقام باتفاق فيمتنع عندهم ان زيدا
لسوف يخرج **قلت** لو صح هذا لزاد قوة شبه المضارع بالاسم لان نحو رجل يتميز لكل فرد بحرف التعريف
على البدل فاذا كان اللام للحال يخصص المضارع ايضا لكل فرد من مدلوليه بحرف للحال باللام وللاستقبال
بالسين اما اذا لم يكن اللام للحال لا يتخصص الا بالاستقبال بالسين فلا يتم الشبه ونحو قوله تعالى اذا ما مت
لسوف اخرج حيا ينفي كونها للحال وكذا قوله واني لاحمي الانف من دون ذمتي اذا الداني البواهي الاعانة
أهمّا لان احمي عمل في اذا فيكون مستقبلا وهمّ اي سكت عما يكره وقال المالكي اللام جاز ان يدخل المستقبل كقوله تعالى
وان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة وكقوله تعالى واني ليحزنني ان تذهبوا به ففاعل يحزن وهو الذهاب لم يوجد عند
نطق يعقوب بيحزن فيكون ليحزن مستقبلا اذ لا يسبق وجود الفعل فاعله **قلت** عند الزمخشري هي قرينه
اختصاص المضارع بالحال لكن في الآيتين وجد قرينه للاستقبال هي اقوى فلا توثر فيكون لمجرد التوكيد فيهما
تنبيه اذا كان مجرد صيغه المضارع مرجحا للحال فاقتران قرينة الحال بها معينه للحال كاعمال المضارع
في الآن والساعة واقتران لام التوكيد به نحو اني لاحبك ونفيه بليس وما وان كقوله فلست وبيت ارضي بمثلها
وقوله تعالى وما ادري ما يفعل بي ولا بكم وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون **مسئلة** الاكثر على ان
ليس وما وان النافيتين مخلصه للحال وقال المالكي ليس ذلك بلازم لقول حسان في وصف الزبير وما مثله فيهم
ولا كان قبله وليس يكون الدهر ما دام يذبل فان معناه ليس في هذا العصر مثله ولا فيما مضى ولا فيما يستقبل
ولقوله تعالى وما يكون لي ان ابدله من تلقاء نفسي ان اتبع الا ما يوحى الي ولقول النابغه في مدح النبي صلى الله عليه وسلم
لدنا فلات ما يغيث نوالها وليس عطاء اليوم مانعه غدا **قلت** من تامل علم ان كلها للحال وتعال المجاز ويعين
المضارع للاستقبال بعمله في ظرف مستقبل وباضافته اليه نحو ازورك اذا تزورني فان اذا معمول ازورك واضيف
الى يزورني فتعينا بهما للاستقبال وباسناده الى متوقع كقوله يهولك ان تموت وانت ملغ لما فيه النجاة من العذاب وبتضمنه
الطلب كقوله تعالى والوالدات يرضعن اولادهن او الوعد كقوله تعالى يعذب من يشاء ويرحم من يشاء
وبدخول احدى الاربعة الناصبة وهي ان ولن وكي واذن ظاهره نحو وان تصوموا خير لكم او مقدره كقوله تعالى
ليبين لكم ويهديكم وكذا باداة ترج او اشفاق كقوله تعالى لعلي ارجع الى الناس لعلهم يعلمون وعسى زيد يقتلني
والفرق بينهما في المعنى ان المرجو ما هو محبوب والمشفق منه مكروه وبالجازم بغير لو الشرطية كقوله تعالى ان يشأ
يذهبكم استثنى ابو العباس اذا دخل حرف الشرط كان نحو ان كنت فعلت كذا تقدر كان فعل كذا فانه لم ينقل معناه
الى الاستقبال وخالفه بعض كما سيجي وبلو المصدرية كقوله تعالى يود احدهم لو يعمر الف سنة وهو الذي حسن
في موضعه ان وبنوني التوكيد ويصير المضارع بدخول ربما فيه ماضيا كما يصير ماضيا بدخول لو الشرطية تقول ربما
يقوم زيد اذا قلت قيامه ولا يدخل الماضي لفظا لان رب يختص بالاسم فاذا دخلت الفعل كفوها انما ادخلوا المضارع
الذي اشبه الاسم لئلا تبعد عن بابها كثيرا **تنبيه** قال الزمخشري وغيره ان لا النافية اذا دخلت المضارع

يخصصه بالاستقبال لقول سيبويه اذا قيل هو يفعل وهو في الفعل فنفيه ما يفعل واذا قيل هو يفعل ولم يقع الفعل
فنفيه لا يفعل قال المالكي لا لا تختص بالمستقبل ولا ما بالحال ومراد سيبويه ان استعمالهما كذلك اكثر لانه بين في
موضع اخر ان ان لنفي الحال وان لن لنفي الاستقبال ولقول سيبويه لا اضد نعم ولا شك انه تصديق لما سبقه ماضيا
او حالا او مستقبلا فلا تختص لا بزمان ايضا **قلت** ليس في كلامه ما يدل على ان مراده ذلك وكون ما لنفي الحال
ولن للاستقبال لا يدل على ان ما ولا ليسا كذلك ولا التي ضد نعم ليست الداخلة على المضارع بل هي الداخلة على الماضي
لان تقدم قولك نعم او لا في جواب سيقوم زيد نعم صدقت ولا صدقت لتضمن ان معنى نعم صدقت ولا ما صدقت ثم قال
المالكي والدليل على ان لا لا تختص بالمستقبل اجماعهم على ان لا يكون زيدا في قاموا لا يكون زيدا مستثنى بمعنى الا زيدا و
المستثنى انشاء فقارن معناه لفظه وما هو شانه حال فلا يتعين للاستقبال ولاجماعهم على وقوع المنفي بلا حث ثاني
الاستقبال نحو ما لك لا تقبل واراك لا تبالي وما شانك لا توافق قال تعالى وما لي لا ارى الهدهد وقال الشاعر
كانك لم يكن بين اذا كان تلاق ولكن لا اخال تلاقيا **قلت** المستثنى جزء الكلام فلا يوصف بالانشاء ولا بالخبر
ولين سلم فانه خبر ولا يكون خارج عن اصله لا انحصار معنى لا فلا يثبت به شي وانما لم يخلص لا يفعل وغيره من المذكورات
للاستقبال لان ههنا قرينه للحال اقوى منها فصرفت المذكورات الى الحال والمتفرع عن اصله لعارض لا يخرج عن اصله
قال فالهمزة للمتكلم مفردا والنون له مع غيره والتاء للمخاطب وللمؤنث والمؤنثين غيبة والياء للغائب غيرهما
أقول اخذ يبين معاني حروف المضارعة وانها انما يكون كذلك باعتبار كل حرف بمعانيها المخصوصة فان
صورها فقد يوجد في اول غير المضارع لكن لا لمعانيها المخصوصة اذا كانت للمضارع فان اكرمت اوله همزة
لكنها ليست للمتكلم لثبوتها اذا كان للغائب والمخاطب فلا يكون اكرم بالهمزة مضارعا بخلاف همزة انصر فانها
لا تثبت اذا كان لغير المتكلم والنون له مع غيره واصلا ذلك للغير والكثير ويدخل فيه الواحد المعظم اي يذكر المضارع له
بالنون لان الغالب انه يتكلم عن نفسه وغيره لان اتباعه يشاركونه في غالب اموره والتاء للمخاطب مطلقا والمؤنث
الغائبة والمؤنثين الغائبتين وهذا اولى من قول الزمخشري وللمؤنث الغائب لانه ان اراد به المؤنث مطلقا
اي جنسه فهو باطل لقولهم يضربن بالياء للنساء وان اراد به المفرد فهو باطل لقولهم المرتان تضربان والياء للغائب
غير المؤنث والمؤنثين وهذا ايضا اولى من قول الزمخشري الياء للغائب وتقريره كما مر في قوله التاء للمؤنث الغائب
وانما زيد هذه الحروف لان الاصل ان يزاد حروف العلة لخفتها ولذا زيدت للاعراب وغيره واذا تعين زيادتها
في الاول اذ لو زيدت اخرا لحذفت بالجوازم تعذر زيادة الالف فعوض عنها الهمزة لمقاربتها مخرجا وكذا زيادة
الواو اذ لو زيد لاجتمع واوات في مضارع نحو وعد اذا عطف بالواو فابدل منه التاء لقربها مخرجا وخفاء ولذا
قيل في وتعد اتعد وخص الهمزة بالمتكلم ليجبر قلة وقوعه ثقلها ثم احتيج الى حرف اخر ليدل عليه مع غيره لدفع
اللبس ومراعاة لما روعي في ضميره من نحو انا ونحن فاتي بالنون لانه يشبه حرف علة خفاء وغنة الا انه اول نحن كما
ان الهمزة اول انا ثم خص التاء بالمخاطب لانه حرف صحيح والمخاطب اقوى من الغائب فبقي الياء للغائب ○
قال وحرف المضارعة مضموم في الرباعي مفتوح فيما سواه **أقول** الاصل في حركة حرف المضارعة الفتح
لانه اخف ولانه يلزم كسر الياء ولذا صح الياء من كسر حرف المضارعة وانما ضم حرف مضارعة الرباعي اي ماضيه

على اربعة احرف وهو اربعة ابواب الافعال والتفعيل والمفاعلة والفعللة خوف اللبس في بعضها ثم حمل البواقي
عليه فان المضارع اضرب ينبغي ان يكون يأضرب الا انه يقال للمتكلم أاضرب واجتماع همزتين ممتنع ولم تقلب
الثانية واوا وان اقتضا القياس لانه يلزم قلبها في حال دون حال فحذف منه ثم حذف من اخواته ليجري الباب
على سنن واحد فنحو اضرب وتضرب فلم يعلم انه مضارع أضرب ام مضارع ضرب فضم حرف المضارعة للفرق ثم
ضم حرف مضارعه كل ما كان ماضيه على اربعة احرف حملا عليه لتوافقهما له في الماضي حروفا وحركة وسكونا وانما
ضم الرباعي دون الثلاثي لان الثلاثي هو الاصل والرباعي فرعه فالفتح الذي هو الاصل بالاصل اليق والضم
الذي هو الفرع بالفرع اولى او لان الرباعي اقل فخص الضم به ليجبر قلته وقوعه ثقل الضم فلا يكثر الثقل **فان قيل**
قد ضم في غير الرباعي وهو قولهم اهراق يهريق واسطاع يسطيع اجيب بانهما ليسا من اسماء الافعال مع ان
معناهما معنى الرباعي فوجب ان يحكم ان اصلهما اراق يريق واطاع يطيع فزيد الهاء والسين فيهما على غير قياس
وهما بالحقيقة رباعيان فبقيا على اصلهما وهو ضم حرف المضارعة **قال** ولا يعرب من الفعل غيره اذا لم يتصل به
نون تاكيد ولا نون جمع مونث **اقول** اعرب المضارع لما ذكرنا في اول الكتاب من مشابهته الاسم ولم يوجد
تلك المشابهة ولا شي اخر في سائر الافعال توجب اعرابه فبقي على بنائه والمضارع المتصل به نون التاكيد يكون
مبنيا قالوا لانه لو اعرب فاما ان يعرب بالاعراب على ما قبل النون فيقال في المفرد يضربن بالضم تشتبه بالجمع فلا يعلم من هو له
ولو اعرب على النون وهو تشبه التنوين لكان اعرابا على ما تشبه التنوين وكما يمتنع الاعراب عليه لانه لا يكون اعراب
كلمة على اخرى ممتنع على ما اشبهه **قلت** فيه نظر لانه اذا اعرب لا يحذف نون الاعراب في الجمع بل يقال
يضربونان فلا تشتبه والاولى ان يقال نون التوكيد كجزء من الفعل مع الضمير المستتر ولذا قيل لم يغزون كما قيل
لم يغزوا ويكون كالف يفعلان فلا يوتى بالاعراب قبله كما لم يوت به قبل الالف ولا بعده لانه تشبه التنوين
ولا يكون الاعراب بعده ولا عليه لانه يتحرك الخفيفة وبضم الثقيلة ويسكن في الجزم وكلها خلاف وضعه واذا لم
يعرب المفرد لم يعرب غيره لانه فرعه ولانه لو اعرب لا يبقى النون بعد الالف والواو والضمير لا محالة فيصير باجتماع
النونين اثقل من جمع المونث الموكد فلا يلزم من تحمله فيه تحمله فيها ولان تحمله فيه لضرورة امتناع حذف نونه
لانه فاعل ولا امتناع من حذف نون الاعراب وكذا المتصل به نون جمع المونث لانه يمتنع ان يعرب بالحركة
للاتخالف اخواته من نحو تضربان وتضربون فان اعرابها بالحرف ولانه يمتنع ان يكون الحركة على النون لانه اسم مبني
في ذاته فلا يعرب باعراب غيره ولا على ما قبله لانه كجزء من الفعل المتصل به فلا يتقدم الاعراب عليه بدليل يضربان
ويضربون واسكن ما قبله لئلا يتوهم ان حركته اعراب ولا يرد ضاربك فان المضاف اليه ايضا كجزء المضاف ويتقدم
اعرابه عليه لان جرسه المرفوع المتصل بالفعل اقوى لفظا ومعنى من جرسه المجرور المتصل بالاسم بدليل اسكان
ما قبله نحو ضربت وكذا بالحرف لانه يمتنع ان يوتى به قبل النون الضمير لما مر وكذا بعده لانه حاجز حصين
لتقويه بالحركة بخلاف الضمير في يضربان ويضربون ولانه يكون بالنون فيلزم ثقل اجتماع النونين لامر استحساني
بخلاف اجتماع نوني التوكيد مع النون الضمير لانه لامر معنوي ضروري وقول الحاجبي او ضمير بنيه **فان قيل**
اترك الاعراب لامر استحساني **قلت** نعم اذا اعراب المضارع لاستحساني ايضا **فان قيل** يكون الموكد بالنون

والداخل فيه نون جمع المونث معربين تقديرا كما يكون ام مبنيين ولهما محل من الاعراب كالمضمر والماضي الواقع شرطا
لوجود مانع اعرابها ام لا محل لهما كالحرف وغير المركب والله التوفيق **اقول** الماضي مع كونه مبني الاصل اذا
وقع شرطا او جوابا له يكون مضارعا معنى لان الاصل فيهما ان يكونا مضارعين فيكون مجزوما محلا لا من حيث
انه ماض بل من حيث انه في محل ما اصله الجزم كما ان الجملة اذا وقعت موقع المفرد ويحكم عليها بان موضعها
من الاعراب اعراب ذلك المفرد فان موضع ابوه قايم في قولك زيد ابوه قايم رفع فيعلم منه ان الاعراب الاستحساني
بعضه محلي كالاعراب الاصلي اما الموكد بالنون ومدخول نون جماعة النسا فليسا معربين تقديرا لانه انما يقدر
الاعراب اذا اتصف محله بصفة ناشئة منه من سكون وكسرينا في وجوده لفظا ولم توجد تلك الصفة فيهما
وانما منع الاعراب عنهما ما مر وهو امر معنوي خارج عن محل اعرابهما ولذا لم يقل ان اعرابه تقديري فيكونان مبنيين
ثم قال كثير ان لهما محلا من الاعراب فيضربن في هل يضربن محله رفع وفي هل تضربن لن يضربن محله نصب
وفي لم يضربن جزم وبه يشعر قول الزمخشري فانه قال اذا اتصل به نون جماعة المونث لم يعمل العوامل فيه لفظا
مراده فيعمل محلا لوجود سبب الاعراب وهو الشيوع والتخصص بالحرف مع وجود المانع فيكون كالمضمر ويحتمل ان
يقال ان اعرابه ليس ذاتيا لانه ليس للدلالة على المعنى بل عارض لشبه عارض فاذا وجد ما منعه لفظا لا يقدر
محلا اذ ليس مقتضى ذاته حتى يجب ان يحافظ عليه بوجه ما ولانه انما يكون الاعراب محليًا اذا كان في محل معرب
يكون الاصل ان يكون ذلك المعرب في ذلك الموضع كالماضي الواقع شرطا وليس الاصل ان يقع خبر الهندات ونحوها
يضرب دون يضربن ولا ان يقع خبر ان زيدا لن يضرب دون يضربن **قال** واعرابه رفع ونصب وجزم
اقول دخله الرفع والنصب لا لان مدلولهما فيه مدلولهما في الاسم فان الفعل لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولكن
لمشابهة عاملها فيه لعاملها في الاسم فان اصل العامل المعنوي للاسم هو تجريده عن العوامل اللفظية العامل في المبتدا
وُجد في الفعل وهو تجرده عن الناصب والجازم نحو يضرب فيرفع به ومن عوامل النصب في الاسم ان المخففة فان
ان الناصب للفعل مثلها لفظا وكذا معنى لكونهما مصدريتين فنصبه فاشتركا في الرفع والنصب ولما تعذر وجود عامل
الجر فيه اما المضاف فلانه لا يضاف الى نفس الفعل لما مر واما حرف الجر فلان وضعه لافضاء فعل ومعناه
الى اسم لمعان من الغاية والملك والتبعيض لم توجد المعاني الا فيه **فان قيل** نفس عوامل الرفع والنصب للاسم
لم يدخل الفعل بل دخله اشباهها وجعلت عاملة فيه فهلا ادخلت الجر فيه بالاداة شبيهة بالاداة الجارة
للاسم اجيب لما اتسع في الرفع والنصب في الاسم فان عاملها فيه حقيقي في ضرب زيد عمرا ومجازي في ان زيدا
قايم اتسع فيهما واستاني في الفعل بعوامل شبيهة بعواملها في الاسم ولم يتسع في الاسم في جره فانه ليس الا بحرف الجر
او بالاضافة فلما لم يتسع في الجر في موضع الاصلي وهو الاسم لم يوت به على الاتساع في غيره باداة شبيهة
باداته في الاسم فاذا امتنع ان يدخل الفعل عوض عنه الجزم واختص به **قال** فالصحيح المجرد عن ضمير
بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطبة المونث بالضمة والفتحة والسكون مثل يضرب والمتصل به ذلك بالنون
وحذفها مثل يضربان ويضربان ويضربون ويضربين والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا والفتحة لفظا والحذف
اقول اعراب المضارع اما لفظي او تقديري واللفظي اما بالحركة او بالحرف وحذفها فاخذ يبينها

باعتبار مواضعها كما فعل مثله في الاسم وقال فيما المفرد المنصرف الى اخره اى من اى فعل اعرابه تقديرى واى فعل اعرابه
بالحركة واى اعرابه بالحرف وكيف يكون كل منها فقال كل فعل صحيح وهو ما لا يكون آخره حرف علة اذا كان مجردا عن ضمير
بارز مرفوع فرفعه بالضمة لفظا ونصبه بالفتحة لفظا وجزمه بالسكون نحو زيد يضرب ولن يضرب ولم يضرب وبالضمير البارز
المرفوع وان لم يكن للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث ذكرها تنبيها لمحالة والمضارع المتصل به ذلك اى الضمير البارز المرفوع
على اختلاف انواعه من التثنية والجمع للمذكر والمخاطب المؤنث يرتفع بالنون وينتصب وينجزم بحذفها نحوهما يضربان ولن
يضربا ولم يضربا وكذى هم يضربون وانت تضربين وقوله لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار شاذ الصليفا
ووجهه تشبيه لم بلا وكذى قوله ان تهبطين بلاد قوم يرتعون من الطلاح كما لم يعمل ان ان مخففة عند البصريين
قلت يكون حرف التنفيس محذوفا وهو شاذ قيل يلزم من اطلاق قوله والمتصل به ذلك النون وحذفها ان يعرب
جمع المؤنث والتثنية والجمع المذكرين بالنون **قلت** لا لانه يعلم من قوله المتقدم اذا لم يتصل به نون تاكيد ولا نون
جمع مؤنث انهما لم يرادا وانما اعرب المتصل به ذلك بالنون لان المضارع اذا اتصل به الف الضمير او واوه او ياوه صار بازيد
وضاربون وضاربين صورة ومعنى فارادوا ان يجرى مجراهما في اعرابهما بالحرف وحروف المد المتصل بالمضارع ليست اعرابا لعدم
اختلافها باختلاف عوامل الافعال ولا علامات لتثنية الفعل وجمعه لانه لا يثنى ولا يجمع فتعين انها ضماير وتعذر ان
يوتى بحروف علة للاعراب لالتقاء الساكنين فاتى بحرف شبيه بحرف العلة وهو النون وجعل اعرابا والحق بهما المخاطبة
لشبهها لهما من حيث لحق باخرها حرف علة هي ضمير جعل اعرابها بالنون نظاما شبه النون التي جعلت اعرابا بالحركة
التي هي الاصل في الاعراب ناسب في الرفع وجعل حذفها علامة للجزم ولم يوجد للنصب شي فحمل على الجزم كما حمل في الاسم
نصب التثنية والجمع على جرهما وقيل لا امثلة الخمسة يستحق الاعراب لوجود موجبه فيها بلا مانع ويمتنع ان يجعل
اعرابها على الضماير لانها مستقلة بذاتها فلا تعرب باعراب غيرها بخلاف جاني رجال الا زيد ولا على ما قبلها لانه
استغل بحركات تطلبها ادعاء ان يكون ما قبلها من جنسها فتعذر ان يعرب بالحركات وكذى بحروف المد لانه تتوالى
ساكنان فاتى بالنون لانه يشبه حروف العلة اذ يبدل منه الالف نحو ولت ربيا ولو لا مشابهتها الكان ابداله في الوصف
بها دون غيرها حكما ولانه يدغم في الواو والياء والادغام دليل قربها مخرجا او صفة ولانه بدل من الواو في صنعاني
ويبدل منه الياء في اناسي ولان غنته كمدها وجعل اعرابا واحترز بالضماير المرفوعة بالفعل لانها كاجزائه لما مر
وعلامة للرفع لانه اسبق واقوى وحذفه جزما لانه نائب عن الضمة فيحذف حيث يحذف وكذى نصبا حملا على الجزم
الذي هو في الفعل كالجر في الاسم وقد جعل فيه نصب صيغ يشبهها الامثلة الخمسة لفظا على جرها فنعل فيها كذلك فيكون
حذفه علامة للنصب والجزم وحرك لالتقاء الساكنين وليس محل الاعراب والا لم يحذف بالجازم والناصب والمعتل الواوي
واليائي اى آخره واو او ياء جعل رفعهما بالضمة تقديرا اى بحذف الضمة منهما لانها عليهما مستثقلة كما في القاضي فيقال يغزو
ويرمى ويعطى مرفوعة واعرابها تقديرى بالضمة وجعل نصبهما بالفتحة لفظا لخفتها فيقال لن يغزو ولن يرمى وجعل
جزمهما بحذف الواو والياء فيقال لم يغز ولم يرم لما ثبت في كلامهم في غير هذا المحل ان يحذف للجزم ما هو اخر المرفوع
كالحركة والنون من نحو يضرب ويضربان وحروف المد كالحركات مخرجا وحكما في عدم تحمل الحركة خصوصا في الآخر
ولذا سقط اخرها في نحو رمى ويغزو في الوقف وقال ابو بكر الدواء باحد الفضلة فاذا لم يجدها اخرجا البدن فكذلك الجازم

وقيل الجازم حذف الحركة المقدرة لان عمله حذف علامة الرفع ثم سقط الحرف للفرق بين المجزوم والمرفوع وعليهما
الم ياتيك والانباء تنمي فاجاب الاكثر بانه اشبع كسرة التاء بعد حذف الياء والمعتل بالالف نحو يرضى رفعه ونصبه
بالضمة والفتحة تقديرا كما مر في باب عصى وجعل علامة جزمه حذف الالف لما مر في المعتل بالواو والياء **تنبيه**
لا يحذف حرف علة مبدلة من الهمزة نحو لم يخطئ ولم يقرا **قال** ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم مثل
يقوم زيد **اقول** ليس عامل الرفع حرف المضارع لانه جزؤه ومذهب البصريين ان رافعه معنى وهو وقوعه
موقع الاسم وهو امر معنوى لا لفظى فاشبه الابتداء الذى هو عامل رفع المبتدا **قلت** الصواب ان رافعه
وقوعه موقع الاسم المرفوع في اصله ومذهب الكوفيين رافعه تجرده عن الناصب والجازم واختاره المالكي وقال
الحاجبي قول الكوفيين اقرب واسهل على المتعلم مما ذهب اليه البصريون لانه سالم عن اعتراضات مشكلة واردة
عليه محتاجة الى اجوبة عنها **قلت** لا تعدل عن الحق لوعورة مسلكها قال الحاجبي ايضا وقوعه موقع الاسم الرفع
دون النصب والجواب وقال جماعة لو كان علة رفعه وقوعه موقع الاسم ينبغي ان ينصب اذا وقع موقع اسم منصوب
ويجر اذا وقع موقع مجرور نحو علمت زيدا يضرب ومررت برجل يضرب واجيب بان وقوعه موقع الاسم لما صار عامل
الرفع لم يزل عنه اذ المعلول لا يتخلف عن علته وبوقوعه موقع منصوب لا ينفك عن وقوعه موقع الاسم وايضا
لم يصر منصوبا وان كان الاسم الذى هو في موقعه منصوبا لان عوامل الاسماء لا اثر لها في الفعل فلا يتغير اعرابه باختلاف
عوامل ما هو في موقعه وقال المالكي ما ذهب اليه البصريون يستفضى بجعلت افعل وهلا تفعل ورايت الذى تفعل
وما لك لا تفعل فانه مرفوع في هذه المواضع مع ان الاسم لا يقع فيها فلو كان رافعه ذلك لم يرفع في المواضع بلا رافع
ولما بطل هذا تعين ان رافعه التجرد **قلت** افعل في جعلت افعل واقع موقع الاسم المرفوع في اصله لانه خبر
المبتدا في الاصل واما عدل عنه الى الفعل لعروض صيرورته متعلقا للافعال المقاربة المقتضية للاستقبال او
الحال كما ياتي والعارض لا اعتبار له وقد جاء بعضه على الاصل كقوله فابت الى فهم ولم اك آئبا وكقول الزباء
عسى الغوير ابؤسا وكذى يمتنع ان يقع ما بعد هلا الاسم لصيرورته هلا التحضيضية متضمن الامر وما عرض
بسبب عارض لا يعتبر والا يكون يرضعن في قوله تعالى والوالدات يرضعن امرا لا مضارعا لان معناه فيطلب ضعف
ويفعل في ما لك لا تفعل في موضع الاسم اذ المعنى ما شكل الفعل الا انه منع من التلفظ به وجود لا النافية للفعل وكذى
في الذى تفعل في موضع المفعول **قلت** لو قالوا عامل المضارع لا بد وان يشبه عاملا في الاسم فقد وجد التجرد
عاملا في المبتدا ولم يوجد وقوع شيء مقام شيء عاملا في اسم اصلا لكان قويا واعلم ان النحاة قالوا الفعل يختلف صيغه
لاختلاف معانيه ماضيا ومضارعا وامرا فاستغنى به عن الاعراب بخلاف الاسم فانها تعتوره وهو على صيغة ولما
اعرب المضارع لشبهه بالاسم فالمقتضى لاعراب الاسم مطلقا اعتوار المعاني على صيغة واحدة ولكل نوع نوع
للرفع الفاعلية وللنصب المفعولية وللجر الاضافة والعامل فيه ما به تتقوم انواع المعاني المقتضية للاعراب والمقتضي
لاعراب المضارع مطلقا شبهه بالاسم شيوعا وتخصيصا اذ لم يعتوره معاني وقد ذكر هذا فلا يكون الاعراب
فيه لمعاني يقتضي كل نوع منه اعرابا مخصوصا فلا يعني بعامله ما يعني بعامل الاسم بل يعني بعامله ما يشبه عامل
الاسم بوجه كالامر غير متقوم به مقتض للاعراب اذ لا مقتضى له فيه اصلا **قلت** هذا بعيد عن التحقيق لانه

انما يجعل عامل الفعل معنى بعيدا عن معنى عامل الاسم اذا لم يوجد فيه عامل بمعنى قريب من معنى عامل الاسم ولكن وجد فيه
ما يقارب عامل الاسم معنى اذ وجد فيه ما يصدق عليه انه يقوم بالمعنى المقتضي لاعرابه فلا حاجة الى تجعل عامله ان
ما يشبه عامله بوجه بعيد جدا وتقريره ان المضارع عند التجرد عن العوامل اللفظيه وقع موقع الاسم المرفوع وذلك
يقتضي رفعه لان وقوع الشي موقع غيره انما يكون لمناسبته اياه او يحصل به مناسبته اياه وهي يقتضي ان يتزيا بزيه
فيرفع كما رفع المفعول المقام مقام الفاعل وقد قالوا من دخل ظفار حمّر وهذا الوقوع انما يقوم بتجرده عن ان الناصبة
واخواته وعن لم واخواته اذ لو وقع بعد ان لكان واقعا موقع الاسم المنصوب تقديرا لان ان الناصبة للمضارع
شبيهه بالمخففة فالفعل الواقع بعدها شبيه بالاسم المنصوب الواقع بعد المخففة وليس الاصل فيه الرفع اذ ليس فيه
معنى المبتدا لانه ليس جزا من الكلام بل هو مع ان بجزء جز منه بخلاف سائر مدخولات عوامل المبتدا وكذا حكم
رفعه الاصلي اذ يمتنع العطف عليه بالرفع بخلافه على اسم المكسورة فانه يجوز بالرفع فكانه لم يدخل المبتدا او زال
عنه معنى المبتدا واعرابه بتجرد يحسن في اريد ان تحسن لم يقع موقع الاسم ولو وقع بعد لم لوقع موقع الماضي كما سياتي
فلا يكون واقعا موقع الاسم المرفوع ثبت ان المقتضي الوقوع والعامل التجرد وان ولم لانه يقوم الوقوع فهذ
وهذا يوافق مذهب الكوفيين ويجوز ان يعكس وتقريره ان المضارع اذا تجرد من العوامل اللفظيه تشبه من الاسماء
بالمبتدا او خبره لانه حينئذ يقع موقع الاسم المرفوع وشبهه به يقتضي ان يتزيا بزيه فيرفع فالتجريد يقتضي لرفعه
وهو يتقوم بوقوعه موقع الاسم المرفوع لانه اذا لم يقع موقعه يكون بعد ناصب او جازم فلا يكون مجردا فالمقتضي
التجريد والعامل وقوعه موقع الاسم المرفوع وهذا يوافق مذهب البصريين وهو الصحيح لان التركيب الذي هو سبب
للاعراب الاصلي شرط لمقتضيه وعامله ان يكون شرطا للشبهي فلم يشرط بالتركيب غير معتبر والوقوع المذكور

ينبغي صح

مشروط به اذ المرفوع مشروط به والتجرد من حيث هو لم يشرط به لانه متحقق قبله وكذا اذا جعل عاملا اما
اذا جعل مقتضيا يكون مشروطا به لانه يكون معلولا للوقوع المشروط به فلا يكون اعم منه والعامل علة للمقتضي
اذ جاء في جاء زيد علة للفاعلية المقتضية للرفع فعلى ما تحقق ينبغي ان يجعل الوقوع عاملا حتى يكون التجرد مقتضيا
ومشروطا بالتركيب واصطلاحيا فيكون معتبرا فحاصله ان التجرد اعم من الوقوع فلا يكون علة له ولا معتبرا ه

فان قيل هلا يكون العامل التجرد بشرط الاسناد كما في جز المبتدا وحينئذ لا يتخلف الوقوع عنه **قلت** انقل
كوفي ان بان العامل التجرد مع الاسناد وانما جعل الاسناد في الاسم شرطا لسببية التجرد لسببية التجرد بالفاعل
او الرفع التجرد لان الاعراب في الاسم يزول بزواله لزوال فايدته وهي الدلالة على الفاعلية وذلك مسفهنا اذا
لا يدل اعراب الفعل على معنى يزول بانتفاء التركيب عند البصريين لما مر وبالحقيقة هذا الخلاف متفرع على الخلاف
في ان اعراب الفعل يدل على معنى او لا فان دل عليه يكن العامل في المضارع المرفوع التجرد لدلالة رفعه على وقوعه
موقع اسم مرفوع وان لم يدل عليه يكن العامل الوقوع **فان قيل** ما ذكرتم من التقرير يدل على ان عامل الاسم وعامل
الفعل بمعنى واحد فيصدق عليهما الحد المذكور للعامل في اول الكتاب وقد ثبت ان عامل المضارع لم يدخل فيه وزيفت
ما ذهب اليه الكوفيون **قلت** نعم لم يدخل لانه لم يتقوم به معنى مقتضي للاعراب اصلا كما ذهب اليه الاصحاب
بل لان عامله ليس ما يتقوم به المعاني المقصودة التي لو لم يدل عليها بالاعراب لزم تغير الصيغ لئلا يفوت تلك المعاني

من الفاعلية ونحوها اذ عامله ما يقوم بها امر لفظي شبهي وهو على مذهب الكوفيين ظاهر وهو وقوعه موقع الاسم المرفوع
او المنصوب او المبني الاصل من الماضي ومثال الامر المتقوم بالتجرد وبان ولم واخواتها المقتضي لان يتزيا بزيه
فيكون العامل التجرد وان ولم واخواتها واما على مذهب البصريين ففي الرفع على عكس ما مر اذ التجرد مقتض وهو
قايم بوقوعه موقع الاسم المرفوع لانه ينتفي بانتفايه فيكون الوقوع عاملا واما النصب والجزم فالظاهر انه لا اختلاف
بين الفريقين فيهما اذ المعلوم من كتبهم ان العامل في تحسن في اريد ان تحسن وفي لم تحسن لن ولم فيكون المقتضي وقوعه
موقع اسم منصوب او مبني الاصل من ماض ومثال الامر وهو قايم بان ولم ولا الناهية فيكن عوامل فحل الخلاف المرفوع
ويمكن اجرا الخلاف فيهما ايضا ويقال المقتضي للنصب والجزم عدم التجرد وهو قايم بوقوعه موقع الاسم المنصوب
او المبني الاصل فيكون الوقوع موقعهما عاملا الا ان الوقوع موقعهما قايم في اريد ان تحسن بان وفي لم تحسن بلم فاطلق
العامل عليهما وقالوا العامل ان ولم وسر في كل مجزوم بما يوافقه فيقال الواقع بعد لم ولما يجزم لانه وقع موقع ما اصله
السكون لانه ماض معنى فيتزيا بزيه وما يشبه السكون الجزم والوقوع قايم بلم ولما لانه ينتفي بانتفايهما فيكونان عاملين
وكذا في المضارع الواقع شرطا او جزاء واقع موقع الماضي لان الاصل ان يكونا ماضيين لخفته او للشبه بالامر في الطلب
والاستقبال فيتزيا بزيهما وكذا في امر الغايب شبيه بمثال الامر في الطلب والاستقبال وهو قايم باللام فاللام
عامل **قال** وينتصب بان ولن وكي واذن وبان مقدرة بعد حتى ولام كي ولام الجحود والفاء والواو وفان نحو اريد
ان تحسن الي وان تصوموا والتي تقع بعد العلم مخففة وليست هذه نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم والتي تقع بعد الظن
فيها الوجهان الى آخره **اقول** عمل هذه الاحرف الاربعة في المضارع النصب اما العمل فلاختصاصها به وتاثيرها
في مدلوله مادته وصورته بل بنفسه دالا على الحال الدال هو عليها ظاهرا قبل دخوله فان ان وكي يجعلانه مؤولا بمصدره
ومستقبلا ولن يجعله منفيا ومستقبلا واذن يجعله جوابا وجزاء ومرجحا استقباليته على حاليته كما مر بخلاف ما فانه
لا يجعل المضارع مستقبلا مع انهم قالوا لا يختص بالفعل فيعمل كعوامل الاسم فان عملها فيه لاختصاصها به ولتاثيرها
في المعاني الطاريه عليه من الفاعليه واختيها فلا يعمل حرف الاستفهام لانه يدخل الاسم والفعل وكذا ما المصدرية
اذ يصح اعجبني ما انت صانع اي صنعك لانه لو عمل في واحد منهما يلزم التحكم وان عمل فيهما يلزم تخلف المعلول عن علته
لان اثر العامل في الاسم غير عمله في الفعل لان اثره في الاسم ما يدل على معان طارية عليه وفي الفعل ما لم يدل عليها
ولا السين وسوف لانه لم يوثر في مدلوله المادي اصلا وهذا معنى قولهم لم يحصل لمدخوله به معنى لم يكن له قبل دخوله
فيه لان مدخوله دال على المستقبل بوضعه له قاصد المتكلم به اياه الا انه قرينة يتضح بها ذلك المدلول فلم يوثر فيه
ويعلم منه ان المراد من تاثير الحرف في مدلوله الصوري انه يتضح به مدلوله لا انه يحصل به له معنى لم يكن قبل دخوله
فيه ونقول السين واخواته كاجزاء من مدخولها لان اللام في الرجل مع انه دال على ما لم يدل عليه رجل من التعيين
لانه موضوع لواحد من مدلولاته التي هي في المعنى حقيقه واحدة لا اختلاف فيها ودخول اللام تخصيصه بمعين فاللام
يكون موثرة في مدلول رجل لم يعمل فيه لانه كجز منه لانه صح ان يدل رجل على ذلك المعين اذ صح ان يقصد المتكلم به
الا ان دخوله قرينة توضحه والموضح للشي من حيث ان المعنى المقصود حصل بها كجزيه وجز الشي لا يعمل فيه لانه لو عمل فيه
يكون عاملا في نفسه ولذا لم يعمل حرف المضارعة في المضارع فلان لا يعمل السين من حيث انه اوغل في الجزئية لانه مدخوله

موضوع للمستقبل دال عليه تقصده المتكلم به فهي قرينة تشعر به المدلول اولى والدليل على ان سوف والسين واللام
وكذى قد جزء من مدخولها انه لا يفصل بينها وبين مدخولها بشيء اصلا ويعلم منه ان قد لا يعمل لانه لم يؤثر اذ هو لتوقع او
التخصيص لانه لتقريب الماضي من الحال وقد التي تدخل المضارع وتنقله الى الماضي القريب من الحال لا تعمل ايضا لانها
هي الداخلة في الماضي فدخولها المضارع عارض شاذ وكذى لا يعمل حرف التخصيص لان مدخوله ماض او امر في المعنى وكلاهما اتفاقا
مبني فكان مدخوله ما لا يقبل الاعراب ولانه ركب مما لا عمل له ولا يعملها وان النافيتان لعدم تأثرهما في مدلول ضعيف
مدخولها لانه دال على الحال دلالة راجحة قبل دخولها فيه وكذى لا يعمل لا النافية لانها لم تختص بالمستقبل فلا تؤثر في
مدلول صيغة مدخوله قال الحاجبي والدليل عليه صحة قولك اريد ان لا يقوم ولا يجمع بين حرفي الاستقبال ولذا يمتنع
اريد ان لن تقوم وصح ان يقال يدوم ما وان النافيتان وحرف التخصيص لا يعمل لانها وان اختصت بالفعل لم يختص
بالمضارع الذي هو المعرب واما النصب بها فلان ان شبيهه لفظا وتأولا بان المخففة الناصبة لضمير الشان فنصب
وكي شبيهه بان لانها بمعناها ومصدرية وثنائية وكذى نصب لن لانه مثل ان في اختصاصه بالمستقبل وثنائية
وكذى اذن فانها سابهت ان في انه يحدث شبها للمضارع امران صيرورته جوابا وجزاء وظهور استقباله كما انه
يحدث بان للمضارع امران المصدرية وتعين استقباله وقيل اصل لن واذن لا ان واذا ان قال الحاجبي وهو ضعيف
لانه لا يستقيم ان يوضع لا ان واذا ان موضعهما اذ في لن تاسد وليس ذلك في لا ان واذا ان ليس للجزاء والجواب قلت
للخصم ان يقول حصل بالتركيب معنى لا يفيده اجزاؤها كما في حرف التخصيص عند القائل بتركيبه ولربما وقلما كيس اصل لن لا وقيل حرم
ان لانه يتقدم عليه معمول المنصوب به اذ يصح زيدا لن اضرب ولا يتقدم معمول المنصوب بان عليه اذ لا يصح زيدا ان
اضرب وللقائل ان يقول يجوز ان يزول حكم الاجزاء بالتركيب ولقوم شبه ان بان المخففة واصالتها في هذا الباب ينصب
ظاهرة وكذى مضمرة بعد الحروف المعدودة كما نذكر مفصلة ونصب هذه الحروف اما بابدالها الضمة فتحة نحو اريد ان
تحسن الحق واما بحذفها النون التي هي علامة الرفع كقوله تعالى وان تصوموا خير لكم ولذا ذكرنا مثالا لان ولكونها
مشتركة بين الناصبة والمخففة والزائدة والمفسرة احتاجت الى ما يميز الناصبة عن غيرها لكن تمييزها عن الزائد
والمفسرة ظاهر فذكروا ما يميزها عن المخففة اذا دخلت المضارع والاصحاب ذكروا كلها وقالوا اذا وقعت اول الكلام
فهي ناصبة كقوله تعالى وان تصوموا والواقعة بعد العلم مخففة لانها توافقه في التحقيق فيرتفع المضارع ويوتى فيه
بالسين وسوف ان كان مثبتا وبحرف النفي ان كان منفيا كما سنشرح في الحرف نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم
وقل خلافه كقوله علموا ان يؤملون فجادوا قبل ان يسألوا باعظم سؤل وان وقعت بعد الظن يجوز ان يكون
مخففة فيوتى بالسين ونحوه ويرفع وان يكون ناصبة لان الظن يشبه العلم من وجه دون وجه وقد يستعمل
بمعنى العلم نحو ظننت ان سيقوم وان لا يقوم وما وقعت بعد ما فيه معنى القول دون حروفه مفسرة كقوله تعالى فاوحينا
اليه ان اصنع الفلك باعيننا وان غير هذه المعنى فهي زائدة قال ابو الحسن كقوله تعالى وما لنا ان لا نقاتل
في سبيل الله وانما نصب لان الحروف الزائدة تعمل كقولهم ما جاءني من احد قال المالكي هو وهم لان من الزائدة
تشبه غير الزائدة لفظا واختصاصا فيعمل وان الزائدة لم تشبه غير الزائدة اختصاصا لدخولها الاسم كقوله
كان ظبية تعطو الى ناضر السلم على رواية الجر فلا يعمل الزائدة وان في الاية مصدرية لان ما لنا بمعنى ما منعنا

قلت الحرف الزائد يعمل لما لا يظن انه جزء الكلمة لا لانه تشبه غير الزائدة لفظا واختصاصا ولم يعمل في قوله
كان ظبية لانه ليس موضعها الاصلية ولا يعمل الفعل الزائد لانه لا يظن انه جزء الكلمة **تنبيه** قوله تعالى
احسب الناس ان يتركوا قرئ بالنصب لا غير **قلت** لانه ضعف جهة التحقيق فيه بالاستفهام وقوله تعالى
وحسبوا ان لا تكون فتنة قرئ بالنصب والرفع واوجب سيبويه النصب في نحو ما علمت الا ان تقوم وقال لانه
خرج مخرج الاشارة فكانه قال اشير عليك ان تقوم او ما الراي الا ان تقوم وقد تقع الناصبة بعد العلم شاذا كقوله
تعالى في قراءة بعض افلا يرون ان لا يرجع اليهم بالنصب وكقوله ولقد علموا ان لا يدانينا من خليقته بشر وكذى يشذ الرفع
نشعرا بعد ان الناصبة غير المسبوقة بعلم او ظن كقوله ان تقرآن على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا فانه لم يعمل
ان الاولى تشبيها لها بما المصدرية اما ان في قوله اني زعيم يا نويقة ان نجوت من الرزاح وامنت من عرض
المنون من الغدو الى الرواح ان تهبطين بلاد قوم يرتعون الطلاح مخففة متعلقة بما قبلها وهو اني زعيم لانه في معنى
العلم ولكن سد من جهة انه لم يفصل بالسين ونحوه والرزاح الناقة اي سقطت من الهزال والعرض ما يعرض للانسان
من مرض ونحوه والطلح والطلاح العظيم من شجر العضاه الواحدة طلحة **ولن** تنصب المضارع مطلقا ومعناها
نفي المستقبل مثل لا الا ان لن للتاكيد تقول لا ابرح فاذا اكدت **قلت** لن ابرح وقال المالكي قول الزمخشري
في انموذجه لن لتابيد النفي ضعيف وحامله عليه اعتقاده الباطل ان لا يرى الله تعالى جعلنا الله من اهل الروية
قلت الزمخشري من العدول وشهادة الاثبات مقدم على شهادة النفي فحامل اعتقاده ان لا يرى الله تعالى ثبوت
ان لن لتابيد النفي لا العكس والحق انها لتابيد النفي في الدنيا **وكي** على ضربين الاولى ان تكون مصدرية استقبالية
وهي الناصبة كقوله تعالى لكيلا تأسوا فانها ليست للتعليل اذ لا يجتمع حرفان بمعنى واحد وان تقدرت
بعدها اذ لا يدخل حرف جر على حرف جر وشذ قوله فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء فتعين انها ناصبة مصدرية
والثانية ان تكون حرف تعليل بمنزلة اللام ويذكر فيه جواب لمه فهي جارة والنصب بعدها بان مقدرة ممتنعة
الاظهار وموجب القول به قول العرب في السؤال عن العلة كيمه مثل لمه معنى واستعمالا لحذف الف ما الاستفهامية
اذا دخلته ولحوق هاء السكت عند الوقف تقول كيمه لمن قال تصدقت فلانا فيقول لكي يحسن الي وقال ابو الحسن
في قول النابغة اذا انت لم تنفع فضر فانما يرجى الفتى كيما يضر وينفع كي بمنزلة اللام وما اسم وما بعده صلة
له وذكر ابن المالكي ان ما في هذا البيت مصدرية وشذ دخول كي ايا ها وجعل ابو علي ما في البيت كافة وكي جارة لكونه
لما كرب المعنى خبر من يستحق الضر والنفع من يستحق النفع فعلم انها جارة في كيمه مصدرية ناصبة في نحو قوله تعالى
لكيلا تأسوا واحتمل الوجهان في المجردة الداخلة على المضارع اذا جردت عن اللام وشذ اظهار ان مع كي كقوله اكل الناس
اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا وفي قوله اردت لكيما ان تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع
احتج الشذوذ اجتماع حرفي الجر او حرفي المصدر **تنبيه** كون كي جارة مذهب البصريين ومنعه الكوفيون
وقال الزمخشري لا ارى هذا بعيدا عن الصواب ووجه قوله الحاجبي في الفعل بان قال لم يثبت جرها وقولهم
كيمه يحتمل ان يكون تقديره كي تفعل ماذا كما قدره الكوفيون ولا يثبت به اصل وزيفه في الحرف بان عامل ما الاستفهامية
لا يتقدم عليها سوى الجار اذ يمتنع قولك فعلت ماذا فلا يكون تقدير كيمه كي تفعل ما ذا ولان الف ما الاستفهامية لا يحذف

الافعال وبان معمول الحرف الناصب لا يحذف **قلت** ذكر التقدير باعتبار الاصل اذ كل معمول اصله التناجي
عن عامله ثم قدم ما في كي يشغل ما وصف في الفعل وهاء كيمه للوقف نحو كيمه وقد يحذف معمول الحرف الناصب
والا يلزم ان يكون اذن مشترك الدخول لقوله تعالى انكم اذا مثلهم **فان قيل** التقدير خلاف الاصل **قلت** هو
اولى من لزوم الاشتراك وكلام الحاجبي يدل على ان كي الناصبة للتعليل بل يلزمه اجتماع حرفي التعليل في قوله تعالى
لكيلا تأسوا على ما فاتكم **فايده** اذا ولي كي اسم او ماض او مضارع مرفوع علم ان اصله كيف فحذف فاؤها كقوله
كي تجنحون الى السلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجا تضطرم وزعم ابو علي ان الاصل كما في قوله وطرفك اما جئتنا فاصرفنه
كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر كيما واذن جواب للمتكلم وجزاء لفعله اما تحقيقا كقولك اذن اكرمك لمن قال آتيك
او تقديرا كقولك لمن اكرمني اذن اكرمك لانه في التقدير جواب من سأل عنك ما ترتبط بالاكرام ولذا سمي جزاء وهو ظاهر وهي
وان شابهت ان في حروف امرين لدخولها الخاصة وظهور الاستقبال كما يحدث لدخول ان امران المصدرية والاستقبال
لكنها لما خالفتها في امرين الاول عدم اختصاصها بالفعل اذ قد يليها الاسم كقوله تعالى ولن تفلحوا اذا ابدا وكقوله انكم اذا
مثلهم **تنبيه** لا يبعد في الآيتين تقدير فعل اي اذن تفعلوا ولا يكون مشترك الدخول فلا تقول اصلا والثاني عدم اختصا
بالمستقبل لانها قد يدخل الحال كقولك اذن اصدقك لمن قال احبك فضرب في اعمالها الى تقويتها بامرين افادة الاستقبال
من مدخولها وتصدر الجملة بها او جعلها في حكم المصدر بها وقد ذكرت امثلتها آنفا وانما شرط كون مدخولها مستقبلا لتتم
الشبه بان وانما شرط تصدرها للكلام اذ لو علق وربط مدخولها بما قبلها والتعلق اي الاعتماد ان يقتضي ما قبلها فيما بعدها
عملا كانت كالعدم لان ما بعدها اذا كان مرتبطا بما قبلها قبل توسطها بينهما وبقي الامر في ذلك الارتباط فيكون مجيئها
لمعنى [illegible] بها مع انتفاء المعنى الرابط ما بعدها بما قبلها فلا يعمل ايذانا ببقاء ذلك المعنى بخلاف زيد لن يكرم فان المعنى
الذي كان قبل لن لم يبق معها البتة ونصب مع ان لها التعلق المعنوي بحاله فان ان اذا توسط بين جزئين بينهما تعلق
يلغي جوازا فلان يلغي اذن مع ان تعلقها بما بعدها لفظي اذ اعراب الفعل ليس للمعنى اولى فلا يعمل اذا اعتمد ما بعدها على ما
قبلها فتكون حكم مدخولها لفظا حكمه لو لم توجد بها فيرفع اذا قلت انا اذن اكرمك في جواب من قال آتيك ويجزم اذا قلت
ان اكرمتني اذن اكرمك وكذا يرفع اذا تقدم على الشرط القسم نحو والله ان اكرمتني اذن لا اضربك لان الجواب للقسم لان
الشرط ملغى بتقدمه عليه ومنه قوله لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا اقيلها وغالب الغائها في هذه المواضع
الثلث واذا تاخرت عن الفعل فاولى بالالغاء واذا وقعت بعد عاطف كقولك زيد يقوم فاذن يذهب او واذن يذهب
فان رفع عطف يذهب على يقوم فيكون عطف مفرد على مفرد باعتبار التشريك يجب الغاؤها لان عامل المعطوف عليه متقدم
مقتضى في مدخولها العمل وهو قراءة السبعة في قوله تعالى واذن لا يلبثون خلفك الا قليلا ويجوز اعمالها فيكون عطف جملة على جملة
باعتبار الاستقلال وقرى واذن لا يلبثوا في الشواذ **فايده** يغتفر الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو اذن
والله اكرمك اذ القسم لكثرته ولتاكيد الكلام به لا يعد فاصلا ولهذا فصل به بين المضاف والمضاف اليه كقولهم هذا غلام
والله زيد وفي حكمه النداء والدعاء فرع يجوز نحو ان تاتني آتك واذن اكرمك الجزم بالعطف على الجزاء ويلغى اذن والنصب
فلا يكون معطوفا عليه بل جوابا على الاستئناف والرفع بان يكون ما بعد الواو خبرا معطوفا على الجملة الشرطية لا للتشريك
وتقديره وانا اذن اكرمك وشذ النصب بها في قوله لا تتركني فيهم شطيرا انى اذن اهلك او اطيرا فانها يغتفر ح الاعتماد

واجاب عنه الحاجبي بان تقديره اني اقول اذن اهلك **قلت** ثم يتخلص عنه بد اذا كان الموضع للحكاية وفيه نظر
والا يكون حينئذ معتمدا على اقول وقال بعضهم خبر ان مجموع اذن اهلك نحو زيد لن يقوم وقيل خبر ان محذوف واذا بدله
جواب تقديره وتقديره اني اذل اولا احتمل ذلك اذن اهلك والحق رفع اهلك وجعل اذن بمعنى الآن **فايده**
ليس لان تصدر الكلام فيعمل الفعل او المشتق منه بعدها فيما قبلها **قال** وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله
بمعنى كي او الى نحو اسلمت حتى ادخل الجنة وكنت سرت حتى ادخل البلد واسير حتى تغيب الشمس فان اردت الحال تحقيقا
او حكاية كانت حرف ابتداء فترفع وتجب للسببية نحو مرض حتى لا يرجونه ومن ثم امتنع الرفع في كان سيري حتى
ادخلها بالناقصة وامرت حتى يدخلها وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة وايهم سار حتى يدخلها **اقول**
ذهب البصريون الى ان نصب المضارع بعد هذه الحروف بان مقدرة وصارت هذه الحروف عوضا عن ان لفظا اما تقديرها
بعد اللام وحتى فان معنى اللام وحتى المنصوب بعدهما المضارع معنى اللام وحتى الجر وبعدهما الاسم فهما عامل الجر فيعملان
لا يعمل في الآخر بل لا يدخله لاختلاف مقتضى عاملهما فوجب ان يقدر الفعل المنصوب الداخل هما عليه اسما بتقدير مصدري ناصب
ولا يجعله اسما الا حرف مصدري وهو ان وما وكي اذ ان لا يدخل الفعل بعد تقديرها لانها لا يعمل ظاهرة فان لا يعمل
مقدرة اولى وكذا تقدير كي اما بعد اللام فلاجتماع حرفين بمعنى واما بعد حتى فلما سيجيء فتعين تقدير ان وذهب
الكوفيون والجرمي والفراء الى ان نصب المضارع بنفس هذه الحروف لما عمل اللام فلانها بمعنى كي واما حتى التي للغاية
فلانها بمعنى الى كما و واما الواو والفاء فلانهما ليسا للعطف لمخالفة ما بعدهما لما قبلهما وعبارتهم النصب على الصرف و
الخلاف وساعدوا ليه في الفاء قالوا لم يقدروا ان لقوله عنا تبني ام عمرو ولم اكن جعلا لتهما ما دمت حيا لا امحا فانه
تقدم معمول لا امحا وما من صلة ان لا يتقدم عليها واجاب البصريون بان جعلا لتهما معمول فعل محذوف لدلالة لا امحا المذكور
عليه وعدم تقديرين محتمل ولا يثبت اصل محتمل في حروف تقدر بعدها ان وحتى الجارة نحو اسلمت حتى ادخل الجنة
وكلمت الامير حتى يامر لي بشيء فان حتى هذه ليست عاطفة لان شرطها ان يكون ما بعدها جزءا من ما قبلها ولذا نصب
بعدها لا يكون ابتدائية لان نصب ما بعدها لا يكون بها لانها ليست عاملة ولا بان مقدرة لانها مع ما بعدها ماول
بمفرد وما بعد حتى الابتدائية جملة فتعين ان يكون جارة وهي لا تدخل الفعل بل الاسم مشترك الدخول فلا تعمل في احد
القبيلين فتعين نصب ما بعدها بتقدير مصدري ناصب وتعين تقدير ما وان المصدرية لما مر وكذا تقدير كي لانه
لم يثبت تقديرها اصلا وثبت تقدير ان لمجيء اظهارها بعد اللام ولما مر انها الاصل في النصب فتعين تقديرها ويسمى هذا
تنقيح المناط عند الاصوليين وعلل الحاجبي بانه يتعذر تقدير كي في مثل سير حتى تغيب الشمس لفساد المعنى
يعني انها تقتضي السببية ولا سببية هنا **قلت** هذا على توهم ان كي يلازم التعليل وما بعدها المنصوب
قد يكون غاية لما قبلها فيحصل انتهاؤه بابتدائه فيكون حتى بمعنى الى كقوله تعالى لن نبرح حتى يرجع الينا موسى وقد
يكون تعليلا له وحينئذ لا يجب ان يمتد انتهاؤه الى ابتدائه فيكون حتى بمعنى كي ويعرف بان يصح ان يوضع في موضعه
كي وحينئذ قد يكون السبب واقعا والمسبب مترقبا وقد يكونان مترقبين نحو اسلمت حتى ادخل الجنة وجد حتى
تغبط ذا الحسد ولكن الفعل بعدها في الحالين مستقبلا بالنظر الى ما قبلها حتى ينصب يعني يكون مترقبا تحقيقا وكما
هو ان يكون مترقبا بالنظر الى ما قبله وان صار ماضيا عند الاخبار به فان كان حالا تحقيقا او في حكم الحال يجب الرفع

لامتناع تقدير أن انفا حتـــه في مسايل ثمان لان ما بعد حتى اما مستقبل او حال كل منهما اما حقيقي او حكمي
كل منها اما سببي او لا اربع منها واجبة النصب واثنتان واجبتا الرفع واثنتان ممتنعتان فالاربع الواجبة النصب
ان يكون ما بعدها مستقبلا حقيقيا او حكميا كل منها سببيا او غير سببي ولا يخفى انه اذا كانت السببية لا يجب
الاستقبال والا يجب وقد ذكرنا مشروحين مع امثلتها انفا مثال الاولى قولك سار امس قريبه ليدخل البلد مثلا
اسير حتى ادخل الثانيه قولك حين تسير في النهار اسير حتى يغيب الشمس الثالثه قولك بعد ان سرت من القرية ورايت
زيدا في الطريق ودخلت البلد كنت سرت حتى ادخل البلد رايت زيدا فان الدخول وان تقضى لكنه وقت السير
المفعول لاجله كان مترقبا فقصدك الاخبار بالسير لدخول مترقب عنده غير متعرض لحصوله فهو مترقب بالنسبة
الى السير الحاصل قبلها الرابعة قولك بعد سيرك بالنهار وغيبوبة الشمس سرت امس حتى تغيب الشمس رايت زيدا
فان الغروب وان تقضى لكنه حال سيرك كان مترقبا فنصب فيهما بان مقدرة او حتى جاره ولا مانع من تقدير ان والاثنان
الواجبتا الرفع ان يكون ما بعد حتى حالا اما حقيقيا او حكميا وما قبلها سببا له فيهما مثال الاولى قولك حين تدخل البلد سرت
حتى ادخل البلد الثانيه قولك بعد الدخول وقد رايت زيدا حالة الدخول سرت حتى ادخلها رايت زيدا فان الدخول وان
وقع سيما تضاقك به في حيزك فهو حال حكما بسبب تقديرك حال الخبر اتصافك به ومنه قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول
اذا جعل حكاية حال ماضية وانما رفع فيهما لامتناع تقدير ان لانها نص في الحالية ووجب حينئذ السببية اي يكون ما قبل
حتى سببا لما بعدها اذا كان ما بعدها حالا اما اذا كان مستقبلا فانه لا يجب السببية بل نصب سواء وجد السببية
او لا وانما وجب السببية هنا لانه اذا رفع صار الكلام جملتين لان حتى حينئذ ابتدائية وفات الجزئية الحاصلة حالة النصب
يعني اذا كان حتى جارة يكون مع ما بعدها جزءا مما قبلها فيرتبط به لاحتياجه اليه واذا كانت ابتدائية فاتت الجزئية
فالتزموا السببية للربط فيكون الاتصال المعنوي عوضا عما فات من الاتصال اللفظي وعلم مما مر امتناع الرفع بعد
الاستفهام والنفي لان ما بعدهما مستقبل قطعا وحتى الابتدائية تفيد مع كونها داخلة على الجملة معناها الذي هو الغاية
اما في التعظيم كقوله فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل اي احمر واما في التحقير كقوله
فيا عجبا حتى كليب تسبني اي على حقارتهم واذا دخلت حتى الابتدائية الجملة الاسمية يكون جزء من الجملة مشتقا مما
قبلها لفظا او تقديرا للربط نحو مر بالقوم حتى زيد مر وربه والاثنان الممتنعتان ان يكون ما بعدها حالا حقيقيا
او حكميا ولا يكون ما قبلها سببا له فيهما مثال الاولى قولك حين الغروب سرت حتى تغيب الشمس والثانيه قولك بعد غروبها
وقد رايت زيدا وقت الغروب سرت حتى يغيب الشمس رايت زيدا وانما امتنعا لامتناع النصب لانه يمتنع تقدير ان
لمنافيها الحال ولامتناع الرفع لانتفاء السببية ومن ما عد الرفع قولهم مرض حتى لا يرجونه وشرب الابل حتى يجي
البعير يجر بطنه لان المقصود من انتفاء الرجاء وجر البعير بطنه حصول شدة المرض وكثرة الارتواء ولا يحصلان
اذا كان انتفاء الرجاء وجر البعير بطنه مستقبلين فيكونان حاضرين وان كان سببهما ماضيين وقرى قوله تعالى وزلزلوا
حتى يقول الرسول بالنصب على ان يكون القول مترقبا حالة الزلزال وحينئذ جاز ان يكون بمعنى كي فيجب السببية ولا يجب
الاتصال وجاز ان يكون بمعنى الى فيجب الاتصال ولا يجب ان يكون الزلزال سبب القول وبالرفع على حصول وجود القول
على حكاية الحال مسببا عن الزلزال **تنبيه** قالوا حتى الجارة اذا كان بمعنى الى يقع بعدها الاسم والفعل

غاية
المؤول به فتكون غاية اي يكون ما بعدها غاية ما انتهى الفعل الذي قبله به نحو اكلت السمكة حتى راسها وصمت اليوم حتى
الفطر او غده نحو اسير حتى يغيب الشمس وان كان بمعنى كي لا تقع بعدها الا الفعل نحو اسلمت حتى ادخل الجنة ويمتنع
حتى دخول الجنة وقال الجزولي قول النحاة حتى تكون بمعنى كي مجاز اذ لم يقل احد منهم انها للعلة بل قالوا هي للغاية
ونحو قولهم كلمته حتى يامر لي بشي واسلمت حتى ادخل الجنة تقديره وكلمته حتى يامر لي واسلم حتى ادخلها فتكون بمعنى
الى وانما حذف الكلام واسلم للقرينة ومعنى ان غايتها الشي اخره او ما هو جزء منه والمستقبل ليس جزء من الماضي فلا يكون
غايته فتقدر ما هو غايته والتقدير اولى من الاشتراك ثم قال وعليه يصح عندي ان يقع بعدها الاسم نحو اسلمت
حتى دخول الجنة اذ تقديره واسلم اي ابقى عليه حتى دخولها ثم قال مفرعا على قوله كانت حرف ابتداء فيرفع
اي لاجل انه اذا اردت الحال كانت حتى حرف ابتداء ولا يكون ما بعدها جزء مما قبلها امتنع رفع ما بعد حتى في
قولك كان سيري حتى ادخل البلد اذا كان كان ناقصة لانك اذا رفعت ادخلها كقصدك الحال لا تكون حتى
وما بعدها جزء مما قبلها بل يكون هي ابتدائية وما بعدها جملة مستقلة فيبقى كان الناقصة بلا خبر اذ لا يصح
ان يكون خبرها ادخلها للفصل بحتى الابتدائية المقتضية للاستقلال ما بعدها فلا تقع بعدها الخبر المقتضي لجزئيته
ما قبلها او لخلوه عن الضمير الراجع اما ان زدت شيا وجعلته خبرا يصح الرفع كقولك كان سيري امس حتى ادخلها
او كان سيري سيرا شديدا حتى ادخلها او اردت به كان التامة لانها لم يحتج الى الخبر وكذا قال مفرعا على
قوله ويجب السببية واسرت حتى تدخلها اي ولاجل انه اذا قصد الحال ورفع يجب السببية امتنع اسرت حتى
تدخل البلد بالرفع لانه اذا رفع يكون حالا فيكون محققا وما قبلها سببا فيلزم ان يكون المسبب محققا وقوعه وسببه
مشكوكا وقوعه ومستفهما عنه والحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع سببه ممتنع فينصب فيهما ويكون
حتى لمجرد الغاية ويجوز ان يقال ايهم سار حتى يدخلها بالرفع والنصب وكذا كم سار وكيف سار واين سار ومتى
سار حتى دخلها لان السير محقق فيها والمسؤول عنه صاحبه وصفته ولا منافاة بين تحقق السير الذي هو سبب
الدخول وبين الشك في تعين صاحبه او في صفته **فائدة** يقع كثيرا اداة الشرط بعد حتى التي للغاية فان كان
الاداة ظرفا كمتى واذا فالفصيح ان يجرى الجواب على الشرط فيجزم بعد الجازم نحو اقم حتى متى تاكل تاكل ويرفع بعد غير
الجازم نحو انتظر حتى اذا قوم تقوم ويكون حتى معلقا وجاء نصب الجواب بحتى مع الفصل بالظرف لانه اتساع فيه ولذا
فصلوا به بين المضاف والمضاف اليه فتنصب تاكل وتقوم بحتى وان كانت ان في النصب قبيح فيجزم الجواب في نحو
انتظر حتى ان قسم المال تاخذ وجاء نصبه بحتى مع ان الفصل بغير الظرف على قبح وان كان اسما فالقبح انتظر حتى من
او ايننا خرج تخرج فان من وايننا اسمان مبتدآن فنصب تخرج بحتى مع الفصل بهما قبيح جدا **تنبيه** او التي بمعنى
الى ان او حتى فيجوز في نحو لا افارقك والله او اذا قيل قيل لك اركب اركب نصب اركب على ضعف واذا كان فعل
الشرط مضارعا والاداة غير الظرف يمتنع نصب الجواب بالاتفاق **قال** ولام كي نحو اسلمت لادخل الجنة
ولام الجحود لام تاكيد بعد النفي لكان مثل وما كان الله ليعذبهم **اقول** من جملة حروف ينصب المضارع الاحل
هو علته بان مقدرة لام كي نحو اسلمت لادخل الجنة وسميت لام كي لانها بمعنى كي التعليلية وهذه اللام هي الجارة اذ معنى
حيث لكي ومعنى حيث لا كرامك لي والجار لا يدخل الفعل نفسه اذ ذاك يقتضي الاسم فاذا وجد فيها قبلها

المضارع المنصوب بحتى بتقدير ان لما مر في حتى ومنها لام الجحود وهي لام زيدت لتاكيد النفي الداخل على كان
كقوله تعالى في شرف رسوله وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم اي لا يعذب مشركي مكة ما دمت فيهم لانك
رحمة للعالمين واصلها الجارة لا الجازمة لان الزيادة بالجارة اقعد ولانه لو كانت جازمة الاصل لجزمت
لان الحرف الزايد يعمل عمل الاصلية اذا كان في موضعه فهي جارة مثل لام كي ويفرق بينهما بانها اذا سقطت لام الجحود
لم يختل المعنى المقصود وبانه لا يفهم التعليل منها قال الحاجبي وبان هذه بعد نفي دخل على كان ولام كي ليست
كذلك **قلت** فاذا قلت ما كنت آتيا لاكرمك يكون كذلك على القول بان المراد به الغرض فاذا قلت ما كنت لاضربك
معناه ما وجدت لضربك بل لغرض سهوا اذ حينئذ تكون بمعنى كي وانما يدل زيادتها على تاكيد النفي الواقع قبلها
لان وضعها للاتصال وتعلق حكم ما قبلها بما بعدها فنفي الحكم الذي قبلها معها عما بعدها يدل على شدة المنافاة
بينهما لان نفي الشي مع مقتضي وجوده اشد منه مع عدم المقتضي **قال** والفاء بشرطين احدهما السببية
والثاني ان يكون قبلها امر او نهي او استفهام او تمن او عرض او نفي **اقول** فاء العطف اكثرها ان يكون ما قبلها
سببا لما بعدها وتسمى حينئذ فاء السببية فاذا وقع بعدها المضارع وقبلها فعل الطلب من امر ونهي واستفهام
وتمن ودعاء وعرض وتحضيض او النفي ينصب بان مقدرة نحو اكرمني فاكرمك وقوله تعالى لا تطغوا فيه فيحل
عليكم غضبي لانه يعني الاستيناف المستدعي لان لا يكون لما بعد الفاء تعلق بما قبله اصلا اذ تفوت معنى السببية
المقصودة ويعني اجراء عطف الخبر على ظاهره اذ لا يعطف الخبر الصريح على الطلب ولا على ما في معناه من النفي
المستدعي جوابا لعدم مناسبتها اذ الطلب يقتضي الجواب والخبر لا يقتضيه فلو عطف عليه توهم ان الخبر يقتضيه
ايضا فيجب ان يول الكلام بحيث يصح العطف فيول الفعل المعطوف عليه بمصدره او لا يصح العطف كما اول تاتيا
في قم قائما بالمصدر ليصح نصبه ويبدل الفعل الملفوظ عليه اذ لا يتخلف فعل عن مصدره فيكون معنى اكرمني ليكن منك
اكرام واذا اول المعطوف عليه بمصدره يكون المعطوف عليه مفردا فيتعذر عطف المعطوف وهو جملة عليه لانه
لم تناسبه اذ المفرد معمول العوامل والجملة التي بعد العاطف معطوفه عليه لا مستانفه لما ذكر فيوهم ان الجملة من
حيث هي يعتور عليها العوامل المعتورة على المعطوف عليه المفرد لعطفها عليه والجملة من حيث هي لا يكون معموله
فلا بد وان يول الجملة المعطوفة بمفرد ليصح العطف فالتاويل انما يكون بحرف مصدري ويتعذر تقدير ان وما للامر
وكذى تقدير كي لانها للسببية دائما عند بعض والفاء للسببية فيودي الى اجتماع حرفين بمعنى فتعين تقدير ان
ولان ان هي الاصل في النصب لما مر فتعين تقديره فيكون النصب به فتقدير اكرمني فاكرمك ليكن منك اكرام فمني
اكرام وتقدير قوله تعالى لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي لا يكن منكم طغيان فحلول غضب مني ويعلم بما مر اشتراط
السببية لانه اذا انتفت يرفع على الاستيناف ولا يحتاج الى تقدير وتاويل كقولك اكرمني فاضربك وكذى
اشتراط ان يكون ما قبله طلب او نفي يقتضي جوابا اذ لو كان خبرا يعرب ما بعده باعرابه عطفا عليه او يرفع استينافا
وامثلتها من كلامهم قوله يا ناق سيري عنقا فسيحا الى سليمان فنستريحا العنق ضرب من السير والفسيح
الواسع الخطو والمراد بسليمان ابن عبد الملك وقوله لا يخدعنك موتوي وان قدمت تراثه فيجيء الحزن والندم
الحيق بالكسر الزداء وقوله هل تعرفون لباناتي فارجو ان تقضى فيرتد بعض الروح للجسد اللبانة الحاجة

وقوله تعالى يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا عظيما وقوله فيا رب عجل ما اومل منهم فيدفا مقرور ويشبع مرمل
بدفا اي يسخن والقر البرد وقوله يا ابن الاكارم لا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا وقوله
لو لا تعوجين يا سلمى على دنف فتخمدي نار وجد كاد يفنيه بحث بالمكان اقمت به ومثال النفي
قوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا ولم يذكر بعض المخصص لدخوله في الامر ولا الدعاء لدخوله في التمني والحق الفراء
الرجاء بالتمني في نصب جوابه واختاره المالكي لقراءة حفص عن عاصم لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع
الى اله موسى واجاز الكوفيون الاستفهام بلعل فنصب ما يلي معموله على الجواب نحو لعلك تكرمنا فنقوم اليك
واجرى الكوفيون التشبيه مجرى النفي فنصب نحو كانك امير فنطيعك اذ معناه ما انت امير فنطيعك وكذى
الحصر بانما كقولهم انما هي ضربة من الاسد فيحطم ظهره وعليه قراءة ابن عامر فانما نقول له كن فيكون وقال الكوفيون
نصبه بنفس الفاء واجيب بانه مشترك الدخول فلا يعمل اذ قال تعالى فانتم فيه سواء وعوامل الافعال لا تدخل
الاسم لانتفاء معناها فيه ولان الفاء لو نصبت بنفسها لكان بمنزلة ان فينبغي ان يجامعها حرف العطف فيجوز
اكرمني وفاكرمك كما جامع العاطف واو القسم العاملة بنفسها نحو ووالله وواو رب لما كان اصلها العطف لا يجامعها
عاطف فيمتنع مثل وبلدة ليس بها انيس وقال الفراء النصب بعد العاطف على الخلاف وعدم مشاكلة المعطوف
للمعطوف عليه فان النهي في قولك لا تظلم فتندم تعلق بالظلم لا بالندم فنصب للخلاف كالاسد وعدوك في قولك
لو تركت والاسد لاكلك وزيد وعدوك وضعفه ظاهر بقيل لو عملت الفاء لعملت في غير هذه المواضع فنصب في قولك
سيقوم زيد فاحسن اليه لان ناصب الفعل لا يلغى بدليل انه لم يلغ ان وكي قيل لم يعمل في غيرها لانتفاء شرطه
وهو العطف بها على الطلب كما ان اذن بعمل بشروط اجاب الحاجبي عنه بانها في هذه المواضع ان كانت عاطفة لا تنصب
بنفسها لان العاطف لا يعمل وان كانت فاء السببية فهي مع جملتها منقطعة عما قبلها فلا يكون فرق بين ان يكون
ـ وتقدم مر في التوكيد ـ
قبلها انشاء او خبر **قلت** فاء السببية قسم من العاطفة وكيف يكون منقطعة عما قبلها وما قبلها سبب لما بعدها
تنبيه نصب بعد الفاء في غير ما ذكر من المواضع للضرورة كقوله سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا
واعلم ان نحو ما تاتينا فتحدثنا اربع معان اثنان منها اقتضا النصب لاقتضائهما الجواب بخلاف الفاء بجعل الجملتين جملة
واحدة كفاء الشرط الاول ما تاتينا فكيف تحدثنا اي الاول سبب للثاني اي لو اتيتنا لحدثتنا والنفي بانتفائه
الثاني ما تاتينا محدثا بمعنى الثاني لم يقارن الاول بل الاول سبب لانتفاء الثاني فكانه نفي اجتماعهما معا ولذا فسر
سيبويه بانه مثل اتيان كثير ولا حديث منك ولم يرد ان مدلول الكلام ذلك دائما بل المراد ان الحديث لم يقارن الاتيان
كقوله صلى الله عليه وسلم لا يموت لاحد مسلم من الولد فتمسه النار الا تحلة القسم بالنصب وليس على المعنى الاول
اذ ليس موت الولد سببا لمس النار حتى ينتفي بانتفائه ولا على ظاهر تفسير سيبويه اذ لم يقصد صلى الله عليه وسلم
ان موت ثلثة من الولد لكل واحد كثير وقوعه ولكن لم يعقبه مس النار بل المراد صلى الله عليه وسلم انهما لا يجتمعان **فائدة**
يجري التقليل مجرى النفي فينصب جوابه نحو قلما تاتينا فتحدثنا واثنان منها لا يقتضيان النصب لانتفاء صحة الجوابية
فيتبع مرفوعا الاول ان يكون على الاشتراك اي على العطف المحض فيشترك الثاني مع الاول في النفي مرفوعا بما رفع به اي
ما تاتينا فما تحدثنا كقوله تعالى هذا يوم لا ينطقون ولا يوذن لهم فيعتذرون **فان قيل** معناه ليس انهم يعتذرون

قلت ذلك في موقف آخر اذا المواقف متعددة الثاني ان يكون جملة مستانفة بنفسها مثبتة ورفعها لا يكون على التشريك بل الاول منفي والثاني مثبت المعنى ما ساواتت تحدثنا في كل حال ومنه قول العنبري عمرا ألم يا تنا بيقين فنرجي ونكثر التاميلا المعنى ان الاتي لم يات بيقين فنحن نرجو خلاف ما اتى به لانتفاء اليقين وكذى قوله الم تسال الربع القواء فينطق وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق اذ المعنى فهو ينطق بالتغير والاندراس على كل حال للاعتبار فليس نطقه مترتبا على السؤال حتى ينصب واذا كان ناطقا على كل حال يمتنع الجزم ايضا البيداء والقواء المفازة القفر والسملق التي لا شيء فيها فسرع نحو قولك ودلو تاتيه فتحدثه ينصب على جواب التمني ويرفع على الاشتراك او الاستيناف وقول ابن احمر ارانا لا يزال لنا حميم كداء البطن سلا او صفارا نعالج عاقرا اعيت عليه ليلقحها فينتجها حوارا الحميم العرق والقريب والصفار داء اصفر يجتمع في البطن والحوار ولد الناقة قبل ان ينفصل عن امه فاذا فصل عنها يقال له الفصيل وتنتج الناقة وينتجها اهلها نتجا المعنى ان هلاكا ولصرته ولا نقدر عليها نحو كن نحاول نتاج عاقر ينصب على العطف وليس الفاء فاء الجواب ولا يرفع على العطف على نعالج ولا على الاستيناف لانه يلزم ان يكون مخبرا بانه ينتج عاقرا وهو محال اللهم الا على قصد التهكم بهذا العلاج فانه قد يقصد بالشيء الى ضد ما وضع له يقال للفعل الذي هو فعل غير العقلاء ما هذا الا فعل العقلاء **تنبيه** كل امر لا يكون بلفظ الفعل لا ايجاب فيمتنع تراك فاكرمك الا عند الكسائي وكذى ما ليس على لفظ الامر من الدعاء فيمتنع غفر الله لك فيدخل الجنة الا عنده وعند الفراء واذا اقترن الا بمعمول الفعل المنفي لم يعمل جوابه في مضمر يعود عليه لا مباشرا وبواسطة فاذا قلت ما قام احد الا زيد فنكرمه او فتحسن اليه وجعلت الهاء لزيد يمتنع نصب الفعل اذ لا جواب للموجب وان جعلته لاحد يجوز اذ يكون معناه ما قام احد فيكرمه ويعلم منه ان النفي اذا لم يكن نفيا خالصا لا ينصب جوابه نحو ما انت الا تاتينا فتحدثنا وما تزال تاتينا فتحدثنا وما تقوم فتاكل الا طعاما اكلت ومنه قول الفرزدق وما قام منا قائم في ندينا فينطق الا بالتي هي اعرف وهكذى حكم الطلب **قال** والواو بشرط الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك **اقول** ينصب المضارع بان مقدرة بعد واو العطف ان كانت للجمعية اي المقارنة ومصاحبة ما قبلها بما بعدها والا فالواو للجمع دائما وان يكون قبلها طلب من الامر ونحوه مما مر او نفي يقتضي جوابا نحو زرني وازورك تقديره ليجتمع زيارة منك وزيارة مني المعنى ليجتمع الزيارتان ومنه قوله وقلت ادعي وادعو ان اندى لصوت ان ينادي داعيان والندى بعد الصوت وقوله لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم المعنى اذا نهيت عن شيء فلا تاته فانه عار عليك تقديره لا يجتمع نهي وتيتي واتيانه قالوا لا يصح الفاء في بعض المواضع موضع الواو وان اتى بالفاء بدل الواو وقال لا تنه عن خلق فتاتي مثله يفسد المعنى وقوله تعالى يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين في قراءة حفص تقديره يا ليت ان يجتمع ردنا وعدم تكذيبنا وكوننا من مؤمنين وقولك الا تزورنا ونكرمك وقولك ما تاتينا وتحدثنا منه وقوله الم اك جاركم ويكون بيني وبينكم المودة والاخاء المعنى لم يجتمع الكونان ومنه قوله تعالى ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وامثاله ابواقي ظاهر وانما يكون المقدر ما مر لان الخبر يعد عطفه على الطلب لعدم تجانسهما فيؤول المعطوف عليه بالمصدر ويدل عليه الفعل المذكور ثم تقدر ان في المعطوف ليصير مؤولا بمصدر ومفردا فيتجانسان فيصح العطف كما مر في الفاء مشروحا وانما تعذر العطف

اذا قصد الجمعية لان قصدها يستدعي مجانسة المجتمعين واتحادهما حكما وعرضا اذ العاقل انما يجمع مختلفين ذاتا اذا اتحدا حكما وعرضا واذا كان كذلك يقتضي الخبر فيما نحن فيه جوابا ومسببا كالطلب فانه يقتضي احدهما من حيث هو طلب والخبر لا يقتضي احدهما من حيث هو خبر فقصد الجمعية يدل على ان الخبر يقتضي جوابا ومسببا كالطلب وان مقتضي الطلب من جوابه ومسببه لا يحصل الا بالخبر فيقتضيان شيئا واحدا ولذا قال في البيت المذكور ان اندى لصوت ان ينادي داعيان وحينئذ الخبر الجامع للطلب بالواو يقتضي جوابا ومسببا كالطلب فلو اتى على خبريته لا يقتضي شيئا منهما وهذا تناقض فيجب ان يؤول الطلب المعطوف عليه بمصدر ثم تقدر ان في الخبر المعطوف ليصير مفردا فيتعلق بالطلب السابق بها فيكون الكلام كله جملة طلبية اما اذا لم يكن الواو للجمعية يكون للاستيناف فلا يقتدان اذ لا يلزم التناقض لعدم يؤل الخبر بالطلب لانه لا يقتضي الخبر شيئا مما يقتضيه الطلب لعدم الجامعة بينهما وكذى شرطان يكون المعطوف عليه طلبا او نفيا يقتضي الجواب لانه اذا لم يكن واحد منهما يكون خبرا محضا فلا يقتضي شيئا نحو يكرمني زيد وتعطيني فلا يحتاج الى تقدير ان ايضا **مسئلة** ينصب ازورك في نحو زرني وازورك على الجواب ويرفع على الاستيناف فيكون معناه لتكن منك زيارة وزيارتك على كل حال ويمتنع ان يجزم اذ لا جازم فيه وما عطف عليه مبني لفظا ولا محل له من الاعراب لان الاعراب المحلي انما يعتبر فيما ثبت له الاعراب في اصل وضعه ولكن عرض له مانع كالمضمر او وقع في موضع الاصل ان يكون فيه فعل معرب كالماضي الواقع شرطا فان اردت الامر به ادخلت اللام فيه فقلت لتزرني ولازورك ويجوز في قوله تعالى ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق النصب على الجمعية فيكون المنهي هنا الجمع بينهما وكون كل واحد منهما منهيا معلوم بدليل آخر والجزم على الاشتراك فيكون لا لنهي كل واحد منهما لا على الاستيناف لانه لا وجه للجزم حينئذ وفي قوله فقلت ادعي وادعوا لبيت يتعين النصب اذ لو رفع لكان على الاستيناف فيفوت المقصود منه وهو الجمعية بدليل ان اندى لصوت ان ينادي داعيان ويتعين الرفع في قول المسيء للمؤدب حين يضربه دعني ولا اعود لانه اذا نصب لا يدل على مقصود المؤدب من تاديبه وهو ترك العود في المستقبل الى ما نهي عنه لانه يكون حينئذ معناه ليجتمع تركك لي وتركي العود الى ما نهيتني عنه فيكون المعنى اترك العود حين تتركني وهذا لا يدل على تركه العود في المستقبل مطلقا الذي هو مقصود المؤدب وكذى يمتنع جزمه اي ان يجعل لا للنهي لانه لا يدل على المقصود من كلام المسيء وهو ذكر الموجب لترك التاديب اذ هو انما يحصل بالخبر عن نفي العود لا بنهي نفسه عن العود ولذا لا تناقض في قولك انا انهى نفسي عن كذى في كل وقت وافعله بخلاف قولك انا افعل كذى وافعله وكذى يتعين رفع نقر في قوله تعالى لنبين لكم ونقر في الارحام ما نشاء على الاستيناف اي ونحن نقر لان قوله لنبين مسبب لقوله تعالى انا خلقناكم لبيان القدرة على البعث لان القادر على الابداع اقدر على الاعادة ونقر في الارحام ليس مسببا عنه فنصبه يكون خطاء وعند الزمخشري ينصب بغضب في قول كعب وما انا للشيء الذي ليس نافعي ويغضب منه صاحبي بقؤول من الجمعية فيكون عطفا على نافعي اي ليس بسبب نفعي وغضب صاحبي منه وخطاءه الحاجبي وقال لو نصب على الجمعية كان المعنى ما انا بقؤول لشيء يجمع نفي نفعي ونفي غضب صاحبي وهذا معنى فاسد لانه لا يدل على الغرض وهو ان الذي يغضب منه صاحبه لا يقوله بل يدل على نقيضه ثم قال بل نصبه على ان يكون عطفا على قوله للشيء لا على الجمعية واذا عطف الفعل على الاسم يجب

تقدير ان فالمعنى والتقدير ما اتاللشى الذى ويغضب صاحبى بقول **قلت** اخطا ابن اخت خالته لان قولنا
ما ما تينا وتحدثنا بالنصب معناه وتقديره لم يجتمع اتيانك وحديثك ومن نفى اجتماعهما لا يلزم نفى كل منهما بل يلزم نفى
واحد منهما ولان عطف الفعل على الاسم الغير المصدر لم يعهد ولان غضب الصاحب ليس معقولا فاقول قوله
فيغضب عطف على نافع بمعنى الجمعيه فيكون تقديره لا اقول سالم يجمع نفعه وغضب صاحبه لكن معقوله نافع له
فمعناه لا يجمع نفعه وعدم غضب صاحبه اذ معنى ما تاتينا فتحدثنا انما ياتينا كثيرا ولم تحدث وهذا معنى صحيح
ويجوز رفعه عطفا على ليس نافع لا على معنى الجمعية بل على معنى الصلة للذى ولذا عاد منه اليه ضمير وصليه جملة
لا محل لها فالمضارع المعطوف عليها فى حكم المبتدا به فيرفع والرفع اجود لانه ظاهر المعنى والاعراب **تنبيه**
المراد بواو الاستيناف ان لا يشترك الجملة التى بعدها مع ما قبلها فى عامل صلاحا نحو ان زيدا قايم وعمرو جالس وبواو
الاشتراك ان يشتركا فى عاملها نحو ان زيدا قايم وعمرا قاعد فهى نحو نضرب زيد وعمرو ويقوم للاستيناف لان عامل
الفعل غير عامل الاسم **قال** واو بشرط معنى الى ان والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما **اقول** وكذى
نصب المضارع بان المقدرة بعد او التى يحسن فى موضعها الى وهو ان يكون ما بعدها غاية لما قبلها ومتصلا به كقولك
لالزمنك او تعطينى او يقدم وكقوله لاستسهلن الصعب او ادرك المنى فما انقادت الامال الا لصابر والا كقولك
لاقتلن الكافر او يسلم وكقوله وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما غمزت اى لينت والكعب
الانابيب يعنى هجوت القوم الا ان يستقيم وترك هجائى ويحتملها قول امرئ القيس فقلت له لا تبك عينك انما نحاول
ملكا او نموت فنعذرا ولولا نصب القافيه لرفع على الشريك او الاستيناف قاله الصاحب وهو عمرو بن قميه اليشكرى
في سيرهما الى قيصر وتقدير الى والا فى موضع او بتقدير لحظ فيه المعنى دون الاعراب والتقدير الاعرابى المترتب على
اللفظ ان يؤول ما قبل او بمصدر لما سابق فيقدر بعدها ان لتؤوله بمصدر فيعطف باو على المصدر المقدر قبلها فيقدر
لالزمنك او تعطينى ليكونن لزوم منى او اعطاء وتقدير لاقتلن الكافر او يسلم ليكونن قتله او اسلامه وهكذى فى غيرها
من الامثلة هذا كلام المالكى وقال الحاجبى نصب بان مقدره بعد او اذا كان بمعنى الى ان وقال سيبويه بمعنى الا ان
والامر فى ذلك قريب فان كان بمعنى الى يكون كحتى واللام فى لزوم الاسم بعدها وان كانت بمعنى الا فالا ان كانت
للاستثناء المنقطع وهو لا يكون الا اسما وان كان للمتصل والمتصل وان وقع فعلا الا انه هنا ظرف زمان وهو لا يكون
الا اسما فانما كان يلزم ان يقدر ان **قلت** الحق ما ذكره المالكى لان او لم يات غير العاطفة ولانه لو كان بمعنى الى
لكانت جارة فجرها الاسم الصريح اولى ولعدت من حروف الجر ولو كانت بمعنى الا لعدت من حروف الاستثناء
ولو وجد شى منها فان كان بمعنى الى ان او الا ان لم يستقم تقدير ان بعدها للتكرار واقول او هذه هى العاطفه الا ان
المعطوف بها اذا كان مضارعا وجزءا لما قبلها ومطلوبا بعدها لا يحصل عنه وهو بان ينتهى ما قبلها بما بعدها فيكون ما بعدها
كالغاية له او ينتهى اليه يكون كالمستثنى منه فيحصل مناسبه من حيث المعنى بينها وبين الى او الا وهى صرفها ما بعدها
عما اوجبه اول الكلام كما صرفا ما بعدهما عنه اذ قولك جاء القوم الا زيدا اوجب اوله مجى زيد لانه من القوم وقولك
الا زيدا ابطله كذى اذا قلت جاء زيد او عمرو اوجب اول الكلام المجى لزيد وقولك او عمرو ابطله فاذن يصح ان يقدر
ان بمعنى الا او الى فان المطلوب من جالس الحسن او ابن سيرين مجالسة احدهما دايما فمعناه ادم مجالسة الحسن الى

مجالسة ابن سيرين وكذى المراد من قولك خذ هذا او ذاك الا خذك احد هذا على كل حال الا حال اخذك ذاك ولا يلزم
من هذا ان يكون او بمعنى الى او الا لغة وعلا و الا جاز ابن سيرين او كان ذاك مستثنى اذا عرفت هذا فاذا عطفت
بها مضارعا على ما لم يكن بينهما ملابسة نحو مدحتك لتهب لى دينارا او تلبسنى جبة فظاهر لانه لاحد الامرين ولا
ملابسة بينهما فيكون حكمه حكم المعطوف عليه اما اذا عطف بها مضارع على ما معناه الطلب وبينهما ملابسة بان يكون
ما بعدها غاية لما قبلها او مستثنى منه معنى واكثر ما يقع اذا كان المعطوف مضارعا عطف على مؤكد كما مر من لالزمنه
ولاقتلن ولاستسهلن وانما نحاول وكنى غمزت كعوبها لانه جواب اذا المسبوق بكان الماضى به ليدل على ثبوته ودوامه   لكان ز...
والمؤكد مطلوب والاصل فى المطلوب ان يكون بصيغه الطلب فاذا قلت لالزمنه او يقدم فكانك **قلت** لالزمنه
او يقدم هو الاصل فلم يجانس المعطوف المعطوف عليه فيجب ان يؤول ما قبل او بمصدر ويقدر ان فيما بعدها لانه صار
فى المعنى من عطف الخبر على الطلب مع ان الخبر هنا جزء من الطلب لان الكلام فيما انه كالغاية له والغاية كجزء من المغيا لانه
طرفه ومتصل به او كالمستثنى وهو ايضا كجزء من ما قبله فمخالفه بعض الكلام الواحد لبعض ممتنع فيكون المضارع بعد
او هنا كالمضارع بعد واو الجمع الموجبة لتقدير ان او بعد الفاء اذا التكلم فى قولك لا كلمن زيدا او يقضى حاجتى سبب
لقضاء الحاجة اما اذا لم يكن او كالى والا بان لا يكون ما بعدها كالغاية لما قبلها ولا كالمستثنى وهو اذا جاز ارتفاعهما
او اجتماعهما نحو اضرب زيدا او تعطيه لا تقدر ان ويكون او للتشريك **فائده** قرى قوله تعالى ستدعون الى قوم اولى
باس شديد تقاتلونهم او يسلمون بالنصب على تقدير ان وبالرفع على الاشتراك او الاستيناف وقول النحاة الاستيناف
على معنى او هم يسلمون ..... تنبيه على عدم المشاركة بينهما فى العامل اذا قصد الاستيناف اذ لا مشاركة بين الاسم
والفعل فى العامل ويعلم منه ان قولك هو قاتلى او افتدى منه يجوز ان ينتصب اذ معناه يقتلنى او افتدى وان يرفع
على الاستيناف لا على التشريك وكذى نصب المضارع بان مقدرة اذا عطف على اسم بالواو ونحوها او على غير قول
ان نحو اعجبنى قيامك وتخرج وكقوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا
وكقوله لولا توقع معتر وارضيه ما كنت اوثر اترابا على ترب وكقوله انى وقتلى سليكا ثم اعقله كالثور
يضرب لما عافت البقر لان العطف يقتضى اشتراك المعطوف مع المعطوف عليه فى العامل والا تقتضى ولا مشاركة
للفعل مع الاسم فيها فعطف احدهما على الآخر يوهم الاشتراك فيستلزم التناقض فيقدر حرف مصدرى ليكون المعطوف
ايضا اسما حتى يتجانسا وتعين ان لانها اصل الباب كما مر وحذفها لفظا وابقاء عملها فى غير هذه المواضع سماعى فان
سمع منه عمل يقبل كما روى خذ اللص قبل ياخذك وكما انشد سيبويه فلم ار مثلها خباسة واحد ونهنهت نفسى بعد
ما كدت افعله تقديره ان افعله والخباسة المغنم اذ الفارها بعد حذفها مثل الاصل واكثر كقوله تعالى واذ اخذنا
ميثاق بنى اسرائيل لا تعبدون الا الله اصله الا تعبدوا **تنبيه** اذا اتى مضارع عقيب مضارع منصوب
بان ويصح عطفه عليه ينتصب عطفا عليه نحو اريد ان تاتينى ثم تحدثنى ويجوز ان يرفع على الاستيناف وروى
على الوجهين قوله وما هو الا ان اراها فجاءة فابهت حتى ما اكاد اجيب وتعين الاستيناف فى قوله على الحكم الماتى
يوما اذا قضى قضيته ان لا يجور ويقصد القصد العدل اذ لو نصب يقصد عطفا على يجور على التشريك يكون معناه نفى
الجور ونفى العدل وهو مناقض مراده وهو نفى الجور واثبات العدل وذلك معنى البيت وقوله يقصد خبر فيكون معناه

امر اكقوله تعالى والوالدات يرضعن ويجب الرفع فى قوله اريد ان ياتينى فيشتمنى اذلم يرد الشتم **قال**
ويجوز اظهار ان مع لام كى والعاطفة ويجب مع لا فى اللام **اقول** اظهار ان بعد الاشياء التى تنصب ان
بعدها المضارع على ثلثة اقسام جايز وواجب وممتنع اما الجايز اظهارها فمع لام كى لان الحرف كجزء مدخوله معنى
وما وضع على حرف فهو كجزء لفظا ايضا ولذى سكن هآء وهو فهو واهو ولام وليو فواد وزهآء ولام قال
هو وقال لنواقصر وبها الجزء لفظا ومعنى مع تقوى ظن الجزئية بان حرف الجر لا يدخل الفعل يوهم حرفيته لعدم تقدير
ان بينهما اذ لا تقدر شى من حرف الكلمة فيلزم ان يختل الكلام لفوات معنى التعليل الذى هو المقصود من الكلام
فتظهر ليرتفع الوهم فلا يرد حتى لان وضعها ليس على حرف ولا لام الجحود لان الحاقها نادر فلا يوهم الجزئيه وان
توهم انها جزء لا يختل الكلام اذ ليس لها معنى له اعتبار يفوت اذا جعلت جزء مدخولها وقال الحاجبى انما جوز اظهارها
ليفرق بينها وبين لام الجحود من اول الامر اى من النظر اليه من غير نظر الى ان ما قبلها كان المنفى اولا ولم يعكس لان
لام الجحود زايدة فلو اظهر معها ان من غير ضرورة تطول الكلام **قلت** لقايل ان تقول يحصل الفرق بانها بعد
كان المنفى من اول الامر من غير نظر الى ان ظهرت ام لا وكذى مع العاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا
نحو اعجبنى ضربك وان تشتم ليلا يكون ظاهره من عطف شى على شى لم يشتركا عاملا ولا اقتضاء وقال الجزولى
لما لم يعطف فعل على اسم ولا بالعكس اما اذا كان الفعل فى تاويل الاسم يعطف فلو لم يظهر ان فى شى اصلا لتوهم
جواز عطف احدهما على الاخر واذا ظهرت فى بعض يدل على انه جعلته فى تاويل المصدر وعلى تقديرها فى بقيه
الصور وقال الحاجبى انما ظهرت للفصل بينها وبين عاطفه على الفعل الصريح من اول الامر **قلت** الفصل
حصل بعد بكون لفظ المعطوف عليه فعلا صريحا وهنا اسما صريحا من اول الامر واما الواجب اظهارها فانه قبل لا
النافية الداخلة على المضارع اذا كان قبلها لام كى يجاسلت لئلا ادخل النار لان اللام اوغل جرية لما بعدها
هنا اذ ما بعدها لم يستقل جزء لانه حرف منها ثمه اذ مدخولها ثمه فعل مع ان يقوى ظن الجزئية هنا اقوى اذ
اللام الذى مدخولها مفرد لا يدخل لا التى هى اول الجملة لانه يكون كدخولها الجمله فيظهر ان لئلا يظن جزئية اللام
فيفوت عدم معنى التعليل وانما يجب لئلا يلزم زياده القوة وان التفرقه فى الحكمه يوجب التفرقة فى الحكم اى لما
قوى مانع تقدير ان يكون تقديره اقبح فيجب اظهاره ولاستكراه توالى اللامين قال الحاجبى يظهر لان ما بعد
حرف الجر مفرد وحرف النفى يكون فى صدر الجملة فبايلاءها لا النافية ينافى وضعها اذ لا ينفى صدريتها الجمله
ثم اجاب عن سوال مقدر وهو ان دخال ان لا النافيه يستلزم التنافى اذ ان فى موضع المفرد اذ هى مع ما بعدها
مفرد ولا يكون اول الجملة دايما بان مثله ثابت وقال وانما جوزان يدخل لا النافيه جملة هى صلة لان المصدرية
الظاهرة كقوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب وان لم يبق صدريتها لانها تقع بعد ان وما بعدها مفرد لان مثلها
ثابت فى قولك مررت بالذى لا يخرج فلو حذف ان لفظا من لئلا ولى لا النافية اللام وكان يحذف حرف
الجر من الذى فى المثال المذكور واللام لا التى هى فى صدر صلته وذلك ممتنع **قلت** يلزم على ما ذكره امتناع سعد
زيد حتى لا اراه ونحوه والذى فى المثال المذكوران ساوى ان فى الحكم وهو انه مع ما بعده مفرد يرد ذلك الاشكال فيه
وهو ان لا ينفى صدريته لا ايضا فلا يصح التشبيه به ولا وهو انه اسم براسه تقع بعده جملة فلا منافاة بينه وبين

لا النافيه الواقعه صدر صلته فى قولك مررت بالذى لا يخرج مثل مررت برجل لا يبصر فلا يصح التشبيه ايضا
ما مر **تنبيه** نظيره ما اذا توسط حرف مصدرى ظاهر او مقدر بين حرفى جر نحو جئت بعد فلا محذور لان ما بعد ان جمله
لفظا فيكون حرف النفى داخلا على مقتضاه اذ مقتضاه ان يدخل ما هو جملة لفظا وان كان فى حكم مفرد لصحة مررت برجل
بجزء لا يكرم الضيف والحرف المصدرى ما بعده مفرد معنى كالخبر الجمله للمبتدا فيكون حرف الجر داخلا على مقتضاه ايضا
فهو المفرد وكذى لا محذور فى اجتماع ان ولا النافيه لان ان مع ما بعدها فى تاويل المفرد معنى ولم يشترط فى لا
مدخولها ان لا يكون فى تاويل المفرد لما ذكرنا من المثال واما الممتنع اظهارها ففى بقيه المواضع المنصوبة بان فلا يظهر
بعد حتى والفاء والواو فيمتنع اسلمت حتى ان ادخل الجنة والزمنى فان او وان اكرمك اذ لا حاجة الى اظهارها مع وجود
الدال عليها وهو نصب المضارع ولانه يصير كعطف الاسم على الفعل ولان الكلام مع تقديرها اخصر **قال**
ويجزم بلم ولما ولام الامر ولا فى النهى وكلم المجازاة وهى ان ومهما واذما وحيثما ومتى ومن وما وانى واى
واما مع كيفما واذا فشاذ **اقول** الجزم لغة القطع وفلان جازم فى هذا الامر اى قاطع للشك وبعض الحروف
الجزمة يعنى لم ولما ولام الامر ولا النهى وان الشرطية الجزم اما عملها فلاختصاصها بما كان الاصل فيه ان يكون معربا
وهو المضارع وتاثيرها فيه لتغيرها لالة باعتبار مادته وصورته بها كما ياتى فيشبه عوامل الاسماء فانها ايضا مختصة بما
اصله الاعراب ومؤثره فى مدلوله كما مر ومشابهتها لها معنى يوجب عملها كما فى النظاير واما عملها الجزم فانها وان شابهت
عوامل الاسم فى التاثير وهو شبه معنوى لم يشبه شيا منها على التعيين لا لفظا ولا معنى بخلاف ان الناصبة مثلا حتى
يحمل عمله وهذا معنى قولهم لا اصل للجوازم فى العمل بخلاف النواصب واذا غايرتها لفظا ومعنى عملت عملا غير عملها وهو الجزم
او لان لم ولما لما اقتضيا الماضى لانهما نقلا المضارع الى الماضى وحاله ومقتضاه البناء والاصل فيه السكون فالايق
ان يجزما للتوافق مقتضاهما لفظا الحال ما اقتضاه معنى وامر الحاضر مبنى وامر الغايب شبيه فجزمه لام الامر لشبهه لفظا
ايضا ثم حمل لا الناهية عليها لانها للطلب ايضا ولانها يحدث فى الافعال معانى لم يوجد فى الاسم من الشرط والامر والنهى
تعم ونفى الماضى عملت عملا لم يوجد فيه وهو الجزم **فان قيل** لام الامر يشبه الجر تاثيرا ولفظا فليعمل عملها **قلت**
اصل الجارة الفتح وانما كسرت مع المظهر ليفارق الابتدائية على الاصح ولم يعكس اذ فى الجارة موافقة العمل ولذا بقيت على
م ج الفتح اذا دخلت المضمر اذ لا اشتباه معه ان اصل الجازمه السكون على ما اختاره المالكى ولم يشبه اللام التى هى من عوامل ذيلا
اذ ليس بنا لها كذلك وانما صارت كذلك بالاعلال ولا يعتبر مثل هذه المشابهة كما سيجى فى الحروف قيل ينبغى ان لا يعمل
ان الشرطية لانها يدخل الماضى كثيرا ولذا ذهب بعض الى ان المضارع يصير مبنيا بدخول اداة الشرط **قلت** اصلها ان
يدخل المضارع لنقل النقل والتغير لان الشرط يكون فى المستقبل الا انه لكثرة وقوعه توسعوا فيه فادخلوا الماضى ايضا
ويكون فى موضع المضارع ولذا قيل انه مجزوم المحل مع ان اعراب الفعل لفظى لا يقدر فى محله كما مر فى جمع المونث وانما
عملت ان لتاثيرها اذ تخرج الفعل عن ان يكون مع فاعله جملة وتجعله شرطا وجزاء وتخصه بالاستقبال وجزمت لانها
لعنى لم تقبله الا الفعل فعملت عملا لا يقبله الا الفعل وللتخفيف لاقتضائها الجملتين ولم تعمل النصب تشبيه ان المخففة لان
الغاءها اكثر فلا يصلح لان يحمل شبيهها عامل اخر خلاف ان المخففة فانها عملت دايما فى ضمير الشان او فى غيره ولانها لم تشبهها
معنى والاصل فى المجازاة ان لان الشرط معنى من المعانى فيكون بحرف كالنفى والاستفهام ولذا هى اكثر استعمالا وتعمل ظاهرا ومضمرا

وقد لا يليها الفعل بل يحذف ويقوم غيره مقامه كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك وقد يوقف عليها نحو صل خلف فلان وان اى وان فسق فجزمه اصالة وعلت اسماء الشرط واربع منها اسماء وهي من وما ومهما واى والبواقى وهى لحق واين ومتى وحيثما واذما واذا ما ان قيل متى بحكم ظروف عملها لان لتضمنها اياها فان معنى من يكرمه اكرمه ان يكرم زيدا او بكرا او عمرا او خالدا او احدا وغيرهم اكرمه الا انه اختصر لئلا يطول الكلام به فوضع من لجميع العقلاء متضمنا ان تحقيقا وهكذى فى غيره من الاسماء المذكورة على حسب معانيها وما يضمن متضمنا تقتضى اقتضاؤه فيعمل عمله والجزم باذ وباذا ما ويكفيها كقوله فاصبحت انى تاتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجليك شاجر يخاطب رجلا وقع فى امر صعب اى كيف ما يضمه المعضلة من تعلم او خلف والشاجر ما دخل بين الشيئين فغرجها وها مركبيها للمعضلة ضعيف جدا لما مر فى الظرف المبنى قبل الشرط او الجزاء عامل فى اسماء الشرط فلو عملت فيها لزم الدور **قلت** مر جوابه فى الكنايات **مسئلة** اذما وحيثما من ادوات الشرط ما لجزم واما اذ وحيث فلزوما الاضافة الى الجملة ليرفع بها ابهامها كالموصول للصلة والاضافة من خواص الاسماء فنافت الجزم والمجازاة بها ثم زيد عليها ما لتكفها عن الاضافة ويعود ابهامها فتهيئا للمجازاة بها والجزم كقول عباس بن مرداس اذما دخلت على الرسول فقل له حقا عليك اذا اطمأن المجلس فصار حيثما بمنزلة اين واذما واذا ما بمنزلة متى معنى وعملا ومذهب سيبويه ان اذما حرف وزال عنها اسميتها لانها مثل ان معنى وعملا ولم تقبل الشئ من علامات الاسم التى قبلها قبل التركيب من التنوين والاضافة ووقوعها مفعولا به كقوله تعالى واذكروا اذ جعلكم خلفاء من بعد قوم نوح ومفعولا فيه كقوله تعالى واذا ابتلى ابرهيم ربه بكلمات ولم يعد اليه ضمير وذهب ابو على والمبرد الى انها باقية الى اسميتها الا ان مدلولها من الزمان صار مستقبلا **قلت** صيرورة الاسم حرفا وبالعكس بزيادة ما لم يوجد فان حيثما ومتيما باقيتان على اسميتها وانما وربما على حرفيتها وطالما على فعليتها نعم بزيادة ما تخرج عن المضى وتتضمن معنى ولا يلزم منه ان يراد فيها فيصح ان يقع ظرفا عند من يقول باسميتها وهو علامة الاسم وظن الحاجبى انها حرف موضوع هكذى لانه قال اذما من الحروف الجازمة وهو المختار وعند بعض انها اذ الظرفية ضمت اليه ما فاكتسب الشرط لحيثما فاورد عليه انه يكون دالة على الماضى اذ هو معناها فى الظرفية وعلى المستقبل اذ هو معناها فى الشرطية ودلالة الشئ على الزمانين معا محال ولا يبعد ان يجاب عنه بانه اذا زيد ما زال دلالتها على المضى وحصل دلالتها على الشرطية المستلزمة للاستقبال ولا بعد فى ان يغير الحرف بعض مدلول الكلمة كما فى ضرب ولم يخرج والجزم باذا ضعيف الحقت بها ما او لم يلحق وقد مر فى الظرف المبنى **تنبيه** زيادة ما مع من وانى ومهما ممنوعة ومع اذ وحيث اذا كانتا للمجازاة لازمة ومع البواقى جائزة ومهما ومتى بمعنى ما اصلها ماما الاولى شرطية والثانية زائدة للتاكيد ابدلت الالف الاولى هاء لثقل تتالى المثلين ولو قلبت الثانية هاء توهم انها للوقف ولان الاسم افيد بالتغيير ولو كانت كلمة واحدة لكتبت الفه ياء واميلت قاله الخليل وقيل مه بكمالها كلمة لان التركيب خلاف الاصل فلا يصار اليه من غير ضرورة ودليل اسميتها عود الضمير اليها كقوله تعالى مهما تاتنا به من آية فما نحن لك بمؤمنين وقال الكوفيون اصلها مه بمعنى اكفف زيد عليها ما فحدث بالتركيب معنى الشرطية **فرع** اذا زيد ما بعد اى فان ذكر المضاف اليه فلا يجوز تقدمها عليه كقوله تعالى ايما الاجلين قضيت فلا عدوان على وقد جاءت موخرة عنه كقوله فايهما ما اتبعن فانى حريص على اثر الذى انا تابع وان لم يذكر وليها التنوين ووليها ما كقوله تعالى ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى وقد مر انها اسم مبهم وبعض ما يضاف اليه فهى ظرف ان اضيف اليه وقد تجزم بان مقدرة بعد الامر

نحو اكرمنى اكرمك تقديره اكرمنى ان تكرمنى اكرمك **قال** لم لقلب المضارع الى آخره **اقول** اخذ يبين معنى الجوازم وتاثيرها فى معنى المضارع الموجب لعملها فقال وضع لم ولما لقلب معنى المضارع ماضيا ونفيه نحو لم يقم ما قام وكذى معنى لما يقم الا ان المراد بلم مطلق الانتفاء اذ قد يستعمل فى انتفاء غير محدود كقوله تعالى لم يلد ولم يولد ولم يكن له ولذا يحسن لم يضرب ثم لا يكون وفى انتفاء محدود متصل بالحال كقوله تعالى ولم اكن بدعائك رب شقيا وفى انتفاء منقطع كقوله تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا وكقوله وكنت اذ كنت الهى وحدكا لم يكن شئ يا الهى قبلكا ولذا يحسن ان يقال لم يكن ثم كان واما مدلول لما فانتفاء محدود متصل بزمان النطق بها اى يستمر انتفاؤه من حين حدوثه الى النطق به فيقول لك ندم زيد ولم ينفعه معناه لم ينفعه واذا قيل ولما ينفعه معناه الى هذا الوقت ولذا يمتنع ان يقال لما يقم ثم لا يكون ولما يكن ثم كان وهو المعنى بقوله ويختص بالاستغراق وعبارة غيره الغالب فى لما ان يكون المنفى بها قريبا من الحال ولذا قيل انها لنفى قد فعل ولنفى متوقع وقد يقع بخلافه كقولهم عصى ابليس ربه ولما يندم وقال الزمخشرى انها لنفى قد فعل وليست للاستغراق اى وليست لنفى الفعل فى الزمان الماضى كله مع طوله انما لزمت من جهة المعنى لانه اذا لم يندم فى هذا الزمان القريب مع طول زمان العصيان عليه فان لم يندم فى الزمان المتقدم عليه احرى لان وضعها له وكذى اختص لما بجواز حذف مجزومها كقولك قدم زيد من السفر ولما وندم بكر ولما اى ولما يدخل البيت ولم ينفعه الندم وكقوله فجئت قبورهم بدا ولما فناديت القبور فلم تجبنه ويمتنع مثله فى لم فكانه ناب الزايد على لم مناب المجزوم المحذوف ومثله جاء زيد مع قد كما قال كان قد وقد يجئ لما دالة على وجوب شئ لوجوب غيره فلا يليها الا فعل ماض لفظا ومعنى كقوله تعالى وتلك القرى اهلكناهم لما ظلموا وهى ظرف بمعنى حين مضافة الى ما بعدها عند ابى على وحرف بمعنى اللام عند سيبويه وهو الصحيح لان المراد بهم اهلكوا بسبب ظلمهم لا انهم اهلكوا حين ظلمهم لتقدم على انذارهم المتقدم على هلاكهم ولانها تقابل لو ودليله انك تقول لو قام زيد لقمت ولكنه لما لم يقم لم اقم ولو لامتناع الشئ لغيره فلا يكون لوجوب الشئ لوجوب غيره لا حين وجود غيره وقوى قول الفارسى ظاهر لانى لا ارجو مجيزا ان ينفعا اياى لما اصبحت شيخا قلعا رجل قلع بالكسر اذا لم يثبت قدمه عند الصراع وقد يجاب بالجملة فتقارنها الفاء او اذا التى للمفاجأة كقوله تعالى فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد وفلما احسوا باسنا اذا هم منها يركضون وقد يكون بمعنى الا وقد ذكر فى المستثنى وقد يفصل بين لم ومجزومها للضرورة كقوله فذاك ولم اذا نحن امترينا تكن فى الناس يدركك المراء تقديره ولم يكن اذا نحن كما فصل بين لا ومجزومها كقوله وقالوا اخانا لا تخشع لظالم عزيز ولا ذا حق قومك تظلم تقديره لا تظلم ذا حق وهذا الفصل اردى من الفصل بين اداة الشرط ومعمولها لانها تدخل المضارع والماضى فاشبهت الفعل فى عدم الاختصاص بالمعرب وشذ الغاؤهم كقوله لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار الصلفاء الارض الصلبة **مسئلة** قال المالكى الحطائنى ظن نصب المضارع بعد لم وفتحه جار الم نشرح لك صدرك وهى قراءة بعض وبالا تبدد فى قوله فى اى يومى من الموت افر يوم لم يقدر ام يوم قدر فانها حملت على انه كان بعدها نون ساكنة فحذفت كما فى قوله اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسوط قونس الفرس القونس البيضة من الحديد واراد هنا العظم الناتئ بين اذنى الفرس **قلت** انما يصح هذا اذا جوز دخول النون فيما هو ماض معنى وقد يجئ هذا **قال** ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل **اقول** من الجوازم لام الامر وهى اللام المطلوب بها الفعل من غير المخاطب الفاعل سواء كان مع الاستعلاء او التساوى والخضوع

الطويل مغال الاندلسى و دارات فى شاعر العرب عصى ابليس ربه ولما يندم على من الندم فى الزمان الماضى

لانه ظالم لامتناع

فالطلب من المخاطب الفاعل مختص بصيغة الامر كما سياتى فالتى للطلب من الغايب ليضرب وليضرب ومن المخاطب المفعول
لتضرب ومن المتكلم جاء قليلا نحو لاضرب ولنضرب والكثير لنضرب نفسى ولنفسنا اذ يبعد ان يامر الشخص اياه ومن القليل
قوله تعالى ولنحمل خطاياكم وقوله صلى الله عليه وسلم قوموا فلاصل لكم ومن دخول لا الناهية على فعل المتكلم قوله
اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد بها ابدا ما دام فيها الجراضم الاكول وشذ امر المخاطب الفاعل باللام ومنه قراءة عثمان
والجراضم
وابى وانس رضى الله عنهم فبذلك فلتفرحوا وقوله عليه السلام لتاخذوا مصافكم رواه البخارى وقيل انما امر باللام لان كل
امر يعم المخاطبين والغايبين يجوز باللام ليدل على الامر للطايفتين اذ اللام يدل على الغايب والتاء على المخاطب وقال
الزمخشرى هى ما اتى على الاصل نحو كالقود **تنبيه** قد يحذف لام الامر ويبقى عملها اما مطردا وهو بعد قول امر
كقوله تعالى قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلوة اصله ليقيموا واخطاء الاكثرون فانهم قالوا تقديره قل لهم فان يقل لهم
يقيموا لان هذا التقدير يوجب ان لا يتخلف احد من المقول لهم عن الصلوة واما غير مطرد ولكنه اجيز فى سعة الكلام وهو
بعد قول غير امر كقوله قلت لبواب لديه دارها تيذن فانى حموها وجارها اصله لتيذن ولم يضطر اليه اذ امكنه ان يقول
ايذن لا يقال اصله تيذن بالرفع فاسكن ضرورة اذ لو كان كذى لقال تيذن انى اذ يستغنى عن الفاء حينئذ واما
ضرورة وهو اذا لم يتقدمه قول كقوله فلا تستطل منى بقائى ومدتى ولكن يكن للخير منك نصيب اصله ليكن ومنه انشد
سيبويه على مثل اصحاب البعوضة فاخمشى لك الويل حر الوجه او يبك من بكى وحذفها من المخاطب المامور باللام اشذ
كقوله محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا وليس منه ما انشد الفراء وهو قوله من كان لا يزعم
انى شاعر فيدن منى تنهه المزاجر اذ لو قصد الامر لقال فليدن وانما عطف يدن على يزعم وحذف واوه
لدلالة الضمة عليه كما فى قوله فيا ليت الاطباء كان حولى وانما تنهه مجزوم لانه جواب من وقال الحاجبى
يجوز حذف لام الامر ضرورة وهو شاذ كحذف لام الجر والافصح رفع الفعل حينئذ فيقال اضرب زيد مرادا به
لتضرب كما صح فى الماضى نحو غفر الله له والمضارع اولى به من الماضى لانه اشبه بما فيه لام الامر فالمراد من قوله تعالى
يومنون بالله ورسوله ليومنوا بدليل قوله تعالى بعد يغفر لكم مجزوما فرع قال الحاجبى وغيره اصل لام الامر وضعها
على الكسر كالباء واللام الجارتين فاذا قارنها الفاء او الواو وثم ونحوها جاز اسكانها للتخفيف كاسكان عين كتف واسكانها
مع الفاء اكثر منه مع الواو ومعه اكثر منه مع ثم وغيرها قرى بها قوله تعالى ثم ليقضوا تفثهم وليوفوا نذورهم وقال
المالكى اصلها السكون لوجهين الاول مشترك فيه وهو ان السكون مقدم على الحركة اذ هى زيادة والاصل عدمها والثانى
خاص بها وهو انها كل لفظها عملها كما فعل باللام الجارة وكسرت ابتداء لتعذر سكونها فيه فاذا دخلت فيها الفا او الواو ونحوهما
رجعت الى سكونها الاصلى وليس سكونها حملا على كتف كما زعموا لان المنفصل لا يجرى مجرى المتصل الا ضرورة ولذا اسكنها
جميع القراء فى غير وليوفوا وليطوفوا وليتمتعوا كقوله فليستجيبوا لى وليومنوا بى فليكتب وليملل الذى عليه الحق
فليتق الله وايضا لو كان سكونها لشبه كتف لشاركها فيه لام كى اذا وقعت بعد الواو والفا من غير شذوذ **قلت** لو كان
ساكنة الاصل لزيد همزة الوصل قبلها فى الابتداء كما قبل لام التعريف ونحوها ولوجب سكونها اذا وقعت غير مبدو بها
مطلقا ولانه لم يوجد عامل بنى على حرف ساكن وما خالف اصولا مستمرة لا يقبل ولم يرع المشاكلة بين العامل ومعموله
فان الكاف الجارة مفتوحة واللام انما كسرت فرقا بينها وبين الابتدائية ولو كان سكونها اصليا لما قرأ القراء متحركة اصلا

اذ لا وجه لها ولا يلزم من اتفاقهم على لغة اصالتها والمنفصل يصير كالمتصل فى ادغام الكلمتين نحو حلق حالق وقل
وتوسع العاطف قبل لام كى فلا تسكن بخلافه قبل لام الامر ومن الجوازم لا التى للنهى وهى المطلوب بها ترك الفعل
من الغايب او المخاطب كقوله تعالى ولا تسرفوا ومن المتكلم وان قل اذ الاصل ان يقال لا اضرب نفسى كما مر فى الامر
ويفرق بينها وبين لا النافية لفظا بانها لا تجزم ومعنى بانها لا يطلب بها فعل كقوله تعالى وما لكم لا تومنون **تنبيه**
لم يرد بقوله لام الامر ولا النهى الامر والنهى الشرعيين اذ الامر فى الشرع ما يكون تركه فى جميع وقته سببا للعقاب والنهى
ما يكون فعله سببا للعقاب بل الاعم منهما فيشملهما وغيرهما كقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ولا تحزن
عليهم ويا مالك ليقض علينا ربك ولا تواخذنا **قال** وكلم المجازاة الى آخره **اقول** الشرط لغة العلامة
ويسمى الشرط شرطا لانه علامة لوجود جوابه واصطلاحا ما يستلزم عدم امر على غير جهة السببية عقلا كالحيوة
للعلم او شرعا كالطهارة للصلوة فالطلوع سبب لوجود النهار فلا يكون شرطا له وكلمات المجازاة المذكورة اكثر استعمالها
لغة فى السبب نحو ان كلمت اشبع ثم استعمل كثيرا فى شرط لم يبق لحصول المسبب الا ما توقف عليه غيره فلا يقال ان دخل
زيد دارى اكرمه الا اذا حصل سائر الشرايط من وجود المال للمعلق ومحبته وسخائه وغيرهما وكذى المسبب من محبته
اياه وارادته للانعام عليه فالمراد بالسببية هنا الترتب وهذه الكلمات لا بد ان يليها فعل ويسمى شرطا وان يليه فعل
آخر مترتبا عليه او ما يقوم مقامه ويسمى جزاء كقوله تعالى ان نشا نرحمكم ومن جاء بالحسنة فله عشر امثالها وانما يقعان
فعلين لانها انما يصلح لما لم يوجد ويحتمل الوجود والاسماء ثابتة فجاز ان يكونا مضارعين كما مر وان يكونا ماضيين
كقوله وان عدتم عدنا وان يكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا كقوله تعالى من كان يريد الحيوة الدنيا وزينتها نوف
اليهم اعمالهم وكقوله دست رسولا بان القوم ان قدروا عليك يشفوا صدورا ذات توغر الدتن الاحقاد والتوغر
الحقد **تنبيه** كل شرط وقع ماضيا لفظا يصير مستقبلا بان معنى الا كان فانه لا يصير مستقبلا لقوته من حيث
انه اصل الافعال الماضية وعبارتها كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وقال ابن السراج معناه ان اكن قلته
وان يكون الشرط مضارعا والجزاء ماضيا كقوله من يلدلى بقيم كنت منه كالشجى بين حلقه والوريد وكقوله
ان تصر بونا وصلناكم وان تصلوا ملايم انفس الاعداء ارهابا واكثر النحاة يخصون القسم الرابع بالضرورة نظرا الى
ان الجزاء فى المعنى بعد الشرط فاذا كان الشرط بصيغة المضارع فالجزاء احدر بذلك ليطابق اللفظ المعنى **قلت**
طابقه لفظا لانك ان جعلته مستقبلا مع انه وقع كذلك من غير ضرورة اذ يمكن لقايلى البيتين ان يقولا اكن منه ويواصلكم
وتملوا ولقوله صلى الله عليه وسلم من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له وروى ان عايشة قالت قال صلى الله عليه وسلم
ان ابا بكر رجل اسيف متى يقم مقامك رق اسيف اى سريع الحزن وايضا قال تعالى ان نشا ننزل عليهم من السماء
آية فظلت اعناقهم لها خاضعين عطف ظلت على ننزل وحق المعطوف صحة حلوله محل المعطوف عليه نعم قل
وقوعه جدا لان الشرط اذا جزم يكون اداة الشرط مرهفا للعمل فاذا كف عن العمل فى جوابه يكون تراجعا عنه فيكون
بمنزلة زيد قايم ظننت ظنا فان تاكيده عناية به والغاوه اطراح له وهو تناقض **قال** فان كانا آخره **اقول**
الشرط والجزاء ان كانا مضارعين جزما وقد مر وشذ رفعهما او رفع الجزاء كما سيجى وان كان الشرط ماضيا والجزاء
مضارعا فجزم الجزاء هو الغالب المختار ورفعه كثير كقول زهير وان اتاه خليل يوم مسئلة يقول لا غايب مالى ولا حرم

ونوم

الممنوع منه كحرم مكة لان اداة الشرط لما لم يعمل في الشرط لفظا مع قربها منه وكانه تطرق فيها ضعف فلان لا تعمل في الجزاء مع انه ابعد منها اولى وشبه ذلك بقولك والله ان اكرمتني لا اكرمنك فانه لما الغي الشرط باعتبار الجواب لفظا لا يكرمنك جوابه جواب القسم باعتبار ادخال النون فيه جعلت فعل الشرط ماضيا ليكون ملغاة باعتبار الجزئين ومثله زيد ظننت قايم وتشبيه بوالله ان اكرمتني لا اكرمنك اولى منه بقولنا زيد ظننت قايم لان ان في المثالين جزم محل الجزئين وظننت لم يعمل في زيد ولا قايم لا لفظا ولا محلا والقول بان لا اكرمنك مجزوم المحل من حيث انه جواب الشرط معنى مع انه جواب للقسم لفظا ومعنى وجواب القسم لا يكون مجزوما لفظا ولا محلا لا يوجب لنا تفرقة وجزم لا اكرمنك محلا وعدم جزمه لان القسم لم يوجب عدم جزم جوابه بل لم يقتض شيا فيه لا الجزم ولا عدمه قال سيبويه رفع تقول ونحوه على تقدير تقديمه على الشرط وحذف جوابه وتقديره تقول ان اتاه خليل يكن كذلك وقال المبرد حذف الفاء كما قد جاء اذا الشرط مجزوما والجزاء مرفوعا كقوله يا اقرع ابن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك يصرع ومنه قراة طلحة اينما تكونوا يدرككم الموت وكقوله ومن لا يزل ينقاد للغي والهوى سيلقى على طول السلامة نادما وشذ في النثر كقوله صلى الله عليه وسلم لابي بن كعب عرف عفاصها ووكاءها فان جاء صاحبها والا استمتع بها قيل على سيبويه كيف ينوى بالشي الذي هو في موضعه غيره اجيب كان المتكلم قد يبني كلامه على البت ثم يعلقه في اثنايه بشي نحو ان تقول اعط زيدا ثم تعقبه بالشرط فيقول ان جاء فالشرط المتاخر مقدم في النية فرفع جاء الفاء من حملا على اذا وحملا اذا حملا على متى والفاء ان حملا على لو كقول عايشة رضي الله عنها ان ابا بكر اسيف وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس وروى البخاري انه صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة وعلي رضي الله عنهما اذا اخذتما مضاجعكما تكبرا اربعا وثلثين وتسبحا ثلثا وثلثين وان كان الشرط مضارعا لا الجزاء يجزم الشرط ووقوعه قليل كما مر وفي المحتسب قرا بعضهم فاما ترين من البشر احدا هذا اذا تجرد الجزاء عن الفاء واما اذا قارنته الفاء لم يعمل فيه اداة الشرط **قال** واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد الى آخره **اقول** الجزاء باعتبار الفاء ثلثة اقسام الاول ما يمتنع فيه وهو كل فعل يتوقف وجوده على وجود فعل آخر فيصح ان يربط اداة الشرط وجوده بوجود الشرط ويوثر فيه فيستغنى بذلك عن ربط الفاء وهو اذا كان ماضيا لفظا وتصرفا قصد بدخول اداة الشرط استقباليته حتى يكون للاداة موثرة فيه وهو ما دخله لم او لما نحو ان اكرمتني لم اكرمك لانهم لما راوا الربط المعنوي للجواب بالشرط وهو تاثير الشرط في الجواب بتصيير معناه مستقبلا استغنوا عن الرابطة اللفظية لئلا يصير الكلام اطول فان اكرمتك ولم اكرمك في المثالين المذكورين مستقبل معناهما بواسطة ان وان كانا ماضيين معنى قبل دخول ان يحقق الشرط اذا قلب الماضي الاصلي مستقبلا فلان يصير الماضي العارض بلم مستقبلا اولى وربما يكون ما هو الجواب ظاهرا وانما قبل الشرط والجواب من حيث انه جواب مترتب فلا يستقيم تحقق وقوعه مع ترتبه وحينئذ يلزم دخول قد فيه ظاهرا او مقدرا للتنبيه على عدم تاثير الشرط فيه لانه موكد المضي فلا يمكن للشرط ان يوثر فيه ويجعله مستقبلا واذا لم يكن له فيه اثر واستقباليته يجب دخول الفاء فيه ليشعر بجزائيته نحو ان اكرمتني فقد اكرمتك او فاكرمتك ليحصل الربط اللفظي اذا فات فيه المعنوي ولذا دخل الفاء في قوله تعالى وان كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وان كان قميصه قد من دبر فكذبت لان قد مقدرة اذا الغرض منها الماضي المحقق فلا يوثر الشرط فيه ولم يمكن لاداة الشرط ان يصير بدخول قد مستقبلا واما لما فان يصير بدخول لم مستقبلا مع انها للمضي لان بدخول قد يتوكد بانه ماض حقيقي قبل دخول قد وبدخول لم مستقبل فكان للشرط ما نعان في قد وفي لم مانع واحد لا يلزم من رفعه مانعا رفعه مانعين فالواجب الفاء في قوله تعالى ومن جاء

بالسيئة فكبت وجوههم في النار لانه وعيد والوعد والوعيد يحسن ان يقدرا ماضيي المعنى لانهما كان وقعا فعوملا معاملة الماضي الحقيقي الثاني ما يجوز فيه الفاء وتركه وهو ما يصح ان يقع نفسه جوابا وان يقع جزاء منه فذلك اما مضارع مثبت نحو ان تكرمني اكرمك وان تكرمني فاكرمك ودخول الفاء فيه قليل جدا منه قوله تعالى ان تضل احديهما فتذكر احديهما الاخرى وهو قراة حمزة واما مضارع منفي بلا واد خاله فيه كثير كقوله تعالى فمن يومن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا وتركها فيه وجزمه اكثر اما وجه ترك الفاء فيهما فلانهما انفسهما يسوغان لان يكون جزاء فلم يحتاجا الى الفاء لتاثير الشرط فيهما لصيرورتهما به مستقبلين ولئلا يلزم اضمار مبتدا من غير ضرورة واما ادخالها فيهما فلانه يقتضي كل منهما ان يكون خبر مبتدا محذوف من جهة انه في معنى اسم الفاعل والاصل فيه ذلك ولم يستغن الماضي الواقع جزاء ذلك اذ المضارع اقعد بذلك من الماضي لانه موازن اسم الفاعل ويفهم منهما عند اطلاقهما الحال وكان ذاته يقتضي ان يكون خبرا وقال المالكي يقدر كل خبر مبتدا لانه يمتنع ان يجعل الفاء زايدة لانه يلزم حينئذ ان يجزم الفعل بعدها لان الحرف الزايد لا يمنع عمل ما قبله فيما بعده كقوله تعالى فبما رحمة من الله فرفع المضارع دال على انه خبر مبتدا محذوف وحينئذ لا يوثر الشرط فيه لان الجملة الاسمية كالثابت فيجب الفاء وفيه نظر لان ما ذكره دليل على ان ما بعد الفاء خبر مبتدا محذوف لانه شي باعث على ادخال الفاء وكلامنا فيه وقال الحاجبي لما ادخلها المضارع مع لزوم حذف مبتدائه فللتوسع في الكلام ولم يفعل مثله بالماضي المثبت لانه لو دخل فيه الفاء يصير خبر مبتدا محذوف ويقطع عن الشرط ويعود لا على المضي فيلزم النقض لانه يكون ماضيا من جهة انقطاعه عن الشرط مستقبلا لانه المقصود منه ومن جهة جراسته ثم قال ولا يجري هذا في ماض فيه قد لانه ليس مستقبلا لكونه في سياق الشرط لانه ماض محقق اذ فيه قد فلا تناقض فيه **قلت** الاولى ان يجاب بانه لو دخل فيه الفاء يشتبه بما قدر فيه قد ولا اشتباه في المضارع ثم قال واما ادخالها مع لا فلانها مثل ان في ان اصل وضعها للاستقبال فيتعذر تاثير الشرط فيه كما مع ان والسين لانه لا يجتمع على فعل حرفا الاستقبال واما سواغ تركها معها فلتجريدها عن الاستقبال وجعلها لمجرد النفي كما في قولك اريد ان لا تقوم فحينئذ استقباليتها مستفادة بعدم اجتماع حرفي استقبال معها ولم يفعل مثل ذلك بلن لانها للتاكيد وتجريدها لا تاكيد فيه اقرب ولا بما لانها للحال وان ناقضها لانها للاستقبال **قلت** اذا جردت ما عن الحال لم يبق ناقص كما اذا جردت لا عن الاستقبال بقي مدلولها مستقبلا بحرف الشرط فكانه لم يزل استقباليتها لا نصاف مدخولها بما وضعت له ووجود ما تفيد فايدتها واذا جردت ما عن الحال يصير مدخولها مستقبلا ويزول ما وضعت له بالكلية وكذا بان النافية لانها بمعنى ما ولانها وافقت ان الشرطية لفظا وهي داخلة في الجزاء تقديرا لانها عاملة فيه فلو جردت عن الحال يتالى مثلان تقديرا وهو مكروه كتتالي المثلين خطا ولذا كتب ليلا بالياء ولانها مشتركة وضعت مرة للحال ومرة للاستقبال واما يجب الفاء **قلت** عليه لم يقل احدانها مشتركة الوضع الثالث ما يجب فيه الفاء واليه اشار بقوله والا فالفاء يعني ان لم يكن الجزاء من القسمين المذكورين الممتنع الفاء والجايز وجب الفاء فيه لتعذر تاثير اداة الشرط فيه وهو كل فعل لا يصح ان يقع شرطا كالامر والنهي وما فيه السين او سوف ولن واذن فانها مستقبلة قبل تعلق اداة الشرط بها فلا تاثير للشرط فيها ولئلا يجتمع علامتا استقبال على فعل ولان الامر والنهي يقعان ابتداء لانهما مسببان غالبا فلا يتوقفان على الشرط وكما فيه قد وما وان فلما مر من عدم تاثير الشرط فيها وكفعل غير متصرف اما غير نعم وفعلا التعجب والدعاء

نحو ان حسن الكلام فما احسن السكوت وان كان زيد فما عمرو فخرجا عن الزمان فلا يصح ان يتعين باداة الشرط
مستقبلة واما ليس فلانها خصت بالحال فلا يصح ان يصير مستقبلا باداة الشرط وان قلنا انها ليست للحال لكن مقطوعة
عن الزمان مطلقا فلا يستقيم ان يصير مستقبلا باداة الشرط وكالجملة الاسمية فانها لم توضع للزمان فلا يستقيم ان يدل
على الاستقبال باداة الشرط او لانها ثابتة والجزاء ما يحصل بعد حصول الشرط والثابت لا يتوقف على الشرط فلزم الفاء
في جميعها والحاصل ما لم يرتبط بالشرط ولم يترتب عليه باداته ربط به بالفاء لانه وضع للترتيب والربط قامت مقام
الضمير في قوله الذي يطير فيغضب زيد الذباب **تنبيه** الجمل الواقعة بعد الفاء اذا لم يكن مرتبطا بالشرط ولم يوثر
فيها اداته لا يكون جزاء على الحقيقة فالجزاء في كلها محذوف وهي دالة عليها لانها متعلقة بها وقايمة مقامها ولذا يجزم
محلا كما رفع في لا رفث زيد في الدار محلا ولذا جزم المعطوف عليه كقراءة نافع وان تخفوها وتوتوها الفقراء فهو خير لكم
ونكفر عنكم وكقوله تعالى ومن يضلل الله فلا هادي له ونذرهم في طغيانهم يعمهون فالفاء الذي منها ان مدخولها
مؤول بالجواب الحقيقي لانه لم يصلح له حقيقة اما الانشائي من الامر وغيره فلما مر ولان الجزاء يكون خبرية لانه قضية
معلقة على الشرط اي متوقفة عليه والانشائي ما نشاء من اللفظ فلا يتوقف على شيء فقولك ان تكرمني فاكرم زيدا مؤول
بان تكرمني فهو سبب لتحقق طلبي اكرام زيد منك اي ان تكرمني تحقق وتوجب طلبي اكرام زيد منك وقولك ان تكرمني فعسى زيد
ان يكرمك مؤول بانه سبب لرجائي ان يكرمك زيد اي يوجب رجائي ذلك واما الجملة الاسمية فانها مؤولة بما اشتملت عليه
من شيء ان كان والا يتحقق ونحوه فقولك ان تكرمني فزيد منطلق مؤول بان تكرمني منطلق وقولك لا يبك ان تكرمني فانت
ابي بان اكرمتني تحقق انك ابي واما الماضي المحقق فكذلك فان قولك ان تكرمني فقد اكرمتك مؤول بان تكرمني تحقق
علمك باكرامي اياك او نحوه وكذا نول البواقي ومنه قوله تعالى ان تتوبا الى الله فقد صغت قلوبكما تاويله ان تتوبا تحقق
ذكر صغو كما اذ التوبة تحقق الذنب لانها عنه وقال الحاجبي تقديره ان تتوبا يكن سببا لان اذكر هذا الخبر وهو صغو قلوبكما
وذكر الذنب متوبا عنه اي حالة التوبة عنه يوافق المقصود من الآية وهو التحريض على التوبة لانها يدل على براة الذنب
فالحق ان يقول تعالى ان تتوبا نعلم ويحصل براة نحاكما من الصغو لانه المقصود الا انه ذكر سبب حبه ليكون ادل اذ الخبر
بالصغو سبب لذكره وذكره متوبا عنه سبب للعلم ببراتهم عن اثمه ويمكن هذا التقدير في ساير المواضع فان قولك ان اكرمتني
يكن جزاء لاكرامي اياك الا انه ذكر سبب حبه اذ الخبر بالاكرام وهو اكرمتك سبب لذكره وذكره عقيبك متى يدل على انه
جزاء تحقيق قول الحاجبي لم يوت بالفاء في قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون
لان اذا فيهما لمجرد الزمان لا للشرط كما في قوله تعالى والليل اذا يغشى واما قوله تعالى واذا تتلى عليهم آياتنا بينات
ما كان حجتهم الا ان قالوا الآية فيجوز ان يكون كذلك ويجوز ان يكون تقديره واتقنا كان حجتهم كما في قوله تعالى وان
اطعتموهم انكم لمشركون ولولا ذلك لوجب الفاء لامتناع ان اكرمتني ما اكرمك ونحوه وهو لان ذا الذي وضعه للشرط بل هو
ظرف متضمن للشرط كما مر فلا يوتى بالفاء فيما هو كجوابه كما لا جزم به الا شاذا واذا كان الجزاء جملة اسمية يقوم اذا التي
للمفاجاة مقام الفاء لانها مثلها في الدلالة على تعقيب ما بعدها لما قبلها من غير مهلة وفي امتناع الابتداء بها بل لا بد
ان يتقدمه شيء يرتبط بها ما بعدها به كالفاء كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فلا يدخل
في جزاء انشائي او فعلي لان وضعها للدخول الجملة الاسمية الخبرية وجمع الفاء معها شاذ **مسائل شريفة**

الاولى لا شك ان الشرط مجزوم باداته واما الجزاء فالمذهب انه مجزوم بها ايضا لانها تقتضيه ايضا وقيل العامل فيه
الشرط واداته معا لاقتضائهما اياه ولئلا يعمل الجازم في شيئين كما ان الجار لا يعمل في شيئين **قلت** اقتضيهما
ولذا جعلتهما جملة واحدة فيجزمهما ولانه لم يوجد فعل عامل في فعل لا مستقلا ولا مشتركا وقيل الاداة تجزمه بواسطة
جزمها الشرط كالابتداء الرافع للخبر بواسطة رفعه المبتدا فالشرط شرط عمل اداته في الجزاء لا جزء العامل وقول
الحاجبي ليس جعل الشرط عاملا في الجزاء باولى من العكس مع ان كلا منهما يقتضي الآخر وليس لتقديمه اثر لان تقدمه
لكونه شرطا لا للعمل وهم لان الشرط سبب فهو مقتض لوجود الجزاء فهو بالعاملية اولى نعم انما لم يعمل لما ذكرته الثانية
لا يلي اداة الشرط الا معمولها كغيرها من عوامل الفعل وجاز في ان ان يحذف معمولها وان يفصل بينهما توسعا فيها لكثرة
استعمالها ولشبهها بالمتعدي حيث يقتضي لذاتها شيئين ويمتنع ذلك في اخواتها الا في الشعر كقوله صعدة نابتة
في حاير اينما الريح تميلها تمل وكقوله فمتى واغل ينبهم يحيوه وتعطف عليه كاس الساقي شبه قدها بالصعدة وهي القناة
والحاير مجتمع الماء والقناة فيه اشد تثنيا اذا اختلف الرياح عليه وينبهم اي ينزل بهم الثالثة اجاز الكسائي تقديم معمول
الجزاء عليه كقول طفيل وللخيل ايام فمن يصطبر لها ويعرف لها اياما الخير تعقب ومنعه الفراء للالتزام فصل اذ الشرط وجوابه
كشيء واحد وقال الخير في البيت صفة الايام واجازا وغيرهما تقديم معمول الجزاء على الشرط نحو زيدا ان تجلس اضرب
ومنع كل البصريين تقديم معمول الشرط عليه الا الكسائي فيمتنع ان زيدا تضرب اضرب به الرابعة اذا عطف على الجزاء مضارع
بالواو والفاء جاز جزمه عطفا وجاز رفعه استينافا فلا يكون مسببا عن الشرط وجاز نصبه على تقدير ولو كان بعد
ثم يمتنع النصب نحو ان تاتني اتك واحدثك وكقوله تعالى ومن يضلل الله فلا هادي له ونذرهم قرئ بالجزم والرفع
وقوله تعالى وان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب قرئ عاصم ونافع بالجزم
وجماعة بالنصب قال النحاة ما الملك ما خذ في قول النابغة حين سمع ان النعمان بن المنذر عليل فان يهلك ابو قابوس
يهلك ربيع الناس والبلد الحرام ويا خذ بعده بذناب عيش اجب الظهر ليس له سنام اي ان يهلك النعمان يهلك من منه
امن الناس ورزقهم ويا خذ الناس بعده عيشا مضى معظم خيره وبقي ذنب وهو الاخير فيه والذناب الذنب
والاجب المقطوع السنام فرع سال سيبويه الخليل عن جزم قوله تعالى لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق
واكن من الصالحين فاجاب بانه بالعطف على محل فاصدق اذ لولا اخرتني تحضيض فيكون في تاويل اخرني
وجواب الامر مجزوم فاصدق وان نصب بان مقدر فهو مجزوم محلا فهو مثل دعني فاذهب جانبا يوما واكفك جانبا
فان جزم اكف على العطف على جواب الامر مقدرا لعدم الفاء عكس قوله بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابقا
اذا كان جائيا الخامسة المضارع الواقع بعد الواو او الفاء اذا توسط بين الشرط والجزاء ينصب ويجزم كقولك ان
تاتني وتحدثني احدثك وان تاتني فتحدثني اكرمك وكقوله ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ولا يخش ظلما
ما اقام ولا هضما **قلت** الحق وجوب جزمه ما خذا وامتناع جزم يخضع للوزن ونحو مثل الفاء في هذه المسألة عند
الكوفيين في جواز النصب بعده لقراءة الحسن ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت
بالنصب السادسة اذا خلا المضارع المتوسط بين الشرط وجوابه عن العاطف فان وافق الشرط لفظا ومعنى
جزم تاكيدا نحو ان تزرني تزرني احسن اليك والا فان وافقه معنى بان كان نوعا منه يجزم على البدل ويجوز رفعه

فيكون في محل النصب على الحال نحو ان تاتني تمشي اكرمك اي ان تاتني ماشيا مثال المجزوم قوله متى تاتنا تلمم بنا في
ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تاججا المعنى انا موقدون غلاظ الحطب لتقوى نارها فيراها الضيف من بعد
فيقصدها وذكر تاججا على تاويل النار بالشهاب او على ان تكون الالف فاعله عايدا الى الحطب والنار وان لم
يوافقه معنى بعض الرفع كقولك ان تاتني تسالني اكرمك وكقوله متى تاته تعشو الى ضوء ناره تجد خير نار عندها
خير موقد تعشو اي تنظر ببصر ضعيف فان البعيد يرى الكبير البعيد صغيرا فكان كالضعيف البصر المعنى اي ناره
باتيه من بعيد وان جاء الفعل بعد الجواب خاليا عن العاطف فاعرابه على التفصيل المذكور واذا جاء بعد الشرط لكن حكمه
هنا بالنسبة الى الجواب السابعة كثر حذف جواب الشرط اذا علم منه قوله تعالى ائن ذكرتم تقديره ائن ذكرتم
كفرتم وقوله تعالى وان كان كبر عليكم اعراضهم فان استطعت ان تبتغي تقديره ان استطعت فافعل والمجموع جواب
ان كان وقال الاندلسي انما يحذف جواب الشرط اذا كان فعل الشرط ماضيا لفظا وقل حذف فعل الشرط وحده كقوله
فطلقها فلست لها بكفوء والا يعل مفرقك الحسام تقديره وان لا تطلقها يعل ومنه قوله متى توخذوا قسرا بظنة عامر
ولا ينج الا في الصفاد يزيد اراد متى تثقفوا توخذوا وتثقفته اي وجدته والصفاد والصفد القيد الثامنة
قد يحذفان معا كقوله قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان تقديره قالت وان كان فقيرا
معدما هويته ورضيت به وحذفهما معا ممتنع مع غير ان وهو مما يدل على اصالتها التاسعة قد يغني عن الجواب
جملة مقدمة على الشرط وسياتي في القسم تحقيقه وقد يغني عنه جملة يتوسطها الشرط كقوله تعالى وانا ان
شاء الله لمهتدون وكقوله هذا سراقة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشاء ان يلقها ذيب تقديره المرء ذيب عند
الرشا والهاء في يدرسه للمصدر اي سراقة يدرس القرآن درسا والمرء حريص على الرشوة وقد يستغني عن صدر الجواب
والفاء باداة الشرط كقوله بني ثعل لا تنكعوا العنز شربها بني ثعل من ينكع العنز ظالم تقديره فهو ظالم النكع المنع
والشرب الحظ من الماء العاشرة اذا توالى الشرطان فان توسطهما عاطف فالجواب للمتاخر عنهما كقوله
تعالى وان تومنوا وتتقوا يوتكم اجوركم والا فالجواب للاول لقوته بتقدمه قال المالكي والثاني مستغن عن الجواب
لقيامه مقام ما لا جواب له وهو الحال لانه مقيد للاول كقوله ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا منا معاقل عز زانها كرم
فكانه قال ان تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا ومنه قوله تعالى ولا ينفعكم نصحي ان اردت ان انصح لكم ان كان الله
يريد ان يغويكم فقوله لا ينفعكم دليل على الجواب المحذوف لاول الشرطين تقديره ان اردت ان انصح لكم مرادا
غيكم لا ينفعكم نصحي **قلت** فيه نظر اذ قد يخلو الشرط الثاني عن الرابط الذي يجب في الحال الكاينة جملة
نحو ان كلمت ان اكل زيد فانت طالق ولان شرط الحال ان يقارن عامله ولم يشترط ذلك في الشرط الثاني
اذ قال اكثر العلماء انما تطلق في المثال المذكور اذا اكل زيد اولا وبعض اذا كلم اولا ولانه لم يوجد شرط لا جواب
له لفظا ومعنى وهو سبب فلا بد له من مسبب وجعل الشرط الثاني الواقع بعد الواو حالا لا اعتداد به لوجود الرابطة
ولئلا يعمل عاملان في معمول واحد فالحق ان يجعل الجواب المذكور للشرط الاول وجواب الثاني محذوفا لدلالة
الاول مع جوابه عليه فاصل الجواب المذكور ان اكل زيد ان كلمت فانت طالق ثم حذف جواب الاول وجعل
متوسطا بين جزي ما هو في معنى جوابه ومن يقول المقدم على الشرط جوابه في مثل انت كريم ان اكرمتني جعل الشرط

وبه اعلم

الاول مع جوابه جواب الشرط الثاني في مثالنا **قال** وان يقدر الى آخره **اقول** قد يحذف الشرط مع ان
الشرطية ويبقى الجزاء مجزوما بان المحذوفة بها ولا يحذف مع غيرها من ادوات الشرط لانها الاصل فتوسع فيها
وانما يحذفان اذا كانا بعد احد المذكورات اي الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض اذا قصد سببيتها
لذلك المجزوم فيكون المجزوم جواب شرط حذف مع اداته نحو اتني اكرمك ولا تزر زيدا يهنك وابن بيتك ازرك وليت
زيدا عندنا يحدثنا والا تنزل عندنا تصب خيرا فالمقدرات ان تاتني والا تزر زيدا وان تعرفني مكان بيتك
وان كان زيد عندنا وان تنزل عندنا وقولك الا تنزل استفهام الا انه لما قصد به العرض سمي عرضا ومن التمني
قولهم الا ماء عندنا اشربه لان دخول الهمزة على لا افادت التمني فجزم جوابه كما لو وقع بعد التمني الصريح وانما
حذفا لان كلا من المذكورات طلب والطلب لا ينفك عن مقصود يكون ارادة حصوله سببا حاملا للطالب
على ذلك الطلب كما ان المطلوب الذي هو المشروط يبعث الطالب على مقصود بيان سببه وهو الشرط فوجوده
وان كان مسببا عن ارادة حصوله يكون سببا لوجود الطلب في الخارج فذكره مع ذكر مسببه المجزوم يدل على الشرط
الذي هو السبب بالوضع وهو السبب الحقيقي وعلى الجازم له وللمقصود وهو المذكور المجزوم فهما يدلان عليها فلا يجزم
بعد الخبر مثبتا او منفيا لانه لا يكون لغرض خارج عنه فان المراد منه نفسه اذ الغرض منه ظاهرا اطلاع
المخاطب عليه لا غير ومن ثم امتنع اكرمني زيد اكرمه بالنصب واذا لم يكن لغرض خارج عنه لا يقوم مقام الشرط
الذي هو لغرض خارج عنه ولانه لو قام مقامه يكون لغرض خارج عنه ولا يكون له وهو متناقض نعم يجزم بعد خبر
فيه معنى الطلب لحصول معنى السببية كقول الواعظ اتقى الله امرؤ يثب عليه وفعل زيد خيرا يثب عليه اذ معناه
ليتق الله وليفعل خيرا ومثله حسبك ينم الناس اي ليكفك حديثك بالليل واقطعه ان يكف به ينم الناس
وحسبك هنا مبتدا حذف خبره للعلم به اي حسبك ما علم منك ومنه شرعك بمعنى حسبك وكفيك بمعنى كف
فايدة جزم يغفر في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تومنون بالله
وتجاهدون في سبيل الله باموالكم وانفسكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون يغفر لكم لان معنى تومنون وتجاهدون
آمنوا وجاهدوا اي استمروا عليهما قاله الزجاج وقال غيره جزم لانه جواب هل ادلكم فاعترض عليه الزجاج بان
المغفرة انما تحصل من نفس الايمان لا من الدلالة عليه اجاب بان تومنون تفسير للتجارة على معناها لا على لفظها
اذ لو كان على لفظها لقال ان تومنوا اذ الاسم يفسر بالاسم ويبدل منه فهو من جملة الاستفهام ومعناه هل ادلكم
بالايمان فهو من جنس المقدر وهو ما يدل على المغفرة اذ معناه اهتدوا بالايمان وعبارة بعض ان مدلول الطلب شبيه
بالشرط من حيث جاز وقوعه وجاز عدمه بالنسبة الى علم المتكلم فيقوم مقامه بخلاف الخبر فان المتكلم محقق
عنده وجود المثبت منه وعدم المنفي منه فلا يقوما ن مقام الشرط وقال المالكي ان جزم المجزوم بالطلب المذكور
قبله وان الطلب المذكور قبله تضمن معنى ان الشرطية كالاسماء الشرطية ولا مقدر وقال
هو مذهب سيبويه وقد قال الخليل ان هذه الاوايل كلها فيها معنى ان فلذلك انجزم الجواب بها **قلت** لم يوجد فعل
عامل في فعل ولان اكرمني في قولك اكرمني اكرمك دال على الايجاب ولو تضمن الشرط لدل على التخيير فيلزم دلالته
على متنافيين والمراد من قول الخليل ان الاوايل دالة على المحذوف **فان قلت** هلا جزم المضارع

بعد النفي كما نصب بعد الفاء التي هي بعد النفي على السببية اذ نصب تحدثنا في قولك ما تاتينا فتحدثنا على وجهين
من وجوهه الاربعة كما مر مشروحا **قلت تنبيه** ان لم تقصد سببية هذه المذكورات لما بعدها
يرفع ما بعدها على الصفة او على الحال او على الاستيناف بحسب المقام مثال الصفة قوله تعالى فهب لي من لدنك
وليا يرثني ويرث واجيز فيه الجزم على الجواب والرفع على الصفة والاول احسن اذ معنى الاية حينئذ سوال زكريا
وليا وارثا واذا يكون مخبرا لله تعالى بان وهبت لي وليا يرثني والله تعالى اعلم به منه فكيف يخبره به ومثال الحال
قوله تعالى ثم ذرهم في خوضهم يلعبون اذ معناه ذرهم على حالة لعبهم وهو حال من مفعول ذر ويجوز رفعه على
الاستيناف ومثال الاستيناف قولك لا تذهب بالاسد تغلب عليه اي تعجز عنه واريد به جواب سوال مقدر
كانه قال له المخاطب لم لا اذهب به فاجاب بانه تغلب عليه ولا يستقيم الجزم هنا اذ يصير المعنى والتقدير ان
لا تذهب به تغلب عليه وهو ضد ما اريد منه ولا الرفع على الحال الحقيقي اذ يصير معناه لا تذهب به في حال كونك
مغلوبا عليه والمراد منه الاخبار بعد الذهاب به ولا على الحال التقديرية لا يكون نهيا عن الذهاب حال تقديرك
الغلبة وهذا يخالف المراد منه ومنه قولك قم يدعونك فان الدعاء علة القيام فلو جزم يصير القيام علة للدعاء ولو رفع
على الحال يفوت معنى التعليل ومنه قوله وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار ارسوا اي
اقيموا واصله من ارساء الملاح المرساة فانه للاقامة والمزاولة المعالجة وها نزاولها للخمر اي قال الشرب رائدهم
في طلب الخمر وقد ظفر بها انزلوا لتشربوا ولتلتذوا وقيل ان تموتوا فان الموت آت ويجوز الجزم والرفع على الحال والاستيناف
في قولك خذه تقول كذا ومره يحفرها والحال في تقول اظهر منها في يحفرها لان يحفرها اذا جعل حالا لا يكون حالا
مقدرة اي يكون معناه مره حال تقديرك حفره وهي بعيدة وكذا قول الاخطل كروا الى حرتيكم تعمرونها كما تكر الى اوطانها
البقر اي رجعوا الى الحجاز والحرتين اللتين لكم ثمة مقدرين عمارتهما كما يرجع بقر الوحش الى وطنه اذا خاف
والحرة ارض ذات حجارة سود ويجوز في قوله تعالى فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا ولا تخشى
الرفع على الحال من ضمير اضرب اي يبن او على الاستيناف وقيل وعلى الصفة لقوله طريقا والتقدير لا تخاف فيه
ثم حذف في وصل الفعل بنفسه فصار تخافه ثم حذف العايد اتساعا والجزم على الجواب او على ان يكون لا ناهية
والدرك الادراك وحمل نون في قوله متى انام لا يؤرقني الكرى ليلا ولا اسمع اجراس المطي على انه جواب الاستفهام
وقال سيبويه هو في موضع الحال اي غير مؤرق وانما سكن للتخفيف والكرى المطر وقال الفراء الجزم في الامثلة
باللام مقدرة فجزم مرة يحفرها على تقدير مره ليحفرها ثم حذف اللام كما هو مذهب الكوفيين في اضرب وانما عم عند
غير الكسائي اذا استقام تقدير ما مثل الطلب المذكور في الثبوت والانتفاء ليصح المذكور قرينة المحذوف فلا الجزم
بعد النهي اذا لم يصح تقدير لا مع ان فيمتنع الجزم في قولك لا تدن من الاسد ياكلك بمعنى لا يكون بدخل النار لانه لو جزم
بتقدير ان لا تدن وان لا تكفر يفسد المعنى وان قدر ان تدن وان تكفر لم يدل عليه المذكور لان لا الا يجمان
يكون من جنس المدلول عليه ويعلم منه ان كل صورة يستقيم نصبه بعد الفاء لا يلزم ان يستقيم جزمه اذا حذف الفاء
فانه استقام نصب ياكلك بعد الفاء في المثال المذكور ويمتنع جزمه اذا حذف الفاء لان الفاء يجعله معطوفا
وعطف الخبر على الطلب يمتنع فيجب ان يؤول لا تدن بلا يكن منك دنو ثم لو عطف فيها كذلك يكون عطفا الجملة على المفرد

فيجب نصبه بان مقدرة ليكون عطف مفرد على مفرد والكسائي جوز الجزم في المثالين ونحوهما اعتمادا على ايضاح المراد
منه واستدل ايضا بقوله صلى الله عليه وسلم من اكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يوذنا بريح الثوم **قلت** ورواية
يوذنا اصح واشهر ثم هذا الامر من الموجب لانه لطلب الايجاب والنهي من المنفي لانه لطلب النفي ولذا يكون الامر
بالحرف وبغيره نحو اضرب وليضرب كما يكون الموجب الحقيقي بها مثل زيد قايم وان زيدا قايم والنهي بالحرف لا غير كالنفي
فالامر يدل على المضمر الموجب والنهي على المضمر المنفي **تنبيه** الدعاء والتحضيض وغيرهما من الطلب مثل الخمسة
المذكورة في جواز جزم ما بعدها **قال** مثال الامر صيغة تطلب بها الفعل الى آخره **اقول** سمي صيغة الامر
للفاعل مثال الامر والامر بالصيغة لان هذا المثال والصيغة اي صيغة افعل ونحوه ظاهرة في الامر للفاعل اذ
قلما يجيء لغيره واذا جاء لغيره يحتاج فيه الى قرينة نحو اذا لم تستحي فاصنع ما شئت اي تصنع ما شئت وفعال
من اسماء الافعال كنزال وغيره وان كثر استعماله في الامر كثر لغيره ايضا من الصفة والمصدر فلم يكن ظاهرا في الامر ولما
قال صيغة دخل فيه نحو ضرب وامر وانت مامور فخرجن بقوله تطلب بها الفعل لان دلالة امرتك وانت مامور على الطلب
بالمادة لا بالهيئة وكذا خرج لتضرب ونحوه فانه مثل قوله تعالى وبذلك فليفرحوا لان دلالته على الطلب باللام لا بالصيغة
وقال من الفاعل المخاطب ليعلم حقيقة ان امر الغايب والمتكلم والمخاطب المفعول باللام نحو ليضرب ولاضرب ولتضرب
وقال بحذف حرف المضارعة والباء اما متعلق بمحذوف فتقدير الكلام صيغة حاصلة بحذف حرف المضارعة واما بتطلب
فيكون الاستعانة ليخرج نزال ونحوه فانه وان دل على طلب الفعل من الفاعل المخاطب لم يحذف شيء وهذا الحد يشمل
الطلب بطريق الاستعلاء والالتماس والدعاء وانما لم يستعمل هذه الصيغة لغير المخاطب الفاعل خوف اللبس ولم يعكس
لانه اكثر وقوعا من غيره فهو بالاختصار اولى وانما يكون اكثر استعمالا لان الاغلب ان يكون امر الغايب بصيغة الحاضر
نحو يا زيد قل لعمرو قم وان شاء ذكره الحاضر فهو مران بصيغة الامر والغلبة امر الحاضر بني اسماء الافعال للامر الحاضر لا لغيره
نحو صه ومه ورويد وعليك ولا يقال دونه وعليه وامر غير المخاطب الفاعل باللام وهو الاصل لانه معنى من المعاني فالحق
ان يكون بالحرف كالاستفهام ونحوه نحو ليضرب زيد ولتضرب ولاضرب قال صلى الله عليه وسلم قوموا لاصل لكم على معنى الزام
نفسه وامر المخاطب المفعول بالحقيقة امر الغايب اذ المراد من قولهم لتعن بحاجتي ليعنك امر حاجتي ولا لبس في شيء اما امر
باللام فان حرف المضارعة يشتبه لوله واما امر بمثال الامر فظاهر اذ فيه خصوصية من قوله اذا حذف منه له
حرف المضارعة حذف من آخره ما حذف للجزم من الحركة والحروف كالنون من التثنية وجمع المذكر والواحدة المخاطبة
وكالالف والواو والياء من الناقص نحو اضربا اضربي اضربوا واغز وارم وارض لموافقه للمجزوم بلام الامر معنى وهذا على
مذهب البصريين فانه مبني عندهم لزوال مقتضى الاعراب عنه قال الحاجبي هو حرف المضارعة **قلت** المختار ان يقال هو
شبه الاسم من حيث الشيوع والتخصيص بالحرف لان الامر يختص دلالته على الاستقبال او يقال هو مبني لزوال المضارع
بزوال حرف المضارعة ومذهب الكوفيين انه معرب مجزوم باللام متوهمين ان حرف المضارعة واللام مقدران لاظهارهما
في قوله تعالى وبذلك فلتفرحوا ولانه لو بني لم يكن لحذف الحروف من اواخر النواقص موجب بخلاف حذف الحركة
والنون من آخره نحو اضرب اضربا لان علامة الاعراب يزول بعروض البناء اجيب ان حرف المضارعة جزء الكلمة فلا يقدر
كما لا يقدر سيم مفرج وان لام الجزم عامل ضعيف فلا يعمل مقدرا وحذف اواخر اغز ونحوه للتشبيه كما مر **قال** فان كان آخره

اقول لما كان صيغة الامر اكثر شبها بالمضارع من غيره حكم بانه ماخوذ منه وطريقه ان يحذف من المضارع اذا
سنه منه ما يحذف منه للجزم ثم يحذف حرف المضارعة فان كان ما بعده متحركا وهو من غير باب الافعال والباقي مثال
الامر نحو ضع وعد وقل وفرح وقاتل وان كان ساكنا ولا يمكن الابتداء به فلابد وان يزاد حرف متحرك قبله ليتوصل به الى
النطق بالساكن وخص الهمزة به لانها اقوى واوسطها مخرجا نحو ابتق باول الكلمة ولانها تحذف من غير اول الكلمة كثيرا
نحو سله وخذ فزيدا ولا جبرا للحذفها ولان اللايق هنا ان تزاد ولا ما تحذف اذا صار متوسطا وما شانه ذلك هو
الهمزة لا غير فزيدت وانما ضمت او كسرت لانه امتنع فتحها لئلا تشتبه الامر بالمضارع فنضم ان كان بعدها ساكن ضمة
اصلية اى كان عين فعل المضارع مضموما في الاصل نحو اقتل اغزى اذ لو كسر يستثقل لان الانتقال من الكسرة الى الضمة
اثقل من الانتقال من ضمه الى ضمه ولذا لم يبن فِعُل وبني فُعُل نحو عنق وعد الحاجز الساكن بينهما كالمعدوم ولذا قيل في منتن
منتن كما في كيف كيف بالاتباع ويكسر ان لم يكن عين فعله مضموما في الاصل سواء كان مكسورا او مفتوحا نحو اضرب واذهبوا
واعلم واجمع واستخرج لان الاصل ان يكسر لان تحريكها للتوصل الى الساكن فهو كالتحريك للساكنين ولان الكسر اخف من الضم
ولم يلزم محذور ثقل توالي متباعدي المخرج **فان قيل** هلا حرك ما بعد حرف المضارعة فانه ايسر من اجتلاب همزة الوصل
قلت للمحافظة على صيغة المضارع ولذا ردوا الهمزة في اول الرباعي نحو اكرم مع ان تغيير الاول قليل وقلنا من غير
الرباعي اى في غير الامر من باب الافعال اذ يرد في اول مثال الامر المبني منه همزة القطع المحذوفة من مضارعه سواء كان ما بعد
حرف المضارعة منه ساكنا نحو أكرمْ المبني من تكرم او متحركا نحو اجب من تجيب وأرِ من تُري لانها ثابتة تقديرا اذ يجب بقاء
حروف الماضي في المضارع علم ذلك بالاستقراء فيجب ان يكون اصل تكرم تاكرم الا ان ابقاء الهمزة يؤدي الى ثقل توالي
همزتين متحركتين في المتكلم نحو أأكرم ولم يوجد مثله في كلام العرب ويمتنع حذف الاولى لان حرف المضارعة لا تحذف
اذ تفوت فائدته وكذى قلبه واوا لان الدال على المضارعة جوهرية الهمزة ويمتنع قلبها الفا لانه حرف لين الساكن فعين
حذفها ثم حذفت من اخواته ايضا نحو يكرم ونكرم حملا عليه ليجري الباب على سنن واحد كما حذفت الواو من تعد واعد حملا
على يعد فاذا حذف منه حرف المضارعة المانع وجوده بقاء الهمزة الثابتة في الماضي وجب ردها وان تحرك ما بعدها
نحو اجب لزوال موجب حذفها وهي كانت في اصلها مقطوعة اى كانت همزة القطع لا تحذف في الدرج فرجعت كذلك
واذا رجعت استغنت عن همزة الوصل اذ صار ما بعد حرف المضارعة متحركا وسميت همزة نحو اضرب همزة وصل لانها وصلة
الى التلفظ بالساكن ولانها تحذف اذا اتصل ما بعدها بما قبلها كما سميت همزة نحو اكرم همزة القطع لانها تقطع ما بعدها
عن ما قبلها ثم انه حذف بعد حذف حرف المضارعة من تأخذ وتأكل وتأمر اذا بني الامر منها لئلا يجتمع همزتان
في هذه المهموزات التي هي اكثر استعمالا من امثالها فقيل خذ وكل ومر وقد يجي مر على الاصل اذا اتصل بما قبله كقوله
تعالى وأمر اهلك بالصلوة اذ لم يبلغ في كثرة الاستعمال خذ وكل ولا تقل الهمزة ثقل همزتين قال الاندلسي وغيره اذا بني
الامر من المدغم نحو يرد ويفر ويعض فان لم يتصل به الضمير المرفوع البارز فلك ان تترك ادغامه فتقول اردد وهو مذهب
بني تميم فتقول افرر فتجي بالهمزة على قياس السالم وهو لغة اهل الحجاز وان اتصل به ذلك فان كان ضمير جمع المؤنث فالمشهور وان تعلّه
فكه فتقول افررن وابقاؤه لغة ردية للزوم اسكان ما قبل الضمير المرفوع المتحرك وان كان غيره فالمشهور ابقاؤه نحو فرا
فروا فري لخفة الكلمة عند ثقلها باتصال الضمير الذي هو كجزء بها ولا يخفى ان حركة آخره عند ابقاء الادغام ليست اعرابا

بل للادغام بعد اسكانه تحقيقا او تقديرا اذ حكم آخره حكم المجزوم فضم رده للاتباع **تنبيه** لا يعلم من لفظ الحاجبي
رد الهمزة في اجب ونحوه بل يوهم عدمه **قال** فعل ما لم يسم فاعله **اقول** كل فعل حذف فاعله واقيم مفعول له مقامه
لفظا ومعنى كما مر يسمى فعل ما لم يسم فاعله والفعل المجهول ايضا اى فعل المفعول الذي لم يسم فاعله اى مسند اليه وهذا
المعنى هو المجوز للاضافة وصار فاعله راجعا الى ما وقد تقدم المقام مقام الفاعل وهو المسمى مفعول ما لم يسم فاعله والغرض
هنا بيان تغيير الفعل اذا بني للمفعول اى اذا اسند اليه فان كان ماضيا ثلاثيا او رباعيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره نحو
ضُرِب ودُحرِج واجتُمِع واستُخرِج وانما وجب التغيير ليشعر بما اريد منه ولا يلتبس بغيره اذ لو بقي على صيغته الاصلية
ظن انه مبني للفاعل ومفعوله الذي رفع به فاعله نحو ضرب بكرا اذا كان اصله ضرب زيد بكرا والدليل على انه
مغير عن اصله ومعدول عن صيغة اخرى صحة الواو في بويع زيد وسوير وعدم قلبه ياء وادغامه فيه فانه انما صح
ليدل على انه منقلب عما لا يدغم في الياء وهو الف بايع وساير ومراعاة للاصل اذ المشتق مما صح صحيح بدليل صحة
عاور المشتق من عور مع وجوب قلب الواو ياء وادغامه فيه اذا اجتمعا والاول منهما ساكن نحو طي وشي وقيل هو اصل
برأسه ولم يغير عن اصله اذ لنا افعال لم يستعمل صيغة الفاعل نحو جُن زيد وحُم وانما خص الماضي بهذا التغيير لانه لما تفرع
لفظا ومعنى على اصول ارادوا ان يكون على بناء لم يوجد في الاصول لئلا يشارك ويشتبه الفرع اصله من الافعال والاسماء
المبني للفاعل والاصل الثلاثي فتعين ان يضم اوله ويكسر ثانيه او عكسه والعكس اثقل لان الابتداء بالاثقل واردافه
بالاخف منه اخف من الابتداء بالاخف واردافه بالاثقل ولذا وجد قوي ولم يوجد قيو فتعين ضم اوله وكسر ما قبل آخره
ثم فعل بغيره هذا الفعل حملا عليه نحو اكرم وفرح وتعلم واقطع ودحرج واستخرج وقول الحاجبي انما ضم اوله وكسر ما قبل
آخره اذ لو اقتصر على الضم لالتبس أُعلم الذي هو ماض للمفعول من الافعال باعلم الذي هو مضارع للمفعول ولو اقتصر
على الكسر لم يعلم في علم اهو مبني للفاعل ام للمفعول فتعين الضم والكسر وهو ضعيف جدا لانه انما يستقيم ان لو اقيم دليل
على ان علامة المبني للمفعول لا يكون غيرهما ولم يتم ذلك وايضا معارض بان الضم والكسر لا خلاص عن اللبس فان اعلم
الذي هو ماض مبني للمفعول مثل اعلم الذي هو مضارع مبني للفاعل وقد يزاد في بعض الابواب التغيير على هذا وهو في خماسي
او سداسي اوله همزة وصل نحو انطلق واجتمع واستخرج واعشوشب فانه يضم الثالث ايضا اى الذي يلي الساكن الذي
يلي الهمزة التي ضمت اذ لو اقتصر على ضم الهمزة وكسر ما قبل الآخر لاشتبه بصيغة الامر المبنيه من ذلك الباب عند سقوط
الهمزة في الدرج اذ يقال فيهما الاستخرج ولا اعتبار لحركة الاخر لانه قد يسكن الاولى ان يقال يضم الثالث لان الهمزة
لا اعتبار له لسقوطها في الدرج ثم ضم الهمزة هربا من الثقل الناشي والنقل من الكسر الى الضم وعند فتحها اذ همزة الوصل
لا تفتح الا في كلمتين لام التعريف وايمن الله وكذى يضم الثاني مع ضم الاول في خماسي اوله تاء وهو في ثلاثة ابواب اذ لو
اقتصر على ضم التاء لقيل تُعلم وتُجاهل وتُدحرج لاشتبهن بقولك تعلم وتجاهل وتدحرج التي هي مضارع علم وجاهل ودحرج
قال ومعتل العين الافصح الى آخره **اقول** ما هو معتل العين من الثلاثي المجرد الماضي فيه ثلث لغات الاولى
الافصح وهي قيل وبيع واصله بُيِع وقول على قياس الصحيح كضُرِب فارادوا اعلاله حملا على ما عدل عنه فكرهوا الكسرة على الياء
فحذفت فصار الياء في بيع ساكنة بعد الضمة التي لم تجانسها فلابد من قلب الياء واوا او من قلب الضمة كسرة ليحصل التجانس
لكن الواو والثاني اولى لان تغيير الحركة من حيث انه تغيير اولى من تغيير الحرف وهذا اختيار سيبويه فصار بيع ثم كسر

فاقول حملا على بيع لانهما من باب واحد فانقلبت الواو يا لتجانس الكسر فصار قيل والثانية فصيحة وهي ان تشم
كسرة الفاء بالضمة فلم تبق الكسرة كسرة خالصة قال المالكي واذا شم الكسر ضمة لم تغير اليا والثالثة لغة ردية وهي
قول وبوع واصلها كما مر فحذفت الكسرة منهما فصارا قول وبيع فابقي الواو على اصله ثم حمل اليائي عليه فقلبت اليا واوا
فصار بوع وهي ردية لانه حمل الاخف على الاثقل واختاره الاخفش مستدلا بان تغيير ما هو اقرب الى الآخر اولى
وعلى هذه اللغة قوله ليت وهل ينفع شيئا ليت ليت شبابا بوع فاشتريت وقوله حوكت على نيرين اذ تحاك تختبط الشوك
ولا تشاك واذا اسند فعل المفعول الى تاء الضمير ونونه كقولك في بيع العبد بعت يا عبد وفي عوق الطالب يعني على لغة
الواو عقت يا طالب قال المالكي يجب اشمام الكسر ضما والضم كسرا اذ لو خلص الضمة والكسرة تبادر الى ذهن السامع كون المسند
اليه فاعلا وقال الحاجبي يجوز الكسر والاشمام والضمة ولم يذكر وجوب الاشمام قال المالكي وبعض العرب يجوز نقاد ونحوه
ما يجوز في باع بيع من الكسر والاشمام والضم واذا بني فعل المفعول من انفعل وافتعل المعتل العين لم يجز فيه ما اجري في معتل
العين المبني للمفعول من الثلاثي لانه اذا بني فعل المفعول من اختار وانقاد كان اصله اختير وانقود فتير وقود منهما مماثلان
لقولك بيع وقول فجاز فيهما اللغات الثلث التي جازت فيها ولم يجز في فعل المفعول المبني من استفعل وافعل المعتل العين
الا الوجه لانه اذا بني من استجار واقام كان اصله استجير واقوم ساكنا ما قبل حرف العلة فيهما وما قبل ذلك الساكن مضموم
فلا يكون خير واقوم مماثلين لبيع وقول حتى يجوز فيهما ما جاز فيهما من اللغات بل يجب نقل كسرة العين الى الفاء ان كان
مما نقل اصله ضعف العين يا وان لم يكن ايا ما كما فعل ذلك في مستخير وقيم فصار استخير واقيم فلم يجز فيهما الا لغة
واحدة لعدم وجدان مقتضى غيرها وقلنا مما نقل اصله ليخرج استحوذ واغيد فانهما لم يعلا كما علم في التصريف فبقيا كذلك
قال وان كان مضارعا **اقول** اذا بني فعل المفعول من المضارع لا بد وان يغير لفظه لشوبه فضم اوله كما في الماضي
وفتح ما قبل آخره اذ لو اقتصر على ضم الاول لقيل في يضرب من الثلاثي يضرب فيشتبه بيضرب المبني للفاعل من الرباعي
فلا بد وان يضم ما قبل الآخر وفتح ليرتفع اللبس فاختير الفتح لانه اخف ثم حمل عليه بقية الابواب فقالوا في يقاتل ويجمع
ويستخرج يقاتل ويجمع ويستخرج والمضاعف يدغم عينه في لامه نحو يرد ويستعد والمعتل العين تقلب عينه الفا سواء
كان واوا نحو يقال وينقاد او يا نحو يباع ويختار وان كان مما نقل اصله لانها تحرك وما قبلها مفتوح اذ اصل يقاد ويختار
ينقود ويختير او في حكم المفتوح اذ اصل يقال ويباع يقول ويبيع وانما يجب قلبها الفا وكذا تقلب لام معتل اللام الفا نحو
يعطى ويغزى ومعتل الفاء يكون فاؤه واوا لانه اذا كان اصلها الواو ونظائره نحو يوعد وان كان يا تنقلب واوا لسكونها
وانضمام ما قبلها نحو يوسر ولا يخفى ان المحذوف من المبني للفاعل يرد نحو يوعد لانه زال وقوع الاجنبي من المتجانسين
الموجب لحذف الواو **قال** المتعدي وغير المتعدي **اقول** المعاني قسمان قسم لا يعقل من غير تعقل متعلق له غير
من قام به وقسم يعقل بدون تعقل متعلق له غير من قام به فالمتعدي لغة المتجاوز يقال تعدى فلان طوره اي تجاوزه
واصطلاحا فعل لا يعقل معناه الذي دل عليه بحروفه الا بتعقل متعلق له كضرب فانه من المعاني النسبية وكل معنى نسبي
لا يعقل الا بما هو منسوب اليه وغير المتعدي ويسمى اللازم فعل يعقل معناه الدال عليه بحروفه بدون حاجة الى تعقل
متعلق له وهو فعل الطبيعة ويسمى سجية وهو ما دل على معنى قايم بالفاعل لازم له نحو شجع وجبن وطال وقبح ونحو فعل
النظافة والدنس نحو نظف ووضؤ وطهر ونجس وقذر ومنه الفعل الذي هو عرض وهو القائم بالفاعل غير ثابت فيه

وبفعل الجسم اذا لم يلاقه غيره فاعلها نحو قام واضطرب اما اذا لاقه غيره نحو ضرب فمن اللازم المطاوع وهو
الدال على قبول المفعول فيه اذا كان مطاوعا لمتعد الى واحد نحو كسرته فانكسر فان كان مطاوعا لمتعدي الى اثنين يكون
متعديا نحو علمته الشي فتعلمه وقدحت معناه بالدال هو عليه بحروفه اذ لو لم يقيد به لدخل فيه الفعل كله لانه لا يعقل
بدون محل الازمنة وهو متعلق له ولا يرد ان اللازم لا يعقل الا بتعقل فاعله وهو متعلقه فيكون داخلا في حد المتعدي لانه
محله والمراد بالمتعلق غيره ولا يستقيم ان يقال ان الفعل يعقل بدون من قام به فانا نعقل العلم ونحوه ولا نخطر بالنا من
قام به ولا لاحد بانه صفة توجب تمييزا لا يحتمل النقيض ولو توقف عليه عقليته لذكر في حده كما ذكر فيه متعلقه لان
المعاني لا تعقل مع قطع النظر عن المحل وانما لم يذكر في حد العلم ونحوه للاستغناء عنه بتوهم صفة لان من قام العلم به من
عليه الصفة التي هي عقلية العلم وظاهر عدم ورود قام ونحوه باعتبار الزمان والمكان لان معناه الذي دل عليه
بحروفه لم يتوقف تعقله عليها نعم يتوقف وجوده عليها فهو كالجسم فانه لا يوجد الا في زمان ومكان ومع ذلك لا يقال
انهما من حقيقته اي مما يتوقف عليها وعبارة النحاة المتعدي ما يجاوز الفاعل الى محل غيره وذلك المحل هو المفعول به
وهو الذي يذكر في جواب لمن قال المالكي المتعدي هو الناصب مفعولا به دون حاجة الى تقدير حرف جر وما لا بد له من
حرف جر فهو اللازم **قلت** عليه ما ذكر الحاجبي اولى لان نصبه المفعول به اثر ذلك فالحد به اولى ثم قال وما نصبه
مع احتياجه الى تقدير حرف جر سماعي لان النادر يعال في توجيهه ولا يقاس عليه وهو ما تقدر حرف الجر بلا ما ول كقوله
تعالى لاقعدن لهم صراطك المستقيم واعجلتم امر ربكم وكقوله كما تى اذا اسعى لاطعن طائرا مع النجم في جو السماء تصوب
تقديرها على صراطك وعن امر وبطايرا وما يتاول نحو رحبتكم الدار فان رحب متعدي مع انه على بناء يستلزم اللزوم لانه
ضمنه معنى وسع واذا استعمل الفعل متعديا بنفسه مرة وبحرف الجر مرة ولا يكون احدهما نادرا سمي متعديا بوجهين وهو الحكم
بتقدير حرف الجر عند عدمه نحو شكرته وشكرت له وكلمته وكلت له ونصحته ونصحت له **قلت** الحق ان اللام
انما دخل في الامثلة المذكورة للتعدي الى مفعول آخر اذ معنى شكرت له شكرت له صنيعه ومعنى نصحت له نصحت له انى
له نخذف توسعا وقد يحذف اللام على الاتساع فيقال شكرت زيدا صنيعه كقوله استغفر الله ذنبا لست محصيه رب
العباد اليه القول والعمل وكذا قال رادا على الحاجبي لا تميز المتعدي عن اللازم بالمعنى والتعلق فانا نجد كثيرا فعلين
متحدين معنى واحدهما متعد والآخر لازم كصدقته وامنت به ونسيته وذهلت عنه وجبته ورغبت فيه وخفته
واشفقت منه واستطعته وقدرت عليه وزجرته وطمعت فيه وتجنبته واعرضت عنه **قلت** لا نسلم ترادف
كل اثنين منها فان تجنبه لم يرادف اعرضت عنه اذا التجنب البعد والاعراض الرغبة عن الشي ولئن سلم فان المصاحب بحرف
الجر كان وضعه على اللزوم لكن عدي بحرف الجر ولم يستعمل الا معه فمن اللازم في اصل وضعه ما يستعمل لازما ومتعديا
نحو ذهب وما لا يستعمل الا متعديا بحرف الجر كذهلت عنه او نقول يزيد حروف الجر مع بعض الافعال المتعدية توسعا
كما يحذف عن اللازمة توسعا او الضرب من التاول نحو قرات بالسورة وكقوله تعالى يريدون ليطفئوا نور الله بافواههم
تزيد الباء واللام على تاويل قرات فاردت او تزاد حرف الجر في معمول المصدر نحو اعجبني ضربك لزيد مع ان المتعدي
اذا لم يتصل وقوعه على متعلقه يحكم بلزومه نحو فلان يعطي ويمنع ويعرف المتعدي باتصال الضمير المنصوب به اذ لا
عن حرف الجر منه لان الضمير يرد الشي الى اصله ولا يقال الصراط قعدته والطاير طرته بل قعدت عليه وطرت به

ولذ صح تعديت الصراط وظرفت الطاير بان يصاغ اسم مفعول تام باطراد منه فان اللازم انما يصاغ اسم المفعول
منه بحرف الجر نحو مذهول عنه ومذهوب به وعلم منه ان قال متعد لانه يقال منه على الاطراد قلته فهو مقول والاصل
ان لا يحذف حرف الجر عن اللازم لافتقاره اليه فان كثر حذفه نحو دخلت الدار قبل وقيس عليه نحو دخلت البلد و
الاصطبل وان لم يكثر قبل ولا يقاس عليه نحو توجه مكة وذهبت الشام ومُطِرنا السهل والجبل وضرب فلان الظهر
والبطن **تنبيه** كثر حذفه مع أن وإنّ فيما يعين عند حذفه اطرد حذفه نحو عجبت ان تشتم وعجبت ان
بغض ان صح والا امتنع نحو رغبت ان يكون كذى لانه يحتمل في وعن وما مقتضاه ان يعني واجاز الاخفش اطراد حذفه
والنصب فيما لا لبس فيه وان لم يكن ثمه ان وان كقوله واخفي الذي لولا الأسى لقضاني والاصح انه سماعي وقد
يعدى المتعدي بنفسه بحرف الجر اذا تضمن اللازم كقول الاعشى ضَمِنَتْ برزق عيالنا ارماحُنا مع ان يضمن تعد
بنفسه لصحة ضمنه لانه بمعنى تكفل تذنيب قال سيبويه قالوا اعددتك ووزنتك وكلتك وتبلد وجبتك
قال المبرد للاوهم كون المخاطب موهوبا فان زال الاشكال جاز نحو وهبتك الغلام وحذف الجار مع بقاء عمله شاذ
كقوله اذا قيل اي الناس شر قبيلة اشارت كليبٍ بالاكف الاصابع اصله الى كليب **قال** والمتعدي الى آخره
اقول المتعدي ان توقف عقليته اي فهمه وتصوره على متعلق واحد فهو متعد الى واحد سواء كان علاجا وهو ما
يوجد باستعمال جارحة كضرب او غير علاج وهو ما يتعلق بالقلب نحو فهمت الحديث فان توقف عقليته على متعلقين
يسمى متعديا الى اثنين كاعطى وعلم فان الاعطاء وهو الذي دل عليها اعطى بحروفه يتعلق باعتبار عقليته اي توقف
عقليته بامرين المعطى وما اعطى ولو رفعت عن ذهنك تعلقه بهما او باحدهما لم يعقل الاعطاء وكذلك علم النسبة
فانه متعلق بمنسوب ومنسوب اليه اي لا يعقل بدونهما لانها من معقول النسب التي لا يعقل العلم بدونها لانه
وضع لبيان ما هي عنه فالمتعدي الى اثنين ان كان مفعوله الثاني غير الاول يسمى مؤثرا التاثير في ثاني مفعوليه
فان اعطى في اعطيت زيدا درهما اثر في زيد اعطاء الدرهم فلابد وان يصير الاول فاعلا الا ترى ان زيدا اخذ الدرهم
والا يسمى غير مؤثر نحو علمت زيدا قايما فان فايدة دخوله اليقين لفاعله من غير تاثيره فيهما تعلق به وانما عملت فيهما
ان علم وظن فاعلها تعلق بنسبته بينهما كما ان ذكر في ذكرت زيدا عمل في زيد لان الذكر اختص به وان لم يوثر
فيه وان يوقف عقليته على ثلثة كاعلم وارى فهو المتعدي الى ثلثة وتحقيقه ان اعلم واري الذي بمعنى علم متعديان
الى اثنين والهمزة اذا دخلت الفعل الثلاثي وقصد بها التصيير اي تصيير ما كان فاعلا للفعل قبل دخولها مفعولا
مع بقاء اصل المعنى وهو قيام الفعل به تتوقف عقليته على امر يتوقف عليه قبل ذلك اذ تصير ذلك الفاعل مفعولا
فيصير اللازم متعديا كاذهبت زيدا والمتعدي الى واحد متعديا الى اثنين كالبسته الثوب والمتعدي الى
اثنين متعديا الى ثلثة كاعلمه عمرا فاضلا فان اصله قبل دخول الهمزة علم زيد عمرا فاضلا فاذا دخل الهمزة صار زيدا
مفعولا قال الاندلسي كقولك في ضرب زيد عمرا في التعدية اضربت زيدا عمرا اي مكنته من ايقاع الضرب به
واذا افادت الهمزة التصيير والتصيير لا يعقل الا بمتعلق هو مصير لاجرم يزيد مفعول بدخول الهمزة لانها اوجبت
للفعل التصيير الذي وضعت لبيانه زيادة مفعول هو في الحقيقة مصير لقيام ذلك الفعل به فتعلق اذهب بمفعوله اصل
لتضمنه تصيير ذاهبا فمعنى اعلمت زيدا صيرته عالما وقد علم ان العلم يتعدى الى مفعولين فاعلم من حيث تضمنه

التصيير تعلق بامر ومن حيث تضمنه العلم يتعلق بمنسوب ومنسوب اليه فيصح ان تعلقه بثلثة وكذى ارى قلت
وقصد بالهمزة التصيير لانه لو لم يقصد بها ذلك لا يتعدى نحو اكثب وقال وقد اجمعوا على تعدية اعلم واري الى ثلثة لئلا تبقيا
خاليا عن اشكال نذكر في اخواتها واجاز الاخفش اظننت زيدا عمرا فاضلا وكذى اخواتها الحاقا لها باعلم وضعف بانه
لم يوجد في كلام متعد الى ثلثة بنفسه حتى يلحق به متعد الى اثنين بواسطة حرف التعدية ويتعدى كاعلم واري الى ثلثة
سلم هـ
سمع فيقبل ولا يقاس عليه لانه لا يقاس على ما على خلاف القياس ولذا الاخفش امتناع اكسبت زيدا عمرا جبة
والحق سيبويه نبا وانبا باعلم وزاد غيره انبا وخبر واخبر وحدث قال الحاجبي بينهم انها استلزمت معنى الاعلام لان الاخبار
المستقيم انما يكون عن علم او ظن فاجريت مجراه وقال المالكي لتضمنها معنى اعلم عند الالحاق ثم قال والظاهر عندي وان
اشتهر غيره ان لا يلحق نبا واخواته باعلم لما زيف به قول الاخفش وما ورد من قوله نُبِّيتُ زُرعةَ والسفاهة كاسمها
يهدي الي غرائب الاشعار محمول على حذف حرف الجر للطول كما قدر قوله تعالى من انباك هذا بهذا وقد رسيبويه
قوله نبئت عبد الله بالجو اصبحت كراما مواليها لئاما صميمها يعني عبد الله وكذى قدر عن في قول الحارث بن حلزة او منعتم
ما تسألون فمن حدثتموه له علينا العلاء وقوله له علينا العلاء مفعوله الثالث والمعنى او منعتم ما تسألون من الانصاف
فمن حدثتم عنه انه قهرنا وحذف الجار كثيرا اذا علم نحو امرتك الخير بتقديره بالخير فيكون منصوبه الثاني مجرورا بتقدير والثالث
حالا منه والقدح ارجح من خروج شيء عن اصله وتضمنه معنى غيره والتحقيق ما حققه الحاجبي وهو ان انبا واخواته
متعديه الى واحد وهو المنبأ لان مفعوليها الثاني والثالث نفس النبا الذي هو نفس الفعل فلا يتوقف عقليته عليه
لان فهم الشيء لا يتوقف على نفسه فلو اجريت على الاصل وقلت انباته نبا واجرته خبرا كان نبا وخبرا منصوبين على المصدر
فاذا اردت بيان خصوصيتها وقلت انباته عمرا قايما واجرته بكرا فاضلا يكون المذكور في موضعها فيكون ايضا منصوبا
على المصدر كما ان نصب القهقرى في رجعت القهقرى على المصدر من جهة انه في موضع رجوعا بخلاف مفعولي الاعلام الثاني
والثالث فانهما ليسا نفس الاعلام ولا العلم لان الاعلام منقول بواسطة الهمزة عن العلم المتعلق بالنسبة المعلومة
القايمة بالمنتسبين وليس العلم نفس تلك النسبة بل هو صفة تعلق بها ولذا نطلق عليها المعلوم كما على متعلق الضرب المضروب
ولا يصح ان نطلق عليها العلم ولم يستعمل بلا انبا وحدث واخواتها متعلقا باثنين اذ لم يقل نبئته عالما **فان قيل** كيف
ينصب على المصدر ما ليس بفعل فاعل **قلت** نصبها على المصدر من جهة كونها نبا وحدثا مخصوصا لا من جهة خصوصية
كونها زيدا وقايما **فان قيل** ينبغي ان يحل الجمل محل المصدر بان يحكي كالجملة الواقعة بعد القول اذ الاصل ان القول لازم
نحو قال زيد منطلق لتجب ان المراد بالواقع بعد القول عين المتقدم ذكره وهو معنى الحكاية اذ المراد بالقول والواقع بعده تلفظت
هذا اللفظ فلو عدل عن الصيغة المتقدمة لكان كذبا بخلاف انبا واخواته فانه مراد بما ذكر بعده المعنى لا اللفظ **فان قيل**
قد يقع بعد القول غير ما تقدم ذكره كقولك عن نفسك القول زيد منطلق اجيب ان هذا انما وقع قليلا فاجري مجرى باصل الباب نعم
اذا استعمل القول بمعنى القول النفسي حيث لا يحتمل الحكاية نصب ما بعده لفظا على نحو انبات وهو اذا كان مضارعا مسندا
الى المخاطب مقصودا به الحال بعد استفهام متصل نحو اتقول زيدا منطلقا وسنرجع الى تمام هذا وانما سماها النحاة مفعولا ثانيا وثالثا
لانها منصوبان وخفي المصدرية عن محقق النظر اليها موردين فاشبها مفعولي اعلمت **تنبيه** قد يلحق باعلم ارى الحلمية
كقوله تعالى واذ يريكم الله في منامك قليلا واما ارى المنقول من رأى المتعدية الى واحد فمتعديه الى اثنين ثانيهما غير الاول

فهي اما من الراي كقوله تعالى ليحكم بين الناس بما اراك الله واما من رويه البصر كقوله تعالى من بعد ما اراكم ما تحبون منكم
فـــرع قد يوتى بلفظ يقوم مقام مفعولي ما الحق باعلم كقوله تعالى يوميذ يحدث اخبارها بان ربك اوحى لها فان
اخبارها قايم مقام مفعولي يحدث الثاني والثالث المفصلين وقوله بان ربك اوحى بدل من اخبارها وكذا قوله تعالى
من انباك هذا ونصب الفعل الظرف على الاتساع مر في اخر الظروف **فايده** المتعدى من غير افعال القلوب اما الى
واحد بنفسه كضرب واما تارة بنفسه وتارة بحرف الجر نحو اخبار وانبا يقال اخبرت زيدا قومه ومن قومه وامرته الخير وبالخير
والحق ان حرف الجر مقدر فيما عدى بنفسه اذا جا متعديا بحرف الجر كما مر **قال** وهذه الى اخره **اقول** المتعدية الى ثلثة
مفعوله الاول ان شئت ذكرته منفردا فتقول اعلمت زيدا مقتصرا عليه وان شئت تركته وذكرت الاثنين بعده فتقول اعلمت
عمرا قايما لان علم ارفيه تجارفيه من تركه وذكره والاقتصار عليه ما جاز في كل مفعول اثر الفعل فيه ولان الفايده لا تفوت
بشي منها كما تقول اعطيت زيدا واعطيت ثوبا وليس المفعولان الثاني والثالث جزا عن الاول ولذا لا ضمير فيهما يرجع اليه
وفي كلام سيبويه ما يشعر بامتناع حذفه مع ذكر الثاني والثالث واما المفعولان الثاني والثالث فكمفعولي علمت بمعنى
اذا ذكر احدهما يجب ذكر الاخر لانهما في المعنى كالمبتدا والخبر والاثنين لا بد عند ذكر احدهما من ذكر الاخر **قال**
افعال القلوب **اقول** علم وراى ووجد بمعنى وهو العين وحسب وخال بمعنى وزعم يكون بمعنى علم وبمعنى ظن
والنسبة من جزي الجملة قد يكون عن علم وقد يكون عن ظن فاذا قصدت بيان انها عن علم ادخلت فيها علم ومرادفه
واذا قصدت بيان انها عن ظن ادخلت عليها ظن ومرادفه فمعنى علمت في علمت زيدا قايما ان النسبة منها عن يقين
القلبي غرض المتكلم وحصل له وظننت في ظننت زيدا قايما ان النسبة بينهما عن ظن غرض فالفعل فعل يدخل الجملة الاسمية لبيان
واعلام ما هي عنه من علم او ظن فنصب جزي الجملة لان الفعل القلبي متعلق بالنسبة ومتى تعلق بها لانها لا يعقل بدونهما
فكان الفعل متعلقا بهما فنصبهما **فايده** متعلقها الخبر لكن لا مطلقا يعني ظننت في قولك ظننت زيدا منطلقا متعلق
وواقع بالانطلاق ولكن لا مطلقا بل بانطلاق زيد فينصبه ايضا لانه محدث عنه وكل جملة يدخل عليها كان يدخل عليها
افعال القلوب وما لا يدخل عليها كان كانت مشتمله على الاستفهام تدخل عليها وتنصب جزيها ان تقدم الاستفهام
عليها فتقول ايهم افضل وغلام من عندك ايهم ظننت وغلام من ظننت عندك والا تعلق **قال** ومن خصايصها
الى اخره **اقول** اختصت هذه الافعال بخصايص منها انه اذا ذكر احد المفعولين يجب ذكر الاخر لانهما في المعنى على ما كانا
عليه من كون احدهما منسوبا والاخر منسوبا اليه بخلاف باب اعطيت فانه لا ربط بين مفعوليها فجاز ذكر احدهما وترك
الاخر قال المالكي اذا دل دليل على احدهما جاز حذفه كتركك قايما لمن قال ما ظننت زيدا وزيدا لمن قال من ظننت قايما وكقول
عنتره ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم اي فلا تظني غيره كاينا وكقوله كان لم يكن بين اذا كان بعده
والكرم تلاق فلا خال تلاقيا اي ولا اخال الكاين تلاقيا او ولا اخال بعد البين تلاقيا ومنه قوله وانت غريم لا اظن قضاءه
ولا العنزي العارظ الدهر جانبا واتفقوا على جواز حذفهما معا اذا وجد فايده كقوله تعالى والله يعلم وانتم لا تعلمون
وكقوله باي كتاب ام بايه سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب فان لم يوجد فحذفهما فايدة فقيل يمتنع لانه عبث
نحو ظننت مقتصرا عليه اذ معلوم ان كل واحد لا يخلو عن علم وظن وايضا كما يمتنع الاقتصار على في ظني من قولك زيد منطلق
في ظني يمتنع الاقتصار على اظن من اظن زيدا قايما ولان سيبويه نص على ان احتياج ظن الى مفعوليه كاحتياج كان

الى خبره وقيل يجوز لقولهم من يسمع يخل اجيب انه مصدر ذو مفعولا ما المحذوفان معلومان لان المعنى من يسمع يخل المسموع
صحيحا اذ معنى من يسمع من يركن الى الاستماع وقولهم ظننت ذلك بما حذف مفعولاه مفعولاه للعلم بهما وذلك اشارة
الى الظن المدلول عليه بظننت لانك انما تقول ظننت ذلك بعد ان يقال ظننت زيدا قايما اي ظننت ذلك الظن اي ظنا
مثل ظنك المخصوص فنصبه على المصدر وليس ذلك اشارة الى مفعوليه فكانا في موضعهما بخلاف ذلك في انبانه ذلك
عدالقول م وقلت ذلك لان مفعولي انبات والجملة الواقعة ليسا معلقتها اي موقعا عملتها عليهما فانها في موضع المصدر لانها
انبا والقول المخصوصان وانما وقعا في صورة الجنس لان النوع المخصوص من النبا والقول يكون جملة فاذا عدل
عن الخصوصية افرد فتقول انبانه الانبا فاذا اشير اليه يصح ان يقال انبانه ذلك اي الانبا فيكون منصوبا
على المصدر وكانا في موضع مفعوليه لانهما ايضا في موضع المصدر معمولا ظننت ليسا كذلك لان وضعه لان
تعلق بالشي على صفة فاذا علقته هنا بذلك مرادا به الحدث بجملته احتاج الى صفه بكون الحديث عليها حتى لا يخرج
عن اصله واقتضا به شيا على صفه فيجب ان تقول ظننت ذلك صدقا اي ظننت الحديث صدقا لا يقال ان ذلك
لما تضمن الذات والصفه من جهة انه اشارة الى الجملة اعني عن ذكرهما منفصلين لانا نقول على تقديران نجعل ذلك
معلق ظننت اشارة الى الجمله تكون في موضع المفعول الاول لان اللفظ الواحد لا يكون مسندا ومسندا اليه ولو جعلت
الجملة بلفظها المفعول الاول لظننت ونحوه وجب ذكر صفه بعدها لكون الحديث عليها فههنا اجدر فصح ان ذلك
في ظننت ليس مفعوله الاول ولا في موضع مفعوليه لا باعتبار انه حدث ولا باعتبار اشتماله على الذات والصفة
تنبيه يعلم من قولنا والجملة الواقعة بعد القول ليس متعلقا له بل هو نفس القول ان هذا الكلام بنا على قوله
كونه لازما وهو مختار الحاجبي قال المالكي قد يقع بعد فاعل هذه الافعال ظرف او جار ومجرور او ضمير واسم اشارة
نحو ظننت عندك او لك وظننته وظننت ذلك فان كان الواقع احد مفعوليه يمتنع الاقتصار عليه الا اذا دل على
الاخر دليل وان اريد من عندك الظرف ومن لك التعليل ومن الضمير واسم الاشارة المصدر جاز ولو اريد من ذلك
حديثا سابقا فلا باس بجوازه **قلت** ضعف الاخير ظاهر لما مر فرع حكم مفعول اعلمت واخواتها الثاني والثالث من
حذفهما وحذف احدهما والالغاء والتعليق حكمهما اذا كانا اولا وما نا العلمت لانهما في الاصل هما ومثال التعليق قوله تعالى
هل ادلكم على رجل ينبيكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد وقوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين **فايده**
بزيد في قولك ظننت بزيد ظرف للظن اي بان محل الظن مثل قولك ظننت في الدار ونزلت بزيد الا انه ظرف محقق
وما نحن فيه مقدر وليس احد مفعوليه لصحة ذكرهما معه كقولك ظننت بزيد وجهه حسنا وكذا قولهم ظننت به
والدرخيام خيرا ونصب خيرا على المصدر اي ظن خير احد مفعوليه لصحة ذكره مع مفعوليه نحو ظننت به خيرا وده باقيا وقوله تعالى
يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية نصب غير وظن على المصدر احدهما للتشبيه والاخر للتوكيد غيره والمفعولان
محذوفان اي اخلاف وعده حاصلا **تذنيب** ذكر به مع حذف المفعولين احسن لانه اذا ذكر الحصل منهما
فايده ولا يستقيم ظننت بزيد قايما على ان يكون زيد احد مفعوليه والبا زايده لان زيادتها في مثله لم يثبت وقال
الزمخشري ان جعل البا زايده نحو قوله تعالى الق بيده يجب ذكر ثاني مفعوليه **فايده** الاصل ان يتقدم المفعول
الاول على الثاني ويجب ان يسا وما تعريفا وتنكيرا او ريد الحصر في الثاني مثل ظننت زيدا صديقك وعلمت خراسك

نفعرا لك وما ظننت زيدا الا كريما وقد علم تقديره من لا ابدا ومنها انه يجوز الغاء افعال القلوب لان لكل من
متعلقيها اعرابا مستقلا قبل دخولها فالاصل ابقاؤه على ما كان مع امكان افادة الافعال معناها معه بخلاف باب
اعطيت فان مفعوليها لم يستقلا كلاما لعدم النسبة بينهما فلا يلغى بوجه والاندلسي قال اذا الغى فعل القلوب فهو
مقدر بالظرف لمعنى الجملة والظرف في موضع الحال المؤكدة والعامل معنى الجملة اى اعرف ذلك في ظني و في علمي فكانك
قلت في ظني زيد قايم لكن لا اقوى اعمالها اذا تقدمت لان كل ما يتوقف عقلية الفعل عليه يعمل فيه واذا توسطت
بينهما نحو زيد ظننت منطلق او تاخرت عنهما نحو زيد منطلق ظننت يغلب الغاؤه لان المعنى يضعف بالتاخير
لامتناع ضربت لزيد وجواز لزيد ضربت فاذا تقدمت يقبح الغاؤها ويقل فيحه اذا تاخرت عن معمول احد مفعوليه
نحو متى ظننت زيد منطلق واذا توسطت يقوى الالغاء كقوله ابا الاراجيز يا ابن اللوم توعدني وفي الاراجيز خلت
اللوم والخور واذا تاخرت يكون اقوى كقوله اتى الموت تعلمون فلا يرهبكم من لظى الحروب اضطرام قال سيبويه
جاز ظننت زيد قايم على تقدير لزيد قايم يكون من باب التعليق وعليه حمل واخال انى لاحق مستتبع بكسر ان
ويجوز ان يحمل ظننت زيد قايم على حذف ضمير الشان ويكون الباقي مقدرا بالمفعول الثاني كما في قولهم ان بك زيد
ماخوذ وقد يقع الملغى بين سوف ومدخوله كقوله وما ادرى وسوف اخال ادرى اقوم ال حصن ام نساء واذا
وقعت بين الفعل وفاعله يجوز اعمالها خلافا للكوفيين اذا قرى بالرفع والنصب قوله شجاك اظن ربع الظاعنينا ولم
تعبا بعذل العاذلينا وفي ادخالها الموضعين نظريه لانه مدخل الجملة الاسمية واعمال الملغى في المفعول
المطلق بين الحسن والقبح اذا كان ضميرا واسم اشارة ويقبح اذا كان مظهرا مضافا الى ياء المتكلم وان لم يكن فهو اقبح نحو زيد
ظننته او ظننت ذلك او ظني او ظنا منطلق لان العامل لا يلغى عن بعض معمولاته دون بعض وما لم يظهر اعرابه فكانه لم
يعرب فيقل قبحه والمفعول المطلق النايب عن فعله يجب الغاؤه نحو زيد قايم ظنا او زيد ظنا قايم اذ لو عمل لاستحق التقدم
للعمل والتاخير لانه مما يؤكد مضمون جملة لها محتمل غيره وهما محال واذا الغى فعل لا يؤتى بمفعوله المطلق فيمتنع
زيد قايم ظننت ظنا لان التاكيد تقويه وهو يشعر بالعنايه والالغاء يشعر بعدمها فيتناقضان ومنها التعليق وهو كالالغاء
فلا يصح في غير افعال القلوب وهو عبارة عن ابطال العمل على سبيل الوجوب لفظا لا محلا والالغاء عن ابطاله لفظا ومعنى على
سبيل الجواز اذ لو كان عاملا في المحل لوجبان يعمل في اللفظ لانه لا مانع منه وسبب التعليق كون المعمول الى استفهام
او متضمنا معناه او مضافا اليه او مالنا ما يجاب به القسم من لام الابتداء او لام القسم او ما وان النافيتين
او لا اذ نصح بالله ما او لا زيد قايم كقوله تعالى وان ادرى اقريب ام بعيد ما توعدون ولنعلمن اينا اشد ونحو علمت
غلام من عندك وكقوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الاخرة وكقوله ولقد علمت لتاتين منيتي ان المنايا
لا تطيش سهامها وكقوله تعالى لقد علمت ما هؤلاء ينطقون وتظنون ان لبثتم الا قليلا وسمى به لانه ابطال للعمل
في اللفظ مع تعلق العامل بالمحل وقيل لانها اذا عملت في المعنى ولم يعمل في اللفظ صارت معلقة بين العمل وغير العمل
كالشي المعلق بين السماء والارض ويظهر ذلك في العطف نحو علمت لزيد صديقك وعمر ذلك من امورك وانما لا
يعمل فيما بعد هذه الاشياء لفظا لان لهذه الاشياء صدر الكلام ويبطل ذلك عمل ما قبلها فيما بعدها ولكن يعمل في
محله لانه متعلق لها وذلك لا يبطل صدرية كلاهما الا ترى ان وقوع ما ضربته وهل ضربته جز المبتدا لا يبطل
صدرية الكلام لهما لبقاء وقوعهما في صدر الكلام الذي هو مقتضاهما وعمل الجار فيما له صدر الكلام نحو بايهم مررت ليلا نظن
انه جز منه وقيل مضمون الاستفهام الشك وهو لا يجامع العلم فلا يكون متعلقا له **قلت** ما اول بوجه لا ينافيه فان قولك
علمت ازيد عندك ام عمرو معناه علمت معينا منهما عندك او احدهما بعينه عندك لان معناه علمت جواب ازيد عندك
ام عمرو مجتمعا وذلك الجواب بالمعين منهما كما مر فيتوقف على العلم مقتضاه وهو تبيينه ذاتا على صفة قال الجامي قيل
يجوز علمت هل زيد قايم لانه جملة استفهامية فهي مثل علمت ازيد عندك ام عمرو وقيل ممتنع لان جوابه نعم او لا وكل
منهما ليس جملة اذ ليسا بنسبة القيام الى زيد او نفيه عنه حتى يقال ما قبل الاستفهام تعلق بتلك الجملة فاجاب عنه
بان نعم معناه نعم زيد قايم ولا معناه ما زيد قايما والالم يستقم ان يكون كل من نعم ولا كلاما فتوقف عليه مقتضاه ايضا فيكون
المعنى علمت معينا من نعم ولا صادرا منك ومعنى علمت ما زيد منطلقا ولزيد منطلق علمت زيدا ليس منطلقا وعلمت زيدا
منطلقا فيكون عاملا في محلها لان المراد منها ذلك ولو دخلها لعمل في لفظها فكذى ينبغي ان يعمل فيما هو بمعناهما وفي موضعها
الا انه منع من العمل في لفظها مانع فيعمل في محلها كعمل العامل في المبني ولا يرد على جواز لزيد منطلق جواز علمت ان زيدا
منطلق بكسر ان حتى يكون تعليقا مثله لانه امكن ان يتجه له فيكون مع ما بعده في موضع النصب بعلمت ولا تعليق مع
امكان الاعمال الا ان يخلو ما بعده بسد مسد مفعولي علمت عند الجامي قال وعليها الاكثر لانه يقتضي منسوبا ومنسوبا اليه
وهما حاصلان كما يذكر في معمول عسى وقال الزمخشري ان مع معموله في موضع المفعول الاول والثاني محذوف ثم التقدير
علمت ان زيدا منطلق علمت انطلاقه حاصلا وسيعاد هذا البحث في الحروف المشبهة فان التعليق وجوب عدم العمل لفظا
تحقق مع صحة ان **قلت** التعليق وجوب عدم العمل لفظا بسبب توسط ماله صدر الكلام وان المفتوحة ماله صدر
الكلام وانما لم يتقدم عليها معمولها اما لضعفها او لانه مع ما بعدها كالمفرد والمفرد لا يتقدم اخره على اوله **تنبيه**
منع السلوبين وغيره الغاء وتعليق كل متعد الى ثلثه مفاعيل وهو اعلمت واخواته تقدم او تاخر لانه مؤثر كضرب في مفعوله
ولانه حينئذ يصير المفعول الاول مستقلا بالاخبار الثاني والثالث لا يصلحان جزا عنه اذ لا ضمير فيهما له وقال انما
جوز سيبويه الغاء ارى لانه بمعنى اظن وجوز المالكي الغاء وتعليق اعلم ونحوه بالنسبة الى مفعوليها الثاني والثالث اذ هما
لم يتاثرا بها كما لم يتاثرا بعلم واذا صح الحاق ارى باظن مع انه لم يستعمل لارى ماض بهذا المعنى بخلاف اظن فالحاق
اعلم بعلم اولى مع التصرف فيهما واتحاد مادتهما **قلت** يلزم التناقض فان اعماله في الاول يشعر باعتباره والعناية
به والغاؤه او تعليقه من غيره يشعر بعدم اعتباره وكلام الجزولي يشعر بجوازهما اذا بني للمفعول لان الاول يصير فاعلا
حينئذ فلا يلزم ان يكون مبتدا غير مخبر عنه بشى فوايد الاولى قال الجامي افعال القلوب تعلق وان لم يكن متعدية
الى اثنين كعرفت وعلمت بمعنى عرفت ونحوهما مع الاستفهام لا ان المقصود علمت جواب ذلك وهذا انما يستقيم مع العلم وقال
وعلق ايضا مع الاستفهام نظر بالعين او القلب وابصر ورأى وتفكر وسال كقوله تعالى فلينظر ايها ازكى طعاما فستبصر
ويبصرون بايكم المفتون اولم يتفكروا ما بصاحبكم من جنة يسالون ايان يوم الدين قال وقال سيبويه وفي حكمهن
ما قاربهن كقوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن فضمة ايهم عنده رفع وقد تقدم الثانية ان تقدم
على الاستفهام احد المفعولين اختير نصبه نحو علمت زيدا من هو اذ لا مانع من نصبه ويجوز رفعه لانه هو المذكور
بعد الاستفهام فكانه هو وتظيره جواز ان احد لا يقول ذلك واحد هنا نفي لكنه لما كان الضمير المستتر في يقول

جعل كانه واقع بعد النفي والاسم المقدم على الاستفهام اذا وقع بعد ارايت بمعنى اخبرني يجب نصبه نحو ارايت زيدا من هو
لانه ليس بمعنى شي يعلق اما اثبه قال الفارسي انباء ونباء وان ضمنا معنى اعلم لا يمتنع تعديتهما بحرف الجر على الاصل كما لا تمتنع
الحكاية بعدهما بمعنى بقول ونصب ارايت بمعنى اخبرني مفعولين **فان قيل** فلا يجوز تعليق ارايت بمعنى اخبرني **قلت** لا يلزم
من محافظة حكمها الغالب وهو الاعمال محافظة النادر الرابعة تقول علمت اي يوم زيد قايم وغلام من ضربت بالتعليق
وان نصب اي بقايم وغلام بضربت لتوسط الاستفهام **تنبيه** الجملة الواقعة بعد المعلق في موضع النصب باسقاط
حرف الجر ان يعدى به كقوله تعالى فلينظر ايها ازكى طعاما وبانه في موضع مفعوله ان يعدى الى واحد نحو اما ترى اي برق هنا
وفي موضع مفعوليه ان يعدى الى اثنين كقوله تعالى ولتعلمن اينا اشد عذابا وابقى او في موضع ثاني مفعوليه نحو علمت زيدا
من هو **اقول** ومن خصايصها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها الاول ضميرين لشي واحد مثل علمتني منطلقا وعلمتك
منطلقا اي علمت نفسي وعلمت نفسك قال الله تعالى ان الانسان ليطغى ان رآه استغنى بخلاف غيرها من الافعال فانه
يعدل فيه المفعول عن الاصل حينئذ وهو ان يكون ضميرا الى لفظ نفس مضاف الى مثل ذلك الضمير فيقول ضربت نفسي لا ضربتني
لان الغالب في الوجود ان يغاير فاعل الفعل مفعوله اذ فعل الفاعل لا يتعلق بنفسه لامتناع تاثير الشي في نفسه وانما
يتعلق بغيره فلو قيل ضربتني لكان الفاعل والمفعول شيا واحدا من كل وجه اضمارا واتصالا وتكلما والسبق الى الفهم
ما هو الغالب وهو المغايرة بينهما وان المتكلم يضمه الضمير قضاء بالاكثر فيورث اللبس وضم الضمير لا يدفع الالتباس
اذ لا يعتمد عليه مع قيام هذا الغالب فابدلوا الضمير بلفظ النفس ليشعر بظهوره وانفصاله الى العدول عن ذلك الغالب
وهم جعلوا النفس كالاجنبي فيقولون يا نفس افعلي وتفعلين ويجوز ما ضربني الا انا لانفصال الضمير عنها فلم يتحد اللفظ
والمعنى وفي باب علمت لا تعلل التغاير لان علم الانسان وظنه بصفات نفسه اكثر فانتفى ذلك الغالب الذي غير الاصل
له فبقيت لهذه الافعال فاعلها ومفعولها المضمران على اصلها من غير تغيير ويمتنع ان يتعدى ضمير الفاعل الى ضمير المفعول الثاني
لان الفعل القلبي يوثر في الثاني اذ به يزول الشك عنه فيودي الى اعادة الفاعل والمفعول والاول لكان معروفا عنده
فصار ذكره كاللغو حاصلا ان الاول لم يوثر فيه الفعل وفاعله فكانه ليس مفعولا فلا يقتضي اتصالها الى ان يكون الفاعل
والمفعول شيا واحدا وجاء فقدتني وعدمتني على الاصل اجراء لها مجرى علمتني لانها ضد اوجدتني ولا يبعد حمل
الضد على ضده وان خالف القياس للغير قال لقد كان لي على ضربين عدمتني وعاما لا قي منهما مترجح وكقوله
ندمت على ما كان مني فقدتني كما يندم المغبون حين يبيع **تذنيب** الحق بها راى الحلمية كما الحق بها راى في نصب
المبتدا وخبره كقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا وقد فعل ذلك بلى البصرية كقول عايشة رضي الله عنها لقد رايتنا مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لنا من طعام الا الاسودان ومنه قوله ولقد اراني للرماح درية من عن يميني مرة
وامامي **تنبيه** لو انفصل احد الضميرين جاز ان يكونا مضمرين نحو اياك ظلمت وما ظلمت الا اياك ويمتنع ان يتصل
الفاعل والمفعول مظهرا اذ لا يتحد مدلولهما نحو زيدا ضرب وزيدا ظن قايما لان المضمر لا يصلح لتفسير المظهر وان انفصل
جاز نحو ما ظن زيد قايما الا هو وما ضرب زيدا الا اياه اذ بالانفصال صار كالمظهر **تنبيه** يمتنع الالغاء والتعليق وكون
الفاعل والمفعول ضميرين لمسمى واحد في فعل قلبي غير متصرف وهو هب وتعلم قال المالكي الافعال على المبتدا والخبر
اربعة انواع مختص بالظن ومنه حجا كقوله قد كنت احجو ابا عمرو اخا ثقة حتى المت بنا يوما ملمات وقد جاء متعديا

قال المصنف [illegible]

الى واحد بمعنى غلب وقصد ورد وكتم وحفظ ولا زم بمعنى اقام وبخل ومنه عد كقوله لا اعد الاقتار عدما ولكن فقد من
قد فقدته الاعدام قتر واقتر على عياله اي ضيق عليهم النفقة ومنه زعم كقوله فان تزعميني كنت اجهل فيكم فاني شريت الحلم
بعدك بالجهل ومصدره زعم وزعم وجاء بمعنى كفل ورأس ومنه جعل كقوله تعالى وجعلوا الملايكة الذين هم عباد
الرحمن اناثا اي اعتقدوا وجاء بمعنى صيروا وجد كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور وبمعنى اوجب كقولهم جعلت للعامل
كذا وبمعنى الغى نحو جعلت بعضها على بعض وبمعنى المقاربة ومنه هب كقوله فقلت اجرني ابا خالد والا فهبني
امرأ هالكا ونوع مختص باليقين منه علم اذا لم يكن من علمة نحو علمته علمة فهو اعلم اي مشقوق الشفة العليا لا بمعنى عرف
كقوله تعالى لا تعلمون ومنه وجد وجعلنا كقوله تعالى تجدوه عند الله خيرا وجاء بمعنى اجاب وبمعنى استغنى وبمعنى غضب
وبمعنى حزن ومنه الفى كقوله اذا انت اعطيت الغنى ثم لم تجد بفضل الغنى الفيت ما لك حامد ومنه درى كقوله
تعالى وما ادريك ما القارعة جعل المفعول الثاني جملة استفهامية ومعلقه لانه بمعنى الاعلام نحو علمته اي الناس
هو قال الحاجبي لا استفهام في هذه المحال لتعظيم القصة وانها من الاجمال بمكان استحقت السؤال عنها لانه لا استفهام
على التحقيق وكل ما في القرآن من ادريك كذلك الا قوله تعالى وما يدريك فانه قيل لم يدر به وكثر استعماله بالباء نحو
دريت به اي علمته واذا دخلت عليه الهمزة تعدت الى واحد بنفسه والى الاخر بالباء كقوله تعالى قل لو شاء الله ما تلوته
عليكم ولا ادريكم به ومنه تعلم بمعنى اعلم كقوله تعلم شفاء النفس قهر عدوها فبالغ بلطف في التحيل والمكر ونوع صالح
لهما منه ظن وحسب حسبانا فاستعمالها في غير النفس مشهور وكثر استعمال ظن في النفس لذا تقوى الراجح عنده
كقوله تعالى الذين يظنون انهم ملاقوا ربهم وقل استعمال حسب وخال لخيلة فيه كقوله حسبت التقى والجود خير تجارة
رباحا اذا ما المرء اصبح ثاقلا وجاء حسب الرجل بمعنى صار لونه كالبرص وخال بمعنى تكبر وظلع الفرس ومنه راى
جا بالمعنيين كقوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا اي يحسبونه بعيدا ونعلمه قريبا فاذا عدي راى الذي بمعنى الظن
بالهمزة صار متعديا الى ثلثة وهم كثيرا يستعملونه للمفعول محذوفا فاعله بمعنى الظن بمعنى ارى زيدا قايما ظننته قايما
لانه اذا ظنه غيره قايما فقد ظنه قايما فيكون ظانا واكثر استعماله كذلك للمتكلم المضارع وجاء رايته بمعنى ابصرته
ورايت راي فلان اعتقدته ورايت الصين بمعنى اصبته في رئته ونوع للتحويل من وصف الى وصف منه صير واصار
وجعل في قوله تعالى وجعلناه هباء منثورا ومنه وهب كقولهم وهبني الله فداك اي جعلني ومنه رد كقوله تعالى
يردونكم من بعد ايمانكم كفارا ومنه ترك وتخذ واتخذ كقوله تعالى لاتخذت عليه اجرا واتخذ الله ابرهيم خليلا وفي
قوله تعالى اتخذت نسا ولو اردنا ان نتخذ لهوا قال الفارسي متعد الى واحد وقال ابن برهان حذف مفعولا في
الاثنين تقديره اتخذت من نحمد بينا وان نتخذ من كل شي لهوا وانه لا يوصل لمتعديا الى اثنين الثاني منهما بمعنى
الاول وجاز راى الحلمية ناصبا للمبتدا وخبره كالعلمية يدل عليه قوله تعالى اني اراني اعصر خمرا فان الاعمال
في ضميري شي متصلين مختص بفعل المبتدا والخبر قال الفارسي ومنه سمع يعني افعال الحواس كلها متعد
الى واحد لما تقتضيه تلك الحاسة فيمتنع ابصرت الحديث لانه غير مبصر وغير مؤثر نحو ابصرته بخلاف ضربته
الاسم فانه متعد الى اثنين فيكون الاول مفعوله حاسم عين والثاني فعل يدل على صوت اي يكون مما يسمع كقوله تعالى
سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابرهيم ويجوز حذفه ان علم كقوله تعالى هل يسمعونكم اذ تدعون او ينفعونكم او يضرون

اي هل يسمعونكم تدعون اذ تدعون وقد يقتصر على واحد اذا كان مما يسمع نحو سمعت الحديث قال المالكي قوله تعالى
هل يسمعونكم مما حذف مضافه اي يسمعون دعاءكم فانه يجوز اذا علم لا اذا لم يعلم كقولك سمعت زيدا لانه تقدير
دعاءه وغير ذلك وقال الحاجبي لا اكلام الفارسي يحتمل توحد ما هو متعد الى واحد والى اثنين بمعنى واحد والسماع
متعد الى واحد ولم يتوقف تعقله على المسموع منه كما لا يتوقف تعقل الشم على المشموم منه بخلاف السرقة فانه يتوقف
على المسروق منه فانه لا يسمى اخذ شيء خفية سرقة الا اذا كان في يد غيره فلا يتحقق معنى السرقة للعاقل عن
المسروق منه ويتحقق معنى السماع للعاقل عن المسموع منه فاصل قولك سمعت زيدا يقول سمعت قول زيد يقول
فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه للعلم به اذا المسموع من زيد هو القول وذكر بعده حال على وفقه تبين
خصوصية المحذوف التي لم يفهم من متعلقه وليس هو مثل قولك الممتنع سمعت قول زيد يقول لانه عين الاول وما نحن فيه
غير الاول مقيد **قلت** لا يصح جعل يقول كذى حالا لان المسموع قول زيد لا شيء آخر في حال كونه قائلا ولانه يصح
سمعت رجلا يقول كذى والحال لا يصح عن نكرة بل الحق ان جعل يقول كذى مفسر المحذوف فيكون مفعولا به لانه
بيان له كما ان زيدا قائما في اخبرت بكرا زيدا قائما مصدر من حيث كونه بيانا للمصدر المحذوف وجاء سمع بمعنى
اصغى كقوله تعالى لا يسمعون الى الملا الاعلى واستجاب نحو سمع الله لمن حمده وان وقع على ما يسمع تعدى الى واحد
نحو سمعت قولك ومنه سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا لانه اراد سمعت هذا الكلام ولا يلحق
ضرب المتعلقة بالمثل بهذا الباب كقوله تعالى ضرب مثل لانه لا يكتفى في مثنى مفعول هذا الباب بمرفوعه
ويقال للمقدمة على صيّر وهو اربعة عشر فعلا افعال القلوب لقيام معانيها بالقلب فالنوع الرابع داخلة على
المبتدا والخبر لكنها ليست قلبية **قال** وبعضها بمعنى اخر الى آخره **اقول** يعني بان التعدي باعتبار معنى
الفعل فما مر من الافعال انما تعدت الى اثنين باعتبار ان معانيها تقتضي منسوبا ومنسوبا اليه فاذا استعمل بعض منها
بمعنى لا يقتضي الا متعلقا واحدا لا يتعدى الا الى واحد فمنه ظننت اذا استعمل بمعنى اتهمت وهو اذا قوي
الشك بالنظر الى المرجوح يرادف الوهم فظننت زيدا في معنى اتهمته اي اخذته مكان الوهم ومنه قوله تعالى وما هو
على الغيب بظنين اي بمظنون اي بمتهم ومنه علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس الشيء من غير حكم عليه
ورايته بمعنى ابصرته ووجدت الضالة بمعنى اصبتها ولم يذكر وجد بمعنى غضب ولا رايته بمعنى اصبته في رئته
ولا زعم بمعنى كفل ولا حسبته بمعنى عددته ونحوها لانه اراد بهذا الكلام ان لا يتوهم ان الافعال اذا كانت بمعنى آخر
قلبي وقريب من معانيها القلبية تتعدى الى اثنين ايضا ووجد بمعنى غضب ونحوه ليس بواحد منها بخلاف علمت بمعنى
عرف فانه قلبي وبخلاف راى بمعنى ابصر ووجد بمعنى اصاب فانهما وان لم يكونا قلبيتين قريب معناهما من معناهما
القلبي فان راى بمعنى ابصر علم بالحاسة ومعنيا وجدت الضالة ووجدته قائما الاصابة الا ان الثاني الاصابة على صفة
وانما دفع الوهم في موقعه **خاتمة** يحكى بالقول وبما اشتق منه كالماضي والمضارع وبما اشتق منها كاسمي الفاعل
والمفعول الجملة وينصب بها المفرد المؤدي معنى الجملة كالحديث والخبر والقصة والشعر نحو قلت حديثا وشعرا واقول
قصة مثال حكاية الجملة قوله تعالى ان تعجب فعجب قولهم ءاذا كنا ترابا اءنا لفي خلق جديد وقالوا سمعنا واطعنا
وقولوا آمنا بالله وقد ينصب به مفرد يراد به مجرد اللفظ نحو قلت كلمة ومنه قوله تعالى سمعنا فتى يذكرهم يقال له

ابرهيم اي يطلق عليه هذا الاسم قال صاحب الكشاف هو من الجملة اذ تقديره هذا ابرهيم وبنو سليم ينصبون المبتدا والخبر
بالقول وبفروعه الحاقا لها بظننت ويشترطون ان لا يكون الواقعة بعدها لان القول اذا دخل جملة مفيدة تصورها القلب وترجح
عنده وهو الظن والعبارة عنه باللسان القول وقد تجرى العبارة على حسب المعبر عنه ولذا قالوا هذا قول الشافعي
اي رايه ومعتقده وجميع العرب ينصبونها بالمضارع المسند الى المخاطب اذا قصد به الحال بعد استفهام متصل كقوله
متى تقول القلص الرواسما يحملن ام قاسم وقاسما القلوص الشابة من الناقة والجمع قلص والرواسم ذوات تثير
التراب ويدفن الاثار وكقول عمر بن ربيعة اما الرحيل فدون بعد غد فمتى تقول الدار تجمعنا اي حان فراقنا
عن نجبة في غد فمتى تظن اجتماعنا ومنه قول عمرو بن معدي كرب علام تقول الرمح يثقل عاتقي اذا انا لم اطعن اذا الخيل
كرت فلو فصلت ولو بانت يرجع الى الحكاية نحو اانت تقول زيد منطلق ولو فصل بالظرف والجار والمجرور لم يبطل
الالحاق كقوله ابعد بعد تقول الدار جامعة شملي بهم ام دوام البعد محتوما والحكاية جائزة مع شروط الالحاق لانها
الاصل ولذا انشد بيت عمرو بن معدي كرب بالرفع والنصب ويجوز فتح وكسر ان اذا وقعت بعد القول ونحوه والمعنى لا يتعين
وانا اقول وبالله التوفيق انما شرط كونه حالا وخطابا لان الشيء انما يحمل على المجاز اذا تعذر الحقيقة ولا تعذر اذا كان
ماضيا او مستقبلا او للغايب اما اذا كان حالا تعذر لانه اذا كان يحضر بك في القول وعلمه لا يسال عن قول وظن
نفسه لتحققهما عنده وشرط الاستفهام لانه قرينة الظن اذا السوال يكون عما يريده ويعتقده ولا يكون مطلعا عليه لخفايه
والقول الحقيقي الحاضر لا خفاء فيه بخلاف ظن غيرك فانه قلبي وشرط عدم الفصل بغير الظرف لانه اذا بعد القول عن اداة
الاستفهام يضعف عن كونه استفهاما كما خرج زيد عن ان يحتار نصبه اذا فصل بينه وبين الهمزة بانت في قولك اانت زيد
مررت به اما قول الكميت اجهالا تقول بني لوي لعمر ابيك ام متجاهلينا فجوزه ان جهالا لا مفعول به لانه مفعول اراد بني
لوي قريشا لانها تنتمي الى لوي مدكرا في هذا البيت فضل قريش على اهل اليمن وانكر على المخاطب انقياده لهم واياتاه اياهم
في الحكم على قريش فان وقع بعد القول مفرد غير المذكورين فهو جزء جملة حذف جزءها الاخر كقوله تعالى قالوا سلاما قال
سلام تقديره قالوا اسلمنا سلاما قال سلام عليكم او نحييكم سلام ويجوز من حيث العربية رفعهما ونصبهما ورفع احدهما
ونصب الاخر ويلحق الكوفيون النداء والدعاء ونحوهما بالقول في حكاية الجملة بعدها لا البصريون فقوله ونادى نوح ابنه وكان
في معزل يا بني اركب معنا وقوله فاوحى اليهم ربهم لنهلكن الظالمين وقوله دعوا الله مخلصين له الدين لئن انجيتنا من هذه لنكونن
من الشاكرين محكي عند الكوفيين بما قبلها وبقول مقدر عند البصريين وهو الصحيح لان حذف القول استغناء بمقوله ثابت
كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم اذ تقديره فيقال لهم اكفرتم بعد ايمانكم فتقدير القول فيما نحن فيه حملا
على الاشباه اولى من جعله محكيا بما قبله ولانه جاء بعد الاشياء القول مصرحا وذلك يدل على تقديره في بقية الباب كقوله تعالى
ونادى اصحاب الاعراف رجالا يعرفونهم بسيماهم قالوا ما اغنى عنكم جمعكم وكقوله تعالى ونادى نوح ربه فقال رب
ان ابني من اهلي وقد يضاف القول او القائل الى المحكي كقوله قول يا للرجال ينهض منا مسرعين الكهول والشبانا وكقوله
واجبت قائل كيف انت بصالح حتى مللت وملني عوادي وتوجيه رفع صالح ان يكون تقديره تقول انا صالح فحذف
وقد يستغنى بالقول عن المحكي في الصلة وغيرها كقوله لم يا عز ولم تعد وبالذي قلت غنلنا اذا خلبت نصيرا وكقولك قال
زيد ولولا ان لعززنيد قال زيد يغلبني ولو رايا خي لعز وقد يعكس كما مر في الايات وكقوله تعالى والملائكة يدخلون

[illegible] مرحم

عليهم من كل باب سلام عليكم اي قايلين سلام عليكم **قال** الناقصة **اقول** هي افعال لتصرفها تصرف الافعال
نحو كان يكون كن لا تكن هو كاين واشتركت هذه الافعال في ان وضعها لان ينسب فاعلها باعتبار تقرير وثبوت صفة له بحسب
مدلولاتها من الكون والصيرورة وغيرهما فمعنى كان زيد قايما ثبوت القيام له في الماضي ومعنى صار زيد قايما صيرورة
القيام له فيه ومعنى ليس زيد عالما انتفاء القيام عنه حالا لا لانتقال تام في قام زيد بتقرير القيام لفاعله لان المراد تقرير
فاعلها على صفة غير مدلولها ومن ثمة احتاجت الى خبر اذ لا بد مع ذكرها من ذكر ذلك الفاعل وصفته ومرفوع هذه الافعال
يسمى اسما ومنصوبها خبرا مضافين الى عاملها اشعارا بانها معمولاتها اذ تضاف بادنى سبب وليسا اسما وخبرا لهذه الافعال
ولم يسم المرفوع فاعلا وان كان فاعلا بالحقيقة ولا المنصوب مفعولا فرقا بين اسمي معمولي الفعل الناقص ومعمولي الفعل
التام نحو ضرب زيد عمرا العلم من اطلاقهما ما هو المصطلح من نوعي الفعل مع ان منصوبه ليس مفعولا بالحقيقة وتوضيحه انه
لم تغاير الفاعل وسميت ناقصة لانها لو اقتصر فيها على مرفوعها لا يكون كلاما بخلاف ساير الافعال وقيل لانها افعال من
جهة اللفظ فقط لتصرفها ودلالتها على زمن وجود الخبر ونحوه فقولك كان زيد قايما بمنزلة زيد قايم امس ولم يدل على المصدر
الذي هو الفعل الحقيقي اذ لم يدل على قيام مصدرها فناقصة عليها متقصبة وخرجت عن وضع الافعال وقال الزجاجي انها حروف
لانها لا تؤكد بالمصدر ولا يدل على الحدث ولا تتم مع اسم كلاما **قلت** لها مصادر لصحة قولك اعجبني كونك قايما وانما لم يؤكد
به لان المقصود من الكلام الخبر لا هي فلا يؤكد ودالة على حدث قايم بالخبر ولم يتم مع الاسم كلاما لان وضعها لتقرير الفاعل
على صفة وعدم وجود بعض خواص الشيء فيه لا يخرجه عن حقيقته اذا كان لمانع فان العلم لا يخرجه عن كونه اسما عدم دخول
اللام فيه وقال الجرجاني وابن جني وابن برهان ان النواقص افعال لفظا وسموها افعال عبارة لتصرفها ودلالتها على زمن
وقوع الخبر من ماض ومستقبل لا حقيقة لانها لم يدل على الحدث فقال الاكثرون هو باطل لانهم معترفون بفعليتها
وهي لا تتحقق بدون الدلالة على الحدث بحروفه وعلى الزمان بصيغته ولانه لو كانت دلالتها على الزمان فقط لكان
كلها بمعنى لا تفارق ولان المصدرية صار عنها زال كان بمعنى ولان المصدرية تدخل عليها كقوله تعالى الا ان تكونا ملكين
والدليل عليه ان في تاويل المصدر ما لم يدل عليه لا تؤول به وقد جاء مصدرها كقوله ببذل وحلم ساد في قومه الفتى
وكونك اياها عليك يسير ولانه لو لم يدل على الحدث لا يبنى منه اسم فاعل لانه لا يدل على الزمان بل يدل على الحدث
وما قام به وهو وقد قال صلى الله عليه وسلم ان هذا القرآن كاين لكم اجرا وكاين عليكم وزرا واللازم ان لا يبنى منه الامر وقد
قال تعالى كونوا قوامين بالقسط وظاهر كلام سيبويه انها دالة على المصادر ونقل السيرافي على جواز تاكيد كان
بمصدرها وانا اقول الجرجاني ومن معه انما قالوه لان معاني كان زيد قايما او اصبح او ما زال زيد قايما زمانا
وفي الصبح الماضي وفي جميع الزمان الماضي ولانها لو دلت على الحدث لاستعملت معمولها كلاما لكن من دقق
النظر وكان ذا ذكاء اطلع على حقيقتها وقال هي افعال دالة على الحدث القايم بالنسبة اي على مصادرها بالنسبة
بمصادر اخبارها فمعنى كان زيد قايما وبات بكر نايما ثبت كون قيام زيد وثبتت بيتوتة قيام بكر كما كان معنى قام زيد
حصل قيام زيد ولذا قال سيبويه انما تقول كان عبد الله اخاك اذا اردت ان تخبر عن الاخوة بتبيين ان كان مسندة
الى النسبة وان معناه ثبت اخوة عبد الله لك واذا دلت على احداث قايمة بالاخبار لا بد من ذكرها معها **فان قيل**
يلزم نسبة الفعل الحقيقي ومعناه قايم بغيره **قلت** لا باس فيه اذا قام ذلك الغير بزيد اذ القايم بالقايم بالشيء قايم به

فان قيل يلزم حينئذ ان يستقل بالاسم كلاما **قلت** اذا كان قيام صار مسلما من جهة قيام عمرو القايم به يلزم ذكر
الخبر ليلا يتوهم انه ما قام به بلا واسطة فظهر ان في النواقص ثلثة مذاهب انها حروف وانها افعال لفظا وانها افعال حقيقة
ولم يذكر سيبويه منها الا كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الافعال لا يستغني عن الخبر ولعدم قيام
مصادرها بفواعلها ناطق فالحق الجماعة بها بات واضحى وعاد وغيرها لان كلها لتقرير الفاعل على صفة وقال المتاخرون
جاء نادرا لا غالبا وقد استعمل لازما نحو جاء زيد الى عمرو وقد جاء ناقصة كقول الخوارج لابن عباس حين يدعوهم الى
الحق من قبل علي رضي الله عنه ما جاءت حاجتك ثم صار هذا القول مثلا وانما قيل جاء فيه ناقصة لان المنصوب بها عين المرفوع
بها اذ معناه اي حاجة صارت حاجتك وجعلناها بالنسبة اليك او معناه لم يصر الامر الذي جئت عندنا له حاجتك
اي لم تحتج اليه ولم يذكر الحاجبي انه قول الخوارج وصار مثلا وقال انما اجري جاء مجرى صار لاشتراكهما في الانتقال فالمعنى لهذا
الكلام حصول الفاعل على معنى ما ذكر منصوبا في الصيرورة ثم ان كان ما فيه يجب ان يكون مستترا في جاءت لشيء تقدم ذكره فيكون معناه
نفي ان يكون ذلك الشيء على قدر حاجة المخاطب كما لو كان المخاطب محتاجا الى غرامة فطلب من المتكلم غرامة لذلك الاحتياج من كيل
ضبرة او غيرها فيها مثلها ولم يصلح لمصلحتها او لرقتها فقال ما جاءت اي ما صارت هذه الغرامة التي صنعتها على قدر
المحتاج اليه اي لا تفي وان كانت استفهامية يعود مستتر جاءت اليها وانث ما وان كانت من حيث اللفظ مذكرا
لانها من حيث المعنى مؤنث لانه عين حاجتك للاخبار بها عنه فيكون كقولهم من كانت امك اي اية امراة امك ويكون
معناه ان المخاطب احتاج الى شيء بمقدار مخصوص من ثمن او شيء شراه فيسأله المتكلم عن حقيقة ذلك باعتبار مقداره
فيكون المعنى اي مقدار صارت حاجتك ومطلوبك الذي يتم به امرك وقال الحاجبي معناه اي مقدار حصل باعتبار حاجتك
قلت لو كان معناه ذلك لا يكون بمعنى صار وقد استعمل قعد بمعنى صار في قولهم ارهفت الشفرة حتى قعدت
كانها حربة والظاهر انه استعمل جاء بمعنى صار في غير الكلام المذكور كقولهم جاء البر قفيزين وليس قفيزين حالا اذ ليس
المراد منه ان البر جاء في نفسه بل المراد حصوله على هذه الصفة والظاهر ان قعد يستعمل مع كانه في غير الكلام المذكور
بمعنى صار نحو قعد زيد كانه سلطان وانه لا يستعمل بدونه بمعنى صار فيمتنع قعد زيد قايما بمعنى صار قايما
وقال الزمخشري تقعد في قوله تعالى فتقعد ملوما مدحورا بمعنى تصير قال المالكي الافعال الناقصة كل فعل لا يستغني
مرفوعه عن خبر عنه كما ان افعال القلوب كل فعل لا يستغني منصوبه عن خبر به **قلت** حد الحاجبي اولى لان ما ذكره
المالكي اثر ما ذكره الحاجبي ولازمه **قال** تدخل على الجملة الاسمية الى آخره **اقول** هذا تقدير لما تقدم من حدها
لانه يظهر بقوله تدخل على الجملة ان فاعلها كان مبتدأ قبل دخولها وان الصفة كانت خبرا له بخلاف جاء زيد راكبا
وبين بقوله لاعطاء الخبر حكم معناها معنى تلك الصفة اي الخبر بعد دخولها اي بها تحصل الفاعل على حسب معنى
الفعل الداخل فيهما ومقتضاه وهو اعطاؤه اياها حكم اي اثر معناه من اثبات ونفي وصيرورة ووقت مخصوص واستمرار
مثلا اصبح من حيث ان معناه استمر في هذا الوقت حاصل للخبر اذ كلاهما في وقت الصبح لكن خص اثر معناه
وهو وجود شيء في وقت الصبح دون غيره بالخبر الذي هو موضع الفايدة فيكون نسبته الى حصوله في هذا الوقت دون
غيره من الاوقات واثر معناه في الخبر ظهوره فيه وقيامه به بالحقيقة وانما لما كان معنى الافعال يجب ان
يعطي ويوجب لها ما في قولك صار زيد عالما اثر الانتقال حتى يكون المعنى ان العلم انتقل اليه وظهر فيه لا غير فعلهما

لاقمنا بها ايا ما كما عمل ظننت فى المبتداء وخبره ورفعت المبتدا على الفاعلية على الاصح وقيل على التشبيه به اذ لا بد ان
يرفع الفعل وشبهه ونصب الخبر على التشبيه بالمفعول ويجوز ان يكون اعطا مضافا الى الفاعل اى لعبد الجبار انى
معنى اصبح ونحوه **قال** وكان يكون ناقصة الى آخره **اقول** شرع فى معانيها باعتبار ما بوب له ولغيره ان كان لها
معنى غير ما بوب له والافعال الناقصة انواع نوع لا شرط له فى كونه ناقصة ونوع مشروط بان يكون منفيا او منهيا
ونوع مشروط بان يليها الظرفية وهى المصدرية التى يقصد بها التوقيت فمن الاول كان وهو ام الباب واكثر تصرفا
ومعناها الاصلى اذا كانت ناقصة ثبوت خبرها لفاعلها اى اعطاها الخبر حكم معناها فى الماضى دون التعرض لاوليه ولا انقطاع
كغيره من الافعال الماضية وقد يقصد به الدوام كما قصد بها زال كقوله تعالى وكان الله سميعا بصيرا او الانقطاع كقول القفر كان لى
مال وكقوله تعالى واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء فالف بين قلوبكم فيحتاج الى قرينه وقد يكون بمعنى صار كقوله تعالى وبست
الجبال بسا فكانت هباء منبثا وكقوله بتيهاء قفر والمطى كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها التيهاء البادية التى لا علم
فيها للمهتدى يهتدى بها والحزن ما غلظ من الارض شبه مطيه فى السرعه وانقطاع اللبن بقطا اوخت وعدت للانجاع
وقرر بانها ليست تامة والا يكون فراخا حالا فيلزم ان يكون السيض حال كونه سضا فرخا ولا زايدة والا ما فيه ضمير الشان
لان فراخا منصوب ولانه يلزم الاخبار عن السيض بانه فراخ ولا ناقصة لانه يشعر بان الفرخ سابق على السيض وقد كان
البيض سابقا على الفرخ فتعين ان يكون بمعنى صار وقد يكون فيها ضمير الشان كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت
واخر مثن بالذى كنت اصنع على رواية رفع صنفان وهى الناقصة بالحقيقة الا انه لما انفردت باحكام من وجدت اخواتها
وهى كون مرفوعها ضمير الحديث ومبهما وخبرها جمله وخلوها عن ضمير عايد على اسمها جعلت قسما براسها تنبيها للمبتدى على
تلك الاحكام مترتبا عليه **تنبيه** خبر كان واخواته وان كان خبر المبتداء وخبر المبتدا يجوز حذفه للقرينه كقولك زيد
لقائل من فى الدار وكالمفعول ويجوز حذفه ممتنع حذفه مطلقا قال ابن يعيش لانه كالعوض عن حدث الفعل ودلت العناية
به ادل الاتيان بالافعال له لانه مناط الفايدة والاتيان بغير بيان معنى فيه يدل على العناية به وحذفه يدل على عدم العناية
به وقد يكون تامة بمعنى حدث وثبوت كل بحسبه فتارة يعبر عنه بحدث كقوله اذا كان الشتاء فادفئونى فان الشيخ اهلكه
الشتاء ومارة بحضر كقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وتارة بوقع كقولك ما شاء الله كان اى حدث او ذلك
ولدله وتارة بمعنى حصل نحو المقدور كاين وكن فيكون وسميت تامة لاستغنائها عن الخبر لانها يستقل مع مرفوعها كلاما لان
مدلولها معنى منسوب الى فاعلها من غير تقيد وقد يكون زايدة وهى التى سقوطها لا يخل بالمعنى الاصلى ولم يعمل فى شئ اصلا اى معنى
معنى الكلام بعد حذفه على ما كان قبله الا انى التاكيد كقولهم ان من افضلهم كان زيدا لان المراد من المدح وتحققه بالافضليه
الموجودة ولو لم يكن زايدة يراد منه افضلية ماضية وايضا يلزم تقدم خبران على اسمها وهو غير ظرف وقال جياد بنى
ابى بكر تسامى على كان المسومة العراب الخيل المسومة المعلمة والعراب من الخيل خلاف البرذون ومن كلام العرب
ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بنى عبس لم يوجد كان مثلهم الكملة جمع كامل وهو بنو زياد ربيع وعمارة وانس قالت
امهم ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل وقال ابو على الزايدة تعمل فى فاعلها وفاعلها مصدرها اذ لا فعل عن غير محدث عنه **قلت**
ذكر حكم غير الزايدة وقال السيرافى الزايدة ما لا معنى له سوى تاكيد جمله صدرت بها ولا يعمل فى جزتها ولكن يدل على الزمان
اذ قولهم ما كان احسن زيدا معناه ما احسن زيدا امس **قلت** لا نسلم العناء ذلك ولو دل الزايدة على الماضى لا يدل لقوله

من كان فى
كيف نكلم من كان فى المهد صبيا على معجزة عيسى ولا يفيد الحكم زيادتها **فائدة** اذ كلمنا كان فى المهد وسيرجع الى كان الزايده
وكان فى قوله تعالى لمن كان له قلب متوجه على الاوجه واذا جعل قلب فاعلا يكون له حالا او قال الامام الرازى
كان فى جميع مواقعها بمعنى حدث ووقع الا انها اذا دخلت الجملة كان الحادث النسبة الواقعه بين المبتداء وخبره وهذا
حسن ولكنه لم يوافق اصطلاح النحاة لان الفاعل ما رفع بالفعل والنسبة لم يرفع بها بل المبتداء رفع بها ومنه صار
ومعناه الانتقال قال الحاجبى اى انتقل الفاعل الى تلك الصفة **قلت** من حيث الظاهر كذلك لكن الحقيقه انتقل
الصفة اليه اى حصلت له لما مر من ان النواقص مسند بالحقيقه الى النسبة ثم الانتقال قد يكون باعتبار الحقائق
اى الى صفة حقيقة نحو صار زيد عالما وصار الطين خزفا وقد يكون باعتبار العوارض نحو صار زيد غنيا قال
وقد يكون باعتبار المكان نحو صار زيد الى عمرو وصار قد يكون تامة اما بمعنى رجع فيعدى بالى واما بمعنى ضم فيتعدى
بنفسها **قلت** ويعلم منه ان صار باعتبار المكان تامة ايضا بمعنى جاء ومنه اصبح وامسى واضحى الخاصة وهى
الصباح والمساء والضحى وهى فى الاقتران مضمون الجملة باوقاتها يعنى دخولها تعيدان خبرها ثابت لفاعلها فى هذه
الاوقات والمراد بمضمونها موصوفيه المبتداء بخبره وهذه الافعال الثلثه وغيرها مثل كان فى ان فايدتها بيان
زمن الخبر والفرق ان كان يعم الاوقات الماضيه وكل ما سواه يدل على زمن مخصوص وكان يدل على الانقطاع
غالبا دون غيرها اذ غنا زيد لم ينقطع حين **قلت** اصبح زيد غنيا وقد يكون تامة فلا يحتاج الى الخبر فيكون
معنى اصبح زيد دخل فى هذا الوقت كما يقال اظهر زيد واعتم كقوله تعالى وسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون
ونظيرها اشملنا واجنبنا واصبينا اى دخلنا فى اوقات هذه الرياح ومنه ادنف الرجل اى دخل فى وقت الدنف ومنه
قوله ومن فعلاتى اننى حسن القرى اذا الليلة الشهباء اضحى جليدها والشهبة البياض الذى غلب السواد ويقال الليلة
ذات الريح الباردة شهباء لما فيها من الجليد وهو مطر يجمد على وجه الارض وخص قراه بهذا الوقت لانه ادل على
سخايه لانه وقت الجدب لقلة الحبوب حينئذ وانقطاع من يحمل الميرة اليهم وقد يكون بمعنى صار كقوله ثم اضحوا كانهم
ورق جف فالوت به الصبا والدبور ولا يستقيم اعتبار الوقت فيه هنا لانهم على هذه الصفة فى هذا الوقت وغيره
والوت به اى ذهبت به شبه اختباره وانقراضهم بورق جف ومنه ظل وبات وهما لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما
كما مر فى اصبح فمعنى ظل زيد سايرا اثبت له السير فى جميع نهاره دون ليله ومعنى بات زيد سايرا اثبت له السير فى جميع
ليلته وقد يكونان بمعنى صار كقوله تعالى واذا بشر احدهم بالانثى ظل وجهه مسودا اى صير وان كان ليلا قال المالكى
ردا على الزمخشرى لم يوجد لبات بمعنى صار شاهد وان قيل قوله صلى الله عليه وسلم اذا استيقظ احدكم من منامه
فليغسل يديه ثلثا فانه لا يدرى اين باتت يده بمعنى صار لان النوم قد يكون بالنهار ولا يتغير الحكم اذا استيقظ اجاب
انه خرج مخرج الغالب وجاء ظل بمعنى دام او طال وكذى بات بمعنى نزل بقوم ليلا فيتعدى بنفسها وبالباء وقد يستعمل
رجع بمعنى صار كقوله عليه السلام لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض وكذى ارتد كقوله تعالى فارتد
بصيرا وكذى آل وحار واستحال وتحول والاصح انه لا يجعل من النواقص غدا وراح وما بعد المرفوع بهما منصوب
على الحال اذ لم يوجد معرفة كقوله صلى الله عليه وسلم لو توكلتم على الله حق توكله لرزقتم كما يرزق الطير تغدو خماصا وتروح
بطانا وفى قول ابن مسعود اغد عالما او متعلما ولا تكن امعة النوع الثانى وهو ما زال وما فتى وما انفك وما برح

قال ابن يعيش كلها بمعنى زال قيل لحوق حرف النفي بها والمها تامة ثم الحق بها اداة النفي وجردت عن الحدث وادخلت المبتدا
وخبره كما فعل ذلك بكان ومعناها ان اخبارها حاصلة لفاعلها على سبيل الاستمرار كانت فاعلاتها قابلة لها في العادة
لحصول الافعال للاسماء بها باعتبار معانيها وهي ثبوت اخبارها على الصفة المرادة بها الاسماء بها وانما قلنا من قبله لانه لا يتم من زال
زيد منطلقا انه كان اميرا في اول وجوده ويلزمها النفي اي انما يكون نواقص اذا كانت مصدرة بحرف نفي وفي ما يصدر بليس وبغير
كقوله ليس ينفك ذا غنى واعتزار كل ذي عفة يقل فتوح وكقوله غير منفك اسير هوى لان معنى الاربعة النفي فلو استعملت من
غير نفي لا يكون للثبوت والاستمرار النفي هو شرط كونها نواقص بل اضداده واذا كان معناها النفي ودخله النفي صار معناها
انتفى النفي واذا انتفى النفي حصل الثبوت المستمر لانه اذا ثبت ولم ينتف استمر فيحصل المقصود بها خلاف مجرد الثبوت فانه
لا يلزم منه الاستمرار فيمتنع ما زال زيد الا عالما لان المفرغ لا يكون بعد الاثبات ولئن سلم يلزم التناقض لان الا تقتضي نفي
ما بعدها اذا كان ما قبله مثبتا وكونه خبر زال يقتضي اثباته لانه لاستمرار خبره لفاعله فخبره لا يكون الا مثبتا ومن ثمه خطى
الاصمعي والجرمي ذا الرمة في قوله حراجيج ما تنفك الا مناخة على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا الحرجوج الناقة الطويلة على
وجه الارض والجرو الخسف الجوع والحمل على المكروه وقيل سوء الحال فقال الاصمعي اخطأ ذو الرمة فيما قاله لانحصار التعبير
حراجيج تنفك مناخة وهو فاسد المعنى وقال الحاجبي لا يقال كان زيد الا عالما اذ المفرغ لا يستقيم من المثبت فهذا اجدر
ولا تنفك مثبتا نصا من حيث المعنى وانما كان هذا اجدر امتناعا لانه وان لم المفرغ من المثبت فلا يستقيم في لا ينفك الزم
الناقص كما مر تبيانا بها بلدا قفرا في كل حال الا في حال اناختها فانه حينئذ يحصل لها راحة كما يقال لا يزال زيد شجاعا
الا ماشيا وعلى هذا يكون المعنى بالاناخة ابراك الابل على الارض وعلى الوجه الفاسد يكون على الخسف متعلقا بمناخة
ويكون المعنى بها الذل اي لا تفارقه الجوع والضرب ونحوهما اما على معنى ان اناختها على الخسف عوض منها على الارض الاستمرار
كقولهم تحية بينهم ضرب وجيع ولما على الزام الابل الاهانة كما يقال اخنه على كذا اي الزمته اياه وفي القول بان مناخة
حال ايضا ضعف لانه يلزم تقدم الحال على عاملها المعنوي لان عاملها الظرف المتاخر عنها وهو على الخسف فيكون مثل
قولك زيد قايما في الدار وتقدير المستثنى منه بعد المستثنى المفرغ لان مناخة مستثناة من الاحوال للضمير المستتر في على
الخسف المتاخر ولم يوجد نظيره والاستثناء المفرغ من المثبت الذي هو قليل جدا وقال المازني في الا زايدة وقيل الا
واقعة في غير موقعها والمراد ما تنفك مناخة الا على الخسف كقوله تعالى ان نظن الا ظنا اذ تقديره ان نحن الا نظن ظنا
والا لا تفيد لانه لا يظن الا الظن وقد يحذف حرف النفي كقوله تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه وقد ورد لا زال
النهي كقوله صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين وكقولك لا زلت منعما والمراد بزال هنا ما مضارعه
يزال لا ما مضارعه يزول فانه لازم ولا يزيل فان معناه عزله وقد الحق بها الكي ما افتاء وما افتا وما رام وما وني
من النواقص بمعنى ما زال ومنه قوله تعالى تفتأ تذكر يوسف الا انه حذف حرف النفي لانه جواب القسم ولا النافية
يحذف في جواب القسم لانه مسموع فيه ولا يختص بالنواقص ثم قال وقد جاء وني بمعنى فتر وولم بمعنى تحول فيكونان
تامين تامتين وجاء برح بمعنى ذهب وظهر وانفك مطاوع فك الخاتم ونحوه فيكونان تامتين النوع الثالث ما دام وهو
لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها اي لبيان وقت نسبة في جملة اسمية او فعلية بمدة ثبوت القيام منسوبا الى
المخاطب وبه يتميز عن ساير افعال الصحبها ما الظرفية نحو اجلس ما قمت لانه يوقت لا بمدة ثبوت ذلك الفعل نفسه لفاعله

وما في ما دام مصدرية ثم صارت ظرفية وذلك لانه لم يرتبط ما بعدها بما قبلها لو كانت لمجرد المصدرية وكثير من المصادر يستعمل
ظرفا لذلك كقولهم اتيك خفوق النجم ومقدم الحاج ومدة تر ولا حاجة الى ان يقال ان اصله مدة دوام زيد على هذه الحالة ثم حذف
مدة واقيم دوام مقامه ثم حذف دوام واقيم ما دام مقامه كما قاله الاندلسي ومن اجل ان ما دام لتوقيت امر احتاجت
الى جملة قبلها الا ان ما هو لتوقيت امر يكون ظرفا اي مفعولا فيه فلا يكون احد جزئي الجملة بل فضلة فلا بد له من جملة متقدمة كغيره
من الفضلات وقال ابن يعيش لا يستعمل الا المضارع نحو لا اكلمك ما دمت قايما وقد يكون تامة بمعنى بقي كقوله تعالى
خالدين فيها ما دامت السموات والارض ويعني يسكن منه ما روي انه صلى الله عليه وسلم نهي ان يبال في الماء الدايم ٥

قال وليس لنفي مضمون الجملة الى آخره **اقول** ليس من النوع الاول من النواقص وهي في اصلها كانت دالة
على الماضي لانه فعل بدليل اتصال تا التانيث الساكنة به واتصال الضمير المرفوع البارز به نحو لست **فان قيل**
قد تتصل باسم الفعل بسبب معنا نحو هاؤم اقرؤا **قلت** اراد التا ونقول لا شك انه لا تتصل بالحرف وليس ليس باسم
فعل وعدم تصرفها لا يدل على حرفيتها كما في نعم وما احسن زيدا واخواتها الا انه لما قطعت عن زمن الماضي لكثرة احتياجهم
الى نفي الحال شابهت الحرف معنى فسكن عينه المكسورة للتخفيف والدليل على كونها مكسورة اسكانها اذ يسكن نحو كتف
ولا اجل ولم تقلب الفا فرقا بينها وبين الفعل الباقي على اصل معناه لان الاعلال نوع من التصرف وقد منع منه لشبهه
الحرف قال الاكثر نصوا على انها لنفي مضمون الجملة حالا لا نعني ليس زيد عالما انتفى حصول هذه الصفة من زيد في الحال
قالوا ولا يجوز ليس زيد قايما غدا وقول الحاجبي وضعها لنفي الحال اراد معناها الثاني وقيل هي لنفي مطلقا ماضيا وغيره
فيجوز حينئذ ليس زيد قايما غدا ولا يبعد فيه لقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم والمراد يوم القيمة وهو مستقبل
اي ياتيهم العذاب وقال الاندلسي هذا القول نص سيبويه والمبرد وابن درستويه وقال لا مخالفة بين القولين لان نص
على انه للحال اراد انه اذا خلا عن قرينة خلاف الحال يحمل عليه مضمون الجملة المنفية عليه كما يحمل الايجاب المطلق عليه
قلت فلا يصح قولهم ان ليس لنفي الحالية من مقتضى الجملة الداخلة فيها ليس لان من مقتضاها فرع يستعمل المضارع والامر
من الافعال النواقص سوى ليس وما دام ولا يستعمل الامر مما يلازم النفي ولا يدخل صار وما يرادفه وليس وكل ما اوله ما
على مبتدا خبره فعل ماض لانه خالف لما سواها اذ صار للانتقال الى حال باقية عند الاخبار وما زال للاستمرار وما ورد
فقد رفعه ضمير الشان كقوله صلى الله عليه وسلم لرجل النبي قد صليت معنا ويعلم منه ان البواقي تدخل على مبتدا خبره فعل ماض
وان لم يقارنه قد كقوله تعالى وان كان قميصه قد من قبل وكقوله وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة ليالي لاقينا جذاما وحميرا
وقيل لا بد من قد ظاهرا او مقدرا فيه اذ مجرد المعنى يعلم من كان ونحوه فلا بد من فايدة لصيغة الماضي فكان قد قد
قال يجوز تقديم اخبار كلها على اسمايها **اقول** كلها افعال فيكون قوية العمل فيجوز تقديم بعض معمولاتها كالافعال
التامة على بعض بخلاف ان وما قال تعالى فما كان جواب قومه الا ان قالوا وليس وما دام وان لم يتصرف فيهما جاء في خبرهما
التقديم كقوله سلي ان جهلت الناس عنا وعنهم فليس سواء عالم وجهول وكقوله لا طيب للعيش ما دامت منغصة لذاته بادكار
الموت والهرم وذكر ابن درستويه ان بعضا منع تقديم خبر ليس على اسمها تغليبا للحرفية وتشبيها لها بما النافية ولو تقدم رفع
وعليه حمل سيبويه ليس الطيب الا المسك وليس خلق الله اشعر منه اذا صح رفع الخبر فيها على لغة بني تميم ومنع ابن معط تقديم
خبر ما دام وهو مخالف للمسموع كما مر وللقياس لانه اذا جاز ذلك في ليس وهو اضعف من ما دام لان عدم تصرفه لازم

لان الحالية

تقديرهم

ولما دام عارض ولان ليس يشبه ما نفيا وليت لفظا الا ان يمنع مانع من تقديمه نحو كان غناك من لك وما كان زيد الا
في الدار وقد يجب التقديم اذا اريد الحصر في الاسم كقوله تعالى وما كان حجتهم الا ان قالوا او للا يلزم الاضمار قبل الذكر
كقولك كان شريك هند اخوها وحسن سيبويه تقديم الظرف اذا كان خبرا وهي المسمى بالظرف المستقر وتاخيره اذا كان لغوا
اي فضلة نحو ما كان فيها احد خير منك وما كان احد خيرا منك فيها لبشعر بتقديمه من اول الامر بانه محتاج اليه وقدم
في قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد مع ان الحق التاخير لانه لما وجب تقديمه على احد لئلا تتغير الفواصل وراعاتها اهم من تاخير
الظرف قدم على الخبر ايضا لئلا ينفصل بين المسند والمسند اليه وقيل لم يجز حذفه لانه لو حذف يبقى الجملة التي هي خبر
لانها محطوطة على الخبر بلا عايد فصار مقصودا كالظرف الذي هو خبر فقدم لذلك وكما قدم فيهن في قوله لتقربن قربا جلذيا
ما دام فيهن فصيل حيا لانه مقصود اذ لو حذف بطل المعنى على الناسد والجلذي السير السريع قال الحاجبي قدم لان المقصود
نفي الكفو عنه لا نفي الكفو مطلقا وذلك لا يحصل بدون تقديمه ولم يستطن بعض العرب حكمة التقديم وقرا ولم يكن كفوا له
احد وحسنهم سيبويه بالجفاء وقال اهل الجفاء يقرؤن كفوا له احد **قال** وهي في تقديمها عليها الى آخره **اقول**
اي النواقص باعتبار تقديم اخبارهن على انفسهن على ثلثة اقسام قسم يجوز وهو من كان الى راح لانها افعال متصرفة غير مصدرة
بما له صدر الكلام نحو قايما كان زيد ومنه قوله تعالى اهؤلاء اياكم كانوا يعبدون لانه قدم معمول الخبر وتقديم معموله يدل
على جواز تقديمه اذ لا يقع المعمول حيث لا يقع عامله الا ترى انه يمتنع تقديم القتال على حيث كما يمتنع تقديم عامله وهو اتى
في قولك زيد حيث تاتي القتال وقد يجب نحو كم كان مالك واين كنت ومن كان ابوك وقسم لا يجوز وهو ما اوله ما اي
مصدر بما لان ما فيها في غير ما دام نفية وفيها مصدرية ولكليها صدر الكلام اما المصدرية فظاهر لان دام مع ما بعد
صلتها ولا يتقدم اذ لا يتقدم الصلة ولا شي منها على الموصول لان المجموع بمنزلة كلمة واحدة واما النفية فلما حققته في باب
شريطة التفسير وذكر ابن يعيش وغيره لانها نوع من الكلام فتكون كهمزة الاستفهام ولذا تتلقى القسم وتعلق بها الفعل القلبي
كاللام ولم ولن وان كانا للنفي اختصتا بالفعل وصارتا كالجزء منه اذ العامل والمعمول ككلمة واحدة فيتقدم عليهما معمول
معمولهما وكذا لا فانها وان لم تختص بالفعل وتتلقى به القسم لكن توسع فيها لان ما قبلها يعمل فيما بعدها نحو جئت بلا زاد
وكذا يعمل ما بعدها فيما قبلها وحكم ان النافية حكم ما في التصدير كما ان حكمها في التعليق كقوله تعالى وتظنون ان لبثتم
الا قليلا فلم يقل ما اوله النفي لانه يجوز قايما لم يزل زيد وعالما لم يكن بكر وليس لها ايضا صدر الكلام عند الكوفيين
قياسا على لم واجاز ابو الحسن ابن كيسان والكوفيون التقديم على ما اوله ما النافية وشبهتهم انها لما دخلت على ما معناه
النفي صار معناه مثبتا ولذا لم يجز ما زال زيد الا عالما فيزول حكم النفي عنها لزوال معناه وهو ضعيف لان غرض تغير المعنى
لا يغير له حكم اللفظ ولذا يمتنع الكلام الا زيد وان صار معناه مثبتا وبقي تصدير الاستفهام في نحو علمت ازيد عندك ام عمرو
بتغير معناه ودخل البا في قوله تعالى اليس ذلك بقادر على ان يحيي الموتى نظرا الى لفظ النفي وان صار معناه مثبتا وابعد منه
دخول لام التوكيد في قوله تعالى ان هذان لساحران نظرا الى لفظ ان وان كان معناه نعم ولانه لم يجز ما زال زيد الا عالما
بل لا يلزم النافص كما مر ويعلم من ذلك ان ما اوله ما لا يدخل على ما خبره معمول استفهامي او مضاف اليه نحو كيف زيد واين
من عمرو اذ يمتنع تقديمه وتاخيره ولكن يجوز اين لم يزل زيد واجاز الشلوبين ابن ليس زيد بنا على تجويز تقديم خبر ليس
عليها وقسم مختلف فيه وهو ليس منع الكوفيون والجرجاني تقديم خبره عليه واختار المالكي مستدلا بانه فعل لا يتصرف في نفسه

فلا يتصرف في معموله كعسى ونعم وبيس وفعلي التعجب مع انه شبيه بحرف لا يشبه الفعل وهو ما وعسى يشبه حرفا يشبه
الفعل وهو لعل وانما قدم خبرها على اسمها وان اقتضى شبهها بما ان لا يتقدم له لئلا يلغوا فعليتها ولم يقدموه على نفسها لئلا يكثر
مخالفة الاصل واختار سيبويه والسيرافي والزمخشري والفارسي تقديمه عليها مستدلين بان ليس فعل يدخل على جميع الظواهر
والمضمرات ويتقدم خبرها على اسمها وليس الافعال المذكورة كذلك فانه لا يتصل بنعم وبيس ضمير المتكلم ولا المخاطب ولا يرفع
فعلا التعجب الا ضميرا او المخاطب ويلزمان طريقة واحدة فيزيد بها ليس قوة فيتقدم خبرها لئلا يلغوا قوتها واجاب عنه المالكي
بان فعلية نعم وبيس اظهر من فعلية ليس لانهما يستقلان باسم واحد لان معنى نعم الرجل مدح او كمل الا ان فاعلهما لابهامه يقتضي
المخصوص فهو متمم فاعلهما لا لهما فلذا ليسا عاملتين فيه بخلاف ليس فان معناه لا يستقل الا بجزئين فهو اشبه بالحرف ولان
ما فعل بليس من اسكان وسطه لم يوجد في شي من الافعال واما ما فعل بنعم وبيس من كسر فايهما او اسكان عينهما فهو مطرد
في كل فعل عينه حلقية وكذا فعل التعجب اقوى فعلية من ليس لانهما يعملان في الظرف والحال والتمييز وليس لا يعمل الا في
جزئي الجملة وكذا عسى اقوى فعلية منها لا يخفى لانها انقلبت الفا عن الف بخلاف ليس ولانه يبنى منه افعل التعجب نحو ما اعساه
بكذا والصفة نحو هو عسى بكذا اي خليق فتقدم خبر ليس عليها دون اخبار هذه الافعال ترجيح للاضعف وما ذكر من ان ليس يدخل
على جميع الظواهر الى آخره على خلاف القياس لان مقتضى شبهه بالحرف لفظا ومعنى ان لا يجوز ذلك لكنه جوز ذلك لو لوحظ ضعف
فعليتها والتفضيل المحوج الى اعتذار لا يوجب تفضيلا آخر هذا كلام المالكي وقلت عليه لا يلزم من عدم التصرف في نفس الكلمة
عدم التصرف في معمولها اي لا نضعف بعملها فان اسم الفعل لا يتصرف في نفسه ويتصرف في معموله وشبه الفعل بالحرف
لا يتصرف عمله والا ينقص عمل التمني والاستفهام ونحوهما وسره ان عمله بسبب شي لازم له وهو اقتضاء المعلل فعلية التي
هي ذاتية له نعم لو قيل ضعف عمل ليس بضعف فعلية بسبب انقطاعه عن زمانه الاصلي لحسن وهذا غير مختص فان عسى
ونحوه كذلك وشبه ليس بليت لفظا بعد اسكان عينها فلا يعتبر وكون ليس ونحوها اكثر اقتضاء لا يقتضي فعليتها اذ لم يعمل
احدان ضرب واعطى انقص في الفعلية من قام واما ضائر لو كان كذلك يلزم ان لا يتقدم معمولات باب علم وكان عليهما
وما اعساه انه شي لا يدل على قوة فعلية عسى فان فعل التعجب قد يبنى من غير الفعل نحو ما اقبح بمعنى ما امتن وكثير من الاسماء
والافعال يسكن عينه نحو كتف وشهد ولم يقل انه صار كالحرف حكما وانما لم يعمل ليس في غير جزئي الاسناد لعدم اقتضائها غيرهما
كغيرها من النواقص لا لضعف فعليتها والحق انه انما لم يتقدم معمول عسى وما ذكر معها عليها لا لعدم ثباتها لا لضعفها واما ليس فعل لا
يتقدم خبرها عليها لانه لم يوجد مصرحا به ولانه صار لمجرد النفي بسبب انقطاعه عن زمانه فاشبه ما النافية فلا يتقدم عليه
ما حقه ان يوخر عنه كما في ما ولذا ضعف فعلته ايضا فلم يتصرف فيه والصحيح انه يتقدم قياسا على كان ولا مانع والفرق بينه
وبين ما ضعف ما في العمل بدليل امتناع ما زيد قايما بل قاعدا وما زيد الا قايما وجوازهما في ليس ويتقدم معمول خبره عليه في
قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وذلك يدل على جواز تقديمه لان تقدم المعمول فرع تقديم العامل لانه لا يقع المعمول
الا حيث يقع عامله قال المالكي مصروفا منصوب بمقدر لان قبله ما يحسبه فيقدر ويعرفون يوم ياتيهم وليس مصروفا جملة مستانفة
او حالية موكدة او يوم ظرف فيتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره ولذا جاز ما غدا زيدا كلا وغدا تقول زيدا منطلقا ولم يجز ما
طعامك زيدا كلا وانت تقول زيدا منطلقا **قلت** العدد برو الا عدا بانه ظرف انما يحتاج اليه لو يتم دليل على امتناع تقدم
خبر ليس عليها ولكن فيه ما ذكر فرع يجوز التقديم ان كان جملة نحو كان ابوه قايم زيد وابوه قايم كان زيد وان لم يسمع لانهما في

مداخل المبتدا والخبر فيجوز فيها بعد دخولها ما جاز قبله ما لم يمنع مانع ويدل عليه قوله تعالى اهولاء اياكم كانوا
يعبدون فان اياكم منصوب بيعبدون وتقدم المعمول يجوز لتقدم عامله ولم يجز قايما كان زيد ابوه وقبح اكلا الكلام
كان زيد طعامك وجاز اسركان زيدا وكنى مقيما كان زيد عندك لان الحق ان لا يفصل بين العامل ومعموله والمرفوع
بجزء عامله فلا يتقدم ولا يفصل بينهما باجنبي بحال والظرف وشبهه ليس بجزء مع انه يتسع فيه فيجوزان والمفعول به بين
بين لانه وان لم يكن بجزء لكن لا يتسع فيه فيقبح وكذا يمتنع عند البصريين نحو كان طعامك زيد ياكل واكلا وكذا كان
طعامك اكل زيد عند سيبويه وجوزهما الكوفيون ومستشدهم فيه هو قوله بما كان اياهم عطية عودا مؤول بتقدير
ضمير الشان وعايده ما محذوف اذ عود متعد الى مفعولين ويجوز ذلك الفصل بالظرف نحو كان عندك مقيما زيد وكان ل
عندك زيد مقيما لانه متسع فيه ولذا فصل به بين المضاف والمضاف اليه **فائدة** روى ابو عمرو بن العلاء ليس
الطيب الا المسك بالنصب على المشهور وبالرفع على جعل ليس حرفا غير عامل كما عند بني تميم ذكره سيبويه وقال
ابو علي بفعليها واعمالها في نحو ليس الطيب الا المسك وليس البر الا العمل الصالح اذا رفع الخبر بجعل اسم ليس ضمير
الشان قال المالكي هو فاسد لان الجملة المخبر بها عن ضمير الشان في حكم مفرد هو المخبر عنه في المعنى ولذا لم يحتج الى ضمير يعود منها الى
... قصدا ايجابها له بالا يلزم تقديمها عليها اذ يمتنع توسطها بين جزئي خبر قصد ايجابه لشيء فلو كان في ليس ضمير الشان لزم
ان يقال ليس الا الطيب المسك كما يجب اذا اريد حصر الخبر في ليس كلامي زيد قايم ان يقال ليس كلامي الا زيد قايم ويمتنع
ليس كلامي زيد الا قايم قال الشاعر ليس الا ما قضى الله كاين وما يستطيع المرء نفعا ولا ضرا ويمكن ان يجعل الطيب اسم
ليس والمسك بدلا منه والخبر محذوفا استغناء عنه بالبدل كما في لا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار والثانية قد تقدم
انه يجوزان يكون المبتدا نكرة اذا وقع بعد نفي فيجوزان يكون اسم ليس وكان اذا وقع بعد نفي او معنى نفي نكرة دون اسم
اخواتها كقوله كم قد رايت وليس شيء باقيا من زاير طرف الهوى ومزور ولو كان حي في الحيوة مخلدا خلدت ولكن ليس
حي بخالد وكذا لا فادة ليس النفي احسنت بجانا الاقتصار على اسمها اذا وجد فيه قرينة كون اسمها نكرة عامة ادبه شبه
اسم لا كقوله الا يا ليل ويحك نبينا فاما الجود منك فليس جود ارادليس منك او عندك جود وقال الفرا يجوز في
ليس وما كان اذا كان اسمها نكرة عامة ان تصاحب خبرها الجملة واو تشبيها الحال لتوهم تمامها باسمها كقوله
ليس شيء الا وفيه اذا ما قابلته عين البصير اعتبار وكقوله اذا استوى البيت ارخين لم يكن سراج لنا الا ووجهك انور الجملة
ومن تشبيه الجزئية بالحالية نحو قوله وكانوا اناسا ينفحون فاصبحوا واكثر ما يعطونك النظر الشزر الثالث انما يزاد
كان الماضية المتوسطة بين مسند ومسند اليه او بين صفة وموصوف نحو ما كان احسن زيدا ولم ير كان مثلهم وكقوله
فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام وقال السيرافي الزايد يدل على الزمان بلا اخرج عن الفعلية راسا فهذا
كالظرف الملغى فكان معنى زيد كان قايم ظرفيا لمضمون الجملة في ظرف كذي معنى ان من افضلهم كان زيدا ان مضمونها في الزمان الماضي
وقال ابو علي انها اذا لم يسند الى شيء بان لا يكون مسنده الى مصدره المنوي اذ لا فعل من غير محدث عنه قال المالكي لا يبالي بهذا اي
بان ليس لها فاعل لان كان الزايدة تشبه الحرف الزايد كما ان الضمير الواقع فصلا تصديه الدلالة على معنى في غيره وقيل لا موضع
له من الاعراب وايضا يلزمه الفصل حينئذ بالجملة بين الجار والمجرور في قوله على كان المسومة ولا نظير له واما الفصل بينهما
بكلمة فكثير كقوله تعالى فبما رحمة من الله وزاد الاندلسي وقال يلزم ان يكون الزايدة هي التامة لانه اذا كان فاعلها الكون

وهو الخروج من العدم الى الوجود وهو معنى الحدوث الذي هو معنى التامة فيكون معنى ان من افضلهم كان زيدا كان يكون
مضمون الجملة فيكون تامة بعينها ويندفع ما عليها مما ينفذ الناقصة مع اسمها وخبرها **قلت** حينئذ لا يكون زايدة
اصلا واجاز الفرا زيادة يكون في نحو ما يكون احسن زيدا وقد جاء عن بعض العرب ما اصبح ابردها وما امسى ادفاها الرابعة
من خواص كان جواز حذف لام مضارعها الساكن جزما كقوله تعالى ولم يكن من المشركين فان وليه ساكن امتنع حذفه عند سيبويه
نقال لانه لم يسمع ولم يمتنع عند يونس واختاره المالكي فقال الحذف حينئذ اولى لان حذفها للتخفيف والثقل بثبوتها قبل الساكن
اشد منه بثبوتها قبل المتحرك وقال وقد حذفها العرب وان لم يجئ في القران اصلا كقوله اذا لم تك الحاجات من همة الفتى فليس بمغن عنك
الا جبهة ضيغم مع انه لا ضرورة اذ يمكنه ان يقول فان لم يكن المراة **قلت** الحق مع سيبويه لا تتبع لو حذف في اللام قبل الساكن
للقران ذلك الساكن هو لام الفعل الساكن بالجزم خلافها اذا حذف قبل المتحرك وانما يمكنه ان يقول فان لم اذا كان ان وا ذا
يعني وليس كذلك قال افعال المقاربة اقول هذه الافعال بالحقيقة من النواقص لانها لتقرير الفاعل على صفة على سبيل المقاربة
بالاسناد فيكون اثرها في الخبر يعني كاد زيد يخرج زيد يقرب خروجه بالحصول ويلزم منه انها تدخل المبتدا والخبر لاعطا
الخبر حكم معناها من مقاربة رجايه او حصوله او الاخذ فيه فجميعها المقاربة لكن تنوعت بالرجا والحصول والاخذ فيه
فالمراد من كاد زيد يخرج مار ومن عسى زيد ان يخرج زيد قرب في رجاي خروجه ومن طفق زيد يخرج قرب حدوث
خروجه ومن عسى الله ان يشفيك قرب شفاك يرجو منه تعالى ومن كاد الله يشفيك قرب شفاك قد حصل منه تعالى وانها
لم تثبت لانها لم تعترل الزمان ولا التزام ان يكون خبرها فعلا مضارعا اما العسى وكاد ونحوها فلانه لم يتم حال الملفظ به ولا فيه
واما طفق ونحوه وان وقع الا ان الغالب ان يكون الملفظ به حال بقائه او قريبا من نهايته وما هو متصل بالحال فهو كالحال
والذي عبر عنه بلفظ الحال نحو زيد يخبر فان كان منه فظاهر وان كان من غيره كقوله تعالى فطفقا يخصفان عليهما من ورق
الجنة فلا الحكاية بالاغلب ليجري الباب على سنن واحد وقد جاء خبر عسى وكاد اسمين منصوبين رجوعا الى اصله المتروك
تنبيها على ان الاصل ذلك كما نعل ذلك بالقود واستحوذ كقوله فابت الى فهم وما كدت ايبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر
وكقول الزبا في قصة قصير عسى الغوير ابوسا وكقوله اكثرت في العذل ملحا دايما لا تكثرن اني عسيت صايما **فان قيل**
روى البيت الاول ولم اك ايبا **قلت** رواية ما كدت اصح وانبس من جهة المعنى اذ المراد رجعت الى قبيلتي وكدت
لا اووب المقاربتي التلف **قال** فالاول عسى **اقول** النوع الموضوع لرجا الخبر عسى وهو غير متصرف لتضمنه معنى
الانشا فاشبه الحرف لما مر في اول الكتاب من ان الانشا اصلها ان يكون بالحرف فلا يتصرف فيه كما لا يتصرف في الحرف ولذا
لا يتصرف فيه الشان ونصر في اخواتها ولان التصرف للدلالة على الازمنة من المضي والحال والاستقبال وهي بنافي الانشا والطلوق
وحرى كعسى معنى واستعمالا وقيل عسى حرف لعدم تصرفها ولدلالتها على معنى في خبرها فاجيب بانها فعل اما لفظا فظاهر ولما
استعمال الفاعل المرفوع بها واما معنى فلانها دلت على طمع وقع في اصل وضعها لان نحو طمع يستقبح فهو المطموع فيه ولم يلزم تعرفه
بانه مثل لعل في الترجي لان السبب الموجب للنقص بالحرف شبه الاسم بالحرف في معناه بحو كم ونزل لا شبه الفعل به وذلك ان معاني الحروف
مكتسبة من الافعال ولذا قيل انما يعمل ان واخواتها وما ولا لانها بمعنى الافعال وانما يعطى الشبه حكم المشبه به من الضعف وغيره
اذا شابهه في معنى هو فيه اصل اما اذا شابهه في معنى الاصل فيه المشبه او في معنى هما فيه سواء فلا فان المستثنى والمستفهم لا يمنعان من
التصرف وان اشبها الا وهمزة الاستفهام واستعمال عسى ونحوه على وجهين احدهما ان يكون مرفوعها اسما ومنصوبها ان مع الفعل نحو عسى

زيدا ان يخرج وانما جي بالفعل المضارع لما مر وبان تقرب المعنا في الترجي فان متعلقه لا يكون الا مستقبلا قال الذكر فيه ان يطابق لفظه
معناه وللدلالة على الاصل وسوان يكون اسما الى الفعل ولم يوت بالسين واخواته لانها للتنفيس في الزمان والغرض تقريبه فشذ قوله
عسى طيئ من طيئ بعد هذه ستطفي غلات الكلي والجوانح وعلى هذا الوجه معناه قارب والثاني ان يدخل على ان والفعل ويستغنى
بذلك عن اسم يذكر بعدها فيقول عسى ان يخرج زيد قال تعالى عسى ان تكرهوا شيا وهو خير لكم فيكون ان مع ما بعدها اسما
لعسى واستغنى بها عن الخبر ويكون عسى حينئذ تامه وبمعنى قرب وسره ان عسى مقتضى ان يذكر بعدها مسند ومسند
اليه وان يخرج زيد مشتمل عليهما فيستغنى عسى بذلك عن الاسم الصريح المرفوع به ونظيره استغناوهم في علمت ان
يقوم وعلمت ان زيدا قايم عن الجزاين عما كان خبرا في الاصل فيكون ان مع ما بعده مفعولا لعلمت مطلقا الا انه
مفعول الاول او بان مستغن به عنها لان المذكور بعد علمت ان يقوم زيد علمت زيدا قايما كذلك معنى عسى ان يخرج
زيد عسى زيد ان يخرج ومن قال ان الخبر محذوف مع علمت وتقديره علمت ان زيدا قايم علمت قيام زيد حاصلا لا بعد
ان يقول بمثله هنا وقد يحذف ان من خبر عسى تشبيها له بكاد كما اذا دخل ان في خبر كاد تشبيها له به لتقاربهما معنى فان
خبر عسى قد يقرب من الحال فيكون كالحال وقد يتاخر خبر كاد عن الحال فيكون مستقبلا كقوله عسى الهم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب
عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب وقال صلى الله عليه وسلم كاد الفقر ان يكون كفرا وقال رؤبة ربع
عفاه الدهر طولا فانمحى قد كاد من طول البلى ان يمحا وصف منزلا بالقدم وحصاه ذهب كثيف قال سيبويه قولك
عسيت ان تفعل بمنزلة قاربت الفعل فقال الحاجبي انما قال تحقيقا للاعراب اللفظي كان اصله ذلك ثم دخله الانشا
كما قال فيما احسن زيدا اصله شي حسن زيدا الا فليس في قارب انشاء ورجا وقال المالكي ليس المضارع المقرون بان
في هذا الباب خبرا عند سيبويه بل نصبه ان يفعل بمنزلة مارست الفعل ومع ذلك لا يستعمل المصدر هنا كما لم يستعمل الاسم
موضع الفعل الذي يوخى موضعه في قولك يجني تسلم ثم قال المالكي وعندي ان يكون عسى في عسى زيد ان يخرج ناقصه
على اصلها وزيد اسمها وان يخرج وما بعدها بدلا منه وساد مسد جزئي الاسناد كما في قوله تعالى احسب الناس ان يتركوا وكما في
قوله تعالى عسى ان تكرهوا شيا وهو خير لكم فيكون زيدا اسمه وان يخرج بدلا منه وساد مسد الجزين كما لم يكن بد لان
المبدل كالمستقل ومثله وجه قراءة حمزة قوله ولا تحسبن الذين كفروا انما نملي لهم بالخطاب فجعل ان مع ما بعدها بدلا من
الذين وسادا مسد المفعولين **قلت** الحق ما فهمه الحاجبي من كلام سيبويه اذ لو تضمن عسى معنى قارب يكون
راجعا الى اصله يكون خاليا عن الرجا والانشا وليس كذلك قطعا وما اختاره المالكي فاسد من جهة المعنى لان زيد مقصود
لفظا ومعنا فلا يكون مبدلا منه وكذا من جهة اللفظ لان المنصوب لا يبدل من المرفوع وان يخرج منصوب لان ما جا من
الخبر المفرد منصوب كقول الزبا عسى الغوير ابوسا ولا يجعل ان مع معموليه سادا مسد جزئي الاسناد الا لضرورة ولا
ضرورة هنا **فان قلت** اذا كان ان يخرج خبرا وان مع ما بعده في تاويل المصدر فيكون تقديره عسى زيد الخروج
والخروج غير صادق على زيد وخبر النواقص يجب ان يصدق على اسمها **قلت** اذا كان معناه زيد يحرى خروجه في
رجاى يكون ما هو الخبر صادقا على زيد ويكون مثل زيد عدل معناه ذو عدل قال المالكي وقد يحكى عسى للاشفاق وقد جمع
معنييه قوله تعالى وعسى ان تكرهوا شيا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيا وهو شر لكم **قال** والثاني كاد **اقول** النوع الثاني
وقد يساويه هلهل وكرب واوشك واولى واغربها اولى وهي لدنو الخبر للاسم على سبيل الحصول تقال كادت الشمس تغرب لدنو الشمس

[margin note: ... الفعل معنى قارب ... اسما وسيبويه ...]

دنى غروبها في الحصول وخبرها مضارع لما تقدم وقال الحاجبي خبرها فعل حال تقريبا لما تقتضيه معناها من تاكيد مقاربة الحصول
ومنه نظرا اذ ليس معناه الحال وكاد يكاد مثل خاف يخاف وسوداوي لان الاجوف الواوي اكثر وقال الاصمعي سمعت بعض
العرب لا افعله ولا كود وحكى سيبويه كدت بالضم فيكون فعل يفعل مثل ركن يركن **قال** واذا دخل النفي على كاد
اقول اذا دخل النفي على كاد ويكاد قال قوم يكون معناهما الاثبات وقيل يدخلها معناهما النفي والمراد منهما ان خبرهما
مثبت او منفي وقال قوم معنى ما كاد مثبت ومعنى ما يكاد منفي والصحيح انه اذا دخل النفي فيهما دل على نفي مقاربة خبرهما
كساير الافعال اذا دخلها النفي والدليل عليه انا علمنا ان كل فعل معناه ما وضع له ما دام لم يدخل عليه حرف النفي وانه اذا دخل عليه
النفي نفى معناه عمن نسب اليه فوجب ان يندرج كاد ويكاد في هذا الامر العام المعلوم من لغتهم فمعنى كاد زيد يخرج اثبات مقاربة
الخروج لغة وعدم الخروج من قضية العقل لانه لو علم ان قرب الوجود لم يوجد حينئذ ولو لزم ان يكون ذلك نفيا لكان
قرب خروج نفيا فان النفي اذا دخلها نفى مقاربة الخروج ويلزم منه انتفا الخروج بالطريق الاولى واستدل من قال انه للاثبات
في الماضي بقوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون وقد ذبحوها وفي المستقبل بتخطيتهم الشعراء ذا الرمة بعد انشاده اذا
غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح واما الله تكلم تحديدا اذا سمع قولهم فلولا انهم فهموا ان معناه ان رسيس
الهوى يبرح ولو بعد طول لم يخطئوه ولم يغير شعره واجيب بان الاية محمول على وقتين وقت في وقوع الذبح بعد وقت عدم مقاربة
الذبح كما يقال خلص فلان وما كاد يتخلص والذي يحقق ذلك تعنتهم بقولهم انتهى ناهز وادع لنا ربك يبين لنا ما هي وادع
لنا ربك يبين لنا ما لونها وهذا التعنت داب من لا يقارب ان يفعل وفعله بعد ذلك لالتجائه الى الفعل الا ثاني نفى معنا دبته
الفعل ولانهم مدد به القايل عرفا بقوله ما كاد زيد يسافر انه سافر بعسر بعد ان لم يقارب ان يسافر وهو خلاف ما وضع له
اللفظ له اولا وهذا الذي جوزهم حتى توهموا للاثبات فخطئوا ذا الرمة واما شعر ذي الرمة فلا يحمل على خطائه لانه مثل
قوله تعالى ظلمات بعضها فوق بعض اذا اخرج يده لم يكد يراها فان معناه لم يقارب ان يراها اذ لو كان معناه اذا اخرج يده
يراها ببطء لبطل فايدة شدة الظلمة العظيمة بل معنى قول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يقارب حبي التغير فهو ابلغ من
نفي التغير لانه اذا انتفى مقاربه فعل يلزم منه نفي وقوعه بزيادة مبالغة وان سلم تغير ذي الرمة فلا مكان ما توهم
عرفا وان كان لم يكد ابلغ من لم يجد ومن ذهب الى الفرق بين الماضي والمضارع فلعله الاثبات في نظيره في قوله تعالى
لم يكد يراها فان لم للماضي فيكون بمعنى ما كاد ويلزم ان يكون للاثبات وهو قايل بانه للنفي واجيب بانه جواب الشرط
وهو بما يصير معناه مستقبلا وان كان قبل ان يقع في سياق الشرط ماضيا **قال** الثالث جعل وطفق **اقول**
النوع الثالث جعل وطفق واخذ ويساويها علق وانشا وهب كلها لدنو الخبر على سبيل الاخذ والشروع فيه فاذا قيل
طفق زيد يقول معناه اخذ في القول ويكون خبرها فعلا مضارعا من غير ان كما لكاد ويمتنع ان فيه لانه حال يحقق او ماض
مقدر بالحال بخلاف خبر كاد وكرب معناه دنا واستعمل بمعنى طفق واوشك من الوشك وهو السرعة واستعمل بمعنى قارب
مرادف لكاد لكن يستعمل خبره مع ان كخبر عسى وبدونه كخبر كاد قال امية بن ابي الصلت يوشك من فر من منيته في بعض
غراته يوافقها الغرق والغفلة فالاتيان بان لانه مع خبر اخوات عسى غالب مع خبره يمتنع مع خبر طفق واخواته نادر مع خبر
كاد وسوى مع خبر اوشك وقد جا خبر جعل جملة اسمية كقوله وقد جعلت قلوص بني سهيل من الاكوار مرتعها قريب قال المالكي
وقد يكون فعليه مصدرة باذا وكلا القول ابن عباس رضي الله عنه فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج ارسل رسولا **قلت**

[margin note: ... وقال وجاء ... للاثبات ... الماضي ...]
[margin note: في قوله وما كادوا يفعلون ... وبعده ...]

خبر ارسل واذا متعلق به ان كان ظرفا ومحذوف الجواب ان كان غيرا قال الطفق الخلي بتسوة يلحى الشجي ويصمى
اللاحي الخلي انعنا وقال اراك علقت تظلم من اجرنا وظلم الجار اذلال المجير وقال لما تبين البين الكاشحين لكم
انشات اعربت عما كان مكتوما وقال هبت الزم القلب في طاعة الهوى فلج كاني كنت مغريا وقال وطفنا ببلاد
المعتدين فاهلكت بقوسهم قبل الامانة تزهق وقال كرب القلب من جواه تذوب حين قال الوشاة هند غضوب
وقال يوشك من ابيت **فايده** لا تستعمل هذه الافعال بمعنى المقاربة الا بلفظ الماضي الا كاد واوشك فانه
قد جا مضارعها بهذا المعنى وقد يجي الاسم الفاعل من اوشك كقوله فموشكة ارضنا ان تعود خلاف الخليط وحوشا
يبابا **تنبيه** قال المالكي لا تقدم اخبارها عليها لانها اشبهت الحروف لعدم التصرف فيها الماضي انه لم يجي
الا مضارع كاد واوشك فلا تقدم خبرها عليها كما لا تقدم خبر الحرف عليه الا ان لها نوعا بالنسبة الى الحرف فجعلتها
فتقدم اخبارها على اسمائها نحو طفق يصليان الزيدان وقال الحاجبي لا تقدم كما لا تقدم خبر المبتدا اذا كان
فعلا له للاشتباه لانه فرع المبتدا وخبره فيمتنع هنا ما يمتنع ثمه ولذا حكم على ان نخرج زيد بان ازنع ما حل
اسم عسى يجوز حذف خبرها اذا علم كقولهم من تانى اصاب او كاد ومن عجل اخطا او كاد ومنه قوله تعالى فطفق
مسحا بالسوق والاعناق تقديره يمسح مسحا فحذف لدلالة مصدره عليه وحق اسمها ان يكون معرفة او قريبا منها
كما هو حق اسم كان وقد جا نكرة محضة كقوله عسى فرج ياتي به الله انه له كل يوم في خليقته امر فرع لو وقع هذه الافعال
بعد المبتدا وبعدها افعال المصدر فان لك ان تضمر فيه اسمها عائدا الى المبتدا فتقول الزيدان عسيا ان يفعلا
ولك ان تجعل ان مع مدخولها مرفوعها ويستغنى عن الضمير فتقول الزيدان عسى ان يفعلا فاذا اسند عسى الى ضمير متكلم
او مخاطب او اناث غائبات جاز كسر سينها واجاز الاخفش زيادة كاد مستدلا بقوله تعالى ان الساعة آتية اكاد اخفيها
وليس كذلك لان المعنى اكاد اخفيها فلا اقول هي آتية وقيل معناه اكاد اخفيها عن نفسي وقرى اخفيها بفتح الهمزة اي اظهرها
خاتمة العائد من الخبر الى الاسم في هذا الباب لا يكون الا فاعلا فان وقع غيره فهو مؤول به كقوله وقد جعلت
اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل فان معناه قد جعلت اذا ما قمت اثقل ذكره المالكي **قال** فعلا
التعجب ما وضع لانشا التعجب **اقول** فعل التعجب ما وضع لانشا التعجب والتعجب انفعال النفس عما خفي سببه ولذا
لا يصح التعجب منه تعالى عما ورد منه نحو ما اصبرهم على النار مصروف الى المخاطب اي يجب ان تتعجب من هو لا فيحترز به عن نحو
وعجبت من زيد لا يكون منه لانه ليس انشا وكذا نعم رجلا زيد وحبذا زيد ونحوهما لانها ليست لانشا التعجب وقولهم لله دره
واها له وقوله صلى الله عليه وسلم لابي هريرة سبحان الله ان المؤمن لا ينجس ويا للما للاستغاثة وغيرها لانها وان
كانت لانشا التعجب ليس فعلا لان المراد به الفعل الذي هو افعل وافعل فلذا قال صيغتان ما افعله وافعل به نحو ما اكرم
زيدا واكرم بزيد وهما اي الصيغتان غير متصرفين بمعنى لا يكون لهما مضارع ولا امر ولا نهي ولا يشتق منها اسم فاعل
وغيره لانها لما تضمنا معنى الانشا اشبهتا الحروف كعسى المتضمن للعلق والظاهر انهما تضمنا اللام لان اكثر التعجب
مستعمل باللام نحو لله [illegible] ولزيد ولله سنع على الامام [illegible] ولله دره فالظاهر ان اللام له وان الالفاظ الى التعجب
ولا لام فيها يضمنها **فايده** الالفاظ المستعملة للتعجب اما قياسي كفعلي التعجب واما سماعي وهو قولهم سبحان الله
قال الاعشى اقول لما جاني فخره سبحان من علقمة الفاخر وقوله تعالى فلما افاق قال سبحانك [illegible]

ومنه قول راي ما لا يوجد الا الله العظمة لله ولا اله الا الله تنبيها على ان من اوجد له العظمة والوحدانية ومنه قول
ما رأى ما لا ينبغي ان ينسب الى غير الله لله دره اي خيره تنبيها على ان الخير الصادر من المخاطب ينبغي ان ينسب الى الله لما فيه
من الابداع وملئت تنبيها على ان ذلك الخير لعظمته ينبغي ان يكون مرضيا لله وانما القادر على جزائه ومنه قولهم وابرحت فارسا اي
جئت بالبرح وهو العجب ومنه مجي الاستفهام للتعجب كقوله تعالى واصحاب الميمنة ما اصحاب الميمنة وكيف تكفرون بالله وكنتم
امواتا فاحياكم ولا تتعجب بهل وكلام ابن يعيش والمالكي دل على عدم انشائيتها وسابينه **تنبيه** لا خلاف في فعلية
افعل لانه وزن مختص بالفعل ويؤكد بالنون واتفق البصريون على فعلية افعل ايضا وهو الصحيح للزوم اتصال نون الوقاية به اذا عمل
في ياء المتكلم نحو ما افقرني ولا يرد عليه عليكني ورويدني وقدني لان الفصيح فيها عليك بي ورويدك بي ومذهب الكوفيين انه
اسم لانه صغر في قوله يا ما املح غزلانا شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر ولعدم تصرفه اجيب ان تصغيره شاذ
مع انه شديد الشبه بالاسم خاصة باسم التفضيل فيكون المراد غزلانا ما ميلح من غيرها وانما لم يتصرف لتضمنه الحرف كما مر
قال ولا يبنيان الى آخره **اقول** فعلا التعجب يوافق اسم التفضيل في الزيادة في المبالغة على الذي بين منه والاختصاص
بالمذكور معها فالتزموا ان يوافقاه لفظا وحكما فلذا قال لا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل فلا يبنيان من الزائد على الثلاثة
كدحرج واجتمع وتمكن ولو حذف الزوائد يختل المعنى المقصود من المطاوعة والمشاركة والطلب ونحوها ولا من الالوان
والعيوب فيمتنع ما اسوده وما اعوره وكذا لا يبنيان من ذا بني من الا خوف نحو ما اقول زيدا واقول به كما لا يبنى
اسم التفضيل المبني منه نحو اقول من زيد وقال المالكي انما يبنيان من فعل ثلاثي تام مثبت متصرف قابل معناه
للكثرة غير مبني للمفعول ولا جا وصفه على افعل فعلا فلا يبنيان من الكلب وكان وطن اذا لم يقتصر على فاعله فيمتنع
ما اطن زيدا ويمتنع ما اطن زيدا عمرا فاضلا ولم تضرب ويذر وماث ونعم ضرب وهو طالع ولا من نحو سود وعرج وبلج
وبرص لان حق الفعل من هذه الاشيا ان يكون افعل ولذا صح عور وحول ونحوهما حملا على ما هو الاصل فيه والمنقول منه وهو
افعل كما لم يعتل اجتور حملا على تجاور ومخيط على مخياط فكانهما مزيدة ولا من ملازم النفي نحو ما عاج زيد بهذا الدوا اي
ما انتفع به فلانه لم يستعمل الا في النفي فلو بني منه التعجب يلزم خروجه عن اصله وهو النفي وقد بني من مبني المفعول اذا امن
اللبس نحو ما اجنه وما ابهته وما اشغفه وما اشغله وما اعجبه برايه وما ابغضه الي وما اخوفه عندي وما احبه
الي قال المالكي كثر هذا عند عدم اللبس حتى صار قياسا وقد بنيا من فعل افعل افعلا اذا فهم منه معنى غير اجعل
اجراله مجراهما نحو لدا اذا كان غير الخصومة وحمق فقيل ما الده واحمقه وانوكه واهوجه وهو الجراة والدذ به
واحمق به الى آخره وشذ مما التعجب من المزيد كقولهم ما اشده وما اشوقه وما اجوله وما اتقاه من اشتد واشتاق واحتال
واتقى وقولهم ما احضره من احتضر اي نزل به الموت فيه شذوذان بناؤه من المزيد والمجهول وجعل الاكثر ما افقره
وما اشهاه وما احياه شاذا ظنا منهم انها من افتعل ولم يستعملها الا في قال المالكي بقولي نوثق بقوله عن العرب
فقر وغني وشهي وحيي بمعنى افتقر واشتهاه واستحيى وقولهم وما امقته قيل من مقت وليس كذلك اذ جاء مقت
الرجل اذا صار بغيضا **فايده** قال ابن يعيش قد جاز التعجب من الافعال نحو ما اعطاه للدرهم وما اولاه وهو مقصور
على السماع عند سيبويه والاصح قياسي اذا لم يكن همزته للتعدية فيجوز ما اخطاه نحو ما انتنه وما اظلمه وما اضوءه
ولم ينقل ما اجوبه استغنا عنه بما احسن جوابه والاخفش والمبرد قالا قياسي مطلقا واجاز من المزيد بحذف الزوايد

وهو ضعيف جدا لانه يلزم الالتباس لانه اذا سمع ما اخرج زيدا لا يعلم اراد تعجب الخروج او الاستخراج ثم قال
ما اعطاه للاخذ من عطوت وكذا ما اولاه للمعروف لا لمن اعطى واولى قال المالكي مذهب سيبويه واصحابه ان بناء فعل التعجب
من افعل قياسي لما مر بيانه في اسم التفضيل الا اذا منعه مانع فلا يبنى من اردى بمعنى هلك لانه غير قابل للكثرة ولا من اصبح
ونحوه لانه من النواقص وعلى هذا وقال سيبويه قد يستغنى عن ما افعله بما افعل فعله كما استغنى بتركت عن ودعت فلم
نقل ما اجوبه واجوب به بل قالوا ما اجود جوابه واجود بجوابه ولا قيله بل قالوا ما اكثر قائلته وليس قياسيا وقال ابن برهان
لم يبن فعل التعجب من شكر وقعد وجلس ضدا قام وقال من القائلة استغنا بما اشد شكره وما اكثر قعوده وجلوسه وقائلته
والدليل على ذلك عدم سماع شيء منها على الاصل مع كثرة وتنوع معانيها في كلامهم وشذ بناؤه من غير فعل كقولهم ما اذرع
فلانة اي ما اخفها في الغزل من امرأة ذراع اي خفيفة اليد في الغزل ولم يسمع منه فعل ومنه اقمن به وهو من هو قمن اي
جدير ويتوصل في الممتنع بمثل ما يتوصل به الى التفضيل فيؤتى بفعل التعجب من فعل يثبت ينصرف من اشد واشدد ونحوهما
مما يستوعب الشروط ويعطى المصدر الذي التعجب به ما للمتعجب منه يعني يجعله معمولا لفعل التعجب ونضيفه الى المتعجب منه
فنقول في دحرج وانطلق ومات زيد وكان صديقك ما اشد دحرجته وانطلاقه وموته وكونه صديقك واشدد
بدحرجته الى اخره وان اريد بناؤه من فعل مبني للمفعول بما جا معلومة جعل صلته لما المصدرية اخذه حكم المتعجب منه
فنقول في ضرب زيد ما اشد ما ضرب زيد واشدد بما ضرب زيد ولم نقل ما اشد ضربه لئلا يلتبس بالفاعل ونقول
في نحو ما قام زيد وما عاج بالدواء ما اقرب ان لا يقوم وان لا يعيج بالدواء واقرب بان لا يقوم وبان لا يعيج به ويكون
ان مع ما بعدها معمولا لفعل التعجب ولا يتوصل فيما لم يتصرف كعسى ونعم لانه لا مصدر له لا صريحا ولا مؤولا فشذ قولهم
ما اعساه واعسِ به والمعنى ما احقه **فائدة** يبنى للمتعجب صيغة اخرى وهي فَعُل بالضم ولا يبنى الا مما يبنى منه ما افعله
فلا يلزم في فاعله اللام تقول ضَرُب زيد وضَرُب الرجل بمعنى ما اضربه ويجوز ان يراد الباء في الفاعل فيقال ضرب بزيد
اجرا له مجرى اضرب بزيد كقوله لجب بالزور الذي لا يرى منه الا صفحة او لمام واذا بنيت من المعتل اللام اليائي قلبت
الياء واوا نحو رموا الرجل ولا يتصرف فلا يتقدم فلا يقال احسن ما زيدا ولا احسن زيدا ما ولا يتاخر فلا يقال ما زيدا احسن
وربما احسن قال الحاجبي لما تضمنه من معنى الانشا الذي له صدر الكلام ولو قال لشبهها بالحرف لتضمنها معنى الانشاء
الذي حقه ان يكون بالحرف فيكون كما النافية لكان اولى لان قولك احسن ما زيدا امكن في الصدرية ولم يرد بقوله يتقدم
تقدم معموله لانه لا يعلم امتناع تقدمه عليها ويلزم زيادة تاخير يوضحه انه لا يتصرف فيهما ولا يليها الا ما تعلق بها
كعبد الحاجة ونحو قوله في ما انفع معينك عند الحاجة وما اصلح امرك بمعروف ولا ما تعلق بها من غير ظرف وجار
ومجرور فضح ما احسن زيدا مقبلا ويمتنع ما احسن مقبلا زيدا واختار المالكي قول المازني ومن انه يليها الظرف والجار والمجرور
لثبوته نظما ونثرا وقياسا كقول عمرو بن معدي كرب لله در بني سليم ما احسن في الهيجا لقاءها واكرم في اللزبات عطاءها
وكقول الصحابي وقال نبي المسلمين تقدموا واحبب الينا ان نكون المقدما وكقوله خليلي ما احرى بذي اللب ان يرى صبورا
ولكن لا سبيل الى الصبر واما القياس فلان نعم اضعف من فعلي التعجب وقد فصل بينه وبين معموله بالجار والمجرور في قوله تعالى
بئس للظالمين بدلا ولانه اضعف منها وقد جاء ان في الدار زيدا وقد جاء عن العرب ما احسن بالرجل ان يصدق ومنع
منه الاخفش والمبرد وقالا لان فعل التعجب كالمثل لا نه يراد منه معنى غير ما وضع له اولا فلا يغير احتياطا على فهم المقصود

منه فيلزم ان يبقى على طريقة واحدة فالمثل وما يجري مجراه لا يتخللها ظرف ولا غيره وما رواه المازني يحمل على الشواذ
فقال المالكي ليس فعل التعجب مثلا لانه يلزم لفظا واحدا نحو الصيف ضيعت اللبن وخلاك الجحر فبيضي واصفري
ولا جار مجرى المثل نحو حبذا ولله درك لانه يلزم لفظا واحدا مع اغتفار بعض التغيير فانه لا يتغير لفظ حبذا ولله دره
ولكن احرى الناطق ان يختم بما سمع عنه وفعل التعجب لا يلزم لفظا واحدا اصلا فلا يكون واحدا منها فيجوز الفصل بين جملته
قلت سلمنا انه ليس واحدا ولكنه شابه المثل فله حكمه فلا يفصل بظرف ولا بغيره وانما قدم الوجوب بالرجل فيما نقل
لانه المقصود بالمدح ولم يذكر سيبويه جواز الفصل بالظرف ولا امتناعه **قال** وما ابدا انكره عند سيبويه
اقول اعلم ان اعرابه مبني على معناه ومعنا ما الان انشاء التعجب بمثله لا يمكن اعرابه الا باعتبار معناه الاصلي
فلا بد من تقديره وفرضه فانا انما نقول في نعت الانشاء فعل ماض وفاعل باعتبار اصله فنقول ان همزة افعل
للتعدية لحروف التعدية بزيادتها في اللازم نحو ما احسن زيدا فاذا بني من اللازم فان كان من فعل بالضم ابقي
عليه وان كان من غيره او بني من المتعدي سواء كان متعديا الى واحد او اكثر رد الى فعل بالضم لان مبالغة المدح
والذم انما يكون بفعل يكرر وصار طبيعة وغريزة فيكون في التقدير منقولا الى فعل ثم زاد الهمزة للتعدية على نصب
الفاعل مفعولا لفظا واللازم والمتعدي سواء كان الى واحد والى اثنين كحسن وضرب وعلم متعديا الى واحد فيقال المفعول صح
ما احسن زيدا وما اضربه وما اعلمه واذا اريد ذكر معه ذكر بعده بالباء فيقول في عرف زيد الحق وعلم زيد بكرا اياها ما
اعرف زيدا بالحق وما اعلم زيدا بقيام بكر حينئذ الى اعرابه فنقول ما في اوله اسم لان فيه الابتداء به باعتبار معناه
الاصلي ولان افعل لا بد له من فاعل وليس ظاهرا فيكون مضمرا ولا مذكور يرجع اليه الا ما وما يرجع الضمير اسم فيكون
اسما وهو مبتدأ لان المعنى عليه ولا يتوجه غيره ثم اختلفوا فقال البصريون ما مبتدأ نكرة بمعنى شيء كان اصله شيء حسن
زيدا وانه وان كان نكرة فهو يصلح للابتداء لانه في المعنى فاعل كما يقال امر اقعده عن الخروج الا امر فما بعدها في موضع رفع اى ما اقعده عنهم
بانه خبر واجاز الاخفش هنا ان يكون ما في الاصل موصوله والجملة بعدها صلة له والخبر محذوف كان اصله الذي حسن
زيدا شيء وقال الكوفيون استفهامية في الاصل ما بعدها الخبر كان اصله اي شيء حسن زيدا ومذهب البصريين اظهر من وجه
لان كون المبتدا نكرة ثابت مع انه سالم عن حذف الخبر الذي الزمه الاخفش وعن ورود ان الابهام المقصود هنا لا يليق
بما الموصولة الموضوعة للمعين وعن النقل من الانشا الى الانشا الذي التزمه الكوفيون وكلها على خلاف الاصل ومذهب
الاخفش وجه من حيث ان ما الموصولة ثابت واما ما بمعنى شيء لم يثبت كونه مبتدأ وكذا النقل من انشا الى انشا ومذهب
الكوفيين وان سلم عن الحذف وعن كون المبتدا نكرة لكنه لم يثبت نقل الانشاء الى الانشاء اصلا فهو ضعيف جدا
فان قيل اذا كان ما بمعنى شيء فهلا استعمل في موضع ما فان استعمال ما ابين مشترك اولى **قلت** لان ما اخف وقال
ابن يعيش لان ما اشد ابهاما لان شيئا قد يستعمل للقليل والمتعجب معظم للامر الذي احسن زيدا فكانه اذا قال ما احسنه جعل
الاشياء المحسنة متكاملة فيه واذا قال شيء احسنه فقد حسنه على جهة واحدة والمالكي لم يعربه باعتبار اصله ولم يعترف بان له
اصلا عدل منه ولم يقدره وظاهر كلامه وكلام غيره دل على انه خبر فوجه المذاهب بطريق اخر وقال الصحيح مذهب البصريين
لان قصد المتعجب به الاعلام بان المتعجب منه ذو مزية ادراكها جلي وسبب اختصاصها به خفي فلا بد وان تشتمل الجملة على
مبهم مختص استناد مزية حتى وجلي ليكون ادفع ولا ريب ان الجلي حاصل باسناد افعل الى المتعجب منه اذ لا يكون الا مختصا

فتعين ان يكون الباقي وهو ما خفيا فتعين القول بتنكيرها ولا يمنع تنكيرها ان يكون مبتدا لكن وما الشرطيتين وعلى ما
ذكره الاخفش وان اشتملت الجملة ايضا على مختص بذكر الموصول وصلته وعلى مبهم وهو الخبر المحذوف الا انه خالف
نظايره بتقدم المختص فان نظايره من ضمير الشان وباب نعم والتمييز يتقدم المبهم فيها والخبر انما يجب حذفه اذا قام في محله
غيره وهنا ليس كذلك على ان المحذوف لابد وان يكون معلوما وهنا لو كان معلوما لا يستعمل الجملة على مبهم وليست استفهاميه
لانها ليست لمجرد الاستفهام باتفاق فيكون له وللتعجب انما يليه الاسما غالبا كقوله تعالى واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين
والحاقة ما الحاقة وكقوله يا سيدا ما انت من سيد موطأ الاكناف رحب الذراع وهذه لم يليها الا الافعال ويجاز ان
يحملها اي لانه قد يستعمل لها كقوله اي فتى هيجا انت وجارها **قلت** علمه لم يذكر في شي من الكلام التعجبي سيه
نحو يا لله ولله دره وقوله تعالى ما الحاقة ولو قصد المتعجب بقوله ما احسن زيدا ذلك يكون المتعجب منه ما يعني سبب حسن
زيد لان العظم له حينئذ لا لحسنه كان التعجب من اي في قولك اي اخذ اللص اذا اردت بهذا الكلام التعجب وليس ما
نعني احسنه حتى يلزم تقدم المبهم ليكون ادفع اذ لم يكشف الجلي ابهام الخفي بخلاف فاعل نعم والمخصوص فليس نظير
فيمتنع ان يقاس عليه ولو كان نفسه ينبغي ان يسند التعجب الى ما وضع له لا الى الفعل والضمير المقصود من احسن به
ذكر خفي وجلي فكذا من ما احسنه لاتحادهما معنى والخبر معلوم وهو شي وانما يبهم باعتبار تعينه وانما هي للاستفهام
المشوب بالتعجب لا الاسم اذا قصد رفع ابهام بالاسم كقوله تعالى ما الحاقة ولم يحملها اي لانه اخف ولانه صار
كالمثل فلا يغير **قال** وافعل به اصله خبر عند سيبويه **اقول** اما احسن به فاعرابه ايضا مبني على اصله
واصله عند سيبويه احسن زيد اي صار ذا حسن كاغد البعير اي صار ذا غدة واتجر زيد اي صار ذا مال فالتجارة
فانه يدل على التكرار وعلى انه كالطبيعي فيستحق المدح عليه ثم نقل الى التعجب وغير الى صيغة الامر لانها للانشا
والتعجب انشا وكذا فاعله بزيادة البا رفعه ليعين انه للتعجب كما ابدل الواو بالتا في والله لتعين القسم
وجاز زيادة البا في الفاعل كقوله تعالى كفى بالله شهيدا الا انه يجوز حذفه من فاعل كفى لا من فاعل احسن
الا ان يكون ان والفعل كقوله واحبب الينا ان يكون المقدما ولا ضمير عند سيبويه في احسن ولذا لم يظهر
في التثنية والجمع والتانيث فيقال يا عمران احسن بزيد ويا هند احسن بزيد ويمتنع احسنا بزيد واحسني به
وليست تامر المخاطبين باحسان زيد وانما تنادي لاستماع كلامك فليس احسن للمخاطبين حتى يكون فيه
ضمير على وفقهم بل هو لزيد المذكور بعده **فان قيل** لا شك ان معنى احسن بزيد ما احسن زيدا وزيد في ما احسن
زيدا مفعول فكيف يكون في احسن بزيد فاعلا **قلت** اذا كان احسن للتعدية يكون زيد فاعلا فيهما
معنى فلانا في رايضا بحسنه شي فيه من وجهه او عينه او كرمه لا خارج عنه وجماعة منهم الفرا والاخفش
والزمخشري والمبرد فانه شذوذا احدها صيغة استعمال صيغة الامر للماضي لانه اذا كان اصل التعجب
الخبر يكون معنى هذه الصيغة قبل ان تتضمن التعجب ماضيا وصيغة الامر بمعنى الماضي شاذ وثانيها زيادة البا
في الفاعل وثالثها جعل الهمزة للصيرورة والاصل فيها ان يكون للتعدية جعلوه في الاصل امرا للمخاطب بان
يجعل زيدا حسنا فيكون الهمزة للتعدية والبا مزيدة في المفعول وهما كثيران ولا يكون فيه تغير الصيغة
فيكون فاعله مستترا فيه باقيا على حاله وانما التزم للواحد والتثنية والجمع مفردا مذكرا لما مر انه صار شبيها بالمثل

فلا يغير وجعل بعضهم الهمزة للصيرورة كما في قول سيبويه فمعنى اكرم في الاصل صير ذا كرم ثم زيد البا فيه للتعدية
فنصبها ما كان فاعلا مفعولا وتحمل الفعل ضمير الفاعل لكل مخاطب فيكون معنى اكرم بزيد في الاصل صيره كريما
قلت لسيبويه ان يقول انما كسا الخبر صيغة الامر عند تضمنه التعجب ولم يكن خبرا كان خبرا لهذه الصيغة وزيادة
البا في الفاعل للفائدة لا يعد شاذا والهمزة كثيرا للصيرورة نحو اترب اي صار ذا مال كالتراب واورق الشجر
اي صار ذا ورق واما النقل من الانشا الى انشا اخر فلم يوجد وقال المالكي مذهب الفرا والزمخشري انه
امر باستدعاء التعجب من المخاطب مسندا الى ضميره ثم قال وهذا باطل لان الناطق به لو كان امرا بالتعجب لم
يكن متعجبا كما لا يكون الامر بالنداء والحلف مناديا وحالفا ولا خلاف في انه متعجب وانما الكلام في انه امر معه
ام لا ولا بروز ضمير التثنية والجمع ولا على نحو اقيمين به فاقوم به **قلت** كلام الزمخشري لم يدل على انه حين استعماله
للتعجب امر بل على ان اصله المفروض امر ولا بروز الضمير لانه كالمثل بوضح قولنا اصله كذا في هذا الباب شي
مفروض ليصح اعرابه لا انه امر محقق اذ لو كان كذا لوجب ان يقال في الاجوف ما ابانه وابن به لان اعلاله
يكون حينئذ سابقا على تضمنه التعجب ثم قال المالكي بل الصحيح انه امر في اللفظ والمراد منه خبر انشائي اي خبر
بلفظ الامر وقال ابن يعيش هو خبر يحتمل الصدق والكذب اذ معناه حسن زيد جدا ونظيره ما جاء من لفظ الامر
مرادا به الخبر جواب الشرط في قوله تعالى قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا وقوله صلى الله عليه وسلم من كذب
علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار وقد يعكس فيستفاد الامر من الخبر المثبت والنهي من المنفي كقوله تعالى والمطلقات
يتربصن بانفسهن وقوله تعالى ولا تضار والدة بولدها بضم الرا وهو قراة ابي عمرو وابن كثير وكذا قد يستفاد
الامر من الاستفهام كقوله تعالى قل للذين اوتوا الكتاب والاميين ااسلمتم وفهل انتم منتهون **مسايل**
الاولى المتعجب منه مقصود وان كان مفعولا اذ حذفه مخل بالكلام اذ لا يفيد شي بوقوع الحسن لمجهول وقال
المالكي لا يحذف لانه مخبر عنه في المعنى وقد كان فاعلا في الاصل فصار بالهمزة مفعولا ولكونه هو المسند اليه
ولذا وجب ان يكون معرفة او نكرة مختصة بوصف او نحوه نحو ما احسن رجلا متقيا ولا يجوز ما احسن رجلا
من الناس لانه لم يختص واذا علم جاز حذفه كقوله جزى الله عنا والجزاء بفضله ربيعة خيرا ما اعف واكرما
والمراد ما اعفهم واكرمهم وكقوله فذلك ان يلق المنية يلقها حميدا وان يستغن يوما فاجدر اي فاجدر به
فحذف للعلم به مع انه فاعل لانه كسا صورة الفضلة بانتصابه او بالجار ومن قال بحذف البا واستتر الضمير في اجدر
كما لو حذف البا من زيد كفى به فارسا وهو ضعيف ولاستلزامه البروز في التثنية والجمع ولم يبرز كقوله تعالى
اسمع بهم وابصر مع انه حذف بهم من ابصر لدلالة ما تقدم عليه الثانية قال الاندلسي لا يعطف على فاعل
فعلي التعجب اذ لا شريك له ولا يبدل لانه المقصود الثالثة لا يؤكد فعل التعجب ولا اسم التفضيل بالمصدر
لاستغنائهما عنه بدلالتهما على المبالغة الرابعة صح ما اقومه وما ابيعه حملا على افعل كما حمل افعل التفضيل
عليه في ابقائه مفردا مذكرا لتساويهما وزنا ومعنا فاتبع كل منهما الاخر فيما هو اصل فيه كما حمل اسم الفاعل على
المضارع في العمل وهو عليه في الاعراب في الاكتفا بالضمير اخذا وتوحا لا صحا ابين به واقوم به
حملا على اسه واقوم الخامسه يمتنع ادغام اجلل به ونحوه لان سكونه لازم بخلافه اذا كان امرا فانه يتحرك

فى اجلل الله واجلاه واجليه السادسة صغر بعض ما افعله لشبهه با فعل التفضيل نحو ما اميلح غزلانا ابينت وهو شاذ من ان يقاس عليه خلافا لابن كيسان لان التصغير وصف فى المعنى والفعل لا يوصف السابعة لما سلب عن فعل التعجب الدلالة على المضى وكان التعجب منه صالحا للمضى وقد يراد كان عند قصد استمراره نحو ما كان احسن زيدا وكقول بعض ماد حيه عليهم ما كان اسعد من اجابك آخذا بهداك مجتنبا هوى وعنادا وشذ زيادة اصبح وامسى فى قولهم ما اصبح ابردها وما امسى ادفاها الثامنة توهم بعض ان افعل امر خوطب به مصدره مجازا كالمصادر وهو مؤنث كالمجهول له والنجابة فلو صح ذلك لقيل منهما اسهلى والجى به وهو ممتنع قطعا التاسعة لشبه افعل بفعل الامر لفظا جاز توكيده بالنون كقوله فاحر به بطول فقر واحريا كما يراد ان بعدها الموصولة لشبهها بما النافية لفظا العاشرة متعلق فعل التعجب ان كان المتعجب منه والظرف والحال والتمييز فظاهر وان كان غيرها تجر بالى ان كان فاعلا فى المعنى نحو ما احبنى الى زيد اذ معناه حبنى زيد حبا بليغا والاجر بالبا ان بنى فعل التعجب من فعل علم او جهل نحو ما اعرفنى بزيد وما اجهله بى وان بنى من غيره وكان متعديا بنفسه فباللام نحو ما اضربنى لزيد وان كان متعديا بحرف الجر فبذلك نحو ما ازهد زيدا فى الدنيا وما ابعده من الشر وما اصبره على الاذى وان كان متعديا الى اثنين جر الاول باللام ونصب الثانى بمضمر ما ثل له فى المعنى عند البصريين نحو ما اكسى زيدا للفقراء الثياب تقديره يكسوهم الثياب والكوفيون ينصبونه بفعل التعجب **خاتمة** اذا اضطر شاعر الى حذف البا الداخلة على غيرا ان حذفه ورفع ذلك الاسم عند سيبويه ونصبه عند الاخفش ولا تجعله فى قوله الا طرقت رحال القوم ليلى فابعد دار مرتحل مزارا الامكان ان يكون ابعد دعا على معنى ابعد الله دار مرتحل عن مزار محبوبه يحرض نفسه على الاقامة فى منزل زارته ليلى **قال** افعال المدح والذم **اقول** يعنى فعل المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او لانشاء ذم فخرج مدحته وذممته وشرف ولوم ونحوها لانها للاخبار وكذا نحو ما احسن زيدا وعسى ونحوه لانها وان كانت للانشاء لكن لا للمدح او ذم فمنها نعم وبيس ويدل على فعليتهما جواز اتصال تاء التانيث الساكنة بهما فى كل اللغات ويجوز حذفها وان كان الفاعل مونثا حقيقيا لانه غير متصرف فاشبه الحرف وكذا ضمير المرفوع البارز فى لغة بعض حكاها الكسائى نحو اخواك نعما الرجلان واخوتك نعموا رجالا ونعم الفراء واكثر الكوفيين انهما اسمان لدخول حرف الجر فيهما كقول بعض حين قيل له فى بنت ولدت له نعم الولد هى والله ما هى بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقة وكقول آخر نعم السير على بيس العير فاذا لم يدخل فيهما الجار يكونان مبتدئين واجيب بان قولنا مقول نعم الولد وعلى مقول بيس العير او بولد يقال له نعم الولد وعلى عير يقال له بيس العير فحذف الموصوف كما فى قوله عمرك ما ليلى بنام صاحبه ولا مخالط الليان جانبه تقديره بليل نام صاحبه وباضافته كقوله صبحك الله بخير باكر بنعم طير وشباب فاخر اجاب عنه المالكى بانه جعل نعم هنا اسم اللفظ واضافه وادخل لفظه على ما كان ونظيره لا فى قوله بثين الزمى لا ان لا ان لزمته على كثرة الواشين اى معون **قلت** جعل لا مفعول الزمى واسم ان لان المراد منه هنا اللفظ وهو باعتباره اسم نحو من جار بخلاف قوله نعم طير وقال ابن المالكى مثل ذلك اذ قال صبحك الله بكلمة نعم منسوبة الى طاير ميمون **قلت** هذا تكلف فالاولى حمله على الشان ولا يتصرفان اى لا يجى لهما المضارع والامر واسم الفاعل وغيرها لانهما نقلا لانشاء المدح والذم

على سبيل المبالغة الذى شان الحرف واخفا من توهم عدم المبالغة روى ان شريكا النخعى ذكر عليا رضى الله عنه فقال له جليس نعم الرجل على فغضب وقال العلى يقول نعم الرجل فقال له جليسه يا ابا عبد الله الم يقل الله ولقد نادانا نوح فلنعم المجيبون ونعم العبد انه اواب فقال بلى فقال الم ترض لعلى ما رضى الله تعالى لنفسه ولانبيائه فتنبه على موضع غلطه وفيهما اربع لغات كسر عينهما وهو الاصل وهو قراءة ابن عامر وحمزة فى قوله تعالى فنعما هى وسكونه للتخفيف مع فتح الفاء وهو قراءة يحيى بن وثاب فى قوله فنعم عقبى الدار ومع كسره وهى كسرة العين نقلها الى الفاء وهو الابعد من الاصل واكثر فى الاستعمال وجاز كسر الفاء تبعا لكسر العين نحو واللغات الاربع جارية فى كل ثلاثى اوله مفتوح وثانيه حرف حلق مكسور كشهد ونحو وقال الحاجبى الظاهر انه بعد النقل لا يجوز الا سكون العين مع كسر الفاء كما ان حبذا اصله حب بالضم والفتح وبعد النقل يمتنع الضم ونعما ونعما وان جاز ذلك بعد النقل فلو عارض تحريك العين فسكون الميم ولا يلزم من العدول الى الاصل فى موضع تعدد لفظ المنقول اليه العدول مطلقا **قلت** فيه نظر لقراءة ابن عامر وغيره نعم ما هى بكسر العين وشرط كونهما للانشاء ان يكون فاعلهما مبهما ثم يفسر بمعين ليكون اوقع فيكون واحدا من الثلثة اما معرفا باللام للعهد الذهنى واللام باعتبار الذهنى صحيح لما مر ان كل حقيقة موجودة فى ذهن من له شعور فاذا قلت اكلت الخبز او شربت الماء باللام لذلك الذهنى فمعناه اكلت الشى المطابق للخبز المتصور فى ذهنك وهو وان كان معرفة بهذا الاعتبار فهو مبهم باعتبار الخارج لانه لم يعلم اى فرد هو من الافراد الخارجية ولا بعد فيه فان اسامة فى قولك قتل زيد اسامة معرفة باعتبار الذهن نكرة باعتبار الوجود الخارجى فيحتاج الى بيان المخصص الخارجى وهو المخصوص كما يجى والمراد من نعم الرجل نحو ان جميع الخصال التى يمدح بها حاصل للرجل لان الغرض من الكلام المبالغة فى المدح وهى لا تحصل بدونه ولا ان اختصاص بعض من خصال يمدح بها دون بعض تحكم مع انه لا شعور به واذا جوزوا اطلاق اللام للذهنى الغير الممدوح نحو ادخل السوق فاطلاقها له اولى فنقول ثم لما اراد والمدح العام او الذم اى ان اجتمع خصال الكمال او الرذل حاصل لواحد دون ترك يكون اوقع فى ذهن السامع تكميلا للمبالغة فوجب ان يذكر من قام به الخصال مبهما اولا ومعينا ثانيا لان ذكر الشى كذلك اوقع واثر فى الذهن من ذكره مفسرا اولا فيجب ان يكون فاعل نعم وبيس اما معرفا باللام للعهد الذهنى وهو مبهم بحسب الخارج او مضافا الى المعرف باللام التى للمعهود الذهنى وفى حكم المضاف اليه المضاف الى المضاف الى نحو نعم غلام صاحب القوم او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة ويكون المضمر للذهنى كما ان المعرف باللام له لانهم لما جوزوا المعرف باللام لواحد فى الذهن من الجنس اضمروه نكرة منصوبة من الجنس الذى قصدا ضمار فرد منه وقدم تمام ختمه فى اول المضمر ويجب ان يكون المخصوص اخص من الفاعل لبعد فيمتنع نعم الرجل انسان ونعم الانسان بشر والا فيحسان مثنى النكرة المنصوبة ويجمع على وفق المخصوص نحو رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون اذا ريد نعم الزيدان او الزيدون اذا فضلوا الجنس رجلين رجلين وجماعة وقد يستغنى عن ذا علم جنس الضمير كقوله عليه السلام من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت اى فبالسنة اخذ ونعم الفضيلة ذلك الوضوء قال الزمخشرى والحاجبى وما بمعنى شيا والمضمر يكون راجعا الى فرد ذهنى يكون من جنس الشى كقوله تعالى ان تبدوا الصدقات فنعما هى وهذه جملة محتاجة الى البسط فاقول قولهم نعم الرجل زيد ظاهره لمدح مطلق من غير تعيين خصلة معينة لكنه يحمل على انه شامل لجميع خصال

الكمال والمخصوص محمود بجميع خصال الحمد ما يمكن له عكس قولهم ما كان زيد الا عالما اذ لو اريد مدحه بخصلة غير معينه لم يفد وان اريد بمعينه من العلم والضرب يلزم التحكم لان اللفظ لا يشعر بها اصلا ولو كان ذكرها ابلغ فيقال زيد عالم نعم ضراب ويجب ان يكون المخصوص معرفة او مختصا لان العناية به لحصول الكمال لا في المحمودة او المذمومة له فلا يليق به ان يكون نكرة محضا وان يكون الفاعل معلوما باعتبار الذهن اشعارا بانه ذو قدر ينبغي ان لا يخلو ذهن احد عنه وان يكون معرفة من وجه ما لان ما هو معلوم في الذهن معرفة واما لانه كالراجع الى المخصوص اذا جعل مبتدا فيكون كذكره ثانيا والمذكور ثانيا معرفة كقوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ولان يكون مبهما من وجه اي باعتبار الخارج اذ لو كان معينا خارجيا تم المقصود به فلا يكون المقصود مفصلا فيلغو ذكره وان يكون واحدا منها فلا يكون علما لان العلم لا يكون مبهما ولا ذهنيا الا علم الجنس كاسامة واستغني عنه باسم الجنس اذ هو الاصل واسم الاشارة من حيث هو موصول يطلب حتى يكون ذهنيا والحقيقة التي يشار بها لها اسم الجنس فيستغنى به عنه واما الموصول فيمتنع فاعلا كالمعرف باللام لما فيه من الابهام نحو نعم الذي يقوم زيد ونعم من يقوم زيد كقوله وكيف ارهب امرا او اراع له وقد زكات الى بشر بن مروان ونعم مركا من ضاقت مذاهبه ونعم من هو في سر واعلان زكات اليه اي لجات فمن في البيت فاعل وقال الفارسي بمصر قال المالكي وهو فاسد وكذا جعل ما تمييزا فكذا اذا لم يكن موصوفة **تنبيه** حذف اللام من المضاف اليه في قوله فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم وصاحب الركب عثمان بن عفان الدال على اللام في المعطوف عليه فلا يرد نقضا وليس اللام في نعم الرجل للعموم اي لجميع الجنس وهو مدرك بالبديهة ولان المقصود واحد من الجنس لا الجنس باسره ولانه لا يفسر العام بواحد ولانه يلزم ان لا يثنى ولا يجمع لانه شان ما يقصد به العموم وقد يفسر بالواحد ويثنى ويجمع نحو نعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون ولم يصرح الزمخشري ان اللام في نعم الرجل للعموم مثل اهلك الناس الدينار فنقول شارحوا كتابه انها للعموم مع ما يرد عليه **فان قيل** اذا جعل المخصوص مبتدا وما تقدم جزءه لا بد له من عايد او ما يقوم مقامه فينبغي ان يكون الرجل للجنس ليشمل زيدا فيكون كالعايد كقوله واما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المراكب فالقتال مبتدا خبره ما بعده المشتمل له للنفي واستغنى بشموله اياه عن الضمير اذا لم يكن اللام للعموم لانه اذا جعلت لواحد ذهني وهو يغاير المخصوص لانه ليس ذهنيا فلا تصلح لان يقوم مقام العايد للمغايرة لجيب انا قصد به معقول ذهني كان كاسم عام في المعنى من حيث انه يطابق كل فرد خارجي فالمطابقة كالاستغراق كما ان الحقيقة الذهنية صالحة لكل فرد خارجي فيصلح لان يجعل راجعا له لان كل فرد خارجي مندرج تحته في المعنى وقال المالكي يمتنع ان يكون ما تمييزا في هذا الباب وكذا مثل وغير واي وافعل من كذا وكل ما لا يصلح دخول اللام فيه لانه خلف عن فاعل معرف باللام فاشترط صلاحيته له ولانها مساوية للمضمر في الابهام فلا تميزه ولان التمييز لبيان جنس المميز عنه وقال هي فاعل نعم ونعلم منه خطا الفارسي والزمخشري في اعراب قوله تعالى ان تبدوا الصدقات فنعما هي ونحوه وهو ان الفاعل مضمر وما تمييز لان ما اسم تام معرفة بغير صلة مكنى به عن ذي اللام الجنسية فمعنى الاية فنعم الشيء ابداؤها فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ولذا قال الجرمي قال سيبويه معنى دققته دقا نعما ونعما صنعت نعم الدق ونعم الشيء صنعت فتقديره بالدق والشيء لا بدقيق وشيء دليل انه معرفة تام وقال السيرافي نظيره قول العرب اني مما ان اصنع اي من الامر ان اصنع كذا وكذا فان اصنع بمعنى مبتدا وما خبره والجملة خبر اني وكذا قال

الكسائي معنى نعما صنعت نعم الشيء ما صنعت فما الموجودة الا فاعل والمقدرة مبتدا وهذا عين ما نقل سيبويه وايضا يدل على تعريفه جواز الاقتصار عليه نحو غسلته غسلا نعما فيكون كقوله تعالى نعم العبد وفنعم الماهدون ثم قال اي المالكي وهذه توجيهات اعتمد عليها ولم اسبق اليها تم كلامه وانا اورد عليه ان ما بمعنى شيء ثابت اذ ما في ما احسنه بمعنى شيء عند البصريين وفي محل النزاع محتملة فلا يجعل معرفة من غير دليل مع انهم نصوا على ان المعارف لم تعد المذكورات وما بمعنى الشيء ليست بواحدة منها والتمييز يشترط فيه ان يرفع الابهام لا ان يدخل فيه ما في اسم الجنس الفاعل وليس هو خلفا عنه واما ليس مساويا للمضمر لان المراد به شيء له عظم كما ذكر ابن يعيش في ما احسنه وان سلم ان ما ذكره قول سيبويه فهو بيان ان المخصوص المحذوف اذ تقدير دققته دقا ونعما ونعما صنعت نعم ما الدق ونعما الشيء صنعت والمخصوص يكون معرفة او يكون مختصة وانما لم يذكر سيبويه ما لانه معلوم ومراده تبيين المخصوص المحذوف وشيء هو المخصوص وصنعت صفته وحذف المخصوص الموصوف بنكرة او بفعل وفاعل جائز للعلم به كقوله تعالى ان الله نعما يعظكم به تقديره نعم شيئا شيء يعظكم به وكقوله من الذين هادوا يحرفون الكلم تقديره قوم يحرفون وكذا ما ذكره الكسائي يدل على ان الشيء هو المرجح اليه المستتر نعما وما تمييز والمخصوص محذوف وهو ما بينا ذلك كان مراده ما ذكر المالكي يلزم حذف الموصول وابقاء صلته ولم يوجد نظيره وقول السيرافي في حكم ان صنعوا ان صح عن العرب فما فيه موصولة ومعناه وتقديره اني من الامر الذي هو صنعي وحذف صدر صلته وهو كثير وكما جاز الاقتصار على الفاعل المعرف جاز على التمييز المنكر كقوله تقول عرسي وهي لي في عومره بيس امرأ واني بيس المرة ويجوز حذفه اذا علم فالاقتصار عليه اولى كقوله صلى الله عليه وسلم من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت اي فالسنة ونعمت السنة سنة الوضوء **تنبيه** اذا ثبت جواز حذفه حمل عليه ما اوهم ظاهره ان فاعله علم او مضاف الى العلم كقول احد من العباد له بيس عبد الله انا ان كان كذا وكقوله صلى الله عليه وسلم نعم عبد الله خالد بن الوليد فيكون نعم مسندا الى مستتر وعبد الله مخصوصا وما بعده بدل منه قال الحاجبي والفارسي وكثيرا اذا جاء بعد نعما او بيسما جملة كقوله تعالى بيسما اشتروا به يجوز ان يجعل فاعله مضمرا مميزا بما ويكون الجملة بعده صفة له والمخصوص اما محذوف كما في قوله تعالى بيسما اشتروا به انفسهم لو كانوا يعلمون اي ذلك الفعل واما مذكور كما في قوله تعالى بيسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا ويجوز ان يكون ما فيه بمعنى الذي فيكون فاعلا والجملة صلة له والمخصوص على الوجهين من الحذف والذكر حاصله ما في بيسما اشتروا به انفسهم لو كانوا يعلمون ونعما صنعت معرفة تامة فاعل عند المالكي والمخصوص محذوف اي نعم الشيء شيء صنعت وعند الفارسي والحاجبي نكرة موصوفة بالجملة او فاعل او موصولة بها والمخصوص محذوف وعلى ما قلته نكرة والمخصوص محذوف وموصوف بها فتقديره بيسما اشتروا به بيس شيئا شيء اشتروا به ۞

تنبيه اذا جاء الفاعل على غير ما ذكرنا اذا كان ضميرا بارزا او نكرة وان كان مضافا فشاذ وقد وردت نعموا رجالا وكقوله بيس قرينا يفن هالك ام عبيد وابو مالك **مسئلة** اجاز المبرد الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز واختاره الزمخشري والمالكي وقال لا فائدة التاكيد في البيان والتصريح لا يمنع التاكيد وقد جاء كقوله تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا ومثله قوله عز وجل ذرعها سبعون ذراعا وكقوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا واتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة وكقول ابي طالب ولقد علمت بان دين محمد

من خرا دبان البرية دينا ومنعه سيبويه واختار الحاجبي لبعده اذ هو مثل قولك عندي قفيز قمحا والتمييز لرفع الابهام لا للتاكيد وذراعا تمييز عما لا دلالة عليه وهو سبعون والذراع غير الذرع وانما تعلم ذراعا وليا لذكره من خارج وهو قوله تعالى ذرعها وما نحن فيه وهو نعم الرجل رجلا ليس كذي وكذى الجواب عن قوله تعالى شهرا وليلة وزادا في البيت كان مفعولا لتزود فقدمت تزود زادا مثل زاد ابيك فينا لكنه لما قدم صفته عليه نصبه على الحال ومصدر موكد حذف زوائده ودينا بدل حذف وصفه للدلالة ما تقدمه عليه **قال** وهو مبتدا الى آخره **اقول**

في اعراب المخصوص بالمدح او الذم وجهان الاول ان يكون مبتدا ما قبله خبره فكان اصله زيد نعم الرجل فاستغنى عن العايد بعموم الخبر الذي هو المبتدا في المعنى كما مر وكلام الحاجبي في شرح الكافية والمفصل مشعر بان الرجل لزيد المذكور عايد عليه استعمل تارة مضمرا وتارة مظهرا فلا يكون اللام للعموم كما مر نحو كقوله لا ارى الموت يسبق الموت شي نغص الموت ذا الغنى والفقيرا اذ الاصل ان يقول لا يسبقه شي وانما اعاد الظاهر لان القصد التعظيم والظاهر ابلغ في الدلالة عليه ثم اخذ بدله ليحصل الابهام والتفسير وليضمن نعم الانشاء ولا يقال على كلام الحاجبي يلزم ان لا يكون للذهني حينئذ والحاجبي قايل به اذ بعد التقدم يكون للذهني مع بقاء الربط وتحقق هذا جوابنا لسوال الكوفيين لذا لم يرجع ربه رجلا الى مذكور يجب ان يوصف رجلا فالوجه الثاني ان يكون خبر مبتدا محذوف كانه لما تقدم ذكر فاعل مبهم سيل عنه فاجيب بانه هو زيد ثم حذف المبتدا ثم عرض لهذا الكلام معنى انشاء مدح عام لزيد فصار المجموع في حكم جملة واحدة لقيام المعنى العارض بالجميع فالجميع على الوجه الاول كلام وعلى الثاني كلامان جاريان مجرى كلام واحد فلا يذكر احدهما بدون الاخر واختار المالكي الوجه الاول وقال المتعين للصحة لانه يلزم على الثاني ان نصب زيدا اذا دخله كان لكن لا يجوز الا مرفوعا نحو نعم الرجل كان زيد وان يقال اذا دخله ظننت نعم الرجل ظننته زيدا لكن لم يجز الا نعم الرجل ظننت زيد ويجب اذا دخل وجد على نعم الرجلان انتما ان يقال نعم الرجلان وجدا اياكما ولم يسمع الا نعم الرجلان وجدتما كقول زهير يمينا لنعم السيدان وجدتما على كل حال من سحيل ومبرم ولصحة دخول ان فيه من غير تقديمه لكن تمتنع ذلك والحاجبي اختار الوجه الثاني وهو مذهب سيبويه مستدلا بانه ليس فيه ما هو على غير القياس الا حذف المبتدا وهو كثير اما في الوجه الاول فان فيه تقدم الخبر الذي هو فعل المبتدا وخلو الخبر الذي هو جملة عن عايد الى المبتدا ووقوع الظاهر موقع المضمر وهو شاذ وبان الابهام والتفسير على الوجه الثاني محقق وعلى الاول مقدر وذهب ابن عصفور الى ان المخصوص مبتدا والمحذوف خبره فلا يرد عليه كلام المالكي وهو ضعيف لان الخبر اللازم حذفه يجب ان يلتزم في موضعه غيره قال المالكي اذا دخل النواسخ على المخصوص يجوز تقديمه على نعم كقوله اذا ارسلوني عند تقدير حاجة اماريس فيها كنت نعم الممارس ويجوز ابقاؤه موخرا الا ان فانه اذا دخلت يجب تقديمه كقوله ان ابن عبد الله نعم اخو الندى وابن العشيرة ويثنى الفاعل ويجمع لتثنية معناه وجمعه ويطابقه المخصوص لانه في المعنى تفسير له فتقول نعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وقوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا بئس مثل القوم الذين كذبوا اورد اعتراضا فان الذين مخصوص ولم يطابق الفاعل وهو مثل لا لفظا ولا معنى فاجاب بانه مؤول على وجهين احدهما ان المخصوص محذوف وهو مثل مضاف الى الذين فكان اصله بئس مثل القوم مثل الذين فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه والثاني ان يجعل الذين صفة للقوم والمخصوص محذوفا فيكون تقديره مثل

القوم المكذبين هو وهو راجع الى المثل المتقدم في قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية وقريب منه قوله تعالى ساء مثل القوم الذين كذبوا باياتنا فان تقديره ساء المثل مثلا القوم ولم يطابق القوم المثل فاجيب عنه بالجواب الاول فتقديره ساء مثلا مثل القوم فحذف مثل واعرب القوم باعرابه وعبارة الزمخشري في هذا الموضع لا بد ان يكون المخصوص من جنس الفاعل لانه مفسر به ان قيل هو خبر محذوف وعايد اليه ان قيل هو مبتدا وانما يلزم تجانسهما والمثل ليس من جنس ما ذكر بعده في الآيتين فيجب تقدير مثل مضاف ليكون المخصوص من جنس الفاعل **تنبيه**

انما نعلم ان المخصوص محذوف اذا لم يصلح المذكور بعد الفاعل للخبر عن الفاعل موصوفا بالممدوح او المذموم فان معنى الرجل زيد من نعم الرجل زيد الممدوح زيد وفي الآيتين المذكورتين ليس كذي **قال** وقد يحذف **اقول**

يجوز حذف المخصوص اذا كان معلوما بتقدم قرينة دالة عليه للاختصار كقوله تعالى نعم العبد انه اواب فانه علم من سياق الآية تفسير العبد والمراد منه ايوب فحذف تقديره نعم العبد ايوب او هو وكذلك قوله تعالى والارض فرشناها فنعم الماهدون فانه علم مما تقدم في الآية وهو انا تقديره نعم الماهدون نحن ومثله قوله تعالى ان الله نعما يعظكم به وهو اداء الامانة والعدل ومن يقول ان المخصوص خبر مبتدا محذوف يكون تقديره في الآية الاولى نعم العبد هو هو وهذا مثل زيد اخوك لا مثل شعري شعري لان هو الاول يعود الى العبد والثاني الى ايوب وقد يقام مقامه صفته اسما او فعلا او فاعلا نحو نعم الصديق كريم وكقوله تعالى بئسما يامركم به ايمانكم ونعم الصاحب تستعين به فيعينك وجاء مثله في غيره من المستدلات كقوله وما الدهر الا تارتان فمنهما اموت واخرى ابتغي العيش اكدح تقديره فمنهما تارة اموت فيها وساء يستعمل خبرا كقولك ساءني وهو نقيض سرني ويستعمل استعمال بئس ومعناه كقوله تعالى ساء مثلا القوم الذين واعراب معمولاته والمخصوص الواقع بعدها **قال** المالكي وقد يستعمل بئس في موضع ساء كقوله تعالى مثل القوم وقد جمعا في قوله تعالى بئس الشراب وساءت مرتفقا فرع اذا كان الفاعل مونثا نحو نعمت المراة هند يجوز تانيث الفعل وتذكيره لانه في معنى الانشاء اما عند من قال المراد منه الجنس فظاهر واما عند من قال المراد منه الذهني وهو غير معين في الخارج ويصلح لكل فيكون كالجنس ايضا على حد قولهم اكلت شاة كل شاة لما اتفق على الشاة بالسمن جعلت جميع الجنس قال ذو الرمة او حرة عيطل ثبجاء مجفرة دعائم الزور نعمت زورق البلد الزورق مذكر ولكن كنى به عن الحرة واراد بالحرة وبزورق البلد الناقة الكريمة والعيطل الطويل العنق والثبجاء عظيم السنام والمجفرة العظيم والزور اعلى الصدر والدعائم القوائم نصبت على التشبيه بالمفعول وان كان الفاعل مذكر اللفظ والمخصوص مونثا فالاجود ان يذكر وقد يونث لانهما في المعنى شي واحد نحو نعم الثواب الجنة ونعمت الثواب الجنة كقوله نعمت جزاء المتقين الجنة دار الامان والمنى والمنة وان كان بالعكس فالتذكير احسن نحو هذا البلد نعم الدار **مسئلة** يجري مطردا مجرى نعم وبئس كل ثلاثي ما كان وضعه على فعل مضمنا تعجبا من تعظيم وتكثير وما حول اليه من فعل وفعل نحو حسن الخلق حلم الحكماء وقبح الجهل عناد السفهاء ومنه قوله تعالى كبرت كلمة تخرج من افواههم ومثال ما حول اليه من غيره قول العرب لقضو الرجل فلان وعلم الرجل فلان بمعنى نعم القاضي هو ونعم العالم هو وبئس بمعنى ما اقضاه وما اعلمه ولا يقتصر في هذا النوع على المسموع كما في التعجب ويكون فعل المذكور مضمنا تعجبا ويستحسن دخول الباء في فاعله حملا على فعل به وان لم يستحسن في فاعل نعم وكثر مجي فاعله غير مضمر

ويكون هو

كما اعرابه هو مرفوع المخصوص الواقع بعدها

ولا يعرف باللام نحو حسن بزيد رجلا وحسن اولئك رفيقا منزلا منزلة احسن بزيد رجلا وما احسن اولئك رفيقا
قال ومنها حبذا الى آخره **اقول** حبذا من الافعال التى يقصد بها انشاء المدح كنعم وفصل من شبهه به
معنى لاختصاصه بان فاعله ليس الا ذا ولا يراعى المطابقة بينه وبين المخصوص ولذا عاملوه معاملة نعم فى الاختصار
وجعلوا فاعله مبهما وهو ذا وهو وان كان اسما ظاهرا لم يرد به مشارا اليه بعينه اى خارجى بل اريد به مشار اليه فى الذهن
يعنى يدل على الحضور القلبى على وجه التعظيم والمحبة فى القلوب وصيرورته محبوبا ولذا قد يميز بنكرة بين جنسه كما
فى نعم نحو حبذا رجلا زيد والاكثر ان يفسر بالمخصوص على نحو نعم الرجل زيد ولا يتغير المدح مع تثنية وغيرها قال المالكى
لانه جرى مجرى المثل وقال الحاجبى لانهم عاملوه معاملة المضمر فى نعم رجلا فى انه لا يختلف باختلاف الممدوح
وشبهه بالمضمر فى نعم رجلا زيد اقوى منه بالظاهر فى نعم الرجل زيد لزيادة ابهامه وهم جعلوا الظاهر على غير زيادة
مزية فى مطابقة لفظه لمعناه ولما هو جار عليه فيغير حو يذكر وان كان معناه مؤنثا او تثنية او جمعا كقوله
يا حبذا القمراء والليل ساج وطرق مثل ملاء النساج وكقوله حبذا انتما خليلى ان لا تعذلانى فى دمعى
المهراق وكقوله الا حبذا اهل الملاعب وانما اضمر فى نعم دون حبذا لان نعم اكثر استعمالا فمراعاة الاختصار
فيه احق وحبذا اصله من حببه يحببه بالكسر ومعنى ذلك ان المضاعف المتعدى يضم فى المضارع عينه وما جاء
مكسورا جاء مضموما الضامه لشذ الاحبه فانه لا يضم ثم نقل لانشاء المدح الى فعل بالضم على ما تقدم فى المسئلة ثم
سكن وادغم وقيل حب وقد ينقل الضمة ليدل على انه مما نقل فيقال حُب وليعلم ان عينه مضموم اذ لا يظهر ضمته
بخلاف لب فان ضمة عينه يظهر فى نحو لبث ولم البين وقد روى بالفتح والضم قوله واصفا الخمر فقلت اقتلوها عنكم
بمزاجها وحُبَّ بها مقتولة حين تقتل فحبب اذا كان من حبه بمعنى محبوب واذا كان من حب المنقول يكون بمعنى فاعل
وكان معناه صار محبوبا بليغا واذا قرن به ذا فقال حبذا بالفتح وتمنع الضم لئلا ينقل وقال الحاجبى حب من حبب
لموافقته له فى اللفظ ويجوز ان يكون من حبب ثم غير وهذا بعد لما فيه من تغيير غير محتاج اليه فكانه لم يطلع على النقل
وحكمه وخص ذا بهذا الموضع لانه اسم منعوت لابهامه باسماء الاجناس فنوب عن اسم الجنس فى نعم الرجل وهم
فنوب عن المضمر فى نعم رجلا ولذا قد يفسر بالنكرة نحو حبذا رجلا ولا يؤتى بحرف التنبيه فى ذا من حبذا لشدة
اتصاله بحب اذ لا يفصل بينهما اصلا وافرد وذكر ذا فانه لما مر ولانه كضمير نعم رجلا فيقال حبذا زيد وحبذا هند
وحبذا الزيدان وحبذا الزيدون وقال سيبويه حب فى حبذا فعل وذا فاعله واخطاء من جعلها مركبا مبتداء
وما بعده خبره وقال تقدير حبذا زيدا المحمود زيد لانهما لم يتغير لفظا ولا معنى فوجب ابقاؤهما على اصلهما بخلاف
برق نحره ولا محكوم بحرفيته وغلام باسميته فى لا غلام مع تغير لفظ غلام بعد التركيب فالحكم ببقاء جرى حبذا
على ما كانا عليه اولى ولانه لو صار بالتركيب نوعا آخر للزمه التركيب كما لا اذ ما الشرطيه وبالاتفاق جاز
الاقتصار على حب عند العطف كقول الانصارى باسم الاله وبه بدينا ولو عبدنا غيره شقينا فحبذا ربا وحب دينا
ودخول يا عليه فى قولهم يا حبذا لا يدل على صيرورته اسما خلافا لابن عصفور لانه يكون مثل قوله تعالى الا
يا اسجدوا والتقدير المنادى فيه نحوه على حسب المقام وتصغيره فى لغة بعض نحو ما احيبذه شاذ وذهب قوم الى
انها بعد التركيب صارا فعلا لقول بعض العرب لا تحبذه بما لا ينفعه فهو كقولهم حمدل فى الاشتقاق من الحمد لله والمخصوص

فاعله وهذا المذهب باطل لانه لم يوجد فعل مركب منه ومن اسم وما نقل من قول بعض العرب شاذ وقال المالكى مذهب
بعض وهو ظاهر كلام سيبويه ان يا فى مثل يا حبذا ويا لعنة الله والاقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار
للتنبيه كما يؤيده كثرة دخوله على ليت ورب فى كلام من لا يحضره ولا يتصور ندائه كقوله تعالى يا ليتنى كنت معهم فافوز فهو
كقوله الا ليت شعرى هل ابيتن ليلة بوادى ولا سيما يوم بدارة جلجل وكقوله فيا رب مكروب كررت وراءه وطاعنت
عنه الخيل حتى تنفسا **فايده** اذا قصد ذم بعض نحو حبذا يقال لا حبذا كقوله الا حبذا عاذرى فى الهوى ولا حبذا
الجاهل العاذل ويجب ذكر المخصوص بعد حبذا ليرتفع به الابهام كما مر فى نعم فهو مبتدأ وحبذا خبره قدم عليه ليحصل
الابهام ويستغنى به عن العايد كما مر فى نعم وكما فى قوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير وهو خبر مبتدأ محذوف وهذا
القول يختاره المالكى فى حبذا زيد وقال لان منع ذلك فى نعم الرجل زيد نشاء من دخول النواسخ وهى لا يدخل فى حبذا لانه
جار مجرى المثل فلا يغير ولذا منع تقدم المخصوص على حبذا ويجوز ان يذكر قبل مخصوصه وبعده تمييز او حال عن فاعل
حبذا على وفق مخصوصه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد
وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا امرأة هند وعلى هذا ومعنى الحالية فيه قرب من القلوب
فى هذه الحالة والاولى تقديمهما على المخصوص لانه موضعهما الاصلى ومن امثلتها قوله الا حبذا قوما سليم فانهم
وفوا اذ تواصوا بالاعانة والنصر وقوله حبذا الصبر شيمة لامرء رام مبالاة مولع بالمعالى وكقوله يا حبذا المال
مبذولا بلا سرف فى اوجه البر اسرارا واعلانا ولم يلتزموا التمييز فى حبذا والتزموه فى نعم اذا استتر فاعله لامرين
احدهما ان فاعل حبذا ملفوظ وفاعل نعم رجلا غير ملفوظ والملفوظ على غير الملفوظ مزية فى البيان فغير الملفوظ احوج
الى البيان الثانى لو لم يذكر التمييز فى نعم لالتبس المخصوص المعرف باللام او المضاف اليه بالفاعل نحو نعم رجلا السلطان
فانه اذا لم يذكر رجلا لم يدر ان السلطان فاعل والمخصوص محذوف او هو مخصوص والفاعل مضمر بخلاف حبذا السلطان
فان ذا مرشد بانه المخصوص وقد يحذف المخصوص كقوله فحبذا ربا وحب دينا اى حبذا ربا الرب و
حبذا دينا الدين **خاتمه** ذكرنا ان حب اذا افرد عن ذا جاز ان يحرك فاؤه بضمة عينه بنقلها اليه وهذا
النقل جائز فى كل فعل مقصودا به التعجب كقوله حسن فعلا لقاء ذى الثروة المملق بالبشر والعطاء الجزيل
وقد يجرى على حب وكل فعل ثلاثى متضمن معنى التعجب بباء زائدة كقوله وحب بها مقتولة حين تقتل تشبيها باحسن به
والحمد لوليه **قال** الحرف ما دل على معنى فى غيره **اقول** علم مما تقدم ان وضع الكلمة على ضربين
احدهما ان يفيد معناها الافرادى اى الوضعى بنفسها غير متوقف دلالتها على متعلق لها وهو الاسم والفعل
والثانى ان يتوقف دلالتها على معناها الافرادى على مقارنة متعلق لها فانه معناها كدلالة فى على ظرفيه مدخولها
وهو الحرف فالمراد بغيره متعلقه كالدار فى قولك جلست فى الدار وتوضيحه ان فى منفردة لم يدل على شئ وفى
قولك الفرس يدل على تعريفه وهذه العبارة اسد من قول غيره الحرف ما وضع لمعنى فى غيره لانه اشار الى علة
ان الحرف ما يدل على معنى فى غيره والحد ما يدل على الذات لا على العلة ولا يرد اسماء الاستفهام والشرط فانها من
جهة تضمنها الهمزة وان داله على معنى فى غيرها فيلزم ان يكون حروفا لانه يدل اين وما فى اين زيد وما تاكل اكل
على المكان والشئ غير العامل بانفسها وتضمنها الحرف عارض فلا يعتبر مع ان الهمزة وان اللتين تضمناها دلتا على معان

في مدلوليها الاصليين فكذا اسما من جهة تضمنها لها وانها لا يدل على معنى في غيرها فلا يكون حروفا قال المالكي علامة
الحرف ان يدل على معنى في مسمى غير مفهوم جنسه من لفظه اي جنس المسمى بلفظه الحرف بخلاف اسماء الاستفهام
والشرط فانها يدل على معنى في مسمى مفهوم جنسه بلفظها ولا يرد قول الفارسي الاحداث كلها يدل على معان في
غيرها لان كل اسم حدث كالعلم والضرب بمنزلة مسمى متصور مفهوم منه وان لم يوجد عن محله وانما لم ينفصل بالوجود
عنه من جهة انه عرض وهو لا يقوم بنفسه والحرف لا يفهم منه شي بدون انضمام متعلقه به وكذا لا يرد الفصل
نحو زيد هو القائم من جهة دلالته على خبرية ما بعده لما قبله ولا التاكيد من جهة دلالته على تشديد ما قبله ولا مثل
من جهة دلالته على تشبيه في غيره ولا كم الخبرية من جهة دلالتها على تكثير في غيره لان تسميته الفصل عند من جعله اسما
باعتبار اصله قبل الغاية اي جعله فصلا ولذا قيل لا موضع له من الاعراب حين جعل فصلا لتوغله في الحرفية
والتاكيد دال على ما دل عليه متبوعه والتشديد حصل من مجموعهما وكذا الصفة فانها دلت على معنى تحتها والتوضيح
والتخصيص حصل من الجمع بينها وبين موصوفها وحكم مثل حكمها ثم لانه صفة ايضا واقتضاؤه مشبها به لازم [margin: يدل هو]
له لا لموضوعه وكم بنفسه على عدد كثير وانما اضيف ليبين جنس الكثير فهو مثل خاتم فضة والحرف الزايد نحو فبما
نقضهم ميثاقهم داخل في الحد لانها يدل على فضل تاكيد ولنا دنه عطاء الباء وعلمت فيما بعده وانما قلنا معناه الافرادي
للايرد ذيل في جاء زيد ونحوه فان دلالته على معناها الاسنادي وهو الفاعلية ونحوها مشروطة بذكر متعلقه من الفعل
وشبهه مع انه ليس حرفا ومن اجل ان دلالة الحرف على معناه الوضعي متوقف على متعلقه يلزم ذكره اذا اريد منه الدلالة
والحرف يحصل معناه اما في اسم نحو الرجل او فعل نحو قد ضرب لم يضرب او جملة نحو ما قام زيد وربما يكون معنى الحرف الربط
كما في العطف والجمل الشرطية وفي نحو نظرت اليك وقد يستعمل الحرف غير مصحوب لشي وهو حروف الايجاب والنداء وقد
في كان قد وانما حذف متعلق حروف الايجاب والنداء للدلالة الاستفهام والخطاب عليه وصارت الحروف كالنايب عنه
ولذا اميل بلى ويا والمحذوف للدلالة شي عليه كالملفوظ فلا يرد هذه الحروف نقضا قال الحاجبي حد الحروف على معنى
في غيره فلا يستعمل جزاء باسم او فعل واذا لم يستعمل جزاء الا باحدهما لم يكن على انفراده جزاء من الكلام والا يورد كان استعماله مجردا
عن متعلقه وهو خلاف وضعه لان وضعه على ان دلالته على معناه الافرادي مشروطة بذكر متعلقه فباستعماله مجردا
عنه يخرج عن وضعه **قلت** في الملازمة نظر لان كون دلالته على معناه مشروطة بذكر متعلقه معه لا يستلزم
ان لا يستقل جزء بعد ذكره معه فان كون زيد فاعلا او مفعولا مشروط بذكر فعله معه واذا ذكر فعل معه استقل فاعلا ومفعولا
وكذا لا يوجب على انفراده جزاء من الكلام تجريده عن متعلقه فان الموصول على انفراده جزء من الكلام مع انه لم يجرد عن صلته
الموضحة له اقول وضع اللفظ ليدل على معنى في غيره وكون الموضوع لمعنى لا يدل عليه بدون ذكر غيره معه مستبعد جدا
وقد تعالوا في فصل الحرف عن اخوته حروف المعاني كلها مفيدة معاني الافعال نايبة عنها للايجاز فاللام عن اعرب والواو
عن اعطف والهمزة عن استفهم وما عن انفي والتنوين عن خفف والباء عن الصق ولذا لا يحذف لان اختصار المختصر اجحاف
وقيل عليه فيلزم حينئذ ان يدل الحرف على معنى في نفسه لكونه واجيب عنه بان كل متعد ولو بواسطة فانه لفظ دال على
فعل واصل الى المفعول فان ادعو في ادعو زيدا لم يصل الى زيد بل دال على دعاء وصل الى زيد ومدلوله يا زيد وليس كذلك
في يا زيد بل هو مفهوم الدعاء الدال عليه ادعو فيا زيد مدلول الدعاء وادعوا خبار عنه قوعد لا يكون انما نقول ادعوا و دعوت

اذا صدر منك دعاء وكذا اقام زيد مدلول الاستفهام واستفهم دال على وقوعه فاذا اخبر جاز ان يفترق احكامهما وخط
القول مزيد العلة ولانسبها لانه مثبت انه مدلول الفعل وانا اقول لما علموا ان تعلق الفعل باسماء المعاني لا تقتضيها
بصورة لا كالفاعلية فلا بد له من رابطة ولو جعلوا الروابط الفاظا صريحة بان قالوا اشلابل مررت برجل مررت مرورا
ملاصقا برجل يفضي الى الاطناب فتركوها ونظروا ان فهم تلك المعاني من تلك الاسماء بحسب المقامات تركوا الروابط راسا
وانه كثير النظاير فان الدار في رايت الدار مفعول به وفي دخلت الدار مفعول فيه وفي رايتها الدار مبتدا والا وضعوا
للربط حروفا دالا كل منها على معنى مراد من كل من الاسماء بحسب المقامات كمن مثلا فانه يدل على الابتداء والتبيين المتضمن
في الاسم بحسب المقام كالبصرة في سرت من البصرة وسرت بلا من البصرة واذا كان وضعه ليدل على معنى في الاسم ويختلف
ذلك المعنى بحسب مقامات الاسم وبسببه من الفعل لا بد وان لا يتجلى المعنى بدون انضمام متعلقها اليه وبدون العلم بعين
المعنى المراد بحسب المقام وهذا كشف قولهم دلالة الحرف مشروطة بذكر متعلقه واما قولهم الباء للالصاق او معناه الالصاق
لم يرد به انه مدلولها بل المراد به انه دال على ان مدخوله متضمن الالصاق وكذا يقال لا للابتداء ولا للانتقال من خبر او يقول يضع
من مثلا على ان يعرض له الدلالة على احد معانيه من الابتداء والبيان بحسب صلاحية مدخوليه لما عقب ما قبله وهو
المعنى بقولنا الحرف يدل بحسب متعلقه لانه جعل التعليل في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق والظرف
في قوله عسى سايل ذو حاجة ان منعته من اليوم سولا ان يكون له غد مع صلاحيته للابتداء الذي هو فيه اظهر منه
فيهما ولو دل على معنى قبل ذكر الصاعقة واليوم لكان للابتداء فيمتنع ان يجعل التعليل والظرف لان الكلمة اذا امكن حمله
على ما ظهر فيه لا يحمل على غيره وهذا التحقيق يقول من قال حروف الجر يقام بعضها مقام بعض اذ دلالته بحسب المقام فان
قيل قولهم الحرف لا يستقل بالجزئية مشعر بانه جزء منه غير مستقل ومعلوم انه ليس جزءا منه اصلا **قلت** جزء الكلام
يطلق على كل من مقوميه وهو الاصل وعلى متممات وقيوده كالنعت والحال والكلام كالشرط وكل جزء منها مستقل
فالحرف ليس واحدا منها فلا يكون جزءا منها او نقول الحرف وان لم يستقل بنفسه جزءا يصير مع غيره جزءا كالجار مع مجروره
اذا كان ظرفا مستقرا نحو زيد في الدار **قال** حرف الجر **اقول** الفعل اما تام الاقتضاء المقتضيات فانه
يعمل فيها من غير احتياج الى واسطة ورابطة لقوته كالمتعدي بنفسه بالنسبة الى المفعول به واما ناقصة الاقتضاء
والتعلق فيحتاج الى مقوم يفضي معناه الى مقتضاه فوضعت هذه الحروف له فان عجب ضعف عن تجاوز الفاعل الى
المفعول واحتاج الى مقو فوضع له من فقيل عجبت من زيد فسميت هذه الحروف حروف الاضافة باعتبار معانيها
اذ تضيف معاني الافعال الضعيفة الاقتضاء الى الاسماء التي تليها وحروف الجر باعتبار عملها الجر في النصب والجزم وسماها الكوفيون
حروف صفات لانها مع ما يليها تقع صفات لنكرات وهي فوضى اي متساوية في الاقتضاء والجر وان اختلف معانيها فالافضاء
لازم تعدى الى المفعول بالباء والى فهي بمعنى الاصابة وحد حرف الجر بانه كل حرف وضع للافضاء بفعل او معناه
الى ما يليه واراد بالفعل الفعل ومتصلاته ظاهرا نحو مررت بزيد وانا مار بزيد ومروري بزيد حسن او مقدرا ومنه زيد في الدار
اذ تقديره حصل في الدار وارد بمعنى الفعل الظرف المستقر واسم الاشارة على ما مر في الحال نحو زيد في الدار لا كرامك وهذا
في الدار ابوك والمفضي به الى اكرامك بواسطة اللام في الدار من حيث انه بمعنى استقر بمعنى العامل في اكرامك في الدار من جهة
انه بمعنى استقر وصار عوضا منه لفظا وبمعنى وكذا المفضي به والعامل في الدار هذا في هذا في الدار ابوك لانه في معنى اشير

[margin: مستقلا وهو يطلق الجزء على كل من جزء او رابطة فكون الحرف جزءا ام]

عمل ذلك اى الفعل ومعناه فيما يلي حرف الجر كعملها في الظرف والحال في قولك مررت يوما وزيد في الدار يوما وهذا
زيد قائما وقول الحاجبي عمل ذلك في الجار كالسهو فاعلم ان الجار والمجرور اذا صارا عوضا عن عاملهما حكم على محلهما بالاعراب
هو اعرابه فيقال المحل من الكرام في مررت برجل من الكرام جر وفي زيد من الكرام رفع اما اذا لم يصيرا عوضا فالظاهر
ان محل المجرور نصب كما نصبت اذا تعلق بمتعد كما يقال بدل مررت بزيد جزت زيدا وانتصار الجار كجزء الفعل
كالو عنتى في الهمزة نحو اذهب زيدا ولذا نصب معطوفه وصفته نحو مررت وعمرو وقال سيبويه اذا قلت مررت بزيد فكانك
قلت مررت زيدا ويجوز ان تجعل محلها النصب والجار جزءا من المجرور به واليه يسوق عبارة الكريم وانما لم يجر الواو في المفعول
معه والا المستثنى مع انهما تفضيان معنى ما قبلهما الى ما يليهما لانهما لا يصلحان للعمل لان هذا الواو وهو واو العطف
ولذا لا يصح ان يجعل مفعولا معه ما لا يصح عطفه على ما قبل الواو ونصح تركت الناقة وفصيلها لانه يصح العطف اذ الترك
تقع على الفصيل كما تقع على الناقة ويمتنع مات زيد والشمس وكذا انتظرت والشمس لان الموت والانتظار لا يسندان
الى الشمس وان الا لا يدخل الكلم كلها نحو ما رايت نحلا الا يصلي والا في المسجد فاذا لم يصلحا للعمل ابا وليان لاجل ا.. فيعين
ان يكون العامل فيما يليهما ما قبلهما وان كان بواسطتهما كما مر **قال** تعالى ساول **اقول**
شرع بعد حروف الجر وبدا منها بما لا يكون الا حرفا وهي العشرة الاولى وشي منها لم يوضع مشتركا بين الحرف
وغيره ولذا لم تتعين الا حرفا اذ لا تقع شي منها جزء كلام ولا يدخل عليه حرف جر قالوا والدليل عليه حسن وقوعهن
في الصلات نحو جا الذي من الكرام والذي في الدار ولو كان شي منها اسما قبح وقوع بعض منها فيها لانها تكون جملة
ثم ذكر ما يكون حرفا واسما وهي الخمسة التالية ثم ما يكون حرفا وفعلا وهي الثلثة الاخيرة ولم يعد لي ومن فعلين
وعن حرفين وان كانا فعلي امر من ولي يلي ومان يمين ولا الى اسما اذا كان بمعنى النعمة ولا على فعلا لان مقصود من العد
هنا ان يميز الاسم والفعل عن الحرف في موضع خيف اشتباههما به وموضع الاشتباه انما يكون اذا اتحد الكلمتان اذا كانتا اسما
او فعلا وحرفا لفظا ومعنى اصليا ولي ومن والى المذكورة لم يوافق لي ومن والى اللواتي هن حروف لا معنى ومن ظاهر
ولا لفظا لان لي التي هي فعل عين الفعل ووزنه ح ومن التي هي فعل فاء الفعل ولامه وصار الى ما ترى الصيغتين بالاعلال
وكذا الفي الى اصله يا ر وصار الفا بالاعلال بدليل اليان بمعنى تحتيني في حركات وحروف الجر اصلية غير منقلبة عن شي
وعلا الفعل وان وافق على الحرف معنى بوجه ما لم يوافقه لفظا لان الفعل عن الواو بدليل بقا الواو في علوت ونحوه لانتفا
موجب الاعلال ولانه متصرف لمجي مضارعه وغيره والف الحرف لم ينقلب عن شي وعلى الاسم يوافق على الحرف في المعنى
الاصلي وكذا في اللفظ لانه مبني فلا يكون متصرفا ولا الفه منقلبة عن شي لان الف المبني اصلي كالف الحرف فان قيل حاشى
وعدا وخلا فعلا وحرفا والفاتها اذا كن افعالا منقلبة لانك تقول خلا الخلو وخلوت وكذا في اخواته كما تقول علا يعلو علوت
اذا كان فعلا اجيب ان خلا واخويه المعدودة حرفا وفعلا ليست خلا واخوتها التي يقال فيها خلوت وعدوت وحاشيت
فان المعدودة حرفا وفعلا خلا وعدا وحاشى الواقعة آلة الاستثنا وهي كالحروف ولذا لا يجي منها مضارع ولا تسند
الى متكلم ولا مخاطب فلا حكم على الفاتها بالانقلاب لان القلب تصرف ولم يحكم على الفي اذا وحتى بانقلابها مع اسميتهما
بشابهتهما الحرف فلان لا يحكم بانقلاب الفات افعال شبيهة بالحروف اجدر لانه اقرب اليه لعدم صلاحيتها للاسناد اليها
هكذا قال الاندلسي وغيره ولي فيه نظر لانه لو صح ذلك لزم اصول اذ يلزم ان لا يكون للّيس ويكون اللذان هما الة الاستثناء

اصل ولا قلب ولا تصرف فيهما وان يكون لنا فعل مجازي ولا وضع اول له ولا مصدر ولم بن على الفتح في الاصل والمعنى
وليس وضعا ولعله لم يستعمل فيه والظاهر ان لكل مصدر وان لم يستعمل ويبطل قول الحاجبي بقد بر جاء القوم خلا
زيدا جاوا خلوهم من زيد اى وقت خلوهم منه لانه يدل على ان الخلو مصدره وهو مشتق منه واذا اشتق منه حكم
بانقلاب الفه والحق عندي ان يقال خلا وكل فعل استثنائي نقل من معناه الفعلي ومن لفظه المتصرف الى معنى الا كما
نقل غيره عن اصل معناه الوضعي الى معنى الا وبعد النقل الذي هو كوضع اخر لزم وتيرة واحدة كالا المشبه هو به فلم تقلب
الفه اصلا ولم تتصرف فيه بعد النقل فاشبه خلا الفعل الذي هو حرف لفظا ومعنى بخلاف علا الفعل فانه يقال فيه علوت
ويلا بمعناها وكثرة دورها وتصرفها ومعانيها فقال من للابتداء اى ابتداء الغاية ويعرف بان يناظرها الى التي
للانتهاء نحو سرت من البصرة الى البغداد ويستصحبها الى لفظا او تقديرا وقد يستعمل للابتداء في مواضع يستبعد فيها
الانتهاء لعدم القصد اليه وهو اذا كان المقام لا يقتضي الا الابتداء منه كقولهم اعوذ بالله من الشيطان وزيد افضل
من عمرو ونحوهما وزعم الفراء ان اصل من منا وهو لغة بعض العرب ثم خففت قال المالكي ووجهها لابتداء الغاية في
المكان مجمع عليه كقوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى قال سيبويه وبمنزلة المكان
ما ليس بمكان ولا زمان نحو قرات من اول سورة البقرة الى اخرها واعطيك من درهم الى دينار وزيد افضل من عمرو
واما مجيها للزمان فمنعه بعض قال سيبويه اما من فتكون لابتداء غاية فتكون لابتداء غاية المكان ومنذ ومن
لابتداء غاية الازمنة ولا يدخل واحدة منها على مدخل الاخرى واجاز المبرد مجي من للزمان قال المالكي هو الصحيح
كقوله تعالى لمسجد أسس على التقوى من اول يوم احق ان تقوم فيه وكقوله صلى الله عليه وسلم مثلكم ومثل اليهود والنصارى
كرجل استعمل عمالا فقال من يعمل الى نصف النهار على قيراط قيراط فعملت اليهود الى نصف اليوم على قيراط قيراط ثم قال
من يعمل من نصف النهار الى صلوة العصر على قيراط قيراط فعملت النصارى من نصف النهار الى العصر الحديث وكقول
انس رحمه الله فلم ازل احب الدبا من يومئذ وكقوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة رحمها الله هذا اول طعام اكله ابوك من ثلثة
ايام وكقوله وكل حسام اخلصته قيونه تخيرن من ازمان عاد وجرهم وكقوله الفت الهوى من حين الفيت يافعا الى
الآن ممنوا بواش وعاذل احبب لن القعد من اول تاسيس هجم ومن اكل الي يومين من جوع ثلثة ايام ومن اخلاص
ازمان وان تضارع المصادر والازمنة في المعنى وان النصف ليس بزمان ويكون من للتبيين كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس
من الاوثان ويعرف بان يستقيم المعنى بوجعل مكانها الذي فيقال اجتنبوا الرجس الذي هو الوثن ويكون مع مدخولها صفة
ان كان ما قبلها نكرة وحالا ان كان معرفة ومرجعها الى الابتداء لانها لابتداء بيان تخصيص المذكور قبلها وفيه معنى التبعيض
لان كل رجس يجب ان يجتنب والمقصود هنا الوثن ويكون للتبعيض نحو اخذت من الدراهم كقوله تعالى تلك الرسل
فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله وخلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه اى من ماء مخصوص ويعرف
بان يستغني عنها ببعض نحو اخذت بعض الدراهم وكقراءة عبد الله لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون وقال المبرد
هي للابتداء اذا جعل الدرهم ابتداء غاية ما اخذ ودل على التبعيض صيرورة وما بقي انتهاؤه فرجع كلها واحد وقد يجي
للتعليل كقوله تعالى يجعلون اصابعهم من الصواعق والبدل كقوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة وكقوله
اخذوا المخاض من الفصيل غلبة ظلما ويكتب للامير افالا ودجي المجاورة قال المالكي نحو عذت منه وانفت منه وبرئت منه

بعض صح
وقراءة ابن عباس ما تحبون

اخذا بهم

وزيد افضل من عمرو اذ معناه جاوزه علوا وفضل زيد وزعمرا فيكون سرت من البصرة ايضا للمجاوزة وهذا
اولى من قول سيبويه انها لابتداء الارتفاع في افضل منه والانحطاط في شر منه لانه لم تقع بعدهما الى وقول سيبويه
قد تقصد الابتداء دون ارادة انتهاء نحو اخذته من دارك فانها فيه ايضا للمجاوزة اذ لو قصد الابتداء لصدق مع
استصحاب محمول لحمل وقد تجيء زائدة في نكرة اريد بها العموم بعد نفي ونهي واستفهام فان كان المجرور بها اسما
مقصورا على العموم كاحد وديار يكون لمجرد التوكيد والا فلتنصيص العموم نحو ما جاءني من رجل وما في الدار من
رجل اذ قد يقصد بما جاءني رجل العموم وقد يقصد به نفي واحد وعلامتها انه يبقى اصل معنى الكلام بدونها لكن ذكرها
لنص العموم ولذا يمتنع ما فيها من رجل بل رجلان لانه يحتمل نفي واحد فلا يلزم منه نفي ما فوقه واختار الاندلسي
وصح ما فيها رجل بل رجلان
وكثير انه مع غير المقصور على العموم غير زائدة اذ لو حذف لم يفهم العموم الا على قول الفقهاء لان النكرة في سياق
النفي عندهم للعموم **قلت** عند غيرهم يحتمل العموم وواحدا فذكر من قرينة انه لم يرد واحد من الجنس وقرينته
عدم ارادة عن للعموم ليست موضوعة للعموم وقال المالكي في كلام سيبويه ان المقصود من المزيدة التبعيض لانه قال
بعد قوله ما اتاني من رجل هذا موضع تبعيض قبل دخول من فادخلت من التي لشمول الجنس ليدل على ان لكل بعض قسطا
من المنسوب الى المدخول من هذا غير مرضي لانه انما يكون التبعيض فيما لم يقصد به العموم ويحسن في موضعها بعض
قلت كلام سيبويه مرضي لانه دال على ان مدخول من الزائدة يحتمل التبعيض بدونها وهو كذلك ولان
المراد من المزيدة البعض الذي لا ينفك فرد منه فيلزمها الاستغراق كما سيجيء لانه دال عليه والمرجع المزيدة الى الابتداء
لان المراد ابتداء نفي المجيء من رجل الى اخر الرجال من قولك ما جاءني من رجل واذا دخل من الابتدائية فما له افراد يمكن
انتهاؤها باعتبار ما يتعلق به نسبة فيها ولا يذكر غايتها للعلم بها فاذا دل من على الابتداء والغاية يلزم منه الاستغراق
فزاد دلالة على الاستغراق ويحسن ان يقال توجيها لكلام سيبويه لا يصح ابتدائية في ما جاءني من رجل فيكون
التبعيضية ويكون المراد منها نفي بعض الرجل الذي هو النفي حقيقة لا يده ورأسه ونحوهما لانه لا يعقل محله حتى
يحتاج الى نفيه ولا بعض افراد الجنس لانه يبهم بدون من ويلزم منه دلالتها على نفي الجنس اي على الافراد باسرها
اذ لو جاء فرد لا يفيد ذكر من شيئا لان نفي فرد مفهوم بدونها فيصح ان يقال زيد نفي مرادا بها نفي جميع الافراد ودلالته
على ما ذكر من التبعيضية التي يلزمها نفي عموم الافراد اظهر نحو قولك ما اخذت من دراهم لانها في معنى بعضها للتبعيض
واجاز الكوفيون والاخفش زيادتها في الواجب ايضا وفي المعرفة واختار المالكي مستدلا بثبوته نثرا كقوله
تعالى ولقد جاءك من نبإ المرسلين ويحلون فيها من اساور ويغفر لكم من ذنوبكم وليس للتبعيض في الآية
للاتناقض قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا ويجري من تحتها الانهار وكقول عائشة رضي الله عنها ان رسول الله
كان يصلي جالسا فيقرأ وهو جالس فاذا بقي من قراءته نحو ... فيكون قراءته قاعدا وناصبا نحوا وكقوله صلى الله
عليه وسلم ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون وكقولهم قد كان من مطر ونظما كقوله
يظل به الحرباء يمثل قايما ويكثر فيه من حنين الاباعر وكقوله وتمي حاجتها عندنا فما قال من كاشح لم يضر
قال الحاجبي من استقراء كلام العرب علم امتناع نحو ما ت من رجل وضرب من رجل ونحوه وفي الامثلة اما على
الحكاية اي كانها اجوبة لاقوالهم المقدرة ومتى جاءك من نبإ المرسلين وهل يحلون فيها من اساور وهكذا تقدير في الجميع او على

حذف الموصوف واقامه من مع مدخولها مقامه اي لقد جاءك شيء من نبإ المرسلين ويحلون فيها شيئا من اساور
كقوله تعالى ومن ثمرات النخيل والاعناب تتخذون منه تقديره ثم تتخذون منه وحينئذ يكون من للتبيين وقال
الحاجبي للتبعيض وفيه نظر ويجاب عن يغفر لكم من ذنوبكم ايضا الجواب خاص وهو ان من للتبعيض وانه خطاب مع قوم
نوح ويغفر الذنوب جميعا مع امة محمد ولا يلزم التناقض ولئن سلم ورود الآيتين في حق امة محمد فجاز ان يغفر الذنوب
كلها للبعض وبعضها للبعض واذا كانت الامثلة يحتمل ما ذكرناه فلا يثبت قول الكوفيين والاخفش اذ لا يثبت اصل بمحتمل
تنبيه تنفرد من عن اخواتها ظروفا لا يتصرف كقبل وبعد وعند ولدى ولدن ومع وقبالة وعن وعلى الاسمين لكن
اذا دخلت على قبل وبعد ولدن وعن فهي زائدة اذ لا يتغير المعنى بسقوطها واذا دخلت على البواقي فهي لابتداء الغاية
وتختص ايضا من في القسم بالرب محذوف الفعل نحو من ربي لافعلن كاختصاص التاء واللام بالله في القسم وقد يضم
ميمها كقوله من ربي انك لاشر وقد يفتح ايضا تنبيها على ان مدخولها مقسم به ونظيره نصب غدوة اذا اضيف اليها
لدن وليس من ومن ربي محذوفة من ايمن وايمن والا لدخلتا ما دخله من الله والكعبة وشذ ما رواه الاخفش
من دخول من على الله ودخول التاء على الرب نحو من الله وتربي وقد يجيء من للانتهاء نحو قربت منه فانه مساو لقربت
اليه وتحقيقه انه غاية للقرب وكقولك شممت من داري الريحان من الطريق فان الثانية للانتهاء والغاية وقد يجيء بمعنى
على كقوله تعالى ولقد نصرناه من القوم الذين كذبوا باياتنا وتجيء للفصل اذا دخلت على ثاني المتضادين كقوله تعالى والله يعلم
المفسد من المصلح ويجيء بمعنى الباء كقوله تعالى ينظرون من طرف خفي اي بطرف خفي ويجيء بمعنى في كقوله عسى سائل ذو حاجة
ان منعته من اليوم سولا ان يكون له غد **قال** والى للانتهاء **اقول** الحطام في انتهاء العمل زمانا ومكانا
نحو سرت الى اخر النهار ومدخوله الى اخر العمل فلا يدخل ما بعدها فيما قبلها الا مجازا اي بقرينة وهو مذهب النحويين فاذا قيل
سرت الى الكوفة يكون السير الى اول حدها وعند من يدخل بعدها فيما قبلها لا مجازا وسيره الكوفة لانه ما بعده شيء لم يكن
غاية فوجوب غسل المرافق والكعبين لم يدل عليه ظاهر الآية بل القرينة وهو بيانه صلى الله عليه وسلم وهو غسلها اياها
في وضوئه وقيل ظاهرها الدخول لقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم ومن انصاري الى الله وما لم يدخل فمجاز
وقيل مشتركة بينهما وقيل ان كان من جنس ما قبلها يدخل فيه لان حكم جزء الشيء حكم ذلك الشيء والا فلا قال المالكي انها يجعل
بمعنى مع اذا ضممت شيئا الى شيء كقولكم ان الذود الى الذود ابل ومنه يرى الحب جمعي ليلة بعد ليلة ويوما الى يوم وشهرا
الى شهر والحق ان وضعها للانتهاء فما جاء بمعنى مع يكون نقلا للصلة للتضمين يعني اذا على فعلان قريبي المعنى بحرفين
يجوز ان ينقل حرف كل الى الاخر توسعا وتنبيها على ان هذا الفعل بمعنى الاخر فانه يقال رفثت بها وافضيت اليها لغة
فقال الله احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم لانه بمعنى الافضاء فكذا في لما اراد بالاكل الضم وبالانصار من يضاف
في نصر عيسى صلى الله عليه وسلم الى الله تعالى في الآيتين عداهما بالى وقيل الى في قوله تعالى الى المرافق غاية في الاسقاط
واليد من الانامل الى الابط وقد يجيء للتبيين لمن فاعله مصحوبها في تعجب وتفضيل الحب وبغض كقوله تعالى
رب السجن احب الي مما يدعونني اليه ويجيء بمعنى اللام كقوله تعالى والامر اليك اي اللام هي الاصل في هذا المعنى كقوله تعالى
لله الامر من قبل ومن بعد وقد يجيء اللام بمعنى الى بعد فعل الهدى كقوله تعالى الحمد لله الذي هدانا لهذا قل الله يهدي
للحق وقد يجيء بمعنى في كقوله فلا تتركني بالوعيد كانني الى الناس مطلي به القار اجرب ومنه قوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيمة

ويجيء بمعنى من كقوله تقول وقد عاليت بالكور فوقها أيسقى فلا يروى الى ابن احمرا اى منى وزعم الفراء انها
زائدة فى قوله تعالى واجعل افئدة من الناس تهوى اليهم على قراءة من فتح الواو ونظرها بقوله تعالى ردف لكم
وحتى فى معنى الى لكنها ظاهرة فى دخول ما بعدها فى حكم ما قبلها عند النحويين فمعناها جارة كمعناها عاطفة
ووضعها ليدل على ان حكم قبلها شمل مدخولها مع كونه ارفع وادنى بالاضافة الى الحكم المنسوب اليهما فيدل على ان الحكم
بلغ الرفيع والدنى لم يرفعهم ان لم يشملها فيلزم ان يكون مدخولها جزءا مما قبلها اذ لا وهم للدخول وعدمه فى غيره فيمتنع
ضربت الرجال حتى النساء وذلك فيما يمتنع تعلق الفعل بجميع الاجزاء دفعة لانه ينافى ارفعية وادنية جزء
وهذا معنى قولهم الغرض منها الدلالة على تقضى ما تعلق به الفعل المعتنى به باعتبار ذلك الفعل شيئا فشيئا عن آخره
مع مخالفة اجزائه فلو لم يكن جزءا خلا فيه ينبغى ما هو المقصود من وضعها ويلزم منه ان يكون ما بعدها جزءا مما قبلها
نحو اكلت السمكة حتى راسها وقتل الجيش حتى الامير ونمت البارحة حتى الصباح لان التقضى شيئا فشيئا لا دفعة انما
يكون اذا كان تعلق الفعل ببعضه اولى منه ببعض فلو لم يكن ما بعدها جزءا او كجزء مما قبلها يكون بعيدا عنه والمنبا عن
ان لا يلزم من تعلق الفعل باحدهما تعلقه بالآخر وعدم تعلقه بالآخر حتى يحتاج الى ما يدل على التعلق به فيمتنع ارتفع
الدخان حتى القمر وكتبت حتى زيد لما شابهت حتى الجارة واو العاطفة فى اشتراك ما بعدها لما قبلها استعملت حرف
عطف فى اقوى موضعيها وهو اذا كان جزءا منه لا ملاقيا له فجوزنا اكلت السمكة حتى راسها بالنصب ومنعوا نمت البارحة
حتى الصباح بالنصب وامتناع استعمالها للعطف اذا لم يكن ما بعدها جزءا مما قبلها يدل على ان كونها عاطفة فرع كونها جارة
لانه لم يستعمل عاطفة فيما لم يكن ما بعدها جزءا مما قبلها الذى هو موضع الجارة ايضا وقد تستعمل حتى الى نحو صمت الايام حتى
يوم الفطر ويجب جر يوم الفطر لزوال معنى العطف عنها واذا لم يكن ما بعدها جزءا مما قبلها لا تتقوى بمعمول الحكم له فيمتنع العطف
ايضا وفيما جازت للعطف جازت للاستيناف وقال المالكى لا يلزم ان يكون المجرور بها جزءا او ملاقيا لما قبلها
لقوله عينت ليلة للوصال ولم تف به عشية ليلة فما زلت حتى نصفها راجيا فعدت يؤسا
قلت اراد بنصف الليلة آخرها والتقدير ما زلت راجيا الليلة حتى آخرها مع ان الظاهر انها وعدته النصف
الاول من الليلة لانه وقت المواصلة اذ بعده وقت المفارقة فيكون تقديره وعدت اول ليلة فما زلت حتى نصفها
قال سيبويه يمتنع دخول حتى المضمر فلا تقال حتاه وحتاك لانه لم يقع اذ لو وقع لنقل لتوفرهم على النقل ولو نقل لسمع لكنه
لم يسمع وحكمته ان كل الف هو آخر حرف او اسم مبنى قلبت ياء اذا اتصلت بمضمر نحو عليه ولديه فلو لم يغير الف
حتى اذا دخلت المضمر يلزم مخالفتها لاخواتها وان غيرت يلزم ارتكاب تغيير يقتضى الاصل عدمه واستعمال من غير حاجة
لاستغناء عنها بالى كما امتنع دخول الكاف المضمر استغناء عنه بدخول مثل فيه **فان قيل** انما يستغنى عن حتى
بالى اذا كانتا بمعنى اما على الاصح وسوء دخل ما بعد حتى دون الى فلا احسب يصح استغناؤها بها على كل تقدير
فيستغنى بها عنها مع المضمر واجاز المبرد ان يدخل حتى المضمر فقال تقال اذا دخل المرفوع حتى هو واذا دخل
المنصوب حتى اياه واذا دخل المجرور حتاه وحتاك **تنبيه** قد يحذف متلوها كقوله تعالى ليسجننه حتى
حين اى احيانا الى حين قال المالكى الجر وحتى اما مصدر مؤول من ان المضمر والفعل الماضى كقوله تعالى حتى عفوا
وقالوا قد مس او من ان والمضارع كقوله تعالى واشربوا حتى يتبين لكم واذا لم يقدر ان بعدها كانت حرف ابتداء

وقد مر فى نواصب الفعل واما اسم صريح نحو ضربت الرجال حتى زيد واذا كان ما بعدها جزءا او كجزء لمتلوها يجوز عطفه
عليه واستينافه فيحذف خبره عند الاكثر للعلم بخصوصيته مما سبق فيجوز فى اكلت السمكة حتى راسها الرفع والنصب
والجر على الوجوه وكان الراس ماكولا وكذا بالاوجه قوله عممتهم بالنداء حتى غواتهم فكنت مالكا ذى غى وذى رشد وكذا روى
قوله القى الصحيفة كى يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها وقوله القاها تاكيد للجر به ان جر ونصب الفعل مستغنى عنه
والاحسن ان يكون مفسرة على تقدير النصب فهو كقوله زيدا ضربته **قلت** جعله ما هو كجزء لمتلوها معطوفا او
مبتدأ مخالف لما ذكرنا من القياس ولم يجد فيه سماعا ونعله جزء من متلوها لانه مما يثقل به المراد التى ما يثقل حتى النعل
وقد يحذف ما قبلها كقول الفرزدق فيا عجبا حتى كليب تسبنى كان اباها نهشل او مجاشع تقديره يسبنى الناس
حتى كليب تسبنى ودخول الواو فيها فى قوله سريت بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بارسان
ليست عاطفة والمعنى انه سرى باصحابه حتى تكل مطاياهم فلا يحتاج الى ارسان تقيد بها ويعلم مما ذكر انه لا يصح
الاستيناف الا فيما صح العطف وهذيل يبدل حاء حتى عينا وعليه قراءة ابن مسعود ليسجننه عتى حين سال عمر رضى الله عنه
رجلا اقراه ذلك وقال من اقراك قال ابن مسعود فكتب اليه عمر رضى الله عنه ان الله انزل هذا القرآن عربيا بلغة
قريش فاقراهم واقرا الناس بلغة قريش لا بلغة هذيل **قال** وفى للظرفية **اقول** فى الظرف ولذا قدر
الظرف المجرد عن فى بفى والظرف اما حقيقية كقوله تعالى اذكروا الله فى ايام معدودات وهى ان يكون ما بعدها
حاويا لما قبلها او مجازية كقوله تعالى ولكم فى القصاص حيوة وكقولك فى يدى دار واسكر فى امره اى اختص الاشياء
بما قبلها واحاطت به ومنه قوله تعالى افى الله شك وهذا على طريق البلاغة اذ اصله افى صفاته تعالى الدالة عليه
شك ثم حذف للمجاز اذ لا شك فى ذاته لاحد وظن الاكثر انها بمعنى على فى قوله تعالى ولاصلبنكم فى جذوع النخل
ويحمل لما فيها استعلاء وقال الزمخشرى انها على اصلها لان الجذع ظرف للمصلوب لاستقراره فيها فقال الحاجبى
كل ما فيه احتواء او منزل منزلته فهو موضع فى وكل ما فيه معنى الاستعلاء دون الاستقرار فهو موضع على وكل ما فيه
معناهما فهو موضع الحرفين نظرا الى المعنيين ولذا يصح جلست على الارض وفى الارض ومنه قوله تعالى حتى اذا كنتم
فى الفلك وجرين بهم وقوله تعالى فاذا استويت انت ومن معك على الفلك وقد يجيء للمصاحبة كقوله تعالى ادخلوا
فى امم قد خلت من قبلكم فى النار اى ادخلوا فى النار مع امم تقدم زمانهم زمانكم وكقوله تعالى ونتجاوز عن سيئاتهم
فى اصحاب الجنة ومنه قوله كحلاء فى برج صفراء فى نعج كانها فضة قد مسها ذهب البرج كون بياض العين محدقا
بالسواد كله العيب والنعج الابيضاض الخالص وقد يكون للتعليل كقوله تعالى ولولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما اخذتم
عذاب عظيم فذلكن الذى لمتننى فيه وكقوله صلى الله عليه وسلم عذبت امراة فى هرة حبستها وكقوله فليت رجالا
فيك تنذروا دمى وهموا بقتلى يا بثين لقونى وتكون للمقايسة وهى الداخلة على ما يقصد تعظيمه وتحقير متلوه
كقوله تعالى فما متاع الحيوة الدنيا فى الآخرة الا قليل وكقوله صلى الله عليه وسلم ما انتم فى سواكم من الامم الا كالشعرة
البيضاء فى جلد الثور الاسود وتجيء بمعنى الباء كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه
اى يكثركم به **قال** والباء للالصاق الى آخره **اقول** الاصل فى الباء الفتح لان كل حرف مفرد يلحق اول
الكلمة فتح للتخفيف كالواو العاطفة والكاف الجارة وقد جاء مفتوحا الا انه لما كسر اللام الجارة لما مر وهو الفرق

بينه، ومن لام الابتداء في نحو إن الغلام لهذا أو لموسى ولم يعتبر مع المضمر لأن صيغة المرفوع تغاير صيغة
المجرور فيقال الغلام لأنت أو لك فلا حاجة إلى التغيير وقد جاء الباء مفتوحا مع المضمر في نحو به ويكن إبقاء على
الأصل كاللام حمل عليها الباء لشبهها بها في العمل ولزوم الحرفية بخلاف الواو والكاف ويكون الباء للإلصاق أي الإضافة
نحو به داء أي الداء خامره والصق به وقولهم مررت بزيد على الاتساع إذ معناه مررت مرورا ملتصقا بموضع
يقرب منه زيد فأصل الباء الاختصاص ثم قد يدخلها معنى الاستعانة وهو العمل في الشيء بالقدرة والآلة
فيدخل على الواسطة بين الفاعل والمفعول نحو نجرته بالقدوم وقد يدخلها معنى المصاحبة نحو خرج بعشيرته
واشترى الفرس بسرجه وهو مع دخولها في محل الحال إذ تقديره خرج مصاحبا عشيرته ومنه قوله تعالى تنبت
بالدهن في قول المحققين وتقديره تنبت ما ينبت مدهونا أي والدهن فيه وقد يعرف باء الاستعانة بما يصلح
مدخولها أن يجعل فاعلا لمتعلقها مجازا كقوله تعالى وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم فإنه يصح أن
يقال الماء أخرج من الثمرات رزقا لكم على المجاز وسماها المالكي باء السببية لأن إطلاق الاستعانة فيما ينسب إليه تعالى
لا يجوز وباء المصاحبة بما يصلح في موضعها مع ولمساواتها مع ربما عبر سيبويه عن المفعول معه بالمفعول به ويكون
للمقابلة وهي الداخلة على الأعواض نحو اشتريته بألف وكافأت إحسانه بضعفه ويكون للتعدية نحو ذهبت بزيد كقوله
تعالى ذهب الله بنورهم وقد مر معنى التعدية ويسمى باء الإلصاق وغيرها باء التعدية إذ بواسطتها يتعدى الفعل إلى مدخولها
وشذ مجيئها للظرفية وهي التي يصلح في موضعها في نحو ظننت بزيد وجلست بالمسجد قال تعالى لقد نصركم الله ببدر وآل وضع م
لوط نجيناهم بسحر وللتعليل كقوله تعالى إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل وهي التي بمعنى اللام المانع من وضعها موضعها
مانع ألا ترى أن العرب يقول غضبت لزيد إذا غضبت من أجله وهو حي وغضبت بزيد إذا غضبت من أجله وهو ميت
وقد يكون للبدل كقوله فليت لي بهم قوما إذا ركبوا البيت وبمعنى عن كقوله تعالى يوم تشقق السماء بالغمام ويسعى نورهم
بين أيديهم وبأيمانهم وبمعنى على كقوله تعالى ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك وجعل الأخفش منه
مررت به قال تعالى وإذا مروا بهم يتغامزون أي عليهم وكقوله أرب يبول الثعلبان برأسه لقد هان من بالت عليه الثعالب
وبمعنى من التبعيضية كقوله شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج ذكره الفارسي [illegible] أي ذهب وله نئيج أي مر
سريعا موصوف ولجج أي ضيق وقال المالكي الأجود أن يضمن شربن معنى روين فيعامل معاملته كما ضمن يحمى معنى توقد
فعدي بعلى في قوله تعالى يوم يحمى عليها في نار جهنم لأن المستعمل أحميته في النار وأوقدت عليه ويزاد في خبر المبتدأ
في الاستفهام وفي النفي قياسا نحو هل زيد بقائم وما زيد بقائم ويزاد في غيرهما ذكرها سماعا وهو إما في الفاعل كقوله
ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد وكقوله ألا هل أتاها والحوادث جمة بأن امرأ القيس بن تملك بيقرا
بيقر أي هلك أو أقام بالحضر وترك قومه بالبادية وإما في المفعول كقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وهزي إليك بجذع
النخلة ومنه قوله تعالى ومن يرد فيه بإلحاد وتنبت بالدهن عند بعض فيكون الإلحاد والدهن مفعولين وكقوله
تلك الحرائر لا ربات أحمرة سود المحاجر لا يقرأن بالسور يصف [illegible] الأعين بما يبدو من النقاب وكثر زيادتها
في فاعل كفى ومفعوله قال تعالى وكفى بالله شهيدا وكقوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد إيانا أي كفانا
حبه صلى الله عليه وسلم إيانا قال المالكي كثر زيادتها في مفعول عرف وشبهه وقد يزاد في المبتدأ نحو بحسبك زيد

وعد الزمخشري من زيادتها قوله تعالى فستبصر ويبصرون بأيكم المفتون وهذا إذا جعل المفتون اسم مفعول يصح
المعنى وهذا ضعيف لأن الخطاب له صلى الله عليه وسلم ولمعارضيه ولا يستقيم أن يقال لواحد وجماعة معارضين
له بأيكم صاحب الفتنة أو بأيكم غني بل لا بد له في مثله من تعدد كل من المقابلين ليصح ذلك الخطاب فالأولى جعلها
غير زائدة والمفتون مصدرا كالميسور فيكون فستبصر ويبصرون بأيكم الفتنة أي الجنون جوابا لقولهم إنه لمجنون
ولا يلزم التعدد حينئذ في كل معارض لأن الفتنة معنى يصح قيامه بعدد وكذا الاستفهام عن محله كقولك بأي الرجلين
الفتنة إذ لا يكون صاحب الفتنة محلا لنفسه فلا يستقيم أن يستفهم به عنه وقد يزاد ما بعد الباء وعن كافة كقوله
تعالى فبما رحمة وكافة فيحدث في الباء معنى رب كقوله فلئن صرت لا تحير جوابا لبما قد ترى وأنت خطيب أي
لربما قد ترى **قال** واللام إلى آخره **أقول** اللام للاختصاص أي دالة على أن بين متلوها وتاليها نسبة
باعتبار ما دل عليه متلوها من ملك وغيره ليست بينه وبين غيره فيكون للملك في نحو الغلام لك ولشبهه في نحو أدوم
لكما تدوم لي ومنه المفهمة ما تقابل على كقوله تعالى من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها وللجانب الملك نحو المسجد
للإمام وهكذا كل ما يضاف إلى غير مالكه ولمجرد الاختصاص نحو الحلاوة للعسل وللتمليك نحو ذهبت لزيد أنفا
ولشبهه كقوله تعالى والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا وبنين وللاستحقاق نحو الجلباب للنساء والجل للفرس
وللنسب نحو لزيد ابن وللتعليل كقولك جئت للسمن قال المالكي ومنه الداخلة اسم من غاب حقيقة أو حكما عن قائل
قول تعلق به كقوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا إليه أي قال الكافرون من
أجل المؤمنين لو كان الإسلام خيرا ما سبقونا إليه ومثله وقالوا لإخوانهم إذا ضربوا في الأرض أو كانوا غزى
لو كانوا عندنا ما ماتوا وما قتلوا وقالت أخراهم لأولاهم ربنا هؤلاء أضلونا وكقوله حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيه
فالناس أعداء له وخصوم كضرائر الحسناء قلن لوجهها حسدا وبغضا إنه لدميم وقال الحاجبي اللام في هذه الأمثلة
بمعنى عن إذ في لا يعالا ولهم لم يخاطبوا المؤمنين بذلك إذ لو خاطبهم بذلك لقال تعالى لو كان خيرا ما سبقتمونا
إليه وليس هذا موضع الالتفات كما زعم بعض وإنما المعنى وقال الذين كفروا عن الذين آمنوا أي باعدين متجاوزين
عن الذين آمنوا وقلت الظاهر أن عنه المقول له عن القائل لا بد منه وأما التعليل فغير لازم ولا مفهوم منه والدليل
عليه أنه لو خاطبه نحو قلت لك وأقول لك لنت تخيل يسمى لام التبليغ مع أن المعنى لا يتغير ولام التبليغ هي الجارة
اسم سامع قول أو ما في معناه نحو قلت له وبينت له وفسرت له وأذنت له وشكوت له ونصحت له وجاء
الأخيران متعديين بأنفسهما وقد يزاد في مفعول الفعل المتعدي إلى واحد نحو ردف لكم وكقوله ومن يك ذا عود
صليب وجابه ليكسر عود الدهر فالدهر كاسر وهو مقصور على السماع وأما المزيدة لتقوية عامل ضعف بالتأخير
أو بالفرعية كقوله تعالى إن كنتم للرؤيا تعبرون وإن ربك فعال لما يريد فقياسي ويجيء بمعنى الواو في القسم إذا اشتمل على
التعجب كقوله لله يبقى على الأيام ذو حيد بمشمخر به الظيان والآس ولا يستعمل للقسم الخالي عن التعجب فلا يقال لله
لقد قام زيد ولكن تالله لا يؤخر الأجل الحيد عقدة في قرن الوعل وجمعها حيد مثل بدرة وبدر وروي بفتح الحاء أي ميل
فإن الوعل يحيد عن الصائد والمشمخر الجبل العالي الظيان ياسمين البر ويقال هو العسل والآس شجر معروف ويقال هو بقية
العسل في الخلية تقديره لا يبقى فحذف لا أقسم على أن الموت يدرك كل حي حتى هذا الوعل في رأس الجبل مع أنه يجد

ولا يصح بأي الرجلين صاحب العلم

بدل الحاجبي

ما يشتهيه متعجبا منه وقال المالكي يكون اللام للتعجب ولم يذكر القسم وانشد في مثاله شباب وشيب وافتقار وثروة
فلله هذا الدهر كيف ترددا ويجي للتبيين اذا تعلقت بما اسم فعل او مصدر يشبهه مسندة لصاحبها او بحب في تعجب او
تفضيل مسند لمفعول انها نحو هيهات لزيد وهيت لك وما احب زيدا لعمرو والذين آمنوا اشد حبا لله ويجي للضرورة
كقوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وكقوله كل حي لفناء ونفق ويسمى لام العاقبة ويجي للالحاق
نحو لا ابا لزيد ويجي بمعنى في كقوله تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيامة وكقوله وكل اب وابن وان عمرا معا
مقيمين مفقود لوقت وفاقد وبمعنى عند كقولك كتبت لخمس خلون وبمعنى الى كقوله تعالى كل يجري لاجل مسمى وبمعنى
بعد كقوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس اي بعد زوالها وكقوله راثيا اخاه فلما تفرقنا كاني ومالكا لطول اجتماع
لم نبت ليلة معا وبمعنى على كقوله تعالى يخرون للاذقان سجدا وفلما اسلما وتله للجبين وبمعنى من كقول جرير
لنا الفضل في الدنيا وانفك راغم ونحن لكم يوم القيامة افضل اي افضل منكم وبكسر اللام اذا دخلت المضمر خزاعة
وبفتحها اذا دخلت الفعل عكل وبلعنبر **تنبيه** قال المالكي كي اما مصدرية وقد مرت في الفعل واما جارة
وهي تساوي لام التعليل عملا ومعنى ولا يدخل الا على أن او ما المصدريتين نحو جئتك كي ان تكرمني وكقوله اذا انت
لم تنفع فضر فانما يراد الفتى كيما يضر وينفع او ما الاستفهامية كقولك سائلا عن العلة كيم فعلت وفي الوقف
كيمه ولم يذكر الزمخشري دخولها المصدريتين وقال اذا دخلت ما الاستفهامية نحو كيمه وهي جارة عند البصريين وناصبة
لفعل محذوف عند الكوفيين تقديره كي يفعل ماذا وصوب هذا القول الحاجبي اذ شرط الداخل لا يعمل ○
قال ورب الى آخره **اقول** ومنها رب وفيها لغات اربع منها بتشديد الباء رُبَّ رَبَّ رُبَّتَ رَبَّتَ
وست منها بتخفيفها رُبْ رُبَ رَبْ رَبَ رُبْتَ رُبَتَ اما الاسكان فقياس كأن فانها اذا خففت يقال كأن
واما الحركة فلانه يشبه الماضي لحوق تاء الساكنة بها وهي حرف عند البصريين وهو الصحيح لخلوها عن علامات
الاسماء وقال المالكي لدلالتها على معنى في مسمى غير مفهوم جنسه بلفظها وكم وان كان كذلك ايضا الا ان فيها علامات
الاسماء من الاضافة اليها والاسناد ودخول حرف الجر فيها واسم عند الكوفيين والاخفش لظنهم انها مبتداء
في قوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار وعار خبرها اجيب عار خبر مبتدا محذوف وهو هو
والجملة صفة قتل اذ المعنى عليه ولئلا تخلو مدخولها عن الصفة وهي للتقليل يعني يدل على قلة وقوعها بالنسبة الى ما
عداه قال ابو بكر السراج النحويون اجمعوا على ذلك **قلت** ولان قولك رب رجل كريم جواب عنها او تقديرا
لسائل يقول هل رايت رجلا كريما فتجيبه بان يراه احد لقلة وجوده في زعمه فيلزم قلته لئلا يكون السائل مخطيا
في زعمه ويجب ان يكون مصدرا قالوا لانها لما كان معناها التقليل المضاد للتكثير وعملها في النكرة اشبه كم
فحملت عليه في التصدر وقيل لانها للتقليل وهو يشبه النفي حملت على ما وقال الحاجبي لما فيها معنى الانشاء في التقليل
كما لكم في التكثير بالتوجيه المذكور في كم حملت عليه **قلت** ولم يبعد ان يقال ان نحو رب رجل كريم متعجب
مبتهج بذلك ولذا صح ما سنه تعجبه تلذذا وتاكيدا مع ان قلته محقق عنده والا لاجاب بنعم اولا ولا شك
ان التعجب انشاء فلا دلالة عليه صدر الكلام وفعلها المتعلقة هي به يكون بعد صفة مدخولها مع عاملها مذكورا ان قبل
بجوازه نحو رب رجل كريم عرفت او مقدرا نحو رب رجل لقيته ورب رجل لقيت ورب رجل كريم رايته .

والمتقدم في الامثلة عرفت ويختص بنكرة موصوفة اما النكرة فلان وضعها لان يدل على ان ما بعدها نوع قليل الوجود
من جنسه ولذا لا يقال رب عالم لحقيقة وما يشل العليل نكرة اذ قلما المعارف واختصاصها معلومة اصلية بالوضع فلا
احتياج الى شي يدل عليها فلا مدخل الا في جنس منكر ولانه لو عرف وقع التعريف ضايعا زايدا كما في كل رجل واما كونها
موصوفة فليعلم جهة قلتها ولانه ادل على القلة وقال المالكي الصحيح ان معناها التكثير وهو مذهب سيبويه اذ قال معنى
كم معنى رب ولذا تقع كم موقعها الآناد(؟) كقوله رب رفد هرقته ذلك اليوم واسرى من معشر اقيال الرفد القدح
والقدح ايضا واسرى جمع اسير والقيل ملك من حمير المعنى قتل السادة فرب قدح تشربون منها ويسقون الناس
بها هرقته واسرى معطوف على رفد ومن المذكور متعلق بمقدر كانه قال رب اسرى كاينين من معشر لا باسرى لانه
يلزم منه خلو اسرى عن الصفة وكقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال وكقول حسان رب علم اضاعه
عدم المال وجهل غطى عليه النعيم وكقوله صلى الله عليه وسلم يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة والتقليل
بها نادر ومنه قوله الا رب مولود وليس له اب وذي ولد لم يلده ابوان يريد آدم وعيسى عليهما السلم وكقول اخي الخنساء
وذي اخوة قطعت اقران بينهم كما تركوني واحدا لا اخا ليا اراد بذي اخوة دريد بن حرملة قاتل اخيه معاوية **قلت**
الرفد المهراق بقتل مالكه والامر المكروه اذا انزاح بغتة بلا تعب ونحوهما قليلة بالنسبة الى مطلقها وموضع رب ان مدخولها
قليل بالنسبة الى ما عداه فلا يقع كم موضعها في الامثلة وايضا ما سلم انها للتقليل في بعض المواضع يلزمه ان يكون له فيما
عداه ليلا يلزم الاشتراك ووضع الشي للضدين من غير ضرورة وان تقدر ما يصح تقليلها به فيما يصلح للكثرة واما نعم
منها الكثرة ويعبر عنها بكثير لان وضع مدخولها وان كان على القلة عرض له من اللواحق بالنسبة الى بعض الاشخاص ما تركه
انه كالكثير بالنسبة الى ما وضعه عليه الا ترى ان استغال(؟) الامير بالالف دينار مقل ولسائل الكل مائة دينار مكثر فما
اللائق به ان يقل وجوده اذا وجد شخص منه عد لو اكثر مما يليق به نفتخر به ويعبر عنه بلفظ التكثير فان قيل ما ذكرت
دال على انه اجتمع في ما بعدها القلة باعتبار والكثرة باعتبار والقول بانها للتقليل تحكم **قلت** ان سلم فدخولها تقليل
من حيث هو هو وكثرته عارضة بلحوق شي خارج عنه حقه ان لا يلحقه وقلته كالذاتي له وكثرته عارضة له بسبب
اتفاقي غير ظاهر فتسميته ما يدخل فيه بحرف التقليل اولى لان حرف الجر يسمى بمعنى في مدخولها فان الباء في مررت بزيد
يسمى للالصاقية وفي جلست بالمسجد الظرفية **فايدة** قال المالكي قال الزمخشري في المفصل رب للتقليل ولكنه
عدل الى الحق في تفسيره لانه قال معنى قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك ربما نرى ومعناه كثرة الرؤية ولكنه قال في قوله
تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ان هذا التقليل كقول العرب لعلك ستندم على فعلك وربما تندم على فعلك
حين لا يشكون في تندمه ولا يقصدون تقليله لكن مرادهم من الكلامين لو كان الندم مشكوكا فيه او قليلا لحق عليك
ان لا يفعل هذا الفعل لان العاقل يتحرز من الغم المظنون والقليل كما يتحرز من الغم المتيقن والكثير وكذا المعنى في الآية
لو كانوا يودون الاسلام مرة في القيمة لحق عليهم المسارعة اليه فكيف وهم يودونه كل ساعة وهذا مناقض لكلامه
الحق من غير ضرورة انتهى كلامه **قلت** لا تناقض بين كلاميه فانه لا شك ان قد للتقليل لكنه لما وقع
تقلب وجهه صلى الله عليه وسلم في طلب تحويل القبلة مرات كثيرة مع انه يكفي اقل منها لاجابته وانقته صلى الله عليه وسلم
لانه مستجاب الدعوة ومسارع في مشيته فهو به كما قالت عائشة رضي الله عنها حين نزلت ترجي من تشاء منهن

وتؤي اليك من تشاء ربما ارى رتكب الاتساع في هواك صار وقد كثر ربّ ان وقع مدخولها على عدد ينبغي
ان يقع اقل منه فقال وقع في مدخول قد كثرة مثل كثرة هي شان مدخول ربّ قال المالكي اكثر المتاخرين تقلدوا
المبرد والفارسي في وجوب وصف مدخول ربّ وحذف متعلقها وهو خلاف مذهب سيبويه ولهم شبهتان
فالاولى انها للتقليل ومدخل النكرة ومع يكثر بالشياع فلو وصف لقل وهي ضعيفه لانا اذا ابطلنا انها للتقليل بطلت
الشبهه المبنية عليه ولئن سلم فالتقليل يستفاد منها كما يستفاد الكثرة من اللام الجنسيه **قلت** سلمنا انها للتقليل
وانما يستفاد التقليل منها اذا كانت لمطلق التقليل اما اذا كانت لتقليل نوع مخصوص من جنسه فلا بتم تقليلها بدون
الوصف قال الثانيه انها جواب محقق او مقدر للنفي او الاستفهام عن نكرة موصوفة فلزم توصيفها ليوافق وهي ايضا
ضعيفه لانه ولئن سلم انها جواب فقد يكون جوابا لغير موصوف وربما جاء غير موصوف قوله ربّ مستغن ولا مال له
وعظيم الفقر وهو ذو نشب وكقول هند يا ربّ قائلة غدا يا لهف ام معاوية **قلت** اذا كان الجواب موصوف للطيفه
المذكورة لا يجاب بها غير موصوف وموصوفا مستغن وقائله محزونان **قال** وفعلها **اقول** ربّ
مع انها للتقليل كاللام المقويه للتعدية الى المفعول به نحو لزيد ضربت والفعل المتعلق به رب اي المعلق بها ماض
لانها لتقليل ما ثبت وتحقيقه او تقول هي للتقليل المحقق وهو بالماضي اجدر نص عليه المبرد وكذا فعل موصوفة لمدخولها
اذا وصف بجملة فعليه كقولك ربّ آجال يقدم مني اليك جواب ما احسنت الي وقال المالكي قد يكون مستقبلا
كقوله فان اهلك فربّ فتى سيبكي على مهذب رخص البنان وقد يكون حالا كقوله الا ربّ بادعي الريح ليس
برابح فقال الحاجبي هذا وامثاله نحو ربّ رجل يسافر او سيسافر متعلقات لمدخول ربّ لا صفات له **قلت** يلزم
ان يكون فعلها غير ماض وان يكون هذه الامثلة من باب من زيد عجب اذا عجب زيد من نفسه وقد مرّ امتناع ان يعمل
فعل ضمير متصل في مضمره نحو زيدا ضرب ويحذف فعلها عند الاكثر وجوبا وعند الزمخشري والمالكي غالبا لانه معلوم
وهو يحصت او عرفت كما حذف نحو زيد في الدار وقيل انما حذف لان ربّ لا تقع الا جوابا فمتعلقها معلوم مما
تقدمها كما حذف متعلق بسم الله لقرينة الحال وعلى هذا يكون من جنس ما ذكر في السوال من رايت واكرمت وغيرهما
ومثال ما ظهر فعلها يا ربّ رجل كريم بحعمت والحق ان يقال وفعلها ماض محذوف على الاصح لان من خصها بنكرة موصوفة
حذف فعلها **قال** وقد يدخل الى آخره **اقول** قد يدخل ربّ على مضمر مبهم اي لا يقصد به معين يرجع
اليه بل مجهول ذهني كالضمير في نعم رجلا زيد ويميز بنكرة منصوبة لسل ابهامها نحو ربه رجلا قال الاندلسي هو اكثر
ابهاما من النكرة **قلت** لانه لم يدل على الحقيقه ولا على الكمية بخلاف رجل وعشرين ولذا وجب تمييزها فيكون
مفردا مذكرا وان انث او ثني او جمع مميزه لانه للذهني وعند الكوفيين هو راجع الى المذكور في السوال فان السايل
اذا قال هل بحعمت رجلا كريما فقلت ربه رجلا قصدت عوده اي قوله رجلا كريما فانوث وثني وجمع على حسب
المرجوع هو اليه وقيل للكوفيين يلزمكم ان تخبروا ربه وربها من غير ذكر تمييز لانه عندكم اذ لا فرق لانه عندهم لا يرجع
الى مذكور فاجيبوا بانه وان لم يقصد عوده الى المذكور في السوال لكن المذكور فيه مرشد الى مضمره يعني رجلا كريما المذكور
في السوال مرشد بان المراد بقولك رجلا في ربه رجلا اياه فيستغني عن الوصف ونظيره اذا قيل جاني زيد فقلت نعم
رجلا حاذقا المخصوص منه وهو زيد لا رشاد زيد المذكور الى المخصوص الذي هو تفسير لمستتر نعم في المعنى ولذا لم يقصد به

[illegible]

عوده الى زيد المذكور **تنبيه** انما عملت ربّ في المعرفة في قولهم ربّ رجل واخيه راينه بواسطة عطفها ولا في النكرة
فانه جور في التابع ما لم يجوز في المتبوع نحو كل شاة وسخلتها بدرهم والنحاة حكموا بانه نكرة لان مراد العرب منه ربّ رجل
واخي رجل لقيتها فاضمر تخفيفا غير قاصد بالمرجوع اليه واحدا بعينه يعني نحو واليه دون غيره فبقي نكرة معنى
قلت فيه نظر لانه يلزم ان يكون المرئي رجلا واخا رجل آخر والمعلوم ان المرئي رجلا واخا ذلك الرجل وقد يلي
ربما اذا قصدوا الى بيان تقليل النسبة المفهومة من الجملة الفعلية او الاسمية وسمي ما هذه كافه وربّ مكفوفة نحو ربما
قام زيد وربما زيد قايم اذ لا ما بتقليل نسبة القيام الى زيد اذ التقليل كما يقع في المفرد يقع في الجملة قال الشاعر
ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار وعناجيج جياد الخيل واحدها عنجوج والمهر ولد الفرس والمؤبل الرجل اذا اقتنى
الابل للنتاج لا للاعمال والجامل ما لكه الجمال المعنى انهم ذوو ابل كثيرة وخيل متوالدة وليسوا فقراء وقال الجزولي مذهب
سيبويه ان يدخل ربما الجملة الفعلية لانها لتحقيق ما مضى فاذا دخلت الاسمية تكون واقعة موقع الفعليه كما في
هلا كقوله ونبيت ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها ولان ربّ للمضي اذا دخلت ربما المضارع نعليه
الى الماضي كما مر **تنبيه** ما اذا زيدت في آخر كلمة تتاكد بها معناها الا اذا نقلها الى معنى آخر نحو اذ ما فان ما
نقلت اذ من المضي الى المجازاة فلا تؤكدها وقد يستعمل للتحقيق لا للتقليل قال الحاجبي كقوله تعالى ربما يود الذين
كفروا وقول الزمخشري في الاية قد مرّ وقيل انما صار مدخولها في الايه مقطوعا به لانه منه تعالى وهي تشبه قد
فانها في الماضي للتقريب الذي هو تقليل الزمان فاذا دخلت المضارع فانها تدل على تقليل الفعل وقد يدل على تحققه
كقوله تعالى قد يعلم الله المعوقين منكم وقلما يجري مجراها ربّ ولا قيل ربّ في قوله ربّ رفد السب للتحقيق وتعلق
ربما المكفوفة ايضا بمقدر نحو تحققت ونحوه وانما لم يعمل لان المقصود بها تقليل النسبة فليست مقتضية للمفرد ولا داخلة
فيه بخلاف الباء في نحو قوله تعالى فبما رحمة وعملت ليتما في قوله ليتما هذا الحمام لنا في رواية لانها شبيهة بالفعل
فتكون اقوى عملا وقد لا يكفها ما اذا لم يرد بربما تقليل النسبة كقوله ماوي يا ربتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم فتكون
كقوله تعالى فبما رحمة **قال** بعدوها **اقول** قد يحذف نكرة موصوفة بواو تقال لها واو ربّ وهي واو ابتداء
بها الكلام بمعنى ربّ كقوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وكقوله وليل كموج البحر ارخى سدوله علي
بانواع الهموم ليبتلي فقال المبرد الجر بها وانها بمعنى ربّ اذ لو كانت عاطفة تكون الجر بربّ مقدرة واعمال الحرف
المقدر على خلاف الاصل ولانه حينيذ تكون عاطفة وهي لا تقع صدر الكلام اجيب بان الحرف يعمل كثيرا مع انه احملت
لا دخل الجنة وكما سيجي فتقدر جملة اخرى يكون ما بعد الواو معطوفا عليها وقال المالكي الواو عاطفة وتقدر في الاراجيز
المفتوح بها عطف الراجز ايا على بعض ما في نفسه ثم قال وقد تقدر ربّ بعد الفاء كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضعا
فالهيتها عن ذي تمايم محول وبعد بل كقوله بل بلد ملء الفجاج قتمه لا يشتري كتانه وجهرمه الجهرم قرية بفارس
واراد جهرميه فحذف ياء النسبة وقد يجر بها مقدرة ولا شي منها ثمه كقوله رسم دار وقفت في طلله كدت
اقضي الحيوة من جلله **تذنيب** قال المالكي قد يجر بمقدر غير ربّ اذا وقع المجرور في جواب ما تضمن مثله كقولك
زيد في جواب بمن مررت وكقوله صلى الله عليه وسلم اقربهما بابا في جواب فالى ايهما اهدي ويتبع ذلك بعد عاطف متصل كقوله
تعالى وفي خلقكم وما يبث من دابة ايات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار الاية جر اختلاف بفي مقدره

لتضمن ما قبلها ذلك والواو ليست لعطف اختلاف على خلقكم لان اختلاف لآيات الاتيه في آخر الايه بل لعطف الجملة
ولو عطف بها اختلاف على خلقكم يكون من العطف على عاملين المنكر عند سيبويه ومثله قوله الا يا لقومي كل امرئ
واقع وللطير مجرى والجنوب مصارع وقوله أخلق بذي الصبر ان يحظى بحاجته ومدمن القرع للابواب ان يلجا
وبعد منفصل بالواو ولا نحو جئ بزيد وعمرو ولو احدهما كقوله متى عذتم بنا ولو فئة منا كفيتم ولم تخشوا هوانا ولا وهنا
وكقوله ما المحب حلا ان هجرا ولا حبيب رافة فجبرا وقد بعض بعد الهمزة وهلا كقولك ان ابن عمرو لمن قال مررت بزيد
وهلا دينار لمن قال اجئتك بدرهم وقد يقع ذلك بعد ان والفا الجزائيتين كقولهم جالس برجل عالم وان لا عالم وصالح
تقديره ان لا تجالس الصالح ومنه قوله صلى الله عليه وسلم من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث وان اربعة فخامس او
سادس ويجوز رفع اربعة على اقامتها مقام مضافها المحذوف وهو الاكثر والقياس على هذه الاوجه جائز وقول العرب
خير ان شاء الله لمن قال كيف اصبحت اذ معنى كيف باي حال واذا اعتبر معنى الحرف فالحرف الملفوظ اولى بالاعتبار وقد يجر
بمحذوف اما مقيسا نحو كم درهم لي وكقوله ولا سابق شيئا او الا رجل جزاه الله خيرا وقد مر هذه في ابوابها وكقولك ها الله
لافعلن في القسم وسياتي وفي غير هذه المواضع الاربعة ينصب الاسم المحذوف منه حرف الجر كقولهم استغفرت الله
الذنب وامرت زيدا الخير والله لافعلن لانه مفعول وحذفه من أنْ وأنّ قياسي نحو عجبت ان تقوم وجئت انك
تكرمني تقديره من ان ولانك والصحيح انهما مع ما يليهما في موضع النصب اجراء لهما مجرى استغفرت الله الذنب وقال
الخليل في موضع الجر فالخلاف نشا من ان الجار محذوف منهما لانه الاكثر وقد ذكرت المقدرة بعد واو ها فبقي
عمله وقولهم الله لافعلن روي بالجر ايضا واما سماعيا كقوله الا تسال المكي ذا العلم ما الذي يحل من التقبيل في رمضان
فقال لي المكي اما لزوجة فسبع واما خلة فثمان اي لخلة وليس من المقدر بخلاف المال لزيد وبكر لان ما للاستيناف
فائدة قد ينفصل للضرورة بين حرف الجر والمجرور به بالظرف ونحوه وبالمفعول به كقوله تقولون في الاكفاء اكبر
همة الارب منهم من يعيش بمالكا راد رب من يعيش بمال كريم وكقوله ان عمرا لاخير في اليوم عمرو ان عمرا مكثر
الاحزان اراد لاخير اليوم في عمرو وكقول الفرزدق واني لاطوي الكشح من دون ما انطوى واقطع بالخرق
الهبوع المراجم تقديره اقطع الخرق بالهبوع الهبع فصيل نتج في آخر النتاج اي في قرب الصيف والرجم الفيل وحكى
الكسائي الفصل في الاختيار بالقسم نحو اشتريته بوالله درهم وهذا غلام والله زيد **قال** وواو القسم **اقول**
القسم اصطلاحا جملة انشائية موكدة جملة اخرى هي جواب القسم ويتعلق كل من الجملتين بالاخرى فخرجت كل منهما
عن الاستقلال كالشرط والجزاء وقال ابن جار الله فان الجملة المقسم بها ليست مقصودة لذاتها بل ذكرت تاكيدا للجملة
المقسم عليها وقال ابن جار الله الجملة المقسم عليها قضية القسم كما ان جواب السوال قضية السوال فسميت جواب القسم
تشبيها لها به وكذا جواب اذا ولما وما اشبهها واصله ان يكون بالحرف كساير الانشاءات والاصل في حروفه الباء
لان تعلق الفعل بالمقسم به الصاق والاصل فعلها الباء وهي عام يستعمل مع ذكر الفعل وشبهه ومع حذفها وفي القسم
الذي جوابه طلبي ويسمى القسم الاستعطافي نحو بالله اخبرني وبالله هل زيد قائم وفي غيره ومع المقسم به المظهر والمضمر
والقسم من جهة كثرة وقوعه يطول لذكر الفعل والحرف والمقسم به والمقسم عليه فخفف بانواعه فكثر حذف الفعل
وابقاء الباء وكذا حذفها معوضا عنها الواو والدليل عليه انه لم يجمع بين احدهما وبينها ولانها عاطفة فلو جعلت جارة

بالاستقلال يلزم الاشتراك ولما اختص بالمظهر وبحذف الفعل وبغير الطلب اختص الواو بالعوض لاتحادها مع الباء
مخرجا وهي اخف لعدها في الشفتين عند النطق بها ومعنى لان الالصاق قريب من الجمع الذي هي له دايما عوضت واذا كان
القسم بالمظهر فيكون القسم الغير الطلبي لان الكثرة التي هي علة التخفيف انما تكون اذا كان القسم كذلك فيمتنع اقسم والله
وكل ووالله اخبرني والدليل على ان الواو بدل عنها ان مانع العطف على عاملين اذا اورد عليه قوله تعالى والليل
اذا يغشى والنهار اذا تجلى فان فيه العطف على عاملين لانه عطف بالواو والنهار على الليل المجرور بواو القسم واذا الثاني
على اذا الاول المنصوب باقسم المقدر اجاب بان واو القسم عوض من الفعل والباء فهي كعامل عمل عاملين فيكون قوله تعالى
والنهار اذا تجلى عطفا على معمولي عامل واحد فهو مثل ضرب زيد عمرا وبكر خالدا قال الحاجبي هذا حسن لكنه منقوض بقوله
تعالى فلا اقسم بالشفق والليل وما وسق والقمر اذا اتسق وبقوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس
والصبح اذا تنفس **قلت** في كلامه نظر لانه لم يبطل كون الواو عوضا من الفعل والباء فيما مر من لانه نعم نحو هاتين
الآيتين وارد على مانع العطف على عاملين ويجاب عنه هنا بان الواو للقسم لا للعطف وجوابا احد القسمين محذوف
وهو اسهل تحملا من ارتكاب العطف على عاملين وانما قال الخليل الواو والنهار للعطف لا للقسم والا وجب له جواب مستقل
وليس كذا اذ قوله تعالى ان سعيكم لشتى جواب له ولما قبله لانه لم يلزم منه محذور والتاء مثل الواو في انها تستعمل مع
حذف الفعل في قسم غير طلبي لكنها تختص بلفظ الله اذا كان في القسم تعجب وتعظم كانها عوض ومبدله عن واو والله
لان القسم بلفظ الله اكثر وما كثر استعماله توسعوا فيه لئلا انسا مواضن تكرره بطريق واحد قال الله تعالى تالله تفتؤ تذكر
يوسف وقول الحاجبي لما كثر القسم بالله ارادوا التخفيف فيه فعوضوا من الواو حرفا صحيحا يجب ان ذا التاء اثقل
من الواو واجري الاخفش قولك ورب الكعبة مجرى والله في ابدال التاء عن الواو وروي عنهم ترب الكعبة وهو شاذ
والباء اعم من الواو والباء يستعمل في الجميع يعني مع القسم به المظهر والمضمر وفي القسم الطلبي وفي غيره ومع حذف الفعل وذكره
قال تعالى يحلفون بالله انهم لمنكم وفبعزتك لاغوينهم اجمعين وكقوله بالله اخبرني وبك لزيد قايم قال الا نادت امامة
باحتمال لتحزنني فلا بك ما ابالي اما مة اسم امراة والاحتمال بمعنى الارتحال ولا في قوله فلا بك زايدة وقال بديك
هل ضممت اليك نعمى قبيل الصبح وقبلت فاها نعمى اسم امراة حلف على المخاطب مستخبرا عن بنائها وخص ذلك الوقت
لانه وقت تغير الافواه ومن حروفه اللام وهي مختصة بالله اذا تضمن القسم ما يتعجب منه كقوله تعالى لله لا يؤخر الاجل
وقد يعوض عن الواو في والله هاء التنبيه وهمزة الاستفهام فيجران الله كالواو وقال المالكي ليسا عوضا عنها وان جرت
بعدهما بمقدر لم يلفظ به كما ان نصب المضارع بعد الفاء ونحوه بمقدر **قلت** الفاء ونحوه لم يكن عوضا عن ان لان الفاء
ونحوه باق على معناه الاصلي فلا يعمل بخلاف الهمزة والهاء فانهما خرجا عن معنيي الاستفهام والتنبيه فيلي الهمزة الف
لئلا تشتبه بغير القسم وان التقى ساكنان لان الالف جزء الكلمة فصار كالضالين وفي ها الله لغات ان يذكر بعد الهاء
الف وبعده همزة الوصل لان الهمزة الله شانا ليس لغيرها بدليل يا ألله بقطعها فيقال ها ألله وان يحذف معا اما حذف
الهمزة فلانها للوصل واما حذف الالف فلالتقاء الساكنين وان يحذف الهمزة لانها للوصل دون الالف نظرا الى انه جعل كجزء الله
كما في آلله وان يثبت الهمزة المنقلبة ويحذف الالف نظرا الى ان الهمزة محذوف فتحتها والدليل على انها عوض عن حرف القسم
امتناع اجتماعها معه اذ يمتنع ها والله ووالله ووجوب الجر بعدهما قال الخليل ذا في لاها الله ذا وفي ها لعمر الله

ذا مقسم عليه واصله والله لا الامر هذا وقدم ها وجعل عوضا من الواو لكثرة القسم بالله وقال الاخفش هو من جملة
القسم توكيد له كانه قال ذا قسمي لامرين الاول انهم يذكرون المقسم عليه بعده نحو لاها الله ذا لقد كان كذا وهذا يدل
على انه من جملة القسم الثاني انهم ياتون بالمقسم عليه منفيا ولو كان ذا من المقسم عليه وهو مثبت لكان المقسم عليه اذا ذكر
طابقه في الاثبات قال الحاجبي كلا القولين باطل اما قول الخليل فلان المقسم عليه على ما قاله في هذا الكلام مثبت وقد علم
بالاستقراء انه منفي اذ لا نزاع في ان لا في لاها الله للنفي واما قول الاخفش فلانه ايضا قدره مثبتا واجاز حذفه باسره
وهو خلاف الاصل وجعل ذا اشارة الى القسم ولم يوجد له نظير في كلامهم ثم قال والمستقيم ان يجعل ذا مقسما عليه لا
على ما ذكره الخليل بل على معنى لاها الله لا يكون الامر ذا فيسلم عن المحذورات المتقدمة **قلت** اسعر اسما اقوى من
استقرائه ونص الزمخشري ان لا في لاها الله زائدة للتوكيد كقوله تعالى لا اقسم كما قال الخليل والاخفش وما ورد في الحديث
بعرانه قال ابو قتادة قتلت عام حنين رجلا وتركته واخذ غيري سلبه فلما رجعنا جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
من قتل قتيلا فله سلبه فقمت واخبرته قصتي وقلت من ارى من يشهد لي فقام رجل وقال النبي صلى الله عليه وسلم صدق
وعندي سلبه فارضه مني فقال ابو بكر لاها الله اذن لا يعمد الى اسد من اسد الله يقاتل عن الله ورسوله فيعطيك سلبه
فقال النبي صلى الله عليه وسلم فاعطه فاعطانيه حمله بعض النحويين على انه غلط من بعض الرواة اذ العرب لا تستعمل لا صدقه
ها الله بدون ذا وان سلم استعماله بدون ذا فليس هذا موضع اذن لانه للجزاء وهو هنا على نقيضه ومقتضى الجزائية
ان لا يذكر لا وتقول اذن يعمد الى اسد لتصحيح جوابا لطالب السلب وليس كذا فقالوا الظاهر ان الحديث لاها الله ذا لا يعمد
بتصحيف ثم نقل كذلك **قلت** الحديث صحيح ولا يجب ان لا يلازم ذا ها القسم كما لا يجب ان يلازم غيرها من حروفه
وتحقيق الجزائية بان لا يعمد صح اذ معناه اذا صدق اسد غيرك لا يعمد النبي صلى الله عليه وسلم بابطال حقه واعطاء سلبه
اياك **فايده** المقسم به اما جملة فعلية او اسمية وللقسم كثرة وهي مناسبة للتخفيف فيخففان بحذفها كقوله تعالى
لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ويحذف بعض من كل منهما اما من الفعلية نحو بالله فانه حذف الفعل وابقي الباء وقد يحذف
بان يحذف الحرف ولا ينصب الفعل الاسم ثم يحذف الفعل ويبقى عمله نحو الله لافعلن لان بقاء العمل بعد حذف
عامله انما يكون لقوته والحرف ضعيف العمل وقال الحاجبي يجوز خفضه لقولهم لاه ابوك ولم يجز خفض غير لفظ الله
ويمتنع حذف حرفه وابقاء فعله فلا يقال احلف الله وان جاز استغفرت الله الذنب وكلمة زيدا اي من الله ولزيد
وقال الكوفيون اذا حذف حرف الجر يبقى الاسم مخفوضا او يرفع ولا ينصب الا سماعا وهما كعبة الله وقضاء الله
فابطل قولهم امانة ويمين بالنصب في قوله اذا ما الخبز تاذمه بلحم فذاك امانة الله الثريد وفي قول امرئ القيس
فقلت يمين الله ابرح قاعدا ولو قطعوا راسي لديك واوصالي قاله لابنة القيصر حين امرته بالانصراف حين دخل
قصرها بعد ان اجابته ابيا الانصراف حتى ينال منها مراده وانما نصب هذا نصب من قولهم الله وكعبة الله وامانة الله
لافعلن ولم يرفع لان الاصل في القسم الجملة الفعلية اذ الانشاء وتضمن الحرف بها اولى ولذا كثر القسم بها وان لم يكن
فيه فلنصب بفعل مقدر كقوله فانك عمر الله ان تسالهم بالحساب نازا لا تجل الكبائر وقد يرفع يمين الله وامانة الله
تشبيها بلعمر الله وعهد الله لافعلن والمانع من نصب لعمر الله اللام لانها من الاسمية فان كان للمبتدا ومتعينا للقسم
وهو لعمر ولا يمن المضافان الى اي اسم كان نحو لعمر الله ولعمرك ولعمري ولاهتك وايمن الكعبة ونحوها تجب رفعه وحذف

خبره للعلم به ولسد جوابه مسده وكذا كل مبتدا تعين للقسم بقرينة كقول من توجه عليه يمين لازمة لعهد الله لقد
كان كذا فلو لم يتعين له جاز اثبات خبره كقولك حالفا على عهد الله ويمين الله لازم مني وحذفه بان لم يذكر على ويلزمني
لدلالة الجواب عليه **تنبيه** يفتح عين عمرو ويضم واذا دخله اللام يجب فتحه لخفته فانه اكثر وقوعا وينصب
مع اللام وعدمه **مسئله** ايمن مقطوع الهمزة جمع يمين بالاتفاق وكلما اذا اقسم به حكم مفرد ولما ايمن
موصول الهمزة ملزوم ان يضاف الى الله او الكعبة وضمير المخاطب والى النبي واضافتها الى الكعبة اكثر وهو عند الكوفيين
والفراء جمع يمين وهمزته تحذف في الوصل تخفيفا وعند غيرهم كلمة مفردة اشتقت من اليمن وهو البركة والقوة
ساكنة الاول فاجتلبت الهمزة للنطق كامر فتحت لشبه ايمن بالحرف في عدم تصرفه للزومه موضعا واحدا
على حال واحد كما سياتي ودليل افراده مجيء همزه مكسورا ومجيء ميمه مفتوحا ولم يوجد جمع كذلك ومن لغاته ايم
ايم ام م بالحركات اما من مضموم الميم قبل حرف براسه كمن لا ابتدائية الا انه لم يستعمل الا في القسم مع لفظ الرب
وقيل محذوف من ايمن وقال الزمخشري لم يبعد ان يجعل م بدلا من واو والله كتا الله وضعفه المالكي بانه
لو كان كذا لوجب فتحه كالتاء ولان لا ابدال اتا رمنه نظائر مطردة كاتعد واتصل وغير مطردة كتراث وتجاه ولم
يبدل مع منها الا في فم وهو شاذ وكذا ليس محذوفا من ربي كما ظنه الزمخشري لانه يلزم الا يستعمل الا مع
ربي كما يستعمل نواقص ايمن مع كل ما يستعمل معه ايمن ويجب رفع ايمن لانه المسموع فيه فاقتصر عليه **تذنيب**
قد يجر بك وعلي يمين الله مقسما به كقوله الله لا القى لعهدك ناسيا فلا تك الا مثل ما انا كاين وكقوله نهى الشيب قلبي
عن صبا وصبابة الا فعلي الله او جلتما بيا وقد يجعل النذر قسما مرفوعا بالابتداء كقوله علي الى البيت المحرم
حجة او انني بها نذرا ولم انتعل نعلا لقد محضت ليلى المودة غيرنا وان لنا منا المودة والبذلا **فايده** قد يحذف
الجملة الفعلية القسمية لدلالة الظرف المعمول لجوابه عليها كقولهم لا افعل ذلك عوض ولا افعله دهر الداهرين حذف
اقسم بالله قبلها لدلالة الظرف عليه لانهما للابد فيفيدان التاكيد المستفاد منه ولا يستعمل مثل هذا الظرف الا
في القسم المنفي وقلما يذكر القسم كقوله باسحم داج عوض لا نتفرق وربما يتقدم الظرف الدال على الجواب العامل
فيه كما في هذا البيت وربما يزاد حرف التصديق على الجواب توطية للجواب نحو جير لا افعلن لا للقسم بخلاف نحو
قوله تعالى لئن اشركت لانه للتحقيق كاللام والقسم ايضا لتحقيق الجواب وقيل الظرف مقسم به لان الدهر ونحوه
مما يقسم به فلا يكون معمولا للجواب **قال** ويتلقى القسم الى آخره **اقول** القسم وان صار كجزء جوابه لم
يعمل فيه بخلاف الشرط ولذا اذا حذف لا يتغير الجواب كقولهم لا افعل ذلك عوض وان زيدا قايم لذا كان الاصل
والله ان زيدا قايم بخلاف الجزاء فانه اذا حذف منه الشرط يزول الجزم وفاره فاذا لم يعمل القسم في جوابه لا بد فيه
من حرف يدل على انه جواب القسم واعلم اولا ان القسم اما صريح وهو ما يعلم بمجرد لفظه ان الناطق به مقسم كاحلف
بالله واقسم به وانا حالف بالله ولعمر الله وايمن الله واما غير صريح وهو ما يحتاج الى قرينة نحو علم الله وعاهدته
وواثقته وعلي عهد الله وفي ذمتي ميثاق الله وانما يعلم ان الالفاظ قسم بقرينة كان يحسن بقولك لانصرنك او لاجئن
ظالما ومنه قوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الاخرة من خلاق وقوله وابغضت مية لا ابغك مبغضة
قول الوشاة فما لغت ام قيلا وقوله تعالى نشهد انك لرسول الله كسران وتسميه يمينا في قوله تعالى اتخذوا ايمانهم
جنة

جنة بدلالة على انه قسم وقال الفرا قوله تعالى تمت كلمة ربك لاملان جهنم يمين نحو حلفي لاضربن ونشدتك وعمرتك
قسمان اذ وليها الله ولا يستعملان الا في قسم طلبي نحو نشدتك الله لا تعينني وعمرتك الله لا تطع هواك ومعنى نشدتك
سالتك مذكرا الله ومعنى عمرتك الله سالت الله تعميرك ثم ضمنا معنى القسم الطلبي ثم استعملوا عمرك الله بدلا من اللفظ
بعمرتك الله والاصل تعميرك الله فخفف بحذف زوايده وروى عمرك الله بالرفع ايضا فقالوا اصله اسالك تعمير الله
فحذف للتخفيف حتى صار عمرك الله وقعدك الله وقعيدك الله هما مصدران بمعنى المراقبة نصبا بتقدير اقسم اي اقسم
بمراقبتك الله ثم ضمنا معنى القسم الطلبي وقيل هما بمعنى الرقيب الحفيظ كقوله تعالى عن اليمين وعن الشمال قعيد
اي رقيب حفيظ نحو خل وخليل فالمعنى بهما الله تعالى ونصبا باقسم معدى بالباء ثم حذفا ويكون الله بدلا منهما
وعزمت واقسمت مثل نشدت فيما ذكرت وينوب عن الصريح كاحلف لفظ قسم ويمين واليه وقضاء ونفس
وحق ونحوهما كقوله قسما لا اصطبرن على ما تمتشي مالم تسم مجرة وصدودا وكقوله يمينا انعم السيدان فعجلتما
وكقوله تعالى فالحق والحق اقول لاملان جهنم وكقوله ويقينا لا اشربن بها ، وردن ثم القسم الصريح وغيره
ان كان قسم الطلب يتلقى اي يوخذ جوابه وهو المقسم عليه بما فيه معنى الطلب ولا يحتاج الى رابط نحو بالله اخبرني
وبالله هل قمت وغير الطلبي انما يتلقى جوابه متصلا بحرف تاكيد كاللام وان ونون التاكيد ليعلم ما هو المقسم عليه
وحكمته ان الجملة مستقلة فلا يرتبط بامر ولا يتصل كمن دالا بحرف رابط كما في جواب الشرط وجعل من حروف
التوكيد اذ القسم على ما فيه تاكيد فان كان جملة اسمية مثبتة تصدر باللام المفتوحة او بان المكسورة مثقلة او مخففة
كقولك والله لزيد قايم او انك لقايم قال تعالى ان سعيكم لشتى وان كل نفس لما عليها حافظ وحسن حذفها اذا
طال المقسم به بصلة او عطف ونحوهما كقول ابن مسعود والذي لا اله غيره هذا مقام الذي انزلت عليه سورة البقرة
اي لهذا وكقوله ورب السموات العلى وبروجها والارض وما فيها المقدر كان لي القدر والافشا ذكقول ابي بكر
رضي الله عنه والله انا كنت اظلم منه وتصدر في الشرط الامتناعي بلو وبلولا نحو والله لو اكرمتني لاكرمتك وكقول
عبد الله بن الزبير فوالله لولا خشية النار بغتة على لقد اقبلت نحوي بعولا وان كانت منفية تصدر بحرف
نفي يدخل الفعل والاسم وهو ما ولا وان لا بما يختص الفعل وهو لن ولم ولما كانهم ارادوا ان يكون ما ينفى به الاسم
والفعل اذ سدا بكل منهما في جواب القسم والمنفي بها فيه كالمنفي بها في غيره الا ان الجواب الماضي يصير بها مستقبلا في
مثل قوله تعالى ولئن اتيت الذين اوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك ولئن زالتا ان امسكهما من احد من بعده وجاء
تصديره بلن ولم نادرا كقول ابي طالب والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى اوسد في التراب دفينا وكقول اعرابي
حين قبل الملك بنون نعم وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبة وقد جمع اللام مع ما النافية للضرورة في قوله لعمرك يا سلمى لما كنت
راجيا حيوة ولكن العوايد تخرق وان كان فعلية فان كان مثبتة واولها ماض وجب اقتران اللام او قد به كقوله
حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صال الفاجر الكاذب والمعنى نام الركبان فلم
يتحدثوا ولم يصطلوا والاكثر اقترانهما معا به كقوله تعالى تالله لقد آثرك الله علينا فان طال القسم يجوز خلوه عنهما
كقوله تعالى والسماء ذات البروج واليوم الموعود وشاهد ومشهود قتل اصحاب الاخدود وان كان دعاء لا تقترن
لاقترانه الا اللام كقوله لعمري لنعم الفتى مالك اذا الحرب اجلت لظاها رجالا وان كان ماضيا واريد الحال تصدر

باللام دون نون التوكيد لانها للاستقبال لزم اقترانها به كقوله تعالى تالله لاكيدن اصنامكم والاقتصار على احدهما
نادر كقوله فلا وابي لنأتينها جميعا ولو كانت بها عرب وروم وكقوله وقتيل مرة اثارن فانه فرغ وان اخاكم
لن يثأروا نقال ثاثارن لقتيل اي بقتل فالله هذا اذا لم يقترن به حرف تنفيس ولم يتقدم عليه معموله فان وجد
احدهما تعين مقارنة اللام بحرف التنفيس وبالمعمول المقدم كقوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى ولئن متم او قتلتم
لالى الله تحشرون وكقوله يمينا لبعد اليوم ما تجتني المرء ما جنت يداه مسرور ولهفان نادم وقد يوكد بالنون المضارع
المنفي بلا تشبيها بالنهي كقوله تالله لا يحمدن المرء مجتنبا فعل الكرام وان فات العدى حسبا فرع يكثر حذف
الحرف النافي من المضارع لعدم اللبس كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف وكقوله اقسمت انساها واترك ذكرها
حتى تغيب في الضريح عظامي الا اذا كان موكدا بالنون فانه لا يحذف خوفا ان يظن ان الجواب مثبت كما مر
من قوله وقتيل مرة اثارن البيت واذا حذف القسم لا يحذف الحرف النافي الا اذا علم بان لا يصح المعنى
بدون تقدير النفي كقوله وقولي اذا ما اطلقوا عن بعيرهم تلاقونه حتى يؤوب المنخل تقديره والله لا تلاقونه
اذ المعنى لا يصح الا به فعلم ان حرف النفي انما يحذف من المضارع اذا كان جوابا للقسم ولم يوكد بالنون وقد
يحذف من الماضي عند امن اللبس كقوله فان شيت آليت بين المقام والركن والحجر الاسود نسيتك ما دام عقلي
معه امد به امال السراة تلي اراد لا نسيتك اذ المعنى لا يصح بدونه وان تقدم عليه نفي كان حذفه اسهل كقوله
فلا والله نادى الحي ضيفي هدوا بالمسالة والعلاط اراد لا نادى وشذ حذفه عن الجملة الاسمية كقوله
فوالله ما نلتم تحذف لظهوره ولدلالة الباء الزايد في الخبر عليه ويمتنع ان يقال ان المحذوف ما الموصولة والباقية
النافية لان الموصولة لا تحذف خلافا للكوفيين وجاز وكثر حذفه من الفعلية وشذ من الاسمية لان اصل النفي
للفعل وفيه اكثر فيحتمل ولذا حذف منه في غير القسم كقوله تعالى يبين الله لكم ان تضلوا وقال العنبري لا تحذف
غير لا لان لم او لن لو حذف لا تجوز بقا عملها لضعفها ولا ابطاله لاجتماع التغيرين وكذا يمتنع حذفها
من الجملة الاسمية وكذا يمتنع من الفعلية طردا للباب **قلت** هذا في غير القسم كقوله ما نلتم البيت قال المالكي
قد يقع القسم جواب قسم آخر كقوله تعالى وليحلفن ان اردنا الا الحسنى ومعناه وتقديره ليحلفن انما نحن ان اردنا
الا الحسنى فقوله تعالى ان اردنا جواب ليحلفن وهو جواب والله واذا اجيب بمضارع ماضي المعنى يصدر بما
يصدر به ما هو ماض لفظا كقوله لئن مست زبوعهم بيانا لقد ندع الوفود لها وفودا واذا قدم معمول الماضي
الجواب به قرن باللام خاصة كقوله لعمري لقد ما عضني الجوع عضة فاليت الا امنع الدهر جائعا وحد ذ
ان يتقدم ظرف وجار ومجرور تعلقا بجواب القسم عليه وعلى الحرف المصدرية لتوسعهما ولانها كالمطروحة كقوله
تعالى عما قليل ليصبحن نادمين لا معمول به تعلق به فيمتنع والله زيدا لاضربن قال الحاجبي انما لزم مع اللام
في الفعل النون او قد واكتفى بها في الاسم لانها اصلية في الاسم لا في الفعل فاكتفى بها في الاسم وقويت بغيرها
في الفعل وكذا قال الجعل النحويون الباء في القسم الاستعطافي في مثل بالله اخبرني متعلقة باقسم على سبيل
الاستعطاف ولو قالوا انها متعلقة باستعطفت او انها للاستعانة وتعلقها بفعل الطلب المذكور بعدها كقولهم
توفيق الله بحثت كانك قلت اطلب منك الخبر مستعينا بالله في اخبارك ولذا لا يجاب بما يجاب به الاقسام

لكان جيدا **قلت** يجي قسما وفيه معنى القسم ولذا جاز اقسمت عليك بالله اخبرني فلا يتعلق الا به **قال** ويحذف جوابه **اقول** قال النحاة جواب القسم الجملة التالية له المؤكدة به فتحلى باللام ونحوها الا الجملة المتوسطة بين جزئيها القسم ولا المقدمة عليه وان كانتا في معنى الجواب لان جوابه يتاخر عنه كجواب الشرط عنه ويحذف الجواب عند وجودهما لدلالتهما عليه نحو زيد والله قايم وضرب والله زيد وزيد قام والله ضرب زيد والله والتقدير زيد والله قايم زيد قايم وكذا التقدير في بقية الامثلة فاستغني عن المعاد لدلالة المقدم عليه وانا اقول من قال بان الجملة المتقدمة على الشرط في نحو انت طالق ان دخلت الدار ويكرمني ان اكرمك جواب الشرط لا يبعد ان يقول هنا الجملة المتقدمة او المتوسطة بين جزئيها القسم جوابه لان المقصود من الجملتين اخبار مؤكد كما من المتاخرة عنه لا اخبار مطلقة كما ان المقصود من المتقدمة على الشرط خبر تعلق به لا خبر مطلق والا لوقع الطلاق اذا قال انت طالق ان دخلت الدار وان لم تدخلها فاقول قال بعض الجملة المتقدمة على الشرط جوابه والا لكان خبرا مطلقا لا معلقا على الشرط فوجب ان يقع طلاقه مطلقا اذا تكلم بانت طالق ان دخلت الدار لكن لا تقع الا اذا دخلتها بالاجماع فيكون جوابا اذ لا معنى لجوابه الا ذلك يوضحه من نوى الخبر مطلق كان قال اجيئك ثم بدا له قبل تمامه ان لا اجيئه الا بسبب فيقول ان اختبني يخرج عن اطلاقه ويتقيد بالشرط ويسمى حقيقة الجواب قال الحاجبي هذا اقوى الا ان الاحكام اللفظية عارضته وهي عدم لحوق الفاء بالجملة الاسمية المتقدمة وعدم انجزامه المضارع المقدم كما مر مثالهما وامتناع اضرب غلامه ان تضرب زيدا لانه اضمار قبل الذكر ولو كانت المتقدمة جزاء لا انعكس الامر ثم رام الجمع فقال الخبر المتقدم معلق على الشرط المؤخر فلا يقع الطلاق في انت طالق ان دخلتها بدون دخولها وليس جوابا لانه لم يوت فيه فاء ولم يجزم مضارع لو وقع فيه بل الجواب مقدر والدليل عليه ان قايل انت طالق لو خطر بباله قبل تمامه ان يعلقه بشرط صح تعليقه به وان لم يخطر الشرط وتعليقه به بباله حين ابتدا تكلمه به والسر فيه انه لا حكم على الكلام بالخبرية وبمضمونات الجمل الا بعد تمامه ثم توجد في احد اجزائه فاذا لم يتم صح تعليقه كساير احكام الجمل وقد مر نظيره في الاستثناء عند الاختلاف في حقيقته ولا يصير بتعليقه بالشرط جواب الشرط لما مر من الاعلام ولانه يجب ان يخطر الشرط ببال من يتلفظ بالجواب قبل تلفظه به لان الجواب بمثابة جزء الجملة كالمفعول وانك اذا نصبت زيدا وجب عليك قبله القصد الى نصبه بعامل ثم قال **فان قيل** حكم المفرد كحكم النسب ولذا اذا قال قايل قايم قاصدا به الاخبار عن بكر ثم بدا له وقصد الاخبار عن زيد صح ان يقول زيد ويفهم منه الاخبار عن زيد **قلت** هذا حسن لان السامع انما لم يحكم بفساده لعدم علمه بغلط القايل فظهر الفرق ثم كلامه وقلت عليه للقايل بان المقدم جزاء ان يقول الحكم المعنوي هو المعتبر اذا خالفه اللفظي ولذا ارتكب الاضمار في قوله واسئل القرية والجزاء ما علق بالشرط سواء قصد به تعليقه بالشرط قبل التلفظ به او قبل تمامه وجواز الاعدام اللفظية ليس لان المقدم ليس جزاء بل لضعف الجزم ودخول الفاء في الجزاء المقدم اذ اداة الشرط لضعفها لا تعمل فيما تقدمها والابتداء ليس موضع فاء التعقيب مع ان ابا زيد القايل بان المقدم جواب يجوز دخول الفاء فيه مستدلا بقوله فلم ارقه ان نجى منها فان يكن قطعته لا بنكس ولا بمعجز المعجز بمعنى العجز ولانا انما يتقدم الجزاء غالبا اذا طرا قصد المتكلم الى تعلق الخبر المقدم بشرط يليه فلا يمكنه ادخال الفاء وجزمه ولا يلزم من عدمها فيه ان لا يكون جزاء فان الجزاء المؤخر قد يخلو عنهما كما مر واذا كان اضرب

الاعدام

غلامه ان يضرب زيدا لانه في الصورة جملتان نحو ضربته وضربني زيد ولانه لو لم يكن المقدم جزاء يلزم ان يكون الجزاء محذوفا مع انه لم يخطر ببال احد جزاء محذوف في نحو انت مكرم ان اكرمتني ولا بعد في كون المقدم جزاء اذا قصد جزائيته بعد التلفظ به وقبل تمامه ويكون كخبر المبتدا المقدم ونحوه اذا صح في البيع تقديم اشتريت على بعت مع انه جواب وقبول له لفظا ومعنى وقصد به الجوابية قبل التلفظ به مما يخفى فيه احد نعم ان راد القايل بان المقدم ليس جزاء امتناع انجزامه ودخول الفاء فيه والاضمار نحوه فسلم واذا كان الاستثناء مع انه مدلول المفرد حل من مضمونات الجمل فالجزائية اولى **فان قيل** الشرط له صدر الكلام لانه انشاء كالاستفهام ولذا يمتنع زيدا ان تضرب اضربه وجزاؤه كجزء منهما ككلمة واحدة ولذا يمتنع ان تضرب زيدا اضرب فيمتنع تقدم جزائه عليه **قلت** لا شك ان لاداة الشرط صدر الكلام بالنسبة الى الشرط فلا يتقدم عليها معموله وكذا بالنسبة الى الجزاء عملت فيه لفظه او محله لتصدر كل عامل ضعيف على معموله فلا يتقدم ذلك الجواب عليه اما الجزاء الذي لا تعمل فيه اصلا فلا يبعد ان يقع متقدما عليها غير معمول لها لان عملها ليس ذاتيا لها حتى لا يتخلف عنها وانما يمتنع ان يعمل العامل في احد معموليه دون الاخر اذا كان تعلقه بهما من جهة واحدة والا فلا ولذا يمتنع زيد قايما ظننت ويصح زيد قايم ظننته وانما يمتنع ان تضرب زيدا تضرب لا لان المجموع ككلمة واحدة فلا يتقدم اخرها على وسطها والجواز ان زيدا تفعل كل بل لان فاء الجزاء مقدرة حكما في ولم تضرب فلا يتقدم عليه معموله واذا جاز قايم زيد بل بكر فاولى ان يجوز قايم زيد وان علم السامع ان المتكلم باقايم يخبر عن بكر ثم بدا له واخبر به عن زيد **خاتمة** اذا ذكر بعد القسم ما يصلح ان يكون جوابا به وان يكون تتمة لما قبله جاز كل واحد منهما فيه نحو زيد والله ابوه قايم وان اباه قايم قال المالكي يكثر الاستغناء عن القسم بجوابه اذا قارنه لقد او لئن او نون تاكيد او اللام المفتوحة وقد يستغني عن الجواب بمعموله كقوله تعالى يوم ترجف الراجفة تقديره لتبعثن يوم ترجف وكثر الاستغناء عن جوابه اذا قرن باحد حروف الاجابة من بلى ولا وغيرهما وقد يستغني باحد حروف الاجابة عنه ايضا كقوله قالوا ثم ربّ فقلت جير ليغلبن تنا قليل اتنا المقهور الا **قال** وعن المجاوزة **اقول** عن المجاوزة والبعد يعني في بدل على مجاوزة مدخولها اي فانها لا يستعمل بدون القسم عن ما قبلها نحو رميت عن القوس فانك فصلت السهم وبعدته عنك ومنه قولهم اطعمه من الجوع وكساه عن العرى قال الحاجبي اي جعلها متجاوزين عنه والذي عدي بها صدّ واعرض وعدل ونهى ونأى ونكل واستغنى وغفل وسلا وكذا رغب ومال ونحوهما اذا قصد بها ترك المتعلق به نحو رغبت عن اللهو وملت عنه وقيل رويت عن فلان وانبأتك عنه كان نقل المروي والمنبأ به متجاوز عن المخبر عنه وقولهم اخذت العلم من فلان نظرا الى ان المراد كانتقل اليه من محله ولاشتراك من وعن في معنى المجاوزة يعدى بها بعض الافعال نحو كسوته من عري وعن عري وتقبلت منه وعنه ومنع عنه ومنه وقولهم جلست عن يمينه ماول بجلست متجاوزا عن موضع بدنه وجانبا الى حال يمينه وقوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن امره بان المراد يعدلون الخالفة متجاوزين عن امره وجاءت للبدل كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس وقضى عنه دينه اي بدل قضايه وللاستعلاء لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني اي علي يعني لم يعل حسبك على حسبي ولا انت مالكا امري فتسوسني وخزاه اي ساسه وقهره ومنه قولهم بخل عنه اصله بخل عليه لان من يسال فيبخل به يحمل السايل ثقل الخيبة مضافا الى ثقل الحاجة

فعلى بمعنى ثقل فالحق ان يشاركه في التعدية بعلى نحو المعلى به نحو بمعنى على ولم يبغل هذا شيخ رضي بمعنى
بخل والفرق ان بخل اكثر استعمالا لا فرقهم فيه الضعيف ومنه رضي عنه الاصل عليه لان قائله معتل على المعلق
به ومثن عليه لكن لما صلح عن للاستعلاء على رضي بها لمخالف عضب وسخط وجاء على الاصل المرفوض قوله
اذا رضيت علي بنو قشير لعمر ابيك اعجبني رضاها قال المالكي وللاستعانة كقولهم رميت عن القوس اي بالقوس
قلت اذا نظر الى المجاورة عنى بعن واذا نظر الى الاستعانة على بالباء فلا يكون للاستعانة وجاء للتعليل
كقوله تعالى وما كان استغفار ابرهيم لابيه الا عن موعدة وعدها اياه ويجيء بمعنى بعد كقوله تعالى لتركبن طبقا
عن طبق اي حالا بعد حال وبمعنى في كقوله ولبس سراة الحي حيث لقيتهم ولا تك عن حمل الرباعية وانيا
لان وني يتعدى بفي كقوله تعالى ولا تنيا في ذكري اذهبا وقد يراد عن وعلى والباء عوضا كقوله اتجزع ان نفس
اتاها حمامها فهلا التي عن بين جنبيك تدفع وكقوله ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل وكقوله
ولا يؤاتيك فيما ناب من حدث الا اخو ثقة فانظر بمن تثق حذف الحروف من مواضع وزادها في اخر اذ المراد
فهلا عن التي بين جنبيك تدفع وان لم يجد من يتكل عليه فانظر من تثق به قال المالكي يجوز عندي ان يعامل هذه المعاملة
مع من واللام والى وفي قياسا على المذكورات فيقال عرفت ممن عجبت وللذي قلت والى من اويت وفي من رغبت
والاصل عرفت من عجبت منه ومن قلت له ومن اويت اليه ومن رغبت فيه فحذف من ما بعد من وزيد ق
قبله **قلت** لم يكثر هذه المعاملة حتى يصير قياسا فما فعلت به فكيف يقاس عليها ما لم يسمع هذه المعاملة معه من
سائر الحروف وقد يزاد ما بعد عن غير كافة كقوله تعالى عما قليل ليصبحن نادمين وكذلك بعد من كقوله تعالى
مما خطاياهم اغرقوا وعلى للاستعلاء حسا كقوله تعالى واذا استويت انت ومن معك على الفلك وكل من عليها
فان او معنى كقوله تعالى تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض ونحو عليه دين وفلان علينا امير لان الامير علو
على المامور وقد قيل على للايجاب ومنه على المقابلة اللام المفهمة ما يحب كقوله فيوم علينا ويوم لنا ومنه ما وقع
بعد كبر وصعب وعسر وعظم وللمصاحبة كقوله تعالى الحمد لله الذي وهب لي على الكبر وآتى المال على حبه
ذوي القربى وقوله صلى الله عليه وسلم حين استاذن عثمان ايذن له وبشره بالجنة على بلوى تصيبه قال المالكي
ومنه **قلت** هو بالتعليل اليق وللمجاورة اذا وقع بعد بعد وخفي وتعذر واستحال وحرم وغضب
واشباههما وجاء للتعليل كقوله تعالى ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم وكقوله علام تقول الرمح يثقل
ساعدي اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت وللظرفية كقوله تعالى واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان وبمعنى
من كقوله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون الا على ازواجهم وبمعنى الباء كقوله تعالى حقيق على ان لا اقول
على الله الا الحق وتكون زائدة كقوله ابى الله الا ان سرحة مالك على كل افنان العضاه تروق فان
راق متعد بنفسه لانه بمعنى اعجب وكقوله صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليكفر
عن يمينه وليفعل الذي هو خير وقد يكون عن وعلى اسمين وهو اذا دخلهما من الجارة لما ثبت ان حرف الجر
اختص دخوله من انواع الكلم بالاسم وقال الحاجبي بالنوع الذي اختص بمعنى الاسمية يعني الكلم كلها باعتبار
لفظها اسم وانما يتنوع ثلثة انواع باعتبار المعنى فالحرف الجار يختص دخوله بالنوع الذي يختص بمعنى الاسمية

فحرف به ما قصد به معنى الاسمية يعني لا يدخل ما هو حرف جر باعتبار المعنى الا على ما هو اسم باعتبار المعنى وقالوا
اذا كان عن مدخول من يكون بمعنى الجانب كقولك جلست من عن يمينه وكقوله ولقد اراني للرماح دريئة من عن
يميني مرة وامامي اي جانب يميني **فان قلت** انما تعد الكلمة حرفا واسما اذا اتحد اصل معنيها والجانب ليس
بمعنى المجاوزة **قلت** من قولهم جلست عن يمينه ما قول الجلست مجاوزا عن موضع يديه الى موضع يسامت يمينه فقول
هذا بجلست من جانب وموضع مجاوزة مكان بدنه متصل بمكان يمينه فيكون المراد بالجانب الجهة المجاوزة بدنه
لا مطلق جهة فيصير اصل معنى عن ومثال على قولك اخذت من على زيد اي من فوقه وكقوله غدت من عليه بعد ما تم
ظمؤها تصل وعن قيض بيداء مجهل صفة قطاة تركت فرخها واسرعت في طلب الماء للعطش واستعار
الظمء لها اذ هو للابل خاصة وتصل اي تصوت من شدة العطش والقيض قشر البيض ومجهل صفة بيداء وقيل
على في البيت بمعنى عند لان الفرخ بعد خروجه من البيضة يكون عند امه لا تحتها وعن المعطوفة على عليه في البيت
يكون اسما تقديره ومن عن قيض وعن وعلى لا اسمان مبنيان لشبههما بهما حرفين لفظا ومعنى وانما قلب الفه على ياء في من
عليه الذي هو شأن المبني نحو لديه واليه ومن لغاتها قولهم من علو ومن عل ومن عال **قال** والكاف **اقول** الكاف
للتشبيه يعني يوصل الفعل ومعناه الى ما بعده على سبيل التشبيه وهو تعين الجر فيه اذا وقع مع مدخوله صلة نحو الذي
كزيد اخوك اذ لا يقع الاسم المفرد صلة **فان قلت** فلا يكون بمعنى مثل ويكون خبر مبتدأ محذوف فيكون تقديره
الذي هو كزيد اخوك **قلت** اذا استغنى عن حذف بعض الصلة يمتنع حذفه وتعين للاسمية اذا دخل فيه حرف
جر كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم يقال انهم اي ذاب وكقوله بكالقوة الشغواء جلت فلم اكن لاولع الا بالكمي المقنع
قال المالكي ويقع فاعلا ومبتدأ واسم كان كقوله وما هداك الى ارض كعالمها ولا اعانك في عزم كعزام وكقوله
بنا كالجوى مما نخاف وقد نرى شفاء القلوب الصاديات الحوائم وكقوله لو كان في قلبي كقدر قلامة فضلا
لغيرك ما اتتك رسائلي **قلت** يمكن ان يكون الكاف حرفا في المواضع والموصوف بها بمدخولها محذوفا ويحتملها
اذا وقع خبرا نحو زيد كعمرو لتساوي الاضمار والجار اذا تعارضا ورفضوا دخوله على المضمر لاداءه الى ما يجب هو ولك
مع الاستغناء عنه بمثلك وشذ دخوله فيه في قوله في وصف عير واتن ولا ترى بعلا ولا حلائلا كه ولا كهن
الا حاظلا وكقوله نحى الذبابات شمالا كثبا وام اوعال كها او اقربا ذات اليمين غير ما ان ينكبا الذبابات مكان
بعينه وام اوعال هضبة والكثب القريب وينكب اي يجور ويميل وهو مستتر في نحى للعير وضمير كها للذبابات يعني
يميل عن طريقه مرة شمالا الى الذبابات ومرة يمينا الى ام اوعال القريبة من الطريق كقرب الذبابات منه او اقرب
فلا يبعد عن الطريق وشذ دخوله المضمر المنفصل المرفوع او المنصوب كقوله فلئن اني كانت ثمت لنا شبث
الخبث خضتها وكفقتا وكقوله فاحسن واجمل في اسيرك انه ضعيف ولم يأسر كاياك آسر قال المالكي
كثر مجيء الكاف للتعليل كقوله تعالى واذكروه كما هداكم وحكى سيبويه كما انه لا يعلم فتجاوز الله عنه اي لانه لا يعلم
فتجاوز قال الفراء قد يجيء بمعنى على كقول بعض العرب كخير في جواب كيف اصبحت وقد يراد اذا امن اللبس ولم يصلح
الموضع للتشبيه كقوله تعالى ليس كمثله شيء اذ لو لم يكن زائدة ثبت مثل لشيء لا شيء مثله وهو محال والمفضي الى المحال
ممتنع ومنه قوله تعالى وحور عين كامثال اللؤلؤ المكنون قال العلماء المثل زائد في نحو قولهم مثلك لا يفعل كذا

قلت فاذا دخلت عليه الكاف احيل الزيادة اليها لانها بالحرف اولى وهذا اذا لم يجعل المثل الحقيقة فاما اذا جعل
لما كما ذكرته في العطف على عاملين لا يكون المثل ولا الكاف زايدا هنا وقد يزاد بعدها ما كافة كقوله لعمرك
انني واما حُميد كما النسوان والرجل الحليم وغير كافة كقوله وتنصر مولانا ونعلم انه كما الناس مجروم وجارم وتحرف
ما الكافة في الكاف معنى التعليل **قلت** تلمح معنى ما الشرطية فيها ولذا معنى قوله تعالى فاذكروه كما هداكم لما
هداكم وهكذا فسر الاخفش قوله تعالى كما ارسلنا فيكم رسولا وقال تعلقه بما بعده وهو قوله تعالى فاذكروني
اي فاذكروني اذكركم لما ارسلنا فيكم رسولا وجعل منه ابن برهان قوله تعالى وي كانه لا يفلح الكافرون اي
اعجب لانه لا يفلح الكافرون فان وليها مضارع نصبه لشبهها بكي كقوله فطرفك اما جيتنا فاصرفنه
كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر وقال الفارسي اصله كيما فحذف اليا وقال المالكي لا احتياج الى هذا التكلف
قلت وقد مر هذا **قال** ومذ ومنذ الى آخره **اقول** اتفقوا ان مذ ومنذ انما يدخلان اسماء
الزمان ثم قالوا ان اريد بدخولها ابتدا الزمان الماضي الذي انتهاؤه وقت فيه يكونان للابتداء نحو ما رايته
مذ يومين اومذ سنة كذا اي انتفى الروية من ابتدا يومين انا في آخرهما وليسا بمعنى في نحوهما وان قال به بعض
لان المفهوم منهما نفي الروية في مدة معينة انت في آخرها مقصود به ابتداؤها وانتهاؤها وان لم ينطق بانتهائها
ولو استعمل في موضعها لم يفهم تعيين المدة وابتداؤها وانتهاؤها وانما اختلفوا في من فقال البصريون هي مختصة
بغير الزمان كما اختص مذ ومنذ بالزمان وقال الكوفيون هي يدخل الزمان كما يدخل غيره مستدلين بقوله تعالى
لمسجد اسس على التقوى من اول يوم وبقوله اقوين من حجج ومن دهر اجيب بان تقديره من تاسيس اول يوم
ومن مر حجج اذ الاضمار اولى من الاشتراك ولو بوجه وانما قلت بوجه لانه لا اشتراك بالحقيقة اذ معناه وهو
الابتداء لا يتغير بل الاشتراك ان يدخل الزمان وغيره واختار الحاجبي مذهب الكوفيين لانه قال ولا حاجة
الى التاويل وكذا المالكي مستدلا بقوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة رضي الله عنها هذا اول طعام اكله ابوك
من ثلثة وان اريد بدخولها الزمان الحاضر من غير تعرض للابتداء والانتهاء يكونان للظرفية اي يكونان بمعنى
في نحو ما رايته مذ يومنا ومنذ شهرنا اي في جمع يومنا وفي جمع شهرنا ولا يستعملان في المستقبل حرفين
او اسمين وقال المالكي اذا كان مدخولها حاضرا غير مثنى ولا مجموع صح ان يراد منها معنى في كقوله صلى الله
عليه وسلم في حديث الروبا طوبى لي منذ الليلة **قال** وحاشى **اقول** استعمال حاشى حرف جر
هو الفصيح الكثير وفعلا ضعيف وانشد المبرد والاخفش لفعليته قولها اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشى الشيطان
وابن الاصبغ وقالا لا يوجد حرف ينصب ولا يرفع غير المشبهة وهو ليس منها فتعين ان يكون فعلا
تنبيه مذ ومنذ وحتى والكاف والواو ورب لا يدخلن المضمر واما ربه فقليل جدا **قال**
الحروف المشبهة **اقول** عبارة الاكثرين ان الاحرف المشبهة بالفعل التام ستة ووجهها ظاهر وقال سيبويه
والمبرد هي خمسة قال المالكي هذه العبارة اولى لان ان فرع ان المكسورة لاستغنائها بمعموليها عن غير اذ ما بعدها
غير موول بمفرد بخلاف المفتوحة وكون المنطوق به جملة من كل وجه او مفردا من كل وجه اصل لكونه جملة من وجه
مفردا من وجه **قلت** عدم استغناء المعمول على عامل لا يوجب فرعيته اذ لم يحكم احد بفرعية احرف الجر وما

وان المصدرية ولئن سلم فلا يلزم منه ان لا يذكر ان استغناء بان لانها لم يتغير منها بخلاف ان المخففة من ان ولم
يراد فيها اذ لا يصح ان يوضع احديهما موضع الاخرى **فان قلت** ينبغي ان يقول الاحرف المشبهة **قلت** كانه
لحظوا به اياها وفروعها الحاصلة بتخفيف نونها ولغات لعل كما قال تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلثة قروء
موضع اقراء ملاحظة لاختلاف عوايد النساء وقد مر وجه عملها وهو اختصاصها بالمبتداء والخبر مستغنية بهما
ووجه العمل المخصوص ولها صدر الكلام لان كلا منها يدل على نوع من الكلام ان وان على التاكيد والاثبات فان
زيدا قايم بمنزلة زيد قايم زيد قايم وليت على التمني وعلى هذا وذلك يقتضي التقديم لتحقق ويصلح المخاطب معنى الكلام
الذي فيه احديها من اول الامر فتفرغ باله عن غيره ويبني على المعنى المفهوم منه ويجعل المذكور بعده منه فانه اذا سمع
مثلا ليت او كان قبل ذكر معمولها علم ان الكلام تمن او تشبيه فاذا سمع بعدهما قايم يجعله المتمنى او المشبه به لا
المترجى او غيره ولو لم يقدم ما يدل على قسم من الكلام ونوعه فيقال زيد قايم ليت او كان لكان السامع حين سمع اول
الكلام في حيرة اذ هو لم يدر انه اثبات او نفي او تمن او تشبيه حتى يسمع ما يدل على احديها اخرا والايقاع في الحيرة
اخلال والانقاذ منه ارشاد فلا يتقدم عليها معمولها وليس مع معمولها اجزاء من الكلام حتى يتقدم عليها الجزء الاخر
جوازا كما لو كان مفعولا او وجوبا كما لو كان فاعلا سوى ان المفتوحة فانها وان لم يتقدم عليها شيء من معموليها
لانها كالموصول اذ هي معها في تاويل المفرد يتقدم عليها غيرهما لما مر في المبتداء والخبر فقوله وهي بعكسها يعني
ان المفتوحة وان علم من قوله سوى ان ليس لها صدر الكلام فليعلم الان انها لا تقع اصلا في صدر الكلام بل يلزم
ان يتقدم عليها جزء من الكلام الذي هو مع معمولها جزء منه اذ لو جاز وقوعها صدر ذلك الكلام يلزم محذور كما مر وليس
هذا على الاطلاق فانها تقع اول الكلام اذا تلي لولا او اذا التي للمفاجاة والخبر مقدر بعد ذلك الا ترام يقولون تقدير لولا
انك منطلق واذا انه عبد القفا لولا انطلاقك موجود وعبوديته ثابته نعم انما يمتنع ان تقع اول كلام يصح ان تقع
اوله ان التي بمعنى لعل وبعد لولا واذا يمتنع ذلك **قال** وتلحقها ما **اقول** قد تلحق هذه الحروف ما زايدة
للتاكيد فتمنعها وتكفها عن العمل للفصل بها بخلاف نحو قوله تعالى فبما رحمة لان البا عملت بالاصالة وما نحن فيه بالشبه
فيكون اضعف ولذا اذا الحقتها يصح دخولها الجملة الفعلية قال تعالى انما حرم ربي الفواحش وقال الفرزدق اعد
نظرا يا عبد قيس لعلما اضاءت لك النار الحمار المقيدا المعنى انهم ضعفاء قيد واحمارهم واطفوا نارهم خوفا من تطرقهم
وليس ما فيه موصولة لان القوافي منصوبة وقال العلقمي تحلل وعالج ذات نفسك وانظرن ابا جعل لعلما انت حالم
يهزأ برجل وعله اي انت كالحالم في وعيدك وتوحيك محضرتي وتحلل اي استثن وعالج اي تدارك ذهاب عقلك
ورعوا اعمال ليتما في قول النابغة احكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت الى حمام سراع وارد الثمد قالت الا ليتما هذا الحمام
لنا الى حمامتنا ونصفه فقد وفي حكمها لعل وكان قياسا عليها دون انما وكانما وانما عملت الملغية مع ما لانها اقوى عملا
من ان ولكن لتغييرها معنى الجملة الخبرية الى الانشائية وهو المعنى بقولهم غيرت معنى الابتداء واجرى ابن السراج
اخواتها مجراها قياسا عليها مطلقا قوله احكم اي كن حكيما وفتاة الحي هي الزرقاء المشهورة بقوة النظر والثمد
الماء القليل والحي معني مع تثبت يا نفس في امر من سعى في اليك حتى نصيب في الحكم كما اصابت الزرقاء حين نظرت
الحمام يطير بين جبلين فعدتها فقالت ليت الحمام ليه الى حمامتيه ونصفه قديه تم الحمام مايه فاتبع الحمام الى ان وقف

الماء فعلقت فاذا هي ستة وستون ولا شك انه اذا ضم اليها نصفها ثم واحدا اخر بلغت مايه وروى الاخفش
عن بعض العرب انما زيدا قايم واختار المالكي جوازه ليجري الباب على سنن واحد وان لم يثبت في جميعها النقل وهو
ضعيف لانه لا يقاس على الشاذ اذ لا يجوز ان يستحوذ قياسا على استحوذ مع الوفاق النيرا المقدم **فايده** انما تدل
على الحصر اي على اثبات ما ذكر بعده وعلى نفي ما عداه لقولهم معنى انما زيد قايم ما زيد الا قايم قال سيبويه معنى انما
التعليل اي سلب عن المحكوم عليه غير المذكور معه كقوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فصل سببه
ان ما النافيه اتصلت بان التي للاثبات فدل ان على تاكيد اثبات ما بعدها لانها وضعت له وحينيذ يمتنع ان يدل
على نفي ما بعدها لانه يلزم ان يكون ذلك الكلام مثبتا منفيا فدل على نفي ما عداه فانما زيد قايم خطاب من اعتقد ان
زيدا ليس قايما وانه عالم وتاجر وشجاع والامر بالعكس فيهما قال صاحب المفتاح هذا قول من لم يقف على اصول
النحو **قلت** لامتناع اجتماع حرفي الاثبات والنفي من غير فصل بينهما لما مر ووضع ما لنفي ما ذكر بعدها لا لنفي ما
سواه ولانه يلزم نصب قايم في انما زيد قايم لان الحرف يعمل وان زيد وقال بل سببه ان كلمة ان لتاكيد اثبات
المسند للمسند اليه واللايق بهذا الموضع ان يكون ما هذه هي التي اصلها لتاكيد النكرة في شياعها كجوحته لامر ما
واذا زيدت بعد ان تعدد تاكيد معنى ان ولان وضعها للتاكيد واللفظ المستعمل في غير ما وضع له لا بد من بقاء
اصل معناه فيه والتاكيد غير الشمول يدل على نفي ما عدا المذكور بعده الا ترى ان نفسه في ضرب زيد نفسه دال
على ان الضارب ليس غيره من اتباعه وخدمه والا لا يفيد شيا لان زيدا يدل على انه فاعل وليس هنا معنى ثالث
يدل نفسه عليه فتم مع ان كان الزايدة بعدها المجانس حتى يصح ان يكونها وفي خلدي ان المحقق في شرح المفتاح ان
وفقني الله تعالى له والحق بآخرها ما يدخل على الجملتين نحو انما زيد قايم وانما قام زيد قال المالكي واجاز سيبويه
في بيت النابغة ان تكون ما موصوفة او موصولة وهذا خبر مبتدا محذوف والجملة صفة او صلة لما تقديره ليت ما
هو هذا الحمام لنا واتيت قوله ان حروف ما بها لم يسوغ دخولها الفعل بخلاف اخواتها من انما ولعلما وكانما **قال**
فان لا يعتبر **اقول** ان وان كلاهما لتاكيد النسبة الاثباتية فلا يدخلان الا الجملة ومن الجمل ما هو في تاويل
المفرد وهي الواقعة فاعلا او مفعولا او خبرا ونحوها فخصوا بها ان المفتوحة ومنها ما ليس في تاويل المفرد كالواقعة
بعد القول او صلة للموصول فخصوا بها المكسورة فرقا بينهما ولم يعكسوا لان المفتوحة اشبه بالفعل لفتح طرفيها وما بعد
الفعل مفرد فجعلوا ما بعد المفتوحة جملة هي في تاويل المفرد لانها كالفعل فالمكسورة يدخل الجملة الاسمية المثبتة
الباقي معناها على ما وضعت له فلا يدخل المنفية ولا الاستفهامية ونحوها لانها ليست مثبتة لانها طلبية
ولا التي في موضع مفرد وعبارة الحاجبي انما تدخل الجملة الاسمية التي لا تضادها فلا تدخل الاستفهامية لان
منها صدر الكلام ولا المنفية لذلك ولتضاد معنيها ولظهور ذلك لم يحتج الى الاحتراز عنه **قلت** يعض الصدرية
بوقوعها بعد حرف التنبيه والموصول والمفتوحة تدخل جملة هي معها في تاويل المفرد فيفتقر الى جزء آخر يكون
مجموعها كلاما فزيد قايم ان اقتضى الحال الى ان يكون فاعلا او مفعولا او مضافا اليه او مبتدا يدخلها المفتوحة
فتقال يعجبني ان زيدا قايم وكرهت ان زيدا قايم وعجبت من ان زيدا قايم وعندي ان زيدا قايم فان لها
احكام المفرد وكل منها مؤول بقيام زيد ولولا ارادة التاكيد يجي في موضعها بالمصدر ويعلم منها ان الاصل المكسورة

لان مدخولها لم يؤول بمفرد ولم يحتج اليه **قال** ومن ثمه الى اخره **اقول** ولاجل ان المكسورة وضعها لان يؤكد
الجملة التي لا يكون مؤولة بمفرد اي لا يكون في موضع المفرد بل يبقى على كونها جملة وجب ان يدخل المكسورة كل جملة
باقية على كونها جملة اي يكون جملة لو خليت عن ان وان غير محتاجة الى جزء آخر وكذا لاجل ان المفتوحة تصيرها
في حكم المفرد اي يكون في موضع المفرد لو خليت عنها وجب ان يدخل المفتوحة جملة مؤولة بمفرد اي يكون في موضع مفرد
فيحتاج الى جزء آخر فكسرت ابتداء اي يوتى بالمكسورة بدار الكلام لفظا كقوله تعالى انا اعطيناك الكوثر او معنى كقوله تعالى
الا انهم هم السفهاء ونعم ان زيدا قايم وكذا بعد القول المجرد فان الذي يستعمل بمعنى الظن فيه خلاف قال تعالى اني
عبد الله وكذا بعد الموصول كقوله تعالى ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة وكذا المجاب بها القسم لان جوابه جملة وجوز
الكوفيون وبعض البصريين فتحها اجيب عادوه فيه شاذ وكذا الواقعة حالا كقوله تعالى وان فريقا من المومنين
لكارهون وكقوله ما اعطاني ولا سالته الا واني لحاجري كريم **قلت** الحال وان كان مؤولا بمفرد كخبر المبتدا
الا انه لما صلحت ان تقع بعد الواو اشبهت عطف الجملة على الجملة فصارت كالمستقل المنفصل عما قبلها بخلاف خبر المبتدا
ونحوه وكذا الواقعة خبرا اسم عين الخالي المصدر لا يقع خبرا عن اسم عين كقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابين
والنصارى والمجوس والذين اشركوا ان الله يفصل بينهم يوم القيامة وكقوله ان الخليفة ان الله سربله سربال ملك به ترجى الخواتيم
ومنه الواقعة جملة هي مفعول باب علمت نحو ظننت زيدا انه قايم كقول كثير الملى ولا كفران الله انما واخي من
الاقوام كل نخيل وكذا اذا وقعت قبل اللام معلقة وهي اللام المسبوقة بفعل قلبي او جار مجراه كقوله تعالى والله يعلم انك
لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون لانه لا يصح وقوع المصدر في المواضع السته فلا يكون مؤولا بمفرد ولان
الكلام المبتدا به والمحكي به القول والموصول به والمجاب به القسم لا يكون الا جملة وكسر بعد حتى الابتدائية نحو قام
القوم حتى ان زيدا قايم وفتح في كل موضع هو مؤول بمصدر ففتحها اذا وقعت مع ما بعدها مبتدا او فاعلا او مفعولا
كقوله تعالى ومن آياته انك ترى الارض خاشعة "او لم يكفهم انا انزلنا عليك الكتاب وكقولك كرهت انك قايم او خبرا
عن اسم عين نحو مرادي انك منطلق ومجرورا بحرف جر او بمضاف كقوله تعالى ذلك بان الله هو الحق وانه لحق مثل ما
انكم تنطقون وكقوله تظل الشمس كاسفة كآية انها فقدت عقيلا **تنبيه** انما المكسورة كان المكسورة في
اختصاصها بالجملة او بخبر اسم عين وانما المفتوحة كان المفتوحة في اختصاصها بالمفرد **فايده** قال الاكثر تفتح اذا
كان مع ما بعدها في تاويل المفرد وقال بعض في تاويل المصدر وهو اولى لان الواقعة حالا وخبرا عن اسم عين
في تاويل المفرد مع انها تكسر **قال** وقالوا **اقول** هذا كانه جواب عن اعتراض على الكلام السابق
وهو ان الواقع بعد لولا ولو جملة فيجب ان يكسر بعدهما فقال فتحوا بعد لولا نحو لولا انك منطلق لكان كذا لان
ان الواقعة بعده مع معمولها في تاويل مبتدا محذوف خبره اذ تقدير المثال المذكور لولا انطلاقك موجود والجملة
معمولها مع المحذوف ويجوز معمولها ليس جملة مستقلة والا لوجب عند حذف ان ان يقال لولا انت منطلق
لكان كذا وهو ممتنع واذا ثبت انها مع معمولها مبتدا حذف خبره يكون مع ما بعدها مفردا فتفتح وكذا فتحت بعد
لو نحو لو انك انطلقت انطلقت لانها مع ما بعدها فاعل الفعل مقدر لان لو يجب ان يدخل الفعل ويحذف ذلك الفعل
اذا كان فاعله ان مع ما بعدها وتقدير المثال المذكور لو ثبت انك انطلقت ومؤول بلو ثبت انطلاقك حذف

ثبت لما من والمبتى بعده مفرد فيجب الفتح وكذا بعد ما الوقتيه كقولك لا اكلمك ما انك قايم تقديره ما ثبت انك قايم
قال فان جاز التقديران جاز الامران **اقول** كل موضع جاز ان تقدر بمفرد باعتبار وبجملة باعتبار
آخر جاز فيه الفتح والكسر فمنه الواقعة بعد فاء الجزاء نحو من يكرمنى فانى اكرمه ولا شك ان الجزاء جملة فان لم
يكن شى مما بعد الفاء محذوفا كسرتها لان المراد منه حينئذ من يكرمنى فانا اكرمه وان قصدان المذكور خبر مبتدا
حذف لدلالة الكلام عليه فتحتها اذ يكون تقديره من يكرمنى فجزاه انى اكرمه اى اكرامى ومنه الواقعة بعد اذا المفاجاة
فروى بالفتح والكسر قوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم يهجوه بانه ظنه عزيزا موقرا
فاذا هو ذليل القفا واللهازم وانما ذكرها للذلة لان الخضوع والتكبر بالراس والعنق اى هو خادم واللهزمتان عظمان
فى اصل اللحيين فان لم يقصد فيه حذف شى كسرته لان اذا يدخل الجملة الاسمية ويكون تقديره فاذا هو عبد القفا
فيكون النظر الى الشخص نفسه لا الى عمله وحرمته وان قصد انها مع معمولها فى تاويل مفرد هو مبتدا حذف خبره فتحتها
ويكون تقديره اذا عبوديته حاصلة فيكون النظر الى المعنى وهو الخدمة قال المالكى والاول اولى لان الاصل عدم
الحذف ولذا اقرا القراء السبعة بالكسر فى جميع القران كقوله تعالى ومن يعص الله ورسوله فان له نار جهنم انه من يات
ربه مجرما فان له جهنم الا اذا وقعت بعد ان المفتوحة فانها قرئت بالوجهين كقوله تعالى كتب على نفسه الرحمة
انه من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده واصلح فانه غفور رحيم **تنبيه** قالوا ينبغى ان يكسر فى نحو
ظننت ان زيدا قايم اذ متعلق افعال القلوب جملة مستقلة بفايدتها اجاب عنه الحاجبى بانه موضع الجملة الا ان
الجملة كالمفرد لانها معمول المفعول فضله فلا يكون مستقله بفايدتها ولان الفعل لا يعمل فى الجملة المستقلة وانما سد
ان مع معموليها مسد المفعولين لحصول مقتضى الفعل القلبى وهو تعلقه بشى على صفة **قلت** الحاصل انها فضلة بكسر
ان الداخلة فيها وكان واخواته عاملة فى الجملة المستقلة ومقتضى القلبى تعلقه بمسند اليه على ان مسنده ثابت له لا
لشى على صفة مطلقا والا يكفى ان يكون متعلقه موصوفا واجاب الزمخشرى بان ان مع معموليها فى موضع المفعول
الاول والثانى محذوف وتقدير المثال المذكور ظننت قيام زيد حاصلا كما فى بعد لولا فالزمه الحاجبى
وجوب الكسر ان لم يقصد الى حذفه وجواز ذكره لان المفعول الثانى اقل الامور ان يجوز ذكره ان لم نقل بوجوبه
قلت لا يلزم لانه اذا كان المفعول الثانى مما يجب حذفه فى مثله عند العرب للعلم به بدلالة ان عليه مع طول
الكلام كالخبر بعد لولا ثم يرد على الزمخشرى علمت ان زيدا القايم فانه يمتنع ان يقال حذف معموله الثانى لان
اللام وكسر ان يدلان على كونها جملة مع ان معناها مع اللام وبدونه لم يتغير فالحق ان يقال اذا دخل القلبى على
جملة نحو زيد قايم يخرج عن استقلالها بفايدتها لان المستقل مجموع علمت زيدا قايما واذا خرج عنه يكون موضع
المفتوحة ومغيرا لا علم بكونها ان قبل دخوله عليها جملة مستقلة لا بعد دخوله ولا بعد ان معمولا كان بعد دخوله
عليها جملة مستقلة كمعمولا ان من جهة ان كان لما لم يدل على الحدث يكون كالحرف وانما يكسر بعد دخول
اللام لان موضوعها دخول الجملة لفظا ومعنى فاذا تعذر كونه جملة معنى اى مستقلة بجعل جملة لفظا لئلا يزول
عنها وضعها بالكلية **فايده** قال الحاجبى وغيره التمييز بين موضعى ان وان بما ذكرنا اولى منه بما ذكره
الفارسى فانه قال كل موضع صلح للجملة الاسمية والفعلية يجب الكسر فيه وكل موضع لا يصلح الا لاحدهما يجب الفتح

فيه لان اذا المفاجاة لا يصلح بعدها الا الجملة الاسمية فيلزم ان لا يكسر بعدها وقد صح الكسر بعدها فى قوله اذا
انه عبد القفا واللهازم وكذى بعد الفاء فى نحو من يكرمنى فانى اكرمه تعين الاسمية وقد جاء الكسر فيه فان زعم
زاعم انه يجوز ان يقدر فاجزيه بالاكرام يلزمه ان تعين الكسر وكذى فى قولك مرادى انك تحسن تعين الفتح فان لم
يكن هذا الموضع صالحا للجملة لا يكون تعريفه شاملا وان كان صالحا وهو خبر المبتدا وخبر المبتدا يكون جملة اسمية
وفعلية فيلزم ان يجوز الكسر والفتح فيها انتهى اعتراض الحاجبى وانا اقول عبارة الفارسى كل موضع صح فيه الاسم
والفعل اى تعاقبان فيه يكسر فيه لانه لا يكون معمولا للعامل فيجب ان يختص باحدهما والمكسورة ليست معمولة لشى
فيجب ان يدخله وما لا يصح الا لاحدهما اراد به الا للاسم يفتح فيه لانه يكون مبنيا على ما قبله فمعمولا للعامل لفظى
كان كان فاعلا ومفعولا او معنوى كان كان مبتدا او خبرا والمفتوحة معموله فيدخله فالمذكورة بعد اذا والفاء
جملة ان لم تقدر حذف والجملة من حيث هى هى يصح ان يكون اوله مبتدا وفعلا ولا يصح ان يكون معمولا لشى فيجب ان
يدخلها المكسورة وان قدرته حذف يكون الباقى بعد اذا مبتدا كما بعد لولا وبعد الفاء خبرا وكل منها اسم مفرد
او مؤول به فيجب ان يفتح **فان قلت** المبتدا بعد اذا المفاجاة اسم قدرته حذف شى او لا فيجب الفتح او لا
قلت اذا لم تقدر حذف يكون الواقع بعدها جملة مستقله وهى من حيث هى فعلية واسمية فينظر اليه ولا
يعتبر اختصاصه بالاسمية بسبب عارضى وهو ان مفاجاة الافعال لا يصح او يحصل الفرق بينه وبين الواقع بعد
اذا الشرطية فلا مغايرة بين عبارتى الفارسى وغيره فى المعنى وينبغى ان يقال فى هذا الباب خبر المبتدا اسم مفرد
او مؤول به ولا يقال الجملة اسمية او فعلية كما قال الحاجبى **مسئله** مما يجرى فيه التاويلان فيصح فيه الامران
قولك اول ما اقول انى احمد الله ومثله اول قولى انى احمد الله فان اريد به اول مقولى حمد الله يفتح لانه مقدر بمصدر
هو خبر اول واول افعل مضاف الى المصدر فيكون ايضا مصدرا ليصح الخبر عن مصدر بمصدر ويصدق هذا الكلام
حينئذ على كل لفظ يتضمن حمدا ولا يختص بهذه الصيغه وان اريد به اول قول اتكلم به هذا الكلام المفتتح بان يكسر
لانه جملة ولا يصدق حين يكسر الا على هذه الصيغة المصدرة بانى ويكون القول تاما شاملا لانى احمد الله
ولغيره والمراد اول اقواله المتعددة هذه الصيغة واول الاقوال قول ويصح ان يقع الجملة خبر القول نحو قولى زيد
قايم ويكون القول حينئذ بمعنى المقول وعلى كلا التاويلين ان وان مع ما بعدهما خبر اول وقال الزمخشرى ان قرى
بالكسر يكون محكيا اى مفعولا لاقول ويكون خبر اول محذوفا تقديره اول ما اقول انى احمد الله ثابت قال الحاجبى
هذا فاسد لان المحكى اى متعلق القول نفسه فيكون تقديره اول انى احمد الله ثابت واول التفضيل مضاف الى ما هو
بعضه فيلزم ان يكون الاخبار بثابت عن الهمزة او عن انى لان اول احمد الله باعتبار الحروف الهمزة وباعتبار الكلام
انى وارادة كل منهما من الكلام فاسد **تذنيب** يفتح بعد حتى العاطفة والجارة اذ لا يقع بعدهما الا المفرد
نحو عرفت امورك حتى انك فاضل اى فضلك والعاطفة ما بعدها من جنس ما قبلها والفضل من جملة الامور ومثال الجارة
عجبت من احوالك حتى انك مفاخرى تقديره الى المفاخرة ويكسر بعد الابتدائية نحو مرض حتى انه لا يرجى وقال الحاجبى
يجوز رفعها على ان تقدر المذكور بعدها المفرد هو مبتدا حذف خبره اى حتى ان عدم الرجاء معلوم **قلت** فيه نظر
اذ الاصل عدم الحذف وانما قدر الحذف فى نحو اكلت السمكة حتى راسها تقديره ماكول فرفع الراس وكذى يفتح بعد

لاجرم لانه فاعل وجر لما مر في اسم لا الناصبة او على انه صار كالقسم يكسر بعدها كما في قولك والله ان زيدا لكريم
وتكسر بعد اما الاستفتاحية وتفتح اذا كان بمعنى حقا اما انك ذاهب لان الواقعة بعد حقا مفتوحة لانها مع
معمولها بمفرد وهو مبتداء وحقا خبره لانه مصدر وقع ظرفا وتقديره حقا انك قايم في حق قيامك وقال المالكي حقا منصوب
على المصدر الواقع بدلا من اللفظ وان مع ما بعدها فاعله **قال** ولذلك جاز الى آخره **اقول** جاز رفع المعطوف
على اسم ان المكسورة لما مر من انها لا تغير معنى الجملة فيكون كالمعدوم فبقى اسمها باقيا على رفعه فيعطف عليه بالرفع
فيقال ان زيدا قايم وبكرا ولا بكر قوله ولذلك اي لما تقدم من ان ان لا يغير معنى الجملة والمقدم تعليله اقرب في النص
مما لم يتقدم تعليله اي ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة الداخلة فيها جاز العطف على محل اسمها كما قال الله تعالى
ان الله برئ من المشركين ورسوله وقال جرير ان الخلافة والنبوة فيهم والمكرمات وسادة اطهار حججا طاهر وقال
غيره فمن يك لم ينجب ابوه وامه فان لنا الام النجيبة والاب وعند الحاجبي ان المفتوحة الواقعة بعد افعال القلوب من
جهة انه يدخل الجملة في موضع المكسورة فيكون حكمها حكم المكسورة في العطف بالرفع على محل اسمها فلذا قال اسم المكسورة
لفظا او حكما بالرفع ومثله علمت ان زيدا قايم وبكر فيكون رفع بكر على محل زيد او يكون بكر موكدا بان ايضا وانما قيل العامل
اذا لم يغير المعنى كالمعدوم لصحة ليس زيد بقايم ولا قاعدا بالنصب وكقوله ولسنا بالجبال ولا الحديدا وان من حيث
انه لم يزد الكلام الا التحقيق ليسرع السامع الى التصديق يكون كاللام الموكدة ويمتنع العطف بالرفع على اسم ليت ولعل
وكان لانها غيرت المعنى فيمتنع تقديرها معدومة فاسمها خالف المبتدا المجرد فلم يبق للتجريد فيه اثر اصلا حتى يقدر
في المعطوف عليه ويرفع به ولا على اسم المفتوحة لان معنى الابتداء نسخ بالكلية وصار ان مع معمولها مفردا معمولا لغير
فلو عطف عليه يلزم التناقض لانه يكون باعتبار انه مبتدا عامله التجريد فيكون جزءا تاما من الكلام والتقدير ان ان
زالت الجزئية وصار المجموع جزءا واحدا من الكلام فلا يبقى فيه ابتدائيه ولا عاملية التجريد اصلا فيمتنع العطف بالرفع
ويجاب عن قول الحماسي فلا تحسبي اني تخشعت بعدكم لشئ ولا اني من الموت افرق ولا انا ممن يزدهيه وعيدكم بانه
من عطف الجملة وهو لا يوجب التشريك في العامل بل في الحصول فلا يكون انا معطوفا على محل يا اني ولا يكون لان
ولا لحسب تعلق به لا لفظا ولا معنى وكلام الزمخشري وكثير دال على ان العطف بالرفع على المحل ان مع اسمها
وقال الحاجبي في شرح الكافية معنى كلامهم ما ذكرته وفي شرح المفصل هذا الوجه ايضا مستقيم لانا لو قلنا ولا الحديدا
في قوله ولسنا بالجبال ولا الحديدا بالعطف على محل الجار والمجرور لكان سديدا **قلت** هذا بناء على ان محل الجار والمجرور
نصب في نحو مررت في الخميس والتحقيق فيه وقريب منه كلام الاندلسي وهو ان الرفع بالعطف على محل اسم ان الا انه لما اشكل
قصور رفعه لان ان من نواسخ الابتداء شبهت مع اسمها بلا الجنسية المجعولة مع اسمها المبني اسما واحدا فكما يكون المعطوف
بالرفع في باب لا على موضع لا مع اسمها قالوا هنا ان الرفع على محل ان مع اسمها تسهيلا خصوصا على المبتدي اذ لم يقل ان
ان مع اسمها كلمة ومبتدا ولا يجوز ان يقال المرفوع معطوف على مستتر في قايم لانه لم يوكد بمنفصل ولانه يمتنع الرفع في نحو
ان زيدا غلامك وبكر ويستقيم ان يرفع بالابتداء محذوف الخبر لدلالة السابق عليه فيكون من عطف الجملة من غير تشريك
في عامل فلا يكون المعطوف هو كذا بل هو مع خبره المحذوف جملة ساذجة مثل قام زيد وبكر منطلق وبهذا الوجه صحح
رفع المعطوف بعد الثنا وشبهها وقال المالكي وجه الرفع هذا الاعتبار كما ظنه بعض ولذا لم يقع العطف بالرفع الا بعد تمام الجملة

ولو قدر بدلا لو كان من عطف المفردات لكان وقوعه قبل التمام اولى لان وصل المعطوف بالمعطوف عليه اجود
من فصله ولجاز رفع غيره من التوابع ولما جعل سيبويه قوله تعالى علام الغيوب خبر مبتدا محذوف او بدلا من فاعل
تقذف في قوله تعالى ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب وايضا ان واخواتها قوية الشبه بالفعل لشبهها به لفظا
ومعنى فلا يبطل الابتداء في معمولها كما في معمولي الافعال الناسخة اذ يمتنع كنت قايما وكريم ولقوة شبهها لم يبطل عملها
الفصل ولا تقديم المسند نحو ان فيك زيدا راغب وان عندك زيدا بخلاف ما المشبهة بليس ولا المشبهة بان فانهما
يبطلان عملها لضعف شبههما ولا يعمل لا في الخبر عند سيبويه فلضعف شبهه لا يبقى عمل الابتداء في محل اسمه ولذا
جاز ان يرفع نعته ولانه نص سيبويه في نحو ان زيدا وعمرو قايم ان تقديره ان زيدا قايم وعمرو وكذلك ثم قال
ولو قال سيبويه حذف خبر المعطوف عليه لدلالة خبر المعطوف عليه لكان اولى لانه مقطوع بثبوته كقوله
نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف وكقوله خليلي هل طب فاني وانتما وان لم تبوحا بالهوى
دنفان اذ تقديره نحن بما عندنا راضون واني دنف **قلت** ما ذكره المالكي حسن وان كان في بعض كلماته
نظر اذ وصل المعطوف على المبتدا به انما يكون اجود اذا صح ان يكون خبرهما شيئا واحدا باعتبار العامل اي يكون عامل
خبرهما واحدا وما نحن فيه ليس كذلك فيكون وصل خبر ان باسمها اولى ولم يجز رفع غيره من التوابع لان المعطوف
كالمستقل معنى لانه ليس من تتمة المعطوف معنى وكذا لفظا للواو فانها بمنزلة العامل ومفسر بتكريره مع ان الزجاج
اجرى الصفة مجرى المعطوف ورفع علام الغيوب على الصفة لمحل ربي ودلالة السابق على المسبوق اولى من
العكس لان في تاخير الحكم عن المعطوف سرا فان قولك زيد مشنو وعمرو يوهم ان لزيد مزية في الاخبار عنه بالشناءة
على عمرو ولانه ما اثبت له الحكم اولا امكن في النفس مما اثبت له اخيرا ولما كان غرض المتكلم التسوية بينهما اخر الحكم
عنهما وحكم به عليهما دفعة لئلا يكون لاحدهما مزية توضيح رفع بكر في نحو علمت ان زيدا قايم وبكر عند الحاجبي على
محل زيد اذ الابتدائية كالباقية فيه لان ان الداخلة فيه مكسورة حكما عنده وعند الزمخشري على انه مبتدا حذف
خبره اذ يمتنع رفعه على محل زيد لان ان نسخت عنه الابتدائية بالكلية اذ صارت مع معمولها مفردة عنده وكذا
على محل ان مع معمولها لانه نصب بانه مفعول اول لعلمت وكذا مبتدا حذف خبره عند المالكي وهو ظاهر وقد
اشرت الى ذلك في الشرح ويشترط في العطف بالرفع على المحل تقدم خبر المعطوف عليه لفظا نحو ان زيدا قايم
وبكرا او تقديرا نحو ان زيدا وبكر قايم اذ تقديره ان زيدا قايم وبكر على التقديم والتاخير وان زيدا قايم وبكر قايم
على حذف الخبر من الاول فيمتنع ان تقدم خبرهما لفظا نحو ان زيدا وبكر ذاهبان لان ذاهبان من حيث انه يكون
خبرا عن زيد يكون عامله ان لانها تقتضي خبرا ومن حيث انه يكون خبرا عن بكر يكون عامله الابتداء لانه يقتضي خبرا
فيلزم ان يجتمع عاملان في شئ واحد وهو ممتنع لانه من اجتماع علتين على معلول واحد فيتوهم انه معمول لان غير
معمول لها واجاز الكوفيون بناء على ان رفع خبر ان ليس بها بل بما كان به قبل دخولها فلا يلزم اعمال عاملين في واحد
بل يكون مثل زيد وعمرو قايمان **قلت** انما يصح هذا المثال اذا جعل من عطف المفردات اما لو كان
من عطف الجمل يكون من اعمال عاملين في معمول واحد وقال الجزولي جوز سيبويه والخليل لا المبرد وغيره
ان يقع المثنى خبر مبتدا اين او فاعل فعلين وان اختلف معناهما نحو زيد وبكر قايمان وجاء وقام الزيدان لان العامل

والمضي والاثر فانه واحد بالنوع فلا اختلاف **قلت** فيه اختلاف التشخص فيمتنع لما مر واجاز الفرا العطف
بالرفع على اسم ان مبنيا فيصح عنده انك وزيد ذاهبان قال النحاة الذي غره والكوفيين ما روي عن بعض العرب
وهو قولهم انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان قال سيبويه ان قايلها غلطوا فيهما وسببه انهم لما رووا
ان معناهما معنى الابتداء لان ان لا تغير معنى الجملة راوا انهم قالوا هم وانت فاثبتوا حكمها في الجاري عليها ونظره بما زيد
بقائم ولا قاعدا وعكسه قوله بدا لي اني لست مدرك ولا سابق شيئا اذا كان جائيا وقول العرب اذا كان خارجا عن
القياس واستعمال الفصحا وعن وقوع ما وضعه الواضع يرد قال المالكي وهم سيبويه لان المطبوع على العربية
لو جاز غلطه لم يوثق بشيء من كلامه بل يجب اعتقاد الصواب في جميع ما نطق به وسيبويه موافق على هذا ولو كان
ذلك ما قيل نادرا كلدن غدوة ونحو جحر ضب خرب بل الصواب ان يحمل القولان على تقدير الاول انهم
اجمعون ذاهبون فهم مبتدا واجمعون تاكيده وذاهبون خبره والجملة خبر ان وتقدير الثاني انك انت وزيد
فانت مبتدا وزيد معطوف عليه والذاهبان خبرهما والمجموع خبر ان فحذف المتبوع اذا علم جايز فالقول به راجح
قلت النصب بعد لدن سمع عن كثير وكذا اجرا الصفة على الجار وكذا قوله تعالى عذاب يوم اليم وما نحن
بصدده لم يسمعا من متعدد وحذف المؤكد والمعطوف عليه لا يرتكب من غير ضرورة واجاز الفرا في المعطوف على اسما
اخوات ان ما جاز في المعطوف على اسمها مستدلا بقوله يا ليتني وانت يا لميس في بلد ليس به انيس فضعف رايه
بان تقديره وانت معي ويكون الجملة حالا واجاز الزجاج والفرا رفع نعت اسم ان وتاكيده وعطف بيانه مستدلين
بقوله تعالى قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب قايلين على انه صفة على محل ربي **قال** ولكن كذلك **اقول**
المراد به انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن لانها لم تغير معنى الجملة الداخلة فيها اذ لم يجعلها في تاويل المفرد ولا انشا
كما لا يغير ان مدخولها بشي منها **قال** ولذلك الي اخره **اقول** لام الابتداء هي الداخلة في المبتدا توكيدا
للكلام نحو لزيد منطلق قال تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور ثم انهم وان اتوا بان نيابة عن الفعل
اختصارا ارادوا ان يجمعوا بينهما لزيادة التاكيد حتى يكون كتكرير الجملة ثلث مرات ولا منافاة بينهما اذ كلاهما
لتاكيد الاثبات ومدخولهما المبتدا وفي الاصل بخلاف اخواتها ولا تجامع شيئا اخر من اخواتها لوجود المنافاة بينها وبينها
اما المفتوحة فلانها مع معمولها مؤول بمفرد واما البواقي غير لكن فلانها للانشاء وانما لا يكون مدخولها جملة خبريه
ومدخول اللام يجب ان يكون جملة خبرية فلا تجامعها وحق اللام ان يدخل اول الكلام لدلالتها على نوع من الكلام
وهو التاكيد لكن لما دخلته ان واجتماع حرفين متفقي المعنى مكروه لما مر واذا لم يجمع بينهما في اللفظ اخر اللام
لان ان عاملة والعامل اولى بالتقديم وقال الحاجبي لانها اقوى من اللام لفظا ومعنى في بقايها على اصلها اولى واذا
اخر اللام فان فصل بين ان وبين اسمها بخبرها او بمعموله دخلت اسمها وان لم يفصل بينهما يدخل خبرها الا اذا تقدم
على الخبر معموله فانها يدخل معموله والامثلة الاربعة هذه ان في الدار لزيدا وان فيك لزيدا راغب وان زيدا لقايم
وان زيدا لطعامك اكل وانما يدخل الجار ومعموله اذا اخر عن الاسم فيمتنع ان عندنا لعندنا زيدا لان تقديم المعمول كتقدم
عامله فيكون تقديره ان لعندنا عندنا زيدا فلا يوخر عن الاسم والخبر فيمتنع ان زيدا كل لطعامك وكذا ان زيدا جالس لفي
الدار لان اصلها ان تصدر بها ولكنه منع منه مانع فلا يوخر عن الجزئين لان ما وقع للضرورة يتقدر بقدرها ومن ضعها

الاصل فيجب ان لا ان عامله فحقها ان يلي معمولها وقال المالكي لانها تعلق الفعل القولي مع انه اقوى عملا من ان فلو لم ينو
تقديمها على ان لكان تعليقها اولى واخرت عن ان لكمه كراهة تقدم موكدين مع ان حق المؤكد تاخره عن المؤكد وربما نبهوا
على موضعها الاصلي فقلبوا همزة ان هاء ليصر كحرف اخر وادخلوا عليها اللام كقوله الا يا سنا برق على قلل الحمى
لهنك من برق علي كريم ولا يدخل اللام الخبر المنفي فلا يقال ان زيدا لما يقوم لانها لا يدخل خبرا في كلام منفي بلا لان
الكلام المنفي بما اوله لام غالبا فلو دخلت خبرها تكرر اللام فلا يدخل خبرا منفيا اصلا ليجري المنفي على سنن واحد
وكذا لا يدخل الخبر اذا كان جملة شرطية خوف التباسها بالموطئة للقسم كقوله تعالى لئن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن
من الخاسرين وقال الانباري اذا امتنع دخول اللام الشرط الواقع خبرا جوزان يدخل جوابه لان الجواب لا تقع توطئه
للقسم فقالوا ان ثبتوا فلا يجوز واعلم ان هذه اللام غير الموطئة وغير الداخلة في جواب القسم لانها يدخل المقسم به نحو
لعمرك لافعلن والمقسم به لا يكون جواب القسم ولانها يتجرد عن نون التوكيد كقوله تعالى ان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة
ولام جواب القسم لا تفارقها الا في الشعر ولذا اذا وجدت اللام داخلة في فعل واقع موقع خبر ان بعد فعل قلبي وقصد
بها لام جواب القسم يتعين ان تفتحه وحكم ان هنا قسما محذوفا نحو علمت ان زيدا ليقومن او لقام بخلاف نحو علمت
ان زيدا الكريم فانها يكسر كما ياتي **فايده** لما كان حق هذه اللام ان يدخل الاسم يدخل المضارع لشبهه به ولا الماضي
لبعده عنه الا اذا كان غير متصرف نحو ان زيدا لنعم الرجل لان الانشا من حيث انه يستلزم الحضور اشبه المضارع
او كان فيه قد نحو ان زيدا لقد قام لانه تقربه من الحال فيشبه المضارع واجاز الفرا دخولها معمول الماضي اذا قدم
عليه نحو انك لطعامك اكلت وهو ضعيف لان ما لا يدخل العامل لا يدخل معموله لان دخوله فيه فرع دخوله فيه
تنبيه لا نص بعدها كقوله ان امرا خصني عمدا مودته على التنائي لعندي غير مكفور دخلت الظرف الظرف
المتعلق بمكفور وانما عمل المضاف اليه في المتقدم على مضافه اما لانه ظرف فاتسع فيه واما لان غير بمعنى لا فكانه قال
لعندي لا مكفور فيمتنع انت زيدا مثل ضارب صح ابا زيد بانعامه عليه على بعد منه فلا يحمد عوده ومن يدخلها
الفصل كقوله تعالى ان هذا لهو القصص الحق لانه من الخبر لرفعه توهم السامع انه نعت واذا وقع الخبر جملة يدخل صدرها
فشد قوله ان لا الى وصنعوا قومي لهم فاصح وعند بهم تلوي من عادا كحبذو لا اذ حقهم قومي في فرع سبق ان الواقعة
بعد الفعل القلبي المفتوحة فاذا دخلت عليها اللام بكسر وجوبا اما على قول الزمخشري فلامتناع تقدير المفعول الثاني
لا استلزمه دخول اللام في مفرد واما على غيره فلزيادة استقلال ما بعد الفعل القلبي باللام المختصة بالجملة
وضعف شبهه بالمفرد فيمتنع الفتح وقول الزمخشري من جارية الحجاج على انه تعالى لما سبق لسانه في مقطع الدلالات
الى فتحه ان سقط اللام من خبرها وهو قوله تعالى لخبير عملا ضعيف لانه من الجاير ان يكون حذفه اللام غلطا
كما ان فتحه ان غلطا فلا يحمل على انه اسقطها عملا لانه اثبات بكون مسلم من غير ثبت والمسلم لا يفعله **قال** وفي
لكن ضعيف **اقول** اجاز الكوفيون دخول اللام بعد لكن لانها لا تغير الجملة كان ولقوله ولكنني من حبها لعميد ومنعه
البصريون وقالوا علة دخول اللام بعد ان ليست بقاء معنى الجملة الخبرية فحسب بل هو مع انها للتوكيد مثل ان وايضا
لكن من حيث افتقارها الى جملة سابقة لانها تتوسط بين كلامين متغايرين اشبهت ان المفتوحة في الاحتياج الى
مقدم عليها وما بعد اللام لا يحتاج الى شيء سابق فهي عكسها فيها اذا لجمع بينهما مقتض بكلام سابق وغير مقتض له

واما السبت نشأ ذو ضعيف اذ لا يعرف قايله ولا تتمته ولو صح لوجه بان اصله ولكن انني لكون اللام داخلة في خبر
ان ثم حذف تنقل الهمزة الى النون ثم حذفها ثم حذف النون الاولى ومثله في النقل قوله تعالى اكفرت بالذي خلقك
من تراب ثم من نطفة ثم سواك رجلا لكنا هو الله ربي اذ اصله لكن انا فنقل حركة الهمزة الى النون وحذفت
الهمزة وادغمت فبقي لكنا ولذا لو وقف عليه بالالف كما لو وقف على انا ووصله ابن عامر بالالف لرفع اللبس بالناصبه وهو مبتدا
والله بدل منه او عطف بيان وربي خبره والجملة خبر انا وعايده ياء ربي ويكون لكن مخففة من الثقيلة اذ الواو للاجتماع
العاطفة او يجعل اللام للعهد زايدة كما في الخبر في قوله ام الحليس لعجوز شهربة ترضى من اللحم بعظم الرقبة الشهربة
العجوز الكبيرة وكما زيدت بعد امسى في قوله مروا عجالا وقالوا كيف صاحبكم قال الذي سألوا امسى لمجهودا وبعد المفتوحة
كقراءة سعيد بن جبير وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون بفتح أن وحسن زيادتها في خبر مبتدا معطوف
على محل اسم ان الداخلة هي في خبرها ايضا نحو ان زيدا القايم وبكر لكريم **قال** ويخفف الى آخره **اقول** قد يخفف
ان المكسورة للتخفيف واذا خففت استقبحت بان النافية فانها تدخل المبتدا ايضا فيلزم ان يؤتى معها اللام في الخبر او في
الاسم او في غيرهما على ما مر للفرق بينهما فاذا لم يكن معها اللام تفهم منها النفي اذ الاصل عدم التخفيف **فان قيل** لا اشتباه
اذا عملت المخففة فلا يؤتى بها اجيب اوجب دخولها حينئذ ليجري الباب على سنن واحد ولان اسمها قد يكون مبنيا
او مقدرا اعرابه فيلتبس حينئذ مثاله ان زيدا لقايم وان زيد لقايم وقال المالكي والاندلسي لا يلزم مع الاعمال لعدم
اللبس كما لا يلزم مع الالغاء في موضع لا يصلح للنفي كقول الطرماح انا ابن اباة الضيم من ال مالك وان مالك كانت
كرام المعادن وكقولهم ان جزاك الله خيرا لانه دعاء والمستعمل فيه صيغة الامر والامر لا يدخل عليه النفي فلا يلتبس
فايدة نعم الفارسي ويدل عليه كلام الزمخشري وغيره ان اللام الفارقة غير الابتدائية المفصولة على ان المشددة
لان ما بعد المفارقة يعمل فيما قبلها وبالعكس كقوله تعالى وان كنا عن عبادتهم لغافلين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وكقوله
شلت يمينك ان قتلت لمسلما فاجاب المالكي وغيره ان اللام رتبته التقديم فكانه متقدم لفظا او تقدمه منوي لما مر في المشددة
قلت لو قيل مثل هذا في نحو اما زيدا فاضرب لكان حسنا واذا خففت ان فالغاؤها عن العمل اكثر وجاء اعمالها كثيرا
قال الحاجبي بني الخلاف ان علة عملها وهي شبهها بالفعل المجموع ومركوبها ثلاثة مفتوحة الآخر مقتضية للاسمين فلا يبطل
المخففة لزوال بعض ما هو العلة المعتبرة او مجرد اقتضايها الاسمين فيعمل لبقاء ما هو العلة **قلت** فيه نظر لان جميع
العرب جوز الاعمال والالغاء اذ ليس الالغاء لغة بعض والاعمال لغة بعض فالاولى ان يقال من قال العلة المجموع جوز
الغاء المخففة لزوال جزء العلة وجوز اعمالها بناء على ان المحذوف الذي لم يجب حذفه كالباقي فهذا كالخلاف في المنادى
المرخم ايجعل اسما برأسه ام لا بناء على ان المحذوف كالباقي ام لا وكذا من قال بان العلة مجرد الاقتضاء يجوز الاعمال
لبقايه ويجوز الالغاء لانها حينئذ صارت محتاجة الى غيرها وهو اللام الفارقة فيشبه لولا الامتناعية المحتاجة الى
الجواب وذهب الكوفيون الى ان ان الخفيفة ان لم يكن بعدها اللام هي المخففة وينصب اما اذا ذكر بعدها اللام كما في الامثلة
المذكورة فهي النافية واللام المذكور بعدها بمعنى الا ويمتنع نصبها ونصب كلا في قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم وهو
قراءة نافع وابن كثير بفعل يفسره ليوفينهم او به نفسه وقولهم ضعيف لانهم نصوا على ان ما بعد الا واللام التي هي
بمعناها لا يعمل فيما قبلها ولا يفسر عاملا فقراءة النصب لا توجه الا على قول البصريين فيجب المصير اليه وقال سيبويه

والاخفش صح عن العرب نحو ان زيدا لمنطلق وعلم سبب ان اللام بمعنى الا ويلزم صحة وقوع اللام بعد ما هو انص
على النفي وهو قولك لم يقم لزيد بمعنى لم يقم الا زيد ممتنع باتفاق قرئ قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم
بتشديد ان ولما وتخفيفهما وتخفيف احدهما فقط وكلها سبعية فاما قرئ ان بالتشديد ولما بالتخفيف يكون كلا
منصوبا بان ويكون ما في لما زائدة وفايدتها الا يجتمع اللام الفارقة مع لام القسم وقوله ليوفينهم جواب القسم وسد
مسد الخبر وقيل ما خبر ان وما بعده صلته اي ان هؤلاء الذين ليوفينهم ولما بالتشديد قيل مصدر لم كما في قوله تعالى
اكلا لما وحذف التنوين اجراء للوصل مجرى الوقف اي ان كلا جميعا فضعف بان لما بهذا المعنى بعيد وحذف التنوين
من المنصرف في غير الوقف ابعد وقال الحاجبي جعلها جازمة محذوفا فعلها كما في قولهم قرب زيد من المدينة ولما اي
فيكون تقديره وان كلا لما تركوا فحذف لدلالة ما تقدم من قوله تعالى فمنهم شقي وسعيد عليه ثم بين ذلك بقوله
ليوفينهم ربك وان قرئ ان بالتخفيف ولما بالتشديد ونصب كلا بان يكون حكم لما كما مر وان جعل ان نافية يكون
كلا منصوبا بمقدر ويكون لما بمعنى الا كما في قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ فتقديره ان ارى كلا الا ليوفينهم
وهذا اقرب وقد يلي ان المخففة فعل من افعال المبتدا كقوله تعالى وان كانت لكبيرة الا على الذين هدى الله
وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وان كدت لتردين لانه لما ضعف شبهها بالفعل وعلم بقاء اقتضائها الاسم دخل
الفعل الذي مقتضاه موافق مقتضاها الاصلي لئلا تزول عنها وضعها بالكلية وهو وقوع المبتدا وخبره بعدها
اذ معنى ان كان زيد لقايما ان زيدا القايم فلا يلزم منه دخولها في ساير الافعال وما يوجد داخلة فيه محفوظ ولا يقاس
عليه كقوله شلت يمينك ان قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد وكقولهم ان تزينك لنفسك وان تشينك لهيه
لانه يخالف القياس المستمر ولم يوجد مثله في كلام فصيح وقال الاندلسي بتقدير البيت انك لمسلما قاتل فهو نحو
ان زيدا لطعامك آكل خلافا للكوفيين والاخفش فانهم جوزوا دخولها جميع الافعال نحو زعم ان قام لزيد وان
قعد لانا قياسا على المتفق عليه ولم يقولوا ان مخففة واللام للابتداء بل قالوا هي ما فيه ما صلة سواء دخلت
الاسم او الفعل وقد مر امثلتها واللام الواقعة بعدها بمعنى الا وفرق الكسائي وقال ان الخفيفة اذا دخلت
الاسم ويوجد بعدها اللام مخففة من الثقيلة واذا دخلت فهي نافية لان المخففة لا يطلب الفعل كالتي خففت
عنها والنافية تطلبه لان اصل النفي للفعل وقال المالكي دخولها المضارع وان كان من النواسخ شاذ كقوله تعالى
وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بابصارهم لانها اشبه بان الشرطية التي اصل دخولها المضارع **قال** ويخفف
الى آخره **اقول** حكم النحويون بوجوب عمل ان المخففة لامرين الاول انهم رأوا اهمال المكسورة المخففة
مع ضعف شبه اصلها بالفعل اذ ليس لها معنى مخصوص اذ معناها التاكيد الذي هو معنى الزوايد كلها والثاني
لو حذفت بقي ما بعدها كلاما مستقلا فوجودها كالعدم والذي جاز رفع المعطوف على اسمها وشبه المفتوحة
قويا اذ لها معنى مخصوص وما بعدها مفرد كما بعد الفعل ولذا امتنع حذفها لانه لا يكون ما بعدها جملة لانه ليس
من مواضعها ولا مفردا اذ لا يكون هنا شيء تؤوله به وامتنع رفع المعطوف على اسمها وان كان شبهها اقوى فلو ساواها
في جواز الاهمال يلزم الاتفاق في الحكم مع الافتراق في الحكم وهو ممتنع فيكون اعمالها واجبا وايضا وجودها
داخلة على افعال لا يدخل المبتدا وقد مر ان ان المكسورة لا يدخلها الا لئلا يخرج عن اصلها بالكلية فلو وجب عملها

يكون في نحو علمت أن قد قام زيد عاملة في ضمير مقدر فيكون داخلة في جملة اسمية فلا يلزم محذور خروجها عن اصلها
ودخولها في فعل غير افعال المبتدا وان لم يوجب ولكن يلزم المحذور فاذا وجب اعمالها ولم يعمل في الظاهر يكون عاملة
في مقدر ويقدر ضمير الشان اولى لان تقديره مستقيم في جميع الصور وليكون داخلا على جملة اسمية فيكون باقية
على اصلها فيكون تقديره تقدير معلوم مطرد فيتعين فيعضد ذلك قول الاعشى في فتية كسيوف الهند قد علموا ان هالك
كل من يحفى وينتعل فلو لم يقدر ضمير شان لم يستقم تقدير الخبر هنا لانه يمتنع تقديم الخبر بعد المخففة عندهم كما قبل
التخفيف ولذا امتنع ان منطلق لزيد لئلا تخرج عن اصلها واذا لم يكن عاملة فيه تكون عاملة في الظاهر وان جا جدا
كقوله لقد علم الضيف والمرملون اذا اغبر افق وهبت شمالا بانك ربيع وغيث مريع وانك هناك تكون الثمالا
وكقوله فلو انك في يوم الرخاء سالتني فراقك لم ابخل وانت صديق وقال المالكي لا تتعين اضمار ضمير الشان كما زعم
بعض بل اذا امكن جعل الضمير المقدر لحاضر او غايب غيره فهو اولى اذ قال سيبويه في باب تكون ان بمعنى اي مثلا
بقوله تعالى وناديناه ان يا ابرهيم قد صدقت كانه قال تعالى انك قد صدقت وقال بعده تقول كتبت اليه ان لا
تقول كذا بالرفع على تقديره لانك تقول ثم اذا كان خبر ان المخففة جملة فعلية فعل متصرف غير دعاء يجب ان يفصل بقد
او حرف التنفيس او حرف النفي ليحصل الفرق بينها وبين الناصبة من اول الامر فانها يدخل المتصرف غير الانشاء
والشرط ولم تعكس لانه حذف من المخففة احدى نونيها والضمير لا من الناصبة فيكون كالعوض عنها كقوله تعالى
ونعلم ان قد صدقتنا وعلم ان سيكون منكم مرضى وافلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا ايحسب الانسان ان لن
نجمع عظامه اما اذا كان خبرها جملة اسمية او فعلية مصدرة بكلمة الشرط او برب او فعل دعاء او غير متصرف
فلا يوتى بشي منها نحو علمت ان زيد قايم وقوله تعالى وان لا اله الا هو فهل انتم مسلمون وعلمت ان من يسلم يرحم
وقوله تعالى ولو تبينت الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب وعلمت ان رب رجل كريم لقيته وقوله تعالى والخامسة
ان غضب الله عليه وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم وان ليس للانسان الا ما سعى لان ان المصدرية
لا يدخل في شي منها فليست مواضع اشتباه ولان اللبس وقد بنا فيان المواضع وخص قد في الماضي وحرف التنفيس
في المضارع لان قد يقرب الماضي من الحال وحرف التنفيس يختص المضارع بالاستقبال فقلان المعنيان بعيدان
من المصدر وحرفه لانه لا يقتضي زمانا ومقتضى ذلك ان لا يوتى بها مع حرف النفي ايضا للفرق لان حرف النفي يقع
بعد المخففة والناصبة تقول علمت ان لا تقوم واردت ان لا تقوم الا انها حرفا اثبات فلا اجتماعهما حرف النفي فاكتفى
بحرف النفي **فان قيل** علم من علمت ان ان الواقعة بعده مخففة فينبغي ان لا يوتى بقد ولا بحرف التنفيس
قلت علمت فارق خارجي فلم يكتف به كما في نحو اكل زيد الخبز ولانه قد ينفصل عن تقدم علمت وبضعف
حذفها لان العوض يكره تركه وشذ قول امرا القيس وحدثت بان زالت بليل حمولهم كنخل من الاعراض غير
منبق تركها بعد الفعل القلبي او معناه اسهل اذ به يعلم انها مخففة كقوله علموا ان يومّلون فجادوا قبل ان
يسالوا باعظم سول وقوله لمن اراد ان يتم الرضاعة على قراءة الرفع قال البصريون ان هذه هي الناصبة للمضارع
ولم يعمل حملا على اختها ما وعند الكوفيين مخففة وقعت موقع الناصبة شاذا كوقوعها موقعها في قول جرير
نرضى عن الله ان الناس قد علموا ان لا يدانينا من خلقه بشر ومنه قوله رايتك احييت الندى بعد موته

فعاش الندى من بعده ابد الدهر لان ان التي لم يسبق بفعل قلبي ناصبة ومتى لا يدخل جملة اسمية فيجب ان
يقال مخففة وقعت موقع الناصبة قال المالكي مذهب الكوفيين اصوب لانه لا يلزم منه اهمال ما وجب اعماله
قلت فيه نظر لانه معارض بان استعمال الناصبة للفعل موضع ما من حيث اتحادهما معنى وموضعا قريب
واستعمال المخففة موضع الناصبة بعيد لتنافيهما فيهما فما بعد القلبي والجملة الاسمية ليستا موضع الناصبة حتى
يقال وقعت المخففة موقع الناصبة **فايده** قولهم اما ان جزاك الله خيرا واما ان يغفر الله لك جايز
لانه دعا وسمع اما ان جزاك الله بالكسر تشبيها المكسورة بالمفتوحة واما بمعنى حقا قبل المفتوحة وبمعنى الا
قبل المكسورة قال سيبويه وقال المالكي اما في الجميع بمعنى الا وان المكسورة زايدة في اما ان جزاك كزيادتها
في قوله الا ان سرت ليلى فبت كيئبا والمفتوحة زايدة ايضا ومع ما بعدها في موضع الرفع بالابتدا محذوف
الخبر تقديره اما من دعاي ان جزاك الله خيرا ثم يعلم منها موضع المخففة والناصبة فالخفيفة ان ذكرت بعد فعل
مسلط عليها فان كان فعل تحقيق فهي مخففة وان كان فعل يحتملها والناصبة نظرا الى الرجحان وعدمه نحو قوله تعالى
وحسبوا ان لا تكون فتنة بالرفع والنصب وان كان غيرهما فهي ناصبة فعلم منه ان الواقعة بعد فعل الخوف والرجا
ناصبة لانه يحتمل ان يقع والا يقع قال الله تعالى والذي اطمع ان يغفر لي ربي والتاكيد فيما ثبت وان لم يتقدمها فعل
مسلط عليها فان صدرت بها الجملة كقوله تعالى وان تصوموا خير لكم فهي ناصبة والا فهي زايدة نحو ان تقوم وحسن ان
تقوم بحتملها **مسئله** يجي ان المكسورة بمعنى نعم كما سيجي من قول ابن الزبير ان وصاحبها ويجي ان بالفتح بمعنى
لعل كقولك ايت السوق انك تشتري لحما اي لعلك كقوله تعالى لين جاتهم آية ليومنن بها قل انما العلم عند الله وما
يشعركم انها اذا جات لا يومنون على قراة الفتح نوبده على قراة ابي رضي الله عنه لعلها ولو كانت بمعناها الاصلي
لكانت مع ما بعدها فاعل يشعركم فيتغير معنى الآية اذ يصير عذرا لاهل المدينة وانما سبقت ردا عليهم لقولهم لين
جاتهم آية ليومنن بها وقيل لا زايدة فيستقيم المعنى حينيذ ويجوز ان يكون بمعناها التاكيدي فيكون تعليلا للنهي يحيهم
وجوابا للسوال مقدر وتقديره لم نجيبوا بقوله تعالى وما يشعركم اي اي شي يشعركم ايمانكم عند مجي الآية فقال
لانها اذا جات لا يومنون وعلى قراة الكسر المعنى مستقيم لانه يكون مستانفا **خاتمه** قد يدخل على ان المفتوحة
احدى اخواتها فيلزم الفصل بالخبر نحو ان عندي انك قايم وشذ دخول ليت عليها من غير فصل كقوله فيا ليت ان الظاعنين
تلفتوا فيعلم ما بي من جوى وغرام فسدت بصلتها مسد اسم وخبر ليت كما اذا وقعت بعد الفعل القلبي يقوم مقام
مفعوليه وكما بعد لو كقوله تعالى ولو انهم آمنوا وسيجي في الشرط ومن قال المفعول الثاني محذوف في نحو ظننت ان
زيدا قايم يقول ان خبر ليت محذوف هنا اذ لا فرق بين البابين وقاس الاخفش لعل وهذا على ليت واجاز لعل
ان الله تعالى يرحمنا وهو ضعيف اذ لا يقاس على ما وقع على خلاف الاصل فان مقتضى الدليل ان لا يستغني بان مع
صلتها عن اسم وخبر ليت لانه انما يكتفي بان وصلتها حيث يكتفي بمصدر صريح وبعد ليت لا يكتفي بمصدر صريح
فما سمع بعد ليت مخالف للقياس فلا يقاس عليه **قال** كان للتشبيه **اقول** كان حرف لانشا التشبيه
للموكد خصوصا عند القايل بتركيبها كما ان ليت حرف لانشا التمني ورأى بعض انها مركبة من كاف التشبيه وان الموكدة
المكسورة كما ذكر لكن في كان فاصل كان زيدا اسد ان زيدا كالاسد ثم بمعنى فقدم الكاف ليدل اولا الامر على التشبيه

كما قدم اما على المعطوف عليه ليدل من اول الامر على التشكيك وفتح الهمزة لان ما بعد الكاف مفرد وان كان المعنى على الجملة
والكسر ونظيره الضارب زيدا اخوك فانه غير لفظ يضرب ليه اذا اللام لا يدخله وان كان معناه على الفعلية قال الحاجبي هذا
ضعيف لان التركيب على خلاف الاصل ولانها نه يصير مخالفه اخواتها اذ لا شي منها مركب ولان الكلام المستقل لا يحصل
من جار ومجرور ويمكن ان يجاب عنه بانه كثيرا ما خالف الاصل والاخوات اذا وجد عليه دليل كاذن ولن الناصبتين
عند القايل بتركيبها والتركيب نسخ كونها جارا ومجرورا اذ لم يدل بمجرد الكاف على التشبيه كما في كذا ولذا لم يقل احد ان
الكاف فيها متعلقه بفعل فاذن لا يبعد ان يكون كان مع معموليها كلاما وقد يجي للتحقيق كقول رآني هشام واصبح بطن
مكة مقشعرا كان الارض ليس لها هشام وقال المالكي الكاف عندي لتقليل معناه لان الارض وعليه حمل قوله تعالى وى
كانه لا يفلح الكافرون اي اعجب لانه لا يفلح وتخفف كان فيلغى لبعدها عن الفعل اذ لم يوازن الفعل الرباعي والدخول
الكاف عليها عند القايل به الا عند قليل كقوله ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطوا الى وارق السلم فانه روى
بالنصب على حذف الخبر ظبية عاطية المذكورة والسلم شجر من العضاه وقال الحاجبي اعمالها ولو كان ثم دليل على انها
لم يركب لانها لو كانت مركبة لكانت حكمها حكم المفتوحة فيكون عملها في ضمير شان مقدر **قلت** عند من جعلها
مركبة حكمها حكم المكسورة لان اصلها الكسر عنده الا انها فتحت لفظا لوقوعها بعد الكاف وقرى برفع ظبية فيكون كان
ملغاة قال المالكي اذا الغيت لفظا عملت في مقدر كان المخففة فتقدير البيت كانها ظبية الا انه يجوز ان يكون خبرها
مفردا بخلاف خبر ان المخففة فانه جملة **قلت** اعمالها في مقدر اثبات حكم من غير دليل وانما يمتنع ان يكون خبر ان المخففة
مفردا اذا كان اسمها ضمير الشان اما اذا كان ضمير مخاطب او غايب وقد ذهب اليه المالكي فلا نسلم امتناعه قيل عملها في
ضمير الشان المقدر لدليل وهو قول الحاجبي مقتضى ما ذكر في ان المفتوحة المخففة من كونها لمعنى مخصوص فيجب ان يعمل
في ضمير الشان المقدر اذا الغيت لفظا ان يعمل فيه كان المخففة اذا الغيت لفظا **قلت** اعمال ان المخففة ليس لمجرد
انها لمعنى مخصوص بل هو مع ان اصلها اقوى الشبه بالفعل وليلا يلزم مزية ان المكسورة كما مر وجوز الكوفيون ان ينصب
كان معموليها كما ينصب ليت معموليها مستدلين بقوله كان اذنيه اذا تشوف قادمه او قلما محرفا **قال** ولكن
للاستدراك **اقول** الاستدراك عرفا رفع توهم حصل عن كلام سابق رفعا شبيها بالاستثناء يعني يتدارك
بالكلام الامن توهم السابق ويقال لكن لرفع توهم حصول حكم ما قبله لما بعده بسبب تعلق بينهما يوجب ذلك ومن ثم قدر
الاستثناء المنقطع بلكن وبل ولكن العاطفة ليستا للاستدراك فيكون متوسطا بين كلامين يخالف الثاني الاول معنى
مع اقتضاء حكم الاول ان يوافقه الثاني فالمعتبر التغاير المعنوي سواء وجد معه التغاير اللفظي نحو جاء الامير لكن الوزير
لم يجي او لم يوجد نحو سافر القوم لكن زيدا اقام اذ المعنى لكن زيدا ما سافر فيستقيم قولك ما سافر الامير لكن الوزير لم يقم
لا قولك سافر الامير لكن الوزير لم يقم فيستقيم قوله تعالى ولو اراكهم كثيرا لفشلتم ولتنازعتم في الامر ولكن الله سلم لان
المعنى ولكن الله ما اراكم كثيرا ليسلمكم وانما المعنى ذلك لانه جاء في سياق لو الدالة على ان الاراءة منتفية لان لو لامتناع
الشي لامتناع غيره فقوله ولكن الله سلم يدل على انتفاء اثبات ما فهم اثباته اولا وهو نفي الرؤية الذي هو سبب التسليم
فحذف السبب المنفي واقيم المسبب مقامه وتخفف لكن بحذف النون الاخر فتلغى باتفاق لانها ضعيفة الشبه بالفعل لبانة
لفظها لفظه فلم يحل بحفتها ولم ينقض بكان لان فيها شايبة التركيب وقال الحاجبي لان المخففة اشبهت العاطفة لفظا

كان مع

ومعنى فاجريت مجراها في ترك العمل بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريناعليه في ترك العمل **فان قيل**
ينبغي ان يعمل ليتميز عن العاطفة **قلت** تميزت عنها بان الواقع بعدها الجملة وبعد العاطفة المفرد واجاز الفراء
اعمالها قياسا على اخواتها المخففة **قلت** مر ان مثله لا يثبت بالقياس ويجوز ان يجامع لكن الواو نحو قام القوم ولكن
عمرا جالس كانك قلت واستدرك جلوس عمرو ويضعف مجامعة الواو مع المخففة لانها شبيهة بالعاطفة وقال
الزمخشري المخففة يتبع حرف عطف كبل نحو لكن الراسخون في العلم وساذكره **قال** وليت للتمني **اقول** ليت
لانشاء التمني ولذا يجب بعدها على الجملة والتمني وان كان نوعا من الطلب قد فرق بينهما بان الطلب في العرف
ما يتعلق باللسان والتمني شي يجري في النفس تقديره اتمنى واجاز الفراء نصب متعلقيها لانها بمعنى اتمنى وهو متعد
الى مفعولين فيجوز ليت زيدا قايما واجاز الكسايي على اضمار كان فيكون تقديره ليت زيدا كان قايما والذي غرهما
قوله يا ليت ايام الصبا رواجعا وقال البصريون يحمل هذا على وجه ثابت في لغتهم وهو ان يقال خبر ليت محذوف
ورواجعا حال من مستتر فيه عايدا الى ايام تقديره يا ليت ايام الصبى لنا رواجعا فهو مثل زيد في الدار قايما واذا امكن
حمله على ما ثبت فحمله على ما لم يثبت في لغتهم ممتنع وما خالف القياس واستعمال الفصحاء ولو كان نصا لا يقبل فكيف
يثبت به اصل وما قال الكسايي وان ثبت مثله وهو اضمار كان الا انه قليل ليس بقياس وحذف خبر ليت في امثاله
قياسي وقوى المالكي مذهب الكسايي بانه كثير وقوع كان بعد ليت كقوله تعالى يا ليتني كنت معهم وانشد ليت
الشباب هو الرجيع على الفتى والشيب كان هو البدي الاول وقال اصله كان الرجيع فحذف كان وابرز مستتره
ولا يصلح للاستدلال على جواز نصب خبر ان قوله صلى الله عليه وسلم ان قعر جهنم لسبعين خريفا لان قعر مصدر
قعرت الشي اذا بلغت قعره وسبعين ظرف والزمان يخبر به عن المصدر **قال** ولعل **اقول** لعل لانشاء
الترجي واصله لتوقع امر مرجو او مخوف فكثر في المرجو حتى غلبت فيه وقوله تعالى لعل الساعة قريب لتوقع المخوف
وذكر قريب لان الساعة بمعنى البعث ولان تقديره لعل مجي الساعة ومثل قوله تعالى فاتياه فقولا له قولا
لينا لعله يتذكر او يخشى ترج للعباد لانه من الباري تعالى محال لانه يكون ممن جهل عاقبة الامر فهو ما رد معناه
الى المخاطب اي اذهبا على رجائكما ذكر من فرعون ومثله قوله تعالى وارسلناه الى مائة الف او يزيدون
اي لو قد رآهم راء لكان هذا حاله وقيل لعل في مثله للتعليل فضعف بقوله لعل الساعة قريب وقيل في حقه تعالى
للتحقيق فنقض بقوله تعالى لعله يتذكر او يخشى فانه لم يحصل التذكر ولا الخشية لا يقال حصلا بقوله امنت لانه ارسل
اليه بالتذكر النافع وقال المالكي لعل اما للتعليل كقوله تعالى لعله يتذكر او يخشى او للاشفاق كقوله تعالى فلعلك باخع
نفسك او للاستفهام كقوله تعالى وما يدريك لعله يزكى وقد لمح فيها معنى التمني من نصب فاطلع على جواب لعل في قوله
تعالى يا هامان ابن لي صرحا لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع الى قال الحاجبي انها غلبت في موضع المرجو
وهو يلازم معنى التمني فاحسنت كما يجاب التمني وقال الاندلسي لا حاجة الى ان تشرب لعل معنى ليت حتى ينصب بعدها
بل هما متساويان في ان الكلام معهما غير واجب وهو قانون النصب مع الفاء والواو وقلت لو كان كذلك لنصب بعدها
مع الفاء والواو دايما وقيل نصب لانه جواب الامر وهو ابن والفرق بين التمني والترجي ان التمني لا يتوقف على
ان يكون المتمنى ممكنا التمني ويتوقف الترجي على ان يكون المرجو ممكنا للراجي فيصح ليت الشباب يعود ولا يصح لعله يعود

تنبيه يصح ان يخبر في باب الابتداء وغيره عن اسم معنى بفعل مصدر بان نحو الصلاح ان تعصي الهوى ويمتنع
ان يخبر به عن اسم الاذى بانه وقد جوز في لعل حملا عليه كقوله صلى الله عليه وسلم لعلك ان تخلف حتى ينتفع بك اقوام
ويضر بك اخرون وكقوله لعلك يوما ان تلم ملمة عليك من اللاى يدعنك اجدعا وقيل خبرها محذوف تقديره
لعلك تهلك لان تلم ملمة وفي لعل عشر لغات لكثرة وقوعها ادمي للطمع فلا يخلو انسان عنه ست مشهورة لعل
عل لعن عن لان ان واربع نادرة رعن رغن لغن لعلت وشذ الجر بلعل مكسورة اللام الاخيرة ومفتوحا كقوله
لعل الله يمكنني عليها جهارا من زهير او اسيد وكقوله ولعل ابي المغوار منك قريب وهذه لغة عقيل وهو كالجر بلولا للمضمر
وبمتى في لغة هذيل فيكون بمعنى من كقوله شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج ومذهب المبرد وكثير من البصريين
ان اللام الاولى في لعل زايدة لخلو عل عنها مع انها بمعنى لعل ومذهب المتاخرين والكوفيين انهما لغتان اذ التركيب في الحرف
بعيد وتبدل اللام نونا فيقال لعن للتخفيف اذ النون اقرب الى حروف العلة وقد تبدل العين غينا لانها اخف وان التي بمعنى
لعل كان عين عن قلبت همزة كما قلبت همزة ان التي للتحقيق عينا فقيل اشهد عن محمدا نبي **قال** الحروف العاطفة **اقول**
الحرف العاطفة حرف يشترك به التابع مع متبوعه في عامل فيتحدا في الاعراب وقد تقدم الكلام في التابع بعينه تكلم
الان فيه نفسه وهو عشرة وعند ابي علي تسعة فانه لم يعد اما حرف عطف وقال يمتنع ان يكون اما الاولى حرف عطف
وهو ظاهر وكذا الثانية لان الواو تقارنها وهم لا يجمعون حرفين بمعنى وقال بعض ان حتى ليست عاطفة لانها غاية وهو
ضعيف لان المقصود هو الاشتراك ولا ينافيه الغاية من وجه آخر ثم ان وقع بعد العاطفة مفرد فظاهر وان وقع جملة فان صلحت
لمعمول ما قبلها فحكمها حكم المفرد في تشريك العامل نحو اصبح زيد قايما وبكر قاعدا وان لم تكن فعلية ولها عامل يصح ان يكون
الفعل الواقع بعد العاطفة معطوفا عليه باعتبار عامله عطف الفعل عليه باعتبار عامله دون معموله نحو اريد ان تضرب زيد
عمرا او يكرم خالد بكرا فعطف يكرم خاصة على تضرب لاشتراكه معه في عامله وهو ان ولم يعطف معموله من فاعله ومفعوله
على معمولها اذ لم يشترك معمولاهما في عامل وان لم يكن فعلية لها عامل نحو قام زيد وخرج بكر وزيد قايم وبكر خارج فالمراد
من مثل ذلك حصول مضمون الجملتين فكانه قال حصل قيام زيد وخروج بكر فيدخل في حد العطف حينئذ لان المعطوف يكون
مقصودا بالنسبة وهي نسبة حصل الى متبوعه وفايدة العاطف الايذان بحصولها وان لا يتوهم ان المقصود الجملة الثانية
وان الاولى من الغلط كما في بدل الغلط اذا قيل جاء زيد عمرو فالعاطف رابط بينهما وهذا احسن من قول امام الحرمين
فايدة العاطف في الجمل تحسين الكلام لا غير فانه لو كان كما ذكر لم يكن فرق بين الواو والفاء وغيرها ونحو ما ظعون بان
معنى جاء زيد وذهب بكر مغاير معنى جاء زيد ثم ذهب بكر **قال** فالاربعة **اقول** الحروف العاطفة وان اشتركت
في الدلالة على ان تعلق العامل بالتابع والمتبوع معا ينقسم ثلثة اقسام باعتبار حصول الحكم ونحوه فالاربعة الاولى يدل
على حصول الحكم بالاثبات والنفي لهما والثلثة اعني او واما وام انما يدل على حصوله لاحدهما من غير تعيين ذلك الواحد والاخران
اي يدلان على حصوله لاحدهما على التعيين ثم كل قسم من الثلثة ينقسم افراده باعتبار معان تتميز بها كل فرد منه
عن اخواته بسبب اختصاص كل معنى منها بكل فرد اما الاربعة الاولى فالواو ومنها يتميز عن اخواتها بانها للجمع مطلقا اي
يدل على ان الحكم يجمعهما من غير دلالة على تقدم او مصاحبة وزانه رجل فانه يدل على ذكر من بني آدم ولا يدل على عالم
وجاهل لا بتعيين ولا باشتراك ولا على الكيفية ولذا جاء زيد وبكر قبله وعمرو معه وخالد بعده ولو كانت لواحد يمتنع
الاخر

ولذا استضعف الجرمي كون اللام من حروف الزيادة لبعدها من حروف العلة

الاخر ان وقال الله تعالى في البقرة وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة وفي الاعراف وقولوا حطة وادخلوا الباب
سجدا والقصة واحدة وقال سيبويه الواو للشركة وقولك مررت برجل وحمار ولم يرد تقديم رجل شيئا في المعنى
وانما هو شي في اللفظ فكانك قلت مررت بهما كما ان الفاء لما كانت للترتيب يمتنع جاء زيد فبكر قبله او معه **قلت**
من قال بان الواو للترتيب اراد انه ظاهر فيه لا انه نص فيه فحمل اللفظ على خلاف ظاهره بقرينة لا يمتنع اذ يجوز رايت اسدا
يرمي والفاء نص في الترتيب فيمتنع ان يراد بها غيره ولوله قال المالكي ولان الواو للجمع مطلقا خصت بعطف شيء على اجنبي
رفع نصفها او شبهها نحو ان رجل حدثنا خوك وابنه وهذا يدل على ان المعطوف والمعطوف عليه بالواو وكيفما لا يتغير ترتيب
من مفرديه وجاز ان يجعل المعطوف بها معطوفا عليه ومن عطف السابق على اللاحق قوله تعالى ان هي الا حياتنا
الدنيا نموت ونحيى وقول لبيد اغلي السباء بكل ادكن عاتق او جونة قدحت وفض ختامها اغليته اشتريته غاليا
والسباء الخمر والادكن ما فيه دكنة والجونة السوداء والمراد بها المطلية بالقطران والقدح الغرف والفض الكسر المعنى
اشتري الخمر للندماء غالية من كل زق ادكن وجابية سوداء قد فض ختمها واغترف الخمر منها والقدح مسبوق بالفض
ووقع العطف بالواو حيث يمتنع الترتيب نحو المال بين زيد وعمرو واختصم زيد وبكر وسيان قيامك وقعودك اذ الشركة
والخصام والمثلية لا يكون من واحد ويرد القول بان بعض الكوفيين قايل بان الواو للترتيب بقول **تنبيه** اذا امتنع
السكوت على المعطوف عليه يتعين الواو نحو اختصم زيد وبكر وسيان عمرو وجوز البعض الكوفيون زيادة الواو مستدلين
بقوله تعالى فلما اسلما وتله للجبين وناديناه ان يا ابرهيم وبقوله تعالى حتى اذا جاءوها وفتحت ابوابها فان الواو في وناديناه
وفتحت زايدتان اذ ما يليهما الجواب قال البصريون الجواب محذوف والتقدير نادى الواو للثواب والفاء منها يتميز عن اخواتها
بانها للتعقيب تاليها ما قبلها من غير مهلة يعقبها في المعنى والكثر ان يكون المعطوف عليه سببا والمعطوف متسببا نحو اقمته
فقام وقد لا يكون كذلك كقوله تعالى وارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وتعقيبا في اللفظ وهو ما ان يعطف
بها مفصل على مجمل هما واحد في المعنى كقوله تعالى فقد سالوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة وكقوله توضا رسول الله
صلى الله عليه وسلم فغسل وجهه ويديه واما ان يعطف بها لمجرد التشريك فيحسن في موضعها الواو كقوله بسقط اللوى بين الدخول
فحومل ومنها ثم وهو مثل الفاء في التعقيب لكن بمهلة ولذا قال سيبويه اذا قيل مررت بزيد ثم بكر فالمرور مروران يعني ان الثاني
يكون منفصلا عن الاول وما جاء بالفاء مع مهلة وزمان كثير كقوله تعالى في سورة المؤمنين ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا
العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما وفي موضع آخر فانا خلقناكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة
ثم من مضغة وكقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة قال الحاجبي وبعد الشيء في
العادة مرتبا من غير مهلة بالنسبة الى عظم الامر المستعقب وان طال الزمان بينهما وقد يقصر العادة بطول الزمان بينهما
بالنسبة الى حقارة المستعقب وان قصر الزمان بينهما ففي الاول ينظر تارة الى عظم الامر واستقل الزمان واستعمل الفاء
وتارة لم ينظر الى عظمه ولم يستقل الزمان فاستعمل ثم وفي الثاني نظر الى عظم المستعقب واستقل الزمان بالنسبة اليه واستعمل
الفاء وانما استعمل الفاء في موضعها وقيل فاء فتصبح لمجرد السببية كفاء الجزاء فلا يشترط فيها التعقيب قال المالكي وقد يجعل
الفاء على ثم وقد يعكس لاشتراكهما في التراخي **قلت** فيكون المستعمل في غير موضعه مجازا قال سيبويه المرور في قولك مررت
برجل ثم امراة مروران **قلت** هو كذلك لان ثم لما دلت على المهلة فينقطع المرور به قبل المرور بها **فان قيل** قوله تعالى

بأسناها
كم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون وقوله اني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى واردان
على عكس ما ذكر في الفاء وثم من الترتيب اجيب بان المراد من اهلكناها حكمنا باهلاكها اي اردنا وقوعه بهم فجاءها
بأسنا او المراد اهلكناها حكم عقيبه بان بأسنا جاءها اي مجيء البأس كان مجهولا عند الناس فقدر معدوما لما حصل الهلاك
علموا بوجوده وبان المراد من ثم اهتدى ثم دام ذلك ومنها حتى يتميز عن اخواتها بان ما بعدها اخر جزء باعتبار تعلق الحكم
بما هو جزؤه وقد مر ان الاصل فيها ان تكون جارة لكنها شابهت الواو في الدلالة على شمول الحكم لما قبلها وما بعدها فاستعملت عاطفة
فالظاهر معنيها وهو كون ما بعدها جزءا من متلوها او فردا من افراده فهي تدل على ترتيب بلا مهلة كالفاء وتقتضي متلوها شيئا فشيئا
باعتبار تعلق الفعل به الى ان يبلغ وتعلق باخر جزء منه وسوا المذكور بعدها القوة تعلقه عقلا وعادة بما قبلها وضعفه بما بعدها
فينبغي ان يكون لفظ المتن لضعفه قوة وضعفا وعبارة الحاجبي هي للمهلة وشرطها كون المعطوف بها جزءا للمعطوف عليه
لان الغرض منها كون تاليها منتهى متلوها باعتبار زيادة او نقصان تعلق الفعل به لا مطلقا والا جاز ان يعطف اخر جزء شيء
يساوي سائر اجزائه عليه بل القصد بها بيان مخالفة تاليها المتلوها فيما وجب من قوة وضعف للمهلة والتراخي للمعطوف
عليه وتحقيق القوة والضعف ان الفعل المعطوف على متعلقه شيء بما تعلقه بما قبلها اقوى منه بما بعدها اما لان الفعل مرغوب
فيه وفيه نقصان يقتضي منع تعلقه به اكلت السمكة حتى راسها وقدم الحاج حتى المشاة ومنه قولهم استنت الفصال حتى القرعى
والقرع بفصيل به بثر واما لان الفعل مرغوب عنه وفيه كمال ينبغي ان يصان عنه ويقتضي منع تعلقه به نحو قتل الرهبان حتى السلطان
ومات الناس حتى الانبياء وقد اجتمع القوة والضعف في قوله قهرناكم حتى الكماة وانكم تخشوننا حتى بنا الاصاغرا واقول بسبب
جعلها عاطفة اذا كان تاليها جزءا من متلوها واختصاص العطف بها بهذا الموضع ان الاصل ان تتحد افراد كل حقيقة وكذا كل فرد
من كل حقيقة كافراد البسائط وافراد غيرها واجزائها وكذا كل متجاورين باعتبار تساوي تعلق الافعال بها والظن الاغلب
من كل منها كذلك بوجد يعني كل فعل من الرؤية والاكل واللمس وغيرها يساوي تعلقه بزيد من حبات البر مثلا من اجزا البر لتعلقه
بالاخر وكذا في المتجاورين وكثيرا ما يختلف التعلق فان الاكل لا يتعلق بقرن الشاة وجلدها وما يتعلق الفعل به من الاجزاء
والافراد والمتجاورات لكن تعلقه ببعضها قوي وببعضها ضعيف بعيد عقلا نادر وجودا فلا بد له من حرف يتوسط
بين ما تعلقه به قوي وبين ما تعلقه به ضعيف وهو حتى الجارة لكن لما رده هذا القسم يحتمل كثيرا الى الانتهاء كالي وبهذا الاحتمال
والتوهم في الاجزاء والافراد اقوى منه في المتجاورات لان المقتضي لاتحادهما اقوى عقلا ووجودا فالاهتمام برفعه فيهما
اشد منه في المتجاورات فجعلوا موافقة اعراب تاليها متلوها قرينة دفع ذلك الاحتمال فصارت حتى حرف عطف وهذا
حكمة اختصاص حتى بالعطف فيما كان تاليها جزءا من متلوها وقال المالكي المعطوف بحتى بعض او كبعض وغاية للمعطوف
عليه في نقص او زيادة ومثل ما هو كبعضه بقوله اعجبني زيد حتى حديثه فان حديثه من حيث هو معنى فيه كبعضه
والمباين للمعطوف بها يقدر جزئيته كقوله القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها فانه مؤول بالقى ما يثقله حتى نعله
ثم قال هي في الترتيب كالواو فيجوز ان يعطف بها المصاحب والمتقدم نحو قدم الحاج حتى المشاة معهم او قبلهم وقوله
صلى الله عليه وسلم كل شيء بقدر حتى العجز والكيس ولا ترتيب في القضاء بل في ظهور المقتضيات **قلت** ظاهر حتى
من جهة ان القصد بها بيان مخالفة تاليها لمتلوها قوة وضعفا يستدعي التراخي وما ذكرت مخالفه لقرينة لفظية او معنوية
فلا نخرجها عما دلت عليه ظاهرا **تنبيه** اذا عطف مجرور على مجرور بحتى اعيد الجار نحو مررت بالقوم حتى بزيد لئلا

يظن انها الجارة واذا نصب ما يليها تعين العطف واذا رفع يحتمله والابتدائية فيكون خبره محذوفا نحو قام القوم حتى زيد
قال او واما **اقول** او واما وام المتصلة ثلثها لاثبات الحكم لاحد الامرين من غير تعيين ما ثبت له الحكم
نحو جاءني زيد او بكر وجاءني اما زيد واما بكر وجاءني احدهما من غير تعيين والاغلب ان يكون القائل بها شاكا وقد لا يشك
ولكن يبهم ذلك الحكم على السامع ومنه قوله تعالى وارسلناه الى مائة الف او يزيدون وقول لبيد تمنى ابنتاي ان يعيش
ابوهما وما انا الا من ربيعة او مضر فدلالة الثلثة على احد الشيئين لا غير واما الشك والتخيير والاباحة وغيرها فانها
من صفات الكلام الذي هي فيه فاضافتها اليها مجاز وام المنقطعة ليست لاحد الشيئين لان المتكلم بها عند شروعه في الكلام
ونطقه بالمعطوف عليه لم يشك في احد الشيئين بل اثبت الحكم لمعين غير قاصد الى ما بعدها ثم طرأ له قصد اليه فلذا لم
يحتج الى بيان موضع المنقطعة من الشك وتمييز موضعها عن الثلثة **قال** واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما جائزة
مع او وام المتصلة الى آخره **اقول** ذكر ما اشترك الثلثة فيه وبه تميزت عن السبعة الباقية ثم ذكر ما يتميز كل من
الثلثة عن الاخريين به من المعنى المخصوص بها فام يتميز عنهما بانهما يقعان في اقسام الكلام من الخبر والامر والاستفهام
وغيرها وام يختص بالاستفهام وضعا فلا يجامع الامر والخبر لان الكلام الواحد لا يكون استفهاما وامرا وخبرا فاذا وقعا في
غير الاستفهام فلا لبس وان وقعا فيه ولم يقع فيه ايضا فالتمييز بان ام يختص بالسؤال عن احد الشيئين اذا علم السائل ثبوت
الحكم لواحد من الشيئين وسواله عن تعيين ذلك الواحد منهما ويعرف بان يكون ذلك الكلام صالحا لان تقول ازيد عندك
ام عمرو ومؤول بقولك ايهما عندك فللسؤال اربع مراتب الاول السؤال بالهمزة نحو اعندك شيء فيقول نعم فيقال ما هو فيقال
ملبوس فيقال اي ملبوس فيقول قميص فيقال اهو قطن ام كتان فيجاب عنه بالتعيين فكل منها اشد ابهاما مما يليه اذ كل
تال يفصل ما اجمله متلوه فالهمزة وام يفصلان ما اجمله اي واي ما اجمله ما فما سؤال عن الوجود وما عن حقيقة الشيء
بعد العلم بوجوده واي عما يفصله عن غيره بعد العلم بحقيقته واو واما بالسؤال عن احد الشيئين منهما مع ان السائل بهما لم
يعلم ثبوت الحكم لاحد الشيئين ولذا وجب ان يجاب عن السؤال بام بتعيين احد الشيئين ولا يكفي نعم ولا لانه لا يفيد
شيئا فيما نحن فيه لانه يدل على ثبوت الحكم لاحدهما والسائل عالم به وانما يسأل عن التعيين وكذا لا لانه يدل على نفي
الحكم عن الشيئين بل لا يصح لانه انما يسأل بام اذا ثبت الحكم لاحدهما وانما السؤال عن تعيينه والجواب بنفي الحكم
عنهما في موضع ثبوته لاحدهما باطل والجواب المطابق لاو واما نعم او لا فان اجيب السائل بهما بالتعيين قال الحاجبي
فزيادة على السؤال والاولى ان يقال فزيادة على الجواب لانه يلزم من تعيين احدهما ثبوت واحد منهما فحصل الجواب
مع زيادة ويعلم منه امتناع او ومقام ام في نحو ازيد افضل ام بكر لانه يؤدي الى استفهام عن معلوم باو واما الى ترك
المفضل عليه من غير علم به **تنبيه** قد يقال اقام او قعد واذن او اقام اذا اصدر الفعلان منه اذا لم
يتقيد بقيامه لسرعة تركه واقام ساعة الاذان او بالعكس واما الفصل بين او واما فبام لفظي وهو انه
وجب ان يتقدم على المعطوف عليه باما حرف يشعر من اول الامر بانه مشكوك فيه كالتالي العاطف وجعل ذلك
الحرف اما لان العاطفة مشتملة على الشك فجانسها لفظا ومعنى ولم يجانسها حكما اذ ليس المتقدمة نحو جاءني اما زيد
واما بكر وجوز مع او ان يتقدم اما على المعطوف عليه ليشعر بها شاركا المعطوف في الشك ولم يجب لان لا اتماع اما
مجانستها ليس لها مع او ثم اذا استعملتا في الامر بما اصل المأمور به ان يكون ممنوعا يبقى الاخر ممنوعا وسمي تخيير نحو خذ الدرهم

او الدينار وان لم يكن اصله ممنوعا يكون للوضع بما يثبت فضل المامور في الامرين ويسمى اباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين وتعلم اما الفقه واما النحو ومنه قوله تعالى ولا جناح عليكم ان تاكلوا من بيوتكم او بيوت آبائكم وقيل اذا استعملنا للاباحة لا يكونان لاحد الامرين لانه يصح ان يستعمل الواو موضعها حينئذ نحو جالس الحسن وابن سيرين اى الصنف الذى هما منه لان كلا منهما اهل ان يجالس معه **قلت** بدل او واما على ان المامور احد الامرين لانه ممتثل به ونفي الحرج عن الآخر ماخوذ من امر خارج عن امره باحد الامرين فلا ينفيه وعبارة الجزولي وكثيرا ما افادتا في الامر لا يكونان للشك والابهام لانهما ليسا من صفاته قال الفارسي اما ليست عاطفة لان العاطفة وهي الواو لا تجتمعان ولا تجتمع حرفا عطف ولان العاطف لا يتقدم على المعطوف عليه وافادة العطف من الواو التي قبلها وانها لبيان المشكوك فيه وزنها في تقدم الواو عليها وزان لا في قولك ما جاء زيد ولا بكر فان لا فيه ليست عاطفة بل هي لتحرير النفي اجيب اولا بان مجموع قولنا واما حرف عطف في نحو جاء اما زيد واما بكر ولا يبعد ان يكون لما عاطفا مستقلا في موضع وبعض عاطف في موضع كما مع ان لا الصحيح ان اما العطف ما قبلها شيء واحد ونعرف تقدير مثل ذلك في ولا والذي يحققه ان اما بمعنى او وفي موضعها واو عاطف باتفاق فكذا ما هو بمعناه وفي موضعه ولما المقدمة ليست عاطفة باتفاق فلا يرد نقضا وقد لا يذكر الواو وقيل لما العاطفة كقوله يا ليتما امنا شالت نعامتها ايما الى جنة ايما الى نار وفتح الهمزة على لغة تميم وطيء الميم يا ايبدال شالت نعامة القوم اذا تفرقوا **فان قيل** ليس لاحد الامرين لانه لو انتهى في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا عن امتثال احد المذكورين لم يمتثل فاجاب بعض بانها في الآية بمعنى الواو وقال الحاجبي انها باقية على معناها وانما جاء التعميم من النهي الذي فيه معنى النفي اى سلب ما في مثبته فكان قبل دخول النهي تطيع آثما او كفورا اى واحدا منها فاذا دخله النهي يصير معناه لا تطع واحدا منهما فتقتضي العموم لانه لا يحصل سلب ما في مثبته وسواء الانتهاء عن احدهما الا بالانتهاء عن كليهما ثم قال وهذا معنى دقيق **قلت** اخذه عن قول الزمخشري في الحواشي يقول خبزا او لحما كانك **قلت** كل احدهما فاذا نفيت هذا وقلت لا تاكل خبزا او لحما فكانك **قلت** لا تاكل شيئا منها وقد يذكر او للتبيين التقسيم نحو الاسم نكرة او معرفة ويسمى التنويعية وقريب منها ما يفصل الانواع نحو اكلت البصرة السمك او الجراد وقد اكلها فلا شك وللابهام كقوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين وللشك نحو قام زيد او بكر وقال الفارسي والكوفيون قد يجيء بمعنى بل نحو انا اخرج او اقيم اى لا بل اقيم وقال المالكي اكثر وقوع او التي للاباحة في تشبيه لفظي كقوله تعالى فهي كالحجارة او اشد قسوة او تقديري كقوله تعالى فكان قاب قوسين او ادنى وارسلناه الى مائة الف او يزيدون فلو جيء بالواو بدلها لم يختلف **قلت** فيه نظر وقد يقع او موضع الواو اذا امن اللبس كقوله فظل طهاة اللحم من بين منضج صفيف شواء او قدير معجل الطهو والانضاج والصفيف المنضوج على الحجارة والقدير المنضوج في القدر اى كثر لحم الصيد فظل الطهاة يشوونه ويطبخونه وقد يجيء او بمعنى الواو كقوله فقالوا لنا ثنتان لا بد منهما صدور رماح اشرعت او سلاسل **قلت** هذا اذا لم يكن تقدير البيت لا بد من احدهما والاولى ان يمثل بقوله وكان سيان ان لا يسرحوا نعما او يسرحوه بها واغبرت الشيوخ وهذا من الشاذ الذي لا يقاس عليه ووجه مجيء ذلك والاباحة القريبة من الواو نحو جالس الحسن او ابن سيرين فانها في معنى جالسهما وام المتصلة وسميت متصلة لان ما دخلها الجزء من الكلام الذي قبله فلم يستقل ولان المتكلم كان قاصدا لما بعدها

مع ما قبلها اذ ابتداء الكلام بخلاف المنقطعة فيهما وشرط استعمالها ان يقترن بما يعطف عليه همزة الاستفهام فيلها واحد من الامرين المسؤول عنهما والآخر يلي الهمزة ليعلم من اول الامر انهما المستويان في الاستفهام عن تعيين احدهما بعد علم المستفهم بثبوت الحكم لاحدهما بلا تعيين نحو ازيد عندك ام عمرو ويعرف بان يستغنى عنها باى كاى هو ويضعف حذف الهمزة وان علم وعبارة الاندلسي يمتنع الا في الشعر فيضعف ويمتنع زيد عندك ام عمرو وجوز الفراء حذف الهمزة في الاختيار وان لم يكن بعدها ام كقوله وارنا من تسعة اخواته افرح ان ارزأ الكرام وان اورث ذودا شصائصا نبلا الشصوص الناقة القليلة اللبن اى افرح بصغار الابل وزرئت بكبار ويمتنع الفصل بين الهمزة وبين معادلها بالعلم نحو ارأيت زيدا ام بكرا الا انه يوهم ان المسؤول عنها رأيت وبكرا او ام في نحو ازيد ام بكر عندك اولى بان يكون متصلة منها في ازيد عندك ام بكر لان حذف الخبر الاول بعد اذ دلالة المتاخر على محذوف سابق اضعف من العكس وقد يتوسط ام بين جملتين اسميتين وفعليتين او واحد ولا شيء كقوله ما ادري وان كنت داريا شعيث ابن سهم ام شعيث ابن منقر وابن سهم وابن منقر حيان لا صنفان وحذف التنوين من شعيث كما حذف من عمرو في قوله عمرو الذي هشم الثريد لقومه ورجال مكة مسنتون عجاف جعل شعيثا دعيا الهشم الكسر ومنه سمى عمرو بن عبد مناف هاشما ونحو اقام زيد ام قعد واقام زيد ام قعد بكر فحكم كل جزء مفرد يعني كلتيهما مؤولة بجملة واحدة وهي ايهما ابو شعيث واى الفعلين فعل وقال الحاجبي ولا يميز هذه عن المنقطعة الا بالقصد لانها تجيء في المواضع المذكورة **قلت** لا يصح قوله بعد ان ثبت قول المالكي وسواء ان شرط المنقطعة ان لا يسبقها الهمزة لا لفظا ولا معنى ولا تتضمن الكلام اى كقوله تعالى لا ريب فيه من رب العالمين ام يقولون افتراه والهم ارجل يمشون بها ام لهم ايد يبطشون بها فلام المتصلة ثلاثة شروط ان يكون المعطوف بها مفردا لفظا او تقديرا وان يكون السائل عالما بواحد من المسؤول عنهما اذ سؤاله للتعيين وان تقارن المعطوف عليه بها الهمزة مع صحة قيام اى او متى او اين او ما مقامها على حسب المقام ولا ينقض بقوله تعالى اانتم اشد خلقا ام السماء بناها وبقوله اهم خير ام قوم تبع لانه منزل عن اصله اذ هو لتوبيخ المشرك واستفهام عن اذعانه الفاسد واذا توسط ام بين جملتين هما جزء جملة تكون بمعنى الواو ويجب ان يذكر قبلها الهمزة لان الكلمة لا يغير عن اصل استعمالها بتغيير معناها الا نادرا الا ترى ان حوص يجمع على حوص وان زال وصفيته وان تجرد الهمزة عن معنى الاستفهام بوقوعها في وسط الكلام وان بقي فيهما معنى التسوية لئلا تخرج عن اصلها بالكلية وان يكون ام بمعنى الواو لئلا تخرج عن العاطفة وليستقيم معنى التسوية اذ هي لا تتحقق بالنسبة الى شيء واحد فلا تقع الجملتان حالين لانهما فيه متضادان والحال مقيدة للفعل فاذا قيد بها تجتمع ضدان وان تقدرا بمفردين لانهما جزء من الكلام ويكون المفردان مصدرين لا مشتقين لئلا يلزم استعمالها في غير موضعها الان من الوضع الاصلي للمشتق الحال وقد مر امتناع وقوعهما حالين نحو سواء علي اقمت ام قعدت وما ابالي اضربت ام كرمت وكقوله ما ابالي انبت بالحزن تيس ام جفاني بظهر غيب لئيم تقديره سواء علي قيامك وقعودك ولا ابالي بضربك واكرامك ونبت تيس وجفاء لئيم ولو قدرتا في موضع الواو او لت قمت ونحوه بمشتق لم يستقم لما مر ولو توسط ام بين جملتين هما جزء جملة لا يكون قبلها الهمزة اذ لا انه مقتضى لذكرها اذ لم يجب في اصل استعمالها مع ان معنى الاستفهام في الكلام معدوم الان وسقي وعلى اصلها وسواء ثبات الحكم لاحد الامرين اذ لا موجب لان يصير بمعنى الواو ويقدرا المشتقين من اسم فاعل ونحوه اذ لو قدر بمصدرين لاستعملا في غير

موضعها قال الحاجبي لانهما حالان والحال لا يكون مصدرا نحو ما اضربك قمت او قعدت يقدره اضربك قايما او قاعدا ولو قدرت قايما وقاعدا لم يصح لان اجتماعهما اجتماع ضدين وكذى لو قدر انفوتك قياما وقعودا اذ ما وقع المصدر حالا مؤولا بمشتق ليصح المعنى **تنبيه** اعلم انه وان ذكر سيبويه ان الجملتين المتوسطتين بينهما او اذا كانتا جزء الكلام تكونان حالا لكن الظاهر جواز وقوعهما خبرا او صفة على حسب المقام نحو زيد قام ابوه او قعد ومررت برجل اما قام واما قعد فاقول كل موضع هو موضع مفرد يكون الاصل فيه ان يكون مشتقا كالحال وخبر المبتدا يؤول الجملتان المتوسط بينهما او اذا وقعتا ذلك الموضع بمشتقين ولا تتوسطهما ام اما وكل موضع اصله ان يكون موضع مفرد جامد كالمبتدا والمفعول يؤولان بمصدرين اذا وقعتا فيه وتتوسطهما ام دون او واذا اطلعت على ذلك اطلعت على حقيقة قول سيبويه فانه قول ما ابالي انت بالحزن تيس ام جفا في نظر الغيب ليس متعين لام بنسب التيس صوته عند هياجه وجفا في اي تغنامي وقوله ولست ابالي بعد موت مطرف حتوف المنايا اكثرت او اقلت متعين لاو والفرق ان انت مفعول لا حال وان المراد نفي المبالاة عن نبوب وجفاء معا لا عن احدهما ولو بدل ام باو يكون التقدير ما ابالي نبابا او جفاء تغير المبالي به مع ان استعمال المستوى منه لا على غير اصله وان اكثرت حال اذ حتوف مفعول ابالي فلو بدل بام فان كان مقدرا بما ابالي حتوف المنايا كثرة وقلة فيقع الحال مصدرا مع لزوم اجتماع ضدين وان كان تقديره مكثرة ومقلة يلزم اجتماع ضدين لا يقال لم لا يجوز استعمال احدهما مقام الاخرى مجازا لانه فيهما موضع الغلط وقال المالكي لانا لم نثبت الاحكام بالمعاني بل وجدنا الواقع بحيث على قياس كلامهم ولا يقع بعد الفعل العلمي الا ام والهمزة نحو علمت ازيد عندك ام عمرو والمعنى علمت ما هو جواب ذلك اي علمت ما يتعين منهما وان ابهم تعيينه على بعض ولو قيل ازيد عندك او بكر لم يستقم لانه ليس شيئا متعينا فيعلمه اذ تارة يكون نعم وتارة لا ويمتنع تعلق العلم بما لم يتعين **تنبيه** لا تنصب الهمزة مع ام المسوية بجردة عن الاستفهام بعد الفعل النفسي لان الواقع بعده كالواقع اول الكلام **قال** وام المنقطعة **اقول** ام المنقطعة تكون بمعنى بل وهمزة الاستفهام وقد مر ان شرطها ان لا يصدر الجملة قبلها بالهمزة وان صدرت بها لا يصلح اي موضعها وهي لعطف جملة على جملة يكون خبرا واستفهاما وغيرهما كقولك حين رايت شبحا انها لابل ام شاء وازيد عندك ام عمرو فانما قلت ام شاء وام عندك عمرو اذا اضربت عن الجملة الاولى بسبب حصول شك لك في انها شاء وانه عمرو فاستانفت السؤال وكانك **قلت** بل اهي شاء **فايدة** قال الزمخشري اذا كانت الجملة الاولى خبرية جاز حذف احد شطري الجملة الثانية كما في هذا المثال وهو انها لابل ام شاء اذ اصله ام هي شاء وقد يقال ان ام المنقطعة بمعنى الهمزة خاصة ولذا قد ياتي للانكار ومنه قوله تعالى ام يقولون شاعر وقد يجي بمعنى بل كقوله وليت سليمى في الممات ضجيعتي هنالك ام في جنة ام في جهنم **تنبيه** قولهم انها بمعنى بل وبمعنى بل والهمزة على التشبيه لانها يوتى بها كلام مستانف بعد كلام متروك كبل مع تردد فيه كالمذكور بعد الهمزة لا على التحقيق اذ لم يعرض عن الاولى بالكلية ولم يكن الثانية استفهاما حقيقيا ولذلك لم يستقم ان يبدل ببل وبها وبالهمزة في بعض الصور فانه لو قيل موضع لا ريب فيه ام يقولون افتراه وام له البنات بل يقولون وبل له لصير خبرا حقيقيا ولو قيل بل ايقولون لصار اعراضا وتوبيخا **تذنيب** قال المالكي اصل اما ان ضم اليها ما وادغمت ولذا قد يفرد عن ما كقول دريد بن صمة فقد كذبتك نفسك فاكذبنها فان جزعا وان اجمال صبر اي كذبت نفسك ببقايها وليس ان فيه للشرط لانها اذا وقعت بعد الفاء لا يتقدم عليها

ما سد مسد الجواب بخلاف قوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا **قلت** لمانع التركيب في الحرف ان نقول حذف ما ضرورة وقد يستغنى بالاولى عن الثانية كقوله فاما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك غثي من سميني والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني وشذ ترك اما المتقدمة كقوله تهاض بدار قد تقادم عهدها واما باموات الم خيالها هاض العظم كسره اي تكسر اما بدار واما باموات **قال** ولا وبل **اقول** لا وبل ولكن تلبثها ست الحكم لاحد الامرين معينا من المعطوف والمعطوف عليه بها فيذكر ما يميز كلا منها عن اختها بمعنى تختص بها فلا تختص عاطفة اذا اريد ثبوت الحكم للاول ونفيه عن تاليها فيكون الحكم ما ثبت للمعطوف عليه خبرا وامرا وندا نحو جاء زيد لا عمرو واكرم زيدا لا عمرا ويا زيد لا عمرو ويعلم منه ان لا لا تستعمل في الاستفهام ونحوهما مما ثبوت له لانها لا ثبات حكم ما قبلها وكذى لكن العاطفة وكذى الناصبة وان خففت لانها لاثبات نقيض الحكم الثابت لما قبلها لما بعدها وكذى يمتنع ان يعطف بلا على المنفي بلن او غيرها لانها تنفي عن تاليها ما ثبت لمتلوها واذا لم يثبت لمتلوها شي كيف تنفي عن تاليها ولا نظر العامل بعد ها وكذى يمتنع ان يعطف بلا على النفي لما فيمتنع قام زيد لا قام بكر لئلا يلتبس بالدعاء وهي بمعنى لم اذا دخلت الماضي للدعاء كقوله تعالى فلا صدق ولا صلى وقول المالكي قول الزجاج لا تقع لا العاطفة بعد الفعل الماضي لئلا يتوهم الدعاء منقوض بقول العرب جدك لا كدك اذ تقديره نفعك جدك لا كدك فيه نظر وبل للاضراب اي للاعراض عن الاول فان كان ما قبلها مثبتا فالاضراب عن الفاعل فيكون ما بعدها مسندا نحو جاء زيد بل بكر فقد اعرضت عن نسبة المجي الى زيد سوا كان بابتاله او لا واسنده لبكر فلا تقع هذا في كلام فصيح لانه من باب الغلط وان كان منفيا نحو ما جاء زيد بل بكر قال الاكثرون للاعراض عن النفي خاصة لان بل للاثبات وكان بكر جاء وقال المبرد الاضراب عن الفاعل ايضا كما في المثبت فيكون ما بعدها منفيا فهو من باب الغلط ايضا وقال المالكي معقوبا القول الاكثر اذا وقع بعد نفي او نهي نحو ما ضرب زيد بل بكر ولا تضرب زيدا بل بكرا تقرر بل نفي الضرب لزيد وثبت الضرب وتقرر نهي المخاطب عن ضرب زيد ويوذن بانه مامور بضرب بكر ولذا لم تجز في المعطوف ببل ولكن على ما الا الرفع لان ما لا يعمل الا في منفي **تنبيه** هذا اذا وقع بعد بل مفرد اما اذا وقع بعدها جملة تجوز ان يوافق ما بعدها ما قبلها نفيا واثباتا وان يخالفه فيهما الا انها تدل على انها ما عرض واستيناف غيره اي على الخروج من قضية الى اخرى فلا تدل على انها لم تقع وعبارة الحاجبي على ترك الاول وان كان موجودا والاخذ فيما هو اهم منه كقوله تعالى ام يقولون افتراه بل هو الحق من ربك وكثر نظايره في القرآن كقوله تعالى اينكم لتاتون الرجال شهوة من دون النساء بل انتم قوم تجهلون وعلى كل حال ما بعد بل مقصود وما قبلها متروك مثبتا او منفيا وقيل انها ليست عاطفة واعراب ما بعدها على انه بدل لما قبلها كاعراب ما بعدها اي المفردة ولذا استعملت في بدل الغلط واذا ذكر لا مع بل يكون نلدة بعد النفي والنهي التوكيد نحو ما بكر بل لا يكرم ولا تكرم زيدا لا بل بكرا ويكون بعد الايجاب لنفيه وبعد الامر للنهي عنه نحو قام زيد لا بل بكر واكرم زيدا لا بل بكرا ولكن للاستدراك ولذا قدر الا المنقطعة بها ويستعمل اذا خالف حكم ما بعدها لما قبلها لا لمجرد الاضراب عنه بخلاف بل وانما يعطف بها المفرد ليتميز عن المجمعة فيجب ان يكون قبلها النفي او النهي نحو ما جاء زيد لكن بكرا اذ لو كان قبلها اثبات لكان بعدها نفي لانها للمغايرة بين ما قبلها وما بعدها والمفرد لا يكون نفيا الا ان النفي يختص بالجملة واذا وجب ان يكون ما قبلها منفيا او منهيا يكون ما بعدها مثبتا او مامورا لحصول المغايرة وانما يكون بعدها مفرد قال الزمخشري وان عطف بها الجملة **قلت** قد بينا

قال صح
ام عندك عمرو
في اوله

ان العاطفة يقع بعدها المفرد وان لكن التي بعدها الجملة هي المخففة من الثقيلة فالصواب ان يقال ويقع بعد المخففة الجملة
فيجوز ان يكون قبلها نفي فيكون بعدها اثبات وان يكون اثبات فيكون بعدها نفي نحو جاء الامير لكن الوزير لم يجي والمرجح
المغايرة المعنوية فيصح تكلم زيد لكن اخوه سكت اذ معناه ما تكلم **تنبيه** اذا وقع بعد لكن مفرد فهي عاطفة ويمتنع
ان يجامعها الواو اذ يلزم ان يوافق ما بعدها لما قبلها لان عطف المفرد بالواو يقتضي ذلك وان خالفه لوجود لكن فان
وجد معها الواو كقوله تعالى ما كان محمد ابا احد من رجالكم ولكن رسول الله يكون مخففة لامتناع اجتماع عاطفين وتقدر
ما بعدها جملة معطوفة بالواو على ما قبلها ولا يمتنع اجتماع الموافقة والمخالفة هنا لان عطف الجملة بالواو لا يقتضي الموافقة
نحو جاء زيد ولم يجي بكر وان كان ما بعدها جملة فهي مخففة جامعها الواو ام لم يجامعها فلا تكون عاطفة الا اذا كان بعدها مفرد
نص عليه الجزولي ولا يبعد فان لا وام المتصلة لا يعطف بها الا المفرد وزعم ابن خروف وبه قال يونس ان لكن لا يستعمل
بدون الواو فلا يكون عاطفة والمثال الذي ذكره سيبويه للكن ما مررت بصالح ولكن طالح فكانهم لم يجدوها خالية
عن الواو **خاتمة** جعل الكوفيون ليس عاطفة محتجين بقوله اين المفر والاله طالب والاشرم المغلوب ليس
الغالب اجيب بان خبر ليس حذف ضرورة وهو كان ضميرا متصلا والاشرم مشقوق الانف **تذنيب** العاطف
المبني على حرف واحد يمتنع فصله عن المعطوف به ولذا يمتنع الوقف عليه لانه كجزء منه اما المبني على اكثر من حرف
كثم فيجوز ان يفصل عنه بيمين او شرط او ظن نحو قام زيد ثم والله بكر وخرج بكرا واظن زيد ولذا سكون اللام في فليوفوا
احسن منه في ثم ليقضوا ولاجل ما في غير من معنى النفي اقاموا لا مقامه في غير العلم فقال انت غير قائم ولا ضارب وغير القائم ولا
الضارب قال تعالى ولا الضالين ويمتنع انت غير زيد ولا بكر ويجوز انت غير زيد وبكر لان لا لنفي النكرة في اصلها وهي
منكرة معنى ولا تنكير للعلم معنى بخلاف المعرف باللام فان اللام قد يكون للجنس فلا يخصص تخصص العلم واعلم انه يمتنع
في عطف المفرد عطف الاسم على الفعل وبالعكس لعدم اتحاد عاملهما فيؤول قوله تعالى ادعوتموهم ام انتم صامتون با
دعوتموهم ام صمتم بان ام لعطف المفرد لفظا او تقديرا واذا عطف الاسم على الاسم يجب اتحاد عاملهما فيمتنع مات زيد والشمس
واذا عطف الفعل على الفعل يجب اتحاد زمانهما فيصح قام زيد ولم يقعد ويمتنع قام زيد ولا يقعد لان لا لنفي المستقبل
وكذا يمتنع لم يقم زيد ولا يقعد ويجوز لو رفع يقعد لانه يكون حينئذ من عطف جملة على جملة ولا يشترط فيهما اتحاد زمانهما
وقال ابن يعيش يمتنع قام زيد ويقعد ولم يفصل **قال** حروف التنبيه اما والا وها **اقول** التنبيه الايقاظ ووضع
الحروف الملقبة لتنبيه المخاطب فيقبل على من نبهه مصغيا الى ما يخاطبه به قبل الشروع فيه ليتفطن بجملته حتى لا يفوته
شي منه لغفلته ولا يوتى بحرف التنبيه لحرف التنبيه لان فوت شي منه على المخاطب لا يضر لانه لم يقصد بالذات
وحقها ان يصدر بها الكلام لئلا يفوت بعضه على السامع كقوله اما ان تاعذرة ان لم تكن نفعت فان صاحبها قد تاه في البلد
العَذر والعِذرة والمعذرة بمعنى العذر اي اعتذرت اليك فان قبلت عذري ورضيت عني والا لا افارق بلدك كما دمت
وتدوم ساخطا علي وتاه في البلد اي لا افارق بلدك وتدخل ها من حروف التنبيه على اسم الاشارة وان لم يكن اول الكلام
لما علم ان شرط دلالته قيام قرينة الاشارة لصحة اطلاقه على كل حاضر ولا افتقار الى الصفة فاشتد افتقاره الى
تنبيه المخاطب لئلا تفوته قرينة الاشارة فيدرك المشار اليه بعينه وغيره من الاسماء لا يفتقر الى قرينة فلا يحتاج
الى مقارنته كقوله نحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا فالضمير وان كان بعد ولاه معينا اذ جمع

الخطاب في نحو انت وتقدم ذكره في نحو هو قائم لشبهه به من بعض الوجوه فتدخل عليه ها نحو ها انا ذا وها هو ذا
وقال الخليل تقديره هذا انا فتكون داخلة على اسم الاشارة تقديرا وانما قدم انا فلا ظن ان المخاطب اعتقده غايبا فيقول
ها انا ذا اي انا حاضر لا غايب وكذا في ها هو ذا ونحوه ولا حرف وان كان الاصل الا يكون مركبا ولا مخلوطا ولذا لم تشتق هو
من شي ولا شي منه ذكر في الكشاف ان الا واما مركبان من همزة الاستفهام وحرف النفي ولذا لا نهما على تحقق ما بعدهما مع
دلالتهما على التنبيه وقلت نسبه ان الاستفهام كثيرا يكون للانكار والنهي الذي يتضمن النفي نحو اتضرب زيدا وهل نحو كذا والنفي
اذا دخل النفي يفيد الاثبات كقوله تعالى اليس ذلك بقادر على ان يحيي الموتى وتدخل غالبا على ما تصدر به القسم من ان
واللام وحرف النفي كقوله تعالى الا ان اولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون وكقوله الا لا يجهلن احد علينا فنجهل فوق
جهل الجاهلينا وبالتركيب خرج لا عن النفي فجاز دخولها النهي والنفي وعلى غيره كقوله الا يا اصبحاني قبل غارة سنجال
وقبل منايا غاديات واجال وسنجال موضع باذربيجان وفي اما زيادة تحقيق فلذا يقع بعدها طليعة اليمين كقول ابي الصخر اما
والذي ابكى واضحك والذي امات واحيى والذي امره الامر وقد جاء بمعنى حقا فتكون ظرفا فتفتح ان بعدها نحو اما انك قائم فتؤول
مع ما بعدها بمفرد يكون مبتدا والظرف خبره وفاعلا للظرف عند المبرد وقد جاء ام والله لا نفعلن بحذف الفها تخفيفا
لطوله وان كان على غير القياس بل خففها ومنه قوله تعالى والليل اذا يسر وليس ام حرفا برأسها اذ لو كان كذلك لسكن ميمها
كاخر بل واو في كلام مجرس بن كليب حين شب وعلم ان خاله وهو جساس بن مرة كان قاتل ابيه بعد ان قال
بالرجال تلك ماله اسى كيفنا العزا وناد كعند جساس ام دسيني وزربه ودعى وتصليه دفرسي واذنيه لا ينفع الرجل
قاتل ابويه وهو ينظر اليه ثم طعنه فقتله الزر واصله زر القميص ونحوه والزر بالضم مصدر زررت القميص اذا شددت
ازراره وقد جاء هما والله وعما والله وعم والله بابدال الهمزة ها وعينا **قال** النداء **اقول** حروف النداء الخمسة
المذكورة وعد بعضهم وا منها وليس بالصواب لانها ليست منها لانها تختص بالمندوب وهو ليس بمنادى لانه مطلوب
اقباله والمندوب متفجع عليه فافترقا حقيقتهما ولم يعد ذكر ها معها باعتبار موافقته منادى بها بناء واعرابا والنداء لغة مصدر
نادى وروي بضم النون يجعله من قبيل الاصوات كالصراخ والبكاء واصطلاحا طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو وهو
معنى من المعاني كالتمني ونحوه فوضعت له حروف تدل عليه كما وضعت لغيره من المعاني وهو انشاء كقولك كذبت
لمنادى صالح يا فاسق لم يرد على النداء اذ لا فرق بين نداء الاسم والصفة وانما ورد على انه غير موصوف بصفة
ناداه بها وليا فضل على اخواتها لكثرة النداء بها ووقوعها في الاستغاثة والندبة وللقريب والبعيد وعليها الهمزة في كثرة
النداء بها قال عروة اعفراء كم من عبرة انت هجتها واذريت دمع العين بالهملان اعفراء التي بحلو بياضها حمرة
وايا للبعيد وفي حكمه النايم والساهي والمتحير كقوله ايا كبدا كادت عشية غرب من الشوق اثر الظاعنين
تصدع لان نداءهم يحتاج الى رفع الصوت وهو حاصل بكثرة حروفها والمدة وهو حاصل بان اخرها الف وقد
استعمل العامة اي او اي ويوجد للمعنى انها في يا فلذا يصح للبعيد وقد يستعمل بالقريب للحرص على اقبال المدعو
على المنادى لفظ ما يدعو له وهيا مثل يا والاصح انها موضوعة كذلك اذ لا تغير في الحروف وقال ابن السكيت
هيا بدل من همزة ايا كما في هياك والامر الذي ان توسعت موارده ضاقت عليك المصادر وقيل ها للتنبيه
دخلت بالندائية فخففت الفها تخفيفا قال ذو الرمة هيا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا آانت ام ام سالم واي والهمزة

للقريب خاصة وقال الزمخشري وكثر ان بالبعيد كايا وهيا وسببه ان الالف اقعد في المد وهو مطلوب في النداء
للساهي وقول الداعي يارب ويا الله وقد قال تعالى ونحن اقرب اليه من حبل الوريد استقصار منه لنفسه واستبعاد
عن مظان القبول لعله يستجاب وروى بهمزة اي بالف ويا ساكنة بعد الهمزة ولم نوجدها شاهد وقيل اصل جميعها
ايا فاذا حذف الهمزة بقي يا واذا قلبت هاء صار هيا واذا حذف يا بقي ا واذا حذف الالف بقي اي وهذا بعيد عن
القياس اذ لا تصرف في الحروف لعدم الاشتقاق خاصة بالاختصار ولانه نائب عن الفعل للاختصار فالاختصار
المختصر اجحاف وقول من قال ان كلمات النداء اسماء افعال لانها مع المنادى كلام مستقل والحرف مع الاسم لا يستقل كلاما
وهم اذ ليس لنا اسم فعل على حرف ولو علم ان المراد من يا زيد يا اطلب زيدا لعلم تماما يكون كلاما لذلك والمحذوف باق
تقديرا الا ترى ان الحرف لا يستعمل بلا افادة ولذا لزم ان يستصحبه غيره ولا يستقل بحروف الايجاب لانه تضمنها مقدرة
اذ معنى قولك نعم لقايل اقام زيد نعم قام زيد وانما حذف لدلالة المذكور عليه والمقدر كالملفوظ **قال** حروف
الايجاب الى آخره **اقول** سميت حروف الايجاب حروف التصديق ايضا اذ يصدق بها كلام المتكلم وذكر في غير
بل ظاهر واما بلى فتقصد بها ايضا في بعض الصور نحو قولك بلى في جواب ام احسن اليك اذ الهمزة للتقرير فكانه قال
اني احسنت اليك واجبته بنعم ولم يجز ان يجاب ببلى قولك اني احسنت اليك اذ شرطها ان يجاب بها النفي لفظا
او معنى كقوله تعالى بلى قد جاءتك آياتي في جواب لو ان الله هداني لكنت من المتقين اذ معنى لو ان الله هداني ما هداني ولذا
حققه بقوله قد جاءتك وهي من اعظم الهدايات فنعم مقررة ومصدقة لما سبقها من كلام موجب او منفي كان خبرا واستفهاما
فمعنى نعم لقايل قام زيد او اقام زيد قد قام ولقايل لم يقم زيد او الم يقم زيد لم يقم هذا وضعها لغة ثم غيرها العرف في نفي
معه استفهام ولذا لزم بالف قال نعم في جواب اليس لي عليك الف اذا المراد منه عرفا لك علي الف والعرف مقدم على
اللغة باعتبار احكام الشرع ومستند اخراج العرف نعم عن وضعه الاصلي ان النفي الواقع بعد الاستفهام للتقرير
فيكون موجبا من حيث المعنى الا ترى ان الممدوح بقوله الستم خير من ركب المطايا واندى العالمين بطون راح نوع وهز يعني
واذا وقع نعم في جواب الطلب كانت عدة فمعنى نعم لقايل زرني ازورك وقد يكسر عينه للفرق بينها وبين نعم اسم
الابل وقد يكسر نونه اتباعا للعين وهو في كلامه عليه السلام وكلام اصحابه كثير وقلب العين حاء لغة فيه وبلى
مختصه بايجاب النفي اي يبطله ويجعل الكلام ايجابا سواء كان النفي خبرا او استفهاما فمعنى قولك بلى لمن قال لم يقم
زيد او الم يقم زيد قد قام زيد فالمراد بها في قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى انت ربنا وقال المفسرون لو قالوا نعم
لكفروا وقال الكوفيون هي بل العاطفة زيدت عليها الفا للتانيث كما في ثمت وربت ولذا اميلت واي لم يسمع الا وان
يليها القسم المحذوف فعله ذكر علم بالاستقراء ولم يسمع مجردا عن القسم ولا اي اقسمت بالله بل المسموع اي والله واي
ما لله واي الله واي لعمري ونحوها وفي اي الله وجه حذف يا اي لالتقاء الساكنين على القياس وابقاءها ساكنة تشبيها بدابة
ودجاجة اجرا المنفصل مجرى المتصل كراهة حذفها لاداية الى استباهه بلفظ الله مكسور الهمزة وتحريكها حذرا من المحذورين
وبالفتح لنقل الكسرة على الياء بعد الكسرة وبنصب الله في اي الله ولا يخفض لان اي ليس عوضا عن حرف القسم بخلاف ها الله على الحرم
فانه يخفض واجل وجير وان يجاب بها الخبر خاصة فتقول لمن قال قام زيد اجل وجير وان وزعم بعض جواز وقوع
اجل بعد الاستفهام وقال العزي يختص بالواجب وقيل قد جاء جير بمعنى حقا فعليه يتانه حسنا لما انه اسم فعل وهو
آتاني

اعترف ولذا تنون اذا اريد به التنكير وتفسيره النحويون بحقا مساهلة كقولهم هيهات البعد لذلك اي بعد الله واما انه موافق
لجير الذي هو حرف لفظا واصل معنى اذ معنا في الحرفية الاثبات والتحقيق ايضا وقد اجتمع آثار منها للتوكيد كما في قوله
وقلن على الفردوس اول مشرب اجل جير ان كانت ابيحت دعاثره الفردوس مكان معروف والدعثور الحوض
المتثلم واكثر استعمال جير مع القسم يقال جير لا افعلن اي نعم والله ومكسور الاخر وقد يفتح ولم يسكن للساكنين وانما
فتح آخر كيف وليت وابن للتخفيف وكسر آخر جير على اصل التحريك لالتقاء الساكنين لان تخفيف اللفظ على مقدار كثرة
استعماله وليت وكيف اكثر استعمالا من جير فطلبوا تخفيفهما وقل استعمال جير فلم يبالوا بثقله وان بمعنى اجل
وانما استعمل بمعناه لانه لما كان اصله لتحقيق كلام المتكلم نحو ان زيدا قائم استعملت لتحقيق كلام السائل لوجود التحقيق
في كلا الكلامين ويلحق بها ها لبيان حركة الاخر في الوقف لئلا يجتمع ساكنان دون الوصل فيقال انه وان ناقتي
واثبت بعض انه بمعنى اجل بقوله بكر العواذل في الصبوح يلمنني والومهنه ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت
فقلت انه فقيل عليه هو ان المخففة والهاء اسمه وحذف خبرها للعلم به اي انه كذلك واثبت ذلك بعض بقول ابن الزبير
رضي الله عنه اذا تاه فضالة فقال يا امير المؤمنين ان ناقتي دبرت ونقبت حتى وصلت اليك فقال له ارقعها
بسبت واخصفها بهلب وسر بها البردين فقال اني جئتك مستوصلا ولم آتك مستوصفا لعن الله ناقة حملتني
اليك فقال ابن الزبير ان وراكبها اي اجل وراكبها وهو اقعد للاثبات به يقال دبر الرجل اذا دبر ظهره ونقبت
الخف استخرجت نقبه السبت المدبوغ من جلد البقر بالقرظ والهلب شعر الخنزير الذي يخرز به **قال**
حروف الزيادة الى آخرها **اقول** الحروف التي لم تحصل للكلام بدخولها فيه معنى بل فايدتها تاكيد معنى
شيء من الجملة سميت الحروف زوايد لزيادتها حينئذ اذ بحذفها لا يختل اصل المعنى وقد يسمى حروف الالغاء وسماها
الكوفيون حروف الصلة لانه يوصل بها الى زنة او اعراب لم يكن عند عدمها منها ان فانها تزاد مع ما النافيه
وفايدتها تاكيد النفي وكثر زيادتها معها حتى صارت قياسا نحو ما ان زيد قايم قال دريد بن الصمة ما ان رايت
ولا سمعت به كاليوم هاني اينق جرب متبذلا تبدو محاسنه يضع الهناء مواضع النقب ضمير به راجع الى هاني
لانه مقدم تقديرا ولم تقل هانية وان اريد به المراة لانه من قبيل شاهد في امراة اذا اريد به الشيء لشاهد امراة
واينق اصلها انوق لانها جمع ناقة استثقل الضمة على الواو ولم يجز نقلها الى النون لانها لم تخالف الفعل فوجب نقل العين
الى موضع الفاء ليحصل سكونه ثم قلبت ياء للتخفيف وهنا رشه اي طلبه بالهناء وهو القطران والنقبه اول ما يبدو من الجرب
وليست نافية اذ لا يجمع بين حرفين بمعنى من غير فصل ولان الكلام اذا دخل نفي النفي على النفي يصير مثبتا ويعلم منه ضعف
راي الفراء لان رامه انها نافية كما ان اللام للتاكيد في نحو ان زيد القايم وانما نفيد ان الزايدة تاكيد نفي ما لا انها هي النافية
في الاصل لانها يناسب ما معنى وغيرها ينافيها واذا عرض مانع من ان يكون اللفظ مستعملا في موضوعه الحقيقي يحمل
على معناه المجازي ان كان نحو انه بمعنى اجل ما لا يلحق فيه اصل معناه الحقيقي لئلا يكون ذكره هدرا فان حقها ان يسبق
جملة اسمية مصدرة له عاملة للحال الغاء لم يصدر بها ونفي الجملة غيرها ولم يحل شيء منه معنى النفي محافظة لاصله بقدر
الامكان فهو كيد معنى ما النافيه التي قبله وقل زيادتها بعد ما المصدرية الزمانية نحو انتظر تكرما ان جلس القاضي
وبعد لما التجيبية الشرطيه اذ الكلام المشتمل على ما المصدرية مشتمل على كلامين بينهما سببيه نوجه ما لان قولك اكرمك

مايكرمني في معنى اكرامك بسبب اكرامي وكذى يزاد بعد لمّا الشرطية كقولك لمّا ان جئت قمت واصلها الشرطية ايضا والمناسبة بينها ظاهر وقلما يزاد بعد لا كقوله يا دابرا بين لا ان رأيت ذا وجل بن المقنص والقناص يحجو بافاصلها النافيه ومنهـا ان المفتوحة فانها يزاد بعد لما الشرطيه شايعا كثيرا قال تعالى فلما ان جاء البشير القاه على وجهه ويدل على زيادتها قوله تعالى ولما ان جاءت رسلنا لوطا سيء بهم وفي سورة هود ولما جاءت رسلنا لوطا سيء بهم والقصة واحدة وتوجه زيادتها عند الكوفيين ظاهر لان ان عندهم بمعنى ان المكسورة الشرطية ولذا قالوا ان أن في قولنا امّا انت منطلقا انطلقت للشرط واما عند البصريين فانها تكون هي المخففة المتضمنة للتعليل لكثرة استعمال اللام معها ولذا وجد حذفها عنها مع بقاء معناها فتسبب تضمنها التعليل يحتاج الى جملتين بينهما السببية فتناسب لما ويوكد معناها وقد يزاد قبل لو بعد القسم اي في جواب القسم نحو والله ان لو قمت قمت والسبب تضمنها التوكيد اذ هي المخففة وقلت زيادتها بعد الكاف كقوله كان ظبية تعطو الى ناضر السلم اذا قرئ ظبية بالجر وان في قوله تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم وان لو استقاموا قيل زائده وقيل مخففه وفي قوله تعالى وان لا تقاتل قيل زائده وقيل مصدرية ومنهـا ما وهي يزاد بعد اذا ومتى واي واين وان اذا كن ادوات الشرط كقولك اذا ما تكرمني اكرمك ومتى ما يكرمني اكرمك ولا تزيد بها متى التكرير بل عند العامل بان متى ليس للتكرير وهو الصحيح لا يكون متى ما مفيدا للتكرير مع مصاحبه ما واياما تضرب اضرب واينما تكن اكن واما تذهبن بك والاغلب ان يكون فعل الشرط بعد كذا بالنون اذا زيدت ما بعد ان لانه فيكون مضارعها غالبا لانه اذا اكد ان بما فاكده ما هو المقصود الحقيقي اولى وقل مثل اما تقم اقم ولا يزاد ما معها اذا كن لغير الشرط كان ومتى واين واي لمجرد الظرف واي للاستفهام او غيره وكان ان مخففه اذ لا منا ولا بعد ان يزاد بعد ان النافيه ولم يسمع لان ما تعد في النفي مزلن والحكم بزيادة الاتوى واصالة الادنى فتبعيته له على غير الاصل وليست زائدة في حيثما واذما وان حكم بانهما اذ ما لافادتها ما لم يفيدا اذا جردا عنها وهي الشرطية والاعمال والاولى الا يحكم بزيادتها في انما زيد منطلق وربما يود الذين كفروا وقلما يقوم زيد لانها تفيد المتصل بها الكف عن العمل وجواز وقوع كلتا الجملتين بعده والحصر فيما بعد انما اذ معنى انما ضرب زيد ان لا ضارب غيره كقولك ما ضرب الا زيد فليس بزخرفها ومعناه مع وجود ما كما بخرطها ومعناه مع عدمها فلا يكون زائدة فيها وكذى في قلما يقوم زيد لانه قبل فيل يمتنع دخوله الفعل اذ الفعل لا يدخل الفعل وبعد اتصالها به يجوز دخولها الفعل فوصالها في قوله صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم لم يرتفع بالابتداء بل بانه فاعل فعل يفسره يدوم ومتوسطي او نحوه واجرى قولهم اكثر ما يقولون مجرى قلما يقول اي ما زيد منه خلافه وقد يزاد بين عن و شك وبين ما اضيفا اليه نحو عضب عن ما جرم وانه لحق مثل ما انكم تنطقون لانها لا تعالها في الابهام تناسبها اصل معنى ما الواقعة بعد النكرة كقولك اضرب ضربا ما وقد يزاد ما بعد بعض حروف الجر اي بعد الباء ومن كقوله تعالى فبما نقضهم ميثاقهم ومما خطاياهم اغرقوا فتقوى بها السببية اي بسبب اللعن والاغراق النقض والخطيه ومنها لا فانها يزاد بعد ان المصدرية قال تعالى ما منعك الا تسجد اذ لانه لم يمتنع من عدم السجود وانما امتنع من السجود اذا ذم عليه واظن انها انما زيدت بعدها اذ لم تقع بعدها فيوكد الكلام باعتبار اصل وضعها وكذى يزاد بعد حرف عطف تقدم عليه النفي كقوله تعالى ولا تستوي الحسنة ولا السيئة وانما تعين زيادتها لان استوى لا يكتفي بفاعل واحد وكذى في نحو ما جاء زيد ولا بكر لان معناه ما جاء زيد وبكر قال الرماني

برجوده ما يكون الكلام نصا في نفي المجي عن كل واحد منها وتركها ظاهرا في نفيه عن كل منهما اذ جاز ان يكون معناه نفي المجي عنها على جهة الاجتماع وما يتعين لحذفه معنى الكلام لا يحكم بزيادته اجب معنى الكلام في الحالين ما حرز زيادة قوة المعنى بوجود شيء من باب التوكيد ولا شك ان المزيد ان يفيد التوكيد فلا يخرج عن كونها زوايدا اذ الظاهر قد يصير نصا اذا اكد بزايد ولذا الخبر الموكد بزايد يقدم على غير الموكد عند التعارض وقلما يزاد لا قبل القسم والمشتق منه قال تعالى فلا اقسم بيوم القيامة فلا اقسم برب المشارق والمغارب فلا اقسم بمواقع النجوم اي اقسم دل عليه قوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم قيل التاكيد متاخر عن الموكد فلا في لا اقسم رد لما اعتقده المشركون من عدم البعث ونحوه ثم قال اقسم بيوم القيامة ونحوه وهو منقوض بنحو ان زيدا قايم فان ان اكد ما بعده ولان كلامه تعالى كشيء واحد وانما يفيد لا المزيدة في اول الكلام تاكيده لان الكلام المعبر عنه بلفظ القسم والمشتق منه اقوى كلام واهم في موضعه ومتضمن ان ما علاه لم يقو قوته فلا المزيدة او له اشارة وتلويح ان ما علاه لم يبلغ رتبته اذ اصل معناها النفي كما قالوا ان ما في انما زيد قايم يفيد انه ليس على صفة اخرى وشذ زيادتها مع المضاف كقوله في بير لا حور سرى وما شعر الحور الهلكة ومن الزوايد من والباء واللام وقدم ذكر مواضع زيادتها في حروف الجر **قال** المفسرة **اقول** ما بعدها اي وان عبارة عما قبلها ومفسر له فنبا حرفي التفسير ويعرب المفسر محلا باعراب مفسره ان كان له اعراب لانه بيان له وقال المالكي معطوف عليه واي عاطف وهو وهم لانه عنه والعطف يقتضي المغايرة بينها وشرطها ان تقع بين جملتين بانتها تفسر الاولى وعينها هكذا قالوا وان كانت المفسرة في بعض المواضع تفسر جزء من الاولى واي اعم ذكرا تقول في رسته اي العسه وفي ركب زيد سيفه اي وسيفه معه قال وترميني بالطرف اي انت مذنب وتقليني ولكن اياك لا اقلي معناه تنظرين الى بنظر مغضب وذلك عن ذنب لا غير بفسر الجملة بقوله انت مذنب وحذف عن لكن ضمير الشان وقد تحذف جزء من الجملة المفسرة كقولهم قال تعالى واختار موسى قومه سبعين اي من قومه تقديره اي اختار من قومه وقيل قد تفسر الكلام بإذا كقولك عسعس الليل اذا اظلم لكن اذا فسرت باي جملة فعلية تسند فعلها الى المتكلم ضممت تاء الضمير فتقول استكتمته سري اي سالته كتمانه وان فسرتها باذا فتحت التاء نحو تقول استكتمته سري اذا سالته كتمانه لانك تخاطبه بمعنى انت تقول ذلك اذا فعلت ذلك الفعل واذا ظرف للقول وان الحقيقة في نحو كتبت اليه ان اخرج بمعنى اي الا ان انما خص بها لاختصاصها بتفسير ما في معنى وبسط الكلام فيها انها تكون مفسرة بثلثة شروط ان يكون المفسر بها بمعنى القول نحو اشرت اليه ان قم وكتبت اليه ان اخرج قال تعالى وناديناه ان يا ابرهيم فان الاشارة والكتبة والندا في معنى القول وان لا يتصل بها شيء من صلة المفسر بها لانها حينئذ تصير من صلته وجملته والتفسير انما يكون بجملة مستقلة غير الجملة الاولى فلا تكون مفسرة في قولك وعزت اليه بان قم وكتبت اليه بان اخرج وان يكون ما قبلها كلاما تاما ولذا لم يجعل مفسرة في قوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين فجعلت مخففة من الثقيلة وجوز بعضهم تفسير القول الصريح بها متمسكا بقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله ربي وربكم فجعل ان اعبدوا الله تفسيرا لما امرتني ومقول القول قول وجعلها بعض مصدرية وذلك المصدر بدلا من ما امرتني وضعف الاول بانه لا يثبت اصل يحتمل وان المقول ليس قولا صريحا وجعلها بعض زائدة وفيه زايفة اذ ليس للموضع من مواضعها مع انه اذا امكن حمل كلمة على الاصالة لا تجعل زائدة واستدل الاولون ايضا بان تقدير قوله تعالى وانطلق الملأ منهم ان امشوا واصبروا انطلق

الملاء ما المن ان امشوا فهي مفسرة للقول الصريح فضعف هذا بان القول المقدر ليس كالقول الصريح في لفظ القول اذ لم تتعين
تقديره ولا او لونه تقديره من تقدير ما هو بمعناه بل متعين تقدير ما هو بمعناه لئلا تضطرب هذا الحكم فتكون تقدير الآية
انطلق الملأ يسيرون او ينادون ان امشوا والمراد من امشوا اتقوا واجتمعوا من مشت المراة مشاء اذا كثر نسلها وقيل
اسرعوا البلاء لتسمعوا القرآن وكلام النبي عليه السلم ولو قيل المعنى انطلق الملأ في الحديث كما يقال اندفع في الحديث او
فاض فيه لكان وجها **قال** المصدرية ما **أقول** يدخل كل من ما وان المصدريتين الفعل فتصير معه مؤولا بمصدره
ويحكم باعراب يقتضيه العامل رفعا ونصبا وجرا فتقدير اعجبني ان تضرب اعجبني ضربك فان لم يوجد مصدره قدر معنا
فتقدير قوله تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم توقع اجلهم قرب وجوز بعضهم دخول ما في الاسم نحو اعجبني
ما انت صانع اي صناعتك والاصح منعه وهي في مثله موصولة وفايدة ذكرها مع الفعل مع الاستغناء بالمصدر
الدلالة على الزمان المعين فانه لو ذكر المصدر وما بقي الفعل لما دل على الزمان المعين نحو اعجبني ما صنعت وقد
تفيد مع كونها مصدرية على الزمان نفسه ولذا سميت زمانية اذ معنى انتظر ما جلس القاضي انتظر في زمان جلوسه
والظاهر ان زمان كان مضافا وحذف لدلالة المصدر عليه ذلك غير قال الذات وذهب المبرد والاخفش الى ان
ما اسم فان كانت معرفة فما بعدها صلتها وان كانت نكرة فما بعدها صفتها وهو ضعيف لانها تقع حيث لا ضمير يرجع
اليها كقوله تعالى ومما رزقناهم ينفقون وضاقت عليهم الارض بما رحبت وكقوله يسر المرء ما ذهب الليالي
وكان ذهابهن له ذهابا والحق ان يقال انها اسم ان كان ثمة ضمير يرجع اليها اذ الحرف لا يرجع اليه ضمير والا فهي مصدرية
كما في الامثلة المذكورة اذ الضمير المذكور في الاتين لا يرجع الى غيرها وتعذر تقدير ضمير آخر يرجع اليها فان قدرت مفعول
صنعت في قولك اعجبني ما صنعت ضميرا راجعا الى ما يكون موصولة والذي يعجبك متعلق الصناعة من كباب او ثوب
وان قدرت مفعوله غير ذلك فهي مصدرية والذي يعجبك نفس الصناعة من حركاته المخصوصة بتلك الصناعة
ويكثر وقوع مثله في المتعدي ويقل في اللازم كقولك اعجبني ما سار بعد ذكر سائر فان قدر ان مستترة لذلك المذكور
فمصدرية وتقديره اعجبني سيره وان قدر انه لما فهي موصولة فيكون تقديره اعجبني السائر وان الخفيفة المصدرية
تختص بالفعل غالبا لا يعمل فان دخلت الماضي كان المصدر المؤول بها به ماضيا وان دخلت المضارع خلصته للاستقبال
نعني اريد ان تقوم اريد قيامك فيما ياتي من الزمان ومذهب البغداديين جواز العمل بها ان حملا على ما قال ابن جني قال
استاذي محمد بن حسن وجه رفع تقرآن في قوله يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما وحيثما كنتما لاقيتما رشدا
ان تقرآن على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا تشبيها ان بما وان تقرآن مفعول المقدر تضمنه البيت المتقدم
والمقدر اسالكما وقال البصريون ان مخففة من الثقيلة وتقديره اسالكما انكما تقرآن والتشبيه لا يستقيم لان ما للحال
وان للاستقبال اذا دخلا المضارع والثالث من الحروف المصدرية ان المشددة وهي تختص بان يدخل الجملة
الاسمية فتقدر بان بمصدر فعل في حيزها ان كان خبرها جملة فعلية او مشتقا من فعل وفي معنى المشتق فتقدير اعجبني
ان زيدا قايم او قام او اخوك اعجبني قيامه واخوته لك وان تعذر ذلك قدر بالكون فتقدير اعجبني انك انسان اعجبني
كونك انسانا وقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام لو ثبت كون ما في الارض من شجرة اقلاما وقال الحاجبي
في شرح المفصل يقدر بمصدر فعل خبره فان لم يكن له فعل قدر بالكون نحو اعجبني ان زيدا اخوك **قال** التحضيض

أقول التحضيض الحث على الشيء والاسم الحضيضا تقول الا تقوم اذا تريد حثه على القيام واستبطاء القعود
وان بعد التركيب والتصرف في الحروف قالوا كل من الاربعة مركبة لوضع طرفي كل منها المعنيين مناسبا ان المراد من
المركب منها بوجه فهي مثل خمسة عشر وكذا ولها صدر الكلام لدلالتها على نوع من الكلام وهو التحضيض والبعث
او التوبيخ ويلزمن الفعل لانه نفس الطلب فهي مثل لام الامر وبيان ذلك انهن اما للحث والحث انما يكون على مطلوب واما اللوم
للوم على الترك واللوم انما يكون على مطلوب ترك والطلب ليس الا بفعل فيدخل المضارع ان كان للتحضيض والماضي
ان كان للوم نحو هلا تصلي وهلا صليت وفي قوله تعالى لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق واكن من الصالحين
المراد من مدخولها المستقبل وان كان ماضيا لفظا لانها تضمنت الشرط لانها للطلب والحث فمعناه ان اخرتني
ولذا جزم اكن لعطفه على محل فاصدق فان دخلت اسما منصوبا او مرفوعا تقدر فعل هو ناصبه او رافعه كقولك
لمن يضرب القوم ولم تضرب زيدا هلا زيدا تقديره هلا تضرب زيدا وكقولك حين جاءك قوم دعوتهم ولم يجئ زيد
وهو منهم هلا زيد تقديره هلا جاء زيد قال سيبويه تقال لمن فعل فعلا غيره خير منه هلا خيرا من ذلك بالنصب
على تقدير هلا فعلت خيرا منه وبالرفع على تقدير هلا صدر منك خير منه ووجب نصب الكمي في قول جرير هاجيا الفرزدق
تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا لان المقدر تعدون وانما حذف لدلالة المقدم
عليه والضوطرى الضخم الذي لا غناء عنده والنيب جمع ناب وهي المسنة من الابل والكمي الشجاع المتكلمي اي المستتر
في سلاحه والمقنع الذي على راسه البيضة اي انتم يا بني ضوطرى تعدون الضيافة والكرم اكبر مجدكم لا الشجاعة
ينسبهم الى الفشل وقد تجيء لولا ولو ما بمعنى اخر وهو ارتباط جملتين على معنى ان مضمون الثانية امتنع لحصول مضمون
الاولى ويدخلان حينئذ الاسماء وشذ قوله الا زعمت اسماء ان لا احبها فقلت بلى لولا ينازعني شغلي
وقيل تقديره لولا ان تخفف ان ورفع الفعل وجوابها جملة فعلية ماضية مصدرة باللام غالبا فتكون الجملة
الاولى كالشرط والثانية كالجزاء ويحذف الخبر من الاولى لقيام الثانية مقامه وقد مر في المبتدأ **قال**
حرف التوقع **أقول** قد اذا دخل الماضي يقربه من الزمن الذي انت فيه فقولك قد قام زيد دال على ان
قيامه قريب من اخبارك بخلاف قولك قام زيد فانه لا يدل عليه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة اي حان
وقتها في هذا الزمان ولكونها للمقاربة يحسن ان يقع الماضي المصاحب لقد موضع الحال كقولك رايت زيدا قد عزم
على الخروج اي عازما ويدل على التوكيد ايضا لقول سيبويه قد فعل تقال في جواب هل فعل ولما يفعل وفيها معنى
التوكيد وجواب المؤكد مؤكد وفيها معنى التوقع والانتظار ايضا لقول الخليل انما يخبر بقد قام وقد ضرب لمن
ينتظر الاخبار به في ظنك او علمك ومنه قد قامت الصلوة هذا كله معناها اذا دخلت الماضي واما اذا دخلت المضارع
فتدل على التقليل كقولهم ان الكذوب قد يصدق وان الجواد قد يعثر لان التقليل يناسب التقريب اذ كل تقريب
تقليل اذ فيه تقليل المسافة والمدة وفي نحو قوله تعالى قد يعلم الله المعوقين للتحقيق لان الفاظه قد تستعمل لو كقوله
تعالى ربما يود الذين كفروا اذ الموجود وجوده القليل يحقق لا الكثير وقيل هو باق على اصله في التقليل بتاويل
كما ذكر في رب ويجوز ان يفصل بينه وبين فعله بالقسم لكثرة استعمالهم القسم ولانه لتاكيد معنى الجملة اذ لا يفيد
معنى زايدا فكان كاحد حروفها فجوز ان يعترض بينهما نحو قد والله قام وقد لعمري بت ساهرا فيكون جوابه محذوفا

وما الحرض بينهما الا عليه ويجوز حذف الفعل الداخل عليه قد اذا وجد قرينة دالة عليه اجراء لها مجرى ما هي
جوابه وهو لما الجازمة كقوله أفِدَ الترحلُ غيرَ أنّ ركابنا لما تزل برحالنا وكأنْ قدِ اي قد زالت أفد الترحل
اي دنا **قال** الاستفهام الهمزة الى آخره **أقول** الفهم العلم والاستفهام طلب الفهم كالاستخبار فانه طلب
الخبر وحقيقته استعلام المجهول وهو معنى من المعاني العامة فحقه ان يكون بحروف موضوعة له ولذا بني اسماء
الاستفهام ولادواتها صدر الكلام لدلالتها على نوع الكلام فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها ولا بالعكس فيمتنع زيدا اضربتَ
ورايتُ أزيدا و زيدا اضرب بل يجب في كلها ان يقدم الهمزة والهمزة اعم ذكرا واستعمالا من هل اما لانها
اوجز لفظا فكثر تصرفهم فيها لسهولة اللفظ بها واما لانها الاصل وهل محمولة عليها قال سيبويه هل كان وضعه
بمعنى قد ومنه قوله تعالى هل أتى على الانسان حين من الدهر اي قد اتى وعلوا كثرة وقوعها بعد الهمزة في الاستفهام
لدلالتها على التاكيد فكثر نحو اهل قام فحذف الهمزة منها لدلالتها عليها الكثرة وقوعها معها وفرارا من اجتماع حرفين
ثقيلين وتضمنها هل حتى يمتنعوا ان يقال الهمزة مقدرة وشذ اجتماعهما في قوله سائل فوارسَ يربوعٍ بشدتنا أهل
رأونا بسفح القاع ذي الأكم يقال سالته من كذى وبكذى بمعنى وسفح الجبل اسفله حيث يسفح فيه الماء واذا
كان اصل هل ذلك لا تفارق اصلها ما امكن فلا يدخل الاسم الا اذا تعذر دخولها الفعل وهو اذا كان الاستفهام عن
جملة اسمية صريحة اي لا يكون الخبر فيها فعلا واما اذا كان الخبر فعلا يلزم ان يدخل الفعل اما بتقديمه او بتقديره ولانه
اذا عزلت هل عن اصل وضعها الى الاستفهام فمقتضاها في نفسها ان يكون ذكرها مع الفعل فاصل وضعها ان يدخل
الفعل ومقتضاها باعتبار الاستفهام العارض ان يدخل الاسم ايضا ومراعاة مقتضاها في نفسها وهو دخوله
الفعل اولى ما امكن من اعتبار كونها للاستفهام العارض لها فيجوز هل قام زيد ويمتنع هل زيد قام وهل زيدا ضربت
بل يلزم ان يتقدم الفعل ويقال هل قام زيد وهل ضربت زيدا ويقول هل زيدا ضربته فيكون زيدا منصوبا بفعل
مقدر ويمتنعوا ان يرفع على كونه مبتدا وانما جاز هل زيد قائم لعدم وجود فعل يقع بعدها وجاز ازيدا ضربت وازيد
قام وازيد ضربته بالرفع والاستفهام ولو بالهمزة بالفعل اولى واكثر وقوعا لان الاسم ثابت لا يستفهم عنه
الا نادرا فيجعل زيد في ازيد قام فاعلا لقام مقدرا يفسره المذكور وفي قولك ازيد اضربت مفعولا للمذكور بعده
وفي قولك ازيدا ضربته مفعولا لمقدر واحسن من ان يرفع في كلها على الابتداء وشذ نحو هل زيد قام والهمزة
اعم ذكرا يعني يدخل مواضع لا يدخلها هل منها ما مر ومنها انها تقع للانكار واثبات مدخولها تقول اتضرب زيدا
وهو اخوك منكرا الضرب به حالة صدور الضرب منه ومنه قوله تعالى أتقولون على الله ما لا تعلمون لقوة الهمزة واصالتها
ولا تقع في هذا الموضع هل لان المستفهم عنه محذوف بالحقيقة اذا صله اترضى بضربك زيدا وهو منكر غير مستحسن
منك وهل دخيل في الباب فلا يحذف فعلها لضعفها في الاستفهام ولان الغير لا تغير وهل يمتنع نحو قوله تعالى
هل جزاء الاحسان الا الاحسان لانها للنفي ما ذكر بعدها من اصله لا للانكار وثابت ذكر بعدها وكذى يقع الهمزة
للتقرير والتحقيق وذلك اذا وقع بعدها اداة نفي واريد تحقيق ما بعد النفي كقوله تعالى أليس الله بكاف عبده
الم نهلك الاولين الا الى الله تصير الامور والتقرير لم تقريرا ان الله كاف ومنه به لالجاء المخاطب الى الاقرار
بامر يعرفه وقيل لحمله اياه على الاقرار بفعل فعله ومنه قوله تعالى ألم نشرح لك صدرك وقد يكون مع الايجاب

للتقرير كقوله أطربا وانت قنسري وقد يشوبها الانكار وقد يكون للاستعجال كقوله تعالى الم يأن للذين آمنوا
ان تخشع قلوبهم لذكر الله وللتنبيه كقوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى ومنها وقوع الهمزة معادلة لام
المتصلة نحو ازيد عندك ام عمرو دون هل لان الهمزة اصل في الباب فيصلح لان يستفهم بها عن متعدد وان
يدخل في الاستفهام ما يقارنه ويعادله وان لم يوضع له وسواء فان ام عدت من حروف الاستفهام لان ما
بعدها مستفهم اذ المعنى ابهما عندك الا انها لم تخلص له لما فيها معنى العطف ويقع هل مع ام المنقطعة فاذا قلت
هل زيد عندك ام بكر كان تقديره ابل عندك بكر وكذى يستعمل الهمزة مع ام لمجرد التسوية كقوله تعالى سواء عليهم
أأنذرتهم ام لم تنذرهم اي الانذار وعدمه ولولا هذا التقدير لا يصح الكلام اذ لا عائد وكذى تقدير ما يضرني
اجئت ام ذهبت ما يضرني مجيئك وذهابك فان بعد فعل ويمتنع ان يكون فاعله جملة فالكلام محمول على المعنى
ومنها انه يدخل الهمزة على الواو والفاء وثم العاطفة كقوله تعالى أوكلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم أفنضرب
عنكم الذكر صفحا أثم اذا ما وقع آمنتم به والاصل ان يدخل عليها حرف العطف كقوله تعالى فهل انتم مسلمون وكيف
يحكمونك وعندهم التوراة فوجهه الحاجبي بان الهمزة لما كانت هي الاصل واخصر اختصت بهذه الحال وبانه
لما امتنع هل زيدا ضربت فامتناع هل تومنون ببعض الكتاب ونحوه اجدر ووجهه السيرافي بان العاطف
كبعض من الجملة المعطوف عليها لانه لربط ما بعدها بها والهمزة يدخل على بعض الجملة دون هل كقولك ازيدا فتى
قائل رايت زيدا ولي في كلامهما نظر تذكر في شرح المفتاح ان يسره الله تعالى فالاولى ان يقال المستفهم محذوف
اذا دخلت الهمزة على العاطف فتقديره أنضرب عنكم الصفح أنهملكم فنضرب عنكم ولا يحذف المستفهم بعد هل وقد
حذف الهمزة وان وجدت قرينتها كقوله لعمرك ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين الجمر ام بثمان اراد ابسبع وانما
حذفت لان ام عديلها فيدل عليها وليست منقطعة اذ المعنى ما ادري ايها كانت وانما شذ حذفها لانه المختصر
لا يختصر ولان الدال على الانشاء لا يتصرف فيه ولذا لا يخرج عن موضعه وهو صدر الكلام والحذف تصرف فلو
جاز حذفها لجاز تاخيرها وهو ممتنع **قال** الشرطان ولو **أقول** الشرط لغة العلامة واشراط الساعة علاماتها
فكان الفعل الذي هو السبب المسمى بالشرط علامة للجزاء والشرط عند النحويين السبب المقترن به اداة ارتباط مسببه
به لا يقولون اذا وجد الشرط وجد الجزاء وعند الفقهاء شرط الشيء كل خارج عنه ينتفي بانتفائه ولا يلزم وجوده
عند وجوده وهو عكس السبب ولاداة الشرط سواء كانت حروفا وهي ان ولو ولما واذما على وجه او اسماء
وهي من مار صدر الكلام لدلالتها على قسم من الكلام فيمتنع زيدا ان تضرب اضرب لانه لا ينتصب بتضرب ولا باضرب
اذ لا يقع المعمول الا حيث يقع عامله وامتناع تقدم الشرط والجزاء على اداة الشرط ظاهر ولا بمقدر يفسره
ما بعد ان لان ذلك انما يجوز حيث يمكن تسليط المفسر عليه كما مر وانما جاز من يمرر امرر ونحو مع ان قولك من
محله نصب بتمرر المذكور بعده لان الجار كجزء المجرور به ولا يمكن الفصل واداة الشرط اذا دخلت الجملتين المستقلتين
يجعلهما كلاما واحدا كل محتاجة الى الاخرى اذ معنى ان يكرمني اكرمك اكرامك سبب اكرامي واحتياج الاولى
الى الثانية اشد ولذا قيل انها قيدها والشرط فعل لانه يقع بالذي هو موجود ويحتمل ان يوجد والا يوجد والاسماء
موجودة ثابتة والاصل ان يكون مستقبلا لان كون شرطا انما هي ان يقع شي لو توقع بغيره فيصير الماضي مستقبلا

ان وقع شرطا الا كان فانه يبقى ماضيا لانه اصل الافعال الماضية وعبارتها فله قوة لا عارضها ولا تقلبها ان
ونحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته واوله ابن السراج بان يعني في الزمان الاتي اني كنت قلته وكذى يؤول
امثاله والجزاء اصله ان يكون فعلا ايضا لان وجوده متوقف على وجود الشرط والاشياء موجودة ماسة فصار الماضي
مستقبلا ايضا كالشرط واما نحو ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس وقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت
فيؤول بان اكرمتني اليوم يكن سببا الاخباري باني اكرمتك امس وان يثبت قد قميصه من قبل يكن سببا الاخباري بانها
صدقت وكذى يؤول قوله اتغضب ان اذنا قتيبة حزتا بان يثبت حزهما تغضب ثم استفهمت بدخلاهمزة الانكار
على الغضب المشروط من حيث المعنى ثبوت حز الاذن وروى بفتح ان للاستبعاد ووقوع الشرط ماضيا ومن حروف
الشرط لو وهي تربط الشرط بالمشروط في الماضي تقديرا وان كان مدخولها مضارعا نحو لو اكرمتني اكرمتك ولو تكرمني
اكرمتك فهو مثل ان في ربطها الجواب بالشرط الا انه لوضعها للمضي توجب ان الشرطية التي بها مقدرة وان الشرط
والجواب معدومان وظاهر قول النحويين ان لو دالة على انتفاء الجواب لانتفاء الشرط لانهم يقاربون لو بلولا و
يقولون لو يدل على امتناع الشي لامتناع غيره ولولا يدل على امتناع الشي لوجود غيره والممتنع في لولا الغيره هو الثاني
بالاتفاق فينبغي ان يكون كذى مع لو وقال الحاجبي الاولى وهو الظاهر ان لو يدل على انتفاء الثاني فيلزم منه انتفاء
الاول لانه يلزم من انتفاء المسبب انتفاء السبب قطعا ولا يلزم من انتفاء السبب انتفاء المسبب لجواز تعدد السبب
والدليل عليه ان سياق قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لبيان انتفاء تعدد الآلهة لانتفاء فسادهما وهو
زوال نظامهما الموجود عن حاله لا لانتفاء فسادهما لانتفاء تعدده لجواز وقوع فسادهما بسبب آخر مع تعدد الالهة علام
ولانه صدق قولنا لو كان هذا انسانا لكان حيوانا ولا يصح ان ينتفي الحيوانية بانتفاء الانسانية لانه يستلزم ان يكون
كل حيوان انسان وانما يصح قول النحويين لو امنت دخلت الجنة فانه ينتفي الثاني بانتفاء الاول لاتحاد السبب فيه
لخصوص المادة ثم قال واذا كان لو دالة على انتفاء الاول لانتفاء الثاني يكون انتفاء الثاني معلوما التعليل انتفاء غيره
به فلا يذكر المقدمة الثانيه اي الاستثنائية في القياس الشرطي بلو عند ذكر المقدمة الاولى اي الشرطية غالبا للعلم بها
كقوله تعالى ولو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا والتقدير والمراد لكن ما فسدتا وهو المراد بالمقدمة الثانية وحذف للعلم
بها والتحقيق ان الاختلاف في ان لولا الامتناعية مركبة من لو ولا ام ليست بمركبة مبني على هذا ان قيل لو للامتناع
الثاني لامتناع الاول لصح القول بتركيبها لان ذا الحرفين ما هو النفي من حيث المعنى يجعل مدلوله وجوديا من حيث المعنى فيكون
لولا لامتناع الثاني لوجود الاول ولذا نفي الشي المقيد بقيد يكون المنفي قيده اما على القول الآخر لا يصح ان يكون مركبا
لان لو اذا كان دالا على انتفاء الاول لانتفاء الثاني ينبغي ان يدل لولا اذا ركب من لو ولا على انتفاء الاول لوجود
الثاني والامر بالعكس واقول يصح قول النحويين لانهم اعرف بوضع اللغات لتقدمهم وقربهم من العرب وان المتقدم
اولى بالسببية وبالوصف بان ينفي المتاخر بانتفائه اذا الداخل عليه سائر ادوات الشرط كذلك وان لو اكرمتني لاكرمتك
متعدد عند الجميع بان اكرمتني في الزمن الماضي اكرمتك فيه ولا شك ان الثاني منتف لانتفاء الاول مع ان فكذى مع
لو وانه كما يستعمل ان الاتي في شرط لم يبق للمسبب سواه كذى يكون لو فينتفي الثاني لانتفاء الاول وما ذكره مما يدل
ظاهرا على ان الاول منتف لانتفاء الثاني من نحو قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله مجاز ونحو قولك لو ارتد زيد تقتل

ولو اشترى الدار ملكها المراد منهما قتل وملك سببا هما فينتفي الثاني بانتفاء الاول اذ قال العلماء قتل الردة
مغاير قتل القصاص وملكية الشرى مغاير ملكية الاتهاب فسببيتهما لهما لا تنافي انتفاءهما مع قتله بالقصاص
وملكه بالاتهاب وقوله ولو انتفى الثاني لانتفاء الاول في لو كان هذا انسانا لكان حيوانا يلزم انتفاء الحيوانيه بانتفاء
الانسانية فانه من المباحث الدقيقه لا يتعلق وضع اللغة بامثالها او نقول المراد نفي الحيوانيه التي هي جزء الانسان
الانسانية او نقول هذا الكلام اذا علم انتفاء سائر الحيوانات عن المشار اليه فلا يرد نقضا وقد يعارض ظاهر
بانتفاء الانسانية او نقول هذا الكلام اذا علم انتفاء سائر الحيوانات عن المشار اليه فلا يرد نقضا وقد يعارض ظاهر
دلالة لو على انتفاء الجواب قرينة ثابتة من خارج الكلام او من نفس سياق الكلام فلا ينتفي الجواب مع بقاء دلالة لو على ارتباط
الاول بالثاني على سبيل التقدير مثال الاول قوله صلى الله عليه وسلم في مدح صهيب نعم العبد صهيب لو لم يخف الله
لم يعصه فان لو وان ربط نفي الخوف بنفي العصيان تقديرا لكن يمتنع تقدير نفي نفي العصيان عنه لان ذلك اثبات
العصيان له وهو نقيض المدح الذي سيق له الكلام ومثله قولك لحبيبك لو اهنتني لاكرمتك ومثال الثاني قوله تعالى
ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله اذ لو قدر نفي نفي النفاد يلزم
حصول النفاد وذكر الله تعالى الاشجار والبحار لانها اقلام ومداد مشعر بان مراده تعالى نفي النفاد لا حصول
النفاد فكل موضع علم ان قصد المتكلم لزوم المشروط للشرط الذي يتوهم بعده عنه فذلك المشروط اولى بان يستلزمه
نقيض ذلك الشرط فاذا استلزم نفي الخوف نفي العصيان فاستلزام الخوف نفي العصيان اجدر فالمقصود من
مثل هذا الكلام ان المشروط ثابت دائما لان الشي اذا كان لازما للشي ولنقيضه يكون ثابتا على كل حال لحصول
احد ملزوميه دائما اذ الزمان لا يخلو عن ذلك الشي ونقيضه فكل منهما يستلزمه وقيل انتفاء المشروط مقدر في جميعها
فمقدر في قولك لحبيبك لو اهنتني لاكرمتك انتفاء الاكرام المرتبط بنفي الاهانة والاكرام الحاصل هو المرتبط بالاهانة
لكن لما كان اكراما يوهم تعذر تقدير انتفائه قال الحاجبي هذا مبرهنا وقع الجواب حسنا لان الاكرامين خاصان
فامكن ان يقدر المنتفي غير المثبت ولكنه يعسر فيما انتفيا نحو لو لم تعطني لما ضربتك اذ يلزم التناقض لانه اذا قدر
نفي نفي الضرب لزم اثبات الضرب والمفهوم من القرينة هو بقاء نفي الضرب مطلقا فينتفي كل الضرب ويثبت ضرب
وذلك عين التناقض قلت يمكن ان يجاب عنه بان اللغة لم تبن على مثل هذه الدقايق وبعض الفقهاء قالوا ان
لو انما يفيد الاستلزام ولا يفيد الانتفاء لانتفاء الغير والدليل عليه قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم
ولو اسمعهم لتولوا وهم معرضون اذ لو دل على الانتفاء يكون المعنى ما علم الله تعالى فيهم خيرا وما تولوا لو علم التولي
خيرا والى الكلام يفضي نفي الخير واخره حصول الخير وهو تناقض وكذى قوله صلى الله عليه وسلم نعم العبد صهيب
الحديث واجيب ان جواب لو الاولى في الاية انتفى لانتفاء شرطه وجواب لو الثانيه ثابت بالقرينة فلم يوجد
عدم التولي فلا تناقض وعن الحديث ما مر ولم يعد سيبويه لو من حروف الشروط لانه انما يتحقق في المستقبل
اذ هو وقوف حصول الشي على حصول غيره قالوا قد يتوقف عليه فيما مضى بالتقدير فيستعمل لو لذلك فلو للشرط
تقديري وهو مثل التحقيقي في التوقيف والتعقل واللام الاتي بها في جواب لو ولولا قيل لام يدل على ارتباط
الجملة الاولى بالثانية كسائر الروابط من الفاء وغيرها وقال الزمخشري والاكثرون هي اللام الاتي بها في جواب
القسم والقسم اذا لم يكن مذكورا يجعل لو ولولا فهو مقدر اذا جي باللام وتقديره لو جئتني او لولا زيد لاكرمتك

والله لو جئتني والله لولا زيد لاكرمتك كما وجب اللام لو صرح بالقسم كقوله والله لو كنت لهذا خالصا لكنت عبدا
ياكل الايصا وكقوله والله لولا الله لاشيء غيره لزعزع من هذا السرير جوانبه وقال ابو علي هي زائدة للتوكيد الاوابد
انا اصلها العقبتي والعيسية فيصلح لان يؤكد بها تعلق ما قبلها بما بعدها ولذا لم يذكر كثيرا كقوله تعالى ولو نشاء جعلناه
أجاجا وكقوله لولا الحياء ولولا الدين عبتكما ببعض ما فيكما اذ عبتما عودي **قلت** ضعف القول الاول
ان الربط حصل بلو ولولا لانه اش في معنى الجواب فلا حاجة الى رابط آخر كما في جواب ان اذا اثرت فيه وكذا الثاني
لان تقدير القسم قبل كل لو ولولا بعيد جدا ولانه يوجد اللام حيث لم يقصد القسم اصلا ولانه يلزم نون التوكيد في
نحو لو جئتني لاكرمنك **فائده** يكثر حذف جواب لو اذا وجد ما يدل عليه وقد مر طرف منه كقولك لو كان
لي مال وسكت فانه يعلم ان المراد لانفقت منه وقالوا التقدير قوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار لو ترى اذ وقفوا
على النار لرايت شدة عذابهم وحذفه ابلغ في المعنى من اظهاره الا ترى انك اذا قلت لعبدك بعد نهيه عن القيام
والله لئن قمت وسكت عن الجواب ذهب فكره الى انواع المكروه فهو اقوى في ازجاره من ان تقول لاضربنك وتجيء
لو للتمني فلا تفتقر الى جواب بل يكون لمجرد الطلب فيلزم الفعل لانها كالشرط في اقتضاء الفعل لانها للطلب ايضا
اما لفظا نحو لو اعطاني وكقوله تعالى لو ان لي بكم قوة او آوي الى ركن شديد او تقديرا نحو لو انت تعطيني وقوله
لو ذات سوار لطمتني حمل على كلا معنيها فيجب ان يفسر بفعل مثل المقدر ان وجد فيمتنع لو زيد مكرمني وقد يجيء لها
جواب فتقول لو ياتيني فيحدثني بالنصب على الجواب وبالرفع على الاستيناف كما تقول ليتك تاتيني فتحدثني معا
قال وتلزمان الفعل **اقول** ذكر انهما للشرط وقد مر ان الشرط انما يكون بالفعل وهما يدخلان الفعل اما
لفظا وهو ظاهر واما تقديرا كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك اصله ان استجارك احد فحذف استجارك
لوجود مفسره الذي هو مثله لفظا ومعنى فيكون عوضا منه وقد مر فيجزم ان كان مضارعا ومحله جزم ان كان
ماضيا لانه بدل المجزوم فحكمه يكون كحكمه كقوله متى واغل ينبهم يحيوه ويعطف عليه كاس الساقي
ويمتنع حذف مجزوم غيره فيمتنع لم زيد يضرب كما يمتنع حذف مجروره لحرف جر وحكم لو في لزوم الفعل لفظا
او تقديرا كحكم ان قال تعالى قل لو انتم تملكون خزاين رحمة ربي اصله لو تملكون فالحاجي تملكون الاول حذف
الاول لوجود عوضه وجعل فاعله المتصل وهو الواو منفصلا وهو انتم لتعذر اتصاله كما هو قياس باب الضماير
قال الحاجبي لا يبعد ان يجعل انتم تاكيدا للفاعل في تملكون المحذوف ويكون فاعله محذوفا معه **قلت** بعيد لانه
يلزم بقاء الفرع مع ذهاب الاصل المقصود وقال الحاجبي لا لانه اذا امكن ان يجعل اصلا لا يجعل فرعا ويمتنع
لو زيد ذاهب ذهبت لتعذر تقدير الفعل بعد لو اذ لا مفسر لان الاسم انقص دلالة عن الفعل فلا يصلح عوضا عنه
ولانه بعدها المبتدا والخبر فلا يمكن تقدير الفعل اذ المبتدا لا يكون فاعلا له بخلاف نحو وان احد من المشركين استجارك
ولوجوب وقوع الفعل بعدهما وجب فتح ان في نحو لو انك انطلقت لانطلقت ليكون مع صلته مؤولا بمفرد يكون فاعلا
للفعل المقدر الذي يقتضيه لو وهو ثبت او ما في معناه اذ لو كسر ان يكون اول الكلام فيمتنع تقدير الفعل قبلها وجعلها
مع معمولها فاعله وانما وجب حذف ثبت بعد لو اذا كان فاعله ان مع صلتها لان في ان معنى الثبوت فيصلح ان
يكون عوضا عنه معنى ووجب ان يكون خبره فعلا ما امكن ليكون عوضا عنه لفظا فيستغني بهما عن عوض هو مثله

لفظا ومعنى لوجودهما فيه توفيه المشابهة فقالوا وجود الفعل في لو امر ضروري وفي نحو لو انك قمت استحسانا اذ لو
قلت بدله لو انك قائم فمنتصح معناه وعند البعض اذا وقع خبر ان الواقع بعد لو ظرفا لانه متعلق بالفعل فقال
لو انك في الدار ولو انك امام ولقمت ويمتنع لو انك مثل بكر وان تعذر ان يؤتى خبر ان فعلا جاز ان يؤتى به اسما كقوله تعالى
ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام ولو قيل يجب ان يكون خبر ان فعلا ماضيا اذا امكن فيما نحن فيه ليطابق معنى لو في
المضي لكان قولا صحيحا **قال** واذا تقدم القسم الى آخره **اقول** اذا اجتمع الشرط مع القسم فاما ان يجامعهما
شيء آخر لا يكون من صلتها او لا ففي الصورتين تقدم القسم على الشرط سواء لم يوجد معهما شيء آخر او وجد آخر وهو متاخر
عن القسم سواء تاخر عن الشرط ايضا او لا فالجواب لفظا للقسم لان تقديمه دليل اعتباره والعناية به ولانه اذا توجها
اليه والشرط متاخر عنه صار معترضا والمعترض ملغى كما في قولك زيد ظننت قائم فجعل الجواب له اي يجيء مقتضيه
القسم غير مجزوم فيلزم ان يؤتى بفعلها لا يصح عمل اداة الشرط فيه لفظا وهو الماضي لما لفظا نحو والله ان اتيتني لاكرمنك
او معنى نحو والله ان لم تاتني لاكرمنك حتى يوافق الشرط الجزاء في الغاء عمل اداة الشرط فيهما ونظيره جود نحو بكر قائم
ظننت ولو جيء به مستقبلا لكان الاداة عاملة فيه دون جوابه فيكون ملغاة بالنسبة الى احد مقتضيها دون
الآخر ولا نظير له فقولك لاكرمنك في المثال المذكور جواب القسم لفظا ومعنى لتصلته باللام ونون التوكيد الذين هما
مقتضاه وجواب الشرط معنى ومثله نحو والله ان اتيتني وان لم تاتني لاكرمنك وقلما وقع الجواب للشرط في كلام
بعض المتاخرين من الشعراء والمصنفين وهو خطا محض اما ان توسط القسم سواء تقدم عليهما الشرط او غير الشرط
او لا جاز ان يعتبر القسم فيجعل الجواب له وجاز ان يلغى كما اذا تقدم القسم فيلغى القسم ويجعل الجواب بما يقتضيه
الشرط من جزم ودخول الفاء فيه فتقول ان اتيتني والله انك تاتيني او فانا آتيك وجاز ان يعتبر
القسم ايضا مع اعتبار الشرط لامكان اعتبارهما معا وتوفير مقتضى كل منهما عليه فتقول ان اتيتني او ان تاتني فوالله لاتينك
فيجعل الجواب للقسم ومع الجواب جواب الشرط وانما امتنع اذا تقدم القسم او كان الكلام على الشرط ان يجعل الجواب جواب
الشرط وكلاهما جواب القسم لما مر ان القسم انشائي والانشائي لا يتقيد ولا يتوقف على شيء وقيل لان جواب القسم
لا يكون انشاء ولان لا ايجاب القسم بالقسم واذا تقدم عليه شيء غير الشرط كالمبتدا او ذكر عقيبهما جاز ايضا ان
يعتبر وان يلغى اما وجه الاعتبار فيما تقدم عليه غير الشرط نحو انا والله ان اتيتني او ان لم تاتني لاتينك
ومثله انا ان اتيتني وان لم تاتني والله لاتينك ان يجعل الجملة القسمية خبرا لانا فيكون الجواب له والشرط ملغى
فيلزم ان يؤتى بالشرط ماضيا لفظا او معنى لما ذكر واما وجه الالغاء فان يجعل خبر المبتدا الجملة الشرطية فيلغو
القسم نحو انا والله ان تاتني آتك ومثله انا ان تاتني والله آتك ونظيره قولك زيد والله قائم فان القسم ملغى واذا
تقدم وجب اعتباره نحو والله لزيد قائم **قال** وتقدير القسم **اقول** والقسم المقدر كالملفوظ في اعتباره
ورجحانه على الشرط المؤخر كما في قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم وان اطعتموهم انكم لمشركون اذ تقديرها والله
لئن وجعل الجواب فيهما للقسم اذ لو جعل للشرط لقال لا يخرجوا مجزوما وفانكم لمشركون بالفاء وانما حذف القسم لكثرة
استعماله ودلالة الكلام عليه وتقدير القسم الذي لم يستبعد حذفه اولى من حذف الفاء المستبعد حذفه ومنه
قول كثير لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا اقيلها **تنبيه** اللام في نحو قوله تعالى

عليه الشرط لا غير فوجه اعتبار الشرط ان يقدم دليل العناية به كما اذا تقدم

لئن أخرجوا وفي قولك لئن أكرمتني لأكرمنك يسمى لام الشرط لدخولها عليه واللام الموطئة للقسم فهي زائدة مشعرة
بأن الجواب المذكور بعدها جواب القسم الذي بعقبه أن لا للشرط وليست اللام التي يؤتى بها في جواب القسم لأن القسم
لا يجاب بالشرط ويدل على زيادتها جواز تركها كما في قوله فإن لم تغفر بعض ما قد صنعتم لانتحين للعظم ذو أنا
عارقه ولا يكون هذا اللام إلا في الشرط الذي يليه جواب القسم ويمتنع دخولها حرف شرط لم يليه جوابه فيمتنع
لان أكرمتني أكرمك **قال** وأما للتفصيل إلى آخره **أقول** أما للتفصيل بحسب أنواع جنس أو أفراد نوع على سبيل
التأكيد والعزيمة أي أشبين وتوكيد حكم كل فرد نحو جاءني بنو تميم أما زيد فراكب وأما بكر فضاحك إلى آخرهم يعني إذا قصد
توكيد قوله زيد راكب وأنه بصدده وأنه منه عزيمة **قلت** أما زيد فراكب وقد لا يذكر جميع الأفراد فإنه غير
لازم فيذكر فرد ولا يذكر آخر بعده كقوله تعالى وأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون الآية وقيل يجب التعدد لأن وضعه
لتفصيل متعدد وقال تقديرها لآية وأما الراسخون في العلم فيقولون آمنا به وقطع الراسخون عن العطف على الله
قال الحاجبي وإن اختير في هذه الآية القطع عن العطف على الله وتقدير أما أخرى إلا أن الظاهر في غيرها خلافه
وعلم وجوب التعدد إذ لا إشكال في صحة قولك أما أنا فقد فعلت كذى وتسكت عليه ويكتفي بالتعدد اللازم الذي
في نفس المتكلم وإنما قال اختير القطع في الآية إذ العطف يوجب أن يرجع ضمير يقولون وآمنا إلى الله والراسخين
إذ ما هو حكم المعطوف هو حكم المعطوف عليه ويمتنع القول بأنه تعالى آمن بشيء قيل يكون قوله تعالى يقولون حالا
من الراسخين خاصة إذ لم يجب استواؤهما في جميع الأحكام لجواز جاء زيد وهند ضاحكة **قلت** جميع المؤمنين
آمنوا بجميع ما نزل فلا وجه لاختصاص الراسخين بقول آمنا به ولأنه يلزم انتفاء علم الراسخين بتأويله عند
انتفاء قولهم آمنا به لانعدام عامل الحال بانعدامها وأيضا إنما يقال آمن به عرفا في أمثال هذا الموضع إذا لم يطلع
عليه حق الاطلاع كما يقال آمنت بقوله تعالى الرحمن على العرش استوى وإنما قلنا أما للشرط لأنها في نحو أما زيد
فقائم في معنى مهما يكن من شيء أو مهما يكن من شيء فزيد قائم أي حصل له القيام على كل تقدير نص على هذا سيبويه وقوله
هذا بيان أنها في معنى الشرط لأن ذلك مدلولها الحقيقي إذ مدلولها الحقيقي أن ما يليها تستلزم ما يلي الفاء ولأن الفاء
التي بعدها ليس للعطف لا يعطف الخبر على المبتدأ ولا زائدة لاختلال الكلام بحذفها إذ بحذف الفاء يفوت استلزام
ما قبله لما بعده كما يفوت بحذف أن من إن أعطيتني أكرمك استلزام الإعطاء الإكرام فيكون للجزاء والجزاء لا يخلو
عن الشرط وحرفه المتقدمين عليه فيلزم تقدير الشرط بفعل عام كما ذكر وإنما حذف للعلم به لأنه فعل عام جار على طريقة
واحدة وهو يكن أو نحوه في جميع المواضع فيحذف كما حذف الفعل العام المتعلق للظرف المستقر وأوجبوا أن يكون بين
أما وبين فائها كلمة ليكون كالعوض عن المحذوف ويقع موقعها موقع الشرط بتوسطها بينهما اكتسبت لاستلزامها بحكم ذكر
بعد الفاء ووجب أن تكون تلك الكلمة المتوسطة الاسم المقصود بيان حكمه وتفصيل جنسه لأنه الأولى بالذكر ووقوعه
موقع الشرط واكتسابه معناه وهو الاستلزام وقال الحاجبي إنما حذف الفعل ليعلم أن المقصود بأما حكم الاسم لا الفعل
ثم اختلفوا فقيل ذلك الاسم كان بعد الفاء فقدم بعد حذف الشرط ليدل بتقديمه على أنه المقصود بالحكم ولأن إعرابه
على حسب اقتضاء ما بعد الفاء إذا وجب رفعه في قولك أما زيد فقائم إذ القائم يقتضي مبتدأ والنصب في أما يوم الجمعة
فزيد منطلق لأن منطلق يقتضي ظرفا ولا يبعد أن يصير جزءا من الجزاء عوضا من الشرط لأنهما كالجملة الواحدة ألا ترى أن جواب

لولا عوض جزء المبتدأ المحذوف بعدها وقيل هو معمول الفعل المحذوف مطلقا سواء وجد بعد الفاء ما له صدر الكلام المانع
عمل ما بعده فيما قبله كان وما النافية وأداة الإنكار نحو أما يوم الجمعة فإن زيدا منطلق أو لم يوجد لأن الأصل عدم التقديم
أو لأن للفاء صدر الكلام إذ هي الفاء الجزائية فيقدر عامله على حسب إعرابه فتقديره أما يوم الجمعة فزيد منطلق مهما تذكر
يوم الجمعة وتقدير أما زيد فقائم مهما يذكر زيد فهو قائم وهذا القول باطل لأنه يجوز عكس الإعراب في المثالين فإنه لو كان
معمول المحذوف لجاز رفع يوم الجمعة في المثال المذكور على تقدير مهما يكن ولجاز نصب زيد في المثال المذكور على تقدير مهما
تذكر زيدا فهو قائم إذ لا مانع حينئذ من هذين التقديرين لكن يجب نصب يوم الجمعة ورفع زيد فيهما لأن ما بعد الفاء
يقتضيهما فيهما ولذا وجب النصب في قوله تعالى وأما اليتيم فلا تقهر والرفع في قولك أما اليتيم فخام تقهره وكذا أبطل هذا
القول أن الغرض من المتوسط بينها وبين الفاء في أما زيد فقائم الإخبار عنه بالقيام ومن أما يوم الجمعة فزيد منطلق ظرفيته
للانطلاق لا الخبر عنه بما بعده ولأنه يذكر حتى يجوز رفعه وتضحيته يوم الجمعة في قولك يوم الجمعة ضربت فيه ويوم
الجمعة ضربت مضروب فيه رفعته أو نصبته لكن ذكره في الأول للحكم عليه بما بعده لا ليدل على أنه مضروب فيه فهي
مبتدأ لكن لما رجع ضمير فيه إليه علم أنه وقع الضرب فيه ومع ذلك يمتنع نصبه لأن وقوع الضرب فيه وفي الثاني
ذكر ليدل من أول الأمر على وقوع الضرب فيه فيجب نصبه وقيل إن كان الاسم المتوسط بينهما بحيث لو كان في
الأصل بعد الفاء لجاز تقديمه عليها مع بقاء إعرابه على ما يقتضيه ما بعد الفاء حكم عليه بأنه كان في حيز الفاء ثم تقدم
نحو أما زيدا فمنطلق وأما يوم الجمعة فزيد قائم وإلا حكم عليه بأنه معمول المحذوف نحو أما الخميس فإن زيدا قائم وأما البيت
فليتك قائم لأن لأن وليت صدر الكلام فلا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما وهذا القول أيضا ضعيف لأنه إذا تعكر هذا
الفارق تعلم أن الفاء الجزائية أيضا صدر الكلام وكما ترك هذا الأصل وهو أن لا يعمل ما بعد ما له صدر الكلام فيما قبله في الفاء
الجزائية في هذا الباب لغرض ذكر ما هو المقصود أو لا كذا يلتزم تركه في أن ونحوها للغرض المذكور فلا فرق حينئذ من
جواز التقديم في أما الخميس فزيد قائم وبين أما الخميس فإن زيدا قائم وقيل يجوز أما اليوم فإني ضارب ويمتنع أما زيدا فإني
ضارب فينصب اليوم بما في أما من معنى الفعل إذ الظرف يكفي فيه روائح الأفعال لا المفعول به ونصب اليوم في أما اليوم
فزيد ضارب يجوز أن يكون بضارب ويجوز أن يكون بما في أما من معنى الفعل ومسألة الكتاب أما علما فعليم فإن نصبه على
المصدر وتعليم أو بما في أما من معنى الفعل فيكون حالا في موضع عالما ويجوز حذف الفاء من جواب أما للضرورة كما حذف من
جواب غيرها كقوله وأما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب القتال مبتدأ خبره ما بعده تقديره فلا قتال
وحذف العائد إذ عموم النفي الشامل للمبتدأ وغيره قام مقام العائد إليه **قال** الردع كلا **أقول** قال سيبويه
في كلا ردع وزجر وتنبيه على الخطأ كقوله تعالى كلا بعد قوله أما إذا ما ابتلاه فقدر عليه رزقه فيقول ربي أهانن أي
لم تدع عن هذا القول فإنه خطأ وليس الأمر كما زعم إذ قد توسع في الدنيا على من لا يكرمه كالكفار وقد يضيق على من
يكرمه كالأولياء للاستصلاح وقول الزجاج أنها بمعنى ارتدع وهم لأنه يصرح أنه اسم فعل بل يفيد الردع كما أنه دال في جواب
قام أخوك على النفي قال الحاجبي شرط كلا أن يرد بها ما تقدمها وسواء أما من كلام المتكلم بها على سبيل الحكاية كما ذكر وكقوله تعالى
يقول الإنسان يومئذ أين المفر كلا أو على سبيل الإنكار كقوله تعالى قال أصحاب موسى إنا لمدركون كلا وأما من كلام غيره كقولك
كلا لقائل أنا أهين العالم ومنه مجيئه لنفي الإجابة بعد الطلب كقولك كلا لقائل افعل كذى أي لا تجاب إليه قال تعالى

رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا وقد يكون كلا بمعنى الا وقال الحاجبي بمعنى حقا قال تعالى كلا ان الانسان
ليطغى فيجوز حينئذ ان يكون اسما ويكون مبنيا لكونه اسم فعل وربما يفسر اسم الفعل بالمصدر لقربه منه كما مر في جير وقول
الحاجبي بني لموافقته كلا الحرفية لفظه واصل معناه كعلى الحرف ومما لسنا في مضيها اللهم الا ان يقول ان التي للردع يلزمها الاسم لتعليل م
معنى التنبيه فتوافقها التي هي بمعنى حقا لان المقصود بها تنبيه معنى والفريق حكما عرفتها لما اورا من ان المقصود تحقيق
الجملة الداخلة فيها كالمقصود بان وكانها بمعناها لم يخرجها معنى حقيقتها عن الحرفية ويوقف عليها ان كانت للردع ولا يوقف
عليها ان كانت بمعنى الا وحقا كقوله تعالى والقمر والليل اذ ادبر **قال** تاء التانيث الساكنة **اقول** هذه التاء تلحق الماضي
ليوذن بان ما اسند اليه فاعلا ومفعولا لم يسم فاعله مونث نحو ضربت هند وطلعت الشمس وتقدم موضع وجوب لحوقها ومواضع
جوازه فلا فايدة في ذكرهما هنا مرة اخرى وانما سكنت لتناسب حكمها لحقته وهو الماضي وحركت تاء التانيث اللاحقة الاسم لانها
امتزجت بما حكمه الاعراب كالف التانيث والالف والنون في صحراء وعثمان فالحقاه وجب ان تقع عليها الاعراب كما تقع امتزاج م
عليها فوجب ان تحرك وفايدة اللاحقة الاسم الجامد الدلالة على ان نفسه مونث نحو ليلة وثمرة وكلبة واللاحقة الاسم
المشتق نحو ضاربة يجوز ان يقال فايدتها الدلالة على تانيث ما اسند اليه مدخولها وهذا ظاهر قول الحاجبي ويجوز ان يقال
فايدتها الدلالة على تانيث نفس مدخولها لان دخولها فيه فرع دخولها فعله فيجب حيث يجب في فعله ويجوز حيث يجوز في فعله
فيجب في قولك عندي امراة القايمة كما يجب في عندي امراة قامت وجاز في عندي امراة حسنة صورتها كما جاز في عندي
امراة حسنت صورتها واذا لقي التاء الساكنة ساكن اخر يجب تحريكها للساكنين والقياس الكسر نحو قالت امراة وقد تضم اذا كان
على الحرف الذي بعد الساكن الثاني ضمة اصلية نحو قالت اخرج وقالت اغزي دون قالت احكمي وقالتا رموا فانها تكسر فيهما
ونفتح في نحو رمتا للالف وتحريكها في المواضع عارض فلا يعتد به كتحريك نون لم يكن الذين كفروا واللام فلا يرد المحذوف في نحو رمتا ورمت
المراة اي لم يقل رماتا ورمات المراة كما لم يقل لم يكون الذين بخلاف خفا فان المحذوف منه يرد اذ لحق به الف الضمير فيقال
خافا وشذ ردها في لغة بعض فقالوا المراتان رماتا تشبيها بخافا وجه المضمر المرفوع المتصل لجرى ولذا وقع الاعراب بعده في
نحو يضربان فيجعل كما رماتا وخافا كالحركة الاصلية وانشد فيه قوله لها متنان خظاتا كما اكب على ساعديه النمر خظا اللحم اكتنز
وقال الفراء اصله خظتا فحذفت النون ضرورة **قلت** لام خفا اصلها التحريك واسكانها عارض فباعتبار اقتضاء اصله
الحركة قوي الحركة التي عرضت عليه للساكنين فصارت كالحركة الاصلية فرد الياء الساكن المحذوف منه فقالوا خافا وتاء رمت
ساكنة في اصلها فلا تقوى حركتها العارضة في رمتا بشي فلا يرجع المحذوف للساكنين والحاق الالف باخر الفعل الماضي ليعلم ان فاعله
تثنية وواو ونون ليعلم ان فاعله جمع نحو قاما الزيدان وقاموا الزيدون وهذا ضعيف اي لم يثبت بطريق قطعي
نقل عن العرب اكلوني البراغيث وعنه صلى الله عليه وسلم يتعاقبون فيكم ملايكة بالليل وملايكة بالنهار وقوله يلومونني في
اشتراء النخيل قومي فكلهم يعذل ومع ضعفها لا تقدر ضمايرا لانه يلزم تقدم الضمير على ما يعود عليه من غير فايدة ولان الواو
لا يكون ضمير الغير العاقلين وقد قالوا اكلوني البراغيث فجعلها العلامة على انها دالة على احوال الفاعلين من التثنية والجمع كما ان
التاء دالة على حالة الفاعل من التانيث والفرق ظاهر فان الالفاظ الصالحة للمذكر والمونث كثيرة فاذا وقعت فواعل
فيفيد التاء انها للمونث والفاظ التثنية والجمعين لا يصلح لغيرها اللهم الا نادرا كما اذا اريد من التثنية الجمع او بالعكس
فلا يفيد الالف والواو والنون شيا **قال** التنوين **اقول** التنوين لغة مصدر نون واصطلاحا التنوين

ساكنة تابعة اي تالية حركة آخر الكلمة غير موكدها ولاحق غيرها احترز بساكنة عن نون التثنية ونحوه كاللذين واسن
وبالتالية حركة الاخر عن نون عنسل ورعشن وبغير موكدها الكلمة عن النون الخفيفة نحو اضربن وبلاحق غيرها اي غير الكلمة
التي يليها حركة آخرها نحو اجمل انطلق والحركة اما لفظية نحو زيد واما تقديرية نحو عصا وقاض فان اصلهما عصو وقاضي
ولا يرد ضيفن في الوقف اذ ليس لحرف الفاعل يكون النون لاحقة لاختلال معناه بحذف النون منه وهي من حروف المعاني لغرم
لانها دالة على عدم اضافة مدخولها ولذا جاز في جار غلام لزيد يوما جار غلام يوما الزيد وامتنع في جاء غلام زيد يوما جاء الى بعد م
غلام يوما زيد الا لضرورة ولانها اما للتمكن وهي الدالة على اصالة مدخولها اي بقائه على اصله اي لم يشبه فعلا ولا حرفا
اذ لم يوجد في المشبه احدهما واما للتنكير وهي الدالة على ان مدخولها نكرة فان المراد من صه السكوت واذا اريد سكوتا
قيل صه وكذا في سيبويه وسيبويه والظاهر ان هذه اختصت بالمبني كما اختصت التي للتمكن بالمعرب فليس تنوين رجل
وفرس للتنكير قال الحاجبي لانها لم تزل اذا جعل رجل وفرس علمين ولو كانت للتنكير لزالت بزواله **قلت** عليه للخصم
ان يقول زالت ودخلت التي للتمكن لحسن الموضع موضعها والاولى ان يقال التنوين التي في رجل ونحو ليست للتنكير اذ ليس رجل
قبل دخولها معرفة فنكره بخلاف سيبويه واما للعوض قالوا هي ما عوض عن المضاف اليه المحذوف في المضاف اليه المحذوف
اما جملة كقوله تعالى يومئذ تحدث اخبارها فان اصله اذا زلزلت الارض واخرجت الارض اثقالها وقال الانسان
مالها فحذف الجمل الثلث وعوض عنها التنوين واما مفرد نحو والمومنون كل امن بالله اي كل المومنين ومررت بكل
قايما فان قايما حال وهي لا يصح عن نكرة متقدمه فيعلم منه ان كل مضاف واما قوله طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا
ان ليس حين بقاء قال المبرد تقديره ولات اوان ان نطلب صلحنا فكان اوان مبنيا لاحتياجها الى الجملة المضاف اليها
وبني على السكون كاذ ثم حذف الجملة وعوض عنها التنوين وكسر النون للساكنين كيومئذ والذي غيره كسر نون اوان كالجار
وقال الباقون ان اوانا تضاف الى المفرد والجملة وانه في البيت مخفوض بلات فان لات جارة في لغة بعض واوان معرب
مجرور وقد يعوض عن الحرف والحركة في نحو جوار كما تقدم واما للمقابلة وهي ما لحق جمع المونث السالم لتوازي بها جمع
المذكر السالم فان الالف والتاء فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة في جمع المذكر فلم يوجد فيه ما يقابل النون في ذلك فزيد
التنوين في آخره ليقابل النون في ذلك ولم يذكرها الزمخشري وجماعة لظنهم انها تنوين التمكن وهو غلط لانه اذا سميت
امراة بمسلمات ثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين التانيث والتعريف نعم يكون للتمكن في لغة من يقول جاءتني
مسلمات بغير التنوين وهي لغة رديئة وقول الزمخشري صرف عرفات في قوله تعالى فاذا افضتم من عرفات ولا يصرف مسلمات اذا
سميت بها امراة وهم لانها اما علم يصرفها اذا كان تنوينها للتمكن وهذه الاربعة مختص بالاسم واما الترنم وهي التي يعقب عن
حرف الاطلاق اي عن حرف المد التي تقع آخر الابيات والانصاف المصرعة لحسن الانشاد وترك التغني اذ النون وان
كانت فيه الغنة ليس فيها مد حروف العلة وهي يلحق القافية المطلقة وهو ما يكون رويها متحركا كما انشد بنو تميم من قول جرير
اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن الحنى يا عاذلة اتركي لومي وتاملي حتى تبين لك صواب
امري ثم قولي ما تقولين على علم وقوله ما اتاعلك اوعساكن ومنه قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل واما للغالي وهي
ما يلحق القافية المقيدة فيلزم تحريكها وسمي التنوين الغالي لتغله اذ هو زايد على بناء البيت ولذلك تدخل في التقطيع كقوله
نؤوبه وقاتم الاعماق خاوي المخترقن وفايدته الدلالة على الوقف اذ لو بقي على اصله وقرئ الحرف لم يعلم او اوقف

ام واصل والقاتم الاغبر والعمق البعد والخاوى الخالى والمخترق موضع المرور المعنى طريق هذا الموضع خال واذا جى
بتنوين الغلق قال الجاجبى الاشبه ان يحرك ما قبلها بالفتحه لما ثبت ان مثلها اذا الحق بآخره ساكن فتح ذلك الساكن نحو
اضربن واقتلن ولم ينظر الى ان التقاء الساكنين يقتضى تحريك الاول بالكسر ثم قال **فان قيل** الكسر اولى نظرا الى التقاء
الساكنين ولانه اشبه بمثلها فى يومئذ وحينئذ فجوابه ان حملها على ما لم يكن له اصل فى المعنى وهو العوض عن المضاف اليه
بالنون **قلت** عليه لنون التوكيد اصل فى المعنى اذ التوكيد من المعانى الاصلية وليس معنى نون التوكيد مثل الذى يحصل من
الحروف الزوايد ولبس فتح باء اضربن لجرى الساكنين بل لانه يشبه بالمخاطبة لو كسر وحمله على يومئذ اولى لانه
حمل على ما يماثله وهو التنوين ايضا واذا اعتد بتنوين العوض حرف معنى لكونها بدلا عن المضاف اليه فاعتداد الغالب حرف
معنى لانها تفرق بين الوقف والوصل اولى نعم لو قيل فتح ما قبل الغالى للتخفيف لانه زايد على بنا ما اثبت فلو كسر ما قبلها لزاد
الثقل لكان قويا كما فتح فى ردّ ولم يرد لذلك **قال** وحذف من العلم **اقول** الاصل فى التنوين السكون اذ هو الاصل فى
المبنى واذا لقيه ساكن يحرك ولا يحذف بخلاف النون الخفيفه بالكسر على اصل التحريك للساكنين ولا يعتد بتلك الكسرة لعروضها
كعروض كسرة لم يكن الذين فلا يرد المحذوف للساكنين فلا يرد الدال فى نحو قاض ابن رجل وقد يحذف اما طردا اذا اضيف
مدخوله او دخل فيه اللام اذ لم يكن للترنم والغالى لان الذى للتنكير او للعوض عن المضاف اليه لا يجامع اللام فحمل عليها كل تنوين
يختص بالاسم وكذا اذا اشبه الفعل والحرف بما مر وكذا من علم وصف بابن او ابنة مضافين الى علم آخر واللقب والكنية كالعلم
فى هذا الحكم فتكون صور المقدرة تسعا عقلا وستا وقوعا الكثرة وقوع الابن بين علمين نحو جاء زيد بن بكر وكقوله بن ذهل بن شيبانا
وقال سيبويه حذف للكثرة والتقاء الساكنين قال عز الدين اثر الخلاف يظهر فى جاريه هند بنت زيد فمن نون هند قال
الكثرة وحذف فيها الا الساكنان واذا ثنى ابن وابنة وجعلا وصفا نحو زيد وبكر ابنا عمرو لا يحذف التنوين من موصوفهما
لان ذلك يقع قليلا واذا حذف التنوين من موصوفى ابن وابنة حذف همزتهما خطا وبعد التنوين ضرورة كقوله
جارية من قيس ابن ثعلبه قبّاء ذات سرة مقعّبه وحذف فى قراءة عاصم والكسائى من قوله تعالى قالت اليهود عزير
ابن الله مع انه مبتدا تشبيها بالموصوف وعزير منصرف لانه عربى الاصل ولان اصله عزار فصغر تصغير الترخيم من
عزرت فصرف لصيرورته ثلاثيا كما ان اشتر اذا صغر ينصرف وقيل عزير خبر محذوف اى هو عزير فيكون ابن صفة له واما
غير طرد وهو حذفه للساكنين وهو مسموع قليل قرا بعض احد الله الصمد وكقوله فذكرته ثم عاتبته عتابا رفيقا وقولا جميلا
فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا ان جر ذاكر فعلى العطف على مستعتب ويكون لا زايدة وان نصب يكون
لا بمعنى غير وهى لا تستحق الاعراب فعرب باعرابها سمعها وهو ذاكر وسبب الشعر ان نسيب بن احمد اشترى جبة حسنا
فوصفها لابى الاسود وكان بينهما مودة فقال ابو الاسود ارسل بها الى حتى انظر فيها فارسلها اليه فاعجبته فاستباعها
منه سمتها وهى بمائتى درهم فابى وقال اكسوكها فلم يقبل هبتها فما زاد فى ثمنها حتى بلغ مائتين وخمسين ولم يرض بها فهجاه
بهذين البيتين اى ذكرته ما بيننا من المودة فوجدته غير مستعتب اى غير راجع بالعتاب عن فعله القبيح **قال**
نون التاكيد **اقول** نون التوكيد نون يلحق المضارع للمستقبل وصيغة الامر لشدة طلبه فقولك اضربن آكد من اضرب
فى الطلب فوزانه منها كان تعدى فى قضرب فانه آكد من ضرب وقال عز الدين اضربن بمثابة اضرب اضرب بنا على المقابلة
مدلولا وهى ضربان خفيفة وهى ساكنة وثقيلة وهى مشددة مفتوحة الا اذا وقعت بعد الالف اى ضمير المثنى والالف الفارقة

وهو بون التاكيد [illegible]
على الاصل فى المعنى [illegible]

بين نون الضمير ونون التوكيد فانها بعدها تكسر نحو اضربان واضربنان تشبيها لها بنون التثنية لوقوعها بعد الالف ايضا وانها
اتاكيد الطلب ولتاكيد ما شبهه فان لطالب الشيء زيادة اهتمام بحصوله لما ان له فيه مصلحة وكان ذلك مقتضيا تاكيده فوضعت
النون له وكان مدخولها مستقبلا لان الطلب انما يتعلق بغير موجود فلا يدخل الماضى والحال لحصولهما ولا مستقبلا هو خبر
خال عن الطلب وانما يدخل القسم وان لم يكن فيه طلب ولا للقاسم فيه غرض كقولك والله لتاتين القيامة والله لتموتن اما الاول
الغالب ان يقسم على مطلوب تحمل نفسه الباعث عليه لانه منه واما الان المقسم عليه من حيث ان القسم له مطلوب فاجرى القسم
مجرى الطلب ويعلم منه اختصاصها بالخمسة المذكورة فى المتن نحو اضربن ولا تخرجن وهل يذهبن والا تنزلن لتكتبن ونحو
والله لاتيتن وقلما يدخل النفى وهو مذهب ابن الجنى والزمخشرى وان خلا عن الطلب لانه تشبيها بالنهى لان المقصود منه
ومستندها واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة والحق بالنفى نحو ربما تقومن لان رب ان كان للتقليل فظاهر
وان كان للتكثير فانه ضد التقليل فتشبهه قال ربما اوفيت فى علم ترفعن ثوبى شمالات اوفى اشرف والعلم الجبل
الطويل والشمال ريح تهب من جهة القطب اى يحفظ اصحابه اذا خافوا من عدوهم فهو طليعتهم وحمل عليه قولك قلما
تفعلن وجاز كثيرا تفعلن لانه ضد قلما فاعطى حكمه والاصل فيها الامر والنهى والبواقى لتضمنها الطلب ولم يكن موجبه
حملت عليها ودخولها التوقع اى الوجه مذهب يونس لان قولك لا تنزلن استدعاء النزول وشذ دخولها منفيا ليس
بمستقبل كالمنفى بما وبلم كقوله يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما وكثرت النون فى مثل اما تفعلن قال تعالى
فاما تذهبن بك وحيثما تكونن اكن لانه لما زيد على اداة الشرط ما وهى تفيد توكيدا لمزيد عليه المسئول بانه مقصود
ولا شك ان اداة الشرط مقصود للشرط فاكد المقصود الحقيقى وهو فعل الشرط اولى فكانه لا بد مما يقتضى توكيد الجواب
القسم الملابس للقسم ثم الحق به قولهم فى الخبر بجهد ما تبلغن جعل عدم بلوغه الاجهد بمنزلة غير واجب لا تبلغ وبعين ما
ارينك اى بحقق ذلك ولا شك فيه وقد علق عنها كقوله زعمت تماضر اننى اما امت تسدد ابينوها الاصاغر خلتى وكقوله
اما ترينى اليوم ازجى ظعينتى اصعد سيرا فى البلاد وافرع ازجى اى اسوق برفق والظعينة المرأة فى الهودج وافرع
اى انحدر ولزمت النون عند غير ابى على فى جواب القسم المثبت لانها يناسبه جدا وليعلم بها انه جواب القسم اذ لو قيل
اكل لتقوم جاز ان لا يكون جواب قسم لان اللام يكثر ان يدخل خبر ان اما اذا قيل لتقومن تعين ان يكون جواب القسم وجاز به
فى المواضع الباقية لانها الضرب الاستحسان لا للفرق بين معنيين وجاز حذفها عن جواب القسم المثبت ضرورة
قال وما قبلها الى يونس **اقول** ما قبل نون التوكيد اذا اتصلت بالفعل مضموم ان كان فى آخره ضمير المذكرين
وهو الواو ولانه اذا لقيت النون الواو فان كان ما قبلها ضمة حذف على اصل التقاء الساكنين ولا يحرك لان الضمة
تدل عليه كما فى قولك اضربوا الرجل ولا يستغنى اذا لقيتها الثقيلة لانها ليستا فى كلمة بخلاف نحو دابة والتقاء الساكنين
فى غير الوقف ونحو قاف ميم انما يجوز اذا كان الاول حرف اللين والثانى مدغما وهما من كلمة لانه يجمعهما كلمة تقوى
اتصالهما والا فيضم الواو نحو لتخشون وما قبلها اذا اتصل بفعل فى آخره ضمير المخاطبة وهى الياء مكسور لان ما قبل تلك
الياء ان كان مكسورا حذفت اذا لقيتها النون للساكنين نحو اضربن كما تقول ارمى الغرض والا كسر الياء نحو اخشين
وانما يكون ما قبل النون مع الواو مضموما ومع الياء مكسورا وما قبل النون فى غير الموضعين لانه عاد بلحوق النون
ساكنا لانه عاد به مبنيا والاصل فيه السكون فحرك لئلا يلتقى الساكنان وفتح للتخفيف نحو ليضربن ولانه لو ضم لاشتبه

مخلوص

بفعل جماعة الذكور ولو كسر بفعل المخاطبة واما اذا الحقت الثقيلة بفعل الاثنين يكون ما قبلها الف ضمير المثنى نحو اضربان
وكذا اذا الحقت بفعل جمع المؤنث لانه يؤتى بعد نون ضمير الجمع الف لتفصل بين النونات حتى لا تستثقل توالها فهي
مثل الالف الفاصل بين همزتي أأنذرتهم نحو اضربنانّ ففي الموضعين يكون ما قبلها الف ولا تحذف وان اقتضى القياس
حذفها كما في نحو عصا الغد اذ لو حذف الف الضمير لفتح النون وليتلبس بالواحد اذ كسرها عارض لعروض وقوعها بعد
الالف ولو حذف الف الفصل يعود ما فرّ منه وهو اجتماع النونات ولا يدخلها الخفيفة اذ لو دخلتها التقى الساكنان
نحو اضربان واضربنان فان القيا ساكنين يلزم ما لا نظير له في كلامهم وان حرك يخرج عن وضعها وهو لزوم السكون
ولذا لا تحذف في اضرب الرجل ولم يحرك بخلاف التنوين نحو جاء زيد العالم وان حذف الالف يشتبه بفعل الاثنين
بفعل الواحد لانه يفتح ما قبل النون ويجتمع نونان زائدتان على بناء الكلمة في فعل جمع المؤنث **فان قيل** هلا تجوزون
ان يدخلها الثقيلة مع لزوم التقاء الساكنين على غير بابه **قلت** لان الالف والنون فيها تجري الفعل المتصلان به فيكون المجموع
ككلمة واحدة والتقاء ساكنين في كلمة او لها حرف لين وثانيها مدغم جائز ولو دخلها الخفيفة التقى ساكنان في كلمة بعد
ان تركت ولا يكون الثاني مدغما في غير الوقف **فان قيل** فليجز اضربان في الوقف **قلت** لو وقف تابع لانه عارض
بفعل الوقف ان كان النون متحركا يلزم خروجه عن وضعه وان كان ساكنا يلزم التقاء الساكنين في غير الوقف والمدغم
وقال الحاجبي انما جاز ان يدخلها الثقيلة وان التقى ساكنان على غير بابه لانهم جمعوا بين الساكنين على هذا الحد في الضالين
قلت ما نحن فيه ليس على حد الضالين اذ لم الالف والمدغم كلمة ويونس جوز دخول الخفيفة فيهما فتقول اضربان
واضربنان وهو ردي لانه لا نقل اليه والقياس ضعيف **قال ومما اقول** الغرض من هذا الفصل بيان احوال
ما قبل النون اذا اتصلت بالفعل المعتل اللام اذ بان مما تقدم احوال ما قبلها اذا اتصلت بغيره وحكم ما قبلها في فعل الاثنين
وجمع المؤنث المعتل اللام المتصل بها النون حكمه في الفعل الصحيح المتصل به النون على السواء اذ لا موجب للتغيير
نحو ترميان وترمينان واغزوان واغزونان كما تقال اضربان واضربنان اما مماثلي النونان يعني حكمها مع الفعل المعتل
اللام غير فعل المثنى وجمع المؤنث وهو فعلا الواحد مذكرا كان ومؤنثا وجمع المذكر اذا اتصلتا به كحكم ساكن في اول
كلمة مع ساكن لقيه من كلمة منفصلة تليها قال الحاجبي فيجب ان يعطي آخر الفعل ان ضم او كسر او سكون ما هو حكمه اذا
اتصلت به ساكن من كلمة منفصلة **قلت** يحمل قوله على انه يجب ان يعطي آخر الفعل ان لم يكن فاعله بارزا ويعطي
الضمير ان كان بارزا متصلا بالفعل من ضم وكسر وحذف ما هو حكمه لو اتصل به ساكن من كلمة منفصلة فاذا الحقت
ترين وحذف نون الاعراب او برين وبلا ترين يلاقي الضمير وهو ياء ساكنة مفتوح ما قبلها نون ساكنة فيجب
ان يكسر الياء اذ هو حكم الياء الساكنة المفتوح ما قبلها اذا لاقيها ساكن من كلمة منفصلة نحو اخشي القوم ولم ترى
الناس اذ يمتنع ابقاؤها ساكنة للساكنين وكذا حذفها اذ حركة ما قبلها لم يجانسها فلا يدل عليها فيحرك بحركة
من جنسها فيقال ترين ورين ولا ترين واذا الحقت بترون او برون او ولا تروا ضمت الواو بعد حذف نون
الاعراب فيقال ترونّ ورونّ لا ترونّ لانه حكمه اذا لقيه ساكن من كلمة اخرى كقوله تعالى ولا تنسوا الفضل
بينكم وكقولك لم تروا القوم لانه يمتنع ابقاؤه ساكنا وحذفه وتحريكه بغير الضم كما مر في الياء ويحذف الضمير
البارز اذا كان حركة ما قبلها يجانسه ولحق النون بفعله فاذا الحقت باغزي وهل تغزين يا امرأة قلت اغزنّ

وهل تغزنّ لان حكمه الحذف اذا اتصل به ساكن من كلمة منفصلة نحو اغزي القوم لانه التقى ساكنان على غير حده
ولا حاجة الى تحريكه لان حركة ما قبله تجانسه فيدل عليه وكذا اذا الحقت باغزوا وهل تغزون للمذكر حذفت الواو
فتقال اغزنّ وهل تغزنّ كما تقال اغزوا الجيش وان لم يكن ضمير الفعل المتصل به النون بارزا وهو ان يستتر
فاعله او يظهر فحكم النون مع ساكن في آخره حكم حرف هو بجزئه فيكون النون كضمير هو نوع متصل به فيرد مع
النون ما يرد مع الف الضمير ويفتح معها ما يفتح معه فاذا الحقت برمِ واخش واغز قلت ارمينّ واخشينّ واغزونّ
فترد المحذوف كما يرد اذا الحقتها الف الضمير نحو ارميا واخشيا واغزوا لانه لم يبق الجزم حتى يقال الحذف ما الجزم او ما في
حكمه هو صيغة الامر فانها ليست بمجزومة لانها مبنية ولفظ الحاجبي مشعر بخلاف هذا والسر ان النون يؤكد
الفعل فهي كجزء منه لا الضمير فهي معه كالاجنبي ويحرك اللام المردود وكذا الباقي ساكنا او متحركا كما اذا اتصل النون
بفعل لم يكن ضميره بارزا نحو اغزونّ وهل ترضينّ وترمينّ وتغزونّ وتخشينّ لانه اذا الحق به النون صار اللام الباقي
والمردود ساكنا لان الفعل يصير مبنيا والاصل في البناء السكون فحرك لئلا يلزم التقاء الساكنين على غير حده في الحقيقة
وقيل حركة اللام ثابتة لان التي للساكنين عارضة فلان المجموع صار كلمة كانت كاللازمة فيعود المحذوف بخلاف
لم يكن الذين كغزوا وفتح اما تخفيفا واما لان النون تشبه الالف لانها تقلب الفا في الوقف واما لانه لو ضم او كسر
يشتبه المذكر او المخاطبة ثم حمل عليها الثقيلة وعمل مع ما قبلها ذلك العمل وان كان القياس جواز ارضانّ وارمينّ
لانه التقاء الساكنين على حده والخفيفة اذا وليها ساكن من كلمة منفصلة تحذف ويبقى ما قبلها كما كان فاذا ولي الاضربنْ
قولك ابنك كقوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اذ في اتيانها احد المحذورين تحريكها الذي هو خلاف
وضعها او التقاء الساكنين على غير حده وانما بقي ما قبلها على ما حاله ليدل عليها لانها مرادة والا لوجب ان يكسر الباء
في المثال المذكور ويقول اضرب ابنك **فان قيل** هلا كسروها كما كسر التنوين في زيد العالم اجاب الحاجبي
لكون النون اللاحقة للاسم مزية على النون اللاحقة للفعل واجبت بان التنوين لازم للاسم الامكن اذا خلا عن اللام
والاضافة واللازم كجزء الكلمة فلا يحذف والخفيفة لم يلزم الفعل وشذ حذفها في قول امرئ القيس [illegible]
من كان من كندة او وائل وفتح لان اساسها للعناية بالفعل والحذف ينافيها وكذا يحذف في الوقف تخفيفا اذا ضم
او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين في الوقف اذا ضم او كسر ما قبله مع انها اقل منها واذا حذفت يرد ما حذف من حرف علة
او حرف اعراب ويسكن ما حرك لاجلها فتقول في الوقف على هل تضربن وتخشون واضربن يا قوم وارمين وتغزين يا امرأة
هل تضربون وتخشون واضربوا وارمي واغزي باعادة واو الضمير ويائه ونون الاعراب واسكان واو الضمير ويائه
بخلاف ما حذف للتنوين فانه لا يرد بحذفه في الوقف على الفصيح فاذا وقف على قاض وغاز يقال قاض وغاز
لا قاضي وغازي على الافصح قال الحاجبي قد الخفيفة المحذوفة في الوقف معدومة من اصلها والتنوين باقية
والفرق لزومه وجوازها وهو الفرق الذي ذكرت فيما حذفت اذا لقيها ساكن فورد عليه فلها تقديرها معدومة من
اصلها اذا حذفت للساكن حتى لا يبقى ما قبلها على حاله **فقلت** الفرق انه انما يرد المحذوف اذا حذفت للوقف لئلا
يلتبس بعض الكلام ببعض ويختل المعاني فانه لو قيل في الوقف على لتضربنّ وتضربنّ واضربنّ واضربنّ لتضرب
واضرب يشتبه بالمفرد المذكر اما اذا حذفت للساكنين وابقي ما قبلها على حاله لم يرد الى اللبس فلا يلزم ان يبقى كما كان لدلالة

[illegible]

لما التقى [illegible] لا يعود لها الغير المحذوفة لعدم لزوم [illegible] [illegible] حركة [illegible] عارض

على النون وعلى المعنى المقصود واذا وقف على الخفيفة المفتوح ما قبلها تقلب الفا تشبيها بالتنوين المفتوح ما قبلها
فاذا وقف على اضربن تقال اضربا وانشد ابن جني في لحوق نون التوكيد باسم الفاعل اجراء له مجرى المضارع
قوله يا ليت شعري عنكم حنيفا اشاهرن بعدنا السيوفا وسوفي غاية الشذوذ ٥

تم بحمد الله وحسن توفيقه والصلوة والسلام على رسول الله
صلى الله عليه وعلى آله وسلم على يد العبد الضعيف اصغر
عباد الله المعين محمد بن محمد بن محمد بن الملقب سعد الدين
الصوفي الخوافي في يوم الاثنين ثاني عشر رجب الاصب
لسنة ثمان وعشرين وسبعمايه

من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب